





۱



29 2  
029 II



كتاب الطهارة ١	فصل الزخني ١٣	باب التيمم ١٥	المسح ١٩
باب ما يختص به ٢٢	باب تطهير الأجزاء ٢٥	باب الاستنجاء ٢٦	كتاب الصلوة ٢٦
باب الأوقات ٢٢	باب شروط الصلوة ٢٤	باب صفه الصلوة ٤٠	فصل الامام ٥٢
باب الخشوع في الصلوة ٦٥	باب ما يفسد الصلوة ٧٠	باب الذكر والاذكار ٦٠	باب الفرائض ١٧
باب فضا الفدايت ١٩	باب صلوة الزواجر ٩٢	باب الصلوة على الزوجة ٩٥	باب صلوة السفينة ٩٥
باب المسافر ٩٥	باب الجمعة ٩٦	باب صلوة العیدین ١٠٣	باب صلوة الكسوف ١٠٧
باب الاستسقاء ١٠٨	باب صلوة الخوف ١٠٩	باب الصلوة في الغيبه ١٠٩	باب السهم ١١٠
باب الجنائز ١١٣	باب الجنائز ١١٦	باب الشهيد ١٢٤	كتاب الزكوة ١٢٦
باب صدقة السلم ١٢٠	باب زكوة الناكر ١٢٤	باب العاشر ١٢٥	باب الكاثر ١٢٦
باب العشر ١٢٧	باب المصروف ١٢٩	باب الفطر ١٤٤	كتاب الصوم ١٤٧

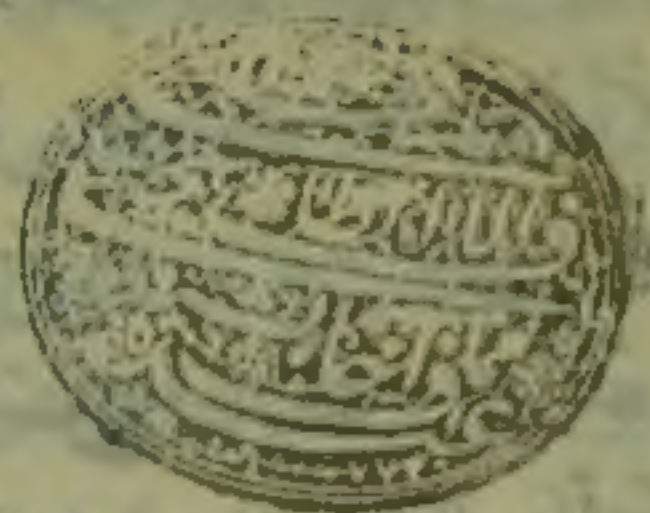
باب موثبات الاستسقاء ١٥١	فصل عامر ١٥٧	باب الاعتكاف ١٦١	كتاب الحج ١٦٤
باب الفرائض والتمتع ١٦٤	باب الجنائز ١٦٦	باب حرم الحرم ٢٠٥	



مكتبة  
مكتبة

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

الملك قد دخل في حفظه  
الحاجي بشير غناء دار السعادة  
كشفت لستة من حسن  
وما يندلف



بذات نسخة الجليل والمجلد الجليل من وقف حضرت مولانا صاحب  
ساحب ذيل الجود والاحسان منور صاحب المقاصد بانوار الفنا  
مفتح معارف المراد بمقتضى الكفاية جامع نحاس العلم والعمل  
البر الاصل الا وهو غناء دار السعادة الحاج شير غناء دار السعادة  
من هو على كل شيء قد حرم العلم والحق  
محمد امين المصطفى والحق محمد بن محمد  
عنه

Süleymaniye Kütüphanesi	
Konu	Hacı Beşir Ağa
Yeni	
Eski Kay.	224



٢٢٤



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اظهر في هذه الدار سبيل حقه قدرته ما شاء من المنح لمن  
شا كما تعلق به سوابق ارادته ومن على من شأ منها بما شا  
فحقه بجزيل نعمته ووقفه لنهج الرشاد وكفوف فضل لمقتضى  
حكيمته واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة  
اعدها للوقوف بحضرة واشهد انه سيدنا وسدنا وولي نعمنا محمد  
عبد ورسوله البشير النذير بواجب شريعته شهادة  
تجني قايلا من الصفوات وتقبله عند عثرته صلى الله  
عليه وسلم وعلى اله واصحابه وعترته الناطقين الينا احكام دينه  
وملته ما تجلت وجوه الاحكام بغر التحقيق وتجلت صدق الاحكام  
بدر التوفيق **وبعد** فيقول العبد الفقير الى لطف مولاه احملي  
والخفي حسن بن عمار على المكنى بابي الاخلص الوفا بالشرع نيل  
احسن اوام الله سوابق نعمه عليه وعفوه ولو الدية ولما كان  
ومجيبه والمنتمين اليه ومنهم فوق ما يؤملونه في الدارين من  
بسط يديه وارحمهم من كرمه وعالمهم بالرضى الابرار له يا ابن  
طاووس كتاب در الاحكام شرح غر الاحكام على اتقى  
استاذ علمت ممن ادركت من العلماء اعلام واعظمهم راقبة  
في الضياع يا واد الملك العلم وذلك بشارته استاذ  
كنت قرات الكتاب سابقا عليه وارشدني لملازمة الاستاذ  
الذكور واد بالمتابعة على الاستغفار واد بمادة غيرة لديه ولاح  
من بركة اخلاص طوبى لها الطاهرة الشاهديها حسن سيرتها  
الطاهرة لوامع انوار هداية اشرف على وسد اطع اسرار  
وراية من انفسها الركية عبقت لدرجتها انما الله عني خير  
جزاؤه ومنهما في الدارين بما اعد له وليا به وبكررت  
قراي لذا الكتاب واجعا كتب المهذب مدا ومالدراسه  
لما انه من حسن ما صيغ فيه وشهرته فوق الاطنا في مدته  
رحم الله مؤلفه ونعمه بمغفرتة قصدرت الاشارة من استاذ  
بتسليم ما ظفرت به من تعقيب شوارق النبوة على ما فيه التيمم  
لغوايه وكان ذلك حال الاستغفار لا غنله في المال لالباهي

الامثال المذكورة ما سطرته عليه من المرات عراجا للنظر عراجا  
للقيد والتقيات معتمدا في الاخر كالاول ما كانا عليه في  
المذهب المعقول منها فني على ما ذكرته منها بما فتح به على مما  
ابشرته وحررت عازيا كل حكم لمن عنه نقلت فشرعت مستعينا  
بالله من اكل في كل ما كتبه وقلته ومعتمدا في الاختيار والتصحيح على  
الحق الروايات والدرابات من اهل التزجج وما نقلته بصيغة  
الصحيح ما يقني به في مواضع تصحيح وهذا حسب طائفة وهي القاصرة  
وهمتي وهي الفاترة مع كثرة الغفوم وقلته المواد ووفرة الهموم  
وندره المواد واتقاني به وجه الله الكريم وحصول رضوانه والعوز  
بمشاهدة ذاته العلية في اعالي جنانه وارجو من جزيل رحم الله ان  
يكون عمدة وذخيرة لي ولا خائنه في الله ان شاء الله قابلا لما  
لا قوة الا بالله **وما** كان بحمد الله تعالى مقنيا في باب غير كثير من الكتب  
المعتبرة طاولا يشقة المشقة في طلب المسائل المحيرة مؤلف العائذ  
عند ولي النهر والتبصرة مؤلف الفريدة لدرزي التقي والبصاير  
الفيرة **سنة** غنية ذوي الاحكام في بغية در الاحكام واسأل  
الله تعالى ان يجعل خالصا لوجهه وراجلا والكرام وان يوفق للاتمام  
وبسبب الاحتشام ربنا عليك فكلنا واليك ابنا واليك المصير  
انت مولانا ضم المولى ونعم النصير **كتاب الطهارة قول**  
وعلى التقديرين يكون بمعنى المجموع اقول قلنا اختير على الباطن قصد  
جمع انواع الطهارة واطلاقه الكتاب على ضم الحروف الي بعض  
حرف والضم فيه بالنسبة الى المكتوب من الحروف حقيقة و  
بالنسبة الى المعاني المرادة منها مجاز **قول** وانه طاهر ما سأل  
كالجنس وقوله مستقلة ارمع قطع النظر عن تبعيتها للغير او بعبارة  
غيرها بابا باليد ظرفية هذا الكتاب فانه تابع لكتاب الصلوة ويظهر  
كتاب الصلوة لانه مستتب للطهارة وقد اعتبر مستقلين اما  
الطهارة فلكونه المفتاح واما الصلوة فلكونه المقصود فظهر ان  
الاعتبار بالاستقلال قد يكون لا نقطا عنه غيره وانا كاللغة عن  
الابق او لمعنى يورث ذلك كالحرف عن البيع والرضا  
عن النكاح والطهارة عن الصلوة وقوله شملت انواعا الخ





لرفع قول من قال الكتاب اسم من خمسة انواع من الحكم كل نوع يسمى بابا  
 كذا في شرح شيخنا في استاذة العلامة نور الملة والدين على القدر  
 رحمه الله **وله** وهي لغة النظافة اقول والنزاهة والمخلص عن الاد  
 ناس لا ال تايم **وله** وشي النظافة المخصوصة الى اقول هذا احد معانيها  
 الشرعية لانها تسمى علم شرعي في ثلاث معان احدها الحجة التي يثبت  
 عندها تعلق الحكم الشرعي بالذم هو لا ذم فيها كما كان ممنوعا لولا ما كانت  
 الصلوة ومس المصنف وثانيها في الفعل الذي جعل علامة عليه ثبوت  
 ذلك التعلق كالوضوء بفعل الغضاض **وله** اسر هذا ما قاله المصنف  
 وثالثها في نفس الحكم الشرعي نحو طهارة المأذون بخاسة وكالغسل في  
 في طهارة بول المأكول ونحوه وعلى المعنى الثاني قيل في تعريفها شرعا  
 فعمل ما يتباح به الصلوة من وضوء وغسل وتيمم وغسل اليدين والثوب  
 ونحوه **تبين** لم يتروك المحرم ليلتزم طهارة المأذون ونحوه  
 فنقول اما شرطها مطلقا فاربعة اشياء شرط وجودها احسن شرط  
 وجودها الشرعي وشرط الوجوب وشرط الصحة وشرط وجودها  
 احسن وجودها الحزب والارادة والقدرة على الازالة وشرط وجودها  
 الشرعي كونه الخليل من شروء الاستعمال في مثل وشرط وجوبها  
 التكليف واحداث شرط صحته صدق المظهر من اهل في محله مع زوال  
 مانعه واما كونها في احداث الاصغر ففصل الغضاض الثلاث وشرط  
 ربيع الرأس وفي الجسر العين زوال وفي غيره غلبه متى يظن  
 زواله واما سببها فاستقامة مال يحل لاهلها وهو حكمها الدينور والنواب  
 وليس خاصا بها بل كل عبادة يستحق بها الثواب وقد جمع الجليلي  
 في شرح المنية شرطا لها كونها مشتملة على ما هو كرم وذكر فيها  
 ما ليس مختصا بها وفيه غير ذلك من التامح كذا قال العلامة  
 المقدسي ثم قال وقد نقلتها بحكام مع اجماع المذكور فنقلت شرط  
 الوجوب العقل والاسلام وقدرة المأذون والاسلام وحدث ونفي  
 حيض وعدم نفاسها وضيق وقت قدومها وشرط صحة عموم  
 البشرية بما لا يعلو رثم في المرة فقد نفاسها وميضها وان يزول  
 عن مانع عن البدن **انتهى** الوضوء لغة النظافة اقول انما اخوذ  
 من النظافة كما في الاشارة والرحل بن السخنة ومنه الوضوء

حجة او معنوية يقال ظهرت بالماء  
 وهم قوم متطهرون ومنه منزهون عن  
 الادناس

واحسن وقد وضوء يوضوء وضوءا فهو وضوء كذا في الطلبة وفي كتاب  
 سيبويه فيما جاء على فعل توفضات وضوءا وتطهرت طهورا وقيل  
 قبولا انتهى وفي المغرب بالغض المصنوع بالفتح الماء الذي يتوضأ به قال الراغب  
 دخلت مصر فلم اجد احدا يفتح واوده مع من يفتحنا الاندلسيين لم يفتحها  
 واحد منهم مع علمهم بخوار **الوجهين** كذا في شرح المقصد في النظر  
 الكثر **وله** قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة اقول من اجل ان  
 والاشارة راجعة الى المسح على الخفين ووجه الاستدلال بهذا الحديث  
 ثبوت الوضوء من لازم قول الصحابة انما كان ذلك اي المسح المثل  
 عليه الوضوء قبل نزول المائدة فقد اثبتوا الوضوء قبل نزول المائدة لكنهم  
 انكروا بقاء جواز المسح بعد نزول الظن لشيء بفعل الرجلين في آية  
 الوضوء فان ثبت الماسح بقاؤه بقوله انما سلمت بعد نزول المائدة  
 ومحل هذا الحديث باب المسح على الخفين للاستدلال على جواز المسح  
 بعد نزول آية الوضوء وادورده المصنف في هذا المحل لما فيه من اثبات  
 الوضوء قبل نزول آية راية ولا يرد من هذا ان الوضوء كان مفروضا  
 ومنقول المذهب انه فرض بلكة ونزلت آية بالمدنية وزعم ابن ابيهم  
 المالكي انه كان منه وباقبل الهجرة وابن حزم انه لم يشرع الا في المدينة  
 هذا قول المصنف عن جابر صوابه عن جابر لانه الرواية لم تقع عن جابر في سلم  
 ولا في غيره على ما رأيت بل عن جابر بن عبد الله الجعفي ولفظ صحيح مسلم  
 حدثنا يحيى بن يحيى التميمي واسحاق بن ابراهيم وابو كريب جميعا عن  
 ابي معاوية **ح** حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة ثنا ابو معاوية و  
 كيع واللفظ الجعبي انا ابو معاوية عن الامم عن ابراهيم عن جابر قال  
 قال جابر ثم توضأ ومسح على خفيه فقبل ان يفعل هذا قال نعم  
 رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بال ثم توضأ ومسح على خفيه  
 قال الامم قال ابراهيم كان يجهلهم انهم هذا الحديث لانه اسلام جابر  
 كان بعد نزول المائدة ومالست ارحه الامم التوافر نفعا الله ببركاتها  
 قوله يجهلهم هذا الحديث لان اسلام جابر كان بعد نزول المائدة معناه  
 ان الله تعالى قال في سورة المائدة فانسلوا وجوهكم وايدكم الى  
 الطراف واسجدوا وسكنوا وارجلكم فلو كان اسلام جابر متقدما  
 على نزول المائدة لاحتل كونه حديثا في مسج اخف منسوخا بآية

الاندلسيين

ابن شعبة

انتهى



مبتين

المائدة فلما كان اسلام متأخر اعلنا ان حديثه يعليه وهو مبين ان  
 المراد بآية المائدة غير صاحب الحنف فتكون السنة مخصصة للمادة  
 والله اعلم وروينا في سنن البيهقي عن ابراهيم بن ادهم رضي الله عنه قال  
 قال ما سمعت في المسح على الخفين احسن من حديث جابر رضي الله عنه  
 والله اعلم انتهى ما ذكره النور فقلت **وا** ما جابر رضي الله عنه هذا  
 من اسلم من الانصار قبل العقبة الاولى بعلم كذا قاله الحفاظ وقال  
 بعضهم اسلم مع النفرات عتبه كما ذكره نون البئر اسر عند ذكر  
 من شهد بدرا من الانصار رضي الله عنه عنهم **وال** غسل الوجه بالفتح  
 مصدر غسلته غسلا وبالضم الاسم ارغسل البدن والماء الذي يغسل  
 به وبالكسر ما يغسل به من غطى وكفه والغسل اسالة الماء بحيث يتقاطر  
 كذا اطلقت في البرهان وفيه اشارة الى تعدد القطرات لكن قال  
 العلامة المقديسي ولو قطرة عندهما وفيه يوسف بن المحلى وان لم  
 يسر ولا يغسل داخل العين بالماء ولا بأس بغسل الوجه مغمضا عينيه ويكره  
 ان يغسل شدة بالبحر في ظاهر الرواية يجوز ولو تركت عينه  
 يجب ايصال الماء تحت الرقصة ان يبقى خارجا يفيض العين كما في  
 شرح العلامة الشيخ عليه القديسي **وال** خلافا لابي يوسف في ظاهره  
 انه اختلف في مذهب لابي يوسف وفي البحر والبرهان انه مروي عنه  
 وظاهر القول انه مذهب بخلافه وعجالة البرهان وقيل يخرج ابو يوسف  
 ما وراء العذار **وال** كانت رب والحاجب الى اقول كذا في الروايات  
 حيث قال فيها انه المفتي به انه لا يجب ايصال الماء الى ما تحته المني  
 كالحاجبين وعد في التجنيس ايصال الماء الى منابت شعر الحاجبين  
 والشارب من الاداب مطلقا اسهر وبخلافه ما في البقا لو قص  
 الشارب لا يجب تخليده وان طارح يجب تخليده انتهى وكذا يخالفه ما  
 قال البرهان ويجب غسل برشمة لم يسه بها الشعر كما يجب وشارب  
 ومنفعة في المحتال بقاء المواجهة وقدم غسلها وقيل يسقط لا يلزم  
 المواجهة الكاملة بالنبات **وال** والحلية تنقل حكم ما تحتها الى  
 ما في البرشمة منها الى الماد حكم ما تحتها من غسل فتشمل ايها المطلق  
 الحلية فتشمل الكثرة وغيرها وهو كصريح ما نقله المصنف بعده غير المحيط  
 ومثله في السابغ زيادة حيث قال فيها المحدث ومنه الوجه يجب

والظاهر انه لا فرق بين القولين  
 بعضهم لا يعد من النفرات

حيث

غسل

كافي في البرهان

وسيلة

الكف

عند قيل نبات الشو واذا ثبت يسقط غسل ما تحته عنه عالم العلماء  
 وقال ابو عبد الله التلج انه لا يسقط وقال في ان كان الشوك يتساقط  
 وان كان خفيفا لا يسقط انتهى ولكن قد علمت ان المختار عن التفصيل  
 فصار مذهبنا على المختار كقول الشافعي **قال** وهو ظاهر الروايات  
 اي نقل الحجة غسل ما تحته الى جميع ظاهرها وهي كثيفة على ما ذكرناه و  
 النقل اليها اصح ما يقتضيه والاكتفاء بثلاثها او ربها غسل او مسح  
 غير ذلك من مسح الكثر وترك كفا في البرهان واختلف في غير المسح  
 سلع دائرة الوجه واما المسح فلهما يجب غسله ولا مسح  
 وفي البحر عن منية المعلى انه سنة **قال** وقال الشافعي يجب  
 ان كانت الحية خفيفة قد منا انه مذهبنا على المختار فلا يخص به  
 الشافعي **قال** وكذا لا يجب ايصال الماء الى ما تحت الشارب  
 والحاجب قد علمت ما قدمناه من اختلاف الترمذي فيه **قال**  
 ثم قال الضمير فيه راجع للمحيط **قال** واليدين قال العلامة المقديسي  
 في شرمه فلو خلق له يدا على المنكب فالتامة هي الاصلية  
 يجب غسلها والاخر زايدة فما حاذر منها محل الفرض يجب  
 غسله وماله فلا ويندب وكذا ما تركب في اليد من اصبع زايدة  
 وكف وسلفه والزايدة على الكف حليين كاليد من اسهر **قال**  
 واذا قول في هذا التقييد نقلناه الفرض في غسل اليدين لا يتقيد  
 بكونها منفردتين وكذا الحكم في الرجلين وعلى ما لا يتقيد بما ذكره وقد  
 في الثاني دلالة الاول عليه ولكن هذا القيد لا يعمل عليه وحمل  
 لفظة واذا على ارادة افراد الغسل باياه قول المصنف مرة **وال**  
 وكيفيته الى اقول لم يذكر الكافي هذه الكيفية في هذا المحل اعني في  
 بيان الفرض ولا في غيره على ما رأيت بل شئت الوضوء وهو المكمل  
 لانه الماد منها بيان ما هو المفروض في الوضوء في قد ذاته والعبارة  
 ناطقة بما يفيد انه في الغسل على وجه السنة لقوله ويصيب  
 الماء على يميني ثمنا الى لانه الشخص وان استيقظ من النوم لم يتيقن  
 نجاسة على يده لا يلزم غسلها ثانيا بتوهم اصابتها بمحلا نجسا  
 بل هو منسوخ اجتنابا وكان ينبغي اخضا ان الكافي بوضع الشئ في  
 محله ولا بد من اصابع يديه اليسرى الى اشارة الى انه لا بد من الكف

وال



فانه اذا صار الماء مستعملا وبه صرح في المتن في قوله قاضي  
المحدث والجنب اذا دخل يده في الماء اغترف وليس عليه نجاسة  
لا يقبل الماء وكذا اذا وقع الكوز في الجنب واذا دخل يده الى المرفق لا  
خارج الكوز لا يصير مستعملا وكذا الجنب اذا دخل رجله في البئر  
لطلب الدلو لا يصير مستعملا للمكان الضرورة انتهى وكذا انما لعله  
ما قال في شرح الاقطع يكره بالما الذي اذا دخل المستقطع يده فيه لا يتناول  
النجاسة كما وضع صبي يده فيه انتهى في قوله قاضي  
والا قطع لما قالوا يكره اذا خال السيد لنا قبل الغسل الحديث نهى  
المستقطع وهي كراهية تنزيه والنهي محمول على وجده ما يغترف  
به ذكر الحمل في المستصفي وان لم يقدر على الاغتراف لا يثوب  
ولا يثم ولا غيره ويدها بختان يتيتم ويصلي ولا إعادة عليه نقله  
المقدم عن المفهرات **قوله** تحت خطاب واحد يعني بالنظر  
الى ال غضا لقوله وهو مسح الرأس لانه لو اراد ايضا يغتسل الامر  
خطا بين الغسل والمسح **قوله** بالرفقين المرفق بكسر الميم وفتح  
القاف وفيه القاب ملحق عظم العضد والذراع **قوله** او غفل  
الرسول عليه السلام المنقول عنه بالتواتر لا يلزم منه ثبوت فرضية  
غسل الرجل الاخر كما في المصنفه نقلت متواترا الرسول وليست  
وضا **قوله** ان يقصد في صب الماء قال في المصباح قصد في الامر  
قصد توسط وطلب الاسد ولم يجاوز احد **قوله** اذ جرم كما  
لطين شاة المشبه به ان يكون متفقا على حكم فيضيد الاتفاق  
على منع الطين وصول الماء وقد ذكر للمصنف هذا ان الطين مختلف  
فيه فيقيد ان جرم احكاما مختلف فيه كما في الطين ولم يذكر في كفا  
طلافا **قوله** واختلف في من العجين والطين اقول جرم في  
البرهان بوجوب غسل ما تحت العجين وكفه ثم قال وينبغي ان يحل  
ما في الجامع الا صغر من عدم منع الطين والعجين على التفسير الطيب  
واختلف في التراب فقيل بمنع ظاهره جلودته وقيل لا لعدم لزومته  
انتهى وقال العلامة المقدسي في الفتاوى ومن رجله ثم توضأ وادخل  
الماء على رجله ولم يقبل الماء للدمومة جاز لوجود غسل الرجلين  
انتهى اقول هو المختار من الروايتين كما في البرهان **قوله** ومسح ربيع

المفسولة  
ص

**قوله** الخاتم الضيق ينزع او  
يحرك

الرأس الى اقول مقدار المفروض منه مسح الرأس روايات اصحابها  
رواية ورواية مسح الربع وقاية مسح قد ثلث اصابع اليد  
غير المنصور رواية ورواية وانما صححت ذكره في البحر فتح القديم  
انتهى ولا يجوز لو مسح باصبع واحدة او اصبعين وقد مسح  
حتى استوعب قدر الربع اما لو مسح بثلاث اصابع فوضعتهم قدما  
حتى استوعب الربع مسح المسح لانا ما مر ونه باليد وال  
صبعان منها لا تستبرأ بخلاف الثلث لانها اكثرها وتقام التوضي  
في شرح المقدسي ثم قال ومحل المسح ما فوق الاذن فلو مسح على  
طرف ذوابة شئت على رأسه لم يجز انتهى **قوله** وهي مع تفاوت  
انواعها في التعبير بالجمع **قوله** ما يوجب على فله عوفه بالحكم وهو  
سابع عن الفقهاء **قوله** البدء بالنية اقول وهي سنة مؤكدة على  
الصحيح والتلفظ بها مستحب وليست بشرط في غير التوضي  
بسور الحمار ونبيذ التمر على القول بلزوم التوضي بالنية اما فيها  
فلاي شرط كما في البحر لكن قال الكمال اختلفوا في النية في الوضوء  
بسور الحمار والاحوط انه ينوي ان يشهد وسنذكر ان شاء الله تعالى  
**قوله** والبدء بالتسمية واعانت استحباب التلفظ بالنية  
يفوت البدء بالتسمية حقيقة فيكونه اضافيا **قوله** بان يقول بسم الله  
العظيم اقول لعله انما عبر بما ذكر على صيغة احصائه المنقول عن  
السلف وقيل عنه النبي صلى الله عليه وسلم والا فقد قيل الا فضل  
بسم الله الرحمن الرحيم **قوله** قبل الاستنجاء بعده اقول هذا على الصحيح  
كما في النهاية عن قاضي انه وكذا انفس البيهقي على الصحيح مرتين  
قبل الا وبعد **قوله** بيمينه اقول امساك السواك باليمين مستحب  
والسنة في كيفية اخذه ان يجعله كمنصر من يمينك اسفل السواك  
تحتة والبنصر والوسطى والسبابة فوقه واجعل الابهام اسفل  
رأسه تحتة كما رواه ابن مسعود ولا تقبض القبضة على  
السواك فانه ذلك يورث البأسور **قوله** كيف شاء الى  
هذا على ما قاله القونبر والاكثرون على انه يستاك عوضا لا طولا لانه  
يجوز له ان يستاك اعلى الاسنان واسفلها  
واكتفى به من الجانب الايمن واقل ثلث في الاعلى

استنجى

ويستبرأ به



وثلاث في الالف ثلاث مياه ويستحب ان يكون لثلاث غير  
 عقد في غلط الاصبع وطول شبر من الاشجار المودعة ويكره  
 الاستينار مضمطجا فانه يورث كبر الطحال كما في البحر وقال  
 الفارسي في حاشية صحيح البخار من فضائل السواك انه  
 يبطل بالشيب ويحذر البصر وحسنها انها شفا لما دون  
 الموت وانه يسرع في المشي على الصراط ومنه ادا به لانه لا يبر  
 على شبر ولا يوضع منسبطا على الارض بل قائما ويكره في الخلاء  
 انتهى **قوله** وعند الضرورة يعالج بالاصبع اقول من كلفه  
 اسنانه او فقد السواك فيحصل له ثوابه لا عند الوجود مع  
 القدرة والعلك يقوم مقامه للمرأة **قوله** وغسل الفم والاسنان  
 اختار التعبير به دون المضمضة والاستنشاق لما احتضار  
 والا فاما اولي ما سذكر انتهى وقال في ايضاح الاصطلاح اعلم ان  
 المضمضة ليست غسل الفم وكذا الاستنشاق ليس غسل  
 الانف بل هي عبارة عن ادارة الماء في الفم ومجة وهو عبارة  
 عن جذب الماء بالشفتين على ذلك في فصل الجنازة من غاية  
 اليسر فمن بدلها بغسل الفم والانف لم يصيب انتهى قلت  
 يظهر هذا على القول بان الحج من ثلث المضمضة والصحيح انه ليس  
 بشرط وكذا قال العيني التعبير بالمضمضة والاستنشاق اذ  
 من الغسل ما في المضمضة من معنى زايد على مجرد الغسل وهو  
 ادارة الماء في الفم وفي الاستنشاق من جذب به ريح الانف  
 ليحصل المبالغة التي هي سنة لغير الصائم الحديث بالغ ال  
 انه تكون صابغا وذلك بالفروقة والاستنشاق ولو بعد اجزا  
 اذ الحج ليس بشرط لكنه افضل لانه مستعمل كذا قال المقدسي  
**قوله** بمياه اقول هو متعلق بغسل الفم والانف لا بالسنة  
 اخذناه جديدا لكونه من ثلث ما لو اخذناه مضمضا  
 ببعضه واستنشاق بياقيه باز وعكس لا يخرج به السنة  
 او الفرض في الجنازة وما في الصغير فانه يصير ابتداء السنة  
 فراه اصل سنة المضمضة ومن نقاه اراد السنة فيها اي  
 تجديد المياه والمضمضة والاستنشاق سنتان ما كذا تارة

الامة

انتهى

من ثلث

ايتا

بما تحتمل

بانهم يتركها على الصحيح لانه المؤكدة في قوة الواجب كذا في شرح  
 المقدسي **قوله** وتخليل الحنيفة اقول هذا في حق غير المحرم وقيد  
 في السراج بانه يكون بما متقاطعا في الاصابع ودور اللحية ويقوم  
 مقامه الا دخال في الماء كما في البحر وهو سنة عند ابي يوسف  
 وابو حنيفة ومحمد يفتلونه ورجح في المبسوط قول ابي يوسف  
 كما في البرهان **قوله** وفي الرجلين انه يخلل الحج قال الكمال في القنية  
 كذا ورد وانه علم ومثله فيما يظهر اذ اتفقت السنة مقصودة انتهى  
**قوله** وثلث الغسل اقول لكن الاول فرض والثانية سنة والثالثة  
 اكمال السنة وقيل الثانية والثالثة سنة وقيل غير ذلك **قوله**  
 والاذنين بانه ازال السرقت لا يقيد بذلك قال في البرهان  
 مسح الاذنين ولو غابا ازال السر **قوله** ومسح النية يعني  
 في الاغصاء المقسولة وليس في اغصاء الوضوء عضوا لا يستحب  
 تقديم الايمن منها الى الاذنين فانه كان المتوضي اقطع لا يمكن مسحها  
 معا فانه يمسح باليمين وبالحمد الايمن كما في البحر **قوله** وما قبله  
 مسنونا في البرهان وضعف استحبابه فقال وسن البداية  
 بالمياه وروى الاصابع ومقدم الاكر مسح الرقبة  
 وقيل انه الاربعة مستحبات اسهر **قوله** وذلك اعضا جيلة  
 في الخلاصة والمواهب من السن وجعله المصنعة في الغسل  
 من الجنازة وعلمه بان السنة اكمال الفرض في محله انتهى وهو  
 كذلك **قوله** وتقديمه على الوقت فالمرح في شرح الحنيفة  
 وعنده انه من اداب الصلوة لا الوضوء لانه مقصود لفعل  
 الصلوة كما في البحر **قوله** وعدم الاستعانة بالغير اقول وعن العوفي  
 لا بأس بصحب الخادم كانه النبي صلى الله عليه وسلم يصب الماء  
 عليه **قوله** وعدم التكلم بكلام الناس يعني ما لم يكون له حاجة ومن  
 اليه يخاف فواتها بتركه **قوله** والتسمية عند غسل كل عضو  
 لفظة على ساقطة في بعض النسخ وهو اولي لشموله  
 التسمية في المسح وعلى ثبوتها استفاد بالتقليب  
**قوله** كما ذكر من الكيفية بانه يقول بسم الله العظيم **قوله**  
 والدعاء بالاثورات من الادعية قال النووي الادعية المذكورة

القنية

ومسح الرقبة اقول جعله مسح



في كتب الفقه لا اصل لها والذريعة التي بها دفع الفروع عن الوضوء  
 وادارة عليه السراج التوجيه الكندي في شرح التوشيح كذا  
 في البحر قلت قال العلامة محقق الشافعية شمس الدين محمد الرطبي  
 في شرح المنهاج واذا الشارح انه قال في الواقع والموافق  
 انه اراد ان يعضد رده عن صلى الله عليه وسلم من طريق في  
 تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت ضعيفة للعلم بالحديث  
 الضعيف في فضائل الاعمال ونفي المصداق باعتبار الصحة اما باعتبار  
 وروده من طريق المصداق فلهذا لم يثبت عنه ذلك ولم يستحضر  
 عدم شدة ضعفه وانما يدرى تحت اصل عام وانما لا يتقدم ذلك  
 الحديث اسره - بان يقول عن المصنف اللهم اغني الهم هذا يحصل به الجمع  
 بين التسمية والدعاء والجمع بينهما بان يقول عنده كل عصفور باسم الله العظيم  
 والحمد لله على دين الاسلام اللهم اغني الهم - وانما يدرى تحت قايما قيل  
 وانما قاعد اح - والاسراف فيه اقوال وكذا التقية لتفويت  
 السنة **تنبيه** الوضوء ثلثة انواع فرض على المحدث للصلاة  
 ولو نظلا والنجاسة وسجدة تلاوة وسر مصحف وواجب للظن  
 ومنه دب للنوم على طهارة واذا استيقظ منه ولمداوة عليه  
 والوضوء على الوضوء وبعد غيبة وكذب ونيمة وانما يشعرون  
 في حقهم خارج الصلاة وغسل يمين وحمل والحل وقت صلوة  
 وقبل غسل الجنابة وللجنب عند الاكل وشرب ونوم ووطي  
 والغضب وقراءة حديث وبر واية ودراسة علم واداء  
 واقامة والخطبة وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم ووقوف  
 وسعي والخرير والخرير من خلاف العلم وبعد كل فطيرة كذا في  
 شرح المفاتيح **قوله** خروج بخبر اقول ظاهره انه اخذ في  
 الناقض لا عين الخارج وهو خلاف ظاهر المذهب قال في البرهان  
 فيتنقض بما يخرج من السبيلين وانما قيل المراد خروج ما يخرج لانه  
 علة الانتقاض وهي ازالة العلة عبارة عن الحذف ولهذا قالوا لما في  
 الناقضة لك الظاهر ان الناقض هو النجس الخارج لاخر وجه لا  
 سترام عدم تأثير النجس في النقص مع انه الضد هو الموتر  
 في رفع منعه فانما نقض الخارج النجس واخرج علة لتحقيق

أعني في العلم بالحق  
الضعيف

الضعيف الذي هو النجاسة فافضالة النقص الى اخذ في اضافة الى علة  
 العلة وتايد بنظام الحديث ما حدث قال ما يخرج من السبيلين  
 كما في البحر والبرهان **قوله** يخرج النجس من السبيلين لانه سبيل  
 النقص بالسبيلين **قوله** الى ما يظهر من حقيقة حكم التطهير في الوضوء او  
 الفصل اقول يعني او غيرهما ليقع عموم ما في حكم مسئلة المقتصد  
 الالية **قوله** وما اذا سال الدم الى ما فوق ما رز الانف يعني اقصاصه  
 لا ما قرب من الارضية فانه غسله مسنون فيتنقض الوضوء بسبيل  
 الدم فيه **قوله** لانه ما عليها من النجس قليل حكم بنجاسة التقليد  
 كما اتفق به الامم واين والاسكاف اخذ بقول محمد بن اليسر  
 بحدوث من نجس وانما كان الاصح قول ابي يوسف انه ليس بنجس  
 كما سئل عن الذي لا يكون منافي لقول بعده واليسر بحدوث من قبي  
 وخوفه ليس بنجس **قوله** ذكر الشيخ لانه خارج منه وليس بنجس  
 من على الصحيح **قوله** وذكر الاخيرين لانه ما هما من النجس وانما قل حدث  
 في السبيلين اقول وذلك لعدم قوله صلى الله عليه وسلم  
 ما يخرج من السبيلين كما قد تناه **قوله** لا يخرج رشح من القبل والذكر  
 اقول وعنه محمد انه حدث من قبلها قياسا على الدم وعليه هذا  
 اختلاف الدودة الخارجة من قبلها في التبيين **قوله** لا ينبغي  
 من محل النجاسة اقول ظاهره اثبات انه رشح فيكونه قليل عدم  
 نقضه معارضضا للنقص فينتفي ان يعطل عدم نقضه بانه اختلاج  
 وليس به رشح **قوله** وهو ان يضبط بكلف هو الاصح **قوله**  
 وقيل ان يمنع من الكلام اقول وقيل ان يجاوز الغم وقيل ان  
 يخرج عن امساكه وقيل ان يربط على نصف الغم **قوله** او في طعام  
 او ما اطلقه فشم ما لو كان من ساعة تناوله الطعام والماء  
 قال الحسن اذا تناول طعاما او ماء من ساعة من ساعته لا ينقض  
 لانه طاهر حيث لم يستحل وانما اتصل به قليل القبي فلا يكون  
 حدثا فلا يكون نجسا وكذا في الصبي ساعة ارتقاه ونحوه  
 في المعراج وغيره كذا في البحر وقار العلامة المقدسة في شرحه  
 لكن الظاهر ان ما في المعراج ليس صحيحا مذهبنا فانه قال قال  
 الصباغي هو المختار مما مر استدرجتم قال في البحر ومحل الاختلاف

فيتنقض

والا

لانه



ما اذا وصل الى معدته ولم يستقر اما لو قاله قبل الوصول اليها وهو في  
 المرحله لا ينقض اتفاقا كذا في الزاهر اسهر **قوله** اقول مبناه جعل  
 ضمير الاله راجعا الى النبي وليس كذلك بل هو راجع الى النجر  
 اقول هذا لا يردفع الاعتراض لانه اذا رجع الضمير الى النجر وارتد  
 به بنجر خاص او ما يعنى النبي يقال انه بنجر منضبط الاصل وما كان  
 كذلك لا يجعل الغالب فيه كالمحقق فالاعتراض باق وبجواب  
 انه يقال انه قول الهداية لانه ان النبي الذي يملك العلم يخرج ظاهرا الى العلم  
 الذي له حكم الظاهر اذ يلزم عنه في الجنبه وليس في الوضوء  
 خارجا ارفع فاعتبه النبي ارفعنا فقلنا يكون بنجر وصل الى محل بحقه حكم التطهير  
 وبهذا سقط قول المعترض وفي الصورة التي يكون النبي في العلم ثم  
 منع من الخروج بالتكليف عدم الخروج متيقن فمن اين حكم بالان  
 تنقض لما علمت من ان العلم مما يحقق حكم التطهير وقد وصل اليه ما كان  
 بالباطن من النجر لتحققه بقاء العلم لقول الهداية انه يخرج بتحقيق  
 بالسبل الى موضع يحقق حكم التطهير وعلم العلم في النبي او بتحقيق بقاء  
 العلم في النبي وسقط ايضا قول المعترض في الصورة التي يكون  
 النبي اقل من خروج ملاء العلم ولكن خرج من العلم اخرج متيقن لانه  
 يتيقن خروج القليل غير معتبر لعدم كونه بنجر لانه لا يكون بنجر  
 الا اذا ملأ العلم فكان **قوله** قول المعترض فالقول بعدم الانتقاض  
 نقضا للعلمه قولنا ساقط لانه العلم النجر الموصوف بالخروج  
 الى محل يحقق حكم التطهير لا مطلق الخارج فالعلم ذات صفتين  
**قوله** كذا دم في قية التي هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 لما قال في الجوانه لو كان صاعدا من الجوف ما يغيره مخلوط بشي  
 فعند محمد بن ينفق انه ملاء العلم كسائر انواع النبي وعندهما  
 انه بالقوة لفسه نقص وان كان قليلا واختلف التبعي في  
 البديع قولها قالوا به اخذ عامة المتبع وقال الزبيدي انه المختار ووجه  
 في المحيط قول محمد وكذا في السراج معزيا الى الوجيز ولو كان ما يعلو نازلا  
 من الاسر نقص قلنا اكثر باجماع اصحابنا انه **قوله** من لو كان مغلويا  
 لم ينقصا قالوا اعلمه كونه الدم غالبا او مساويا ان يكون احر وعلمه  
 كونه مغلويا ان يكون اصف فينظر ما يعلم به حال القبح **قوله** احقوا

ذكرهم

خارجا ارفع فاعتبه النبي  
 اعتبر شيئا فقد اعتد به

منضبط  
 قاله بنجر

بالنبي

او غشاه

بالتي ما دم النائم اذا صعد من الجوف بان كان اصف او غشا وهو مختار  
 لضرر وجه في اخلاصة طهارته وعند ابي يوسف بنجر ولو نزل من السر  
 فطاهر اتفاقا وفي النجس ان طاهر كيف ما كان وعليه الفتوى كما في  
 البحر **قوله** وانما اختلط البغى بالطعام اعتبر الغالب قد صرح بالنقض ان  
 غلب الطعام مطلقا ولم يذكر ما اذا نزل او قال النكاح ان كانت الغلبة  
 للطعام وكان نكاحا لو انزل ويبلغ ملأ الفم تنقض طهارته وان كان نكاحا  
 لو انزل والبغى ملأه فعلى الخلاف وان كانا سواليا ينقض كذا في احكام  
 وفي صلوة المحسن قال العبرة للغالب ولو استويا يعتبر كل على حدة و  
 بنجر هذا اولي منه بنجر ما في احكامه هذا وكان الطحاوي يميل الى قول ابي  
 يوسف بناء على انه بنجر لانه احد الاركان كالدم والصفاء ويكره ان  
 ياخذ بطرفه **قوله** السبب يجمع متفرقة عند محمد اقول و  
 الاصح قول محمد كما في الكافي والبرهان وقال في البحر قد نقلوه في كتاب  
 الفصيح مسئلة اعتبر فيها محمد المجلس وابي يوسف **قوله** السبب  
 وهي نزع خاتما من اصبع يام ان عادما في ذلك النوم يبرأ اجماعا  
 وانما استيقظ قبل اعادته ثم نام في موضعه فاعادها لا يبرأ عنه  
 ابي يوسف وعند محمد يبرأ وان كرر نومه ويقظته فانه قام عن  
 مجلسه ذلك ولم يرد ما اليه ثم نام في اخر فرد ما اليه لم يبرأ  
 منه الضمان اجماعا لاختلاف المجلس والسبب ولم يذكر ابي حنيفة سم  
 قولنا لا الصحيح منه مذهبه انه لا يضمنه الا بالتحويل وتماحه فيه فليبرأ  
**قوله** وما ليس بحدث ليس بنجر قال في الهداية يرد ذلك عن ابي يوسف  
 وهو الصحيح وقال النكاح **قوله** وهو الصحيح امر از عن قول محمد انه بنجر  
 الكاف والهند وانما يفتيان بقوله وجماعة اعتبروا قول ابي يوسف  
 رفقيا بصحاب القروج حتى لو اصاب ثوب احدهم اكثر من قدر الدرهم  
 لا تمنع الصلوة فيه مع انه الوجوب عنه لانه ثبت انه اخارج بنجر  
 النجاسة حدث وان هذا الوصف قبل الخروج لا يثبت شرعا  
 والالم يحصل لان طهارة فلو لم انه ما ليس بحدثا لم يعتبر خارجا شرعا  
 وما لم يعتبر خارجا لم يعتبر بنجر فلو اخذ من الدم البادر في محل يقظته  
 والقي في الماء لم بنجر انتهى **قوله** فلا يرذل ينقض الوضوء مطلقا  
 اقول يعني لا في الصلوة ولا خارجها وهو الصحيح فليبرأ منه

وان كانا



ليس النقص النوم بل الحدث ولكذا اقيم السبب الظاهر وهو النوم  
مقامه كما في السفر وكونه الثاني اذ التقييد بالنوم يخرج النعاس  
مضطجعا قال في البحر ولا ذكره في المذهب والظاهر انه ليس بحدث  
وقال ابو علي الدقاق وابو علي الرزاز انه كان لا يفهم عامة ما قيل عنه  
كان حدثا كذا في شرح الهداية انه قلنا لكن صرح به قاضي ان  
من غير اسناده لا صدق فتعني كونه المذهب فقال والنعاس لا  
ينقص الوضوء وهو قليل نوم لا يشبه عليه اكثر ما يقال ويجوز  
عنده انه **قوله** يصلي بالنوم مباشرة الى اقول هذا على قول عامة  
المتأخرين ومع ذلك فخرج كقاضي خالفه النقص عقوبة له مع اتفاقهم  
على بطلان صلواته كما في البحر **قوله** الا انه تقدم اقول لا يخلو اما ان يكون  
متنا او شرعا فان يكن متنا فهو مستثنى من قوله وناقضه بقرينة  
بالغ وفيه نظر لانه يلزم منه عدم بطلان وضوءه كصلاته ولم يقل  
بدلك الا في قوله انه عليه كما سنده وفيما ذكره المصنف  
في باب الحديث في الصلوة نصح بقاء الوضوء بقرينة عدم  
بعد القعود قدر التشهد ومنه صرح بالنقص صاحب البرهان  
فقال ونقصنا بها بالقرينة بعد التشهد وضوءه لوجود ما في  
حرمة الصلوة ونفاه زفرا اعتبارا بالصلوة انه وكذا في التبيين  
وشرح المنظومة لابن الشحنة وان يكن شرعا فهو مستثنى من  
قوله لانها تكون في الصلوة فالمعنى انه ان تعد القرينة عند السلام  
لا تكون القرينة في الصلوة وليس بصحيح كما قد علمت **قوله**  
وسا في اذ العترة تتم به كيف كان الضمير في به راجع الى الخروج  
بصنف وقوله كيف كان يعني من حدث عند اكمال بعد  
القعود قدر التشهد **قوله** لم يذكره الوترية الامام والمأموم  
معا وصرح في البحر بقاء وضوءهما **قوله** الا انه يكون مسبوقا  
اقول هذا الاستثناء ان يكون شرعا فهو مستثنى من قوله لانه خروج الامام  
خروج له وهو ظاهر الاستقامة وان يكون متنا كما في النسخ  
التي رايها فهو مستثنى من قوله بقرينة المأموم لم تنقص وضوءه  
وهو مشكل لانه بقرينة الامام فقد صلوة المسبوق  
في قوله اي ضيقه فلم يبق في حرمة الصلوة فاذا قرئته

لا ينقص وضوءه كما نص عليه المصنف في باب الحديث في الصلوة  
وصرح به ايضا قاضي في فتاواه انه ولو كان تقييد المصنف  
الاستثناء بقوله فانها قد تكون في اثناء صلوة يعين ان الاستثناء  
مقتضى فعلت عدم استقامته **قوله** والمباشرة الفاشية وهم  
اخر يباشروا من تجردين وانفسر الالة واصاب وجهها  
اقول كذا في فسر الزليخ وزاد الكمال في تفسيرها المعانقة وتبعه  
صاحب البرهان فقال وهي ان يتجردا معا متعاقبين متمايزين  
الفرجين ثم قال ومن محمد لا تنقص الا ان يتيقن خروج من انه  
وفي الحقيقة وكذا المباشرة بين الرجل والغلام وكذا بين الرجل  
جلين يوجب الوضوء عليهما انه وفي البحر وكذا على المرتين  
**قوله** لا مسر الذكرا قول كذا يستحب غسل اليد منه وفي البدائع  
ما يفيد تقييد الاستحباب بما اذا كان الاستحباب بالاحجار  
دونه الماء وهو حسن كما لا يخفى قال صاحب البحر **قوله** فشر  
لفظة الى اقول هو مستغنى عنه بما تقدم من قوله وناقضه خروج  
تجر منه الى ما يظهر لكن ذكره بعده لما فيه من التفصيل **قوله**  
خروج من اذنه فيجوز الى كذا في التبيين معزيا الى اكلوانه وقارحه  
البحر فيه نظير الظاهر اذا كان الخارج قبيحا او صديقا انتقص  
سوا كان مع وجع او بدونه لانها لا يخرج جازا الا عن علة نعم  
التفصيل حسن فيما اذا كان الخارج ماء ليس عليه ان شئت  
ويؤيد ما ذكره في البحر قول الكمال ثم الجرح والنقطة وماه الشدي  
والسرة والا ذن اذا كان لعله سواء على الاصح انه **قوله** ان  
خرج منها الدم مع نقص الى اقول فيلزم الوضوء لكن قال  
الزليخ لو كان في عينيه رمد او غشربيل منها الدموع قالوا  
يؤمر بالوضوء عند كل صلوة لاحتمال ان يكون صديقا او قبيحا  
انه وهذا التعليل يقتضي انه امر استحباب فان الشك والاحتمال  
في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقص اذ اليقين لا يزدل بالشك  
نعم اذا علم من طريق غلبة الظن باخبار الاطباء او بعلم ما على ظن  
المبتلي يجب كذا قال صاحب البحر بعد نقل كلام الزليخ انه  
قلت لكن صرح الكمال بالوجوب بقوله قالوا من رمدت



عيناها وسال الماء فيها وجب عليه الوضوء فان استمر فلو قمت  
 كل صلاة اشترى وصيفة قالوا تذكر فيها فيه الخلف فيهم عدم  
 الوجوب من مقابلة **قوله** كما اذا كان بها غيب اقول والنقض بما  
 سال منه لما قال الكمال وفي الجنب الغيب في العين اذا سال منه ما  
 نقض لانه كالجرح وليس يرد مع الغيب بالتحريك ورم في  
 الماء في **قوله** الا بطلاه ولو متصلا وهو المشترى اقول هذا خلاف  
 المعتمد وان صح لما قال الزيلعي وخلافه ما يكون متصلا عنه دون ما  
 يكون متصلا به في الصحيح وقيل لا يكره مس الجلد المتصل به وتس  
 حواشي المصحف والبيان الذي لا كتابه عليه والصحيح منه لانه  
 تبع للمصحف اسهر ولما قال في البرهان اختلف اصحابنا في  
 المتنجي في فقال بعضهم هو الكرم وقال بعضهم هو الجلد وقال بعضهم  
 الخبطة وهو لا صح وقال بعضهم الاصح هو الجلد وتبعين حمله على  
 غير المشترى كما صرح به احكام الشهد في اجماع الصغيرة اشهر **قوله**  
 الاول هو الاصح قد علمت تعيين حمله على غير المشترى **قوله** واختار  
 في الكفا في ايضا اقول عبارة الكافي ولا يكره مس بالكرم عند  
 الجمهور كذا في المحيط **قوله** فض الغسل الغرض مصدر بمعنى الموقوف  
 لانه المصدر يترك ويراد به الزمان والمكان والفاعل والمفعول كذا في  
 الكشاف والغسل يعني به غسل الجنابة والتحيمض والنقاس وهو  
 لغة بضم العين اسم من الغتسال وهو تمام غسل الجسد و  
 اسم للماء الذي يغتسل به ايضا كما في المحبوب وقال النووي انه  
 بفتح الفين وضمها ثلثا والفتح اقصى واشهر عند أهل اللغة  
 والضم هو الذي يستعمل الفقهاء او اكثرهم واصطلاحا هو المعنى  
 الاول للفقهاء وهو غسل البدن كما في البحر **قوله** المراد مهنتا ما يتنا  
 ول الى الخ اقول فيكون من عموم المجاز لا استعمال المشترك  
 في معنيتين **قوله** حتى داخل الخلقة في الاصح كذا ذكره الزيلعي  
 ونقل في الوجع البدوي انه لا يخرج في اتصال الماء داخل الخلقة  
 وانه لا بد من الادخال واختاره صاحب الهداية في مختار آفت  
 الموازن اشهر وقال الكمال ويدخل الماء الخلقة استحبابا وفي  
 الموازن لا يجزئ تركه والاصح الاول للجمهور لا لكونه خلقة اسهر

قلت بين في التفصيل ان كان يمكن فسخ الخلقة بلا مشقة لا يجزئ تركه  
 والا اجزاء واليه هذا يشهد كلام الكمال **قوله** والفرج الخارج اشترى به  
 في الداخل كذا قال الكمال وتفسر فرجها الخارج لانه كالنم ولا يجيب  
 او قالها الا صبع في قبلها وبه يفتي اشهر **قوله** كذا انقضض صغيرتها  
 وبها هو الصحيح وعنه ابي حنيفة في انها تبلذ وابتها ثلثا مع كل بلية  
 عصره كما في الكافي وكذا قال في الهداية وليس عليها بلذ وابتها  
 يعني اذا بلغ الماء اصول الشعر هو الصحيح قال الكمال قوله هو الصحيح خبر  
 عنه قول بعضهم يجب بلها ثلثا مع كل بلية عصره وفي صلاة البقالي  
 الصحيح انه يجب غسل الذوايب وانما جاوزت القدمين وفي  
 مبسوط بكر في وجوب اتصال الماء الى شعب عقاصها اختلاف  
 المشايخ اشهر والاصح نفيه للحصة المذكورة في الحديث اشهر كلام الكمال  
**قوله** وغسل فرجه وخبث بدنه ان كان فيه اقول لم يكتف بغسل الخبث  
 عن الفرغ لانه غسل الفرغ من سنن الغسل وان لم يكن به نجاسة لتقديم  
 الوضوء وبه يندفع ما قاله الزيلعي واقتضى اثره ابن كمال باس وكان  
 يقنيه يعني صاحب الكنز انه يقول ونجاسة لو كانت تحت قوله وفرو  
 لانه الفرغ انما يغسل لاجل النجاسة اسهر **قوله** حتى لو لم يصب لم يكن  
 الغسل سنونا وانما زال الحدث اقول يعني لو لم يصب ثلثا وكان  
 الاول انه يقول ولو لم يثلم ولو انتمس الجنب في ماء جاراه  
 ملكت فيه قدر الوضوء والغسل فقد اكمل السنة والا فلا قاله  
 الكمال وقال الشيخ زين ويقاسر ما لو اعتل في الخوض الكبير او  
 وقف في المطر كما لا يخفى اسهر **قوله** باديا في الغسل بمسكبه اليمين  
 الخ قال الكمال ولم يذكر ابر في الهداية كيفية الصب واختلف فيه  
 فقال اكلوا في بعض على مسكبه اليمين ثلثا ثم اليمين ثلثا ثم  
 على سائر جسده وقيل يبدأ باليمين ثم بالاسر ثم باليسر  
 وقيل يبدأ بالاسر وهو ظاهر لفظ الكتاب يعني الهداية و  
 ظاهر حديث ميمونة رواه الجماعة عنها قالت وضعت لثني  
 صلي عليه وسلم ما يغسل به فافزع على يديه فغسلهما مرتين  
 او ثلثا ثم افزع بيمنه على شماله فغسله الكبر ثم ذلك يده بالارض  
 ثم تمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل راسه

واقضى



ثلاثا ثم اخرج علي سائر جده ثم تقي عنه مقامه ففعل قد مره اسهر  
قال في البحر بعد نقله وبه يعضف ما صح صاحب الدرر والفرز  
من انه يؤخر الاسبور وكذا صح في المجتبى اسهر تنبيه اداب الفلير اواب  
الوضوء لكن يستثنى منه استقبال القبلة لانه يكون غالبا مع كشف  
العورة بخلاف الوضوء ومنه مكرهاته الاسراف كما في البحر **قوله**  
وفرض الفلير عند خروج المني الى اقول خروج المني وما عطف  
عليه شرط للوجوب لا اسباب فاضافة الوجوب اليها مجاز  
واختلف في سبب وجوب الفلير وعند عامة المشايخ بسبب  
جوبه ارادة فعله لا يحل فعله مع الجنابة وقيل وجوبه لا يحل  
معها والذير يظهر انه ارادة فعله لا يحل الا به عند عدم ضيق الو  
قت او عند وجوبه لا يصح معها وذلك عند ضيق الوقت لا  
قال في الكافي انه سبب وجوب الفلير الصلوة او ارادة مالا  
يحل فعله مع الجنابة والانزال والتفاسر **قوله** ولم يذكر الدفق  
لانه ليس بشرط عند ابي جهم ومحمد اقول يعني ليس بشرط  
مستقل وذلك لانه اشتراط الدفق يفيد اشتراط خروج  
المني بشهوة اليه ظاهر البديهة ولم يشترطه وشرطه ابو يوسف  
واعترض عليه من اشتراط الدفق بانه لا يشترط من المرأة لانه ما  
لا يكون واقفا انشهر وثمره الخلاف يظهر فيما لو احتلم مثلا  
مسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم ارسله فنزل المني ففعلها  
يجب عليه الفلير وعنده لا يجب والفتور على قول ابي يوسف  
في الضيق عند خوف الرتبة وعليه قولها في غيره كما في البحر  
**قوله** لو قالت امرأة معي جنب **قوله** في المسئلة  
فشملة حالة النوم واليقظة وقال الكمال **قوله** معي جنب  
ياتيني في النوم مارا واجدا ما جد **قوله** في الفلير  
عليها ولا يخفى انه مقيد بما اذا لم تر الماء فانما مائة صريحا  
وجب كانه احتلام انشهر قلت وعلى هذا اذا اخبرت باتيانها  
يقظة وراة الماء خارج الفرج وجب الفلير لخروجه عن  
شهوة وكما لم يذكر هذه الظهيرة **قوله** في احد سبيل  
ادبر الم لم يقيد به بكونه مشتهرا وقال في البحر وقد حكى في

اقول لم يقيد صح  
امراة قالت صح  
اذا جامعني زوجي صح

بلغ

السراج خلا فاني وطى الصغيرة التي لا تشتهر منهم من قال يجب مطلقا ومنهم  
من قال لا يجب مطلقا الصحيح انه اذا امكن لا يلج في محل الجماع من الصغير ولم يفضها  
فهي من جماع مثلها فيجب الفلير **قوله** وجب الفلير لميت قال في البحر الفلير  
فرض على المسلمين على الكفاية لا على الميت وهذا هو مراد المعرفه الوجوب كما صرح  
به في الواجب في الجنابة وفي فتح القدير انه بالجماع الا انه يكون الميت ضمني شكلا  
فانه مختلف فيه قيل يتم وقيل يفرض في ثيابه والاولي وسيك الكلام عليه في  
محل انشائه **قوله** وعلى من اسلم جنبا او حائضا اقول في اثره اليانها لا تقطع **قوله**  
ثم اسلمت لا غسل عليها وبه صرح الزبيدي فقال اذا اسلم الكافر جنبا فقيه رويانه في  
رواية لا يجب لانه ليس بمحاطب بالشر اربع فضا ركال كفاية اذا حائضت فظهرت  
ثم اسلمت وفي رواية يجب عليه لانه وجوب الفلير ارادة الصلوة وهم عندنا  
مخاطب فضا ركال كفاية وهذا لا تصفة الجنابة مستدامة بعد اسلمه فدوامها  
بعثا كذا فيها فيجب الفلير انما لکن رد ما ذكره من هذا ابن كمال يات ومحصله ان  
الفلير عليها فيما اذا انقطع ومنها ثم اسلمت لبقاء الحدث الحكم وعدم التفرقة  
بينها وبين الجنب وقد صرح بذلك في البرهان فقال وفرض ايضا يعني الفلير  
ببلوغ صبي باحتلام واسلم كافر من بعد جنابة وانقطاع صبي في الاصح لبقاء  
صفة الجنابة بعد البلوغ والاسلام ولا يمكن ادأ المشروط بزوالها الا بغيره  
وقيل لا يجب لعدم وجود السبب بعدهما انشهر **قوله** او بلغ لا بالسن بل بالانزال اقول  
لو حذف لفظة بل بالانزال لكان اوله ليشتمل من بلغ بالانزال وغيره كالحبص  
**قوله** او ولدت ولم تر دما هذا عند ابي جهم وزفر وهو اختيار ابي علي  
الدقاق لانه نفس خروج النفر نفاس وعند ابي يوسف وهو رواية عن  
محمد لا غسل عليها لعدم الدم قال في المفيد هو الصحيح لكن يجب عليها الوضوء  
كذا في التبيين وقال في البرهان وعليها الفلير عند ابي جهم وان لم تر دما  
واكتفيا بالوضوء وانما اير في قولها الاخر وهو الصحيح لتعلقه بالنفاس  
ولم يوجد حقيقة والوضوء لازم للطهارة الموجودة بالولادة انشهر وسند  
انه المثلث اخذ بقول ابي حنيفة **قوله** فانها لو رأت كذا وضوءا واجبا اقول  
هذا التصريح منه بانها لو ادا بالواجب الواجب الاصطلاح لال فرض وكذا فيما  
قيل وبه طريقة كثيرين ونظر فيها وصرح بالفرض في جميع ما اطلق المصنف  
عليه الوجوب صاحب البحر فانه هذا الذي سموه واجبا يفوت الجواز يفوت  
**قوله** وعفة اقول وذلك انه يفتر في عفة بعد الزوال وقال في شرح

سراج



والمثل  
اللام

المجمع وفي حقه وانما لم يفظ في لانه الفصل ليس لعمدة انتهى قلت فماده انه  
للقوف وبه يظهر قول ابن امير حاج والظاهر انه للقوف والمثل احد اذ  
اليه استبانة اليوم حقه في غير حضور عرفات كما في الجوهري **دول** اعاد الكلام الى القول  
فماده اليوم العيد وقال في الجوهري في الجمعة والعيدين سنة للصلاة لا يوم  
قول ابي يوسف لانها افضل في الوقت وقالوا الصحيح قول ابي يوسف فكان  
ينبغي للمصنف ان يفي بالصحيح يجعل الفصل في العيد للصلاة كما مشي عليه المصنف في الجمعة  
بجعل للصلاة ما يكون مشيه في الجمعة والعيدين على منوال واحد **دول** ولكم انقول  
ولد خول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم وغسل الميت والجماعة ولبنة القدر اذا  
راجا وتقدم بعضه تنبيه على غسل واحد لعيد وجمعة اجتماع جنات  
كما لفرسي جنات وحيث **دول** اختلف في وجوب ثمر ماء غسلها الى القول ولم يذكر  
ماء الوضوء وقال الكمال ونحوه ما غسل المرأة ووضوءها على الرجل وان كانت  
غنية انتهى ولم يحك خلافا **دول** لا يجوز لهما الطواف اقول كان ينبغي اخذ  
الخير لانه في سياق قوله وحرم عليه الطواف يعني لجنب لكنه ذكر عبارة  
من نقل عنه بهتها **دول** فقبل الالية اقول هذا على رواية الطحاوي ولان في رواية  
يباح قراءة ما دون الالية لغير الطاهر **دول** وقيل ما دونها ايضا اقول يعني في  
حرام كونه الالية وهذا على رواية الكوفي لانه في رواية الالية وما دونها على  
حدة سواء كان في الحركة كما في التبيين **دول** وتعليم القراء حراما في نظر  
مالا دبه الرجاء او غيره ثم رأيت ما نصه في البرازيه اختلف في تعليم الجنب  
واحياء القراء والاصح انه يعلم كلمة كلمة ما دون الالية لانه قصد قراءة القرآن  
**دول** ومترابا فيه سنن عنه بما قدمه بقوله الحديث البالغ لا يستر مصحفا  
**دول** ويكره له الجنب كتابته والقراء الى قولنا كان سنه ما ذكره عن الايضاح  
فلا يصح الحكم بالكره مطلقا لانه لا كراهية فيما اذا كانت الصحيفة على الارض وان  
وان كان حامل الصحيفة وهو يكتب فهو حامل قراءه وتقدم حرة مسرما هو  
فيه وحملته انتهى وقال الزبيدي ويكره لهم يعني للجنب واحياء النفس ان  
يكتبوا الكتاب فيسبابة والقراءة لانه يكتب بالقلم وهو في يده كذا في فتاوى  
المصنف وذكر ابو الليث انه لا يكتبه وان كانت الصحيفة على الارض  
ولو كان ما دون الالية وذكر القدر ويرانه لا بأس به اذا كانت الصحيفة على  
الارض وقيل هو قول ابي يوسف انتهى **دول** لا قراءة التصوت  
هذا في نظام الرواية وكرها محمد لشبهة القراء لانه ابي كثره في مصنفه

ما نقله ابن الهمام مسطور في المتن فانها  
وذكر ماء غسل الوضوء على الزوج غنية  
كانت او فضيرة كما بالشرب باسهر

حركة

منه الزبيدي

ذكر الزبيدي **دول** ودفع المصحف للصبي هو الصحيح **دول** لانه في تعليمهم كان  
ينبغي اذ اذ الصبي للمطابقة في **دول** لو كان رقية في خلاف متجاف عنه  
لم يكون دخول اخلاجه والامتناع عنه مثل هذا افضل ذكره الزبيدي **دول** وبما  
قصد تنبيه على كراهية لمقابله بقوله وقيل يكره **دول** وقيل المهر  
مفسد قال في الصحيح في السراج الوهاج عدم الفرق بينهما لكن محله ما اذا  
لم يكن للمهر دم اما اذا كان له دم سائر فانه يفسده عليه الصحيح انتهى ويجوز  
ما يكون بين اصابعه ستة بخلاف المهر كذا في الفتح **دول** كذا الى كالماء  
سائر المايعات في الحكم المذكور لانه اذا مات في المايعة يار المولود  
لا ينجس وان مات فيه برى المولود وماي المصاخر نجس **دول** بخلاف ما  
غيره احد ما نجس فيه نظر لانه ظاهره يقتضي انه اذا وقع فيه نجس ولم يغير  
احدا وصافه يجوز التطهر به وليس بصحيح اذا القليل من الماء ينجس  
بوقوع النجاسة فيه وان لم يظهر لها اثر ولا يقال ان كلامه فيما اذا كان  
الماء كثيرا لانه الكلام فيما لا يختص بالقليل وهو متعلق به كما اشار  
اليه ولانه عطفه الماء اجار به وهو في حكمه بعده يقتضي انه الكلام في  
القليل من الماء واما استدلاله بقوله فانه المراد بالموصول في قوله عليه  
السلام الى فهو صحيح غير انه الحديث ليس على اطلاقه بل هو محمول على  
على ما اذا كان الماء كثيرا او جارا لما قاله في البرهان في سياق دليل الامام  
مالك رحمه الله عليه لا اعتبار ما لا وصاف مطلقا من قول النبي صلى الله عليه وسلم  
الماء طهور لا ينجس شيء الى انه ليس على اطلاقه واستدراك الشرح على ذلك  
وكذا قال الزبيدي ثم قال وما رواه محمول على الماء اجار وما استدلاله  
فيه هذا فظهر انه استدلاله بالحديث انما هو على جزاء الدور **دول** فانه  
هنا مختار الهداية والكافي اقول لم يقع مختارا في الهداية بل نظر فيها على  
صيغة الضعف وعبارتها واجار بها لا يكره استعماله وقيل هو ما  
يذهب بنبوة انتهى وكذا مشي عليه صاحب الكافي في الكفر بقوله وهو ما  
يذهب بنبوة وقال شارح الزبيدي وصداق ما يذهب به وهو رواية عن  
الاصحاب ثم ذكر اقول انهم انما ما يفسده النكس جارا وهو الاصح  
ذكره في البدائع والتحفة وقال في الجوهري الكفر وقد اختلف في حدة  
اجار على اقول منها ما ذكره المصنف واصحها انه ما يفسده النكس جارا كما  
في البدائع والتبيين وكثير من الكتب انتهى **دول** انه وهو اللون والطعم

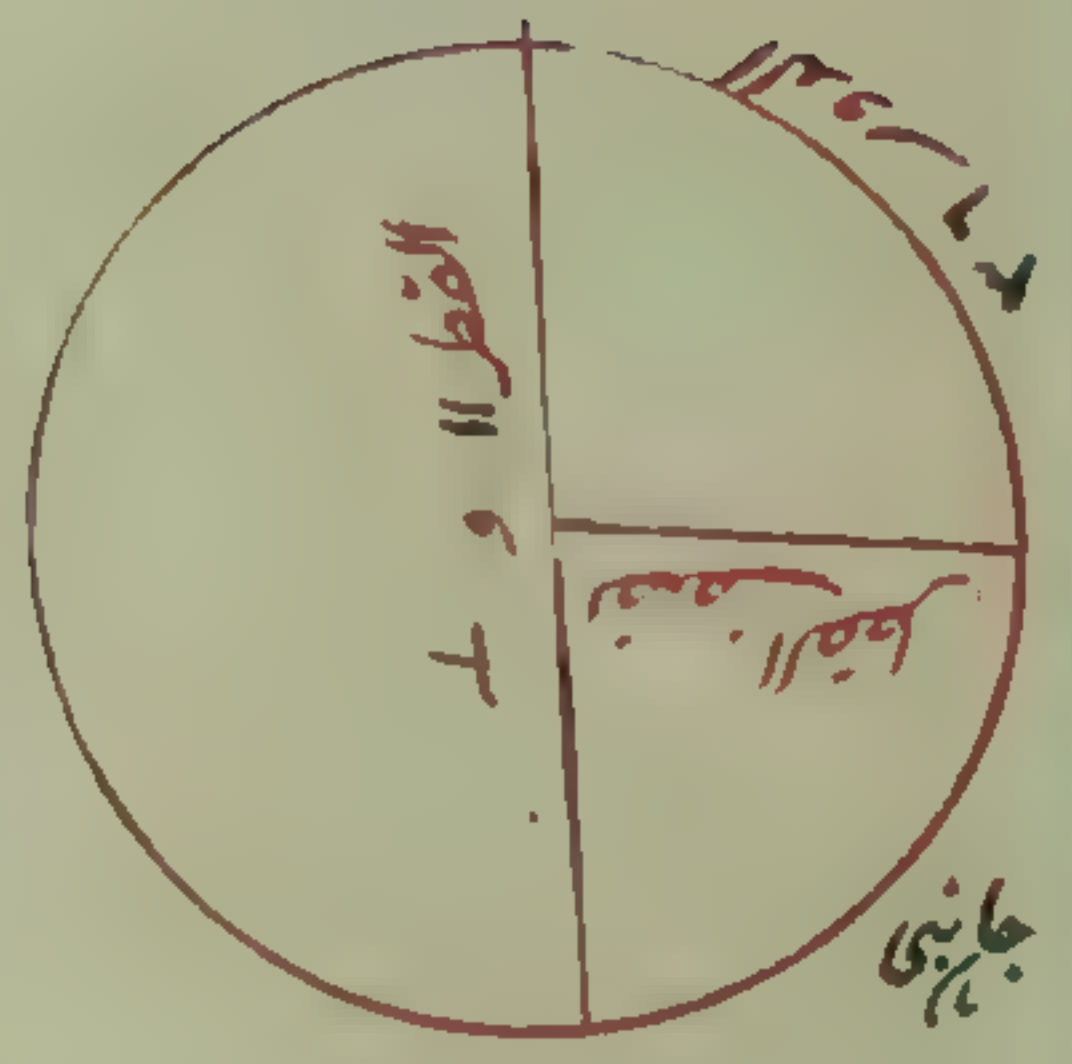
نعم هو كما في الكافي لانه لفظه والجابر  
ما يذهب بنبوة انتهى



والاشعة حتى ان رار لم يجر استقلا اقول الماد ان كلام الطعم واللون والرائحة  
 ان كما قال في الكثر وهو طعم اولونه او ريح وقال الزبيدي قوله وهو طعم اي  
 الاثر هو الطعم واللون والرائحة اسهل من بذراع الكبراس قال الكمال وزد  
 الكبراس ثقبسات ليس فوق كل قبضة اصبع قايمة وجعله لولواحي  
 سبعا ووزاع المساحة سبع فوق كل قبضة اصبع قايمة وهو المعبر  
 ذراع المساحة او الكبراس او في كل زمان ومكان وزعانهم اقول كل من ياتي  
 منه ذهب اليه والكفر في المربع انتهى وقال في الكافي والاصح انه يعتبر في  
 كل مكان وزمان ذراعهم **ول** ان كانت مربعة تجسر والا فلا اقول  
 ينبغي ان يدار احكم على ظهوره انما البناء مربعة كانت اول المحكمات ان كان  
 اجار كما قال الكمال وفيه اية يوسف انه كان جارا لا يتجرس الا بالتغير  
 وهو الذي ينبغي تفحصه في عدم الفرق بين المربعة وغيره لان الدليل انما  
 يقتضي عند الكثرة التجسر الا بالتغير في غير فصل وهو ايضا احكم  
 المجمع عليه على ما قدمناه من نقل شيخ الاسلام اسهل وقال في الجواب  
 نقله لهما وفي النصاب وعليه الفتوى ثم قال انما كانت تجر ما دراء  
 النهر جرة والوضوء في مكانه كان فيما اذا كانت غير مربعة كما  
 قالوا جميعا في الماء اجار ورواه الاصح لانه غير المربعة لا يستقر في  
 مكان واحد بل ينتقل فلا يتيقن بالنجاسة في محل التوضي انتهى قلت  
 ولا يمنع ذلك قول الزبيدي وذكر ابو احمر وهو الكوفي انه كل ما خالط  
 التجسر لا يجوز الوضوء به وان كان جاريا وهو الصحيح انتهى لان مكانه محله  
 على ما اذا ظهر انما المني لطاير شدة الى ذلك قوله وان كان جاريا  
 لانه المني لطة في الجار لا يتحقق في محله الا بظهور الاثر وبهذا يند  
 فع ما وقع الزبيدي على ما حكاه عن الكوفي بقوله فعلى هذا انما ذكره  
 المصر يعني صاحب الكثر بقوله فهو ان كان عشرة عشر في عشرة الجار لا  
 يدر على ان موضع الوقوع لا يتجرس لانه لم يجعل الا كجار فاذا تجسر  
 موضع الوقوع من الجار منه اولى فان لم يدر هو ان كان طاهرا هو المختار  
 قال الكمال بعد نقله في مثل هذه المختار وغيره هذا التفرع على التقدير  
 بعشر ولو غنا على الاصح يعني من اعتبار غلبة الظن فتقويضا  
 لار المبتلى ينبغي ان يعتبر اليه الارلوضم ومثله لو كان غرق بل سبعة  
 ولو بسط بلغ عشر في عشر مختلف فيه ومنهم من يجمع جعله كثيرا والادوية

خلافه مدار الكثرة عند اية جنيته على تخليص الارض في عدم خلوص النجاسة  
 الى الجانب الاخر وعند تقارب الجوانب لا شك في غلبة ظل الخلو  
 اليه والاستعمال يقع من السطح لانه العمق وبهذا يظهر ضعف ما  
 اختاره في الاحتياط لانه اذا لم يكن له عوض فاقرب الامور احكم بوصول  
 النجاسة الى الجانب الاخر من عرضه وبه خالف حكم الكثرة اذ ليس حكم الكثرة  
 تجسر الجانب الاخر بسقوطها في مقابلة بدونه تغير انتهى **ول** ان كحول المدور  
 الى اخره قال الكمال فانه كان كحول مدورا فقدر باربعة واربعين وثمانية  
 واربعين والمختار ستة واربعون وفيه اية بكتفي باقل من الجار  
 للنسبة لكن ينبغي ستة واربعين كليل يتغير رعاية الكسر  
 والكفر تحكماات غير لازمة انما الصحيح ما قدمناه من عدم التحكم بتقدير  
 معين انتهى لانه التقاوت بين ما نقله المصنف والكافي من جهة الحساب  
 بعيد والصواب واضح لم يعرف الحساب ثم قلت طبينا للصلاب  
 وهو كلام الظاهرية الذي تتبعه مؤلف الدرر ولا يعدل عنه الى غيره  
 فانه ستة وثلاثين في المدور تسبع مائة ذراع كالعشر في عشر  
 للمربع بزيادة كسر فالزام قدره من السنته والثلاثين لا وجه  
 له على التقديم بعشر في عشر عند جميع الحساب وطريق ما حقه ان  
 تضرب نصف قطر المستدير في نصف دونه يكون مائة ذراع  
 واربعة اخماس ذراع وقطر ستة وثلاثين احد عشر ذراعا  
 وخمس ذراع ونصف القطر خمسة ونصف وعشر فتضرب  
 نصف القطر في نصف السنته والثلاثين وهو ثمانية عشر  
 يبلغ مائة ذراع واربعة اخماس ذراع بياينة ان بسط النجاسة  
 والنصف والعشر ستة وخمسون لدخول النصف في العشر  
 وزيادة واحد هو بسط الكسر ثم تقرب ستة وخمسين في  
 ثمانية عشر التجهير نصف الدور فيخرج الف وثمانية  
 فتقسمها على مخرج الكسر وهو عشرة وبقي الف على  
 عشرة يخرج مائة وبقي ثمانية على عشرة يخرج اربعة اخماس  
 كما في السراج الوداج مع بياينة وجهه وهذا مثال كحول المدور  
 وقطره والقطر هو الخط الحار على المركز حتى ينظر الى جانبي  
 المحيط للمدورة ونصفه هو هذا القاطع بالمساحة وهر جا

يفتي



جانب



ذلك اننا علمنا الدور والمساحة التي هي تكسب الدائرة قسمنا  
 للمساحة على ربع الدور وهو ستة فخرج القطر احد عشر ذراعا  
 وخمسة ذراع وبركاته اعتبار ستة وثلاثين بقسمة المساحة وهي  
 مائة ذراع واربعه انما سر على نصف القطر فهو ما ذكرناه وقد  
 بسطنا ذلك برسالة سميتها الزهر النضير على اخوض المستدير و  
 بذلك يعلم ان القول الخلف بانه لا بد ان يكون الدور اربعة  
 واربعين اوسنة واربعين او ثمانية واربعين لا وجه في قولنا ان  
 مع اعتبار العشر في العشر كحقيقة منهم الصواب **ول** وفي المحيط لا يتوضا  
 بما يسيل في الكرم اقول وهذا ظاهر كما في البرهان **ول** الاول اما بالخط بظاهر  
 لا يقصد به التنظيف بشير الى انه لو طنج بما يقصد به التنظيف لا بد  
 به اطلاقه وهو مقيد بما اذا لم يغيب على الماء فيسب رفته **ول** بحيث  
 يخرج بلا علاج هذا على غير الاظهر كما قد مناه اما على الاظهر ولا فرق بين  
 فوجه بنفسه ادب علاج **ول** كالبن مثلا يخالف في اللون والطعم فانه كان  
 لونه وطعمه غاليا فيه لم يجز اقول يجب ان يقال فانه كان لونه او طعمه باولا  
 بالواد كما قال الزيلعي المقتضى لهذا الضابط فانه كان لونه اللين او طعمه هو  
 الغالب فيه لم يجز الوضوء به والا جاز وتوضيحه ما قال في بيان  
 التوفيق بقوله وتكمل قوله في قال ان غير احد واصافه جاز الوضوء به  
 على ما اذا كان الخلف يخالف في الاوصاف الثلاثة ويجمل قوله من  
 قال اذا غير احد واصافه لا يجوز على ما اذا كان الخلف في وصف  
 واحد او وصفين **ول** او بما استعمل لقربة اقول هي كما لو توضا على  
 ضوه بنيت كما ذكره المحقق وكذا لو غسل به للطعام او منه او توضات  
 حايضا بقصد الاتيان بالمسحوب كما في البحر وبفضل ثوب طاهر او دابة  
 توكل او به نه او رأسه للطين او الدرر اذا لم يكن محدثا لا يصير  
 مستعمل كما في الفتح **ول** او رفع حدث اقول وضوء الصبي كما  
 لباغ وتطليم الوضوء اذا لم ير وسواء لا يستعمل كما في الفتح **ول**  
 الماء يصير مستعمل انما اذا يصير الماء مستعمل بالثابت ايضا وهو سقوط  
 الغرض بفعل بعض الاعضاء ان لم يرتفع الحدث لعدم تجزئه كما ذكر  
 الكمال **ول** وعند محمد بان يتنفس فقط اقول هذا على ما لا يوجب الاثر  
 يخرج منه مسئلة الجنب المنفس في البئر ومنه الحسني وقال

انه ليس بمرور عنه نصا والصحح منه انه ازاله احدث بالما ومفسد له  
 الا عند الضرورة ومثله في الجواب في كمال البرهان **ول** الاهاب يظهر بالدباغ  
 يعني انه كان يحتمل الدباغ لانه لا يحتمل كجلد الحية الصغيرة والفارة كما ان  
 يظهر بالدباغ واما قميص الحية فهو ظاهر على الصحيح **ول** وهو ما يمنع الناق الخ  
 بشير به الى انه لو جف ولم يتحلل يظهر به صريح الزيلعي **ول** وما يظهر به  
 ار بالدباغ يظهر بالدباغ يعني الدباغ الشريعة اقول قيدت الدباغ بما شئ  
 فخرج ذكاة المجوسي حيوانا والمجوس صيدا وتارك التسمية عند الجاني  
 البرهان والفتح والبحر ولكن ذكر في البحر نقل عن الزاهد قال في القينة والمجني  
 انه ذبيحة المجوسي وتارك التسمية عند اتوجبه الطهارة عليه لا صح وان لم  
 يكن ما كولا ثم قال ويدل على انه هذا هو الصحيح انه صاحب النهاية ذكر هذا  
 الشوط الذي قد مناه بصيغة قيل معنى الى قنا وقاضيه انه **ول** بخلاف  
 لمح في الصحيح اقول اختلف النسخ في هذه المسئلة وما ذكره المصراع تصحيح  
 به فيها وجهه في البرهان **ول** شئ المينة الى اقول ذكر الكمال ان العصب  
 مما اتفق اصحابنا على طهارته بعد الموت وقال في البحر بعد طم الكال وفي  
 ادخال العصب في المسائل لا خلاف فيها نظر فقد مر حوا انه في  
 العصب روايتين وصرح في السراج الواجبة الصحيح بخاتمة  
 الا انه صاحب الفتح تبع صاحب البدايع انه **ول** وقيل لا قال الكمال و  
 اختلف المتابع في الصحيح والذريق في طهارة عينية يعني  
 الكلب ولم يعارضه ما يوجب نجاستها فوجب احقية تصحيح عدم  
 نجاستها فيظهر بعينه جلده بالدباغ ويصلي عليه ويتخذ دلو  
 اسره **ول** وقيل جلده نجس وشعره طاهر قال في البحر وعلم بما قرناه انه لا  
 يدخل في قوله قال بخاتمة عين الكلب الشعر خلا فقولهم نجاسة  
 عينه كخبره فانه يدخل فيه شعره ايضا فليراجع ما قرره من اراده  
**فصل** **ول** وان عني خرو جام وعصفور اقول ظاهره يقتضي انه في  
 الحمام والعصفور نجس لاطلاق العفو عليه كالمقطرات من البول وقد  
 اختلف المتابع في نجاسته وطهارته مع اتفاقهم عليه سقوط حكم  
 النجاسة وفي الخاتمة ودرق سباع الطير يفد الثوب اذا نثر  
 ونهض ما لا وانه لا يفد ما البير اسره وفي الفيض وبول الفارة  
 لو وقع في البئر قولنا انها صاهما عدم النجس **ول** يشير الى الثلاث

يظهر انه يفرق الحال بين الدباغ والدباغة  
 لخروج الدم المسفوح بالدباغ وان كان  
 الجلد لا يحتمل الدباغة منه



كثير اقول هذا من بعض وهو ضعيف مبني على ما وقع في اجماع الصغير  
 من قوله فانه وقعت فيها بعة او بوعنا لم يفد الماء فدر ان الثلاث  
 تصد بنا على ان مفهوم البعد في الرواية معتبر وان لم يكن معتبرا في  
 الدلائل عندنا على الصحيح وهذا الفهم انما يتم لو اقتصر محمد في اجماع على هذه  
 العبارة ولم يقتصر عليها فانه قال اذا وقعت بعة او بوعنا فلا يفسد  
 ما لم يكن كبريا فاحشا والثلاث ليس بكنية فاحشا كذا نقل عبارة اجماع  
 في المحيط وغيره والكثير ما يستلزمه النافذ والقدير ما يستلزمه في البدائع  
 والكافي والمراجيع والهداية وكثير من الكتب اذ ان ما لا يخلو ولو بوع بعة  
 وصح في النهاية وعناه الى المبسوط كما في البحر **د** كما اذا وقعت في محلب  
 اقول بين وقتنا من الشاة وهي تبعد وقت الحلب في المحلب كما  
 يعلم من شمس وبه صرح في الهداية وغيره والتقييد بالمحلب للاحترار  
 عن الانا قال في الهداية وفي الشاة تبعد في المحلب بوع او بوعتين قالوا  
 ترمى البعة ويشرب اللبن لكاء الضرورة ولا يوفي القليل في الانا  
 على ما قيل لعدم الضرورة وعزايه ضيفه به انه كالبيرة في حق البعة  
 والبوعتين اسهر والتقية بالبعة والبوعتين ليس احراز انما فوق  
 ذلك لما في الفيض ولو وقع البوع في المحلب عند الحلب فزمنه  
 ساعة لا يفد **د** لا يخبر اذا ربيت من ساعة ولم يبق  
 لها لو يفيد ان عدم التجبير مقيد بعدم الملك واللون وبه صرح  
 الكمال بقوله فلو اخذ اللبن لونها لا يجوز ان يفسد **د** فبذلك  
 لما سبنا ان ما لا دم له لا يصاب به ما تقدم **د** يخرج الواقع في البيرة  
 يعني مما ذكر اذا اوجب نزع شيء فلا يجب اخراج نحو البوعتين لعدم  
 نزع شيء بوقوعه ولو وقع فيها عظم او خشبة او قطعة ثوب  
 متلطي بنجاسة وتقدر استخارج ذلك فبئس الما يظهر ذلك  
 تبعا كناية عن تحللها في الفيض **د** قال في النهاية الى كذا  
 يظهر الدلو والرسا والبكة ويد المستقي كطهارة عروة الابرقي  
 بطلان رة اليد اذا اخذها كذا عليه **د** وقيل يقدر ما فيها  
 كانه يفسد ان يقال وقيل ان يحضر حفرة او يرس فيها قصبة لانه هذا  
 احد الوجة لمعرفة مقدار ما فيها عند نزعها وانما قلنا  
 يفسد الخ لانه قول المصنف لا يفيد غيره ما تقدم متنا فتل **د**

ان يحرقها

وان مات نحو حجارة الخ اقول هذا والميت المسلم بعد غسله يفد ما والكافر  
 يفد ما ولو غسل وقال في البحر الشهيد كالمفسر وفيه نظر لما ان الدم الذي  
 غير ظاهر في حق غيره الا انه يحل عليه ما اذا غسل عنه قبل الوقوع في البيرة **د**  
 ولو وقع اكثر من فارة الى قوله فجميع الما حكاها الزيلعي والكمال بقولهما وعنه  
 ابي يوسف **د** ولو كانت فارتان الخ حكاها بقولهما وعنه محمد  
 اسهر وقال في البرلم والحقي محمد الثلاث منها الى الحشر بالهرة والست  
 بالكلب وابو يوسف الحشر الى التسع بالهرة والعشر بالكلب  
**قوله** حتى يلزمهم اعادة الصلوة اذا توضؤا منها اير و هم محدثون  
 كما في المجمعة قوله حتى اذا كانوا غسلوا الثياب ارمي بنجاسة اما  
 اذا توضؤا منها وهم متوضؤون او غسلوا ثيابهم من غير نجاسة فانهم  
 لا يبعدونه اجماعا كذا افاد شيخنا موفق الدين رحمه الله ذكره في المجمعة  
 انهم وتعلق شارح منية المصلي القول بوجوب الغسل لانه اذا  
 كان يلزمهم غسلها لكونها مفسدة بما البيرة فيما تقدم حال العلم  
 باشتغالها على الفارة بدونه يوم وليلة او بدونه ثلثة ايام كيف  
 يكون الحكم بنجاسة الثياب من باب الاقتصار على التجبير في احوال  
 لا مستند اليها ما تقدم فلا يخبر هذا على قول لانه يوجب مع الغسل الاعادة  
 ولا على قولها لانها لا يوجبها غسل الثوب اصل **د** وقال  
 تجبرها من ذم وجه الخ يعني حتى يتحقق امتي وقوع عليه القصور كذا  
 في المجمعة اسهر وقال الشيخ قاسم في تصحيحه قال في فتاوى القضاة  
 قولها هو المختار قلت لم يوافق على ذلك فقد ائتمت قول الامام البرقي  
 والنسفي والموصلي ومصدر الشريعة ورجح دليل في جميع المصنفات  
 وصرح في البدائع انه قولها قاسم وقوله استحانه وهو الا حوط  
 في العبادات اسهر **د** بل غسل ما اصابه ماؤها اقول بنجاسة هذا  
 ما قاله الزيلعي وصاحب البحر والفيض بقولهم وقال الحكم بنجاستها  
 وقت العلم بها ولا يلزمهم اعادة شيء من الصلوات ولا غسل ما اصابه  
 ماؤها انهم غلغل الصواب خلافا ما قاله **د** والكلب عند من يقول  
 بنجاسته قال الزيلعي وفي الكلب روايتان بناء على انه نجس  
 العين اولا والصحيح انه لا يفد ما لم يدخره لانه ليس بنجس  
 العين **د** وسور ما كثر الخ اقول لم يفد سور الفرس فتخله

لم يفد ما



الاطلاق لانه ما كثر وان كان مكرها وفيه روايات عن الامام وظاهر الرواية  
 طهارته من غير كراهة وهو قولهما لانه كراهة لم يثبت له لاحتماله لانه لا  
 اجها ولا نجاسة فلا يؤثر في كراهة سنوره وهو الصحيح كذا في البحر  
 البديع **ول** وهذا يشير الى التمهيد اقول والاصح ان كراهة سور المهره  
 تنزيهية كما في الفتح وهذا في المهره الالهية اما البرية فسور ما  
 تجسر كما في الكشف الكبير **ول** والدجاجة المحلاة الى اقول  
 كذا الاصل واليقين الجلالة وهي التي تأكل الفذرة فان كانت تخلط  
 واكثر علفها علف الدواب لا يكره سورها كما في الجوهرة **ول**  
 واما سواكن البيوت فلا يكره لمجرها او حب نجاسة سورها  
 الى يقيد نجاسة لم المذكورات ولهذا اذا ماتت في الما نجسة  
 وهو ظاهر في غير العقوب لما تقدم من انها لا تجسر لما **ول**  
 وبعضهم هو الشيخ ابو طاهر الدباس كان ينكر هذه العبارة قال الكمال  
**ول** ففيل الشك في طهارته وقيل طهريته وهو الصحيح عبارة  
 الكافي ثم قال وعليه الجمهور وقال في الجو بعد نقلها هذا مع اتفاقهم  
 انه ظاهر لرواية لا تجسر الثوب والبدن والماء ولا يرفع احد  
 فلما قال في كشف الاسرار شرح اصول في الاسلام ان اختلاف  
 لفظي ثم قال وهذا علم ضعف ما استدرك في الهداية لقوله قال  
 بالشك في طهريته بانه لو وجد الماء المطلق لا يجب عليه غسل  
 راسه فانه وجوب غسل انا ثبت بيقين النجاسة والاثبت  
 الشك فيها فلا يتجر الاس بالشك فلا يجب وعلم ايضا ضعف  
 ما في فتاوى قاضي خاين في تزييعا على كونه الشك في طهارته انه لو  
 وقع في الماء القليل افسده لانه لا فساد بالشك **ول** كذا  
 في الكافي عبارة الكافي من قوله ففيل الشك الى وهو الصحيح فقل  
 وعليه الفتوى من القينة **ول** واذا كانت امة انا فقية  
 اشكال الى قال مثل مسكين فانه قلت اين ذهب قولك  
 الولد يتبع الام في اكله واحكمه قلت ذلك اذا لم يغلب شبهه  
 بالاب اما اذا غلب شبهه فلا انزه وهذا سقط اشكال الى طبع  
 كالا يخفى قاله في الجو **ول** توفا به اقول وينور احتمالا كما قال  
 الكمال اختلفوا في النية في الوضوء بسور احوار والاحوط

وامر النظر على الهداية للكمال

انه ينور انهر **ول** حتى لو توضأ بسور حمار فصلي ثم حدث وتيمم الخ  
 اقول انما قال ثم حدث ليكون عينا يخرج عن عهدة الصلوة مما لو لم  
 يحدث والا فلا دخل للحدث لانه لو تيمم قبل حدثه واعاد الصلوة  
 خرج عن العهدة بيقين لما قال الكمال لو توضأ بسور احوار وصلى الظهر  
 ثم تيمم وصلى ما صحت الظهر انهر وكتب عليه جانيه شيئا العلامة  
 سمسر الملة والدين محمد المجبى ادام الله تعالى نفسه ورحمه يعني ولم  
 يحدث بينهما لكن كره له فعله في المرة الاولى وفي الثانية اما  
 اذا توضأ وصلى ثم حدث وتيمم وصلى تلك الصلوة جاز  
 يكره فعله ولا يحل لانه استلزم ادا الصلوة بغير طهارة متيقنة  
 انهر قلت يعني يكره فعله في المراتين المتخلل بينهما احدث واو  
 رو في البحر سؤالا عليه ما اذا تخلل بينهما احدث بقوله فانه  
 قيل هذا يستلزم الكفر لانه الصلوة بغير طهارة في احد المراتين  
 فينبغي ان لا يجوز الا اجمع قلنا ذلك اذا لم يكن متطهرا اصلا  
 اما هنا فقد اداها بطهارة من وجه شرعا كما لو صلى بعد الغسل  
 او الجملة لا يجوز صلوته ولا يكفل مكانه الاختلاف فهذا ادلى  
 بخلاف ما لو صلى بعد البول انهر **ول** كذا في الكفاية وشرح  
 الزاهد وقع في نسخة مكان الكفاية الكافي ولم ار العبارة في  
 الكافي **ول** وانه قال ابو يوسف بالتييم فقط اقول والفتوى  
 على قول ابي يوسف وروى جوع ابي حنيفة الى قوله كما في  
 روى الحقايق وقال في البرهان واليتم مع وجود نبيذ التمر متعين  
 عند ابي حنيفة في الاصح وهو رواية نوح بن ابي ورم عنه  
 كمال يفتي ابو يوسف به والعكرار تعين الوضوء به رواية  
 عن ابي حنيفة **ول** وروى محمد اجمع بينهما انهر وقال الكمال انما اختلف  
 اجوبته لاختلاف المسائل وتامة فيه في اجمعه في رامة **ول**  
 مع وروى قال في المغرب او وير الدابة ركبة عريا ومنه كان عليه  
 السلام يركب احوار مع وروى وهو حاله في ضمير الفاعل المستكن و  
 لو كان من المفعول لقل مع وروى انهر ولا يخفى ما فيه **باب**  
 التيمم **ول** هو لغة الغسل يعني مطلقا **ول** وشرعا الى كذا قالوا و  
 الحق انه اسم لمسح الوجه واليدين على الصعيد والقصد شط



لا نالته قال الكمال وقال في الجوهرة وفي الشرح عبارة في استعمال جزء  
 من الارض ظاهر في محل التيمم وقيل عبارة عن القصد الي الصعيد للتطهير  
 وهذه العبارة اصح لان في العبارة الاولى اشتراط استعمال جزء  
 والتيمم بالجزء يجوز وانما يوجد استعمال جزء انتهى قلت هو وان كان اصح  
 من الوجه المذكور لا يخفى ما فيه من وجه اخر وهو انه جعله لولم  
 القصد المخصوص وعلمت ما ذكره الكمال **قوله** فالتيمم للجناية بالاتفاق  
 يعني فالتيمم السابق باق لرفع الجناية **قوله** بعده كذا ينبغي ا  
 اشتراط اخراجه من المصير وهو الصحيح لانه لا يشترط الا لحقوق الخرج  
 وبعده ميلا عن ماء يلحقه الخرج سواء كان في المصير او خارجا عنه وفي  
 ايضا اشتراط السقاية المعنى يشمل الكل والميل هو المختار في  
 التقدير ذكره الزيلعي ويعتبر ابو يوسف لجواز التيمم غيبة رفقة  
 عنه سمعه وبصره لو ذهب اليه الماء قالوا وهو احسن ما حذر  
 خشية انه يقتل ودونهم ذكره في البرهان قلت وهذا يرجع الي  
 متفق عليه وهو الخوف **قوله** وهو ثلث الفرسج اربعة الاف  
 خطوة اقول هذا على احد تفسير الميل لما قال في البرهان والميل  
 ثلث الفرسج والميل في تقدير ابن شجاع ثلثة الاف ذراع  
 وثمانمائة الي اربعة الاف وفي تفسير غيره اربعة الاف  
 خطوة وهو ذراع ونصف بذراع العامة وهو اربعة وثم  
 اصعبا بعد حروف لا اله الا الله محمد رسول الله انتهى قلت  
 لكن يمكن ان يقال لا خلاف لحد كلام ابن شجاع على انه مراده  
 بالذراع ما فيه اصبع قائمة عند كل قبضة فيبلغ ذراعا ونصفا  
 بذراع العامة ويؤيده ما قاله الزيلعي مقتضا عليه وهو اي  
 الميل ثلث فرسخ اربعة الاف ذراع بذراع محمد بن فرج  
 بن التثني طولها اربعة وعشرون اصبعاً وعرض كل اصبع  
 ست حبات شعير ملصقة ظهر البطن اسهل **قوله** لا يقدر  
 معه على استعمال الماء اقول في القعدة يحتمل انه بمعنى لا يقدر  
 على تناوله ولا يضره او بعكس فان كان الاول وجد منه بوضوئه  
 ففي ظاهر المذهب لا يتييم لانه قادر ورور عن ابي حنيفة  
 انه يتييم وعندهما لا يتييم كما في التبيين وقال في الجوهرة

ان كان لا يضر

والا يضره الماء

ان كان لا يضره الا الحركة الي الماء كالمبطلون وصاحب العرق الحار  
 فان كان لا يجد منه يستعين به جاز التيمم اجماعا وان وجد فسد  
 ابي حنيفة لم يجوز له التيمم ايضا سواء كان الميم من اهل طاعته او لا  
 واهل طاعته عبده او ولده او جيره وعندهم لا يجوز له التيمم كذا  
 في التفسير وفي المحيط اذا كان من اهل طاعته لا يجوز اجماعا  
 انتهى وان كان الاحتمال الثاني وهو انه يضره الماء ويقدر على تنا  
 وله لكن به جدر او حتى او جوازة فهذا يجوز له التيمم اجماعا كما  
 في الجوهرة انتهى هذا ومفهوم كلام المصنف ما ذكر مع القدرة على  
 التيمم فانه يخرج ايضا عن التيمم بفساد وبغيره قال بعضهم لا يصح  
 على قياس ابي حنيفة من يقدر على احدهما وقال ابو يوسف  
 يصح تشبها ويصير وقول محمد مضطرب كما في الجوهرة  
**قوله** او برد الخ قال في البحر اعلم ان جواز التيمم للجنب عند ابي  
 حنيفة هو مشروط بان لا يقدر على تسخين الماء ولا اجرة الحمام  
 في المصير ولا يجد ثوبا يتد فيه به ولا مكانا يابا فيه اسهر وكلام  
 المصنف هو يشير الي انه يجوز للمحدث ايضا حيث لم يشترط  
 ان يكون جنبا وهو قول بعض المتأخرين والصحيح انه لا يجوز له  
 التيمم ذكره الزيلعي وقال الكمال واما خوف المرض في الوضوء  
 بالماء البارد في المصير على قوله لم يبيح التيمم كالغسل فاختلفوا  
 فيه جعل في الاسرار مبيحا وفي قناتنا ضيحا والصحيح انه لا يجوز  
 كانه والله اعلم لعدم اعتبار ذلك الخوف بناء على انه جرد وهم  
 اذ لا يتحقق ذلك في الوضوء عادة اسهل **قوله** علم ما ذكرناه  
 ان الماء بالخوف غلبة الظن عن امارة او تجربة او باخبار طبيب  
 مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدل الله شرط فلو برد المرض لك الضعف  
 باق وخاف ان يمرض سئل عنه القاضي الامام فقال الخوف  
 ليس بشئ وما وقع في التبيين الصحيح الذي بحث في ان يمرض بالصوم  
 فهو كالمريض فالمراد من خشية غلبة الظن كذا في شرح الفوز  
 من العوارض في الصوم فيكون كذلك هنا **قوله** او عدو او  
 سبع وسواها فاعلى نفسه او ماله او امانته او خافت  
 على نفسه ما في فاسق عند الماء او خاف الميود المفسر

٧ ومعرفة باجتهاد المريض  
 والاجتهاد غير ضروري الوهم بل هو  
 غلبة الظن صح



من الكسبان كان الدين وسنذكر حكم الاعادة انما الله تعالى  
**قوله** او عطش يحصل له اولد ابته يعني ولو كانت كلها احتياجا  
 للجن كالشرب لا اتخذ المرق لانه حاجة الطبخ ووجه حاجة العطش  
 رقيق القاطنة كريق الصبغة فانه استنع صاحب الماء وهو غير محتاج اليه  
 للعطش كان المضطر اخذ منه قهرا ومقاتلة فانه كان المقتول صاحب  
 الماء قد هدر ولا قصاص فيه ولا دية ولا كفارة وانما كان المضطر هو  
 مضمونه بالقصاص او الدية او الكفارة كما في الجوارح ونحوه ان يضمن  
 المضطر قية الماء **قوله** او عدم الله قال في البحر وبشرط ان لا يمكنه ايصال  
 ثوبه الطاهر اليه اما اذا امكنه ايصال ثوبه ونحوه الماء قليلا قليلا بالبلل  
 لا يجوز له التيمم **قوله** لغيره الاول من على القول بان لا يجوز للولي وهو  
 رواية الحسن بن عبيد بن جعفر عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى  
 الهداية هو الصحيح وفي ظاهر الرواية يجوز للولي ايضا لان النظر فيها  
 مكره ولو لم ينتظر جازله التيمم قال ستمسك لائمة هو الصحيح كما في التبيين **قوله**  
 يعني اذا خاف غير الاول في الحق او قول وكذا الاول وقد اذنه لغيره ولا بد من  
 خوف فوت التكبيرات كلها لو استغفل بالطهارة فانه كان غير جوارح  
 كسب البعض لا يتم ولا فرق بين كونه محدثا او جنبا او حائضا او نكاحا  
 كما في البحر وهو عبارة الاول في خبر الولي كما لا يخفى يعني شتمها  
 ظاهر لكن اجب عنه الذرعة بالولي انه كلامه شاملا ايضا اذ يعلم الحكم  
 فيمن هو مقدم عليه بالاولي لان الولي اذا كان لا يجوز له التيمم وهو مؤثر  
 عنه غيره من السلاطين وما بعده فمن هو مقدم عليه بالولي ولا يخفى انه  
 ما ذكره المصنفان هو على مختار صاحب الهداية **قوله** او مريد قال الزيلعي  
 بان تقوته وان كان بحيث يدرك بعضها مع الامام لو توضع لا يتم  
 قيده بعده بقوله وقالوا اذا كان لا يخاف الزوال ويمكنه ان يدرك  
 شيئا منها مع الامام لو توضع لا يتم اجماعا وان كان يخاف زوال الشئ  
 لو استغفل بالوضوء يباح له التيمم بالاجماع ايضا لقصور الفوات **قوله**  
 بدخول الوقت المكره والامام في الغيبة لا يتم في رواية الحسري وفي  
 ظاهر الرواية يجوز له ان يخاف الفوت بزوال الشئ حتى لو لم يخف لا  
 يجوز له **قوله** لان قوته لم اليه خلف وهو الظاهر والقضا اطلاق اختلفت  
 فيها ظاهرها باعتبار تقليب القضا والافلا خليفة في الظاهر من

الجمعة على المختار واصل الاطلاق في الهداية وادروا هذا لا يتأتى الا  
 على مذهب زفر اما على المذهب المختار من ان الجمعة خلف والظاهر  
 اصله ودفعه بان تصور بصدرة الخلف لانه الجمعة اذا قامت  
 يصلي الظهر فكان الظاهر خلفا صورة اصلا معني وقد جمع بينهما في  
 المنافع فقال لانها تقوت اليه ما يقوم مقامها وهو الاصل انشهر  
**قوله** بنية الصلوة اقول ولو صلوة الجنازة ونية الطهارة او استبا  
 حة الصلوة بجزئية ولا يشترط نية التيمم للمحدث او الجنازة هو الصحيح من  
 المذهب كما في الهداية وذكر في النوادر لو مسح وجهه وذراعيه بيده  
 التيمم جازت الصلوة به وقالوا التيمم بيده به تعليم الغير لا يجوز  
 في رواية الحسن بن عبيد بن جعفر عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى  
 مجرد نية التيمم كما في التبيين **قوله** وسجدة التلاوة اقول لانها رتبة  
 مقصودة منها لكونها مشروعة ابتداء يعقل فيها معنى العبادة  
 وقولهم في الاصول انها ليست بقرينة مقصودة فالمراد انها  
 ليست مقصودة لعينها بل لانها رتبة مخالفة المستكفين من  
 الكفار ولذا اديت في صورة الركوع كما في الفتح **قوله** فلعن تيمم كافر  
 اقول ولو اراد به الاسلام في الاصح عندهما ويعتبه ابو يوسف  
 كما في البرهان **قوله** به ضربتين يعني بباطن الكفين كما في البحر  
 ولو في سجدة واحدة على الاصح كما في البرهان ثم التعبير بالضرب  
 يعني انه ركن ومقتضاه بطلان الضرب باحدت قبل مسح  
 كبطلان بعض الوضوء باحدت وبه قال السيد ابو سفيان وفي  
 الخلاصة الاصح انه لا يستعمل ذلك التراب كذا اختار الشئباني  
 وقال القاضي السبيعي يجوز ركن طهارة فاحد ركن ثم استعمل  
 والذي يقتضيه النظر عدم اعتبار رتبة الارض في مسح التيمم مشروعا  
 فانه المأمور به المسح ليس غير في الكتاب قال تعالى فيتميم صعيدا  
 طوبيا فامسحوا بوجوهكم وتحت قوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان  
 اما على ارادة الاغم من المسح كذا قلنا او انه خرج خرج الغالب  
 والله اعلم قال المال **قوله** ان استوعبتا قال في البحر ويشترط المسح  
 بجميع اليد او بالكنها من مسح باصبع واحدة او اصبعين لا  
 يجوز ولو ذكر المسح حتى استوعب بخلاف مسح الرأس والاعضاء



فرض لازم في ظاهروااية عم اصحابنا حتى لو ترك قليلا من موضع  
 التيمم لا يجوز وهو الاصح المختار وعليه الفتور فيلزمه تخليص الاصابع  
 ونزع الخاتم او تحريكه ويمسح تحت ارجلهم وموق العينين  
 من وجهه ظاهرا بشرطه والشعر على الصحيح وفي السراويل لا يجب مسح  
 اللحية ولا الجحيرة انتهى **قوله** او اليد المضمومة على الارض انه لم يكن فيه  
 نظر لانه يقتضي ان عدم النقع شرط وليس كذلك كما سياتي **قوله**  
 فعلى هذا لا يدعى اقول بل على هذا يدعى كما علمت مما ذكرناه على المصنف ايضا  
**قوله** ويخرج عنه المالح المار اقول وعدم اجواز بالماء ررواية واحدة  
 ومفهوم كلام المصنف جوازه بالجبل وفي رواية كما في التبيين ومصحح  
 كلام الروايتين في الخلاصة وفي التبيين الفتور على اجواز بالجبل قال  
 صاحب البحر **قوله** فلا يتبادر اليك من جنسها او ينطبع او يتردد في  
 العطف باوتساح فكل ما ينفذ فيكون بالواد لانه عطف خاص **قوله**  
 ان يضر تبيين على النقع ان كان متبعا على القول بان الضرب من سمي التيمم  
 فاعتباره الضربة اعم من كونها على الارض او العوض للتمثيل بقوله كما  
 اذا كسرت دارا الى داره على ان ليس من سماء فظاهر **قوله** ويجب طلب  
 الماء في العمرات بشرط وفي الفتوات لا يشترط الا ان يغلب على  
 ظن المسافر انه لو طلب الماء يجره او اخبر بذلك فحينئذ يفترض عليه الطلب  
 يمينه ويساره على قدر غلوة انتهى وقيل الخيرة في البدائع بالعدل وقال في  
 البرهان وقدرة الطلب بغلوة من جانب لكنه وطلب رسول كطلبه **قوله** ومن  
 ابي يوسف في المار اقول كان حقه ان يذكره من قوله لبعده مبلا كما مرناه  
 لانه محل اختلاف في احدى الفاضل بين القوب والبعده ولم يذكر الخلاف  
 في هذا المحل كالمصنف **قوله** موالا فلا يجب اقول وكان مستحبا كما في البحر  
**قوله** وتذب لاجبة المرفعة في الوقت المسحب كالطمع في الجماعة  
 وعن ابي يوسف وابي حنيفة في غير رواية الاصول اننا فيه فتم كما في  
 البرهان **قوله** وقيل هو ايضا مختلف فيه قاله الكافي وذكر المار في الوقت  
 وبعده سواء **قوله** طلبة من رفقة اطلقه تيمم الهداية والمكة وقد فصل  
 صاحبه في الكافي فقال مع رفقة ما فطن انه انما سال اعطاه لم يخله  
 التيمم وان كان عنده انه لا يعطيه تيمم وان شك في الاعطاء وتيمم حتى  
 فأنه فاعطاه بعيد لانه ظن انه كان قادرا وان منعه قبل شروعه

غلوة بمعنى يغترض لما قال في  
 ويل شرط لجوازه طلب  
 الماء صح

واعطاه بعد فراغه لم يعد لانه لم يبين ان القدرة كانت ثابتة ام  
 وفي البحر الغالب عدم الضمة بالما حتى لو كان في موضع حجر الضمة عليه لا  
 يجب الطلب منه انتهى **قوله** او اعطاه بالكر من غير المتلى يعني بالانقباض فيه  
 وهي ضعف القيمة في رواية النوادر وقيل شرط في رواية الحسرو  
 قيل مالا يدخل تحت تقويم المقومين **قوله** وهو ليس عنده يعني فاضلا  
 عنه نفقته **قوله** اختاره في الهداية اقول عبارة الهداية ولو تيمم قبل الطلب  
 اجزأه عنده اي حنيفه لانه لا يلزم الطلب من ملك الغير وقال لا يخرج لانه  
 الماد مبذول عادة انتهى فتأمل وفي البرهان والظاهر قوله ما وقال الكمال  
 ومنه انحصار لا خلاف بينهم في ابي حنيفة ثم اذا غلب على ظنه منعه  
 واداهما اذا ظل عدم المنع انتهى وقال في البرهان بعد ذكره ولم يذكر في  
 الكافي خلافا وذكر عبارة في كذا قد مرها **قوله** ولم يجر التيمم على الارض  
 الخ سيدكرها ايضا في باب تطهير الاجناس **قوله** وينقصه ناقض الو  
 ضوء يعني فانه تيمم حدث ثم احدث اعاده وان كان له نجاسة ثم احدث  
 عليه اعادته لها وان احدث حدثا يوجب الوضوء فانه تيمم ينقص با  
 اعتبار احدث فتثبت احكام احدث لا احكام الجنازة فانه محدث  
 لا جنب **قوله** لانه خلفه قال في البحر اعلم ان التيمم بدل لما شك اتفاقا  
 لكن اختلفوا في كيفية البديل في موضعين احدهما لا يصح بنا مع التيمم  
 من حيث انه عليه وذكره ثم قال الثاني في الخلاف بين اصحابنا فنفذ ابي حنيفة  
 وابي يوسف به البدلية بين الماء والتراب ومنه محمد بين الفعلين  
 وهما التيمم والوضوء ويتفرع عليه جواز اقتداء المتوضي بالتيمم فاجازوا  
 ومنعه وسكنا في ان التيمم **قوله** وقدرة ما لو قال وزوالا اباح  
 التيمم كما اظهر في المار **قوله** لانه احدث السابق يظهر حينئذ المار  
 بعض الافاضل قوله ان احدث السابق ناقض حقيقة لا يناسب  
 قول ابي حنيفة وابي يوسف من لانه التيمم عندهما ليس بطهارة ضرورة  
 ولا خلف عن الوضوء بل هو احد نوعي الطهارة فيكيف يصح ان يقال  
 عمل احدث السابق عمله عند القدرة فالاولى ان يقال لما كان عدم  
 القدرة عليه الماد شرط لمشرعية التيمم وحصول الطهارة  
 فعنده وجوده لم يبق مشروعا فانتهى لانه انتفاء الشرط يستلزم  
 انتفاء المشروط والماراد بالنقص انتفاؤه كذا في البحر قوله وان



كفي لاحد بها بعينه يعني ولم كيف الاخر **قوله** وان كيف لكل منهما منفردا  
 يعني غير عين بان كان كيف هذا فقط والاخر فقط **قوله** غسل  
 اللبنة كذا في الحاي في ثم قال او اعا دتيمه لمحدث عند محمد قدرته على الماء  
 وجوب صرفه الى اجنبية لا ينافي قدرته على صرفه الى الحدث ولم هذا لو  
 صرفه الى الوضوء جاز وتيمم كجنايته اتفاقا وعندنا لا يوجب له لا يوجب  
 لانه مستحق الصرف الى اللبنة او المستحق بجهة كالمعدوم وتامة فيه غير  
 منه **قوله** فانه لو كان مشغولا بها لدفع العطش اقول كذا هو بصورة  
 اللام وينبغي ان يكون بالحاف والدال ليشمل احتياجه للعجين كما قد تناه  
**قوله** وما قضه ايضا ودر السمر هذا عن ابي حنيفة وم ابقيا تيممه وهو  
 رواية عنه كذا في البرهان والمجمع والمختار في الفتوى عدم الانتقاض اتفاقا  
 لانه لو تيمم وبقره ما لا يعلم به جاز تيممه اتفاقا قاله في البحر عن ابي يوسف  
 روايتان في رواية لا يجوز اعتبارا بالاداة المعلقة فرغته وفي اخره يجوز  
 لانه غير قادر او لا قدرة به في العلم وقيل هو قول ابي حنيفة وهو الاصح اسرى  
 فاذا قال ابي حنيفة بجواز الاستيقظ على شاي انه لا يعلم به فكيف يقول  
 بانتقاض تيمم المار به مع تحقق غفلته اسرى ما في البرهان تبعا للكار قلست  
 لكن ربما يفرق لالام بينهما بانه النوم في حالة السفر عليه وجه لا يشع بالماء  
 ناد رخصا صاعا عليه وجه لا تتخلل البقطة المشعرة بالماء فلم يعتبر نوم فمجل  
 كاليقظان صكا اولاه التقصير منه والذات الذي لم يعلم بالماء وهو قريب  
 منه يؤيده قول المحدثين والناظم قادر تقديره عند ابي حنيفة **قوله**  
 حتى لو قرب بياض ينتقض تيممه بالنوم لا بالحدث لا يخفى انه هذا خاص بالحدث  
 الغير المتكمن اما لو كان جنبا او محدثا متمكنا فالنقض بالحدث والحدث  
**قوله** ان لو كان اكثر اعضاء الوضوء منه وجوفا في الحدث الا صغر  
 اقول اختلف المتأخر في حد الكثرة فمنهم من اعتبره من حيث عدد  
 الاعضاء فلو كان براسه ووجهه ويديه جراحة والجلل جراحة بها يتيمم سواء  
 كان اكثر من الاعضاء اربعة جرحا او صحيحا ومنهم من اعتبرها في نفس  
 كل عضو فاذا كان اكثر من كل عضو من اعضاء الوضوء جرحا فهو الكثير  
 الذي يجوز معه التيمم والافلا كذا في البرهان **قوله** سوا ال اروا انه لم يكن اكثر  
 وجوفا الحاشي لما اذا استاور اجمع والصحيح ولما اذا كان اكثر  
 صحيحا وعليه مشي قاضي خازنه قال وانه استور اجمع والصحيح

عين

في التوضيح وفي البرهان قال في التخصيص  
 صلى بالتيمم ويغني عنه بشرط يعلم به جاز  
 في قوله ولو كان على شاي النهر  
 ولم يعلم به صحيح

تكملا فيه قال بعضهم لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح لانه احوط انهم  
 وقال في البرهان والاصح انه الماء وكما قال في تيمم اسره وقال الزبيدي  
 هو اشبه **قوله** غسل الاعضاء في الوضوء والغسل اقول المراد غسل  
 الاعضاء الصحيحة واما الجرح فانه ليس عليها ان لم يضره وعلى الخرقه انه يضره  
**قوله** المانع من الوضوء اقول ومفهومه انه كان في قبل الله تعالى لا يعيد  
 وتقدم ثم وقع الاختلاف في اخوف من العدو وهل هو الله تعالى فلا تجب  
 الاعادة او هو بسبب العبد فوجب ذهب صاحب معراج الدرر الى  
 الاول وصاحب النهاية الى الثاني والذري يظهر ترجيح ما في النهاية على ظاهر  
 المخالفة لكن يقال انه لا مخالفة لانه كان التوفيق بانه المراد باخوف  
 من العدو واخوف الذر لم يثبت عنه وعيب من قادر عليه ونحو ذلك كما في  
 اخوف من السبع والافاضة الى الله تعالى للتجوز مباشرة سبب له  
 من الغير حتى انما كيف كذا في البحر قلت قد نقل في بعض شروح  
 الوقاية عن المفصولات انه لا يعيد في اخوف من السبع بالاتفاق  
 فيناط في كلام صاحب البحر **قوله** ومجوس في السجود قال في  
 المحيط لمجوس في السفر تيمم وصلى ولا يعيد لانه انضم عذره  
 السفر الى العذر الحقيقي والغالب في السفر عدم الماء فتحقق العدم  
 منه كل وجه كذا في البرهان قلت ولا يخلو عن قيد ظاهر للمتمسك **قوله**  
**المسح على الخطين** **قوله** لانه ما وصاحب الكافي الى اقول محصل  
 انه يجوز في كلام الكافي بمعنى اكل المقابل للمحمة لا بمعنى الصحة المقابلة  
 بله للبطلان فاشكال الزبيدي غير وارد وانه عدم الجواز لا ينافي  
 الصحة فقد اقر صحة كلام الزبيدي في ذاته وانه لم يكن واردا على  
 الكافي ولم يره نص الكافي كلام الزبيدي ونظريه بقوله ومبني هذه  
 التخطئة على صحة هذا الفرع يعني الذي نقله الزبيدي لبطلان المسح  
 بخوض الماء وهو منقول في الظاهرية لكن في صحة نظره فان كلمتهم  
 متفقة عليه انه اخف اعتبر شرعا ما ناسا سارية الحدث الى القدم  
 فيبقى القدم على طهارتها ويجل الحدث باخف فيه الزبيدي المسح  
 بنوا عليه منع المسح للمتميم والمعدورين بعد الوقت وغير ذلك  
 من الخلافات وهذا يقتضي انه غسل الرجل في اخف وعدة سواء  
 اذ لم يتبلر معه ظاهر اخف في انه يعني الغسل لم يزل الحدث

فانه كلمتهم



لانه في غير محله فلا يجوز الصلوة به لانه صلى مع حدث واجب الرفع  
 اذ لو لم يجب الغسل والاحمال لانه لا يجب غسل الرجل جازت الصلوة بغير غسل  
 ولا مسح فصار كما لو ترك ذراعيه وغسل محله غير واجب الغسل  
 كالغزو وزانه في الطهارة بل فرق لو ادخل يده تحت اجر موقان  
 فمسح الخفين وذكر فيها انه لم يجز وليس الا لانه في غير محل الحدث  
 والا وجه في ذلك الفرع كونه الاجزاء اذا خاض النهر لا يتكامل الخف ثم  
 اذا انقضت المدة انما لا يتقيد بها الحصول الغسل بالخوض والنزع  
 انما وجب للغسل وقد حصل اسر كلام الكمال رحمه الله واوله وبالله التوفيق  
 يمكن ان يقال ان نفى الفرق فيه تأخر وان الوجهية انما هي على ما اذا اخل  
 الماء على ما اذا تكلف وغسل رجليه داخله ولم يحكم ذلك الفرع  
 بالاجزاء بالخوض فيما ذكره بحال بطلان المسح ووجبات كل هو انه قد  
 حكم انه لم يرتفع الحدث بغسل الرجل داخل الخف لكونه كغيره لم  
 يجب فلم يقع معتد به ثم حكم بصحة بعد تمام المدة فلم يوجب النزع  
 لحصول الغسل داخل الخف وهذا يؤيد ثبوت الفرق ثم رأت بعد ما  
 ظهر لي هذا انك هذه المحقق ابن امير حاج تقببه بانه يجب غسل  
 رجليه ثانيا اذا نزعها او انقضت المدة وهو غير محدث وذكر  
 وجهه في البحر واجاب شيخنا العلامة المحبتي ادام الله نفسه عن  
 هذا بان منع صحة الغسل داخل الخف لانه انما هو باعتبار المانع  
 فاذا زال المانع عمل المقتضي عمله حصوله بعد الحدث في الحقيقة  
 حال التخفيف فاذا نزع او تمت لا يجب الغسل لظهور عمل  
 المقتضي الا انه اسهر هذا وقد علمت ان كلامه تنظير الكمال وصاحب الدرر  
 في اشكال الزبني بلحظا غير ملحوظ الاخر وقد نقلها جميعا صاحب  
 البحر ولم يذكر ما قلناه فاحمدته على ما هداه ثم نقل في البحر انه اذا ابتل  
 قدمه لا يتنقض مسح على كل حال ولو بلغ الماء الكربة ثم قال فقد  
 علمت صحت ما بجنحة المحقق في فتح القدير انتهى **ول** لكن  
 لا يلزم من وجود فرع يخالف وناعية بطلانه كيف وقد ذكر  
 قاضيان في فتاواه بقوله مسح الخف اذا دخل الماء خفه وانكسر  
 من رجليه قدر ثلثة اصابع او اقل لا يبطل مسح لانه هذا القدر  
 لا يجوز عنه غسل الرجل فلا يبطل به حكم المسح وان ابتل به جميع

المدة

القدم

القدم وبلغ الكعب بطل المسح وور ذلك عن ابي حنيفة هو اسره وذكره  
 ايضا في التاتارخانية ثم قال ويجب غسل الرجل الا خضر ذكره في حيرة  
 الغفران وعنه الشيخ الفقيه ابي جعفر اذا اصاب الماء اكثر احد رجليه فغسل  
 مسحه ويكون بمنزلة الغسل به قال بعض المشايخ وفي الذخيرة وهو الصحيح و  
 بعض شيوخنا قالوا لا يتنقض المسح على كل حال اسره وسيدنا المصنف  
 ايضا عنها وقال الزبني في نواقض المسح وذكر المصنف ان غسل الكعبين  
 ينقضه في الصحيح اسره فهذا نص على صحة الفرع وضعف ما يقايله **ول**  
 ما تم في ثمانية نظرا يخفى **ول** مذهبين على طهر تام اقول الاول عليه وضوء  
 تام لانه الطهارة التامة تشمل النيم ولا يجوز للنيم المسح لانه لو جاز له كان  
 اخف رافعا لانا **ول** كوضوء المستحضة وانه بمعنى ما يعني اذا  
 لبسوه لا على الانقطاع ثم خرج الوقت ومحتز به من الوضوء بنسبة النيم  
 لنقضه فلا يجوز في رواية ويجوز في اخر كسوء الحمار **ول** حتى غسل  
 رجليه وليس ثم اتم الوضوء الى في هذا التمثيل نظرا لانه هذه الصورة تمنع  
 عنه التفتي مع لوجهين عدم الترتيب في الوضوء وعدم كمال الطهارة  
 قبل اللبس والذين يمنع عنه الثاني فقط حال الوضوء وتبنا لكنه  
 لبس اليمنى قبل غسل اليسرى ثم احدث بعد لبس اليسرى **ول**  
 من حين الحدث هذا عند عامة المشايخ وهو الصحيح **ول** لا حائز لللبس  
 ولا المسح يعني كما قال به بعضهم **ول** اذا لا يجوز على باطنه ان يرب  
 اليه ما قال على رضي الله عنه لو كان الدين بالاراي لكان مسح باطن الخف  
 اولى من ظاهره ونقل الكمال ما يفيد ان المراد بالباطن عندهم محل الوطئ  
 لا ما يلا في البشرة لكن بتقديره لا تظهر او لوية مسح باطنه لو كان  
 بالارسل المتبادر منه قول على رضي الله عنه انه ما يلا في البشرة وذكر  
 وجهه **ول** قيد بالظاهر الى اقول وجوز المسح على غير الناصية من  
 الرأس لانه لبيان ما ثبت بالكتاب ولا كذلك الخف فلا يجوز  
 المسح على غير ظاهره لانه ابتداء نصب الشرع على غير القياس  
**ول** هما خفان يلبسان الى اقول قيد اجماع موق في شرح الجمع  
 بانه يكون من ادم اذ لو كان من الكلب لاسر لا يجوز المسح عليه الا ان  
 يكون رقيقا يصل البهل الى ما تحته اسره وكذا في الكافي والزيلعي  
 والهداية والبحر واقول لعل هذا التقيد على الاجماع لما في الفتور

المسح على الخيط

بلغ



على جواز المسح على الخفين وحينه لا يختص بجواز عليه بكونه منفردا  
 فيجوز ولو لبس على خف مثله اذ لم يرد في الحديث عليه **قوله**  
 اقول يعلم منه جواز المسح الموقوف في البحر وهو احتق كما سطره لكنه  
 قال في شرح المجمع لابن الملك فانه لم يكن خفاء صالحين للمسح  
 لخرقهما يجوز على الموقفين اتفاقا كذا في الكافي ونقله في فتاوى  
 الشاذلي اذ ما يلبس من الكرايس المجد تحت الخف يمنع المسح  
 على الخف لكونه فاصلا وقطعة كرايس تلف على الرجل لا  
 تمنع لانها غير مقصودة للبركة فيهم مما ذكر في الكافي انه  
 يجوز المسح لانه الخف الغير الصالح للمسح اذا لم يكن فاصلا فانه  
 لا يكون من الكرايس فاصلا اذ لم يسهروا وقال في البحر بعد نقله  
 وقد وقع في عصرنا بين فقهاء الروم بالردم كلام كثير في هذه  
 المسئلة فمنهم من تمسك بما في فتاوى الشاذلي وافق بمنع  
 المسح ورد على ابن الملك في عذره لكافي اذ الظاهر ان  
 المراد به كما في النسفي ولم يوجد فيه ومنهم من افتى بجواز  
 وهو احتق وذكر وجهه فليراجع من رآه **قوله** ثم رجع الى قولها  
 اقول ولم يكن الرجوع نصا منه بل استدلالا لما قال في التاتار  
 رخانه ذكر الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي في شرحه  
 حكى عن ابي حنيفة رحمه الله انه مسح على جوربيه في مرضه الذي مات  
 فيه وقال لعدوه فقلت ما كنت امنع الناس عنه قال رحمه الله  
 استدلاله عليه رجوعه الى قولها وفي الذخيرة قال الصدر  
 الشهيد وعليه الفتورم وكان الشيخ شمس الائمة اكلوا في  
 يقول هذا كلام محتمل يحتمل انه كان رجوعا الى قولها ويحتمل  
 انه لا يكون رجوعا ويكون اعتذارا لهم انما اخذت بقول  
 المخالف للضرورة ولا يثبت الرجوع بالمثل اسهر **قوله**  
 وبرقع بضم القاف وفتحها احوار اقول كذا في شرح المجمع  
 ولبس بضم اللام هو كما قال في البحر البرقع بضم الباء الموحدة  
 وسكون الراء وضم القاف وفتحها خريقة تشق للعينين  
 تلبسها الدواب ونسب الاعراب عليه وجوه من **قوله**  
 وفرضه قد رثلاث اصابع اليه يعني من اصفر كما في كافي

للعينين

والبرهان والكتفي المصنف به بذكر قدر الالة غير ذكر قدر المسح مستغنى  
 ببيان الالة لمحصل المقصود به واثار بلفظ القدر الى انه  
 لا يشترط ان يكون بذات الاصابع كما ذكره فيما بعد تنبيه  
 شتره بقاء قدر المفروض من كل من القدمين من محل الفرض وهو  
 مقدم الرجل اذ لو قطعت احد رجليه وبقي منها اقل منه او  
 قدره لكن من العقب لا يحسح لوجوب غسل ذلك البالي  
 كما لو قطعت من الكعب حيث يجب غسل الرجلين ولا  
 يحسح كما في الفتح **قوله** او الطل هذا على الاصح وقيل لا يجوز بالطل  
 لانه نفس رابنة لا ماء وليس بصحيح كما في الفتح **قوله** وذكر اليد  
 التي اقول والمختار به هو الصحيح كما في البرهان **قوله** الى الساق يعني  
 فوق الكعبين كما في الفتح **قوله** هذه العبارة منقولة عن المتأخرين  
 اقول اسند النقل اليهم والظاهر انهم نقلوا ذلك الفعل عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم لكونه منسوبا قال الزبيدي في بيان سنة  
 المسح بيده روى عن الاصابع الى الساق هكذا نقله في النبي  
 صلى الله عليه وسلم **قوله** حرق قدر ثلثها الم اقول ومقطوع الا  
 صابع يعتبر باصابع غيره وقيل باصابع نفسه لو كانت قائمة  
 ذكره الزبيدي وقال في البحر والوجه الثاني ولكن لم يعرفه **قوله**  
 ابر ثلاث اصابع القدم هذا على الصحيح وقيل اصابع اليد **قوله**  
 وظهر الا ان لا يمنع في الاصح اقول كذا في الكافي ورايت بطرقة  
 وهو اختيار شمس الائمة اكلوا في واختيار شمس الائمة السرخسي  
 به انه يمنع انهم **قوله** بخلاف النجاسة الم اقول وبخلاف اعلام  
 الثوب من احوه فاذا بلغت اكثر من اربع اصابع لا يجوز لبس  
 واختلف المتأخرين في جمع الخروق في اذني الاصحى كما في البحر  
**قوله** وبخلاف الانكثاف والفرق انه الخف شرع رخصة  
 فلا يناسب الضيق وكيفية جمع الانكثاف في سائر **قوله**  
**قوله** الا اذا انقطع عذره وقت الوضوء واللبس فيكون  
 مدة مسح يومه وليت له مقيما وثلاثا لو ما فوا به صرح  
 في شرح المجمع **قوله** حتى اذا وجد حال الوضوء اقول الضمير  
 في وجد العذر انهم وجعلته محشي الكتاب المحرم الوأني



راجع الى انقطاع فقال حتى اذا وجد الى الانقطاع انهر ويلزم عليه  
 عدم صحة المسح بعد الوقت في الصورة الاخيرة وهي ما اذا  
 وجد الانقطاع في الحالين ارجاء الوضوء واللبس وعبارة  
 المصنف متناصرة بجملة المسح بعده في الصورة الاخيرة  
 وبها صرح في شرح الجمع كما ذكرناه فالصواب رجوع الضمير  
 للعذر **ول** ولو كان يخرج اكثر القدم اقول القدم من اجل ما  
 يطأ عليه الا ان في ذلك السبغ الى ما دون ذلك وهي  
 مؤنثة والعقب بكسر القاف مؤخر القدم ولو كان اعرج  
 يمشي على صدره قدميه وقد ارتفع العقب عن تحمله  
 ان يمسح ما لم يخرج قدمه الى الساق كما في الخائية وكذا  
 يمسح الاعرج لو كان لا عقب للخف كما في التارخانية  
**ول** وعليه اكثر المتأخرين اقول وفي النصاب الصحيح انه لا  
 ينقص ان يبقى فيه ثلاث اصابع طولا وان كان اقل ينقص  
**ول** قيل يلوغ الماء الكعب بغيره بغيره لا يناسب سنده  
**ول** وقد اقتصر في الكتب المشهورة على النواقض الثلاثة  
 المذكورة اقول ان لم ذلك لما نقله لما قدمناه على قاضي  
 خان وما قاله الزيلعي ولا تخفى شهرتهم وينقص ايضا دخول  
 خضه الماء في رجله تصير بذلك مفسوخا ويجب غسل  
 رجله الا ان لا امتناع الجمع بينهما وذكر المرعيني ان غسل اكثر  
 القدم ينقصه في المسح انهر وقد منا بعضه **ول** في حديثه  
 ان الجرموق الاخر فيه خلاف في قوله لا يمسح عنده وهو رواية  
 احسن عن ابي حنيفة **ول** في الاول اصح وجه عدم وجوب التزج  
 جواز ابتداء المسح على الجرموق الواحد مع مسح الخف الواحد  
 فالبقاء كذلك **ول** المسح على الجبيرة الخ اقول لم يبين مصنفه  
 وقال في البرهان والمسح على الجبيرة وهو قرة القوسه وكحوا واجب  
 على الصحيح عن ابي حنيفة **ول** في تلافى استجابته رواية قيل هو  
 قوله الاول ثم رجع عنه وقيل واجب عنده فرض عندهما  
 قيل بخلاف في الجروح اما المكسور فيجب فيه اتفاقا وقيل  
 لا خلاف بينهم فقوله ما بعد جواز تركه فيمنه لا يضره المسح

وقوله بخارزه فيمنه انهر وقد صح المحقق الكمال الى تقوية  
 القول بوجوده فقال ما معناه وغاية ما يفيد الوارد في المسح على  
 الجبيرة الوجوب فعدم الفساد بتركه اقعد بالاصل انهر ولا  
 يخفى انه على القول بوجوده لا الفساد بتركه اذ لم يمسح وصلى فانه  
 يجب عليه اعادة الصلوة لترك الواجب انهر قلت ولا يقال  
 يمكن ان يرد بالواجب ما يفوت اجواز بفوته لما نقله الزيلعي  
 عن الغاية والصحيح انه اير المسح واجب عنده وليس يفوت حتى يجوز  
 صلوة بدون انهر ثم قال وقد ذكر الرازي تفصيلا على قول الامام ان كان  
 ما تحت الجبيرة لو ظهر امكن غسله بالمسح واجب وان كان لا يمكن  
 فهو غير واجب قال الصغير في هذا حسن الا قال انهر قلت  
 ويتعين حمل قوله لو ظهر امكن غسله باليا فانه على ما اذا لم يقدر  
 على حل الجبيرة كما سنده والآ فلا يصح المسح عليها **ول** وانما  
 يجوز المسح الخ اقول فيه اثبات رة الى انه لا يجزبه المسح على ما  
 تحت الجبيرة اذا قدر على غسله وبه صرح في شرح الجامع  
 الصغير لقاضي خنفي بقوله ان كان لا يضره غسل ما تحتها يلزمه  
 الغسل وان كان يضره الغسل بالماء البارد لا باحار يلزمه الغسل  
 باحار وان ضره الغسل المسح يمسح ما تحت الجبيرة ولا  
 يمسح فوقها انهر قالوا ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه  
 غافلون لكن قال في السراج الوهاج ولو كان لا يمكنه غسل  
 الجبيرة الا بالماء الحار خاصة لم يجب عليه تكلف الغسل بالماء  
 الحار ويجزبه المسح لاجل المنفعة انهر والظاهر الاول كما لا يخفى  
 قاله في البحر والمراد بالضرر المعتبر منه انه العمل لا يخلو عنه ادعى  
 ضرر وذلك لا يبيح التزك كما في شرح الجمع **ول** او كانت  
 مشدودة يضر حل اقول بعينه ولا يضر مسح موضع الجبيرة لكونه قسما  
 لقوله وانما يجوز بانه يخرج مسح الموضع بانه كان يضره الماء البارد  
 قلت وبهذا يعلم الجواب عن قول المحقق في فتح القدير ولم ار لهم  
 ما اذا ضرة احل المسح لظهور انه حينئذ يمسح على الكحل انهر  
**ول** اما بانه لا تقط هذا هو موضوع المسئلة فكما ينبغي ان لا  
 يذكر في مقابلة السقوط عن غير بل يكفي بالسقوط لا عن غيره **ول**



اذا لم يكن على الرأس فيه اشارة الى انه حكمها في الرأس كغيره وقد اختلف  
في وجوب المسح عليها اذا كانت بالرأس ولم يبق منها ما يجز في  
الفرض والصواب هو الوجوب كما في البحر تنص في جامع الجوامع  
رجل به رمد فداواه وأفرأه لا يغسل فهو كالجمجمة وفي الأصل  
اذا انكسر ظفره وجعل عليه الدواء العلك وتوضاء وقد اختلفوا  
ينزع عنه نجس وان لم يخلص اليه الماء ولم يشترط المسح ولا  
ادار الماء على الدواء العلك من غير ذكر خلاف وذكرتم الامة  
اختلفوا في مشروط ادراك الماء على العلك ولا يكفي المسح كذا في  
التا تاريخية وفي البرهان ولو انكسر ظفره فجعل عليه دواء او  
علكا او دخل جلدة وارة فانه كان يضره نزع مسح عليه  
وانه ضره المسح تركه وان كان باعضائه شقوق اقر عليها الماء  
انه قدر والاسح عليها انه قدر والآن تركها وغسلها حولها  
واذا توضا وادار الماء على الدواء ثم سقط الدواء سقط  
عن يده يجب غسل ذلك الموضع والآ فلا كذا في التا تاريخية  
**قول** واما الموضع الظاهر من اليد ما يلي بين العقدتين المح  
ينبغي حذف لفظة على فممكنه **باب وما يختص بالاسح**  
**قول** الحيض الى هذا التعريف بنا على انه مسح الحيض حيث  
اما ان كان حدنا فتعريفه ما نفيه شرعية بسبب الدم المذكور  
واختلف فيه فمنهم من ذهب الى انه من الاحداث ومنهم من ذهب  
الى انه من الجاسر **قول** اي بنت تسع اقول هذا على المختار  
لتعريف ان الخارج منها حيض لبلوغها وقيل بنت ست  
وضعيفها وسبع **قول** احترز بالرحم عن الاستحاضة لانه دم  
عرق اقول ولم يذكر المصنف ما احترز عنه بقيد البلوغ  
واحترز به غيره عن الصغير وقال الشيخ قاسم قدكم انه دم الصغير  
استحاضة ممنوع لانه دم الاستحاضة مما يترتب عليه  
احكامها ودم الصغير لا عبرة به في الشرع فذكره لاصلاح  
التعريف لا لخراج حكمه عن حكم دم الحيض اسهر قلت ولا  
يخفى ما فيه لترتب حكم الصلوة صحة وفاد اذا استسحر  
عليها وصحة صومها وعدم منعه طهرها **قول** ولم يقل ولا

اي اسر لانه مختلف فيه اقول يرد البلوغ فانه اخذه في الحدم مع  
انه مختلف فيه **قول** فلا وجه لاختاره في الحدم فيه تأمل ولا يخفى  
**قول** يعني اقل مدة هذا يعني انه يكون ثلاثة خبره فاحتاج لبيان  
ما اضره والا فيصح انه يكون منصوبا على الظرفية **قول** ببيانها  
صرح به لزيادة الايضاح والا فذكر الايام بلفظ الجمع يتناول  
متلها من الليالي قال الله تعالى ثلثة ايام وقال ثلث ليال والقصة  
واحدة **قول** واكثره عشرة هذا قول ابي حنيفة رحمه افراد قالوا ثلث  
**قول** وهو حجة على الثالث فقي مع الحق اقول على ابي يوسف في التقدير يكون  
واكثر الثالث وعلى مالك بسبعة كما في الكافي **قول** ولو لم يأت في  
موتة المراد بالمدة زمانه عاينها لا يمكن ان تحبض فيه وهو ما قبل سن  
الاياسر كما يعلم من البحر وغيره **قول** سورا البياض شامل للحضرة مطلقا  
وقال في الهداية واما الحضرة فالصحيح انه المرأة اذا كانت من  
ذوات الاقرا يكون حيضها ويحمل ذلك على فاد الفداوان  
كانت كبيرة لا تتر غير الحضرة لا يكون حيضا ويحمل على فاد المنبت  
اسهر وقال في البحر نقلا عن البيهقي قال بعضهم الكدرة والتربية  
والصفرة والحرة انما تكون حيضا على الإطلاق من غير العجاجة  
اما في العجاجة فينظر ان وجدتها على الكرسف ومدة الوضع قريبة  
فهي حيض وان كانت مدة الوضع طويلة لم يكن حيضا لانه مخ  
رحم العجاجة يكون متشا فيتغير الماء فيه لطول المكث وما عفت  
منها كجواب في هذه الابواب من الحيض فهو كجواب فيها في  
التفاس لانها اخت الحيض انزل في مواعيد الرأية موقفا الى  
فخ الامة لو افقي مفتي بشئ من هذه الاقوال في موضع الضرورة  
طلبنا للتيسر كما هنا اسهر **قول** وطهر محلها في تلك المدة  
حيض اشار به الى انه لو خرج احد الدين بمدة الحيض بان  
رأت يوما وما وشعة طهر او يوما وما مثل لا يكون حيضا لان  
الدم الاخير لم يوجد في مدة الحيض وكذا النفاس كما في  
التبيين **قول** ووجه الحق قال في البحر وقد اختار هذه الرواية  
اصحاب المتن لانه لم تصح في الشرع كما لا يخفى ولعل وجهه  
انه قياسها على النصاب غير صحيح لانه الدم منقطع في



انشاء المدة بالكلمة في المقيس عليه بشرط بقاؤه من النصاب  
 في انشاء الحمل **دول** الا عند نصب العادة الجاشا لثلاث سائر  
 مسئلة من بلغت مستحاضة وسماحة انه بقدر حيضها بعشرة  
 من كل شهر وباقي طهر ومن لم لها عادة في الطهر واخيض ثم استمر  
 بها الدم وحيضها وطهرها ما رأت فقدتها بحسبه كما سنده  
 والثالثة مسئلة المضللة وتسمى المحيرة وفيها فصول ثلاثة ذكرها  
 في البحر **دول** واختلفوا في تقدير مدته الما قول كذا ذكره صدر الشريعة  
 وليس الاختلاف الا في عدة المحيرة وهي التي كانت لها عادة  
 واستمر بها الدم ونسبت عددا يامها واو لها واخرها ودورها  
 فلا يناسبه الاطلاق ولا ما صوره في الصورة الآتية **دول**  
 والاصح انه مقدر بسة الما قول كذا قاله صدر الشريعة وهذا  
 في المحيرة كما ذكرناه وقار ان يلحق بغيره اذ على ذلك لانه  
 يجوز ان طهرها في اول حيضها فلا تعد تلك الحيضة فتحتاج الى  
 ثلاث حيض سواها وثلاثة اطرها وانتهى وقار في البحر وجوابه لما  
 كانه الطلاق في الحيض محرم لم ينزلوه مطلقا فيه صلا الحار  
 المسلم على الصلاح وهو واجب ما امكن انتهت قلت وفيه نظر لانه  
 الاحتياط في امر الفروج كذا خصوص العدة فهو مقدم على توهم  
 مساواة الطلاق الطهر فلا تنقضي العدة الا بيقين انتهى ثم قال  
 الزبلي وذكر محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن انه يعني الطهر للمحيرة  
 مقدر بشهرين وهو اختيار ابي سهل الفراء الى انه ذكره وقار في البحر  
 واختاره الحاكم الشهيد وعليه الفتور لانه ايسر على المفتي والتا  
 كذا في النهاية والفتاوى وفيه التقديم انتهى قلت فعلى هذا تنقضي  
 عدتها بسبعة اشهر لا احتياجا الى ثلاثة اطرها رسة اشهر  
 وثلاث حيضات بشهر انتهى وباقي الاحكام كالصلوة تأخذ  
 فيه بالحوط وكيفيته في فتح التقديم **دول** صورته الما قول كذا  
 قاله صدر الشريعة ايضا وقد علمت انه هذا لا يناسب ما قدمه  
 وفيه نظر اخذوه انه اذا كان طهرها ستة اشهر عادة لها  
 لا بد من تمام تلك المدة وقد حكم بانقضاء المدة فيما دونه كما ذ  
 كره وليس ذلك الا في المحيرة على غير المختار كما قد مناه واليدل

على انه لا بد من تمام عاداتها ما في فتح القدير واما اذا بلغت برؤية عشرة  
 مثلا وما وسنة طهرها ثم استمر بها الدم فقال ابو عصمة والقاضي ابو حازم  
 حيضها ما رأت وطهرها ما رأت فتتقضي عدتها بثلاث سنين  
 وثلاثين يوما انتهى قلت فلا شك انه ما صوره هو هكذا في الحكم  
 فلا وجه للتقضي انتهى ثم قال الكمال وهذا بناء على اعتباره للطلاق اول  
 الطهر والحق انه ان كان من اول الاستمرار الى ايقاع الطلاق مضبوطا  
 فليس هذا التقدير بل لازم لجواز كونه حاسبا به يوجب كونه اول  
 احيض فيكون اكثر من المذكور بعشرة ايام او اخر الطهر فيقدر  
 بسنتين واحد وثلاثين او اثنين وثلاثين او ثلاثة وثلاثين  
 وكذا ذلك وان لم يكن مضبوطا فينبغي ان يزداد العشرة ان الاله  
 مطلقا اول احيض احتياطا انتهى قلت وبهذا العلم صحة جوابنا  
 عن الزبلي **دول** اعلم ان محله عند قوله المتقدم وطهر متخللا فيها  
 حيض فكان ينبغي ذكره ثم **دول** فعند ابي يوسف وهو قول ابي  
 حنيفة الما قال الكمال وعليه الفتور انتهى وفي التا تاريخية قال في  
 المحيط وبعض ما يحتج اخذوا بقول ابي يوسف وبه كان  
 يفتي القاضي الامام صدر الاسلام ابو اليسر وكان يقول هو  
 اسهل على المفتي والمستفتي وعليه استقر رأي صدر الاسلام  
 الدين وبه يفتي انتهى وقار في البحر بعد نقل رواية ابي يوسف  
 لكنه لا يتصور ذلك الا في مدة النفاس فراجع متأملا  
**دول** كونه الدين نصا با قول وهو ثلاثة ايام **دول** وعند  
 محمد الما قال الكمال وفي بعض نسخ المبسوط انه الفتور على قول محمد  
 والاول اولى انتهى ويعني بالاول قول ابي يوسف الذي هو قول ابي  
 حنيفة ثم اخرا **دول** ففي رواية ابي يوسف العشرة الاولى الم  
 فانه قلت في جعل العشرة الاولى حيضا نظرا لانه شرطه وجود  
 نصاب اقله وذلك اما ثلاثة ايام بليا لهما عند ابي حنيفة ومحمد  
 او يومان واكثر الثالث عند ابي يوسف ولم يوجد قلت  
 قد تقدم انه الطهر اذا لم يكن عشرة يوما كانه فاسدا  
 فلم يكن فاصلا فهو كالدم المتوالي واذا كان كالدّم المتوالي  
 فاحيض عشرة والطهر خمسة عشر **دول** والنفاس



الى تسمية البعد واما اشتقاقه من تنفس الرحم او خروج النفس  
 بمعنى الولد فليس بذلك ذكره في الكافي عن المفيد وقال الكمال ثم  
 ينبغي ان يزاد في التعريف فيقال عقب الولادة من الفرج فانها لو  
 ولدت من قبل سترتها بان كان بطنها جرحا فانشقت وخرج الولد  
 منها تكون صاحبة جرح سائل لا نفس او تنقضي به العدة وتضميم  
 الامة ام ولد به ولو علق طلقها بولادتها وقع كذا في الظاهرية  
 انزل وانما الدم من الاسفل صار ثلثا نفسا ولو ولدت  
 من السرة لانه وجد خروج الدم من الرحم عقب الولادة كذا في البحر  
 عن المحيط اسره واما المصنف انما اذا لم يرد ما لا تكون نفسا  
 وقال في البرهان وعليها الفل عند ابي حنيفة لم وان لم يرد ما احتياطا  
 لعدم خلوه عن قليل دم ظاهر او اكتفيا بالوضوء في قولهما الاخر  
 وهذا الصحيح انزل وقد مناه في موجبات الفل وذكرناه ايضا  
 هنا لتعلقه بكل من الحملين وقال في البحر في الفتا والظهيرية  
 قول الامام بالوجوب وكذا في السراج الوهاج وقال فيه كان  
 يفتي الصدر الشريف فكان هو المذهب وفي الفتاوية واكثر  
 المتبحر اخذ بقول ابي حنيفة في انزل وهذا ما عدناه به **قوله**  
 على انها من الرحم انت الفم باعتبار التما وكذا في تذكيره  
 رجوعه للنفا **قوله** لانه يحض بمنع وجوب الصلوة الخ  
 هذا التعليل فيه قصور لما فيه من تخصيص الحكم بالحائض و  
 المتن من كل للنفس وهي كالحائض في الاحكام وان لم يتوض  
 لها المصنف **قوله** ارسل وطل في النقطع دها لا كثر اقول لكن  
 يستحب ان لا يبط حتى تغسل كما في البحر **قوله** الا اذا مضى ادينه  
 وقت صلوة الى يعني به ادناه الواقع اخر الوقت لقوله لان  
 الصلوة صارت دينا في ذمتها لا اتم منه كما غلط فيه بعضهم  
 ثم احصر غير مسلم انما التيم اذا صلت به كذلك كما في البحر في  
 قصور لعدم التعوض للكلام على الفل وقد ذكره في المتن **قوله**  
 فان كان الانقطاع فيما دون العادة لم يتوض فيه حكم اتيانها  
 ولا بكل الزوج قربانها وان اغتسلت ما لم تمض عادت كما في  
 الفتح تنبيه مدة الاغتسال من الحيض في الانقطاع لا قل

في عشرة وان كان تمام عاداتها بخلافه للعشرة حتى لو طهرت في الاول  
 والباقي قدر الفل والتحرية فغيرها قضائك الصلوة وفي الثانية  
 يشترط ان يكون الباقي من الوقت قدر التحريم فقط وفي المجنبى  
 الصحيح انه يعتبر مع الفل لسر الثياب وهكذا صومها وتما  
 في البحر **قوله** ويكفر مستحله ارد على الحائض اقول المصنف في  
 تكفيره وذكر صاحب تنوير الابصار انه لا يكفر مستحله وعليه  
 المعول انزل ولا يخفى انه المتن شاطر للنفس وقد خصه بالحائض  
 ولم ار حكم من وطئ النفس من حيث تكفيره اما حرمة وطئها فمخرج  
 به **قوله** ذات حنين يوما قال عشرة الى فانه قيل لم يقل  
 قال عشرة ونجا قال خمسة ايام بعد السبع استحاضة قلت حكمه  
 ذلك ليعرف به جواز اطلاق الاستحاضة على جميع الزايد وعلى  
 ما يتم به الاكثر انزل وما قيل انه لم يقل قال عشرة من اليه بعد الثلثين  
 على قياس ما قال خمسة ايام بعد السبع استحاضة لانه المحتجج  
 الى البيان عشرة التي بعد الثلثين لما فوقه فيه تامل ظاهر  
**قوله** او على عادة عرفت لهما اقول لم يتوض لما ثبت به  
 العادة وقال في الخلاصة والكافي الفتور على قول ابي يوسف في ثبوت  
 العادة بحد واحدة وعندهما لا بد من العادة لثبوت العادة و  
 الخلاف في العادة الاصلية لا الجعلية ومن اراد ذلك فليقصد في  
 القدير **قوله** فيكون طهرها عشرين يوما اقول العشرين ليست بلارئة  
 فكم ينبغي ان يقول كما قال الكمال انه يقدر حيضها بعشرة في كل شهر  
 وباقي طهرها ثمان عشرة وشهر تسعة عشر **قوله** واما النفا  
 فاذا لم يكن للمرأة عادة الى هذا القيد هو الثابت فكان الاول تركه  
 لانه التعليل لانه عادة لهما **قوله** واما التبع فلما عرفت يعني من  
 اسناد في الرحم بالحبل **قوله** لا يمنع صلوة هذا على الصحيح فيما زاد  
 على العادة فلا تنكح الصلوة بمجرد رؤية الدم الرايد كما في البحر ولا  
 تصلي بمجرد رؤية الاصل على الصحيح كما في التبيين قلت ينبغي  
 ان لا يأتها زوجها احتياطاً متى يتيقن حالها **قوله** بها ولد ان الخ  
 اقول وكذا الحكم لو ولدت ثلاثة بين الاول والثاني اقل من ستة  
 اشهر وكذا بين الثانية والثالثة ولكن بين الاول والثالثة



المرمى منه انما هو جعله على واحد على الصحيح كما في التبيين **ولـ** وسقط يري  
بعض خلقه لا يقولوا انهم يعلم حاله بانهم اسقطت في الخرج واستمر بها  
الدم ان اسقطت اول ايامها تركت الصلوة قدر عاداتها وتماه في  
البحر **ولـ** واما الايسر فقد ذكرنا حكمه في باب العدة فليراجع **ولـ** اقول  
لا مخالفة بينهما الى قلت يؤيده ما قاله المحقق في فتح القدير وهذا  
يعني ما قاله صاحب الكافي في بصلح تغية لها يعني تلك الكتب اذ قلنا  
يستمر كما روت بحيث لا ينقطع فيؤد الى نفق تحققة الاني الامكان  
بجلاف جانب الصحة منه فانه بدوام انقطاعه وقتا كالماء وهو مما  
يحقق **ولـ** وينقضه خروج الوقت يعني اذا لم يكن توفضا على الا  
نقطاع ولم يستمر اما اذا توفضا على الانقطاع واستمر الى خروج الوقت  
فلا ينقض بخروجه والمعاد بالوقت وقت للفوضى ليجوز به ما لو توفضا  
لصلوة العبد بعد الشمس فانه يصلي به الظهر على الصحيح كما لو توفضا  
للصبي واذن في المباح النقص الى خروج ليس به علم المتعلمين وال  
فلانما في الخروج والدخول في الانتفا من حقيقة وانما يظهر احد  
السايق عنده كما في التبيين **باب يظهر ان الجاسر** ان يظهر محل  
الجاسر ولا يخفى انه ترجمه من ترجم باب الجاسر اولي من هذا الما فيها  
من العدم **باب يظهر المتجسس** في اشارة الى ان عين النجاسة لا تظهر  
بالفعل **ولـ** حشوة الما ديار بر بعد الجفاف كالماء والعدرة لا ما  
لا يبر بعده كالبلور قاله في البحر **ولـ** بزوال عينها واثرها اقول ولو زو  
واحدة في الاصح كما في البرهان طسكالون والراية اير والطم وليس  
منه الاثر ما بقي منه ومن متجسس على يده بعد غسلها لانه الدمن يظهر  
فيبقى على يده طاهر بخلاف ومن الميت لانه عين النجاسة فلا بد من  
زواله **ولـ** وبما يعزى معنى ولو في البدن **ولـ** بخلاف نحو اللين اقول  
وما روي في المحيط من كونه اللين فزلا في رواية فضعيف وعلى  
ضعفه فيقول على ما اذا لم يكن فيه دسومة كما في البحر **ولـ** وقد روي  
بالفعل والعصر ثلثا اقول ظاهر الرواية والمفتي به في الغسل اعتبارا  
غلبة الظن من غير تقدير بعد ما لم يكن موسوسا فيقدر بالثلاث  
ويكتفي في العمرة واحدة في غير رواية الاصول وهو ارتقى و  
اشترط العصر لما يفرض انما هو فيما اذا غسل في اجانة اما اذا

يعني

جرب عليه الماء او على ما لا ينفع طهر ولا يشترط العصر ولا التجفيف ولا  
تكرار الغسل والغدير العظيم كالجاسر وهو المختار **ولـ** بقدر طاقته  
فيه اشارة الى عدم اعتبار طاقته غير الفاسل وعليه الفتور و  
ينبغي مراعاة طاقته التوب ايضا **ولـ** ولولم يبالغ الى هذا المختار  
قاضي خاين وقال بعضهم يظهر لما في الضرورة وهو الاظهر كما في  
البحر عن السراج الوهاج **ولـ** وانه كانت الحنطة الى هذا قول ابي يوسف  
كما ذكره المصنف وقال ابو حنيفة اذا طهت الحنطة بالبحر لا تطهر ابا  
وبه يفتي انه والكل عند محمد لا يطهر ابا كما في الفتح وقال في البحر  
عقب نقل وفي الظاهر لو صبغت الحنطة في قدر فيها لم اذ كان  
قبل الغسل لا يطهر الله بالفعل ثلثا وانه كما في بعد الغسل لا يطهر  
قيل يغسل ثلاث مرات وتجفف طهرة وتجفف بالتبريد  
انه روي في الفتح ولو القيت وجاجة حال الغسل في الماء قبل  
ان يشق بطنها لتتلف او كرث قبل الغسل لا يطهر ابا لكن  
على قول ابي يوسف يجب ان يطهر على قانون ما تقدم في البحر فقلت  
وهو سبحانه اعلم هو معطر بتشرهما النجاسة المتخللة بساكنة  
الغسل لا على هذا اشتد ان اللحم السميطة بمصر نجس لا يطهر لكن  
العلة المذكورة لا تثبت حتى يصل الماء الى حد الغسل فيمكن فيه  
البحر بعد ذلك زمانا يقع في مثله التبريد والدخول في باطن  
اللحم فكل من الامر من غير محقق في السميطة الواقع حيث لا يصل  
الماء الى حد الغسل ولا يترك فيه الامقدار ما تصل الحرارة الى  
سطح الجلد فيخلط مع السطح على الصوف بل ذلك الترك  
يمنع من وجوده انقلع الشعر قال ولي في السميطة ان يطهر با  
لفعل ثلثا النجس سطح الجلد بذلك الماء فانهم لا يحترسون  
فيه عن النجس وقد قال شرف الائمة بهذا في الدعاء والكرس  
والسميطة مثلها انه **ولـ** او ترك باب هذا صريح في طهارة  
المحل بالفرك وهو على احوال واثنين غاي حنيفة هو وقال صاحب  
المجمع هو الاصح وبها قالوا لذي باب عينه بالتفتت وفي الرواية الا  
حز الفكر مقلد للنجاسة وقال الزبيعي هو الاظهر لعدم استعمال  
الماء في القالع **ولـ** انه طهر رأس الحنطة فيه اشارة الى



انه محل خروج المني لا يضرب به في انه البول بل اذا اطلق الحشفه واصابت  
 المني وبه صرح صدر الشريعة بقوله هذا اذا كان رأس الذكر طاهرا  
 بالبول ولم يتنج وز البول منه فحجه او تجاوزوا حتى انهم وفيه اختلاف  
 لما ذكره الحال بقوله ثم قيل انما يظهر بالفوك اذ لم يبق منه شيء  
 لا يظهر الا بالفضل وعنه هذا قال شمس الائمة مسئله المني مشككة لان كل  
 فحل يندر ثم يعني الا انه يقال انه مغلوب بالمني مستهلك فيه فيجعل  
 تبعه انهم وهذا ظاهر فانه اذا كان الواقع انه لا يمني ثم يندر وقد  
 طهره الشرع بالفوك يابك لزم انه اعتبار ذلك الاعتبار اعني  
 اعتبره مستهلكا للضرورة بخلاف ما اذا بال ولم يستنج بالماء حتى  
 انى فانه حشدة لا يظهر الا بالفضل لعدم الملجى كما قيل وقيل لو بال  
 ولو ينشر البول على رأس الذكر لم يتنج وز الثقب فامني لا  
 يحكم بتنجس المني وكذا اذا جاوز ولكن فوج المني دفقا غير  
 انه ينشر على رأس الذكر لانه لم يوجد سور ودورة على البول في  
 مجراه ولا انه لذلك في الباطن انهم ما في الفقه وقار في البحر بعد  
 نظر وظاهر المتن لا يطلق اعني سواء بال واستنجى او لم يستنج بالماء  
 فانه المني يظهر بالفوك لانه مغلوب مستهلك كما ذكره  
 لم يعف في الحذر لانه مستهلك لا لاجل الضرورة انهم ولا  
 يخفى ما فيه على جعله العفو الضرورة كما بينه الحال ولا ضرورة  
 في البول **د** ولا فرق فيه الم اقول وكذا لا فرق بين منى الرجل  
 والراة وكونه الثوب جديدا او غيبلا او مبطننا على الصحيح  
**هـ** وانحف عنه ذر جرم الرجل ووث والعذرة والدم والمني  
 كما في الهداية انهم وسواء كان اجرام منها او مكتسبا كما اذا التصق  
 به رمل او تراب وهو الصحيح كما في التبيين **و** بالذلك بالارض  
 تبع فيه رواية الاصل وهذا المصح فانه ذكر في الاصل اذا سحها  
 بالتراب تظهر وفي الجامع الصغير انه ان حكمه او حته بعد ما يسر  
 طهر وقال في النهاية قارنت بخنا لولا المذكور في الجامع الصغير كذا  
 نقول انه اذا لم يسحها بالتراب لا تظهر كما في البحر **ز** كذا طهر  
 هو المختار لعدم البول في الفقه وعليه الفتوى كما في الكافي  
**ح** اذا بولغ فيه يعني بحيث لم يبق اثر النجاسة ولا لا يظهر

اعتبر ذلك

كما في الكافي وقار في البحر فعلم به انه الم  
 بالارض لا يظهر الا بشرط ذهاب  
 اثر النجاسة

ثم

انهم **قوله** ويظهر الصقيع الم اقول اطلق في طهارته بالمسح سواء  
 اصابه بنجر له جرم او لا رطب كما في او يابس على المختار للفتوى كما  
 في البرهان ويشترط زوال الاثر بما مسح به ثم اياها في اخره اوصوف  
 الشاة او غيره كما في البحر ويترفع ما لو اصاب ظفر او زجاجة او انية مدونة  
 به لم ينجس الخيط او القصب البوري كما في الفقه واختلف  
 الصحيح في عود نجاسة الصيقل بقطع نحو البطيخ او اصابة الماء وكذا في  
 نظائره المني اذا ذرك وانحف اذ ذلك والارض اذا جفت  
 والبئر اذا غارت والادلى اعتبار الطهارة في الكل كما يقيد به محاب  
 المتن حيث صرحوا بالطهارة في الكل وطلاقة الطاهر الطاهر لا نجس  
 التجبير قال في البحر وقد اختاره في فتح القدير **و** وقيل ليله هذا  
 التقدير لقطع الوسوسة والا فالذكر في المحيط قالوا البسطة  
 اذا تنجس فاجر عليه الماء الى ان يتوهم زوالها طهر لانه اجزاء الماء  
 يقوم مقام العصر انهم فلم يقيد به بالميلة كما في البحر **و** يصلى على  
 الطاهر منه مطلقا هو الصحيح فلا تقيد الصلوة بخلاف ما لو كانت  
 في طرف عامته وكما في الارض وتوكل تحركته انهم وكما في حقه  
 ذكره في شروط الصلوة **د** والارض باليسر لم يقيد به  
 بالشعر كما يقيد في الهداية لانه اتفاقه اذ لا فرق بين الشعر  
 والارض والريح واذا قصد تطهير الارض بالماء صبته عليها نكالا  
 وجفف كل مرة بحرقه طاهرة وكذا المصبية عليها بكثرة ولم يظهر  
 لوز النجاسة ولا رطبها فانها تظهر كما في الفقه **هـ** وكذا الاجر  
 المفرد شر اقول واما الجرح فذكر الخجند رانه لا يظهر بالجفاف وقال  
 الصغير في انه كما في امس فلا بد من الفل وانه يشرب النجاسة  
 كجرحه كالارض وانحصى نملة الارض كما في البحر **و** وشجر وكذا  
 كما يمانه هو المختار كما في البرهان شرع مواهب الرحمن **ز** وعنى قدر الدرهم  
 المعبر فيه وقت الامانة فلو كان دينا بخا قدر الدرهم فانفرد شر  
 فصار اكثر منه لا يمنع في اختيار المغيثين وجماعة ومختار غيرهم  
 المانع فلو سلب قبلات ساعة بارت وبعد لا ولا يعتبر نفوذ المقدار  
 الى الوجه الاخر منه ثوب في طلاق بخلاف في طلاقين ودرهم متنجس  
 الوجهين ثم انما يعتبر المانع مضافا اليه فلو جسر الصبي المتنجس

الصقيع

الثوب والبدر في بحر المصلي وهو مستمسك  
 او الحمام المتنجس



على رأسه جازت صلوة بخلاف ما لو حمل ما لا يستسك **دوله** وهو المتفق اقول  
وعشر وثيقا **دوله** كيدل ما لا يؤكل اقول لا بول لا يخاف شره وخوفه فانه ظاهر  
وشمرا طلاقه بول الهرة والقارة على الظاهر وقيل لا يفيد كما في الجوز  
القارة اذا طعن في الكنفة جاز اكله ليقين ما لم يظهر انما اخذ فيه كما  
في الفقه **دوله** ودم المراد به غير الباقية في العود في حكم اللحم المذمور  
اذا قطع فالدم الذي فيه ليس نجسا وكذا الدم الذي في العبد وليس دم  
البقي والبر اغيث بشئ ودم الشربيد طاهر مادام عليه حتى لو حمل  
وصلى صحت صلوة بخلاف قتيلا غير شهيد لم يغسل او غلظت كافر  
لانه لا يحكم بطهارته بالفصل بخلاف المسلم كذا في الفقه **دوله** وخوفه وجاجة  
مشقة البط والاوز **دوله** وروث وخنثي الروث للحي والفرس والبغل  
الخنثي للبق والبقر والابل والغنم وهذا عند ابي حنيفة وم قالوا نجاستها  
خفيفة وهو الاظهر وظهر ما محمد اقر كذا في المواهب **دوله** وعفى ما دون  
ربيع ثوب اقول كذا بدين **دوله** قيل المراد بالمذمور الثوب الكاثر وقد قيل بل  
ينبغي ان يصدر به والحكم في البدن كما لثوب فانه قال انه ربيع الثوب الكامل  
قال بخلاف من جميع البدن ومن قال بانه ربيع الموضع المصاب كالكم قال كذا  
ربيع العضد كاليد ومجمع الجميع الا ان القائل بانه المراد به اذ ينجس ثوب  
يجوز فيه الصلوة لم يفد حكم البدن وتزجج القول باعتبار ربيع طرف  
اصابه من الثوب والبدن بانه الفتوى عليه كما في البحر **دوله** اي بول ما لا يؤكل  
لو ابقى المصرون على الطلاقه كانه اولى بيقينه الحكم في كل بول انتفخ  
بالنفور لا بالشارقة **دوله** كروسر الابر اقول ولو اصابه ما فكتة فانه لا يجب  
غسله والمراد بروسر الابر ما يشمل ولو محلا او خال الكبد وما اصاب  
الفاصل من غسالة الميت مما لا يمكن الانتفاع عنه مادام في علقة لا يجب  
لعموم البلوى كذا في البحر **دوله** الوارد والمورد وفيما شارة الى خلاف  
الاشقي في ان الماء الذي روت عليه النجاسة لا يطهر عنه  
قالا ولي في غسل الثوب النجس في اجانته وضعه ثم صب الماء عليه لا  
ضغ الماء اولاً ثم وضع الثوب فيه فوجاهة بخلاف كما في البحر **دوله**  
ونحو ذلك يعني به المسك والذبادلها رتبا بالاستحالة الى الطهيرة  
**دوله** يعني على ثوب غير مضرب الى كذا ذكر الخلاف في الكا في ونقل  
في شرح المواهب الاجماع على الصحة والخلاف في البدن النجس احد

وهيمه لكن بناء على التوفيق بين القولين والاصح اختلف **دوله** لكن لا يكون  
ظهور البلية فيه كما لو عصر الثوب قطرت اقول ظاهره انه لا يمنع ما ظهر  
فيه من رطوبة لا تغمر ولو كان النجس ينقصه لو عصره قال اكلوا في  
يتعين عدم الجواز حينئذ لما قال في البرهان ولو اقبلوا شراب نجس  
من عرق نائم او بلل قدم وظهر اثره في البدن والقدم نجس والا لا نجس  
ظاهر تنذر منه لانه في ثوب نجس رطب لا ينقصه الثوب النجس لو  
عصر لعدم انفصال شئ من جرمها اليه حينئذ واختلف المشايخ فيما  
لو كان الظاهر بحيث لو عصر لم يقطر منه شئ فذكر اكلوا في انه لا  
يتنجس في الاصح وقيد به بعض المحققين بما لا يمنع عن عصره وشتر  
صغار ليس لها قوة اليلان لتصل بعضها ببعض فتقطر بل  
تقر في مواضع نبعها ثم تجميع اذ احل الثوب ويبعد الحكم على مثله  
بالطهارة مع وجود حقيقة المني لطفة فالاولى انا طهارة عدم النجاسة  
بعد من نبع شئ عند العصر ليكون حجة وندوة لا بعد من التقاطر المهر ولا  
يخفى انه لا يتيقن بانه مجرد ندوة الا اذا كان النجس الرطب هو  
الذرا لا يتقاطر بعصره اذ يمكن ان يصيب الثوب النجس الجاف قدر  
كثير من النجاسة ولا يمنع منه شئ بعصره كما هو من اهد عنه  
البدلة بغسله فيتبين انه يفتي بخلاف ما صح اكلوا في اهر **دوله**  
او تنجس طرف منه فمضى الى كذا قال صدر الشريعة واختاره في  
الاختصاص واختاره في البدن اجمع على جميع احتياطات لا موضع النجاسة  
غير معلوم وليس البعض باولي من البعض كما في البحر ثم انه قوله  
غسل طرف اخر منه لا يناسب قوله ونسي لانه الاخرية تشع  
بالعلم بغيره ولذا حذف لفظ الاخر في شرح منية المصلي فقال  
تنجس طرف من الثوب فنية فغسل طرفا منه يتجاوز به  
طهر انما تركه يتامل في الحكم بالطهارة مع عدم التحريم في المحل  
المفسور ولم يعلم للنجاسة محل لا ظنا فابا ولا يقينا **دوله**  
الاستحباب **دوله** فنه نجس يخرج من البطن اقول هو ليس بيقين  
احترار من نجاسة من الخارج تصيب المخرج لانها تظهر با  
لاستبراء بالبحر ونحوه كما في التبيين قلت مناهي وفي الطلاق  
الزمني طهارة رتبا بالبحر نظر لانه مقلل لا مظهر لانه الزموني ما رل

لا ظنا غالبا



بانه المستحب بالجر اذا اقعدها وقليل نجس كما سنده من الينا وقال  
 في القنية اذا اصاب المخرج من خارج اكثر من قدر الدرهم فالصحيح انه  
 يطهر الا بالفرك في شرجي المخرج انما هو صاحب البحر نقى على  
 انهم نقلوا هذا التصحيح من تصحيح الترمذي قالوا من خلافة الترمذي  
 قوله نحو حجر يعني متقى كما في الكفر **قوله** كدر خشب وثرابا ر  
 به اليه انه لا يستحب بجماله قيمة غير الماء ويصير به **قوله** مبالغة في التقية  
 اقوال وافق المتأخرون على سقوط اعتبار باقي من النجاسة  
 بعد الاستنجاء بالجر في حق العرق حتى اذا اصابه العرق من المقعدة  
 لا يتنجس ولو قعد ماء قليل نجس كما في التبيين **قوله** والمرأة  
 في الوضوء مثل صيفا كذا قاله صدر الشريعة وقال الزبيدي وقاضيا  
 والمرأة تفعل في جميع الاوقات مثل فطر الرجل في الشتاء  
 انهم ولعل الظاهر ما ذكره المصنف وصدر الشريعة رحمهم الله  
 كحسية تكويت الفرج لو ابتدأت من خلف **قوله** وغسل يديه  
 ابر بعد ادا له قال الزبيدي قيل هو ادب وليس بسنة وقيل  
 هو سنة في زماننا منهم وقال في البحر وقيل سنة على الإطلاق  
 وهو الصحيح وعليه الفتور كما في السراج الوهاج **قوله** انما كان  
 بل كشف العورة ظاهرا ان فيما اذا لم تتجاوز حجبها لانه حكم  
 بالوجوب فيه فيما سياتي فيقتضي ولو ادا الى كشف العورة  
**قوله** ويفعله بطن اصبع اليه يعني لا رؤسها احتراز عن  
 الاستمتاع بالاصبع واذا استنجى باصبع يراعى الكيفية الآتية  
 لانه يقتصر على الاصبع **قوله** والمرأة تصعد المني اذا لم  
 تكن عذرا لانها لا تستنجى باصابعها خوفا من زوال العذرة بل  
 بباطن كفها **قوله** ويجب ان يغسل المخرج بمحاوزة ما فوق الدرهم  
 اقوال المراد بالواجب الفرض وان كان المجاز قدر الدرهم  
 فادونه فالغسل واجب وقد جعل الاستنجاء قسمين سنونا  
 وواجبا وقد قسم في السراج الى خمسة اقسام اربعة فريضة  
 من الحيض والنفاس واجنابة والاربع اذا تجاوزت  
 مخزها وانما من السنون اذا كانت مقدار المخرج في محله  
 وفيه تسامح ذكر وجهه في البحر **قوله** ولو لم يحصل بثلاثة زوا

الاستنجاء بالجر في وقت السجدة افضل  
 من غيره

عليها اقوال هذا على الصحيح من انه مفوض اليه رايه فيفسر حتى يقع في قلبه  
 انه طهر كما في الفتح وفي شرح المنظومة لانه انما يقال في الغايطة و  
 جب وانه يخرج عنه فقولا في قليل يطهر وقل لا يطهر ما لم تنزل الراجحة وانه  
 بالغ **قوله** ويكره استقبال القبلة في البول المكنى استقبالا عين شمس  
 والقمر احترا ما لها وكذا امة من الریح لئلا يصيبه رشاش بوله **قوله**  
 والتكلم عليها للذي عنه اقوال استدلاله في البرهان بقول النبي صلى الله عليه  
 وسلم لا يخرج الرجل من شفين عورتها يتحدان فانه الله يمقت  
 على ذلك **قوله** ومع طهارة المفسول تطهر اليد اقوال ولكنه يستحب  
 غسل اليد قبل الاستنجاء لئلا تنثر من المني النجاسة وبعد  
 ايضا مبالغة في النظافة ويستحب تقديم الاستعاذة وتقديم  
 التسمية وتقديم الرجل اليسر في الدخول واليمين في الخروج وانه  
 يقول بعد خروجه الحمد لله الذي اذهب عني الاذى عافاني بحال  
 البرهان والله الموفق **كتاب الصلوة** لم يتوض لتدبرها وكان ينبغي  
 له ذلك كما فعل في كتاب طهارة وقال في البرهان وهو عبارة عن تحريك الصلوات  
 وهما العظيمة الثانية عن العجيزة فمر مغيرة سرعا ودعي الدعاء ومنه قوله  
 تعالى وصل عليهم اراذع لهم وعلى هذا تكون من الاسماء المنقولة لوجود لم يرد  
 في الاماي والفرق بين التغير والنقل لم يبق المعنى الذي وضعه الواضع  
 مرعا وفي التغير يكون باقيا لكنه زيد عليه شيء اخر وفي الشريعة عبا  
 رة عن الاركان المعروفة **قوله** بخلاف الصلوة منقذ اقول لكنه يحكم  
 باسلامه في رواية فراجح منه ذكره في شرح الجمع **قوله** ويجب باوالت  
 على غير معذور اقول وسينكر ان سبب الوجوب ان الوقت ان لم يرد  
 قبل فامراد بوجوبها اول الوقت الوجوب الموسع وهذا سبب  
 نفس الوجوب واما سبب وجوب الاداء فقال في الحاشية انه اخطأ  
**قوله** ويجب عليه ارع المعذور الم اقول ظاهره انه اراد بالمعذور  
 من ذلك وفيه نظر لانه من تصف في الوقت بالاهلية كالبلوغ و  
 الاسلام لا يقال له معذور لانه المعذور من جهة خطاها بالصلوة مع  
 قيام ما به من حدث معفو عنه وهذا الصحيح لا يفرق حالها  
 في السبب وثانها ان من تصف بالاهلية ممن ذكره لا يكون اخر  
 الوقت سببا لزاما في حقه بل يخرج المتصف فيه بالاهلية سواء

العجيزة  
 انه في النقل



انه الغايض

كان الاخر او غيره **دول** فوق الفجر وقت صلوة الفجر وهو الوقت متضمن  
 انه الفجر فيقولون انما حافظوا الآية لانه يقتضي عداله وسطى و  
 واو اجمع للعطف للمقتضى للمغايرة واقوله مختصر ضرورة السنة  
 والجماع كذا استدلالا لاية صاحب الكافي والفقيه ابو الليث في  
 مقدمته وقارن ردها القواني هذا الاستدلال انما يصح اذا لم  
 يجعل الوسطى بمعنى الفضلى وان لا يبطل معنى الجمعية في الصلوة  
 بدخول الالف واللام فانما اذا كان بمعنى الفضلى كما هو راي  
 الاكثرين او يبطل معنى الجمعية بدخول الالف واللام كما هو المقرر  
 من القاعدة فلا يصح هذا الاستدلال فانهم والاولى ان يقال ثبت  
 كود الصلوة من انفس احوال الاية بالجماع انتهى **دول** قدومه لانه  
 اقل اليوم هذا اصد ما قيل وقيل لعدم الخلاف في اوله وآخره لانه  
 اول صلوة صلاها آدم عليه السلام حين اهبط من الجنة **دول**  
 ومنه قدم الظاهر اراد به محمد بن ابي عليه كما فعل في الجامع الصغير **دول**  
 نظر الى انه الصلوة فيه اربع وقت الظهر والاراد الصلوة المعهودة  
 منه طلوع الفجر الى اختلاف المشايخ في انه هل العبرة لاول طلوعه  
 او لاستطارته اول انتشاره وقارن صاحب البحر على سبيل البحث  
 والنظام انه الاخير لتعريفهم الصادق به انه من هو ظاهر كلام المصنف  
 لتعريف به قلت والذير يظهر لي انه العبرة بمجرده طلوعه ولا يشترط  
 فيه التعريف لانه من شأنه الانتشار فلا يتوقف على  
 انتشاره لانه يكون بعد مضي جانب منه يؤيده لفظ الحديث  
 ثم صلى الفجر حين بزغ الفجر وحرم الطعام على الصائم **دول**  
 الى طلوع الشمس يعني الى قبيل طلوعها لما ذكر في الحديث **دول**  
 واما الثاني فلان ما منه عليه السلام في ذلك الوقت فيه نظر لانه جبريل عليه  
 السلام صلى في اليوم الثاني في الظهر وقد صار ظهر الشئ من مدة فلم يطق  
 بقى الحديث فكان ينبغي ان يستدل بما روي من اختلاف الرواية فيه  
 قيل بالمثل والمثلين فيما خرج بالمثل يشك في اخراجه فلا يخرج  
 الا بيقين هو بلوغه مشكوك فقام **دول** وعندهما آفاذا صار  
 الظل مثله اخر وهو رواية عن ابي حنيفة وهو اختاره الطحاوي  
 وهو الاظهر كما في البرهان ونجاة ما في تصحيح الشيخ قاسم

بشرقي

مرتين ص

ا

بلغ

نقد

**دول** وعندهما احرة وبه يعني قال الكمال ومنه المشايخ من اخبار القنوي  
 على رواية اسد بن عمر عن ابي حنيفة روى كقولها ولات عدة رواية ولادارة  
 وذكر وجهه ووافقه تلميذه العلامة الشيخ قاسم وقال فثبت ان قول  
 الامام هو الصحيح لكن صاحب البرهان مع متابعة المحقق ابن الهيثم مشي  
 على الرواية الثانية الموافقة لقولها وقال وعليه الفتور لما رواه الداريني  
 واحافظ ابو القاسم الدمشقي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال الشفق احرة قال البيهقي في الموفقة وهو مدر  
 عن علي وابن عباس وعبد بن الصامت وشاذ ابن اوس و  
 بهريرة وعليه اطباق اهل السنة فيكون حقيقة فيها نقيا للبحار  
 ولا يكون حقيقة في البياض نقيا لا شتر **دول** حتى نقول الامام جمع  
 اليه قال في البرهان مثله ثم قال وثابت هذا الاسم للبياض قياس في اللغة  
 وانه باطل ولانه الطوالع ثلاثة والغوارب ثلاثة ثم المعتبر لدخول  
 وقت الوسط منها وهو الفجر الثاني فكذا في الغوارب المعتبر لدخول  
 الوقت الوسط وهو احرة فبها يدر وقت العشاء وهذا لانه  
 في اعتبار البياض معنى الكبر فانه لا يذهب الا قريبا من ثلث الليل  
 وقال الخليل بن احمد راعيت البياض بكرة فما ذهب الا بعد نصف  
 الليل انتهى كنه عمل الزمعي ما روي عن الخليل عليه بياض الجود ذلك  
 يغيب اخر الليل واما بياض الشفق وهو قريب احرة فلا يتاخر  
 عنها الا قليلا قد رمايتا فطلوع احرة عن البياض في الفجر انتهى  
**دول** واما اخره فلا جماع السلفا قول لم يستدل له حديث اما  
 جبريل كما فعل غيره لما فيه من عدم المطابقة للمدعى ظاهر الكنة  
 يظهر من مجموعات الاحاديث انه اخر وقت العشاء حين  
 يطلع الكبر فلهذا لم يستدل به المصنف **دول** وعندهما  
 الوتر ايضا يعني على وجه السنة **دول** فلا يصح فيها يعني لا يقع معناه  
 به عن السنة فنفي الصحة المراد به نفي صحة ادائه سنة لانني اصل  
 الصحة **دول** ولا يجبان لفقد وقتها اقول وبه انني البقالي ثم  
 وافقه اكلوا في وهو مختار صاحب الكنز وافق الامام البرهان في  
 الكبير بوجوبها كما في الفتح قلت ولا يساعد القايل بالوجوب  
 حديث الدجال الذي رواه مسلم لما سئل النبي صلى الله عليه وسلم

انهم

يعيد



عن ليلته الدجال في الارض قال صلى الله عليه وسلم اربعون يوما يوم كسفة و  
يوم كسوف و يوم كسوف وسائر ايامكم فليل يا رسول الله فذلك اليوم  
الذي كسفة ما يكفيننا صلوة يوم قال لا اقدر والله لانه وانما وجب  
اكثر من ثمانية عشر مثلاً قبل طلوع الفجر لا يكون كذا لك في الاجابة  
في هذه المسئلة لانه لم يوجد زمن يمضي فيه مقدار وقت الفجر  
والوتر ليقدر ربه **ول** ويستحب تأخير الفجر هذا في حق غير المارة  
والافضل لها في الفجر الفلوس وفي غيرها الانتظار الى فرائج الرحال  
عن الجماعة كج في البحر ولا خلاف لاحد في سنية التفسير  
بفجره ولغة كج في الفتح **ول** اية ما يمكن فيه ترتيب اربعين  
اية ثم اعادة الى قول الملائكة انهم يكونون الا عادة بقراءة مسنونة  
مع اليتيم بالوضوء ايضا قبل خروج الوقت وانه لم يكن ظاهراً  
العبارة مونيابه وقال الكمال قالوا وحده يعني الاسفار بالبحر  
ان يبداء في وقت بيتي منه بعد ايتها الى اخر الوقت  
ما لو ظهر ف او صلوة اعادة بقراءة مسنونة مرتكة بين  
الخيرين والتين اية قبل طلوع الشمس ولا يظن ان هذا  
يستلزم التفسير الا انه لم يضبط ذلك الوقت **ول** وتأخير  
ظهر الصيف اطلقه فشمس ما وصل الى حده او جماعة في شمس الجمع  
وقال في البحر اطلقه فاما وانه لا فرق بين ان يصلي بجماعة او لا  
بين كونه في بلاد وحارة او لا ولا بين كونه في شدة الحر او لا  
ولهذا قال في الجمع ونفضل الابرار بالظهر مطلقاً فما في السراج  
الوجه من انه انما يستحب الابرار بثلاثة شغل فقيه نظر بل  
هو مذهب على ما قيل والجمعة كالظهر اصلاً واستحباً في الزمان  
بين امرين تنبى لم يذكر المصروم انه تأخير وقت العصر وقار  
في الحجة يستحب تأخير العصر في كل زمان ما لم تغرب الشمس  
لانه عليه السلام كان ياتر بتأخير العصر والعبادة لتغير القوس عند  
ايه منيفه مع وايه يوسف ربه لا تغير الوضوء كما قال النخعي و  
الحاكم الشهيد لانه اذا حصل بعد الزوال فمضى سائر القوس بحيث  
لا تحرك فيه الا عين فقد تغيرت **والا** **ول** وتأخير العشاء  
اطلقه و ظاهراً في الهداية التقييد بعدم فوت الجماعة وفوته

ان فقههم

بسم

من كلام المصنف في مسئلة يوم الغيم **ول** وبه يوفق الحق وقد ظفرت  
بانه في المسئلة روايتين يستحب تأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل  
في رواية وفي رواية اليه وجه كل في البرهان وهذا احسن ما يوفق به  
لفك التعارض وقد وفق بينهما شارح الجمع بانه يكون التأخير الى  
الثلث مستحباً في الشتاء الى ما قبله في الصيف لغلبة النوم واما  
التأخير الى نصف الليل فباح واليه اوجه فلو انه وعمل الكرامة في  
الهداية بتفصيل الجماعة انهم ويكره النوم قبل العشاء لانه يحسن فوت  
الجماعة واحديث بعد ما لغير حاجة والا فلا قراءة القران والذكر  
محايات الصالحين ومذاكرة الفقه واحديث مع الضيف  
**والوسر** **ول** وتأخير الوتر الى الفجر ظاهراً في البرهان والجمع  
ان التأخير مستحب للمتنجذ آخر الليل وهو من يالف صلوة الليل  
لما تبارك بما ينظرون معه ولذا قال في البحر واذا اوتر قبل النوم  
ثم استيقظ وصلى ما كتب له لأكراهة ولا يعيد الوتر ولزمه  
ترك الافضل المضاد من حديث الصحيحين اجعلوا اخر صلواتكم  
وتر **ول** وتعميل ظهر الشتاء قال في البحر ولم ار من تكلم على صلوة  
الظهر في الربيع وتخفيف والذين يظهرون الربيع ملحق بالشتا  
وتخفيف بالصيف **ول** وتعميل المغرب اقول ولم يفد حكم  
تأخيرهم وهو مكره في رواية وهو الاصح الا انه عذر كالمسافر ونحوه  
او يكون قليلاً وفي رواية اخرى لا يكره ما لم يغيب الشفق وفي الكراهة  
بتطويل القراءة خلاف وفي القنية تأخير العشاء الى ما زاد على  
نصف الليل والعصير الى وقت اصفرار الشمس والمغرب الى ثلث  
النجوم يكره كراهة محرم انهم كذا في البحر قلت لكنهم صواباً لو  
استغفل جمع وقت العصر بالقراءة لا يكون مكره ما فتنظر مع ما ذكره  
من الخلاف في المغرب **ول** فانه اذا ما لا يكره وقت الغداة  
كانه المناسب ان يقال فانه اذا ما يصبح وقت الغروب ليناسب  
الاستئذان وانهم الحكم من نفي الكراهة **ول** فاذا اداها كج وحبت  
لا يكره فعلها وانما يكره تأخيرها اليه كذا قال الزبيدي وقد نصت  
على كراهة الفعل ايضا في البحر فقال وقد قدمنا انه المكره  
انما هو تأخيرها لا اداؤه وقيل الا واداءه ايضا كج في الكافي

ينظر

فيه



وعلى هذا استسنى في شرح الطلوع والخفة والبدائع والكاور وغيره  
 على انه المذهب من غير حكاية خلاف وهو الاوجه الحديث انه  
 وسنذكره واما اذا تكلم فيها الى كذا قال الزيلعي وقال في البرهان  
 ولا يصح في الاوقات الثلثة شئ من الفرائض والواجبات عندنا  
 سور عصر يوم وسجدة تلاوة وصلوة جنازة وجبتا فيها فانها يجوز مع  
 الكراهة لا بد منها كما ظنه البعض **ولـ** كذا جاز تقطوع بداهة **القول** المأثور  
 بانحو الصلة لا احل لانه يكون **انما** **ولـ** والافضل في الاولين الى **القول**  
 على هذا الافضل في قضا تقطوع بداهة فيها فافده القضا في كامل وان  
 صح في مثل ما بداهة فيه **ولـ** ذكره الزيلعي قال في البحر وقول الشيخ يعني  
 الزيلعي فيها والافضل ان يصلى في غيره ضعيف كما قدمناه انه وقال  
 الكمال يخرج من القضا فيه عن الهدية وان كانا انما انه ورايت  
 مكتوبا على نسخة من الزيلعي هذا الكلام المبسوط وغيره وفي ظاهر الرواية  
 وجوب القطع انه وقال قاضيني ان اذا افتتح التقطوع في الاوقات  
 المذكورة فانه يقطع ثم يقضى في ظاهر الرواية انه هذا انقص على الوجوه  
 للمأثور **ولـ** سور سنة الفجر المراد به فيما قبل صلوة الفجر اذا تقضى سنة  
 الفجر لا يتبع **ولـ** فلا يكره الفايضة **القول** ولو ترا **ولـ** الا في وقت  
 الاحرار فانه القضا فيه مكروه **القول** ظاهر الصحة مع الكراهة فينا  
 ما قدمه من قوله لا تصح صلوة الى ويخالف ما قاله الزيلعي عند قولنا  
 الكراهة ومنع عن النظر بعد صلوة الفجر والعصر لا عن قضا فايضة الى  
 المراد بما بعد العصر قبل تغير الشمس واما بعده فلا يجوز فيه القضا  
 ايضا انه قلت ولا يقال انه لا يخالفه لانه في الجواز على احل  
 لانه المراد به عدم الصحة كما تقرر في مسئلة الكمال فاذ اسلم الصبي  
 اذا بلغ في الوقت المذكور فلم يؤد حتى خرج الوقت فانه لا يصح  
 قضا ما فات في وقت مكروه مثله لانه ما ثبت كمال لعدم نقص  
 في الوقت نفسه فلا يخرج عن عهده الا بالكل في الفتح القديم  
 فمن خوطب بالصلوة من ادرك وقتها فلم يؤد ما حتى خرج الوقت حكمه  
 كذلك بالاولى وما وقع في الهداية من قوله ويكره ان ينظر بعد الفجر  
 حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى توب ولا بأس بان يصلى  
 في هذين الوقتين الفوايت ليس على ظاهره لما قاله في شرح

الى اخره

الحل  
 الى اخره

المجمع ولا بأس بالقضا فيها الى طلوع الشمس في الفجر وتغيرها في العصر وهذه  
 العبارة اولى في عبارة القدوري حتى توب لانه الغروب فيها ما اول  
 بالتغير انه **ولـ** وقال صاحب النهاية الواجب ترتيبها مع الجمعة صدر  
 الشريعة على فوايت غير واجبة الترتيب فلا معارضة والافضل  
 صدر الشريعة الحكم بالكراهة مطلقا لما انه لا تصح جمعة مع ما عليه من  
 الفوايت الا ان اذ اذما مرتباً تتم بركة الطوع عند الاقامة الى  
 سنة الفجر ان لم يخلف فوت الجماعة وقبل العيد مطلقا وبعده في  
 المسجد لا البيت وبين الجمعين وعند ضيق وقت المكتوبة ومدا  
 فعة الاخيرين وحضور طلع تناقه نفسه وما يشغل البناء  
 يحل بالخشوع كما في البحر ويكره الكلام بعد انشقاق الفجر الى ان يصلي  
 الا بخير وبعد الصلوة لا بأس به ولا بالمشي في حاجته وقيل يكره  
 الى الشمس وقيل الى ارتفاعها كما في الفتح **باب** **الاذان** **ولـ**  
 وشرعا اعلام وقت الصلوة **القول** لعل السر في عدوله عن قول غيره اعلام  
 بدخول وقت الصلوة وانما صح ان يكون كذلك على حذف مضاف للامتناع  
 بانه لا يختص بالاول الوقت لما انه يبرده كالصلوة في الصيف كما  
 في البحر **ولـ** سن سنة مؤكدة هو الصحيح كما في الكافي وهو قوله  
 الفقهاء وكذا الاقامة وقال بعض من نحن واجب وقال محمد بمقتضى  
 اهل بلدة اجتمعوا على تركه وابويوسف يحبسونه ويضربونه ولا  
 يقامون **ولـ** بخلاف الوتر هذا على الصحيح فانه اذا ان العت  
 لا يقع للوتر كما في التبيين لكن قال الكمال اذا ان العت اعلام به  
 خول وقت لانه وقت وقته **ولـ** وصلوة العيد قال الكمال ولولا  
 ما روينا في العيد لاذناله على رواية الوجوب يعني وجوب  
 العيد اما السنة فلا وما رواه هو ما في صحيح مسلم عن جابر بن سمرة  
 صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد غير مرة ولا اثنين  
 بغير اذان ولا اقامة **ولـ** بترجيع التكبير لم يبين كيفية الايتانه وما  
 سنذكره من انه يأتي بين كلمتين بكتبة يقتضي ان يكون تترأ  
 وسنذكر ايضا ما يفيد التخيير من ان الله تعالى لكن قال في شرح النقا  
 لابي المكارم وكيفيته الترس ان يقول الله اكبر الله اكبر ويقف  
 ثم يقول مرة اخرى وهكذا بين كل كلمتين وعنايه بكر الانباري

الى اخره  
 يحل كلام صاحب النهاية  
 على الفوايت صح



انه عوام الناس يسمون الاذن الله اكبر وكان المبر يقول انه الاذان  
 سمع موقوفا في مقاطعة فالافضل فيه الله اكبر بسكونه الا فحولت  
 فتحة الحزمة اليها كذا في المفردات انتهى واحترز بالتبعية ان يعاد  
 قيل ان ابا يوسف يثنيه كما قاله المحققون بالتبعية الاخير **دول**  
 بل الحن وهو التقني ان يحث يود الى تغيير كلماته ولوم لمحقه تغيير  
 لا بأس فيه وانه لحقه كان مكرها قيل انما يكره ذلك في الاذان  
 واما في الجعلين فلا بأس به كما في شرح الجمع وقال في الفتح لا  
 يلحق الاذان لانه لا يحل وتحتين الصوت مطلوب ولا تلازم  
 بينهما وقيل انما هو ذكر فل لا بأس به داخل المذهب  
 الجعلين **دول** ولا ترجع اقوال فخرج قال في البحر الظاهر فيها  
 راتهم ان التجميع عند ما يباح ليس سنة ولا مكره لكن  
 ذكر الشرح ان الزبني وغيره انه لا يحل التجميع بقراءة القارة ولا التلويح  
 يب فيه والظاهر ان التجميع هنا ليس هو التجميع في الاذان  
 بل هو التقني انتهى قلت وهو ظاهر من كلام الزبني لقوله  
 عقب ما تقدم من كلامه ولا يحل الاستماع اليه لانه فيه شبهة  
 بفعل الفسقة في حال فسقهم وهو التقني اسهر **دول** يضع المؤذن  
 اصبعه الى اقول ضمة وضع معنى الاذخار فعده يعني واما قوله  
 وجاز وضع يديه فمعموله محذوف تقديره على اذنيه ولا يعبر عنه  
 لانه على حقيقة ولا تضمن فيه لما قال الزبني وانه وضع يديه على اذنيه  
 حسن لانه ابا محذورة ضم اصابعه الاربعة ووضعها على اذنيه  
 ومن ابي حنيفة انه ان جعل احد يديه على اذنه فحسن انتهى  
**دول** وانه ترك فلا بأس اقوال لا يخالف هذا ما قاله في الهداية  
 وانه لم يفعل حسن لانه المراد به ان الاذان حسن كما في الفتح يعني لانه  
 عدم وضع الاصبعين حسن ولهذا قال في الكافي وانه لم يفعل  
 فحسن لانه ليس بسنة اصلية اذ لم يكن في اذنه النازل من السماء  
 فانه قيل ترك السنة كيف يكون معنا قلنا لانه الاذان معه حسن  
 فاذا تركه بقي الاذان حسنا اسهر **دول** وية سله هو ان يفصل  
 بين كل كلمتين بسكتة لقوله النبي صلى الله عليه وسلم ليلارضي  
 التلحاة اذا اذنت فترسل واذا اتمت فاحذر والامر

ويكون التقني في الاذان  
 ج ١٥

ولا يحل سماع المؤذن اذا تقني كلامه  
 ج ١٥

للمذهب لانه ليس في حديث الملك النازل حتى لو تم سلفهما  
 او حذر فيهما او تم سلف في الإقامة وحذر في الاذان جاز لحصول  
 المقصود وهو الاعلام وترك ما هو زينة لا يضر كذا في الكافي  
 وبسكن كلمتهما بالوقف لكن في الاذان حقيقة وفي الإقامة  
 ينور الوقف كما في التبيين وقال في البحر وفي المتبقي التكبير  
 وفي المفردات انه باختيار في التكبير انما ذكره بالرفع وانه  
 بالجزم وانه ترك التكبير مرارا فاسم الكريم مرفوع في كل مرة و  
 ذكر الكبر فيما عد المرة الأخيرة بالرفع وفي الأخير هو باختيار  
 شاذ ذكره بالرفع وانه باختيار انتهى **دول** ويلتفت في  
 الجعلين اقول اطلقه فشملا لو كان يؤذن لنفسه على  
 الصحيح لانه صار سنة الاذان فلا يترك كما في التبيين حتى  
 قالوا في الذر يؤذن للمو لود ينبغي ان يحول كذا في البحر **دول** يمين  
 ويسار قال في البحر قيد به لانه لا يحول وراه لما فيه من  
 استدبار القبلة ولا امامة لحصول الاعلام في الجملة بغير ما من  
 كلمات الاذان انتهى قلت ولا يخفى انه هذا لا يتأتى في المنايا  
 المعروفة الا فيستدبر بجملة ولذا قال المصنف ان كان الاستماع  
 بالثبات والا استدبر في موضعه **دول** من القنية يؤذن المؤذن  
 فتعوير الكلام فلا ضرر بها ان ظن انها تمنع بضره والآفل **دول**  
 كما خص بتطويل القراءة في الركعة الاولى والا فالتطويل في  
 ذاته تركه فيه الظاهر **دول** ويستقبل فيهما القبلة انهما الحديث  
 النازل من السماء ولو ترك الاستقبال جاز لحصول المقصود و  
 كره لمنى الفتة السنة ذكره في الكافي والهداية وقال صاحب  
 البحر الظاهر انها كراهة تنزيه وذكر وجهه ويستثنى من سنية  
 الاستقبال ما اذا اذن راكبا فانه لا يستقبل بخلاف ما  
 اذا كان ماشيا ذكره في الظهيرية عنه محمد انتهى **دول** ولا يحل في  
 انما هما اطلقه فشملا كل كلام قل محمد لو عطف هو ولا يثبت  
 عاطف ولا يستم ولا يد والسلام لا بعده ولا قبل في نفسه  
 على الصحيح وانه تكلم في آثابه استأنفه كما في الفتح وفي الخلاصة  
 انه تكلم بكلام يسير لا يرفع الاستقبال كذا في البحر وقال في



خمس خصال لو وجد احدها في الاذان او في الاقامة يوجب الا  
 استقبال اذا غشي على المؤذن او المقيم اومات اذ هب ليتوضأ  
 او حصر ولم يكن هناك من يلقنه او خسر اسره وقال في البحر المراء  
 به الثبوت لاحقيقة الواجب **وله** ويثوب اقول ويكون  
 المثوب هو المؤذن لانه لا ينبغي له ان يقول لمن فوقه في  
 العلم واجاه حان وقت الصلوة سور المؤذن لانه يستفصل  
 لنفقه **وله** ويجلس بينهما قال في البرهان ويستحب  
 الفصل بين الاذان والاقامة ويكره وصلها به ولم يقدر الفصل  
 بشئ في ظاهر الرواية وينبغي ان يقدر ما يحضر القوم الملائمة  
 للصلوة مع مراعات الوقت المستحب والفصل في صلوة المؤذن  
 بسكتة عند اية حنيقه بقدر ما يقرأ ثلاث آيات قصار  
 في رواية او تخطو ثلاث خطوات في اخر وقال في المستحب  
 الفصل بجلسة خفيفة قدر الجلسة في الخطبة **وله** الا في  
 المغرب المجرى على استئذان التثويب في المغرب حضور الجماعة  
 وقدمته في الحمدانية وغيره في جميع الاوقات والظاهر  
 عدم المخالفة لما ذكره المصنف فيكتفي باذن الفصل اخرنا  
 عنه ظاهر الزيادة على ادناه مكرهه وفي الهداية ما يشير  
 الى انه تأخير المغرب قدر اذان ركعتين مكرهه وقال الكمال بعد  
 نقله وقد قد مناعه القينة استئذان التأخير القليل فيجب حمل  
 على ما هو اطر من قدرهما اذا توسط فيهما ليتفق كلام الاصحاب  
 اسهر **وله** وباتية بها لفاية اقول الا للظهر يوم الجمعة في المصنف  
 فان اداه باذان واقامة مكرهه ويرور ذلك عن علي رضي الله عنه  
 ذكره الزيلعي وقال الكمال بعده والاماتو به النب او تقضيه  
 بجماعتهم لانه عارضة رضي الله عنها انتهى بغير اذان ولا اقامة  
 حين كانت جماعتهم مشروعة وهذا يقتضي انه المنفرد ايضا  
 كذلك لان تركهما لما كان هو السنة حال شريعة الجماعة كان  
 حال الاذان والاقامة سبحة اعلم اسهر وسيد المصنف  
 بعضه **وله** وفيه للبيا في معنى انه اتخذ مجلس القضا والآيات  
 بهما في البحر **وله** وباتية بهما المصلي في المسجد جماعة

يعني بسجدة على الطريق مطلقا او محكمة ولم يفعل فيه قبل ما في البحر وان  
 وانه اذ في مسجد جماعة وصلوا اليه لغيرهم ان يؤذوا ويعبدوا  
 الجماعة ولكن يصلون وحدانا وانه كان المسجد على الطريق فلا بأس  
 ان يؤذوا فيه ويقوموا **وله** بخلاف الثالثة التي يعني بعدم الكرامة في  
 تركها اذا وجد الارقامة والاذان في مسجد محكمة لان مؤذنها نائب  
 عن اهلها فيها **وله** يقول ما قال المؤذن قال في النهاية يجب عليهم الاجابة  
 ونافس دليل الكمال بان غير صريح في اجابته بالسداد انتهى والمراد ان  
 يجيب الاول ان تكرروا في غير مسجد وهذا اذا سمع المنفرد  
 منه وهو حال المحن فيه ولا ينبغي ولا بد ان يكون عربيا لانه لا يجوز الاذان  
 بالفارسية لانه سنة متبعة فلا يغيره وان علم انه اذان في الاصح  
 كج في البرهان **وله** ويقول عند قوله قد قامت الصلوة الم اقول والاجابة  
 للاقامة مستحبة **وله** لا تترك القراءة اقول ليس على اطلاقه لما  
 قال الكمال وفي العمود من قار سمع النداء فلا فضل ان يمسك  
 ويسمع ومن الاستغنى بمعنى في قرأته ان كان في المسجد وانه كان في بيته  
 فكذلك ان لم يكن اذ ان مسجده انتهى لكن قد منا ان الاجابة لا تختص  
 بمؤذن مسجد ثم لم يذكر المصنف مع الدعاء عقب التسميع  
 وقال في البرهان ثم دعا بعد الفراغ بالسبيلة للبنى صلى الله عليه  
 وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء اللهم  
 رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة ات محمد الوسيلة  
 والفضيلة وابعته مقاما محمودا والذرة وعدته حلت له شقا  
 عني يوم القيامة انتهى وقامه في الفتح **باب شروط الصلوة**  
 هي جمع شرط على وزن فطر واصلة مصدر واما الشرط  
 فواحدة شرط بطله فمعية بالشرائط فمعية لفظة ولللقاعدة  
 التصريعية فادفعها لم يحفظ جمعا لفعل يفتح الفا وسكون  
 العين واما فريض فصحيح لكن مفردة فريضة لصحيف  
 جمع صحيفة **وله** لانه قاله جعله صفة كما شقة اراد به كصاحب  
 الهداية وتحقيقة كما قاله الكمال هذا لبيان الواقع وقيل لا يخرج  
 الشرط العقلي كما يحيا طه اللاطم واجعل كد فعل الدار للطلاق  
 وقيل لا يخرج ما لا يتقدمها كالمفسد شرط الخروج وترتيب

لا يجوز



ما لا يشترع مكررا بشرط البقاء على الصحة وعلى النية ان الشرط عقليا  
 او غيره متقدم فلا يخرج قيد التقدم العقلي واجب على التقطع بتقدم  
 الحياة ودخول الدار على الالم مثلا ودخول الطلاق ولا يقال بان  
 اجب على سبب لوقوع المعلق لانا نمنع بل السبب انت طالق لكن  
 تنازع على وجه وجود الشرط اجب على فتعين الاول ولان قوله  
 التي تتقدمها تقييد في شرط وطلو الصلوة لا مطلق الشرط  
 وليس للصلوة شرط اجب على وبعد الاحتراز عن شرطها العقلي  
 من الحياة وكفه اذ الكتاب موضوع لبيان العمليات فلا  
 يحظر غيرها **قوله** اذ ليس من الشروط ما لا يكون مقدما ما اقول  
 تحقيقه كما قال الكمال وشرط الخروج والبقاء على الصحة  
 ليس شرطين للصلوة بل لاحد اخر وهو الخروج والبقاء  
 انما يسوغ ان يقال شرط للصلوة في عا من التجوز اطلاقا  
 لاسم الكل على الجزء وعلى الوصف المجاور انتهى وعلم هذا  
 ان ما قاله ابن كمال بان لا بد من هذا القيد ارفق التقدم احترازا  
 عن الشرط التي لا تتقدمها بل تقارنها او تتأخر عنها وهي  
 التي تذكر في باب صفة الصلوة كالحرمة والترتيب  
 والخروج بصنعه والمراد بشرط الصحة لاشط الوجود ولذلك  
 صح تنوعه الى النوعين المذكورين انتهى لا يخلو عن **قوله**  
 منها طهر ثوبه الخ المراد به عما لا يعنى عنه من الجسور ما قدمه في  
 كتاب الطهارة فلا بد من الاعتراض على الاطلاق هنا ويجوز ليس  
 التذنب الجسور لغير الصلوة ولا يلزم الاحتياط في المبسوط  
 وذكر في البقية تلخيص القينة خلافا فيه ذكره في البحر **قوله**  
 ومكانه اقول اطلقه فشمرا شرا طهارة موضع كلا القدمين  
 على الاصح حتى لو كان تحت احداهما لا يعنى عنه منع الجواز  
 وان جازت الصلوة مع رفعه ولا يجعل كانه لم توضع خلافا  
 لابي يوسف وطهارة موضع اليدين واليدين على اختيار  
 ابي الليث وتصحيحه في العيون وعمدة الفتاوى واما حكم جواز  
 الصلوة بدون وضوءها بذكره ابي الليث وكذا يشترط طهارة  
 رة موضع الجبهة على الاصح وروى ابو يوسف عن جعفر

ار كونه لبيان الواقع

من النجس

انه لا يشترط

انه لا يشترط بنا على رواية الكفا بالسجود بالانف وهو اقل من قدر الدرهم  
 كما في البرهان **قوله** عاوم ثوب المراد بالعدم عدم الوجود ولو با  
 لا باصة فيلزمه الشرط لو ايج له على الاصح وبالثوب ما يستر عورة  
 ولو حير او شئت او بنا تا او طينا يلطخ به عورته ويبقى عليه حتى  
 يصلى كما في البحر لكن قال الكمال وعنه الحسن المذمور لو وجد طينا  
 يلطخ به عورته ويبقى حتى يصلى بفعل انتهر فظاهره عدم  
 اللزوم بخلاف ما يفيد كلام صاحب البحر انه لو وجد ما  
 يستر بعض العورة وجب استعماله وستر القبيل والدم  
 فانه لم يجد ما يستر به الا احدهما قيل بستر الدم لانه اخص في حالة  
 الركوع والسجود وقيل القبيل لانه يستقبل به القبلة ولا  
 يستر بغيره والدم يستر بالآيتين **قوله** صح صلوة قائما  
 بر كوع وسجود اقول ليس بقيد احتراز عن صحة صلوة  
 بالايما قائما لما قاله الكمال ولو اكد ما القايم اور كعب وسجد القايم  
 جائز لكن قال الزيلعي وفي ملتقى البحار انه صلى عينا بالار  
 كوع والسجود او موميا بهما اما قاعدا او قائما فهذا نص على جواز  
 الايما قائما وذكره في الهداية وعينه يمنع ذلك فانه قال في  
 الدر لا يجد ثوبا فانه صلى قائما اجزاء لانه في القعود ستر  
 العورة الغليظة وفي القيام اداء هذه الاركان فيميل الى  
 ايتهما ولو كان الايما جازا حالة القيام لما استقام هذا  
 الكلام **قوله** وندبت قاعدا موميا اطلقه فشمرا اذا كان  
 منها را اذ ليل في بيت او صحا او هو الصبي **قوله** وكيفيته القعود  
 الخ ليس على الوجه اللزوم لجوازه كيف كان **قوله** ما دار عليه  
 اقول ويضع يديه بين فخذه **قوله** اقل من ريعه طاهر نذب  
 صلوة فيه اقول وهو الافضل ويلي في الفضل الصلوة قاعدا  
 عاريا بالايما ودونها في الفضل الصلوة قائما عاريا بالركوع  
 والسجود كما في البين واستحبنا الصلوة في ثوب طر جسر  
 قول ابي حنيفة وابي يوسف وواجب تحميد وزر الصلوة  
 فيه وقول محمد حسن نقله في البرهان عن الاسرار انتهى  
 لكن قال الكمال وفيه نظر وذكر وجهه **قوله** لانه فرض الستر

هو

انتهى



عام لا يختص بالصلوة يعني اذا لم يكن الاكث في لغو صحيح  
 كما في البحر ولو صلى واحدا بغير الحيز يعني ولو اراد الصلوة  
**قوله** وجدت عريانة المراد بها احرة البالغة لما قال في  
 المحيط حرمته صلت بغيره ونحوه او عريانة تؤخر بال  
 عادة وان صلت بغير قناع فصلاتها تامة استخفافا لقوله  
 على الصلوة والسلام لا تقضي ما يفي بغير قناع ولا يتناول غير الحايض و  
 لانه سر عورة الاسر لا سقط بعد رالق فبعض المصنفين اولى لا يسقط  
 بعد المصباح الخطاب بالحيض بخلاف غيره من الشرايط كما  
 بعد المصباح كما في البحر انتهى وهذا واضح خصوصاً على القول بالحيض  
 مكلف بخلط الوضوء كبريط صحتها للاحكام بشرائطها **قوله** ولا  
 يجب الستر في غير الاسر قال الكمال ولو وجد ما يستر بعض العورة  
 يجب استعماله ويستقبله الدبر اسفل فلي هذا يجب عليها ستر  
 بعض الاسر **قوله** عادم من غير الخبر الى قولنا وانه وجد ما  
 يقلل يجب استعماله بخلاف ما يكفي بعض اعضا الوضوء حيث  
 يباح التيمم معه كما في الصحيح **قوله** ستر العورة قال المصنف سميت  
 عورة لقبها ظهورها ولعقب الابصار عنها ما خوفة من العور  
 وهو النقص والعييب والقبح ومنه عور العين والكلمة العور  
 القبيحة وحدها ستر ان لا يبر ما تحت السرة حتى لو كان يصف  
 لا يجوز واطلق السرة فسترها لا يكل لب فتصح الصلوة به  
 ويأتم مع وجدان غيره ولو لم يستر ولو منفردا بيت مظلم و  
 ان كان السرة لا يجب عنه ان يستره يراه سبحانه عادم الادب  
 واللازم ستر جوانب العورة واعلاها عن غيره لانفسه حتى  
 لو راها من ريقه او امكن ان يراها فان الصلوة صحيحة عند  
 العامة وهو الصحيح وان كان رؤيتها من اسفل ليس بشئ والمحب  
 الصلوة في قميص وازار وعمامة وتكون في السراويل منفردة  
 كما في البحر **قوله** مع ظهرها وبطنها اقول واجنب تبع للبطن  
 والبطن ما لا يراه من المقدم والظهر ما يقابل من المؤخر **قوله**  
 وكفيها عبر بالكف ودنيا اليه كما وقع في المحيط للمدلالة على  
 انه مختص بالباطن وانه ظاهر الكف عورة كما هو ظاهر

ويمكن الجمع بحكم الواجب في كلام المصنف  
 على اللازم فلا يفوت الجواز بترك اقل من  
 ربع الرأس مكشوفاً مع القدرة على  
 ستره لما انه دون الربع لا يمنع كشفه  
 صحة الصلوة وبحكم الواجب في كلام  
 الكمال على الاصطلاح لا يمنع قوله  
 ويستقبل الدبر لا مكانه محله  
 على حذف مضاف الى ستر  
 بعض القبيل والدبر منه

والكلمة

انتهى

الرواية وفي مختلفات قاضية بظاهر الكف وباطنه ليس بعورة  
 الى السبع ووجه في شرح المنية بما اخرج ابو داود والحنبل قال صاحب  
 البحر والمذهب خلافه واما الذراع فنحن ابي يوسف ليس  
 بعورة واحتماره في الاختيار للحاجة الى كشفه للخدمة ولانه  
 من الزينة الظاهرة وهو السوار وصح في المبسوط انه عورة  
 وصح بعضهم انه عورة في الصلوة لا خارجها والمذهب ما  
 في المتن لانه ظاهر الرواية كما صرح به في شرح المنية انتهى **قوله** وقد فيها  
 هذا في اصح الروايتين كما في البحر **قوله** ويراه القدم عورة اقول  
 صح الاقطع وقاضية باختاره الايجاب والمغنياني و  
 صح صاحب الاختيار انه ليس بعورة في الصلوة بخلاف  
 خارجها ووجه في شرح المنية كونه عورة مطلقا كذا في البحر  
 لكن قد علمت ان القدمين ليس في العورة في اصح الروايتين  
**قوله** وكل من ذكره وانثيه بل ضم هو الصحيح وكذا كل واحدة  
 من الاليتين عورة والدبر والثما على الصحيح كما في شرح المنظومة  
 لابن الشحنة **قوله** ان النازل وغيره هو المختار لكن قال قاضية  
 انكشف ربع شعر المرأة فسدت صلواتها والمعتبر في افاد  
 الصلوة انكشف ما فوق الاذنين لا ما تحتها هو الصحيح وفي حرمته  
 النظر سور ما بينهما هو الصحيح ولم يتوض لركبة وقال الكمال والاصح  
 انها تتبع للفخذ لانها ملتقى العظمين لا عضو مستقل وكعب  
 المرأة ينبغي ان يكون كذلك كذا في الفتاوى **قوله** انكشف  
 العورة المراد به المانع منها وانه وقع الاكث في موضع متفرقة  
 من العورة تجمع فانه بلغ ربع اذني عضو منها منع جواز الصلوة كما ذكر  
 محمد في الزيادات وقال الزبيبي ينبغي ان يعتبر بالجزاء لانه اعتبارا  
 بالاذني يور الى ان القبيل يمنع وانه لم يبلغ ربع المنكشف بيان  
 انه لو انكشف نصف عن الفخذ مغل ونصف عن الاذن يبلغ  
 ربع الاذن واكثر ولم يبلغ ربع جميع العورة المنكشفة ومثل نصف  
 عشر كل وبطلان الصلوة بذلك القدر بخلاف القاعدة انتهى  
 واقره عليه المحقق ابن الرهام وروى بهذه العلامة ابن الشحنة في  
 شرحه لمنظومة ابن وهبان فقال بعد نقل كلام الزيادات والوزير



قد مناه وبه يستقيم ما قال مولانا بدعي رحمه الله وهذا نص ارضي محمد بن  
 الحسن ضابط المذهب عليا من الناس عنها غافلون احدهما  
 انه لا يعتبر الجمع بالاجزاء كالاسداس والاشباع بل بالمقدار والاشباع  
 انه المكشوف لو كان قدر ربع اصغر من الاعضاء المكشوفة  
 يمنع اجزاء حتى لو انكشف من الاذن تسعها ومنه ان تسعها  
 يمنع لانه المكشوف قدر ربع الاذن فاذا علمت هذا ظهر لك  
 انه لا اعتبار للجمع انما هو بالمقدار وفيه نفي لما ذكره شارح الكفر  
 من انه ينبغي ان يعتبر بالاجزاء وهو كلام مدخول فيه بيانه ان كلام  
 النبي ظاهر انه فهم ان القاعدة ان المفسد انما هو بالجمع المكشوف  
 وهذا خلاف ان المفسد انما يكون ذلك اذا كان الانكشاف  
 في عضو واحد ونحوه يعتبر بالاجزاء ان انكشف من فخذ مثلا  
 مواضع متعددة واما في صورتنا فالانكشاف حصل في  
 اعضاء متعددة وكل واحد منها عورة والاحتياط في اعتبار  
 ادناها لانه به يوجد المانع فينظر الى مقدار المنكشاف من  
 جميعها فانه بلغ قدر ربع اصغر ما حكمنا بالف واذنا بالاحتياط  
 والآن لزم صحة الصلوة مع الانكشاف قدر ربع عضو  
 هو عورة من المنكشاف وانه خلاف القاعدة التي نقلها عن محمد وهذا  
 لزم على اعتبار الاجزاء المذكورة لانه نصف ثم النصف ونصف ثم  
 البطن ونصف ثم الاذن من حيث الاعتبار بالاجزاء لا يبلغ ربعا  
 ومن حيث الاعتبار بالمقدار يبلغ قدر ربع عضو كامل منها وهو الاذن  
 فيلزم صحة الصلوة مع انكشاف قدر ربع عضو تام هو عورة من  
 جملة المنكشاف ولا قابلية وفيه ترك الاحتياط والاحتياط من جنس  
 المحقق كيف تبع عليه واقوه مع انه خلاف منصوص محمد وقوله  
 ان جميع الاعضاء في الانكشاف كعضو واحد المراد به في اعتبار ربع  
 مجموعها فتأمل معناه في النظر والله الهادي للصواب انتهى **قوله**  
 استقبال عين الكعبة للمكي اجماعا اقوال اطلقت فتأملت هذه الكعبة  
 وغيره ولذا وقع عليه حتى لو صلى في بيته الحرام وليس الاجماع على الإطلاق  
 بل في حق المشاهدة للكعبة اما من بينة وبينها حائل فلا اجماع على اشتراط  
 عينها في حق بل الاصح انه في الغايب للزوم الحج في الزام حقيقة

الجمع لا في اعتبار صحيح

المسألة

المسألة في كل بقعة يصلي فيها في الفتح والبرهان ولو كان  
 احاطا اصلها كما بجبل كان له ان يجتهد والاول ان يصعد ليصل  
 الى اليقين قال الكمال وعند في جواز التحرر مع امكان صعوده  
 اشكال لانه المصير الى الدليل القلبي وترك القاطع مع امكانه لا  
 يجوز انتهى **قوله** فغفله بشرط يعني عند القابل بوجوب  
 استقبال عين الكعبة بشرط نية الاستقبال والقابل  
 عبد الكريم الجرجاني لكن قال قاضي في اما بشرط نية استقبال  
 القبلة اختلفوا فيه قال بعضهم ان كان يصلي الى المخراب  
 لا بشرط وانه كان يصلي في الصحا ام بشرط فاذا نزل القبلة  
 او الكعبة او الجهة جاز **قوله** مع علمه بحجتها يعني او بعينها  
**قوله** بانه خاف الخ اقول لو قال كان خاف او لم يصر  
 فيما ذكره لجواز الصلوة على الدابة الى الجهة توجهت وابته في  
 الفرض على ما قاله في الفتح لو كان على الدابة بخاف النزول للطين  
 والوجه يستقبل قال في الظهيرية وعند هذا اذا كانت واقفة  
 فانه كانت سائرة يصلي حيث شاء وقابل ان يفصل بين كونه  
 لو وقفها للصلوة خاف الانقطاع عن الرفقة او لا يخاف  
 فلا يجوز في التايخ الا ان يوقفها ويستقبل كما مر في ابي يوسف  
 في التيمم ان كان بحيث لو مضى الى الماء تذهب القافلة وينقطع  
 جاز والاذن الى الماء واستحسنوا انتهى او كانت الدابة جموحا لا  
 يمكن الركوب لو نزل لا بعين او شيوخا ولا يجد المعين كما في البحر  
**قوله** او نظام الغمام بالطا المحملة فانه نفع ما قيل على طنة بالمجته  
 هذا العلم من تحريف النسخة ولا فهو بالصاد المجته لا الظا المشالة  
 انتهى لما قال في الصحاح وكل شيء كثر منه عل وغلب فقد حطم وقيل  
 ايضا وتضام القوم اذا انقسم بعضهم الى بعض انتهى فيصح بالقناد  
 المجته ايضا **قوله** ودمم المنجربا يعني اذا كان حاضرا عنده ولو لم  
 يكن حاضرا لا يجب عليه ان يطلبه وهذا اذا كان المنجرب من اهل ذلك  
 الموضع لانه لو كان مسافرا مثله لا يلتفت الى قوله واذ لم يبال  
 وتحرر فصلي فانه اصاب سحت والافلا ولو سأل فلم يجبه وتحرر  
 وصلى ثم اجبره بانه لم يصب لا اعادة عليه كما في شرح الجمع و

لانه حج

عنه



وقال الكمال وكذا يجوز التحريم مع المحارب وفي قوله صاحب  
 الهداية ليس كحضرة آتية إلى أنه ليس عليه طلب موبالاة  
 عند الاشتباه والا وجه أنه إذا علم أن المسجد قوامه أهل مقيمين  
 غيرهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية  
 وجب عليهم ليس آتاهم قبل التحريم لكن قال في البحر وفي فتاوى  
 قاضيه أن رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة بالتحريفتين خطأ  
 جازت لأنه ليس له أن يرفع أبواب الناس للفتنة القبلية  
 ولا يعرف القبلة بمسجد راءه ولا يحيط به وعسى يكون ثم مؤذنه  
 فجاءه التحريم فقلت فيجوز ما قاله الكمال في ذلك من رفع التعارض  
**قوله** لم يعد له إخطاء هذا بخلاف ما لو توفد بماء أو صلى في ثوب  
 على ظن الظلمة ثم تبين أنه نجس حيث يعيد الصلوة ولو صلى و  
 عنده أنه نجس ثم تبين طهارته أو أنه محدث أو أنه وقت لم يدخل  
 فظهر خلافه لا يجزئ في البحر لكن رأيت بخط شيخ شيخ العلامة  
 الشيخ علي المقدسي رحمه الله معناه إلى النزاهة صلى في ثوب على أنه  
 نجس ثم بان بخلافه جاز وأنه صلى على أنها غير القبلة ثم بان خلافه لا يصح  
 لأنه الواجب أداء الصلوة بنزوب طاهر وقد وجد والواجب التوجه  
 إلى ما هو قبله عنده تأمل **قوله** وفدت أنه شرع فيها بلا تحريف  
 شامح نذكر **قوله** وإن علم فيها أصابته وأصل ما قبله وفيه خلاف  
 يوسف فإنه يبنى عنده **قوله** ولو علم أصابته بعد ما صحت  
 أقول فيه تأمل لأنه قد حكم بفساد صلوة بقوله قبله وفدت  
 أنه شرع بلا تحريم بالصحة هنا والصلوة الواحدة لا تنصف بتقصين  
 فكان ينبغي أن يقول في الهداية لو شك ولم يتجر وصلى إلى جهة  
 من الجهات قال أصل هو الفساد فإنه ظهر خطأه بتيقين أو بالتحريم  
 بقرينة الفساد وأنه ظهر صدق أنه كان بعد الفراغ اجزائه لأنه إذا  
 شك وبنى صلوة على ذلك احتمل واحتمل فإنه ظهر إخطايتقنا به  
 وأنه ظهر أنه صواب فيقضي الابتداء لم يحكم بالجواز بالشك بل بالفاد  
 بناء على الأصل فإذا تبين الصواب بطل الحكم باستصحاب الحال  
 وثبت الجواز من الأصل انتهى **قوله** قال الكمال فلو صلى من اشتبهت  
 عليه القبلة بلا تحريف فعليه للأعادة إلا إذا علم بعد الفراغ أنه أصاب

نسبة

انتهى وأصلها العبارة باسقاط لفظة أنه من قوله وإن علم فيقال وسدت  
 أنه شرع فيها بلا تحريف وعلم فيها أصابته **قوله** أنه لم يعلم المقصد مخالفة  
 إمامه أقول فيه آتية إلى أنه لا يضر المقصد جهالة إمامه وبه صرح في  
 البرهان والكنز وأطلق المصنف مع هذه المسئلة عن قبيد كونهما في  
 المفارقة كغيره لكن قال في البحر هذه المسئلة من صايل الجامع الصغير  
 وهي في كتاب الأصل فإنه قال لو أتت جماعة صلوا في المفارقة عند  
 اشتباه القبلة لم يتم قال صاحب البحر فشرط أن يكون في المفارقة وهو  
 يدل على أنه التحريم لا يجوز في القرية والمصر في غير سؤال وقد سلفنا  
 أنه وذكرته قريبا **قوله** وإن علم أنه مخالف لإمامه أو حال اقتدائه  
 فسدت وأيضا لو كان عنده أنه تقدم عليه لا يجوز صلوة ذكره إمامه  
 بأسا في الخلاصة تنبيه يؤخذ مما قد مناه أنه لا يمر لا يشترط  
 لصحة صلوة إمامه أو المحارب كما تقول أنه نفعه بل حاله عنده  
 لغيره **قوله** لقوله عليه السلام إنما الأعمال بالنيات كذا استدرك  
 في الهداية وغيره ولا يصح لأنه الأصوليين ذكره أنه هذا الحديث  
 من قبيل ظني الثبوت والدلالة لأنه خبر واحد مشكوك الدلالة  
 فيضيه السنية والاستحباب لا الافتراض كذا في البحر **قوله** بل الصواب  
 في الجواب المحمدي لا يخفى أنه ما ذكره ينزع أيضا إلى تفسير النية  
 بالعلم لأنه فسر النية التي هي الإرادة بعلم القلب وفسه بأنه  
 يعلم بداهة أو صلوة يعتق بل الظاهر أنه قول الهداية والشرط  
 أنه يعلم بقلبه ليس تفسير الإرادة ليلزم ما قبله بل هو شرط  
 لتحقيق تلك الإرادة ولا يخفى أنه الشرط غير المشروط فليست  
 نسبة ما ذكر إليها لأنه المراد غير الظاهر وكلامها ظاهر **قوله**  
 والتلفظ بها مستحب يعني طريق حسن احتبة المباح لأنه  
 من السنة لأنه لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من طريق صحيح ولا ضعيف ولا عن أحد الصحابة والتابعين  
 ولا عن أحد من الأئمة الأربعة بل المنقول أنه صلى الله عليه وسلم  
 كان إذا قام إلى الصلوة كبر هذه بدعة حسنة عند قصد جمع  
 الغيبة تنبيه لم يصح بكيفية النية وفي المحييا ينبغي أن  
 يقول اللهم إني أريد صلوة كذا فليسر ما لي وتقبلها مني وهو

لو أن ما



وهو يفيد ان التلفظ بها يكون بهذه العبارة لا بخواتم  
او انور ولا يخفى اسئوال التوفيق والقبول شي اخر غير التلفظ  
بها يذكر في الاحكام للمصلحة لكثرة مشاقه وطول زمانه ولا كذا  
الصلوة فيكون صريحا في نفي قياس الصلوة عليه وهو ظاهر  
مفهوم كلام المصنف والكفر وينبغي ان لا يحصى الصوم بالبحر في  
سؤال التيسير كالقبول لطول زمانه وشقته فوق الصلوة  
**قول** والمشي الى المسجد يعني الى مقام الصلوة **قول** ووقتها  
لا فضل للمشي الا افضل مما شمله ظاهر الرواية وهو عدم صحتها  
بالنية المتأخرة عن التحريمة فتصح بالمتقدمة عليها في غير قاصد  
اجنبى وبالمقارنة للتحريمة والافضل منهما المقارنة **قول** وقيل  
تصح النية مادام في التمام معطوف على مقدر هو مقابل ظاهر  
الرواية وهو كما قيل انها تصح بالنية المتأخرة عن التحريمة وهو ما  
روى عن الكرخي انها يعتبر واقتضوا على قول فقيل ان التعمد  
وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع منه قياسا على نية الصوم  
**قول** كالرواية المحترمة والجمعة الكاف مستقصائية **قول**  
والواجب كالوتر الكاف للتمثيل فلا يحتاج الى قوله بعدها  
وتكونها والمراد بنحوها ما اوجب به نذر اذ اذ ذور كعتا الطواف  
انتهى وكذا يشترط نية تعيين السجود للملاوة لانيته التعيين  
في السجودات والمراد بالشرط التعيين وجوده عند الشروع  
فقط حتى لو نذر وضوء شرعي فيه ثم نسي فظنه تطوعا  
فانتهى على انه تطوع فهو فرض مسقط وكذا العكس ويكون  
تطوعا كما في الجهر **قول** واجازة في عدم صلوة اجازة من  
الواجبات **قول** والخطا في عدمها لا يضر اقول وكذا في  
وصفها لا تقدم من اذ الذكر باللبان لا معتبر فيه حتى لو نوى  
الظفر وتلفظ بالعصر كان شراعا في الظاهر **قول** بخلاف التلفظ  
اكثر اقول والاكتفاء بمطلق النية في النفل متفق عليه **قول** فانه  
مطلق النية كافي فيها ايضا عند الجمهور اقول وهو ظاهر الرواية  
والظفر ليس متعلقا بالترديد والسنن المؤكدة دون  
النفل لما قد مناهم النفل متفق على مطلق النية فيه لكن

التعيين

الاحتياط

الاحتياط في التراجع والسنن المؤكدة التعيين لانه صحيح عدم جوازها  
بنية مطلقة لكنه ضعيف لما قال في مختصر الظهيرية المتفضل  
بجواز صلوة بنية مطلقة وكذا التراجع والسنن ظاهرا عنه  
ما يحتمل وقيل الاصح انه التراجع والسنن المطلقة لا تتأثر  
بمطلق النية انتهى **قول** يعني في الفرض ينور ظهر اليوم اقول  
فانه لم يقيد بكونه ظهر اليوم بل قال بالظهور لا غير اختلف فيه  
والاصح انه يجوز كما في الفتح **قول** ولو نور ظهر الوقت والوقت  
باق بانه اقول ولو في الجمعة بخلاف فرض الوقت فيها كما ذكر  
**قول** ولو كان الوقت قد خرج الى اقول وعدم الاجزاء هو الصحيح  
كما في الفتح انتهى قلت ومفهومه انه لو علم خروج الوقت  
اجزاء **قول** ولو نور فرض الوقت جازي الا في الجمعة قال في  
البرهان الا انه يكون اعتقاده انها فرض الوقت انتهى اي  
فتجوز بنية فرض الوقت وكذا في الفتح **قول** والاحوط ان  
يصلى بعدها الظاهر اقول ظاهر كلام المصنف عدم وجوبه  
وهو صريح ما نقله شيخ الاسلام سري الدين عن جده  
شيخ الاسلام ابي الوليد ابن الشحنة انتهى وقال شيخ  
استاذ العلامة الشيخ علي المقدسي رحمه الله قلت يتعين  
تعيينه بما قاله فقيهه انه عند جرد التوهم اما عند  
قيام الشك والاستنباه في صحته او الجملة وعلى قول  
من يعتقده قول ابي يوسف فالظاهر وجوب الاربع  
ويؤيده تعبير التمراتى بل لا بد وكذا اقول الفقيه انتهى  
لكن لا يفتي بهذه الصلوة للعوام الذين يخاف عليهم الوقوع  
في الادرهم سئل شمس الامنة اكلوا في غير قوم كالي  
عادتهم الصلوة وقت طلوع الشمس يمنعونه عن ذلك  
تلا لا انتهى فلا يفتي بها الا للخواص ولو بالنسبة **قول**  
اي بعد صلوة الجمعة احترزه عنه قوله بعضهم انها تصل  
قبل الجمعة وذكر وجه في نذر الشفعة للمقدسي **قول**  
قبل سننها هكذا في القنية وتداوله السراج وفي الظاهرية  
انها تؤخر عن السنة وكذا في الجمعة ولكن زاد فيها انه يصلى بعده

انه يجوز



سنة الوقت ركعتين قال العلامة المقدسي فيصير ما يصل  
 بعد الجمعة عشرا وانت ادين بها ما حوط واخر تنبيه  
 يقتصر على التشهد في القعدة الاولى منه ولا يفد  
 بتركها ولا يستغنى في الشفع الثاني واختلفوا في القعدة  
 قال في القعدة فقيلا بقرا الفاتحة والسورة في الرابع وقيل  
 في الاولين كالظهر قال **الحج** وهو اختيار **ابن** وعلى هذا اختلف  
 في يقضي الصلوات احتياط والمختار عند ابن حجر فيها  
 رايه انه روي وقال العلامة المقدسي ولا شك ان الاحتياط  
 ان يقرأها في الرابع يفيد كلام الظهيرية وينبغي ان  
 يكون هو المختار واختلف في درجات الترتيب  
 بينها وبين العصر في المقتنية وقال العلامة المقدسي  
 ولا يخفى ان الاحتياط درجات الترتيب ثم قال هل يربطها  
 بقامة اوله لم اطلع على من صرح فيه بشي ويمكن ان يقال بانها  
 وذكر ما يفيد وهذا خلاصة ما ذكره في كتابه المسير بنور الشمس في  
 بيانه ظهر الجمعة فعليك به قلت ولا يجوز الاقتداء فيها بل تدور  
 على الارتفاع وهو ظاهر فلذا لم يذكره المقدسي **لو** وينور اقتداء  
 بالامام اطلقه فشملا الجمعة وقال قاضي خايم ولو نور الجمعة ولم ينو  
 المقتنية امبالا لم يفتلوا فيه بعضهم جوزه ذلك لانه الجمعة لا تكون  
 الا مع الامام انما قلت فعلى هذا صلوته العيدين **لو** اقول فيه  
 بحث الى اجيب عن الزبلي بان ما قاله هنا مبني على قول الصا  
 حيين **لو** او متاخر عنه الاول في تأنيث الضمير في عنه رجوعه  
 للمقتنية **لو** واختلف في النسيان الى اقول كذا في الهداية والكا  
 والتبيين قل في الكافي وانما شرطت نية الامامة اذا ائتمت  
 محاذية ارا اذا كانت المحاذية ثابتة ما اقتدا بها به بان  
 قامت بحجب رجل خلف الامام لانها تلزم الذين يحجبها ف  
 د وهو موافق عليه في جهة امامه فيتوقف ما يلزم على الزام  
 كما لو وقفت بحجب الامام فانه لم يكن يحجبها رجل زمان  
 اقتداها به بان قامت خلف الصفوف في رواية  
 يصح اقتداؤها بل نية الامام لانه لا فساد في حال اختلاف

مجد الدين

الاقتداء

ما تقدم

ما تقدم لانه الفاد ثابت في الحال ومنها الفاد موهوم  
 والاصل عدم اشتراط نية الامامة وانما تركناه للفاد والوزير  
 يعتبر المقتدر ولم يوجد فلم نشترط النية فصح الاقتداء لكن  
 بشرط ان لا يلزم الحارة احدا فانه لم يتقدم بقى اقتدا  
 وها على الصحة وانه تقدمت بطلان اقتداؤها لفتوات الشرط  
 وفي رواية لا يصح لانه لما احتل الفاد من جهتها توقف ذلك على اختيار  
 بلا اعتبار بالاحوال لانه اذا مفضل الى كرج انما هو قال ان يوجب فانه لم يكن  
 يحجبها رجل ففيه روايتان في رواية كالا والاربع اذا ائتمت  
 محاذية فلا فرق بينهما وفي رواية نصير داخل في صلوته من غير نية  
 الامام ثم انما اذا ائتمت صلوته دون الرجل والفرق بينهما و  
 بين المحاذية ابتداء الفاد في هذه محتمل وفي تلك لازم انما قلت  
 الا انه تكرر وقف بحجبها رجل لم يذكر في الكافي والغاية بل  
 اقتصر على ما اذا تقدمت بعد اتمامها فحاذت رجلا وظاهر  
 في فاد صلوته لعدم ايقاها بالشرط لانها الزمت الفاد  
 لم حاذته بصنعها وهو تقدمها اليه بعد اتمامها وانما اذا وقف  
 رجل بحجبها وقد اتممت متاخرة عن الصفوف لم يوجد  
 منها الزام فاد فليتأمل ما قاله في البحر وخالف في هذا العموم  
 بعضهم يعني في عموم عدم صحة صلوته من اذا لم ينو اما من  
 فقالوا يصح اقتداء النسيان وان لم ينو اما من في صلوته الجمعة  
 والعيدين وصح صاحب الخلاصة والجمهور على اشتراطها  
 في حقن ما ذكرنا انما ينبغي ان يحل الخلاف على ما اذا لم تقتد  
 محاذية اما اذا كانت محاذية عند الاقتداء فلا خلاف في  
 لزوم نية امامتها كما قدمناه والقول بصحة صلوته وان لم ينو  
 امامتها اذا لم تقتد محاذية في الجمعة والعيدين ظاهر المحل  
 على وجود النية متى اذا علم عدم النية لا يصح اقتداها من في  
 الجمعة والعيدين ايضا لما قاله الكمال واعلم ان اقتداها من في الجمعة  
 والعيدين عند كثير لا يجوز الا بالنية وعند اكثر يجوز بدو  
 نها نظرا الى اطلاق الجواب محلا على وجود النية منه وان لم  
 يستفسر حاله انما لكن لا يخفى ما بين البحر والفتح في الخلاف

وان تقدمت حتى حاذت رجلا  
 او وقف بحجبها رجل بطلت  
 صلوته ما صوح

اليلوح

الغير



في نسبة ما قبل من الجواز وعدم الكثرة انتهى واما صلوة الجنازة فلا  
يشترط في صحة اقتداره من حيثها نية اتمامه بالاجماع كذا في الخلاصة  
انتهى **باب صفة الصلوة** ارمية الصلوة وهذا شروع في  
المقصود بعد الفرائض من مقدمة قبل الصفة والوصف في اللغة  
واحد وفي عرف المتكلمين بجلاله والتخريف ان الوصف لغة ما  
في الموصوف من الصفة والصفة ميرما فيه ولا يكره ان يطلق الوصف  
ويراد الصفة وهذا لا يلزم الاتحاد لغة اذ لا شك في انه الوصف  
مصدر ووصفه اذا ذكر ما فيه ثم اراد منها بصفة الصلوة الاوصاف  
النفسية لها وهي الاجزاء العقلية الصادقة على الخارجية التي  
هي اجزاء الهوية من القيام الجوز والركوع والسجود كما في فتح القدر  
وليس هذا من باب قيام العوض بالوض لان الاحكام الشرعية لها  
حكم الجواهر ولهذا توصف بالصفة والصف والبطالة والفتح  
واعلم انه يشترط ثبوت الستة اشياء العينية وهي ما هي  
التي والعين هنا الصلوة والركن وهو جزء الماهية كالقيام  
والحكم وهو الاثر الثابت بالشيء كجوازه وفادته وثوابه ومحل  
ذلك الشيء وهو الادب المكلف بشرطه كما لظها رة والسبب  
كالوقت كما في البحر قوله لها فريض الملو بها ما يفوت الجواز  
بفوته **وله** منها التحريم وهو شرطه عندنا على الاصح كما يذكر المصنف  
وقال محمد والشافعي ومالك ركن واختاره الطحاوي ووجه كل  
في المطولات والشرط الاثنيان هما قائما فكان ينبغي للمصنف ذكره  
حتى لو ادرك الامام ركعا فغنى ظهره ثم كثر انما الى القيام اقرب صح واجاب  
الى الركوع اقرب لا يصح ولو ادرك الامام ركعا فغنى قائما بركعة الركوع  
جازت صلوة تنبيه من فريضها النية وتقدم انها شرط ولم تذكر هنا  
لما سبق **وله** لانها تحرم الاشياء المباحة قبل الشروع بعين من غير منبر  
الصلوة **وله** وهو التكبير الوصف اقول هذا شرطه عندنا على التقدير  
ما في المحيط الاثر والا فحسن لو افتتحا بالنية جاز لانها انما باقضي ما في  
وسمها انتهى ولا يجب عليه تحريك لسانه عندنا كما في الفتح وقال الزيلعي  
وجوب المبسوط والوبر ولو نور الاخرس والابر الذي لا يحسن شيئا يكون  
شراعا بالنية ولا يلزم التحريك باللسان **وله** يقول الله اكبر اقول

وقد نظرت شروط التحريم  
وشروطها برسالة مكة

انما الجنازة

انما ربه الى الله لا بد من اثباته بجملة تامة فلا يصير شراعا بالمبتدأ وحده  
كالتة ولا باكثر وهو ظاهر الرواية كما في التجريد ومنهم من قال يصير شراعا  
بكل اسم مفرد او خبر الازوق بين الجملة وغيره وهو رواية الحسن  
وزوق كما صيغنا بين ما لو قال الله او الرب ولم يزد يصير شراعا ولو  
قال الكبير او الاكبر او الكبر لا يصير شراعا قال في الفتح كانه الفرق انحصار  
في الاطلاق وعدمه كما في البحر انتهى قلت فما قاله الزيلعي من ان الله لا يصير  
شراعا بغير الاسم ومنه الصفة عند ابي حنيفة لا عند محمد والاسم والصفة ورواه  
المبتدأ والخبر انتهى فظاهر الرواية وظاهر الرواية مثل قول محمد بن الحسن قال في بيان  
بعد الذكر تقدم لو ادرك الامام في الركوع فقال الله اكبر الا انه قوله الله كانه في  
قيامه وقوله اكبر وقع في ركوعه لا يكون شراعا في الصلوة انتهى ولم يحك  
فيه خلافا فيقتضي انه لا بد من ذكر الصفة لصحة الشروع والافترق  
احمال بين مصل ومصل فليتا مل **وله** قوله لا يأتي بالمد في هزة الله ولا  
في الكبر اقول كانه انما به ان كان في الهزة فهو مفرد لانه استفهام وانما بعد  
يكفي للثبوت في الكبر كما في التبيين لكن لم يحرم بالكفر في المبسوط فانه  
قال كما في البرهان لومة الف الله لا يصير شراعا وحيف عليه الكفر  
ان كان قاصدا انتهى وانما انما به في الكبر فقد قيل تفرد وقال بعضهم لا  
تفرد وانما كان المدة في لام الله فحسن ما لم يخرج عن حد ما كما في  
التبيين انتهى وجزم الهمان الاسم الكريم خطأ وما حقه الا كونه عدم  
والكفر بالمد فغنى نظر ذكره في البحر واعاد المصنف حرفا في قوله  
ولا في الكبر ليفيد النهي عن الاتيان بالمد في هزتها وبأثرها لانه ان كان  
في الهزة فهو مفرد كما قد قلنا **وله** بعد رفع يديه هو الاصح اقول  
هذا عند ابي حنيفة ومحمد وهو قول عامة علمائنا وصح في الهداية  
كما في البحر وقال في البرهان وابو يوسف يراد رفع مع التكبير انتهى وقال  
الكامل رور عن ابي يوسف قول وحكي عن الطحاوي وفعلا واختاره شيخنا  
الاسلام وصاحب التحفة وقاضينا انتهى وفي الخلاصة هو المختار  
انتهى والقول الثالث وقته بعد التكبير فيكبر اول ثم يرفع يديه وذكر  
وجه في البحر انتهى لكن يضعف ما قاله الزيلعي ولو كبر ولم يرفع يديه  
حتى فرغ من التكبير لم يات به لفوات محله وانما ذكره في انما التكبير  
رفع لانه لم يفت محله انتهى **وله** هذا اذنية اقول وان لم يمكنه

والفتوى على قول امام قاله  
ابن الشحنة في شرح  
المنظومة



الى موضع المسنود رفقها بقدر ما يمكن سواها وادخله في المسنود او فوقه وان  
 امكنه رفع احدهما فقط فعل كما في التبيين تنبيه سيد المصنف رحمه  
 الله في احوال الباب كاجاز الكفين في الكمين عند الاوامر وكان  
 ينبغي ذكر ما هنا ووضع كل منها في محله كما صنع في بقية الافعال  
**قوله** وقال قاضيان ويمس الخ ظاهره مغايرة لكلام الهداية وقال  
 في البحر والاراد بالحاذاة ان يمس بايها مية شحمت اذنيه ليتيقن  
 محاذاة يديه اذنيه انما فلا مخالفة على هذا **قوله** وبعد رفع المائدة  
 الخ لم يقيد بكونها حرة فتحرر الامة لكنه قال احوال واما الامة فذكر في  
 الفتاوى انهم قالوا في الرفع وكما حرة في الركوع والسجود يعني انها  
 تنظم انهم **قوله** جازت التحريم بما يدل على التعظيم اقول هذا عند جنبة  
 ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز الا بالامة الكبر المتفق عليه والاكبر او الكبير  
 ويتردد في كبر بغيرا واثباتا ولا يحجزه بغير هذه الثلاثة او الاربعة  
 اذا كان يحسن التكبير كما في البرهان وزاد في الخلاصة خامسا  
 الله الكبار ذكره في البحر **قوله** نحو الله اجل اقول واما بسم الله الرحمن  
 الرحيم لو افتتح بها قيل يصح وقيل لا يصح الشروع بها وهو الصحيح  
 كما في الغاية والسراج **قوله** وبالتسبيح قال الزبيدي لو كان الاو  
 ان يمشى بالتكبير وهل يركب الشروع بغيره ام لا ذكر صاحب الذخيرة  
 انه يركب في الاصح وقال السرخسي الاصح انه لا يركب انما ذكر في  
 البحر ما يفيد وجوب الافتتاح بالتكبير لم يحسنه وتضعيف  
 ما صحه السرخسي وتضعيف ما ذكره في المستصفى من انه واما  
 لفظ التكبير في افتتاح صلوة العيد واجبة بجلال وسائر  
 الصلوات واجبة **قوله** وبالفارسية اقول المراد به ما لم يكن  
 عربيا لا خصوص الفارسية ولم يقيد بالعجم عن العربية وهو  
 قول ابي حنيفة اولا لانه التكبير هو التعظيم وهو حاصل باي  
 لغة كان هو كالايمان بغير العربية فانه جاز اجماعا وكالتلبية  
 والسلام وردته والتسمية عند الذبح والاصح رجوع الامام  
 اليهما الى ابي يوسف ومحمد في عدم جواز الشروع في الصلوة  
 بالفارسية لغير العجم عن العربية **قوله** كما لو قرأها هذا ايضا  
 مرجوع عنه في الاصح فانه لو قرأ بغير العربية قادرا على العربية

ولا يحجزه

لا يصح بالاتفاق على الصحيح كما في البرهان وقال الزبيدي واختلف في اجواز  
 اذا اكتفى بغير العربية ولا خلاف في عدم الف وحسن اذنا  
 معه بالعربية قدر ما تجوز به الصلوة جازت صلوة انهم وحكي مثل  
 في البحر عن الهداية ثم قال وفي فتاوى قاضيان انها تصح عندهما  
 والتوفيق بينهما محلهما في الهداية على ما اذا كان ذكر او تنزيها  
 ومحلهما في الفتاوى وعلى القصص والادب والنهي كالحقارة السادة  
 فانهم صرحوا في الفروع انه لا يكتفى بها ولا تصح وفي اصول  
 شمس الامة ان الصلوة تصح بها فيحمل الاول على ما اذا كان ذكر  
 والثاني على غيرهما كما بيناه في كتابنا لبب الاصول انهم ولا يجوز  
 بالتفسير بالاجماع لانه غير مقطوع به ذكره الزبيدي **قوله** او ذبح و  
 سمي بها هذا بالاتفاق جاز كما قدمناه **قوله** نحو رب اغفر لي  
 اي اللهم اغفر لي واحفظني فانما اقتصر على اللهم فقد اختلفوا فيه  
 والصحيح اجواز كما في المحيط والدرية وقال الكذا في الاصح انه لا  
 يصح سجرا **قوله** الا فضل عند ابي حنيفة هو الخ اقول هذا على  
 الصحيح من ان الخلاف انما هو في الفضلية لا اجواز وقيل  
 اختلف في اجواز **قوله** ولو قال المؤتم كبر الخ فيه اشارة الى  
 ان المؤتم علم انه حصل منه قبل الامام ولو لم يعلم انه كبر قبل الامام  
 او بعده فانه كان كبر رايه انه كبر قبله لا يحجزه والا اجزاء لانه احره  
 محمول على الصلوات حتى يتبين الخطا بيقين او بغالب الظن كذا  
 في البحر عن المحيط **قوله** واجمعوا على انه لو فرغ من قوله الله اعني  
 المبتهد اعني ما ذكر المصنف لم تقع المغايرة بين هذه المسئلة  
 والتي قبلها وهي ما لو قال المؤتم كبر قبل قول الامام الخ الا من  
 حيث لا صحية والاجماع وهما متغايران على ما رايته قاضيان  
 ويكبر المقندر مع الامام فانه قال المقندر الله اكبر وقوله الله اكبر  
 وقع قبل قول الامام ذلك قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله الاصح انه  
 لا يكون سجرا عندهم ثم قال واجمعوا على ان المقندر لو فرغ  
 من قوله الله قبل فراغ الامام من ذلك لا يكون سجرا في الصلوة  
 في اظهر الروايات انهم قسمن بهذا لفظ الكبر في المسئلة  
 التي نية في كلام المصنف ليست من الخاتمة تنبيه

كبر الخ اقول لفظ الكبر اعني الخ  
 لم اره في الخاتمة بل اقتصر  
 فيها على ما لو فرغ من قوله الله صح



علم من هذه المسئلة انه لا يكون ركعا في الصلوة اصلا لا منفردا ولا  
مقتديا بنص عليه ذلك في البحر في اول هذا الباب بقوله ولكبر قبل  
امامة لا يجوز صلوة مالم يجد دلالة اقتدر على ليس في الصلوة  
فلا يدخل في صلوة ولا في صلوة نفس على الصحيح لانه قصد المشاكسة  
وهي غير صلوة لانفراد انتزاعه عقبه بقوله ولو افتتح بالله قبل اقامه  
لم يصح ركعا في صلوة لانه ركعا في صلوة نفس قبل شروع  
الامام انتزاعه فحاشا لانه لا يحل عليه غير الصحيح فليتناظر **د**  
يعني رفع اليدين للتحريم التي لم يبين فيه حكم اسرار المقتررا  
لتكبير وكما ينبغي بيانه **د** ومنها القيام اقوال وحده ان يكون  
بحيث اذا مديده لا ينال ركبتيه كما في البحر وينبغي ان يكون  
مقداره بقدر المفروض من القارة فرضا والواجب واجبا  
والسنة سنة ولم اره **د** في الفرض اقوالا ما هو ملحق به كما  
لواجب **د** يعني ان فرضية القيام مخصوصة بالصلوة المفروضة  
اقول المراد بالفرض القطعي لان غير الصلوة المفروضة كالوتر لابد  
من القيام فيها لا على القطعي **د** وفيه يمينه الى لا يخفى انه ظاهر  
رجوع الضمير الى القيام ولا يفيد تعيين الوضع في ابتدائه  
بل اعم وظاهر الرواية انه كما فرغ من التكبير يضع **د** تحت  
سرته هذا سنة في حق الرجل واما المرأة فالسنة في حقها  
الوضع على صدرها وكما ينبغي للمصنف ذكر حالها كما قدم في  
الرفع للتكبير **د** وصفة الوضع الى هذا هو المختار في  
حق الرجل كما في التبيين والمرأة تضع يديها على صدرها ولا  
تقبض بل تقنع كفها الا ينع على ظاهر كفها الا يسه ذكره الف  
نور **د** ويسل يديه في قوة الركوع قال في الجود هذا بالاجماع  
ثم قال وذكر شيخ الاسلام انه يرسل في القوة التي تكون بين الركوع  
والسجود على قولها كما هو قول محمد وذكر في موضع اخر انه على قولها  
يعتمد فان هذا المقام ذكره سنونا وهو التجميع او التمجيد وعلى  
هذا مشي صاحب الملتقط انتزاعه ثم قال وعلى هذا فطراد في الاجماع  
المتقدم اتفاق ابي حنيفة وصاحبيه على الصحيح انتهى **د**  
وبين تكبيرات العيد اقوال وقيل يضع يديها كما سندر **د**

يلغ

صارح

سابقا ص

يضع

يضع

يضع

بج

فاحصل الى هذا قولهما وعند سنة للقراءة في الشا والقنوت  
والجنازة كما في البرهان وقيل سنة القيام مطلقا حتى يضع في  
الكل كما في التبيين **د** اريفا سبحانك اللهم يعني الى هو سبحانك  
اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك سبحان  
مصدر كقوله لا يكا ويستعمل المضافا منصوبا باضمار فعله وجوبا  
فمعناه اسبحك تسبيحا ارا من ذلك تنزيها ارا اعتقد ترا من ذلك  
في كل صفت لا يتيق بك وبحمدك ارحمك بحمدك فهو في  
المعنى عطف الجملة على الجملة ونفي سبحانك صفات النقص  
واثبت بقوله وبحمدك صفات الكمال لانه الحمد اظهر الصفات  
الكالية وهذا وجه تقديم التبع على التمجيد وتبارك لا يتصرف  
فيه ولا يستعمل الا لله تعالى ولعل المعنى والله اعلم كما في خبره سمايك  
الحسنى وزادت على خبر سائر الاسماء لانه لا اله الا الله  
السبحية القدسية العظمى والافعال الجامعة لكل معنى استنى  
وتعالى جدك ارا ارتفع عظمك او سلطانك ادعناك  
على سواك ولا اله غيرك في الوجود فانت المعبود حتى فبدأ  
بالتنزيه الذي يرجع الى التوحيد ثم ختم بالتوحيد ترقيا في الشا  
على الله عز وجل من ذكر النعوت السلبية والصفات الثبوتية  
الى غاية الكمال في الجمال والجمال وسائر الافعال وهو الانفراد  
بالالوهية وما يختص به في الالهية والصفية فهو الاول والاخر  
والظاهر والباطن وهو بكل شئ عليم **د** الا قوله وجل ثناؤك  
قال في المنيته وان زاد وجل ثناؤك لا يمنع عنه وان سكت لا يؤثر  
به وكذا في الكافي لكن بلفظ قالوا **د** فلا ياتي به في الفرائض  
اقول كذا في الهداية مقيدا بالفرائض واطلقة في جميع الصلوات  
في البحر بقوله انه الاول في تركه في كل صلوة نظر الى المحافظة  
على المروي من غير زيادة عليه في خصوص هذا المجلد وان كان  
تعالى الله تعالى **د** او يجامهم قبل اجهر اقوال فان ادرك الامام  
في الركوع يوم قايما ويركع ويترك الشا وان ادركه في  
السجود ياتي به بعد التسمية ثم يكبر ويسجد وكذا لو ادركه في  
القعدة كما في الخاتمة **د** ولا يوجه اقوال ظاهره انه لا يس



الايتان به عند في جميع الصلوات خلافا لابي يوسف  
 وفي البرهان ما يفيد سنية الايتان به في النافذة عندهما حيث  
 قال ويجمع ابو يوسف بينهما اير التوجيه والتنا في الصلوات افر  
 اير في قوله الا فعدم المناقاة بين المرويين قلنا هو محمول على  
 النافذة لما رواه الشافعي انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام يصلي  
 تقويعا قال الله اكبر وجهت وجهي فيكون مفسرا لما في غيره من  
 الاحاديث المطلقة انتهى وكذا ما في الكافي يفيد سنية في النافذة  
**قوله** فانه عند يقول ايه وجهت اقول لفظه ايه لم يذكرها الربيع و  
 البرهان كما نذكره **قوله** اير اقول ونماه كما في التبيين وجهت وجهي للذكر  
 فطر السموات والارض حنيفا مسلما وما انا من المشركين اير صلاح  
 وشي ومجيار ومما يهتبه رب العالمين انتهى وزاد على هذا في البرهان  
 مرقيا على رضي الله عنه يرفع لاسمه يكلمه وبذلك ادركت وان  
 من المبطلين تنبيه لوقال وانا اول المسلمين لا تفد صلوة في  
 الاصح اذا لم تجز عن نفسه بل كان تاليا واذا في محبة التقدر  
 انفا كما في البحر **قوله** وعندهما لوقال قبل التكبيرة لاحضار القلب  
 فهو حسن اقول نسب هذا في شرح الجمع لبعض المتأخرين وصح  
 عدم استحبابه تبعا للهداية وقال الربيع والاولي ان لا ياتي بالتوجه  
 قبل التكبيرة لانه يؤذر الى تطويل القيام مستقبل القبلة وهو مذموم  
 شرعا قال عليه السلام مالي اراكم سائدين ارجح بين وقيل لا بأس  
 به بين النية والتكبيرة لانه ابلغ في الغزمية انتهى **قوله** ويتعوز اقول  
 لم يذكر كونه في اختلاف فيها فقال في الكافي انما راعوز  
 بانه من الشيطان الرجم وهو اختيار ابي عمرو وعاصم وابن كثير  
 انتهى قال في البحر وهو قول الاكثر من اصحابنا لانه المنقول من استعاذ  
 ته صلى الله عليه وسلم وبهذا يضعف ما قيل المختار استعيز بالله  
 من الشيطان الرجم وهو اختيار حمزة ذكره في الكافي ايضا  
 وما قال في الهداية انه لا ولي ليوافق القراء انتهى **قوله**  
 للقراءة قال في البحر فية بقراءة القراء للامارة الى ان التمكن  
 لا يتعوز اذا قرأ على استاذة كما نقله في الذخيرة ونظيره  
 ان الاستعاذة لم تشرع الا عند قراءة القراء او في الصلوة

وجه

وفيه نظر ظاهر انتهى **قوله** لا التنا اقول وذلك ان الخلاف في ان  
 التعوذ هل هو للصلوة او للقراءة فعند ابي حنيفة ومحمد هو  
 للقراءة وقال ابو يوسف للصلوة لانه لدفع وسوسة الشيطان  
 فيها فيكون تبعا للتنا لانه من جنسه كما في التبيين وصح في النافذة  
 والذخيرة قول ابي يوسف **قوله** ولا ينبغي لانه اني حال اقتدائه اقول  
 يفهم منه انه لو لم يثن حال اقتدائه ايه به في قضا ما سبق وقد  
 صرح به فيما اذا اقتدر حين الجهر فكان ينبغي استعاذه من هذا  
 العدم **قوله** ويؤخره اير التعوذ عن تكبيرات العيد اقول الضمير المستتر  
 راجع الى من ياتي بالتعوذ وهو الامام وكان ينبغي ان يثن ويؤخ  
 للمجهول **قوله** فينبغي ان يكون التعوذ متصل بالقراءة لا بالتنا  
 فيه اشارة الى انه يربط فيما بينه وبين التنا قال في البحر واما  
 المحض الى انه محل التعوذ بعد التنا ومقتضا انه لو تعوذ قبل  
 التنا اعاده بعده لعدم وقوعه في محله والى انه لو نسي التعوذ  
 فقرأ الفاتحة لا يتعوز لقنوات محله انتهى **قوله** قال في الكافي  
 وكان ينبغي ان يكون اير الايتان بالاستعاذة واجبا لظاهر الامر الا ان  
 التلف اجمعوا على سنية انتهى **قوله** وهي اير المذكورات الى  
 قوله والتنا والتعوذ اقول ينبغي ان يقول ايضا والاسرار بها  
 اير بالتنا والتعوذ لانه سنة مستقلة **قوله** فرضها آية الخ قال في  
 البرهان وعلى هذه الرواية يعني رواية مطلق الآية لوقر آية هي  
 كلمات نحو فقتل كيف قدر او كلمت كن كنتم نظر يجوز بل قل  
 بين المتأخر اداية هي كلمة نحو مد ما تنصق ان فانها ايات  
 على قول بعض القراء لا يجوز على الاصح لانه يستعمل عادلا ما انتهى **قوله**  
 وعندهما ثلث آيات الخ اقول وهو رواية عن ابي حنيفة لانه  
 قال ما دون الثلاث او الآية الطويلة لا بعد قاريا عن قاشر  
 طلت الآية الطويلة او ثلث قصار تحصيل لوصف القراءة  
 احتياكا وحكمة قراءة الآية القصيرة وما دون الطويلة على  
 الجنب والحايف احتياكا ايضا لعين الحقيقة كما في  
 البرهان **قوله** والكفتي بها مسي يعني وقداية بها في كل  
 الركعتين كاملة فلو قرأ نصف اية طويلة في ركعة و

كان

عادا قاريا

والكفتي

بلغ



ونصفها في اخر اختلف فيه وعامتهم على الجواز لان بعض هذه  
الايات يزيد على ثلاث ايات قصار او يعدها فلا يكون اذ في  
منزلة وصحة في ملة المصلي كما في البحر **دولة** ويقراء الفاتحة ويسمى  
المرااد انما يأتي بالتسمية قبل الفاتحة بعد التعوذ فلو سمي قبل  
التعوذ اعادها بعده ولو نسبها حتى فرغ من الفاتحة لا يبر  
لعوات محلها كما اشار اليه في الكفر كذا في البحر **دولة** اي لا يسمي  
في سورة بعد ما اقول اربع ركعة الواحدة والمداوني سنة  
الايتان بها بعد الفاتحة وهذا عندهما وقال محمد يستن الايتان بها  
في السرية بعد الفاتحة ايضا للسورة وتفقد اعلى عدم كراهة الايتان  
بها بل اسمى بين الفاتحة والسورة كان حسنا سواء كانت الصلوة  
جهرية او سرية واشترنا بما قدمناه الى سنية الايتان بها عند  
ابي حنيفة ثم كما رواه المصلي عني ابي يوسف قبل الفاتحة في كل ركعة و  
يصير به المقر احسن اعاد في احسن ان محلها اول الصلوة  
فقط عند ابي حنيفة **دولة** وقال في شرح المجمع عن الكفاية ومن زعم  
انه يسمي مرة في الاولى فحجب عند ابي حنيفة في فقط غلط غلط  
فاحش **دولة** ويؤمن اربع اامين اول فيها اربع لغات فصحت  
واشهر من اامين بالمد والتخفيف والثانية بالتقصير والتخفيف  
وهي شهيرة ومعناه استجب والثالثة بالامانة والرابعة  
بالمد والتشديد على الاخيرتين الواحدة ولا تقف الصلوة  
بالاربعة على المفتي به ومن اخطأ التشديد مع حذف اليا  
مقصودا وممدودا ولا يبعد فاد الصلوة بهما كما في  
البحر **دولة** سواء كان اماما اشار به الى ضعف ما روي احسن  
عنه ابي حنيفة في الامام لا يؤمن روي ابو داود وغيره انه صلى الله  
عليه وسلم قال اامين وحقق به صوته كما في البحر **دولة** او ما رواه  
اقول اختلف في تامين المأموم في السرية اذا سمع تامين الامام  
منهم من قال يؤمن كما هو ظاهر الكتاب ومنهم من قال لا يؤمن لانه  
ذلك الجهر لا عبرة به كذا في البحر انتهى وفي الجوهرة اذا سمع  
المقتدر من المقتدر التامين في الجمعة والعيد قال الامام  
ظهر الدين يؤمن كذا في الفتاوى انتهى قلت فعلى هذا ينبغي

انه لا يختص بهما بل الحكم في الجماعة الكثيرة كذلك **دولة** فتكون التسمية  
سنة اقول هذا هو المشهور عن اهل المذهب وقد صح الزاهر في شجرة  
والقينة وجوبها في كل ركعة وتبعه ابن وهب بن وهب وهو ضعيف كما  
في البحر **دولة** روي احسن الخ قد تناه فيه **دولة** لكن الفاتحة اوجب  
حتى يؤمن كذا قال الزبيدي يتبع للفقيه وفيه نظر ظاهر لانه كلاهما واجب  
اتفاقا وبترك الواجب ثبت كراهة التجرم وقد قالوا كل صلوة اوجب  
مع كراهة التجرم يجب اعادة فتعين القول بوجوب الاعادة عند  
ترك السورة وما يقوم مقامها كترك الفاتحة نعم الفاتحة الكنية الو  
جوب من السورة لاختلاف في ركبتها ووزن السورة والاكنية لا  
تظهر فيما ذكرناه وجوب الاعادة حكم ترك الواجب مطلقا  
لا الواجب المتكدر وانما تظهر في الاثم لانه مقول بالتكليف كما في البحر  
**دولة** سنة القراءة في السفر الفاتحة واير سورة تاقول المطلق  
السنة على الفاتحة وما معها باعتبار المجموع اولانه يطلق على قراءة الفاتحة  
السنة لثبوتها بها والافقارة الفاتحة واجبة سفر او حضرا **دولة**  
واعفته نحو البروج ليس على اطلاقه بل في البحر والظاهر كما في الكافي  
**دولة** وان شئت لم يذكر ما في الكافي بل اقتصر على قوله نحو البروج  
يعني وما بعده وذلك واضح لينا سبب التخفيف في سنة القراءة  
وهو بالقراءة من اواسط المفصل واما ان شئت فهي من الطوال  
فلا تخفيف اللهم الا ان يقال انها من الاواسط على ما قيل سنذكره كما هو  
لكنه غير ظاهر عبارة المصنف **دولة** وفي الضرورة بقدر الحال  
قسم لما قبله وسواء كان في الحضر او السفر والطلق ما يقرأ في السفر الفاتحة  
وغيره لكن مثل في الكافي الضرورة للمساوي بقوله بان كان عليه بحلة  
من السيرة او خاف من عدو او لص ومثل للضرورة في الحضر بقوله  
بان خاف فوت الوقت ثم قال فان كان في السفر فحالة الضرورة  
يقرا الفاتحة واتي سورة شاذ في الحضر في حالة الضرورة يقرأ بقدر  
مال يقوته الوقت انتهى قلت ولما لا يقول لا يختص بالسورة  
فقط بل كذلك الفاتحة كما اذا استند خوفه من عدو فقره لدية مثل  
ولا يكون مسيئا انتهى **دولة** في الحجرات طول اقل هذا على ما قيل  
هو عند اكثر من الحجرات وقيل من سورة محمد صلى الله عليه وسلم

التخفيف للضرورة



او من الفتح او منقح كما في البرهان **قوله** الى البرهان اقول وقيل الى غير  
**قوله** واساطه الى لم يكن اقول وقيل واساطه من كورت الى الضحى  
 والباقى قصار ذكره في البرهان عن شرح العلي ورتبته الغاية  
 ليست مما قبلها فالبرهان من الاوساط الطول لما كان في الكافي وفي  
 العصر والعشاق في الركنين باوساط المفضل لانه عليه السلام  
 قرأ في العصر في الاولي البرهان وفي الثانية سورة الطارق **قوله**  
 ومنها الركوع اقول اضلضوا في حد الركوع واكثر الكتب القدر  
 المفروض من الركوع اصل الانحناء والميل وفي الحاد فرض الركوع انحناء  
 الظهر وفي منه المصلى طاعة الاسر ومقتضى الاول انه لو طأطأ  
 رأسه ولم تكن ظهره اصلا مع قدرته عليه لا يخرج عن هيئة فرض  
 الركوع وهو حسن واذا بلغت حدوده الى الركوع خفض رأسه  
 في الركوع فانه القدر الممكن في حقه كما في الجوهري **قوله** يكبره خافضا  
 اقول كذا في الوقاية وتبعه ابن الجيات والواو انه يقارن التكبير  
 ابتداء الخطا قال في شرح الجمع ثم يكبر عليه دلالة على  
 ان التكبير وقارن للخطا لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذا **قوله**  
 وقال في الجوهري قد تبع المصنف يعني صاحب الكفر القدر في  
 التعبير بالواو يعني في قوله وكبر بلا مد وركع المحتمل للمقارنة و  
 ضدها وفي بعض الروايات يكبر ثم يهوي وعبارة الجاهل الصغير  
 ويكبر مع الخطا قالوا هو الاصح لئلا يتحد حال الانحناء  
 الذكر ولما قد قناه في حديث الصحيحين **قوله** ويعتد به يد عليه كعبته  
 اقول ويكون ناصبا فيه واحدا وهما شبه القوس كما يفعل  
 بعض الناس **قوله** وسفجا اصابعه هذا في حق الرجل والمرأة  
 لا تفرج اصابعها في الركوع كما في التبيين **قوله** لقوله صلى الله عليه وسلم  
 من قال في ركوعه سبحان ربى العظيم لم يفتقر ركوعه وذلك ادناه  
 اقول ادني ما يتحقق به كماله المعذور وهو الجمع الحاصل للسنة  
 لا اللغو كما في البرهان **قوله** والركوع تواضعا وتذلا لناسب  
 انه يجعل مقابل العظمة لله ولما كان السجود غاية التواضع  
 انه يجعل مقابل العلو لله وهو القهر والافتقار لا العلو في  
 المكان تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **قوله** ويكره ان ينقص منها اى

اي

ولما كان  
 ان يجعل

من التثنية والمراد كراهة التثنية لانها في مقابلة المسح كما في الجوهري  
**قوله** والصحيح انه يتابعه اقول وهذا بخلاف التشهد لو انتم الامام  
 فلم قبل المقدر لا يتابعه بل يتم لانه قراءة التشهد واجبة كما في الجوهري  
 عن قاضينا **قوله** اى يقول سمع الله لمن حمده اقول المراد بسمع قبل  
 يقال سمع الامر كلام زيد اقبله فهو دعا بقبول الحمد كما في البرهان وقال  
 في شرح الجمع واللام في لمن المنفعة والها في حمده لكناية كما في  
 المتصفح وفي الفوايد انها للسكنة والاستراحة كذا نقل الثقات  
 انه وفي الولوالجية رجل يقول سمع الله لمن حمده مكانة النور للام  
 صلوة لانه صار لغوا وان كان له لا يطاق وعنه ترك **قوله**  
 رافعا رأسه المراد ان يكون التسميع عند ابتداء رفعه **قوله** والامام  
 يكتفي به هذا عند ابي حنيفة وقال لا يقيم اليه التحميد **قوله** والمقصد  
 بالتحميد متفق عليه **قوله** وفي المحيط اللهم ربنا لك الحمد افضل اقول  
 هذا محمول على انه افضل من ربنا ولك الحمد ومن ربنا لك الحمد لانه الفا  
 ظه اربعة وافضلها اللهم ربنا ولك الحمد لانه زيادة الواو شوب  
 الفضلية واختلصوا فيها فقليل زايدة وقيل عاطفة تقديره ربنا  
 حمدناك ولك الحمد وبليه ما ذكره المصنف عن المحيط وبليه ربنا  
 ولك الحمد كما في الجوهري **قوله** والمنفرد اقول على كماله التبعين  
 للقولين في الجوهري قال وحيث اختلف التبعين كما رايتم فلا بد من  
 التبعين فالمرجح من جهة المذهب ما في المتن يعني قول الكفر والكتفي  
 المنفرد بالتحميد لانه ظاهر الرواية كما صرح به قاضينا في شرحه  
 والمرجح من جهة الدليل ما صح في الهداية انه وفي القول الثالث في  
 المنفرد انه ياتى بالتسميع لا غير وهو رواية المعلى عن ابي حنيفة  
 قال صاحب الجوهري وينبغي ان لا يعمل عليها ولم ار من صححها انه **قوله**  
 والقيام مستويا لوقال القيام والاستوا فيه لكان اولي لان كل منهما  
 سنة مستقلة وروى عن ابي حنيفة انه ان رفع من الركوع فرض  
 والصحيح انه سنة كما ذكرنا في التبيين **قوله** بخلاف القوة بعد  
 رفع الرأس من الركوع وبين السجدين فانها طمينة فيها سنة  
 الجوهري في الجوهري ومقتضى الدليل وجوب الطمينة في الاربعة  
 اربع الركوع والسجود وفي القوة والجلوس وجوب نفس



الرفع من الركوع واجلس بين السجدين للمواظبة على ذلك كله ولما  
 في حديث المصلي صلوة ولما ذكره قاضينا من لزوم سجود السهو برك  
 الرفع من الركوع سائيا وكذا في المحيط فيكون حكم السجدة بين السجدين  
 كذلك لانه الكلام فيهما واحد والقول بوجوب الكل هو المختار للحقق  
 ابن الهمام وتكميذه امير حاج حتى قال انه الصواب والله الموفق  
 للصواب انتهى **دولة** وكل الاداء اجب سنة اقول وكل السنة ادب  
**دولة** ومنها السجود اقول وحقيقته وضع بعض الوجه على الارض  
 ممالا سحرية فيه فخل الانف وخرج اخذ الذقن والصدر ومقدم  
 الرأس فلا يجوز السجود عليها وان كان في عذر بل معه يجب الايام  
 بالأس وخرج بقيد ممالا سحرية فيه ما اذا رفع قدميه في السجود فانه  
 لا يصح لانه السجود مع رفعها بالقلاب اشبه منه بالتعظيم والاحلال  
 وكيفية وضع اصبع واحدة فلولم يضع الا اصابع اصلا ووضع  
 ظهر القدم فانه لا يجوز رفع قدم ووضع اخر جائز مع الكراهة في غير  
 عذر وذهب شيخ الاسلام الى ان وضعهما سنة فتكون الكراهة تنزيهية  
 والادوية على منوال سابق هو الوجوب فتكون الكراهة تحرمية و  
 ذكر القدر ران وضعها فرض وهو ضعيف وسيد المصنف  
 مثل **دولة** الا عند رفع رأسه من الركوع اقول ارفلا يكبر فيه لانه  
 صلى عليه وسلم كان يسمع فيه ذكره في البرهان ويدبر هذا اذ فيه  
 هذا في حق الرجل ولا عذر له والارادة تضع هذا تكبيرها **دولة** وما  
 روي في قال بعض المحققين ولو قال قائل ان السنة ان يفعل ايها  
 يتسرع جمعا للوردات بنا على انه عليه السلام كان يفعل هذا  
 احيانا وهذا احيانا الا ان بين الكفنيين افضل لانه فيه من تخليص  
 المجاعة المسنونة ما ليس في الاخر كان حنا انتهى في البرهان **دولة**  
 ضامنا ما بعده قيل احكمه فيه ان الرحمة تنزل عليه في السجود فبا  
 لغتم ينال اكثر كما في الجود **دولة** وقيل لا يفعله ان كان في الضعف  
 اقول كذا قاله الزبيعي تبعا للهداية والكا في وعبارته توهم الضعف  
 وعبارة غيرهم قد جزم فيها بعدم فعله في الضعف هذا رأي الاحكام  
 اضرا ابطارا ان لم يكن سعة في سجود بانف وجهته اقول  
 المراد بالانف ما صلب منه كما سنده والجهة ما فوق الحجابين

فقال  
 ويكفي

بل

الرفع من الركوع

الى قصاص الشعر وعرفها بعضهم بما الكنفه الجبينان واما مقدار الارض  
 منها فقال في التجديد ولو سجد على حجر صغير ان كان اكثر اوجه على  
 رض يجوز والا فلا وكذا في كثير من الكتب مونا الى نصير وفيه بحث لانه  
 اسم السجود يصح بوضع شئ من اجهته على الارض ولا دليل على اشتراط  
 اكثرها كما قالوا في القدمين يكفي وضع اصبع واحدة ولهذا قال في  
 المجتبى سجد على طرف من اطراف جهته جاز ونقل كلام نصير في  
 تضعيفه نعم وضع اكثرها واجب للمواظبة على تكوين الجهة من  
 الارض كذا في الجود **دولة** فجاز السجود على كور عمامة اردوها اقوالا  
 دور من ادوارها تنزل على جهته لاجلها كما يفعل بعض من لا علم عنده  
 يقال كالرعاة وكورها ادارها على رأسه وهذه العامة عمرة  
 اكوار وعشرون كورا وهو بفتح الكاف ونهنا بما ذكرنا كانه العقل  
 ابن امير حاج تبنيها حسنا وهو ان صحة السجود على الكور اذا كان  
 على اجهته او بعضها اما اذا كان على الارض فقط وسجد عليه ولم  
 تصب جهته الارض على القول بتعيينها ولا انف على القول  
 بعدم تعيينها لا تصح وكثير من العوام يتساهل في ذلك فيظن  
 الجواز كذا في الجود **دولة** وقاض ثوبه هذا اذا كان على محل طاهر  
 لانه ان كان على محل نجس فالاصح عدم الجواز وان كان المرغيبا في  
 الجواز كما في الضيق ولو سجد على كفه جاز على الاصح ولو على فخذه  
 من غير عذر لا يجوز على المختار ولو على ركبته لا يجوز على الوجهين  
 لكن الاياما كيفية اذا كان به عذر كما في التبيين **دولة** وجاز على ظهره  
 يصلي صلوة اقول قيده في المجتبى بان يكون السجود على ظهره  
 ساجدا على الارض فلو سجد على ظهره مصلبا جده على ظهره مصلبا  
 يجوز فالسروط اربعة هي في الجود وكجوز السجود ولو  
 زاد الظهر على لبنتين للضرورة ويكمل ما في المنية المصلي لوان  
 موضع السجود ارفع من موضع القدمين مقدار لبنتين منصو  
 بتين جاز وان كان اكثر لا يجوز اراد لبنة بخار وهي ربع  
 ذراع انتهى على غير الحالة هذه لكن التقييد بالظهر اتفاقا او  
 احترازا فيلنظر **دولة** حتى لو لم يصليا بان كان السجود عليه سير  
 مصليا لانه من سلب العموم لا عموم السلب **دولة** وان كان الاولان

بتعيينها

يشترط صحة السجود ان لا يكون محله  
 ارفع من محل القدمين قدر ربع ذراع



الظاهر ان الكرامة تنزيرية لنقل فعل النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه سجود  
 على كور الحامة تعليلها الجواز فلم تكن تحريمية ولا يخفى ان الكرامة عند عدم العذر  
 كذا في البحر **وله** كالاكتفاء بالانف في السجود المأثور هذا قول ابي حنيفة لم يرد  
 والاصح رجوعه الى قولهما بعدم جواز الاقتصار في السجود على الانف بل على  
 في الجهة كما في البرهان والمراد به ما صلب من الانف واما ما لا منه فلا يجوز  
 الاقتصار عليه باجماعهم **وله** فقوله صاحب الكفر ذكره باصدا من منظور فيه  
 اقول لا يتجه التنظير الا اذا لم يكن فيما قاله رواية وقد قال في شرح المجمع  
 على الجهة جازية اتفاقا ولكنه يكره ان لم يكن على الانف عذر وعليه رواية  
 الكثير وكذا ما اشتهر وما قاله في الكفر حكاية الزيلعي ايضا عن المفسر  
 والمزيد ثم حكى قول السدي في التحفة ولم ينظر في كلام الكفر في المفسر  
 والمراد من هذه الحديث انه لا يخفى ان هذا القول باجواز مع الكرامة  
 على المروج كما قد مضى عن البرهان **وله** قيل في مقدار الرفع انه اذا كان  
 الى السجود اقرب لم يجز المأثور هو الاصح كما في الهداية وقار في البرهان  
 ويفتضض الرفع من السجود الى قرب القعود في الاصح عن ابي حنيفة **وله**  
 وقيل اذا زالت جهته عن الارض اقول هو رواية الحسن عن ابي حنيفة  
 قال صاحب البحر ولم ارفعه صححا ورواية ثالثة انه كان بمكة لما سجد  
 افعا جاز الفصل بين السجدين والافلا قال في المحيط هو الاصح **وله**  
 ثم يكبر للقيام الى قال الزيلعي ويكره تقديم احد الرجلين عند النهوض ويجب  
 السجود باليمين والنهوض بالشمال انتهى **وله** ويقدم مستويا بلا  
 اعتماد اقول سيدك ان ترك الاعتماد سنة ايرلن لا غدر له فان  
 اعتمد قال الوبير لا بأس بان يعتمد برأيه على الارض عند النهوض  
 من غير فصل بين العذر وعدمه ومثله في المحيط عن الطحاوي وسواك  
 شيخنا اوستا وهو قول عامة العلماء انتهى قال في البحر والادوية ان يكون  
 سنة فتركه يكره تنزيها انتهى **وله** ولا تعود قبل القيام الى قال في  
 الظاهرية قال شمس الاية اكلوا في ان الخلاف انما هو في الافضلية حتى  
 لو فعل كما هو مذموم ان فعله لا بأس به عندنا انتهى لكن وجه  
 في البحر بعد سياقه مثل الادوية المتقدمة **وله** لانه العود الى السجدة  
 الاصلية يرفع التشهد فيه تاسع والمراد رفع القعود **وله**  
 فلا بد من التشهد ولو تركه لم يجز صلوة فيه تاسع ايضا لانه المراد القعود

القعود  
 ١٤

قدر التشهد حقيقة التشهد لانه القعود فرض وتركه مفقود التشهد  
 واجب وتركه لا يفد الصلوة واليه الاثارة بقوله لانه القعدة  
 الاخيرة فرض **وله** وهو التشهد سمي تشهدا تسمية باسم جزية  
 الاشرف **وله** وهي الملك المأثور في البحر في تفسيرها اقدار كثيرة حسنها  
 ان التحيات العبادات القولية والصلوات العبادات البدنية  
 والطيبات العبادات المالية فجميع العبادات لله تعالى يستحقها  
 غيره ولا يتقرب بشئ منها الى ما سواه ثم هو على مثال من يدخل  
 على الملوك فيقدم الشا اول ثم اخذته ثانيا ثم بذل المال الثالث  
 تنبيه اقتصر المصنف على ذكر بعض معاني التشهد لا تكال على  
 الطالب في باقيها وينبغي لنا ذكر ما يختص بالان المصلي بقصد هذه  
 الالفاظ معانيها مرادة له على وجه الثالث كما ذكره في المجتبى بقوله  
 ولابد من ان يقصد بالالفاظ التشهد معانيها التي وضعت لها من  
 عنده كانه يحكي الله وسلم على نبيه صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه  
 واوليا الله سبحانه وهذا يضعف ما في السلم اجماع قوله  
 السلام عليك ايها النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا بد من السلام  
 من المصلي انتهى اما الالفاظ المتقدمة فهي ما اثبت به النبي صلى  
 الله عليه وسلم على الله تبارك وتعالى ليلة الاسراء واما  
 السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته فهي سلام الله  
 على نبيه عليه الصلوة والسلام فهي ثلاثة بمقابلة الثلاثة التي  
 اثبت بها والسلام تسليم الله تعالى على نبيه او تسليمه في الادفات  
 والاظهر ان الرحمة هنا والمراد بها نفس الاصل والبركة  
 النما والزيادة من الخير ويقال البركة جماع كل خير واما السلام  
 علينا وعليه عباد الله الصالحين فهو اعطاء نصيب من هذه  
 الكرامة العظيمة من النبي صلى الله عليه وسلم تركها لاخوانه الانبياء  
 والملائكة وصالح المؤمنين من الانس والجن والعباد  
 جمع عبدة قال بعضهم وليس شيء اشرف من العبودية من  
 صفات المخلوقين والصالح هو القابل بحقوق الله وحقوق  
 عباده ولذا قالوا لا ينبغي الجزم به في حق شخص معين من  
 غير شهادة الشارع له به وانما يقال هو صالح فيما اظن او



او في ظني خوفا من الشهادة بما ليس فيه واما اشهاد ان لا اله الا الله واشهاد ان محمدا عبده ورسوله فمعناه اعلم وايقن الالهية الله تعالى وحده لا شريك له وعبودية محمد ورسالته صلى الله عليه وسلم وقدمت العبودية على الرسالة لانها اشرف صفاته ولذا وصف سبحانه بها في مقام الامتنان بقوله سبحانه الذي اسمر عبده فادعى الي عبده **وسمى** بكتبة بالفاتحة فيما بعد الاولين استار به الى الزيادة عليها مباحة ولهذا قال في غاية البيان تبعا لظن الاسلام ان السورة مشروعة نفلا في الاخرين حتى لو قرأها فيهما ساويا لم يلزم السجود وفي الذخيرة وهو المختار في المحيط والاصح هو وان كان الاول لاكتفاها بالالفاتحة ويحتمل ما في السراج معونا الى الاختيار من كراهة الزيادة على الفاتحة على كراهة التنزيه التي وجبها الى خلاف الاول في كراهة البحر **وله** وان سجد او سكت لم يبين له مقدار او ظاهر الرواية انه يخير بين التواضع والتسبيح فكانا في البحر في البدائع والذخيرة وقال في الهداية وهو مختار في الاخرين انه سجد او سكت وقال الكمال قوله انه سجد او سكت تسبيحة وان سجد تسبيح ثلاث تسبيحات نقله في النهاية وقال في شرح الكفر انه سجد تسبيح ثلاث تسبيحات وان سجد تسبيح ثلاث تسبيحات بالاصول انتهى **وله** سجد او سكت في الجواز احل بل كراهة على الصحيح لا يجوز بمعنى الصحة المباحة للكرامة قال في شرح المجموع وان سجد فيها او سكت جاز لعدم فضيلة القراءة فيها لكنه لو سكت عمد ايكوز مسيئا لانه ترك السنة كذا في المحيط انتهى وبخالفه ما في الكافي قال ويقرأ فيها بعد الاولين الفاتحة فقط وهو بيان لا فضل في الصحيح وخلاصة حنفية في قراءة الفاتحة في الاخرين واجبة رواه الحسن حتى لو تركها عامدا مسيئا وان كان ساويا بسجده لله وهو عنه انه يخير بين قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت انتهى **وله** في رواية الحسن متعلق بقوله لكنه الى ما قدمناه في الكافي **وله** والقعدة اركانها حتى يستور جالس لما تقدم من احكام في الرفع بين السجدين **وله** واجلسه كذا انقص في الكفر على سنتها ومقتضى الدليل

الى الزيادة

وجوب

الدراية

وجوبها والمذهب السني وما في شرح المنيه من انه الاصح وجوبها ان كان بالنظر الى الدراية فمسما عرفت من المواظبة وان كان من جهة الرواية فقد صرح الشارحون بالسنة فيتمتع ما ذكره الشارحون **وله** والبواقي واجبة وهي تعيين القراءة التي لم يوضع الركبتين وهو صريح مانع قبله عن الفاتحة لكنه في البرهان انه يقتضى وضع اليدين والركبتين على الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم ادركت ان اسجد على سبعة اعظم على الجبهة واليدين والركبتين واطراف القدمين ثم قال وذكر ابو الليث في الفوائد انه اذا لم يضع ركبتيه عند السجدة روى عن ابي يوسف انه يجوز وقال بعضهم لا يجوز وبه نأخذ ولاناخذ بما روى عن ابي يوسف رحمه الله وما ذكره شمل ايضا القعدة الاول وشبهه وهو وجوبها الصحيح ومثيل سنتها ادب سنة التشهد وحده تنبيه لم يذكر المصنف الاشارة والصحيح انه يشير بالمسجدة وحدها فيرفعها عند قوله لا اله الا الله ويضعها عند قوله لا اله الا الله لتكون اشارة الى النبي والابنات في الرفع والوضع واحترزنا بالصحيح عن قول كثير من المساجح انه لا يشير اصلا لانه خلاف الدراية والرواية وبقولنا بالمسجدة عما روى عن ابي يوسف ومحمد انه يعقد يمينه عند الاشارة ذكره في البرهان ولم يذكر المصنف رحمه الله بين يمين السجدة بعد وضعها على الارض في السجود بل يستن او يجلس رفقها ووضعها على الفخذين فليست **وله** ومنها القعدة الأخيرة اتوا وقد اتفقوا على وضعتها واختلفوا في ركبتها قال الزبيدي ليست ركنا وقال في البحر والصحيح انها ليست بركن اصل لعدم توقف الامة عليها شرعا لان من طلع لا يصلي تحنن بالرفع من السجود دون توقف على القعدة فعلم انها شرعت للخروج ولم ار من توسل لثمة هذا الاختلاف انتهى **وله** فصارت التحنن في القول ليس في لفظ النبوة هذا ما يفيد التحنن بل بيان ما به الصحة لانه المخير لا يؤم عليه بتركه احد الاخرين وترك التشهد لا يجوز فكان ينبغي ان يقال فصارت الفعل شرطا للصحة ودون القول لكن في تمام الحديث ونقصه ثم قل

بين

كان



انه تقصير

اذا فعلت هذا او قلت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت  
انه ثم فقم وان شئت فاقعد **وله** ثم قيل القدر المفروض من القعدة الخ  
في البراءة بصيغة زعم بعض من يخالف القدر الخ **وله** لكنه يزيد فيها  
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اقول والمسبوق يزيد ايضا كالامام  
تبعه على ما صح صاحب المبسوط لانه المصلي انما لا يشترط بالصلاة في  
غير القعود الا خيرا فافيه من تاخير الاركان وهذا المعنى لا يوجد هنا لانه  
لا يمكنه ان يقوم قبل سلام الامام خصوصا اذا كان عليه الامام **وله**  
وهي سنة عندنا الخ اقول انما تقتض في العمرة اذ لا يقتضي الامر  
صلوات التكرار كما ذكره الكشي او كلما ذكر صلى الله عليه وسلم على ما ذكره  
الطحاوي لانه الامر يقتضي التكرار بل لانه تعلق وجوبها بسبب تكرار  
وهو الذكر فتكرر بذكره كما في البراءة وصح في التحفة والمحيط ما اختاره  
الطحاوي واختلف على قوله انه لو تكرر في مجلس واحد لم يتركه اطلاقا  
جوب فيكفيه صلاة واحدة او يتكرر من غير تداءخ في الكافي من باب  
سجود السلاوة الاول وان الزايد مذنب وكذا التسمية وصح في المجتبى  
التاخير لكن ظاهرا كلام البراءة الاقتراض كما ذكر على قول الطحاوي وفي  
البراءة الطحاوي وانما قال بالوجوب المصطلح عليه عندنا انه تعلق  
وبقي نصيب اخر ذكره في شرح الجمع قال الامام الشافعي والاحتياط  
انها سنية كلما ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وعليه الفتوى انتهى **وله**  
وكيفية اقول هذه الكيفية صرح بها صاحب المطالب في محمدين الحسن  
رحمهما الله كما نقله الزبيدي وغيره ونقل في الذخيرة عنه محمد الصلاة  
المذكورة مع تكرار التكبيرة مجيدة وهو كذلك في صحيح البخاري  
وفي افصح ابن مغيرة عن محمد بن الحسن ذكر الصلاة المنقولة عنه  
مع زيادة في العالمين ومبرتبة في رواية ابي سعيد الانصاري  
عند مالك ومسلم وابي داود وغيرهم فما في السراج معناه الى  
نية المصلي من انه لا ياتي به ضعيف قاله في البحر **وله** وعلى المحدثين  
حرف اخر في الالاساة الى تراخي رتبة النبي صلى الله عليه وسلم  
عنه واختلف فيهم فالكثر ونه على انهم قرأته الذين حوت عليهم  
الصدقة وصح بعضهم واختار النووي انهم جميع الامة والعشيرة  
في قوله كما صليت اما راجع الى محمد وآل محمد لانه المستحب به لا

ال النبي

بلغ

نبيه

يلزم ان يكون اعلا من المستبى وذكر في الغاية والدرية اجوبة جملة فلهذا  
جمع **وله** ذكره بعضهم الخ اقول ونحل الخلاف فيما يقال مضموما الى  
الصلاة او السلام كما افاده شيخ الاسلام ابن حجر فلهذا اتفقوا  
على انه لا يقال ابتداء رحمة الله كما في البحر **وله** ويدعو الخ انما ربه الى  
انه يقدم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبه صرح في شرح  
الجمع فقال ويدعو الخ بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انما  
قدمها على دعاية لانه من اية باب الملك لا بد من التحفة الخاصة و  
اخص خواصه هو النبي صلى الله عليه وسلم وتحفة الصلاة عليه اولا  
تقديمها عليه اقرب الى جابة لانه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
مستجابة والدعاء بعد المستجاب يبرح انما يستجاب لانه الكرم  
بعد اجابته اول المسولات لا يرد باقية اهل **وله** كما يقول اللهم  
اغفر لي ولو الدراية اقول قدم الدعاء لنفسه لانه مستحب كما كان  
يفعل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر كيفية الدعاء للمؤمنين وقال في  
المنية المصلي ويستغفر لنفسه ولو الدية ان كانا مؤمنين وجميع  
المؤمنين والمؤمنات لانه لا يجوز الدعاء بالمغفرة للكافر وظا  
هر ما في المنية انه يجوز الدعاء بالمغفرة لجميع المؤمنين جميع ذنوبهم  
وقد صرح القرافي بتجريمه لانه فيه تكذيبا لا ما ديت الصحبة المصحة  
بانه لا بد من تعذيب طائفة من المؤمنين بالنار واخراجهم منها بشقاة  
او بغير شقاة ودخولهم النار انما هو بذنوبهم ولا يوجب الكفر  
كالدعاء للشرك بها للفرق بين تكذيب الاحاد والقطعي قال  
صاحب البحر والحق انه يكون عاصيا بالدعاء للكافر بالمغفرة غير عاصر  
بالدعاء بالمغفرة لجميع المؤمنين لانه العلماء اختلفوا في جواز  
العفو عن الشرك غفلا قيل يجوز لانه اختلف في الوعيد  
كرم فيجوز من الله تعالى وان كانا المحققون على خلافه كما ذكره  
التفتازاني وقال العلامة زين العوب في شرح المصابيح ليس  
يحتم عندنا ايراهل السنة ان يدخل النار احد من الامة بل العفو عن  
الجميع مرجو لموجب قوله تعالى يغفر ما دون ذلك لمن يشاء  
قوله تعالى انه يغفر الذنوب جميعا انتهى فيجوز ان يطلب  
للمؤمنين لغو استغفرت على اخوانه الاحرار الجاهل الوقوع وان لم



يكن واقعا انتهى **قوله** الاول فرض عندك فني مستدرك **قوله** و  
 منها اي من الفريض ترتيب القيام الى اقول ومنها ترتيب القعود  
 الاخير على غيره كالسجود حتى لو تذكر بعد القعود سجدة او نحوها  
 بطل القعود لانه الترتيب فيه فرض كما في التبيين **قوله** ارتقده  
 بقصد الترتيب فيه تامل لانه ترتيب الاركان شرط لصحتها في  
 محالها وهو لا يشترط تحصيله **قوله** وجوز صور رهي الهية  
 انت العايد وان كان المرجع مذكرا رعاية للخبر الهية **قوله** واما  
 ثانيا فلان ايرادهم اقول ان اراد نحو عبارة الذخيرة فقد بين  
 وجوبها وان اراد لانه التقديم وهو تاخير القراءة عن الركوع فصدق  
 قولهم الركوع قبل القراءة يوجب السهولة لانه الركوع مع ترك  
 القراءة صحيح لا يتناهى على القيام فلم يكن من قبيل تقديم المتحد  
 شرعية عليه مثله **قوله** لا تعلق له بما نحن فيه يعني من بيان فرض  
 الترتيب فيما اتحدت شرعية وعبارته توهم انهم اوردوه  
 لبيان ما يفترض ترتيبه وليس الالباب ما تجب كما ذكره  
 في توجيه كلام الذخيرة لانه ترتيب الركوع على القراءة واجب  
 لا فرض وهذا اذا كان في رباعية اما الثانية ويا في المغرب  
 اذا لم يقرأ في الاولين منها فيفترض تقديم القراءة على الركوع فيها  
 لعدم امكان تدارك سجدة فيها فقولنا لا تعلق له بما نحن فيه ليس على  
 اطلاقه انما هو في غير ما نهت عليه هنا فاعلم **قوله** اذ لا يلزم الى  
 يعني فيكون الترتيب في صورة خالية عن ذلك بخصوص ما فرضنا  
 او سنة **قوله** لانه الكلام هنا ان اراد الاشارة لكلام صدر الشريعة  
 في منته فاطراد الاركان المتكررة في الركعة والاف الممتدة **قوله**  
 والقعدة الاخيرة سياجها انها ليست بركن اقول لم يذكر فيها  
 سياج بل قدم في حديث ابن مسعود ما يفيد الشرطية بقوله  
 والمعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط لانه القعود الاخير  
 قد رتبته **قوله** ولو سلم ارضا ظهر لصدر الشريعة **قوله**  
 فمرامات الترتيب بين الشيتين انما يكون فرضا اذا امكن فك  
 الترتيب بينهما اقول هذا غير صحيح والصواب نفى الفرضية  
 مع امكان فك الترتيب فيقال فمرامات الترتيب بين الشيتين

الاوليين

لاصح

فيما كان

انما يكون فرضا اذا امكن فك الترتيب بينهما **قوله** ليكون مقدورا  
 فيكون فرضا صغيره يرجع للترتيب فالمعنى اذا امكن فك الترتيب  
 كان الترتيب بينهما مقدورا فرضا وهذا باطل فالصواب ان يقال  
 متى امكن فك الترتيب لم يكن فرضا **قوله** والقعدة الاخيرة التي  
 حاصلة على ما هو الصواب ان مرامات الترتيب على قسمين احد  
 هما انها ليست فرضا بل واجبة فيما بين شيتين يمكن فك الترتيب  
 بينهما للقدرة على تدارك المتروك وصحة الفعل المقدم عليه  
 والثانية ان مرامات الترتيب فيما لا يقبل فك الترتيب فرض  
 كالسجود قبل الركوع لا يصح بتدارك الركوع وحده بعد **قوله**  
 اتحدته على توفيق الحق قد ذكر مثله في حاشي على صدر الشريعة  
 وكذا صاحب البحر وغيره واجاب عن صدر الشريعة محشى  
 وانقل رحمه الله هذا الكتاب فمن اراده فليراجع **قوله** ومنها الخرج  
 من الصلوة بصنعه فانه فرض عنده لا عندهما اقول هذا على خروج  
 البردي اخذه من الاتني عشرية فقال لو لم يبق عليه فرض  
 لما بطلت صلوة فيها وعلى خروج الكرخي ليس بفرض وهو  
 الصحيح كما في التبيين وسنذكره ثم ان الله تعالى **قوله** كذا قال  
 الربيعي يعني في غير هذا المحل **قوله** اقول في قوله ولانه الخرج الى  
 الاعتراض مبني على ان المراد بجملتها حقيقةها ويمكن ان يجاب  
 بانه المراد بجملته ما يتم به الصلوة **قوله** يسلم المصلي مع الامام  
 اقول اراد ان كان في المصلي من التشهد كما سنذكره في الوتر  
 والنوافل ان شاء الله تعالى تنبيه بشرط الاتيان بهذه الفا  
 يض في اليقظة فلوانه باصدا نائما لا يجتنب به بل يعيده  
 ونومه في ركوعه او سجوده لا يبطله لتحقيق قبل النوم ويتفرغ  
 على اشتراط الاتيان بها يقظة ان النائم اذا اتي بركعة تامة  
 تفد صلوة كما في البحر **قوله** وعندهما يسلم بعده اختلاف  
 في الاولوية لا يجوز على الصحيح **قوله** عن عبيدة بن ربه هو قول  
 عامة العلماء وقالت طائفة يسلم تسليمته واحدة تلقا وجهه  
 ويميل قليل الى اليمين وبه قال مالك والسنة عندنا قول  
 العامة ونحوه لفظ السلام يخرج منها ولا يتوقف عليه عليكم

هو صاحب الايضاح

ولنا رسالة لتحقيق افتراضه



كما في الفقه والحداد ان يبداء باليمين فلو قال كما في الهداية ثم سلم  
 عن يمينه الى مكانه او لم يقل الكمال ولو سلم عن يمينه اولاً وسلم  
 عن يمينه مالم يتكلم ولا يعيد عن يمينه ولو سلم تلقاد جهه وسلم  
 عن يمينه انما هو في البحر ولو سلم عن يمينه ونسي يمينه  
 حتى قام فانه يرجع ويصعد ويسلم مالم يتكلم او يخرج من المسجد  
**قوله** فيقول السلام عليكم الخ هو السنة فانه قال السلام عليكم  
 او سلام عليكم او عليكم السلام اجزاء وكان تاركاً للسنة وصرح  
 في السراج براهمة الاخير وانه لا يقول ويركعته وصرح في النورانية  
 بركعة وليس فيه شيء ثابت وتعليقه ابن امير حاج بانها جاءت  
 في سنن ابي داود وانتهى والسنة ان تكون التسليمة الثانية  
 اخفض من الاولى كما في البحر **قوله** من على يمينه من الجار و  
 النافق اقول ومؤمني ايجن ايضا ويزاد عليه نية من كان  
 امامه او وراه بالدلالة وان ربه الى انه لا يسلم على من  
 ليس معه في الصلوة وهو قول الجمهور وصححه شمس الاية  
 بخلاف سلام التشهد فانه ينور جميع المؤمنين والمؤمنات  
 كما في البحر **قوله** واكفظة اخوه لئلا شمار بالتفصيل بين  
 البشر والملائكة والتفصيل في ذلك في المطولات **قوله**  
 ويسلم الامام الخ هو الصحيح وقيل لا ينوبهم لانه يشتر اليهم بسلام  
 وقيل ينوب الاول لا غير **قوله** وهو ارفظ السلام واجب  
 اقول ان في كل من اليمين واليسار وهو الاصح وقيل الثانية  
 سنة كما في الفقه والواجب لفظ السلام دون عليك كما في  
**قوله** والبواقي سنن اقول حتى التقات بالتسليمتين  
 يميناً ويساراً والبداء باليمين فيها **قوله** واخراج كفية  
 اقول ان كان رجل **قوله** والقيام عند اكتملة الاولى  
 اطلقت فتحل الامام والمأموم وهذا اذا كان الامام حاضراً بقرب  
 من المحراب والا فيقوم كل صنف حين ينتهي اليه الامام عليه  
 الاظهر وانه دخل من قدام وقفوا حين يقع بصرهم عليه  
 كما في التبيين **قوله** والسنة ادع ارفع الصلوة وهذا عند  
 وقال ابو يوسف يشرع اذا فرغ من الالقاة كما في البرهان

يعني

وإذا فرغ

ولو افرغ حتى يفرغ المودع من الالقاة لا بأس به في قولهم جميعاً كما في  
 البحر تمت سند المصنف في باب الامامة انه يستحب للامام ان يتحول  
 الى بين القبلة انتهى وظاهره انه للجوسر لا يتاثر بالدعاء الذي سجد  
 ويمكن ان يكون لا يتاثر بالسنن لكن قال في الجوهرة ويكره للامام ان  
 ينظر في مكانه الذي صلى فيها الفرض ولا يكره للمأموم ذلك وروى ايضا  
 انه ذلك يستحب للمأموم حتى يتشوش الصفوف كذا في الكرخ  
 انتهى ولم يتعوض المصنف لذكر الادعية والاوراد التي وردت السنة  
 بها بعد الصلوة لكل مصلٍ ويستحب له الاتيان بها لكنه ان كانت الصلوة  
 مما بعد ما سنة فالسنة وصلها بالفرض ورنج كراهية الفصل بينهما  
 بين الفرض بالاذكار والاوراد والادعية ومقابل ما رجع انه لا  
 بأس بان يقرأ بينهما الاوراد كما في شرح المنظومة لابن الشحنة  
 انتهى والمستحب للامام ان يستقبل ان يسجد به ويستغفر الله تعالى  
 وان يقرأ الآية الكرسي وكذلك يقرأ المصلي لقول النبي صلى الله عليه وسلم  
 من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلوة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت  
 ومن قرأها حين ياخذ مضجعه امنه الله على داره ودار جاره واهله وولده  
**قوله** حوله رواه البيهقي في شعب الایمان الا انه ضعف سنده  
 ويقرأ المعوذات ويسبح الله ثلاثاً وثلاثين مرة ويحمد كذلك و  
 يكثر كذلك ثم يهلل مرة لقوله صلى الله عليه وسلم من سجد في دبر كل  
 صلوة ثلاثاً وثلاثين وحمد الله ثلاثاً وثلاثين وكبر الله ثلاثاً وثلاثين  
 ثمن فتلك تسعة وتسعون وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده  
 لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير غفرت  
 خطاياهم وانه كانت مثل زبد البحر كما في البرهان وورد في فضلها  
 غير ذلك ثم يدعون لنفسه وللمسلمين من الادعية الجامعة المأثرة  
 لقول ابي امامة قيل يا رسول الله اراد الله ان يسمع قال جوف  
 الليل الا فرود دبر الصلوات المكتوبات رواه الترمذي والنفائي  
 رافعا يديه هذا صدره جاعلاً بطونه يديه مما يلي وجهه يخشع و  
 يكون ثم يختم بقوله تعالى سبحان ربك الآية لقوله صلى الله  
 عنه من احب ان يكتب له بالمكيا الا في الاجر يوم القيامة فليكن اخر  
 كلامه اذا قام من محبة سبحان ربك الآية ويسبح يديه ووجهه

في صلاة الكسوف  
 في صلاة الكسوف



في اخره لقول ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعوت الله فادع بباطن كفيك ولا تدع بظهورهما فاذا فرغت فامسح بهما وجهك رواه ابن ماجه كما في البرهان **فصل**  
**اول** الامام يجهر قال الزبيدي ولا يجهر بنفسه في الجهر انتهى واذا جهر فوق حجة الناس فقد اسلم في البحر **اول** الا في قنوته لانه ايضا كذلك اراهم في قنوته لانه لما اثر فيه الاضغاط وهذا كما اختاره صاحب الهداية فيسره كتبه كليات الانتقال في حق المنفرد والمقتدر ومذهب العراقيين الجهر بالقنوت كتبه كليات الانتقال عند كل خفض ورفع في حق الامام كما في البحر **اول** ويرد ان من صلى الخ ذكره الزبيدي ثم قال ولكن لا يبلغ المنفرد في الجهر مثل الامام لانه لا يسمع غيره **اول** قيد بالجهرية التي كذا ذكره الزبيدي ثم قال وذكر عصام بن يوسف في مختصره انه المنفرد بخير فيها بخافت ايضا استدلالا بعدم وجوب سجود السهو عليه اذا جهر وليس بشي لانه الامام انما وجب عليه سجود السهو لانه جنائية اعظم لانه ارتكب الجهر والاسماع انتهى وقال الكمال فيما دفع به من رجح الكفر نظر ظاهر اذ لا شك انه واجبا قد يكون الكفر واجب لكن لم ينط وجوب السجود الا بترك الواجب لا بالكون الواجبات او برتبة مخصوصة منه فحيث كانت المخالفة واجبة عليه المنفرد ينبغي ان يجب بتركها السجود انتهى قلت وما ذكره عصام قال في الفتاوى انه ظاهر الرواية وقال صاحب البحر وفيه تأمل والظاهر من المذهب الوجوب او وجوب المخالفة **اول** وقيل بخافت المنفرد ان قضى الجهرية الى اقول جمل ما نقله عن الهداية سند القوله قيل بخافت وما نقله عن الكافي في سند القوله وقيل بخير والاکثر موافق لما في الكافي فكان على المصنف ان لا يسير بينهما كيف وقد ذكر ما قاله صاحب النهاية في مخالفة صاحب الهداية **اول** فينبغي ان يكون الجهر في قضاء المنفرد الجهرية ايضا افضل بدلالة الحديث هو ما قدمه بقوله ويرد ان من صلى على تلك الهيئة الى وقد نظر الكمال فيما استدله صاحب الهداية على ان الصحيح المخالفة في الجهرية اذا قضى ما نصها فقال وقوله لانه الجهر الى ما حصل ان الحكم الشرعي ينتفي بنفي المذكر الشرعي والمعلوم من الشرع كونه الجهر عليه المنفرد بخير

اقول الحديث صحيح

في الوقت

في الوقت وحتم على الامام مطلقا ولولا الاثر المذكور اقلنا بتقييده بالوقت في الامام ايضا ومثله في المنفرد ومعلوم فيبقى الجهر في حقه على الانتفا لا صلى وهذا يتوقف على انه الاصل فيه شرعية الاضغاط والجهر بعارض دليل اخر فعند فقهاء يرجع اليه وفيه نظر بل ظاهر نظمهم انه صلى الله عليه وسلم كان يجهر في الصلوات كلها فشرع الكفار يغفلونه فاحسنى صلى الله عليه وسلم الا في الاوقات الثلاثة فانهم كانوا اغيبياء باليمين وبالطعام مستغولين فاستقر ذلك يقتضي ان الاصل الجهر والاخفا بعارض وايضا نفى المذكر ممنوع بل هو القياس على ادائها بعد الوقت باذنه واقامة بل اولى لانه فيها الاعلم بدخول الوقت والشروع في الصلوة وقد سن بعد ذلك في القضا وان لم يكن ثمة من يعلم بها فعلم انه المقصود مراعاة هيئة الجماعة وقد روي من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلاته صفوف من الملايكة ذكره في شرح الكفر انتهى ذكر المراد من انتهى ورايت بها من فتح القدير بخط بعض الفضلاء ما صورته هذا القياس لم اره الا شيخنا واستقر كلام الشيخ المحل الدين انه لا دليل في المسئلة وكلهم متفقون على انه لا يسمع فيها وعند رايه ما رواه مالك في الموطا عن زيد بن اسلم انه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غداة ليلة التوحيد ايتها الناس ان الله قبض ارواحنا ولوشا ردها اليها في حين غير هذا فاذا رقد احدكم عن الصلوة او نسيها ثم فرغ اليها فليصلها كما كان يصلها في وقتها يعلم الجهر وغيره وكذا ما رواه ابن عبد البر في التمهيد عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم قال في غداة ليلة التوحيد افعلموا ما كنتم تفعلونه قال ففعلنا وكذلك فافعلوا منه نام اولسي فان ما كنتم تفعلونه يعلم الجهر ومن نام اولسي يعلم المنفرد وغيره انتهى وكذا تعقب الهداية في غاية البيان بان الحكم يجوز ان يكون معلولا بعلة شتى وعلة الجهر منها انه القضا يحكي الا اذا بدليل انه يجوز ان يكون ويقيم للقضا كالاذا انتهى في هذا ينبغي ان لا يقول الا على ما قاله في كافي غيره **اول** ولذا اختاره صاحب الكافي في اختيار التخيير في قضائها واداء الجهر افضل كما قدمه **اول**

دليل ظاهر لانه المنفرد والامام وقوله كما كان يصلها في وقتها صحيح

في هذا



**قوله** اجهر اسماع غيره اطلقه كانه الهداية وقال في البحر عن اخلاصة  
 الامام اذا قرأ في صلوة الخافته بحيث يسمع رجلا او رجلا  
 لا يكون جهرا واجهرا يسمع الكل انتهى **قوله** والمخافته اسماع  
 نفسه قال في الكافي الا مانع ان يفك في مكانه لو لم يكن مانع  
 لسمع نفسه **قوله** هذا مختار الهند واين اقول وكذا قال الفضل  
 ادني اجهر ان يسمع غيره وادني المخافته ان يسمع نفسه  
 وقال شمس الائمة اكلوا في رحمة الله الاصح ان لا يجزيه ما لم يسمع  
 اذناه ويسمع من يقربه كج في الكافي ومختصر الظهيرية  
 للعيني **قوله** كالتسمية التي قال شيخ الاسلام وكذا الايلاء  
 البيهقي على الخلاف وقيل الصحيح في البيهقي انه لا بد ان يسمع  
 المستر كذا في فتح القدير ونقل في البحر عن الذخيرة موقفا  
 الى القاضي علا الدين في شرح مختلفاته انه الاصح عند  
 ان في بعض التصرفات يكتب في سماعه وفي بعض التصرفات  
 يشترط سماع غيره مثلا في البيع لو ادني المستر صماخه  
 الى فم البايع وسمع ينفى ولو سمع البايع نفسه ولم يسمع  
 المستر لا يكفي وفيما اذا طلف لا يكلمه فناداه من بعد بحيث  
 لا يسمع لا يحنث ابهر قلت قد ضعفه في الكافي حيث  
 قال وقيل الصحيح ان في بعض التصرفات يكتب في سماعه  
 كج وقال صاحب المحيط الاصح قول الشيخين انتهى وقول  
 الشيخين الشرط سماع نفسه وكذا يضعفه ما قدمناه  
 عن الكمال **قوله** قرأ في السورة اقول كذا في الجامع الصغير  
 وهو يقتضي وجوب قضا السورة لانه قال قرأ في الاخر  
 بين الفاتحة والسورة وهو اخبار عن المجتهد فجز جز اخبار  
 صاحب الشرع في اقتضا الوجوب وذكر في الاصل ما يقتضيه  
 الاستحباب لانه قال احب الي ان يقرأ في الاخرين انتهى كذا  
 في الكافي وقال الكمال ولا يخفى انه اراد في الاصل اصرح فيجب  
 التعديل عليه في الرواية انتهى وقال في البحر نقلا عن غاية  
 البيان الاصح ما قاله في الجامع الصغير لانه اخر التصنيفين  
 انتهى **قوله** مع الفاتحة اقول لم يذكر كيفية ترتيبهما وقال الكمال

فيلتصم

على الفاتحة

قيل يقدم السورة وقيل يقدم الفاتحة وهو الاسباب اذ تقدم  
 السورة في مشروع فلا يكون مخالفا للمعهود انتهى واختلف في الفاتحة هل  
 تصير واجبة كالسورة وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها ذكره  
 في البحر **قوله** جهرا قيده في القراءة وهو واجب في حق الامام كما تقدم  
 وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح لانه اجمع بين اجهر والمخافته في ركعة  
 شنيعة وتغيير النظر وهذا الفاتحة اولى وصح التمرين انه يجهر بالسورة  
 فقط وجعله شيخ الاسلام الظاهر من اجواب وفي الاسلام الصواب  
 قولا بعدم التخيير ولا يلزم اجمع بين الجهر والاسرار في ركعة لانه  
 السورة تلحق بموضعها تقدير كج في البحر قلت فهذا يفيد ان  
 اجمع بين المخافته والجهر في واحدة والقراءة في محلها مكره اتفاقا  
 ويرد عليه ما نقله يعقوب بن اسحق الخاني انه من شرع في  
 صلوة يجهر فيها بالقراءة وليس احد يقتدر به اختيار المخافته  
 وقراء الفاتحة ثم دخل في صلوة جماعة يجهر فيها بالسورة ان  
 قصد الامامة انتهى الا انه يقال ان اجمع هنا باعتبارين فمحل  
 الكراهة على ما اذا لم يكن كذلك **قوله** ولو ترك الفاتحة في الاوليين  
 لا الى اخره اقول به دعلي ما علم به قراءة السورة في الاخرين  
 لانها غير مشروعة كما اورد ابو يوسف في نفيه قضاها في  
 الاخرين كالفاتحة والجباب ما قاله الزبيدي ولهما وهو الفرق  
 في الوجهين انه قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة فاذا  
 قرأ واحدة وقعت عنه الادالانها اقول لكونها في محلها ولو  
 كررها خالف المشروع بخلاف السورة فانه الشفع الثاني  
 ليس محلها ادا فجاز ان تقع قضا لانه محل القضا انتهى  
 قلت فظاهره عدم مشروعية السورة في الاخرين وما  
 نقل عن شرح الجامع الصغير لغير الاسلام كما قدمناه عن غاية  
 البيان مصرح بان السورة في الاخرين مشروعة لافلا  
 والقضا صرف ما شرع له ما عليه فقضا السورة في  
 الاخرين مشروع وبالاتيان به يحصل قضا ما عليه انتهى  
 وقال الكمال مورد اعلى ما قاله الزبيدي وقد يقال ان كان ايقاع  
 السورة في الاخرين يحلها معها حكما كذلك يجب ان يكون

ركعة



قراءة الفاتحة ثانيا للفقهاء يجب ان يلحق بالاوليين فيجوز الثاني  
 عن تكرارها حكاه بعد هذا كل المتحقق عدم المحلية فلم كونها  
 قضا انتهى **وله** اي لا ادلى سائر الصلوات بالمفروضات و  
 هذا عندهما وعند محمد بن كالف واختلف في السنن  
 والنوافل صرح في المحيط بركاة تطويل ركعة في التطوع و  
 نقص اخر و اطلق في جامع المجوب عدم الكراهة في السنن  
 والنوافل لانه امرم اسهل واختاره ابو اليسر ومشي عليه  
 في قرآنه الفتاوى فكان الظاهر عدم الكراهة كما في البحر **وله**  
 لانها وقت غفلة اقول يعني بالنوم والامتناع الغفلة موجودة  
 في جميع الاوقات ولهذا اطلق محمد السنة في الجميع وهما  
 فرابين الغفلة بسبب الكسب والغفلة بالنوم بانه الاول  
 مضافة اليه حتى استحق عليها العقاب بخلاف النوم  
 كما في الكافي وكذا لا خلاف في الجمعة والعبدان كما في جامع المجوب  
 وفي نظم الزندوبى ستور الكفاية في القراءة في الجمعة  
 والعبدان بالاتفاق كما في البحر ثم قال الاخلاصة قول محمد اجب  
 وفي المواجع الفصول على قول محمد لكن ذكر ابن امير حاج ما يظهر  
 قوة دليلهما ثم قال وحيث ظهر قوة دليلهما كان الفتوى  
 على قولهما فاني في المواجع من ان الفصول على قول محمد ضعيف  
**وله** اما بيان الحكم بالتفاوت وان كان فاحش لا يترك  
 اقول يعني به في الركعة الاولى لانه اطالة الثانية عليها مكرهة  
 كما يذكره انتهى وعدم البأس اذا لم يتقل على القدم وال  
 فقيه بأمر بمعنى كراهة التنزيه **وله** وانما يكره التفاوت  
 بطلان ايات الخ اقول كذا ذكره في البحر عن الكافي ثم قال  
 ويشكل على هذا الحكم ما ثبت في الصحيحين من قرآنه صلى  
 عليه وسلم في الجمعة والعبدان في الاول يسبح اسم ربك  
 الاعلى للفر و في الثانية بهل انك حديث الغاسية  
 مع ان الثانية اطول من الاولى باكثر من ثلاث ايات فانه  
 الاول تسع عشرة اية والثانية ست وعشرون اية و  
 فديجاب بانه هذه الكراهة في غير ما وردت به السنة

واما ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم في شئ من الصلوات فلا او  
 الكراهة تنزيهية وفعله عليه الصلوة والسلام تعليم للجواز لا يوصف  
 بها والاول اولى لانهم صرحوا باستينان قراءة ما بين السورتين  
 في الجمعة والعبدان انتهى قلت الحسن في الجواب انه هذا  
 لا يرد وما ذكره في الكافي من انه التطويل معتبر في حيث الآثار  
 انه كانت متقاربة في الطول والقصر وان كانت متفاوتة  
 اعتبر الكلمات والاحرف انتهى اذا التفاوت بين السورتين  
 من حيث الكلمات لتفاوت اياتها في الكلمات ليس **وله**  
 وخبر الواحد الى آخره اقول وتامه ولكنه يوجب العلم فقلنا بوجود  
 الفاتحة وقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة محمول على نفى الفضيلة  
 كقوله عليه الصلوة والسلام لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد **وله**  
 سور الفاتحة استثنائه قوله ذكره تعيينها كما هو ظاهر **وله** الموقر لا  
 يقرأ اقول فانه ذكره تحريما وفي بعض الروايات لانها لا تحل  
 خلف الامام وانما لم يطلقوا اسم احركة عليها لما عرف من اصلهم  
 اذ لم يكن الدليل قطعيما وما يرد عن محمد انه يستحسن على  
 سبيل الاحتياط فضعيف واحتج انه قول محمد كقولهما وصرح  
 محمد في كتبه بعدم القراءة خلف الامام فيما يجهر فيه وما لا يجهر فانه  
 في كتاب النار في باب القراءة خلف الامام بعد ما اسند الى  
 علقمة بن قيس انه ماؤا قط فيما يجهر فيه ولا فيما لا يجهر فيه قالوا  
 ناخذ لا نقرأ القراءة خلف الامام في شئ من الصلوة **وله** يجهر فيه او لا  
 يجهر وقال الشافعي نفى صلوة اير بالقراءة في قول عدة من الصحابة  
 كذا في فتح القدير وقال في الكافي ومنع المقتدى عن القراءة ما ثور  
 عنه ثمانين نفر ان كبار الصحابة منهم لم تضي والعبادة رضى الله تعالى  
 عنهم وقد دون اهل الحديث اسامهم انتهى وقال الكمال ثم لا  
 يخفى انه الاحتياط في عدم القراءة خلف الامام لانه الاحتياط هو  
 العمل باقوى الدليلين وليس مقتضى اقواهما القراءة بل المنع  
 انتهى **وله** وانما الامام اية ترغيب او ترهيب اقول وكذا الامام  
 لا يشتغل بالدعاء حاله القراءة وما رور انه صلى الله عليه وسلم  
 ما رآه راحة الاسالها واية غدا لا استغاذ منه محمول على

في الطول والقصر في غير تقارب  
 فتفاوتهما صحيح







**قوله** قال ابن ابي شيبة في كثير من الكتب وفي المحيط ما يخالطه فانه  
قال وان كان احدهما اكبر والآخر اوسع قالوا كبر اوله اذ لم يكن فيه  
فسق ظاهرا كذا في البحر **قوله** قال ابن ابي شيبة في كثير من الكتب وفي المحيط ما يخالطه فانه  
الى اخره قال في البداية ان لا حاجة الي هذا التكلف بل يبق على ط  
به لا سيما في الوجه بسبب كثرة الجماعة **قوله** ما روي في  
قال ابن ابي شيبة لم يجد في المخرجين اخرج احكام في مسند ربه  
ان ستركم ان يقبل الله صلواتكم فليؤمكم فيها ركن فانهم وفدكم فيها  
بينكم وبين ربكم كما في البحر **قوله** قال ابن ابي شيبة في كثير من الكتب وفي المحيط ما يخالطه فانه  
الفتح احب على صياحة الوجه فانه استودا في احسن فاشترى  
نسبا وفي البرهان فانتهى ووا في النسب فاشترى صوتا و  
ذكر في المطولات زيادة اوصاف في الاحق فليراجع **قوله**  
او انما في المقدم اقول لو اختار البعض واحدا والبعض اخر  
فالعبرة للاكثر ولو قد موافق الاول اساء ذكره في زاد الفقيه لابن  
الهوام **قوله** ذكره امامه عبد واوابي عليه عا ذكر وزاد عليه في البرهان  
نذرة التقوى بينهما ثم قال حتى لو كان عالما متقيما صار كغيره **قوله**  
وناسق اقول فانه تعذر منعه لا يصلي خلفه وينتقل الى مسجد اخر  
حتى في الجمعة انما قيمت في غير مسجد والاقتداء به فيها كما في البحر  
**قوله** واعني قال في البرهان لو لم يوجد جبر بصيرة افضل منه يكون  
هو اوله لاستخلاف النبي صلى الله عليه وسلم ابن ام مكتوم  
على المدينة حين خرج الى تبوك وكان اعني **قوله** ومبتدع  
اي صاحب بدعة وهر ما حدث على خلاف الحق المتلقي عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او حال بنوع شبهة او  
استحسان وجعل ديننا قويا وصراطا مستقيما كذا قال الشافعي  
وفي المغرب هي اولى من ابتدع الام اذا ابتداه واحدة ثم  
غلبت على من به زيادة في الدين او نقصا منه **قوله** وانما تقدم  
جاء مع الكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم الى اخره اقول الكراهة  
تنزيهية كما في البحر ولا يخفى ان الدليل اخص من المدعى الا ان  
يقال قدم وجه الكراهة فلما لم يذكر مستقلا وليس سلم لا  
يعلم منه وجه كراهة امامة المبتدع ووجهها ان في تقديمه

اي ص  
الى القوم

تفطامه وقد اوردنا ما يمانته كالفاستق نتمه لو قال وكره امامة  
ابا هلال استغنى به عن العبد والاعايب وولد الزنا انتهر ولا  
فتا بالفاستق اولى من الفتوة واما الاخر فانه يمكن ان يكون الفتوة  
اولي الجاهلهم بشرط الصلوة ويمكن ان يكون على قياس الصلوة  
خلف الفاستق نقله في البحر عن السراج قلت ولا يخفى ان العلة  
قاصرة لانها في العمى والمبتدع انتهر واما الاقتداء بالمخالف  
فانه كان واعيا للشرائط والاركان عندنا فلا تقدر به صحيح  
على الاصح ويكره والا فلا يصح اصلا ذكره في البحر انتهر ونظر في تنزيح  
المجمع عن الكفاية الاقتداء بالساق في كرهه لكنه ان علم منه ما  
يفسد الصلوة كالفسد لا يجوز وانما هذه يمس اوادة ولم  
يتوضا قيل يجوز الاقتداء به والا قيسر انه لا يجوز لما في زعم  
الامام ان صلوة غير جائزة انتهر قلت يفهم من قوله كره ان محل  
الكراهة اذا جهل حاله لقوله بعده لكنه ان علم منه ما يفسد الصلوة  
وبه صرح في البحر في باب الوتر انتهر ويفيه انه ان علم ما يفسد  
يحل بابطل كراهة في الاقتداء به انتهر ولكنه مخالف  
لا حكم به من كراهة الاقتداء به مع ومانته للشرائط وقد ذكر  
في البحر في باب الوتر والنوافل عن النهاية اذا علم منه اي الشافعي  
من عدم الوضوء من الجماعة ثم غاب عنه ثم راه يصلي بالصحيح  
جواز الاقتداء به مع الكراهة ثم قال ان علم منه الاحتياط بفتح  
مذهب الخنفي فلما كراهة في الاقتداء به وتعام تفرقه فيه  
فليراجع **قوله** وكره تطويل الصلوة ظاهر الكراهة التحريم  
للامر بالتخفيف وهو للوجوب الا لصارف ولا  
وقال الصفي على الغير كما في البحر وقال الكمال وقد بحثنا  
ان التطويل هو الزيادة على القراءة المسنونة فانه صلى  
الله عليه وسلم نهر عنه وكانت قراته من المسنونة فلا بد  
من كونه مانها عنه غير ما كان وابه الا ضرورة انتهر قلت  
في اطلاق البحث تأمل لقوله صلى الله عليه وسلم من ام  
قوما فليصل بهم صلوة اضعفهم فانه يقتضي ان لا يزيد  
على صلوة اضعفهم وصلوة اصنفهم لا تبلغ المسنونة

في البحر

وقال المحيط لو حصل انما انتهر في كثير من الكتب وفي المحيط ما يخالطه فانه  
انما انتهر في كثير من الكتب وفي المحيط ما يخالطه فانه  
وكبره الاقتداء بالمبتدع بالكل  
وقال المحيط لو حصل انما انتهر في كثير من الكتب وفي المحيط ما يخالطه فانه  
انما انتهر في كثير من الكتب وفي المحيط ما يخالطه فانه  
وقال المحيط لو حصل انما انتهر في كثير من الكتب وفي المحيط ما يخالطه فانه  
انما انتهر في كثير من الكتب وفي المحيط ما يخالطه فانه



لغيره فتكون الصلوة مع جماعة كما مسنونة للحديث ولما  
 روي انه صلى الله عليه وسلم قرا بالمعوذتين في العجر فلما فرغ  
 قالوا له او جئت قال سمعت بك صبيحتي خفيت ان تفتن  
 امة انتهى ولا يخرج ما قلناه من كلام المحقق لقوله الا لضرورة  
**قوله** ذكره جماعة النساء وهدى من اركابه تحريم كح في الفح  
 وهذا في غير صلوة الجنازة لانها تقوت للباقيات باءا  
 واحدة منهن فيصليهن جماعة كما في شرح النقاية و  
 كذلك يكره اذا امين رجل في بيت ولبس معهن محرم له  
 او زوجة لا في المسجد مطلقا كح في البحر **قوله** وهو ايضا  
 مكروه في حق من ار كح كره لا امام الرجال القيام وسط الصف  
 كذلك كره لا امام النساء القيام امامهن **قوله** لم يتقدم  
 الامام اقول لم يقبل الامامة لانه الامام يستوفيه المذكر و  
 المؤنث **قوله** بل يقف وسطهم اقول ولا بد ان يتقدم  
 عقبها عن عقب من خلفها ليصح الاقتداء انتهى والوسط  
 يكون بين الامام وبين يمينه بعضه من بعض كالصف  
 والقلادة وبفتحها لما لا يبين بعضه من بعض كالدار  
 والساحة ذكره في النقاية **قوله** كالقراءة جمع عار اقول  
 التشبيه راجع للحكم والكيفية فتكره جماعة العزاة وبه  
 صرح في البرهان **قوله** وفي الكافي الفتور اليوم على الكراهية  
 في كل الصلوات الى اخره قال غيره وافق المتكلم في المتأخر  
 فزونه بمنع العجز من حضور الجماعات كلها انتهى وهو  
 اولى كما لا يخفى وقال في الكافي ومتى كره حضور المسجد  
 للصلوة لانه يكره حضور رجال الوعظ خصوصاً عند  
 مولد الجاهل الذين تخلوا بحكمة العلماء اولى ذكره في الاسلام  
 رحمه الله وقال الكمال والمعتد منع الكل في الكل لا الجاهل  
 المتفانية فيما يظهر له ووجه الجاهل المتبرجات وذوات  
 الرفق والله سبحانه وتعالى اعلم انتهى وسند ما يتعلق  
 بخروجهم في النكاح انه شأ الله تعالى **قوله** ويقف  
 الواحد عن يمينه اقول ار على وجه السنة كما سبذكره

شرح

واطلق في الواحد والمراد به غير المرأة سواء كان بالغا او لا و  
 المرأة لا تكون الا خلفه او خلف من خلفه من المذكور **قوله**  
 ولا يتأخر عن الامام في ظاهرها رواية ارفيكونه محاذي اليمين  
 الامام ما وبالله كما روي عن محمد **قوله** وان كان مقتدرا طول  
 اليافق استيناف لبيان شرط صحة الاقتداء **قوله** والاثنان  
 خلفه اقول وعن ابي يوسف انه يقوم وسطهما ولو كانا خلفا  
 والراية خلفه لكان اول **قوله** ويقف من متوضي متمي قبه  
 شيخ الاسلام بالليكون مع المتوضيين ما خلا فالزوا اصله  
 فرع اذا ار المتوضي المقتدر بالمتيم ما في الصلوة لم يره  
 الامام فدت صلوة خلفا فالزوا لا اعتقاده فاد صلوة امام  
 لوجود الماء ومنعه زوايه وجوده غير مستلزم لعلية وهو  
 ظاهر وينبغي ان يحكم بان يحل الفاد عندهم اذا ظن علم الام  
 به لانه اعتقاده فاد صلوة امامه بذلك كذا في الفتح  
**قوله** لانه التيم طهاراة مطلقة عندنا كالوضوء اساره  
 الى الخلاف بين احمد وشيخيه في صحة اقتداء المتوضي بالمتيم  
 فاجازاه ومنعه وحصل الخلاف راجع الى ان الخلفية ام  
 بين التراب والماء عندهما وظاهر النص يدل عليه فاستوت  
 الطهارتان وعند محمد بين التيم والوضوء فيصير بناء القوي  
 على الضعيف كما في البرهان والخلاف في غير صلوة  
 الجنازة ولا خلاف في صحة الاقتداء فيها بالمتيم لها كما  
 في البحر **قوله** وغاسل باسم الى اخره لا يخفى انه حقه بما سيج الحقيقين  
 والمتمن تحتل اعلم منه لستحله مسح الجباير **قوله** وقايم بقا  
 هذا عندهما وقال محمد يقف د صلوة الموم **قوله** لانه عليه  
 الصلوة والسلام الى اخره دليلهما وادعى محمد ان ذلك من خصا  
 يص النبي صلى الله عليه وسلم وهو الا حوط كما في البرهان انتهى قلت  
 والخلاف في غير النقل ما في شرح المجمع عن اخاينة ان اقتداء  
 القايم بالقاعد في التراويح جائز عند الكل انتهى **قوله** صلى آفر  
 صلوة هي الظاهر قال في البرهان وكان صلى الله عليه وسلم اماما انتهى  
 تنبيه لم يتعرض المصنف كسر الشريعة لامامة الاحد ب

الخلفية



وقال في الجواز خلاف في صحته اذا لم يبلغ حد الركوع واذا بلغ  
اختلفوا فيه في المجتبى انه جائز عند جماهير العلماء خلافا  
لمحمد وفي الظاهرية لا تصح امامة الاحدب للقيام كذا ذكره محمد في  
مجموع النوازل وقيل يجوز والاول اصح انتهى فانقله صاحب البحر  
قال باحتمال ولا يخفى ضعفه فانه ليس اذ في حلاله القاعد لا يفتقد  
استواء النصف الاعلى وفي احدب استواء النصف الاسفل و  
يمكن ان يجعل على قول محمد انه رقت ولا يخفى انه جعل ما في الظاهرية  
سندا لخلاف وهو في مطلق الاحدب والخلاف في بالغ  
حد الركوع وقال الزبيعي واما امامة الاحدب فقد ذكر في الذخيرة  
انه يجوز مطلقا ولم يحك خلافا وذكر الترمذي انه حديثه اذا  
بلغ حد الركوع فعلى الخلاف وهو الاقيس لانه القيام هو استواء  
النصفين وقد وجد استواء الاسفل فيجوز عند جماهير  
يجوز ان يؤم القاعد للقيام لوجود استواء نصفه الاعلى و  
عند محمد لا يجوز وفي الفتاوى الظهيرية لا تصح امامة الاحدب  
كذا ذكره رحمه الله في مجموع النوازل وقد قيل يجوز والاول  
اصح انتهى وتبعه المحقق ابن الهمام **وله** الا ان يؤم الموقم قاعدا  
والامام مضطجعا اير فلا يجوز وهذا على المختار وقيل يجوز كما  
في التبيين **وله** ومنظر بمقتضى القول ويصح ولو افسد  
واقتر به فيه كما في الكايف والقراءة وان كانت نافلة للامام  
في الاخيرين وفرضا على المقتضى لا يمنع صحة الاقتداء لانه صلوة  
الماموم اخذت حكم صلوة الامام بالاقتداء ولذا رنه قضا مالم  
يدركه من الشفع الاول ولو افسد صلوة لزم اربع في اقتداءه  
بمصلى الرباعية فكان تبعا لامام فتكون القراءة في الشفع الثاني  
نظرا في حقه كما في التبيين اما لو كان منفردا بالقراءة فوض  
في الجميع كما في شرح النقاية وقال في البحر اطلقة اراقتد المنتظر  
بالمقتضى فتشترط مصلى التراويح بالكتابة وذكر في فتاوى قاضي  
خانه اختلافا وان الصحيح عدم اجواز وهو مستطاف فانه بنا الضعيف  
على القوي انتهى قلت ليس في عبارة قاضينا نفي صحة اقتداء  
من مصلى التراويح بالكتابة فانه قال فعلى هذا ار على روايته انه

الخلاف

السنة لا تادر بنية التقطع اذا صلى التراويح مقتديا بمن يصلي  
نافلة غير التراويح اختلفا فيه والصحيح انه لا يجوز وكذا لو كان الامام يصلي التراويح  
فما قد يه به رجل ولم ينو التراويح ولا صلوة الامام لا يجوز كما لو اقتدى  
به رجل يصلي المكتوبة فخر الاقتداء به ولم ينو المكتوبة ولا صلوة الامام  
فانه لا يجوز انتهى وقال قاضينا في فصله يصح الاقتداء به ولا يصح  
اقتداء المقتضى بالمنتظر وعلى القلب يجوز انتهى نعم ما نسب صاحب  
البحر لقاضي خانه صرح به في مختصر الظهيرية فقال لو صلى التراويح  
مقتديا بمن يصلي المكتوبة او بمن يصلي نافلة غير التراويح اختلف  
المشايخ فيه والصحيح انه لا يجوز انتهى قلت يمكن ان يكون المراد بغير  
الاجواز عدم الاعتداد بها عن التراويح على وجه الكمال كما سنده  
كرانه اذا تعد فلم يسلم على كل شفيع كره **فختار** **وله** وحالف  
بنا ذر بل عكس قد جعل الحالف كالمستقل والناذر كالمقتضى  
ضن ولم يذكر وجه ذلك ولا يخفى انه كلامهما قد ازم نصف  
بما نذره او حلف على الاتيان به والفرق ما قاله في البحر ان  
المنذورة اقوى من المحلوف بها لانها واجبة قصدا  
وجوب المحلوف بها عارض لتحقيق البر ولهذا صح اقتداء  
الحالف بالحالف وبالناذر ثم نقل عن الولوالجي جواز  
اقتداء القسما الحالف بالمتطوع ونحوه انه ينبغي ان لا  
يجوز المحلوف بها حلف النافلة لكونها واجبة لتحقيق  
البر **وله** وبمنتظر اطلقة فتشمل الاقتداء بمصلى سنة اخرى  
كسنة العت حلف التراويح او سنة الظهر البعدية حلف  
مصلى القبلية كما في البحر عن اخلاصة **وله** لا نادر بناذر  
قال في البحر ومصليا ركعتي الطواف كالناذين لان  
طواف هذا غير طواف الاخر وينبغي ان يصح الاقتداء  
على القول بنقلية ركعتي الطواف كما لا يخفى انتهى قلت  
يعارض ما نقله ويوافق ما بحثه قول قاضي خانه ولو ان  
رجلين طاف كل واحد منهما اسبوعا فاقصى احدهما  
بالاخر صح بمنزلة اقتداء المتطوع بالمتطوع انتهى **وله** ولا  
صحت اطلقة فتشمل النافلة خلفه وهو المختار لانه نقله السالفي

خلاف النادر بالمتطوع صح



مفهوم بخلاف الصبي ولا يرد الا فتدبره ظن انه عليه  
 وضامن تبين خلافه لانه القضاء على الظاهر مجتهد فيه لوجوبه  
 عند زفوت ما يخيل بلج جواز اقتداء البالغ بالصبي  
 في غير الفرض قياسا على الظاهر والاختلف راجع اليه  
 انه صلوة الصبي هل هي صلوة ام لا قيل ليست صلوة  
 وانما يومر بها تخلقا ولهذا لو وصلت المراهقة بغير قناعت  
 فانه يجوز وقيل هي صلوة ولهذا لو تمهقه المراهق في  
 الصلوة يومر بالوضوء انتهى فظاهر ترجيح انها ليست  
 بصلوة كما في البحر **قوله** وظاهر بمعدور فيه اشارة الى  
 جواز اقتداء المعذور بمثلته انه اتخذ عذرهما وبه صرح  
 الزيلعي وقال في البحر انه اامة الا ان المماثلة صحيحة  
 الا المتخينة والفضالة والخنثى المشكل بمثله ولمن  
 دونه صحة مطلقا ولمن فوقه لا تصح مطلقا انتهى  
**قوله** ولا قارريا متى اثار به الى جواز اقتدائه ياتي  
 مثله بخلاف اقتداء الامي بالافرس لكونه اقوى منه  
 بقدرته على التحريك كما في مختصر الظهيرية للعيني وقال في  
 البحر وفي اامة الافرس بالامي اختلاف المتبحر  
**قوله** اذ القراءة فرض في ركعات النظر يعني فيما اذا اتم  
 المسافر وحده وقعد في الثانية كانت القراءة فرض  
 ضاعليه في تنقل بالافريين بخلاف ما اذا اقتدى  
 بالمقيم لصيرورة ركعاته فرضا فصح الاقتداء بالاحاد  
 صفة القراءة فيها في حق الامام والمأموم ويقال ان  
 المصنف اراد بقوله اذ القراءة فرض في ركعات  
 النظر فيما لو كان ولا ركعات تنقل حال الاقتداء المختلف  
 بها اكا في حكم القراءة بين الامام والمأموم فكان حالهما  
 واحدا في صفة الركعات وقراءتها فصح الاقتداء انتهى  
 ومع هذا لا يخفى عدم مناسبة تعليقه للمقام وكان  
 حقه ان يقول اذ صفة القراءة متحدة في مقام **قوله**  
 وسيأتي له هذا زيادة تحقيق اليها في قول لم يزد على

ما هنا بل اعادة المسئلة واحال على شروع تلخيص الجامع **قوله**  
 وان ظهر امامه محدث اعادة المراد بالاعادة الاتيان بالفرض  
 لا الاعادة في اصطلاح الصولييين اجماعة للنقض في المودر  
 فلو قال بطلت لكان اولى ولم يذكر بما اذا ظهر حدث الامام ولا مقدار  
 ما يلزم اعادة اذا اخبر والذي يظهر انه كان بمثابة المقتدى  
 المنا في فلا كلام وان كان باخبار الامام فقال في المجتبى اخبرهم الامام  
 انه امهم شهر بغير طهاراة او ما علمه بالنجاسة ان تلزم الاعادة  
 لانه صرح بكفره وقول الفاسق غير مقبول في البيانات فكيف  
 قول الكافر انتهى قال صاحب البحر وهو مكرر لا يكفي اذا صلى  
 بالنجاسة المانعة عند الاختلاف في وجوب ازالها لقول مالك  
 بسنيها انتهى قلت فيفهم منه انه اذا لم يكن متعمدا للصلوة مع  
 المنا في وجبت الاعادة وهو مقتضى الحديث الذي ساقه  
 المصنف وبه صرح في مختصر الظهيرية بقوله لو قال كنت محدثا  
 او كان على ثوبى نجاسة فعلى القوم ان يصدقوه ويعيدوا الصلوة  
 لان خبر الواحد في امور الدين حجة يعمله الا انه يكون ما جازا فلا يصدق  
 والمأجور الفاسق وهو ان لا يبال بما يقول ويفعل وتكون  
 اعماله على نهج اعمال الفاسق انتهى ثم قال في البحر ولا يلزم الامام ان  
 يعلم اجماعة بحاله ولا ياتم بتركه وفي معراج الدراية لا يلزم الامام  
 الاعلام اذا كانوا اقواما غير متعينين وفي المجتبى اذا ام محدثا  
 او جنبيا ثم علم بعد التفريق بحجب الاخبار بقدر الممكن بلباسه  
 او كونه او رسوله على الاصح وعنه الوبر بخبرهم وان كان مختلفا فيه  
 ونظيره اذا راي غيره يتوضا فانه ما يجس او على ثوبه نجاسة  
 انتهى **قوله** فندت صلواتهم اقول سواء علم الامي حاله خلفه ولا  
 في ظاهره الرواية وفيه اشارة الى انه القارى لم يكن داخل في  
 صلوة نفسه منفردا وصح في الذخيرة وقايدته عدم انتقاض  
 طهاراة بالتهمة وكذا صح في المحيط وغيره وصح في السراج  
 انه يصير سارعا في صلوة نفسه وذكر في الذخيرة البحر نقل  
 قال بعده فعلم بهذا انه المذهب تصحيح المحيط لعدم صحة شروع  
 انتهى **قوله** واما صلوة الاميين الى اخره فيه اشارة الى انه يشترط

المانعة صح

فانه صح



لفاد صلوة الاني اقتداؤه بالقارى ولا تفد انه صلى ووجه مع  
 وجود القارى وبه صرح في البحر وقال انه الصحيح لانه لم يظهر منها غنية  
 في الجماعة كما في الهداية وفي النهاية لو اقتدى الاني ثم حضر القارى  
 ففيه قولان ولو حضر الاني بعد افتتاح القارى فلم يقف به وصلى  
 منفردا الاصح انه صلوة فاسدة انتهى ففيه مخالفة لما في الهداية  
 من الصحيح **قوله** ولو استخلف القارى الى اقول فيه خلاف زفر  
 واجمعوا على الصحة فيما لو استخلفه بعد فراغه من التشهد الخ ووجه من  
 الصلوة بصنعه وقيل تقف صلوة عنده لا عندهما والصحيح الاول  
 وانما اعتبر ابو حنيفة في ما يلزم الاني قدرة الغير مع انه من اصله  
 القادر بقدره الغير ليس بقادر لانه مقيد بما اذا تعلق باختيار  
 ذلك الغير ولا كذلك هنا اذ لو اوحى ما ويا انه لا يوم احدا فابتم به  
 رجل صحيح اقتداؤه كما في البحر **قوله** ويصف الرجل الخ قال في البحر قيل  
 الاقسام المكننة تنهى الى اثني عشر صفا والترتيب الحاصر  
 لها ان يقدم الاحرار البالغون ثم الاحرار الصبيان ثم العبيد البالغون  
 ثم العبيد الصبيان ثم الاحرار الخناثي الكبار ثم الاحرار الخناثي  
 ثم الارقا الخناثي الكبار ثم الارقا الخناثي الصغار ثم احرار  
 الكبار ثم احرار الصغار ثم الاما الكبار ثم الاما الصغار انتهى  
 قلت لاح لي استنباه في صحة صلوة الخنثى وقد صار خلف  
 صف مثلا ومحاذ ياله لاحتمال ذكره فقف بالمحاذاة ولا  
 يلزم من امكان الاقسام المذكورة صحة صلوة اصحابها وذلك  
 لمعاملة الخنثى بالاضر في جميع احكامه انتهى واجاب شيخنا  
 امتنع الله بحياة بانه المعاملة فيما اذا وجد معه من حاله وصحة  
 وهي منعته في الاصطفا والقيام محاذيا لمثله انتهى  
 لكنه يرد عليه ما قدمناه من البحر من عدم صحة امانة المستحيمة  
 والضالة والخنثى المشكك لمثله انتهى وبه يظهر ما قلناه من بطلان  
 صلوة الخنثى المشكك بمحاذاته لمثله واصطفا فله خلف فليتأمل  
 ونغني للقدم اذا قاموا الى الصلوة انه يتر اصوا ويدر  
 الخلل ويسووا بين مناهجهم في الصفوف ولا بأس ان ياحرمهم  
 الامام بذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم سووا صفوفكم فانه

تسوية الصف من تمام الصلوة ولقوله صلى الله عليه وسلم تسوية  
 صفوفكم اوليها لقن الله بين وجودكم وهو راجع الى اختلاف  
 القلوب وبينفي الامام انه يقف بارا الوسط فان لم يفعل  
 فقد اساء ذكره الزيلعي وبينفي انه يكملوا ما يلي الامام من  
 الصفوف ثم يكملوا ما يليه وهم جواد انه وجد في الصف  
 فرجة حتى انه وجد في الصف الاول فرجة ووجه الثاني انه  
 يحرق الثاني اذ لا حرة لهم لتقصيرهم حيث لم يسووا  
 الصف الاول سواها قال صلى الله عليه وسلم اقيموا الصفوف  
 وحاذوا بين المناكب وسواوا الخلل وليسوا بايديكم اخوانكم  
 لانذروا فرجات الشيطان من وصل صفا وصل الله ومن  
 قطع صفا قطعه الله وروى البزار بسناد حسن عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم من سدد فرجة من الصفوف غفر له وفيه  
 ابيه داود عنه صلى الله عليه وسلم قال خباركم اليكم مناكب في  
 الصلوة وبهذا يعلم جهل من يستسك عند دخول داخل كجنبه  
 في الصف ويظن انه فسحة له ربابب تحركه لاجله بل  
 ذلك اعانة له على ادراك الفضيلة واتامة سدد الفرجات  
 المأمور بها في الصف والقيام في الصف الاول افضل من  
 الثاني ثم وثم لما روي في الاخبار انه اذا انزل الرحمة  
 على الجماعة ينزلها أولا على الامام ثم تنزل عنه الى من يحاذي  
 ذيه في الصف الاول ثم الى الميما من ثم الى الميما من ثم الى  
 الصف الثاني وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم يكتب  
 للذر خلف الامام بجذابه مائة صلوة وللذر في الجانب  
 الايمن خمسة وسبعون صلوة وللذر في الجانب الايسر  
 خمسة صلوة وللذر في سائر الصفوف خمسة عشر  
 صلوة كذا في البحر وروى الامام بتعريف عيسى بن المسجد في  
 السنة فالقيام فيه **قوله** حاذونه الضحية للمصلي المعلوم  
 من المقام والخطاب بتأخير من متعلق بالعقل والبلوغ  
 كما في بعض سنده ووجه الجماعة مع الصغير فلا تفد صلوة بصي  
 بالمحاذاة على هذا قاله الكمال **قوله** قد ركن هذا عند ابي

حتى انه وجد في الصف الاول  
 اذ لا حرة لهم لتقصيرهم حيث لم يسووا  
 الصف الاول سواها

الشريف



يوسف كما نقله في شرح المجمع عن المحيط ولا تفد عند محد  
 الابداد اية انتهر لكن قال الكمال انما يرى في الشرط ان يكون  
 المحاذاة في ركن كامل حتى كونه تحت في صف وركعت  
 في اخر سجدة في ثالث فسدت صلوة من غير يمينها  
 ويسارها وخلقها من كل طرف قيل هذا عند محمد وعند  
 ابي يوسف لو وقفت قدره فسدت وان لم تؤد وقيل لو  
 حاذته اقل من قدره فسدت عند ابي يوسف وعند محمد لا  
 الا في قدره انتهر وقوله والمراد كونها من اهل الشهوة في  
 الجملة حتى لو كانت مجنونة الى اخره اقول لا يخفى ان المجنونة  
 من اهل الشهوة في الجملة وليست كالصغيرة قاله زبيد  
 انه يعلم عدم فساد الصلوة بمحاذاة المجنونة بعدم جواز  
 صلواتها كما قاله الزيلعي وغيره وتكون خارجة بقيد الاشتراك  
 تادية **قوله** الرابع كون الصلوة مشتركة بينهما تادية الى اخره  
 اقول انتهى بقوله مشتركة تادية عما قيل مشتركة تحريمه واداء  
 اذ يلزم من الاشتراك تادية الاشتراك تحريمه بعم الاشتراك  
 كما فيه به ولذا قال الكمال لو قيل بدل مشتركة تحريمه واداء  
 مشتركة اداء ويفسر بان يكون لهما امام فيما يوديانه حالة  
 المحاذاة او احدهما امام للاخر لعم الاشتراكين انتهر فاذا  
 علمت ذلك فما قاله ابو الحسن لكن ذكرهما لما يلزم من الاشتراك  
 ادا الاشتراك تحريمه انتهر ليس بنظاهر واجوب ما قاله  
 ابن كمال بان انهم افرادوا بانكر كلالة الاشتراك تحريمه  
 واداء وان كان ذكر الاشتراك في الاداء مغنيا تفصيلا  
 لمحل الخلاف عن محل الوفاق كما هو دأبهم وذلك ان  
 الاشتراك تحريمه شرط اتفاقا والاشتراك ادا شرط  
 على الاصح ذكره في شرح التلخيص انتهر **قوله** وقد يكون مكانا  
 كما في اللاحق فانه فيما يقضي الى اخره اقول ان ربه الى  
 انه لو حاذته في الطريق وهما لاحقا لا تفد صلواته  
 وهو الاصح لانها مستغلة باصلاح الصلوة لا بحقيقتها  
 فانعدمت الشركة ادا وان تحريمه ولا بد من المجموع

لمع

مستغلة

بطلان

لبطلان الصلوة كما في البين **قوله** وايضا انه اعلم من الاداء و  
 القضاء اقول واعلم من اتحاد الصلوة اذ يشمل ما لو اختلفت  
 صلواتها حتى لو نوت الظاهر خلف مصلي العصر وحاذته ابطلت  
 صلوة على الصحيح لانه اقتداها وان لم يصح فضا يصح نقلها على  
 المذهب لكن هو متفرع على احد القولين في بقا اصل  
 الصلوة عند فساد الاقتدا كما في **قوله** الخامس كونها في  
 مكان واحد الى اخره اقول والاشارة تقوم مقام الكمال في عدم  
 الفاد لما قاله الكمال في الذخيرة والمحيط اذا حاذته بعد ما شرع  
 ونوى امامها فلم يمكنه التاخير بالتقدم خطوة او خطوتين للكرامة  
 وفي ذلك فتاخيرها بالاشارة وما شبهه فاذا فعل فقد افر  
 فيلزمها التاخير فان لم تفعل تركت حينئذ فرض المقام فتفد  
 صلواتها ودون انتهر **قوله** موفرة الرجل بفهم الميم وكسر الخاء  
 هي الخشبة العريضة التي تحاذر راس الكلب وتشبه  
 الخا خطا قال الحادي **قوله** السابع الى اخره قال صاحب البحر لا  
 حاجة الى هذا القيد لانه علم من قيد الاشتراك لانه لا اشتراك  
 الا بنية امامتها لم يصح اقتداها انتهر **قوله** مستهارة فيه  
 اشارة الى احوال محاذاة الامم وقد صرح الكلب بعد فساد  
 بالامنة شذولا متمسكة له في الدراية والرواية قاله الكمال  
**قوله** قوم صلوا على ظهر ظلة اني المسجد وتحت اقدامهم  
 لا طريق لا يجوز صلواتهم الى اخره ما قاله المصنف فتأمل  
**قوله** ولو تجذ بهم يعني عن يمينهم ويسارهم فتفادير مسلمة  
 مالوكن تحت ارجلهم وقدامهم **قوله** المصلي على رفرج  
 المسجد كذا منكره في مختصر الظهيرية ثم قال ولهذا قال  
 ما يخفى ان صلوة التراويح على سطح المسجد مكروهة **قوله**  
 انتهر الكبير الى اخره اقتصر المصنف على هذا التفسير وقال في  
 مختصر الظهيرية وحده الكبير ما لا يخصى شرعا ووقيل  
 ما يجز فيه السفن انتهر وقيل ما يجتاز به الرجل القوي بوثبة  
 ذكره في البرهان **قوله** سواء كان بين الصفوف فضا او  
 اتسع عبارة قاضي خا عطفها بالواو لا با وفتأمل

اشبهها

اذ لو لم ينو امامتها صح  
 الى اخره اقتصر عبارة الخانية  
 وكذا مختصر الظهيرية قوم  
 صلوا على ظهر ظلة



**قول** وان لم يشته فلا يمنع الا انه يختلف المكان اقول هذا على خلاف الصحيح لما سئل عن العبرة للاستتباب **قوله** وان قام على سطح وآثره اليه اقول هذا خلاف الصحيح لانه ذكر مثله في مختصر الظهيرية ثم قال والصحيح انه يصح الاقتداء بنص عليه في باب احداث التهر قلت فما قاله صاحب البحر تفرعا على عدم صحة الاقتداء فيما لو قام على سطح داره فلو اقتدى فيه باخلاقه حتى العلوية من حائقيه الشيخونية باحاديثها لا يصح اقتدائه حتى انه من ياكلون بين اللتين فوق الابواب الصغيرة وان كان مسجد الا ان ابوابها خارجة عن ابواب المسجد سواء استتبه حال الامام او لا كالاقتداء بسطح داره المتصلة بالمسجد فانه لا يصح مطلقا وعلله في المحيط باختلاف المكان انما هو على غير الصحيح والصحيح صحة الاقتداء لما ذكرناه ولما قاله في البرهان لو كان بينهما حابط كبير لا يمكن الوصول منه الى الامام ولكن لا يشته حاله كسماع اوروية لانقالا لا لا يمنع صحة الاقتداء في الصحيح وهو اختيار شمس الائمة اكلوا في التهر وعلى الصحيح يصح الاقتداء بامام المسجد اكلوا في المحل المتصلة به ان كانت ابوابها من خارج المسجد **قوله** اما في البيت مع المسجد لم تخلل الا الحائط ولم يختلف المكان اقول اطلاق التخلل على ظاهره كانه موضوع المسئلة انه قام على الحائط ولذا قال ولم يختلف المكان ولو كان على ظاهره كانه متجاورا مع قوله وان قام على سطح داره وقد حكم فيه بعدم صحة الاقتداء **قوله** وقال ايضا الامام الحاف قد مناهما ما يتعلق به **قوله** بان ادركت الامام في الركعة الاولى فسبقه احدث اليه اقول لا يختص اللاحق بهذا لانه لو فاتته بعد ادراك الركعة الاولى كي شي بسبب نوم او غفلة او زحمة او كان من الطائفة الاولى في صلاة الخوف فهو للاحق وبقى قسم اخر وهو اللاحق لم يصح به المصنف وهو من سبق باول الصلوة ثم اقتدى وفاته ايضا بعضها بعد ركوع وغفلة وعبارة عنه تسلمه على ما قاله المحقق في فتح القدير

عليه

المسبوق

ان اللاحق

ان اللاحق من فاته بعد ما دخل مع الامام بعض صلوة الامام ليشمل اللاحق المسبوق وتعرفهم اللاحق بانه من ادرك اول صلوة الامام وفاته شي منها بعد تركها لانه كان ينبغي ان لا يخص المصنف مقته بما صور به ليشمل هذا القسم وحكمه ان اذا رزق عذره ان يصلي ما فاتته بالعذر ثم يقضى اول صلوة التي سبق به ولو لم يرتب هكذا اجاباه خلافا لفرق وصورة في شرح المجمع في خمس صور وقامه في الفتح **قوله** حتى لا يؤتم اقول وكذا لا يتم فيما يقضيه كما في فتح القدير **قوله** وان صلح للخلافة اقول يعني في صدقانه لا خصوص هذا المحل لانه المسبوق فيما يقضيه لا يتصور ان يستخلفه الامام في هذه الحالة بل في حالة الاقتداء قبل مفارقة امامه **قوله** ويفد ما يقضي بالمحاذاة اي بمحاذاة لا حقة مثل **قوله** وعلته خطأ القبلة من امامه اقول وكذا يتبدل اجتهاده كما في التبيين **قوله** فعليه ان يعود اركل يقيد الركعة بسجدة تنبيه لم يستوعب المصنف رحمه الله جميع احكام المسبوق اذ له احكام كثيرة منها لو ظن الامام انه عليه سهو فسجد له فتابه المسبوق ثم علم انه لا سهو فاستمر فادخله المسبوق ولو لم يعلم لم تقدر في قوله ولو قام الامام الخامسة فتابعه المسبوق ان فقد الامام على رأس الركعة فندت صلوة المسبوق والا فلا حتى يقيد الخامسة بسجدة ولو سلم مع الامام ساهيا او قبله لا يلزم سجود السهو ولو سلم مع الامام على ظن انه عليه السلام مع الامام فهو سلام عمده فتفقد ومنها انه لا يقوم اليه قضا ما سبق به بعد التسليمين فورا بل ينتظر فراغ الامام بعدها لا حتما سهو على الامام فيصير حتى يعرف انه لا سهو عليه وقبده في فتح القدير بحسب ما ذكره محله اذا اقتدى بمن يرى سجود السهو بعد السلام والا فلا وقال صاحب البحر ما يحصل الاطلاق لانه اختلاف في كونه السجود قبل السلام او بعده انما هو في الاولوية في الاختيار في العمل بالجائز ومنها انه لا يقدم قبل السلام بعد الجلوس قد تشهد الا في مواضع اذا خاف تمام مدة مسحه لو انتظر سلام الامام او خروج الوقت وهو معذور وخاف ان يتبدل احدث او خاف من ور الكسر من بين يديه ولو قام في غير ما قد قد تشهد صح ويكره

الذي

في الجمعة والعيدين  
والفجر او خروج الوقت



تحريرا ومنها لو تذكر الامام سجدة صلبية وعاد اليها يتابعه وان لم يتابعه  
فدت وان كان في ركعة سجدة فدت صلوة في الروايات  
كلها عاودا ولم بعد وقامه في **الجلوس** واللاحق ليس له الجهنان الى اخره  
هذا بيان احكامه كما وعد به ولم يوف بجميع احكامه لانه لم يبين ما  
يفعله بعد زوال عذره ولا يخلو اما ان يكون بعد فراغ الامام او لا فلا  
ول واضح والتايج يجب عليها ياتي بما فاته اولاً ثم يتابع الامام  
الي ان يفرغ فلو تابع الامام اولاً ثم اتي بما فاته صح ولكن ياتم ترك  
الواجب وقال في وقت صلوة بعد اتيانها بما فاته اولاً ومن  
احكامه لو سبقه احدث وهو ما فرغ من صوره للوضوء بعد فراغ  
الامام لا تنقلب صلوة اربعاً ومنها لا تنقلب صلوة بغيره  
الامام في موضع السلام وقد جعل الاصوليون فعلة اداسيها الى  
ذكرناه من عدم تغير فرضه بنية الاقامة لانها لا تؤثر في القضاء  
**قوله** والمسبوق يقضى اول صلوة الى اخره اي بعد فراغه  
عما ذكره مع الامام فلو انه ابتدأ بقضائه مسبق به وصورة  
ان يصلي عقب احواله ما فاته قبل ما تركته لانه فيهما اذكره قالوا  
عوا يركه لمخالفته السنة ولا تنقلب صلوة وقيل تفرد وهو  
الاصح لانه عمل بالمنسوخ كما في مختصر الظهيرية وصح في الحاوي  
اخصر عدم فاد صلوة موقفا الى اجماع الاصغر واختار  
في البدايع ما صح في الظهيرية من الفساد وقال صاحب البحر  
فقد اختلف التصحيح والظاهر القول بالفساد لموافقة القاعدة  
انتهر **قوله** ولو اذكرها اير الركعة من ذوات الاربع الى اخره كذا ذكره  
الكامل ولم يذكر خلافا فيه فاقصني انه يكون المذهب لكن ذكر في  
الفيض ان هذا عندهما فقالنا قلنا المستصفي لو اذكر  
الامام في ركعة من الرباعية ثم قام الى قضاء ما سبق به يصلي  
كفتين بفاتحة وسورة ثم يشهد ثم ياتي بالناسخة بفاتحة  
خاصة وقال ياتي بركعة بفاتحة وسورة ويشهد ثم  
يأتي بركعتين اوليها بفاتحة وسورة وثانيتهما بفاتحة  
خاصة **باب احدث في الصلوة** **قوله** سمعته حدث الى اخره  
اقول ولو لم يفتح عطا سله لما قال في البحر وصحوا البناء فيما

اذا سبقه احدث من عطاسه او تخطئه انتهر ويخالفه ما في مختصر  
الظهيرية لو عطر فسبقه احدث من عطاسه او تخطئه خرج من توبه  
قيل لا يبي هو الصحيح انتهر فقد اختلف التصحيح **قوله** ما عوف ان  
اخرج بصلته فرض عنه ايج حنفية اقول يجوز الاستخلاف البناء  
وان كان اخرج غير فرض بل واجب على الصحيح فلا يختص بما عطف به  
**قوله** يستخلف خبر لقوله امام اي استخلفه الى اخره اقول لم يقدر  
له عامل كما في المسح التي رايها وينبغي ان يكون هكذا اي جاز استخلافه  
ولا يقدر بما يدل على اللزوم كوجب لانه الاستخلاف لا حراز  
فضيلة الجماعة كما سيذكره ولهذا قال في البحر الا فضل للامام  
والمقتضى البناء صيانة للجماعة وللمنفرد الاستيناف تحراز  
عن اختلاف وصح في السراج الوهاج وظاهر كلام المتن انه لا  
ستيناف افضل في حق الكل كما في شرح المجمع لابن الملك  
من انه يجب على الامام الاستخلاف صيانة لصلوة القوم فيه نظر  
انتهر قلت عبارة شرح المجمع من سبقه حدث يتوصفا  
وينبغي كما لو كان اما ما جاز له ان يستخلف غيره اتفاقا قالوا  
بل وجب عليه الاستخلاف صيانة لصلوة القوم انتهر فلا اتفاق  
على وجوب استخلاف الامام وذلك لانه لفظة قالوا انما يستعملوا  
فيها فيما هو مختلف فيه ذكره في النهاية انتهر ويجوز ان يكون المراد  
بالواجب اللازم من حيثية بقا صفة صلوة القوم لانه حيثية  
ترتب العقاب بترك الاستخلاف فلا خلاف في  
جواز ترك الاستخلاف نحو وجوبه اختلف **قوله** اذ خلو  
مكانه الامام عن الامام يفد صلوة المقتضى اذ لو حكم بان  
وقف فيه بعد احدث قد راى اركن كما سيذكره المصنف  
**قوله** كذا في الكافي اقول ليس بجملة في هذا المحل بل في  
اوله واخر الباب **قوله** صورة الاستخلاف الى اخره على وجه  
السنة **قوله** يقدم من المصنف الذي يليه بالاشارة اقول او  
باخذ ثوب من يقدم الى الجواب كما في الفتح **قوله** وما لم يخرج  
من المسجد اقول فلو استخلف ثم خرج محكم هو ماله الكمال  
لو استخلف من اخر المصنف ثم خرج من المسجد ان نوى

للمنفرد

بلغ

منه صح



الخليفة الامامة من ساعته صار اماما فنفسه صلاة من كان متقدما  
 دون صلوة وصلاة الامام الاول ومنه عن يمينه وشماله في صدقه و  
 من خلفه وان نوى ان يكون اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول  
 قبل ان يصل الخليفة الى المحراب او قبل ان ينوي الامامة فثبت  
 صلواتهم وشروط جواز صلوة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة  
 الى المحراب قبل ان يخرج الامام عن المسجد **انتهى** **د** فلو لم يستخلف  
 حتى جاوز هذا الحد بطلت صلوة القوم اقول كلامه الاطلاق سواء  
 كانت الصفوف متصلة الى خارج المسجد او لا ويصرح به فيما  
 يفيد الصلوة وهو صريح قاضى فانه حيث قال استخلف رجلا  
 من خارج المسجد والصفوف متصلة بصفوف المسجد لم يصح  
 استخلافه ونفس صلوة القوم في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 رحمهما الله **انتهى** ومعنونه صحة الاستخلاف من خارج عند محمد وبه  
 صرح الكمال وغيره وقلب اختلاف صاحب الظهيرية فجعل جواز  
 الاستخلاف من خارج قولهما لا قدر محمد فقال انما يصح الاستخلاف  
 مادام الامام في المسجد وان استخلف رجلا من خارج المسجد  
 والصفوف متصلة جاز خلافا لمحمد **انتهى** **د** وفي صلوة  
 الامام روايتان اقول صح كل من الروايتين لانه صرح قاضى  
 بانه الاصح من الروايتين الف **انتهى** وقال في الظهيرية لم يبين  
 محمد حال الامام وذكر الطحاوي رحمه الله انه صلوة فاسدة ايضا  
 وذكر ابو عصمة انه صلوة لا تقف وهو الاصح **انتهى** وعلمه في  
 شرح الجمع بانه كالمنفرد لفساد استخلافه **انتهى** **د**  
 كما اذا قصر بوزن تعب ففعل ومصدر العجز وقصير المصدر  
 كما في الفتح وفي النهاية ضم كافيه خطا كما في الموزن وقال  
 الاتحاف ويجوز ان يكون حصر على فعل ما لم يسمى فاعله من  
 حصره اذا حبس من باب نصر ومعناه حبس ومنع عن  
 القراءة بسبب مجل او خوف بالوجهين حصل الى السجود وبها  
 صرح في الاسلام في شرح الجامع الصغير وقد وردت اللفظة  
 ايضا في كتب اللغة كالصحاح وغيره فاما انكار المطرزي  
 ضم الحاء فهو مفسور العين لانه لازم لا يجي له مفعول ما لم يسمى

ع

فاعله الا في مفتوح العين لانه متعد بحوز بنا الفعل منه للمفعول  
 فانهم **انتهى** **د** فانه يستخلف حينئذ عنده خلافا لهما اقول  
 ولم يذكر ما احكم عند هؤلاء استخلف هل تبطل او يتيها بلا قراءة  
 قال في العناية جاز ان الاستخلاف عند ابي حنيفة مع وقال لا  
 يجوزهم **انتهى** وقال في النهاية بل يتيها بدونه القراءة كالامى اذا  
 ام اميين ونسبه بعض السارحين الى السهول لانه من ههنا انه  
 يستقبل وبه صرح الامام في الاسلام رحمه الله في شرح الجامع الصغير  
**انتهى** قلت وما قاله في النهاية من انه يتيها بلا قراءة عندهما تبعه فيه  
 الزيلعي والكمال ابن الهمام ورايت بخط شيخنا عن شيخه معزيا الى  
 البدايع وفي الاسلام انه عند هؤلاء يجوز ونفس صلواتهم **انتهى**  
**د** ولو قد ذكركم القدر لم يجوز الاستخلاف بلا خلاف اقول  
 كذا في كثير من كتب المذهب المعتمدة لكن قال صاحب الجواز في الخط  
 بصيغة قيل وظاهره انه المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي اعتناؤه لما  
 انهم صرحوا في فتح المصلى على امام بانها لا تقف على الصحيح سواء الامام  
 ما يجوز به الصلوة او لا فكذا هنا يجوز الاستخلاف مطلقا **انتهى** قلت  
 يؤيده ما قاله في الفتاوى الصغير كتبت في شرح الجامع الصغير اذا  
 حصرنا استخلف بعد ما واما ما يجوز به صلوة لا يجوز بالاجماع ولم  
 اذكر انه هل تقف الصلوة لانه كتبت في مشكلة الامى انه لا  
 بخلاف عمل كثير يفيد في هذا ايضا فعلى هذا القياس  
 ينبغي ان يفيد وعلى قياس ما ذكر في الجامع الصغير ان يفيد  
 الفتح لا يفيد فلا يفيد ايضا هنا لانه الفتح ليس بعمل كثير  
 فلو افاد انما يفيد لانه عمل كثير لكن لانه غير محتاج اليه  
 وهنا هو محتاج اليه فلا يفيد **انتهى** قلت ولا احتياج لاني  
 بالواجب او المسنونة من القراءة ثم تغيير المصنف بقراءة ما يجوز  
 به الصلوة اشارة الى انه قد حصل الحصر في ركعة بعد الاولى  
 وقد قرأ فيها ما يجوز به الصلوة فيستفاد منه انه اذا قرأ في  
 ركعة فقط ما يجوز به ثم حصر فيها جازله الاستخلاف بلا خلاف  
 قماطر **د** فيتوضا قال الزيلعي ويتوضا تدا تدا وتوضا  
 عب راسه بالمسح ويتمضمض ويستشق ويأتيه باير

ثم قال صح



سنن الوضوء وقيل يتوضأ مرة مرة وانما زاد فتد صلوة  
 والاول اصح انتهى وسنذكر الخلاف في كشف العورة للوضوء ولما يستقي  
 الماء البئر اذا لم يكن عنده ماء وذكر الكرخي والقدر ران الاستغناء منع  
 البناء ذكره في مختصر الظهيرية **وله** وبني اقول ولا كراهة في صلوة كما  
 سنذكر **وله** كالمنفذ فانه ايضا خير الى امر اقول ولم يبين الا فضل  
 له واختلفا في الافضل للمنفذ والمقتدر بعد فراغ الامام قالوا هو زاده  
 العود افضل لكونه في مكان واحد وهو اختيار الكرخي والفضل في تسير  
 الائمة السخري وشيخ الاسلام خواهر زاده وقيل في منزله افضل لما فيه  
 من تقدير المشي قال الاجل وهو اختيار بعض مشايخنا وذكر في نوازل  
 ابن سماعة انه العود يفهم لانه مشي بلا حاجة وقال الكمال والصحيح  
 عدم ارفع الف **وله** والا اراد ان لم يقع امامه عاد الى مكانه  
 قطعا اقول ليس المراد خصص عين مكانه بل ما يصح ان يكون مقتديا  
 فيه حتى لو اتم بقية صلوة في موضع وضوءه وهو في المسجد او  
 فيما هو حكم المسجد من حيث صحة الاقتداء جاز والانه العود  
 الى مصلاه واذا عاد قال الاجل في الغاية فانه ادرك امامه في  
 الصلوة فهو خير بين ان يقضي ما سبقه الامام في حال استغفاله  
 بالوضوء بغير قراءة ثم يقضي اخر صلوة وبين ان يتابع الامام  
 ثم يقضي ما سبقه الامام بعد تسليمه لانه ترتيب افعال الصلاة  
 افعال الصلوة ليس شرط على ما ذكره في شرح الطحاوي  
 رحمه الله انتهى قلت وهذا مخالف لما قدمناه في الاصح منه انه يجب  
 عليه ان يأتي بما فات اوله ثم يتابع الامام والا اتم فلا يخير لانه  
 هذا الغلط واجب عليه اللهم الا ان يحمل التخيير هنا على الفعل من  
 حيث احكم بالصحة ولا يخفى ما فيه فليتا **وله** والا فضل للمنفذ  
 ومقتدر فراغ امامه الاستيناف الى افرقية تاملا لانه حكمه بان الافضل  
 لمقتدر فراغ امامه الاستيناف مدافع لقوله بعده والمقتدر ينبغي  
 اجاز الفضيلة الجماعة اذ لا فرق بين فراغ امام المقتدر وعدمه  
 وحصل الحكم انه اختلف هل الاستيناف افضل مطلقا او في  
 حق المنفذ قال في الهداية والغاية وفتح القدير والقبين و  
 الكافي والبرهان الاستيناف افضل للجميع بخلافه عن غيره

الخلف وقيل انه المنفذ يستقبل والامام والمقتدر ينبغي صيانة لفصيل  
 الجماعة انتهى وما ذكره بصيغة قيل مقابل لا إطلاق في فضيلة الاستيناف  
 صحيح في السراج الوهاج انتهى وقال صاحب البحر وظاهر المتن ان  
 الاستيناف افضل في حق الكرخي فالمصنف مشي عليه خلاف ما عليه  
 الاكثر مع ما فيه من المدافعة ومعنى الاستيناف ان يعمل على تقطيع  
 الصلوة ثم يشيع بعد الوضوء ذكره الكاكي **وله** والاولى له ان  
 يقدم مدر كما اليه ان يقول صلى الله عليه وسلم من قلنا اننا  
 عملا وفي رعيته من هو اوله منه فقد خاز الله ورسوله وجماعة  
 المؤمنين ذكره الكاكي **وله** لانه اقدر على اتمام صلوة كذا عملا  
 في الهداية وقال الكمال فاذا التعليل انه الاول لا يقدم مقيما اذا  
 كان مازا ولا لاحقا لانها لا يقدر ان على الاتمام حينئذ فكما  
 لا ينبغي للمسبق ان يتقدم كذا هذا وكما يقدم مدر كالسلام  
 لو تقدم كذا الاخر انما المقيم فلا يلزم من خلفه لا يلزمهم  
 الا تمام بالاقتراب كما لا يلزمهم بنية الاول بعد الاستخلاف او بنية  
 الخليفة لو كان مازا في الاصل وعند رفر يقرب فزهم  
 اربعا لاقتراب المقيم فلما ليس هو اما لا ضرورة فيصير  
 قايما مقامه فيما هو قدر صلوة فكما لو اتمقتدين بالمسافر  
 معنى وصارت القعدة الاولى فرضا على الخليفة ويقدم  
 بعد الركعتين مسافرا يسلم بهم ثم يقضي المقيم ركعتين  
 منفردين ولو اقامت وابه بعد قيامه بطلت صلواتهم دون  
 المسافرين لانه اقتداء بهم انما يوجب المتابعة الى هنا انتهى  
 قلت وهذا ليس بتعليل لف والصلوة بل هو مسكوت  
 عنه اذ لا يخفى ان ترك الواجب لا يلزم منه بطلان الصلوة وظاهر  
 لانه انما قدمت صلوة المقيمين بمقتضى خليفة المسافر  
 بعد تمام صلوة الاصل لانه صار منفردا فيما بعد لانه لا يكون  
 اماما الا فيما هو قدر صلوة من استخلفه وتقدم ان من حكمه  
 انه لا يجوز الاقتداء به واما المسافر فقدمت صلواتهم  
 فاقترابهم فيما بعد لا يضرهم **وله** ويضر الامام الاول اقول  
 هو الاصح لانه لما استخلفه صار مقتديا به فتفسد صلوة



بفاد صلوة امامه ولهذا الوصل ما بقي من صلواته في منزله  
قبل فراغ هذا المستخلف تصد صلوة لانه انفرادة قبل فراغ  
الامام لا يجوز وقيل لا تصد لانه يصير مقتديا بالخليفة قصد  
كما في التبيين وهذا القيل رواية ابي حفص قالوا وكانها غلط  
وذكر الكمال وجهه وكذا تصد صلوة الامام والقوم والخليفة  
بتذكر الخليفة غايته وكذا لو تذكر الامام قبل مخرجه من المسجد  
وان تذكرها بعد الخروج فسدت صلوة فقط كما في **الحرم**  
وان لم يسبقه اي الامام الاول حدثت اقول لفظ الاول وقع مثله  
في الهداية وقال الكمال لفظ الاول منات هذا ليس في صلوة  
هذه المسئلة امام ثانيا اذ ليس فيها استخلاف **انتهى**  
فسدت صلوة المسبوق اقول هذا اذا لم يقيد المسبوق بالسجدة  
فانه كان بان قد معه قدر التشهد فقام للقضاء وقيد بالسجدة  
قبل حدث الامام لا تصد صلوة لانه تاكده انفراده حتى لا يتابع  
امامه في سجود السهو فانه تابعه فسدت صلوة بخلاف ما اذا  
لم يقيد بالسجدة ويتابعه لا تصد لعدم تاكده الانفراد  
كما ذكره الكاكي واللاحق كما لمسبوق اذا قيه ما فاته بالسجدة  
لا تصد صلوة كما في الفتح وقال في العناية قيه بفاد صلوة  
المسبوق لانه صلوة المدرك لا تصد بالاتفاق وفي صلوة اللاحق  
روايتا **انتهى** في السراج الوهاج الفاد ووجه في الظهيرية  
عدمه معلل بان النائم كان خلف الامام والامام قد تمت صلوة  
فكذلك صلوة النائم تقديرا **انتهى** قال صاحب البحر وفيه نظر لانه  
لامام لم يبق عليه شيء بخلاف اللاحق وفي فتح القدير لو كان في  
القوم للاحق انه فعل الامام ذلك بعد ان قام يقضي ما فاته  
مع الامام لا تصد والا تصد عنه **انتهى** ما قاله في البحر والفتيم  
في عنده راجع للامام قلت كذا اطلق في فتح القدير عدم الفاد  
بفصل الامام ذلك بعد قيام اللاحق للقضاء ولم يقيد بالتقيد  
بالسجود كما في المسبوق ولعله تركه اشكال لانه ذكره عقبه فليقل  
**قوله** وان تكلم او خرج من المسجد الى آخره ارادوا فعلا ذلك بعد  
قعوده قدر التشهد ولم يكن سلم لا تصد صلوة المسبوق

عليها

**قوله** لانه القهقهة مفردة للجزء الى آخره اقول هذا بيان  
الفرق بين القهقهة او الحدث عدا وبين التكلم او الخروج من  
المسجد وليس لتعليل لقوله لا تصد صلوة المسبوق لانه  
القهقهة اذا احدثت الجزء الفارقة من صلوة الامام يلزم بها  
لفرورة فاد صلوة المسبوق فلا يصح ان يكون علة لعدم  
فاد صلوة المسبوق **قوله** واصابة بول كثر اقول المراد به مما  
لم يسبقه وفيه خلاف ابي يوسف فانه يقول يجوز ان يبني  
وان لم يكن مما سبقه وانما ان كان مما سبقه بني اتفاقا والفرق  
لهما انه في ذلك غسل يده وتوبه ابتداء وفي هذا تبع للوضوء  
ولو اصابته من حدثه وغيره لا يبني ولو اتحد محلهما كما في الفتح  
**قوله** وسبيل النسيئة اقل اي يصنع احد ابتداء فانه وقعت  
عليه طوبة من سبيل ان كان بحد ومرار استقبل خلا قال ابو يوسف  
والا فالصحيح الخلاف بين ما يحننا مثل وقوع النسيئة في السجدة  
كما في مختصر الظهيرية **قوله** وظهور العورة في الاستنجاء الا  
انه يضطر كذا المرأة اقول هذا الاستنسا قول ابي علي النسفي و  
قال قاضينا هو الصحيح وروق بينه وبين ما لو كشفت العورة  
في الصلوة ابتداء ونحو لفظه ما نقله في البحر لو كشف عورة  
للانستنجاء بطلت صلوة في ظاهر المذهب وكذا اذا كشفت المرأة  
ذراعا للوضوء وهو الصحيح وفي الظهيرية عن ابي علي النسفي انه اذا لم  
يجد منه بدا لم تصد وكذا المرأة اذا احتاجت الى البنائها  
ان تكشف عورتها واعضاها في الوضوء وتغسل اذا لم تجد  
بدان ذلك **انتهى** ومثله في الفتح من غير ذكر تصحيح لقول ابي علي و  
علمت تصحيح قاضينا **قوله** وطلب الماء بالشارة اقول هذا  
مشكل بمسئلة درء المار بالشارة وكذا بما ذكره الزيلعي في الغاية  
في باب ما يفد الصلوة لو طلب من المصلي شيء فاشرب به  
او برأسه بنعم او بلا لا تصد صلوة وفي البحر مشك في الخلاصة و  
الظهيرية وغيرهما ثم نقل عن سراج المجمع انه لو راد السلام  
فسدت ونقل عن ابن امير حاج انه قال ان بعض من ليس من  
اهل المذهب قد عزي الى ابي حنيفة ان الصلوة تصد



بالدواليه وان لم يعرف انه احد من اهل المذهب فقلنا  
 في رد السلام بالدواليه وانما يذكره عدم الفاديه حكاية خلاف  
 في المذهب فيه بل صريح كلام الطحاوي في شرح الآثار فيقيد انه  
 عدم الفاديه قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وكان  
 هذا القابل فهم من الآثار اشارة الفاديه على تقديره  
 كما هو كذلك في النطق لكن ثبت ما ذكرنا انه قال صاحب  
 البحر والحق ما ذكره العلامة اكلبي انه الفاديه ليس ثابت  
 في المذهب وانما استنطه بعض المشايخ من فرع نقله في  
 الظهيرية والخاصة وغيرهما انه لو صاح المصلي ان انا  
 بنيت السلام فدت صلوة ونقل الزاهد بعد نقله عن  
 حاتم الايمية انه قال فعلى هذا تفاديه ايضا اذا رد بال  
 اشارة لانه كالتسليم بالدواليه ثم استدرك صاحب البحر على  
 عدم الفاديه اشارة النبي صلى الله عليه وسلم بالرد بالدواليه  
 لكنه ناقش ابن امير حاج بانه صاحب الجمع نقل الفرع و  
 هو من اهل المذهب انه نقلت لما يبعد ان يكون عدم  
 فاد الصلوة بطلب الما بالاشارة كرد السلام و  
 غيره بالاشارة وعلمت ما فيه **دول** وشرأه بالتعاطي  
 اقول يمكن هذا على حد تفسير العمل الكثير انه ومجاوزه  
 ما ولا عذر له بفساد ما لو جاوز ما يقدر على الوضوء منه  
 الى ابعده منه لضيق المكان او لعدم الوصول الى الماء وكان  
 بيضا يحتاج الى الاستقامة وذلك مضد او كان بيضا  
 فجاوزه ناسيا لا عياده الوضوء من الخوض لا تفاديه كما  
 في فتح القدير **دول** قيد به لظهور فاد الصلوة الى  
 آخرة فيه اشارة الى انه مع كونه لم يوجد منه صريح ايجاب  
 وقبول وقد فدت فمهما اظهر **دول** والصفوف  
 في غيره كالصلاة او كالصلاة امثال للغير وظاهره انه الغير  
 طر للجبانية ومصلى العبد وليس كذلك بل هما بمنزلة  
 المسجد كذا روى عن ابي يوسف انه ومكان الصفوف  
 له حكم المسجد ولو تقدم من قدامه ولم يكن ثم ستر

انه يكون

يعتبر قدر الصفوف خلفه وان كان بين يديه ستر فاحد  
 السرة وعنه فحده يعتبر فيه قدر الصفوف خلفه كما اذا  
 لم يكن ثم ستر كما في التبيين وفتح القدير ثم قال في فتح القدير  
 والاوجه اذا لم يكن ستره انه يعتبر موضع سجوده لانه  
 الامام منفرد في حق نفسه وعلم المنفرد ذلك انه وقار  
 في البدايع والصحيح هو التقدير بموضع السجود اذ في الصحاح  
 وان كان بين يديه بنا او ستره فانه يلبي ما لم يتجاوز ذلك  
 انه وانما استخلف هذا الضار بطل صلوته وان لم يجاوز  
 احده المذكور قيل هذا قولهما وعند ابي حنيفة لا تفاديه  
 وهو اختيار ابي نصر وان كان منفردا في الصحاح فحده موضع  
 سجوده وقيل مقدارا ما يمنع صحة الاقامة اذ في التلويح والحق  
 انه نزلت عنه مصلاها فدت صلواتها لانه بمنزلة المسجد  
 في حق الرجل ولم هذا تنكف فيه **دول** بعد ما ظن الى افره فيه  
 اشارة الى انه الا تصرف مفيد بما اذا اراد اصلاح صلوته  
 سبق احداث على ما ظنه فلا تفاديه حتى يخرج اما لو انصرف  
 على سبيل الرقص فهو كما لو ظن انه افتتح على غير وضوء وان  
 مدة مسحه انقضت او ظن سرابا ما او ظن انه عليه  
 قايمة وهو صاحب ترتيب او راي حرة في ثوبه فظن بها تجا  
 سته وانصرف حيث تفاديه صلوته وان لم يخرج من المسجد  
 كما في التبيين لكن نقل الكاكي عن جامع الترمذي والنوازل ان  
 الفارزي لو ظن حضور العدو فالنصرف والامر بخلافه لم  
 تفاديه ما لم يخرج من المسجد انه ومفهوم كلام المصنف  
 انه الظاهر يتم ما بقي من صلوته ما لم يخرج من المسجد وبه  
 صرح في الهداية والقياس الاستقبال وهو رواية عن  
 محمد قال الكاكي عن النهاية هي الرواية فيما اذا كان باب  
 المسجد لغير القبلة فانه كان وهو يمشی متوجها الى القبلة  
 بالاتفاق **دول** ولو غل غدا بعد التشهد منافي للصلوة  
 تمت اقول المراد بالتشهد اكلوس قدره اذ لا يشترط  
 للصحة الايتان بالتشهد والمراد بالتمام الصحة اذ لا شك

تنكف



في انها ناقصة لتركها واجبا منها فلو قال المصنف بدلت تحت  
صحت لكانه اولى وقول النبي صلى الله عليه وسلم تحت صلواتك  
اي قاربت التمام لانه الشئ يسمى ما قرب اليه قال تعالى  
اني اراكم اعصر خروا وامثال قلت ولم يتوض المصنف لحكم اعادتها  
وقال في البرهان يجب اعادتها لنقصها بترك واجب لا يمكن سدها  
كده وحده انتهى وكذا قال في البرهان يجب اعادتها لانه حكم صلوة اديت  
مع كراهة التحريم انتهى لكن قال في الهداية وتبعه ابن كمال بان لا اعاد  
ة عليه لانه لم يبق عليه شئ من الاركان انتهى قلت والذري يفتي باتباعه  
ما قاله في البرهان والبرهان لا يخالفه ما في الهداية لانه حكم نفيها الاعاد  
المفروضة يرشد اليه تعليل بقوله لانه لم يبق عليه شئ من الاركان  
فرجع الامر الى القول بوجود اعادتها ولم يتوض الالحاد والكمال لحل  
هذا المخرج ويؤيد ما قلته من احكامه ما قاله صاحب الهداية بعد هذا فيما  
يكبر في الصلوة وتعاد الصلوة المكروهة على وجه غير مكروه وهو  
الحكم في كل صلوة اديت مع الكراهة انتهى قال في العناية كما اذا ترك  
واجبا من واجبات الصلوة انتهى فليست له فانه مهم **دول**  
لوجود الخوف بصنعه او قد وجدت اركانها **دول** ولو وجد منها  
الصلوة بعده بلا صنعه بطلت الى آخره في البرهان الاظهر قول  
الصاحبين انها صحيحة في المسائل الاثني عشرية والقول بفساد  
الصلوة فيها مبني على ان الخوف بالصنع فرض عند ابي حنيفة وهو  
تخرج البردعي ورده الكرخي بانه لا خلاف بينهم في ان الخوف بفساد  
ليس بفرض ولم يردوا ابي حنيفة في البرهان من البردعي لما راي خل  
في المسائل المذكورة وهو غلط ذكر وجه الكمال والبرهان وغيرهما  
وقال صاحب الوجوه المجتبى وعلى قول الكرخي المحققون من اصحابنا  
ذكر في مواج الدراية موقفا الى شمس الائمة ان الصحيح ما قاله الكرخي  
تمت في رسالتى المسماة بالمسائل البرهانية الزكية على المسائل  
الاثني عشرية تحقيق افتراض الخوف بالصنع على تخرج البردعي  
فليراجع **دول** فتبطل بقدره المتيقن في الصلوة يعني في اخره  
الصلوة وذلك بعد اجل وسر اخرها قد تشهد اذ لو كان قبله  
لا خلاف في بطلان **دول** قال الزبيلى المراد بالزنية الى آخره

باسم ص

على الاعادة

قد انكسار

قد انكسار الزبيلى عليه وقال صاحب البرهان نظرا لانه المقدر بالمتيم اذا  
راى ما لم يعلم به الامام فانه صلوة المقته لم تبطل اصلا وانما بطلت  
صحتها وهو الفرضية وكذا مدار الزبيلى في بطلان اصلها بروية الما  
استدل به صاحب البرهان في المحيط من انه المتوضي خلف المتيم اذا  
راى الما ففرقه عليه الوضوء عندهما خلافا لمحمد السهر قلنت لكا  
يخفى انه مدعى صاحب البرهان عدم بطلان اصل الصلوة وانقلها بها  
نظرا بما استدله واذا بقيت تحريمها وراى المقته الما بطلت  
صلوته فاستقام كلام الزبيلى محمل البطلان في كلامه على بطلان الو  
صف ومنع ارادته بطلان الاصل انتهى وتراد هذه المسئلة  
على ما قاله صاحب البرهان بعد هذا موقفا الى السراج ان الصلوة  
في هذه المسائل اذا بطلت لا تنقلب نقلا الا في ثلاث مسائل  
تذكر الفاية وطلوع الشمس في الفجر وخروج وقت الغلظة في الجمعة  
انتهى **دول** ومضى مدة مسحة انه وجد الما اقول كذا قال قاضينا  
انه الاصح انه يمضي على صلوة اذ لم يجد الما لعدم الفائدة في التزع  
لانه للفعل ولما **دول** وقيل مطلقا قال في البحر وهو اختيار بعض  
المتأخرين واختار القول بالفاد في فتح القدير قلت ويمكن الجواب  
عما قيل انه لا فائدة في التزع لانه للفعل ولما بان الفائدة موجودة  
بالتيقن اللازم سرية احدث الى القديمين وان لم يلزم نزع الخف  
في التيقن من فنى الآمنة ولو يتم وضوءه يتيم فتيقن به ما ضعف  
المصنف بقوله وقيل مطلقا انتهى ولهذا قال الزبيلى وقد قالوا  
اذا انقضت مدة المسح وهو في الصلوة ولم يجد ماء فانه يمضي  
على صلوة ومنه المتأخر من قال بقدر صلوة وهو شبه سرية  
احدث الى الرجل ولانه عدم الما لا يمنع السرية ثم يتم له ويصلي  
كما لو بقي من اعضائه لمعة ولم يجد ماء يعنيها به فانه يتيم وكذا  
هذا انتهى وتبعه اراى الى المحقق في فتح القدير كذا في البحر انتهى  
وسأمنت مدته امتدا او بعد ما سبقه احدث وذهب للوضوء  
فانه يستقبل على الصحيح وكذا المستحاضة اذا سبقها احدث  
ثم ذهب الوقت تنوضا كما في الفتح **دول** وتعلم الاى اية اقول  
اي اذا لم يكن مقتديا بتقارروا انه كان مقتديا بالصحيح عدم

وذكر في باب على الفرضية  
شئ فسد لا تقطع  
التيقن عند مخالفا

انتهى



الف وكما في البورصة الظاهرة تنبئ هذا الخلاف مبنى على الخلاف  
في المسائل المذكورة أما على الصحيح فلا خلاف في صحة الصلوة قد بينا  
بعد هذا تحقيق الخلاف وصحة قول البردعي **قوله** وزوال العذر  
المعذور أقول ذلك بأنه لا يجد عذره وقتا كاملا وقد توفى  
مع ملابسة العذر حتى لو انقطع في وقت الظاهر لا يحكم بزواله  
الا اذا خرج وقت العصر ولم يره **قوله** ووجدان المصلي بالخبر  
ما يزيله الى اخره قال في البحر التحقيق ان هذه الزيادة على المسائل لا  
تخرج عنها فمسئلة التطهير وعشق الامة يرجع الى وجدان  
العارر توبا ومسئلة دخول الوقت المكروه يرجع الى طلوع  
الشمس في البحر او خروج وقت الظهر في الجمعة انتهى كلامه ثم انني  
بعد نحو ثلثين سنة فتح الله علي برسالة سميتها المسائل البهيمية  
الراكبة على المسائل الاثني عشرية ردت عليها اكثر من مائة مسئلة  
وقدت هنا ان كلام الشيخ زين رحمه الله فيه نظر لانه الثوب الذي  
ثلاثة ارباعه نجسة وربعه طاهر لا تصح الصلوة الا به اذا لم  
يوجد غيره لانه للربيع حكم اكل فز من السترة واذا وجد الماء عند  
السلام كان البطلان لعدم ازالة النجس حينئذ لا تترك السترة  
فانه السترة كانت المصلي مستتر به غير انه سقط اعتبار ما به النجس  
ثم لزم ازالته عنه بوجود الماء فيمنع رجوعها الى وجود العارر  
توبا وكذا يقال في عشق الامة ان السترة لا تسركا في غير لازم عليها  
مع وجود السترة فلما اعتقت وهو معها لزمها السترة بوجود  
العشق لزوال الرق لا لوجود ما كان منعها وهو السترة انتهى  
وكذا حققت فيها افتراض الخروج بالصنع على قول الامام و  
ينبت وجه رد ما يخالفه فليكن بها **قوله** اذكر سجدة  
اطلق السجدة فشملت التلاوة والصلواتية وقيد بالذكر في  
الركوع والسجود لانه لو ذكر صلواتية في القعود الاخير لم يجد  
ارتفع كاللوتة ذكر في الركوع انه لم يقرأ السورة فعاد لقواتها  
ارتفع ما كان فيه انتهى **قوله** انه يقضي السجدة المتركة عند  
التذكرو له انه يوجبها الى اخر الصلوة فيقف فيها ثم كما في البحر  
**قوله** يعني انه من احدث الحافه اقول وهذا بشرط انه لا

يرفع رأسه بنية الا اذا قال في الكافي لو احدث الامام وهو  
راكع ورفع رأسه وقال سمع الله لمن حمده فندت صلوة  
وصلوة القدم ولو رفع رأسه من السجود وقال الله اكبر حريه  
به اذا ركن فندت صلوة الكل وان لم يرد به او الركن ففيه  
روايتان عن ابى حنيفة انتهى **قوله** ام واحدا فحدث فلو حلا  
فامام اقول يعني اذا خرج الامام من المسجد لانه اذا لم يخرج منه فهو على امانته  
حتى يجوز الاقتداء به وكذا لو توفى في المسجد يتم على امامته كما في  
البيان **قوله** والافدت صلوة في رواية وقيل لا تفدا قول  
والاصح فاد صلوة المقتدى دون الامام كما في البحر عن المحيط و  
غاية البيان **باب ما يف الصلوة وما يكره فيها** هذا الباب لبينا  
العوارض التي توفى في الصلوة باختيار المصلي فكانت مكتسبة فافه  
عما تقدم لكونها سماوية كما في النهاية وقال الاتقاني هذه اعوق في العارضة  
لعدم قدرة العبد على رفعها لا يقال النسيان من قبيل السماوية  
فليكن عدم المصنف كلام الناصي في هذا الباب من قبيل المكتسبة  
لانا نقول لان لم انه عدم المكتسبة وانما ذكر في هذا الباب  
لما سببه بين كلام الناصي والعامد من حيث الحكم لان كل منهما  
يفد الصلوة انتهى وقال في البرهان قدم سبق احدث على هذا  
الباب لوجودها ا لصلوة معه بل كراهية انتهى **قوله** يفسد  
السلام عند القول وان لم يقل عليك كما في البحر عن الخلاصة وقيد بالبعد  
ولم يخصه بمخاطب وهو المختار قال الكاكي والمختار ان الكلام  
نايما والسلام عند مفد وقيل السلام عند انما يفسد اذا خطب  
به انما انتهى ثم المصنف قيد بالبعد تبعا للهداية والمجمع وغيرهما  
وقد اطلقه في الكافي والكنز بل قال صاحب البحر انه صرح في الخلاصة  
بانه شامل للسهو والعمد وحكم بالمخالفة بين الهداية وغيرها  
فاحتاج الى انه ذكر توفيقا قال انه لم يره لغيره انتهى قلت وبالله  
التوفيق انه لا مخالفة لانه من اطلق كما ذكره فشم كلام السلام  
سهوا او صرح به كصاحب الخلاصة واداه السلام على انسان  
بمعنى التحية لا التحليل بها او السلام في غير حالة القعود  
والا فبما دفع كلام كل منهم لانهم ذكروا فيما بعدهم لو سلم



ساهيا للتخيل قبل اوانه لا يضره ويتم صلوته ومن قبه بالعدفا  
 خرج السلام سهوا فاما اذ به السلام في الصلوة للتخيل لا السلام على  
 ان انت انت لما قاله الكمال في زاد الفقيه وتفسد بالسلام لا السلام  
 ساهيا وليس معناه السلام على انت اذ صرحوا انه اذا سلم على  
 انت ساهيا فقال السلام ثم علم فكت تفسد صلوته بل  
 المراد السلام للخروج من الصلوة ساهيا قبل اتمامها ومعنى المسيلة  
 انه يظن انه اكمل اما اذا سلم في الرابعية مثلا ساهيا بعد كبريت  
 على ظن انها تروية ونحو ذلك تفسد صلوته فيحفظ هذا  
 انتروا قيد بالعدفا السلام غير مفيد يعني اذا كان سهوا  
 في حالة القعود لا القيام للتخيل **دول** نحو اللهم البني ثوب  
 كذا اقول اشار به الى ضابط ذكره المرغيناني انه ما يمكن تحصيل  
 من العباد فطلبه مفيد وما لا فلا كطلب العافية والرزق  
 ولو طلب المغفرة لاضيه فقال اللهم اغفر لاني حكى في مختصر الظهير  
 فيه خلافا وقال في البحر المحيط الصحيح انه لا يفسد ولو قال  
 اغفر لعي او خالي تفسد اتفاقا وهو وار على الضابط المذكور  
**دول** وعندك فني لا تفسد هذا هو السر في ايراد الدعاء  
 بالذكور الا فهو داخل في الكلام **دول** والاني وهو ان يقول  
 اقول كذا في الكافي وقال في الغاية الانين صوت المتوجع و  
 قيل هو ان يقول اه انتروا وهو بكونها مقصور على و ذن  
 وع وهو تجميع البع ذكره تاج الشريعة **دول** في الكافي عن ابي  
 يوسف الى اخيه قال الكمال اذا كان المريض لا يملك نفسه عنه  
 لا تفسد كالحشا وعلى هذا محمل قول ابي يوسف في الانين  
 اذا كان لا يمكن الاحتراز عنه **دول** والتاوه وهو ان يقول  
 اوه اقول بكونه الواو كسر الهاء كما قاله الاتفاقية وقال تاج  
 الشريعة هو ذن او ح احد من الايكاف فيها ثلاث عشرة  
 لغة ذكرها الجلي في شرح المنية **دول** يفسد فيها اقول  
 ضمير التثنية راجع الى الوجود وذكر الجنة او النار وهو مناقض  
 لما تذكر انه لا يفسد بذكر الجنة او النار لكنه حروي عن ابي  
 يوسف فيكون تتيها لما قدمه المصنف من الرواية عنه

هو  
 على

تيمنا

وزاد

ولذا قال في الغاية وعنه ابي يوسف رحمه الله انه اذا قال اه لم يفسد  
 في الحالين ارسوا كان من ذكر الجنة او النار او من وجع ومصيبة  
 واوه يفسد في الحالين وقيل الاصل عنده انه الكلمة اذا استعملت  
 على حرفين وهما زايده او واحد هما لا تفسد وان كانا اصليين  
 تفسد انتروا فليست **دول** وفي الغاية الى آخره يظهر مما علل  
 به انه عدم الفاد خاص بالمريض ولا كذلك المصاب ويؤيده ما  
 قدمناه من الكمال **دول** والتايف وهو ان يقول اف اقول  
 نقل الكافي عن المجتبى نفي في التراب فقال اف او تفسد  
 عند هما خلافا لابي يوسف والصحيح انه الخلاف في المخفف  
 وفي المنة وتفسد بالاتفاق انتروا قال الزبيدي لو نفي في الصلوة  
 فانه كان مستوعبا بطلوا والا فلا والمسموع ماله حروف مبهجة  
 عند بعضهم مخواف وتفسد وغير المسموع بخلافه واليه مال  
 اكلواني وبعضهم لا يشترط للنفي المسموع انه يكون له حروف  
 مبهجة واليه ذهب خواهر زاده انتهى وقال الكافي انه دليل في  
 لهما قول النبي صلى الله عليه وسلم لو باع وهو ينفخ في صلوته اما  
 علمت انه من ينفخ في صلوته فقد تكلم ولانه من جنس الكلام لانه  
 حروف مبهجة وله معنى مفهوم يترك المقصود فانه يستعمل جوابا  
 عما يصح منه ولكل ما يستقذر وقيل ان اسم لوسنج الاظاير  
 وتفسد اسم لوسنج البراجم وقيل ان اسم لوسنج الاذن  
 وتفسد لوسنج الظفر وفيها لغات قرى بها في الشواذ وغيرها  
 قال الله تعالى ولا تقل لهما اف فاجعل من القول وقال الت  
 انا وتفا لمن مودته **دول** انه غبت عنه سويعة زالت  
 انه مالت الريح هكذا وكذا **دول** مال مع الريح اينما مالت  
 انتهى **دول** وبك بصوت فيه اشار الى انه يشترط وجد  
 انهما لما قال الكافي لوساق حمارا او استعطف كلبا او هرة  
 بما يعتاده الرستاقين من جرد صوت ليس له حروف مبهجة  
 لا تفسد بالاتفاق انتهى قلت يشكل بما فيه العمل الكثير  
 من ظن فاعله انه ليس في الصلوة وهو كذلك هنا وما ذ  
 هب اليه خواهر زاده من القول بان النفي المسموع بلا



حروف كذا منه **قوله** لانه الاثنين ونحوه الى آخره اقول ان ساربه  
 الى ان القيد راجع للمسايل الاربع وبه صريح غيره **قوله** وتخرج بل  
 عذر الى آخره اقول جعل تحيين الصوت غير عذر كما ذكره في الكافي  
 وهذا عند الفقيه اسماعيل الزاهد ولذلك لم يجرم بالفاد في  
 الهداية بل قال ينبغي ان تقف عندهما وقال الكافي انما لم يجرم با  
 لجواب لبثت اختلاف فقند الفقيه اسماعيل الزاهد  
 تقف وعند غيره لا وهو الصحيح انتهى وقال الزبيدي لو تخرج  
 لا صلاح صوته وتحسينه لا تقف صلوة على الصحيح وكذلك  
 اخطا الامام فتخرج المقتدى ليرتد الامام لا تقف صلوة وذكر  
 في النهاية ان التخرج للاعلام انه في الصلوة لا تقف انتهى ونحوه  
 ما قال في التجنيس والمريد لو تخرج يريده اعلام انه في الصلوة  
 فان تعد وسمعت حروفه فندت صلوة وكذلك اذا تخرج لحسن  
 صوته متعديا عند ابي حنيفة ومحمد رهماه لانه صار بمنزلة كلام  
 الناس انتهى وكذلك ذكر الصحيح لعدم الفاد في البرهان وذكر  
 في الجوانه اذا كان بغير عذر لكن لو ضل صحيح كتحسين صوته  
 للمراة او للاعلام انه في الصلوة او ليرتد امامه قال صحيح عدم  
 الفاد انتهى قلت فيمكن ان يقول من الغرض الصحيح التخرج  
 للتبجيل والتكبير للانتقالات وهي حادثة انتهى وقال في  
 الجوقيد بالتخرج لانه لو تبادب او عطر فحصل منه صوت  
 مع الحروف لا تقف صلوة كذا في الظهيرية انتهى **قوله**  
 وتسميت عا طس يقال عطس بالفتح يعطس ويعطر  
 بالكسر والضم كما في الصحاح **قوله** والثاني افسح اقول لا يخفى  
 انه لا يتعين ان يكون الثاني بالجمع او المهملة والمراد بالجمع كما  
 ضبط بعض النقات وقال في الصحاح قال ثعلب الاختيار  
 بالسين المهملة لانه مأخوذ من السم وهو القصد والمجبة  
 وقال ابو عبيد الشين اي المجبة اعلى في كلامهم واكثر انتهى  
 وهذا اذ المصنف بقوله افسح **قوله** وهو ان يقول  
 حك الله هذا التفسير التسميت كما في الصحاح وقال تاج  
 الشريعة تسميت العاطس الدعاء بالخير انتهى **قوله**

ولو قال العاطس والاسمع الحمد لله لا تقف اقول كذا في الهداية  
 لكن بصيغة على ما قالوا وقال الكافي قوله على ما قالوا اشارة الى  
 ثبوت اختلاف انتهى وقال في البحر ومحل اختلف عند ارادة  
 الجواب اما اذا لم يرد به بل قاله رجاء الثواب لا تقف بالاتفاق  
 كذا في غاية البيان انتهى **قوله** ولو قال العاطس لنفسه يركب الله  
 لا تقف الى آخره وكذا اعناه في النهاية الى الظهيرية من غير ذكر  
 خلاف انتهى وقال الكافي وفي المحيط اسند ما قاله في الفوايد الى  
 بعض المشايخ وفي فتاوى قاضيه في ذكر الفاد ثم قال بعده  
 ينبغي ان لا تقف كما لو دعا بعد ما اخر والسن السكوت انتهى  
 قلت وعبارة قاضيه انه لو قال لنفسه يركب الله فندت  
 صلوة وينبغي ان لا تقف كما لو دعا بعد ما اخر انتهى وقال ايضا لو  
 عطس المصلي فقال له رجل يركب الله فقال المصلي امين فندت  
 صلوة لانه اجابه ولو قال له يجنبه ايضا معه امين لا تقف  
 صلوة لا تأمينه ليس بجواب انتهى **قوله** ذكر الجواب لانه  
 لو لم يرد الى آخره اقول حكاية الاتفاق انما تحسن لو ذكر اختلاف  
 قبلها فكان ينبغي ذكره ثم تقيده بما ذكره وايضا لا يعلم من كلام القائل بعدم الفاد  
 قلت وهو ابو يوسف مع فانه لا ير الفاد بما اجاب به من ذكر لانه ثنا بصيغة  
 فلا يتغير بغيره وير عقد القلب على ما انت فاعله كما لا يتغير عند قصد اعلام  
 انه في الصلوة كما في البرهان وشرح المجمع انتهى وقال في التجنيس والمريد  
 استاذني على المصلي فقال الله اكبر والحمد لله يريده الاعلام لا تقف صلوة  
 كما في التبجيل والاصول في ما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه  
 انه قال كنت اتي حجة النبي صلى الله عليه وسلم وسمنا ذن فينادي لي  
 او خلا فانه كان في الصلوة يسبح لي والدليل عليه انه المناد في الاعباد  
 والجمع بجهر بالتكبير اعلام القوم ولا تقف صلوة بذلك جوت  
 للعادة بخلاف ما اذا اخبر بخبر يسره فقال الحمد لله لانه ذلك  
 جواب لانه تقدير الحمد لله على ذلك انتهى وقال في البحر اعلم انه  
 وقع في المجتبى وقيل لا تقف في قولهم اي لا تقف الصلوة  
 بشي من الاذكار المتقدمة اذا قصد بها الجواب في قول ابي حنيفة  
 وصاحبه ولا يخفى انه خلاف المشهور المنقول متونا وشرحا



الحمد لله رب العالمين او  
بجبريسه فقال صحيح

وقتا ولكن ذكر في الفتاوى الظهيرية في بعض المواضع انه لا اجاب  
بالقول بل ان اخبر بجبريسه فقال اناته وانا اليه راجعون فقد صلوة  
والاصح انه لا تفد صلوة انتهر وهو تصحيح مخالف للمشهور انتهر  
ما قاله في البحر **قوله** وقراءة من مصحف اقول هذا عندنا بغير حيف خلافا لما  
واطلق المصنف القراءة فتأمل القليل والكثير كما في اجماع الصغير اذ لم  
يفصل فيه بين القليل والكثير في الفاد وقيل ان قراءة تفد  
وقيل بل قد رالفاتحة وقال في الغاية والظاهر ان القليل والكثير  
عنده في الفاد وعندهما في عدمه سواء قلنا ان اطلقه في الكتاب  
انتهر **قوله** لانه يتلحق من المصحف اليه آخوه اشرب اليه انه لا فرق  
بين كونه المصنف محمولا او موضوعا فتفد بكل حال وهو الصحيح  
كما في الكافي وهذا اذا لم يكن حافظا اذ لو كان يحفظ الا انه نظر  
فقد لا تفد كما في الفتح من غير حكاية خلاف وقال الزيني ولو كان  
يحفظ القراءة وقراءة مكتوب من غير حمل المصحف قالوا لا تفد  
صلوة لعدم الادين انتهر يعني التلقين واحمل فقيه اشارة الى  
الاخلاف انتهر وقال الفضلي ولهذا اركان التلقين من الغير  
مفد انكذ ان المصحف اجمعنا على انه اذا كان يمكنه ان يقرأ  
من المصحف ولا يمكنه ان يقرأ عن ظهر القلب لا يصلي بغير قراءة بحرية  
انتهر ذكره الكافي وقال في البحر ما ذكر الفضلي متفرع على الصحيح من انه  
علة الف وتلقنه وبهذا ظهر ان تصحيح الظهيرية انه اذا لم يكن  
قادرا على القراءة من المصحف فصلى بغير قراءة الاصح انها  
لا تجوز متفرع على الضعيف من انه علة الف واحمل وتقلب  
الاوراق انتهر **قوله** وفتح على غير امامه لانه تعليم وتعلم اقول  
التعلم لا دخل له في فاد صلوة الفاتحة نعم هو على وجه متعلق بالنظر  
لمن فتح عليه فانه لو اخذ المصلي بفتح من فتح عليه وليس هو في صلوة  
فدت ولو اخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تفد ولو سمعه المومنان  
من غير في الصلوة ففتح على امامه يجب ان تبطل صلوة الكل كما  
في البحر عن القينة **قوله** وان فتح على امامه لا تفد استحسانا اي  
مطلقا سواء اقام بجوز به الصلوة او لا وهو الاصح واليه اشار  
بقوله عقبه وقيل ان قرا قد رما بجوز به الصلوة تفد وسوا

انتقل اولاً على ما عليه ما صرح به من عدم الفاد وهو لا وفق لا طلاق  
المريض واليه اشار بقوله وقيل ان انتقل الى آخيه كما في فتح القدير  
وسواء ان كان منه الفتح او لا وهو الاصح كما في البحر وقار في الهداية وينوي  
الفتح على امامه ودون القراءة هو الصحيح لانه وحض فيه وقراءة ممنوع  
عنها انتهر وقال الكمال قوله هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم بنور القراءة  
وهو سهو لانه عدول الى المنهي عنه في المرض فيه انتهر وقال الخضر  
ايضا انه سهو **قوله** وللإمام ان لا يجيئهم اليه اي ينبغي للإمام ان  
لا يجيئهم اليه بل يركع اذا قرا قدر القرض وهذا على قول من قال  
انه اذا كان الركوع اذا قرا المفروض وهم قاضين ان صاحب المحيط  
وبكر فكر هو الإمام ان يجيئهم اليه الفتح بقراءة المفروض اليه سورة  
اخرى او يركع اذا كان قرا المستحب مبيانة للصلوة عن الزاوية  
قال الكمال وهذا هو الظاهر من جهة الدليل الا يبر الى ما ذكره وانه صلى  
عليه وسلم قال لا يجيئها فتحت على مع انها كانت سورة المؤمنين  
بعد الفاتحة انتهر **قوله** واكله وشربه يعني شيئا من خارج  
فمه مطلقا كما اطلق في الكثرة وقال الزيني اطلق الاكل وورده  
ما يفد الصوم وما لا يفده لا يبطل الصلوة ويأتي بيانه  
في موضوع انتهر وقار في البحر وهو ممنوع كلياً فانه لو ابتلع شيئا  
من اسنانه وكان قد راحمصة لا تفد صلوة وفي الصوم  
تفد و فرق بينهما الولوالجي وصاحب المحيط بان فاد  
الصلوة معلق بعمل كثير ولم يوجد بمختلف فاد الصوم فانه  
معلق بوصول المقدر الى جوفه لكن في البدايع والخاصة انه  
لا فرق بين فادهما في قدر المحصة انتهر وفي الاكل اشارة الى ان  
ما بقي اثره لا يضر به صرح في الظهيرية بقوله كان في فاد سكر او فانيه  
يزوب ويدخل ماؤه في حلقه فدت وهو المختار ولو اكل السكر  
قبل الشروع ثم شرب واكلاوة في فاد فدخل طلقه مع البزاق لا تفد  
انتهر **قوله** ولا فرق بين العمد والنيابة اي وان خطا لما قال في مختصر  
الظهيرية لو وقع في فاد برودة او ثلج او عطر فابتلعه فدت انتهى  
**قوله** وعن ابي يوسف هو تفد السجدة كذا في الكافي وهو  
يفيد انه ليس مذموم له وقبارة المجمع والبرهان يفيد انه مذموم

و من من اعلم الا سحاب فقال ينبغي  
للمسلم اذا استنج ان يتجاوز عن  
بعد

الاكل



**قول** بخلاف وضع يديه وركبتيه عليه فان صلواته تجوز الى اخره اقول  
 كذا في الكافي وهو مجموع لما قدمناه في صفة الصلوة انه يفترض و  
 وضع اليدين والركبتين في السجود على الصحيح وقد مرنا في باب سر وط الصلوة  
 انه يصير طاهارة موضع اليدين والركبتين على اختيار ابي الليث  
 وتصحيحه في العيون وعمدة الفتاوى فتنه **قول** واذا ركن الى اخره  
 اقول جعل اختلف بين ابي يوسف ومحمد فقط فان كان لا قول للامام وفي  
 الكافي ما يفيد انه اختلف بين محمد وشعبة فانه قال فان ادى ركعتين  
 الاثنتان او ثلاث بقدر ما يتمكن فيه من ادا ركن فدت صلوة  
 خلافا لمحمد في التمكن انتم ولا يخفى انه المصنف اطلق الفاء عند ابي  
 يوسف با د ا ر كن اذا مكنته مع المنافي وقبده في السابقة بما اذا  
 لم يعده مع عدم المنافي عنده ويفهم انه لا فرق بينهما فالقيد مطرد  
 فليتأمل **قول** واستخلف مقتد من خارج المسجد الى اخره هذا ايضا  
 من الكافي وقد مرنا اختلف فيه على عكس ما ذكرنا فعليه لا بطلان  
 بل انه في الظاهرية اطلق عدم الفاء ومن غير حكاية خلافا فيما لو  
 استخلف من رحبة المسجد والصفوف متصلة **قول** اي ا  
 استخلف الامام امرأته الى اخره اقول هو من الكافي ايضا وحكي فيه  
 خلافا لفرود وهو قال في صلوة النساء صحيحة لانها تصلح لامرأتين  
**قول** وعامة المشايخ على ما يعلم ناظر ان عامه غير مصلح اقول كذا  
 في الخلاصة وانحائية وقال في البدايع وهذا اصح وتابعه الزبيدي والزهري  
 وقال في المحيط انه الاسر وقال الصدر الشهيد انه الصواب وذكر  
 العلامة الحلي ان الظاهر انه وادهم بالنظر في ليس عنده علم بشروع  
 المصلي في الصلوة فحينئذ اذا رآه على هذا العمل وتيقن انه ليس  
 في الصلوة فهو عمل كثير وان شك فهو قليل كذا في البحر ثم قال والحاصل  
 انه فرودهم في هذا الباب قد اختلفت ولم تتفرع كلها على قول  
 واحد بل بعضها على قول وبعضها على غيره والظاهر ان اكثرها تفويجات  
 في المشايخ لم تكن منقولة عن الامام الا عظم وكلمة لم يرد عن الامام فيه  
 قول بقي كذا في مضطربا الى يوم القيامة كما حكي عن ابي يوسف  
 انه كان يضطرب في بعض المسائل وكان يقول كل مسألة ليس  
 شيخنا فيها قول فنحن فيها هكذا انتم **قول** لانظره عطف

على رؤيته اقول هذا عطف على متوسط وهو خلاص الصناعات **قول**  
 او اكل ما بين سنانه اي من غير كثر **قول** وقيل اذا كان ما بين سنانه  
 الى اخره اقول لم يقتصر في النهاية على هذا ولم ينقل بصيغة قيل وعبارتها  
 اما اذا كان ما بين سنانه شئ فابتدعه لا تفصل صلوة لان ما بين سنانه  
 تبع لريقه وهذا لا يفصل به الصوم قال بعضهم هذا اذا كان ما بين سنانه  
 قليلا كما دونته المحقق فانما اذا كان الكبر من ذلك تفصل صلوة وسوى  
 بينهما وبين الصوم وقال بعضهم قلت هو شيخ الاسلام كما ذكره الكمال انتم  
 ما دون ملا الفهم لا يفصل صلوة و فرق بين الصلوة وبين الصوم كذا  
 في الفتاوى وقاضينا رحمه الله انتهى واليدل على عدم الفاء مال الشيخ الامام  
 حاتم الدين رحمه الله كذا في التجنيس والمزيد اسهر وقد مرنا ان صاحب  
 المحيط والولوالحي و قبا بين الصوم والصلوة وصاحب البدايع و  
 اختلفت لم يفرقا في هذه المسئلة ثلاثة اقول قال صاحب البحر وان  
 فيما هو الراجح منها وهو يثبت على معرفة العمل الكثير وفيه اختلاف كما سبق  
 انتم وفيه تماثل لانه القليل بان ملا الفهم يفصل وكذا نحوه لا يشترط  
 مع العمل الكثير بل علمته اكانه الا حراز عنه بل كلفه بخلاف القليل  
 لكونه تبعا لريقه فلا يفصل الا بالعمل الكثير وفي موفته الاختلاف  
 المعلوم **قول** او دور ما في الصحاح بموضع سجوده اقول التقييد  
 بالصحاح اتفاقا اذ لا فساد بالمرور في موضع السجود مطلقا سواء  
 كان بالصحاح او المسجد او غيرهما انتم والخلق في المار فشم المارة  
 والمار والكلب وما رواه ابو داود انه عليه السلام قال يقطع  
 الصلاة المارة والكلب رقة عابثة رضى الله عنها ذكر  
 في الكافي **قول** تكلوا في الموضع الذي يركبه المور فيه الى اخره اقول كان  
 ينبغي تاخيرها الى ما بعد قوله في المتن وانه انتم المار **قول** والاصح انه  
 في موضع صلواته في الصحاح اقول اختار هذا كثير كصاحب الهداية و  
 شمس الائمة الخسبي وذكر الترمذي انه الاصح انه ان كان بحال الصلي  
 صلوة خاشع لا يقع بصره على المار فلا يركبه المور ونحوه يكون بصره  
 في قيامه الى موضع سجوده وفي ركوعه الى ظهر قدمه وهكذا واختار  
 في الاسلام وفي البدايع وهو الاصح ورجحه في النهاية وقال الكمال  
 والذي رجح ما اختاره في النهاية من مختار في الاسلام انتم وقال

يثبت



صاحب الجو والذري يظهر للعبه الضعيف ان الرابع ما في الهداية وذكر  
**قوله** وان اتم المار اقول ان ساربه الى الكراهة تحريمية كما في البحر وسئل  
 في العناية عليه بقول النبي صلى الله عليه وسلم لو علم المار بين يدي  
 المصلي ما ذا عليه من الوتر لو وقف اربعين انتر وهو اولي مما استدل  
 الزيلعي لا ثم من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقف احدكم مائة عام  
 خير له من ان يركب بين يدي راضيه وهو يصلي انتر **قوله** ويغزو المصلي  
 امامه فيه اير الصواسترة اقول لم ينقص على انه واجب او مستحب  
 وقار في البحر من المنية تلو الصلوة في الصواسترة غير مسترة اذا خاف  
 المور ويبنى ان تكون كراهية تحريم لمخالفة الامر لكن في البدائع المستحب  
 لمن يصلي في الصواسترة ان ينصب شيئا فادان الكراهية تستر عنه مخشنة  
 كان الامر للندب لكنه يحتاج الى صار من عن الحقيقة انتر قلت الصا  
 مار واداد ودم الفضل والبسر راينا النبي صلى الله عليه وسلم في بابة  
 لنا يصلي في صواسترة بين يديه ستره ولا حمد وان عبس صلى في قضا  
 ليس بين يديه شي انتر كذا بخط شيخنا وقال العلامة المحمدي انما قيلت  
 بالصواسترة لانها المحل الذي يقع فيه المور غالبا والا فالظاهر كراهية  
 ترك السرة فيما كان في المور اي موضع كان انتر ولم يبين المص  
 طول السرة وغلظها وقار في الهداية مقدارها ذراع فصاعدا وقيل  
 ينبغي ان تكون في غلظ الاصبع لانه مادونه لا يبدل ولنا ظن في بعضه  
 فلا يحصل المقصود انتر وقار في البحر وكما يستنده مارواه الاحكام  
 ودفع ما استتره في صلواتكم ولو بسهم ويشكل عليه مارواه الاحكام  
 عن ابي هريرة مرفوعا يجوز من السرة قدر مرفوعة الرطل ولو بدقة  
 شوة ولهذا جعل بيان الغلظ في البدائع قولا ضعيفا وانما اعتبار  
 بالعرض وظاهره انه المذهب انتر وكذا لم يبين كيفية قيامه عند  
 السنة القوب منها وجعلها على امر حاجبيه ولا يصح اليها صمد انتر  
 واثار الفوز اليه انه هو المعتمد في الالفاظ والخط واختاره في الهداية  
 وعلله بان المقصود لا يحصل لهما واعتبر بها غيره وقال الكمال بهذا  
 اي بما علق به صاحب الهداية علل الخائفة والمخبر يقول ورد الابر  
 به وهو ما في ابي داود اذا صلى احدكم فليجعل تلقا وجهه شيئا  
 فانه لم يجد فليصحب عصي وان لم يكن معه عصي فليخط خطا

ولا يغت

ولا يضربه ما دام امامه والسنة اولى بالتابع ارمما قاله صاحب الهداية  
 وقال ابو داود قالوا الخط بالطول وقالوا بالعرض مثل الهلال انتهى  
 وذكر النووي ان المختار ان يكون طولا ليصير شبهة طول السرة **قوله**  
 ويدفع المار بالاشارة اقول لكن تركت الدرر افضل رواه  
 الما تدير عن ابي حنيفة ع والامر بالدرر في الحديث لبيان الرخصة كالامر  
 بقدر الاسودين فيكون تركه التوجيه ذكره تاج الشريعة والطلاق المص الاشارة  
 فتأمل الاشارة باليد والاسر والعين كما في الجو **قوله** والتسبيح زاد  
 الولو الى ان يكون برفع الصوت بقراءة القرآن وقار في البحر ينبغي ان يكون  
 محله في الصلوة الجهرية انتر قلت فيه تأمل لان الجهرية العلم حاصل بها انتر  
 وهذا في حق الرجال اما النساء فانهن يصغفن للحديث وكيفية ان  
 تغرب بظهر اصابع اليمنى على فم الكف في اليسر ولا في صدرتهن  
 فتنة فلهن التسبيح كذا في البحر عن غاية البيان **قوله** لانهما تحزان العمل  
 الكثير اقول وان جمع بينهما كما جزم به في الكافي وقال في الهداية قيل يكره  
 اجمع بينهما لانه باحداهما كفاية انتر واثار المصنف اليه انه لا يقابل المار  
 ومن الناس من قال ان لم يقف باشارة جاز دفعه بالقتال وتاويل  
 ما ورد آية كانه في وقت كان العلم بها في الصلوة ذكره الكافي **قوله**  
 بل ما قيل اقول انما يكره ربه وظهر حال السرة واختلفوا في النائم  
 وقالوا حيلة الركب ان يترك فيجعل الدابة بينه وبين المصلي فتصير  
 سرة فيمرد ولو رجلا من قال ان على من يلي المصلي كما في الفتح **قوله**  
 وقيل كالصواسترة هو الصحيح وحاصل المذهب الصحيح ان الموضع الذي يكره  
 المور فيه هو امام المصلي في مسجد صغير وموضع سجوده في مسجد كبير او  
 او الصواسترة او اسفل منه والكان بشرط محاذاة اعضاء المار اعضاءه كما في البحر  
**قوله** وكف ثوبه فسر بما ذكرنا فخرج الاية ارفق القميص وعن  
 بعضهم ان الاية ارفق القميص من الكف قار في الجو فعلى هذا يكره ان يصلي  
 منه والوسط فوق القميص ونحوه وقد صرح به في الفياضة معللا  
 فانه صنيع اهل الكتاب لكن في الخلاصة انه لا يكره انتر قلت وصرح الكمال  
 ايضا بعدم كراهية شد الوسط انتر وقار في الجو ويدخل في كف الثوب  
 تشريكه كما في فتح القدير وظاهره الاطلاق وفي الخلاصة ومنية  
 المصلي فيه الكراهية بان يكون رافعا كفيه الى المرفقين وظاهر انه

صفحة باين



لا يكره اذا كان رفعها الى ما دونها والظاهر الاطلاق لصديق كلف القبول  
 على الكمال انه قلت في قول صاحب الجواب والظاهر الاطلاق نظرا ان يكن سنده  
 ما ذكره عن فتح القدير لانه الكمال اطلق هنا قد قيد كلامه فيما بعد عند استظهار  
 فروع ذكرها فقال وتروى الصلوة ايضا مع شتم الكرم عن الابدان فلا يخفى  
 بينه وبين الخلاصة والمينة في التقييد فانتي ما قيل ان الظاهر الاطلاق انتهى  
 وقول المصنف من بين يديه ليس قيد الاحتراز عن رفعه من خلفه فانه لو  
 فعله عند الخطا للسجود ذكره وسواك ان يقصد رفعه عن التراب  
 اولا كما في مينة المصلي وقيل لا بأس بصونه عن التراب كما في الجوهري المجتبى  
**قوله** وسدله وهو ان يجعل ثوبه الى اخره كذا في الهداية وقال الكمال  
 وهو يصدق على ان يكون المنديل مسدلا في كتفيه كما يعتاده كثير  
 فنيق كنه عنقه منديلان يضعه عند الصلوة انتهى وهذا التفسير  
 للطيب ان اما القبا ونحوه فهو ان يلقيه على كتفيه من غير ان يدخل يده  
 في كفيه ويضم طرفيه كما في البرهان ولكن سبكر المصنف ان المتأخرين  
 اختلفوا فيما اذا لم يدخل يديه في الفوجية والمختار انه لا يكره ان يكره ولا  
 يكره السد خارج الصلوة في قول ابي جعفر وهو الصحيح كما في البغية  
**قوله** فانه نوع جبر اقواله وورد النهي عنه في السنة قال صلى الله  
 عليه وسلم اوتت ان اسجد على سبعة اعظم وان لا كف شعوا ولا  
 ثوبا متفق عليه ذكره في البرهان وكذا يكره الاستئالة الصالح في الصلوة  
 وهو ان يلف بثوب واحد رأسه وسائر بدنه ولا يدع منفذا بيده  
 ولا يشترط عدم الاتينار مع ذلك عن محمد بن بشرط وغيره لا يشترط  
 ويكره الاعتجار وهو ان يلف العمامة حول رأسه ويدع وسطها كما  
 يفعل الدعوة ومتوشحا لا يكره وفي ثوب واحد ليس عليه  
 عاتقه بعضه يكره الضرورة العدم كما في فتح القدير **قوله** وسد عنه  
 اربعه اقوال جعلها واحدا وبخالفه ما في الجوهرة حيث قال  
 العيب هو كل فعل لا لذة فيه فاما الذرف فيه لذة فهو لعب انتهى  
 وفتره في البرهان بقوله وهو العيب فعل الفوض غير صحيح فلو كان  
 لفوض كسبت العرق عن وجهه فليس به بأس والخلق في العيب  
 والمراد ان اذا لم يكن حرات متواليها قال في الجوهرة في الذخيرة  
 اذا حكم جسده لا تقصد صلوة يعني اذا فعله مرة او مرتين

هذا

او دارا وبين كل مرتين وجبة اما اذا فعله ثلاث مرات متواليات  
 تقصد صلوة كالتوقف شوقا مرتين لا تقصد وثلاث مرات تقصد  
 في القضا اذا حكم جسده ثلاثا تقصد اذا كان بدفقة واحدة وخلفا  
 في الحكم بالذهاب والرجوع مرة او بالذهاب مرة والرجوع مرة اخرى  
 انتهى وقال في الغيض الحكم بيه واحدة في ركن ثلاث مرات يعني  
 صلوة انه يرفع يديه في كل مرة والا لا تقصد انتهى فهو مقيد لما في  
 الجوهرة انتهى وكذا ذكر القيد في الجوهرة خلاصة ثم قال وهو تقبيل يديه  
 وتفصيل عجيب ينبغي حفظه **قوله** لانه خارج الصلوة منهي عنه  
 فما ظنك فيها اقول ظاهره انه لم يرد نهيه عنه فيها وقد ورد عنه النبي صلى  
 عليه وسلم انه انكره لكم ثلاثا العيب في الصلوة والرفث في الصيام  
 والفحش في المقابر انتهى ذكره في البرهان وغيره وكذا استدل به في  
 الهداية وقال صاحب الجوهرة والكراهية تحريم للحديث المذكور وما علله  
 به في الهداية بقوله ولان العيب خارج الصلوة حرام فما ظنك  
 في الصلوة انتهى اراد به كراهية التوهم وفي الغاية للسروى قوله ولان  
 العيب خارج الصلوة حرام فيه نظر لانه العيب خارجها بثوبه  
 او بدنه خلاف الاول والحديث قيد بكونه في الصلوة انتهى  
**قوله** وعقص شعوه للنهر عنه اقول وذلك ما قد مناه وقال العلماء  
 حكمه النهي عنه ان الشويب جدي معه قاله في الجوهرة وهو دوى ثم غر  
 فانه رضى الله عنه من جرب جربا جديا قصا شعوه فحله حلا عنيقا و  
 قال اذا طول احدكم شعوه فليسله يسجد معه كما في الجوهرة **قوله**  
 وان يجمع شعوه على يافته الى اخره اقول الصلوة ثم يدخل فيها على  
 تلك الهيئة وذكره تفسير غير هذا وكله مكره والظاهر ان الكراهية  
 تحريم للنهر المذكور بلا صاروف ولا فرق بين ان يتعمد للصلوة او لا  
 كما في الجوهرة **قوله** ورفقة الاصابع للنهر عنه قال في الجوهرة العلماء  
 على كراهتها فيها وينبغي ان تكون الكراهية تحريم للنهر الوارد في ذلك  
 ولا نهان في افراد العيب بخلاف الرفقة خارج الصلوة لغير حاجة  
 ولا لراحة المفاصل فانها تنزهية على القول بالكراهية كما في المجتبى  
 انه كرهها كثيرا من الناس لانها من الشيطان بالحديث انتهى لكن لما  
 لم يكن فيها خارجا نهيا لم تكن تحريمية والحق في المجتبى المستظهر للصلوة



والحائش اليها بمن في الصلوة في كراهتها **انتهر** **دول** والتفاته بان يدير عنقه  
 لا حاجة قال في البحر بنفي انه تكون الكراهة تحريمية وقد خالف صاحب الخلاصة  
 عامة الكتب في الالتفات المكروه فجعل مفسدا وجارته ولو حول المصلي و  
 جره عن القبلة من غير عذر فسدت وكذا في الخائفة وجعل فيها الالتفات المكروه  
 انه يحول بعض وجهه عن القبلة والاشبه ما في عامة الكتب في الالتفات  
 المكروه اعم من تحويل جميع الوجه او بعضه **دول** ولو نظر نحو عينيه الاخرى  
 فبعد عدم الكراهة بان يكون له حاجة وقد اطلق في البحر فقال وقد صرحوا  
 بان التفات البصر يمنة ويسرة من غير تحويل الوجه غير مكروه مطلقا و  
 الاول تركه لغير حاجة **انتهر** **دول** ورفع بصره الى السماء اليافه اقول انتهى  
 ما قال النبي صلى الله عليه وسلم ما بال اقام يرفعونه ابصارهم الى السماء  
 لينتهن او لتخطف ابصارهم كما في البرهان **دول** واقعا واهل النظر عنه  
 آخره هذا هو الاصح في التفسير لا لقوله ان افعال الكلب يكون تلك الصفة  
 الا انه افعال الكلب في نصب اليدين واقعا لا دور في نصب اليدين اليه  
 صدره والاصل فيه قول ابي هريرة رضي الله عنه انها في رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن نقرة كنفرة الديك واقعا كما قال الكلب والتفات  
 كالتفات الثعلب ذكره في البرهان **دول** وتر بعد موقوف وسنن  
 بالتربع لانه صاحب هذه الجملة قد روي نفسه كما يربع الشئ اذا  
 جعل اربعا والاربعة هنا السامان والفخذان ربيعها بمعنى او دخل بعضها  
 تحت بعض كما في البحر **دول** لانه فيه ترك سنة القعود للتمشيد  
 اقول كذا اعله في الهداية وغيره ما تم قال وما قيل في وجه الكراهة لان  
 التربع جلوسا اجبا برة فلذا كره ضعيف لانه عليه السلام كان  
 يتربع في جلوسه في بعض احواله وعامة جلوسه رضي الله عنه في  
 مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ترعا **انتهر** وقال في البرهان  
 وخارجها ليس ار التربع بكونه لانه جل قعود النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان التربع وكذا عر رضي الله عنه **انتهر** وقال في البحر وتعليلهم بان فيه ترك  
 السنة يفيد انه مكروه تنزهها اذ ليس فيه نهى خاص ليكون تحريما **انتهر**  
**دول** وتخصره للنه عنه اقول وكذا لا يكره التخصر خارج الصلوة وظاهر  
 النهي انه يكره في الصلوة كراهة تحريم كما في البحر **دول** وهو وضع اليد  
 على الخاصة هذا التفسير هو الصحيح وبه قال الجمهور من اهل اللغة و

جلوسه

الحديث والفقه وفسر بغيره كما في التبيين وغيره **دول** والخصه في المرة  
 اقول انما ربه اليه ان ترك اوله وعليه صاحب البدائع وعلله بان اقرب  
 اليه الخشوع وفي الخلاصة والنهاية انه ترك احب اليه استدراك النهاية والبرهان  
 بما عجز جابر سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن مسح احصا فقال واحدة ولا  
 من كنهها خير لك من مائة نامة سودا كحق **انتهر** وفي الهداية ما يفيد  
 انه تسوية ليمكن من السجود اوله من تركه ذكره في البحر ثم قال فاي صل ان  
 التسوية لغرض صحيح مرة بل هي رخصة او غنية وقد تعارض فيها جهات  
 من النظر اليه انه التسوية مقتضية للسجود على الوجه المستحب كانت غنية  
 وبالنظر اليه انه تركها اقرب اليه الخشوع كما تركها غنية والظاهر من الاحاد  
 النائية وذكر ما يحرر **دول** لقوله عليه السلام يا ابا ذر الي اخره كذا في  
 وقال الكمال غريب بهذا اللفظ واخرجه عبد الرزاق عنه اي  
 ابي ذر سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سالت عن مسح  
 احصا فقال واحدة او دوع **انتهر** **دول** وعد الار والتبجج باليد اطلقه  
 فتمت صلوة الفرض والنفل وكذا عد السور باتفاق اصحابنا رحمهم الله  
 في طاهر الرواية لانه ذلك ليس من اعمال الصلوة وهو الصحيح كانه النهاية  
 وقيد بالتبجج والآثر اضرازا عن عد الناس وغيرهم فانه يكره  
 بل خلاف كما في الغاية وقال في شرح الجمع لو عد الناس او موآية  
 يكره اتفاقا في الصلوة **دول** وفيه خلاف لهما اقول هو كما قال  
 الزبني وعن ابي يوسف ومحمد لا بأس بذلك في الفرائض والنوافل  
 وقيل محمد مع ابي حنيفة ومثله في الفسخ وقال في البرهان ونقيا  
 اير الكراهة في رواية **انتهر** فهو موه انه في رواية اخر عنهما يكره  
 كقول الامام **دول** فلا يكره عد هما بالقلب تفريع بمحقق عليه  
 لانه اختلاف انما هو في العد باليد بالاصابع او بخطط يمسكه اما  
 اذا احصى بقلبه او غمزا بامله فلا كراهة كما في فتح القدير **دول**  
 ولا خارج الصلوة اقول هذا على الصحيح وكره بعضهم كما في  
 التبيين **دول** وقيام الامام في الحجاب اقول حتى اكلوا في عن  
 ابي الليث انه لا يكره عند الضرورة بان ضاق المسجد على القوم  
 ذكره الكافي **دول** لانه تشبه باهل الكتاب اقول كذا اعله في الهداية  
 وفيه طريقان هذه اصلها والناية انما كره كلبا يشبه على من



على يمينه ويساره حاله حتى اذا كان يجنب الطلاق يعود ان يراها فحينئذ  
يطلع منها اهل البيت على حاله لا يكره فنه اختار هذه الطريقة لا يكره  
عنده اذا لم يكن كذلك ومن اختار الاول يكره عنده مطلقا وقال  
الكامل لا يخفى ان امتياز الامام مقرر مطلوب في الشرع في حق المكان  
حتى كان التقدم واجبا عليه وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان  
ولا اثر لذلك فانه بنى في المسجد المحارب من لدن رسول الله صلى  
عليه وسلم ولو لم يكن كانت السنة ان يتقدم في محاذة ذلك  
المكان لانه يجاوز وسط الصف وهو المطلوب اذ قيامه في غير  
محاذاته مكره وغايته اتفاق الملتزمين في بعض الاحكام ولا  
يترفع فيه على اهل الكتاب انما يخصونه الامام بالمكان المرتفع على  
ما قيل فلان شعبة انه **قوله** لا قيامه في الخارج وسجوده فيه  
اشار به الى ان المعنى فيه التقدم وبه صرح الزبلي **قوله** ثم قدر  
الارتفاع قامة اقامة رجل وسط **قوله** وقيل مقدار ذراع وعليه  
الاعتماد كذا ذكره الزبلي وقال الكامل هو المختار **قوله** والقيام  
خلف صف فيه فوجه اقول فانه لم يجد فرجة تختلف العلماء  
قيل يقدم وحده ويعذر وقيل يجذب واحدا من الصف الى  
نفسه فيقف الى جنبه والاصح ما روي من ان من لم يجد فرجة  
الركوع فانه جاز رجل والآن جذب اليه رجلا او دخل في الصف  
قال مولانا السبكي والقيام وحده اول في زماننا لغلبة الجهل على  
العلوم فاذا جوة بفرد صلوة وفي شرح السبكي ان الاصح  
واول في زماننا ذكره في شرح المنظومة لابن الشحنة ثم قال  
وبحث المصنف التوفيق الى رار المبطل فانه رار من لا يات في الدين  
او صدقة زاحمة او عالما جذبه **قوله** او خلفه كذا في اجماع الصنف صرح  
بالكرهية كما سيذكر المصنف ومنه عليه صاحب الخلاصة وهو مقتف  
ما في الهدياته انه وفي رواية الاصل لا يكره خلفه لانه يشبه العبادة  
ومن عليه في الغاية كما سيذكر المصنف وكذا في شرح عتاب قالوا  
كانت الصورة خلفه او تحت رجله لا يكره الصلوة ولكن يكره كرامة  
جعل الصورة في البيت للحديث ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه طيب  
او صورة انهم كما في الفتح **قوله** الحديث جبريل عليه السلام الى اخوه

مختصر بما اذا كانت الصورة لا على وجه الالهة لها فانه وقع في  
صحيح ابن حبان وعنده الف استاذ جبريل صلى الله عليه وسلم  
النبى صلى الله عليه وسلم ففكر كيف ادخل وفي بيتك سنة فيه نصا  
وير فانه كنت لابد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وسأيد  
او اجعلها باطما كما في الفتح وهو واردي على ما نقل عن شرح عتاب  
فيما تقدم انها كرامة جعل الصورة في البيت انهم والمراد ملكية  
الرحمة لا الحفظ لانهم لا يفارقونه الشخص الا في خلوة باهله  
وعند الخلا كما في البه **قوله** الا انه تكون صغيرة قال في الهداية  
بحيث لا تبعد ولناظر قال الكامل **قوله** بعد والبيرة ما تبعد وعليه بعد  
انهم وقال في البه وهل تمنع ارا الصغيرة دخول الملكية ذهب القاضي  
عياض الى انهم لا يمنعون وانه الاحاديث مخصصة وذهب النووي  
الى القول بالعموم **قوله** او مقطوعة الرأس اقول ومحو وجهها كقطع  
الرأس كما في البه عن الخلاصة **قوله** او صلاته وهو يدافع الاختصاص  
الى اخوه سواء كان بعد السجود او قبله وكذا انكره مع نجاسة لا تمنع  
الا انه خاف فوت الوقت اجماعة ولا جماعة اخرى ويقطع الصلوة  
انه لم يخف ذلك اذا تذكر هذه النجاسة كما في الفتح وقال في  
البرهان يكره مع نجاسة غير مانعة لاستحباب الخروج من الخلاف  
الا اذا خاف فوت الوقت او الجماعة والاذن قطعها وازالتها  
كما في مدافعة الاختصاص لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لاحد يؤمن  
بالله واليوم الاخر ان يصلي وهو حاف حتى يتخفف رواه ابو داود  
ويجوز قطعها بسرة ما يرد رها ولو لغيره وخوف ذنب  
على غنم او خوف تداعي في بيئر ويجب قطعها باستفاضة  
ملهوف مظلوم بالمصلي ولا يجب قطعها ابتداء احد ابويه انهم  
قالوا لو لم يكن الا انه يستغث به احد ابويه وهذا في الفرض فاما  
في النفل اذا ناداه احد ابويه انه علم انه في الصلوة لا بأس ان لا  
يجيبه وان لم يعلم يجيب كما في البه انهم وتقطعها المرأة اذا فارقت  
رجلها والمسا اذا نذت وابته او خاف فوت درهم من ماله  
كما في الفتح من باب ادراك الفريضة **قوله** ومسح جبهته من  
التراب اقول ارا في الصلوة لما في البرهان عن المحيط ولا يكره مسح

ادخل

منه



جبهة من التراب في وسط الصلوة وفي بعض الروايات يكره الآ  
 للآزر وهو الصحيح لأنه إذا مسح مرة يحتاج إلى أن يمسح عنه في  
 كل سجود يتلطح به فلا يفيد المسح ولا بأس به بعد الفراغ قبل  
 السلام لأنه يكفيه مرة واحدة والترك أفضل لأنه ليس من  
 الصلوة انتهى **د** لا يكره قتل حية وعقوب أطلقه وقبضه  
 في البرهان بخوف الأذن انتهى فإنه لم يخف كالحمار في النهاية انتهى  
 وأطلق في الحية فتشمل جميع أنواعها وهو الصحيح كما في الهداية  
 وقال الكمال والأدلي المالك عما فيه علامة الجن لا للمحرم  
 بل لدفع الضرر المتوهم من جهتهم وقيل يندرها في غير  
 الصلوة فيقول خلي طريق المسلمين أو ارجعي بأذن الله فإنه  
 أبت قتلها انتهى **د** وذكر في المبسوط أنه لا تفصيل إلى  
 آخره قال في المبسوط وهو الظاهر وقال الكمال بعد نقله  
 باحتياط الحق فيما يظهر الفساد بالعلم الكثرة انتهى ولم يتابعه  
 عليه صاحب البرهان بل اقتصر على القول بعدم الفساد مطلقا  
 وقال وهو الظاهر انتهى وقال في البحر قيد بالحكمة والعقوب  
 لأنه القلة والبر غوثا اختلافا واحدا أصله أنه تركه التوضيح  
 لكل منهما فضلا عن القتل والدفن فإنه توفضا بالاذن كان  
 خارج المسجد فلا بأس بالخذ والقتل والدفن بغير علم كثر  
 وإن كان في المسجد فلا بأس بالقتل بغير علم كثر ولا يطرأها  
 ولا بد منها إلا إذا غلب على ظنه أنه يظفرها بعد الفراغ انتهى **د**  
 ولا إلى ظهر قاعد يتحدث أنا والكرامة إليه وجهه سواء كان في  
 الصف الأول أو غيره إلا أنه لو صلى إليه وجهه انتأ وبينهما  
 ثالث ظهره إليه وجه المصلي لا يكره استقبال المصلي  
 بالوجه سواء كان في الصف الأول أو غيره وهو ظاهر المذهب  
 ومنه المكروهات وضع دراهم أو دنائرها لا تمنع القراءة ومنها  
 اتمام القراءة ركعا والقراءة في غير حالة القيام والصلوة في  
 معاطن الأبر والمزلة والمجزة والمفتل والحمام والمقبرة  
 وذكر في القنادر إذا غلب موضعها في الحمام ليس فيه تمثيل  
 وصلى لا بأس به وكذا في المقبرة إذا كان فيها موضع عند

في قتل  
 بلا خدش

للصلوة وليس بركبة ولا بخاسة ومنها أنه يكره للأمام أن يجلس  
 عن الكمال السنة كما في البحر **د** يكره الوطئ إلى أخوه أشار به إلى  
 كرامته وأخل المسجد بالأولى وكذا قال في الهداية المجامعة فوق  
 المسجد وقال الكمال وصرح بالتيمم في شريح الكفر لقوله تعالى  
 ولا تبأسوا منهن وأنتم عالمون في المسجد لكن الحق كرامة التحريم  
 وذكر وجهه أنه لم يذكر المصنف كرامة البول والمجامعة والتخلى  
 في مصلي الجنائزة وقال بعض أصحابنا يكره كما في المساجد التي  
 على القوارع وعند الحياض والأصح أنه ليس له حرمة المسجد  
 وما كان هذا التظهير المعد للصلوة العبد وذلك لا يأخذ حكم  
 المسجد فهذا مثله والمساجد التي على القوارع لها حكم المسجد  
 إلا أنه الاعتكاف فيها لا يجوز لأنه ليس له أمام ومؤذن معلوم  
 وذكر الصدر الشهيد المختار للمفتور في الموضع الذي يتخذ للصلوة  
 الجنائزة والعيادة مسجد في حق جواز الاقتداء وإن انفصل  
 الصفوف رفقا بالناس وفيما عدا ذلك ليس له حكم المسجد  
 كذا ذكره الإمام المجتهد انتهى ذكره الكافي ومثله في فتح القدير و  
 يخالفه ما قاله تاج الشريعة والأصح أنه ليس له حكم المسجد  
 حكمها المسجد لأنه اعتدلاق الصلوة فيه بالجماعة لا عظم  
 المجموع على وجه الاعلان إلا أنه أيسر إذا خال الدواب فيها ضرورة  
 الخشية على ضياعها وقد يجوز إذا خال الدواب في بقعة  
 المسجد مكان العذر والضرورة انتهى فقد اختلفت النسخ  
 في مصلي العبد واتفق في مصلي الجنائزة **د** والتخلى إلى  
 النعوط أقدر كذا ذكره الحلواني وروى ما يقوله بعض الناس  
 أنه أخلوه بالمرأة **د** بالزكاة له محراب أقول إنما قيد بالمحراب  
 ليفيد الحكم فيما لا محراب له بالأدلي ولذا أطلقه في الهداية  
 وغيره فقال ولا بأس بالبول فوق بيت فيه مسجد والماء  
 ما أعد للصلوة في البيت انتهى **د** قالوا هذا في زمانهم وفي  
 زماننا إلى أخوه لم يقيد بالزمان في الهداية بل قال وقيل لا بأس  
 به إذا خيف على متاع المسجد في غير أوان الصلوة وقال  
 الكمال هذا حسن من التقييد بزماننا كما في عبارة بعضهم

والتخلى



فالمداخلة خشيته الضمير انتهى وفي نفى الباسر إشارة الى انه لا يجب  
 قفله وقال تاج الشريعة بل يجب ذلك صيانة للمصاحف الموضوعة  
 والقناديل المعلقة **ول** لا يكره ترتيب قارئ في الهداية والباسر  
 بان ينقش المسجد قال في النهاية قال شمس الاية الحسيني  
 رحمه الله في قوله لا بأسر إشارة الى انه لا يجوز بذلك فيكفيه  
 انه يجوز أسائر انتهى لانه في لفظة لا بأسر دليل على انه  
 المستحب غيره وانما كان كذلك لانه الباسر على الشدة انتهى  
 قلت وفيه نفى لقول من جعله قرية لما فيه من تعظيم المسجد  
 واجلال الدين وبه صرح الرغبي ثم قال وعندنا لا بأسر ولا  
 يستحب ومعه الى المسكين احب انتهى وافعل التفضيل  
 ليس على باب لانه نفى استحباب صرفه بما تقدم **ول**  
 بماله ارجال الباني قال تاج الشريعة وهذا اذا كان من طيب  
 ماله اما اذا انفق في ذلك مالا خبيثا او مالا مستحبه اخبث  
 والطيب فيكره لانه لا يقبل الا الطيب فيكره تلويث  
 بهيته بما لا يقبله انتهى وقيد الرغبي ايضا الاباحة بان لا يتكلف  
 لدقايق النقش في المحراب فانه مكروه ولانه يلهي المصلي  
 انتهى قلت فعلى هذا لا يختص بالمحراب بل في أي محل يكون  
 امام من يصلي بل اعم منه وبه صرح الكافي فقال بكراته التكلف  
 بدقايق النقوش واخوها خصوصا في المحراب **ول**  
 واما المتولى فيضمه قيمة ما زينه به الى اخيه اقول في  
 تضمينه القيمة تاح لانه المراد ضمها ما اصرفه في مال الوقف  
 لا قيمة ما صرفه لما فيه وقار في النهاية وكان الزرني رحا  
 يقول هذا القول اي بضمه المتولى في زمانهم اما في زماننا  
 لو صرف ما يفضل في العمارة الى النقش يجوز لانه الظلمة يد  
 ياخرون ذلك انتهى وقار في البوع الكافي انه لا بأسر به اذا خيف  
 الضياع بطبع الظلمة وفي الغاية جعل البياض فوق السوداء  
 للنقا موجبا ضمها المتولى وقال صاحب البه ولا يخفى انه مجله  
 ما اذا لم يكن الواقف فعمل مثل ذلك اما ان كان فله البياض  
 لقولهم في عمارة الوقف انه يمر كما كان وقيد بكونه للنقا

يجب

القصص

اذ لو قصد به احكام البناء فانه لا يضمنه انتهى قلت ولا يخفى ما فيه  
 من النظر انتهى قال وقيدوا بالمسجد اذا انقش غيره موجب للضم  
 الا اذا كان مكانا مقدسا استغنى عن زيادة الاجرة به فلا بأسر به وارا  
 دوام المسجد داخله لما علة به من ترغيب الاعتكاف فيقيد  
 انه ترتيب خارجي مكروه واما من مال الوقف فلا شك انه لا يجوز  
 فعله ويضمه المتولى كدمن الحيطان خصوصا بقصد احواله  
**قول** ورا بعد الفاتحة الى اخر الباب اقول ينبغي تقديمه على  
 هذا الفصل وكان ينبغي استطراد ما يتعلق بالمسجد وله احكام افردت  
 على حدة في الشرح والقاور منها تحية وسنذكرها المصنف وكيفيه  
 اليوم ركعتان اذا تكرر دخوله ولا تقطع باجلوس عند اصحابنا ويقوم  
 مقامها كل صلاة صلها ما عند الدخول الثانية التحية فلو نور التحية  
 مع الفرض فظاهر ما في المحيط وغيره انه يصح عندهما وعند محمد لا يلو  
 واظا في الصلاة وصرح في الظهيرية بكراته الحديث الكلام فيه لكن  
 قيده بان يجلس لاجله وفي فتح القدير الكلام المباح فيه مكروه ياكل  
 الحسنات قال في البحر وينبغي تقييده بما في الظهيرية اما ان جلس  
 للعبادة ثم بعد ما تكلم واختلف في النوم فيه قال في البحر والاشبه  
 بما تقدم الكراهة واختلف في كراهية الفرج الرج فيه ولا يجوز او خاف  
 النجاسة فيه ولا استطراده ولا البراق فيه وبأخذ التمام بثوبه  
 لانه ينزول منها كما ينزول الجلد من النار على ما روي **ول** ورا في سبط  
 السورة لا يكره وقيل يكره قال قاضيني وفي غريب الرواية لا يجز  
 رحمه الله لا بأسر بانه يقرأ من اول السورة او من وسطها او من اخرها  
 انتهى ولم يذكر غيره **ول** وقيل يكره فيها اقول هو الصحيح كما في صحيح  
 قراء اخر السورة في ركعة يكره ان يقرأ اخر سورة اخر في الركعة الثانية  
 وقار بعضهم لا يكره وهو الصحيح **ول** جميع بين سور في ركعة  
 لا يكره اقول اي على جهة التاليف لما قال قاضيني لا بأسر بقراءة  
 القرآن في الصلاة على التاليف عرف ذلك بفعل الصحابة رضي الله عنهم  
**باب الوتر والنوافل قول** وقدر الفرق بينهما في اول  
 كتاب الطهارة **ول** وهو المراد بما روي انه واجب اقول  
 وهو اخر اقول الامام كما في البرهان وقال في النهاية ليس في الوتر

ملا

انتهى



رواية منصوص عليها في الظاهر وذكر فيه ثلاث روايات اي في غير  
الظاهر فرض واجب سنة انتهر وقال الكافي ولا اختلاف في الحقيقة  
بين الروايات **قوله** وفي الظاهرية الي اخره قال في الجواهر المستخرج  
وفقوا بين الروايات الثلاث بهذا واخر اقوال الامام انه ذاب  
وهو الصحيح **قوله** وهو سنة مؤكدة عندهما قال في النهاية حكمي  
الطحاوي رحمه الله عليه في وجوبه اجماع السلف وقال الكاظم انه لم يثبت  
عندهما دليل الوجوب فنفيها وثبت عنده انتهر وقال في البحر  
وظهر بهذا البرهان انه لا فرق بين قوله بوجوبه و  
قوله بان سنة من جهة الاحكام فانه السنة المؤكدة بمنزلة الواجب  
الا في فساد الصبح بتذكرة وفي قضايه بعد طلوع الفجر قبل الشمس وبعد  
صلوة العصر لانه واجب عنده فيقضيه كالفرض وعندهما لانه  
سنة عندهما لو ظهر فساد العشاء وانه لا عند الامام **قوله**  
فلا يكفر بضم الياء وسكون الكاف اذ لا ينسب اليه الكفر **قوله**  
اذ لو كان سنة لم يقض اقول لكن قال في البحر صرح في الحكم بان  
وجوب قضايه ظاهر الرواية عنهما وروى عنهما عدمه **قوله** وهو  
ثلاث ركعات فيه اشارة الى نفي قول الامام الثاني في سنة انه  
واحدة الي ثلاث عشرة مثني مثني **قوله** بتسمية اثاره الي انه  
لا يصح الاقتداء فيه بمن يفصله به صرح في فتاوى قاضيه في الظاهر  
وفي البحر وهو المذهب الصحيح انتهر ومثني ابن وهب في نظمه على  
انه المقتدر ان لم يتابع امامه في السلام بعد الركعتين الاوليين وانه  
معصوم كما ذكره الاور في شرحه وقال العلامة ابن السخنة مثني  
اختلف على انه المعتبر رأي المقتدر او رأي الامام وعلى الثاني يخرج  
كلام الرازي وهو قول الهندواني وجماعة وفي النهاية انه اقيس  
بما يخرج كلام قاضيه فانه الامام فلور ان امامه الثاني في مسأله اداة وصلي فانه الامام غير مصل في نزع  
نفسه ولا بنا على المعلوم وعلى الاول وهو الصحيح وعليه الاكثر  
على المعلوم وهو الاصح ويؤيده صحة صلوة من لم يعلم بحال امامه  
في المنحصر القليلة في ليلة مظلمة اذا صلى كل واحد الى جهة لانه  
علم حاله لا اعتقاده خطأ امامه انتهر وكذا اثاره في صحة الاقتداء  
اذا وصله الامام وانه راه سنة وهو الاظهر لانه الاصح ان العبرة

والحق هو

انتقلت ومن  
احكامه اعادة  
عندهما

9 يخرج كلام قاضيه فانه الامام  
ليس يحصل في رأي المقتدر  
ولا بنا صح

نية المقتدر

بنية المقتدر كما في شرح المنظومة لابن السخنة **قوله** فيقنت  
القنوت الطاعة والدعاء والقيام في قوله عليه السلام افضل  
الصلوة طول القنوت والمشهور الدعاء وقولهم دعاء القنوت  
اضافة بيان قاله تاج الشريعة **قوله** لما رور انه عليه السلام اوتر  
بثلاث ركعات قراءة في الاول الي اخره فيه اشارة الي انه لا يقرا  
المعوذتين في الثالثة وبه صرح الشيخ قاسم قال رور الحمد والنسائي  
في حديث عبد الرحمن بن ابرر عنه عليه الصلوة والسلام كان يوتر  
بثلاث بسج اسم ربك الاعلى وقل يا ايها الكافرون وقل هو الله  
احد قال اسحاق هذا اصح شئ في القراءة في الوتر وزيادة المعوذتين  
الحمد الحمد ويحيى بن معين انتهر **قوله** فيقول اللهم اني استعيناك  
الي اخره اشارة الي توقيت القنوت وقد رور عن محمد بن ان  
التوقيت يذهب بركة القلب وما يختم بالواو اده في  
ادعية الحج للمناسك فاما في الصلوة اذا لم يوقت فربما يجري على  
لسان المصلي ما يفصله كذا في النهاية والمبسوط واجماع  
الصغير لفتح الاسلام **قوله** شكر كذا في غيره فكتب المذهب  
وقال في الموطأ وفي القنوت شكر كذا كما يجر على السنة العامة  
ليس ثبت في الرواية اصلا **قوله** وتخلع عطفه بالواو  
واسقطها في احاد القديس والظاهر بثبوتها كما في البحر **قوله**  
وتخفف بالذال المهملة الاسراع في الخدمة فانه قراءة بالذال المعجمة  
بطلت صلوة كما في قاضيه **قوله** انه عذاب بالكفار  
ملحق اقول كذا في بعض النسخ وفي بعضها زيادة الجحد وقال  
السخنة في شرح النقاية انه لا يقول الجحد انتهر وهو موقوف  
بما في مراسيل ابي داود في البحر وانفقوا على انه بكسر الجيم  
بمعنى الحق انتهر قلت وكذلك لم يذكر لفظ الجحد تاج الشريعة وكذلك  
لفظ استهديك ونوب اليك ثم قال المعنى يا الله نطلب منك العون  
على الطاعة وترك المعصية ونطلب المغفرة من الذنوب ونسئ من الشا  
وهو المدح وانتصاب اخبر على المصدر اي نسئ عليك الشا فكون  
ناكيد الة التنا قد يستعمل في الشكر كقولهم نسئ على شرا او الكفر  
نقيض الشكر واصله السرى يقال كسر النعمة او لم يشكرها كانه



سرها بحجوه وقولهم كوت فلان على حذف المضاف والاصل  
كوت نعمته ومنه ولا كفوف وتخلع من خلع النسر سنة اذا  
الفاه وطرحه ومنه مفعول نترك واما مفعول تخلع فمخوف ومنه  
هاوم اقروا كتيبته وهو من باب توجيه الفعلين الى اسم واحد  
يحتاج في اعمال الاقرب على مذهب البصريين ويفتح اي يعصيك  
وتجالفك والسعي الاسراع في المشي وتخفد اي تعارك بطلا  
عنتك من الخفة الاسراع في الحذرت والحق بمعنى الحق وملحق اي  
لاحق وقيل المراد ملحق بالكفار الفاق قال الامام المعطر وهو صحيح  
لان قوله انه عذابك استئناف في معنى التعليل للرجاء والخشية فلو  
لم يحل على هذا المعنى لم تحسن انتهر قلت احملة على الاول اهترانا  
عن الاضمار ولان الخوف والرجاء ذكر داية الايمان قال عليه الصلوة  
والسلام لو وزن خوف المؤمن ورجاؤه بميزانه يربص لا عنه لا  
فيكون التقدير لا يربص مؤمنه حقا وعذابك لاحق بالكفار من غير انكار  
يربص اريقوم انتهر كما قاله بعض الفضلاء والقوم الى هنا  
اقول فيه اشرة الى نفى ما روي عنه محمد انه يقنت الامام ويكت  
المقتدى وهذا القول بعضهم في القنوت يتجمل الامام عن المقتدى  
كالقراءة وبجهره والاصح انه يقنت كالامام ثم هل يجهر الامام في اختار  
ايوسف في رواية كما في الفقه وفي البرهان هو قول محمد وتظهر في البحر  
عن البدائع اختار من يجنبها وراء النهر الاخفاء في دعا القنوت  
حق الامام والقوم انتهر وفي العناية المختار في القنوت الاخفاء  
مطلقا سواء كان القانت اماما او مقتديا او منفردا لانه دعا وخبر  
الدعا اخفى انتهر ومنه اختار اجماعا انه يكون دون جهر القراءة كما في  
المنية **ول** فلان الحمد الى اخره زيادة لم يذكر في البرهان بل ذكر  
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده الدعاء اختلفوا فيه قليل  
وقيل نعم لانه سنة الدعاء ونحن قد وجدنا من رواية التبر  
ثبوت الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي ان يعدل هذا  
القول انتهر واختاره الفقيه ابو الليث رحمه الله **ول** اي يتبع في  
قراءة القنوت حنفيا فقيها الى اخره اقول لا يخفى ان الالف  
يقنت بالدعاء اللهم اهدنا الى اخيه واخفى بالله ان تعينك

من المحفظة

يتابعونه مع

والقوم

عقب تقدم فقال صلى الله عليه وسلم  
وسلم انتهر وقال البخاري لم يصلي على النبي

فما يفعله فينظر **ول** وقيل يقعد اقول وقيل يطيل الركوع وقيل  
يسجد ويرسل يديه في القيام **ول** ومن لم يحسن يستحب ان  
يقول الى اخره اقول لعل المراد ان هذا اللفظ اولى من غيره كيارب ثلاث  
مرات لا اذ المراد اسجباب حكمه لانه القنوت واجب فبدله كذلك  
واجب فليتطهر **ول** وهو اختيار سائر المشايخ اربا في المشايخ اذ  
منهم من اختار غيره وبقي قول ثالث مختار يقول يارب مرات ثلاثا  
كما في البحر **ول** لم يقنت فيه الركوع الى اخره اقول وكذلك لا يعود  
للقنوت لو تذكره في الركوع في اصح الروايتين كما في الجوهرة وقال  
بعض المشايخ يعود الى القيام ويقنت ثم يركع ويسجد للسهو  
ذكره الكاكي عن احوال بخلاف تكبيرات العيد فانه ياتي بها عند  
تذكرها في الركوع **ول** ركع الامام الى اخره فانه ترك الامام القنوت  
انه امكنه ان يقنت ويدرك الركوع قنوت والاتباع ذكره الكاكي ثم قال  
وفي نظم الزندويستي خمسة اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم  
القنوت وتكبيرات العيد والقعدة الاولى وسجدة التلاوة و  
السهو واربعة اذا فعلها لا يفعلها المقعدة زيادة سجدة او  
تكبيرات العيد خارجة عن احوال الصحابة وسمعه من الامام في المؤنة  
وخامسة في الجنازة والقيام الخامسة وتسعة اذا لم يفعلها  
الامام يفعلها القوم اذا لم يرفع يديه في الاقتراح واذا لم يمش  
ما دام في الفاتحة وان كان في السجدة فلذا عند ابي يوسف  
خلافا لمحمد وقد عرف انه اذا ادركه في جهر القراءة لا يشي واذا  
لم يكبر لا تنقل او لم يسبح في الركوع والسجود واذا لم يسمع او لم  
يقرا التشهد واذا لم يسلم الامام يسلم القوم وتقدم انه اذا  
احدث لا يسلم بخلاف ما اذا تكلم واذا نسي تكبير التشهد  
**ول** بخلاف التشهد ايرالا خير كما ذكره وهذا يشتر الى انه اذا  
قام الامام الى الثالثة قبل فراغ المقتدى من التشهد الاول يتابعه  
كالقنوت في الوتر وقال البخاري لو قام الى الثالثة قبل ان يتم المأموم التشهد  
يتم وان لم يتم وقام جاز وفي القعدة الثانية اذا سلم او تكلم وهو في التشهد  
يتم ولو سلم قبل ان يفرغ من الصلوة ارعلى النبي صلى الله عليه وسلم والدعا يسلم  
معهم ولو احدث ايرالا امام قبل ان يفرغ من التشهد لا يسلم لانه لا يبق

الى ان يدركه فب **ول** والاول  
اظهر كذا في البين والبرهان انتهر

**ول** ولو قننت في القيام لم يعد الركوع  
اقول فيه اشارة الى عدم فساد صلوة  
وبه صرح شافعي فقال ولو ادا وقننت  
لا تفسد صلوة انتهر **ول** لا يبرن  
المتابعة يفسد الصلوة اخذوا في  
الجملة كما لو انفرد بركعة وليس كذلك  
انه انما فسد صلوة

في الصلاة



بعد حدث الامام عدا في الصلوة بريف ذلك الجرد وينبغي بعد سلامه  
 وكلامه ولو سلم قبل الامام وتأخر الامام حتى طلعت الشمس فحدث  
 صلوة الامام وحده **قوله** ولو قننت في القيام لم يعد الركوع قول  
 فيه اشارة الى عدم ف و صلوة وبه صرح الشافعي فقال ولو عاد وقننت لا تعد  
 صلوة اسهر **قوله** لانه ترك المتابعة بفقد الصلوة اقرار في الجملة  
 كما لو اقر بركعة وليس المراد انه انما قننت صلوة **قوله** قننت  
 في الركعة الاولى او الثانية سهوا الى آخره كذا نقل في البحر غير الذخيرة و  
 نظرية لما في المحيط مغربا الى الاجناس لو كانت في الاولى او الثانية  
 او في الثالثة فانه يقننت في الترتيب فيها ثم يقعد ثم يصلي ركعتين يقعد بين  
 ويقننت فيهما احتياطا وهو الاصح وقيل لا يقننت في الكل اصلا ثم قال  
 فلم يوافق الذخيرة مبنى على الضعيف لانه اذا كان يأتي به في الاصح مع  
 الشك في اليقين او **قوله** شئ في احوال النواظر اقول غير النواظر  
 تبع الهداية والكافي وقال في الثمانية ترجم بالنواظر لكونها اعم واشمل  
 وقال في الجوهرة النقل في اللغة الزيادة وفي الشرح عبارة عن فعل  
 شئ ليس بفرض ولا واجب ولا مستحب وكل سنة نافعة وليس  
 كل نافعة سنة فلهذا القيد بالنواظر لانها مشتملة على السن وفي  
 النهاية لقيد بالنواظر وفي ذكر السن لكونه النواظر اعم قال الامام ابو  
 زيد النظر شئ ليجر نقضا فيمكن في الفرض لانه العبد وان علمت  
 رتبته لا يخلو عن تقصير حتى ان احد الوعد ان يصلي الفرض من غير  
 تقصير لا يلزم على ترك السن اسهر **قوله** سن ركعتين قبل الفجر  
 ابتداء سنة الفجر تبع الهداية لانها اقول السن حتى روي الحسن عن ابي  
 حنيفة لو صلها قاعدا في غير عذر لا يجوز وفي المبسوط ابتداء  
 سنة الظهر لانها اول صلوة في الوجود لانه السنة تتبع للفرض ثم  
 اختلف في الافضل بعد ركعتي الفجر قال اكلوا في ركعتي المغرب فانه  
 صلى الله عليه وسلم لم يدعها سفا ولا حضرا ثم التي بعد الظهر ثم التي  
 بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء  
 وقيل التي بعد العشاء والتي قبل الظهر وبعده وبعد المغرب كلها  
 سواء وقيل التي قبل الظهر الكد وصح الحسن وقد احسن لا ينقل  
 المواظبة الصريحة عليها اقدر من نقلها على غير ما في غير ركعتي الفجر

في النهاية

**قوله** وبعد الظهر اقول كذا في الكفر وصرح جماعة باستحباب اربع  
 بعد الظهر لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى اربعا قبل الظهر واربعا بعدها  
 حرم الله تعالى النار رواه ابو داود والترمذي والنسائي وغيرهم قيل انها  
 غير الزاوية وقيل معها كذا في البرهان وعلى القول بانها معها لا يحتاج الى  
 تخصيص غيرها ولا فصلها بسلام على ما قاله الكمال واجتاز **قوله** والمغرب  
 اقول وبسبب ان يطيل القراءة فيهما فقد روي ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم كان يقرأ في الاولى منهما الم تنزيل وفي الثانية تبارك الذي  
 بيده الملك كما في الجوهرة **قوله** حتى لو اداهما بتسليمتين لا يكون  
 معتادا بها اقول اي غير السنة وتكون نافعة كما في الجوهرة واستدل  
 في الهداية على كونها بتسليم بقوله كذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وقد روي الكافي عن ابي ابيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اربع قبل  
 الظهر ليس فيها تسليم تفتح لهن ابواب السموات قال وفي لفظ للترمذي  
 في الشمايل قلت اقول ابو ابيوب يا رسول الله افين تسليم فاصلا قال  
 لا انتهر قلت وظاهر كلام المصنف ان حكم سنة الجمعة كالتسليم قبل  
 الظهر حتى لو اداهما بتسليمتين لا يكون معتادا بها وينبغي تعقيبها  
 بعدم العذر لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلىتم بعد الجمعة فصلوا  
 اربعا فان عجلت شئ فصل ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعت  
 ذكر الحديث في البرهان في استدلاله عليه بثبوت الاربع بعد الجمعة انتهى  
**قوله** والاصل فيه قوله عليه السلام من تبارك الى آخره اقول لا يخفى ان  
 هذا لا يثبت به سنة الجمعة لانه النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ بقوله  
 ركعتين قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد  
 المغرب وركعتين بعد العشاء كما في البرهان وغيره واما دليل سنة  
 الجمعة فهو ما في الكافي انه عليه السلام كان يتطوع قبل الجمعة باربعة  
 ركعات ثم قال وبعدها اربع لقوله عليه السلام من كان منكم مصليا  
 بعد الجمعة فليصل بعدها اربعا انتهى قلت وفي فضيلتها ما قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر اربعا كان له ثواب يومئذ ومن  
 صلى من بعد العشاء كان له ثواب يومئذ ومن صلى من قبل العشاء  
 وست بعد المغرب بتسليم اقول وذكر الغزالي انها بتسليمتين وقال  
 في البحر ذكر في التفسير انه يسحب ان يصلي الست بثلاث تسليمات

فقال

انهم

بسلام

بلغ



انتم قلت وظاهر العطف ان السن المندوبة غير الموكدة وقال في الجوز  
 الكمال اختلافا بين اهل عصره في مسئلتين احدهما هل السنة الموكدة  
 محسوبة في المسحوب في الاربع بعد الظهر وبعد العشا وفي الست  
 بعد المغرب اولا الثانية على تقدير انها هل يورد الكرا بتسليمه او  
 بتسليمتين واختار الاول فيهما واطال الكلام فيه اطالة حسنة كما  
 هو دأبه رحمه الله وظاهره انه لم يطلع عليه في كلامه من تقدمه انتم  
 وقال الكمال هل يندب قبل المغرب ركعتان ذهب طائفة اليه واكثر  
 كثيرة من السلف واصحابنا وما كنت ثم قال بعد دليل كل والثابت  
 بعد هذا هو نفي المندوبة اما ثبوت الكراهة فلا الا انه يدل دليل  
 اخر وما ذكره استلزام تاخير المغرب فقد قد مناعه القينة استلزام  
 القليل والركعتان لا تزيد على القليل اذا تجاوز فيهما انتم **مورد**  
 ذكره زيادة نظر النهار الى اخره اقول هذا التفصيل اختيار الاكثر  
 من المتأخر وصحح الحنفى عدم كراهة الزيادة عليها كما في البرهان  
 وفي المبسوط الاصح ان الزيادة لا تكون لما فيها من وصل العبادات  
 كما في شرح النقاية ونظر الكمال تصحيح الحنفى عدم كراهة الزيادة  
 على الثمان ايضا ثم قال وهو غير مقيد بقول احد الثلاثة اربعة  
 بل يصح للواقع من مذهبه انتم ولكن قال الشيخ زين في محله  
 انه رد في البدع تصحيح الحنفى وقال فيها الصحيح انه يكره  
**مورد** والافضل فيهما رابع كذا في الهداية ثم قال ما نصه قال  
 وتفسير قوله عليه السلام لا يصلي بعد صلاة مثلها يعني ركعتين  
 بقراءة وركعتين بغير قراءة فيكون بيان فرضية القراءة في  
 ركعات النفل انتم وقال الكمال قوله قال اي قال محمد تفسير قوله  
 عليه وسلم بالآخرة لما ذكرناه التنفل اربعا اربعا افضل مطلقا ليل  
 او نهار او ردي عليه ظاهرا الحديث وهو ما رواه ابن ابي شيبة الى ان  
 قال قال عبد الله لا يصلي على ان صلاة مثلها ففسره بان المراد  
 ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة اذ هو متروك الظاهر اتفاقا  
 لانه يصلي ركعتي الظهر بعد مقصودا وكذا العشا او هو محمول على تكرار  
 الجماعة في المسجد على هيئة الاول والآخر على النهر عن قضا الفرائض في  
 الخلل في المودر فانه مكره ثم قال وفيه نفي لقول الشافعية واباحة

بل  
 عقبه

الاعادة مطلقا وان صلاها في جماعة واما كون الحديث المذكور عنه  
 صلى الله عليه وسلم كما هو ظاهر قول محمد فانه علم به ومحمد رحمه الله  
 اعلم بذلك منا انتم **مورد** وعندهما في النهار رابع وفي الليل  
 متني مفيدانه لا خلاف في افضلية الاربع بتسليمه نهارا وانه  
 لا بأس بزيادة على المتني ليل وهو اولي من قول الهداية وقال لا يرد  
 بالليل على ركعتين بتسليمه لانه المراد به من حيث الافضلية لانه  
 حيث الكراهة فانه الزيادة عليه لم ليست بكرهية بالاتفاق في الليل  
 كما في النهاية انتم ويقولها ان الافضل في الليل متني متني يعني اثناعشر  
 للحديث نقل الكافي عن العيون تمتة قال في الجوهرة اعلم ان  
 صلاة الليل افضل من صلاة النهار لقوله تعالى تنجوا في جنودهم  
 عن المضاجع ثم قال تعالى فلا تعلم نفس ما اخفى لهم من قرة  
 اعين وقال عليه السلام من اطل قياام الليل خفف الله عنه يوم  
 القيامة انتم **مورد** طول القياام اولي من كثرة السجود قال في  
 البحر اختلاف النقل عن محمد في هذه المسئلة فنقل الظلي ودر عنه  
 في شرح الآثار كما في الكتاب وصح في البدايع ونسب ما قبله  
 للشافعي رحمه الله ثم قال ونقل في المجتبى عنه ابن محمد ان كثرة الركوع  
 والسجود افضل لقوله عليه السلام عليك بكثرة السجود  
 قوله عليه السلام اتوب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولان  
 السجود غاية التواضع والعبودية ثم قال صاحب البحر والذعر  
 يظهر للعبد الضعيف ان كثرة الركعات افضل من طول القياام  
 وذكر وجهه **مورد** واداء الفرض ينوبها قدما ان كل صلاة  
 اداها عند الدخول تنوب عنها بلا نيية التيمم انتم وقال  
 في البقية دخول المسجد بنية الفرض او الا قد ينوب عن  
 تحية المسجد بعد طلوع الفجر وانما يؤمر بها اذا دخل لغير الصلاة  
 انتم ومن المندوبات صلاة الاستخارة والحاجة وذكر كيفيتهما  
 ودعاها في البحر ويندب صلاة الضحى واقله اربع ركعات  
 انتم وصلاة الليل واقلها ينبغي ان يتنفل بالليل ثمان ركعات كما  
 في الجوهرة وتردد في فتح القدير هل التيمم سنة في حقنا  
 ام تطوع ومنه المندوبات احيانا ليل الى العشر الاخير من رمضان

في



وليلتي العيدين وليالي عشر الحجّة وليلة النصف من شعبان  
والمراد بإحياء الليل قيامه وظاهره الاستيعاب ويجوز أن يراد  
غالبه ويكره الاجتماع على إحياء ليلة من هذه الليالي في المساجد  
**قوله** فرض القراءة المراد به الفرض العملي كما في الجملة السابعة **قوله**  
واجب في الأوليين قال الكمال هذا هو الصحيح من المذهب واليه أشار  
في الأصول وقال بعضهم ركعتان غير عيّن واليه ذهب القدوري كما  
في البدائع انتهى **قوله** ولم هذا لا يجب بالتحريم الأولي الأركعتين  
في المشهور عن أصحابنا أقول كذا في الهداية وقال الكمال هذا إذا أوتر  
أربعاً حتى يحتاج إلى التقييد بالمشهور أما إذا شرع بمطلق نية  
النفل فلا يلزم أكثر من ركعتين باتفاق الروايات انتهى **قوله**  
لزم النفل بالشرع تقدم أنه إذا أطلق لا يلزمه الاستيفاء واحد  
وأما إذا أوتر ما فوق أربع فابو يوسف يلزم به وإن كثرت الأربع  
فقط والأصح أنه يرجع إلى لزوم شفع واحد كما قال أبو حنيفة  
ومحمد وعليه سنة الظاهر وقيل يقتضي أربعاً لأنها صلوة واحدة  
كالظهر كما في المواهب **قوله** وإن لم يفد وقعد على الكثيرين  
وقام إلى الثالثة إلى آخره قيد لزوم قضا الشفع الثاني فقط  
بإفاده بعد القعود الأول ولو لم يقعد وأفد بعد  
الشروع في الثاني يلزم قضا الأربع بالاجماع لسرية الفاء  
من الثاني إلى الأول بعد القعود المتمم له كما في الفتح والبرهان  
**قوله** لأنه الأصل عند أبي حنيفة إلى آخره أقول اقتصر على  
أصل الإمام لأنه لم يرفع الأعلية وخالفه أبو يوسف فقال إن  
ترك القراءة في الشفع الأول لا يفسد الترخيم ومحمد فقال  
إن ترك القراءة في أحد الشفع الأول يبطل الترخيم وهذه المسئلة  
مما أورد بالتأليف وفي علم الأصول فرع عليها ما أمكنه **قوله**  
فاذا لم يقرأ في الشفع الأول إلى آخره كأنه ينبغي الاقتصاد على ما  
بعده من قوله ولم يقرأ في الشفع الأول إلى آخره لأنه مفني عنه  
**قوله** كما سيأتي تحقيقه في باب سجود السهو أقول وهو  
أن القياس ألف وكقول زفر وهو رواية عن محمد وجهه لا  
سحق إنزاع النطوع كما شرع ركعتين شرع أربعاً أيضاً

في البرهان

فاذا لم يقعد

فاذا لم يقعد أولاً أمكنه أن يجعل الكل صلوة واحدة وفيها الفرض  
أجله سر آخر **قوله** أو نقص بعد التشهد أولاً أقول أولاً بتشديد  
الواو وفتحها إيلاً **قوله** وينقل قاعدة قار في الهداية واختلفوا  
في كيفية القعود أي في غير التشهد واختار أن يقعد كما يقعد في حال التشهد  
لأنه عهد مشروعي في الصلوة انتهى وهذا الذي اختاره في الهداية مختار الفقيه  
شمس الأئمة الشيخ زفر وعنه زفر في الغنية وقال الكمال ذكر أبو الليث أن  
الفتوى على قول زفر ولكن شيخ الإسلام أنه الأفضل أنه يقعد في موضع القيام  
محتبياً وفي شرح الصوالفة أثره في قول والتر في قول زفر  
ينصب ركبة اليمنى كالقار مجلس بين يدي الموقى انتهى وفي النهاية روى  
عن أبي حنيفة أنه الأفضل أنه يقعد في موضع القيام محتبياً انتهى **قوله**  
مع قدرة القيام أقول لكن له نصف أجر القيام لأنه عذر قال عليه  
الصلوة والسلام صلوة القاعدة على النصف من صلوة القيام الآمن  
عذر كما في التبيين وقال الكمال أخرج الجماعة الإسلامية عن ابن جهمان  
قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلوة الرجل قاعدة أفقار من صلي  
قائماً فهو أفضل ومن صلي قاعدة فله نصف أجر القيام ومن صلي  
نائماً فله نصف أجر القاعدة ثم قال الكمال وفي الحديث صلوة النائم  
على النصف من صلوة القاعدة ولا تعلم الصلوة تأيماً تسوغ الآتي  
الفضل حالة العجز عن القعود ولا أعلم جوازها في النافلة وفي  
فقهنا انتهى ورأيت بخط شيخنا عن شيخنا ما صورته على القاضي حين  
فيه وجهين عن أصحابنا انتهى **قوله** ونزب ركعتان بعد الوضوء  
يعني قبل الجفاف كما في المواهب **قوله** وكره بقا الأبعد أقول  
مفاده عدم كراهة ابتداء وسنذكر في باب صلوة المريض التصريح  
به وأنه لا يكره بقا أيضاً **قوله** وأكبا خارج المصروع وهو موضع المأخرة  
هذا هو الأصح في اعتبار خارج المصروع وقيل قد روي عن ابن  
قذر ميسل كما في شرح النفاية انتهى وقال الاتقياء هذا إذا كانت  
الدابة تسير بنفسها أما إذا سير بها صاحبها فلا يجوز النطوع  
ولا الفرض وإذا حرك رجله أو ضرب دابته فلا بأس به إذا لم يصنع  
شيئاً كثيراً انتهى قلت قوله أما إذا سير بها صاحبها فلا يجوز إلى آخره  
علته العمل الكثير مخرج به البرهان ويشير إليه في كلام الاتقياء

ذكر



فاذا انتهى جازت الصلوة انتهى ولم يشترط جرة عن ايقافها و  
 هو ظاهر الهداية وقال الكاكي بشرط عدم المكان وقف الدابة في المحيط  
 فقال ولو اقام على الدابة وهي تسير لم يجز اذا قدر ان يوقفها و  
 ان تعذر الوقف جاز ان ينزلت وينبغي حمله على صلوة الفرض  
 ان لم يكن صريح حكمها لانه التفتك يتوسع فيه مالا يتوسع في  
 الفرض لما قاله في البرازية ويجوز الفرض ايضا ان لم يجد مكانا  
 يابا وقف عليه مستقبلا او ماء ان امكنه ايقاف الدابة والآن  
 لا يلزم الاستقبال انتهى كالتقييد بالدابة ينبغي جواز صلوة  
 المائتة وهو بالاجماع كما في البحر المحجبي **قوله** ولو كان مسدودا  
 الى غير القبلة اقول هذا عند العامة فانه يجوز كيف ما كان وفي المحيط من  
 الناس من يقول انما يجوز اذا توجه الى القبلة عند افتتاحها ثم ترك  
 التوجه الى القبلة لا يجوز لانه لا ضرورة في حال الابتداء  
 ذكره الكاكي والمراد بالتأخير الامام الشافعي رحمه الله كما صرح به في  
 الايضاح انتهى ولم يتوسع المصنف في الحكم النجاسة على الدابة وانها  
 لا تمنع على قول الأكثر كما في الفتح وهو الأصح كما في البحر المحيط والكاكي  
 وقيل ان كانت على السرج والركابين تمنع وقيل موضع الجلوس  
 فقط والجملة والمحل على الدابة سيرة اولئك الدابة ولو جعل تحت  
 المحل خشبة حتى يبقى قراره على الارض لا الدابة يكون بمنزلة الارض  
 كما في الفتح **قوله** فلا تجوز على الدابة الا للضرورة قال في العناية بخوف  
 اللص والسبع وطين المكان وموجع الدابة وعدم وجدان زمير كعب  
 يجوز انتهى وقال الاتقاني هذا ارجحها للطين اذا كان بحال  
 يغيب وجهه فان لم يكن بهذه المشابهة لكن الارض ندية  
 صلي هناك انتهى **قوله** وعنه ابي حنيفة انه ينزل السنة الفجر الى  
 اخره كذا في الهداية وقال ابن شجاع رحمه الله يجوز ان يكون هذا البيان  
 الاول يعني انه الاول ان ينزل ركعتي الفجر كذا في العناية و  
 قال الكاكي وروى عنه الامام انها واجبة وعلى هذا اختلف  
 في ادائها قاعدا **قوله** وبني بنزول اربلا على كثير من ثني رحليه  
 فاختار من الجانب الاخر **قوله** لا ركوبه هذا في ظاهر الرواية عنهم  
 وعنه محمد في رواية فاجاز بناء ركوبه لانه نزل وقيل يمنعه

اي ولا الايقاف لقوله بعده اما اذا  
 سير الى افر ما قدمناه انتهى

في

ابو يوسف مطلقا بعد نزوله فيستقبل كالمنزل اذا قدر على الركوع  
 والسجود في خلاها وروى عن محمد لا ينبغي بعد ركعة واذا لم يتمكنها  
 وقال زكري بن يحيى في النزول والركوب لتجوز به البناء على الايام كما في  
 البرهان **قوله** وسبأية زيادة كلام ابي في باب الصلوة على الدابة  
 الا انه لم يذكر فيه حكم البناء وعدمه للركوب والنزول لذكره هنا  
**قوله** وسبأية بالتراخي الى اخره كذا في الفتح وقيل لا عقابة راحة  
 الجنة ذكره الكاكي **قوله** اذ قد صح انه عليه السلام اقامها في بعض  
 الليالي يعني صح اقامتها اياما في الجملة لا اقامة كل العشر من ركعة  
 لانه الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم لم يجز اقامة احد عشر بالوتر وما  
 رور انه كان يصلي في رمضان عشر من سور الوتر فقطع في العشر و  
 ثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم كذا في شرح مقدمتي امداد الفتاح شرح  
 نور الايضاح **قوله** ثم واطلب عليها اخلافا لا شدة وكذا في  
 الهداية وقال الكاكي هو تغليب اذ لم يرد كلام بل عمر وعثمان وعلي  
 عنهم **قوله** وهي سنة الرجا والسنة اقول والقول بسنتها هو  
 الصحيح وفي فتاوى العتابة انها سنة مؤكدة وفي المحجبي لا خلاف  
 انها سنة في حق الرجا والسنة وقال النور انها سنة باجماع  
 العلماء كما في معارج الدار **قوله** ولو اقامها البعض الى اخره من  
 اشارة الى تنفي ما افق به ظهير الدين من اشارة من صلى التراويح  
 منفردا **قوله** وعنه ابي يوسف الى اخره هو اختيار الطحاوي حيث  
 قال يستحب ان يصلي التراويح في بيته الا ان يكون فقيها عظيم يفتي  
**قوله** والصحيح الى اخره هذا هو القول الثالث وصحة في المحيط وانما  
 واختاره في الهداية وهو قول اكثر المشايخ كما في البحر **قوله** لانه القضا  
 من خواص الفرض اير ولو عمليا كالوتر **قوله** وما يتبعه من المؤكرات  
 المراد به سنة الفجر على ما سبكه **قوله** ويستحب تأخيرها الى ان  
 تثلث الليل الاول فيه اشارة انه لو اخرها الى نصفه كان غير مستحب  
 ويخالفه ما قلنا في النجس والمستحب تأخيرها الى ثلث الليل ونصفه  
 انتهى وفي كلام الزيلعي اشارة الى عدم استحباب تأخيرها الى ما  
 بعد النصف ويخالفه ما في البرهان حيث قال الصحيح عدم كراهة  
 تأخيرها لانها صلوة الليل والافضل فيها اخره انتهى ولم يبين المصنف

وما يفتي الرافض ان  
 سنة لا جاز في السنة  
 انما قال بعضهم في  
 سنة اصلا كما في معارج  
 الدار **قوله** صح



ابته او قتها وهو بعد العشاء قبل الوتر وبعده كما في الكثر **قول**  
 وهر خسرته ويحاث الى كذا في الكهنية والكافي في السنة فيها عشر  
 تسليمات وقال في البحر انه المتوارث فلو صلى اربعاً بتسليمية ولم يقعد  
 في الركعة الثانية فظاهر الروايتين عدم الفساد ثم اختلفوا هل  
 تنوب عن تسليمية او تسليميتين الصحيح عن واحدة وعليه الفتور ولو  
 قعد على رأس الركعتين فالصحيح انه يجوز عن تسليميتين وفي المحيط  
 لو وصل التراويح كلها بتسليمية واحدة وقد قعد على رأس كل ركعتين  
 فالصحيح انه يجوز عن الكل لانه اكمل الصلوة ولم يجلس فيها في الركعات  
 الا انه يجمع المتفرق ويستدام الترخيم فكان اوله باجواز لانه  
 اشق واقرب للبدن انتهى وظاهره انه لا يكره وبصره في المنية  
 وقال صاحب البحر لا يخفى ما فيه من مخالفة المتوارث مع التصريح  
 براهمة الزيادة على كانه في مطلق التطوع ليلان لا يكره هنا اوله فلذا  
 نظر العلامة الحلبي انه في النصاب وفراطة الفتور الصحيح انه  
 لو فعل ذلك يكره انتهى قلت وينبغي اتباعه ولا يخالف ما قدمناه  
 من الصحيح عدم كراهة الزيادة على كانه ليلان في الظاهر ان المراد به  
 غير التراويح **قول** ويجلس بين الترتين قدر التروية هذا  
 على جهة الاستحباب واهل طائفة باختيار سجود او يملكون  
 او ينظرون سكوتاً او يصلون وادرك في الفتح ولكن قال الكاظم  
 وفي فتاوى العنابي يكره للقوم ركعتان بين الترتين لانه  
 بدعة انتهى **قول** وكذا بين النجاسة والوتر كذا في الهداية وفيه  
 تنقيح لما قاله البعض في العناية واستحسن البعض الاستراحة  
 على عشر تسليمات وهو نصف التراويح وليس بصحيح استحباب انتهى  
**قول** وينبغي على التشهد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في السلام  
 اقول ولم يتعوض لذكر الدعا بعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في السلام  
 وبما يتجه به انه لم يشقل على القوم كما في شرح المنظومة وعلمه في الهداية  
 بانه ليس بسنة اصلية **قول** الا انه يكره القوم فيشد بتركها اقول المختار  
 انه لا يترك الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا تنافي الاستفلاح  
 لانه الصلوة فرض عند الشافعي مع احتياط لا يتأنيها او سنة  
 عندنا ولا يترك السنن للجماعات كالتسبيحات كذا في شرح المنظومة

لو وصل

فلان يكره

الشيخ

لابن الشيخة **قول** وقيل القائل صاحب الاختيار الى اخره اقول عبارة  
 تقيد بضعفه وفي البحر خلافه انهم يروون على ان السنة اتممة وذكروا  
 في المحيط والاختيار ان الفضل ان يقرأ فيها مقدار مالا يورد الى  
 تنفير القوم في زمان لا يكثر الجمع افضل من تطويل القراءة و  
 في المجتبى والمتأخرون كانوا يفتنون في زمان ثلاث ايات  
 قصار واية طويلة حتى لا يميل القوم ولا يلزم تعطيلها وهذا  
 احسن فانه احسن روي عن ابي حنيفة مع انه اذا قرأ في المكتوبة بعد  
 الفاتحة ثلاث ايات فقد احسن ولم يسن هذا في المكتوبة  
 فما ظنك في غيرها انتهى وفي التجديد ثم بعضهم اعتادوا قراءة  
 قل هو الله احد في كل ركعة وبعضهم اختاروا قراءة سورة القيل  
 الى اخره القارئ وهذا حسن لانه لا يشبه عليه عدد الركعات ولا  
 يشغل قلبه بحفظها فيتفرغ للتدبر والتفكير انتهى فيجتنب  
 المكثرات هدرمة القراءة وعدم الطمأنينة وترك التثاقل والتعود  
 والبسطة والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم كما قدمنا **قول**  
 لو صلى العشاء وحده الى نقله في البحر عن القنية **قول** ولا يوتر  
 بجاعة خارج رمضان الى اخره الباب في الكافي والصحيح انه صلوة  
 الوتر بجاعة في رمضان افضل منه او ايها منفردا او الليل كما  
 في النونية وقال في النهاية بعد حكمه اختار علما وانا ان يوتر  
 في منزله لا بجاعة وذكر الكمال ما يرجح كلام قاضيه في ينبغي  
 اتباعه **باب ادراك الفريضة** قال الكمال حقيقة هذا الباب ما يلز  
 شتى تتعلق بالواقف في الاداء الكامل وكله ما يلز الجوامع انتهى  
**قول** اذا اقيمت اشرع الامام الى حقيقة اقامة الشيء فله هذا  
 من اقامته بالشروع حتى لو اقيمت ولم يضر الامام في الصلوة  
 يضم اليه من منفردا ثمانية في الرباعية بالاجماع وان لم يقيد  
 بالسجدة ومحل القطع لو اقيمت في موضع صلوته اذا اقيمت  
 في موضع اخر بان كان يصلي في البيت مثلاً فاقامت في المسجد  
 في مسجد فاقامت في مسجد اخر لا يقطع مطلقاً ذكر المغيثين  
 كما في التبيين **قول** انه لم يسجد للركعة الاولى اقول هو الصحيح  
 كما في الهداية وقال الكمال قوله هو الصحيح اليه ما في الاصل

ذكر



واحتزبه عن مختار شمس الائمة انه يتم ركعتين وذكر وجه **دول**  
اوقبه الرابعا لكن ضم اليها اخر قال في البحر صرح الكل من باب  
نصيم ركعة اخر صيانة للمودع البطلان وهو صريح في بطلان  
البقية الا انها صحيحة طروقة كما توهم بعض حنيفة عصرنا  
**اسهل دول** وان صلى ثلاثا منه فيه اسارة اليه انه اذا لم يقيد  
الثالثة بالسجدة يقطع وبه صرح في الهداية وقال غيره انه يتخير  
شأ عاد وقعد وسلم وان شأ كبر قائما ينور الدخول في الصلوة  
الامام وقال الكمال قال السرخسي يعود لا محالة انهر وقال في البحر  
وفي المحيط الاصح انه يقطع قائما بتسليمه واحدة لانه يعود  
مشروطا للتحلل وهذا قطع صحة في غاية البيان معني اليه في الاسلام  
انهر واختلف اذا عاد هل يعيد التشهد قبل نعم وقيل بكيفية الاول  
ثم قبل يسلم تسليمة واحدة وقيل غنيتين كما في فتح القدير **دول**  
قبل يقطع على رأس الركعتين مردوخا اي حنيقه سم واليه مال السرخسي  
وهو الوجه لتمكنه من القضاء بعد الفوض ولا ابطال في التسليم على  
رأس الركعتين فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على الوجه الا  
كل بلا سبب كذا في البرهان **دول** لا يخرج احد اليه اخوه فانه يخرج  
كره للنهي وهو يدل على كراهية التخرج قال صاحب البحر والظاهر  
انه لو اذ بالاذان دخول الوقت سواء ادرك فيه او في غيره كما ان الظاهر  
منه الخروج من غير صلوة ترك الجماعة سواء خرج او مكث من غير صلوة  
ثم قال انه لم يره منقول **دول** لكراهية التنقل بعد ما كان سبق اقول  
لا تنقل والعللة في المغرب لانه التنقل بعد ما لا يكون وانما لم يكره له الخروج  
بعد اقامتها لانه لو اقتدر فيها يلزمه احد محظورين اما التنقل  
بالشتر اجموافقة الامام في السلام او مخالفة الامام بالتام اربعا  
وبكره ذلك تحريما ولو سلم مع الامام عز بشرا يلزمه شيء وقيل  
فندت ويقضي اربعا **دول** لا يصلي الظهر والعشاء فانه لا  
يخرج اليه اخوه اقول والمراد انه يصلي مع الجماعة متنفلا فانه مكث  
من غير صلوة كره كما في البحر **دول** لانه ثواب الجماعة اعظم اربعة  
الفجر لانه الفوض بجماعة يفضل الفوض منفردا سبع وعشرين  
ضعفا لا تبلغ ركعتا الفوض ضعفا واحدا منها ذكره في فتح القدير

بئر بئر التي بئر اقطعته قبل  
الامام مباح

اربعين قطع

**دول** والوعيد بتركها الزم هو قول ابن مسعود لا تخلف  
عنها الامنافق وهم صلى الله عليه وسلم يتحقق بيوت المتخلفين كما في  
الفتح **دول** ومدرست ركعة منه اليه اخوه كذا في الهداية وقال الكمال  
ولو كان يبرجوا دركه في التشهد قبل يوجو درك الركعة عندهما  
قول محمد لا اعتبار به كما في الجمعة ايا عنده انهر وقال السرخسي لو كان  
يدرك التشهد قال شمس الائمة السرخسي يدخل مع الامام قال وكان  
الفقيه ابو جعفر يقول يصليها بالسنه ثم يدخل مع الامام عندهما  
ولا يصليها عندهما وهي فرع اختلاف فممن يميزه ادرك تشهد الجمعة  
انتهى قلت الذي تخرجه عنده انه ياتي بالسنه اذا كان يدركه ولو في التشهد  
بالاتفاق فيما بين محمد وشيخيه ولا يقيده بادراك ركعة وتوقيع  
اختلاف منها على خلافهم في مدرست تشهد الجمعة غير ظاهر لانه المدار  
هنا على ادراك فضل الجماعة وهو حاصل بادراك التشهد بالاتفاق  
نص على الاتفاق الكمال لا كما ظنه بعضهم انه لم يحرز فضلها عند محمد  
لقوله في مدرست اقل الركعة الثانية من الجمعة لم يدرك الجمعة حتى  
ينبئ عليها الظاهر بل قوله هنا كقولهم انه يحرز ثوابها وان لم يقبل  
في الجمعة كذلك احتياطا لانه اجابة شرطها ولذا اتفقوا على انه  
لو حلف لا يصلي الظهر جماعة فادرك ركعة لا يجتث وان ادرك  
فضلاها نص عليه محمد كما في الهداية قال الكمال وهذا يعكس على ما قيل  
فيتم يبرجوا ادراك التشهد في الفجر لو اشتغل به كعتية من انه عليه  
قول محمد لا اعتبار به فيتم ركعتي الفجر على قوله فالحق خلافه  
نص محمد هنا على ما بناقضه انهر وما قيل انه بشر فيها السنة  
عند خوف الفوات ثم يقطعها فيجب القضاء بعد الصلوة من فوج  
ودر المفردة مقدم على جلب المصلحة كما في الفتح **دول**  
صلواتها لم يبين محل صلاتها وقال في الهداية يصلي ركعتي الفجر عند  
باب المسجد والتقيد بالاداء عند باب المسجد يدل على الكراهية في المسجد  
اذا كان الامام في الصلوة انهر وقال الكمال وعلى هذا فينبغي ان لا يصلي  
في المسجد اذا لم يكن عند باب المسجد مكانا لا يتركه المكروه مقدم  
على فعل السنة غير ان الكراهية تتفاوت فانه كان الامام في الصيفي  
فصلاته اياها في الشتر اخف من صلوة في الصيفي وقلبه

الاجماع

اذا كان

جمع



واشد ما يكون كرامة ان يصليها في السطاح للصوف كما يفعل كثير  
 من الجهلة **قوله** التعريض هو النزول آخر الليل **قوله** وفيما بعد الزوال  
 اختلاف المشايخ كذا في الهداية وقار في الغاية ايرشاد ما واد النهر  
 قال بعضهم يقضونها تبعاً ولا يقضونها مقصودة وقال بعضهم لا يقضونها  
 مطلقاً قيل وهو الصحيح انتهى **قوله** وقضائها قبل شفعه اقول في  
 في وقت ولم يصح به لانها من سياق كلامه والقضا سنة كما  
 سذكر واطلاق القضا هنا مجاز كاطلاقه في الحج بعد فده اذ ليس  
 له وقت يصير نحوه قضا كما في الجوهري **قوله** وهذا عند ابي يوسف  
 وعند محمد قضاها بعدهما اقول هذا على غير المختار في نقل الخلاف **قوله**  
 ونقل الصدر الشهيد الى آخيه اقول هو الاصح في نقل الخلاف ذكره  
 الكاكي وقال الكمال يقضونها عند ابي يوسف بعد الركعتين وهو قول  
 ابي حنيفة وعلى قول محمد قبلها وقيل اختلاف على ذلك انتهى  
 فقد اشار الى ضعف العكس ثم قال الكمال والادوية تقرير الركعتين  
 لانه الرابع فانت عن الموضوع المسنون فلا يفوت الركعتين ايضا  
 عن موضعها قصد بالضرورة وفي المصنف وتبعه شارح الكنز  
 جعل قولهما بتاخير الرابع بناء على انها لا تقع سنة بل زحلاً مطلقاً  
 وعند محمد يقع سنة فيقدمها على الركعتين والذريع عنده  
 انه هذا من تصرف المصنفين وذكر وجهه انتهى وقال صاحب البحر  
 وحكم الرابع قبل الجمعة كالتى قبل الظهر كما لا يخفى انتهى **قوله** ولا يقضي  
 غيرهما ايرشاد سنة الفجر والظهر وهو من ملأ الوفاة عن محلها الوقت  
 باق وقال صاحب البحر اختلاف المشايخ كتما للوض في الوقت  
 والظاهر قضاؤها وانه سنة انتهى ولا يتصور الا في الظهر و  
 الجمعة والعشا وقد نص على الظهر وقيل عليه الجمعة فلم يبق الا  
 العشا وما قبلها من ذوب **قوله** والاصح انها لا تقضى كذا صح في  
 الغاية عدم القضا **قوله** وفي خلاصة آخيه فاهمه بطلان  
 السنة بالفعل الكثير وقال في غمر المنظومة لابن الشحنة ان الظاهر  
 نقص الثواب بالمنا في والا فضل الاية بالن في البيت انه لم يخف  
 شغلاً حتى ما بعد الظهر والمغرب انتهى وقال في الهداية الا فضل في  
 عامة السن والنواظر المنزلة انتهى وقال الكمال قال البعض يود ما بعد

في قضاها ما

خفي

الظهر والمغرب في المسجد لا ما سواهما وعما هم على اطلاق الجواب  
 كما في الكتاب وبه افق الفقيه ابو جعفر قال الا انه يخفى ان يشغل  
 عنها اذا رجع فان لم يخف قال فضل البيت **قوله** مدركت ركعة  
 من ذوات الرابع الى آخيه يفيد انه مدركتها في غير الرابعة محرز  
 فضلها بالاولى لكونها شرط الصلوة او ثلثها وليست الركعة قيمة  
 اقترانها عند اراكت ما دونها ما قدمناه من انه مدركت التشهد محرز فضل  
 الجماعة بالاتفاق **قوله** واختلف في مدركت الثلث يقضي استواء الخلف  
 وليس لما ذكره **قوله** والا حق ظاهر ايضا جواز الخلاف فيه على حد سواء  
 ولا خلاف في انه الا حق مصلي جماعة الا فيما يورد عن ابي يوسف كما  
 نذكره **قوله** وذكر شمس الاية الى آخيه هذا اختياره والظاهر الاول  
 كما في الفتح وقال في البحر وما يضعف قول الحنفي ما اتفقوا عليه  
 في باب الاية انه لو خلف لا ياكل هذا الرغيف لا يحنث الا بالكلية  
 وانه الاكثر لا يقوم مقام الكل لكن في خلاصة لو خلف لا يقرأ سورة  
 فقرأها الا حراً حثت ولو قرأها الآية طويلة لا يحنث انتهى **قوله**  
 وهو القياس سرائر ما روى عن ابي يوسف والاول استحسانه كما في التبيين  
**قوله** لانه انما يؤتى بها اذا ادى الفرض بالجماعة على ما صلى الله  
 عليه وسلم واطب على السن عند اداء المكتوبات بجماعة لا منفرد  
**قوله** لكن الاصح قال الكمال الحق انه سنيها مطلقاً كما هو اختيار  
 المصنف ايرشاد الهداية رحمه الله لاطلاق المعنى المعقول في شرعية  
 وهو تكميل الفريض بحجر اكل في حقنا واما في حقه عليه الصلوة  
 والسلام فزيادة الدرجات اذ لا خلل ولا طلع للشيطان في  
 صلوة واطلاق المصنف يقتضي شمول المسافر وقار في الغاية  
 والاولى انه لا يتركها بالسنن الرواتب في الاحوال كلها يعني سواء  
 صلى بجماعة او منفرداً مقيماً او مسافراً انتهى وقال كثير من المشايخ  
 ينبغي الاستئذان في السفر وصاحب الهداية بمنزلة قال بالسنن  
 سفر كما حضر **قوله** اقتداء به الكع فوقف حتى رفع رأسه  
 الى آخيه اقول وكذا لو لم يقف بل اخطأ ورفع الامام قبل  
 ركوع المقتدير لا يصير مدركا لهذه مع الامام وعند زفر  
 يصير مدركا حتى كان له حقاً عنده في هذه الركعة فيأتي بها



اذ الواجب على اللاحق قضا  
ما فات قبل فراغ الامام

قبل فراغ الامام ولكنه ان صلى بعد فراغه جاز وعندها هو مسبوق  
حتى يأتي بها بعد فراغ الامام اذ الواجب على المسبوق قضا ما فات  
بعد فراغ الامام **قوله** جازا قولنا لا يصح لقولنا في ركع مقتدى  
فلحقه امامه صحيح وكذا لقوله عليه السلام لا تبدأ روي بالركوع  
والسجود وقوله عليه السلام اما يخشى الذرية ركع قبل الامام و  
يرفع ان يقول الله رأسه رأسه حار انتر وقال في السجود هو  
يضيكر اية التحريم للنهر وقيد الصحة في الذخيرة بان يركع المقدر  
بعد ما فاء الامام ما يجوز به الصلوة على الخلاف **قوله** لوجود  
المشاركة في جزء تقليل لقولنا لا يجوز في ركعة يعني تقديم  
او ذكر تقليل في ركعة وهو ان يأتي به قبل فراغ الامام غير  
مقتدى به **باب قضا الفوائت** قال في البرهان لما كان الاداء  
اصلا والقضا عوضا عنهما على طبق وضعهما فقال الاداء تسليم  
عين الواجب بالاداء ما علم ثبوته بالاداء كفعل الصلوة في وقتها  
وهو انواع قاصدة كل وشبهة بالقضا والقضا تسليم  
مثله به اير بالاداء فلا يقضي النفل لانه غير مضمون عليه بالترك  
انتهى وفي كشف الاسرار ان المشيئة في القضا في حق ازالة الماء  
لا في احوال الفضيلة انتهى وقال صاحب البحر والظواهر ان  
اطراد بالانتم انتم ترك الصلوة فلا يعاقب عليها اذ اقصاها  
واما انتم تأخير ما في الوقت الذي هو كبيرة فباق لا يزدل القضا  
المجوز عن التوبة بل لا بد منها ويجوز تأخير الصلوة عن وقتها  
لعذر كما قال الولائي القابلة اذا خافت موت الولد لا بأس  
بانه تؤخرها وتقبل على الولد لانه تأخير الصلوة عن الوقت يجوز  
بعذر الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخ الصلوة عن وقتها  
يوم اخذق وكذا المأ إذا خاف من اللصوص وقطاع  
الطريق جاز له تأخير الوقتية انتهى واما تأخير قضا الفوائت  
ففي المجتبى الاصح ان تأخير الفوائت لعذر السعي على العيال  
والحوالح يجوز قبله وان وجب على الفور بياح له التأخير انتهى  
ولو ترك الصلوة عند السلا يضرب ضربا شديدا حتى  
يسيل منه الدم ذكره ابن الضياء انتهى وحسب حتى يصليها

لمع

الامام  
مع

كما في الفتح انتهى وكذا تارك صوم رمضان كما في المنيع ولا يقتل الا  
اذا جحد او استخف كما في البرهان **قوله** والاصل في لزوم الترتيب  
قوله عليه السلام اليه اخوه بحث فيه الا كل ما وجب واجاب عنهما  
**قوله** ذكرنا فضايل اوليها **قوله** وعند محمد اصل الصلوة قال الكا  
في الفوائد الظهيرية هذا الحديث ان الذر ساقه المصنف في اصل  
لزوم الترتيب يصلح حجة على محمد حيث ادعاه ابن النبی عليه السلام  
المصلي الذي تذكر فائتة خلف بالمضي وفي شرح الارشاد لعله ما بلغه  
هذا الحديث والامام خالفه انتهى **قوله** اذا ادرك فرضا سادسا صح الكل  
اقول ظهر لي انه الاداء ليس احترازه بالبل ولا دخول الوقت بل  
بل المدار على خروج وقت الخامسة من المؤداة التي هي سادسة بالجملة  
لانه المسقط الدخول في حد التكرار وقد وجد انتم تم رايت موا  
للحال وصاحب البحر قال اعلم ان المذكور في الهداية وشروطها كالتها  
والغناية وغاية البيان وكذا في الكافي والتبيين وانتهى الكتب  
ان انقلاب الكل جازا موقوف على ادانت صلوات و  
عبارة الهداية ثم العصر يفد ادا موقفا لترك الظاهر حتى  
لو صلى ست صلوات ولم يعد الظاهر انقلب الكل جازا والصواب  
ان يقال حتى لو صلى خمس صلوات وخروج وقت الخامسة من غير قضا  
الفائتة انقلب الكل جازا لانه الكثرة المسقطه بهيورة الفوائت  
ستا اذا صلى خمس وخروج وقت الخامسة صارت الفوائت ستا  
بالغاية التروكة اولاد على ما صوره يقتضي انه يصير الفوائت  
سبعا وليس بصحيح وقد ذكره في فتح القدير بحثا ثم اطلقني الله عليه  
منقولا في المجتبى وعبارته ثم اعلم ان فاد الصلوات بترك الترتيب  
موقوف عند ابي حنيفة فان كثرت وصارت الفوائت مع  
الفوائت ستا ظهر صحتها والافلا انتهى قلت الاول ان يقال ان صاحب  
الهداية ومن وافقه اراد بقوله حتى لو صلى ست صلوات تأكيد خروج  
وقت الخامسة من المؤداة لا ادا الى خمسة فيجوز فيه كما في قوله  
قبله ولو فاته صلوات رتبها في القضا الا ان تزيد على ست انتهى  
فقد قيد سقوط الترتيب بالزيادة على ست ولما كان غير جاز  
قال بعده وحد الكثرة انه يصير الفوائت ستا بخروج وقت الصلوة

ان الفتح



السنة انتهى ولم يزل هذا حال الكمال مذهب أبي حنيفة مع انه الوقتية المودة  
مع ذكر الفايته تصدفا موقوفا اليه ان يصلي كمال حشر وقتها  
فانه لم يعد شيئا منها حتى دخل وقت السنة صارت كلها صحيحة فانه  
قلت انما ذكرته رايت في تصوير هذه انه اذا صلى السنة من  
المواريث وهي سابعة المتروكة صارت الخمس صحيحة وان لم يحكموا  
بالصحة على قوله بجود دخول وقتها فاجواب انه يجب كون هذا منهم  
اتفاقا لانه الظاهر انه يودر السنة في وقتها لا بعد خروج  
فان قيل ادواها مقام دخول وقتها لما سئله انما تعليقه لصحة  
الخمسة يقطع بثبوت الصحة بجود دخول الوقت اداه اولها **قوله**  
وان قضاءه اذ ذلك الفايته قبل ان يدر بطلان قول علي ما قرنا  
ينبغي ان يقدر رمضان في كلام المصنف فيقال وان قضاءه اي  
ذلك الفايته قبل دخول السنة في وقت الخامسة بطل  
**قوله** اذا ايسر اقبل تمام مدة الصيام لكفارة **قوله**  
ويسقط الترتيب بفوت سنة من الفروض العلمية يخرج الوتر  
لانه عملي لا بعد مسقطا وان يجب ترتيبه **قوله** يخرج وقت  
السنة هو ظاهرا رواية عن ائمتنا الثلاثة واكتفى محمد بدخول وقت  
السنة في رواية عنه بلا اشتراط استيعابه كما في البرهان و  
الصحيح ظاهرا رواية في البحر عن المحيط وعبارة المصنف كاللغة و  
هي اولى من عبارة الهداية والقدرى حيث قال الا انه ترتيب الفوائ  
على سنة انتهى وقال في الكافي ولو فاتت صلوات ربها الا ان  
ترتيبها على سنة ثم قل وداده انه تصفية الفوائت ستا ويدخل  
وقت السابعة فيجوز ادائها السابعة ولو حمل على حقيقة لم يخرج  
السابعة انتهى فقد نبه على التجوز كما ذكرناه في الهداية انتهى وطلق  
المصنف في الفوائت تشمل احديثية والقدسية واختلف التصحيح  
فصريح في مواضع الدراية عدم سقوطه بالقدسية وفي المحيط وعليه  
الفتوى وفي المجتبى الاصح سقوطه وفي الكافي وعليه الفتوى فقد  
اختلف التصحيح والفتوى والعمل بما يوافق اطلاق المتن  
اوله كما في البحر قلت وهو كما قال الكمال والفتوى على الاول  
من قول صاحب الهداية لو اجتمعت الفوائت القدسية والحدسية

المواريث

انتهى

قيل يجوز الوقتية مع تذكر احديثية لكثرة الفوائت وقيل لا يجوز  
ويجوز الماضي كما لم يكن زجرا له عن التهاون انتهى لانه هذا الثاني  
ترتيب بلا حرج وما قالوا يودر اليه التهاون لانه الى الرجوع عنه فانه من  
اعتاد تقويت الصلوة وغلب على نفسه التماس لو اتي بعدم  
اجواز يفوت اخره ويتم جواحي يبلغ حد الكثرة انتهى ما عطل به الكمال  
رحمة الله **قوله** ويسقط بضييق الوقت لم يبين المصنف رحمه  
المراد بضييق الوقت هو اصله او الوقت المستحب قال في البحر لانه  
لم يذكر في ظاهرا رواية ولذا وقع الاختلاف فيه بين المشايخ  
ونسب الطحاوي القول الاول الى أبي حنيفة ومابى يوسف والثاني  
اي الوقت المستحب الى محمد كما في الذخيرة وخرجه تظهر فيما لو تذكر  
في وقت العصر انه لم يصل الظهر وعلم انه لو اشتغل بالظهر يقع  
قبل التغير ويقع العصر او بعضه فيه فعلى الاول يصل الظهر ثم  
العصر على الثاني يصل العصر ثم الظهر بعد الموب واختار  
الاول قاضي خا في شرح الجامع الصغير وذكره بصيغة عندنا  
وفي المبسوط الكثر ما يخفى على انه يلزم مراعات الترتيب ههنا  
عند علمائنا الثلاثة وصح في المحيط الثاني فقال الاصح انه يسقط  
الترتيب لما فيه من تغيير حكم الكتاب وهو نقصان الوقتية بخبر  
الواحد وذلك لا يجوز انتهى قال فعلى هذا المراد الوقت المستحب  
ورحمه في الظاهرية انتهى واذا لم يكن ادا الوقتية الا مع التحفيف  
في قصر القواعد والافعال يرتب ويقتصر على اقل ما تجوز به الصلوة  
كما في البحر عن المجتبى **قوله** وبالنسبة فيعيد العشاء اليافوخة وكما  
يعيد العشاء من نسي الطهارة كذلك لو نسي الفايته فلم يذكرها  
الا بعد فراغ الحاضرة **قوله** يعني من تذكر في الوقت اقول تقيد  
بالوقت لا بمراتبه بالسنة والافا حكم اعم اذ لو تذكر بعد  
الوقت لا يعيد الوتر وعليه الترتيب بين العشاء والحاضرة  
**قوله** ويسقط ايضا بالظن المعبر اليه اوجه المراد بالظن  
المعتبر ظن مجتهد قال ظن المصلي من حيث هو فموضوع المسئلة  
في جاهر صلي كما ذكر ولم يقل مجتهدا ولم يستفت فيها فصلته  
صحيحة لمصادقتها مجتهدا فيه اما لو كان مقلدا لابي حنيفة

بعد



فلا عبرة بظنه المخالف لمذهب امامه وان كان مقلدا للثاني في  
 وصلي الظهر ذكر الترتيب في خلاف وفي صلوة ولا يتوقف  
 صحتها على شيء هكذا ينبغي حمل هذا المجلد والآتي لفظة ما تقدم من  
 توقف صحة الموداة بعد المروكة على خروج وقت الخامسة منها  
 حتى لو قضا قبل ذلك بطل ما صلاه بعدها وليس هذا سقطا  
 ليعا مطلقا بل فيها صورته به فقام **قوله** لانه مجتهد فيه ليس  
 من كلام الزبيدي **قوله** اجتمعت احديثه الى اخره قد منا فيه  
**قوله** ولا يعود الترتيب بعد الكثرة الى القلة اقول هذا  
 هو الاصح كما سيذكره المصنف لانه لا يخلو العود كما قيل  
 تجرد دخل عليه ما جار حتى سال فعاد قليلا لم يعد تجردا  
 بخلاف النسيان وضيق الوقت لانه يجوز ثم للجزء ومنها  
 سقط حقيقة حتى لو تمكن منها مرة او الف الثانية مع الوقتية لم  
 يلزم الترتيب كذا في الكافي ولو تمكن هناك بزمان النسيان  
 وظهر سعة الوقت يلزم الترتيب **قوله** فيصح وقتي من تذكر  
 صلوة شهر تصحح بما علم من اطلاقه كما قدمناه وهو المعتمد و  
 فرضه في الشهر لموافقته زفر على سقوط الترتيب اذ لا يسقط  
 عنده بفوات ما دون شهر **قوله** وغير بعض المتأخرين الى اخوه  
 اقول اختاره في الهداية فقال يعود الترتيب بالعود الى  
 القلة عند البعض وهو الاظهر انتهى وذكر دليله وقال الزبيدي  
 ليس فيه دلالة على عود الترتيب وقال الكافي ما استدرك فيه نظر  
 وذكر وجهه ثم قال والاصح انه الترتيب اذ اسقط لا يعود **قوله** والاول  
 اي عدم العود اختيارا شمس الائمة الى اخوه اقول واختار في  
 الاسلام وصاحب المحيط وقاصيخا وصاحب المفتي والكافي  
 وغيرهم **قوله** وقال ابو حفص الى اخوه كذلك قال في العناية عليه  
 الفتور **قوله** اذا كثرت الفوات الى اخوه هو الاصح وخلافه  
 ما قاله في الكثرة في مسائل شتى لو نوى قضاء رمضان ولم يعين  
 اليوم صحح ولو غنى رمضان نين كقضاء الصلوة صح وان لم ينو  
 اول صلوة او اخر صلوة عليه انتهى قال الزبيدي هذا قول  
 بعض المتأخرين والاصح انه يجوز في رمضان واحدا ولا يجوز

ما صح

انتهى

في رمضان

في رمضان ما لم يعين انه صائم غير رمضان سنة كذا في قضا الصلوة  
**قوله** فانه اراد ان يسل الامر عليه بوزا اول ظهر عليه او اخوه اقول اقتصر  
 هنا على هذا القدر في النية كاليلع و قد مر في كيفية نية الظهر بعد جمعة  
 زيادة قوله ادركت وقته ولم اصله بعد فليتا مل **باب**  
**صلوة المريض** **قوله** اذا تعذر القيام اراد به التعذر  
 الحقيقي لذكره الحكمي بعده بقوله او يجد للقيام لما شديدا تبعا لما  
 قال في الكافي التعذر قد يكون حقيقيا بحيث لو قام يسقط وقد  
 يكون حكما بان يخاف زيادة المرض او يجد وجعا لذلك انتهى  
 ولما لم يفعل مثل المصنف في النجاة لم يقتصر على قوله اذا تعذر  
 القيام قال شارحها الشمني تعذر القيام ارشق وعسر ولا  
 يريدونه بالتعذر عدم الامكان كذا في النجاة انتهى وقار في الهداية  
 اذا عجز المريض عن القيام الى اخوه قال الكافي اذا عجز عن العجز  
 الحقيقي حتى لو قدر على القيام لكن يخاف بسبب ابطاء  
 البرء او كان يجدها شديدا اذا قام جائز له تركه **قوله**  
 او خاف زيادته قد منا في باب التيمم المراد بالخوف **قوله**  
 او يجد للقيام لما شديدا قال الكافي اذا كان نوع مشقة  
 لم يجز ترك القيام بسببها **قوله** كيف في الترتيب وغيره هو  
 رواية محمد لما قال قاضي خايم يجلس المريض في صلوة كيف ش  
 في رواية عن ابي حنيفة يروي الحسن عن ابي حنيفة هو  
 انه يتربع عند الافتتاح وعند الركوع يفترش رجله  
 اليسرى وعن ابي يوسف انه يركع متربعا انتهى قلت  
 ورواية محمد تشمل حالة التشهد لا طلاقها ولذا قال في شرح  
 المجمع والاصح انه يقعد كيف ش انتهى وفي الجوهرة كيف  
 تيسر عليه انتهى لكن قال في البهجة في حالة التشهد فانه يجلس  
 كما يجلس للتشهد بالاجماع واما في حالة القراءة وحال الركوع  
 روي عن ابي حنيفة يركع كيف ش في غير كراهية ان ش  
 محبها وان ش متربعا وان ش على ركبته كما في التشهد  
 وقار في يفتري شرح رجل اليسرى في جميع صلواته والصحيح ما  
 روي عن ابي حنيفة هو لانه عذر المرض اسقط عنه الاركان

انه



فلان يسقط عنه الهيئات اولى كذا في البدايع وفيه اختلاصة <sup>التي</sup>  
 الفتوى على قول زفر لانه ذلك ايسر على المريض ولا يخفى ما فيه اذ  
 الايسر عدم التقيد بكيفية من الكيفيات فالذهب الاول  
 انتهى ما في البرهان ولا يخفى انه هذا وان دعي على حكمية الاجماع على  
 انه يجلس في حال التشهد كما يجلس للتشهد فينبغي عدم التقيد  
 فيه ايضا **قوله** ويصلي قاعدا او لو مستند اليه حابط او ان شاء  
 فانه يجب عليه كذلك ولا يجزيه مصطلجا كذا في الجوهرة عن النهاية  
 قلت يجب المراد به اللزوم وبه صرح الكمال وهو المختار كما في الشبان  
**قوله** وان قدر على بعض القيام قام اقول لا لو متكيا لما في  
 التبيين لو قدر على القيام متكيا قال اكلوا في الصحيح انه يصلي  
 متكيا ولا يجزيه غير ذلك وكذلك لو قدر على ان يعتمد على عصا  
 او خادم له فانه يقوم ويتكى فخصوصا على قول ابي يوسف ومحمد  
 انتهى والتقيد بالقدرة على كل القيام كما في البرهان لا ينبغي لزوم  
 الاتك في البعض بل يفيد لزومه لانه البعض معتبر بالكل **قوله**  
 او ماء بالهزة كما في الجوهرة **قوله** وهو افضل من الاياما قايما  
 كذا في الهداية وغيره لانه اشبه بالسجود وقال خواهر زاده  
 يدور للركوع قايما والسجود قاعدا وقال زفر كالتا في يوي  
 بهما قايما لا يجزيه غيره كما في التبيين قلت وفيه اياما الى جواز  
 الاياما قايما قايما لا يجزيه غيره كما في التبيين قلت كما صرح به في  
 البرهان في المجتبى وان اومأ بالسجود قايما لم يجز وهذا حسن  
 واقبر كما لو اومأ بالركوع جالس لا يصح على الاصح انتهى يمكن ان  
 يكون على قول خواهر زاده وقد ضعف قوله لنقله في البرهان بصيغة  
 قيل ولذا قال صاحب البحر بعد نقله ما في المجتبى والظاهر من الحديث  
 جواز الاياما قايما وقاعدا كما لا يخفى انتهى **قوله** ولو رفع اليه  
 شيء ونفض اليه آخيه اقول لكنه يكون فائدا بجواز الصحة لا اكل  
 واستدلوا به بنهيهم عليه الصلوة والسلام عنه وهو يدل على  
 كراهة التحريم واراؤ خفض الرأس خفضها للركوع ثم للسجود  
 اخفض من الركوع حتى لو سوى لم يصح كما ذكره في البحر عن الاولاني  
 انتهى وفي اطلاق اسم السجود في قوله او سجد على لم يجز جمعه

مقوله  
ص

يجوز لانه حقيقة السجود ما يخرج عنه وهو وضع بعض الجبهة على  
 الارض كما قدمناه **قوله** لو جرد الاياما قال في البحر عن المجتبى قد كان  
 كيفية الاياما بالركوع والسجود مشتبهما على انه كيفية بعض الانحاء او  
 اقصى ما يمكن اليه ان ظهرت نكحاته على الرواية وهو ما ذكره شمس  
 الائمة اكلوا في انه المود اذا خفض رأسه للركوع شيئا ثم للسجود  
 شيئا جاز ولو وضع بين يديه وسأيد والصق جبهته عليها وبعد  
 اذ في الانخفاض جاز عن الاياما ومثله في الحققة وذكر ابو بكر اذا كان  
 بجبهته وانفذه عن رصلي بالاياما ولا يلزمه تقريب الجبهة الى الارض  
 باقصى ما يمكن وهذا نص في الباب انتهى قلت وقيد بكون العذر  
 بكونه الجبهة والانف لجواز الاياما فان دانه لا يجوز عند انفراد  
 احدهما به وقد نص عليه في الجوهرة لو كان بجبهة وقدر لا يستطيع  
 السجود عليه لم يجز الاياما وعليه ان يسجد على انفه لا يجزيه غير ذلك  
 انتهى ولعل هذا على المرجوح وهو جواز الاكتفا بالانف او الجبهة  
 واما على الرابع وهو ان الاقتصار على الانف لا يجوز وان وجب  
 ضم الجبهة فينبغي ان يجزيه الاياما مع قدرة السجود على الانف  
 وان اتم بترك الواجب فليشأ **قوله** لقوله عليه الصلوة  
 والسلام يصلي المريض قايما الى آخره ذكره في الهداية وقال الكمال  
 هو غريب والله اعلم انتهى وكتب عليه بعض معاصريه انه قول  
 الكمال غريب وذكره وجهها ثم قرئ ذلك على الكمال فقال قول  
 المعترض على في قول غريب ليس واردا وذكر وجهه ثم قال فقوله  
 غريب ليس بغريب كما ذكر وما تكلفه المعتبر من الاشكال  
 فليس بشئ لمن تأمل في ذلك انتهى ولولا ان طالة لا ثبت  
 جميع ذلك **قوله** وان تغذرا القعود او ما مستلقيا الى آخره  
 كذا في الهداية ثم قال فانه استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة  
 وادما جاز لما روينا من قبل الا انه الى هو الاول عسدي  
 خلا فالتا في انتهى وقال في البحر التحريم بين الاستلقاء على  
 القفا والاضطجاع على الجنب جواب الكتب المشهورة  
 كالمهداية وشروها وفي القينة فريض اضطجع على جنبه  
 وصلى وهو قادر على الاستلقاء قيل يجوز والظاهر انه لا يجوز



وانه تعذر الاستلحاق بجمع على شقة الايمن او الايسر ووجهه الى  
 القبلة انتهى ثم قال صاحب البحر وهذا الاظهر فنفى والاظهر الجواز انتهى  
 وفي المجتبى وينبغي للمستلقي ان ينصب ركبته ان قدر حتى  
 لا يحد رجليه الى القبلة كما في البحر **قوله** وان تعذر الايام اخرت  
 كانه الاول في تقديمه على ما ساقه في الحديث لكونه دليله كما فعل  
 صاحب الهداية **قوله** فيه اشارة الى انها لا تقط اقول كذا  
 في الهداية قال وقوله اخرت عنه اشارة الى انه لا تقط وان  
 كان البحر اكثر من يوم وليلة اذا كان مقيما هو الصحيح لانه يفهم  
 مضمونه ان الخطاب بجلف المنع عليه انتهى وقال الكمال وقوله هو  
 الصحيح احتراز عما صح قاضيا انه لا يلزم القضاء اذا اكثر وان  
 كان يفهم مضمونه ان الخطاب بجلف المنع عليه انتهى وقال الكمال  
 وقوله هو الصحيح احتراز عما صح قاضيا انه لا يلزم القضاء  
 اذا اكثر وان كان يفهم مضمونه ان الخطاب بجلف المنع عليه وفي  
 المحيط مثله واختاره شيخ الاسلام وفخر الاسلام وفيه اينا  
 بيع وهو الصحيح ثم قال الكمال وفيه ما لم تقلد الاصحاب في الاصول  
 ومثله المبحون والمنع عليه اكثر من يوم وليلة لا يقضي وفيما  
 دونها يقضي ان قدح في ذمته ايجاب القضاء على هذا الموضع  
 الى يوم وليلة حتى يلزم الايصاء به ان قدر عليه بطرق سقوطه  
 ان زاد انتهى ونقله في البحر مع زيادة قال قاضي غني انه الصحيح  
 السقوط عنه الكثرة لا القلة وفي الظهيرة وهو ظاهر الرواية  
 وعليه الفتور وفي الخلاصة وهو المختار وصح في البدايع وجزم به  
 الولوالجي وصاحب التفسير مخالف لما في الهداية انتهى  
 قلت صاحب التفسير هو صاحب الهداية فحيث خالف  
 ما فيها موافقا لاكثر يرجع اليه دون ما في الهداية انتهى وقال  
 في البحر وعلى هذا معنى قوله عليه السلام فانه احق بقبول العذر  
 اي عذر السقوط وعلى ما اختاره صاحب الهداية معناه  
 بقبول عذر التأخير كذا في مواج الدراية **اسم** **تنبيه** لو مات  
 المريض ولم يقدر على الصلوة اربالايلا يلزمه الايصاء بها وان  
 قلت كالمسافر والمريض اذا افطر او ماتا قبل الاقامة والصحة

يفهم

الاشارة

في التبيين

كما في التبيين وقار في البحر في القينة لافدية في الصلوة حال الحياة  
 بخلاف الصوم انتهى قلت يمكن حمله على ما اذا لم يصل المريض الى حاله  
 يخرج فيها عن الاياما لو كان ودوام الى الموت وغير فصحتها بجهة  
 انتهى وسبذكر المصير كيفية القدية للصلوة في الصوم **قوله** وفيه  
 خلاف زفر اقول لكنه قال اذا صح اعاد كما في الجملة وظاهر عبارة  
 المصنف جواز الاياما بالعين والقلب والحاجب عند زفر وبه  
 صرح الزيلعي ولكن رتب زفر في الجواز لما قال الشافعي وقال زفر  
 وهو رواية عن ابيه يوسف انه يخرج عن الاياما بالسر يور بالحاجب  
 فانه يخرج بالعين فانه يخرج بالقلب انتهى **قوله** وض في صلاته  
 يتم بما قدر الى اخره هو الصحيح وغيره ابي حنيفة هو انه يستقبل اذا  
 صار الى الاياما لانه تحريمه انعقدت موجبة للركوع والسجود  
 فلا يجوز به ونها كما في التبيين **قوله** صح في ركع وساجد الى اخره هذا  
 عندهما وقال محمد يستقبلنا على اختلافهم في الاقتداء كما في الهداية **قوله**  
 وموم كذا اي صح في الصلوة لا يبنى الى اخره اقول هذا عند ائمتنا  
 الثلاثة وقال زفر يبنى بنا على اجازته اقتدا الركع بالموم قلت وفي  
 كلام المصنف ماثرة الى انه اذا ادرك بعضها قاعدا او مضطجعا  
 بالايما فانه افتتحها قاعدا بنية الايمان ثم قدر قبل الاياما للركوع يتمها وان  
 افتتحها مضطجعا ثم قدر على القعود دون الركوع والسجود فانه  
 يستأنف هو المختار ولا في حالة القعود اقول فلا يجوز بناؤه على  
 الضعيف كما في شرح النقاية والبحر **قوله** وبغير عذر كذلك  
 عنده ابي حنيفة الى اخره اقول اي لا يكره الا تك عذر بغير عذر وهذا  
 على اصحاب الروايتين وهو موقوف والاظهر الكراهة عنده كقولهما  
 كما في البرهان وقال الزيلعي يكره الا تك بغير عذر لانه اساءة في الادب  
 وقيل لا يكره عنده ابي حنيفة سم لانه يجوز القعود عنده من غير عذر  
 مع الكراهة فيجوز الا تك بل كراهة لانه فوقه انتهى ومثله في الهداية  
 وقال الكمال تقليل عدم كراهة الا تك بغير عذر ممنوع الملازمة  
 لجواز ان لا يكره القعود ويكره الا تك لانه بعد اساءة انتهى  
**قوله** واما القعود بعذر فغير مكره اربعد ما شرع قايما  
 لانه المتحدث عنه في المتن وان كان احكم اعم منه **قوله** وبغير عذر

في

الادب ووزن القعود اذا كان  
 على هيئة لا تعد اساءة



جاء ذكره عنده قدم المصنف رحمه الله في باب النوافل انه ينظر قاعدا  
 مع القدرة ابتداء ذكره بقا. لا يعذر انتهر فان عدم كراهة القعود  
 ابتداء بلا عذر ولا يخالف هذا لان موضوعه القعود بعد ما شرع  
 تأييدا كما ذكرناه ولكن هو وجوبه لما قال في العناية ذكره في مبسوط  
 في الاسلام وجامع ابي المعين رحمه الله انه لو قعد في النفل لا يكره  
 عنده اياي حنيفة في الصحيح لان الابتداء على هذا الوجه شروع  
 بل كراهة فالبقاء اولى لان حكم البقاء سهل في حكم الابتداء سهل ولقول  
 الكمال الاصح خلاف ما ذكر المصنف ايا صاحب الحصة بقوله وان قعد  
 بغير عذر يكره بالاتفاق صرح في الاسلام بان التكليف عند  
 حنيفة مع والقعود لا يكره في غير عذر انتهر وقار في العناية قوله  
 وان قعد يعني بعد ما افتتح تأييدا في غير عذر يكره بالاتفاق وقوله  
 بالاتفاق يخالف قوله قبل هذا لو قعد يجوز عنده في غير عذر  
 غير كراهة اسهر قلت الحكم بالمخالف غير ظاهر لان الصورة غير متحدة  
 اذ موضوع قوله اول في القعود ابتداء وتانيا في القعود بقا  
 وايضا في تغير العناية بلفظ يعني يجوز لان كلام المهداية ظاهر  
 في ان الحكم في القعود بقا اذ هو المتحدث عنه فتأمل **قوله**  
 وعندهم لم يكره اقول ابي لم يكره بعد ما افتتح تأييدا انما جاء  
 بلا عذر عندهما ولا بد من هذا الحكم كما ذكرناه لان التنفل قاعدا  
 ابتداء مطلقا جائز اتفاقا **قوله** وعبد الله بن عمر عن علي عليه السلام  
 اقول هذا هو المصور في المهداية والعناية وفتح القدير و  
 التبيين والكافي والذريعة المصنف في باب قضاء الفواتي  
 عبد الله بن عباس ولم اراه كذلك فيما ذكرت من النقول **قوله**  
 فلا يقاس عليه ما حصل بفعل اشارة اليه لوانه لو اغنى عليه  
 بفتح من سبع اودى لا يجب القضاء بالاجماع لانه اخوف  
 بسبب ضعف قلبه وهو عرض كما ذكره الزيلعي **قوله** قطعت  
 يداه الى آخه اقول هذا في النوافل وفي ظاهر الرواية يجب  
 عليه الصلوة ذكره الكافي وفي شرح الزيدات لقاضي فان  
 لو كان احدا من الجلين مقطوعا من الكعب او دونها فغسل  
 موضع القطع فرض ولو قطعت فوق الكعب سقط زال

المحل ولو شلت يداه وجب استعمال الطهورين يمسح وجهه  
 وذراعيه بالخط او الارض ولا بدع الصلوة كما في البرهان  
 وفي جامع الصغير للكرخي مقطوع اليدين والجلين اذا كان  
 بوجهه جراحة يصلي بغير طهارة ولا يمسح ولا يعيد وهو الاصح  
 كما في الفريض **باب الصلوة على الدابة** اخر تقدم في الوتر  
 والنوافل ما فيه كفاية عنه **قوله** وعندهم لا كالسنن تقدم  
 انه ينزل السنة **باب الصلوة في السفينة** **قوله** القادر على  
 القيام الى آخه ايرطال جريتها **قوله** جازت تلك الصلوة  
 هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز الصلوة فيها قاعدا الا عند  
 وهو الاظهر والعذر كدوران الرأس وعدم القدرة على الخروج كما في البرهان  
**قوله** والافضل القيام في الاول فيه اشارة الى انه لا كراهة في صلوة  
 قاعدا عند الامام وقال الكمال فان صلى قاعدا وهو يقدر على القيام اجزاه وقه  
**قوله** لا يجوز الصلوة قاعدا في المروطة على الصحيح وقال بعضهم انه على  
 ومفهوم كلام المصنف جواز الصلوة في المروطة تأييدا مطلقا وهو ظاهر الحديث  
 والتمية والاختيار وفي الايضاح فان كانت موقوفة في الشط وهي  
 على قوار الارض فصلي تأييدا جاز لانها استقرت على الارض فحكمها  
 حكم الارض فان كانت مروطة ويمكنه الخروج لم تجز الصلوة فيها لانه  
 اذا لم تستقر في كراهة انتهر بخلاف ما اذا استقرت فانها ح  
 كالسيرة كراهة في فتح القدير انتهر واصاره في المحيط والبدائع انتهر وتقييد  
 بالمروطة بالسطح اصرا عن المروطة في الجود الاصح ان كان الحج يكرهها  
 شديد في كراهة كراهة والافضل واقفة كما في فتح القدير انتهر **قوله**  
 الا انه يدور رأسه فيمنع يجوز اقول وهو بالاجماع وادار بالصلوة فلا  
 كونها بركوع وسجود لانها لا تجوز بالايضا فيها اتفاقا فرض كانت او نقلها  
 كما في المعراج في المحيط **قوله** بخلافه ما اذا كانا على الدابتين اقول وعنه  
 محمد بن الحسن انه يجوز اقتداء بهم اذا كانت دوابهم بالقوب من  
 دابة الامام على وجه لا يكون الفرجة بينهم وبين الامام الا بقدر العصف  
 بالقياس على صلوة الارض كما في المعراج **قوله** كالطريق او طائفة  
 من النهر اطلق في الطائفة كما في المعراج وقيد في الجود بقدر انهم عظم  
 قلت والحاد بالعظيم ما يجرف فيه الزورق كما تقدم في الامانة والموافقة

الذي عليه ان لفظ الاصل في كلام  
 البرهان ليس ان يجب ما ظهر  
 من الدليل وليس نقله من اهل  
 المذهب اهل التجميع منه  
 بالسطح بالاجماع اقول كراهية الاجماع  
 في المروطة صح

لجنة صح



**باب المسافر** اي باب صلاة المسافر واصل المفاصلة  
 انه يكون بين اثنين وهناك واحد يقول المسافر في السفر وهو  
 وقد حصل بين اثنين فانه ينكشف للطريق والطريق تنكشف له انه  
 كذا في شجرة العلامة المقدسة لنظم الكفر واما الاضافة فيه فهي  
 من باب اضافة الشيء الى شرطه او الفطر الى فاعله كما في الجمهرة  
 والسفر في اللغة قطع المسافة وهنا قطع فاصل **قوله** من جاوز  
 بيوت مقامه الى اخره لا يشمل اهل الاغبية اذ ليس فيه مجاوزة  
 بيت بل انتقال عن محله انه ويدخل ما كان من محله منفصلة وفي  
 القديم كانت متصلة بالمصر ويدخل في بيوت المصر بصفة كما في  
 الفتح والبيض ما حول المدينة من بيوت وساكن كما في البحر واما  
 فناء المصر وهو المكان المعد لمصالح المصر كقض الدواب ودفن  
 الموتى فظاهر كلام المصر كالمهداية لا يشترط طوله قد فصل فيه  
 قاضينا فقال وهل يعتبر مجاوزة الفناء ان كان بين المصر وفناء  
 اقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما فرجة يعتبر مجاوزة الفناء ايضا  
 وان كان بينهما فرجة او كانت المسافة بين المصر وفناء قد  
 غلوة يعتبر مجاوزة عن المصر ولا يعتبر مجاوزة الفناء وكذا  
 اذا كان هذا الانفصال بين قريتين او بين قرية ومصر وان  
 كانت القرية متصلة ببعض المصر فالمعتبر مجاوزة القرية  
 هو الصحيح وان كانت القرية متصلة بفناء المصر لا ببعض المصر  
 يعتبر مجاوزة الفناء ولا يعتبر مجاوزة القرية انه وقول الكمال  
 بعد نقله فاحاصل انه قد صدق مفارقة المصر مع عدم جواز  
 القصر في عبارة الكتاب اي الهداية ارسال غير واقع ولو  
 ادعينا بثبوت تلك القرية واحدة في مسمى المصر اندفع هذا  
 لكنه تعسف ظاهر انه **قوله** اذ لو بقي امامه لا يكون مسافرا  
 اشار به الى انه لا يضر محاذاة العمران لاحد جانبيه وبه صرح  
 قاضينا وغيره **قوله** قاصدا قطع مسافة اقواله وهو غير  
 يعتبر قصده حتى لو خرج صبي وحده قاصدين مسيرة ثلاثة  
 ايام ففي اثنائها بلغ الصبي واسلم الكافر يقصر الذرا سلم  
 فيما بقي ويتم الذر بل بلغ لعدم صحة القصد والنية في الصبي حين

انه صح

بيوت صح

بيت صح

جواز

انت السفر بخلاف النية وبالبقي بعد صحة النية اقل من ثلاثة  
 ايام كما في الفتح وهو اختيار الصدر الشهيد حاتم الدين لكن قال في  
 مختصر الظهيرية كما يفيض اذا طهرت وبقيها وبين المقصد  
 اقل من ثلاثة ايام تصلي اربعاء هو الصحيح انه قلت ولا يخفى  
 انها لا تنزل عن رتبة الذرا سلم فكذا معقها القصر مثله انه  
 هذا اركونه من يعتبر قصده احد عشر وطول ثلاثة لصحة النية ذكرها  
 المقدسي عن الزاهد وثانيها الاستقلال بالحكم فلا تعتبر نية التابع  
 وثالثها انه ينور سقا صحيا وهو ثلاثة ايام فما فوقها وذلك  
 معلوم من كلام المصنف **قوله** وللبجاعت والرجح هذا على  
 ما عليه الفتور ولم يذكر في السفر في الماء في الظاهر الرواية كما  
 في البرهان **قوله** في ثلاثة ايام اقول المأدونة اقصر ايام السنة  
 كما في الجمهرة واثار المصنف الى انه لا يقدر بالمحاط ولا  
 الفراسخ وبه صرح في الهداية بقوله ولا يعتبر بالفراسخ هو  
 الصحيح انه احتراز عن قول عامة المشايخ فانهم قدروا بالفراسخ  
 كما في الفتية وقال في البرهان اختار اكثر المشايخ تقدير اقل مدة  
 السفر بالميل ثم اختلفوا فقليل ثلاثة وستين ميلا وتيل  
 يفتي باربعة وخمسين وقيل خمسة واربعين انه وفي  
 البحر عن النهاية ان الفتور على اعتبار ثمانية عشر فرسخا وفي  
 المجتبى فتور الثمانية خوارزم على خمسة عشر فرسخا والفتح  
 انه لا يعتبر بالفراسخ ثم قال صاحب البحر وانا اعجب من فتوهم  
 في هذا وامثاله بما يخالف مذهب الامام خصوصا المخالف  
 للمنفذ الصحيح انه **قوله** مع الاستراحات الى اقول هذا هو  
 الصحيح لما قال في الجمهرة الصحيح انه لا يشترط سفر كل يوم الى الليل  
 حتى لو بمر في اليوم الاول ومشي الى الزوال وبلغ المرحلة ونزل  
 للاستراحة وبات فيها ثم فعل كذلك في اليوم الثاني والثالث  
 يصير مسافرا انه وهو يصحح شمس الائمة حتى كما في الفتح  
**قوله** ولو عاصيا فيه اقول خلافا للامام الثاني في العاصي  
 بسفر لا في سفره لانه العاصي في سفره يقصر اتفاقا **قوله**  
 كقطع الطريق يصح ان يكون مثالا للعاصي في سفره بان يستطرد

وقوله هو الصحيح صح

الم

تتبع



في رخصه

عليه العيصان في السفر ويصح ان يكون مثالا للعاصي بسفره  
ابتداء بطلب بالمعصية **ول** قصر الفرض الرباعي فاعلم ان قول  
لعلم نايب فاعلم رخص وسقط المضاف في خط النسخ او  
هو على مذهب المخشعر **ول** غير الموب فانها وتر النهار  
الاستحاضة قوله الصلوة فرضت في الاصل ركعتين كما في  
المجتبى ولا يخفى انه الفجر غير داخل في عدم الفهم **ول** ثم زويت  
في الحضر فيه تاج لقوله قبله فم ايكلم صلوة مثلها **ول**  
واقرت في السفر فيه اشارة الى ان القصر عزيمة عندنا وبه  
صرح الزيلعي وغيره وفي حكم خلافا بين الشارحين في ان  
القصر عندنا عزيمة او رخصة فقد غلط لانه في قال رخصة عن  
رخصة الاستسقاط وهي العزيمة وتجبها رخصة مجاز وهذا  
يجوز لا يخفى على احد كما في الفتح **ول** او ينور اقامة نصف  
شهر قال في البحر المجتبى انما تؤثر النية بغير شرط ترك  
السبب وصلاحيته الموضع واتحاده واتحاده والمدة والاعتدال  
بالاثر انما قلنا وهي مستفادة من كلام المصنف **ول** كما ذكر في  
الهداية اقول لكنه قال انه الظاهر قلت وظاهره شمول اهل الاغنية  
لمقابله بقول ابي يوسف الذي سجد المهر ولكن قال ارضاء  
الهداية انه ابرق ابي يوسف الاصح ففيه اشارة الى ان  
الاطلاق المتقدم ليس على عمومه على الاصح وان كان ظاهر  
الرواية **ول** قال في الكافي قالوا هذا الى اخوه اقول وقال الكمال  
وهو مقيد ايضا بان لا يكون في دار الحرب وهو من العكر  
قبل الفتح وهو مستفاد مما سجد المصنف انما قلنا قال الكمال  
وقياسه انه لا يخلو فطر في رمضان وان كان بينه وبين بلده  
يومان انما انما وقال في البحر مؤنا الى المجتبى لا يبطل السفر الا بنية  
الاقامة او دخول الوطن او الرجوع قبل الثلاثة انما قلنا قال صاحب  
البحر تحتها والذين يظهر انه لا بد من دخول المصر مطلقا وساق في سائر  
ما رواه البخاري تعليقا ان عليا رضي الله عنه خرج فقصر وهو يرى  
البيوت فلما رجع قبل له هذه الكوفة قال لا حتى ندخلها يريد  
انه صلى ركعتين والكوفة بخار منهم فقيل له اجمعه انما قلنا

انما هو

وما استظهره ليس بظاهر ما لم يثبت الرجوع قبل استحكام مدة  
السفر لانه الظاهر خلافه **ول** كذا في التحفة اقول وفي البيهقي  
**ول** او دخل بلد او لم ينو اقول الا اذا كان من المعلوم انه يريد  
القافلة لا يخرج الا بعد تمام اقامة الاقامة لدلالة الحال على الاقامة وبه  
الحال انطق كما في البرازية **ول** او حاصر البغاة في غير موضعها اقول كذا  
في كثير من الكتب المعتمدة منها احدى قال وكذا ان يقصر وانه اذا حاصروا  
اهل البقي في دار الاسلام في غير مصر او حاصروهم في البحر لانه حالهم  
غير يمتنع انما قلنا فان كانت المحاصرة بمصر صحت نية الاقامة لكن  
قال صاحب الفاية التعليق يدل على انه قوله في غير مصر وقوله في البحر  
ليس بقيد حتى لو تروا واحدة نية اهل البقي وحاصروهم في احسن لم  
تصح نيتهم ايضا لانه مدنيهم كالمفازة عند حصول المقصود لا  
يقيمونها فيها انما قلنا ولم يتوض صاحب البحر والمقدم والغرض من هذا **ول**  
وهو جمع ضبا وهو بيت من وبر او صوف اقول فانه كان من الشعر  
فليس بجبا كما في ضيا العلوم وفي الموب انما انما قلنا في الصوف  
انما قلنا والمرااد هنا الاثم كما في البحر **ول** الا اذا تروا ارضى الى اخوه  
اطلق فيه وقال في الفاية والماء والكلام يقيمهم تلك المدة انما قلنا  
والظاهر انه قيد احترازا حتى لا يخالف حالهم غيرتهم **ول**  
فانه قعد في الاول ثم فرضه اقول يعني وكان قد قراء في الركعتين  
فاذا فعل ذلك ثم فرضه سواء ركعتين او اربعا لمقابله بقوله  
الاية وعن الحسن بن حي الى اخوه **ول** قال انما هو قولنا  
اقول المراد سناد القول للمتكلم فقط وليس المراد انه قوله  
ايتمنا لانه مخالف لما قدمناه في شروط الصلوة ان نية  
اعداد الركعات غير معتبرة كما لو نوى الفجر اربعا فصح الصلوة و  
يلغوا ذكر العدد اذا جلس اذما قدر التشهد فقول الرازي المنقول  
عن حسن بن حي مقابل للمذهب يرشد الى ذلك ما قاله في  
الجوهرة فانه صلى اربعا وقعد في الثانية مقدار التشهد اذ انما  
عن فرضه وكانت الاحكام بان له نافذة ويصير مينا بتاخير السلام  
وهذا اذا اركب ركعتين اما اذا انوار اربعا فانه يبنى على خلاف  
فيما اذا اركب بالظهر ست ركعات ينور الظهر وركعتين تطلعا

م



ابو يوسف يجزئ في الفرض خاصة  
ويبطل التطوع وقال صحيح

فقار محمد لا تجزئ الصلوة ولا يكون ولا خلافها لا وضوء ولا تطوعا لا  
افتتاح كل واحدة من الصلواتين يوجب اخراج من الاخير فكذا هنا  
عند محمد نفسه ولا يكون وضوءا ولا نظلا وقال بعضهم تنقلب كلها نظلا  
انتهى **قوله** وان لم يقعد الاولي بطل فرضه اقول الا اذا انزل الاقامة  
لما قام اليه الثالثة فانه تجوز صلوته ويخول فرضه اربعة كما في  
الجمهورية **قوله** واختلف في السن جواب عن سوال مقدر هو  
انه قد علم حال الفرض فما حكم السن فاجاب بما ذكر وهو ايضا  
من شرح الزاهد المسمى بالمجتبي **قوله** اقتدر ما في مقيم في  
الوقت صحيح واتم اقول اي سوا اقتديره في جزء من صلوة  
او كلها كما في المواجه وسوا اتم صلوة في الوقت او بعد فوجه  
واذا اتم صلوة بعد الاقامة يصلي ركعتين لوالا اقامة  
بخلاف ما لو اقتدر منتظلا بمفترض فانه يصلي اربعة اذا  
افد لانه التزم صلوة الامام وهناك يقصد سور استقاط  
وفضه ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو اختلف الامام  
المسافر مقيما حيث لا يتغير فرض الامام اليه الاربع مع انه  
صار مقتديا بخليفة المقيم لانه لما كان الموقت المستخلف  
خليفة عن المسافر كان المسافر كانه الامام فياخذ الخليفة  
صفة الاول حتى لو لم يقعد على رأس الركعتين فندت  
صلوة الكل من المسافرين والمقيمين كما في الفتح **قوله**  
او في حق القراءة انه اقتديره في الشفع الثاني الى اخره اقول  
وكذلك لو لم يقرأ الامام في الاوليين وقرأ في الاخيرين فاقديره  
فيهما لانه بالقضا تلتحق القراءة بمحل الاداء فيبقى الثاني خاليا عن  
القراءة فكانت بنا الموجود على المعدوم وهو لا يجوز **قوله** كان  
في حق القعدة اقتدر المنتظر بالمفترض اقول القعدة واجبة  
وانما اطلق عليها اسم النفل مجازا لا شتر كالتواجب النفل  
في عدم فساد الصلوة بالترك **قوله** لا يقرأ في الاصح كذا في  
الهداية وقال الكاكي قوله في الاصح احتراز عن قول بعض النجج  
حيث قالوا يقرأ لانه كالمسبوق ولهذا يتابع الامام في  
سجود السهو ولو سهر فيما يتم بسجدة لانه غير مقتدي بغيره

يتم

السورة مع الفاتحة وقال الكرخي لا يتابع الامام في سجود السهو  
ولو سهر فيما يتم لاسه عليه لانه كالملاحق فانهم اذ ركعوا اول  
الصلوة وقد تم فرض القراءة وهو الاصح كذا في المحيط انتهى  
قلت فوجوب القراءة ضعيف والاستشهاد له بوجوب  
السهو شتها وبضعيف موهم انه مجمع عليه **قوله** قوم سفر  
اي مسافرون جمع ما ذكر كلب وصحب في راكب وصاحب  
**قوله** ونذ ان يقول الامام اليه اخره ظاهر انه يقول بعد  
الفتاح كما في الحديث وفي شرح الارشاد وينبغي ان يجزئ الامام القدم  
قبل شروعه انما مسافرا اذا لم يجزئ اخره بعد السلام كما في السراج  
وقال الكمال معطل للاستحباب لاحتمال ان يكون خلفه من لا يعرف  
حاله ولا يتيسر له الاجتماع بالامام قبل ذهابه فيجزم حينئذ بفساد  
صلوة نفسه بناء على ظن اقامة الامام ثم افاده بسلامة علي ركعتين  
وهذا محتمل في الفتاوى كقاضي خان اذا اقتدر بامام لا يدري  
امسافر هو ام مقيم لا يصح لانه العلم بحال الامام شرط الاداء  
بجماعة انتهى لانه شرط في الابتداء وذكر وجهه وانما كان قول الامام  
مستجابا وكان ينبغي ان يكون واجبا لانه لم يتعين موقفا صحة  
صلوته لهم لحصوله بالسؤال منه **قوله** باخر الوقت آخره هو  
قدر الترخية **قوله** الوطن الاصل هو المكن اراد به الاصل من ان  
يكون بنفسه فقط ولا عيال له او باهل كانه تأهل فيه ومن  
قصده النقيض لا الارتحال وكذا محل مولده ووطن اصلي  
ويسمى هذا الوطن ووطن القرار **قوله** فانه اتخذ وطنا اصليا  
اخرى ولم يبق له بالاول اهل اذ لو بقي كان كل منهما وطنا اصليا  
له **قوله** سوا كان بينهما مدة سفر او لا هذا بالاجماع وهو شرط  
لتبوت وطن الإقامة عن محمد فيه روايتان في رواية لا بشرط  
كما هو ظاهر الرواية وفي اخرها يصير الوطن ووطن اقامة  
بشرط ان يتقدمه سفر ويكون بينه وبين مساره منه  
مدة سفر حتى لو خرج من مصر لا قصد السفر فوصل الى قرية  
ونوى الإقامة فيها حنة مشربا لا نصية تلك القرية ووطن  
اقامة وان كان بينهما مدة سفر لعدم تقدم السفر انتهى **قوله**

انه

كانت الكمال تقدم الفليب  
بشرط اثبوت الاصل بالاجماع صحيح



حتى لو دخل اير بعد ما خرج مسافرا لا يصير مقيما الا بالنية **قوله**  
 حتى لو دخل وطن اقامته اتخذ وطنا بعد الاول اير بعد وطن الاقامة  
 الاول **قوله** ليس بينهما مدة سفر ليس فيها احتراز باعمال لو كان  
 بينهما مدة سفر بل ايراد عدم نية السفر **قوله** وكذا اذا سافر  
 اير وكذا يبطل وطن الاقامة اذا سافر عنه او انتقل اليه وطنه  
 الاصلى ولم يتوض المصنف لم لوطن السكنى تبعا للمحققين قالوا  
 لا فائدة فيه لان يبقى مسافرا على حاله فوجوده كعدمه وعائتهم اير  
 المتخرج على انه يفيد وذكر النجى فائدة وناقشه صاحب البحر **قوله**  
 العبرة بنية الاصل لا التبع اقول لم يفيد بشرط كونه مظهر الرادية  
 والاحوط كما في الغزل الحكم والاصح انه يشترط علم التبع لتوقف الخطأ  
 بالحكم على العلم **قوله** اذا كانت مستوفاة لمهرها اير مهرها المعجل او  
 ما تقدمت تعجيله **قوله** والعبد قال صاحب البحر ينبغي ان لا يشمل  
 المكاتب لانه له السفر بغير اذن المولى **قوله** واجند قال صاحب  
 البحر ليس واد المصنف ار صاحب الكنتن قهر التبع على هؤلاء الثلاثة  
 المرأة والعبد واجند بل هو كونه كالتبع لانه لا يملك طاعة  
 فميد ظل الاجير مع مستأجره والمجمل مع حاطه والغريم مع صاحب  
 الدين انه كانه معصرا مخلصا والاعتر مع فائدة المتطوع بقوده  
 انتهر قلت ليحتمل عدم اطلاق العلة في الجميع **قوله** ساو كما في وصية  
 مع ابيه الصورة التي قدمنا بها عن الكمال فيما اذا خرج الصبي بنفسه  
 ولا يفتقر الى احواله فان التبعية غير مؤثرة في حق الصبي لعدم لزوم  
 حكم السفر في حقه واذا بلغ انقطع التبعية **قوله** وقيل يقصر ان  
 على تبعية الابن للاب المرفوق قد علمت انه التبعية غير مؤثرة  
 في حق الصبي لانه وان قصر انما ذلك تعلق بالزوم في حق **باب**  
**الجمعة** **قوله** الجمعة بضم الميم واسكانها وفتحها حكمي ذلك  
 الفر او الواحد كذا في البحر وقال في العناية الميم ساكنة عند أهل  
 اللسان والقرا نتمها انتهر وفي المصباح ضم الميم لغة الجواز وفتحها  
 لغة بني قنيم واسكانها لغة عقيل وقراها بالهمزة والجمع جمع  
 وجمعات مثل غزف وغزاف **قوله** في وجوبها انتهر وقال  
 الكاكي اضيف اليها اليوم والصلوة ثم كثر الاستعمال حتى حذف

لانه يبقى باب  
علم التبع صح

نداء الصلاة

منها المضاف **قوله** وهي فرض قال الكاكي صلوة الجمعة فريضة فحكمة  
 جاحدا كما في الجاهل وهي فرض عين الا عند ابن كج من اصحاب  
 الشافعية فانه يقول فرض كفاية وهو غلط ذكره في الحلية وشعره  
 الوجيز انتهر وقال الكاكي الجمعة فريضة فحكمة بالكتاب والسنة والجماع  
 يكفي جاحدا وذكر الادلة ثم قال وانما كثرنا فيه لوجوه الاكثر لما سمع  
 عن بعض الجاهلة انهم ينسبون الى مذهب الحنفية عدم افتراضها  
 من ان عظمهم ما سياتي في قول القدوري ومنه مبني الظاهر يوم الجمعة  
 في منزله ولا عذر له كره له ذلك وجازت صلوة وانما اراد  
 حرم عليه وصحت الظاهر فاحكمه لترك الفرض وصحة الظاهر كما تذكر  
 وقد صحح اصحابنا بانها فرض الكفاية والظاهر وبالكفار جاحدا انتهر  
**قوله** شرط صحتها الى اخره اقول فحكمة شرط العينة ستة  
 المصروف الجماعة والحظية والسلطان والوقت والاذن العام **قوله**  
 او ماله مفتي ذكره قاضيني اقول لكنه زاد فيه وبلغت ابنية  
 ابنية مني انتهر واذا كان القاضي او الامير يفتي اغني عن التعدد  
 كما في الفتح والبحر عن اخلاصة **قوله** واما المراد بالامير واليقلد  
 على انفسا المظلوم من الظالم كما في العناية **قوله** ويقسم احدود  
 انما قال بعد قوله بنفذ الاحكام لانه تنفيذ الاحكام لا يستلزم  
 اقامة احدود فان المرأة اذا كانت قاضية تنفذ الاحكام و  
 ليس لها اقامة احدود كما في العناية واكتفى بذكر احدود عن  
 القصاص لانه من ملك اقامتها ملكه كما في فتح القدير وقال  
 في البحر فظاهرا ان البلدة اذا كانت قاضيا او اميرها اراة  
 لا تكون مصر فلا تصح اقامته الجمعة فيها والظاهر خلافه قال  
 في البدائع المرأة اذا كانت سلطانا فادرت رجلا صاحب الامانة  
 حتى صلى بهم الجمعة جاز انما بها لانها تصلح سلطانا او قاضيا  
 في الجملة انتهر قلت وفيما قاله صاحب البحر تامل لانه كلام في ثايب  
 السلطان اذا كان امرأة لانه السلطان اذا كان امرأة **قوله**  
 كلاما للعنيين منقول عن ابي يوسف اقول وعنه رواية ثالثة  
 هو كل موضع يسكن فيه عشرة الاف نفر كما في العناية  
 انتهر وقيل يوجد فيه عشرة الاف مقاتل وفي المصنف

ينسبون



اقوال غير هذه **قول** والاول اختيار الكرخي اقول الصواب ان الاول  
فيما ذكره المصنف اختيار التلخيص بالمثلثة واجم والى اختيار  
الكرخي وذلك انه ذكر في الهداية الثانية في كلام هذا المصنف اولا  
في كلامه ثم قال ذكره المصنف والاول اختيار الكرخي الى اخوه وكذلك  
الغاية هذا وظاهر كلام المصنف استواء القولين في تعريف  
المصر وقد قال في الهداية ان الاول هو التوفيق بانه كل موضع له  
امير وقاض الى اخوه هو الظاهر اي من المذهب كما قاله الكمال وقال في  
الغاية وهو ظاهر الرواية وعليه ان الفقهاء رحمهم الله تعالى ائتمروا  
لكن نظر الكرخي عن المجتبي ان قول التلخيص عليه ان الفقهاء ائتمروا وقال  
ابن شجاع هو حسن ما قيل فيه كما في الغاية وفي البرزخ والاول اجماع  
وهو الصحيح ائتمروا وظاهر كلام المصنف كالمهداية ان لا قدور في توفيق  
المصنف للامام وقال الزبيدي قال ابو حنيفة لم يصرف كل بلد فيها  
سلك واسواق ولها رسايق والى ينصف المعلوم من  
الظالم وعالم يرجع اليه في الحوادث وهو الاصح ائتمروا ومثله في  
البدائع وهذا اخف عما في ابى يوسف لكن نقل الكمال تصحيحه  
بصفة التوفيق فقال بعد نقله قيل وهو الراجح **قول** او فتاوه  
اقول انما لم يقل كما قد ورد او مصلاه لانه غير مقصود وعليه بل  
جميع اخية المصر كالمصر **قول** وهو ما اتصل به من المصر اقول  
اتصاله ليس قيدا احراز ايا من المنفصل لما قال الكمال وفتاوه  
هو المكان المعد لمصالح المصر متصل به او منفصل بقلوة كذا  
قدره محمد في النوادر وهو المختار وقوله اعني الكمال وهو المختار  
ذكر الكمال في باب المساف وجعله تجديدا **قول** روي في محمد  
في النوادر كلام الهام هنا في بيان احد الفاصل بين مصر  
والقضا فحمل الفاصل قدر القلوة واسنده محمد ايضا  
فاختلف المرو بهذا في النوادر وما ذكره من القلوة هنا في  
احد الفاصل وهو المناسب لمقام النظر فانه الامام الاعظم  
لم يقدر القضا بمسافة وكذا جمع من المحققين وهو الذي  
لا يعدل عنه فانه القضا بحسب كبر المصر وصغرها ولنا فيه  
رسالة لبيان صحة اجماع في الجامع المبنى عند سبيل

بلغ

على شجرة

علام بغنا مصر الحروسة لانه القضا هو المعد لمصالح المصر كما قاله المصنف  
رحمته عليه من غير تقدير وبعضهم قدره بفسخ وبفسخين وبثلاثة فرائح  
ثم قال الكمال وقيل بميل وقيل بميلين وقيل بثلاثة اميال وقيل انما  
تجوز في القضا اذا لم يكن بينه وبين المصر مزرعة ائتمروا وظاهر  
كلام المصنف عدم وجوب اجماع على من قرب من مصر ولكن قال  
الكمال ومن كان في مكان من توابع المصر فحكمه حكم اهل المصر في وجوب  
الجمعة عليه بان ياتي المصر فيصليها فيه واختلفوا فيه فعن ابى  
يوسف انه كان في الموضوع يسمع فيه النداء من مصر فهو من توابع  
والا فلا وعنه كل قرية متصلة برض مصر وغير المتصلة لا وعنه  
انها تجب في ثلاث فرائح وقال بعضهم قدر ميل وقيل قدر ميلين  
وقيل ستة وقيل ان الكوفة انما يحضر الجمعة ويبيت باليمن غير  
فكلف تجب عليه الجمعة والى فلا قال في البدائع هذا حسن  
ائتمروا في التار حانية عن الذخيرة المختار للفتور ان كان  
على قدر فرائح من مصر تجب عليه حضور الجمعة ائتمروا وقال في  
البرهان في ظاهروا رواية لا تجب على من هو خارج الرض و  
يوجبها ابو يوسف علمه لانه كان داخل حد القامة الذي من  
منه فارقه بصير ما وا ومن وصل اليه يصير مقبلا وهو الاصح  
لانه وجوبها مختص باهل المصر وخارج عن هذا الحد ليس  
اهل حقيقة ولا حكما ائتمروا **قول** او من امره السلطان هو الامير  
او القاضي او الخطيب كما في الغاية ودخل العبد اذا قلده  
ولاية ناحية فتجوز اقامته وان لم تجز اقصيته وانكحته والمرأة  
اذا كانت سلطانة تجوز امرها بالاقامة لا اقامتها ائتمروا كما في الفتح  
**قول** وبارت بمبنى وانما لا يصلي بها العيد للتخفيف لا لكون  
نما ليست مصر كما قدمناه **قول** ولا يعني في غير ايام الموسم المقدم  
وقيل تجوز في جميع الايام بناء على انها من قضا مكة وليست من  
قضاها **قول** نحو تبجئة اقول والاقتصار عليه مكره عند  
ابى حنيفة لم يكن في البرهان والخطبة شرط الا نقاد في  
حق من ينشئ الترخية للجمعة لا في حق كل من صلاها وسنذكر  
ما يفرع عليه عن الفتح **قول** وعندهم لا يتر من ذكر طويل الى اخوه

فيه



هو ان يتي على الله بما هو اهل له ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
ويدعوا المسلمين للتوارث كما في البرهان **قوله** قبلها اي  
الجمعة في وقتها قال في الفتح وكما يشترط لصحة الخطبة وقت  
الظهر يشترط حضور مصلي الجمعة وكيف لو قوما الشرط حضور  
واحد في الخلاصة وهو خلاف ما يفيد شرح الكفر قال  
بحضرة جماعة تنفقد بهم الجمعة وان كانوا صامحا او نيا ما انترو  
كذلك قال في الجوهرة ثم للخطبة شرطان احدهما ان تكون بعد  
الزوال والثاني بحضرة الرجال انتهى لكن قال الكمال بعد هذا ثم بشر  
عنه الامام في التسمية والتجدي ان يقال على قصد  
تبيين الخطبة فلو محمد لعطاس لا تجز عنه الواجب ومقتضى هذا  
الكلام انه لو خطب وحده من غير ان يحضر احد انه يجوز وهذا  
الكلام هو المعتمد لا يهين في حقه فوجب اعتباره ما يتفرع عنه  
وفي الاصل قال فيه روايتان فليكن المعتمد احدهما المتفرعة  
وعلى الاخر لا بد من حضور واحد كما قد منا منتهى وفي مختصر  
الظاهرية الصحيح انه لا تجوز الخطبة وحده انتهى **قوله** فانه  
نفوا قبل سجوده بطلت اقول وكذا لو لم يكمل معه في  
الركعة الاولى حتى ركع ولم يشكركه في الركوع فانه ادركوه  
في الركوع صحت كما في التبيين وعناه قاضينا الى الاصل  
وما جزم به في الجوهرة من عدم الصحة فيما اذا كبر وابتدأ القاء  
ضعيف لنقل قاضينا له بصيغة التريض **قوله** لانه الجماعة  
شرط الانعقاد اقول وهذا الخطبة بخلاف الوقت فانه شرط  
للاداء وفي كلام المصراة الى انه يشترط في الانعقاد ان  
يكون معه من حضر الخطبة وبه صرح قاضينا فقال لو خطب  
الامام وكبر والقوم قعد ويخجلون ثم جا اخرون لم يجز مكانه وحده  
حتى يكبر الاولون قبل ان يرفع رأسه من الركوع انتهى ولكن قال  
بعده اذا خطب وفرغ فذهب ذلك القوم وجاء قوم آخرون  
لم يشهدوا الخطبة فصلى بهم الجمعة جائز لانه خطيب والقوم  
حضور فحقق الشرط وعزاي يوسف في النوادر اذا  
جاء قوم آخرون ولم يرفع الاولون يصلي بهم اربعا لا اربعين

اي على المختار من الروايات

الخطبة انتهى **قوله** وسلامة العين والجلد فانه وجد الامر فائدا لا يجب  
عليه عنده وعندهما تجب ولا تجب على المقعد وان وجد حاملا  
اتفاقا **قوله** ففاقدها ونحوه كالمختفي اليافره اقول وكذا الشيخ  
الكبير الذي ضعف لمحق بالريض فلا يجب عليه وظاهر كلامه  
شمول من ليس حرا وقد اختلفوا في المكاتب والمأذون والعبد  
الذي حضر باب المسجد لحفظ الدابة اذا لم يخل بها كحفظه وينبغي  
انه يجز اختلاف في معتق البعض اذا كان ريسا انتهى كما قاله  
الكامل قلت وما بخفة نص عليه في الجوهرة قال وهل تجب  
على المكاتب قال بعضهم نعم وقال بعضهم لا والاصح الوجوب  
وكذا معتق البعض في حال سعائه كالمكاتب واما المأذون  
فلا تجب عليه كذا في الفتاوى انتهى **قوله** وتنقص بهم اير ولو كان  
امامهم مثلهم كما قدمه **قوله** وانما كره لما فيه من الاخلال بالجمعة  
اقول ليس مطردا بالنظر لمن فاته الجمعة **قوله** وكره ظهر غيرهم  
اقول كذا في الهداية وقال الكمال لا بد من كونه امرا او حرم عليه ذلك  
وصحت الظاهر وذكر وجهه **قوله** فانه نذر وسعى اليها والامام فيها  
اقول وكذا بحيث يمكنه ان يدركها وكذا المحسن واما اذا كان قد فرغ  
منها فسعى او كان سعيه مقارنا لفرغها او لم يقمها الامام لعذر او  
لغير فلا يبطل كما في التبيين والجوهرة ولو كان الامام في الجمعة وقت  
الانفصال ولكنه لا يمكنه ان يدركها لبعده المسافة لا يبطل عند الوا  
قيين ويبطل عند مشايخ بلخ وهو الاصح كما في الفتح والجوهرة **قوله**  
يبطل ظهره مجرد سعيه اقول والمعتبر في السوا الانفصال من داره فلا يبطل  
قبله على المختار وقيل اذا خطا خطوتين في البيت الواسع يبطل  
كذا في الفتح **قوله** ولما سعى الى الجمعة الى اخيه اقول لا فرق على هذا  
اختلاف بين المعذور كالعبد وغيره حتى لو صلى المريض الظهر ثم  
سعى الى الجمعة يبطل ظهره على اختلاف خلافا لوقا في الفتح والتبيين  
**قوله** وقال محمد انه ادرك معه اكثر النية قال الكمال بانه يشكركم  
في ركوعها لا بعد الرفع **قوله** لا يتخلف الامام للخطبة اصلا  
والصلوة بد الى اخيه اقول ظاهره انه هذا من المصنف عن عبارة  
الهداية ولا دليل فيما ذكره عليه وقار صاحب النهج من خبره

ندم ما  
يبطل ظهره بالسعي اذا لم يكن  
شرع الامام فيها بطل اقامها  
بعد السعي صح



بانه ليس الخطيب ان يتخلف بلا اذن والناس عنه غافلون ور عليه  
 ابن الكمال في رسالة خاصة له في هذه المسئلة برهن فيها على الجواز من غير  
 شرط واطلب فيها وابدع وكثير من الفوائد اودع ثم قال بعد بيان  
 ما يدل على جواز استئابة الخطيب مطلقا وتقييد الشرائع الزبني  
 هذا بما اذ سبقه احدث مما لا دليل عليه ثم افاد انه لو عزل نائب المص  
 لا يحتاج الخطيب الى اذنه الثاني ولنا رسالة سميتها اتخاف الاريق  
 بجواز استئابة الخطيب ينبغي واجعتها **دول** وكذا البيع اقول  
 اير كراهة تحريم **دول** لانه البيع وقت الاذان جائز ارجح **دول**  
 ولهذا اورد بعض الشراح الى آخرة هو صاحب العناية ونظر الانفا  
 في اطلاق صاحب الهداية اكره على البيع وقت الاذان كجائز لكنه يكره  
 صريح في شرح الطحاوي وهذا لانه النذر لعين في غيره لا بعدم المشروعية  
 انتهر وكتب عليه بعض الافاضل ما صورته اقول النظر ساقط لانه اكره  
 ايضا لان عدم المشروعية وتصريح الطحاوي بالكره لا ينافي ما قاله  
 المصنف اذا الكراهة كراهة تحريم وانه اعلم انتهر وقال في الجواز يصح  
 اطلاق اكره على المكروه تحريما كما وقع في الهداية وبه اندفع ما في  
 غاية البيان وما قيل ان السعي مندوب فغير صحيح وانما لم يقل اي  
 صاحب الكفر يفترض السعي مع انه فرض للاختلاف في وقت  
 والنذر يبيع ويشتر في المسجد اعظم انما وانقل وزرا انتهر **دول**  
 ويجوز الامام ان يصعده الى المنبر كذا فستره الزبني وصاحب  
 البرهان وقال في البحر وكذا في المفهرست وذكر في السراج الوهاج  
 معنى خروج ارض المقصورة وظهر عليهم وقيل سعد المنبر **دول**  
 حرم الصلوة والكلام اقول قد خالف صنيعة اول لانه تقدم انه  
 عدل في اطلاق اكره على البيع مع تصريح الهداية باكره فيه ولم  
 يتبع الهداية هنا بل عدل الى اطلاقها اكره وقد صرح بالكره  
 وكذا صاحب العناية لانه اورد لفظ الكراهة بدل اكره هناك  
 وقد اورد لفظ اكره هنا بدل الكراهة انتهر والادب بالكلام ما سوى  
 التسبيح ونحوه على الاصح وقال بعضهم كل كلام كج في العناية وقال  
 الزبني الا حوط الانصاف اطلقا انتهر وقال في شرح الجمع  
 نقل عن القينة الكلام في خطبة العيد غير مكره اتفاقا انتهر

وناسك

فقال فيه نظر لانه البيع وقت  
 الاذان صحيح

صنيعة

قلت وبخالفه ما نقل في البحر من المجتبى الاستماع الى خطبة النكاح ونحوه  
 وسائر الخطب واجب والاصح الاستماع الى الخطبة من اولها الى اخرها  
 وانه كان فيه ذكر الولاية انتهر قلت وصاحب القينة هو صاحب  
 المجتبى فالمعول على ما في المجتبى لتقدم الشروع على الفتا وانتهر  
 ويكره للخطيب ان يتكلم حال الخطبة للاختلاف بالنظم الا اذا كان ارا موقوفا  
 كما في فتح القدير وقال في السراج انه يستحب للامام اذا صعد  
 المنبر واقبل ان يسلم عليهم لانه استدبرهم في صعوده انتهر ومن  
 بعد من الامام اختلفوا فيه فمن الثاني واختاره ابن سلمة  
 السكوت ونصير ابن يحيى اختار قراءة القرآن واما دراسة  
 الفقه والنظر فيه فكرهه البعض وقيل لا بأس به ومن الثاني ان  
 كان يصح الكتب في وقت الخطبة بالقلم ولا يكمل مع الكلام  
 اصلا وانه ارا موقوف في في البرزانية انتهر وكذا قال في البحر  
 اعلم انه تفورف ان المرقى للخطيب بقا الحديث النبوي وان  
 المؤذنين يؤمنون عند الدعاء يدعون للصلاة بالرضوان و  
 للسلطان بالنصر الى غير ذلك فكل حرام على مقتضى مذهب ابي حنيفة  
 رحمة الله واغرب منه ان المرقى ينهي عن الامر بالمعروف بمقتضى  
 الحديث الذي يفروه ثم يقول انفسوا حكم الله ولم ينقل في و  
 ضاع هذا المرقى في كتب ائمتنا انتهر قلت وانما فتيد بمذهب  
 ابي حنيفة مع لانه يجوز الكلام قبل نطق الخطيب عند  
 الصحابين **دول** لم يقل الى تمام الخطبة الى آخرة اقول لا يخفى  
 انه مقابلة نقل باخر لا يقتضي ارجحية احدهما على الاخر مجردا  
 عنه مرجح فانه ينبغي ان يعطى للمحيط كما قال الانفا في لو قال  
 اي صاحب الهداية حتى يفرغ من صلواته مكان قوله حتى يفرغ  
 من خطبته لكان احسن لانه الرواية محفوظة عن ابي حنيفة مع  
 في المبسوط وغيره ان الكلام يكره عنده بين الخطبة والصلوة  
 انتهر **دول** وفي مكان في صلوة قال في النهاية المراد من الصلوة  
 التطوع واما صلوة الفائية فتجوز وقت الخطبة من غير  
 كراهة انتهر قلت لعل المراد مطلق الفائية لانه من المعلوم انها  
 ان كانت مستحقة الترتيب فصحت الجمعة موقوفة على

على النكاح

وكذا في الجوهرة انتهر



قضاءها فليست **قوله** وان كانت سنة الجمعة يستعمل في رأس القئين  
 افضل الصحيح خلافة وهو انه يتم سنة الجمعة اربعاً وعليه الفتح كما في  
 الصغرى وهو الصحيح كما في الجوز الدواليجية والمبتغى لانها بمنزلة  
 صلوة واحدة واجبة انتهى ثم لا يخفى ان قوله وجوز الامام حرّم  
 الصلوة الى اخره غير مكرر بما تقدم في فصل الجهر من لزوم الانصات  
 واستماع الخطبة لانه هذا فيه بيان ابتداء الاستماع وانتهائه بخلاف  
 ذلك ولان هذا محل **قوله** وسن ان يخطب قال ابو يوسف  
 في الجوامع ينبغي للخطيب اذا صعد المنبر ان يتعدى بآيته في  
 قبل الخطبة كما في البرقة القينة **قوله** بينهما جلس لم يبين مقدار  
 فيهما وعند الطحاوي مقدار ما يمس موضع جلوسه وفي ظاهر  
 الرواية مقدار ثلاث ايات كما في البرقة التجنيس وغيره  
**قوله** لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب وان فعل جاز وقوله خطب  
 صحت الى اخره فيه رد لما ادعاه من عدم صحة الاختلاف فيما  
 تقدم وفي قاضي خازن قال ابو حنيفة رحمة الله واليه المصير اذا امتل  
 واحد رجلا بان يصلي الجمعة بالناس وصلى بهم اجزائه واجزائهم  
 انتهى وهذا نص ايضا عن المجتهد في جواز الاختلاف من غير  
 اذن السلطان صرح **قوله** لا بأس في السفر يومها الى اخره كذا  
 نقل العلامة المقدسي في نور الشريعة عن الدواليجية ثم نقل  
 عن التتارخانية عن التهذيب انه يكره الخروج من المصر يوم الجمعة  
 بعد النذر قبل المعتبر هو الا اذا كان الاول وقيل ان يني وفي صلوة  
 الجلاء ان السفر يوم الجمعة يجوز قبل الزوال وبعده قال الرازي  
 الا ان يكون دخل الامام في الجمعة في اول الوقت فلا يجوز له السفر  
 قال المقدسي وينبغي ان يرأى هذا ويعتبر انتهى قلت وكلام  
 التهذيب والرازي واضح لا طلاق الخطاب بالسعي اذا نوي  
 للصلوة من غير تقييد باول الوقت واخره **قوله** القروي اذا  
 دخل المصر الى اخره فعل اذا اذالم يكن مسافرا **قوله** اذا  
 قدم المسافر مستغنى عنه بما تقدم من ان شرطها الاقامة  
**قوله** يخطب الخطيب على منبر ما بالسيف لم يبين كيفية  
 اخذه معه وفي البرقة المفصلات ان الخطيب يتقلده و

وفيه رد لجواب سؤال الذراخنة  
 بمنعه خطابة النائب  
 مع حضور الاصيل

نقل عن اخاوير القدر انه يقوم والسيف بيده وهو  
 متكئ عليه انتهى **باب صلوة العيدين** اي وتعلقهما  
 وسمى يوم العيد لانه فيه عوايد الاحسان الى عباده كما في الغنية  
 وقال الكاكي العيد يوم مجمع سمي بذلك لانه من العود وهم يعودون  
 اليه مرة بعد اخرى وهو من الاسماء الغالبة على يوم الفطر والاضحى  
 وجمعه اعياد في الصحاح كانه من حق جمعه ان يقال اعياد لانه من  
 العود ولكن جمع بالياء للزومها على الواحد او للفرق بينه وبين  
 اعياد الخشبته انتهى وقيل في تسمية اوجه **قوله** يجب على  
 من تجب عليه الجمعة الى اخره فيه اخراج للعبد وفي السراج الوهاج  
 المملوك يجب عليه العيد او قال في الجوهرة بعد نقل ينبغي ان  
 ايضا ان لا يجب عليه العيد كما لا يجب عليه الجمعة لانه منافع  
 لا تصير مملوكة له بالاذن فحال بعد الاذن كحال قبله انتهى قلت  
 يؤيده ما جزم به في الظهيرية من ان العبد المأذون له بحضور  
 الجمعة يتخير قال صاحب البحر وهو اليق بالقواعد انتهى وفي  
 البرازية اذا اذن المولى لعبده في الجمعة والعيدين ليس له  
 ان يتخلف في قول وقيل له ذلك انتهى **قوله** وهو الاصح كذا في  
 الهداية وقال الكمال اي الاصح رواية ودرية قلت وفي معراج  
 الدراية قال شيخ الاسلام الصحيح انها سنة مؤكدة وقال الاكثرون  
 انها واجبة **قوله** عيدان اجتماعا قال تاج الشريعة اطلق العيدين  
 على احدهما والجمعة لثبوت به بينهما في حضور اجمع العظيم صلواتها  
 على طريقتي التغليب كالقرين والعربى او نظر الى اجتماعهما  
 في امس المعين قبل الغلبة على يوم الفطر والاضحى وقد جات  
 الجمعة باسم العيد قال عليه الصلوة والسلام لكل مؤمن  
 في كل شهر اربعة اعياد وخمس وقال فايهم عيد وعيد  
 وعيد صرنا مجمعة وجه الجيب ويوم العيد والجمعة  
 انتهى **قوله** بخلاف العيد اربع فيصحب بدونه الخطبة ولكن مع الاقامة  
**قوله** ولو قدمها في العيدين ايضا جاز ارجح وقد ساء **قوله**  
 وتقدم على صلوة الجنازة افضل الضمير في تقدم راجع الى صلوة  
 العيد لا الخطبة لقوله بعده وتقدم صلوة الجنازة على الخطبة

بالعيد صح

بلغ

اذا اذن له مولاه ولا تجب عليه  
 الجمعة لانه الجمعة لها بدل بخلاف  
 العيد صح

وعيد بالفاء عطفاً وكان  
 مسنناً بعد ان العيد  
 المنطوق منه



**قوله** نذرب يوم الفطر الاكل قبل الصلوة سوانه القور للمصري  
 عن كانه صائما وقال الكمال يستحب ان يكون المأكول اكلوا ما في النجاس كان  
 عليه الصلوة والسلام لا يفرد يوم الفطر حتى يأكل ثم استمع مع النبي  
 والفطر عليه فيسره اصل في السنة **قوله** قبل الصلوة اقول سبح  
 نجيله في ابتداء اليوم لما قال الكمال يستحب تعجيل الافطار قبل الصلوة  
 ولو لم يأكل قبلها لا يأثم ولو لم يأكل في يومه ذلك ربما يعاقب  
**قوله** ولا تغتارك في الهداية وهو يفيد ان الغل اليوم و  
 قدما يصح كونه للصلوة انه قال في البحر عن المجتبى فانه قلت عد  
 الغل منها مستحب في الطهارة الاشكال السنة على المستحب  
 وعدسايم مستحبات المذكور سنة قلت لا اختلاف فيه و  
 انه سنة وسماه مستحبا في بعض الكتب سنة **قوله** وليس  
 حسن الثياب قال في البحر ظاهر كلامهم تقديم الاحسن من الثياب  
 في الجمعة والعيدين وان لم يكن ابيض والليل والعلية وساقه  
 ثم قال ومن المستحب اظهار الفرح والبشاشة واكثر الصدقة  
 حسب الطاقة والتبكير وهو سرعة الانتباه والابتكار  
 وهو المسارعة الى المصلي وصلوة الغداة في مسجد حبه  
**قوله** ثم اخرج الى الجبانة ليس عطف على قوله نذرب بل  
 متأنف واخبر مخذوف تقديره مسنونة دل عليه قوله  
 الآتي واخرج اليها مسنونة واما اخرج الى الصلوة فخر  
 عن كونه مخصوصا بالجبانة فواجب والمستحب اخرج ما  
 والرجوع من طريق اخر والتهنية بتقبل الله منا ومنكم لا تنكر  
 كما في البحر وكذا المصافحة بل هي سنة عقب الصلوات  
 كلها وعند كل رقي ولنا فيها رسالة سميتها سعادة اهل  
 الاسلام بالمصافحة عقب الصلوة والسلام **قوله** واخرج  
 اليها ارجبانة سنة وان وسعهم المسجد اقول هذا عند عامة  
 المشايخ وهو الصحيح كما في البحر عن التنبير **قوله** ولا بأس  
 باخراج المنبر الى آخره هذا بخلاف ما في البحر من خلاصة لا يخرج  
 المنبر الى الجبانة يوم العيد واختلف المشايخ في  
 بناء المنبر في الجبانة قال بعضهم يكره وقال بعضهم لا يكره و

ويأكلون وانه قال في  
 البحر ما يفعله الناس  
 في زماننا من جمع  
 التمر صم

سنة قلت لا خلاف فيه و  
 الصحيح انه سنة وسماه مستحبا  
 في بعض الكتب

والتبكير

في نسخة الامام فواهد زاهر هذا حسن في زماننا وعمر اجنبية  
 رحمه الله لا بأس **قوله** ولا يكره في الطريق جهرا خلافا لهما اقول  
 ورو عنه الامام ابهر به كقولهما وفي الخلاصة ما يفيد ان الخلاف  
 في اصل التبكير وليس بشئ كما في فتح القدير والتبكير سرائر في طريق  
 المصلي مستحب عند ابي حنيفة ثم ويقطع التبكير اذا انتهى الى  
 المصلي في رواية وفي رواية حتى يفتح الصلوة كما في الجوهرة  
**قوله** ولا يتنفل قبل صلوة اطلقة فتشمل كل احد ولو لم  
 يصل العيد وهو صريح مانقطة في البحر عن السراج الوهاج لكن  
 يخالفه ما قاله في الجوهرة لا يتنفل في المصلي قبل العيد  
 ثم قال و اشار الشيخ الى القدر الى انه لا بأس به ان التنفل  
 في البيت لانه قيد بالمصلي انه قد قلت وهو قول البعض وعامتهم  
 على الكراهة قبل الصلوة مطلقا واما المصنف انه يتنفل بعد  
 صلوة ولكنه مكره في المصلي عند العامة كما ذكره التنفل قبلها  
 اتفاقا وحكي الزيلعي الاتفاق على كراهة التنفل قبلها في المصلي  
 ويخالفه ما في الجوهرة قال فيها ولا يتنفل في المصلي قبل العيد  
 والمعنى انه ليس بمسنون فلا يكره انه يكره ذلك بخلاف قول  
 الكمال عامة المشايخ على كراهة التنفل قبلها في المصلي والبيت و  
 بعدها في المصلي خاصة انه قد قيل فيهما مع حكمية الزيلعي  
 الاتفاق المذكور انه قال في شرح المجمع ويكره التنفل قبلها قيد  
 بقوله قبلها لانه التنفل بعدها غير مكره اتفاقا قيل يكره في  
 المصلي خاصة والاصح انه مكره فيه وفي غير كذا في الخاتمة انه  
 قلت اطلاق حكمية الاتفاق على عدم كراهة التنفل بعدها  
 مخالف لما ذكره الزيلعي انه يكره بعدها في المصلي عند العامة وانه  
 حمل على انه اراد بالاتفاق الاتفاق على عدم كراهة اذا كان  
 في غير المصلي لا يناسبه قوله والاصح انه مكره فيه وفي غيره انه  
 قلت فالذي ينبغي ان يؤخذ به ما يفهم من كلام المصنف وهو  
 انه انما يكره التنفل بعد الصلوة اذا كان في المصلي كما حمل الكمال  
 النفي عليه لما رو ابن ماجه كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا رجع  
 الى منزله صلى ركعتين وفي الخلاصة يستحب ان يصلي

التبكير

في مصلي صم



بعد صلوة العيد أربع ركعات قال الكاكي اربع ركعات  
 منزله حديث علي رضي الله عنه انه عليه الصلوة والسلام قال من صلى  
 بعد العيد أربع ركعات كتب الله له بكل ركعة ثبوت وبطلان  
 ورقة حسنة وقيل يقرأ في الاولى بعد الفاتحة سبح اسم  
 ربك الاعلى والثانية بعد الفاتحة والشمس وفي الثالثة بعد الفاتحة والشمس  
 وفي الرابعة بعد الفاتحة والشمس **قوله** يصلي ركعتين كبير الى  
 اخوه اقول انما نض على التكبير لا افتتاح وانما صبح الشروع بغيره  
 من الذاكر لما قال في التارخانية عن المنافع رعاية لفظ  
 التكبير في الافتتاح واجب في صلوة العيد دون غيرها  
 حتى يجب سجود السهو اذا قال فيها الله اجر لها وكذا  
 في الجوهرة قلت لا اختصاص للعيد بوجوب افتتاح التكبير  
 بل هو واجب لافتتاح كل صلوة كما حققه الكاكي **قوله**  
 ثم يقرأ الفاتحة وسورة اقول ويحب ان تكون السورة في  
 الاولى سبح اسم ربك وفي الثانية هل اتاك حديث الفاشية  
 كما في الفقه **قوله** وهي ثلاث في كل ركعة اقول لو كبر كما يقول  
 الشافعي لم يجرز واخلاف في الاولوية ولو كبر الامام اكثر من تكبير  
 ابن مسعود اتبعه المأموم ما لم يتجاوز المأثور وذلك ستة عشر  
 فاذا زاد لا يلزم متابعتها كما في البحر **قوله** ويوالي بين القوتين  
 اقول الا ان يكون مسوقا بركعة ويررأ ابن مسعود في الاول  
 ثم يكبره تكبير است العيد وفي النوادر يكبر اولاً لانه ما يقضيه المسبوق  
 اول صلوة في حق الذاكر اجماعاً وجه الظاهر ان البداء بالتكبير  
 تؤذي الى المولاة بين التكبيرات وهو خلاف الاجماع ولو باقواء  
 يكون موافقاً لعل رضي الله عنه ويكبر برأى نفسه كما لو ادرك  
 الامام كذا في الفتح واللاحق برأى امامه كما في الكافي ولو ترك  
 المولاة بين القوتين كانت فتي صح واخلاف في الاولوية لا يجوز  
 كما في البحر واهر بنو العباس الناسر بالعلم بقول جدهم ابن عباس  
 رضي الله عنهما وعنه هذا صلى ابو يوسف رحمه الله بالناسر حين  
 قدم بغداد وصلوة العيد وكبر تكبير ابن عباس فانه صلى  
 خلفه هارون الرشيد فاحره بذلك كما في العناية وقال الكاكي

انتهى

بداه

منتهى

والمسئلة مجتهد فيها وطاعة الامام فيما ليس بعصية واجبة و  
 هذا ليس بعصية لانه قول بعض الصحابة **قوله** ثم يكبر للركوع قال  
 في البحر هو واجب يجب بركته سجود السهو في الركعتين انتهى  
 قلت ويخالفه ما قاله الكاكي في باب سجود السهو لا يجب الا  
 بترك واجب فلا يجب بترك تكبيرات الانتقال الا في  
 تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلوة العيد فانها ملحقة  
 بالركعة **قوله** ويرفع يديه في الركعة الاولى الا انه يدرك  
 الامام راكعاً فيكبر بلا رفع **قوله** ويكبر بين التكبيرتين  
 به الى انه ليس بينهما ذكر مسنون وبه صرح في العناية وقال  
 الكافي التبعين اولى من السكوت كما في القينة **قوله** مقدار  
 ثلاث تبعيات هذا التقدير ليس بلازم بل يختلف بكثرة  
 الزحام وقلة كما في العناية عن المبسوط **قوله** ويخطب  
 بعدها خطبتين اقول ويحب ان يفتتح الاولى بتبع تكبيرات  
 تنهي والثانية بسبع كما في البحر **قوله** يعلم فيها احكام الفطرة  
 اقول وهي خمسة على من تجب ومن تجب ومن تجب  
 وكلم تجب ومن تجب وتفصيلها سيأت في صدقة  
 الفطر **قوله** فانه قيل قد سبق الى اخوه هذا قال صاحب البحر  
 ينبغي للخطيب ان يعلم احكامها في الجمعة التي قبلها ليا توأبها جميعاً  
 في محالها قال ولم يره منقولاً والعلم امانة في عنق العلم انتهى **قوله**  
 فانه مع الامام كونه مع متعلقة بالضمير المستتر في فاته الصلاة  
 لا بفاصلة والمعنى فاته هو الصلاة بالجماعة وليس معناه فاته  
 عنه وعن الامام كذا في الجوهرة **قوله** لا تقضي اقول ولو دخل  
 مع الامام ثم استلمه لا يقضيها كما في البحر **قوله** فقط اي  
 لا تؤخر الى بعد الفطر اقول لو جعل قوله فقط فادما في قوله وتؤخر  
 بعذر وفي الفطر لا عذر لم يجوز **قوله** ونذرتاخير الاكل عنها  
 قال الانقاي في هذا في حق المصراة القدير فانه يذوق  
 من جبن اصبح ولا يمك كما في عيب الفطر انتهى واطلق في المصراة  
 فشم من لا يضي وقيل انما يجب تأخير الاكل لمن يضي لياكل  
 من اضحيته اولاً اما في حق غيره فلا ثم قيل الاكل قبل الصلاة

كل ص

ثم افسد

لكانه اولى من قصره على الاخير  
 لقوله فيما سيأت لو اخذوا  
 الى الفد ص



مكروه والمختار انه ليس بمكروه واليه انت المصنف بقوله  
ندب كما في التبيين **قوله** بصيغة المجهول انما قاله ليشمل كل مصل  
اذ لو بناه للمعلوم رجحنا توهم انه مختص بالامام كما اختص  
بالعلم **قوله** جهرا اقول واجهر سنة فيه اتفاقا كما في البرهان  
**قوله** في الطريق فيه اشارة الى انه يقطع التكبير عند انتهائه الى  
المصلي وهو رواية وفي رواية حتى يشترع الامام في الصلوة كما  
في الكافي **قوله** ويعلم الامام في الخطبة تكبير التشريق قار في الجوهرة  
وكونه مانعا من تكبير التشريق يحتاج الى تعليل قبل يوم عرفة للاتباع  
به فيه فينبغي ان تعلم في خطبة الجمعة الترتيبها العبد لله **قوله**  
والتوفيق وهو ان يجتمع الناس الى اخيه اقول مقتضى تفسيره  
انه مدلول التوفيق خاص بما فيه به وليس لما ذكره في غيره  
انه يقال كما في الهداية والتوفيق الذي يصنعه الناس وهو ان  
يجتمع الناس يوم عرفة الى اخيه لما قال في العناية انما قيد بقوله  
يصنعه الناس لما انه يجتمع لمعان الاعلام والتطبيب من الوقوف وهو  
الروح وانشاد الفاتحة والوقوف بعوفات والتشبه باهل  
عرفة وهو اطاردها انت **قوله** يوم عرفة اقول عرفة اسم اليوم  
فلاضافة بيانية وعوفات اسم المكان **قوله** ليس بشي ظاهر  
مثل هذا اللفظ انه مطلوب الاجتناب ارفكه فله لمقابلة بقوله  
وعنه ابي يوسف ومحمد في غيره رواية الاصول انه لا يكره فيكون  
مكروها في رواية الاصول **قوله** والصحيح هو الاول انه لا يكره وكذلك  
قال الكمال والادله الكراهية لانه الوقوف عهد قربة في مكان مخصوص  
فلا يكون قربة في غيره انت قلت وهذا لا يفيد الكراهية فينبغي  
انه يعلل بما في الكافي من قوله بعد ما ذكر ولا يجوز الاختراع في  
الدين انت ثم قال الكمال ولان فيه سحافة اعتقادية يتوقع  
من العوام ونقص الوقوف وكشف الودس يستلزم التشبه  
وان لم يقصد واحتق انه عوض الوقوف في ذلك اليوم بسبب  
يوجبه كالا ستسقا مثل لا يكره اما قصد ذلك اليوم بالخروج  
فيه فهو معنى التشبه اذا ما علمت وما في الجماع الترتيب لو  
اجتمعوا لشرع ذلك اليوم جاز يحل عليه بلا وقوف

الزج

وكشف انت قلت وكذلك عمل ما ذكره في بقوله وعنه ابي حنيفة  
انه ليس بسنة وانما هو حدث احداثه الناس في فعله جاز انت  
**قوله** ويجب تكبير التشريق الى اخيه اقول وهو اختيار الاكثر  
وقيل سنة لموافقة صلى الله عليه وسلم والمراد من الآية ذكر اسم  
الله على الذبيحة نسي لذكرهم عليها غيره كما في البرهان و  
الفتح لكن قال الكمال دليل السنة انه في **قوله** في ايام معدودات  
هي ايام التشريق والايام المعلومات هي ايام العشرة عند  
المفسرين كما في البرهان وقيل كلاهما ايام التشريق وقيل  
المعلومات يوم النحر ويومان بعده والمعدودات ايام التشريق  
كما في البحر **قوله** وعنه ابي حنيفة التكبير اقول ونصه كما قاله الكافي قال  
ابن ابي عمير بن احمد التشريق التكبير وانما ذكره مشترك بينه وبين تقدير  
الحج والقيام في المشرقة كما نقله صاحب الصحاح وغيره  
انت وفي البحر قال النضر بن شميل يطلق على رفع الصوت بالتكبير  
انت **قوله** فلاضافة بيانية اقول به جزم الكمال فقال الاضافة  
بيانية ان التكبير الذي هو التشريق فانه التكبير لا يسمى تشريفا  
الا اذا كان بتلك الالفاظ في سعي من الايام المخصوصة فهو  
حينئذ متفرع على قول الكل اي التفسير بتكبير التشريق متفرع  
على قول ابي حنيفة ومما جيبه **قوله** ايام التشريق هي الثلاثة  
الى اخيه اقول كذا في الخلاصة وقال الكمال وعلى هذا على ما قدمناه  
عنه فانه في الخلاصة لا يصح فانه التشريق في ايام التشريق يجب  
انه يحل على التكبير او الذبح او تشريق اللحم لاظهاره للشمس  
بعد تقطيعه ليتقده وعلى كل منها يدخل يوم النحر فيها الا انه  
يقال التشريق بالمعنى الثالث لا يكون في الاول ظاهر انت  
**قوله** والتكبير قوله الله اكبر الى اخيه كذا في الكافي **قوله** اصل  
ذلك ما رواه الى اخيه كذا في العناية وغيره نص الفقهاء انه مأثور  
عن ابي حنيفة ولكن قال الكمال لم يثبت عنه اهل الحديث ذلك وقد  
تقدم ما ثور عنه ابن مسعود عن ابن ابي شيبه وسنده جيد انت  
**قوله** فلما علم اسماء كذا صرح في العناية بانه الذي سماعه  
ولم يصرح به في الكافي بل قال فعلم الذبح وقال في البحر فيه

النبى ص

التشريق ص



اختلاف بين السلف واختلف فطريقة قالوا بانه اسماء وطائفة  
بانه اسحاق واخففة قايون بالادور ورجحه الامام ابو الليث السمرقاني  
في البتة انتهى **قوله** فبقى في الاخيرين واجبا اقول اقتصر على  
المقوله اتباعا للاكثر كما قدمناه وان قال في العناية فبقى في  
الاخيرين اما سنة او واجبا **قوله** بل فصل يمنع البناء اقول  
كالقائمة واحدث العهد والتكلم عامدا او ساهيا واخرج من المسجد  
ومجاورة الصفوف في الصلوة ولو صرف وجهه عن القبلة  
ولم يخرج من المسجد ولم يجاوز الصفوف يكبر لازمة الصلوة  
باقية وان سبقة احدث اربع فرائض من الصلوة ان  
ذهب فتوضا ويرجع فيكبر وان شاكرك من غير تطهير لانه لا يور  
في تحريم الصلوة فلا يشترط الطهارة قال الامام الشافعي  
والاصح عندنا انه يكبر ولا يخرج من المسجد للطهارة كذا في  
البحر عن البدائع انتهى وكذا قال الكمال لو احدث ناسيا بعد  
السلام قبل التكبير الاصح انه يكبر ولا يخرج للطهارة انتهى و  
يخالفه ما قاله ان يلعب وان سبقة احدث قبل ان يكبر توضا  
وكبر على الصحيح انتهى **قوله** فور فرض اي عيني **قوله** فخرج بالفض  
النوافل اي والوتر وخرج صلوة الجنازة لما قيدناه بالفض  
**قوله** وصلوة العيد قال في البحر نفل عن المجتبى بالبحر في كبره  
عقب صلوة العيد لانها تؤدى بجماعة فاشبه بجمعة انتهى  
وفي مبسوط ابي الليث لو كبر على ان صلوة العيد لا يبارك  
به لانه المسلمين توارثوا هكذا فوجب ان يتبع توارث المسلمين  
**قوله** اذ لا تكبير فيه ارفضا اقول ليس على اطلاقه لانه يكبر  
فور قايمة هذه الايام اذا قضاها فيها وان قضى قايتهما فيها  
من العام القابل الصحيح انه لا يكبر وقال ابو يوسف يكبر وان  
قضاها في غيرهما لا يكبر كما لو قضى قايته غيرهما فيها **قوله**  
خروج به جماعة النسا اقول وجماعة البوابة كما في البحر انتهى وما  
قاله ان يلعب ان شرط الجماعة المستحبة احتراز عن جماعة  
غير مستحبة كجماعة النسا والعبيد فيه نظر من حيث المطلق  
عدم الاستحباب على جماعة العبيد نظره الشيخ شهاب الدين

بالجواب صح

الشعبي انتهى قلت التنظير غير متجه لانه لا يكون الا فيما لم يرد قوله  
وقد قيل بعدم وجوب التكبير على جماعة العبيد كما نذكره وان  
كان خلاف الاصح فكان ينبغي ان يثبت على ضعفه دون ان يقال  
فيه نظر **قوله** ولا امام ما اقول على هذا يجب على من  
اقتد به من المقيمين لوجده الشرط في مفهوم **قوله** ومقتد به  
اطلقه عن قيد اكره كالا امام فشملا لو ام العبد مسئله  
فيجب على الجميع التكبير على الاصح كما في الجوهرة **قوله** وبه اي  
بالتكبير الى هذا الوقت وعدم الاقتصار الى عصر العيد يجعل  
اقول والفتور عليه كما في الجوهرة عن المصنف وقد خص المصنف  
ارجاع الضمير بما ذكرنا فادانه لا عمل بقوله هانئ الوجوب في  
حق كل مصل مع انه الفتور على قول ابي يوسف ومحمد  
من ان التكبير تبع الفريضة فكل من ادر فريضة فعليه التكبير  
حتى يكبر المسافر واهل القري ومن صلى وحده كما في الجوهرة فكان  
ينبغي ان يرجع الضمير في قوله وبه الى قوله وقال لا يجب  
التكبير قور كل فرض الى اخره ليشمل **باب صلوة الكسوف** هانئ  
باب اضافة الشيء الى سببه والكسوف للشمس والخسوف للقمر وهما  
في اللغة النقصان وقيل الكسوف ذهاب الضوء والخسوف ذهاب  
الدائرة كذا في الجوهرة قلت وفيه اشارة الى الدعي من عاب من اهل الآراء  
محمد في قوله ليس في كسوف القمر جماعة بانه انما يستعمل في القمر لفظ  
الكسوف وبالادصرح الكاكي فقال قلنا ان خسوف ذهاب دائرة  
القمر والكسوف ذهاب ضوه واد محمد هذا النوع فلذا ذكر  
الكسوف فاذا لا طعن عليه انتهى وكذا اجاب في العناية عن محمد  
بما في المذهب يقال كسفت الشمس والقمر جميعا انتهى وقال تاج الشريعة  
فيكون قول محمد صحيحا وان مخطية فخطي انتهى **قوله** يصلي بالناس  
عند الكسوف ركعتين اقول لم يصح المصنف بحكمها وقال الكمال  
صلوة الكسوف سنة بلا خلاف بين الجمهور او واجبة على قوله  
واستثناء صلوة الاستسقاء فختلف فيه فظهر وجه ترتيب ابوابها  
ثم قال الكمال واختلف في السارار لابي زيد وجوبها ارسولة  
الكسوف لما روي في قوله عليه السلام اذا ريت من شئ من هذه فافزعوا

قوله

بلغ



الى الصلوة والظاهر ان الامر للندب انتهى وعلى هذا الرأى ان الامر  
 للندب اجماع من سور بعض الاصحاب ثم من اوجبها منهم قبل  
 انما اوجبها للشمس لا للقر وهو مجموع بالاجماع قبل وبانه صلها  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم قوم وتاخر اخرون ولم ينقل انه تهدد  
 المخلفين وقد قرئ الامر بالصلوة فيها بالامر بالدعاء والصدقة في  
 غير حديث وذلك مستحب اجماعا انتهى كذا نقل شيخنا عن شيخه  
 ولا يخفى ان القراء في النظم لا يوجب القراء في الحكم **قوله** بلا اذان  
 ولا اقامة اقول وينادي بالصلوة جامعة ليجتمعوا ان لم يكونوا  
 اجتمعوا كما في الفتح **قوله** ولا جهر هذا عند ابي حنيفة خلافا لها  
 ومنه محمد بن قيس ابي حنيفة في الجهر في الهداية وفي الجوهرة  
 قال ابو يوسف جهر فيها بالقراءة ومنه محمد بن وايتان احدىها من قول  
 ابي حنيفة في الثانية مثل قول ابي يوسف **قوله** ولا خطبة هذا  
 باجماع اصحابنا لانه لم ينقل فيه اثر كما في الجوهرة **قوله** ويركع في  
 كل ركعة مستدرك بقوله كالنفل **قوله** ويطول القراءة فيها الركعتين  
 اقول كذا يطيل الركوع والسجود كما في البرهان ولم يبين المصنف مقدار  
 طول القراءة وقال في الجوهرة انه عليه السلام قام في الاولى بقراءة  
 وفي الثانية بالعمارة والمعنى انه يقرأ في الاولى الفاتحة وسورة البقرة  
 ان كان يحفظها او ما يعدلها من غيرها ان لم يحفظها وفي الثانية بالعمارة  
 او ما يعدلها ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء بالقلب فاذا  
 خفف احداهما طول الآخر لانه المستحب ان يبقى على الخشوع والخوف  
 الى انجلد الشمس فابذلك فمل فعد وجدته وقال الكمال بعد سباق  
 دليل افضلية التطويل وهذه الصورة حينئذ مستثناة مما سلف في  
 باب الامامة من انه لا ينبغي ان يطول بهم الامام الصلوة ولو خفضها جاز  
 ولا يكون مخالفا للسنة ثم قال واخفى ان السنة التطويل والمنسوب  
 مجرد استيعاب الوقت اير بالصلوة والدعاء **قوله** وبعد الدعاء يدعوا  
 الضمير راجع للامام قال في البرهان ويدعوا جاز استقبال القبلة انما  
 او قائما مستقبل الناس ويؤمنون على دعائه حتى تنجلي الشمس انتهى  
 وقال المحلاني وهذا الاخير احسن كذا في الجوهرة عن النهاية **قوله**  
 حتى تنجلي المراد كمال الا بخل لا ابتداء كما في الجوهرة **قوله** وان لم يحضر

طاعة

صلوا فادبر فيه اشارة الى انهم يجتمعون للصلوة والدعاء فادى  
**قوله** والظلمة الهايلة اير بالنهار والالازل والصواعق وانتشار  
 الكواكب والصفوة الهايلة بالليل والثلج والامطار الدائمة وعموم  
 الاراضى ونحو ذلك من الاقارح والاهوال لانه ذلك كله من الايات  
 المخوفة كما في التبيين والله يخوف عباده ليتكروا المعاصي و  
 يرجعوا الى طاعته التي فيها اذلاصهم واوقب احوال العبد  
 في الرجوع الى ربه الصلوة وذكر في البداية انهم يصلون في  
 منازلهم وفي المجتبى قيل لجماعة جائزة عندنا لكنها ليست  
 بسنة كذا في البحر **باب الاستسقا** الاستسقا طلب  
 السقيا يقال سقاه الله واسقاه وقد جاء في القراء وسقاهم ربهم ثم ابا  
 حنهورا واستسقاكم ماء فاما كما في الجوهرة وقال الكمال الاستسقا طلب  
 السقي والسقي مصدر وطلب الماء يكون في ضمنه كالاستسقا طلب  
 المغفرة وغفر الذنوب في ضمنه وفي المجتبى الاستسقا طلب  
 السقي من الله تعالى بالتساقط عليه والفرج اليه والاستسقا قد ثبت  
 بالكتاب والسنة والاجماع انتهى **قوله** لا جماعة فيه هذا عند ابي حنيفة  
 وقال يصلي الامام بالناس ركعتين وهما سنة عندهما وفي  
 المبسوط قول ابي يوسف مع ابي حنيفة وفي المجتهد مع محمد كما  
 في الجوهرة والاصح ان ابا يوسف مع محمد قاله الشيباني نقل عن البداية  
**قوله** ولا خطبة هذا عند ابي حنيفة بل انها تتبع للجماعة ولا جماعة  
 فيها عنده وقال ابو يوسف تخطب بعد الصلوة خطبة واحدة  
 وقال محمد خطبتين ويكون معظم الخطبة عندهما الاستسقا  
 كما في الجوهرة **قوله** بل هو دعاء اقول وذلك انه يدعو الامام قائما  
 مستقبل القبلة رافعا يديه والناس ساقطون مستقبلين القبلة  
 يؤمنون على دعائه بالآلهم استغاثنا مغيثا مينا ديا حريبا  
 عندنا عابدا غير رايت مجللا سحا طبقا دايما وما اشبهه  
 وجهرا كما في البرهان **قوله** فانه صلوا فادبر جاز اقول كذا انفس في الهداية  
 بقوله قال ابو حنيفة رحمه الله ليس في الاستسقا صلوة مسنونة  
 في جماعة فانه صلى الناس وحدانا جاز وقال الكمال مفهومة مستثناة  
 فادى وهو غير واد انتهى وقال في الجوهرة فانه صلى الناس وحدانا

والنوح الشديح

فوزهم ص

المجند



جاء ولا يكره انتم وقال الزبيعي هذا اطلاق الجواز ينبغي كونهما سنة  
او مستحبة ولكن ايرسلوا وحدها لا يكون بدعة ولا يكره عم حكما  
سند كره المصنف الحقة وقال انه ينبغي مشروعيها مطلقا انتم والظاهر  
نفي مشروعية الاذن فتكون مكرهة لانه مقابل لما قدمه لان  
المراد في مشروعية الطلب فتكون مباحة **قوله** وقال محمد  
يقرب رداءه يعني اذا كسر رفته الخطية وهو بالتخفيف **قوله**  
ووزن القوم اير لا يقرب القوم اريد بهم قيل هو بالتشديد لانه  
فيه تكثر **قوله** ولا يحضر ذي قال الكاكي ولو خرج اهل الذمة مع  
انفسهم الى بيعهم وكنايسهم اوالى الصوامع ينعوا ذلك فلعلم  
الله يستحب دعايرهم استعجالا لحظهم في الدنيا وذكر وجهه انتم  
ونقل في الجوعنة فتاوى قاضي خا فاني انه هل يجوز ان يقال  
يستحب دعا الكافر ولم يردج وذكر الاول الجي انه الفتوى على انه  
يجوز ان يقال يستحب انتم ويخالف ما قاله الكاكي قول الكمال  
لا يكونون من ان يستسقوا وحدهم لاحتمال ان يستقوا فقد يفتن  
ضعفا العوام انتم **قوله** لانه لا يستنزل الرحمة وانما ينزل عليهم اللعنة  
كذابة الهداية وقال الكمال اورد عليه انه اريد الرحمة الخاصة فتمنوا  
وانما هو لا يستنزل الغيث الذي الرحمة العامة لاهل الدنيا والكافر  
من اهلها كواما الخاصة فلا ينزل القصر وانما في مخصوص مطلوب  
فقد ينزل الرحمة خصوصا اذا كان مع التوبة وتقدم العبادة  
وهم وانما جاز ان يستقوا فهم مع ذلك منزل اللعنة في كل وقت  
ولا شك انه يكره الكون في جمع يكون كذلك بل وان يرفي امكنهم  
الا ان يهزل ويسرع وقد ورد بذلك بخط استاذ علي هاشم  
فتح القدير **قوله** ويخرجون قال الكمال ان في مكة وبيت المقدس  
فيجمعون في المسجد انتم قلت ينبغي كذلك لاهل المدينة المنورة  
فيجمعون في المسجد النبوي لانه لا اشرف من محل حرفة  
خير خلق الله صلى الله عليه وسلم **قوله** ثلاثة ايام قال في الفتاوى  
لم ينقل اكثر من ذلك قيل يستحب للامام ان يامر الناس  
بصيام ثلاثة ايام وما اطلقوا من الصدقة والخروج من  
المطالم والتوبة من المعاصي ثم يخرج بهم اليوم الرابع و

مضى صح

يستحب سا

هو صح

انتم والجواب ان المراد الرحمة مطلقا  
اما العامة قبل شك صح

انما فحينئذ فيكون ان يجتمع جميعهم  
الى جمع المسلمين فليتام كذا صح

بالعجز والصبيان منطلقين في ثياب بذلة متواضعين  
لله تعالى ويستحب اخراج الدواب انتم وكذلك يخرج البشوف  
الكبار لما رور انه عليه السلام قال لولا شيوخ ركع وصبيان  
رضع وبها نحم رقع لصب عليكم العذاب صبا ولعل الله  
ينظر الي ضعفاء فيرحم ذكره الكاكي رحمة الله **باب**  
**صلوة الخوف** هذه اضافة الشئ الى شرطه كما في الجوهرة  
ويخالف ما سنده المصنف ان سبها الخوف والتوقيق بينهما  
انه قال انها اضافة الشئ الى شرطه نظر الى الكيفية المخصوصة  
لانه هذه الصفة شرطها العدو ومن قال سبها الخوف نظر  
الى ان سب اصل الصلوة الخوف **قوله** فاذا خيف من عدو  
اولي من عبارة الهداية وغيرها حيث قال ان اشتد الخوف لانه  
الاستداد ليس بشرط بل الشرط حضور عدو كما في الفتح وغيره  
**قوله** اوسع عطف مبين لانه المراد بالاول من بني ادم  
**قوله** حاضرين كان المناسب افراد الضمير فيقول حاضرا لانه  
العطف باو لكونها لاحد الشئين الا ان يحل على الواو وخوف  
الحق والفرق كالسبع كما في الجوهرة **قوله** او ظنوا عدوا الى  
افره قيد بطلان الصلوة بظهوره غير ما ظنوا وهو مقيد ايضا  
بما اذا تجاوزت الطائفة الصفوف فاذا لم تتجاوز  
وانتم تبين خلاف ما ظنوا بنوا استحيانا كن انصرف على ظن  
الحدث يتوقف الفساد اذا ظهر انه لم يحدث على جواز  
الصفوف واذا المصنف جوازها لو ظهر كما ظنوا وبه صرح  
الكامل **قوله** لم يخرج صلواتهم يعني الا الامام لعدم المفرد  
في حقه **قوله** جعل الامام طائفة الخ قال الكمال اعلم ان صلوة  
الخوف على الصفة المذكورة انما تلزم اذا تنازع القوم في  
الصلوة خلف الامام اما اذا لم يتنازعوا فلا فضل ان يصلي  
باصدر الطائفتين تمام الصلوة ويصلي بالآخر امام اخر  
تماما انتم وهناك كفيات اخر معلومة في اخلا فيلست  
وذكر في المجتبى ان الكل جائز وانما اخلاف في الاول كذا في  
البحر **قوله** ومضوا الى الخوف ارشاة لما سنده **قوله**



وركعة في الثلاثين ايراد الثاني **قوله** وان اشتد خوفهم صلوا  
 ركباناً اشتداده هنا انه لا يدعهم العدو يصلون نازلين  
 بل يركبون بالحياربة كما في الجوهرة **قوله** صلوا ركباناً فادبروا  
 به اليه انه لا يصح الاقتداء حال ركوبهم ويستثنى منه ما اذا  
 كان المقتدر والامام على دابة واحدة فانه يصح الاقتداء  
 كما في الكافي وغيره **قوله** وتفسد صلواتهم بالقتال اذا  
 كان يعمل كثير ولو قاتل بغير قليل كالرماية لا تفسد صلوة  
 كما في التبيين وقد اورد صاحب البرهان نقضاً على هذا  
 وهو جواز قتل الحية في الصلوة وان كان يعمل كثير على الظاهر  
 انتهى قلت وجوابه ما في الكافي من انه قتل الحية والعقرب  
 مستثنى بالنص اير على خلاف القياس والمعالجة ثم اقل  
 ظاهراً فلا يلحق به دلالة انتهى **قوله** والمشي اقول كذا في  
 البرهان وصدر الشريعة واد المصنف ومن وافقه افتنا  
 حالة كونه ماشياً بارباجه العدو كما صرح به في الكافي  
 حيث قال ولم يجوز لما شئ اراه كان ماشياً بارباجه العدو  
 ولم يكن الوقوف ليصلي فانه لا يصلح ماشياً خلافاً  
 لثبوت النهي او يحل على المشي فيها لغير ارادة الاصطفا  
 بمقابلة العدو اما المشي للاصطفا فيستفاد جوازه  
 مما تقدم من قوله وذهبوا ثم جاؤا وبه صرح في كثير من  
 المعبرات كالتيبين والجوهرة والبدائع وعبارتها ولو  
 ركب فسد صلواته عندنا لان الركوب عمل كثير وهو  
 مما يحتاج اليه بخلاف المشي فانه امر لا بد منه حتى يصطفوا  
 باز العدو انتهى **تم** حمل السلاح عند الخوف يستحب  
 عندنا لا واجب كما قاله الشافعي ومالك عملاً بظاهر الامر  
 في قوله تعالى ولياخذوا اسلحتهم الية قلنا هو محمول  
 على الندب لانه عمل ليس من اعمالها فلا يجب فيها كما في  
 البرهان **باب الصلوة في الكعبة** في الباب زيادة عن  
 الترجمة وهو حسن **قوله** وبجاعة وان اختلفت وجوههم شامل  
 لما اذا كان وجه المقتدر لجنب الامام فانه يصح وكذا لما اذا

صلوة  
 في الصلوة صحيح

يلع

كان وجهه لوجه وان ذكره وبه صرح الزبيدي **قوله** كذا لو اختلفوا  
 فيها اليه آخوه مستدرك بقوله وبجاعة وان اختلفت وجوههم  
**قوله** اقتدوا بوجوه لو بعضهم اقرب اليه منه الامام جاز  
 اقول لو اتيه بواحد كان مكانه لو من قوله لو بعضهم كما فعل صدر  
 الشريعة لكان اولي **قوله** الا لمن في جانبه اير اذا تحض كونه  
 من جهة امامه واما اذا وقف مساملاً لركن الامام وكان اقرب  
 اليه منه الامام فينبغي عدم الصحة احتياطاً لترجيح جهة الامام ولم  
 اره منقولاً وهذه صورتها واما اذا لم يكن اقرب اليه منه الامام  
 فلا خفا في صحة صلوة المأموم وقد توهم عدم صحتها بعض من يفتي  
 بالحكم الشريف حتى منع الناس من الصلوة خلف الامام في  
 جانبي الحجر ورأيت وكنت طائفة احدى وعشرين بعد  
 الالف حرماً كما نادى الناس الفخا وهو ينادي الامام الخفي  
 بالبحر فالامام يقول له صلوة محاذ الركن صحيحة لكونه متأخراً  
 عن الامام فهو في حكم من يجتنبه وذاك الواعظ يقول لا تصح  
 صلوة من محاذ الركن اليه من المسجد فلما اسعفت الامام بما  
 قدمناه صار الواعظ يصعد المنبر كخوي كالمستظهر بنزي  
 حالتي وطال المجال وزار المجال وقد كان منع الناس من الصلوة  
 فيه مدة ثم مرت وقت الظهر واذا الصف ملتم والناس  
 يصلون خلف الامام كما كان قبل منع الواعظ فقالوا لئلا يام  
 جزاك الله خيراً هذا في محيقتك فقلت الحمد على اظهار شريعته  
**باب السهو** اضافته الى السبب وهي الاصل او يبر للاختصاص  
 واقواه اختصاص السبب بالسبب والسهو الغفلة قار في المصباح  
 فرقوا بينه وبين النسيان بانه النسيان اذا ذكرته تذكره والسهو كلفه  
 وقال احمد ان النسيان عيوب الشئ عن النفس بعد حضوره والسهو  
 قد يكون عما كان الانسان عالماً به وعما لا يكون عالماً به كذا في شرح  
 نظم الكنته للمقدسي ولكن الفقهاء لا يفرقون بينهما **قوله** والشك  
 كذا هو ثابت في بعض النسخ فيكون معطوفاً على المضاف  
 والتقدير هذا باب في بيان احكام سجود السهو واحكام الشك  
 ولا تفوق الفضا بين السهو والشك في الحكم والادب او فوا الشك

في جانب صحيح



مقتضى

حررت بيان



بانه تادى امرين لافرية لاحدهما على الاخر والثلث تادى وجهه  
 الصواب ارجح والوجه تادى وجهه الخطا ارجح كما في الجوهرة **قوله**  
 وقيل رستن قائل القدر وروى ذكر انه سنة عند عامة اصحابنا **قوله**  
 والصحيح الاول ارايه يجب كذا في الهداية وقال الكمال قوله هو الصحيح  
 اخره عن قائل القدر وروى انه نص محمد على وجوبه كما في التبيين **قوله**  
 بعد تسليمين ببيان محل المسنونة عندنا وعندنا في قبل  
 السلام وقال الزيلعي قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل المذمومين  
 قولاً وفعلاً وهذا الخلاف في الاولوية ولا خلاف في الجواز  
 قبل السلام وبعده انتهى قلت لكنه يكره قبله فلهذا ذكره للمقدس **قوله**  
 او تسليمه اقتصر على هذا الشيخ المقدس في منعه كالنقاية تبعاً  
 للأكبر واطلقت في محل الامام والمنفرد واختلف في جهة التسليم  
 فقيل يسلم تلقاً وجهه والاصح انه يسلم عن يمينه لانها ايسر التسليم  
 المسنونة ذكره تاج الشريعة **قوله** وشيخ الاسلام اقول بل قال شيخ  
 الاسلام خواهر زاده لو سلم تسليمين لا يأتى بسجود السهو  
 بعد ذلك لانه كالكلام وفي الجبازية الاحوط قبل السلام الثاني  
 وفي المجتبى وهو الاصح وفي المحيط على قول عامة المشايخ يكتفي بتسليم  
 واحدة وهو الاصح للاحتياط ذكره الكافي وقال صاحب البحر والذعر  
 ينبغي الاحتياط عليه تصحيح المجتبى انه يسلم عن يمينه فقط لانه  
 المأمور به يحصل التحليل فلا حاجة الى غيره انتهى **قوله** سجدة  
 فاعل يجب اقول قدم في اول الباب انه الفاعل هو الكفيم فيجب  
 فيتاثل فيه والائتلاف بسجود السهو مقيد بما اذا كان الوقت  
 صالحاً حتى اذا طلعت الشمس بعد السلام الاول سقط وكذا  
 اذا اجرت في فضا الفايته او فوج وقت الجمعة وكل ما يمنع  
 البناء اذا وجد بعد السلام يسقط السهو كما في الفتح **قوله**  
 وتشهد وسلام اشار به الى انه السهو في رفع التشهد واما  
 رفع القعدة فلا بخلاف السجدة الصليبية وسجدة التلاوة اذا  
 تذكر احدهما في القعدة فسجد ما فانهما ترتفع القعدة فيفترض  
 القعود بعدهما لانه محلهما قبل القعدة وعلى هذا لو سلم يجوز  
 رفعه من سجدة السهو يكون تاركاً للجواب فلا تنفس بخلاف

المصنف

الكافي

الكامل

في

ما اذا لم يقعد بعد تسليك السجدة تين حيث تفسد الصلوة  
 لترك الفرض وهذا في سجدة التلاوة على حد الروايتين وهو  
 المختار وذكر الكمال **قوله** اذ في العديان لا تجب سجدة اشار  
 به الى ضعف القول بانه يجب السهو بترك بعض الواجبات  
 عما كان قبله المقدس عن اللؤلؤ الجمية انتهى وهي ثلاثة ترك القعدة  
 الاولى عدا وتأخير احدى ركعتي الركعة الاولى الى اخر الصلوة  
 وتفكر عدا حتى شغل عن ركعتي الركعة في افعال صلوته **قوله** يجوز  
 مثل قوله اللهم **قوله** وركوعين اقول والمعتبر بينهما الاول وهو روية  
 باب الحديث في الصلوة وفي رواية باب السهو الثاني وعلى هذا فاذا ذكر  
 الميم انه لوق المسنونة ثم ركع ثم احب ان يزيد في القواة فقول لا يفيض  
 الاول انما هو على رواية باب الحديث كما في الفتح **قوله** والاصح قدر  
 ما يجوز به الصلوة الى اخره كذا في الهداية وهذا في حق الامام اما المنفرد  
 فلا سهو عليه اذا جهز في السجدة كما قدمناه **قوله** على منفرد اقول  
 الا فيما اذا جهز في محل الاضحا كما قدمناه **قوله** ويصلي على النبي صلى  
 عليه وسلم في التشهد الثاني في التشهد السهو وكذا ياتي  
 بالدعاء كما صرح به الزيلعي **قوله** والاحوط الى اخره هو قول الطحاوي  
**قوله** المسبوق بسجدة مع امه اقول وكذا المقيم خلف المسافر  
 ثم يتم صلوته ولو دخل المأموم مع الامام بعد ما سجدة سجدة السهو  
 يتابعه في الثانية ولا يقضي الاولى ذكره الزيلعي **قوله** والا وبيان  
 لا يقوم قبل سجود الامام قال الكمال ينبغي ان لا يعجل بالقيام بل يفر  
 حتى ينقطع ظنه عن سجود الامام انتهى **قوله** ولو قام قبل سجود  
 فعليه ان يعود لسجدة معه ان لم يقيد الركعة بالسجود اقول وعليه  
 ان يعيد القيام والركوع لارتفاضها بتابعته وان لم يعيد  
 قيد ركعة بالسجدة فندت صلوته كما قال في البرهان  
 ولو سلم الامام وعليه سهو فقام المسبوق فقرأ وركع ولم يسجد  
 فسجد الامام سهو يتابعه فيه لعدم تاكدا انقاده ويقعد معه  
 قدر التشهد الاول ثم يعيد القيام والركوع لارتفاضها بتابعته  
 بعده وان لم يتابعه وقيد ركعة بالسجدة فندت صلوته  
 وان سجد قبل ان يسجد سجوداً اما لا يتابعه لتاكدا انقاده وسجد

اقول

المنفرد



في آخر صلوة سهو الامام استحسانا لا التزاما ان يفعل مثل انتهر و  
 في البدايع خلافه فلا تقيد بترك المتابعة **قوله** وان قيد بان  
 لا يعود لان انفراده قد تكاد كذا على قاصيها ومفهوما انه اذا عاد  
 وسجد مع الامام فسد **قوله** فلو سجد اي المبوب فيه اربعا  
 يقضي سجدة ثانيا اقول وان لم يكن تابع الامام كماه سجدة ثان  
 وتنظم الثانية الاولى ذكره قاضيها ولو سلم مع الامام ما قبله  
 فلا سهو عليه ولو بعده لزم وقيل يلزمه في التسليم الثانية  
 دون الاولى ذكره المقدي **قوله** كذا اللاحق اقول لكن لا يتابع  
 اذا انقضى حال اشتغال الامام بالسجود او جالسه في الوضوء بل يبد  
 بقضاء ما فات ثم يسجد في آخر صلوة قاله المقدي وذكر  
 الفرق في شتمه **قوله** يعني يجب عليه سجود السهو الى آخره  
 انما صدر شرح المتن بصيغة يعني اشارة الى ان المتن ليس  
 على ظاهره لانه قوله متناكدا للاحق ربما اودعهم ان اللاحق كما سبق  
 يلزمه السجود بسهوه فيما يقضيه وليس ذلك لانه قدم في  
 باب الامامة ان اللاحق لا يأتي بقراءة ولا سهو فيما يقضيه  
**قوله** احتراز به عن النقل الى آخره كذا في الجوهرة عن الوجيز  
 وقال انه يعود في النقل ما لم يقيد بالسجدة انتهر وقال المقدي  
 حكى فيه خلافا في المحيط انتهر **قوله** وهو اليه اقرب قدم مفعول  
 افعل التفصيل توسعة كما صرح به صدر الافاضل في  
 ضرام القط وان اباه النخويون قال ابن كمال **قوله** بان لم  
 يرفع ركبته من الارض او قد رفع اليته عنها قاله الزبيدي ثم قال  
 وقيل ما لم ينصب النصف الاسفل فهو اليه القعود اقرب  
 انتهر و: على هذا الاخير اقتصر في الكافي وقال الكمال الاصح فيه  
 ان التقدير ما في الكافي انه بان يستور النصف الاسفل يعني  
 وظهره بعد مخن فحالم يستوي القعود اقرب انتهر فيستفاد  
 منه انه لا يسجد عليه اذا عاد في هذه الحالة ولا اكثر كما سيأتي  
**قوله** عاد ولا سهو اقول ونفي السهو هو الاصح كما في الهداية  
 وفتح القدير والعناية والتبيين والبرهان وهو اختيار الفضل  
 وقيل يسجد للسهو اذا كان القعود اقرب قاله في النهاية والاولوية

القعود

لجبة وهو المختار **قوله** كذا قاله الزبيدي فقله في البرهان حيث قال  
 انه يعود ما لم يستتم قائما في ظاهر الرواية وهي الاصح انتهر قلت  
 فانه استتم قائما ثم عاد قال في التبيين والبرهان تصد صلوة  
 في الصحيح للكمال اجنبية برفض الفض لا ليس برفض انتهر وقال  
 المقدي في شتمه قدم في الدراية والمجتهى الصحة وذكره  
 الكمال بحثا وذكر ابن عوف والبرزوز في شتمهما للتقدير  
 ان عاد للقعود يكون مسيا ولا تصد صلوة ويسجد لتأخير  
 الواجب وبالغ في المجتهى في رد القول بالف ووجعل قولهم انه  
 رفض الفض غلط بل هو تأخير كما لو سجد عن السجدة وركع  
 فانه يرفض الركوع ويعود الى القيام ويقول لا جل الواجب  
 وكما لو سجد عن القنوت وركع فانه لو عاد وقنت لا تصد  
 على الاصح ثم قال وهذا في الامام والمنفرد ولو قام المأموم سا  
 ميا عاد لانه القعود فرض عليه للمتابعة انتهر **قوله** والثالثة  
 في الثانية شتمية للقعود فيها بالاضح باعتبار المشاكلة  
**قوله** وان سجدا صار فرضه نقلا قال في الهداية ويبطل  
 فرضه بوضع الجبهة عند ابي يوسف وعند محمد بن منه  
 لا تمام الشيء بآخره وهو الرفع ولم يصح مع الحدث وثمة الخلاف  
 يظهر فيما اذا سبقه الحدث في السجود بيني عند محمد لا عند  
 ابي يوسف وقال الكمال اختار في الاسلام وغيره للفتوى  
 قول محمد ارفق واقيس **قوله** وضم سادسة اقول ولا سهو  
 عليه في الاصح لانه النقصان لف والفرضية لا يجبر بالسجود  
 كما في شرح النقاية **قوله** انه شأ الى آخره تصرح بعدم الوجوب  
 كما صرح به المبسوط حيث قال واما ما في ان يشفع الحامسة  
 ويخالفه عبارة القدير حيث قال وكان عليه ان يضم سادسة  
 قال في الجوهرة فيه اشارة الى الوجوب انتهر وكذا قال في النهاية  
 لفظ الاصل يدل على الوجوب فانه قال فيه عليه ان يضم  
 وكلمة على لا يجاب انتهر **قوله** وفي الثاني الصائير ثلثا وهو  
 الفجر لا يضم الى آخره اقول كذا حال الزبيدي بعدم الضم لكرامة النقل  
 بعد طلوع الفجر باكثر من سنته قلت الزيادة حاصلة

لانه سجود كالمطرح

صلى

لانه

في

قوله



بما صلا لا نقل به نقل وقد صرح الزيلعي قبل هذا انه في العصر يضم  
 على الاصح لانه الكراهة فيما اذا قصد لا فيما اذا لم يقصد انتهز فاعلة  
 جارية في الجهر ولا يفرق احوال بين ما اذا جلس في اخوه وما  
 لم يجلس على انا نقول يجب الضم اخذا بظاهر الاصل وصرح في  
 القنبر بانه الفتور على رواية هكنا من عدم الفرق بين الضم  
 والعصر في عدم كماله الضم كما في الحديث **عاده** وسلم اقول ولا  
 يعيد التشهد او انما يعود مع انه لو اعيد وسلم قايما حكم  
 بصحة فرضه لبيانه بالسلام في موضعه لانه لم يشرع حال  
 القيام وهو يتبعه القوم في هذا القيام قيل نعم فانه عاد عادوا  
 معه وان مضى في النافلة يتبعونه والصحيح ما ذكره البديني عن  
 علمائنا من انه لا يتابعونه في البدعة ولا يتخطونه فانه عاد  
 قبل السجدة يتبعوه في السلام وان سلم سلموا الحار ولا يخفى  
 عدم متابعتهم له فيما اذا قام قبل القعدة كذا في الفتح **د**  
 لم يطرأ هنا انما اذنا الى اخوه نقله الشافعي في التواتر **د**  
 وهو الاصح كذا قال الزيلعي اقول وكذا قال الكبار المختار انهم يضم  
 وكذا لو طلوع اخ الليل فلما صلى ركعة طلوع الفجر الاول وان  
 يتها ثم يصلي ركعتي الفجر لانه لم يتنفل بركعة ركعتي الفجر قصد  
 انتهز فانه ظهر انه طلوع الفجر عند افتتاهما فظاهر الجواب  
 انها تجزانه عن ركعتي الفجر ذكر العلوي وفي جامع الاسبيج  
 وهو الاصح وقال ابو عبد الله اخبرنا فخر وشمس الائمة وفي  
 الاسلام وقاضيهما لا تنوبان وهو الاصح ومقتضيه فيهما  
 صلاهما اربعة صلواتهما وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 ولا يلزم غيرهما وقال محمد يلزمه ان يقضي اربعين سنا  
 قال في الوجيز وهو الاصح كذا في الجوهرة **د** وقضاها  
 ان افسد هذا عندهما وهو الصحيح وعليه الفتور كما في الجوهرة  
 وعند محمد لا قضا عليه اعتبارا بالامام **د** في الصورتين  
 اي صورة الخامسة في الرابع والرابعة في الثلاث **د**  
 وفي الفج الصاير ثلاثا لا يضم رابعة هذا مبني على ما تقدم و  
 مقتضى التصحيح المتقدم عن الزيلعي الضم لعدم قصد **د**

فولسج

الضم

كما ذكره قبل مطلقا ارسوا قصد او لم يقصد لمقابله بقوله وفي  
 العصر يلزم بعده اذا شرع بالقصد الى اخوه هذا مبني على مقتضى  
 التصحيح وفي العصر انه يضم في الجهر فكذا في الجهر **د** وفي  
 الاستحباب لا تفرد ويجب سجدة السهو اقول وهو قول ابي  
 حنيفة وابي يوسف كما في قاضيني **د** امكنا ان يجعل الكل  
 صلوته واحدة ارجح ارجح ارجح على كل شفع فاذا لم يكن السهو  
**د** لا تصير الكل صلوته واحدة ارفوضة **د** تنفل ركعتين  
 الى اخوه ففي البناء على وجه الاحتياط كما صرح به في البرهان **د** ولكن  
 اعاده ارسجود السهو هو المختار لما قال تاج الشريعة ذكر جدي  
 صاحب المحيط في شرح المجامع ان المختار هو الاعادة لانه  
 ما اتاه من السجود بطل فيعيد انتهز وهذا الاخير قول ابي بكر  
 الاثري وبه اخذ الفقيه ابو جعفر كما في الفتاوى الصغرى  
**د** سلام من عليه السهو يخرج موقوفا الى اخوه هذا  
 عندهما وعند محمد وهو قول زكريا يخرج من الصلوة اصلا  
 لا موقوفا ولا باتا كما في الغناية **د** انه سجد شرط لقوله يصح  
 الى اخوه اقول شرط السجود واضح في مسألة الاتفاق  
 المتبحر عليه واما شرط السجود لانقضاء الطهارة وللزم  
 الاتمام فقد تابع فيه صريح غاية البياض وقال صاحب البحر انه  
 ظاهر الرواية وهو غلط فلا تنقض الطهارة ولا يلزم الاتمام  
 عندهما سوا سجد او لم يسجد كما صرح به في مواج الدرية  
 وهو مقتضى اطلاق الغناية وفتح القدير وغيرهما انتهز قلت  
 وذلك لانه الخروج بالسلام المذكور ليس معناه الخروج  
 من وجهه دون وجه بل معناه الخروج من كل وجه لكن بفرضية  
 العود كما في الغناية انتهز فاذا اقره لم تصادف حرمة الصلوة  
 فلا تنقض طهارته عندهما كما في صلوته الجنازة نص عليه  
 تاج الشريعة انتهز وتعد العود الى السجود بعد الفقهية كما  
 في البحر هذا هو الوجه لعدم نقض الطهارة مطلقا عندهما  
 والوجه لعدم ضرورة فرضه اربعة اربعة الاقامة ما قاله  
 الكمال ان النية لم يحصل في حرمة الصلوة وبسقط السجود

على ما تقدم من انه اذا لم يحل  
 في الفجر وقام لثالثة لا يضم ولا يصح

وكذا قال الزيلعي يعيده هو المختار  
 لا يعيده لانه ارجح فحصل بالاذن



اليهود لانه لو سجد تغير فضه فيكون موديا سجود اليهود في و  
 سطر الصلوة فيتركه ويقوم ولا يؤمر باداشي اذا كان  
 في ادائه ابطاله انتهم ومثله في مواج الدراية **قوله** لا يسجد  
 لليهود في الجمعة والعيدين ايردفع الفتنة بعدم علم الجميع به  
 وفي صلوة من لم يتابع الامام عند من يراه **قوله** شك  
 يعني في صلوة وقد صرح بالظرف صاحب الهداية وقال الكمال فيه  
 بالظرف لانه لو شك بعد الفراغ منها او بعد ما تعد قدر التثنية لا يعتبر  
 الا ان وقع في التبيين ليس غير فانه تذكر بعد الفراغ انه ترك فضا  
 وشك في تعيينه قالوا بسجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم  
 فيصلي ركعة بسجدة تين ثم يقعد ثم يسجد لليهود **قوله** قال في  
 الكافي معناه الى اخوه اقول هذا احدا قيل فيه وهو قول الرضا  
 وقال في الاسلام اراول ما عرض له في تلك الصلوة واختاره  
 ابن الفضل وقيل اول ما وقع له في عمره عليه اكثر المشايخ كما في  
 الخلاصة والنجاة والظهيرية كذا افاضه المقدسي **قوله** وقعد في  
 كل ما ظنه افرها كذا في الهداية وقال الكمال في هذه الافادة قصور  
 وذكر وجهه وفي اللؤلؤ الحية ما يكالفة ويوافق كلام المصنف و  
 الهداية فمن اراد فليتنظر فيها **باب سجود التلاوة** هذا من فضة  
 الحكم الى سببه وقصر السبب على التلاوة دون السماع لانه السبب  
 في حق السامع مع التلاوة كما هو مذهب بعض مشايخنا وهو  
 الصحيح ولين سلم ان السماع سبب في محقه لم ينص عليه لكونه  
 التلاوة اصل في الباب **قوله** يجب موسعا الى اخوه اقول هذا  
 الاختلاف في النجاسة لا الصلواتية لما قال في الجواهر واجبة  
 على الترائي ان لم تكن صلواتية وانما يتضييق عليه الوجوب  
 في اخر عمر كما في سائر الواجبات الموسعة واما الصلواتية فانها  
 تجب مضيقا انتهى ويجوز ان يقال تجب الصلواتية موسعا  
 بالنسبة لمحلهما كما لو تلا في اول صلوة وسجدها في اخرها  
 ويكره تأخيرها مطلقا ارسوا كانت صلواتية او غيرهما وهو الاصح  
 والكرهية تنزيهية في غير الصلواتية لانها لو كانت بحرمة لكانت  
 وجوبها على الفور وليس كذلك **قوله** كذا في العناية اقول وقد

ذكر فيها في اخر الباب **قوله** فيها تسبيح السجود قال في العناية هو  
 الاصح وقال الكمال ينبغي ان لا يكون ما صح على عمومها كانت السجدة في  
 الصلوة فيقول فيها ما يقال فيها فانه كانت في رخصة قال سبحانه رب  
 الاعلى او نقلا قال ما شاء مما ورد في سجود جبريل للذخر خلقه اليه آخذه  
 وقوله اللهم اكتب لي عندك بها اجر او وضع عني بها وزرا واجعلها  
 لي عندك ذكرا وتقبليها مني كقبولها من عبدك داود وانه كان  
 خارج الصلوة قال كل ما انتم من ذلك انتهى **قوله** يعني سبحانه رب  
 الاعلى اي ثلاثا وان لم يذكر فيها شيئا اجزاء كما في الجوهرة **قوله** بشرط  
 الصلوة يعني الا الترخية اشار اليه بقوله بين تكبيرتين للرفع والوضع  
 وكل من التكبيرتين سنة كما حجة في البدايع وسحب ان يقوم فيخرج  
 ساجدا كما في الفتح وسيدرة المعصوم قال في الجواهر ما وقع في السراج الوهاج  
 من انه اذا كان قاعدا لا يقوم لها فخلاف المذهب وقال شيخ الاسلام لا بد  
 التالي بالتقدم ولا بالاصطفاف ولكن يسجد ويسجد ومنه حيث  
 كما نوا وكيف كانوا كما في المعراج **قوله** على من يركب اية فيه اشارة الى  
 انه يشترط تمام الاية للزوم السجود ولكن الصحيح انه اقراح بالسجدة  
 وقبله كلمة او بعده كلمة وجب السجود وقيل لا يجب الا ان يقرأ اكثر  
 اية السجدة ولو قرأ اية السجدة كلها الا بحرف الذر في اخرها لا يجب  
 عليه السجود وكذا في الجوهرة وقول الجوهرة الا ان يقرأ اكثر اية السجدة  
 يعني مع حرف السجدة لما قال في المعراج عن فوائد الفكر در تولى من  
 اول الاية اكثر من نصف الاية وترك الحرف الغرض فيه السجدة لم يسجد  
 وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة ان قرأ ما بعده او قبل اكثر من نصف  
 الاية تجب السجدة وما لا فلا انتهى **قوله** ولو بالفارسية اقول التلاوة  
 موجبة على التالي اتفاقا فهم اولم يفهم كما في الجواهر **قوله** والنمل اقول  
 ويجب فيها عند قوله تعالى رب العرش العظيم وعند قوله تعالى  
 وما يعلمون على قواة غير الكسائي وعند قوله تعالى يا ايها السجدة واعلى  
 قواة الكسائي وموضع السجود من ص وخر الكسائي وانا ب عندنا  
 وعند بعضهم حسن ماب والتي من حم السجدة عند قوله وهم  
 لا يب موزة الشمني وفي الاشفاق واذا قرأ عليهم القوان  
 لا يسجدون كما في التبيين **قوله** ممن تتركه الصلوة او اوقضا

اذا صح



الواو بمعنى او لما سئذ كرويه صرح الهزاري **قوله** والمجنون على  
 عدم اللزوم عليه بعدم لزوم القضاء وهو ظاهر فيمن زاد جنونه على  
 يوم وليلة اذ فيما دونه يقضى بمقتضاه لزوم السجدة عليه بتلاوة  
 وهو احد الروايتين وعلى الثانية لا تلزمه فكلاهما في الجوهرة **قوله**  
 فهم اولم يفهم اذا انا خبر هذا في القراءة بالعربية وان كان بالفارسية  
 فلذلك عند ابي حنيفة وقال يشترط فهمها وعليه الاعتماد  
 كما في البرهان وقال في شرح المجموع عن المحيط الصحيح انها موجبة اتفاقا  
 لانه القراءة بالفارسية قراءة معني لا نظما فباستمرار المعنى فوجب  
 السجدة وباعتبار النظم لا توجهها فتجب اعتبارها بخلاف الصلوة  
 عند هاهنا فانها تجوز باعتبار المعنى ولا تجوز باعتبار النظم فلم تجز  
 احتياطا انتهى **قوله** وسمع من النائم الى آخه كذا نقل في الجوهرة  
 عدم اللزوم بالسمع من النائم والمعنى عليه والمجنون على اصح الروايتين  
 ثم قال وفي الفتاوى اذا سمعها من مجنون يجب وكذا من النائم لا يصح  
 الوجوب ايضا انتهى فقد اختلفت الرواية واختلف التصحيح  
**قوله** والصدى هو الذي يجيبك مثل صوتك في الجبال وغيره  
 كما في الصحيح **قوله** والموت هذا في حق من كان مقتدا لا مطلقا  
 اذ يجب على من ليس في الصلوة بسماعة من المقتدر كما سيذكر  
**قوله** وبنيهما مخالفة ظاهرة في حق المجنون الى آخه اقول المخالفة  
 مقورة لما قدمناه عن الجوهرة ان في المسئلة روايتين وقد  
 حكى تصحيح كل من لزوم السجود وعدمه بالسمع من المجنون  
 فيحمل كلام قاضينا على رواية وكلام صاحب التلخيص على  
 الاخر وهذا الوجه في التوفيق لما قاله المصنف في تفسير المجنون  
 على ثلاثة مرات بل هو على قمين مطبق وغيره وان اختلف  
 في تفسير المطبق وما جعله ثالثا لاقام المجنون من انه المطبق  
 الذي لا يزول غير مسلم لانه ما في ساعة الادوية زواله فهو القسم  
 الثاني لانه لا تعلم عدم زواله الا بالموت قال في الفتاوى الصغير  
 المجنون اذا لم يلزمه السجود اذا افاق قال ابو جعفر هذا  
 اذا لم يكن مطبقا وقال فيها في كتاب النجاسات تفسير  
 المجنون المطبق عند ابي يوسف اكثر السنة وفي رواية

وسيمر به عن الفتاوى وكذا  
 النائم اهل للقضا فيجب عليه  
 بتلاوته صح صح

عنه اكثر من يوم وليلة وكان محمد يقول ولا شئ من جمع فقارسته  
 كاملة وقول ابي حنيفة شئ به يعني لا محالة ففي الصلوات ست صلوات  
 وفي الصوم والركاة على الخلاف الذي ذكرناه انتهى **قوله** وتودير كوع  
 الصلوة على الفور الى آخه اقول اختلف في انقطاع الفور قال ابو بكر  
 بقراءة ثلاث ايات بعد اية السجدة وشمس الائمة اكلوا في  
 انما يقطع اكثر من الثلاث كما في البرازية ومختصر الظهيرية وقاضي  
 خانة وقال الكمال بعد سياق مثله وسيظهر ان قول اكلوا في  
 هو الرواية **قوله** انه نواه هذا على قول شيخ الاسلام وقال غيره  
 لا يشترط النية كما سيذكره المصنف **قوله** وقال في الخلاصة اجمعوا  
 على انه سجدة التلاوة تنادى بسجدة الصلوة وان لم ينو يعني  
 اذا لم ينقطع الفور كما لو اثنى اثنان نص عليه الكمال وقاضينا  
 وصاحب البرازية لكن نقل الكمال عن البدائع ما يفيد ثبوت  
 الخلاف ثم قال بعد نقله فلم يصح ما تقدم من نقل الاجماع على عدم  
 اشتراطها ارو قد كان على الفور فلا بد من النية في قول **قوله**  
 واختلفوا في الركوع الى آخه يعني اذا لم ينقطع الفور كما قد  
 مناه **قوله** قال شيخ الاسلام المعنى وقار غيره بخلافه وانما  
 اقتار قوله لموافقة نص محمد **قوله** بخلاف الخارج في الصلوة  
 اذا سمع الموت الى آخه هكذا قال الزبيدي وقال في الهداية هو  
 الصحيح اخترازا عما قيل لا يسجد على قوله كما للجز بل على قول محمد  
**قوله** لانه الجز الى آخه فيه رد على من قال بعموم عدم اللزوم كما  
 قال الكمال رحمه الله واستضعف بعضهم تعليل المصنف  
 بالجو عن القراءة او مقتضاه ان لا يجب على من لم يسمع من المقتدر  
 خارج الصلوة وقول المصنف لانه الجز ثبت في حقهم فلا بد منهم  
 يدفع هذا الاستضعاف وضعف الاتفاق كما قاله صاحب  
 الهداية وقال صاحب البحر ما قاله الاتفاق في ردود لا تصرف  
 المحجور لغيره صحيح كالصبي اذا جبر عليه يعني استخرجه يظهر في  
 حقه لاصق غيره حتى يصح تصرفه لغيره انتهى **قوله** لانه ليست  
 بصلواتية كذا في الهداية وقال الكمال صواب النسبة فيها  
 صلواتية برد الفه وادأ وخذف التا واذا كانوا قد خذفوها

في النهاية ج  
 وقال الكمال قوله هو الصحيح صح



في نسبة المذكر الى المؤنث كنسبة الرجل الى بصره مثلاً فقالوا  
ابصر لا بصرتي كيلا يجتمع تاء في نسبة المؤنث فيقولون بصرتي  
فكيف بنسبة المؤنث الى المؤنث انهم قالوا في الغاية انه خطأ  
مستعمل وهو عند الفقهاء خير من صواب نادراً **قوله** بل عادة  
ودونها فيه اشارة الى رد ما في النوادر من فساد الصلوة بالسجود  
قال الاتقاني والصحيح انه لا تفقد صلوة عند الكسر انهم قالوا في الجرح  
قيد في التجنيس والمجتنبي والاولا بحجة عدم الفساد بان لا يتابع  
المصلي السامع القارئ فانه تابع المصلي فندت صلوة للمتابعة  
ولا تجزئ السجدة عما سمع انهم **قوله** او اقيم في ركعة اخرى سجدة  
خارجها اقول هذا احد قولين ذكرهما الزيلعي بصيغة قيل من  
غير ترجيح لاحدهما والثاني لا يسجد خارجها ولكن اقتصر الكلام  
على مثل ما قاله المصنف وكذلك في النقاية **قوله** وان اقيم فيها  
بعد الى اخره هذا باتفاق الروايات كمن ادرك الامام في الركوع  
من ثلثة الوتر لا يقفث كما في التبيين **قوله** وسجدة محلها الصلوة  
لا تقضي خارجها هذا لم تفقد الصلوة اما اذا فسدت ولم  
يسجد فعليه السجدة خارجها لانها لما فسدت بقي جود القواة فلم  
تكن صلاتية ولو اداها فيها ثم فسدت بعيد السجدة الا اذا فسد  
بالحض فانها تسقط واذا لم يسجد حتى فرغ من الصلوة يا نعم  
كما صرح به في البدائع والمخرج له التوبة كسائر الذنوب وايك  
انه تفهم من قولهم بسقوطها عدم الاثم فانه خطأ فاحش كما  
رايت بعضهم يقع فيه كذا في البحر **قوله** لانها صلوتية ولها  
وزية الصلوة فلاننا در بالانقص كذا في الهداية وقال الشيخ  
قاسم ليس في المتن والشرح ارفح القدير ما ارجوه يقض  
عدم قضائها اذا غابت عن محلها لانه جود كونها لها حزية لا  
يستلزم ان التي خارج الصلوة لا تقوم مقامها لانه الصلوة  
في الوقت لها حزية على الغاية وهي تقوم مقامها ولا نقضي  
في حقيقة كنه حيث هي انهم وفي البدائع ما يفيد انه الصلوتية  
تقضي بعد السلام قبل ان ياتي بمناف حوزتها فينبغي ان يقيد  
قولهم الصلوتية لا تقضي خارجها بهذا وانما يراد بالخارج

فيها صح

اذا صح

الخارجية صح

الخارج عن حوزتها قاله صاحب البحر **قوله** لم يقبل وسجدة النافذة كذا  
قاله ابن كمال ياش ومن قال وسجدة وجبت صاحب الهداية  
**قوله** تلي خارجها فجدوا عاد فيها سجدة اخرى اقول وان لم يسجد  
في الصلوة ايضا لا يبقى عليه الا الاثم لانه ما تلاها خارج الصلوة صارت  
مستعلية وهي لا تقضي خارجها وهو رواية اجماع الكبير كذا في  
غاية البيان وفي رواية النوادر لا تسقط الاولي بل يودعها اذا فرغ  
من الصلوة كذا في اجماع الكبير للميزور ولو عكس بان في الصلوة  
فجد ثم سلم واعاد تلك الآية فعليه ان يسجد اخر وفي نوادر الصلوة  
لا تجب اخر وفي ابو الليث بينهما فقال انه تكلم بعد السلام  
يجب اخي لانه الكلام يقع حكم المجلس وان لم يتكلم لا يجب عليه اخر  
وهذا هو الصحيح كذا في الجوهرة **قوله** وان لم يسجد اول كفته واحدة  
هذا في ظاهر الرواية ونوادر الصلوة لا يبيح حفص واما على رواية  
النوادر لابي سليمان فانها لا تتبع الاولي الثانية ويسجد  
للولي اذا فرغ كما في غاية البيان **قوله** وان لم يتجد المجلس اي حكما  
وهذا على تسليم الوجه لما روي ابو سليمان وهو انه المجلس يتجد  
حكما لان مجلس التلاوة غير مجلس الصلوة واما على الظاهر فالمجلس  
متحد حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر لشرعه في مكانه وهو  
عمل قليل وبه لا يختلف المجلس واما حكما فان التلاوة بين جنس  
واحد من حيث ان كلا منهما عبادة بخلاف نحو الكل ولو لم يتجد  
حقيقة او تبدل حكما بغير الصلوة لا تكفيه سجدة الصلوة  
عما وجب قبلها كما في غاية البيان والتبيين **قوله** الاصل ان  
مبنى السجدة على التداخر يعني اذا امكن كما سذكر وان كان  
عند اتحاد المجلس استحال القياس ان تذكر لانه التلاوة بسبب  
للوجوب **قوله** وهو انه اخل في السبب لا الحكم اقول والاصل هو  
التداخر في الحكم لانه امر حكمي ثبت بخلاف القياس اذا اصر  
للسبب مسببا فينبغي التداخر بالحكم لا بالاسباب لثبوت  
الاسباب حاكما لو قلنا بالتداخر في الحكم بالعبادات لبطل  
التداخر لانه بالنظر الى الاسباب يتعدد وبالنظر الى الحكم يتحد  
فيتعدد واحتياطاً في العبادات لانه مبناها على التكنية بخلاف

فالمجلس



بلغ

مكتوم

العقوبات فانه مبناها على الدرو والعفو كما في الكافي والفوق  
 بينهما انه التداخر في السبب تنوب فيه الواحدة عما قبلها وعما بعد  
 وفي التداخر في الحكم لا تنوب الا عما قبلها حتى لو زني فخدم زني  
 في المجلس جحد ثانيا كما في التبيين **دول** فاذا اختلف عاد الحكم  
 الى لا اصل انكر الحكم بترك السبب **دول** واسد الثوب الجافه  
 هو الاصح وكذا يكرر في الدياسة للاحتياط كما في الهداية وقال  
 الكمال اعلم انه تكرر الوجوب في التسمية بناء على المعتاد في بلادهم  
 من انها ان يفرس الحايك خشا ليس في السدي ذاهبا  
 وجائيا واما على ما هو في بلاد الاسكندرية وغيره ما يديره  
 على دائرة عظمى وهو جاكس في مكان واحد فلا يكرر الوجوب  
 انتهى **دول** بخلاف زوايا المسجد او البيت كذا في غاية البيا وقيل  
 اذا كان البيت كبيرا والمسجد عظيم كما جامع مختلف المجلس **دول**  
 او اكثر لقمة او لقمين كذا في فتح القدير وجعل الكثير ما فوق ثنتين  
 وكذا في المبسوط وقال الترمذي في عمدة الروضة بالكل لا يختلف المجلس  
 حتى يشبع وبالشرب حتى يروى بالكلام والعمل حتى يكتر  
 استحسان كما في المراجع وعلى ما ذكره الترمذي صاحب الجوهرة **دول**  
 والركوب يعني في محلاته والنزول يعني في غير ان يسير في محل  
 قراته قبله كما في الجوهرة **دول** وفي ركعتين فكذلك عند ابي  
 يوسف اقول وقال محمد بن ابراهيم في فتح القدير **دول**  
 بتبديل مجلس الى مع الاخرة اقول وتكرر الوجوب عليه متفق عليه  
 كما في الفتح وغاية البيان **دول** لا يكره الى اخوه الى عدم التكرار  
 على الاصح كما في الهداية وغيره وضعف القول بالتكرار هنا وظاهر الكافي  
 ترجيح التكرار كما في الفتح **دول** ونزب ضم اية او اكثر اليها الى اخوه في  
 اشارة الى عدم كراهة افرادها بالقراءة وبه صرح في الكثرة والكافي  
 والهداية فائدة مهمة لكفاية كل مهمة قال الكمال وفي الكافي قيل  
 من قراء السجدة كلها في مجلس واحد وسجد لكل منها كفاه الله  
 ما اهم انتهى **دول** واخفاها عن السمع شفقة عليه كذا في الهداية  
 وقال في العناية عن المحيط قال شيخنا رحمه الله انه كان القوم  
 متاهلين للسجود ويقع في قلبه انه لا يشق عليهم او السجدة

مطلب فايده

ينبغي ان يقرأ بها جهرا حتى يسجد القوم معه لانه في هذا حالهم على  
 الطاعة وان كانوا محدثين او وقع في قلبه انه يشق عليهم ادا  
 السجدة ينبغي ان يقرأها في نفسه ولا يجهر خوفا من تانيهم المسلم  
 وذلك مندوب اليه انتهى تمت سجدة الشكر لا عبرة بها عنه  
 حنيفة وهي مكرهه عنه لا يثاب عليها وتركها اولى وبه قال مالك  
 وعندهما قربة يثاب عليها وبه قال الشافعي واحمد وميتهم كهيئة سجدة  
 التلاوة كذا في الجوهرة وفي فروق الاشباه والنظائر قال  
 سجدة الشكر جائزة عند ابي حنيفة لا واجب وهو معنى  
 ما رو عنه انها ليست مشروعة ارجو بانتهى وقال في القاعدة  
 الاولى من الاشباه والمعتدات الخلاف في سنيها لا في الجواز  
 انتهى **باب الجنائز دول** جمع جنازة انما سميت جنازة  
 لانها مجموعة من مياة من جنس الشئ فهو مجنوز اذا جمع قاله تابع  
 الشريعة **دول** وهي بالفتح الميت وبالكسر السيرة كذا في  
 العناية ثم قال وقيل هما لغتان وعن الاصمعي لا يقال بالفتح انتهى  
**دول** سن توجيه المحتضر قال ابو بكر الانباري اذا لم يشق عليه  
 فانه شق تركه على حاله والمجموع لا يوجه ويستحب لا قربة وجبره  
 انه يدخلوا عليه ويتلون سورة يسن واستحسن بعض المتأخرين  
 قراءة سورة الرد ويخرج من عنده والنفس كما في المراجع  
 وقال الكمال لا يمنع مضطرا كجانب والحايض وقت الاحتضا  
 انتهى **دول** اي من حضرة الموت توجيه لتسميته محتضرا ووجه  
 ايضا بحضور ملائكة الموت وقد يقال احتضرا مات وعلمة  
 الاحتضار انه يستريح في قدماء فلا تنصباء وينعوج انقه وتخف  
 صدغاه وتمت جلدة خصيته لا شئما اخصيتين بالموت  
 كذا في الفتح وتمت جلدة وجهه فلا يرفعها تعطف كما في  
 الجوهرة **دول** لانه ايسر لنزع الروح كذا نقله الرعي بقوله  
 والمعتاد في زماننا ان يلقى على قفاه وقدماه الى القبلة  
 قالوا هو ايسر لخروج الروح ولم يذكر واجبه ذلك ولا يمكن  
 معرفته لا نقل ولكن يمكن ان يقال هو ايسر للتغيب  
 عينه وشده لحية عقب الموت وامنع من تقوس

الحايض صريح

سجدة الشكر



اعضائه انتهر قلت ويظهر لي انه هذا الثاني هو مراد صاحب الهداية  
لاقتصاره على قوله واختاره في بلادنا الاستقلال به انتهر  
لعدم تقييده بكونه ايسر خروج الروح **قوله** ويلقن بذكر الشهادتين  
عنده لقوله عليه السلام من كان اخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة واما  
التلقين بعد الموت وهو في القبر فقبل يفعله وقيل لا يلحق وقيل  
لا يؤمر به ولا ينهر عنه كما في التبيين وقال في اجوبة وآمالين  
الميت في القبر فشرع عند اهل السنة لانه الله تعالى يحكيه في القبر  
وصورته انه يقول يا فلان بن فلانة او يا عبد الله بن عبد الله اذكر  
دينك الذي كنت عليه وقدر فضيت بالله ربنا وبالاسلام ديننا  
وبمحمد نبيا والاشهر انه السؤال حتى يدفن وقيل في بيته تقبض عليه  
الارض وتطبق كالقبر فان قيل هل يسئل الطفل الرضيع فاجاب  
انه كل ذر روع منه بني آدم فانه يسئل في القبر باجماع اهل السنة لكنه يلحقه  
الملك فيقول له من ربك ثم يقول له قل الله ربك ثم يقول له وما  
دينك ثم يقول له قل ديني الاسلام ثم يقول له من نبيك ثم يقول له  
قل نبي محمد صلى الله عليه وسلم وقيل بعضهم لا يلحقه بل يلحقه الله  
حتى يجيب كما ادهم عليه عليه السلام في الهدى انتهر وروى الفقيه عن  
ابن عباس رضي الله عنهما انه لا طفل يسالونه عن الميثاق الا في السؤال  
لا يختص بهذه الامة عند عامة المتقدمين وقال الشيخ الامام محمد  
بن علي الترمذي الحكم ان السؤال في القبر لهذه الامة خاصة كذا في  
مختصر الظهيرية وقال في البرازية السؤال فيما يستوفيه الميت  
حتى لو اكله سبع فالسؤال في بطنه فانه جعل في تابوت اياما  
لنقله الى مكان آخر لا يسال ما لم يدفن انتهر **قوله** ولا يؤمر بها فحاشا  
ان يحضر اقواله قالوا اذ اظهر منه كلمات توجب الكفر لا يحكم بكفره  
ويعامل معاملة موءن المسلمين محلا على انه في حال زوال عقله ولذا  
اختار بعض المشايخ انه يذهب عقله قبل موته لهذا الخوف وبعضهم  
اختار واقيا حال الموت كذا في البحر **قوله** ونمض عيناه ويقول  
مغضضه بسم الله وعلى طه رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه  
ما بعده واسعه بما فكر واجعل ما خرج اليه خيرا ما خرج عنه  
يوضع على بطنه حديد لئلا ينتفخ ويكره قوادة القوادة عنه

اي مع ضيقتها محمد سؤالاته

الهداية

حتى يغسل انتهر وذكر في المنتصف انه يقرأ عن المختصر القواني الى ان يرفع  
انتهر يعني الى ان يرفع روحه انتهر وهذا يخرج على انه يجب غسله  
لمحدث حله او لجناسه بالموت فعلى الاول لا يكره قوادة القوادة  
عنده لانه يجوز منه المحدث وعنده وعلى الثاني وهو الرابع كما نضر  
عليه في النهاية يكره له القوادة لانه القوادة يجب تنزيهه عن محل الجناس  
والقادر وراى كذا بخط الشيخ بدر الدين الشهاب انتهر وقال في  
المواج لو قوادة عليه القوادة قبل غسله لا بعدة ههنا قال  
في نتائج الفتاوى اذا مات المسلم توضع يده اليمنى في الجانب الايمن  
واليسرى في اليسر ولا يجوز وضع اليدين على صدر الميت لانه النبي  
صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا اموالكم بخلاف الكافرين فانهم يضعونها  
يد الميت على صدره انتهر **قوله** ولا بأس باعلام الناس بموته قال  
قاصيخا لا بأس بان يؤذن قرابته واخوانه بموته ويكره النداء في  
في الاسواق انتهر وقال في البحر كره بعضهم ان يناد عليه في الاسواق  
والازمنة لانه نعى اجمالية وهو مكروه والاصح انه لا يكره لانه فيه  
تكثير الجماعة من المصلين عليه والمستغفرين له وتحريض الناس  
على الطهارة والاعتبار به والاستعداد وليس ذلك نعي اجمالية  
لانهم كانوا يعنون الى القبائل ينهون مع ضجيج وبعثوا غويل  
وتعدي انتهر وقال المال الاصح انه لا يكره بعد ان لم يكن مع تقوية  
بذره وتخييم بل انه يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان  
انتهر **قوله** ويجعل في جهنم فيوضع على تحت قال الزيلعي انما يوضع  
عليه كمات ولا يورث الى وقت الغسل انتهر ويوضع تحت  
كيف اتفق على الاصح ومن اصحابنا من اختاره طولا كصلوته  
بالايام ومنهم من اختاره عرضا كما يوضع في القبر كذا في العناية  
**قوله** فحرقه رايشير الى انه السرير قبل وضع الميت عليه  
وكيفيته انه يدار بالبحر حول السرير اما حرة او ثلثا او حشا  
ولا يراى عليه كذا في التبيين **قوله** ويجرد عن ثيابه الرسل لانه  
فرض كفاية بالاجماع الا اذا كان خنثى مشكلا فانه يختلف فيه  
قيل يتم وقيل يغسل في ثيابه والاول اولى كما في الفتح وقال في  
غاية البيان ان الخنثى يتم ولا يغسل انتهر وهو ظاهر الرواية كما في

تنويه



البراءة وقيل يغسل في كواره وقيل في ثيابه اذا كان بالغاً بالناسن او  
 مرآها والا جنبية ييمها الا جنبية بحرقه اذا لم توجد النساقان وجد  
 رجل ذورحم فحم ييمها بلا حرقه كما ييمه ولا يغسله الا زوجته لا  
 ام ولده كما في المواهب واذا لم يبلغ الصغير والصغيرة حد  
 الشهوة يغسلهما الرجل والنساء وقدره في الاصل بان يكون قبل  
 ان يتكلم وقال في البحر لا يصح انه يجوز للزوج روية زوجته وفي المجتبى  
 لها ستر بتقبيل الميت انه غسل الميت شريعة ماضية لما  
 روي ان ادم عليه السلام لما قبض نزل جبريل بالملأكة عليهم السلام  
 وغسلوه وقالوا الولد هذه ستة موتاكم كذا في الكافي **قوله**  
 ويستر عورته الفليضة قال في الهداية هو الصحيح **قوله** وقيل مطلقا  
 هو رواية النوادر فيستر من سترته اليه تحت ركبته وصحها في  
 النهاية كما في الفتح وكذا صحها في التبيين وهذا شابل المرأة والرجل  
 لان عورة المرأة للمرأة كالرجل للرجل وتغسل العورة تحت  
 السترة ويده مرفوعة بحرقه **قوله** ووضي اقول الا اذا كان صغيرا  
 لا يغسل الصلوة فيغسل بالوضوء **قوله** بلا مضمضة وستنشق  
 كذا في الهداية انه اذا كان جنباً كذا نقل عن شريح المقدسي وحين  
 بعض العلماء انه يلف الفاسل على اصبعه فحرقه يمسح بها اسنانه  
 ولهاثة وشفتيه ومخزيه وعليه عمل الناس اليوم ويفعل ابتداء  
 ولا يبدأ بغسل يديه اليه رغبته ويسح رأسه في المختار ولا يؤخر  
 غسل رجليه كما في الفتح واختلفوا في الجناية فعند ابي حنيفة رحمه الله  
 يجنيه مثل ما كان يستني في حياته ولكن يلف فحرقه على يده فيغسل  
 حتى يظهر الموضع وقال ابو يوسف لا ينبغي كما في التبيين **قوله** وخوض  
 بضم الحاء ويجوز في الراكون والضم كما في الصحاح **قوله** وهو  
 الاستئذان كذا في الغاية وقال الكمال الخوض شئان غير مطحون  
**قوله** والآفاق اقول ويفعل به هذا قبل الترتيب الآتي  
 ليبتل ما عليه من الدرنه **قوله** ويغسل رأسه وكيفية باخضار فيه  
 اشارة اليه انه غسل رأسه باخضار اذا كان له شعور به صرح  
 الكمال **قوله** اكنوط هو كعب من شيا طيبة ولا بأس بباير  
 الطيب الا العفان والورس في حق الرجل المرأة وليس

في الغسل استعمال القطن في الروايات الظاهرة وغير ابي حنيفة  
 انه يجعل القطن في مخزيه وفيه وقال بعضهم في صماخه ايضا  
 وقال بعضهم في دبره ايضا قال في الظهيرية واستقيح عامة  
 العلماء كذا في الفتح **قوله** واذا جرد الما اليه قوله كذا قال قاضي  
 حان اقول لكنه لم يحرم به كما قاله المصنف لانه عبارة اذا جرد  
 الما على الميت او اصابه المطر عن ابي يوسف انه لا ينوب عن الغسل  
 لانا احرقنا بالغسل وجوانه الما واصابة المطر ليس الغريق يغسل  
 ثلاثا عند ابي يوسف وغيره في رواية انه يغسل الغريق عند  
 الاخراج من الما يغسل مرتين وان لم ينو يغسل ثلاثا وعنه في  
 رواية يغسل مرة واحدة انه يغسل في هذا يشترط لا سقط  
 الواجب عنا لانه شرط لطهارة الميت ولذا قال الكمال بعد  
 سياقه كلام قاضيهما كانه هذه ذكر فيها القدر الواجب وقال الكمال  
 في سياقه وهو يشترط للغسل النية الظاهر انه يشترط لا سقط  
 وجوبه غير المكلف الفاسل لا لتحصيل طهارته هو وشرط  
 صحة الصلوة عليه انه لم يمت يخالفه ما قاله قاضيهما بعد ما  
 تقدم ميت غسله اهل من غير نية الغسل اجزاهم ذلك انه في هذا  
 يفيد انه الواجب الا يتاخر بالغسل من غير اشتراط نية تمت  
 ينبغي ان يكون الفاسل طاهرا ويكره ان يكون جنباً او حائضاً  
 والا فضل ان يكون غسل الميت مجاناً وان ابتغى الفاسل اجرا  
 فانه كان هناك غيره يجوز اخذ الاجرة والآل واما استيجار  
 الخياط لخياطة الكفن فاختلفوا فيه واجرة اكاملين والدفاة  
 من رأس المال كذا في مختصر الظهيرية للعيني **قوله** وسنة الكفن  
 اليه آخوه اقول اصل التكفين فرض على الكفاية وكونه على هذا  
 الشكل مسنون **قوله** وكل من الاراز واللفافة من القرن الى  
 القدم كذا في الهداية وغيره وقال الكمال لا اشكال في ان  
 اللفافة من القرن الى القدم وانا لا اعلم وجه مخالفة ازار  
 الميت ازار الجي من الستة انه ازار في ان الحق والقرن  
 هنا بمعنى الشعر **قوله** ولا جيب كذا في الكافي وهو بعيد

بغسل صر



الا انه يريد باجيب الشق النازل الى الصدر قاله الكمال  
 واستحسن العامة الى اخوه كذا في قنا وقاضي خا نر واستدل  
 له الكمال بحار ورعي بن عمر رضي الله عنهما انه كان يعمد ويجعل العذبة  
 على وجهه انهم قد اطلقا فيها وقال في المعراج قال العلماء انه كان عالما  
 معروفا ومنه الاستشراف يعم وان كان من الاله وساط لا يعم وفي  
 المجتبى وتكون العامة في الاصح **قوله** وكفاية الى اخوه اقوال وكفن  
 السنة او لي انه كان بالمال كثره وبالورثة قلة وان كان على العسر  
 فلفن الكفاية او لي كما في قنا وقاضي خا **قوله** ويجعل شعرا الى اخوه  
 لم يبين في اثر محل توضع الخفة ولا مقدار عرضها وقال الزيلعي في الخفة  
 فوق الاكفانه كيلا تنتشر وعرضها ما بين الندي الى السرة  
 وقيل ما بين الندي الى الكتف انهم وقال في الجوهرة الاولى انه تكون الخفة  
 من الندي الى الخدين وفي المستصفى من الصدر الى الكتفين قال  
 النجدي وتربط الخفة على الندين فوق الاكفانه وفي الجامع  
 الصغير فوق نديها والبطن وهو الصحيح **تنبيه** اخنثي يكفن  
 كل امرأة احتياطا ويجنب اخير والمعصفر كما في الجوهرة ويغطي  
 رأس الحرم ووجهه كما في شرح الجمع والمرايق في التكفين كما  
 يبالغ والمرايق كالبالغة كما في الفتح وفي البحر في المجتبى المكفنة  
 اثنا عشر وذكر الاربعة المتقدمة اربالافين والمرايق والاحاسر  
 واحد ارجوا الساسر الصبية التي لم تراهق فعن محمد كفنها ثلاثة  
 وهذا اكثر والابن السقط فيلف ولا يكفن كالعضود من الميت  
 والثاني اخنثي المشكل فيكفن كتفين ابجارية المرأة وينعشر  
 ويسجى قبره والتاسع الشهيد وسنائه والعاشر الحرم وهو  
 كالكلال عنه نا وتقدم واحد عشر المنبوش الطوي فيكفن كما  
 لا يرم يدفن والثاني عشر المنبوش المنتفخ فيكفن في ثوب واحد  
 انهم فلفته على من تجب عليه نفقة اقوال فانه تعدد من تجب عليه  
 النفقة فالكفن عليهم بقدر ميراثهم كما لنفقة كما في **قوله**  
 واختلف في الزوج ان قال محمد لا تجب عليه وقال ابو يوسف  
 عليه ولو تركت مالا وعليه الفتوى كذا في غير موضع كما في الفتح **قوله**  
 وان لم يوجد من تجب عليه نفقته ففي بيت المال اقوال فانه لم يعط

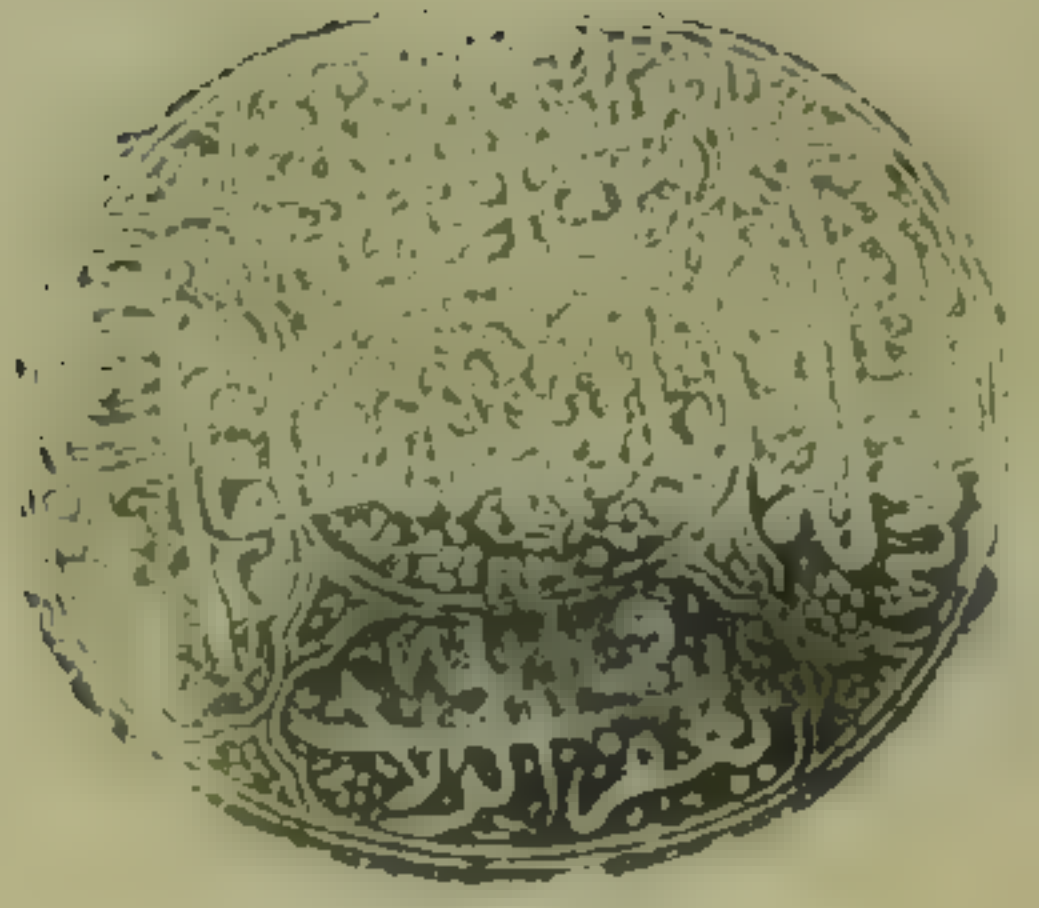
العامة

الصبي الذ لم يراهق فيكفن  
 في حرقين ازار ورواقا  
 كفن في صح

**قوله**

ظلم او عجزا فعلى الناس ومجبت عليهم ان يسألوا ان لم يقدر وا  
 بخلاف الحق اذ لم يجد ثوبا يصلي فيه ليس على النكس ان يسألوا  
 له لقد رت على السؤل كذا في البحر وغيره **قوله** صلوة فرض كفاية  
 اقوال هو بالاجماع وسبب وجوبها الميت المسلم وركنها التكبيرات  
 والقيام وشروطها على الخصوص الاسلام والفعل وتقديم الميت على الامم  
 وعضوده فلا يصلي على غائب ولا عضو علم موت صاحبه الا ان  
 يوجد اكثر بدنه او نصفه مع رأسه كما في البرهان وسنتها التحية  
 والشا والدعاء وادائها كثيرة كما في البحر والفتح وفضل صفوها اخوها  
 وفي غيرها اولها اظهار التواضع لتكونه شفاعته ادعى الى القبول  
 كذا في شرح المنظومة لابن الشحنة **قوله** يصلي على كل مسلم مات  
 الا البغاة ارسل الامام العدل كما في البرهان وما ذكره من احصر لم  
 يستوعب اذا العصبية والقاتل بخنق غيلة كالبقاة وقطاع  
 الطريق كما في التبيين **قوله** وان غسلا يعني على احد الروايتين  
 قال في المحيط في غسل المقتولين بالبغي وقطع الطريق روايتان  
 ولا يصلي عليهم باتفاق الروايتين كما في المعراج ورجح ابن  
 وهبان غسل الباغي وانه الصلوة عليه انهم ولكن يرد  
 عليه ما حكاه في البرهان انه عليا رضي الله عنه لم يغسل اهل النهروان  
 ولم يغسل عليهم انهم **قوله** قاتل نفسه يغسل ويصلى عليه المراد  
 قاتلها عمدا وهذا على ما قاله بعض المشايخ حاكيا فيه خلافا  
 بين ابي يوسف وصاحبيه عندهما يصلي عليه لا عند ابي  
 يوسف كما في الفتح ويقولها فتى اكلوا في وهو الاصح و  
 قال ركن الاسلام على السخري الاصح عند انه لا يصلي عليه وبه  
 افتى ظهير الدين كما في المعراج وقيدنا بالعدالة لو قتلها خطأ  
 فانه يغسل ويصلى عليه اتفاقا وقاتل نفسه اعظم وزرا وانما  
 من قاتل غيره كما في البحر **قوله** لا على قاتل احد ابويه والمراد به العمد  
**قوله** زجراله لو قال امانة له وزجره غيره لكانه اولى **قوله**  
 يرفع يديه في الاول فلفه هو ظاهر الرواية **قوله** وعند  
 الشافعي في كلها اختاره كثير من مشايخ بلخ كما في التبيين وكان  
 نصير يرفع يديه ولا يرفع اخر كذا في البحر **قوله** كما في سائر

كاس



بح



الصلوات هذا قول بعضهم فيقول سبحانه اللهم فمحدثك اليه وقال كل  
 اري انه من المصنف ابراهيم الهادي يعني وان كان قد نص على انه  
 يكبر تكبيرة محمد الله عقيبها كما هو ظاهر الرواية **قوله** الدعاء للبالغين هذا  
 اليه آخوه اقول لا توقيت في الدعاء سورانه يا مور الاخوة وان دعاء  
 بالماثور في حسنة والبلغه ومن المأثور حديث عوف بن مالك  
 انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فحفظ منه دعائه  
 اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله  
 واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب  
 الابيض من الدنس وابدله دارا خيرا من داره واهلا خيرا من  
 اهله وزوجا خيرا من زوجة وادخله الجنة واعذه من عذاب القبر  
 وعذاب النار قال عوف قميت انه اكونا انا ذلك الميت رواه  
 مسلم والترمذي والنار كذا في الفتح ومقالة المصنف واهل الحال ايضا  
**قوله** وتسليمتين بعد الابعة يعني من غير ذكر بعد ما هو ظاهر  
 الرواية واستحسن بعض المشايخ رتبة التاني في الدنيا حسنة وفي  
 الآخرة حسنة وقفا مذاب النار اوربنا لا تمنع تلوننا الآية و  
 بنوى بالتسليمتين الميت مع القوم كما في الفتح ويخالضه ما قال  
 قاضي خاين لا ينور الامام الميت في تسليمي الجنازة بل من عمن  
 ويساره ومثله في مختصر الظهيرية والجوهرة **قوله** لا قراءة فيها  
 اليه آخوه وقال في الولو الجية ان قرأ الفاتحة بنية الدعاء بأسره  
 وان قرأها بنية القراءة لا يجوز ان يقرأ ولا يجهر بشيء من الحمد والثناء  
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والاخفا اولى وقال بعض  
 المشايخ السنة ان يسمع الصنف الاول الثاني وعنه ابي يوسف  
 انهم لا يجهر ولا يسم ولا يقرأ ولا يقرأ ولا يقرأ ولا يقرأ  
 بين ذلك كذا في المعراج **قوله** الفوط بفتحين ارجا يتقدمنا  
 فسر به الفوط ما غني عن قول الكثر بعده واجعله لنا اجوا ومحل  
 قول الكثر على تفسير الفوط بالفارط الذي سبق الوارد اليه اما  
 ليل يلزم التكرار بالفوط مع قوله واجعله لنا اجوا كما في البحر  
**قوله** ذكر ابيهم الذال وسكونه اخذ الذخيرة **قوله** وراعي  
 الترتيب لم ينص على حكمه ولعله للندب ولم يبين كيفية

حتى

مدركا

الترتيب في الدعاء وهل يكتفي بدعا او يفرد كل به ويقدم البالغين  
 فليظن **قوله** بان يضع الرجل اليه آخوه اقول سبق اليه آخوه هذا عند ابي  
 حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر ولو كبر كما يحضر ولم ينتظر  
 لا تصد عندهما لكن ما اداه غير معتبر كذا في البحر من الخلاصة ولم يذكر  
 كيفية الدعاء للمبوق هل يتابع الامام فيما هو فيه او يرتب باعتبار  
 ابتداء الصلوة فليظن ثم انني رأيت نقلها وهو انه يتابع الامام فيما  
 هو فيه **قوله** فاذا سلم الامام قضى ما عليه من التكبير قال في الفتح وغيره  
 ويقضيه نسخا بغير دعاء لانه لو قضاه به ترفع الجنازة فتبطل الصلوة  
 انتهى وهذا يفيد انه اذا امكن الاتيان بالدعاء فعلا **قوله** قبل رفع  
 الجنازة لم يبين هل اراد رفعها باليد او ادعى الاكتاف وقار في  
 البحر من الظهيرية انها اذا رفعت باليد ولم توضع على الاكتاف  
 ذكر في ظاهر الرواية انه لا يأتي بالتكبير انتهى ويخالضه ما قال في البرازية  
 فانه رفعت على اليد ولم توضع على الاكتاف كبر في الظاهر وعنه محمد  
 الا اذا كان اقرب اليه الاكتاف وان اقرب اليه الارض كبر انتهى وينبغي  
 انه يقول عليه ما في البرازية لانه كما قال في فتح القدير لو رفعت قطع  
 التكبير اذا رفعت على الاكتاف وعنه محمد ان كان اليه الارض اقرب  
 يأتي بالتكبير لا اذا كان اليه الاكتاف اقرب وقيل لا يقطع حتى  
 تباعد انتهى ولا يخالفه ما سذكر من انها لا تصح اذا كان الميت  
 على يد الناس لانه يغتفر في البقا ما لا يغتفر في الابد **قوله**  
 لانه كالمدرست يفيد انه ليس بمدرست حقيقة بل اعتبر مدرسا  
 لحضوره التكبير دفعا للخروج اذ حقيقة ادراك التكبير  
 كالركعة يفعلها مع الامام ولو شرط في التكبير المعينة ضاقت  
 الامور جدا اذ الغالب تاخير النية قليلا عن تكبير الامام فاعتبر  
 مدرسا لحضوره كما في الفتح **قوله** كما لو كان حاضرا خلف الامام  
 اقول يظهر لي انه كونه خلف الامام ليس بقيد بل اراد على حضوره  
 كما في البحر عن المحيط ولو كبر الامام اربعا والرجل فانه يكبر ما لم يسم  
 الامام ويقضي الثلاث وهذا قول ابي يوسف وعليه  
 الفتوى وروى الحسن انه لا يكبر وقد قاتله انتهى **قوله**  
 والصحيح قولها اربعا اربعا الصلوة لمن جابعد الابعة قبل

ولو اجتمعوا في قبر وضعوا على عكس  
 هذا الترتيب **قوله** صح

حاضر



السلام ونحوه ما ذكرناه في المحيط قبل الا انه يفرق بينهما بحضور وعدمه  
**قول** الاول بالامانة السلطان او نائبه يعني انه لم يحضر السلطان **قول**  
 فالقاضي فامام ابي كذا في الهداية لكن امام ابي لا يجب تقديمه كن  
 قبل بل يجب وانما يجب اذا كان افضل من الولي كما في المعراج  
 وفي جوامع الفقه امام المسجد الجامع او له من امام ابي كما في المفتي وظاهر  
 كلام المصنف هو كالمهداية ان امام ابي يلي القاضي ونحوه ما قال  
 الكمال اخليفة او له ان حضر ثم امام المضر وهو سلطان ثم القاضي ثم  
 صاحب الشرع ثم خليفة الولاية ثم خليفة القاضي ثم امام ابي انتر  
 وظاهر كلامه ان صاحب الشرع غير امير البلد وفي المعراج ما يفيد انه  
 هو حيث قال الشرط بالكون والكونه فياراجع والمراود امير البلدة  
 كما مر في انتر **قول** وان صلى غير الولاية بعيد ما انشا اقول ولا  
 بعيد مع الولاية من صلى مع غيره كما في شرح المنظومة لابن وهبة  
 وفي كلام المصنف اشارة الى انه الموصى له بالتقدم غير مقدم على  
 الاول لبطانة الوصية وهو المفتي به واثار بقوله انشا الى  
 انه اذا لم يعد الا ثم على احد لسقوط الفرض بفعل الاجنبى والاعادة  
 انما هي لحق الاول لا لاسقاط الفرض وبه صرح في البحر **قول**  
 وانه دفن بل صلوة الجاربان اهيل عليه التراب سواء غسل او لا  
 لانه صار مسلما لما لك تعالى وخرج عن ايدينا فلا يتعوض له بعد  
 ذلك لزال مكانه غسله اى مشغول فنجوز الصلوة عليه بل غسل  
 نظر الكونها دعائه وجهه هنا للبحر بخلاف ما اذا لم يهل فانه  
 يخرج ويغسل ويصلى عليه كما في الفتح **قول** ولم يخرجوا ابا الف  
 كذا لا تجوز على ميت هو على دابة او ابد الناس على المختار بعض  
 من غير عذر كما في التبيين **قول** وكرهت في مسجد هو فيه اقول  
 والكرهية هنا باتفاق اصحابنا كما في العناية **قول** وتنزيهية في  
 اخر قال الكمال ويظهر لي انه الاول كونه تنزيهية وذكر وجهه  
**قول** واختلف في خارج ارجح الصلوة على الميت اذا كان  
 خارج المسجد وجميع القوم في المسجد قال في الكافي ما في المبسوط  
 الى عدم الكراهة بنا على انه الكراهة لخشية التلويث انتر وقال  
 الكمال لا وفق اطلاق الكراهة وفي اخلصة يكره سواء كان الميت

الكل

والقوم في المسجد او كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد او كان  
 الامام مع بعض القوم خارج المسجد والقوم الباقون في المسجد  
 او الميت في المسجد والامام والقوم خارج المسجد هذا في الفتاوى  
 الصغرى قال هو المختار خلافا لما اوردته النسخة من نقل الشيخ  
 اكل الدين في العناية من حكاية الاتفاق على عدم الكراهة فيما اذا  
 كان الميت وصاف خارج المسجد والباقي فيه ونقله في البرزخية  
 وذكر عن كراهية اجماع الصغرى الاختلاف فيه **قول** ولد فمات  
 ان استهل اليه آفوه لا يخفى ما فيه من التسامح لانه ترتيب الموت  
 على الولادة مفيد للحياة قبله فلا يحسن التفصيل بعده فكان  
 ينبغي ان يقول كالكنز ومن استهل صلى عليه والالا واستهل على  
 بنا الفاعل على كانه المراد ههنا رفع الصوت لا الابصار فانه  
 ذكر في المذهب اهلوا الهلال واستهلوه رفعوا اصواتهم عند  
 رؤيته واهلوا واستهل على بنا المفعول اذا ابصر وانتر ولكن المراد  
 ما هو اعم مما يدل على الحياة دون اختصاصه برفع الصوت  
 كما قال المصنفا الاستهلال ان يكون منه ما يدل على الحياة الى معنى الحياة  
 المستقرة ولا عبرة بالانقباض وبسط اليد وقبضها لانه هذه  
 الاشياء حركة المذبوح ولا عبرة بها حتى لو زج رجل فمات ابوه  
 وهو يتحرك لم يرث المذبوح لانه له في هذه الحالة حكم  
 الميت كما في الجوهرة والمعتبر في ذلك خروج الكثرة حتى  
 لو خرج الكثرة وهو يتحرك صلى عليه وفي الاقل كما في الفتح  
 ويقبل قول الآم والقابلة في الاستهلال للصلوة لا الميراث  
 عند ابي حنيفة ومنهما يقبل قول القابلة للعدلة في الميراث  
 كما في الجوهرة وهو يفيد انه لا يقبل في الميراث الاستهارة  
 من ثبت به المال وبه صرح في البحر عن المجتبى والبدايع لكن  
 بصيغة عن ابي حنيفة **قول** وانه لم يستهل عند اقول خلافا  
 في غلته اذا كان تام الخلق والسقط الذم لم يتم خلفه في  
 عند اختلاف المتأخر والمختار انه يغسل ويلق في حرقه  
 ولا يصلى عليه كما في المعراج وفتح القدير وقاصيخا والبرزخية  
 والظاهرية ذكر واجمعا خلافا والاختيار وقد نقل في

الكمال قلت وما اوردته النسخة هو ما  
 نقله مع



في شرح الجمع لمصنفه وتبعه شارحه ابن الملك الراجعي على عدم  
غسل كعدم الصلوة عليه وقار صاحب البحر وبه يضعف ما في فتح  
القديم واختلاصة وعملها على السهو قلت وتسميته لهما غير ظاهرة  
ويمكن التوفيق بان من نفى غسل اراد الغسل المرامي فيه وجه السنة  
ومن اثبت اراد الغسل كغسل الما عليه من غير وضوء وترتيب  
لفعله كغسله ابتداء بجزء وسدر **د** في ظاهر الرواية اقوال الصلوة  
ان يقال في المختار لانه ظاهر الرواية انه لا يغسل لما قال في الهداية و  
ان لم يستهل ادرج في حرمة كرامة لبني آدم ولم يغسل عليه  
لارويناء ويغسل في غير الظاهر من الرواية لانه نص من وجه  
وهو المختار انتهى وقار في المواج رور عنه ابي يوسف ومحمد  
في غير رواية الاصول انه يغسل ولا يغسل عليه وهو ظاهر الرواية  
وبه اخذ الكرخي انتهى **د** كصبي سبي باحد ابويه اير خلا يصلي  
عليه تباعه والمجنون البالغ كالصبي كج في البحر والتبعية انما  
هي في احكام الدنيا لا في العقبي فلا يحكم بان اطفالهم في النار البتة  
بل فيه خلاف قيل يكونون من اهل الجنة وقيل ان كانوا اقلوا الي يوم  
اخذ العهد على اعتقاد في الجنة والآفة النار وعز محمد انه قال فيهم  
ابن اعلم انه تعالى لا يعذب احد بغير ذنب وهذا في هذا  
التفصيل وتوقف فيهم ابو حنيفة في كفا في فتح القديم والتوقف  
المروعي ابي حنيفة في اولاد المسلمين مردود على الراور كما في  
المواج **د** اوبه اي باحد ابويه فاسلم وفيه اشارة الى تقديم  
تبعية احد الابوين على الوارد السابق واختلف في تقديم الدار  
والبي بعد تبعية الولاد قال في الهداية تبعية الدار في المحيط  
تبعية اليد ثم الدار قال الكمال ولعله اراد في المحيط اولى فانه وقع  
في سره صبي من الغنيمة فمات في دار الحرب يغسل عليه ويجعل  
سما تبعا لصاحب اليد انتهى ونقل في البحر عن كشف الاسرار  
شرح اصول في الاسلام انه لو سرق ذر صبي او اخوه الى  
دار الاسلام فمات الصبي فانه يغسل عليه وتصير مسلمانا تبعية  
لدار ولا يعتبر الاخذ حتى وجب تخليصه من يده انتهى قال ولم  
يحك فيه خلافا وهي واردة على ما في المحيط فانه مقتضاه

في الجملة

وبه اخذ الطحاوري ومحمد لا يغسل ولا يغسل عليه

عدم اهل

من الغنيمة

انه لا يغسل عليه تقديم تبعية اليد على الدار الا انه يكون على  
اختلاف انتهى **د** او الصبي يعني اذا كان يعقل كما قيل في  
باب المرتدين وقيل به في هذا المحل صاحب الهداية وغيره  
وقال في العناية الا انه يقر بالاسلام وهو يعقل صفة الاسلام  
المذكورة في حديث جابر بن عبد الله انه قال انما يكون له دين  
والدوم الاخر والقد خير وشرف من الله وقيل معناه يعقل المنان  
في المضار وان الاسلام هدى واتباعه خير والكفر ضلالة  
واتباعه شر وليس المراد على الاول ما يظهر من التوقف في  
جوابه اللامان مال اسلام لانه لا يعرفه الا اخصوا وانما  
المراد انه يذكر حقيقة الايمان وما يوجب الايمان بحضرة ثم يقال  
له انت مصدق بهذا فاذا قال نعم كان ذلك كافيا **د**  
لانه سلم كما يعني في صورة التبعية اما اذا سلم هو فهو  
مسلم حقيقة **د** يغسل وليه المسلم كذا في الهداية وقال الكمال قوله  
ولي مسلم عبارة معيبة وما دفع به من انه اراد القريب لا  
يفيد لانه المواخذة انما هي على نفس التبعية بعد ارادة  
القريب به انتهى وقال في الكافي فانه لم يكن له ولي مسلم دفع  
دفع الى اهل دينه وانما يقدم المسلم بغسل قريبه اذا لم يكن  
ثم قريب مشرك فانه كان فلا يتولى المسلم بنفسه انتهى و  
هذا على سبيل الاولوية لما في العناية عن الامل كافات  
وله ابن مسلم يغسل ويكفنه ويدفنه اذا لم يكن هناك  
من اقربا به الكفار من يتولى امره فانه كان ثم احد منهم فالاول  
ان يحكي بينه وبينهم انتهى ومثله في البرهان ويتبع اجنزة من بعيد  
هذا اذا لم يكن كفوفه عزارتا فانه كان والعياذ بالله يحمله  
مغيرة ويلقى فيها كالكلب ولا يدفع اليه من انتقل اليه دينهم  
صرح به في غير ما كتب **د** او اقارب اطلقه فشمل ذوي  
الارحام **د** لا يغسل كغسل المسلم ذكر المجوسي وغيره انما  
يغسل الكافر لانه سنة عامة في بني آدم ولانه حال رجوعه  
الى الله تعالى ويكون ذلك حجة عليه لا يظهر حتى لو وقع في الماء  
افسده كما في المواج **د** ويدفنه في حفرة اير من غير حفر

وكتبته

المراد

الكافر

المراد



ولا توسعة كما في الكافي ويلقى في الحفرة ولا يوضع كما في التبيين  
 واذا مات المسلم وليس له الا قريب كما في التبيين ان لا يلي ذلك بل  
 يفعل المسلمون ويكره ان يدخل الكافر قبر قرابته من المسلمين  
 ليدفنه كما في الفتح وقوله ينبغي بحسب حمله على الوجوب كما لا  
 يخفى **قوله** يوضع مقدمها ثم موضعها الى اخره اليقين المقدم  
 هو بين الميت وهو بار الحنافة لان الميت يوضع عليها على قفاه فكان  
 بين الميت هو بارها وبارها يمينه وفي حالة المشي يقدم الابرار  
 كما في البحر وقال الزبيدي وغيره ينبغي ان يحملها لغير جانب عشر خطوات  
 لقوله عليه السلام من حمل جنازة اربعين خطوة كفوت عنها ريعين  
 كبيرة **قوله** ويسكبها لا خبأ حده ان لا يضطرب الميت على  
 الجنازة والمسحب ان يسرع بنجس كل **قوله** وندب المشي  
 خلفها الى هو افضل من المشي امامها كما في البرهان وكان على  
 رضي الله عنه يمشي خلفها وقال ان فضل الماشي خلفها على الماشي  
 امامها كفضل الصلوة المكتوبة على النافلة كذا في التبيين وان كان  
 معها ناحية او صاحبة زوجت فانه لم تنزع فلا يمشي بها  
 ولا تترك السنة بما اقترن بها من البدعة ويكره رفع الصوت  
 بالذكر ويذكر في نفسه وقد جاسجانه من قهر عباده بالموت  
 وتفرد بالبقا سبحانه الحي الذي لا يموت ولا يرجع قبل الدفن  
 بلا اذن اهل كذا في البرازية **قوله** وليحذر القبر اي بعد عمقه  
 واختلفوا في عمقه قبل نصف القامة وقيل الى الصدر وان  
 زادوا نحن كما في التبيين **قوله** ويسم القبر صريح في  
 الظاهرية بوجوب التسميم وفي المجتبى باستحبابه كما في  
 البحر **قوله** ولا يجصص قال في البرهان يحرم البناء عليه للزينة  
 ويكره الا حكام بعد الدفن لا الدفن في مكان بني فيه قبل  
 لعدم كونه قبر حقيقة بدونه ويعلم بعلامة انه وانه حتى  
 الى الكتابة حتى لا يذهب الاثر ولا يمتحن فلا يشرب  
 فاما الكتابة من غير عذر فلا كذا في البحر ويكره الدفن في  
 الاماكن التي تسمى فساق ولا يدفن صغير ولا كبير في  
 البيت الذرعات فيه فانه ذلك خاص بالانبياء بل ينقل

ع

اماها

الى مقابر المسلمين كذا في الفتح **قوله** ولا يخرج منه القبر يعني بعد ما  
 اهيل عليه التراب للنهر الوارد عن نبش كما في التبيين وقال في البحر  
 صرحوا بوجوبه **قوله** الا ان يكون الارض مقصوبة قال الزبيدي يخرج  
 لحق صاحبها ان شاء وان شأ سواه مع الارض وانتفع بها  
 وزراعة او غيره وليس من الغصب ما اذا دفن في قبر حفرة  
 الغير ليدفن فيه فلا يلبس ولكن يضمن قيمة الحفرة كما في الفتح  
 وان شاركه الارض مقصوبة الى جوار نبش لحق الا و  
 كما اذا سقط متاعه او كفن بنوب مقصوب او دفن معه  
 مال احيا لحق المحتاج كما في البحر ولو وضع لغير القبلة او على شقة  
 الا يسر او جعل رأسه موضع رجله واهيل التراب لم ينش  
 والا فعليه السنة ولو يلي الميت وصار ترابا جاز دفن  
 غيره في قبره وزرعه والبناء عليه كما في التبيين **قوله** مات  
 في سفينة الى اخره المراد ان كان البر بعيدا وخيف الضرر  
 ونحوه لهدم شقلا ان شب وعزال فقية كذا في التبيين ان كان  
 قريبا من دار الحوب والاشد بين لو حين ليقدره  
 البحر كذا في الفتح والبرهان **قوله** ماتت حامل الى قوله كذا  
 في الحانية اقول عبارتها امرأة ماتت والولد يضطرب  
 في بطنها قال محمد يشق بطنها ويخرج الولد لا يسع الا  
 ذلك انتهر ونقل الكمال عن التجنيس حامل ماتت واضطرب  
 في بطنها شي وكان رأيهم انه ولد حتى شق بطنها فرق بين  
 هذا وبين ما اذا ابتلع درة فمات ولم يدع مالا عليه  
 قيمة لا يشق بطنه وفي الاختيار جعل عدم شق بطنه قول  
 محمد وروى جاني عن اصحابنا انه يشق لانه حق الادنى  
 مقدم على حق الله تعالى ومقدم على حق الظالم المتعدي  
 انتهر ثم قال الكمال وهذا اولى واجواب على ما قدمناه ان  
 ذلك الاحترام يزول بتعديبه انتهر **قوله** وان نقل قبل الدفن  
 الى قدر ميل الى اخره اشربه الى كراهة نقله الى ما فوق ميلين  
 وبه صرح في الظاهرية واليه انه لا يجوز نبش ونقل بعد  
 الدفن وهو بالاجماع الا لحق الغير كما قدمناه واتفقت



كلمة المشايخ في امرأة دفن ابنها وهي غائبة في غير بلد ما فلم  
تصير وارادت نقله ان لا يسعها ذلك فتجوز شواذ بعض  
المشايخ المتأخرين لا يلتفت اليه كذا قاله الكمال **دول** فان نقل  
الي مصر آخر لا بأس به اقول نقله مثله الكمال عن التجنيس فقال لا اثم  
في النقل من بلد الى بلد ما نقل انه يعقوب عليه السلام مات  
بمصر فنقل الى الشام وموسى عليه السلام نقل تابوت يوسف  
عليه السلام بعد ما ايت عليه زمانه من مصر الى الشام ليكون  
مع ابيه انتراى ما في التجنيس ثم قال الكمال ولا يخفى انه هذا  
شيء فقبلنا ولم يتوفر فيه شرط كون شئ عالما ثم نقل  
عن التجنيس ايضا انه يكره نقله الى بلدة اخرى لانه اشتغال بالانقياد  
وفيه تأخير وفنه وكفى بذلك كراهة انتهر قلت وايضا لا يماثل  
الا بنيا غيرهم لكونهم اطيب ما يكون في حالة الموت كالحيا  
لا يعقوبهم التفسير فلا يبقا سر عليهم من يبقا حيفة اشتد نقنا  
من حيفة الكلب تؤذي كل من يرت به **دول** لا بأس عظام اليهود  
الي اخوه كذا في اخانية وعلم في البحر عن الواجهات بقوله لان  
الذير لما حرم ايزاوه في حياته لدمته فنجب صيانة عن  
الكسر بعد موته انتهر وهو يفيد انه خاص باهل الذمة وفيه  
الحسين **دول** ويكره القعود على القبور كذا في اخانية وكذا  
يكراه وطوؤه والنوم وقضا الحاجة وكل ما لم يعهد في السنة  
والمعهود ليس الا زيارتها والدعاء عندها قائما واختلاف  
في اجلاس القارين ليقروا عند القبر والمختار عدم الكلام  
وزيارة القبور مندوبة للرجال وقيل تحرم على النساء والصحيح  
انه الرخصة ثابتة لهما ويستحب قراءة يس لما ورد في دخل  
المقابر فقرأ يس خفف الله عنه يومئذ وكان له بعد ما  
فيها حسنات كذا في البحر **دول** ولا بأس في اليأس كذا  
الطلب للحاجة قال في البرزخية ولا يستحب قطع الطلب الا  
لحاجة **باب الشهيد** المقتول ميت باجله عندنا اهل السنة  
وانما يوجب للشهيد تحياله لا اختصاصه بالفضيلة فكانه افراده  
من باب الميت على حدة كافر او جبريل في الملائكة عليهم السلام

النقل

لمع

كذا في الغناية **دول** احديث تمامه فانه ما من جرح يجر في سبيل  
نكا لا وهو يات يوم القيامة واد واجه تشجب وما اللون لون الدم  
والزنج زنج المسك كذا في الكافي والهداية وقال الكمال هو غريب وروي  
احاديث صحيحة في عدم غسل الشهيد **دول** وكل من جرح يجر في سبيل  
قاله في الكافي عند قوله اوارثت فقال ثم المراثي وان غسله ثواب  
الشهيد كالحريق والفريق المبطون والغيب انتهر وهو اوفر غاية من  
نقل المصنف اياه بالمعنى **دول** كذا في الكافي اقول لكن لا على مثلي هذا  
الوضع في هذا المحلل بل بالمعنى من الباب **دول** احتراز عن من جوب  
عليه الفل كالجنب والحيض والنفاس وجوبه في الجملة على الصحيح  
من المذهب لانه اذا لم يجز عليها الفل كما لو لم ينقطع دم الحيض و  
النفاس وقد عرفت انه حيض ونفاس لا يغسل الشهيد منهما في  
رواية عن ابي حنيفة عن الصحيح انه ما قبل لا نقطع كما بعده فيجب  
التفصيل عنده مطلقا وعندهما لا يغسل مطلقا كما في الغناية وفتح  
القدير **دول** بالغ احتراز عن الصبي كما في السراج فكانه ينبغي ابدال  
لفظ بالغ بكلف ليخرج الصبي والمجنون **دول** فقل ظاهرا يعني بان  
قتله اهل الحوب او البغي او قطاع الطريق مباشرة او تبسيبا منهم كما  
لو طعنوه حتى القوه في نار او ما بالطنع او الدفع عليهم او الك  
عليهم كما في الجوهرة وانه نفوذ اذبة فصدمت مسلما او رموا ناريا بين  
المسلمين فهبت بها ربح الى المسلمين او اسلوا ما فوق به مسلم فانه  
شريد اتفاقا لانه القتل ايضا في العدو تبسيبا اما لو انفلتت  
منهم اذبة كافر فاطيئت مسلما في غير سياق او رمى مسلما الى  
الكفار فاصاب مسلما او نفرت اذبة مسلم من سواد الكفار  
او نفرت المسلمون منهم فاجاؤهم الى خندق او نار او نحوه فالقوا انفسهم  
او جعلوا حولهم احك فميت مسلم فمات لم يكن شهيدا عندنا  
حنيفة عن خلافا لابي يوسف كذا في الفتح وقوله فالقوا انفسهم  
في الخندق اي انه غير كسر ولا طعن ولا دفع من العدو كما في الجوهرة  
**دول** ولم يرت على البناء للمفعول كذا في المراجع عن الصحيح ثم  
قال وفي الايضاح معنى الارتناش هو ان خلق شهادة من فوك  
ثوب رث اي خلق انتهر **دول** او وجد جرحا ميتا في موكتهم

اقول المراد بوجوب الفل على الحيض  
والنفاس

هذا عند ابي حنيفة وعندهما كالبالغ  
كما في الهداية والمجنون كالصبي صح

او رموا ناراً



لو قال كالمهداية او غير ما او وجد في الموكلة وبه انزل في الواجب الا ان  
 يقال اراد بالجراحة ما هو اعم من الظاهرة فيتمثل الباطنة المعلومة  
 بسيلان الدم في غير معناده ووجه منه الا انه لا يتصل الاثر غير الجراحة  
 كالسكر لبعض الاعضاء وانه شهيد لا يفضل **ول** كالغزو وكشو  
 اي عند وجداء غيره من جنس الكفن والادفن **ول** سوية او ينقص  
 اشار به اليه انه يكره ان ينزع عنه جميع ثيابه ويجرد الكفن ذكره في  
 البحر عن السججاية **ول** فيفعل في وجد قتل في المص الى اخره قتيه  
 بالمصر لانه لو وجد في مفازة ليس بقربها عزاء لا تجب فيه فامة  
 ولادية فلا يفضل لو وجد به انه القتل كذا في البحر عن المواقف فاذا  
 بالمصر العزاء وما يقرب مصر الى اوقية والخلق صاحب المواقف  
 في القتل فمثل القتل بغير المحدود وبه صرح في الهدايح كما نقله  
 صاحب البحر بعد هذا **ول** فيما في موضع تجب فيه القامة اخر  
 عن الجامع والشارع اقول ولا يخفى ما فيه من ايهام انه لا يفضل اذا  
 وجد في الجامع او الشارع وليس واد الا لانه يفضل اذا وجد  
 فيهما لوجوب الدية في بيت المال وان لم تجب فيه القامة  
 فلو قال المصنف في موضع تجب فيه الدية بدل تجب فيه  
 القامة لكان اولي واظهر في المراد ولهذا قال في البحر ان قصاص  
 على التعليل على وجوب الدية اولي من ضم القامة لانه ضم  
 لصاحب الهداية ير عليه المقتول في الجامع والشارع الاظم  
 فانه ليس بشهيد حيث لم يعلم قاتله وليس فيه قامة و  
 انما تجب الدية في بيت المال فقط انتهى قلت اذا حملت  
 الواو على او في قول الهداية والدية اندفع الايراد وافاد الحكم  
 ظاهر الا بالمراد لانه لازم وجوب القامة الدية ولا ينكسر  
 انتهى **ول** ولم يعلم قاتله ارجل بالمراد وهو يفيد انه اذا علم قاتله  
 وكان ظاهرا قتل بمجد لا يفضل واشتريت بان المراد جهل القاتل  
 بالمراد اليه انه اذا علم في الجملة كما اذا انزل للصومر عليه ليلا  
 في المص فقتل بسلاح او غيره فهو شهيد كما لو قتل قطاع  
 الطريق نص عليه في البدائع وقار في البحر بحفظ هذا فان  
 الناس عنه فامكن **ول** كانه لم يتأمل في عبارة الهداية

الى اخوه اقول ذكر مثله ابن كمال به شاذ على صدر الشريعة ثم قال غاية  
 ما يلزم من ذلك انه يكون الاستثارة في كلام الهداية منقطعا ولا بأس  
 فيه **ول** بانظر اكل او شرب او نام او تد او اطلقت فمثل القليل و  
 الكثير كما في البحر **ول** ويقدر على الاداء قال الكمال كذا قتيه الزبيح  
 وانه اعلم بصحة وفيه افادة انه اذا لم يقدر على الاداء لا يجب  
 القضا فانه اراد اذا لم يقدر للضعف مع حضور العقل لكونه  
 يسقط به القضا قول طائفة والمختار وهو ظاهر كلامه في باب  
 صلوة المريض انه لا يسقط وانه اراد لغيبه العقل فامضى عليه  
 يقضي ما لم يزد على صلوة يوم وليلة فمتى يسقط القضا مطلقا  
 لعدم قدرة الاداء من اخرج انتهى وقال صاحب البحر قد يقال ان المراد  
 الاول وكونه عدم القدرة للضعف لا يسقط القضا على الصحيح  
 هو فيما اذا قدر بعده اما اذا مات على حاله فلا يتم لعدم القدرة  
 عليها بالايما انتهى **ول** او نقل من الموكلة تعقبه في غاية البيان  
 باننا لم انزل ان احكم في المصريح ليس بنيل راحة انتهى وصرح في  
 البدائع بان النقل من الموكلة يزيده ضعفا ويوجب حدوث  
 الام لم تحدث لولا النقل والموت يحصل عقيب ترادف  
 الالام فيكون النقل من ركاب الجراحة في اشارة الموت فلم تمت  
 بسبب الجراحة يقينا فلذا لم يسقط الفل بالثبات انتهى كما  
 في البحر فالارتثا في فيه ليس للجراحة لما ذكره انتهى **ول** او وصي  
 بامور الدنيا والاخرة وهو قول ابي يوسف خلافا لما قلناه  
 الضمير في هو يصح انه يرجع الى قوله والاخرة فلا يفيد احكم  
 عند محمد بالوصية الدنيوية ويصح انه يرجع الى مطلق الوصية  
 وهو ظاهر كلام المصنف لقوله بعده وقيل اخلاف بينهما في  
 الوصية بامور الدنيا وكلام الهداية ظاهره اجوا اخلاف في الوصية بامور  
 الاخرة ويفيد انه لا يكون مرتثا عند محمد ولو وصي بامور الدنيا ونقل  
 في الهراية عن كل من ابي يوسف ومحمد قولين فقال ويطرد ابو يوسف  
 الارتثا في الوصية بامور الدنيا فقط او مطلقا وخالفه محمد  
 في وصية الاخرة فلم يجعل مرتثا او مطلقا او خالفه مطلقا  
 فلم يجعله مرتثا في الوصيتين لانها عمل الاموات انتهى ونقل



في البحر المحيط انه لا يظهر انه لا خلاف. **جواب** ابي يوسف انه يكون  
 حريش فيما اذا اوصى بامور الدنيا وجواب محمد بعدمه فيما اذا كان  
 بامور الآخرة وذكر وجهه **ولس** لانه بذلك يصير خلقا في حكم الشهداء  
 يعني حكمها الدينور وهو عدم الفصل اما عند الله فلا ينقض لثوابه  
 بل هو شريد عند الله تعالى كما في الفتح **ول** ولو وجد ما ذكر في  
 الحوب لا يكون حريشا اقول الا انه اذا مضى عليه يوم وليلة حال القتال  
 يكون حريشا كما في شرح المنظومة في النهاية والوارد وهو يعقل ان  
 قلت وهو يخالف لما في الجوهرة عن نوادر بشر عن ابي يوسف  
 اذا ملك في المعركة اكثر من يوم وليلة حيا والقوم في القتال  
 هو يعقل او لا يعقل فهو شريد والارثث لا يعتبر الا بعد تصم  
 القتال انظر **كتاب الزكاة قول** عقب الصلوة بالزكاة اقتدا  
 بقوله تعالى اقيموا الصلوة واتوا الزكاة اقول وفرت الزكاة  
 بالصلوة في اثنين وثمانين آية في كتاب الله تعالى وهو يدل على  
 انه التعاقب بينهما في غاية الكفاية كما في البحر وقد فصل  
 قاضينا بين الصلوة والزكاة بالقصوم **ولس** ومما رزقناهم  
 ينفقونه هذا عام فلا دلالة له على ان خاص الزكاة **ولس** هي  
 تملك اليه اذ اشارة الى انه الزكاة في عرف الفقهاء نفس  
 الايتا على ما عليه المحققون لانهم يصفونه الايتا بالوجوب  
 الذي هو من صفات الافعال وعند البعض اسم للمال المؤدى  
 لانه تعالى اربايتا الزكاة وايتا الايتا محال وفيه نظر ذكره  
 ابن كمال يات وقال في المواج الاصح انها فعل الا لانها وصفت  
 بالوجوب الذي هو من صفات الافعال لا من صفات الاعيان  
 والارد بايتا الزكاة اخراجها من عدم الوجود كما في قوله تعالى  
 اقيموا الصلوة كذا في المنثور انتهى ومناسبة الشرع للفقير  
 انه فعل المتكلفين سبب للفقير اذ به يحصل التماس بالاختلاف منه  
 تعالى في الدارين والطهارة للنفس من دنس البخل والمخالفة  
 والطهارة للمال باخراج حق الغير منه الى مستحقه الفقير ثم  
 هي فريضة محكمة كما في الفتح **تنبيه** عرفها المص شرعا  
 ولم يذكر تعريفها لغة وهو بمعنى البركة زكيت البعثة ابروك

المدح

فيها وبمعنى المدح زكته نفسه مدحها وبمعنى التناجيل زك  
 الشاهد كذا في البحر في النهاية وقال كمال هي في اللغة الطهارة  
 قد افلح من تزكته والتمازك الزرع اذا نمت وفي الاستشهاد ونظر  
 لانه ثبت الزكاة بالهمز بمعنى التما يقال زكانه كاه فيجوز كونه الفعل  
 المذكور منه لانه الزكاة بل كونه منها يتوقف على ثبوت عين  
 لفظ الزكاة في معنى التما **انتهى** **ولس** وايضا قال الزعي الى افوة و  
 ليس بشئ ما اجاب به صاحب البحر عن الكفر بانه قوله من فقير مسلم خرج  
 خرج الشطر والاسلام ليس بشرط في اخذ الكفارة انتهى لانه لا يفهم منه  
 التعريف شئ مما ذكره كونه الاسلام شرط في الزكاة وليس بشرط  
 في الكفارة حتى يخرج هذا قاله المقدس **ولس** لفقير مسلم لابد من قيد  
 اخر وهو مع قبض معتبرا من احواله ودفع لصبي لا يعقل او مجنون  
 فانه لا يجوز وان دفعها للصبي الى ابيه كما لو وضع زكوة على دكان  
 وجأ الفقير وقبضها لا يجوز فلا بد في ذلك من ان يقبضها لهما الا  
 او الوصي او من كان في عياله من الاقارب او الاجانب الذين يعولونه  
 والمثقف يقبض للقبض ولو كان الصبي يعقل القبض بانه كان لا يبرئ  
 ولا يجرد عنه يجوز والدفع الى المعتوه يجوز كما لا يبرئها الفقير  
 يد المالك كما في الفتح **ولس** وسبب وجوبها العقل احترازه  
 عن المجنون ولا يخلوا اما ان يكون مجنونا اصليا او عارضا فالذي  
 منه بلغ جنونا فلا زكاة عليه بالاتفاق واما اذا افاق كان  
 ابتداء حوله من وقت الافاقة كالصبي اذا بلغ واما العارضي  
 فانه وام سنة فهو كالاصلي اتفاقا كما في البحر وعينه وقال  
 في البرهان يجب على من افاق من المجنون بعض احوال الذم  
 فيه النصاب ولو كان المجنون اصليا في ظاهر الرواية وقيل  
 يعتبر ابو يوسف في رواية هشام افاقة اكثر احوال وقيل  
 ابتداء احوال المجنون الاصل من وقت الافاقة منه في رواية عن  
 ابي حنيفة لم وقال محمد المجنون مطلقا عارض والحكم في العارض  
 انه يمنع الوجوب اذا امتد سنة والا فلا انتهى وقال في  
 الجوهرة المجنون لا زكاة عليه عندنا اذا وجد منه المجنون  
 في السنة كلها فانه وجد منه افاقة في بعض احوال ففقيه اختلفا

دفع

كان



والصحيح عن أبي حنيفة انه يشترط الافاقه في اول السنة واخرها  
وانه قل يشترط في اولها لا نفقا واحول وفي اخرها ليتوجه عليه  
خطاب الاداء وعمر أبي يوسف تعتبر الافاقه في اكثر الاحول وعنه  
محمد في جزء من السنة انتهى وذكر الكمال ما يجب واجعته في هذا  
احول **مولد** كما في مال الكاتب فانه ملك المولى حقيقة لا يخفى  
ما فيه من ايها الوجوب على المولى وانه لا يجب عليه زكاته فلو قال  
كما في اجوهرة والمالك لا زكوة عليه لانه ليس بملك من كل وجه  
لوجود المنا في وهو الرق لانه المال الذي في يده دايمة بينه وبين المولى  
انه ادرا مال الكتابة مسلم له وانما يخرس للمولى فكما لا يجب على المولى  
فيه شيء فكذلك لا يجب على المالك **مولد** وانه عده ارب الملك التام  
في الكفر شطرا كذا انتقده صاحب البحر فقال وقد جعله المصنف  
شرطا للوجوب مع قولهم انه سببها ملك مال حصدا للثنا و  
الزيادة فاضل عن الحاجة كما في المحيط وغيره من ان السبب  
والشرط قد اشتركا في ان كلا منهما يضاف اليه الوجود لا على  
وجه التأثير فخرج العلة ويتميز السبب عن الشرط باضافة الوجوب  
اليه ايضا دون الشرط كما عرف في الاصول انتهى **مولد** حتى لا يمنع  
دين النذر والكفارة اقول وكذا لا يمنع دين صدقة الفطر و  
جوب الحج وهدى المتعة والاضحية كما في البحر **مولد** ولا فرق بين  
انه يكون الدين بطريق الاصلية او الكفالة اقول جعل دين الكفالة  
مانعا ظاهرا على القول بان الكفالة ضم ذمة اليه ذمة في الدين اما على  
الصحيح من انها في المطالبة فقط ففيه تأمل **مولد** عن الحاجة الاصلية  
هي ما يدفع الهلاك عن الانسان تحقيقا كالنفقة ودور السكنى  
او تقدير الكالدين فانه المديون يدفع عن نفسه الجسر بالقضاء كما  
في شرح الجمع لابن الملك وقار صاحب البحر فقد صرح بان في مع  
درهم وامكها بينة صرفها اليه حاجته الاصلية لا تجب الزكوة  
اذا حال احول وهي عنده ومخالفة ما في معراج الدرر في فصل  
زكاة الدوا من الزكوة تجب في النقد كيف ما امكها للمنا  
او للنفقة انتهى وكذا في البدائع في بحث النفا التقدير انتهى  
**مولد** وكتب العلم لاهل كذا في الهداية وقال الكمال ليس

من ايها م  
ن

بقيد معتبه المفهوم فانها لو كانت لمن ليس من اهلها وتساوى  
نصا بالزكوة عليه الا اذا كان عدها للتجارة وانما يفرق  
الحال بين الاهل وغيرهم انه الاهل اذا كانوا محتاجين للكتب  
تدريساً وحفظاً وتصحيحاً لا يخرجون بها عن الفقر وان  
ساوت نصيبا فلهم اخذ الزكوة الا انه يفضل عن حاجتهم  
ما يور نصيبا كما ين كان عده من كل تصنيف نسخاً  
وقيل ثلاث والخمسة الاول بخلاف غير الاهل فانهم يخرجون  
بها الزكوة والمراد كتب الفقه والحديث والتفسير اما  
كتب الطب والنحو والنجوم فمعتبرة في المنع مطلقاً ثم  
قال الكمال والذريقنضيه النظر ان نسخة من النحو او النجوم  
على اختلاف لا يعتبر من النصاب وكذا في اصول الفقه و  
الكلام غير المخلوط بالاداء بل مقصور على تحقيق الحق من  
منه بابهل السنة الا انه لا يوجد غير المخلوط لانه هذه من  
احوال الاصلية انتهى والمصحف الواحد لا يعتبر نصيباً  
كما في الفتح وقال في اجوهرة عنه انجند رانه ان بلغ قيمته  
نصا بالاجوز له اخذ الزكوة لانه قد يجد مصحفاً يقرأ  
فيه وذكرت هذا هنا وان سببها المصنف بفضله لانه محل  
**مولد** والالت المحترفين المراد بها ما لا يستهلك عينه  
في الانتفاع كالقدوم والمبرد او ما يستهلك ولا يبقى  
عينه كصابون وعرض لفسال حال عليه احول وبوير  
نصا بالانه المأخوذ بمقابلته العمل اما لو اشترى ما تبقى عينه  
كعصف وزعفران لصباغ ودهن وعفص لدباغ فان  
فيه الزكوة لانه المأخوذ فيه بمقابلته العين وقوارير العطارين  
ولحم الخيل والحمة المشتراة للتجارة ومقاديرها وجلالها  
ان كان من غرض المشتري ببيعها فيها الزكوة وانه كانت  
لحفظ الدواب فلا زكوة فيها كالقدور وغيرها من آلة  
الصباغين كما في الفتح والمعراج والجوالت المشتراة  
للاجارة لا زكوة فيها كما في غاية البيان **مولد** والضمائر  
تعذر الوصول اليه آخوه اقول وليس منه ما اشترى

يكون صح



للتجارة ولم يقبض لانه الصحيح وجوب الزكاة اذا قبضه كما  
 في البحر **مولد** ومقصود اذ لم يكن عليه بنية اقول الا في  
 السائمة فانه ليس على صاحبها زكاة وان كان الغاصب  
 مقرا كما في البحر **الحانية مولد** ومردفون في مفاضة احتزبه  
 عما لو دفعه في حوز ولودار غيره فانه يزكيه كذا اطلقه  
 في غاية البيان وغيره وقالت ارجح الشريعة لو كانت دارعة  
 فالمدفون فيها يكون ضمرا فلا ينقص نصبا بانتهز وتختلف  
 المشايخ في المدفون في ارض مملوكة او كرم فقيل بالوجوب  
 لا مكان الوصول وقيل لا لانها غير حوز كذا في البحر **مولد**  
 ومال اخذ السلطان مصادرة قال في ديوان الادب صادرة  
 على ماله ارفارقه كما في غاية البيان **مولد** ثم صار له الضميمة  
 للدين المجود **مولد** فاذا وصل اليه راجع مال الضمان في اصل  
 المسئلة **مولد** ودين مجود ونقل في البحر عن الحانية انه انما لا يكون  
 المجود نصبا اذا حلفه القاضي وحلف **مولد** بخلاف مال  
 على مقر اليه اخذه كذا اطلقه في الهداية وقال الكمال فيستلزم  
 انه اذا قبض الدين زكاة لما مضى وهو غير جار على اطلاقه  
 اي عند الامام بل ذلك في بعض انواع الدين وتوضيحه  
 انه ابا حنيفة رحمه الله قسم الدين الى ثلاثة اقسام قوي و  
 هو بدل القرض ومال التجارة ومتوسط وهو بدل ماليس  
 للتجارة بثمن ثياب البذلة وعبد الخدمة ودار الكسبي  
 وضعيف وهو بدل ماليس بمال كالمهر والوصية وبدل الخلع  
 والصلح عن دم المم والدية وبدل الكتابة والسعاية فيفي  
 القوي تجب الزكاة اذا حال احوال ومراخا الادا اليه ان  
 يقبض اربعين درهما ففيها درهم وكذا فيما زاد بحسابه  
 وفي المتوسط لا يجب ما لم يقبض نصبا ويعتبر لما مضى  
 من احوال في صحيح الرواية وفي الضعيف لا يجب ما لم يقبض  
 نصبا ويحول احوال بعد القبض عليه وتامه في فتح القدر و  
 نقله في البرهان وقالوا واهبا ايرابو يوسف ومحمد الزكاة  
 عن المقبوض من الديون الثلاثة بحسابه مطلقا اي في غير

الهدية  
 وبتراخي  
 شمة

وبتراخي

اشترط شيئا ذكر **مولد** او مطلقا او محكوما بافلاس فادأ  
 من التفسير وقال الكافي في بعض النسخ مفسر من الافلاس  
 والمعنى والحكم يختلفان باختلاف اللفظ اما المعنى فيقال  
 افلس الرجل صار مطلقا اصابته دلائم فلو كان كما يقال  
 اخبث الرجل اذا صارت اصابته خبثا واما فله القاضي  
 تفسيرا ايراد عليه انه افلس كذا في الصحيح **انتهز مولد** او على  
 جاحد عليه بنية هذا على قول اكثر المشايخ وفي الاصل لم يجعل  
 الدين نصبا ولم يفصل قال شمس الائمة الصحيح جواب الكتاب  
 اي الاصل اذ ليس كل قاض يعدل ولا كل بنية تعدل كما في  
 الفتح ونقل في البحر التصحيح عن التحفة والحانية **مولد** او علم قال  
 المفتي به عدم القضا بعلم القاضي **الان مولد** وشروطه احوال  
 قال في القينة العبرة في الزكاة للحوال المقرر وسيأتي ان  
 شاء الله تعالى في باب العين بيان الشمس والقمر وسمي  
 حولا لان احوال تتحول فيه كما في البحر في غاية **قوله** اذ بنية التجارة  
 المراد ما يصح فيه بنية التجارة لا عموم الاشياء فانه لو اشترى  
 ارضا خراجية او عشرية ليتجر فيها لا تجب فيها زكاة التجارة  
 ولا اجتماع فيها احكام بسبب واحد وهو الارض وعنه محمد في  
 ارض العشر اشترى اهل التجارة بركة يجب الزكاة مع العشر واذا  
 لم تصح بقيت الارض على وتليفتها التي كانت وكذا لو اشترى  
 بزر للتجارة وزرعه في عشرية استأجرها كان فيه العشر  
 لا غير كذا في فتح القريم وبشرط بنية التجارة حقيقة وهو واضح  
 او كما يقال قويض بمال التجارة فانه ما قويض به يكون للتجارة  
 وان لم ينو فيه لانه حكم البديل حكم الاصل ما لم يخرج بنية عدما  
 وعبد قتل عبد التجارة خطا فدفع به وكذا ما اشترى مضافا  
 وان لم ينو العجالة كما اذا ابتاع المضارب عبدا وثوبا للعبه  
 وطعاما ومولته وجبت الزكاة في الكل وان قصد غير التجارة  
 لانه لا يملك الشرا للتيارة بخلاف رب المال حيث  
 لا يملك الثوب والحوالة لانه يملك الشرا لغير التجارة كذا في  
 الفتح **مولد** مقارنة للاداء المراد ان يكون مقارنة للاداء

لم يجعله

ما قويض



للفقير او الوكيل ولو مقارنة حكمية كانه دفع بلا نيته ثم نوز والمال قائم  
 بيه الفير صحت ولا يشترط علم الفقير بانها زكوة على الصحيح لانه في البحر  
 عن القينة والمجتبي الصحيح انه من اعطى مسكينا وراهم وسماها بمبة  
 او قرضا ونوى الزكوة فانها تجزى به انهم وكذا صحيح في شرح  
 المنظومة الاجاز لانه العبرة لنية الدافع لا لعلم المدفع اليه الا على  
 قول ابي جعفر **قوله** او تصدق كله احتريزه عما لو دفعه بنية واجب  
 فانه يضمن الزكوة كما في الجملة **قوله** فقليل عرى كذا في الهداية  
 وقد اخذه بدليل عن القول بالفورية مع دليله فاذا انه اي  
 العرى تخاره كما هو طريقته انهم وقال ابو بكر الانراني انها تجب  
 على التراخي وهكذا روي عن النبي من اصحابنا وهو المختار كذا قاله  
 تاج الشريعة انهم فكانه على المصحة انه ان يؤخر القول بانه  
 عرى كما في الهداية لكن قال الكمال والوجه المختار ان الامر بالصرف  
 الى الفقير معه قرينة الفور وهي انه لدفع حاجته وهي معجلة  
 واجاب عن قول ابي بكر ان ابي المستند الى ان الامر المطلق لا  
 يقتضي الفور بانه وان لم يقتضيه فالمعنى الذي عينا يقتضيه  
 وهو ظني فتكون الزكوة فريضة وفورية بها واجبة فيلزم  
 تأخيرها من غير ضرورة الا انهم قالوا ما ذكر ابن شجاع عن اصحابنا  
 انه الزكوة على التراخي يجب حمله على ان المراد بالنظر الى دليل  
 الا فتر اض اي دليل الا فتر اض لا يوجبها فورا وهو لا ينبغي  
 دليل الا يجب انهم قالوا الكمال هذا ولا يخفى على من امكن التأمل  
 ان المعنى الذي قد مناه لا يقتضي الوجوب لجواز ان يثبت دفع  
 الحاجة مع دفع كل مكلف متواخيا او بتقدير اختيار الكل  
 للترافي وهو بعيد لا يلزم اتحاد زمان او اجمع المكلفين فتأمل  
 انهم قلت وقول الكمال والوجه المختار لا يعارض ما نقلناه عن  
 تاج الشريعة من انه المختار التراخي لانه كلام الكمال في وجه الحكم  
 لا الحكم فتنه **قوله** وقيل فوري اي واجب على الفور لانه مقتضى  
 الامر اقول انه دعوى مقبولة والدليل عليها غير مقبول فانه المختار في  
 الاصول ان الامر المطلق لا يقتضي الفور ولا التراخي بل في وجوب  
 المأمور به فيجوز للمكلف كل من التراخي والفور في الامتناع

المطلق صحيح

قال

لانه لم يطلب منه الفعل مقيدا باحدهما فيبقى على خياره في  
 المباح الاصل في فالوجه ما قد مناه عن الكمال **قوله** وهو قول الكرخي  
 فانه يأتى بتأخير الزكوة بعد التمكن كذا اصرح به احكام الشهيد في  
 المنتقى وهو عين ما ذكره الفقيه ابو جعفر في ابي حنيفة من انه يكره ان  
 يؤخر ما من غير عذر فانه كراهية التحريم هي المحل عند اطلاق اسمها  
 عنهم كذا في الفتح **قوله** وروي عن محمد بن اخيه هذا بخلاف الج فلاتر  
 شهادته بتأخير عنده وروى بينهما بانه الزكوة حق الفقرا  
 فيما ثم بتأخير حقهم لا خالص حق الله تعالى وعن ابي يوسف  
 عليه قال الكمال فقد ثبت عن الثلاثة وجوب فورية  
 الزكوة واحق تعمير ردها بانه ردها بشرط بالمأثم وقد  
 تحقق في الحج ايضا ما يوجب الفور انهم ورايت بخط شيخني  
 على فتح القدير مفوضا وقاضيا في الصحيح انه تأخير الزكوة  
 لا يبطل العدالة انهم ولكن لم اره بنسخته منه **قوله** لا يتصل  
 النية بالامساك اقول حاصل هذا ان ما كان من اعمال الجوارح  
 لا يتحقق بمجرد النية وما كان من التزك كفي فيه مجرد بها فالجاء  
 من الاول فلا يكفي بمجرد النية بخلاف تركها ونظيره السفر والفطر  
 والاسلام والاسامة لا يثبت واحد منها الا بالعمل وتثبت اضدادها  
 بمجرد النية فلا يصير ما اذا لم يفطر او لا مسلمان ولا الدابة السائمة  
 بمجرد النية بل بالعمل ويصير المسافر مقيما والممسك بلا فطر صائما  
 والمسلم كافرا والدابة علوفة بمجرد النية بانها لم تتصل بالمنوى  
 اذ اليمان تصديق بالجنان واقار باللسان وعلو كفو المسلم  
 بمجرد النية بانها اتصفت بالمنور وهو ترك اعتقاد حقيقة  
 الله تعالى اعلم انهم **باب صدقة السوايم** اي زكاتها قالوا  
 حيث اطلق الصدقة في الكتاب العزيز فالمراد بها الزكوة **قوله**  
 وهي المكنتية بالرعي الى اخيه اراد به تعريفها الفقهي وقد اقتص على  
 مثل تعريفه في الكنز والهداية وقال الكمال اعترض في النهاية بانه  
 مرادهم تفسير السائمة التي فيها الحكم المذكور فهو تعريف  
 بالاعم او بقى قيد كونه ذلك لفرض النسل والدرو التحمين  
 والا فيشمل الاسامة لفرض الحمل والركوب وليس فيها

عدم الاسامة بمجرد النية وعلى ذلك الكافي

يجب



زكوة انتهر قال صاحب البحر قد يجاب بانهم انما تركوا هذا القيد لتقصيرهم  
 بعد ذلك بانه ما كان للحم والركوب فانه لا شيء فيه انتهر ولا يخفى ما  
 فيه انتهر وفي قول النهاية والتبيين اشارة الى انه لا فرق بين  
 كونها انما فقط او ذكرها فقط او مختلطة فالمراد ان لا يكون  
 الاسماء للحم والركوب والتجارة لكن في البهائم لو اسماها  
 للحم لا زكوة فيها كالحم والركوب كذا في البحر واما تعريف البهائم  
 لغة فهي التي تربي ولا تغلف في الابل كما في الفتح **قوله** الرعي  
 بالسكر الكلا وبالفتح مصدر اقول والمناسب هنا ضبطه  
 بالفتح لانه السائمة في الفقه ما قد مرنا تعريفها فلو عمل بها الكلام الى  
 البيت لا يكون سائمة كذا في البحر **قوله** نصاب الابل اقول الابل اسم جنس  
 لا واحد له من لفظه تقوم وناسميت الابل لانها تبول على ارجلها  
 كذا في الجوهرة والنسبة اليها ابل بفتح الباء التو اليه الكسرات مع الياء  
 كذا في البحر **قوله** وفي كل خمس سائمة اقول لم يصغها بالزود كما قال  
 القدوري ليس في اقل من خمس زود وصدقة ولعل السر في ذلك  
 انه تاج الشريعة قال الزود في الابل من الثلاث الى العشرة الاثنا  
 وثمانون المذكور انتهر فلما كان الزود خاصا بالاناث والحكم اعم حذفه  
 المصنف كصاحب الكنز **قوله** او عاب جمع عربي اقول هذا للبهائم  
 ولانما يجمع عاب ففروا بينهما في الجمع والعرب هم الذين استوطنوا  
 المدين والقرى العربية والاعراب اهل البدو واختلف في نسبتهم  
 والاصح انهم نسبوا الى عربة بفتح العين وهي من تهامة لانه اباهم سماعيل  
 عليه السلام تشابهها كذا في الفتح في المنسوب **قوله** شاة قال  
 النجاشي لا يجوز في الزكوة الا الشئ من الغنم فصاعدا وهو ما ايج عليه  
 حول ولا يؤخذ الجذع وهو الذراية عليه ستة اشهر وان كان بجري  
 في الاضحية كما في الجوهرة وسيأتي **قوله** وشتهرت كتب  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر المال تلك الكتب في فتح القدير  
 فلتراجع **قوله** كذا احكم في سائر النصب الالية يعني لا فيما بعد  
 الاربعين من البقر فانه لا يكون عفا الى ستين بل يجب تحاشا  
 كما سيذكر **قوله** سميت بها لانه انها تكون مخاضة الى اخره كذا قال  
 الرعي ثم قال ويسمى وجع الولادة مخاضا ايضا **قوله** جذعة قال

الجوهرة

الجوهرة لا استحقاق لاسمها انتهر وقال الاتقي سميت بها لانها اظلمت  
 الجذع يقال جذع الدابة اذا حبسها على غير علف انتهر وقيل لانها  
 تجزع اسنانها اللبن ارتقلها كما في الجوهرة **قوله** يعرفها ارباب  
 الابل انت الضمير فرجع الى الجذعة في نسخ كما في التبيين وغيره ذكره  
 ورجع الى المعنى الذي اسنانها اي يعرف المعنى الذي اسنانها ارباب  
 الابل ففي كل خمس شاة باحقيقين البهائم مع اربع احقيقين **قوله**  
 وفي خمس وعشرين بنت مخاض اربع ثلاث حقائق وفي ست و  
 ثلاثين بنت لبون مع ثلاث حقائق **قوله** ونصاب البقر البقر جنس  
 واحد بقرة ذكر كان او انثى كالتمر والتمر فالت للواحدة والتانثى كما  
 في البحر وسميت بقرا لانها تبقر الارض نحو افرم اي تشقها والبقر هو  
 الشق كما في الجوهرة **قوله** لانه حكمها واحد في الزكوة لا الايمان عليه ما  
 سنده **قوله** وصحى قالوا ان البقر يتناولها في ايهام ان الجاهل غير  
 البقر وهو نوع منه ولا يد عليه ما اذا حلف لا ياكل لحم البقر فاكل  
 الجاهل لحم البقر لا يحنث على ما قاله صاحب الهداية معللا به بانه اوهام  
 الناس لا يتبع اليه في ديارنا قلته انتهر وقال الكاظمي لو كثر  
 في موضع ينبغي ان يحنث كذا في مبسوط محال سلام انتهر وفي  
 فتاوى قاضينا من ان الايمان قال بعضهم لو حلف لا ياكل لحم البقر  
 فاكل لحم الجاهل لم يحنث وهذا اصح وينبغي ان لا يحنث في الجاهل  
 للعرف انتهر وفي الجوهرة حلف لا يشترى بقراتينا ولها فحنث  
 بشرائها لانه الالف واللام للمعهود انتهر **قوله** وفيها تبع او تبعه نصر  
 على انه باختيار في احدهما وهذا بخلاف الابل فانه يجوز الذكر الا ان يصاد  
 قيمته قيمة الانثى الواجبة **قوله** وهذه رواية الاصل اي ظهر ظاهر الرواية  
 وهي احدر روايات ثلاث ثانياها ما رواه الحسن ان ما زاد  
 عفو اليه خمسين فيجب مسنة وربها وثالثها ان الزيد عفو اليه ستين  
 وهي رواية اسد بن عمرو بها قال ابو يوسف ومحمد وهو المختار  
 ذكره في جوامع الفقه وقال في المحيط والبدائع وهو اوفق الروايات  
 عنه كذا في البرهان وعليه الفتور كما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه  
 للقدوري عن السبكي **قوله** ونصاب الغنم اسم جنس  
 يقع على الذكر والانثى كذا في العناية وسميت به لانه ليس لها

قوله

ولا حلف لا ياكل لحم الجاهل  
 قاله في مبسوط لا يحنث

الفضيلين  
 يحنث بها البقر لا يتناول الجاهل وان  
 حلف لا يشترى

الغنم



الله الدفاع فكانت غنيمة لكل طالب كما في فتح القدر **ولسنا** او مونا  
مفيد شمول الغنى للضمان والموز والضمان جمع ضامن تركب جمع ركب  
من ذوات الصوف والضمان اسم للذكر والنعمة للأنثى والموز  
ذوات الشوا اسم للأنثى واسم الذكر التيس كما في مواج الدراية و  
قال المقدسي في شرحه قال ابن الانبار الضمان مؤنثة وجمع اضواء  
كفسر واخسر وجمع الكثرة ضمانين ككريم انهر والموز اسم جنس  
لا واحد له من لفظه وهي ذوات الشوا الغنى الواحدة شاة وهي  
مؤنثة وتفتح الفين وتسكن وجمع الكن اموز ومعنى مثل عبد  
واعبد وعبد واللف الموزير للاحق لا للتانيث ولهذا تنوز  
في النكرة وتضوع على معنى ولو كانت للتانيث لم تحذف انهر  
**قوله** لا يجوز اطلاقه فحمل جند الضمان فانه لا يجوز في ظاهر الرواية  
عن ابي حنيفة عم كما قدمناه وروى ابي حنيفة وهو قولهما انه  
يؤخذ الجند **قوله** وهو ما اتي عليه اكثر ما هذا تفسير الفقهاء وعنه  
الازهرى الجند من الموز لستة وفي الضمان لثمانية اشهر كما في  
العناية **قوله** ونصاب اخيل اخيل اسم جمع للمواب والبرازين  
لا واحد له كالغنى والابل كما في العناية والمواب **قوله** قال ابو  
جعفر الطوسي واليه اخوه كذا في المواب ثم قال وفي شرح الارشاد  
لا يعتبر فيها النصاب وقال الطحاوي قال اصحابنا لا يجب في اقل  
من الثلاثة والصحيح عدم اعتبار النصاب انتهى عند الامام  
**قوله** لا ذكر اخيل منفردة كانا ثمانية رواية الجار والمجور  
متعلق بالمنفردة المذكور والمنفردة للانا **قوله** ويجب  
فيها في اخر الفهر راجع للانا المنفردات كما هو ظاهر من  
عبارة وفيها ايها ان لا اختلاف رواية الا في الانا وقد  
ورد اختلاف الرواية في كل من المنفردة المذكور والانا  
قال في فتح القدير كل من المذكور المنفردة والانا المنفردة روا  
يتان ولا راجح في المذكور عدم الوجوب وفي الانا  
الوجوب انتهى قلت وقد مر في المصنف انه على قول الامام  
بوجوب زكاة اخيل كما مر تبعا لما رجحه شمس الائمة و  
صاحب التحفة ولم يتعوض لقول الصاحبين وقال انه لا زكاة

الارشاد

من المذكور

في اخيل مطلقا منفردة كانت او مختلطة قال صاحب البرهان وهو  
عدم الوجوب اصح ما يفتى به ورجح قولهما صاحب الاسرار  
والينابيع وقاضينا وهو قول عامة العلما في الكتب الستة  
وتامة فيه انه وقال الكمال بعد سياق اختلاف الترجيح واجمعوا  
على انه الامام لا ياخذ صدقة اخيل جبر النهر **قوله** لا شيء من حوامل  
وعوامل تتبع فيه لفظ الحديث ليس في الحوامل والعوامل والعلو صدقة  
كذا في البحر **قوله** وعلو بفتح العين اليه اخوه اقل والواحد وجمع  
سواء والعلو بالضم جمع علف يقال علفت الدابة ولا يقال  
اعلفتها والدابة معلوفة وعليف كذا في البحر **قوله** ولا يغفل  
ولا حمار اليه اخوه هذا بالاتفاق كما في البرهان **قوله** ولا حمل هو بالتحرير  
ولد الشاة في السنة الاولى وجمع حمار بضم الحاء وهو في الرواية  
يوان بكسرها والقصيل ولد الناقة قبل ان يصير ابن مخاض  
والمجمع فضلان والعجل والعجور مثله وهو من اولاد البقر حزين  
تضعه امه اليه شهر والانا في مجلة كذا في البرهان **قوله** قيل  
اذا كان له نصاب سائمة اليه اخوه كذا في العناية وقال في البحر  
هو الاصح اي في تصوير المسئلة اذ لا تعتبر الصغار المنفردة  
فانه كان فيها كبار يعتبر ان يكون العدد الواجب في الكبار موجود  
وتامة في الزيادات لقاضي خا انهر **قوله** ويجوز دفع القيم  
في الزكاة اقل حتى لو ادر ثلاث شياه سماه عن اربع وسط  
او بعض بنت لبون عن بنت مخاض جاز بخلاف ما لو كان  
المنصوص عليه مثليا بانه ادرى اربعة اقفوة جيدة عن خمسة  
وسط وهي تديرها لا يجوز او كسوة بانه ادر ثوبا بعدل  
ثوبين لم يجز الا عن ثوب واحد كما في الفتح وقيد المصنف  
بالزكاة لانه لا يجوز دفع القيمة في الضحايا والعنق كما في  
غاية البيان وقال صاحب البحر بعد نقله ولا يخفى انه في الاضحية  
مقيد بيها ايام النحر واما بعد ما في يجوز دفع القيمة كما عرفت  
في الاضحية انه وكذا لا يجوز القيمة في الهدايا كما في  
الهداية وسنذكر ما هو المعتمد في وقت القيمة في باب زكاة المال **قوله**  
وكفارة غير الاقلاق اقل قد حسن المصنف رحمه الله بهذا



الاستثناء ولم يذكر في الهداية والكفر والبيس والكا في وذكر في غايته  
 البيان كما قدمناه معللا بأنه معنى القرية فيه اتلاف الملك ونفي  
 الرق وذلك لا يتقوم **قوله** والعشر معطوف على الزكاة وينبغي  
 أنه يكون الخراج كذلك فيجوز فيه القيمة **قوله** والنذر هو ما نذر  
 التصديق بهذا الدينار فتصدق بعد له ولهم أو بهذا الخبز فتصدق  
 بقيمته جاز عندنا أو نذر التصديق بشاتين وسطين فتصدق  
 بشاة تعدلها جاز وليس منه لو نذر أنه يهدي شاتين  
 وسطين أو يعتق عبدين وسطين فإحدى شاة أو اعتق  
 عبداً أو كل منهما وسطين فإنه لا يجوز لأنه التزم إراقتين  
 وتحريرين فلا يخرج عن العدة بواحد بخلاف التصديق بشاة  
 تعدل شاتين نذر التصديق بهما لأنه المقصود أغنا الفقير  
 وهو يحصل بالقيمة كما في فتح القدير **قوله** لا يؤخذ الا الوسط هو  
 أعلى الادونه وأدونه الأعلى وتقدر إذا كانوا عشرين في الضمان  
 وعشرين في الموز يأخذ الوسط وموفته أنه يقوم الوسط  
 في الموز والضمان فتؤخذ شاة تسمى نصف القيمة  
 من كل واحد منهما مثلاً الوسط في الموز وعشرة دراهم  
 والوسط في الضمان عشرين فتؤخذ شاة قيمتها عشرة  
 كذا في البحر **قوله** بلا جبر شاة للصدقة السوايم وأخذ كاتبا  
 للإمام كرها على صاحبها ويخالف ما سيذكره في باب العائز  
 منه أنه يأخذ زكاة المال من المار به عليه فليست له **قوله** أي إذا  
 امتنع عن أداء الزكاة لا يأخذها الإمام كرها قد علمت أنه الإمام  
 يأخذ زكاة السائمة كرها ويجبر منه وجبت عليه زكاة عين  
 السائمة على الاداء الزكاة وكيفية جبره ما قاله منظومة ابن  
 وهبان ومن بعضهم ما يجبر لا يجبر على دفعها بنفسه  
 للفقير أو تار شاة رها وقد يقع القهر بدونه الجبر كما  
 لا خافة والتهديد ونحوهما ولم يذكر المصنف حكماً إذا أخذ  
 الإمام كرها ووضعها موضعها أو لم يضعها وفي نسخة  
 المنظومة أنه يجبره وأما إذا أخذ منه السلطان أموالاً مصادرة  
 ونوى أداء الزكاة إليه فعلى قول المشايخ المتأخرين يجوز

والصحيح أنه لا يجوز وبه يعني لأنه ليس للظالم ولاية أخذ الزكاة  
 عن الأموال الباطلة وبه تأخذ ولم يذكر المصنف مطالبة الفقير بها وليس له  
 مطالبة بها ولا أخذها منه غير علم المالك وإنه أخوها ويضمن ما يأخذ  
 إن هلك ويسترد منه لو بقي أشار في القينة إليه أنه ذلك قضا  
 وديانة أما لو لم يكن في قبيلة الغني أو قرابته من هو أحوج من  
 الأخذ فيرجى به حل الأخذ بغير علم ديانة كما في شرح المنظومة  
**قوله** لم يوجد من إليه أخوه هذا القيد اتفاقاً كما في التبيين  
 وقدم المصنف أنه الواجب أحد الشئتين العين الواجبة أو قيمتها  
 فاختار ثبات مع وجود السن **قوله** سمي صاحبها من باب  
 إطلاق البعض على الكل **قوله** أو الأعلى ورد الفضل الأنسب أنه  
 يقال واستد الفضل ليرجع الضمير للمذكور وهو المالك لا الغير  
 المذكور وهو الساعي **قوله** قال في الهداية إليه أخوه حاصله اختيار أن  
 اختيار المالك دون الساعي خلافاً لما يفيد ظاهر الهداية كما هو نص  
 الأصل ورد في النهاية والمواجع وقال إن اختيار المالك مطلقاً وما  
 قيل إلا في صورة دفع المالك الأعلى لما فيه من اجبار الساعي على  
 شراؤه لا يرد فممنوع لأنه ليس شراؤه حقيقة ولا يلزم من الاجبار  
 ضرر بالساعي لأنه عامل لغيره وامتناعه من قبول الأعلى يلزم الضرر  
 وفي ذلك العود على موضع الزكاة بالنقض لأنها وجبت بطريق  
 اليسر كما في البحر **قوله** للمصدق وهو الذي يأخذ الصدقات  
 قال في الغاية المصدق بتخفيف الصاد وكسر الدال المستدرة  
 أخذ الصدقة وهو الساعي وأما المالك فالمشهور فيه تشديدهما  
 وكسر الدال على المشهور وقيل تخفيف الصاد وقال الخطابي هو  
 بفتح الدال انتهى **قوله** فكان الضمير راجع لصاحب الهداية **قوله**  
 المستفاد أثناء أحول من جنس النصاب أقول سواء كان بغيره  
 أو بمهبة أو شراؤه أو وصية كما في الفتح **قوله** يفهم إليه المراد بالضم  
 وجوب الزكاة في المستفاد عند تمام حول الأصل كما ذكره المصنف  
 سيذكر أنه الضم في النقيدين وعودن التجارة بالقيمة ولا يضم إلى  
 النقيدين غنم سائمة زكاتها عند أبي حنيفة هو خلافاً لهما وأما  
 على ضم غنم طعام أو عشرة ثم باعه وخن أرض معشورة



وتمر عبد او صدقة فطر كما في الفتح **قوله** وقد حصل في وسطه  
 مائة درهم ليس قيد احتراز بغير الوسيط فانه اذا كان له مائة  
 وثلثون من الابل فزادت واحدة في اتناكول ولو في اخوة غيرها  
 بنت لبون **قوله** اخذ البغاة الاخذ ليس قيد احتراز يا حتى لو لم  
 ياخذوا منه اخراج وغيره سنين وهو عند هم لم ياخذ منه شيء  
 ايضا كما في التبيين **قوله** يعاد غير اخراج ان لم يصرف في حقه  
 يعني ديانة بان يفنى بالاعادة كما سيذكره المصنف واما دانه  
 لا يغني باعادة اخراج وعليه اقتصر في الكافي وذكر الزينو ما  
 يفيد ضعفه حيث قال نعم اذا لم ياخذ منهم ثانيا نفتهم بان  
 يعيدوها فيما بينهم وبين الله تعالى وقيل لا نفتهم باعادة اخراج  
**قوله** غصب سلطانا مالا اخوة كذا اطلقه في الكافي و  
 يجب ان يكون بحيث لا يتم المخلوط عنه ماله كانص عليه في  
 فتح القدير وظاهر الكافي انه لا خلاف فيه وفي الفتح ما يفيد  
 الخلاف لنقل بصيغة قالوا يجب فيه الزكوة ويورث عنه انهر  
 لما قد مضى اذ صيغة قالوا تذكر فيما فيه خلاف ويجب ان  
 يقيد القول بوجوب الزكوة بما اذا كان الفاضل بعد ادا عليه  
 الاربابه نصا با واثار المصالح اليه انه لا زكوة عليه فيما اذا لم يكن  
 له وخصب احوال الناس وخطها ببعضها وبه صرح في شرح  
 المنظومة ويجب عليه تفريق ذمته برده اليه اربابه ان علموا اذ  
 اليه الفقير **قوله** لو ترك المال اكل بالاحكام اختلف في اجوابه  
 كذا في شرح المنظومة **قوله** لا يفتر مفرط اليه اخوة كذا في الكافي  
 ثم قال فانه طال به السعي فلم يدفع اليه فهو عند ابي حنيفة بخلاف  
 اذا طال به فقير لانه السعي مستقيم لا خذ فلزم الاداء عند طلبه  
 فصار متعديا بالمنع كالمودع اذا منع الوديعة والاصح ان لا  
 يضمن وهو اختيار مشايخنا لانه وجوب الضمان يستدعي تقويت  
 يد او ملك ولم يوجد انهر وقال الكمال وهو ان القول بعدم الضمان  
 اشبه بالفقه انهر قلت واليه مال صاحب الهداية لما انه اخوة ببلد  
 عن القول بلزوم الضمان ولكن في العناية بعد ما حكى القولين قال  
 عقب الثاني في قيل هو الصحيح لعدم التقويت **باب زكوة المال**

مر

بلغ

**قوله** المراد بالمال اليه اخوة يعني في هذا الباب لانه المال مطلقا هو كما  
 نص عليه محمد بقوله المال كل ما يملكه الناصر من دراهم او دنانير او حنطة  
 او شعير او حيوان او ثياب او غير ذلك انهر كذا في العناية وقال الكمال  
 تقدم اي من صدقة البيعة زكاة المال ايضا الا انه في عفا يتبا ورمته اسم  
 المال النقد والودع انهر **قوله** واللام فيه الى كذا قاله الزينو **قوله** والقيمة  
 خمس شعيرات تمامه في تصنيف السجاء وندر صاحب الهداية في الفوايف  
**قوله** ولو خليا اي سواء حلية ن اوسيفلو منطقة او لجا ما اوسر جا  
 والكواكب في المصاحف والادوية وغيره ما اذا كانت تخلص عن الزاينة  
 يجب فيها الزكوة كما في البحر **قوله** وهو بسكونه الا اقول وتحرر كما في القاموس  
**قوله** كذا في الصحاح اقول لكنه قول ابي عبيد وظاهر اطلاق اللغة خلافه  
 لانه عبارة الصحاح نصها العوض المتاع وكل شيء فهو عوضه سور الدرهم  
 والدنانير فانها عين وقار ابو عبيد العوض الامتعة التي لا يدخلها  
 كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا انهر **قوله** واما العوض ففتحها  
 فمتاع الدنيا اقول فيكون اعم من التفسير السابق وعلمت ما قد مناه  
 عن القاموس انه يحرك انهر واما العوض بضم العين فهو الجانِب  
 وبالكسر ما يجد الجلبه ويندم كما ذكره تاج الشريعة انهر وفي المفرد  
 العوض بسكونه الراد خلاف الطول انهر يعني مع ضم العين **قوله** اقول  
 هذا الكلام منه في غاية الاستبعاد اليه اخوة الاستبعاد بعيد عن كلام  
 الزينو لما علمت انه جعل الارض غير العوض انما هو قول ابي عبيد كما  
 قد مناه والصواب انه العوض هنا جمع عرض بسكونه الراد على غير  
 الصحاح فتخرج النقود فقط لا على قول ابي عبيد وبما هو صاحب  
 البحر كلام صاحب الدرر انهر وانعم كلام الصحاح السوايم فقد  
 بما علم من حكمه قال المقدس **قوله** واما ثانيا اليه اخوة متجه في ردا عن  
 الزينو بما اشترى بذر للتجارة فزرعه واجواب عن الكثرة وغيره انه  
 من اطلق وجوب الزكوة فيما اشترى للتجارة اراد ما تصح فيه البيعة  
 كما قد مناه لا عموم الاشياء **قوله** مقوما بال نفع للفقير قد مناه الوعد  
 ببيان وقت القيمة وهو كما قال في الجوهرة في باب زكوة الابل  
 ثم الواجب هنا العين وله نقلها اليه القيمة وقت الاداء انهر  
 والاشارة بهنا في كلام الجوهرة اليه باب زكوة البيعة لانه

اوسيف اوسر

الطول

نهي



اعتبار القيمة في البيعة يوم الاداء باتفاق واختلاف في زكوة المال  
فتعتبر القيمة وقت الاداء في زكوة المال على قولهما وهو الاظهر وقال  
ابو حنيفة يوم الوجوب كما في البرهان وقال الكبار واختلاف مبني  
على ان الواجب عندهما جرد من العين وله ولاية منهما الى القيمة  
فيعتبر يوم المنع كما في منع رد الوديعة وعنده الواجب احدهما  
ابتداء ولذا يحجب المصدق على قبولها انتزاع القول بان الواجب  
هو العين بناء على ما ظنت بعض اصحابنا ان اداء القيمة بدل عن الواجب  
حتى لقب المسئلة بالبدال وليس كذلك فانه المصير الى البديل لا  
يجوز الا عند عدم الاصل واداء القيمة مع وجود المنصوص عليه  
جائز عندنا **قوله** اي ان كان التقويم الى افوه افاد انه يقوم بالمضروب  
وبه صرح الزنجي والعبارة بالبلد الذي به المال ولو كان في مفازة  
يعتبر القيمة في اقرب الامصار الى ذلك الموضع كما في الفتح وقال  
في البهجة اولى مما في التبيين من انه اذا كان في المفازة يقوم  
في المصير الذي يتيقن اليه انتزاع **قوله** فانه الزكوة في الكسور لا تجب  
منه الا اذا بلغ خمس النصاب اقوال المراد بلوغه من احدهما لما  
قلناه في البحر عن المحيط لا يضم احد الزايتين الى الاخر ليعتبر بهما  
درهما او اربعة مثاقيل عندنا به حنيفة لانه لا تجب الزكوة  
في الكسور عنده وعندهما يضم لانهما تجب في الكسور **قوله**  
وما غلب غشه يقوم لانه في حكم العودس اقوال لم يبين بماذا  
يقوم وقال في البحر وان غلب الغش كالسوقه بنظره كانت  
رايحة او نور التجارة اعتبرت قيمتها فانه بلغت نصابا  
من ادوية الدراهم التي تجب فيها الزكوة وهي التي غلبت فضتها  
وجبت فيها الزكوة والافلا وان لم تكن اثمانا رايحة ولا منوية  
للتجارة ولا زكوة فيها الا ان يكون ما فيها من الفضة يبلغ مائتي  
درهم بان كانت كبيرة وتخلص من الغش فانه كان ما فيها لا يتخلص  
فلا شيء عليه لانه الفضة فيها قد هلكت كذا في كثير من الكتب  
في غاية البيان الظاهر ان خلوص الفضة من الدراهم ليس بشرط  
بل المعبر ان يكون في الدراهم فضة بقدر النصاب اشر فرس  
الفلوس ان كانت اثمانا رايحة او سلعا للتجارة تجب الزكوة

في قيمتها والافلا **قوله** ذكر ابو نصر انه تجب فيه الزكوة احتياطا احتيا  
في الكمانية واختلاصة **قوله** وقيل لا تجب قال مولانا البرهان الطرمسي  
وهو الاظهر كذا قال المقدسي في شرحه انتزاع قلت وعلل البرهان بعدم  
القلبة المشروطة للوجوب **قوله** وقيل يجب درهمان ونصف وعلل  
في البرهان بالنظر الى وجه الوجوب وعدمه **قوله** نقصان النصاب  
الى اخوه من صوره ما اذا مات غنم التجارة قبل اكول فديع جلدما و  
ثم اكول عليه ان بلغ نصابا زكاه بخلاف عصير تمر ثم تخلل لانعدام النصاب  
بالتمر وبما جرد منه وهو الصوف في الاول كما في التبيين وغيره ونص  
القندوبير في شرحه ان حكم الكول لا ينقطع في مسئلة العصير وسوى  
بينهما وفي نوادر ابن سماعة كذا ذكره القندوبير كذا في غاية البيان  
**قوله** لانه قيمة احدهما متى انتقصت الى اخوه مثاله اذا  
كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها ادنى من مائة درهم  
تضم الدراهم الى الذهب لانها تزيد قيمة عشرة دنانير  
فيكمل بها نصاب الذهب قيمة **باب العاشر** احكام هذا الباب  
عما قبله لتحص ما قبله في العبادة وهذا يشمل غير الزكوة كما في  
من الذمى والكعبة وما كان فيه عبادة وهو ما يؤخذ من المسلم  
قدمه على الخمس من الزكوة والعاشر فاعلم من عشرت القوم  
اعشر هم عشر ابا الضم فيهما اذا اخذت عشر اموالهم وبا  
لكس صرت عاشر هم عددا ذكره المقدسي والمراد به هنا ما  
يدور اسم العشر في متعلق اخذه منه فانه انما يأخذ العشر  
منه كحبة لا المسلم والذمى كما في الفتح **قوله** هو من نصيبه الخ  
عرفه بما ذكرناه الاصل في نصيبه لاخذ الصدقات اعانة للمسلم  
على اداء الزكوة وما عداها مما يؤخذ من الكافر تابع لا يحتاج الى  
تنصيبه بالذكر وليس بعبادة فغلب الصدقات الماخوذة  
من المسلمين على الماخوذة من غيرهم **قوله** ليا منوانه اللصوص  
اشد به الى قيد لا بد من زيادته ذكره في المبسوط وهو ان ياتى  
به التجار من اللصوص ويقيمهم منهم قار في البحر فيستفاد منه  
انه لا بد ان يكون قادرا على الكفاية انتزاع ويشترط ايضا ان يكون  
حرا مسلما غير ما شئ فلا يصح ان يكون عبدا لعدم الولاية ولا كافرا



لانه لا يبي على المسلم ولا ما شتمها لانه فيما يأخذه شتمه الزكوة كما في الغناية  
فكان ينبغي للمص ذكره وخرج بقوله نصيبه الامام على الطريق السائر  
وهو من يسي في القبائل لا اخذ صدقة الموائمة والمصدق بخفيف  
الصاد وتشديد الدال اسم جنس لها كما في البدائع وما ورد منه في  
فحمول على من يظلم كزماننا وعلم مما ذكرناه حكمة تولية الفتنة  
فضلا عن اليهود والكفرة **قوله** صدق باليمين هو ظاهر الرواية  
كما في المعراج والعبادات وان كان لا تخلف فيها لكن تتعلق  
حق العبد بها وهو العاشر في الاخذ فهو يدبر عليه معنى لوازمه  
لانه فيحلف لاجاء النكول كلف الفتح ولا يشترط افراج البراءة  
لا شتمه اخط حتى لو خالف ما فيها اسم المصدق يقبل قوله  
بيمينه في ظاهر الرواية وقيل يدبر على كذبه كخطا احد الابع و  
يفرق بانها عبارة ذكره المقدسي والقول قول التاج بيمينه  
في صفة متاعه اذا اتهمه العاشر انه خلاف ما قال وليس له  
اضارته بتفتيشه كما تفضل ظلمة زماننا **قوله** او قال على دين  
اطلق الدين وقال في المعراج قال اكلوا في رحمة الله اطلق في الكتاب  
**قوله** او على دين والاصح انه العاشر يستلزم قدر الدين فان  
اعبره بما يفرق النصاب بصدقه والا لا يصدق كذا في  
الخبازية وقيل ينبغي ان يصدق فيما ينقص به النصاب  
لانه لا يأخذ منه المال الذي يكونه اقل من النصاب لانه ما يأخذه  
العاشر زكوة حتى شملت فيه شرايط الزكوة ذكره في  
شرح مختصر الدرر في القدر وير انه في وقار في البحر اطلق المصنف  
في غنم المستوفى للمال والمنقص للنصاب وهو الحق وبه  
ان دفع ما في غاية كونه التقييد بالمحيط به واندفع ما في الخبازية  
انه قلت ولا يخفى ما فيه من معارضة المنطوق بالمفهوم  
فليتأمل **قوله** او ادبت الى عاشر اقول فانه ظهر كذبه بعد سنين  
اخذ منه بخلاف ما اذا اشتغل العاشر عن الحق بغيره حتى دخل  
دارا وب ثم خرج اليها لم يأخذ ما مضى كما في مختصر الظاهرية  
**قوله** الا في السوايم اطلقه فشملا لوادعي دفع زكاتها  
في المصرا وغيره ثم اذا لم يجز الامام دفعه قيل الزكوة هو الاول

الدين  
من  
المهاجرين

والثاني سياسة وقيل هو الثاني والاو لي تنقلب نظرا هو الصحيح  
كما في الهداية وظاهر قوله تنقلب نظرا انه لو لم يأخذ منه الامام لعلمه  
بادا به الى الفقهاء فانه ذمته تبرأ وديانة وفيه اختلاف المتأخرين  
كما في البحر عن المعراج وانما اجاز فعل الامام فلا بأس به كما في البحر  
عن ابي اليسر **قوله** لانه ما يؤخذ منه الذر جزية اركمه حكمها في كونه  
يصرف في مصارفها لانه جزية حتى لا يسقط جزية رأسه في  
تلك السنة نفس عليه الاسبيحان واستثنى في البدائع نصار بني  
تغلب لانه عرض اسعده صالحهم من الجزية على الصدقة المضاعفة  
فانه اخذ العاشر منهم ذلك سقطت الجزية **قوله** كذا قال الزيلعي  
نقل مثلهما استثنى في المعراج عن جامع الكرد **قوله** اي لا يصدق  
الحوي في شيء من ذلك كذا في الهداية وقال الكاكي العبارة اجمدة  
انه يقال ولا يلتفت اولاً لانه لا يصدق لانه لا يصدق لانه  
لو صدق بان ثبت صدقة بينة عادلة من المسلمين المسافين  
معه في دارا وب اخذ منه **قوله** الا في ام ولده قال الزيلعي يدخل  
تحت عموم جميع ما تقدم ذكره من الصور وهو مشكل فيما اذا  
قال ادبت انما الى عاشر اخر وفي تلك السنة عاشر اخر فانه ينبغي  
انه يصدق فيه لانه لو لم يصدق يودر الى الاستيصال وهو لا  
يجوز انتهر ومثله في الغاية قلت ويكونه بالاو لي ما اذا ثبت  
اعطاوه لعاشر اخر بالبينة العادلة **قوله** وفي الذر نصف  
اي مع دعات الشروط من اكل والنصاب والفراغ عن  
الدين وكونه للنجرة كما في الفتح **قوله** انه علم اخذ مثله لبعضنا  
اشار به الى اننا اخذ الكل اذا كانوا يأخذونه لكن لا يعلم منه  
قدر ما يأخذ والصحيح انه ينبغي له ما يوصله الى ماله كما في البحر  
**قوله** وان لم يبلغه لا يؤخذ منه شيء اقول كذا مشي عليه في  
الوافي وقال في شرحه الكافي حتى لو مر حبي تخمين ورهما  
لم يؤخذ منه شيء الا ان يأخذوا مناه مثله تحقيقا للجملة  
وفي كتاب الزكوة لا يأخذ منه القليل وان اخذوا مناه لا القليل  
عضو وفاء وشرا ما واخذهم من القليل ظلم **قوله** اي يؤخذ  
الشر من قيمتها في الغاية توقف بقول فاسقين تابا

جامع  
من



او ذميين اسما وفي الكافي توف بالرجوع الى اهل الذمة كذا في  
**البحر** اول اذا حرمها ذم اقول اذ حرمها للتجارة وفيه اشارة  
الى انه لا يعثر خمر المسلم اذا حرم وهو بالاتفاق نفس عليه في  
البحر عن الفوائد **قوله** ولا بضاعة ولا مضاربة وكسب ما ذم  
اقول هذا ظاهر فيما اذا لم يكن مع حرمته وهله هو كذلك اولا  
فلينظر **تنبيه** العائنة ممنوع عن تغش العنب والبطيخ و  
السفرجل والمان وحوها من الرطب عند ابي حنيفة وصوف  
المسئلة ان يشترى بنصاب قرب مضى اقول عليه شيئا  
هذه الحفراوات للتجارة فيتم عليه اكله فعنده لا يأخذ  
العائنة الزكوة لكنه يامر المالك باوائها بنفسه وقال يأخذ  
من جبهه كدخوله تحت حاية الامام كذا في البرهان وقال الكمال  
في تعليق قول الامام لا يأخذ منها لانها تفقد بالاستبقاء و  
ليس عند العالم فرق في البر ليدفع لهم فاذا بقيت ليجدهم  
فدت فيفوت المقصود فلو كانوا عنده او اخذ ليصرف  
اليه عالته كان له ذلك انتهى **باب الركان** **قوله**  
هو ما تحت الارض مطلقا الى اخره اقول فيم لفظ الركان الكنز  
والمعدن ويطلق الركان عليهما اطلاقا حقيقة مشتركا  
معنويا وليس خاصا بالدين ولو دار الامر فيه بين كونه  
مجازا فيه او متواطيا اذ لا شك في صحة اطلاقه على المعدن  
كان التواطؤ متعينا كذا في فتح القدر وقال صاحب البحر وبه اندفع  
ما في غاية البيان والبداهة من ان الركان حقيقة في المعدن  
لانه خلق فيها حركيا وفي الكنز مجازا بالمجاورة انتهى **قوله**  
والمعدن هو معدن المعدن وهو الاقامة يقال معدن بالمكان اذا اقام  
به ومنه جنات معدن ودر كل شيء معدن عن اهل اللغة  
فاصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتبه في تصرف  
الاجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الارض يوم خلقها حتى  
صار الانتقال من اللفظ اليه ابتداء بل ونية كما في الفتح **قوله**  
خمس تخفيف الميم قال في المذهب خمس القوم اذا اخذ  
خمس اموالهم من باب طلب واستشهد له في ضيا العلوم

واستشهد له

بقول عدل رقت في الجاهلية وخست في الاسلام فعلم انه قول  
المصنف خمس تخفيف الميم لانه متعدد فجاز بنا المفعول منه  
وبه اندفع قول من قرأه خمس بتشديد الميم ظنا منه انه تخفف  
لازم لما علمت انه تخفف متعدد وانه من باب طلب كذا في  
البحر **قوله** وحديد وكحه اعلم انه المستخرج من المعدن ثلاثة انواع  
جامد يذوب وينطبع كالنقدين والحديد وجامد لا ينطبع كما  
لجص والنورة والكحل والزرنيخ وسائر الاحجار كالياقوت  
والمخ والمثلث ما ليس بجامد كالماء والقيصر والنفط ولا يجب  
الخمس الا في النوع الاول كذا في الفتح ومنه اصاب ركانا وسعة  
يتصدق بخمس على المسكين واذا اطلع الامام على ذلك مضى  
ما صنع ويجوز دفع الخمس الى الوالدين والمولودين الفقرا كما  
في الغنايم ويجوز للواجد ان يصرفه الى نفسه اذا كان محتاجا  
ولا تغنيه الاربعة اخماس بانه كان دون المائتين اما اذا بلغ  
المائتين لا يجوز له تناول الخمس كذا في البحر **قوله** وانه لم تملك فلولوا  
اقول سوا وجهه بنفسه او باجره قال في خير مطلوب تقبل  
من الامام معدنا واستاجر اجره فاستحووا ما لا يخسر وما بقي  
فهو له **قوله** ولا شيء فيه انه وجهه في داره او المملكة له عند  
ابي حنيفة هو فانه قال لا يخسر في الدار والبليت والمنزل والكانات  
وقال يجب الخمس كما في البحر وسواها المالك مسلما او ذميا  
كما في المحيط **قوله** وفي ارضه روايتان اير عند ابي حنيفة  
في رواية لا يجب وفي رواية اجماع الصغرى يجب والفرق  
على هذه الرواية بين الارض والدار ان الارض لم تملك خالية  
عن المونة بل فيها الخراج او العشر والخمس من المونة بخلاف  
الدار فانها تملك خالية عنها قالوا لو كان في داره نخلة تغل  
اكرامه الثمار لا يجب فيها كما في الفتح **قوله** وجدت في جبل  
اي باصل خلقها في معدنها لقوله بعده الا ان يكون دين  
الجاهلية واما بالاولوية عدم الوجوب اذا وجدت  
المذكورات في البحر كالذهب والفضة الموجودين فيه  
ولو يصنع العباد **قوله** وانه خلا عنها اي العلامة يعني الخيزة

يلع



والكاف في ح

ليشمل ما اذا اشتبه الضرب واذا اشتبه فهو جاهلي في ظاهر  
المذهب لانه الاصل وقيل بجعل اسلميا في زماننا لتقدم العهد  
كما في النجاشي **قوله** يعتبر جاهليا وقيل كاللغة لا يخفى ما في  
اطلاق القولين على السواء لما علمت منه انه ظاهر الرواية جعله  
جاهليا **قوله** وان وجد متاعهم ليس المراد بالمتاع غير الذهب  
والفضة لما ذكره عن المواجه **قوله** في ارضنا ليس قيدا احترا  
زيا لانه الحكم في دار الحرب كذلك كما يفيد اطلاق الهداية الا  
انه يشترط ان يكون الواجد له في دار الحرب **قوله**  
الظاهر انه مراده نظر مسئلة ذكرت في الهداية الى اخره اقول مبني  
تحتية صاحب الوقاية على ما ظهر للمصنف من التوجيه المذكور  
ولا نسلم له ذلك بحكم كلام الوقاية على ما اذا كان الواجد في المسئلة  
المذكورة **قوله** المنفعة غير المتناهية ويكون قول الوقاية وان وجد مبنيا  
للمفعول ولا يرجع ضميره للمتانة المذكور قبله بل يكون منقطعاً  
فاعلم للعلم به من قوله منسوخا وباقية له اذ لا منسوخا ما وجده ذو منعة  
**قوله** ويترك لفظها اقول نعم ينبغي حذف لفظها ليشمل  
ما اذا وجد متاع اهل الحرب في دارنا وكانوا ولكن قد ابدل المصنف  
بقوله في ارضنا حتى لا يرجع الضمير للمتانة ويلزم منه توهم  
التخصيص بدارنا والحكم اعم غير انه يشترط في الواجد له في  
دار الحرب المنفعة **قوله** فالصواب انه يقطع عما قبله ويقرأ على  
البناء للمفعول قد علمت انه كذلك على ما وجهناه ثم اقول السر في  
تفسير صاحب الوقاية بكونه الارض لم تملك ليفيد الحكم بالاولوية  
في المملوكة لكونه الماخوذ غنيمة انه وقيل في المواجه انما ذكر هذه  
المسئلة اي في الهداية بعد ذكر حكم النقيض في المعدن والكانز  
ليبين انه وجوب الخسر لا ينحصر في الكانز من النقيض او غيرهما  
بخلاف الزكاة حيث لا تجب في المتاع الا للتجارة لما ان  
جوب الخسر باعتبار الغنية وفي ذلك كل المال سواء بعد ان  
ثبت الانتقاز ايدى الكفرة الى ايدينا غلبة حقيقة او حكما  
كذا قيل انه **باب العشر** **قوله** في عدا ارض  
عشرية كذا في الهداية وقال في العناية قيد بارض العشر

عنه

به

لانه اذا اخذ من ارض الخارج فلا شيء فيه لا عشر ولا فراج كما تبين  
انه وقوله فلا شيء فيه ارض العسل ولكن الخارج يجب باعتبار  
النكاح من الاستئجار كما في المواجه انه ونقل في البوحي المبسوط انه  
صاحب الارض يملك العسل الذي في ارضه وان لم يتخذها لذلك  
حتى انه لا يأخذه ممن اخذه من ارضه بخلاف الطير اذا فرغ  
في ارضه فهو لمن اخذه **قوله** او عسل جمل ونحوه كذا نص  
في الهداية وقال الاتفاقية هي رواية اسد بن عمرو عن ابي  
يوسف وحسن انه لا شيء فيهما انه لا اتفاقية قال  
عند ما تقدم من قول الهداية وفي العسل العسل اذا اخذ من  
ارض العسل مانعة واذا كان في المظا ونحوه والكهوف و  
الجبال وعلى الاشجار فلا شيء فيه وهو بمنزلة الثمار تكون  
في الجبال انه من ارضه احتراز عما في غير العشرية فليتنا **قوله**  
وهو خمسة اوسق اير النصاب المعتبر هنا ما يبلغ خمسة  
اوسق عند الصاجين والوسق بفتح الواو وير بلسانها  
حمل البعير والوقر حمل البغل والحجار كما في المواجه **قوله** ستون  
صاعا تقدير الوسق بستين صاعا مصرح به في رواية ابن  
ماجة كما في فتح القدير **قوله** وقال لا يجب الا فيما له مرة باقية  
حد البقا ان يبقى سنة في الغالب من غير معالجة كبيرة بخلاف ما  
يحتاج اليها كالغلب في بلادهم والبطيخ الصيفي في بلادنا  
اي بلاد مصر وعلاجه الحاجة الى تغليب وتغليب الغلب كذا  
في الفتح **قوله** الا في نحو الخطب الى اخره اقول كذا لا يجب في نحو  
سعف وتين لانه يشترط ان يكون الخارج ما يقصد اتيته حتى لو  
اتخذ ارضه مقصبة او مشجوة او منبتا للخشيش واراد به الاستئجار  
بقطع ذلك وبيعها فيه العشر كما في العناية وبيع ما يقطع  
ليس بقيد ولذا اطلقه قاضينا عنه ويشترط ايضا  
قصد الاستغلال فخرج نحو بذر البطيخ والخيار وما يخرج من  
كالصمغ والقطران ويجب في العصف والكثبان وبذر  
لانه كل واحد منهما مقصود فيه كما في البحر وقال قاضينا  
ولا يجب العشر فيما كان من الادوية كاللوز والهيلج ولا



في الكندر انتهى وفي الجوهرة خلافة حيث قال يجب العشر  
 في الجوز واللوز والبصل والثوم في الصبح ولا عشر في  
 الادوية كالسنة والشونيز والحلف والحبلة **قوله**  
 والقصب هو كل نبات ساقه يكون انابيب وكعوبا والكعب  
 العقد والانبوب ما بين الكعبين والمراد هنا القصب  
 الفارسي لانه القصب ثلاثة انواع الفارسي ولا عشر فيه  
 كما تقدم وقصب الذريرة وهو قصب الشبل كما في  
 الجوهرة وسمي بالذريرة لانها تجعل ذرة ذرة ويلقي في الدوا  
 كذا نقله شيخ شيخنا وكذا في الجبازية وفيها وقيل يدفع  
 بها الهوام وقيل يذهب على الميت اي يشر كذا في المواج واجوده  
 ايا فوق اللون انتهى وهو افضل الادوية لحرق النار مع دال  
 ورود وخر وينفع من اورام المعدة والكبد مع العسل ومنه الاستسقا  
 فما واصله الاتقاني والثالث قصب السكر قال في الجوهرة قصب  
 السكر والذريرة فيهما العشر وكذا في الغاية انتهى قلت ويؤخذ العشر  
 من قصب السكر في المواج قال شيخ الاسلام قصب العسل  
 يجب العشر في عسل دونه شبه انتهى **قوله** غيب الثوب الاول العظيم  
 والدالية وولاب تديره البقر وذكر في الموب ان الدالية جذع  
 طويل يركب تركيب حادق الارز في راسه مغرفة كبيرة لا  
 يستقي بها والثانية النافقة التي يستقي عليها فان سقى سحبا  
 وبالدالية فالمعبر اكثر السنة كما في السائمة كذا في الحصادية وان  
 استويا يجب نصف العشر نظرا للفقرا كما في السائمة كذا في  
 البرود هو تحت الزليج وظاهر الغاية وجوب ثلاثة ارباع العشر  
**قوله** ويجب اخراج في عشرة من مسلم شرها ذير اطلق الزير والمراد  
 به غير الثعلبي كما نص عليه في الغاية وقال الزليج يجب اخراجه ان  
 اشترى ذبي غير ثعلبي ارضا عشرة من مسلم ثم مال ولو اشترى  
 ثعلبي ارضا عشرة من مسلم يضاعف العشر عند ماله خلافا  
 لمحمد وانما لم يذكره المصنف لدفعها تحت قوله وضعفه في ارض  
 عشرة لتغلبى انتهى وفيه افادة صحة البيع وقيل مالك لا يجوز  
 البيع وهو اختيار القاضي ابي حازم كذا نقله الاتقاني في القدوير

ما يدرج

الطعن

سلم

**قوله** او العيب بقضا انما كان الرد بالعيب فسخا اذا كان بقضا  
 القاضي لانه للقاضي ولاية الفسخ فاذا كان بغير قضاء كان اقاله  
 وهو بيع في حق غيرهما فصا شرهما الذي فسخا اليه بما فيها  
 من الوظيفة وقيل ليس للذير رد بها بالعيب للعيب الحادث  
 عنده بصيرورتها خراجية وجوابه انه هذا العيب يرتفع بالفسخ  
 فلا يمنع الرد كما في التبيين **قوله** متعلق بقوله ردت اقول جعل  
 بقضا ردت يستلزم اشتراط القضا في الرد للفساد وخيار  
 الردية ولا يشترط القضا الا في الرد بخيار العيب فكان ينبغي ان  
 يقال متعلق بقوله او العيب **قوله** وعلى ذمى جعل دارة بستانا  
 فواج ايرسوا سقاها بما يخرج او العشر والبستان كل ارض يحولها  
 حائط وفيها نخيل متفرقة واشجار ولو لم يجعلها بستانا بل ابقاها  
 دارا كما كانت ولو بها نخيل تنقل الاراشي فيها سواء كان مسلما  
 او ذميا **قوله** كذا المسلم لو سقاها المسلم بما يخرج ولو سقاها  
 بما والعشر عشر ولو ان المسلم او الذم سقاها مرة بماء العشر ومرة بماء  
 الخراج فالمسلم احق بالعشر والذم بالخارج كما في المواج واستشكل العتق  
 وجوب اخراج على المسلم ابتدا فيما اذا سقاها بما يخرج حتى نقل في  
 غاية البيان انه الامام الحسن في ذكره اجماع انه عليه العشر بكل حال لانه  
 احق بالعشر من الخراج وهو الاظهر انتهى واجاب صاحب الجواز بالمنوع  
 وضع الخراج عليه جبراما اختياره فيجوز وقد اختاره هنا حيث  
 سقاها بما يخرج فهي كما اذا ارجى ارضا بينة باذن الامام وسقاها  
 بما يخرج فانه يجب عليه اخراج انتهى **قوله** وسيأتي بيان المياه بآية  
 كما قال المصنف ان مال السما والبر والعين في ارض عشرة عشر  
 وما انهار حفرها البع وبئر وعين في خراجية فراجي كذا سيحون  
 وجبوز ودجلة والفرات من ابي يوسف وعشرى عند محمد  
 قلت وفي شرح الطحاوي وكذا النيل فراجي عند ابي يوسف رحمة  
 لدفعه تحت احمية باتخاذ القنطرة كذا في مواج الدراية والتي  
 حفرتها الامام كنه الملك وية دوز ووزوز كذا في الغاية  
 وفي صحيح عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم سحابة وميحانة والفرات كل من انهار اجنته ذكره

متعلقا  
 الشرط

والنيل



الا تقايه **قوله** ولا شيء في عين قير القير والقار الفت والنقط  
 بالفتح والكسر وهو افصح دهن يعلو الما وقد منى المصنف على  
 رواية عدم مسح موضع القير والنقط وهو رواية ابن سماعة عن  
 محمد وهو مختار ابي بكر الرازي قال الشيخ الكليني بعد نقله وكان  
 المصري صاحب المصداية رحمه الله اختار قول ابي بكر الرازي رحمه الله  
 انتهى وفي رواية يمسح العين تبعا اذا كان حريمها يصلح للزراعة  
 وهو اختيار بعض المتأخرين **قوله** وفي حريمها الصالح خارج لو فوج  
 انما قيد به لانه خارج يتعلق بالتمكن من الزراعة حتى لو كان حريم  
 عشريا وزرعه وجب العشر فيما يخرج وان لم يزرعه لاشئ  
 عليه **قوله** ووقته عند ظهور الفجر الى اخرة كذا قال الزيلعي وقار  
 البرهان وهو جوب العشر باشدا احب وبدو صلاح الثمرة  
 عند ابي حنيفة لم لانه خارج بلغ حد انتفع به و ابو يوسف  
 يبرر الوجوب باحصاء الجذاز لا وقت جمع الخارج في الجوز  
 كما قال محمد انتهى ففيه نوع مخالفة **باب المصرف** **قوله**  
 الفقير هو من له مال دون النصاب اقول ويجوز الدفع له ولو كان صحيحا  
 مكتوبا كما في العناية انتهى لكنه قال في المصنف انه لا يطيب لاختلافه  
 لا يلزم من جواز الدفع جواز الاخذ كظن الفقي فقير انتهى وهو غير صحيح  
 لانه المصنف به في غاية البيان وغير ما انه يجوز اخذ ما لمن ملك اقل  
 من النصاب كما يجوز دفعها نعم الاول عدم الاخذ لانه سداده  
 عيشه كما صرح به في البدايع كذا في **البرهان** والمكين عطفه  
 على الفقير فافتق مفايرته له وهو الصحيح وروى عن ابي يوسف  
 انها صنف واحد وتظهر الثمرة في الوصية كما سنده انه  
 شانه **قوله** هو من لا شيء له هو الاصح وهو المذهب وعن ابي  
 حنيفة لم تفيرهما على ملكه كما في **قوله** العالم  
 عبرته ودر العشر ليشمل الساعي ولو غنيا لا ما شئيا لما فيه  
 من شبهة الصدقة والاجرة ولو استعمل فيها الهاشمي ورزق من  
 غير الزكاة لا بأس به ولو رزق منها لا ينبغي له ان يأخذ كذا في  
 المحيط وكذا مولد الهاشمي وقيل لا يكره على موالهم اذ لا حظ  
 لهم في سهم ذوق القوي وجوز الطي وير ان يكون الهاشمي عاملا

بلغ

سنة ١٢٤٥

كذا في المصنف **قوله** فيعطى بقدر عمله اذ ما با و اياها وكان المال باقيا  
 متى لو حمل ارباب الاموال الزكاة الى الامام او ملك ما جمعه من المال لا  
 يستحق شيئا من بيت المال واجرت الزكاة عن المودين لانه بمنزلة الامام  
 في القبض او نائب عن الفقير فيه فاذا تم القبض سقطت الزكاة وكذا  
 حقه لانه عال في معنى الاجرة وانه يتعلق بالمحل الذي عمل فيه فاذا ملك  
 سقطت كما في المصنف **قوله** وهو ما يكفيه واعوانه اشار به الى  
 انه معتبر بالوسط فلا يجوز له ان يتبع شهوته في الما كل والمشرى والمكسب  
 لانها حرام لكونها اسرافا محضاً وعلى الامام ان يبعث من يرعى بالوسط  
 كما في البرج في غاية البيان **قوله** غير مقدور بالثمن اشار به الى انه تقدير  
 الشئ فقي له بالثمن لانه العامل ثمن ثمانية ذكرت بالنقص وسقطت  
 منهم المولفة بالاجماع وهو من قبيل انتها الحكم بانتهاء علمه كما في الكافي  
 وغيره **قوله** والمكاتب يعني اذا كان سيده غير هاشمي كما في البرج  
 المحيط قد قالوا انه لا يجوز لمكاتب هاشمي لانه تبع للمولى انتهى قلت  
 هو مستغاد مما سياتي انها لا تدفع لموالي بني هاشم وفي الاختصار  
 قالوا لا يجوز دفعها الى مكاتب هاشمي لانه الملك تبع للمولى وذكر  
 ابو الليث لا تدفع الى مكاتب غني واطلاق النص يقتضي الكل  
 هو الصحيح انتهى **قوله** والفارم اقول الدفع له اولى من الدفع الى  
 الفقير كما في البرج عن الظهيرية **قوله** ولا يملك نصبا با فاضلا عن دينه  
 افاد انه اذا ملك نصبا غير فاضل جاز له الصدقة لانه المستحق  
 بالدين وجوده وعدمه سواء كما في العناية **قوله** او كان له دين  
 على الناس لا يملكه اخذه يعني لا يقدر على اخذه الا كما اذا كان  
 نصبا بموطلا او غيره مؤجلا والمدونة مع او جاحدا ولا بنية  
 عادية او لم يكن ولم ير فعه الى القاضي فلا يحل له اخذ الزكاة كما  
 في قاضيه **قوله** وفي سبيل الله اقول كان ينبغي ان ينفذ الامام  
 اليه في كاد و به النص كذلك في باب الاربعة الاخيرة وهو  
 المكاتب والفارم وابن السبيل لما قال في الكافي وغيره انما عدل  
 عن الامام اليه في الاربعة الاخيرة لما يذانه بانهم ارسخ في  
 استحقاق التصديق عليهم ممن سبق ذكره لانه في اللومافيه  
 على انهم احتجابا بنو وضع فيهم الصدقات **قوله** وهو منقطع القراءة

موسر  
 عن الامام

في باب المصنف  
 في باب المصنف



الى اخوه قال في الظاهر في سبيل الله قيل طلبه العلم وكذا في الغنيمة و  
 قال السروجي قلت بعيد فانه الآية نزلت وليس هناك قوم يقال  
 لهم طلبته علم انتم قلت واستبعاده بعيد لان طلب العلم ليس الاستفاضة  
 الاحكام وهو يبلغ طالب علم رتبة من لازم صحبة النبي صلى الله عليه وسلم  
 لتلقي الاحكام عنه كاصحاب الصفة فالتفسير بطالب العلم وجيه  
 خصوصا وقد قال في البدائع في سبيل الله جميع القرب فيدخل فيه  
 كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات اذ كان محتاجا انهم  
 ثم اعلم ان الخلاف بين الصاحبين انما هو في التفسير ولا خلاف  
 في الحكم للاتفاق على انه انما تعطى الاصناف كلهم بشرط الفقر  
 الا في العامل فمنقطع الحاج الفقير يعطى بالاتفاق كما في الفتح **مولد**  
 وابن السبيل هو المسافر الى اخوه كذا في التبيين ثم قال والاولى ان  
 يستقرض ان قدر عليه ولا يلزمه ذلك لاحتمال عجزه عن الاداء ثم  
 لا يلزمه ان يتصدق بما فضل في يده عند قدرته على ماله كالفقير  
 اذا استغنى والمكاتب اذا عجز ومثله في الفتح **مولد** تملك الارل  
 بطريق الاباحة مستغنى عنه بما قدمه او كتاب الزكاة **مولد**  
 لا الى بناء مسجد الى اخوه اجملة في جواز مثله ان يتصدق بمقدار  
 زكوة على فقير ثم ياره بعد ذلك بالصرف الى ذلك الوجه فيكون  
 لصاحب المال ثواب الزكاة وللفقير ثواب هذا الثوب كما في  
 البحر المحيط **مولد** وفرعه اقول ولو من زنا ولا يدفع الى ولده الذي  
 نقاه كما في الفتح **مولد** وزوجه اقول وكما لا يدفع الى من  
 بينه وبينه قرابة ولا واد زوجية كذلك لا يدفع اليهم صدقة  
 فطر وكفارتهم وعشر بخلاف منسركا زفانه يجوز دفعه لهم  
 كما قدمناه اذ لا يشترط فيه الفقر كما في الفتح **مولد** ومملوك  
 المربي اقول وكذا مملوك من بينه وبينه قرابة ولا واد زوجية  
 لما قال في البحر والفتح ان الدفع للمكاتب الولد غير جائز كالدفع  
 لابنه **مولد** اي مدبره ومكاتبه وام ولده اقول جعله المملوك  
 سائلا للمكاتب صرحا كما هو مفهوم اطلاق ابن كمال في  
 وصدر الشريعة مخالف لما قاله في باب اكله بالعتق  
 ان المملوك لا يتناول المكاتب لانه ليس بمملوك مطلقا لانه

كذا في

الفتح

مالك يدانته ولما كان مغاير له قال في الكفر وعبد ومكاتبه **مولد** وتفق  
 شره الى اخوه ان معظم شره والافقد ذكره الكمال توجيها فقل قوله  
 لانه قد يكون اما ان يكون لفظا اعتق مبنيا للفاعل او للمفعول فعلى الاول  
 لا يصح التعليل لهما بانه قد يكون اذ هو قوله بلا دين عنه لانه العتق  
 لا يتجزأ عندهما فاعتاق بعضه اعتاق كله وعلى الثاني لا يصح  
 تعليل عدم الاعطاب بانه بمنزلة المكاتب عنه لانه حينئذ مكاتب الغير  
 وهو مصروف بالنص فلا يورثه الاشكال ويحتاج في دفعه الى  
 تخصيص المسئلة فانه قرئ بالبنا للفاعل فلو ادعيت شرك بينه  
 وبين ابنه اعتق نصيبه فعليه السعاية للابن فلا يجوز له لانه مكاتب  
 ابنه وكما لا يدفع الى ابنه لا يجوز له الدفع الى مكاتبه وعندهما يجوز  
 لانه قد يكون للابن وان قرئ بالبنا للمفعول فلو ادعيت شرك  
 بين اجنبيين اعتق احد هما نصيبه فيستعيبه الثالث فلا يجوز  
 للمكاتب الدفع اليه لانه مكاتب نفسه وعندهما يجوز لانه مدبونه  
 وهو حر ويجوز ان يدفع اليه لانه مدبونه اما لاختار الثالث  
 التضمن كان اجنبي عن العبد فيجوز ان يدفع اليه مكاتب الغير انتم  
**مولد** وغنى اقول اي يملك نصاب فضة او ذهب فاضل عن حوائجه  
 الاصلية او يملك ما يورثه نصاب فضة او ذهب من اير مال  
 كان بلا شرط الناحي لو يملك نصاب سائمة كخسر من الابل لا تاور  
 ما يثري درهم جاز دفع الزكاة اليه وما وقع في البحر خلاف هذا  
 فهو درهم حيث قال ودخلت النصاب الخمس من الابل السائمة  
 فانه ملكها او نصابا من السوائم من اير مال كان لا يجوز دفع الزكاة له سواء  
 كانت تاور ما يثري درهم او لا وقد صرح به شرح الهداية عنه  
 قوله من اير مال كان انتم فليسته له وقد ذكر خلافه في الاشباه والنظائر في  
 فن المعايير فقد ناقض نفسه ولم ار احدا من شرح الهداية صرح  
 بما ادعاه ممن اطلعت عليه بل عابرتهم مفيدة جواز الدفع لمن  
 ملك نصاب سائمة لا يبلغ قيمتها نصابا غير ان قال في العناية و  
 لا يجوز دفع الزكاة اليه من ملك نصابا سواء كان من النقود او السوائم  
 او العوض انتم فاوهم ما ذكره في البحر وهو مدفوع لانه قول العناية  
 سواء كان الى اخوه مفيد تقدير النصاب بالقيمة سواء كان

الدفع اليهم



من العوض او السوايم لما ان العوض ليس نصابها الا ما يبلغ قيمته  
ما تبي درهم وقد صرح بان المعتبر مقدار النصاب في التبيين وغيره استدلال  
له في الكافي بقول النبي صلى الله عليه وسلم من سأل عنه ما يفيقه فقد سأل  
الناس ان كانا قتلوا ما الذي يفيقه قال ما يتا درهم او عدلها انظر فقد  
شمل الحديث اعتبار السائمة بالقيمة لا طلاقه وقال في المحيط الفتا الذي  
يؤم الصدقة ويوجب صدقة الفطر والاضحية هو ان يملك ما يبلغ  
قيمه ما تبي درهم من الاموال الفاضلة عن حاجته لقوله عليه السلام  
لا تحل الصدقة لغني قيل وما الغني يا رسول الله قال من له ما يتا درهم  
انتهى وقد نص على اعتبار قيمة السوايم في عدة كتب من غير ذكر  
خلاف في الاشباه والنظائر كما ذكرنا وفي السراج الوهاج ونظم ابن  
وهبان وشعره له وفي شعره لابن الشحنة وفي الذخيرة الاثر في  
وفي الجوهرة قال المرغيناني اذا كان له خسر من الابل قيمتها اقل من ما تبي  
درهم تحل له الزكوة وتجب عليه وبهذا ظهر ان المعتبر نصاب  
النقد من اربال كان بلغ نصابا من جنسه او لم يبلغ انظر ما نقله  
عن المرغيناني تنبيه قتيبا يكون النصاب فاضلا عن الحاجة  
تبعها للحال وغيره حيث قال والشروط ان يكون فاضلا عن الحاجة ثم  
قال اما اذا كان له نصاب ليس ناصيا وهو مستغرق بجوابه الاصلية  
فيجوز الدفع اليه كما قد منا قيمته يملك كتيبات ونصبا وهو  
عالم محتاج اليها او هو جاهل لا حاجة له بها انظر قلت الا ان في قوله  
او هو جاهل لا حاجة له بها نظرا لانه عطفه على من يجوز دفع الزكوة  
اليه وانه لا يجوز له لكنه لما احوال على ما تقدم وهو مفيد ان الجاهل  
لا يكون مضر فملكه كتيبا علم حكمه به وان كان في هذا **ساج**  
ومملوكه اقوال اطراف غير المكاتب وان كان مقتضى تصرفه فيما تقدم  
شعور المكاتب **س** لان الملك واقع لمولاه فيه اشارة الى جواز  
الدفع له اذا كان ما دوننا مدونا بما يحيط بكسبه ورقبته وبه صرح  
الزيبي وغيره فقال يجوز عند ابي حنيفة خلافا لما بنا على ان  
المولى يملك اكسبه عندهما وعنده لا يملك فصار كالمكاتب  
وفي الذخيرة اذا كان العبد زنا وليس في عياله مولاه ولا يجد  
شيئا يجوز وكذا اذا كان مولاه غائبا رور ذلك عن ابي يوسف

له

نصابا

نقله

انتهى **س** وطفله لا فرق فيه بين كونه في عيال الاب او لم يكن في  
الصحيح كما في التبيين **س** بخلاف الكبير اقوال وسواء كان ذكرا وانثى  
كما نص عليه غيره واحد من الشراح وكذا في الجوهرة فقال وبهذا ثبت  
الكبيرة الا انه عقبه فيها بقوله وفي الفتا واذ دفع الى ابنة الغني  
الكبيرة قال بعضهم يجوز لانها لا تعد غنية بفنائها وزوجها وقال  
بعضهم لا يجوز وهو الاصح انتهى **س** كذا امرأته هو ظاهر الرواية وسواء  
وقض لها نفقة او لا وعن ابي يوسف لا يجوز الدفع لها كاتبة والفرق  
ان نفقتها بمنزلة الاجرة ونفقة الولد سببة عن اجزئية فكانت  
كنفقة نفق كذا في البرهان **س** وهم آل علي الى اخيه تبع فيه القدر  
حيث عدمهم من بين كما ذكره والعكس واخارث ابنا عبد المطلب  
وعلى وجع وعقيل اولاد ابي طالب رضي الله عنهم وفايدة له  
التخصيص بهولاً انه يجوز الدفع اليه بعد ايم من بني هاشم كذرية ابي  
لهب كما في الجوهرة والطلاق الحكم ولم يقيد به مانع ولا شخص  
اشارة لدر رواية ابي عصمة عن الامام انه يجوز الدفع لبني هاشم  
في زمانه لان في عوضها خمس الخمس ولم يصل اليهم ولاد رواية  
انه الهاشمي يجوز له دفع زكاته اليه كما شئى مثله لانه ظاهر  
الرواية المنع مطلقا كذا في البحر وقال في شرح الانار عن ابي  
حنيفة رحمه الله انه الصدقات كلها جائزة على بني هاشم واخوته  
كانت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لو صول خسر الخمس اليهم فلما حصل  
منهم ظلمة عن ذلك بجوته صلى الله عليه وسلم حلت لهم الصدقة قال  
الطحاوي وباجوازناخذ كذا في شرح الجمع لابن الملك **س**  
ومواليهم اي معتق بني هاشم مفيد بالاولوية عدم جواز الدفع  
اليه ارقابهم **س** وان جاز التطوعات والاقواف لهم نقل  
في النهاية عن العتابي ان النفل جائز لهم بالاجماع كالنفل للغني  
وتبعه صاحب المعراج واختاره في المحيط مقتصر عليه وغواه  
الى النوادر ومضى عليه الا قطع في شرح القدير واختاره في  
غاية البيان ولم ينقل غيره شارح الجمع فكان هو المذهب واثبت  
الشارح الزنل في الخلاف في النفل على وجه يشعركه وقراه  
الحقق في فتح القدير من جهة الدليل لا طلاقه وقد سوي في الكافي

حكم



بين التطوع والوقف كما سمعت وهكذا في المحيط وفي شرح الطحاوي  
 وغيره ان كل مقيد بما اذا سماهم الواقف اما اذا لم يسمهم فلا لانها  
 صدقة واجبة ورده المحقق في فتح القدير بان صدقة الوقف كالنقل  
 لانه متبرع بتصدقه بالوقف اذ لا ايقاف واجب ونظر صاحب  
 البحر فيه بان الايقاف قد يكون واجبا كما اذا قال ان قدم ابي فعلى  
 ان اوقف هذه الدار صرح المحقق نفسه في كتاب الوقف بذلك  
 واورد سؤالا كيف يلزم به وليس من جنسه واجب واجاب  
 بانه يجب على الامام ان يقف مسجدا من بيت المال للمسلمين وان  
 لم يكن في بيت المال شيء فعلى المسلمين انهم وذكروا في البحر عن الظهيرية  
 ما يوجب الوقف بنذر الوقف **مولد** وانما جاز غير ما له هو كصدقة  
 الفطر والكفارات جازية دفعه للمذموم وقيد بالذم لانه لا يجمع  
 الصدقات فضا ونظرا لا يجوز للبحر في اتفاقا ولو كان متامنا كما في  
 البحر غايه البيان والنهاية **مولد** دفع بحر اي بظن انه مصرف فسر  
 التحريم بالظن يخرج الاجتهاد يعني المجرد عن الظن كذا في البحر وفيه تأمل  
**مولد** ولو ظهر كفه المراد به بان كان ذميا اما لو ظهر وبيد كونه  
 لا يجوز كما في البحر والجمهورية **مولد** وفي قوله دفع بحر اشارة الى  
 انه اذا دفع بل اخر واحط لا تجزئ اقول وكذا اذا شك في كونه مصرفا  
 لا تجزئ وكذا اذا تحريم غلبه ظنه انه ليس مصرفا لا تجزئ الا اذا علم  
 محليته بعده على الصحيح كما في البرهان وقال الكمال ظن بعضهم انها مسئلة  
 الصلوة حال الاستبانه الى جهة التحويل فانها لا تجزئ عند ابي حنيفة ومحمد  
 وان ظهر صوابه وانحق الاتفاق على الجواز هنا والفقهاء الصلوة الى  
 تلك الجهة متعينة لتعده الصلوة الى غير جهة القبلة اذ هي جهة التحريم  
 حتى قال ابو حنيفة رحمه الله اشئ عليه الكفر فلا تنقلب طاعة ومنها نفر  
 الاعطى لا يكون به عاصيا فصدح وقوعه مسقطا اذا ظهر صوابه انتهى  
**مولد** وكره الاغنا اقول يمكن ان يكون الاغنا المحرم لاخذ الزكاة فيتمثل  
 المحجب لها وهو مقتضى اطلاق المصنف رحمه الله فيكون دفع عرض  
 يساوي نصبا وان يكون المراد الغنا الموجب للزكاة لا المحرم لاخذ  
 فلا يكره الادفع غير العرض من النقد لانه يجب بملكه الزكاة وان  
 تأخر وجوب ادائها الى انتهاء الحول وهو مفهوما ظاهر عبارة

المراد صح

يلع

احمد

احمدية حيث قال فيها ويكون ان يدفع اليه واحد مائتي درهم فصاعدا وان  
 جاز انتم ومحل الكراهة ما لم يكن مديونا او ذاعبال فلو كان ذاعبالا  
 بحيث لو وزع عليهم لا يصيب كل نصيب او لا يفضل بعد قضاء  
 دينه نصيب فلا كراهة في ذلك كما في الفتح **مولد** وانما يصير غنيا  
 بعد تمام التملك فيتأخر الفتي عن التملك الى اخره كذا في احمدية  
 وتعقبه في النهاية والمواج بانه ليس مستقيم على الاصح من مذهبينا  
 منه ان حكم العلة الحقيقية لا يجوز تأخره عنها بل هما كالاستطاعة  
 مع الفعل يقتضيان واجبا بان معنى قوله ان الفنا حكم الاداير حكم  
 حكم الاداير الاداير ائمة الملك والملك علة الفنا فكان الفنا  
 مضافا الى الاداير واسطة الملك كالاتفاق في شر القريب  
 فكان الاداير شبهة السبب الحقيقي والسبب الحقيقي مقدم على  
 الحكم حقيقة وما يشبه السبب من العلة له شبهة التقدم انتهى  
 كذا في البحر وقال في العناية اقول الحكم يتعقب العلة في العطل  
 ويقارنها في الوجود فيها النظر الى التأخر العقلي جاز وبالنظر  
 الى التقارن الخارج بكرة **مولد** ونقلها من مكان المال الى بلداخر  
 لانه المعتبر في الزكاة مكان المال وفي صدقة الفطر مكان الراس  
 المخرج عنه في الصحيح مراعاة لا يجزئ الحكم في محل وجود سببه كما في  
 الفتح وقال في البرهان الصحيح عن ابي حنيفة وجوب ادائها  
 اي صدقة الفطر حيث هو المولى كما اختاره محمد وجمهور  
 ابو يوسف اليه وجوبها حيث هم كالزكاة انتهى فقد اعتبر مكان  
 المولى وهو تصحيح المحيط والبدائع وتصحيح الكمال خلافة قال صاحب  
 البحر فقد اختلف التصحيح كما مر فوجب الفحص عن ظاهر الرواية  
 والرجوع اليها والمنقول من النهاية مغزيا الى المبسوط ان البقرة  
 بمكان من تجب عليه لا بمكان آخر في عنه موافقا لتصحيح المحيط فكان  
 هو المذهب ولهذا اختاره قاضينا في فتاواه مقتصر عليه انتهى  
 قلت قد ظفرت بحديثه على نص ظاهر الرواية من العناية فوضح به  
 كلام صاحب البحر قال الاكل رحمه الله وطولت بالفرق بين هذه  
 المسئلة وبين صدقة الفطر في انه اعتبر مهننا مكان المال وفي  
 صدقة الفطر من تجب عليه في ظاهر الرواية واجيب بان

المدفع

العام

فكان



وجوب الصدقة على المولى في ذمته عن رأسه حيث كان رأسه  
 وجب عليه ورأس ماله في حقه كراسته في وجوب المونة التي هي  
 سبب الصدقة فوجب حيث ما كانت رؤسهم واما الزكاة فانها  
 تجب في المال فلهذا اذا ملك سقطت باعتبار مكانه انتم وكذا انص  
 على ظاهر الرواية في النهاية في صدقة الفطر فقال واما مكانه اذا  
 فهو مكانه من تجب عليه في ظاهر الرواية بخلاف الزكاة فان الاعتبار  
 فيها بمكان المال انتم **قوله** لغير قريب واجوز اقوال عدم كراهة النقل  
 غير مخصص في ما بين الصورتين فان المتأخر بدار الحرب يفتى  
 بالاداء الى فقراء الاسلام وانه وجد فقرا المسلمين بدار الحرب  
 ولا يكره ايضا نقلها لمن هو اذرع وانفع للمسلمين بتعليمه من فقرا  
 بلده بعد تمام الحول وكذا لا يكره نقلها قبل تمام الحول لبلده آخر  
 مطلقا كما في شرح المجموع تنبيه قالوا الافضل في صرفها ان  
 يصرفها الى اخوته الفقراء ثم اولادهم ثم اعمامهم ثم اخوالهم ثم ذرية  
 ارحامهم ثم جيرانهم ثم اهل مسكنهم ثم اهل مصرهم كما في الفتح وغيره  
 انتم ولعله اراد بالاخوة شمول الاخوات ولهذا قال في الجوهرة اعلم  
 انه الافضل في الزكاة والفقرة والنذر العرف اول الى الاخوة والافوات  
 ثم الى اولادهم ثم الى الاعمام والعمات ثم الى اولادهم ثم الى الاخوات  
 والخالات ثم الى اولادهم ثم الى ذرية الارحام من بعدهم ثم الى  
 الجيران ثم الى اهل مسكنهم ثم الى اهل مصرهم او قرية انتم والاراد  
 بقول الكمال ثم ذرية ارحامهم بعد ذرية احوالهم ذرية ارحامهم  
 قبل واليه اشار في الجوهرة كما تقدم بقوله ثم ذرية الارحام  
 من بعدهم انتم هذا وذكر في المعراج عن الشيخ ابي حفص الكبير  
 لا تقبل صدقة الرجل وقرابته محايض حتى يبدأ بهم فيسد  
 حاجتهم انتم **قوله** ونزب دفع مغبته عن سؤال يوم ظاهره تعلق  
 الاغنا بسؤال القوت والوجه انه ينظر الى ما يقتضيه الحال في  
 كل فقير من عيال وحاجة اخر كدين وثوب وكرامن وغيره  
 ذلك كما في الفتح وقار في العناية انما صار هذا احب لانه فيه  
 صيانة المسلم عن ذل السؤال مع اداء الزكاة ولهذا قالوا من اراد ان  
 يدرهم فاستترى به فلو سافر ففرقها فقد قصر في او الصدقة

صوابه رأسه  
 فعتبر مكانه

بلغ

قال

نحوه

انتم قال تاج الشريعة لما روي عن رسول الله عنه انه قال اذا تصدقتم  
 فاعندهم ولا تدفع الكثرة اشبه بعذر الكرام فكانه اولى قال عليه  
 السلام ان الله تعالى يحب معالي الامور ويبغض سفاسفها و  
 قد ذم الله تعالى على اعطاء القليل في قوله عز وجل افرايت الذي  
 تولى واعطى قليلا والكثير انتم **قوله** ولا يسألن له قوت يوم  
 يعني لا يسأل القوت اما سؤال ما هو محتاج اليه غير القوت  
 فحائز كسب وسواء كان له قوته بالفعل او القوة كما اذا كان  
 صحيحا مكتسبا لقدرته بصحته واكتسابه على قوت اليوم فكانه  
 مالك له واستثنى من ذلك في غاية البيان الفارسي فان طلب  
 الصدقة جائز له وانه كان قويا مكتسبا لاشتغاله بالجهاد عن  
 الكسب انتم وينبغي ان يلحق به طالب العلم لاشتغاله عن الكسب  
 بالعلم واذا حرم السؤال لم يحرم الا عطاؤه اذا علم حاله ما حكمه في  
 القياس سرانه يأنم بذلك لا عناية على المحرم لكن بجعل مهنة وبالهيئة  
 للفتى او لمن لا يكون محتاجا اليه لا يكون انما نقله في البحر في الشيخ  
 ا. طر الدين في شرح المشرق انتم لكن قال قاضينا ان كان نقله عنه  
 في النهاية لا يحل السؤال لمن كان عنه قوت يوم عند البعض  
 وقال بعضهم لا يحل السؤال لمن كان كسوبا او يملك خمسين درهما  
 انتم فاما نقله في البحر من حرمه سؤال الكسوب غير متفق عليه  
 انتم **باب الفطر** اي صدقة الفطر وهو من اضافة الشيء  
 الى شئ له كحجة الاسلام وقيل من اضافة الشيء الى سببه  
 كصلوة الظهر ومناسبتها للزكاة لانها من الوظائف المالية الا  
 ان الزكاة ارفع درجة منها لشبوتها بالقراءة فقدمت عليها  
 وذكر في المبسوط هذا الباب عقيب الصوم على اعتبار الترتيب  
 الطبيعي اذ هي بعد الصوم كذا في الجوهرة والكلام في صدقة  
 الفطر من وجوه سذكر منها بيان كيفيةها وكيفيةها وشروطها  
 وسببها ووقتها وجوبها واستحبابها وما يتأد به الواجب  
 وركنها وهو ادا قدر الواجب لمصلحة وحكمها وهو اخراج  
 عن عبادة التكليف في الدنيا ووصول الثواب في العقبى و  
 مكانه الا اذا وهو مكانه من تجب عليه في ظاهر الرواية كما

طبع



تقدم قوله يجب على حرمه ان يكون المراد بالوجوب  
 شغل الذمة المعبر عنه بنفس الوجوب وان يكون وجوب الاداء المعبر عنه  
 بتفرغ الذمة والظاهر الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم ادوا عنه كل  
 الحديث كما ذكره الزبيدي والواجب ان يكون على معنى الاصطلاح  
 هو ما ثبت بدليل فيه شبهة كذا في الفتاوى **قوله** ولو وصية يعني من  
 ماله وعلى الولي ادائها منه كما سنده **قوله** له نصاب الزكاة  
 فيه تاسخ لانه لا يشترط ان يملك ما تجب فيه الزكاة بل ما يارب  
 نصابا ولو وضاع لم ينو للتجارة فارغ عنه حاجته الاصلية **قوله**  
 فاضلا عنه حاجته الاصلية اقول ومنه حواججه الاصلية حوائج  
 عياله فلا بد ان يكون النصاب فاضلا عن حوائجه وحوائج عياله  
 ولم يبين المصنف من غير تقدير فيعتبر ما زاد على الكفاية ولا عياله  
 كذا في مختصر الظهيرية **قوله** وبه تحرم الصدقة او تجب الاضحية  
 كالفطرة ونفقة القريب المحرم والثاني في النصب ما يجب زكوة وهو  
 النصاب الذي تقدم والثالث ما يحرم السؤال وتقدم قال صاحب  
 البحر وتسمية الشارحين له نصابا مجازا انتهى مجازا في  
**قوله** وطفله الفقير اقول ولو كان له آبا فعلى كل فطرة كاملة  
 اي يوسف وقال محمد عليهم صدقة واحدة ولو كان احدا لآبا  
 موسرا دون الباقين فعليه صدقة تامة عندهما كما في  
 الفتح ولا تجب فطرة امة على احد لعدم الملك التام تنب  
 اجد كالا ب عند فقده او فقده على ما اختاره في الاختيار  
 فوجب عليه فطرة ولد ولده ولا تجب عليه في ظاهر الرواية كما  
 سنده **قوله** فلا تجب عليه لولده الكبير قال في البحر في الاختيار  
 الا ان يكون مجنونا فانه صدقة فطره عن ابيه سواء بلغ مجنونا  
 او من بعد بلوغه خلا فاما عن محمد في الثاني وتجب فطرة الالة  
 الفقير المجنون على ابنه انتهى **قوله** وطفله الغني بل من ماله اقول  
 ولو لم يخرجها الولي عنه وجب الاداء بعد بلوغه ويخرجها وصي  
 المجنون وولي ماله تنبيه ذكره في الاضحية عنه اطلاق  
 واضح ما يفتي به انه لا يفيض عنه ماله واما مملوك ابنه فقال  
 في المحيط لا تجب عنه مملوك ابنه اذا لم يلبس مال ابي غير المملوك

مقدار الحاجة انما يتراعى عليه  
 الفتوى ان العبرة بالكفاية

بالتفاق

بالتفاق لانه لا يمونه فانه ليس عليه نفقة عبدا ابنه وان كان للولد  
 مال فعلى اطلاق الذي ذكرنا في الصغير انتهى واختلف في ان اراده هو انه  
 لا تجب فطرة الصغير عند محمد وزفر لا شتر اطلاقها العقل والبلوغ  
 وعند ابي حنيفة وابي يوسف لا يشترط **قوله** ومملوكه الخادم  
 اي المملوك للخدمة واطلقة فتشمل المديون المستوفى والموجود  
 المهرهون اذا كانا قايما بالدين ولمولاه نصاب غيره كما سنده  
 والعبد الجاني عند الكاؤه او خطا والعبد المنذور بالتصدق  
 والمعلق عنقه بمجي يوم الفطر والموصى برقبته لانه  
 يخذلته لا فطرته على الموصى له بالرقبة بخلاف النفقة  
 فانها على الموصى له بالخدمة كما في البحر وغيره وقال الكمال وما وقع  
 في شرح الكفر من ان العبد الموصى برقبته لانه لا تجب  
 فطرته منه سهو القلم **قوله** اعترافه عبدا واما للتيار  
 شامل لما كان مالا ذونه اما لو اشترى المأذون عبد للخدمة  
 ولادين عليه فعلى المولى فطرته فانه كان عليه دين فعند ابي  
 حنيفة لا تجب وعندهما تجب بناء على ملك المولى لا كسبه  
 وعدمه كما في الفتح وغيره **قوله** وعنده الا بقاء بعد عوده  
 اقول وكذا المقتضوب المجود والماسور ولا تجب على المولى  
 عنه نفسه بسببهم والمهرهون تجب فطرته وفطرة مولاه  
 ففطر له نصاب بعد الدين كذا في التبيين والمراد بنصاب  
 غير العبد لانه من حواججه الاصلية حيث كان للخدمة **قوله**  
 لقصور الولاية والموتة في حق كل منهما اشارة الى ما قاله  
 المحمداية ان السبب راس يمونه وبلى عليه قال الكمال واعطى  
 الضابط المذكور يلزم تحلف الحكم عن السبب في اجد اذا  
 كانت له نوافل صغارا في عياله فانه لا يجب عليه الاخراج عنهم  
 في ظاهر الرواية وما ورد من دفعه فهو غير قوي ولا يخلص الا  
 بترجيح رواية الحسن ان على اجد صدقة فطرهم انتهى قلت وقد مرنا  
 عن الاختيار اختيارها انتهى وهذه مساليل يخالف فيها اجد  
 الاب في ظاهر الرواية ولا يخالف في رواية هذه والتبعية  
 في الاسلام وجر الولد الوصية لقراءة فلا في الفتح

فيه

عليه



**قوله** وكذا العبيد بين اثنين عند ابي حنيفة اير مطلقا واؤب  
 ابو يوسف ومحمد بن القاسم في المشهور عنهما حتى لو كان  
 بين رجلين ثلاثة اعبدا او خمسة يجب على كل واحد منهما  
 عن عبد او عبيدين كما في البرهان **قوله** وان بيع المملوك  
 المشترك بين اثنين الى اخوه اقول الصواب مذهب المشترك  
 بين اثنين لما انه يلزم منه وجوب الفطرة على بايعه اذا رد  
 البيع بالخيار وانه لا يجب عليه لانه شريك والشرط الملك  
 التام للرقبة **قوله** بخيار احدهما اقول وكذا بخيارهما على من  
 يصير له وقال زفر بن زجب على من له الخيار كيف ما كان وقال الشافعي  
 على من له الملك كالنصفه وزكاة التجارة على هذا باه اشتراه  
 للتجارة بشرط الخيار فتم احواله في مدة الخيار عندنا يضم  
 اليه من يصير له ان كان عنده نصاب فيزكاه معه ولو كان البيع  
 باما فلم يقبضه حتى مر يوم الفطر فانه قبضه بعد ذلك فعليه صدقة  
 فطره وان لم يقبضه حتى ملك عند البايع لا يجب على واحد منهما  
 فانه رد قبل القبض بخيار عيب او روية بقضا او غيره فعلى  
 البايع وبعد القبض على المشترك ولو اشتراه ناسا او قبضه  
 قبل يوم الفطر وباعه بعده او اعتقه فعليه صدقته ولو قبضه  
 بعد يوم الفطر فعلى بايعه كما في النسيين **قوله** او دقيقه او  
 سويقة القدر والقيمة جميعا احتياطا وان ضر على الدقيق  
 في بعض الخبائر ثم قال بعد سياق الخبز فوجب الاحتياط باه  
 يعطى نصف صاع برة وصاع شعير لا اقل من نصف صاع  
 نصف صاع برة او اقل من صاع برة وصاع شعير ولا نصف  
 لا بواوي نصف صاع برة او صاع لا بواوي صاع شعير انتهى  
 واما الخبز فلا يجوز الا بطريق القيمة على الصحيح كما في الحداية  
 وفتح القدير **قوله** وزبيب جعل الزبيب كالكبر وهو رواية  
 الجامع الصغير ورواه الحسن بن ابي حنيفة عن ابي الزبيب كما  
 لشعير وصحها ابو اليسر قاله الكمال وقال في البرهان الزبيب  
 كالتمر في رواية عن الامام وبه قال وعليه الفتور انتهى **قوله**  
 فاعلى يجب اقول ويجوز ان يكون بدلا عن الضمير المستتر في

الى اخوه قال الكمال والاولى انه يراعى  
 فيها اير في الدقيق والسويقة  
 دقيق خنطة او صاع دقيق شعير  
 ساويا نصف صاع

ففي

مجلس

يجب ان يجب الفطر الى صدقة الفطر وهي نصف صاع  
**قوله** مما اى من صاع يسع الفا الى اخوه هذا تقدير الطي وى  
 الصاع بما يسع ثمانية ارطال كما ذكره المصنف وفيه اشارة الى ما  
 قيل انه لا خلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه في الحقيقة فمن  
 حيث تقدير ابي يوسف الصاع خمسة ارطال وثلاث عراقيه  
 وتقديرهما ثمانية ارطال زيادة الصاع في عصر ابي يوسف  
 لانه ارطال في زمن ابي حنيفة كان عشرين استارا وفي  
 زمن ابي يوسف كان عشرين استارا والاستار بكرة  
 الهنقة ستة دراهم ونصف قال الزبيلى وهذا القيل شبه  
 لانه محمد لم يذكر المسئلة خلافة ولو كان فيها خلاف لذكره لانه  
 اعرف بجهله كذا في شرح المجمع انتهى لكن قال في الينابيع  
 الصحيح انه لا خلاف ثابت بينهم في الحقيقة لانه انظر اربعة ارطال  
 العراقي انتهى قلت وما ذكره في الينابيع لا يتم الا ان يثبت عدم  
 زيادة الصاع في زمن ابي يوسف وبعد ثبوت عدم الزيادة  
 يحتاج ايضا الى نفي ما ورد انه ابا يوسف حره برطل اهل  
 المدينة وهو اكبر من رطل بغداد لانه ثلثون استارا و  
 الفدادير عشرة وثلثون **قوله** ولا فرق بين مدة ومدة في  
 الحداية هو الصحيح وهو احتراز عن قول الحسن بن زيار  
 وخلف بن ايوب ونوح بن ابي مريم فانه احسن بقول  
 لا يجوز تعجيلها اصلا كالا ضحية وقال خلف يجوز تعجيلها  
 بعد دخول رمضان لا قبله وقال نوح يجوز تعجيلها في النصف  
 الاخير من رمضان وعلى الصحيح قال في الخلاصة لو ادى عن عشر  
 سنين او اكثر جاز كما في العناية ونقل الشيخ زين في تحفه  
 تصحيح قول خلف عن قتادة وراى شيخنا وعن الظاهر يدبان  
 عليه الفتور ثم قال فقد اختلف التصحيح كما ترى لكن تأيد  
 التقييد بدخول شهر رمضان بانه الفتور عليه فليكن العمل  
 عليه انتهى وقاله اخوه الشيخ عرق قال في النه بعد نقل ما  
 تقدم واتباع الحداية اولى انتهى قلت ويعضده ان العمل بما  
 عليه الشروع والمتون وقد ذكر مثل تصحيح الهداية في الكافي

قال



والتبيين مشروح الهداية وفي البرهان وابن كمالايت وفي  
 الفتاوى البرزانية قال الصحيح جواز تعجيل الفطرة لسنتين كما يجوز  
 سنة رواه الحسن عن الامام انهم وكذا ذكر في المحيط فقار  
 ويجوز تعجيل صدقة فطر سنة او سنتين لانه سبب الوجوب  
 رأس يمونه ويلى عليه والوقت شرط وجوب الاداء  
 التعجيل بعد سبب الوجوب جائز كما في الزكاة انتهى **قوله** او اخر  
 عنه وقتة ولم تسقط اقول هو الصحيح ولو افتقر وعنه الحسن انها  
 تسقط بمضي يوم الفطر كما في البرهان **قوله** ونذب تعجيلها الي اخره  
 قد تم المصنف في صلوة العيد ولذا لم يذكر صاحب الكنز هنا  
 الكفاية ذكره ثمة ولما ذكره في الكافي هنا ايضا قال وقد روي في باب  
 العيدين فقول صاحب الجواهر لم يتوض في الكتاب لوقت الاستحباب  
 وصرح به في كافي ليس كما ينبغي وفضل التعجيل ما رواه ابو داود  
 ابن ماجه عنه ابن عباس رضي الله عنهما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 زكاة الفطر طهرة للمساكين من اللغو والفتن وطهرا للمساكين من  
 ادائها قبل الصلوة فمهر زكاة مقبولة ومن ادائها بعد الصلوة فهي  
 صدقة من الصدقات ورواه الدارقطني وقال ليس في رواية  
 جردع كما في الفتح تقيده لم يتوض المصرا لا فضلية ما يدفع للفقير  
 وقال في الهداية الدقيق ادلى من البر والدارهم ادلى من الدقيق  
 فيما روي عنه ابي يوسف وهو اختيار الفقيه ابي جعفر لانها ادفع  
 للحاجة والمجربة وعن ابي بكر الاغثنش تفصيل الحنطة لانها بعد  
 عن اختلاف اذ في الدقيق والقيمة خلاف ذلك في انتهى وذكر الفقيه  
 ابو الليث في نوازل عن ابي جعفر خلاف ما في الهداية عند حيث  
 قال وكان الفقيه ابو جعفر يقول دفع الحنطة افضل في الاحوال  
 كلها لانه فيه موافقة السنة واظهار الشريعة انتهى وفي جامع  
 المجوب قال محمد بن سلمة ان كان في زمن الشدة فالاداء الحنطة  
 او دقيقه افضل من الدراهم وفي زمن السعة الدراهم افضل  
 كما في غاية البيان ونقل في الجوهرة الظهيرية انه الفتور على القيمة  
 افضل لانه ادفع الحاجة للفقير واختار في اخانيه العين اذا  
 كانا في موضع يشترى الاشياء بالحنطة كما لا رآهم انتهى قلت

هنا

فلا خلاف

فلا خلاف بين النقلين في الحقيقة لانها تظالمها هو اكثر نفعها  
 وادفع للحاجة **قوله** ووجب دفع كل شخص الى اخره ظاهره  
 انه المداية اللزوم لمقابلته بقوله حتى لو فرق الى فقيرين لم يجز  
**قوله** لكن الاداء هو الاول ويعني على قول الكرخي والصحيح قول  
 الكرخي لما قال في البرهان ويجوز دفع صدقة واحدة بجمع من  
 الفقرا لوجود الدفع الى المصرف على الصحيح انتهى وقال في البحر صرح  
 الولوالجي وقاضيهان وصاحب المحيط والبدائع بجواز تفريق  
 الفطرة الواحدة على مساكين من غير ذكر خلاف فكان هو المذهب  
 يجوز تفريق الزكاة واما الحديث المأمور فيه بالاغنا فيضيد  
 الاولوية وقد نقل في التبيين يجوز من غير خلاف في باب  
 الظهار انتهى **قوله** ويجوز دفع ما يجتب على جماعة الى فقير  
 واحد الى اخره اقول هذا على الصحيح لانه الفقير بالنسبة الى  
 كل رافع مصرف كما في البرهان والله سبحانه اعلم بالصواب  
**كتاب الصوم** **قوله** قال عليه الصلوة والسلام بنى الاسلام  
 على خمس انما اختصر المصنف على بعض الحديث لكونه محسلا  
 الشهد وسكت عن الناحية وهو الحج ولا يقال ظاهر كلام المصنف  
 انه صوم رمضان فامسها لانه الشهادتين بمنزلة شئ واحد حتى  
 لا تقبل احدهما بدونه الاخر فالحج مسر الحج ثم انه يحتاج الى معرفة  
 اشياء وهما ان الله سبحانه شرع الصوم لفوائد عظيمة ايجابها  
 شئين ينشأ احدهما عن الاخر كونه النفس الامارة وكسر  
 سورتها في الفصول المتعلقة بجميع اجوارح من العين واللسان  
 والاذن والفم فانه يضعف حركاتها في محسوساتها ولذا قيل  
 اذا جاءت النفس شبعبت جميع الاعضاء فاذا شبعبت النفس  
 جاءت الاعضاء كلها ومن فوائده اقتضاؤه الرحمة والعطف على المساكين  
 لذوق المأجور في بعض الاوقات تذكر به من هو ذائقه جميع  
 الاوقات فيسارع الى رحمة والرحمة حقيقتها في الانسان  
 نوع الم باطن فيستدرك من حاله هذه دائما بايصال الاحسان  
 اليه فينال بذلك عند الله من حسن الجزاء كما في فتح القدير  
**قوله** وسنذكر الاكل الى اخره هذا الحديث صادق بمن ادخل

حق

في



شيئا الي وماغه وانه لا يكون صائما وخرج به من اكل ناسيا وانه صائم  
 واحد الصحيح اسكن عن ادخال شئ في فمنا او ماله حكم الباطن وعن  
 شهوة الفرج بنية في وقتها من اهل هذا سبب وجوب رمضان  
 شهور جزوه من الشهر ليل او نهارا وكل يوم سبب وجوب اداية  
 الايام متفرقة كالصلوة في الاوقات بل اشتد لتحل زمان لا  
 يصلح للصوم اصلا وهو الليل ولا تنافي بين جمع السببين  
 فشهور جزوه من الشهر بسبب الكلة وكل يوم سبب لصومه والقضا  
 يجب بما يجب به الا اذا سبب صوم الكفارات امكن والفكر  
 وسبب المنذور النذر ولذا لو نذر صوم شهر بعينه فصام شهرا  
 قبل عنه اجزاه لانه تعجيل بعد وجود السبب ويلغو التعيين و  
 شرط وجوب الصوم الاسلام والبلوغ والعقل وشرط  
 وجوب اداية الصحة والاقامة وشرط صحة اداية النية وخلوها  
 بنا فيه او يفده وحكم سقوط الواجب ونيل ثوابه ان كان صوما  
 لازما والآ فالتا في قال الكمال وينبغي ان يزا في الشرط العلم  
 بالوجوب او الكون في دار الاسلام ويراد بالعلم الادراك  
 وهذا لا يوجب اذ اسلم في دار الحرب ولم يعلم ان عليه صوم  
 رمضان ثم علم ليس عليه قضا ما مضى وانما يحصل العلم  
 الموجب باخبار رجلين او رجل واحد او اثنين او واحد عدل عندهما  
 لا شرط العدالة والبلوغ والحرية ولو اسلم في دار الاسلام  
 وجب عليه قضا ما مضى بعد الاسلام علم بالوجوب او لا  
 انتر **مولد** لم يقل نهارا لانه قد يطلق ايضا على ما بعد طلوع  
 الشمس الى غروبها اقول يحتمل ان يكون المراد قد يطلق في اللغة  
 اول ساعة الفقها وفي فتح القدير ما يفيد انه لساعة الفقها خاصة  
 حيث قال والمراد من النهار اليوم في لساعة الفقها انتر ولكن في  
 غاية البيان ما هو اعلم حيث قال النهار عبارة عن زمان تمتد  
 من طلوع الفجر الصادق الى غروب الشمس وهو قول اصحاب  
 الفقه واللغة ولهذا قال صاحب ديوان الادب النهار ضد الليل  
 وينتهي الليل بطلوع الصبح الصادق انتر **مولد** وهو اما فرض  
 وهو نوعان معين كصوم رمضان اداء وقضاء اقول جعل

يصلح

علماء

في

المصنف

المصنف قضا رمضان معيننا فنأقضي نفيه بقوله الآية وشرط  
 للباقي وهو قضا رمضان الى ان قال اذ ليس لها وقت معين انتر  
 والصواب عدم التعيين في قضا رمضان **مولد** ونحو الكفارات  
 لا يظهر للفظلة نحو فائدة غير الا قحيم **مولد** واما واجب  
 كالنذر المعين والمطلق هذا غير الاظهر والاظهر الصوم المنذور  
 فرض كالكفارات لا سندر **مولد** فانه قيل فوجب الى آخيه ليس من  
 احداية بل من المحشي عليها **مولد** ولما لم يثبت في المنذور نقل الاجماع  
 على فرضيته بالتواتر في مرتبة الوجوب اقول هذا على غير الاظهر  
 الاظهر انه اي صوم النذر فرض للاجماع على لزوم قضاها انه نقل  
 اليها بالتواتر كما في الفتح ونص في البدايع والمجمع على فرضية المنذور  
 وقال في المواهب وفرض صوم الكفارات وكذا فرض المنذور  
 في الاظهر وقيل انه واجب انتر **مولد** ونقل غير ما صادق  
 بصوم المسنون والاولي ما قاله الكمال ان اقام الصوم فرض  
 وواجب وسنونه مندوب ونقل ومكروه تنزيها وتخريجا  
 الاول والثاني كما ذكره المصنف والمسنون صوم عاشورا مع  
 التسع والمندوب ثلاثة من كل شهر ويندب كونها الايام  
 البيض يعني الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وكل  
 صوم ثبت بالسنة طلبه والوعد كصوم داود عليه السلام و  
 نحوه والنقل ما سوى ذلك مما لم تثبت كراهته والمكروه ان  
 تنزيها عاشورا مفردا عن التسع ونحو يوم المهرجان والمكروه  
 تخريجا ايام التشريق والعيد انتر لكن رايت بخط شيخني  
 عنه استاذة نقلها عن الواقعة تجوز صوم المهرجان بلكراهية  
 ودفي الولوالجية وهو المختار انتر وفي البزازية وقاضيان  
 انه وافق يوم النيروز معتاده لا بأس به انتر وفي المجتبى  
 يكره صوم النيروز والمهرجان انه تعمده والمختار انه كان  
 يصوم قبله حالا فضلا عن يصوم انتر فيمكن التوفيق بحكمها  
 عن الواقعة والولوالجية على ما اذا لم يتعمد **مولد** فان  
 الاجماع المنقول الى آخيه ليس المدعى مما ثبت بهذا الطريق  
 بل يتواتر نقل الاجماع كما قدمناه عن فتح القدير **مولد**



**قوله** فانه النهار الشرعي من الصبح الى الغروب اقول وكذا  
 اللغو على ما قدمناه من ديوان الادب **قوله** فوجب ان توجه  
 النية الى اكمال النية قبلها لتكون موجودة في اكثر النهار  
 وهذا خاص بالصوم لكونه ركنا واحدا بخلاف الحج والصلوة  
 فلا يجوز بنية في اكثر من بل لا بد من اقترانها بالعقد على ادائها  
 لانها اركانها فاذا لم تقرب العقد خلى بعض الاركان عنها  
 فلم يقع ذلك الركن عبادة كما في الفتح وهذا على الصحيح  
 انه لا تعتبر النية المتأخرة عن تحريم الصلوة كما قدمناه  
**قوله** بخلاف قضا رمضان حيث لا يتعين فيه رجوع  
 الى ما هو الصواب خلافا لما قدمه كما ذكرناه **قوله** الا اذا وقع  
 النية من مريض او مسافر الى اخره اقول الاصح ان المسافر اذا  
 نور نطقا وقع عن رمضان وفي رواية عما نواه من النظر كما في  
 البرهان واذا نور واجبا اخر فانه يقع عما نواه من الواجب  
 رواية واحدة عن ابي حنيفة **قوله** وقال اخر رمضان كما في  
 الفتح اما اذا نور المريض نطقا فقد اختلفت الرواية عن  
 الامام والاصح انه يقع عن رمضان كما في المحيط وشرح  
 الجمع والبرهان واما ان نوى المريض واجبا اخر فقد اختلف  
 في المحذية موافقا لرواية الايضاح وبسوط شيخ  
 الاسلام وقناوى اللؤلؤ والحي وقاضينا انه يقع عما نواه  
 من الواجب كالمسافر حيث لا عند ابي حنيفة اذا صام  
 المريض والمسافر بنية واجبا اخر يقع عنه انتهر وقال  
 الاكل في العناية هذا الذي اختاره المصنف ارماحب  
 الهداية من التسوية بين المسافر والمريض مخالف لما  
 ذكره العالمان في التحقيق في الاسلام وشمس الامة فانها  
 قال اذا نور المريض عن واجب اخر فالصحيح انه يقع صومه  
 عن رمضان وذكر وجه انتهر وقال في البرهان وهو الاصح انتهر  
 قلت واما اذا اطلق المريض والمسافر فانه يقع عن رمضان  
 كما في المحيط ولم يحك فيه خلافا **قوله** فتوى في ذلك اليوم يعني  
 في ليلة ذلك اليوم ولا بد من هذا الصبح عن ذلك المنور لانه

قال ص

ما ينبغي

ما يشترط تبين النية له **قوله** متناوشت شرط لتبين التبيين  
 شاملا لقضا نظر شرع فيه فاحده فكان ينبغي ان لا يخص المتن  
 بما ذكره **قوله** والمراد النية من الليل اقول الشرط عدم تأخرها عن طلوع  
 الفجر فتصح مقارنته للطلوع ومنه فروع لزوم التبيين في غير المتبين  
 لو نوى القضاء النهار فلم يصح هذا بل يقع نطقا في فتاوى النسفي  
 نعم ولو اظهر انما القضاء قيل هذا اذا علم ان صومه عن القضاء لم يصح  
 بنية من النهار اما اذا لم يعلم فلا يلزمه بالشرع كما في المظنون  
 كذا في فتح القدير والمظنون صوم الشك بنية رمضان فاذا افطر  
 فيه بعد ما تبين من شعبان لا قضاء عليه كما في التبيين **قوله**  
 ولا يصام يوم الشك الا تطوعا الى اخره اقول المراد ان ينص  
 على التطوع لانه اذا اطلق النية يوم الشك يكره لانه المطلق شامل  
 للمقادير انتهى واذا افترده بالصوم قيل الفطر افضل وقيل الصوم  
 افضل كما في الكافي **قوله** وانما كره غير التطوع لما روى صاحب  
 السنن الى اخره اقول لا يتم الاستدلال بهذا الا بما قاله الزمعي  
 بعد نقله وقال عليه السلام افضل الصيام صوم اغني وآود  
 وهو مطلق فيدخر فيه الكل ثم قال فاعلم بهذا ان المراد بالحديث الاول  
 غير التطوع **قوله** وكره فيه الواجب ارتئنا بها كما في البحر **قوله** ويقع  
 عنه في الاصح قاله الزمعي **قوله** بان يقع وصيام يوم الجمعة مفودا  
 وكذا السبت مكره نص عليه في البرهان فكيف يكون مقتاده  
 المكروه **قوله** او الخميس او الاثنين اقول وصوم الخميس والا  
 شين مستحب قاله في البرهان **قوله** او ثلاثة منه اخره  
 كذا في التبيين واحترز به عن صيام يومين او يوم قبل لكرامته  
 كما في البحر عن التحفة انتهر قال عليه السلام لا تقدموا الشهر  
 وقوله لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين انتهر قال  
 في الفتاوى والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الى اخره  
 التقديم بالشئ على الشئ ان يؤخره قبل حينه واوانه ووقته  
 وزمانه وشعبانه وقت التطوع فاذا صام عن شعبان  
 لم يات بصوم رمضان قبل زمانه واوانه فلا يكون هذا تقدما  
 عليه انتهر كذا بخط استاذ رحمته الله وبهذا ينبغي كراهة صوم

المعين

وانما الصيام صام دار  
 ما يريد ان يفطر ما  
 استقام

اقول صوم يوم الجمعة  
 ولا بأس بصوم يوم الجمعة مفودا عندنا  
 ولا بأس بصوم يوم الجمعة

على قصد ان يكون من رمضان  
 لانه التقديم صح



الثالث تطوعاً **مولد** كالمفتي والقاضي المراد به كل من كان من الخواص  
وهو من يتمكن من ضبط نفسه عن الانجذاب في النية والترديد  
وملا حظه كونه عن الفرض ان كان غداً من رمضان كما في الفتح **مولد**  
ويفطر غيرهم بعد الزوال يعني يأمر المفتي العامة بالتكلم ثم بالافطار  
فطار اذا ذهب وقت النية نفياً لتهمة ارتكاب التهاى  
**مولد** كذا انه نورا لم اجد غداً الى اخوه مثله ان لم اجد سحوراً  
كما في التبيين **مولد** لا يبطل النية ضم ان شاء الله تعالى الى اخوه استحباباً  
لانه في مثل هذا يذكر لطلب التوفيق والقياس ان لا يصير صائماً  
لبطلانها بالثبوت كالتصريفات القولية كذا في البرازية ورد  
قوله الى اخوه لا فرق بين كون السابعة فم يقبل لفسقه او رد  
لصحتها واقاد المصنف بالاولوية لزوم صيامه وان لم يشهد  
عند القاضي ولا فرق بين كونه هذا الذمة عن غرض الناس او كونه  
الامام فلا ينبغي للامام اذا رآه وحده ان يأمر الناس بالصوم  
وكذا في الفطر بل حكمه حكم غيره قاله الكمال انتهى وسور بين الفطر  
ورمضان ويخالفه ما قاله في الجوهرة لوراه اير هلال رمضان  
لامام وحده او القاضي فهو باختيار بين ان ينصب ويشهد  
عنده وبين ان يأمر الناس بالصوم بخلاف ما اذا رآه  
الامام وحده او القاضي وحده هلال شوال فانه لا يخرج الى  
المصلي ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لاسر ولا جهرا  
وقال بعضهم ان يتقن افطره انما هو في كلام المصنف  
اشارة الى رد قول الفقيه ابي الليث ان قول الامام ابي حنيفة  
لا يفطر اي لا يأكل ولا يشرب ولكن لا ينور الصوم ولا يتقرب  
به الى الله تعالى لانه يوم عيب عنده للحقيقة التي ثبتت عنده  
انتهى واليه رد قول بعض مشايخنا انه اذا يتقن بالروية  
افطره كما في البحر **مولد** والصحيح عدم الكفارة كذا في الفتح  
والتبيين والخاتمة **مولد** وقيل بل لا دعور اقول جزم بما ذكر وقد  
قال قاضينا بعد ما جزم به اما الدعور فينبغي ان لا تشترط  
كما في عتق الامة واما على قياس قول ابي حنيفة رحمه الله عليه  
ينبغي ان تشترط في هلال الفطر وهلال رمضان كما في عتق العبد

معنى صح

بلغ

منه نسيب

عنده انتهى **مولد** خبر عدل حقيقة العدالة ملحة تحل على ملازمة  
التقور والحرة كما في البحر ويقبل خبر العدل ولو شهد على شهادة  
الواحد ولو شهد عبد على شهادة مثله ويلزم العدل ان يشهد  
بالروية ليلته والفاسق يشهد لانه القاضي رجحاً يقبل شهادته  
لكن القاضي يردده كما في البرازية اختار الفضلي ان الشاهد اذا  
فسره وقال انشع الغيم وابصرت الهلال يقبل اما بل تفسيره فلا يقبل  
انتهى ولم يذكر المصنف رحمه الله ثبوت رمضان بعد شعبان ثلاثين وبه  
صرح في الكفر بقوله وثبت رمضان بروية هلاله او بعد شعبان  
ثلاثين انتهى وفي اقتصاره على هذا اشارة الى انه لا يثبت الهلال  
بقول الموقنين ولا يجب بقولهم الصيام وصرح به ابن وهبان  
وقال وهو اولى بالتوقيت ليس بموجب وقيل نعم والبعض ان كان  
يكتمه وقال ابن الشحنة بعد نقل اختلاف فاذن اتفق اصحاب  
ابي حنيفة الا النادر والى ان لا اعتماد على قول المخمين في  
هذا ولما خالت فقيه الامام تقي الدين السبكي في هذه المسئلة  
تصنيفاً ما فيه الى اعتماد قول المخمين لانه احكام قطعي انتهى وان  
راى هلال رمضان في الرستاق وليس هناك والى وقاض  
فانه كان الرجل ثقة يصوم الناس بقوله وفي الفطر انه اخبر  
عدله بروية الهلال اي وبالسما علة لا بأمر بان يفطر واقام  
قاضينا ومثله في الجوهرة **مولد** فاعل قبل هذا على وجه التجوز  
ووقع مثله للزحشرى وهو خلاف المصطلح عليه من انه نائب  
الفاعل **مولد** او محدودا في قذف تاب هو ظاهر الرواية  
لانه خبر عدل وعنه ابي حنيفة مع انها لا تقبل لانها شهادة من وجه  
كما في الحداية **مولد** ويشترط العدالة لانه قول الفاسق لا يقبل  
في البيانات اقول واما المستور فقال في البرازية وشرع  
المنظومة لابن الشحنة انه يقبل فيه خبر مستور اكمال في الصحيح  
**مولد** لا الدعور لانه كعتق الامة كذا جزم في البرازية وشرع  
المنظومة عنه الدراية انه لا يشترط الدعور وقال الزبيدي ينبغي  
ان لا تشترط فيه الدعور كعتق الامة وقد مناه قاضينا  
انه ينبغي ان تشترط الدعور على قياس قول ابي حنيفة كما في عتق

اطلق المصنف القول ولم يقيد  
بتفسير الروية وقال في البرازية



في حرمه

اليه روم

الاجل صم

غير صم

هم

العبد عنده فيجوز **قوله** بلا علة شرط فيها جميع عظيم هو ظاهر المذهب  
وفيه اشارة الى رد ما في المغني من قبول شهادة الواحد وبالسماطة  
اولا واليه رد ما ذكر البعض من تقييد رده شهادة بما اذا لم يجز منه  
الخارج والسماطة او لم يكن بمكة من ارتفاع في البلدة وانما اختار  
الامام عليه السلام في البرازية وما روي عن ابي حنيفة انه يكتفي بشهادة  
اثنين اعتبارا بساير المحققين كما في البرهان **قوله** وبعد صوم  
ثلاثين بقول عدلين على الفطراي ولم ير الهلال وصح هذا في الخلاصة  
والبرازية وغيره القاضى ابي على السفدر لا يفطرونه وصح في مجموع النوازل  
وكذلك صح السيد ناصر الدين ذكره في التجنيس وقال الكمال لم يبعه  
لو قال قائل انه قبلهما في الصحيح لا يفطرونه او في غيم افطروا  
لتحقق زيادة القوة في الثبوت في الثاني والاستدراك في عدم  
الثبوت اصلا في الاول فصار كالواحد **قوله** لا بقول عدل واحد هذا  
فيما روي عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة  
لغيم او في صحوه هو ممنه بر ذلك وسيد المصنف في الشهادة  
انه يفر الشاهد لو تم العدد والسماطة وصح ولم ير الهلال **قوله**  
طافا لم يدر في غاية البيان قول محمد هو الاصح انتهى وقال الكمال منهم  
من استحسن ذلك امراره احسن في قبوله في صحوه وفي قبول  
لغيم اخذ بقول محمد انتهى وقال شمس الائمة اكلوا في هذا الاختلاف  
فيما اذا لم ير الهلال شوال والسماطة وصح فاما اذا كانت  
متغيمة فانهم يفطرونه بخلاف نقله ابن كايه في الخبر  
**قوله** والاضحى كاللفظ هو ظاهر الرواية وهو الاصح كما في  
الحداية وشروها والتبيين وفي الخلاصة هو المذهب وفي  
النوازل عن ابي حنيفة انه كرمضا في صحوه في التحفة قال صاحب  
البحر فاختلف التصحيح لكن تأيد الاول بانه المذهب ولم  
يتعرض المصنف لحكم بقية الائمة ولا يقبل فيه الا شهادة  
رجلين او رجل واحد ائمن عدولهما او ائمن عدلين في قذف  
انتهى يعني اذا كانت بالسماطة انتهى وقال في البرهان وان لم  
يكن علة فيجمع عظيم يقع العلم بخبره لانه التفرد بالرؤية في مثل  
هذه الحالة يوجب الغلط فيجب التوقف فيه حتى يكون

جمعا كثيرة الكثر الى الائمة الثلاثة انتهى وكان ينبغي له ان يبين على  
عموم الكثرة في الشهور جميعا لصدقه ثم قيل في حد الكثرة اهل المحلة  
وعنه ابي يوسف محسنون رجلا كما في القامة وعنه محمد حتى يتواتر  
الخبر من كل جانب وعنه خلف ابن ابي حنيفة ببلخ قليل وعنه  
ابي حفص الكبيسي انه شرط الوفا وقاله في البرهان والاصح تفويض  
ايراحد اجمع العظم الى راء الامام لتفاوت الناس **قوله**  
معناه اذا راي الهلال اهل بلدة ولم ير واهل اقليم يحجب انه يصوم  
يعني اذا ثبت عنده من طهره بطريق موجب كالمشهد واعنه  
قاضي لم ير اهل بلدة على انه قاضي بلدة كذا شهد عنه شاهدان برؤية  
الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جاز لهذا القائل  
انه يقضى بشهادتهما لانه قضا القاضي حجة وقد شهد به  
اقالو شهد انه اهل بلدة كذا راء الهلال قبلكم بيوم وهذا يوم  
الثلاثين فلم ير الهلال في تلك الليلة والسماطة وصح لا يباح  
الفطر عند اول ليلة التراويح لانه هذه الجماعة لم يشهدوا بالرؤية  
ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا برؤية غيرهم كذا في البحر  
قاضي بخان وفي المغني قال الامام اكلوا في الصحيح من مذهب  
اصحابنا انه اخبر اذا استفاض في بلدة الفجر وتحقق يلزمهم  
حكم تلك البلدة انتهى **قوله** يعني قال بعض المشايخ يعتبر اختار  
صاحب التجريد وغيره كذا في البرهان **قوله** واكثر المشايخ على انه  
لا يعتبر هو ظاهر المذهب وعليه الفتوى كما في البحر في الخلاصة  
وقال في الكافي ظاهر الرواية لا عبرة باختلاف المطالع ولا عبرة  
برؤية اكل من اقبل الزوال وبعدد وهو لليلة المستقبلة عنده  
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وبخبره ورواه عن محمد بن ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف رحمه الله اذا كان قبل الزوال فهو لليلة الماضية  
انتهى والخبر قول ابي حنيفة ومحمد بن ابي حنيفة انه كان  
مجاهد امام الشمر وهي تملوه فهو للماضية وان كان خلفهما  
فالمستقبلة وقال الحسن ابن زياد ان غاب قبل الشفق  
فالماضية وان غاب بعده فللماضية كما في البرهان **باب**  
**موجب الاف** يجوز بكسر الجيم بمعنى الاسباب للفظ ونحوها



بمعنى الحكم المرتب على لاف **دول** انه اكل الضمير في اكل الصيام  
المعلوم من المقام وصرح به القدور فقال اذا اكل الصائم وقال  
في اجوده قيديه اذ لو اكل قبل ان ينوي الصوم ناسيا ثم نوى  
الصوم لم يجزه **انتهر دول** ناسيا لم يفطر قال الكمال لانها اذا  
اكل ناسيا فقبل له انت صائم فلم يتذكر واستمرغم تذكر فانه  
يفطر عند ابي حنيفة وابي يوسف لانه اخبر بان اكل صائم عليه  
وخبر الواحد حجة في الديانات فكان يجب عليه ان يلتفت  
الي تأمل الحال وقار زفر واحسن لا يفطر لانه ناسيا **انتهر قلت**  
فلذلك احكم في الشرب والجماع لعدم الفرق **انتهر** واذا راه  
احد ياكل ناسيا قالوا ليه انه لا يذكره انه كان شيئا لا الشيوخة  
منطقة الرحمة وان كان ثابتا بقوى على الصوم بكونه لا يجزه  
قال صاحب البحر والظاهر انها تحريمية لانه الواجب قال يلزمه ان  
يجزه ويكره تركه فتمل الفض والنقل **انتهر** لكن قال في البرازية  
يجزه انه كان قويا والآ فلا **انتهر** فلم ينظر للشيوخة بذاتها ولا  
للمشوبة وكذا اذا قال في اجوده ان راى فيه قوة يمكنه  
ان يتم الصيام الي الليل ذكره والا فلا والمختار انه يذكره كذا في  
الوقعات **انتهر** او انزل بنظر اقول او فكر وان ادام النظر والفكر  
حتى انزل كما في البرهان وفيه احتراز عما لو انزل بل لم يفسد فانه  
كما سيذكر **دول** او اكل اى لم يفطر وسواء وجد طعمه في حلقه  
اولا ولو بزق فوجد لون الدم فيه وقد بلغ شيئا من براقه  
الاصح انه لا يفطر وقيل يفطر كما في الفتح وينبغي ان يحل على ما  
قاله قاضى خان اذا خرج الدم من بين اسنانه والبراق غالبة  
فابتلع ولم يجد طعمه لا يفطر صومه وان كانت الفلحة  
للدن فصد صومه وان استويا فسد احتياطا **انتهر دول**  
او دخل حلقه غبار الطامون وقال في البرهان لا يفطر لو دخل  
حلقه غبار او انظر طعم الادوية فيه لانه لا يمكن الاحتراز عنها  
**انتهر** لدخوله في الانف اذا طبق الفم كما في الفتح قلت فهذا  
يفيد انه اذا وجد بدنه تعاظم ما يدخل غبارا في حلقه  
افد لو فعل **دول** او دخان قال الزيلعي اذا دخل حلقه غبارا

دول صح

روى

او ذباب وهو ذاك لصومه لا يفطر لانه لا استطاع الا امتناع عنه  
قاسية الدخان وهذا استحسان والقياس ان يفطر لو حصل له  
المفطر الي جوفه وان كان لا يتغذيه وجه الاستحسان ما بينا  
انه لا يقدر على الامتناع عنه فصار كبليل يبقى فيه بعد  
المضمضة **انتهر** وفي فتح القدير الدخان والغبار اذا دخل حلقه  
فانه لا استطاع الاحتراز عنه عند قولهما من الانف اذا طبق الفم  
**انتهر** قلت فعلى هذا اذا دخل الدخان حلقه فصد صومه اردخانه كان  
حتى ان من يتخبر بجور فاداه الي نفسه وشتم دخانه فادخله حلقه  
ذاكر الصوم افطر سواء كان عودا او عنبر او غيره مما لا يكاد يخرج  
او دخل المفطر جوفه وهذا ما يفطر عنه كثير فليست له ولا يتوهم انه  
كشم الورود ومائه والمك لوضوح الفرق بين هو ان تطيب  
بريح المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الي جوفه بفعله  
**دول** او صعب في احليله قال في الفتح وهذا عند ابي حنيفة  
وقال ابو يوسف يفطر وقول محمد مضطرب **انتهر** وقال الزيلعي والظاهر  
انه مع ابي حنيفة وهذا الاختلاف مبني على انه هل بين المثانة  
والجوف منفذ اولاهو ليس باختلاف على التحقيق والظاهر انه  
لا منفذ له وانما يجتمع البول فيها بالترشح كذا تقول الاطباء **انتهر** والا  
قطار في اقبال النساء قالوا ايضا هو على هذا الاختلاف  
وقال بعضهم يفسد بل خلاف لانه شبهه بالحقنة قال في  
المبسوط وهو الاصح كذا في الفتح **دول** او في اذنه ما الي آفوه اقول  
هذا على قول بعضهم وصح في المحيط قال لو صب الماء بنفثه في  
اذنه فالصحيح انه لا يفطر لانعدام الفطر صورة ومعنى وهو صلاح  
البدن لانه لما يضر بالدمغ **انتهر** ونظر في الجوع والولوى لحي انه  
المختار معلوما في المحيط **انتهر** وقال قاضى خان لو غاص نهر  
فدخل الماء اذنه لا يفطر صومه وان صب الماء في اذنه ففسد  
فيه الصحيح هو الفساد لانه وصل الي الجوف بفعله فلا يعتبر  
فيه صلاح البدن **انتهر** وقال الكمال ويظهر ان الاصح في الماء  
التفصيل الذي اختاره القاضى رحمه الله **انتهر** وتبعه صاحب  
البرهان وذكر مشرق قاضى خان في البرازية ثم قال وجمعوا انه



لو حرك اذنه بعود فاخرج العود وعلى رأسه درنه ثم ادخله  
ثانيا وثالثا كذلك انه لا يفيد انشراح او دخل انفه في  
الي اخره اطلاقه فشمح بالو ظهر المخاط على رأس انفه او لم يظهر كما  
يفيد ما في البرازية ونقل في شرح المنظومة من عدم الفطر بترقي امته  
ولم ينقطع من فمه الى ذقنه ثم ابتلعه بخذبه انشراح ولذا قال الكمال لو استتم  
المخاط من انفه حتى ادخله الى فمه وابتلعه عمدا لا يفطر ولو خرج ريقه  
فادخله وابتلعه انه كان لم ينقطع من فيه بل متصل بما في فيه كالخيط  
فاستشربه لم يفطر وان كان قد انقطع فاخذه واعاد افطر ولا  
كفارة عليه كالمواستلع ريق غيره انشراح لكنه ذكر في الكفة في مسائل  
شقي لو بلغ بزاق صديقه كفر انشراح قال الكمال ولو اجتمع الزراق  
في فيه ثم ابتلعه يكره ولا يفطر انشراح وكذا ما نقله في البحر من الاول الجنية  
بقوله الصائم اذا دخل المخاط انفه من رأسه ثم استشمه ودخله  
على قدمه لا شيء عليه لانه بمنزلة ريقه الا انه يجعله في كفه  
فيستشفه فيكون عليه القضا وفي الظاهرية وكذا المخاط والبراق  
يخرج من فيه او انفه فاستشمه واستشفه لا يفد صومه  
انشراح قلت لكن يخالفه من حيثية التقييد بعدم الظهور ما نقله  
ابن الشحنة عن القنية بقوله نزل المخاط الى رأس انفه لكن لم  
يظهر ثم جذبه فوصل الى جوفه لم يفد ثم قال ابن الشحنة و  
ذكر في البرازية مسألة المخاط وعقبها بكلام الشافعية فقال  
ويبطل الصوم بحر التخمات من قضا الفم في جوفه وان جرت  
فيه من مجرىها وقدر على مجراها فطر في اصح الوجهين فعلى هذا  
ينبغي انه يحتاط في التخمات حتى لا يفد صومه على قول مجتهد  
قال ابن الشحنة اجبت البنية عليه فانه مبهم انشراح ولم ار حكم  
البلغ اذا ابتلعه بعد ما تخلص بالتمشيح من حلقه الى فمه وعلقه  
كالمخاط فليفتل ثم وجدتها تحمد الله تعالى في التامر خانية سئل  
ابراهيم عن ابتلاع البلغم قال ان كان اقل من طأ فيه لا ينقض  
اجماعا وان كان طأ فيه ينقض صومه عند ابي يوسف وغيره  
ابي حنيفة لا ينقض انشراح او اكل ناسيا اليه اخوه اقول وسوا  
بلغه الخبر اولا على الصحيح كما في البرازية وهذا على احدى

وايتله

مولد

وايتلين

والاولى ان يقضى اذا افطر ناسيا  
كما في الكفاية فاستشراح

الروايتين وصححه قاضي خايز والخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم من نسي  
وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعم الله وسقاه و  
كذا الووطى ناسيا فظن الفطر ثم جامع عامدا لا كفارة عليه وعلى  
هذا الواجب ما وافقوى الاقامة فاكل لا كفارة عليه واعلم انه  
اباحة الفطر للمساكين واذا لم ينو الصوم فاذا نواه ليلا واصبح  
من غير ان ينقض غيمته قبل الفجر اصبح صائما فلا ياكل فطره في  
ذلك اليوم لكن لو افطر فيه لا كفارة عليه انشراح وكذا لا يباح  
الفطر لو كان اول اليوم مقبلا صائما ثم سافر لكنه اذا افطر لا كفارة  
عليه لقيام المبيع **قوله** او استعط بفتح التا ولا يقال بضمها كما في  
شرح المجموع **قوله** اي صب الدوا في انفه هذا تقية السعوط  
وعلى ما قدمناه من الكلام في افطاره الما في الاذن لا يختص  
السعوط بالدوا في الحكم ولذا قال في البرهان او استعط شيئا  
فدخل دماغه افطر انشراح وفي شرح الجمع لو استشق فوصل  
الماء الى دماغه افطر تنبيه قال قاضي خايز الحقة توجب  
القضا وكذا السعوط والوجور والقطور في الاذن اما الحقة  
والوجور فلانه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن وفي  
القطور والسعوط لانه وصل الى الاسر ما فيه صلاح البدن  
وعنه ابي يوسف في السعوط والوجور والحقة الكفارة  
لانه وصل الى الجوف ما فيه صلاح البدن فكان بمنزلة الاكل و  
الصحيح هو الاول لانه الكفارة موجبة الافطار بصورة ومعنى  
ولم انشراح والماد بصورة الابتلاع كما في الكافي اير ولم يوجد  
الموجب لكفارة الذير هو مجموع الافطار بصورة وهو الابتلاع  
مع المعنى الذي هو نفع الجسد بل واحدهما هو النفع وبه  
لا يجب الا الفطر دون الكفارة **قوله** اي دهننا تقدم ما فيه  
**قوله** او داور جايقة هي ما يكون في اللبنة والعانة ولا يكون  
في العنق واخلق قاله تاج الشريعة **قوله** فوصل الى الدوا  
اطلقه فشمح باليابس ولم يقيد بالرطب كالقدور بل لانه  
العبارة للوصول الى الجوف لا يكونه يابس او رطبا وانما شرطه  
القدور بل لانه الرطب هو الذي يصل الى الجوف عادة كذا قاله

في جوف



الزبيعي اقول والذري ينبغي ان يقال كما في العناية انما قيد بالطلب  
 لانه في ظاهر الرواية فرق بين الدوا والطلب واليباس انتهى ويعمل  
 ظاهر الرواية بما قاله الزبيعي من ان الطلب هو الذي يصل اليه الجوف  
 عادة ثم قال في العناية واكثر المسائل بحثنا رحمهم الله على ان العبرة  
 للوصول حتى اذا علم ان الدوا واليباس وصل اليه جوفه منه  
 صومه وان علم ان الطلب لم يصل لم يفد انتهى وهذا هو الصحيح كما  
 في الجوهرة عن المصنف **قوله** او ابتلع حصاة قال الزبيعي على هذا اكل  
 ما يتغير ولا يتبدل او كانه عادة كالبحر والتراب لا يوجب الكفارة وفي  
 الرقيق والارز والعجين لا يوجب الكفارة الا عند محمد وذكر فروعا  
 ينبغي مراجعتها وكذا في فتح القدير **قوله** او اصبح غير نادر للصوم  
 فاكل من عند ابيه حنيفة مع وسواء اكل قبل الزوال او بعده خلافا  
 لفرق وقال ان اكل قبل الزوال وجبت الكفارة كذا في الكافي  
**قوله** او دخل في حلقه مطر او شئ وفاد الصوم به على الصحيح  
 كما في الكافي وهذا اذا لم يتلعه بانه دخل بنفسه اما لو دخل  
 المطر فابتلعه لم يمت الكفارة كما في الفتح **قوله** او وطى ميتة  
 اقول واما اذا وطى صغيرة لا يجامع مثلها ولم يفصها ينبغي ان  
 تكفه الكفارة كما يلزمه الفصل انتهى ولو ادخل الاصبغ في دبره  
 او فرجها الداخر لا يفد الصوم الا ان تكون مبلولة بما هو او  
 دهن على المختار وقيل يجب عليه الفسل والقضا كما في الفتح  
**قوله** ثم جنت في النهار وهي صائمة في مهب جاري ثم افاقت  
 وعلت بافعل وهذا التاويل قول اكثر كما في العناية وقيل في الكافي تاويل  
 المجنونة ان تفتق فلا يستوعب جنونها الشهر فصارت كالنوم والاعمال  
 وقيل عيسى بن ابي قلنت لمحمد رحمته الله هذه فقار لابل المجبورة اي  
 المكروه قلت لا تجعلها مجبورة فقال لي ثم قال كيف وقد سارت  
 بها الركبان والصحيح ما ذكرنا من التاويل واستعمال المجبورة بمعنى  
 المجبرة ضعيف انتهى اي ضعيف لفضا صحيح حكاه قاله الزبيعي  
**قوله** والا اراد ان لم ياول بهذا لم يستقم ظاهرها لانها كيف تكون  
 صائمة وهي مجنونة اقبل الشهر وع في الصوم وانما فسرناه  
 بهذا لانه المجنونة لا ينالها في الصوم انما ينال في الصوم شرطه اعني النية

مراجعتها

لزمته

المجنونة صم

حتى لو وجدت النية حال الاقامة ثم جنت ولم يطر عليها مفد  
 لا تقضي اليوم الذي نوت كمن اغنى عليه وقد نوى **قوله** او تسجى اكل  
 السحور يفتح بين اسم المأكول في السحور وهو السحور من  
 الليل كما في الفتح ولكن سيذكر المعنى في الايمان انه السحور من نصف  
 الليل الثاني في الفجر وقال لانه مأخوذ من السحور فاطلق على ما يقرب  
 منه انتهى ثم السحور مستحب لما روي عن جماعة الا ابو داود وعنه انس  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسحروا فان السحور بركة  
 قيل المراد بالبركة حصول التقوية على صوم الغد والمراد بزيادة  
 الثواب قال الكمال ولا منافاة فليكن المراد بالبركة في الادمين وقوله  
 في النهاية هو على حذف مضاف تقديره في اكل السحور بركة بناء  
 على ضبطه بضم السين جمع سحر فاما على فتحها وهو الاعرف في  
 الرواية فهو اسم للمأكول في السحور كالوصف بالفتح ما يتوضأ به وقيل  
 يتعفن الضم لانه البركة ونيل الثواب انما يحصل بالفعل لا بنفس  
 المأكول ويستحب تأخير السحور الى ما لم يشك في الفجر كقوله  
 صلى الله عليه وسلم ثلاث من اخلاق المسلمين تعجيل الافطار  
 وتأخير السحور والسواك **قوله** بظن اليوم ليلا  
 الظن قيد في غوب الشمس اذا لم يبق فيه الشك وليس الظن  
 قيدا في طلوع الفجر بل الشك كاف لسقوط الكفارة عملا بالاصل  
 فيها **قوله** اي فعل بين الفعلين االفطر والسحور ينظن الوقت  
 ليلا والامر بخلافه قضى فقط ايمه غير كفارة يحتاج الى بسط  
 القول ليتضح انما في السحور فحل القضا اذا تبين انه اكل بعد  
 طلوع الفجر كما افاده المصنف وان لم يتبين شئ لا يجب  
 القضا ولو شك في طلوع الفجر فالافضل ترك السحور ولو  
 اكل فصومه تام ما لم يتبين الطلوع وقت اكله وروى  
 عنه ابي حنيفة رحمه الله قال اسأ بالاكل مع الشك اذا كان بصبر  
 علة او كانت الليلة مقمرة او متغيرة او كان في مكان لا يتبين  
 فيه الفجر وان غلب على ظنه طلوع الفجر لا ياكل فانه اكل ينظر  
 فانه تبين له شئ قيل يقضيه احتياطاً على ظاهر الرواية لا  
 قضاء عليه قاله الزبيعي وما نقله بصيغة قيل فمزم به في الحديث

كلام

لا يستبين



بقوله وان اكل واكبر رايه انه اكل والجواب عليه قضاؤه على بقاء  
 الرأى وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاؤه عليه لانه بناء الامر  
 على الاصل فلا يتحقق العمدية انهر وانما ذكر الرأى الحكم المذكور بصيغة  
 قيل وان يوم به في الحداية كما قدمناه وقال الاتقان هو الاصح عند  
 لانه المصحيح ظاهر الرواية نقل تصحيحها في الغاية والفتح عن الابيضاح  
 وتحقيق الدليل في فتح القدير واما اذا شك في غوب الشمر  
 فلا يحل له الفطر لانه الاصل هو النهار ولو اكل فعليه القضا عملا  
 بالاصل كذا في الحداية وفي الكفارة روايتان ومختار الفقيه  
 ابي جعفر لزمها قال الكمال هذا اذا لم يتبين اكله فان ظهر انه اكل  
 قبل الغوب فعليه الكفارة لا اعلم فيه خلافا وانه سبحانه وسما  
 اعلم انهر ولو كان اكبر رايه انه اكل قبل الغوب فعليه القضا  
 رواية واحدة اذا لم يتبين شي او تبين انه اكل قبل الغوب  
 كما في الحداية والفتح وعليه الكفارة فيهما وتبين انه اكل ليل  
 فلا شئ عليه كما في التبيين وقد تضمنت هذه المسئلة خمسة  
 احكام فساد الصوم والكفارة على ما تقدم وجوب  
 الامساك وعدم الانغم كذا في الجوهرة وقولنا والكفارة اي  
 لزوما وعدما للتكامل الخمسة **قوله** كما فرأى في رمضان اقام  
 اي بعد فوات النية او بعد ما اكل اما لو قدم قبلها فعليه الصوم  
 فانه افطر بعد ما نوى لم تلزم الكفارة للشبهة ولو ظهرت  
 الحايض في وقت النية فنوت لم تكن صائمة لا فرضا ولا نفلا  
 لوجود المنافي في اول الوقت وهو لا يجوز كذا في الجوهرة ولا يخفى  
 انه النفس مثل الحايض **قوله** ومجنونة افاق يعني بعد فوات  
 النية اما لو افاق في يوم من رمضان قبل فوات وقت النية ولم  
 يكن تعاطى مفطر اضرب الصوم جاز عن الفرض في ظاهر الرواية  
 لانه اجنونة اذا لم يستوعب يكون بمنزلة المرض لا يمنع الوجوب  
 فكان وجود النية في اكثر اليوم كوجودها في الكل كذا في صحيحنا  
 والمبتغي **قوله** وصبي بلغ اقول ولو نوى الصوم في وقت كان نفلا  
 لا فرضا وفرق في ظاهر الرواية بينه وبين المجنونة اذا افاق  
 بما قدمناه من الالهية وعدمها اول الوقت **قوله** وكما فرأى سلم

كما في الهداية صح

اقول وهو كالصبي على الظاهر وعنه ابي يوسف انه اذا زال الكفر و  
 الصيا قبل الزوال لزم القضا لا دراك وقت النية واذا اسلم  
 الكافر وقت النية ونوى الفطر صح عند ابي حنيفة حتى لو افطر  
 يلزمه القضا خلافا لفرق لانه ما قبل الزوال جعل بمنزلة اول النهار في حكم  
 النية كذا في حكم الالهية ذكره قاضي خا **قوله** لزمه الامساك هذا على  
 الصحيح وقيل يستحب الامساك كما في الفتح والجوهرة واجمعوا على  
 انه لا يجب التشبه على الحايض والنفسا والمريض والمساخر  
 واجمعوا على لزوم التشبه لمن افطر خطا او عمدا او مكرما او يوم  
 الشك ثم تبين انه رمضان ذكر قاضي خا **قوله** وان جامع ارعدا  
 كما سيذكره فان بداهة ناسيا فتذكر ان نزع من ساعته لم يفطر وان دام  
 على ذلك حتى انزل فعليه القضا ثم قيل لا كفارة عليه وقيل هذا  
 اذا لم يحرك نفسه بعد التذكر حتى انزل فان حرك نفسه بعد  
 فعليه الكفارة كالمونزع ثم ادخل ولو جامع عمدا قبل الفجر وطلع  
 وجب الترع في الحال فان حرك نفسه فهو على هذا كذا في الفتح  
 وقال في البرزانية اذا خشي طلوع الفجر فنزع ثم انزل بعد الطلوع  
 لا يفطر كالا حلتام انهر ومحل لزوم الكفارة بالجماع فيما اذا  
 نوى الصوم ليللا ولم يرك على الجماع ولم يطر ابيح للفطر فاذا  
 نواه راعا ثم جامع لا كفارة عليه عند ابي حنيفة خلافا لهما  
 كذا في المبني والجوهرة وكذا تسقط لو عرض بغير صنفه بعد  
 الجماع ولو جرح نفسه حتى لا يقدر على الصوم لا تسقط عنه  
 الكفارة في الاصح كما في المبني ولو سافر او سوز به لم يجب  
 عليه الكفارة في ظاهر الرواية واسقطها زفر وهي رواية  
 كما في البرهان **قوله** في احد السبيلين متنازع فيه جامع و  
 جومع ولزوم الكفارة بالوطي في الدبر هو الصحيح قال في الكافي  
 وان وطى في الدبر فعن ابي حنيفة هو انه لا كفارة عليهما وعنه  
 عليهما الكفارة وهو قولهما وهو الاصح لانه اجنانية كاملة انهر  
**قوله** غذا اي ما يتغذ به اختلفوا في معنى التغير قال  
 بعضهم انه يميل الطبع الى اكله وتنقضي شهوة البطن به و  
 قال بعضهم هو ما يعود نفعه الى صلاح البدن وفائدة

وكذا لو كان على الجماع ولو اكرهت زوجته  
 على الاصح وكذا لو كانت او سقطت  
 وقد طأ وعت زوجها او غيره سقطت  
 الكفارة على الاصح كما في الجوهرة صح

متناسا



فيما اذا مضى لقمته ثم اخبرها ثم ابتلعها فعلى القول الثاني يجب  
 الكفارة وعلى الاول لا يجب وعلى هذا الورق الحديث والحديث  
 والقطاط اذا اكله فعلى القول الثاني لا يجب الكفارة لانه لا يقع فيه  
 للبدر ورجا يضره وينقص عقله وعلى القول الاول يجب لانه الطبع  
 يميل اليه وتنقضي به شهوة البطن كذا في الجوهرة وقال في شهر  
 المنظومة اذا مضى لقمته باسنان ثم تذكر فابتلعها عليه القضا  
 الكفارة ولو اخبرها منه في بعد ما تذكر ثم اعادها فابتلعها فلا  
 كفارة وعليه القضا وبه اخذ الفقيه ابو الليث لانها ما دامت في  
 فمه يتلذذ بها واذا اخبرها صارت بحال تعاف وفي المحيط  
 انه هذا هو الصحيح انه ومثله براق الصديق لا تمتشي على نفسه  
 التفتيز المذكور في الجوهرة وتلزم الكفارة كما قدمناه **قوله**  
 احتراز عن نحو التراب والحج اقول وذلك كالسفر جلد الذر لم يترك  
 وهو غير مطبوع وبجوزة الرطبة والطين الذي يغسل به الرأس  
 فان كان يعتقد اكل هذا الطين فعليه القضا والكفارة كذا في  
 فتاوى راضية عنه ومثله في البرازية مع التصريح بالمفهوم  
 هو انه اذا لم يعتد اكله لا كفارة به وفي الطين الارمني  
 يكفر لانه يؤكل للدها وفي الملح يجب الكفارة في المختار  
 كذا اطلقه في البرازية وقال في المبتغي يجب الكفارة باكل الملح  
 القليل لا الكثير انه وهذا ظاهر فيما اذا تناول الكثير دفعة فاما  
 اذا تناوله قليلا قليلا ربما يقال انه الكفارة وجبت باوادة  
 الا ان يقال يتوقف الوجوب على انها الغفل فيكون المتناول  
 كانه حصل بمرة فليفت **قوله** او اجتمع اليه اخوه اقول وكذا اذا اكل  
 بعد ما اغتاب متعمدا عليه القضا والكفارة كيف ما كان اى  
 سواء بلغه الحديث او لم يبلغه عرف تاويله او لم يعرف افتاء  
 مفتي او لم يفت لانه الفطر بالغيبة يخالف القياس والحديث  
 وهو قوله عليه السلام الغيبة يفت الصائم ما ولا بالاجماع بان  
 المراد به ذهاب الثواب بخلاف حديث اجماعه فان بعض العلماء  
 اخذ بظاهره من غير تاويل مثل الاوزاعي واحمد كما في العناية  
 والفتح ولو لمسر او قبل امراته بشهوة او ضايعها ولم ينزل

يقال له الطفل في  
 عرفته

ففتن

ففتن انه افطر فاكل عدا كان عليه الكفارة الا اذا تناول حديثا او  
 استفتى ففقهها فافطر فلا كفارة عليه ولو دهن ثار به ففتن انه  
 افطر فاكل عدا فعليه الكفارة نقله الكمال عن البدائع بخلاف  
 ما لو اكل او شرب او جامع ناسيا او احتلم او ذرعه الفم ففتن  
 انه فطره فاكل عدا فانه لا كفارة عليه وانه علم انه لا طر ناسيا  
 لا يفطره روى عن ابي يوسف واحسن انه عليه الكفارة واختلفوا  
 على قول ابي حنيفة رحمه الله والصحيح انه لا كفارة وانه بلغه الخبر  
 كما في المحيط **قوله** الا اذا افتاه مفتي قال في العناية المراد به  
 فقيه يؤخذ منه الفقه ويعتمد على فتواه في البلدة انه قال الكمال  
 كالحنابلة وبعض اهل الحديث انه **قوله** وانه كان سمع الحديث  
 واعتمد على ظاهره يعني وهو غير عالم بتاويله وهو عامي قال محمد  
 لا يجب الكفارة اليه اخوه قال مثل الكمال ثم قال روى ابي يوسف  
 لا يسقطها لانه على العامي الاقتداء بالفقهاء وانه عرف انهم اكل  
 يجب الكفارة لا متفقا الشبهة انه **قوله** وهو قول محمد كذا في  
 النهاية اقول وهو قول ابي حنيفة كما في المحيط **قوله** وانه لم يلا الفم  
 لم يفطر مستفتي عنه بقوله قبله ذرعه في لم يفطر ملا الفم او لا  
 لكنه اعاده ليرتب عليه قوله وانه اعاد في الصحيح فلو انه  
 قال وانه اعاد ما ذرعه ولم يلا الفم لم يفطر في الصحيح كما انه اولى  
 انه وبقي ما لو عاد القليل بلا صنعة ولا يفطر بالاجماع لعدم  
 الخروج عند ابي يوسف والصنع عند محمد كما في التبيين  
**قوله** ومن استقاعدا فليقتض ويستد فيه ملا الفم ودونه  
 اقول هذا هو ظاهر الرواية وما سيذكره المصنف في تصحيح عدم  
 الفساد فيما لو استقاعدا فملا الفم انما هو تصحيح بعضهم  
 كما سنذكر **قوله** او اقل من ملا فم افطر عند محمد قال في البرهان  
 وهو الظاهر وفي الكافي هو ظاهر الرواية **قوله** ولا يفطر في  
 الصحيح هو قول ابي يوسف كذا في التبيين وقال الكمال ولا  
 يفطر عند ابي يوسف وهو المختار عند بعضهم لكن ظاهر  
 الرواية كقول محمد ذكره في الكافي انه ثم ذكر بعد هذا ايضا  
 فقال قوله ار في الهداية وعند ابي يوسف لا يفطر

تاويله صح

اى اذا استفتى اقل من ملا  
 فم



صححة في شرح الكفر وعلت انه خلاف ظاهر الرواية اعني من حيث الاطلاق فيها **انتهر** **دول** اذ اذا راها مستقام وهو اقل من مائة فففيه ردايتها عن ابي يوسف والصحيح انه لا يفيد كفاية في الحيض **دول** بناء على الاختلاف في انتقاض الطهارة كذا قال في الكمال ثم قال ويظهر انه قوله ابي يوسف هنا احسن من قولها بخلاف نقض الطهارة ارفق قولها هناك احسن لانه الفطر انما ينط بما يدخر او بالقي عدا منه غير نظر اليه طهارته ونجاسته فلا فرق بخلاف نقض الطهارة **انتهر** قلت واختلف في نقض الطهارة بالبلغ فيما اذا صعد من اجوف لاني في النازل من الرأس فكذا هنا فليتبين له **دول** او اكل لحا بين اسنانه مثل خمسة كذا في الحداية وقال في النهاية الفاصل مقدار الخمسة فهو كثير ومادونه قليل بخلاف قدر الدرهم في باب النجاسة فانه الفاصل بين القليل والكثير وهو داخل في القليل لانه اخذ من قدر موضع الاستنجاء وذلك القدر معفو بالاجماع فصار قدر الدرهم معفوا في غير موضع الاستنجاء ايضا قياسا عليه واما ههنا فقدرة الخمسة لا يبقى في فرج الاسنان غالبا فلا يمكن احاقه بالريق فصار كثير **انتهر** وقال في البرازية والفاصل في مسألة اللحم بين اسنانه قدر الخمسة قال ابو نصر الدبوسي ما ذكره للتقريب لا للتقدير والتحقيق انه انه امكنه الابتلاع بل استعانة البراق فهو علامة الكثرة وان لم يمكنه بلا استعانة البراق فهو علامة القليل **انتهر** قال الكمال وهو حسن وذكر وجهه **دول** قضى ولا كفارة هذا قول ابي يوسف لانه يعافه الطبع فصار نظير التراب وزفر يقر بكن نظير اللحم الممتن وفيه تجب الكفارة قال الكمال والتحقيق انه المفتي في الوقائع لا بد له من ضرب اجتهاد وفي موفة احوال الناس وقد عرف ان الكفارة تقتصر كمال الاجنانية فينظر في صاحب الواقعة ان كان مما يعاف طبعه ذلك اخذ بقول ابي يوسف انه كان محتملا لذلك عنده اخذ بقول **انتهر** وقد منع الكمال

القلة

الصحيح

عدم

عدم لزوم الكفارة ببلع بزاق غيره من غير تفصيل فمثل بزاق حبيب وهو قول ابي حامد عزله في القنية وقال ابتلع بزاق حبيب لا كفارة ثم رمز للمحيط وقال كفارة **انتهر** ولزوم الكفارة بزاق الحبيب قول الامام اكلوا فيه ومشى عليه في الكفر واقره عليه سارحه الزيلعي في ما يشرى **دول** وفي الاقل لا ارفق الا اذا اخبره على الصحيح كما في البرازية **دول** اكل مثل سمسمه المراد به مثلها في الصفة وهو ان يكون من جنس ما يتغذ به وبالاكل ما هو اعم من القضم والهرس لم يشمل الابتلاع الا انه اذا ابتلع السمسمه او نحوها من خارج فالتحتم وجوب الكفارة لانها من جنس ما يتغذ به وهو روية عن محمد كما في فتح القدير والمراد بنحوها مادونه الخمسة لا قاله الزيلعي وان ادخله من خارج ومضغه ان كان قدر الخمسة فكذا ذلك اخطاه وان كان اقل لا يفطر **انتهر** ولا يخالفه ما ذكره الكمال بعد هذا بقوله وتجب اير الكفارة باكل الحنطة وقضمها لا مضغ فمضى للتكليف **انتهر** لانه انما صرح بعدم الكفارة فلا يلزم منه عدم الفطر **دول** الا اذا مضغه بحيث تلاشت اقول اي فلا قضم وفيه اشارة الى انه اذا لم يجد لها طعما في حلقه وبه صرح في الكافي فقال وان مضغها اير السمسمه لا يفسد الا ان يجد طعمه في حلقه **انتهر** وقال الكمال بعد نقل هذا حسن جدا فليكن الاصل في كل قليل مضغه **انتهر** **دول** وذكر بعضهم انه كان زوج المرأة الى اخوه كذا الالة كما في شرح الجمع **انتهر** وهل الاخير كذلك فليست **دول** وان كان بعدد باه لم يجد المرأة من يرضع اليه اخوه بياض للهدر فليس غيره عذرا ولكن قال في البرهان يكره للصائم ان يذوق العسل والدهن يعرف الجيد من الردي عند الشراء كذا في قاضيه **دول** وفي المحيط لا بأس به كذا يغيب فيه **انتهر** **دول** ولو كان المصنوع علما العلك هو المصطك وقيل اللبان **انتهر** يقال له الكندر كذا في اجوهه **دول** فانه فيه تعريضا الى اخوه هذا وقال في المعارج انما كره مضغ العلك اير للصائم لانه مضغه يدبر في المعدة ويشتهي الطعام ولم يانه له وقت الاشتغال فالا شتغال به اشتغال عالا لا يفيد **انتهر** واما مضغه لغير الصائم فقال في الحداية لا يكره للمرأة اذا لم تكن صائمة لقيام مقام

للعد

فاطر في قضى بالكفارة وكذا الكفارة باعادة الكثرة الذي اخبره مع



السواك في حقن ويكره للرجال على ما قيل اذا لم يكن منه علة وقيل  
لا يستحب لما فيه من التشبه بالنساء قال الكمال اي ولا يكره فهو مباح  
بخلاف النساء فانه يستحب لهن لانه سواكهن ثم قال والاويل  
الكره للرجال لا الحاجة انهم وفي المعارج كره للرجال الا في الخلوة  
بعذر كذا ذكره البزور والمحبوب ومضغه يورث هزال الجنين  
انتهر **قول** قيل هذا اذا كان ممضوغا خرم به في الجوهرة فقال  
هذا اذا كان ابيض ملتئما لا ينفصل منه شيء اما اذا كان اسود  
يفسد صومه وان كان ملتئما لانه يتفتت انهم وفي الكافي  
قالوا هذا اذا كان العلك ملتئما ثم قال وقيل هذا اذا كان ابيض  
فان كان اسود يفسد لانه مما يذوب بالمضغ بخلاف الابيض  
لانه انما يصل رايحة انهم وقال الكمال فاذا فرض في بعض العلك  
موقف الوصول منه عادة وجب الحكم فيه بالفاد لانه كما  
لم يتقن انهم **قول** ذكره القبلة الى افه كذا المباشرة الفاشة  
على هذا التفصيل في ظاهر الرواية كما في البرهان **قول** لا دهن  
الشارب الرواية بفتح الدال على انه مصدر ويجوز الضم ويكون معناه  
ولا بأس باستعمال الدهن وكذا الكحل حكما وضبطا ويستدعي دهن  
شعر الوجه اذا لم يكن قصده الزينة به وردت السنة ولا يفعل  
لتطويل اللحية اذا كانت بقدر المسنونة وهو القبضة كما في البرهان  
والقبضة بضم القاف قل في النهاية وما زاد ذلك يجب قطعه  
بكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يأخذ من اللحية من طولها  
وموضها واما الاخذ من اللحية وهي ذروة القبضة كما يفعل بعض  
المفابرة ومخنة الرجال فلم يجبه احد واخذ كلها فعل مجوس  
الاعاجم واليهود والهنود وبعض اجناس الفرج كما في الفتح  
**قول** والسواك سواد كان رطبا باصل خلقته او بالمال وكذا لا  
تكره الجمجمة ولا التلفف بالشوب المستل ولا المضمضة والاشفاق  
لغير وضوء والاعتسار للتبرع عند ابي يوسف وبه فتى وقال  
ابو حنيفة سمى يكره كذا في البرهان **فصل** **قول** حامل  
هي المرأة التي في بطنها حمل يفتح الحاد اي ولد واكاملة هي التي على  
ظهرها اوراسها حمل يكره الحاد كونه تابع الشريعة **قول** او وضع

وطه

حكما

ماورا

انما لم يقل الموضعة لانه ذلك من الصفات الثابتة لا الحادثة  
الا اذا اريد الحدوث بانه يقال موضعة **قول** خافت المراد  
بالخوف غلبة الظن بتجربة او باخبار طبيب حاذق مسلم غير ظاهر  
الفسق وقيل عدالة شرط كذا في البحر وخوف به في البرهان فقال  
وطه تبي موفته الاجتهاد فاذا غلب على ظنه افطر وكذا اذا  
اخبره طبيب حاذق عدل انهم ولم يذكر مفصول اخوف ليشمل  
غير الهلاك لما قال في البرازية خافت الحامل على نفسها او له  
ولدها نقصان العقل او الهلاك افطرت **قول** او ولد لها اسود  
كانه نسيا او رضاعا لا طلاق قوله صلى الله عليه وسلم انه انما  
وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلوة وعن الجبلي والمرضع عن  
الصوم وما قاله في الذخيرة انه المراد بالمرضع الظير فردود  
بهذا الحديث وبانه الارضاع واجب على الام ويا نة لاسيما  
اذا كان الزوج غير قادر على استيجار ظير فالام كالظير في جواز  
الفطر بالخوف ولذا قال في البرهان والحامل والمرضع خافتا على  
النفس او الولد انهم وقال ابن كمال في الحاشية ولا خفا في ان خو  
فها على ولد ما يتحقق عند تعينها للارضاع لفقد الظير  
او لعدم قدرته الزوج على استيجارها او لعدم اخذ الولد  
شدي غير ما فسقط ما قيل حل الافطار يختص بمرضعة  
اجوت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة ان لا تجب عليها  
ارضاع وقال في البرازية الظير المستأجرة كالام في اباحة  
الفطر **قول** ومرض خاف الزيادة كذا لو خاف بطو  
البرهان في الجوهرة فانه لم يكن امره ايضا لكنه اجهد نفسه  
بالعمل حتى مرض فافطر قيل تلزم الكفارة وقيل لا تلزم كما في  
شرح المنقولة وقال في المبتهى العطش الشديد واجوع البز  
خاف منه الهلاك يسبح الا فطر را اذا لم يكن با تعاب  
نفسه لقوله بعده ومنه انقب نفسه في شيء او عمل حتى اجهده  
العطش فافطر كذا وقيل لا انهم وفي البرازية رضيع مريض  
لا يقدر على شرب الدواء زعم الطبيب انه انما تشرب  
ذلك لها الفطر انهم وقال الزيلعي والصحيح الذي يخشى



انه يرضى بالعدم فهو كما يرضى وكذا الامة التي تخدم اذا خافت  
 الضعف جازا ان تفتقر ثم تقضى النذر ولها ان تمتنع من الاتجار  
 بالمال ولو كان تجارا عن اداء الفرض والعبد كالامة كذا  
 في شرح المنظومة لكن قال في شرح الجمع لو بر من المرض  
 ولكنه ضعيف لا يفطر لانه المبيح هو المرض لا الضعف  
 وكذا لو خاف من المرض لا يفطر انما يفطر فيه مخالفة للذليعي الا  
 انه يراى بالخوف في كلام شرح الجمع مجر والاهم وفي كلام الزبيدي  
 غلبة الظن فلا مخالفة حينئذ ثم رأيت صاحب البحر وفق  
 بينهما بما ذكرته وكذا يفطر من ذهب به متوكل السلطان الى  
 العمارة في الايام الحارة والعمل الكثيف اذا خشي الهلاك  
 او نقصان العقل ولو افطر في يوم نوبة الحكي او افطرت على  
 ظن انه يوم عادة حيضها فلم يحكم ولم يخص الاصح عدم الكفارة  
 فيها والفايز اذا كان بازا العدة ويعلم قطعا انه يتقارب  
 رمضان وخاف الضعف حال القتال حل له الفطر ما فر  
 كان او مقيما وكذا لو سعت حية فافطر لشرب الدواء كما  
 في البرازية **قوله** والمساورة ونحوها قبل لانه ما قبل لا يباح  
 له الفطر الا اذا اتصف بما وصفه به بخلاف المسافر اذا  
 لا يحتاج في حرا فطاره الى زيادة وصف على السفر ومحل  
 جواز الفطر للمسافر ان يافق قبل شروعه في الصوم اما  
 لو سافر في يوم انشأ فيه الصوم فانه لا يحل الفطر لكن لو  
 افطر لكفارة عليه بخلاف ما لو كان مسافرا فنذكر شيئا  
 قد نسيه في منزله فدخل مصره فافطر ثم خرج فانه يكفر كما في البحر  
 عن قاضيه خان وسيد كره المصنف **قوله** قضا ما قدره انما  
 به الى رد ما قبل بوجوب قضا جميع الشهر بصفة يوم او اقامته  
 عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد لانه وجوب القضا  
 بقدر القدرة اتفاقا واختلف انما هو في النذر وهو ان يقول  
 المريض لله علي ان اصوم هذا الشهر فصح يوما ثم مات يلزمه  
 قضا جميع الشهر عندهما كالصحيح اذا نذر ان يصوم شهرا  
 فمات وعند محمد يلزمه ان يوصي بقدر ما صح من رمضان و

الفرق لهما ان المنذور سببه النذر وقد وجد سبب القضا  
 ادراك العدة فيقدر بقدره كما في التبيين ولا يجب له  
 القضا على الفور بل يستحب ان لا يؤخر بعد القدرة على القضا  
 ولا انتم بالخير ويتضيق الوجوب في اخره وكذا بخلاف  
 قضا الصلوات فانه على الفور ولا يباح التأخير الا لعذر  
 ذكره في البحر عن الاول **قوله** ونذ بصوم ما ولا يفطره قال  
 في الجوهرة هذا اذا لم تكن رفقة او عامتهم مفطرين اما اذا  
 كانوا مفطرين او كانت النفقة مشتركة بينهم قالوا فطار  
 افضل لموافقته الجماعة كذا في الفتاوى **قوله** فدى عنه وليه  
 اراد به فله التصرف في مال فشمس الوصي **قوله** انه اوصى اقول  
 ويجزى في ايصاله به عن الصوم جوفا كما في الفتح **قوله** وان  
 تبرع وليه به جاز هذا قول محمد قال في تبرع الوارث عنه  
 يجزى انما شاء الله تعالى كذا في الفتح ولا يختص هذا بالمريض  
 والمسافر بل يظرفيه من افطر متعمدا ووجب القضا عليه او  
 لعذر ما وكذا كل عبادة بدنية فانه يطعم عنه لكل يوم كصدقة  
 الفطر كذا في البحر **قوله** كذا كفارة اليمين والتفدية الاعناق  
 اقول لا يصح تبرع الوارث في كفارة القتل بشي لان  
 الواجب فيها ابتداء عتق رقبة مؤمنة ولا يصح اعتاق الوارث  
 عنه كما ذكره والصوم فيها بدل عن الاعتاق لا يصح فيه الفدية  
 كما سنذكر **قوله** حتى اذا تبرع بالا طعام والكسوة في  
 كفارة اليمين والقتل جاز اقول كفارة القتل ليس فيها اطعام  
 ولا كسوة فجعلها مشاركة لكفارة اليمين فيها **قوله** هو  
 فليشبه له **قوله** وفدية كل صلوة الى اخره هذا اختيار المتأخرين  
**قوله** حتى الوتر هذا على قول ابي حنيفة وعندهما الوتر مثل  
 السن لا تجب الوصية به كذا في الجوهرة ثم نقل فيها عن الفتاوى  
 ان اعطا فدية صلوات لو اهدى جملة جائز بخلاف كفارة اليمين  
 انذر ولا تجوز الفدية الا في صوم هو اصل بنفسه لا بد من غيره  
 فلو وجب عليه قضا شي من رمضان فلم يقضه حتى صار شيخا  
 فانما لا يرعى برؤيه جاز له الفدية وكذا لو نذر صوم الا بضعف

مشاركة



عن الصوم لاستغفاله بالمعينة له الفطر ويطعم لانه استيقن  
انه لا يقدر على قضائه وان لم يقدر على الاطعام لعسرة يستغفر  
الله ويستقبله وان لم يقدر لشدة الحر كان له ان يفطر ويقضيه  
في الشتاء اذا لم يكن نذر الابد ولونذر يوما معيناً فلم يصح حتى  
صار غائباً جازله الفدية هو الصحيح كذا في العناية وقارناج  
الشريعة عليه الفطور ولو وجبت عليه كفارة بيمين او قتل  
فلم يجد ما يكفوه وهو شيخ فانه او لم يصح حتى صار غائباً  
لا يجوز له الفدية لانه الصوم هنا بدل عنه غيره كذا في الفتح  
**قوله** والشيخ الفاني الى آخره هذا ولو كان الشيخ الفاني مسافراً  
فما قبل الاقامة قيل ينبغي ان لا يجب عليه الايضاً بالفدية  
لانه يخالف غيره في التخفيف لا التقليل كذا في الفتح والتهذيب  
**قوله** فانه اشد فعليه القضا كذا في الهداية وقال الكمال خلاف  
بين منسأبنا في وجوب القضا اذا فسد عن قصد او غير قصد  
بانه عوض الحيف للمتطوعة بالصوم انتهى وهو اصح الروايتين كما  
في البحر من النهاية **قوله** وفي رواية اخرى يجوز ان يفطر عذر  
هي رواية عن ابي يوسف وصح هذه الرواية ابو محمد عبد الحق  
كذا قاله الزبيدي وقال الكمال ورواية المبتغي بباح الفطر  
بلا عذر ثم قال واعتقادنا في رواية المبتغي اوجه ايمه فظاهر  
الرواية وذكر وجهه وقال في المحيط وعن محمد اذا دعا واحد  
من اخوانه الى الطعام يفطر ويقضى لقوله صلى الله عليه وسلم  
من افطر لحق اخيه يكون له ثواب صوم الف يوم ومتى قضى  
يوم ما يكتب له ثواب صوم الف يوم انتهى **قوله** الضيافة عذر  
يعني على الاظهر كذا قيل مطلقاً وقيل لا وقيل عذر قبل الزوال  
لا بعده الا اذا كان في عدم الفطر بعده عقوب لا احد الوال  
لدين لا غيرهما حتى لو حلف عليه رجل بالطلاق الثلاث  
ليفطره لا يفطر كذا في الفتح وفي البرزخية الاعتماد على انه  
يفطر ولا يحسنه سواء كان نفلاً او قضا انتهى ثم قال في الفتح  
وقيل ان كان صاحب الطعام رضى بمحضره وان لم  
ياكل لا يباح الفطر وان كان يتأذير بذلك يفطر انتهى قال في

بلغ

سنة

المبتغي وهذا التفصيل في صاحب الطعام هو الصحيح من المذهب  
**قوله** وروي الحسن بن ابي حنيفة انه ليس بعذر الاول في تأنيث  
الضحية رجوعه للضيافة **قوله** وهذا الحكم يشمل الضيف والمضيف  
كذا قال صدر الشريعة وقيده ابن كياش با اذا اكلوا واحدا منهما **قوله**  
ولا كفارة فيهما ارن في اقامة المسافر وسفر المقيم كذا في الهداية والعناية و  
الفتح والكا في وقد قال ابن وهب ان لم يقف على نقل صريح في لزوم الكفارة  
والظاهر انه لا كفارة عليه لقوة الشبهة انتهى وقال ابن الشحنة عدم الكفا  
مصرح به في الهداية وغيره انتهى **قوله** يقضى ايام الاغما ولو كانت كل  
الشهر هذا بالاجماع الآما روي عن الحسن البصري وابن سريج من اصحاب  
الثقفي فيما اذا استوعب فلا يقضى كما في الجنب **قوله** الا يوما حدث  
الاغما فيه او في ليلة يعني واحال انه لم يذكر انه نوى اولاً اما اذا علم حاله  
فقطاهر كما في النهر عن شرح العناية **قوله** حمل الحامل المسلم على الصلح  
اي على الافضل لوجه من اختلاف بالتبنيث لليلة **قوله** حتى لو كان لها  
متهم كما يقف والاكل في شعبان صوابه في رمضان كما هو منصوص في  
الفتح والتهيين وكذا الحكم لو كان مسافراً او مرضياً فانه يقضى في  
جميع ايام النجاسة **قوله** ويقضى ايام جنونه افاق بعد ما خاص  
بالمعارض على الاصح كما سنذكر **قوله** في الوقت قيده لزوم  
قضا ايام الجنون فلا يلزم القضا لو افاق بعد فوات وقت الليلة  
من يوم اول ليلة من الشهر كما تذكره في القولة الآتية **قوله** ولا يقضى  
كل الشهر المستوعب به اقول كذا في الهداية وقال في الدرر اية قوله من  
جن رمضان كله اي قبل عروب الشمس من اول الليلة لانه لو كان  
مفياً في اول الليلة ثم جن واصبح مجنوناً الى اخر الشهر قضى صوم  
الشهر كله بالاتفاق غير يوم تلك الليلة ذكره شمس الائمة في اصوله  
وفي جمع النوازل اذا افاق اول ليلة من رمضان ثم اصبح مجنوناً  
واستوعب الشهر اختلف فيه ائمة بخلاف والفتوى على انه لا يلزم  
القضا لانه الليلة لا يصام فيها وكذا لو افاق في ليلة من وسطه او  
في اخر يوم من رمضان بعد الزوال كذا في المجتبى وقال اكلوا في الطراد  
من قوله كله مقدار ما يمكنه ابتداء الصوم حتى لو افاق بعد الزوال  
من اليوم الاخير من رمضان لا يلزمه القضا لانه الصوم لا يصح فيه



كالليل هو الصحيح كذا في فتاوى قاضي خان وكذا في الغاية **قوله** مطلقا صح  
بالطلاق ليسموا فادعوه قضا كل شهر في غير المستوعب لهما  
العارض والاصل فيلزم هو ظاهر الرواية وفي محمد انه فرق بينهما فخص  
القضا بالعارض واختاره بعض المتأخرين وجعله في شهر **الطحاوي**  
قولا صحيحا وفي النهاية عن الثاني انه ما عدا قياسي ولكني استحسن  
عدم الفرق بينهما والمحفوظ عن محمد عدم القضا يعني لما مضى في الاصل  
ولارواية فيه عن الامام واختلاف المتأخرين على قياس مذهبه  
والاصح انه ليس عليه قضا الماضي من رمضان كذا في النهر وقال في  
البرهان والغاية نقل عن المبسوط ليس على المجنون الاصل في قضا  
ما مضى في الاصح **قوله** نذر الايام المنهية هذا على المختار في صحة نذر  
صومها ورواين المبارك عن ابي حنيفة في عدمه وهو قول زفر  
والشافعي كذا في البرهان **قوله** او السنة صح اقواله كان المراد  
بالسنة الحاضرة فهو كقوله هذه السنة فيخرج ما لو نكحها ولم يشترط  
التتابع لما سئذكر فاذا عوقبها واثار اليها فقال هذه السنة  
لزم سواء اراده او اراد ان يقول صوم يوم فخر **قوله** السنة  
او اراد كل ما غيره فخر على لسانه النذر لزم لان هزل النذر  
كالجد ويفطر الايام المنهية ويقضيها ولو كانت المرأة قالته  
قضت مع هذه الايام ايام حيضها وهذا اذا نذر قبل يوم الفطر  
فانه قاله في سوال فليس عليه قضا يوم الفطر او بعد ايام التشريق  
لا يلزمه قضا يومى العيدين وايام التشريق بل صيام ما بقي  
من هذه السنة ذكره في الفتح عن الغاية وما ذكره الزبيعي من تسهية  
الغاية في هذه المسئلة رده الكمال واما اذا نكر السنة وذكر  
التتابع فهي كالمعومة فاذا لم يشترط التتابع لا يجزئ صوم هذه  
الايام ويقضى خمسة وثلاثين يوما لانه السنة المفكدة في غير  
ترتيب اسم الايام معدودة قدر السنة فلا يخل في النذر الايام  
المنهية ولا رمضان بل يلزمه غير ما قدر السنة فانه اذا ما في هذه  
السنة فقد اداها ناقصة فلا تجزئ عن الكاملة وشهر رمضان  
لا يكون الا من رمضان فيقضى قدره بخلاف الفصلين الاولين  
لانه داخل في النذر وهو مستحق عليه من جهة اخر فلم يصح التمسك

بغيرها

بالنذر في الفصول الثلاثة كذا في التبيين **قوله** ولكنه افطر بما ادى  
وجب فطر الايام المنهية **قوله** وان صامها اخواه اير مع ارتكاب  
الحكمة الحاصلة من الاعراض عن ضيافة الله تعالى **قوله** كان نذرا  
فقط اير فلا كفارة عليه لو افطر بل القضا فقط **قوله** وان نوى  
كان نذرا ويحينا هذا عندهما وعند ابي يوسف يكون نذرا **قوله**  
او اليامين بل نفى النذر الى اخوه هذا عندهما وعند ابي يوسف  
يكون يحينا ووجه كل في البرهان والتبيين **قوله** نذر صوم شهر  
غير معين الى اخوه الفوق بينه وبين السنة المنكدة المشروط  
تتابعها من حيث عدم بطلان متابعها بافطار الايام المنهية  
وبطلان متابع الشهر المنكدة بافطارها مكانه صوم شهر  
خال عن الايام المنهية بخلاف السنة **باب الاعتكاف قوله**  
هو لغة اللبث والدوام على الشيء اقواله وهو ما يؤخذ في علف متعد  
منصده العلف ولازم ومصدره العكوف فالمتعدي بمعنى  
الكسبر والمنع ومنه قوله تعالى واحصروهم مكوفا ومنه الاعتكاف  
في المسجد لانه حبس النفس ومنعه واللازم الاقبال على الشيء  
بطريق المواظبة ومنه قوله تعالى يعكفون على اصنام لهم كما  
في المعراج **قوله** وشتر عابث رجل الى اخوه اللبث بقسم اللام  
وفتحها وتخصيص المصنف الرجل بالمسجد والمرادة بالبيت  
انما هو على المطلوب من المرأة لانها لو اعتكفت في المسجد  
صح ولكنه يكره صرح بالكرهية في الفتح ومسجد البيت المحل النذر  
اعد للصلاة فيه وهو مندوب لكل احد قال الله تعالى واجعلوا  
بيوتكم قبلة كذا في البازية **قوله** في مسجد جماعة اير هو شرط  
لاعتكاف الرجال وهذا على رواية اشترط مسجد تقام فيه  
الصلوات الخمس جماعة وهي المختارة وروى ابي حنيفة  
انه يصح في مسجد يصلي فيه بعض الصلوات بجماعة كجد  
الاسواق وجه المختارة انه الاعتكاف عبادة انتظار  
الصلاة فلا بد من اختصاصه بمسجد يصلي فيه الصلوات  
الخمس وقالا يجوز في كل مسجد كذا في شرح المجموع وقال  
في البحر صح في غاية البیان صحة الاعتكاف في كل مسجد

متعد



وصح قاضي خاذه انه يصح في كل مسجد له اذان واقامة وقيل اراد  
 الامام باشرط مسجد تقام فيه الجماعة في الصلوات الخمس غير  
 الجامع اما في الجامع فيجوز وان لم يصلي فيه الخمس كلها بالجماعة  
 وعنه ابي يوسف انه لا عتكاف للواجب لا يجوز في غير مسجد  
 الجماعة والنظر يجوز ثم افضل الاعتكاف في المسجد الحرام  
 ثم المسجد النبوي ثم بيت المقدس ثم الجامع ثم كل مكان اى  
 مسجد اهله اكثر واوفر كذا في التبيين والجامع مثل انما يكون  
 افضل اذا كان يصلي فيه الخمس بجماعة فانه لم يكن في مسجد  
 كليل يحتاج الى الخروج كذا في الفتح **ول** وهو واجب في  
 المنذور اقول والنذر لا يكون الا باللسان ولو نذر بقلبه لا  
 يلزم بخلاف النية لانه النذر على اللسان والنية المشروعة  
 ابتعاث القلب على شانه ان يكون لله تعالى كذا في البرانية  
**ول** وسنة مؤكدة في العشر الاخير اى سنة كفاية لها  
 للجماع على عدم ملازمة بعض اهل البلد اذا اتى به بعض منهم  
 في العشر الاخير من رمضان كذا في البرهان واما اعتكاف  
 العشر الاوسط فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم اعتكف  
 فلما فرغ اياه جبريل عليه السلام فقال انه النذر نطلب اما مك  
 يعني ليلة القدر فاعتكف العشر الاخر وعنه هذا ذهب  
 الاكثر اليه انها في العشر الاخر من رمضان فمنهم من قال في  
 ليلة احدى وعشرين ومنهم من قال في ليلة سبع وعشرين  
 وقيل غير ذلك وورد في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم  
 قال التمسوها في العشر الاواخر والتمسوها في كل وتر وعنه  
 ابي حنيفة انها في رمضان فلا بد من رايه ليلة هي وقد  
 تقدم وقد تناقضوا عند هذا كذلك الا انها معينة لا تتقدم  
 ولا تتأخر هذا النظر عنهم في المنظومة والشروع وفي فتاوى  
 قاضي خاذه وفي المشهور عنهما انها تدور في السنة تكون في  
 رمضان وفي غيره فيجعل ذلك رواية وثمرة الاختلاف  
 فيمن قال انت او انت طالق ليلة القدر فانه قاله قبله  
 ودخل رمضان عتق وطلقت اذا التفت فانه قال بعد

قال

ليلة منه فصاعدا لم يعق حتى يسلم رمضان العام القابل  
 عنده وعندهما اذا جاز مثل تلك الليلة في رمضان الاتي وانما  
 ذكرنا هذه المسئلة لانه لا ينبغي اغفالها في مثل هذا الكتاب لشهرتها  
 فاوردناها على وجه الاختصار تيمنا لاد الكتاب وفيها اقوال  
 اخر قيل هي اول ليلة من رمضان وقيل سبعة عشر وقيل  
 تسعة عشر وقيل اربعة وعشرين وقيل خمس وعشرين  
 ومن علاماتها انها بلجة ساكنة لا حارة ولا قارة تطلع  
 الشمس صبحتها بلا شغل كأنها طشت كذا قالوا و  
 انما اخفيت ليجهت في طلبها كذا في الفتح **ول** وسحب  
 فيما سواه اقول ما ذكره المصنف من تقسيم الاعتكاف  
 الى الثلاثة الاقسام هو الحق ذكره الزيلعي وتبعه الكاظمي والملك  
 لا ما اقتصر القدر من رايه انه مسح ولا ما قاله صاحب الهداية  
 انه سنة مؤكدة وقال في المواضع ومن حاسنة انه فيه تفرغ القلب  
 من امور الدنيا وتسليم النفس الى المولى وملازمة عبادة  
 وبيته والتخصن بحضرة قال عطاء الله علينا من بر كاته  
 مثل المعتكف مثل رجل مختلف على باب عظيم لحاجة فاما  
 المعتكف يقول لا ابرح حتى يغفر لي فهو اشرف الاعمال  
 اذا كان عن اخلاص وهو مشروع بالكتاب والسنة والجماع  
**ول** والصوم شرط لصحة الاول اقول واذكروا رواية  
 واحدة كما في البرهان والمراد بالصوم انه يكون مقصودا لا  
 عتكا ف من ابتدأه فاذا شرع في الصوم التطوع ثم قال في  
 بعض النهار على اعتكاف هذا اليوم لا اعتكاف عليه لان الا  
 عتكا ف لا يصح الا بالصوم وان اوجب الاعتكاف وجب  
 الصوم والصوم من اول النهار ان فقد تطوعا فتعذر جعده  
 واجبا وهذا في قياس قول ابي حنيفة وم قال ابو يوسف انه كان  
 نذره قبل الزوال عليه ان يعتكف ويصوم فانه لم يفعل فعليه  
 القضا قال ابن الشحنة وظاهر صنيع ابن وهبان رجاء  
 قول ابي يوسف والظاهر رجاء قول الامام والوجه له انه  
 ويشترط لصحة الاعتكاف النية والمسجد كما ذكرناه

صبحتها

صبحتها



ولا يختص بالواجب واما الملك فهو الركن والطهارة  
من الجنابة ينبغي ان تكون شرطاً للحمل للصحة قاله صاحب  
البحر **قوله** ويخرج للحاجة الانسان كالبلد والغايط والا  
غسل من الجنابة اذا احتلم كحائض في الحيض كان له بيتان قريب  
وبعيد قال بعضهم لا يجوز ان يمضي الى البعيد فانه مضى بطول  
اعتكافه وقال بعضهم يجوز ولو كان بقرب المسجد بيت  
صديق له لم يلزمه قتلنا الحاجة فيه كذا في الجوهرة **قوله**  
ويصلي ركعتين تحية المسجد واربع ركعات سنة افصلها  
على هذا يقتضي انه المذهب والمذهب خلافه لانه عزاه الى الكافي  
ولم يقتصر عليه حيث قال وان كان بحيث تفوته ارا خطبة لم  
ينظر زوال الشمس ولكنه يخرج في وقت يمكنه ان يأتي  
الجامع فيصل في أربع ركعات قبل الاذان عند المنبر وفي رواية  
احسن ست ركعات ركعتان تحية المسجد واربع سنة  
انتهى وقال في الهداية وان كان منتهى بعيد اعني يخرج في وقت  
يمكنه ادراكها ارا خطبة ويصلي قبلها اربعاً وفي  
رواية ستا الاربع سنة وركعتان تحية المسجد انتهى وقال  
الكامل قوله والركعتان تحية المسجد صوابانه اذا شرب في  
الفريضة حين دخل المسجد فزاده لانه التحية تحصل بذلك  
فلا حاجة اليه غيرها في تحقيقها وكذا في السنة فهذه الرواية  
مما يسهل فيه السنة واداء الفرض بعد قطع المسافة كما يعرف  
تخيلاً لا قطعاً فقد يراد قبل الزوال لعدم مطابقة ظنه و  
لا يمكنه ان يبدأ بالسنة فيبدأ بالتحية فينبغي ان يتحرى على  
هذا التقدير لانه كلما يصدق كذا انتهى **قوله** فلا ينبغي  
ان يتمها تانيث الضمير باعتبار العبادة وفي الكافي بتدكيره  
وهو راجع للاعتكاف وظاهر كلام المصنف انه لا يكره  
الاتمام في مسجد اخر ونص في المبتغي والمحيط على كراهته و  
يمكن ان يراد به كراهية التنزيه **قوله** وان خرج من المسجد  
الى اخوه شاطر مسجد البيت في حق المائدة حتى لو خرجت  
منه الى نفس بيتها فسد وهذا في النذر اما النفل

فينبغي بالخروج **قوله** ساعة او لونا سباً ذكره قاضي خاين **قوله**  
بلا عذر الظاهر ان مراده بالعذر ما قدمه من نحو الجمعة وحاجة الانسان  
لانه متفق عليه وبقي اعدار اخر مختلف فيها اجبت ذكرها  
تتميماً للفائدة ما اذا خرج لانهدام المسجد او اخوة السلطان كرم  
فدخل اخر من ساعة لا يفد اعتكافه استقامت نص عليه في المحيط  
والمبتغي والجمعة وكذا قال الزبيعي لو انهدم المسجد او تفوق اهله  
لعدم الصلوات انجز او اخوة ظالم كرها او خاف على نفسه او  
ماله من المكابر من فخرج الى مسجد اخر لا يفد اعتكافه انتهى ونقلنا  
الكامل خلافه حتى في الخروج للجنائز انما تعينت وكذا انقاذ جريح  
او غريق او جهاد عم فقير يفد اعتكافه ولكن لا يائتم اي في  
الواجب وبالاول في غيره ثم قال وفي شرع الصوم للفقير اي  
الليت المعتكف يخرج لاداء الشهادة وتاويله اذا لم يكن شهادته  
فينبغي حقه انتهى اقول وبمثل ما مر في الجوهرة فحكم بعدم الفداء  
فيما اذا تعينت عليه الشهادة وعلى هذا الجنائز اذا تعينت  
**قوله** وقال لا يفد ما لم يخرج اكثر من نصف يوم اقول وقولها  
استحسان وهو اوسع وقوله ار الامام اقيس قاله الزبيعي وقال  
في الهداية قول الامام القياس وقولها الاستحسان قال الكامل  
وهو يقتضي جميع قولها لانه ليس من المواضع المعدودة  
التي رجع فيها القياس على الاستحسان ثم قال وانما الاشك  
انه من خرج من المسجد الى السوق للعب واللهو او القمار  
من بعد الفجر الى ما قبل نصف النهار انه يفد ولا يتم مبني  
هذا الاستحسان وذكر وجهه **قوله** فسد اعتكافه قال في الذخيرة  
هذا في الاعتكاف الواجب واما في النفل فلا يفد الخروج  
ولو بلا عذر كذا في شرح الجمع لابن الملك يعني فينتهر لما  
بالخروج **قوله** وبيع وشتر ذكر في الذخيرة ان المراد به ما لا بد منه  
ايسواء كان له او لغيره كالطعام ونحوه واما اذا اراد ان  
يتخذ ذلك متجراً يكره له ذلك وهذا صحيح لانه منقطع الى الله  
تعالى فلا ينبغي له ان يشتغل فيه بامور الدنيا ذكره الزبيعي وكذا  
قال قاضي خاين لا بأس للمعتكف ان يبيع ويشترى متجراً فيكره له



ذلك **قوله** وكذا احضار المبيع قال في البحر الظاهر ان الكراهة تحريرية  
**قوله** لانه عليه السلام نهى عن صوم الصمت اقول وقالوا ان صوم  
 الصمت من فعل الجوع لعنهم الله **قوله** هذا اذا اعتقد الصمت  
 قربة الى اخوه وذلك لانه صوم الصمت لم يبق قربة في شريعتنا  
 لما ورد من النهي عنه في الحديث المتقدم كذا في الكافي **قوله**  
 والتكلم الابخر قال في البحر ظاهر الرواية ان المراد بالخبر ما لا انتم  
 فيه فتعلم المباح وبغير الخبر ما فيه انتم وقال في الكافي يتحدث  
 اير المعتكف بما به بعده ان لا يكون ما لا لانه عليه السلام كان  
 يتحدث مع الناس في اعتكافه انهم وفي النهي عن الاسبيح  
 لا بأس ان يتحدث بما لا انتم فيه ثم قال والظاهر ان المباح عند  
 الحاجة اليه خير لا عند عدمها وهو محمل ما في الفتح قبيل  
 الوتر انه مكره في المسجد باكل الحسنات كما تأكل النار  
 اخطب انهم قلت واليه يشير استدلال المص بقوله تعالى  
 وقل لعباد يقول التي هي احسن الى اخوه لانه لا غنا  
 للعباد عن الكلام المباح وقد مر ان محله اذا جلس ابتداء  
 للحديث **قوله** او ناسيتا هو الاصح ولم يفد الشافعي  
 بالوطي ناسيا وهو رواية ابن سماعة عن اصحابنا اعتبارا  
 له بالصوم كذا في البرهان وهذا بخلاف ما لو اكل نهارا ناسيا  
 فلا يفد اعتكافه لبقا الصوم والاصل ان ما كان من محظورات  
 الاعتكاف فهو ما منع عنه لاجل الاعتكاف لا لاجل الصوم  
 لا يختلف فيه السهو والعمد والنهار والليل كالجماع والخروج  
 وما كان من المحظورات الصوم وهو ما منع عنه لاجل الصوم  
 يختلف فيه العمد والسهو والنهار والليل كالاكل والشرب  
 كذا في البحر عن البندايغ **قوله** كذا القبلة والتمس ان ينزل بهما  
 اقول وهذا بخلاف ما لو انزل باداة نظر او فكر فلا يفد به  
 الاعتكاف خلافا لما لك كذا في البرهان وكذا لا يبطل ما  
 بالباب والجدال والسكر ليل ويفد الردة والاغما  
 والابغما اذا دام اياما وكذا الجنون كما في الفتح **قوله** وان  
 صوم الكافر اقول وكذا يحرم دواحي الوطى من القبلة والتمس

اذالم ينزل كما في احدى اية فانه قلت فلم يحرم الدواحي في الصوم  
 وحالة الحيض كما حرم الوطى قلت لانه الصوم والحيض يكتر  
 وجودهما فلو حرم الدواحي فيهما لوقعوا في الخرج وذلك  
 مدفع شرعا كذا في شرح الجمع **قوله** نذر اعتكاف ايام  
 لزمه بلياليها اقول وكذا لو نذر اعتكاف ليال لزمه بايامها  
 لانه ذكر احد العددين بصيغة الجمع فينظم ما بازيه من العدد  
 الا في لقصة ذكر يا عليه السلام **قوله** وان لم يشترط النتائج  
 هذا ظاهر الرواية واطلقة الشافعي عند عدم التصريح به وهو رواية  
 فيها قال زفر كما في البرهان **قوله** وضع في الصورتين نية النهار خاصة  
 قال في البحر وهذا بخلاف ما اذا نوى بالايام الليالي خاصة حيث  
 لم تعلم نية ولزمه الليالي والنهر لانه لا يحتل كل ما كذا في  
 البدائع كما اذا نذر ان يعتكف شهرا ونوى النهار خاصة او الليالي  
 خاصة لا تصح نية لانه الشهر اسم لعدد مقدم مشتمل على الايام  
 والليالي فلا يحتل ما دونه الا ان يصرح ويقول شهرا بالنهار او ليالي  
 ويقول الا الليالي فيختص بالنهر **قوله** نذر اعتكاف رمضان  
 الى اخوه ظاهر ان هذا في رمضان معين فانه اطلقه فعليه في اي  
 رمضان كذا في الفتح **قوله** وجب قضاؤه بصوم قصدي  
 اقول فلا يجوز ان يعتكف عنه في رمضان افر باتفاق الثلاثة  
 كما في الفتح **قوله** لو كان رمضان وقت الايجاب ولم يبرأ حتى  
 مات فلا شيء عليه وان صح ثم مات يعلم لكل يوم نصف صاع  
 من حنطة ان اوصى لانه وقع اليأس عن ادائه فوجب القضا  
 بالاطعام كما في الصوم والصلوة كذا في المحيط ولو عين شهرا  
 لا اعتكاف فجعل قبل صبح كما لو نذر صلوة اليوم فصلاها قبله  
 وكذا اذا نذر الحج سنة كذا في سنة قبلها صح وانه الموفق  
 بمنه وكرمه **كتاب الحج** الحج بفتح الحاء وكسر الهاء قري في  
 التنزيل **قوله** لانه رابع العبادات اربعة الفروع البدنية  
 والمالية وهو ان كان فاما كما عرفت في الحديث المشهور  
 لكن لما لم يتكلم الفقهاء على الايمان اسقطوه فقد ارجع رابعا  
**قوله** هو لغة القصد قال في البحر هو القصد الى معظم

تم

يجعل



لا مطلق القصد كما ظنه الشارع الزليج وكذا قال في البرهان  
 مفهومه اللغوي القصد الى معظ لا القصد المطلق انتهى وعن  
 التحليل هو كثرة القصد اليه في بعض **قوله** وسنذكر زيادة مكان  
 الى اخوه كانه الاول يقال قصد مكانه الى اخوه ليتضمن الشئ  
 اللغوي مع زيادة الا انه يقال الزيادة تتضمن القصد و اراد  
 بالمكان جنبه ولذا قال ابن كمال بانها هي زيادة بقاعها  
 مخصوصة انتهى فمركب الكناين وغيرهما كدلفة ومثله في  
**القول** ولا سبب وجوبه البيت المراد السبب الظاهري  
 وهو اشتغال الذمة واما سببه الخفي فهو خطابه الازلي  
 او ترادف نعم الله تعالى على عبده فيجب عليه خدمته مولاه  
 ولزوم حضرة بابيه فلما اضاف البيت الى نفسه اظهر الشرف  
 واعظا ما لقدرة وجب على عبده زيارته الوقوف عند  
 قنائه وسبب التفريق عن الذمة الامر **قوله** بالفور عند ابوب  
 هو اصح الروايتين عن ابي حنيفة سمع كذا في البرهان **قوله**  
 وفي الخبر عند محمد بن بشر طائفة لا يفوته بالموت كما سبكه  
 المصنف وهو رواية عن ابي حنيفة كانه البرهان **قوله** فمن  
 قال بالفور لا يقول بان اخوه يكون فعلة قضا كانه ينبغي ان يقول  
 في قال بالفور يقول بان اخوه يكون انما وايضا لا مفهوم لما ذكره  
 ثم ان قوله ومن قال بالترخي لا يقول بان اخوه عن العالم الاول  
 لا يانم بالتأخير انتهى زيادة لام الالف من لا يقول فليست له  
 والاختلاف في التأني بالتأخير عن زمن الامكان والتفق على  
 زواله بالبحج وعلى انه لا يكون قضا وذكر في المبتغي ان شرط  
 ولم يحج حتى ائلف ماله وسماه يستقرض ويحج وانه كان  
 غير قادر على قضائه وان مات قبل قضائه قالوا به  
 انه لا يواخذه الله بذلك ولا يكون انما انتهى وقيد في  
 الظاهرية بما اذا كان من نية قضاء الدين اذا قدر انتهى  
**قوله** على ق الى اخوه شمع في بيان شرائط الحج و  
 هي شرائط ادا وشرائط صحة ولا بد من تمييزها فيقول  
 شرائط الوجوب ثمانية على الاصح الاسلام والعقل

لما لم يقبل احد بان فعله بعد التأخير يكون  
 قضا كما سبكه صح

والمبتغي

والمبتغي والحرية والوقت والقدرة على الزاد ولو لم يكن بنفقة  
 وسط والقدرة على راحلة مختصة به او على شئ محله الملك  
 او التجارة لا الاباحة والاعارة لغير اهل مكة ومن حولهم  
 لانهم لا يحقهم مشقة فاشبه السعي الى الجمعة قاله الزليج  
 والكمار والطرا اذا كان قويا يمكنه المشي بالقدم والا فلا  
 يجب الحج على اهل مكة بدونه الراحلة كما في المبتغي ويشترط  
 كونه الزاد والراحلة فاضلين عمالا بدونه كائنات المنزل  
 والاث المحترفين كالكتب لاهل العلم وقضا الدين المسكن  
 وانه كان كبير يفضل على حاجته فلا يجب عليه بيعه والاكتفا  
 بما دونه ببعض ثمنه والحج بالباقي لكن ان فعله ويحج كانه افضل  
 والثامن العلم بكونه الحج فضا كذا ذكر وينبغي ان يكون هذا  
 في حق من اسلم بدار الحرب لما نص عليه في كتاب الصوم ان  
 من شرط فرضية العلم بالوجوب لمن اسلم بدار الحرب او الكوفة  
 بدار الاسلام واما شرائط وجوب الاداء فثلاثة على الاصح  
 صحة البدن وزوال الموانع الحسية عن الذهاب للحج وانه الطريق  
 وعدم قيام العدة وخروج حرم ولو في رضاع او مصاهرة  
 مسلم او كتابي او رقيق مأمون عاقل بالغ غير مجوس او زوجه  
 لامرأة في سفر والمعتبر غلبة السلامة في الطريق برأى  
 على المفتي به وسجونه وجيونه والفوات والنيل انهار  
 لا يحار وقال صاحب البحر لم ار في الزوج شرط الحرم  
 وينبغي ان لا فرق لانه المراد من الحرم الحفظ والصيانة فكل  
 في الزوج بان يكون عاقل بالغ مأمونا انتهى واما نفقة الحرم  
 وراحلته اذا ابيح الحج الا انه تقوم له بذلك فقال الطحاوي  
 لا يجب ما لم يخرج الحرم بنفقة وهو قول ابي حفص البخاري  
 لانه الواجب عليها الحج لا الحجاج غيرها وقال القدوري  
 يجب لانه مؤنة مجها كذا في الفتح والبرهان وقال في البرهان  
 الطريق والحرم من شروط وجوب الاداء كما ذكرنا على الاصح  
 لانه شرط الوجوب فيجب الوصية بالحج ونفقة الحرم  
 وراحلته اذا ابيح الا بهما والتزوج عليها بالحج بها لم تجد



حرموا على القدر بانها من شرط الوجوب لا يجب عليها شيء  
 من ذلك لان شرط الوجوب لا يجب تحصيله انما قلنا هذه العلة  
 غير مطردة بل هي كذلك في شرط الوجوب الاداء فليقل **قوله**  
 فانما تات واحد منها بطل الحج ووجب القضاء في العام القابل  
 فيه تأخر من وجوه احدها انه اذا فات الاحرام لا يقال بطل  
 الحج لانه البطلان عن التلبس بالشيء وثانيا انه طواف الافاضة  
 لا يفوت فلا يقال يجب بتركه القضاء في العام القابل وثالثا  
 انه لا يفترض الاتيان بجميع طواف الافاضة بل بالثمة واربعا  
 انه اذا بطل الحج لا يتقيد القضاء بالعام القابل **قوله** وغير ما  
 سنن واداب لا يخفى ما فيه اذ بقي واجبات اخيرا ان  
 الاحرام من الميقات ومد الوقوف بوفقة الى الفؤاد وكونه  
 السعي بعد طواف معتد به وبداية الطواف من الحجر الاسود على ما  
 قيل وسنذكره والتميز فيه والمشى الى لا عذر له بمنعه منه  
 والطهارة من الحدثين وسر العورة وافتقار الاشواط في طواف  
 الزيارة وبداية السعي من الصفا واذا ابتداء المرأة لا يعتد  
 بالشوط الاول في الاصح كما في المبتغى ويجب المشى في السعي  
 لمن لا عذر له وذبح الشاة للقارن او التمتع وصلوة ركعتي  
 الطواف للحل اسبوع وتقديم الرمي على اكلتي ونحو القارن  
 والتمتع بينهما وتوقيت اكلتي بالمكان والزمان وطواف  
 الافاضة في ايام النحر كما في البحر والفتح قلت وكذلك ترك  
 المحظور كاجتماع بعد الوقوف ولبس المحيط وتغطية الاسر  
 والوجه **قوله** واشهره شوال الى اخوه فايده التوقيت بهذه  
 الاشهر عدم جواز شيء من افعال الحج في غيرها حتى لو سعى بين الصفا  
 والمروة عقيب طواف القدوم لا يجوز الا في اشهر الحج كعدم  
 القارن والتمتع الثلاثة فيها كما في التبيين **قوله** بفتح القاف  
 وكسرها قول والفتح اقص **قوله** نكرو الاحرام له قبلها اقول  
 واجمعوا على انه مكروه سواء اذني على نفسه من المحظورات او لا  
 وهو الحق بخلاف تقدم الاحرام على المواقيت في الاشهر  
 كما سنذكره وانما ذكر تقدم الاحرام على اشهر الحج مطلقا وان

كان شرط لانه يشبه الركن فيراعى مقتضى ذلك السنة احتياطا  
 ولو كان ركننا حقيقة لم يصح قبل اشهر الحج فاذا كان شبيها به  
 كره قبلها شبيهه وقرب منه عدم الصحة ولشبهه الركن لم يجوز  
 لفات الحج استدامة الاحرام ليقتضى به من قابل كما في الفتح  
 والبرهان **قوله** والعروة سنة ابرموكة وقيل فرض كفاية  
 هو قول محمد بن الفضل البخاري وقيل واجبة لا فرض عين  
 كما قال الشافعي كذا في البرهان **قوله** وهي طواف وسعي  
 اقول معظم الطواف ركنها والسعي واجب فيها كما هو في  
 الحج وكذا اكلتي في الصحيح وقيل ان اكلتي شرط الخروج منها  
 كما ان الاحرام شرط لانقضاءها كما في البرهان **قوله** وكرمت يوم  
 عرفة واربعة بعده ارضى حق الحرم للحج او يدرك وهو الاظهر  
 عنه ابي يوسف انها لا تكرر في يوم عرفة قبل الزوال فان اهلها  
 في الايام الخمسة رفضها وعليه دم وان مضى عليها صح ولازم  
 دم للجمع بينهما اما في الاحرام او الفعال الباقية كما في البرهان  
 وما اختاره الكمال منع العروة للمكي في اشهر الحج وان لم يحج وبه  
 يزد على ان العروة تكرر في خمسة ايام للمكي وغيره **قوله** موافقت  
 الاحرام المواقيت جمع ميقات وهو الوقت المعين استغفر  
 للمكان المعين كما في الفتح **قوله** ذو الخليفة للمدينة اقول فانه  
 جاوز المدينة او من هو في حكمه ذا الخليفة الى الجحفة فاحرم منها  
 فلا بأس به ولا فضل ان يحرم من ذير الخليفة ولا دم عليه  
 في الاظهر وروي عن ابي حنيفة انه عليه وما كما في الفتح وقار  
 في البرهان يستحب على ظاهر المذهب للمار على ميقاتين  
 او بينهما ان يحرم من اولهما وقيل يجب ان يترك الخليفة بضم  
 الحاء الملهة وبالفابنية وبين مكة نحو عشرة مراحل وتسع  
 وبنية وبين المدينة ستة اميال وقيل سبعة وهو ابعد  
 المواقيت وبهذا المكان ابا رستمها العوام ابا رستمها  
 قيل لانه على رضى الله عنه قاتل الجن في بعضها وهو كذب  
 من قائل ذكره اكلتي في مناسكه كذا في البحر **قوله** وذات  
 عوق بكسر العين وسكونه الاله المشرق وهي بين

قبيت

لها



المشرق والمغرب من مكة قبل وبنيتها وبين مكة وحلتان **قوله**  
 وحجفة بضم الجيم وسكونها الملهمة واسمها في الاصل مهيجة تزل  
 بها سبيل حلف اهلها اي استاصلهم فسميت حجفة وبنيتها وبين  
 مكة ثلاث مراحل وعلى ثمانية مراحل من المدينة وهي قرية بين  
 المغرب والشمال من مكة من طريق تبوك وهي طريق اهل الشام  
 ونواحيها اليوم وهي ميقات اهل مصر والمغرب والشام من مكة  
 قبل ان يحجفة قد ذهبت اعلامها ولم يبق منها الا رسوم خفية  
 لا يكاد يعرفها الا بعض سكان تلك البوادي فلذا والله اعلم  
 اختار الناس من المكان المسمى برباض وبعضهم يجعله بالقيس  
 احتياطا لانه قبل الحجفة بنصف مرحلة او قريب من ذلك  
 كذا في **البحر** **قوله** وقرية في المغرب بسكونه الراي وفتح القاف  
 وهو جبل مظهر على عوفات بنيه وبين مكة نحو مرحلتين ميقات  
 اهل نجد **قوله** وفي الصحاح بفتحها قال الكمال دخل ارض صاحب  
 الصحاح بانه الحرك اسم قبيلة اليها ينسب اويس القريني **قوله**  
 ويبلغ مكانه جنوب مكة وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين  
 من مكة للكنية كذا في **البحر** **قوله** ولمن قربها اقول فانه كان في بحر  
 او بحر لا يمر بواحد من هذه المواقيت المذكورة قالوا عليه يحرم  
 اذا حاذر افرها ويعرف بالاجتهاد وعليه انه يجتهد فانه لم يكن  
 بحيث يحاذر فعل مرحلتين اليه مكة كذا في الفتح **قوله** وجاز  
 تقديم الاحرام عليها اي المواقيت المراد بالجواز اكل والاشرب  
 فالصحة للاحرام لا توقف على الميقات ومحل الجواز ما اذا  
 كان في شهر الحج وما اذا امن على نفسه من محذور الاحرام  
 واذا انتفت الافرصية لعدم ملك نفسه هل يكون له  
 الثابت الاباحة او الكراهة روى عن ابي حنيفة انه مكره كما  
 في الفتح **قوله** والحاجة افرى اي كالتجارة ويجوز الروية او للقتال  
 ودخول النبي صلى الله عليه وسلم بغير احرام يوم الفتح كانه مختصا  
 بتلك الساعة **قوله** قيد بقصد الدخول لانه لو لم يقصد ذلك  
 ليس عليه ان يحرم اي بانه قصد الانفاقي موضع ما من اكل داخل  
 الميقات كخليص وجده فاذا طر به التحق باهله فله ان يدخل

مخرج

مكة بل الاحرام وينبغي ان لا تجوز هذه الحكمة للمأثور بانح لانه مأثور  
 بحجة افاقية واذا دخل مكة بغير احرام صارت حجته عليه فكان  
 مخالفا كذا في **البحر** **قوله** الا ان يكون القاصد من داخل الميقات  
 الي اخره احتراز عما لو كان خارج حد الميقات فيستلزم الذكر  
 من الميقات كالذي بعده اذ لا فرق بينهما في نص الرواية  
**قوله** فل اكل اي فاكل ميقاتة يحرم منه بما اراده من حج  
 وعمره ويجب عليه الاحرام منه قبل دخوله ارض الحرم وان  
 يحل من داره فهو افضل **قوله** ولنه بمكة اراد به من هو  
 بالحرم لا خصوص الساكن بمكة فلو قال ولنه بالحرم لكان اولي  
**قوله** لانه الحج عوفات اقول عدل عن عبارة القدور حيث  
 قال فيها ولانه اذا الحج في عرفة لانه نظر فيها بانه اسم الموقف عرفات  
 سمي بجمع كاذرعات كذا في الكشاف وعرفة اسم اليوم التاسع  
 من ذي الحجة والذي في اكل الموقف لا اليوم وقول الناس نزلنا  
 بعرفة ليس بعرفه محض كذا نقل صاحب الاقلية عن الفراء  
 وقال ابن الجايب في شرح المفصل انه عرفة وعوفات جميعا  
 علمانه لهذا المكان المخصوص والله اعلم بصحة قوله الاتقاني **قوله**  
 من اراد احرام الاحرام لغة مصدر احرم اذا دخل احرم كاستي  
 اذا دخل في الشا كذا في الفناية وقال في غاية البيان الاحرام مصدر  
 قولهم احرم الزجل في حومة لانه تنك وقال تاج الشريعة الاحرام  
 والتحريم بمعنى وقال الكمال حقيقة الاحرام الدخول في الحرم والاطراد  
 الدخول في حرمة مخصوصة او التزامها والتزامها شرط الحج  
 شرعا غير انه لا يتحقق بثبوته شرعا بالابلية مع الذكر  
 او الخصوصية على ما سيأتي **قوله** وعنه اجت هذا الفل  
 للتطهير لا للتطهير فتؤويه احايض والنفاذ وان كان  
 للنظافة وازالة الرائحة لا يعتبر التيمم بدله عند العجز عن الماء  
 ويؤويه الصبي ويستحب كمال النظافة في الذي اراد الاحرام  
 من قص الاظفار والشارب وشفق البطن وحلق العانة  
 وجماع اهله والذهن ولو مطيبا من الفتح وقا صنيخا  
**قوله** ولبر انار ورواء هذا هو السنة والثوب



الواحد السائر جازية قال الكمال قول طاهر بن كانه ينبغي ان يزيد جديدين  
 لنفي قولنا قال بكراهة لبس الجدي من الاحرام نص عليه في  
 الغاية وقال في الجواز افضل الجدي الابيض انهر والازرق احق  
 اي احقر والدامن الكنتف يدخل الرودا تحت عينه وبقية على كتفه  
 الاسب وبقية كتفه اليمين مكشوقا ولا يزره ولا يعقده ولا  
 يحمل فانه فعل ذلك كره ولا شيء عليه كذا في الغاية اقول في  
 حفظي انه لا يطلب منه كشف المنكب الا عند الطواف ليكون  
 مضطجعا وسنذكره عند قوله وطاف للقدم نقل عن البحر  
**قوله** تطيب اطلقه فشم ما تبقى عينه بعد كالمسك والغالية  
 وكره محمد ما تبقى عينه والاصح عدم الكراهة كما في البرهان وقال في البحر  
 وسن استعمال الطيب في بدنه قيد بالبدن اذ لا يجوز التطيب  
 في الثوب بما تبقى عينه على قول الكل على احد الروايتين عنهما قالوا  
 وبه نأخذ انهر وقال الكمال المقصود منه استئناء الطيب عند  
 الاحرام حصول الارتفاق به حالة المنع منه فهو على مثال السجود  
 للصائم الا ان هذا القدر كصغر البدن فيغني عن تجويزه ما تبقى  
 عينه في الثوب اذ لم يقصد كمال الارتفاق في حال الاحرام لان  
 الحاج الشعث التفل وقد قيل يجوز في الثوب ايضا على قولها  
 انهر **قوله** وصلى شفعار على جهة السنة بعد اللبس والتطيب  
 ولا يصليهما في وقت مكره وتجزيه المكتوبة كتحية المسجد  
**قوله** وقال المفرد نوح اللهم اليه اخوه كذا عن ابنه عليه السلام  
 صلى الظهر ثم ركب على راحلته ثم قال اللهم اني اريد الحج فيسرو  
 لي وتقبل مني فوالله التيسير لانه المتيسر للكراس  
 وبالله من التقبل كما سأل الخليل واسماعيل بقوله هارينا  
 تقبل منا انك انت السميع العليم وكذا يار في جميع الطاعات  
 من الصلوة وغيرها لانه الموفق للسداد ولا يكون الا ما يريد كما  
 في التيسير وقال في الهداية وفي الصلوة لم يذكر مثل هذا الدعاء اي  
 سؤال التيسير لانه مدتها يسيرة واداءها عادة متيسرة  
 فيطلب التيسير في الغير من الامور لا في اليسير منها كذا  
 في الكافي وقد مضى ما فيه من اختلاف انهر وقال الكمال وان ذكر

بما صح

المفرد

بينة

بلسانه وقال نوبت الحج واحرمت به لله تعالى لبيك الى اخره حسن  
 ليجمع القلب واللسان وعلى قياس ما قدمنا من شعر وط  
 الصلوة انما يحسن اذ لم يجتمع غريته فانه اجتمعت فلا ولم تعلم  
 الرواة لكسبه عليه السلام فضلا فضلا قطا روى واحد منهم انه  
 سمعه عليه السلام يقول نوبت العرة ولا يحج انهر **قوله** واحراما كثيرا  
 الاجابة اي اجابة الدعوى والكلام في التلبية من وجوه الاول في  
 اشتغالها فقل انها مشقة من لب الرجل اذا اقام في مكان كما قال  
 المصنف والثاني انه المختار عندنا ان يكون ابتداءها ببر كل صلوة  
 فكان ابن عمر يلبس حين يستوي به راحلته والثالث انه لا خلاف  
 انه التلبية جواب للدعاء وانما اختلف في الدعاء فقل هو الله  
 تعالى كما قال فاطر السموات والارض يدعونكم ليففركم من ذنوبكم  
 وقيل رسول الله كما قال صلى الله عليه وسلم انه سيد ابني دارا واخذ  
 مادبة وبعث داعيا واراد بالداعي نفسه ولا يظهر الدعاء هو  
 الخليل عليه السلام على ما روي انه لما فرغ من بناء البيت احبانه يدعو  
 الناس اليه الحج فضعف ابا قيس وقال الا انه الله تعالى امر ببناء  
 بيت له وقد بنى الانحاج فضعف الله تعالى صوته الناس في  
 اصلا بآبائهم وارحام امهاتهم فمنهم من اجابه مرة ومرتين  
 واكثر من ذلك وعلى جوابهم بحجونه والاربع في صفة التلبية  
 وهي انه يقول لبيك اليه آفوه كما ذكره المصنف والاحرام في كسر  
 الهرة من انه الحمد وهو قول الفراء قال الكس الفتح حسن  
 كما في الكافي وقال في الهداية بالكسر لا بالفتح ليكون ابتداء  
 لابنا اذ الفتح صفة للماد لانه انهر يعني في الوجه الادوية واما  
 الجواز فيجوز والكسر على استيناف التثنية وتكون التلبية للذات  
 والفتح على انه تعليل للتلبية اي لبيك لانه الحمد والنعمة لك  
 والملك ولا ينبغي ان تعليق الاجابة التي لانهاية لها بالذات  
 ادله من باعتبار صفة هذا وان كان استيناف التثنية لا  
 يتعين مع الكسر لجواز كونه تعليل مستانفا كما في قوله  
 علم ابنك العلم انه العلم نافع قال تعالى وصل عليهم ان  
 صلوات الله سن لهم وهذا مقرر في مآلك العلة

الداعي

حسب



من علم الاصول لكن لما جاز بلغ فيه كل منهما على الاول والاولوية  
 بخلاف الفتح ليس فيه سورة انه تعليل كما في الفتح والاسر في  
 الزيادة والنقصان فالنقصان فيه غير جائز لانه المنقول باتفاق  
 الرواة والزيادة تجوز عندنا وفيها الفاظ منها ما قاله المصنف ومنها ما  
 قال ابن مسعود لبيك بعد التراب لبيك **قوله** واذا البني كذا في  
 الهداية وقال الكمال لم يعتبر مفهوم المخالفة على ما عليه القاعدة من اعتبار  
 من رواية الفقه وذلك لانه يصير محرما بكل ثبوت وتبني في ظاهر المذهب  
 وانه كان يحسن التلبية ولو بالفارسية وانه كان يحسن العربية  
 بخلافه في الصلوة لانه باب الحج اوسع منه باب الصلوة حتى قام غير الذكر  
 مقامه كتقليد البدن فكذا غير التلبية وغير العربية والافسر يحرك  
 لانه مع النية وفي المحيط تحريك لانه مستحب كما في الصلوة  
 وظاهر كلام غيره انه شرط ونحوه على انه شرط واما في حق القراءة  
 في الصلوة فاختلصوا فيه والاصح لا يلزمه التحريك **قوله** ناويا للحج او  
 العمرة اقول لا تتوقف صحة الاحرام على نية نكث لانه اذا اهتم الاحرام  
 بان لم يعين ما احرم به جاز وعليه التعيين قبل ان يشترع في الفعل  
 فانه لم يعين حتى طاف شوطا واحدا كان احرامه للعمرة وكذا  
 اذا احصر قبل الافعال والتعيين فتحمل بدم تعين للعمرة حتى  
 يجب عليه قضاءها لا قضا حجة وكذا اذا جامع خاف وجوب  
 المضى في الفاسد فانما يجب عليه المضى في عمرة ثم اذا نوى  
 مطلقا حج من غير تعيين الفرض ولا النفل فالذهب انه يقطع  
 الفرض باطلاق نية الحج بكل ف تعيين النية للنفل فانه  
 يكون نفلا وانه كان لم يحج الفرض بعد كذا في الفتح **قوله** التقليد  
 انه يبط قلادة المراد بها شئ يكون علامة على انها هدى كقطعة  
 نعل او لحا شجر او قشرة كما في التيسير **قوله** فيصير به حراما كما  
 بالتلبية ولو اشترك جماعة في بدنة فقلدها اجمع صاروا  
 محرمين انه كان ذلك باو البقية وساروا معها كما في التبيين  
 وتوجه معها يريد الحج اقول وينبغي ان يكون كذلك لو اراد العمرة  
 ولم اره **قوله** او بعثها المتعة قال ابو اليسر ينبغي ان يكون هدى  
 القران كذلك كذا في التبيين **قوله** وانه لم يلحقها اقول انما يصير

لم سا

اقول ولكن الافضل الاحرام  
 بالتلبية مع

**قوله**

بلغ

محرم هدى قبل اذ رآه اذا حصل التقليد والتوجه في اشهر الحج و  
 اما اذا حصل قبل اشهر الحج فلا يكون محرما حتى يلحقها لانه التمتع قبل  
 اشهر الحج غير معتد به نقله الزيلعي عن النهاية مؤزيا اليه الرقيات  
**قوله** فقد احرم قال الكمال واذا تم الاحرام لا يخرج عنه الا بعمل  
 المناسك الذي احرم به وانه افده الا في الفوات فبعمل العمرة و  
 الا احصر فبذبح الهدير انهر او تحليل المولى عبده او الزوج  
 زوجته بتقليم ظفرها ونحوه كذا بخط شيخنا انهر ثم لابد من  
 القضا مطلقا وانه كان مطلقا اذا افده بخلاف الصلوة  
 المطلقنة اذا ابطالها وبخلاف الطواف كما سذكره **قوله**  
 وبعده يبقى الرقت اقول يعني بلامهلة وكان الاوليه ان يقال  
 كالكنز فاذا البيت ناويا فقد احرمت فائق الرقت الى افده  
 لانه البعدية لا تقيد ما يفيد الفاء من التعقيب فورا  
**قوله** وقيل الكلام الفاحش لانه من دواعيه فيحرم كاجتماع  
 كذا في الكافي وهو مفيد انه لا يتقيد بحضرة النساء لانه عقبه  
 في الكافي بقوله الا انه ابن عباس رضي الله عنهما يقول انما  
 يكون الكلام الفاحش رفقا بحضرة النساء انهر وراوه  
 بالفاشش ذكر الجماع لانه الوارد عن ابن عباس بقوله انه  
 الطير تنك لمسا واذا فاحش به ثبتت المخالفة  
 بين الكافي والهداية من حيثية عدم التقيد بحضرة النساء  
 في الكافي والتقيد به في الهداية لانه قال فيها والرفث الجماع  
 او الكلام الفاحش او ذكر الجماع بحضرة النساء انهر واما قال  
 اي في الهداية بحضرة النساء لانه ذكر الجماع في غير حضرة النساء ليس  
 من الرفث كما في العناية وفتح القدير والبرهان انهر ولكن على  
 هذا يكون قوله او الكلام الفاحش مختصا بغير ذكر الجماع  
 وقد قالنا في الشريعة الكلام الفاحش كلام كان **قوله**  
 والفسوق يعني المناهي او المحجبة عن حدود الشريعة لانه  
 الفسوق في الاصل هو الخروج يقال فسقت الفارة اذا  
 خرجت من الفارة من مجرما لكن اذا اطلق في لسان الشارع  
 يراد به الخروج عن طاعة الله تعالى والخروج عن طاعة الله تعالى

تلك الجماع  
 بصدق صح

بلغ



حرام في غير حالة الاحرام ففي هذه الحالة اولى احترام هذه البهائم  
 وقيل هو التساب والتنازع باللقاب كذا قاله تاج الشريعة  
**قوله** لكن الحرم في الاحرام اشد حليسا الحرم في الصلوة  
 الى اخره اريد الظلم في الاشهد اعم قارنهما فلا تظنوا فيمن انفسكم  
 وانما كانت الحرم في حالة الاحرام اشد لانها حالة يحرم فيها  
 كثير من المباحات المقوية للنفس فكيف بالمحرمات الاصلية  
 كذا في الفقه والبرهان **قوله** وهو اما انى اختصاص **قوله** وقتل  
 صيد البر اريد بالصيد المصيد اذ لو اريد به المصدر وهو  
 الاصطيد لما صح اسناد القتل اليه كما في البحر المستصفى  
**قوله** لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر اقول المدعى اعم فكان  
 ينبغي ان يذكر اول الآية ايضا ليقم الدليل بقوله تعالى احل لكم  
 صيد البر الآية قوله والاشارة اليه والدلالة عليه قال  
 في النهر محل تحريمها ما اذا لم يعلم الحرم اما اذا علم فلا وقيل يحرم  
 مطلقا والاول اصح انتهى وسيا في تمام شرط الاجزاء في  
 اجنابات انما شاء الله تعالى **قوله** والتطبيب اقول وكذا  
 لا يمس طبيا بيده وان كان لا يقصد به التطبيب ويكره  
 للحرم شتم الغفارة والثمار الطبية ولا شيء عليه في  
 ذلك كما في قاضي خاين **قوله** ومثله اختلاف في هذا  
 اختلاف راجع الى تقسيمه وليس باختلاف حقيقة كما  
 لا اختلاف في الصابية فغده يجب الدم كما ذكر  
 وعندهما يجب الصدقة لانه يقتل الهوام ويلين الشعر  
 قيد بالخطي لانه لو غس رأسه بالصابون واخض لاشي  
 عليه اتفاقا كذا في البحر **قوله** وخلق رأسه اقول ولو  
 للحجامة اما الحجامة في ذاتها والقصه وجب الكسر واختلف  
 وحكم الجسد بحيث لا يسقط شعوا ولا يقتل خلا فليس  
 من مخطرات الاحرام كما في قاضي خاين وغيره والمراد بخلق  
 الشعر ان الله باق شي كان في خلقه والقصر والتنقيف  
 والتنوير والافاق في اى محل من اجسد مباشرة او غير  
**قوله** وشعره استثنى الجلبى في مناسكه ازالة الشعر

زنايب

الثابت في العين فقد ذكر بعض مشايخنا انه لا تنفي فيه عندنا  
 كذا في البحر **قوله** وليس قميص اقول وكذا ما هو في حكمه كالزروية  
 والبرنس من كل شيء معمول على قدر البدن او بعضه بحيث يحيط  
 به بخياطة او تزيق بعضه ببعضه او غيرهما ويسمى عليه  
 بنفسه كما في البحر وتكن ستر كرايه لبرس الخاتم لا يكره فهو خارج  
 من هذا العموم **قوله** وسر اويل السر اويل العجمية واجمع سر اويل  
 منصرف في احد استعماليه يذكرونيث والقباء بالمد على  
 وزنه فعال وليس القباء بان يدخل منكبيه ويديه في كفيه فلو  
 لم يدخل جاز خلا فان فرجا لو ارتد بالقميص ونحوه وما لم يرد  
 اى القباء بزراره ويكره عقد الازار وتخليد الردا وليس  
 عليه جزا كما ستره في اجنابات انما شاء الله تعالى **قوله**  
 فيقطع اسفل من الكعبين المراد بالكعب هنا المفصل الذي  
 في وسط القدم عند مفصل الشرة فيجوز لبس كل شيء  
 في رجله لا يغطي الكعب سمورة كانت او مداسا  
 او غير ذلك **قوله** لا الاستقلال ببنت ومحل الليمس  
 رأسه القدر والطبق والاجانة ونحو ذلك لانه ليس  
 بتغطية للرأس ولا يحمل ما يغطي به الرأس عادة كالتياب  
 كما في التبيين **قوله** وشعرهم يمان في وسط الرميانه  
 بالكسر ما يجعل فيه الدراهم ويشد على الحق ولا يكره  
 شده سوا كان به نفقة او نفقة غيره وكذا لا يكره شد  
 المنطقة والسيف والصلح والتختم بالخاتم وعنه ابي يوسف انه  
 كره شد المنطقة بالابر يسم قاله الزبيدي **قوله** واكثر التلبية  
 بصيغة الماضي ليناسب قوله بعده صلى وكانه الانسب  
 لما قبله انه يقول وكثيره والاكثر مستحب قال في المحيط الزيادة  
 منها على المرة الواحدة سنة حتى يلزمه الالة بركها فتكون وضعا  
 وسنة ومنه وبما يستحب ان يكرها كلما اخذ فيها ثلاث مرات  
 ولا يكره ان يقطعها بكلام ولورد السلام في خلها جاز ويكره  
 السلام عليه في خلها واذا اراد شيئا يعجبه قال لبيك ان  
 العيش عيش الاخرة ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم

الزر بالفتح والتشديد ووكه كقفتانه  
 ووكه ككاه ايدر لجمعى ان سار كلور  
 الخ

ولا وجهه فلو اصاب احدهما  
 كره كذا في البحر وله ان  
 يحل على رأسه صح



عقب التلبية **س** اوي **س** الله الجنة ويتعدونه النار **قوله**  
 برفع الصوت هو السنة كذا في غاية البيان فان ترك رفع الصوت  
 كان ميبا ولا شيء ولا يبلغ فيجهد نفسه كيلا يتضرر كذا في الفتح  
 والمسحب عندنا في الدعاء والادكار الا خطا الا اذا تعلق باعلانه  
 مقصود كالاذان والخطبة وغيرها والتلبية للاعلام بالشروع  
 فيها هو من اعلام الدين فكان رفع الصوت بها مستحبا قاله  
 القنانية **قوله** متى صلى اي فرضا او واجبا او سنة في ظاهر الزاوية  
 وحضرها الطحاوي بالكتوبات قياسا على تلبية التشرقي او على شرف  
 اي بعد مكانا متقعا وقيل بضم الشين جمع شرفة **قوله** واذا  
 دخل مكة بدا بالمسجد يعني بعد ما يانه على امتعة بوضعها في حوز  
 وقار في الحداية ولا يفرض ليلا دخلها او نهارا لانه دخول بلد  
 فلا يختص باحد هما انتهى وكذا قال قاضي خاكة لكنه قال عقبة و  
 المسحب ان يدخلها نهارا انتهى وقال الكمال ومار ورفعه عن رضي الله عنهما  
 انه كان ينهي عن الدخول ليلا فليس تقية السنة بل شفقة  
 على الحاج من السراق انتهى وقال في البحر ويستحب ان يدخل مكة  
 من باب المعلل ليكون مستقبل في دخوله باب البيت تقظيما  
 واذا خرج من السفلى ويستحب ان يكون ملبيا في دخوله حتى ياتي  
 باب بني شعبة المسمى لانه بباب السلام فيدخل المسجد احرام  
 منه لانه النبي صلى الله عليه وسلم دخل منه متواضعا فاستعا ملبيا  
 مل حفظا لجلالة البقعة مع التلطف بالاحرام **قوله** وحين  
 رار البيت كبر وهلل قال في البحر لم يذكر المصنف الدعاء عند مشاهدته البيت  
 وهكذا في المتن وهي غفلة عما يفطر عنه فانه الدعاء عند  
 مستجاب وذكر في المناقب انه الامام اوصى رجلا بان يدعو الله  
 عند مشاهدته البيت باستجابة دعائه ليصير مستجاب الدعوة  
 ومن اهم الادعية طلب الجنة بل صاحب ومن اهم الاذكار اعلي  
 النبي صلى الله عليه وسلم انتهى **قوله** ثم استقبال البحر شروع في  
 امر الطواف وهذا لم يكن عليه غايته ولم يخف فوت المكتوبة  
 او الوتر او السنة الزاوية او الجماعة فاذا خشي قدم الصلوة  
 على الطواف ولم يصف البحر بالسوداء اشارة الى انه حين اخرج

البيت  
 في الصلوة

من الجنة كان ابيض من اللبن وانما اسود لون المشركين والعصاة  
 كذا في البحر من المحيط **قوله** واستلم اربع ما ارسل يديه بعد رفعهما  
 للتكبير وتقبة الاستلام ان يضع كفيه على الحجر ويقبله بل تعديت  
 والحكمة في تقبيله ما روى في علي رضي الله عنه انه قال لما اخذ الله  
 تعالى الميثاق على بني ادم من ذريته كتب بذلك كتابا وجعل  
 في جوف الحجر فيجي يوم القيامة ويشهد لمن استلمه كما في فتاوى  
 قاضي خاكة **قوله** وانما حجر عنهما استقبال الى اوجه اي مشيرا  
 بكفيه نحو الكعبة ثم يقبل كفيه ذكره قاضي خاكة **قوله** وطاف  
 للقعود مضطجعا قال في البحر ينبغي ان يفعل الاضطجاع قبل  
 الشروع في الطواف بقيل انتهى ولو ترك الاضطجاع والتمس  
 لاشي عليه بالاجماع كما في المراجع **قوله** سمي به لانه حطم من  
 البيت اقول فهو فعيل بمعنى مفعول وقيل فعيل بمعنى فاعل  
 اي حاطم كعلم بمعنى عالم لانه جاء في الحديث من دعا عليه من  
 ظلمه فيه حطم الله كذا في الكافي **قوله** فانه كان في البيت  
 بل سنة اذرع منه فقط الحديث عاينه ذكره الكمال **قوله**  
 حتى لو دخل الفرجة لم يجر احتياطا قال الزيلعي ويعيد الطواف  
 كله ولو اعاد على الحجر ارحطيم وحده اجزاء ويدخل في الفرجة  
 في العادة ولو لم يدخل بل لا وصل الى الفرجة عاد وراه من  
 جهة الغرب اجزاء وقال في القنانية لا يعد عوده شوطا لانه منكوس  
 انتهى قال الكمال وهو بنا على انه طواف المنكوس لا يصح لكن  
 المذهب الاعتدال به ويكون تاركا للواجب انتهى **قوله**  
 فيبتدئ من الحجر قال الكمال افتتاح الطواف من الحجر سنة وهو  
 ظاهر الرواية كما ذكره في اجنابات فلو افتتحه من غير اجزاء و  
 كره عند عامة المشايخ ونص محمد في الرقيات انه لا يجزيه  
 فجعله شوطا ولو قيل انه واجب لا يبعد للمواظبة من غير  
 ترك انتهى فلا ينبغي ان يجزم بالوجوب كما فعله صاحب  
 البحر واخوه في النهر معزيا الى الكمال ثم قال في البحر بنا على ما  
 ذكره من الوجوب ولما كان الاستدانة الحجر واجبا كان  
 الاستدانة متعينات اجتهاد الترفيعها الركن اليماينة قريبا

اقول ليس الحجر كله في البيت



من الحج الاسود ليكون ما راجع بدنه على جميع الحج الاسود وكثير  
 من العوام شاهدناهم يتدرون الطواف وبعض الحج خارج عن  
 طوافهم فاحذره انتم قلت وهذا اذا لم يكن في قيامه مسامتا  
 للحجارة وقف جهة الملتزم ومال ببعض جسده ليقبل الحج اما  
 من قام مسامتا جسده فمقدور في ذلك شئ من جهة الركن  
 اليماني لانه الحج وركنه لا يبلغ عرض جسد المسامت له وبه  
 يحصل الابتداء من الحج **قوله** سبعة اشواط قار في البحر فلو طاف  
 ثامنا عالما بان ثامنه اختلفوا فيه والصحيح انه يلزم اتمام السبع  
 لانه شئ فيه ملزم ما بخلاف ما اذا ظن انه سبع ثم تبين  
 انه ثامن فانه لا يلزم اتمام لانه شرع فيه مسقطا لاملنه ما  
 كالعبادة المظنونة كذا في المحيط وهذا علم ان الطواف خالف  
 الحج فانه اذا شرع فيه مسقطا يلزم اتمامه بخلاف بقية  
 العبادات واعلم ان مكان الطواف داخل المسجد ولو را  
 السوارير وزخم لا خارج المسجد ودعا الطواف مذکور  
 في التبيين وغيره ولا يتوقت بشئ فيدعوا بما احب  
**قوله** رطل في الثلاثة الاول فقط فانه زاحمة الناس في  
 الرمل وقف فانه وجد مسلكا رمل لانه لا بد له منه فيقف  
 حتى يقيم على الوجه المسنون بخلاف استلام الحج لانه لا استقبال  
 بدل له كذا في البحر **قوله** وندب استلام الركن اليماني هو ظاهر  
 الرواية كما في البرهان **قوله** وعن محمد انه سنة ارفيقيل مثل  
 الحج الاسود وهو قول ابي يوسف ايضا كما في البرهان والدلائل  
 تشهد له وصرح في غاية البيان انه لا يجوز استلام غير الركنين  
 وهو ثابت فانه ليس فيه ما يدل على التحريم وانما هو مكره  
 كراهة التنزيه كذا في البحر **قوله** عند المقام قار في البحر  
 المراد بالمقام مقام ابراهيم وهي حجارة كان يقوم عليها  
 حين نزوله وركوبه من آل بل حين ياتي الى زيارة هاجر  
 وولدها اسماعيل كما في المصنف وذكر القاضي في نفسه  
 انه الحج الذي فيه اشر قدمه والموضع الذي كان فيه حين  
 قام عليه ودعا الناس الى الحج وقيل مقام ابراهيم احرم

الحج

اختلفوا

كله انتم قلت لكن بيعد القول الاخير قول المصنف وغيره من المسجد  
 ثم هذا بيان الافضل والافضل اراد ولو بعد الرجوع الى  
 اهل لانها على الترخي ما لم يرد طواف اسبوع اخر لما انه يكون  
 وصل الى اسبوع عند ابي حنيفة ومحمد مطلقا خلافا لابي يوسف  
 اذا صدرت عنه وتر وهذا اختلف اذا لم يكن في الوقت المكره  
 اما في الاوقات المكرهه فيها الصلوة فانه لا يكره الوصل مطلقا  
 اجماعا ويؤخر ركعتي اليه وقت مباح ذكره ابن الصياح **قوله** ثم ما  
 واستلم الحج قال قاضينا وهذا الاستلام لا افتتاح السعي بين الصفي  
 والمروة فانه كان لا يرد بعد هذا الطواف السعي لا يعود الى الحج انتم  
**قوله** وخرج فضع الصفا كانه الاول في التعبير يتم لترتبه على الطواف  
 وهو على الترخي وخرج للسعي اي باب شاذ وخرج من باب الصفا  
 افضل وليس ذلك سنة عندنا كما في الجوهرة والصعود على الصفا  
 والمروة سنة فيكره تركه ولا شئ عليه ذكره الكمال عن البدايع وتأخير  
 السعي الى طواف الزبارة اوله كونه واجبا ففعل تبعا للفرض  
 اوله لكن العلماء خصوا في اثبات السعي عقيب طواف  
 القدوم تخفيفا على الناس للشفل يوم النحر بخودهم والرمي كذا  
 في العناية عن الخفة **قوله** ورفع يديه اي بان يجعل ياطنهما الى السماء  
 كما للدعاء ذكره الكمال **قوله** ثم يمشي نحو المروة اي على هيئة حتى يبقى  
 بينه وبين الميل الاحضر المعلق بين المسجد وركنه قدر ستة  
 اذرع يسرع المشي ويسعى سعيا شديدا لانه مبدء السعي  
 وانما اخر الميل عن مبدء السعي بقدر اذرع لانه لم يكن موضع اليق  
 مما وضع فيه الاله والميل الثاني كانه متصل بدار العباس كذا في  
 المواج ثم اذا تجاوز بطن الوادي مشى على هيئة حتى ياتي  
 المروة **قوله** يبدأ بالصفا ويختم بالمروة بيان للواجب فلو بدأ  
 بالمروة لا يعتد بالشوط الاول في الصحيح كما في البحر ونقل ابن كمال  
 ياشاعن الذخيرة **قوله** وفي رواية السعي الى اخوه عكاه ابن كمال  
 ياشا بصيفة وقال ابو جعفر الطحاوي يفعل ذلك سبع مرات  
 يتدنى في كل مرة بالصفا ويختم بالمروة **قوله** ويختم بالمروة  
 صريح في ان الرجوع غير معتبر عنده ولا يجعله شوطا آخر

الطواف

كانه

لقدوم

صحة



كما لا يجعله جزء شوطا فاقبل في رواية الطي والسعي المصفا  
 الى المروة ثم منها الى الصفا شوط واحد فيكون اربعة عشر  
 شوطا على الرواية الاولى ويقع الحتم على الصفا ليس بذلك  
 انتهى ومثله في فتح القدير **ول** ثم سكن مكة حرما اقول ويجب  
 له اذا فرغ من السعي ان يصلي ركعتين في المسجد ليكون حتم  
 السعي كالطواف ويجب دخول البيت اذا لم يؤذ احد او ينبغي ان  
 يقصد مصلي النبي صلى الله عليه وسلم قبل وجهه وقد جعل  
 الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين اجدار الذر قبل وجهه  
 قريب ثلاثة اذرع ثم يصلي فاذا صلى الى اجدار المذكور يضع  
 قدمه عليه ويستغفره ويحمد ثم ياتى الاركان فيحمد ويهلل و  
 يسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما يشاء ويلزم الادب ما استطاع  
 بظاهره وباطنه وليست البلاطة الحضر بين العمودين  
 مصلي النبي صلى الله عليه وسلم وما تقوله العامة من العروة  
 الوثقى وهو موضع عال في جدار البيت بدعة باطلة لا اصل  
 لها والمسار الذر في وسط البيت يسمنه سرة الدين يكشف  
 احد اهم سرته ويضعها عليه فممن لا عقل له فضلا عن علم  
 حاله **الكامل** **ول** ثم سكن مكة حرما ارجو ان هما بمعنى واحد  
 كما في المعارج وفي كلام المصنف ايما الى انه لا يجوز فتح  
 الحج الى العمرة وما ورد في الصحيحين به فهو منسوخ او محمول على  
 تخصيص الصحابة كذا في البحر **ول** طاف بالبيت تقلا ماشا  
 قال في الكافي لكنه لا يسعي عقيب هذه الاطوفة لانه التفضل  
 بالسعي غير مشروع انتهى والطواف افضل من الصلوة نقلا  
 في حق الافاقية وقبله للمكي كذا في اجوبة و يقتضيه الدعاء في  
 مواطن الاجابة وهي خمسة عشر موضعا نقلها الكمال في  
 رسالة احسن البصير بقوله في الطواف وعند الملتزم و  
 تحت الميزاب وفي البيت وعند زفرم وخلف المقام  
 وعلى الصفا وعلى مروة وفي السعي وفي عرفات وفي  
 الحزلفة وفي منى وفي اعظم وعند اجرات وذكر  
 غيره احسن البصير انه يستجاب عند رؤية البيت

وقبله سعي

وفي اعظم لكن الثاني هو تحت الميزاب انتهى ورايت نظما للشيخ  
 العلامة عبد الملك ابن جمال الدين ابن طاهر زاوه العصا  
 ذكر فيه المواطن للدعاء بركة المشرفة وعين ساعاتها زيادة  
 على ما في رسالة احسن البصير رحمه الله تعالى طبق ما صرح به  
 الشيخ العلامة ابو بكر ابن احسن النقاش المفسر رحمه الله  
 في مناسك خمسة عشر موضعا فقال **• • • • •**  
 قد ذكر النقاش في المناسك **•** وهو لعمري عمدة للناسك  
 انه الدعاء في خمسة وعشرة **•** بركة يقبل محنة ذكره  
 وهو المطاف مطلقا والمكتم **•** بنصف ليل فهو شرط ملتزم  
 ودخل البيت بوقت العصر **•** بين يدي جزعية فاستقوى  
 وتحت ميزاب له وقت السحر **•** وهكذا خلف المقام المفتحة  
 وعند بيتر زفرم شرب الفحول **•** اذا دنت شمس النهار لا قول  
 ثم الصفي ومروة والمسعى **•** بوقت عصر فهو قد رعى  
 كذا منى في ليلة البدر اذا **•** تنصف الليل فخذ ما يجتدي  
 ثم لدر ابحار والحزلفة **•** عند طلوع الشمس ثم عرفة  
 بموقف عند مغيب الشمس قل **•** ثم لدى السدرة ظهر او كمل  
 وروى هذا الوقوف طرا **•** من غير تقييد بما قد رواه  
 بحر العلوم احسن البصير في **•** خيرة الوير ذاتا ووصفا وشتا  
 صلى الله عليه ثم سلما **•** وآله والصحب ما غيبت هما  
 انتهى قلت ولا يخفى انه ايجاز ثلاثة وانه ليس في كلام احسن  
 ذكر السدرة فيها تبلغ ستة عشر موضعا فتنبه له **ول**  
 وخطب الامام يعني خطبة واحدة من غير انه يجلس بين الخطبتين  
 بعد صلوة الظهر وكذلك الخطبة الثالثة التي يمني وامان  
 الثانية التي يعرفه فيجلس بينهما وهي قبل صلوة الظهر  
 ويبدأ بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالتحميد كما يبدأ في خطبة  
 العبدن اي بالتكبير ويبدأ بالتحميد في ثلاث خطب  
 خطبة الجمعة والاستسقاء والكاح كذا في المبتني ولا يخالفه  
 في خطبة عرفة قول الزبيدي وصفة الخطبة التي بعرفة ان  
 يحمد الله تعالى ويثنى عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم

مكان

منه

في



عليه وسلم ولفظ الناس ويأمرهم بما أمر الله وينهاهم عما نهى الله  
عنه ويعلمهم المناسك إلى آخره انتهى لأنه لم يذكر ما يقتضي الترتيب  
فيما سيأتي به **قوله** فاذا صلى الفجر بركة ثمانية أشهر فخرج إلى منى كذا في نسخة  
وقال الكمال ظاهر هذا الترتيب أعقاب صلوة الفجر بالخروج إلى منى و  
هو خلاف السنة ولم يبين في المبسوط خصوص وقت الخروج و  
استحسن في المحيط كونه الزوال وليس بشئ وقال المصنف بعد طلوع  
الشعر وهو الصحيح وذكر وجهه ويصح أن يصلي الظهر في يوم  
التروية هذا ولا يترك التلبية في أحواله كلها حال إقامته بكة في  
المسجد وخارجه إلا حال كونه في الطواف ويلبي عند  
الخروج إلى منى انتهى **قوله** سمي بذلك لأنهم يرونه الأبل في هذا  
اليوم أقول لعله سقط منه لفظة كانوا يرونه الأبل في هذا  
اليوم لعدم الماء بوفرة إذ ذاك هذا وقيل سمي بيوم التروية  
لتروى أبرهه عليه السلام في رويته ليلة ذبح ولده وقيل غير  
ذلك كما في البحر والفتاوى وعرفة سميت بها لأنه آدم عليه السلام  
عرف حواشيها وسمى المزدلفة فذلقة لأنه آدم وحواها ازدلفة  
فيها أي اجتمعوا سميت مني بها لأنه أكيوا به يصيبون إلى منابهاهم  
والمنايا جمع المنية وقيل سمي مني لما يعني فيه من الدماء أي يراق  
دماء قريته فيها ثلاث سكك بينه وبين مكة فخرج وهو من الحرم  
والغالب عليه التذكير والصرف وقد يكتب بالالف كذا  
في المواج وقيل في التسمية غير ذلك ذكره الاتقاني وتاج  
الشريعة والأكل **قوله** وملت بها إلى فجر عرفة أقول ويستحب  
ينزل بقرب مسجد أخيف كما في البحر ويصلي الفجر يوم عرفة  
بفلس كذا في المواج وهو وارد على ما قدمناه أنه لا يصلي  
الفجر بفلس اليوم الآخر فيزد يوم عرفة على هذا **قوله**  
ثم راجع إلى عفات أقول لا يستفاد منه وقت الذهاب المسنون  
والسنة الذهاب إلى عفات بعد طلوع الشعر كما في الخروج من مكة  
إلى منى كذا في الفتاوى ولا يخفى أنه يفيد عدم التقلب بصلوة  
الفجر إلا أنه يقال يفعل ليرى أحده للخروج **قوله** وكلها موقف  
أقول كأنه شعاب مكة كلها من كذا في البحر **قوله** قبل الظهر على خذ

بعض

كأنه

والمعنى

الفجر

مضاف

مضاف أي قبل صلوة الظهر فخطب الإمام أربعين سجدة كما في البرهان  
فانه ترك الخطبة أو خطب قبل الزوال أجزاء وقد أسكت في الجملة  
ولا يخالف قول الزبلي لو خطب قبل الزوال جاز لحصول المقصود انتهى  
أخيراً وبجواز الصحة مع الكراهة **قوله** فيصلي بأذانه أو بعد صعود المنبر  
في ظاهر الرواية وقيل بإذنه أبو يوسف قبل الصعود وفي رواية  
وفي آخر بعد الخطبة ويقراء في الصلوتين سراً ولا يفصل بينهما  
بنقل فانه فعل ثلثي الأذان للعصر في ظاهر الرواية وعنه محمد أنه لا  
لأنه الوقت قد جمعها كذا في البرهان والمراد بالنظر ما يشتمل السنة  
الراتية كما سنده وقال في البحر لا يصلي سنة الظهر البعدية  
وهو الصحيح فبالأولى أنه لا ينقل بينهما فلو فعل مرة وأعاد الأذان  
للعصر انتهى وقال الكمال ما في الذخيرة والمحيط من أنه يصلي بهم العصر  
في وقت الظهر من غير أن يشتغل بين الصلوتين بالنافلة غير سنة  
الظهر بناءً على حديث جابر إذا قال فصلي أي النبي صلى الله عليه وسلم  
الظهر ثم أقام فصلي العصر ولم يصل بينهما شيئاً وكذا باقي إطلاق  
المساجد رحمهم الله في قولهم ولا يتطوع بينهما فانه التطوع يقال  
على السنة انتهى قلت يعيده ما نقله ابن الشحنة وتاج الشريعة  
عنه التجنيس لصاحب الهداية لا يأتي بسنة الظهر حتى لو  
أتمها أعاد الأذان للعصر عندهما انتهى أي عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف فقوله صاحب الهداية فيها ولا يتطوع بين  
الصلوتين فلو أنه فعل فعل مرة وأعاد الأذان للعصر  
في ظاهر الرواية خلافاً لما روي عن محمد أنه فرسه نفسه بما سئل  
الراتية فأنقله صاحب الجملة عن الذخيرة خلاف الظاهر  
حيث قال أما سنة الظهر الراتية إذا أصلاها لا تفصل ولا يعاد  
الأذان إذا اشتغل بها انتهى وكذا يذكر التطوع بعد صلوة  
العصر يومئذ وإن كانت في وقت الظهر نقله في شرح المنظومة  
لابن الشحنة **قوله** والأحرام أقول ولو أحرم بعد الزوال على  
الصحيح وقيل لا يرد تقديمه على الزوال كذا في التبيين **قوله**  
أي الأحرام المخصوص بالبحر ذكر الزبلي أي ذكر المفرد وهو  
ما ذكره المصنف بقوله والأحرام للبحر انتهى ليحترز به عن أحرام



الحرة انتهى واعلم ان شرط جواز الجمع عند اية وقت  
والمكان والاحرام والامام والجماعة وعندهما الامام والجماعة  
ليس شرطاً انتهى ويزاوسادس وهو صحة الظاهر حتى لو تبين  
فان الظاهر اعاده والعصر جميعاً كما في التبيين ويشترط  
ادراك شئ من كل الصلوتين مع الامام فانه ادرك احدى  
الصلتين فقط لا يجوز له الجمع عند اية في الجوهرة  
ولا يجوز للامام الجمع وحده عند الامام وعندهما يجوز  
ولو نفوا عنه بعد الشروع جازله الجمع واختلفوا فيما اذا  
نفوا قبل الشروع على قوله فوجه الجواز الضرورة اذا لا يقدر  
ان يجعل غيره مقتدياً به ذكره الزيلعي لكن قال في البرهان و  
الامام والاحرام في الصلوتين شرط للجواز عند اية في  
وهما اقتصر على الاحرام وهو الاظهر انتهى فيسقط شرط الامام  
والجماعة على الاظهر **قوله** ثم ذهب الى الموقف هذا على جهة السنة  
لانه لا يتبين الذهاب الى الموقف من ابتداء الزوال بل لو  
افترج جاز كما في الفقه **قوله** بفلسن ويفتقر بعد الزوال  
بوفات **قوله** ووقف الناس خلفه قال في النهاية وينبغي  
ان يقضوا ورا الامام ليكون مستقبل القبلة وهذا بيان  
الافضلية انتهى والوقوف على الرحلة وهي ركبت من الابل  
ذكر الكا اذ انشأ افضل والوقوف قائماً افضل من الوقوف  
قاعد كما في الجوهرة وكجته على ان يقصر عن عينيه قطرات  
من الدمع فانه دليل القبول ويدعو الابوية واهله واخوانه  
واسحابه ومعارفه وجيرانه ويلج في الدعاء مع قوة الرجا  
للاجابة ولا يقصر فيه فانه هذا اليوم تذكركه لاسيما  
اذا كان من الافاق عن طلحة بن عبيد الله انه عليه السلام  
قال افضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو افضل  
من سبعين حجة في جمعة رواه زر بن معاوية في  
تجريد الصحاح قاله الزيلعي وكذا نقله في مواج الدرر اية ها  
بقوله وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال  
افضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو افضل

والعصر

تبيين

لا يمكنه صح

غيره

في الجوهرة

الابل

في الجوهرة

من سبعين حجة ذكره في تجريد الصحاح بعلامة الموطا **قوله**  
وبعد الغروب اية مزدلفة اقوال والافضل ان يمشي على  
هيشة واذا وجد فرجة يسرع في غير ان يؤذرا احد او دعا  
الدفع والوقوف بعرفة ذكره الزيلعي فليجمع **قوله** وكلها  
موقف الا وادرجح كسيرة السبي وتشد يد ما هو بين  
مكة وعرفات كذا في العناية عن يسار الموقف كما في المواج  
وقال في البحر وادى محرم موضع فاصل بين منى ومزدلفة ليس  
من واحدة منهما قال الزريق في ايراد محرم محرمية ذراع و  
محرم واربعة ذراعا انتهى وسمى محرم الا في قبل اصحاب الفيل  
فيه اي اعني وكل قاله الزيلعي وقدم المصنف ان عرفات كلها موقف  
الا بطن عنه وهو وادرجح عرفات عن يسار الموقف كما في  
المواج وقال في غاية البيان قيل ان بعضهم كانوا يتكبرون وينزلون  
مقترلين عن الناس في بطن عنه وبطن محرم فاد الشرح  
بما لفهم ردا عليهم **قوله** وترا عند جبل قريح اقول سمي بذلك  
لارتفاعه وهو لا ينصرف للعلمية والعدالة قريح اذا ارتفع  
كما في الجوهرة وهو الموقف فينزل عنه كيلا يضيق على المارة  
الطريق ويكثر من الاستغفار **قوله** وصل العشا بين  
باذان واقامة بخلاف الجمع الاول لانه العشا في وقته بخلاف  
العصر فيعلم بالاقامة التقديم عن وقته ولا يتطوع بين العشاين  
لانه عليه السلام لم يتطوع بينهما متفق عليه ولو تطوع  
او تشاغل بمشي آخر بينهما اعاد الاقامة كذا في التبيين **قوله**  
فانه ان صلى المغرب الى اخوه اقول ومحل عدم الجواز ما لم يحف  
طلوع الفجر فاذا خشي طلوعه قبل ان يصل الى مزدلفة صلى  
المغرب في الطريق واذا صلاهما وحده اجزاء والسنة ان  
يصليهما مع الامام كذا في الجوهرة **قوله** ودعا يرجتهدا في  
دعائه ويدعوانه ان يتم حراة وسواله في هذا الموقف  
كما انه لمحمد صلى الله عليه وسلم كما روي في حديث العباس  
ابن مرداس انه صلى الله عليه وسلم استجيب له دعاؤه  
لافته حتى الدماء والمظالم كما ذكره الزيلعي وصاحب المحررات



الآلة صاحب الحداية رواه عن ابن عباس ونقل الكمال انهم قالوا  
 انه وهم وانما هو في حديث العباس بن مرداس انه روى يجوز  
 في متى الدماء والمظالم الرفع والجر كما في غاية البيان **قوله** هذا الوقت  
 بمزدلفة او قال مالك سنة وقال الليث ابن سعد ركن وجب  
 اقول وقت الوقوف بها من حين طلوع الفجر الى ان يسفر جدا  
 فاذا طلعت الشمس فخرج وقته فلا يجوز الوقوف قبل الفجر و  
 لا بعد طلوع الشمس ولو وقف فيها في هذا الوقت او قربها  
 جاز كما في عوفات كما في التبيين والتشبيه من حيث  
 الصحة فقط ولا يلزم هنا شي نص عليه الكمال والمبيت  
 بالمزدلفة سنة وقال مالك واجب وهو احد قولنا  
**قوله** حتى يجب بتركه بلا عذر دم اتحل والعذر بان كان به علة  
 او ضعف او كانت اداءه تخاف الزحام فلا شيء عليه كانه  
 الكافي وكل واجب في الحج لا يجب بتركه بعذر شئ لكن يرد  
 عليه ما نص الشارع بقوله فانه كان منكم مريضا او به اذى من  
 رأسه ففدية انتم ولم يقيد في المحيط خوف الزحام با  
 طاعة بل اطلقه فشملا الرجل فقال لو وقيل الوقت لخوفه  
 لاشئ عليه كما في البحر انه قلت وكذلك اطلقه الزيلعي  
 فقال ولو رفع الحاج الى منى بلبيل لعذريه من ضعف  
 او علة جاز ولا شيء عليه انتم **قوله** واذا اسفر قال الكمال  
 وعنه محمد في حد السفر اذا صار الى طلوع الشمس قدر  
 ركعتين رفع وهذا بطريق التقريب انتم ووقع في  
 نسخ القدوير واذا طلعت الشمس افاض الامام قال صاحب  
 الحداية وهو غلط والصحيح اذا اسفر افاض الامام و  
 الناس معه لانه النبي صلى الله عليه وسلم دفع قبل  
 طلوع الشمس انتم وقال الاتقاني الغلط وقع من الكاتب  
 لانه القدوير نفسه الاثر ان الشيخ ابانصر البغدادي رحمه  
 وهو من تلامذة الشيخ ابي الحسين القدوير رحمه الله قد  
 اثبت لفظ القدوير في هذا الموضع في شرحه بقوله  
 قال ثم يفيض الامام من مزدلفة قبل طلوع الشمس والقال

والجاء  
 واجب  
 فخرج

لا تأكل ولا تشرب ولا تلعب ولا توطئ النساء  
 وقت الحج الطلوع فقل ذلك اعتقادا على  
 فلهذا المشقة انتم وقال

معه حتى يأتي منى واثبت الامام ابو الحسين القدوير في  
 شرحه مختصر الكافي مثل هذا ايضا فقال ويفيض الامام  
 قبل طلوع الشمس فياتي منى **قوله** اتي منى اقول واذا  
 بلغ بطن محسر اسرع ان كان ماشيا وحرك دابته ان كان  
 راكبا قدر رمية حجر لانه النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك  
 كذا في البحر وحكمة الاسراع فيه مخالفة للنقل رر فانه  
 يوقفهم كذا في المواضع **تنبيه** لم يذكر المصنف موضع  
 اخذ الحجار ونقل في البحر مناسك الكراية انه يدفع من المزدلفة  
 لفة سبع حصيات وقال قوم بسبعين حصاة وليس  
 من ههنا انتم قلت يعارضه قول الجوهرة ويستحب ان  
 ياخذ حصي الجمار من المزدلفة او من الطريق انتم وقال في  
 الحداية ياخذ الحصى من اي موضع شئت انتم فالنفي ليس  
 الا على التعيين اي لا يتعين الاخذ من المزدلفة لنا من ههنا  
 وما قاله في الحداية يقتضي خلاف ما قيل انه يلتقطها من  
 الجبل الذي على الطريق في المزدلفة قال بعضهم جرى التواتر  
 بذلك وما قيل ياخذ من المزدلفة سبعا رمي جمرة العقبة  
 من اليوم الاول فاناد انه لاسنة في ذلك يوجب خلافها  
 الاساقفة وعنه ابن عمر انه كان ياخذها من جمع انتم ولا ياخذها  
 من موضع الرمي لانه السلف كرهوه لانه المروود ومع هذا  
 لو رمي به جاز مع الكراهة وما هي الا كراهة تنزيه وليتقط  
 الحصىات ويكره ان يكره جارا واحدا سبعين صغيرا  
 كما يفعل كثير من الناس الآلة ويستحب ان يفر الحصىات  
 قبل ان يرمي بها ليتيقن طهارتها فانه يقام بها قربة ولو  
 رمي بمتنجس بيقين كره واجزاءه كذا في الفتح **قوله**  
 ورمي جمرة العقبة من بطن الوادي اقول هو الافضل و  
 يجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه كما فعل النبي صلى الله  
 عليه وسلم وكان ركبا ولو رماها من فوق غيبة اجزا انتم  
 ولا يقف بعد هذا الرمي حتى يأتي منى كانه قاضيا  
**قوله** قد بابا نحا المعجزة اير والذال المعجزة نصب على

ففي



نحلة

المصدر واخذ فصفار اخصى قبل مقدار الخمسة وقيل  
 مقدار الفواة وقيل مقدار الائمة ولو روى بالبر او اصغر  
 اجزائه الا انه لا يبر بالبر خشية ان يتاخر به غيره كذا في  
 الجوهرة **ول** روى اخصى بالاصابع ابرؤوس الاصابع  
 قال ابن جاليل صاحب الجوهرة بقا لما صحى صاحب النهاية  
 خلا فالما مشى عليه صاحب الحداية كما ذكره **ول** وفي المذهب الاخره  
 على ما مشى في الحداية فقالوا كيفية الرمي ان يضع الحصة على ظهرها  
 اليمنى ويستعين بالمسحة انه وقيل ان الكمال هذا التفسير يحتمل كلا  
 من تفسيرين قيل هما احداهما ان يضع طرف ايهاه اليمنى على وسط  
 السبابة ويضع الحصة على ظهر الايهام كانه عاقد سبعين فيدها  
 وعرف منه انه المسنونة في كونه الرمي باليد اليمنى والاخر ان يخلق  
 سبابة ويضعها على مفصل ايهاه كانه عاقد عشرة وهذا في الثمن  
 من الرمي مع الزحمة والوجه عشرة وقيل ياخذها بطرف ايهاه  
 وسبابة وهذا هو الاصح لانه لا يبر المعتاد انه وذكر في الجوهرة  
 كلهم الحداية ثم قال ووجه في النهاية الوجه الاول ان الذر بطرف  
 الايهام والمسحة انه وصحى ايضا في الالوجية وقال لانه اكثر  
 نهاية للشيطان وما تقدم بيانه السنة فلو لم كيف ما اراد  
 باز كذا في البحر ولم يبين المصنف رحمة انه مقدار موضع الرمي  
 وقال في الحداية مقدار الرمي ان يكون بين الرمي وبين موضع  
 السقوط خمسة اذرع كذا روى الحسن بن ابي حنيفة وروى قال  
 الكمال ومقام الرمي بحيث يبر موقع حصاه وما قدر به  
 خمسة اذرع في رواية الحسن فذلك تقديره افكر ما يكون بينه  
 وبين المكان في المسنونة الا انه الى تعليل في الكتاب ان الحداية  
 بقوله لانه مادونه ذلك يكون طرا ولو طر اجزاء لانه روى  
 الى قدميه الا انه مسمى لمخالفته السنة ولو وضعها وضعا  
 لم يجزه لانه ليس برمي ولو رماها فوقعت قربا من الجحرة بكيفية  
 لعدم الاحترار عنه ولو وقت بعيدا عنها لا يجزئه لانه لم يعرف  
 قربته الا في مكان مخصوص والقرب قدر ذراع ونحوه ومنهم  
 من لم يقدره كانه اعتمد على اعتماد القرب وضده العبد

في العرف

التيتم

في اليوم

في العرف وهذا بناء على انه لا واسطة بين القرب والبعد انه  
 قال في الجوهرة الثلثة اذرع في حد البعيد وما دونه قريب  
 انه ولو وقعت الحصة على ظهر رجل او على حجر وثبتت  
 عليه اعادها وان سقطت على ستمها ذلك اجزاء ولو روى  
 بجمع جله اجزاء من حصاة والتقييد بالحصى لبيان الاكل  
 والافجوز الرمي بكل ما كان من جنس الارض كالحجر والمدروما  
 بجوز به التيم ولو كفا من تراب ولا يجوز باكشيب والعنبر و  
 اللولو والجوهر والذهب والفضة لانه يسمى نثارا كما في  
 الكافي وغيره ولا يصح بالبع كذا في الجوهرة **تنبيه** قد منا  
 جواز الرمي بكل ما كان من جنس الارض ومن صرح به صاحب  
 الحداية فشم كل الاجار النفيسة كالياقوت والزمرد  
 والزرود والبلخش والفيروزج والبلور والعقيق و  
 بهذا صرح الزبيعي الا انه الشيخ الكليني رحمه قال في العناية  
 اعترض على صاحب الحداية في قوله ويجوز الرمي بكل ما كان من  
 اجزاء الارض بالفيروزج والياقوت فانها من اجزاء الارض  
 متى جاز التيمم بهما ومع ذلك لا يجوز الرمي بهما حتى لم يقع  
 معتد بهما في الرمي واجيب بانه اجواز مشروط بالاستهانة  
 برمييه وذلك لا يحصل بهما انه قد اثبت تحقن العموم  
 وهو مخالف لنص الزبيعي وخصص بالفيروزج والياقوت  
 وروى غيرهما فليتا مل ويجوز **ول** وكبر بكل حصاة قال في الكافي  
 ولو سجد مكان التكبير باز لانه المقصود ذكراته تعالى عند كل  
 حصاة وذا يحصل بالتبجيل كما يحصل بالتكبير انه والايقف  
 عندها كما يفيد المصنف لم يبين المصنف رحمة وقت  
 هذا الرمي وله اوقات اربعة وقت اجواز والاستحباب  
 والاباحة والكرهية قالوا ولابد ان يكون في يوم النحر وانتهى  
 اذا طلع فجر يوم النحر حتى لو افرغ اليه لزمه دم عند ابي  
 حنيفة خلا فالحق والورم قبل طلوع في النحر لم يصح اتفاقا  
 والثاني من طلوع الشمس الى الزوال والثالث من الزوال الى  
 الغروب والرابع قبل طلوع الشمس من يوم النحر وبعد غروبها

تنبيه

في النحر







لصحة فاذا فعل بعد أيام النحر وجب الدم لترك الواجب **قوله**  
والأضحية إرغال مل والسعي يطوف أي معها قالوا بمعنى مع والمعنى  
أنه إن قدم الرمل والسعي في طواف القدوم والأضحية في طواف  
الأضحية وقد مرنا أنه الأفضل تأخير السعي إلى ما بعد طواف الأضحية  
وكذلك الرمل ليصير أشغال الفرض دون السنة كما في البحر وقد مرنا  
أيضا أنه لا يعتد بالسعي بعد طواف القدوم إلا أن يكون في شهر  
الحج فليتبناه فإنه مهم **قوله** وفيه الطواف حل النسا أقول كما ينبغي  
أن يقول وحل النسا ويسقط لفظ وبه كما فعل صدر الشريعة  
وابن كمال حيث أتبع الهداية والكنز إذ حل النسا إنما هو بالخلق الباق  
لا بالطواف بعده لأنه أخلق إنما هو المحلل دون الطواف غيره أنه  
أخر عمله إلى ما بعد الطواف فاذا طاف عمل أخلق عمله كالطلاق  
الرجعي أخر عمله إلى انقضاء العدة كما في التبيين وقار في البحر  
لهذا صرح في فتح القدير أنه لا يخرج من الإحرام إلا بالخلق فانما  
أنه لو ترك أخلق أصلا وقلم ظفرا وعلى رأسه قاصد التحلل  
من الإحرام كان ذلك جنابة موجبة للخروج وحل النسا موقوف  
على الركن من السبعة أشواط وهو أربعة أشواط فقط انتهى  
قلت لكن سنذكر فيما إذا اشتري أمة محومة له تحليلها بقصر  
ظفر ونحوه فقد حصل به التحلل فليتبنا **قوله** ثم أتى مني أقول  
يعني بعد ما صلى ركعتي الطواف وكان ينبغي التفرغ به كما فعل  
صاحب الهداية وابن كمال **قوله** ورعى البحرات أقول فإنه كان  
حريضا لا يستطيع الرمي توضع في يده ويرمي بها أو يرمي عنه غيره  
بأمره وكذا المعنى عليه يعني وإن لم يكن بأمره كما في الفتح والصغير  
يرمي عنه أبوه ويحكم عنه ذكر الشيخ أكل الدين في مسئلة المعنى عليه  
الآتية قريبا وهذا نص على ما استدل به صاحب البحر من كلام المحقق  
في مسئلة المعنى عليه على جواز إحرام الأب وولده الصغير بالركعة  
فقال وذكر كلامه أنه للأب أن يحرم عنه ولده الصغير والمجنون  
ويقضي المناسك كلها بالأول انتهى **قوله** ورعى البحار الثلاث  
بعد زوال ثاني النحر هو المشهور من الرواية عن الإمام فلا يصح قبل  
الزوال وروى عنه أنما كان قصده أنه يتعجل في النفق فلا بأس

تبعنا

أنه يرى قبل الزوال كما في الفتح وغيره **قوله** ووقف بعد رمي أقد البكة  
الدعاني وسط العبادة بخلاف جرة العقبة لأنه العبادة قد انتهت كذا  
في التبيين **قوله** ودعا لحاجته إر بعد ما حمدوا النبي وكبروا وهلم وصل على  
النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** رافعا يديه إرضا منكبيه ويجعل  
باطن كفيه نحو السما كما هو السنة في الأدعية وينبغي أن يستغفر للمؤمنين و  
المؤمنات والمؤمنات في دعائه بهذا الموقف قال النبي صلى الله عليه وسلم  
اللهم اغفر للحاج ولمن استغفله الحاج كما في الكافي وكذا يستغفرون لهم في كل قف  
كما في الهداية انتهى وينبغي أن يخص والديه وأقاربه ومعارفه المؤمنين بال  
ستغفار بعد غزوة لعامة المؤمنين وقد مرنا ما في جواز العموم **قوله**  
وأنه يرى قبل الزوال فيه أي الغد صوابه رجوع الغدير إلى ما بعد الغد أي اليوم  
الرابع **قوله** جاز هذا عند أبي حنيفة استحسانا وقالوا لا يجوز قبل  
الزوال كالثاني والثالث كما في الهداية **قوله** وله النفق أي الخروج إلى منى أقول  
صوابه إلى مكة أو منى ثم أنه قوله وله النفق مستدرك بقوله قبله  
وهو إر الملك أحب إليه إلا أنه أعاده ليسبني عليه عدم جواز النفق بعد فركا  
الرابع **قوله** وجاز الرمي راكبا وفي الأوليين ما شيا لا العقبة كذا قال  
صدر الشريعة وابن كمال حيث أحسن منه قول الهداية وكل من  
بعده رمى فلا فضل إن يرميه ماشيا ولا في رمية راكبا لأنه الأول بعد  
وقوف ودعا على ما ذكرنا فيرمي ماشيا ليكن أقرب إلى التضرع وبيان  
الأفضل مروي عن أبي يوسف انتهى وقال الكمال بعد نقله ونحوه في حاشيته  
قال أبو حنيفة ومحمد الرمي كله راكبا أفضل انتهى لأنه روي ركوبه عليه السلام  
فيه كله وكان أبو يوسف يحمله ما روي ركوبه عليه السلام على ظهره  
ليقتد به وبالأفضل منه المناسك كما ذكر في طوأنه راكبا وفي  
الظاهرة أطلق استحباب المشي قال يوجب المشي إلى البحار وإن ركب  
إليها فلا بأس به والمشى أفضل ويظهر أولوية لنا إذا حملنا ركوب  
النبي صلى الله عليه وسلم على ما قلنا كذا إذا العبادة ماشيا أقرب إلى  
التواضع والتخشوع خصوصا في هذا الزمان فإنه عامة المسلمين مش  
في جميع الرمي فلا يمانه من الأذى بالركوب بينهم بالجمعة انتهى ما قاله الكمال  
وقد شأ يدرت أذية الركب خصوصا من يكون في محفة ومعه  
اتباعه من أجند ركبا ما مع ضيق المحل بكرة الحاج **قوله** وكذا أنه لا

قبل  
في



يعت ببنى قال الكمال ويكون مبالغة السنة وقار في الكافي يكره ان لا  
يعت ببنى ليالي الرمد لو بات في غير ما عدا التجب عليه شي ثم قال في  
تعليل لانه البتوتة غير مقصودة بل تتبع للرمت في هذه الايام فتركها  
لا يوجب لاسا كالبتوتة بالمدولفة ليلة النخلة انظر غلظ النظر فيق  
ليدفع التعارض **قوله** وعمر كان يودب اليه اخوه كذا في الهدياية وقار  
الكامل الله سبحانه وتعالى اعلم به ثم نقل انه عرض الله عنه كان ينهر  
انه يبيت احد من ور العقبه وكان يامرهم ان يذخلوا منى وانه كره  
ان ينام احد ايام منى بمكة **قوله** نقله بفتحين وجمعه انقال متاع  
المافوشه **قوله** ثم نزل بالمحصب لم يقدر له زمنا وقال قاضيه  
ينزل ساعة انهر وقال الكمال يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشا  
ويجمعهم بجعة ثم يدخل مكة انهر وقال صاحب البحار ان الفجر وساعة  
محصل لاصل السنة واما الكمال في ذكره الكمال **قوله** اسم موضع يقال  
له خيف بنى كنانة وقار في الامام هو موضع بين مكة ومنى وهو  
الي منى اقرب وهذا لا تخير فيه وقار غيره هو فنامكة حده ما بين  
الجبيلين المتصلين بالمقابر اليه الجبال المتقابلة لذلك مصعدا  
في الشق الايسر وانت ذاهب اليه منى مرتفعاً من بطن الوادي  
ولست المقبرة من المحصب قال الكمال **قوله** نزل به رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اقول وكان نزوله قصداً وهو الاصح حتى يكون النزول  
سنة كذا في الهدياية **قوله** ثم طاف للصدر عبر بنهم المضيدة للتر  
والتراني فانادى ابتداء وقتة بعد طواف الزيارة اذا كان  
على غزم السفود انه لا افولقة ما دام عازما على السفر حتى لو كنت  
عاما لا ينور الاقامة فله ان يطوفه ويقع اذا طاف لا يشر  
ان يقيم بعد ذلك ماشاً ولكن الا فضل ان يطوفه حين يخرج  
ويخ ابي يوسف واكن اذا اشتغل بعده بعمل مكة لانه اعادته  
وقه ابي حنيفة اذا طاف للصدر ثم اقام الي العشا قال احب  
ان يطوف طوافا اخر كيلا يكون بين طوافه ونفقه حائل و  
لو نفرو لم يطوف بحب عليه ان يرجع فيطوفه بغير احوام جديد  
ما لم يجاوز المواقيت فانه جاوزها لم يجب الرجوع عنها بل انا  
ان يمضي وعليه دم واما ان يرجع باحوام جديد بكرة ثم يطوف

هي صح

الابطح ويقال له  
صح

قصداً

روى

للصدر ولا شئ عليه لتاخيرته وقالوا الا وليه ان لا يرجع ويريق  
لانه انفع للفقرا وابسر عليه لما فيه من دفع ضرر التزام الاحرام و  
مشقة الطريق كذا في الفتح **قوله** وهو واجب اقول ولكن يشترط له  
نية معينة حتى لو طاف بعد ما حل النفوذ ونور التطلع اوجاهه عن الصدر  
كما لو طاف بنية التطلع في ايام النحر وقع عن الفرض كذا في البحر  
**قوله** الا على اهل مكة قال الزيلعي ويلحق بهم اهل ما دون الميقات  
ومن نور الاقامة قبل النفوذ الاول الرجوع الي مكة في اليوم الثاني  
من ايام النحر لانه صار من اهل مكة بخلاف ما اذا نور الاقامة بعد ما حل  
وقت النفوذ الاول لانه لما حل النفوذ الاول لزم التوديع كنية الشروع  
فيه فلا يقطع بعد ذلك والحايض مستثناة بالنص والنفس بمنزلة  
الحايض وليس للعمرة طواف الصدر كعدم طواف القدوم لهما انهر  
**قوله** ثم شرب من ماء زمزم اليه اربعه ما صلى ركعتي طواف الوداع  
**قوله** وقبل العقبه اربعه زمزم لما قال الزيلعي اختلفوا هل يربا  
بالمزمن او بزمزم والاصح انه يربا بزمزم وكيفيته ان يأتي بزمزم  
فيستسقي بنفسه الماء ويشربه مستقبل البيت ويتضرع منه ويتنفس  
فيه مرات ويرفع بصره في كل مرة وينظر الي البيت ومسح به و  
وجهه ورأسه وجبهه ويصعب عليه ان يتبر وكذا ابن عباس  
اذا شربه يقول اللهم اني اسألك علماً نافعا وزرقاً واسعاً  
وشفاً من كل آفة انهر وقد ذكر الكمال فصلاً مستقلاً في فضل ما زمزم  
وذكر فيه ما به حكم بصحة من قول النبي صلى الله عليه وسلم ما زمزم  
ما شرب له انهر وقال الزيلعي بعد سياق حديث ما زمزم ما شرب  
له وقد شربه جماعة من العلماء لمطالب جليله فتالوا ما به كنه انهر  
وصريح الكار باسم بعضهم كابن المبارك **قوله** ووضع صدره ووجهه  
على الملتزم قال الزيلعي المستحب ان يأتي باب البيت اولاً ويقبل  
العقبه ويدخل البيت حافياً ثم يأتي الملتزم فيضع صدره ووجهه  
عليه ويتشبث بالاستار ساعة يتضرع اليه الله بالدعاء احب  
من امور الدارين ويقول اللهم ان هذا بيتك الذي جعلته مباركاً  
وهذا للعالمين اللهم كما هديتني له فتقبل مني ولا تجعل هذا اخر  
العهد من بيتك وارزقني العود اليه حتى ترضى بزمزمك يا رحيم

العقبه ما

يتنفس

الاصح

استخرج  
قد صح

في



نقله

الاحمدين وقال الكمال الملقب من الاماكن التي يستجاب فيها الدعاء ابن  
عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فواته ما دعوت قط الا اجابني  
انتهر وقد مناه مع بقية الاماكن المستجاب فيها الدعاء **والدعاء** ورجع الفقهاء  
حتى يخرج من المسجد قال الزبيدي وفي ذلك اجلال البيت وتعظيمه وهو  
واجب التعظيم بكل ما يقدر عليه البشر والعادة جارية به في تعظيم  
الأكابر والمنكر لذلك مكابر وهذا تمام الحج ثم يرجع الى وطنه انتهز وقد مناه  
انه يخرج من مكة من الثنية السفلى لما ورد الجماعة الا انه مذكور انه عليه  
السلام كان يد طرفة الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى قال الكمال  
ولا يفضل عن زيارة النبي صلى الله عليه وسلم فانها من اعظم المطالب  
تنبيه في كلام المصنوعة اشعار بعدم المجاورة بركة قال ابو حنيفة  
المجاورة فيها مكروهة ونفى الكراهة ابو يوسف ونحوه قال صاحب البرهان  
وهو اي قولها اظهر لقوله تعالى انه طهر ابني للطافين والكافرين  
والعكوف المجاورة انتهز واجاب في شرح المجمع في دليلها بان  
العكوف في الآية بمعنى اللبس دون المجاورة **والدعاء** جاز ترك  
طواف القدوم للوقوف بعرفة الى افوه في تعبيرة يجوز الترك  
تأخر لانه فيه ايهام الاتيان به بعد ما وقف بعرفة ولا ياتي به  
لما في غيره من لم يدرك مكة ووقف بعرفة سقط عنه طواف  
القدوم لانه شرع في ابتداء الحج على وجهه تنب عليه سائر الاعمال  
فلا يكون الاتيان به على غير ذلك الوجه سنة انتهز ولعل السر في  
عدوله عن التعبير بالسقوط انه حقيقة السقوط لا تكون الا في  
اللازم ولكن عبر به المولفون بطريق المجاز عن عدم سنية الاتيان به  
بعد ما وقف بعرفة لما قلنا انه ما شرع الا في ابتداء الاعمال كما  
افاده صاحب الجوهري **والدعاء** من وقف بها ساعة قار في البحر المار باب  
السير من الزمان وهو المحل عند اطلاق الفقهاء لا الساعة عند  
المنحني **والدعاء** صح وقوفه تبع فيه اهداية ولم يقل ثم حج كصاحب الكنز  
لانه المراد بالتمام الا انه بطلان الحج لا حقيقة التمام لبقاء الركن الثاني  
وهو طواف الافاضة لكنه اذا وقف نهرا وجب عليه امداد  
الوقوف الى ما بعد غروب الشمس فان لم يفعل عليه دم وان وقف  
ليلا لم يجب عليه امتداده كذا في الجوهرة او عليه دم لترك الواجب

الأكابر

الهداية

من صح

ذلك  
صح

**والدعاء** لانه ما هو الركن قد وجد اشار به الى انه النية ليست بشط  
لكل ركن الا انه يكون الركن مما يستقل عبادة مع عدم احرام تلك العبادة  
فيحتاج فيه الى اصل النية ومن هذا وقع الفرق بين الوقوف والطواف  
فانه لو طاف باربا او طالبا لهارب او لا يعلم انه البيت الذي يجب  
الطواف به لايجزيه لعدم النية ولو نذر اصل الطواف جاز ولو عين  
جهة غير الفرض مع اصل النية لغت حتى لو طاف يوم النحر عن نذر  
وقع عن طواف الزيارة ولم تجزه عن النذر ولانه الوقوف يوجب في  
احرام مطلق فاغنت النية عند العقد على الادعاء فيه بخلاف  
الطواف الذي يؤدي بعد التحلل من الاحرام باكل شيء فلا يغني وجودها  
عند الاحرام عنها وهذا الفرق لا ياتي الا في طواف الزيارة لا  
العمرة والاول بعمرها كذا في الفتح **والدعاء** كذا اي صح لو اهل رفقة عنه  
بالحج اقول هذا عند ابي حنيفة رحمة الله وسواء احرم الرفيق قبل او  
عنه او لا واطلق من احرم عنه عن قيد الاغا وقيد به في الكنز و  
غيره فقال ولو اهل عنه رفقة باغمايه صح وقيد بالحج لدلالة حال  
المساو عليه واطلقه عن القيد في اهداية والكنز وقال في البحر  
اطلقه فشملا اذا احرم عنه بحجة او عمرة او بهما من الميقات  
او بمكة ولم اره صرحا انتهز قلت وفيه تأمل لانه المساو من بلاد بعيدة  
ولم يكن حج الفرض كيف يصح انه محرم عنه بعمره وليست واجبة  
عليه وقد تمتد الاغا ولا يحصل احرام عنه بالحج فينفوت مقصده  
ظاهر اقليتا **والدعاء** لانه لما عاقد هم عقد الرفقة الى افوه  
فيه اشارة الى ان المراد بالرفيق رفيق القافلة لا الصحبة المتخالطة  
كما قالوا في خوف العطش على الرفيق المراد به رفيق القافلة  
كما صرح به في البحر عن السراج الوهاج ولو احرم عن المضي عليه  
غير رفقة لا رواية فيه واختلف المتأخر فيه كذا في الكنز  
وقال الكمال الرفيق قيد عند البعض وليس بقيد عند آخرين  
حتى لو اهل غير رفقة عنه جاز وهو الاول لانه هذا من باب  
الاعانة لا الولاية ودلالة الاعانة قايمة عند كل من علم قصد  
رفيقا كانه او لا وليس معنى الاحرام عنه انه يحذره ويلبسوه  
الازار والردا بل انه ينووا ويلبوا عنه فيصير هو بذلك

انتهز

الصحبة



حيا كما لو نزل ولبى وينقل احوالهم اليه حتى اكانه للرفيق انه يحرم  
 عنه نفسه مع ذلك واذا باشر الرفيق محظورا لا حرام له فزا  
 واحد بخلاف القارن واعلم انهم اختلفوا فيما لو استمر معني  
 عليه الي وقت اداء الافعال هل يجب ان يشهدوا به المشاهدة  
 فيطاف به ويسعى ويوقف او لا بل مباشرة الزفة لذلك  
 عنه بخبريه فاختار طائفة الاول واختار اخرون الثاني وجعله  
 في المبسوط الاصح وانما ذلك اولى لا متعين ثم اعلم انه اذا  
 اعني عليه بعد الاحرام فطيف به المناسك فانه بخبريه عند  
 اصحابنا جميعا ويشترط نية الطواف اذا حملوه فيه كما يشترط  
 نيتهم ثم قال الكمال ولا اعلم عنهم تجوز عدم حمله وعدم شهود  
 المشاهدة انهم وهذا يقيد اجزا طواف واحد عن الحامل والمحمول  
 بالنية عنهما وبخلافه في عدم النية ما نقله في البحر عن الامام  
 انه من طيف به محمولا اجزا ذلك الطواف عن الحامل والمحمول  
 جميعا وسواء نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمول او لم  
 ينو او كان الحامل طواف العمرة وللحمول طواف الحج وعكسه  
 او كان الحامل ليس بحرم والمحمول عا او حبه او امه ولم ار حكيم  
 جناية المنع عليه بانقلابه على صيد ونحوه **قوله** فانه اذا اذن  
 صح بالوافق فيه اشارة الى اختلاف فيما تقدم من مسألة المنع عليه  
 والقابل بصحة الالهال عنه بغير اذنه ابو حنيفة خلافا لهما فاذا  
 اذنه به كما قاله المقرئ اجماعا لكن لا يعلم من كلامه المخالف من  
 القائل وليس مما ينبغي مع ذكر الاتفاق بعده وعلم ما تقدم جواز  
 اتمام حج من حصوله عنه بعد ما احرم وعليه نص الكمال ثم قال لو ان  
 رجلا ايضا لا يستطيع الطواف لا محمولا وهو يعقل وتام من غير  
 عتة فحمل اصحابه وهو نائم فطافوا به روي ابن سماعة عن محمد  
 انهم اذا طافوا به من غير ان ياترهم به لا يجزيه ولو ادرهم ثم نام فحملوه  
 بعد ذلك وطافوا به اجزاء وكذلك انه دخلوا به الطواف او  
 توجهوا به نحوه فنام وطافوا به اجزاء انهم ونقل مثله في البحر  
 عن المحوط ثم قال فظهر ان النائم يشترط صريح الاذنه منه بخلاف  
 المنع عليه وان طيف به محمولا بغير علة طواف العمرة والزيارة

وجب الاعادة او الدم **قوله** فطاف الى آفوه ايرتجلل بافعال العمرة  
 ولادم عليه لفوات الحج **قوله** فكيف تكشف وجهها لارأسها تتبع فيه  
 الاحداية والكفر وقال الزبيدي كان الاول انه يقول غير انها لا تكشف  
 رأسها ولا يذكر الوجه لانها لا تخالف الرجل في الوجه وانما تخالفه في  
 الرأس فيكون في ذكره تطويل بلا فائدة ولا يقال انما ذكره ليعلم انها  
 كالجل فيه ولو سكت عنه لما عرف لانه انما ذكره على سبيل الاستئذان  
 وهو غير صحيح انتهى فلا يناسب ما قاله صاحب البحر لما كان كشف  
 وجهها خفيا لانه المتبادر الى الفهم انها لا تكشفه لما انجلت الفتنة  
 نص عليه وانما كانا سواء فيه انتهى وقال الكمال المسحوب كما قالوا  
 انه تدل على وجهها شيئا وتجا فيه وقد جعلوا ذلك  
 احوادا كالقبية توضع على الوجه وتدل فوقها ودلت المسئلة  
 على ان المرأة منهية عن ابزال وجهها الى جانب بل ضرورة وكذلك  
 دل الحديث اي حديث عابدة رضي الله عنها قالت يا رسول الله  
 تمر بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمان فاذا احاذونا  
 سدلنا احدانا جلينا بها من راسها على وجهها فاذا جاوزنا  
 كشفناه **قوله** لا تسعي بين الميدين اي تمتشي بينهما على هيئة كلب في  
 السعي بين الصفا والمروة لانه سعيها بين الميدين مخرجه بالستر  
 اوله اصل المشروعية لظاهرها بجلده وهو للرجال واثار الى انها  
 لا تضطجع لانه سنة الرجل كذا في البحر **قوله** وتقصري كالجل منه  
 ربع شعرها ظاهرا لما قيل انه لا يفتقر في حقها بالرجع بخلاف الرجل  
 كما في التبيين **قوله** وتلبس المحيط قال الكمال لكن لا تلبس الموسر  
 والمزعر والمعصف انتهى قلت انه كان لصبيغ فيه ينفضه فهي و  
 الرجل سواء من المنع من حيثية الطيب وان كان لا ينفض جاز  
 لبه للرجل **قوله** وحيضها لا يمنع نكاحا كذا في التبيين وقال  
 صاحب البحر هذا ليس مما نحن فيه انتهى وفيه تأمل ونحن في المشكل  
 في جميع ما ذكرنا كالمرأة احيى طاهلا يخلو باهله ولا بهرجل احيى  
 ذكورة وانوته كما في التبيين والله سبحانه وتعالى اعلم **باب**  
**القوام والتمتع** **قوله** الالهال رفع الصوت بالتبكية اقول كذا  
 في النسخ ولعله بالتبكية لانه الكلام في الالهال مخصوص على وجه

لما انه سار  
 المشدح صح

فلو كان لا يذبح المحيط اذا لم  
 ينقص حج  
 مطلق ونحن في المشكل



بالتهنية

السنة فوجاهة الخلف لانه يصح الالهلال بكل ذكر خالص لله تعالى  
 عند اية حنيقة مع وعند اية يوسف لا يدخل الا بالتلبية وعبارة  
 المصنف بالالهلال محافظة على معناه الاصل اذ رفع الصوت  
 غير محتاج اليه للدخول في الاحرام سواء كان قارنا او مفردا بل الرفع  
 مستحب ولم يتوض المصلي في القرائة لغة وهو اجمع بين شيئين  
 مصدر قون من باب ضرب ونحوه كما ينبغي ان يقدم القرائة لفعله  
 على الاذنان الا انه قدم ترقياض الواحد الى الاثنين والواحد قبل الاثنين  
 كما هو في الجوهرة واخر بيان افضلية اقر الباب وكان الاول تقديمه  
**مول** مع المعية ليست قيد لازماله لو احرم بكرة ثم تحته قبل ان  
 يطوف لها اربعة اشواط صار قارنا وان طاف لها اربعة ثم احرم  
 بالبحر كان متمعا وكذا يكون قارنا لو احرم بالبحر ثم بالعمرة قبل ان يطوف  
 له وقد اسبق في احكام الحج على احكام العمرة ولو احرم للعمرة بعد ما  
 طاف للحج طواف القدوم قارنا ويلزمه دم جبر على الصحيح لادم شكر  
 على ما يحكي في موضعه انه شاة الله تعالى كذا في التبيين **مول** قال  
 في الكثر الى اخوه اقول ما ذكره الزيلعي بنا على انه الميقات ذكر قيد  
 اتفاقا في كلام الكثر ولا يتعين ذلك يجوز ان يكون اشارته  
 الى ان القارن لا يكون الا اتفاقا وهو احسن مما ذكره الشارح  
 الزيلعي انه قيد اتفاقا كذا في البحر **مول** او قبله هو افضل مما لو احرم  
 منه وليس قيد لازماله لو احرم بهما داخل الميقات كان  
 قارنا كما قدمناه **مول** ويقول بالنسب عطف على يهل و  
 هو كناية عن وجده النية او اعلام بها فهو بيان الشرح على دخوله  
 في القرائة التلبية والنية افاد الا تبار بالتلبية بقوله يهل و  
 الا تبار بالنية يقول وقوله بعد الصلوة ظرف متعلق بيقول  
 ويهل فيكونان بعد الصلوة على الوجه الاكل ويجب تقديم العمرة  
 على الحج في الذكر عند الالهلال ودعا التيسير وان افرها فيها جاز  
 كما في البحر والكا في وقال في الجوهرة قدم في بعض نسخ القدوم  
 ذكر الحج تبركا بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله فبحر مال الى الاول  
 قال لانه افعال العمرة مقدمة على افعال الحج انتهى والاية وان  
 وردت في التمتع لك القرائة في معناه لانه كل واحد ترفق

يكون صحيح

يحل

بالنكس كذا في الكافي **مول** بخلاف التمتع ايرقانه يجوز له اكله بعد  
 سعيه انه لم يسبق اكله كما سنده **مول** ثم يحج غيره من  
 الترتيب والترجيح ليفيد انه لو اشتغل بين الطوافين باكل  
 او نوم لا يلزمه شيء **مول** اي يبدا الى اخيه هذا الترتيب اعني تقديم  
 العمرة على افعال الحج واجب فلو طاف او لا محجة وسعى لها ثم طاف  
 للعمرة وسعى لها فطوافه الاول وسعيه يكون للعمرة ونيته لغو  
 كذا في البحر ولا يلزمه دم لقوله في البحر التقديم والتاخير في  
 المناسك لا يوجب الدم عندهما وعند اية حنيقة طواف  
 التحية سنة وتركه لا يوجب الدم فتقدمه او لا انتهى **تقريب**  
 هل يشترط في القرائة الا تبار بالكثر اشواط العمرة في اشهر الحج كالتمتع  
 ذكر في المحيط انه لا يشترط واحتق اشترط ففعل اكثر العمرة في اشهر  
 الحج قاله الكافي في باب التمتع **مول** وفتح للقارئ ارشاة او سجع  
 بدنة والاشتركت في البقرة افضل من الشاة واجوز ففعل  
 من البقرة كما في الاضحية كذا في البحر ويقيد بما اذا كانت  
 حصته من البقرة اكثر قيمة من الشاة كما هو في منظومة ابن  
 وهبان **مول** صام ثلاثة افرها يوم عرفة بيان لا افضل لما قال  
 في احكامه الا افضل ان يصوم قبل يوم التروية ويوم التروية  
 ويوم عرفة لانه الصوم بدل عن احدي فيجب تأخيرها الى اخر  
 وقت رجائه يقدر على الاصل انتهى وعلى هذا يستثنى عدم  
 كراهة صوم عرفة للحاج عن احده من اطلاقه كراهة صومه  
 للحاج والعبرة لا بام النحر في البحر والقدرة ارام لم يخلق ولم  
 يحل حتى مضت ايام الذبح ثم وجد الهدي فصومه ماض  
 ولا شيء عليه كذا في البحر عن الاسيبجا **مول** وسبعة بعد  
 ايام التشريق احترزه عما لو صام ايام التشريق فانه لا  
 يحترزه عن الواجب للنهر عنه صيامها كذا في الكافي **مول** وبالوقوف  
 قبل العمرة اير قبل اتيانه بالكثر طواف العمرة فانه اية بالكثر  
 الطواف بقصد ما او بقصد القدوم او النطوع لم تبطل

العمرة

ولذا لو قدر على الهدي قبل ان  
 التمتع او بعد ما اكمل فقل ان  
 يحل ويجزى في ايام الذبح  
 بطل صومه ولا يكمل الا بالهدي ولو  
 وجد الهدي بعد اكله قبل صوم  
 اربعة ايام صومه ولا يجب  
 عليه ذبح الهدي ولو صام الثلاثة  
 ولم يحل صوم

سجدة



وقيد بطلانها بالوقوف

ويأتي ببقائها يوم النحر وهو قارن على حاله وتلفونية الطواف  
غير باءان اية باطلها بطلت بالوقوف فلا تبطل بالذهاب  
وهو الصحيح من مذهب ابي حنيفة وروا الحسن رخصها بخروج  
التوجه كالجمعة والفرق على الصحيح انه امر هناك بالتوجه بعد  
اداء الظهر والتوجه في القارة والتمتع منه عن قبل اداء العمرة كما في  
البحر وغيره **قوله** والتمتع الجمع بين الحج والعمرة اي بين افعالها  
وهما صحيحان باحرامين واكثر طوافها في أشهر الحج باحرام  
بها قبلها كفعالها فيها كما سبذكره المصنف فنهنا قول المصنف  
بالافعال لانها الشرط لا الاحرام اذ لو احرم بعمره في رمضان  
واقام على احرامه الى شوال لم يقبل فاقبها فيه وجع من عامه ذلك  
كان متمتعاً وقولنا احرامها قبلها احتراز عن من وجب عليه  
التحليل بالعمرة كفايت الحج فلم يتحلل من عامه بل اذ اى قابل  
فتحلل بها في شوال وجع من عامه فانه لا يكون متمتعاً كما في الفتح  
**قوله** في سنة واحدة احتراز عما لو ايجها في أشهر الحج  
لكن من عامين فانه ليس متمتعاً كما سبذكره المصنف **قوله**  
بلا الحام باله الا الحام النزول يقال الم باله اذ انزل **قوله** الحاما  
صحها هو النزول بوطنه من غير تقاصفة الاحرام وهذا انما يكون  
في المتمتع الذي لم يسبق الحدى والاحرام الفاسد ما يكون  
على خلاف الصحيح وهو انما يكون فيمن ساق الحدى كذا في  
الغناية قلت كذا لك لولم يسبق الحدى ولكنه رجع بمحل تحله  
لا يكون الحام صحيحاً **قوله** اقول فيه بحث الضمير يرجع الى قول الغناية  
انه الترفق في أشهر الحج الى اخوه ويؤيد بحث المصنف قول الكمال  
بعد سباق عبارة الحداية ينبغي ان يزداد في التوفيق في  
اشهر الحج انتم فكانه لم يرض بما في الغناية من اجواب ولكن  
مال شيخنا الى كلام الغناية لانه الشروط خارجة عن حقيقة  
الماهية والتوفيق لحقيقة الماهية **قوله** فيجوز من الميقات  
الميقات ليس بشرط للعمرة ولا للتمتع حتى لو احرم بها من

متمتع

الغناية

ووجه

بلغ

ووجه اهل او غيرهما جازت وصار متمتعاً كذا قاله الزبيدي وقال صاحب  
البحر هو للاحتراز عن مكة فانه ليس لاهلها تمتع ولا قرانه اشهر ويرد  
عليه انه الميقات يطلق لكل ما يناسبه فيتملك المكي **قوله** في  
الاشهر قد مرناه انه لا يتقيد الاحرام بها بالاشهر بل اكثر طوافها فيها  
شرط **قوله** قاطعاً التلبية اول طوافه اشار به الى خلاف الامام مالك  
رحمة الله عليه بقطعها اذ اراد بيوت مكة وفي رواية عنه اذ اراد  
البيت فيكون تلبية اذ ذاك سنة عندنا الى ان يستلم الحجر **قوله**  
وتحلق يعني انه شاء وليس يحتمل انه شاء تحلل وان شاء  
بقي حراً حتى يحرم بالحج اذ لم يكن ساق الهدى قاله الزبيدي **قوله**  
لكنه يراد في طواف الزيارة الى اخوه اقول فلو كان هذا المتمتع طواف  
ومضى بعد ما احرم بالحج قبل ان يذهب الى منى لم ير طواف  
الزيارة ولا يسى بعده كذا في التبيين **قوله** ولم تنب الاضحية  
عنه اقول حتى لو تحلل بعد ما ضحى بحجب ومازدم المتعة ودم التحلل  
قبل الذبح قاله الزبيدي قلت على ما ذكرناه من وقوع طواف ما في  
ايام النحر عن طواف الزيارة كانه ينبغي ان تقع الاضحية عن المتعة  
وتلفونية كذا ظهر لي ثم رايت موافقته لفهم صاحب  
البحر حيث قال بعد نقل الحكم وقد يقال انه اردم المتمتع  
ليس فوق الطواف الركن ولا مثله وقد مرنا انه لو نوى به  
التطوع اجزاء عن الركن فينبغي ان يكون الدم كذلك بل اولى ولكنه  
قد يقال لما كان طواف الركن وضاً متعيناً في ايام النحر وجوباً  
كان النظر لا يقع ما طافه عنه وتلفونية غيره واما الاضحية  
فهى متعينة في ذلك الزمان كالمصلحة فلا تقع الاضحية مع  
تعينها عنه غير ما اشهر **قوله** وجاز صوم التلثة بعد احرامها الى  
العمرة اقول يعني في أشهر الحج لانه لا يلزم من صحة الاحرام لها  
قبل الاضحية الصوم **قوله** لا قبل اي الاحرام يعني ولو صام  
في أشهر الحج لا يجوز لعدم وجود سببه وهو المتمتع **قوله** وانه  
شأن المتمتع سوق الحدير شروع في بيان القسم الثاني من احكام  
المتمتع وهو افضل من الاول الذي لم يسق الحدير كما في اجوبة  
**قوله** احرم وساق عبر بالواو فصدق بالواو احرام ابتداء بالنية

يسى

اشهر

نحو

المتمتع

قدم

ضحية

الحكم



والتلبية ثم ساق أو ساق مقارنا للنية والأفضل الإحرام بالتلبية  
 فبأنه بها قبل التقليد والسوق كيلا يكون محرم بالتوجه معها كما في  
 التبيين والسوق أفضل من قوله كما في الهداية وبقي قيد لا بد منه وهو  
 أنه إنما يصير محرم بالتقليد والتوجه إذا حصل في أشهر الحج أما إذا  
 لم يحصل فيها لا يصير محرم ما لم يترك الحصر ويسير معه لأنه تقليد  
 بهر المتعة في غير الأشهر لا يعتد به ويكون تطوعا وهدر التطوع  
 ما لم يتركه ويسير معه لا يصير محرم كما في الجوهرة عن النهاية **قوله**  
 وهو شق سنامها من الأيسر هذا تفسير لهذا الاستعار المخصوص  
 وتفسير لفظة الأوام كما في التبيين **قوله** هو الأشبه بالصواب  
 أن تفسير الاستعار بشق سنامها من الأيسر هو الأشبه بالصواب  
 يعني في الرواية كذا في الهداية وفيه إشارة إلى خلاف ما وقع  
 في القدر ورأى أن يشق سنامها من الجانب الأيمن **قوله** وأبو حنيفة  
 إنما ذكر هذا الصنيع إلى آخره خلافا لما قاله لا يشق وهو أحسن عندنا  
 من التقليد اتباعا لما في الصحيح وغيره **قوله** وقيل كره استعار أهل  
 زمانه كذا حمله الطحاوي وقال الكمال هو الأولي وقال في البحر اختار  
 في غاية البيان **قوله** لمبالغتهم فيه أرفق من أن لا يحسنونه لأن  
 حقيقة محرم وشق أجلد ليدعى ولا يبالغ فيه إلى اللحم **قوله**  
 فيحلقه يوم النحر طمأنينة أواميه فيه إشارة إلى بقا أوام العرة  
 كما تفيده عبارات الأصحاب وهي الظاهرة خلافا لما في النهاية  
 من قول شيخ الإسلام ومن تابعه أنه أوام العرة انتهى بالوقوف  
 ولم يبق إلا في حق التحلل قال شارح الكثرة وهذا بعيد لأنه القاء  
 إذا جامع بعد الوقوف يجب عليه بدنة للحج وشاة للعره و  
 بعد احلقت قبل الطواف شاة كما في فتح القدر **قوله** المكي  
 يفرد فقط أقول كذلك أهل ما دونه المواقيت إلى الحرم وهذا  
 ما دام مقيما بكة أو وطنه فإذا خرج إلى الكوفة وقرن صحابلا  
 كراهة لأنه عثرة ومحنة مبقا تينا فصار بمنزلة الأفا في  
 قال المحبوب رحمه الله عليه هذا إذا خرج إلى الكوفة قبل أشهر  
 الحج وأما إذا خرج بعدها فقد منع من القواف فلا يتغير بخرجه  
 من الميقات كذا في الغاية وقول المحبوب هو الصحيح نقل

انما صح

الشيخ النبلي عن الكرايم ثم قال في الغاية وانما خص القواف بالذكر  
 لأنه إذا خرج المكي إلى الكوفة واعتذر لا يكون متمتعا على ما ذكره  
 انتهى قلت هذا مبني على نحو ما ذكره في البدائع من أنه التمتع لا  
 يتصور من المكي لأنه شرط أنه لا يلزم بأهله بعد العرة المأتمما  
 والمكي المأتمم صحيح وليس ذلك إلا في أحد صورتي التمتع  
 كما ذكره **قوله** أي لا تمتعه ولا وإن أقول المراد نهية عن الفعل لا  
 نفي الفعل كما تذكر من أنه النهي يقتضي المشروعية فانه فعل  
 القواف صح وأما كما سيذكره المصنف في إضافة الأوام إلى الأوام  
 هذا وقل صاحب الجواهر الكتب متونا وشروعا وقفاور  
 أنه لا يصح منهم أي أهل مكة تمتع ولا قواف وفي التحفة أنه يصح  
 تمتعهم وقراءتهم فانه نقل في غاية البيان عنها أنهم لو تمتعوا  
 جاز وأما ما عجب عليهم دم الجبر وهكذا ذكر الأسيحي  
 انتهى وقال الكمال مقتضى كلام أئمة المذهب أي المقتضى  
 لعدم الصحة أدلى بالاعتبار من بعض المتأخرين يعني به  
 صاحب التحفة القائل بالصحة مع الإساءة انتهى قلت قد  
 ذكر في الهداية في باب إضافة الأوام إلى الأوام كما قال صاحب  
 التحفة وكذلك في الكثرة وغيره من الشروع والمتنوعان  
 المكي إذا طاف شوطا لعمرة فاحرم بحج رفضه فانه مضي  
 المكي عليها ولم يبرفض شيئا أبواه قال الكمال لأنه أدى أفعالها  
 كما التزمها غير أنه منهي عنه بقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله  
 حاضرا المسجد الحرام يعني التمتع والقواف دخل في مفهومه  
 وسماه المصنف أي صاحب الهداية نهيا باعتبار المعنى وهو  
 من فعل شرعي فلا يمنع تحقق الفعل على وجه المشروعية  
 بأصله غير أنه يتحلل منه كصيام يوم النحر بعد نذره انتهى  
 قال الشيخ أهل الدين في الغاية وأنه مضي أي المكي عليهما  
 وإذا هما أبواه لأنه أدى أفعالهما كما التزمهما غير أنه منهي  
 النهي لا يمنع تحقق الفعل على ما عرف من أصلنا أنه النهي يقتضي المشروعية  
 وأنه النفي قبل ذكر المصنف أي صاحب الهداية رحمه الله في أول  
 المسئلة أنه أجمع بينهما في حق المكي غير مشروعه ثم ذكر مذهبنا أنه

أنه صح



لا يمنع تحقق الفعل ومعناه كما قلنا انه يقتضي المشروعية فكان  
 التناقض في كلامه واجيب بانه اراد بقوله غير مشروع كمالا كما  
 في حق الافا في وجه يندفع التناقض انما كلام الغاية فهذا علمت  
 انه لا خلاف في صحة قوله المكي وتمتعه وانما ادعاه صاحب الجرم  
 انه ظاهر الكتب عدم صحة ممنوع وانما قاله الكمال انه مقتضى كلام  
 الاية اولى بالا اعتبار مما قاله صاحب التحفة قد خالفه بنصف  
 في باب اضافة الاحرام الى الاحرام وكذلك فعل صاحب البحر وعليه  
 تسليم ثبوت المخالفة بصريح لا يصح في كلامهم تنفي المخالفة بحمل  
 لا يصح على نفي الصحة الشرعية المشابه عليها وحمل كلام صاحب  
 التحفة على التمتع للغير الذي معه الالة فحصل الاتفاق عليه و  
 جود القوان والتمتع من المكي وان كان غير مباح له وما نص عليه في  
 البدائع من انه لا يتصور التمتع من المكي لانه يشترط الصحة في  
 التمتع انه لا يلزم بالمالا صحيحا والالام موجود عند قلت هذا  
 خاص بما اراده من احد صورتي التمتع وهو من لم يسبق الهمد  
 اذا خلق الم باله لتحمله بالخلق واما اذا سبق احدى فالالام  
 باله غير الالام صحيح لبقائه على الاحرام وايضا لو لم يسبق احد  
 ولم يخلق للعمرة لم يكن ملما بالمالا صحيحا فاذا احرم بالبحر قبل  
 اخلق من عامه وجد منه التمتع لعدم ما يمنع صحته وان كان  
 منهي عنه فعدم تصور وجود تمتعه خاص بصورة  
 وتصور تصورين كما ذكرناه فثبت صحة تمتع المكي كما صح  
 قوله وقد بيناه في كتابنا في الله **قوله** في اعتقلا سوق الى افه اقول  
 هذا اذا خلق فانه عاد الى اهل قبل اخلق ثم حج من عامه قبل ان  
 يخلق في اهل فهو متمتع كذا في الفتح والتهيين وقيد بالتمتع  
 اذا القارنه لا يبطل وانه بالعود والتقيد ببلده قوله ثم جميعا  
 اما اذا رجع الى غير بلده كان متمتعا عند ابي حنيفة كما هو في  
 الجوهرة **قوله** فيكون عوده واجبا يعني اذا كان على عزم التمتع و  
 التقيد بعزم التمتع لنفي استحقاق العود بشرع عند عدم  
 فانه لو بداه بعد العمرة الى الحج من عامه لا يؤخذ بذلك اير لا يواخذ  
 بقضا الحج فانه لم يحرم بالحج بعد واذا ذبح الحدير او امر بذكره

بلغ

يقع تطوعا كذا في الفتح قلت واذا تحلل كان تاركا للواجب  
 وهو اخلق في احرم **قوله** وانما يعتبر اذا افعال فيها اقول انما  
 خصت المتعة بافعال العمرة في اشراج لانه اشراج كان متعينا  
 للحج قبل الاسلام فادخل الله العمرة فيها اسقاطا للسفر الجديدي  
 الغر بافكان اجتماعهما في وقت واحد في سفر واحد خصته و  
 تمتعا كذا في البحر وقدمنا الكلام على اشتراط الباكثرة العمرة في  
 القوان كالتمتع **قوله** وسكن بركة او بصرة عدل في قولهم اقام  
 لانه قيد الاقامة اتفاقا اذ لا فرق بين ان يتخذ مكة او بصرة  
 واراد لا صرح به في فتح القدير عن البدائع **قوله** ولو اتيه الضمير  
 يرجع للمكون في وقوله بعمرة يعني في اشراج لانه اذا اعتمر قبل  
 اشراج وافسدها وانما على الفساد فانه لم يخرج من  
 الميقات حتى دخل اشراج فقتضى عمرته فيها ثم حج من عامه  
 فليس بتمتع اتفاقا وعليه دم جبر وان خرج الى غير اهل قبل  
 اشراج لموضع لاهل المتعة ثم عاد ودخل الميقات قبل دخول  
 اشراج محرم للقضا وقضاها في اشراج وحج من عامه  
 كان متمتعا عند ابي حنيفة ثم وعندهما هو متمتع في  
 الوجهين واخرج الى الميقات من غير مجاوزته بمنزلة  
 عدم الخروج من مكة على المشهور فلا يتمتع من فعله كما في  
 الفتح **قوله** الا اذا الم باله يعني بعد ما مضى في الفساد  
 وبعد ما حل منه ثم اتي بهما اربقضا العمرة وبادا **قوله**  
 وسقط عنه دم التمتع اير لازم دم جبر للفاو **باب**  
**الجنبايات** اي وغير ما في الباب من الزيادة على الترمجة **قوله**  
 وهي جميع جنباية جمعها باعتبار انواعها **قوله** والمراد بها يعني في  
 هذا الباب فعل ما ليس للحرم ان يفعل والاو لي ان يقال كما في الفتح  
 الجنباية فعل محرم والمراد هنا خاص منه وهو ما يكون حرمته بسبب  
 الاحرام او احرم **قوله** وقد يكون تصدرا او دما يعني او صوما على  
 التخيير كما لو خلق بعذر **قوله** وقد يكون غير ذلك اركشيمة صيد  
 لا يبلغ دما ولا صدقة مطلقة وهي نصف صاع من برة وذلك

الحج ص

الايتان ص

ثم افسدها لا يكون متمتعا وانما  
 قيدت بفعلها يعني  
 اشراج ص

وان دخل الميقات في الاشهر  
 لا يكون متمتعا ص

كشيمة

الصدقة اذا اطلقت  
 دما واما نصف صاع



كثره بقدر جراحة او ربع صاع بقدر حمامة **ول** وجب دم كذا في  
 الجمع وفسره شارح ابن الملك بقوله ارشاه انتر ولم يذكر سره  
 وصرح به في البحر بقوله ان ارشاه الكثرة الى ان سبع البدنة لا  
 يكفي في هذا الباب بخلاف دم الشكر انتر لكن قال بعده فيما لو  
 حجة بجماع في احد السبلين انه يقوم الشكر في البدنة مقا  
 مقامها الرثة انتر فليتا **ول** بالغ لقد احسن المصنف  
 بذكر قيد البلوغ كصاحب الجمع والمواهب حيث قال لا يجب على  
 الصبي الحرام في جنائنه شيء وقال ان في وجب تعظيما لانه  
 الاحرام كالبلوغ ولنا انه غير مكلف وفعله غير موصوف بالحكمة  
 فلا يكون جنائنا انتر وهذا القيد لانه لم يذكر في كثير من  
 المعقبات **ول** انه طيب عضوا كما طافا زاد يعني في مجلس واحد  
 فانه كان في مجلس فكل طيب كفارة سواء كان للاولي او لا  
 عندهما وقال محمد عليه كفارة واحدة ما لم يكفر للاولي وكفارة

بقوله تجب شاة صاع

اسم كتاب

عن

ارطيب

الطيب قصد الكثرة ما لم يكن مطيبا به قبل احواله فلا يكره وكذا  
 يكره شتم الثمار الطيبة كالنخاج والاباسر بان يجلس في حانوت  
 عطار قصد الوده دخل بيتا قد اجر فيه فطلق ثوبه راكبة  
 فلا شيء عليه كما لو انتقل الطيب بعد الاحرام من عضو الى  
 عضو لا شيء عليه اتفاقا وانما اختلف فيما اذا تطيب  
 بعد الاحرام وكفر ثم بقي عليه الطيب واظهر القولين وجوب  
 الكفارة ايضا بابقائه بعد التكفير وان استلم الزن فان  
 صاب فيه او يده خلوق كثير فعليه دم وان كان قليلا  
 فصدقة وسند كبرياء القليل والكثير انه شاة تعالي  
 من الفتح والجمع والبحر وغيره **ول** كالأسس بيان المراد  
 من العضو فليس كاعضا العورة فلا تكون الاذن مثلا  
 عضوا مستقلا واعلم انه المصنف اعتبر كفيه الكثير من الطيب  
 بالعضو والقليل بما دونه وبه صرح الامام محمد في بعض المواضع و  
 قد اشار في بعض المواضع الى انه الدم يجب بالتطيب الكثير و  
 الصدقة بالقليل ولم يذكر العضو وما دونه ففهم من ذلك الفقيه  
 ابو جعفر الهندواني انه الكثرة تعتبر في نفس الطيب لا في  
 العضو فانه كان مثل كفين من ما الورد وكف من الغالية و  
 قدر من المسك يستكثر الناس فانه يكون كثيرا والا فهو قليل  
 ولو كان كثيرا في نفسه كلف من ما الورد ووفق شيخ الاسلام  
 خواهر زاده بانه ان كان الطيب قليلا فالعبرة للعضو لا للطيب  
 حتى لو طيب به عضوا كاملا لزمه دم وان طيب اقل لزمه صدقة  
 وان كان كثيرا فالعبرة للطيب لا للعضو حتى لو طيب به ربع  
 عضوا لزمه دم وفيما دونه صدقة وهذا التوفيق هو التوفيق  
 وصح في المحيط وغيره كذا في البحر **ول** او غضب رأسه  
 بحنا احتما مدود منونة لانه فعال لا فعلا ليمنع صرفة الف  
 الثاني بل الهمة فيه اصلية ولزوم الدم فيما اذا كان ما يباع  
 فانه كان تخينا فليد الرأس ففيه دمان للطيب والتغطية ان  
 دام يوما اوليلة على رأسه او ربعه وكذا اذا غلف الوسمه  
 كذا في الفتح قلت الا انه يشكر بقولهم انه التغطية باليسر

هو طيب

طيب



بمعنا ولا توجب شيئا وقد ارموا بتعطيته باكتنا انما غلبت على  
وغلف الوسمه ارفع بها رأسه للصداق فغطتها وهي بكسر  
السين وسكونها والاول افصح وهو لغة الجحاش شجرة ورقها  
خضاب وانما اورد الكنا بالذكروا انه دخلت تحت الطيب  
لخفا كونها طيبا وانما اقتصر على الاسر ولم يذكر اللحيمة كما  
ذكر بان في الاصل ليفيد ان الاس بانفادها مضمونة وانما الواو في  
الاصول بمعنى او بدليل الاقتصار على الاس في اجماع الصنفين  
على ان كلا منهما مضمونة كذا في الحداية ولم يبين بماذا يكون  
الضمائم وبينه الزيلع بقوله كل واحد منهما بانفاده مضمون  
بالدم انتهى قال صاحب البحر وهذا سهو من الزيلع لانه اللحيمة مضمونة  
بالصدقة كما في مواج الدراية موزا الى المبسوط انتهى وقال اخوه  
في النهر اقول بل هو صاحب البحر المسمى وذلك انه صاحب  
المعراج انما نقل هذا من المبسوط فيما لو اختصبت بالوسمة و  
لفظه عليه دم خضاب رأسه بالوسمة لا الخضاب بل التعطية  
الرأس هذا هو الصحيح فان خضاب لحيمة به فليس عليه دم ولكن  
انه خاف من قتل الدواب اعطى شيئا لانه فيه معنى اجنابية فمن  
هذا الوجه لكونه غير متكامل فيلزم الدم والصدقة منهما ارموا  
خضاب الرأس واللحيمة انتهى قلت والمراد بالصدقة هنا غير  
المطلوع عليها بتقديمها بنصف صاع بل اعم لقوله في المواج  
اعطى شيئا فاطلاق صاحب البحر فيه ما فيه من هذا القبيل  
ايضا **قوله** لانه طيب دليله قول النبي صلى الله عليه وسلم  
اكتنا طيب رواه البيهقي وغيره ولانه له رائحة مستلذة وانما  
لم تكن زكينة كما في الفتح **قوله** اي استعمال الدهن في عضو  
يعني على قصد التطيب اما لو داور به جرحه او شقوق جلبيه  
او اقطره في اذنه فلا شيء عليه بالاجماع لانه ليس بطيب  
في نفسه وانما هو اصل الطيب او طيب من وجه فيسترط  
استعماله عليه وجه التطيب الا انه انما اذا اكله لا يجب عليه شيء  
لانه لم يستعمل استعمال الطيب بخلاف ما اذا تداور بالمشك  
وما اشبهه لانه طيب بنفسه فلا يتغير باستعماله لكنه يتغير

اذا كان له عذرين بين الدم والصدوم والاطعام على ما سياتي وهذا  
اذا اكله كما هو وفيه خلافا كما قد مناه فانه جعله في طعام وطبخ  
فلا شيء عليه وانما خلطه بما يوطأ به لا يطبخ فانه كان مغلوبا فلا شيء  
عليه الا انه يكره اذا وجدت رائحته وان كان غاليا وجب  
اجزا وان لم تظهر رائحته ولو خلطه بمشروب وهو غالب  
ففيه الدم وان كان مغلوبا فصدقة الا انه يشرب وارا قدم  
فانه كان الشرب تدويا بخير في خصال الكفارة من الفتح و  
التبيين ولم يذكر الفرق بين الاكل والشرب انتهى ولم يذكر بما  
ذا تعتبر الغلبة وقال الحلبي في مناسكه لم ارمهم نعموا بما اذا  
تعتبر الغلبة فظهر لي انه ان وجد من المخالط رائحة الطيب  
كما قبل الخلط وامن الزوق السليم بطعمه فيه صا ظاهرا  
فهو غالب والا فهو مغلوب ولم ارمهم نعموا للتفصيل ايضا  
بين الكثير والقليل في هذه المسئلة كما في مسئلة اكل الطيب  
وحده ولانه باثباته فيها الجدير فيقال ان كان الطيب غاليا فاكل  
منه او شرب كثيرا فطليه دم والا صدقة وان كان مغلوبا  
واكل منه او شرب كثيرا فصدقة والا فلا شيء او نحوه كثيرا  
والقليل ما عداه ثم قال ولا شيء في اكل ما يتخذ من اكلوا المتخذة  
بالعود ونحوه ويكره اذا وجدت رائحته منه بخلاف  
اكلوا المضى الى اجزاها الماورود والمك فانه في اكل  
الكثير وما والقليل صدقة انتهى كذا في البحر فيتأمل في حكم المك  
المضاف الى اكلوا مع ما قد مناه من اختلافه بما يوطأ به لا يطبخ  
وفيما اذا لم يطبخ **قوله** بزيت او حل اكل بالهامة السبرج  
واحتذر بهما من السمن والشح اذ لا شيء عليه بالدهن بهما  
نقله في النهاية عن البحر كما ذكره الزيلعي **قوله** واما الخالص الى افه  
اقول كذا الخلاف فيما لو غسل رأسه فخطي فيلزم دم عند الامام  
وصدقة عندهما في قوله في خطي العواق وله رائحة وقولهما في  
خطي الشام ولا رائحة له فلا خلاف ولو غسل بالصابون  
والخص لا رواية فيه وقالوا لا شيء عليه لانه ليس بطيب  
ولا يقتل الفحل كذا في الفتح قلت ذكر اصحاب الخواص ان الصابون

عليه ولعل الكثير ما يعده العارف  
العذر الذي لا يشوبه شر



الصبيحة

يقول الصبيحة **قوله** اول لبس خيطا اقول حقيقة لبس الخيط ان يحصل  
بواسطة الخيط استئصال على البدن واستمسك ومنه اذ قال النبي  
في القبا او تزريره فيجب اجزاء بغير احد هما وليس تزرير القبا  
لغلق الازار كخيل او غيره اذ لا يجب شئ بعينه وقد منازة الخيط  
بالبدن كالمخيط وذلك كالبس والزريرة وما صنع بتزريق  
ودوام اللبس بعد ما احرم وهو لا بد كان شأيه بعده بخلاف  
انتفاعه بعد الاحرام بالطيب السابق عليه للنص فيه ولولا له لا  
وجبا عليه ايضا ولا فرق بين المكروه والمختار والنايم اذا غطي  
رأسه او اللبس في لزوم اجزاء ولو جمع بين اللباس من قميص  
وعامة وخف بسبب واحد يوما او اياما او كان يفرغها ليل  
ويعاد ولبسها نهارا او عكس فعليه جزا واحد ما لم يعزم على  
الترك عند الخلع وما لم يكن كغيره من اللبس والاعتد اجزاء  
كما تعد فيما اذا اضطر اليه لبس ثوب فلبس ثوبين لا على  
محل الضرورة لتعدد السبب بخلافه يضطر اليه قميص قلب  
او فلسوة اما لو لبس ثوبين على محل الضرورة لواحد او  
اضطر اليه فلسوة فلبسها مع عمامة فعليه كفارة واحدة كما  
في الفتح **قوله** او ستر رأسه يوما كاملا اقول اوليلة كاملة ونقطة  
ربع الرأس او الوجه كغطية الكل كما في الفتح وسواها من الستر  
بمحيط او غيره مما يغطي به عادة كالقفسوة والعمامة والخوذة  
للمقاتلة الا انه يخبر بين الدم والصوم والطعام بعذر القتال  
كما في قاضية فخرج ما لا يغطي به عادة كالطشت والاجانة  
وعدل البر ولو دخل تحت ستر الكعبة فانه كما يصيب رأسه  
وجبه كره ولا شئ عليه والا فلا بأس به كما في الظهيرية وقد بين  
المصنف الواجب بالجناية من حيث الوقت والقدر من جميع  
الرأس ولا خلاف في وجوب الدم به ولم يبين حكم البعض  
من الرأس والمرد عن ابي حنيفة من ان الربع كالكل اعتبارا بالخلق  
نص عليه الزيلعي وعليه اقتصر في الظهيرية ثم قال الزيلعي وعن  
ابي يوسف انه اعتبر فيه الاكثر اهمه وقال الكمال هذا القول  
اوجه في النظر ثم قال الزيلعي وقياسه قول محمد انه يعتبر

يعني من حيثية التعطية  
لبعض الرأس  
م

الوجه

مسألة

الوجوب فيه من الدم بحسابه ونقل صاحب البحر عن محمد بن ابي يوسف  
من انه يعتبر الاكثر انتم ولا بأس ان يغطي اذنيه وقفاه ومن الحيية ما هو سطر  
من الدفن بخلاف فيه وعارضه وذقنه ولا بأس ان يضع يده على انفه دون  
ثوب كذا في الفتح **قوله** او خلق ربع رأسه اقول كذا ربع الحيية وهو الصحيح  
وفي الثلاث شوات كف من طعام عن محمد وهو خلاف ما في فتاوى حجة  
انه للكرشعة تنقها من رأسه او انفه او الحيية كف من طعام كذا في الفتح  
والمراد بالخلق ازالة الشعر سواء كان بالمواسي او بغيره وسواء كان مختارا  
اولا فلو زال بالنورة او التنف او اخرق شعوه او مسه بيده فسقط  
فهو كالخلق بخلاف ما اذا تناثر شعوه بالمرض او النار فلا شئ عليه كذا في  
البحر عن المحيط **قوله** او خلق كما يعني واجبة متى اذ لم يتعقبه لا يجب  
الصدق عند ابي حنيفة وقال عليه صدقة بحلقة الحجامة كما اذا  
حلقة لغير الحجامة كما في الفتح والتبيين والمجامع جمع محج بلس الميم اسم  
التي من الحجامة وبفتح جمع محجة اسم موضع الحجامة **قوله** او احذر ابطية  
او عاتة او رقبته اقول خص لزوم الدم كخلق احد هذه الاشياء كما  
لانه الربع منها لا يعتبر بالكل لانه العادة لم تجز فيها بالاقصا على  
البعض فلا يكون خلق بعضها ولو بلغ اكثرها موجبا للتصدق  
واحكم بوجوب الدم كخلق الاكثر منها ضعيف بخلاف الرأس والحيية  
وذكر في الا بطين اخلق كما في اجماع الصغير وفي الاصل التنف  
وهو السنة والاول دليل الجواز من التبيين والبحر تنبيه لم يتعرض  
المصنف لحكم شارب المحرم وقال في الفتح ان اخذ من شربه واخذه  
كله او حلقه فعليه طعام لادم هو الصحيح والطعام حكومة عدل بانه  
ينظر اليه الماخوذ ما نسبتة من ربع الحيية منفردة عن الشارب  
فينجب بحسابه فانه كما في مثل ربع ربعها لانه قيمة ربع الشاة او  
ثمنها فثمنها وهكذا كما تفيد احداية او يعتبر بها منضمها ان  
كما في المبسوط وان اخذ المحرم من شارب حلال اطعم ما شاء **قوله**  
وان كان في نجاست يجب اربعة دما هذا عندهما وقال محمد عليه دم  
واحد كما اذا افتر ايا ما لم يكفر لزمته كفارة واحدة **قوله** كما في  
اية السجدة الاحاقق بانه السجدة انما هو في تعقيب التداخل بالمجهر  
لا في ثبات التداخل نفسه والا كان بلا جامع لانه في السجدة

كالخلق

الميم

الشارب

بلغ

الحجامة ص

جمه ص



للزوم الخروج باستمرار العادة بتكرار الايات للدراسة والتدبر لا  
تعاظ وتقام في الفتح **قوله** اقامة للربع مقام الكثرة في الكفاية وفيه  
تأمل من حيث جعل اليد مثلاً لبقائها عن غفلة من غفلة **قوله** كما في الحلق  
اقول ولا يكون خلق الرأس في اربعة مواضع موجباً لاربعة وما  
بل لدم واحد وكذلك خلق الابطالين في محلين ليس عليه الا دم  
واحد كما في الغاية **قوله** وان قص اقل من خمسة اظاير الى اربعة فيه  
ايها مذكور عند كلامه في موجب ذلك ان شاء الله **قوله** او طاف  
للقدم كذلك احكم في كل طواف هو تطوع فيجب الدم لو طافه  
جنباً والصدقة لو محدثاً لوجوبه بالشروع كما في التبيين ويؤثر بالاعا  
في احدث استحباباً وفي الجناية ايجاباً وان اعاده قبل الذبح سقط  
الدم او الصدقة كما في التبيين وقال في الفوائد الظهيرية محل سقوط  
الدم اذا اعاد السعي مع الطواف وان لم يعده فعليه دم لان  
الطواف الاول لما انتقض واعتبر الثاني في كانه السعي واقعا  
قبل الطواف المعتمد فيجب الدم لترك الواجب وذكر الامام  
المجيب ان لا شيء عليه بعد إعادة السعي لانه الطهارة ليست  
بشرط في السعي وانما الشرط ان يوتى به على اثر طواف  
معتمداً منه وجهه ولهذا يتخلل به انهر وقال في الجوهرة واذا  
اعاد قال ابو الحسن الكرخي المعتمد الاول والثاني جابر له وقال  
ابوبكر الرازي تجب لانه الاول قد انقضى فكانه لم يكن وتفقدوا  
في الحديث انه اذا اعاده ان المعتمد هو الاول والثاني جابر له  
وصح صاحب الايضاح قول الكرخي كما في الفتح واذا رجع الى امله  
بعد ما طاف الفرض جنباً ولم يعده ولم يذبح قالاً ففضل  
له العود ويعود باحرام جديد وان لم يعد وبعت بدنة اخواه  
وان كان عوده بعد طوافه محدثاً قالاً ففضل ارسال الشاة ولو  
لم يطف للفرض اصلاً ورجع الى امله يعود باحرام الذرهبوب  
كما في الكفاية تنبيه لم يتعرض المصنف لما اذا طاف للعمرة  
محدثاً وقال الزيلعي يجب عليه شاة اذا طاف لعمرة وسعى لها  
محدثاً ولم يعد هما حتى رجع الى بلده كترك الطهارة في طواف  
الفرض ونظر الكمال عن المحيط انه لو طاف للعمرة جنباً او محدثاً

المعتمد الثاني فيكون في الاول  
وفائدة تظهر في إعادة السعي  
وعلى قول الكرخي لا تجب  
اعادته وعلى قول الرازي  
صح

تنبيه

بالدفع  
الرفع

فعليه شاة ولو ترك من طواف العمرة شوطاً فعليه دم لانه لا مدخل  
للمصدقة في العمرة **قوله** او انما من عرفات قبل الامام كذا في الكفاية  
وقال الكمال لا ولي له يقول قبل ان تغرب الشمس لانه المدا لا انه الا فنية  
من الامام لما لم تكن قط الا على الوجه الواجب اعني بعد الغروب وضع  
المسئلة باعتبارها انهر حتى لو ابطا الامام بالوقوف بعد الغروب يجوز  
لناس الوقوف قبله واثار صاحب الكفاية في الدليل الى خصوص  
المراد بقوله ولنا انه الاستدانة ارف في الوقوف الى غروب الشمس واجبة  
انهر ولا فرق بين ان يفيض باختياره او نذبه بغيره كما في الجوهرة  
انهر فانه عاد الى عرفة بعد غروب الشمس لا يسقط عنه الدم في  
ظاهر الرواية وروى ابن شجاع عن ابي حنيفة عن سقوط الدم قال في  
غاية البيان وهو الصحيح لانه استدراك المترك وان عاد قبل الغروب  
حتى انما من مع الامام بعد غروبها فقد اختلفوا فيه والقول  
بالسقوط اظهر خصوصاً على التصحيح السابق كذا في الجوهرة قلت  
وقد نص في الجوهرة على التصحيح انهر فالصحيح السقوط بالعود  
مطلقاً اير قبل الغروب وبعده **قوله** او ترك اقل سبع الفرض اقول  
لا يتصور هذا الا اذا لم يطف للصدر شيئا فانه لو طاف بانتقل منه  
الى طواف الفرض ما يكمل ثم ينظر الى الباقي من طواف الصدر  
ان كان اقل من صدقة والا فدم ولو كان طاف للصدر في اخر  
ايام التشريق وقد ترك من طواف الزيادة اكثر من كمل من الصدر  
ولزم دمانه في قول ابي حنيفة دم لتاخير ذلك ودم لتركه اكثر  
طواف الصدر وان كان ترك اقل من صدقة لزم لتاخير دم وصدقة  
للمترك من الصدر كما في الفتح قلت ولا يختص هذا بطواف الوداع  
بل اي طواف حصل بعد الوقوف كانه للفرض كما قدمناه **قوله**  
وبترك اكثره بقي حراما في حق النساء حتى يطوفه وكلما  
جامع لزم دم اذا تعددت المجالس الا انه يقصد رخص الاطام  
باجتماع الثاني كما في الفتح وسند كرامة ان شاء الله تعالى قريبا  
فيما اذا جامع قبل الوقوف **قوله** او ترك طواف الصدر  
او اربعة منه اقول لا يتحقق الترك حتى يخرج من مكة **قوله**  
او السعي اقول وهذا اذا تركه بلا عذر اما لو ترك السعي بعد

وعرفات مرفوعة بني واد اسم في لفظ الجمع فكل جمع قال  
الفاء لا واحد له بوجهة قول النحويين في قوله تعالى  
بجمله وليس بعربي محض وهو مرفوعة وان كان في  
لانه الامكن لا ينفرد بغيره في قوله تعالى  
قال لا يفتنكم ولا يفرق بينكم في قوله تعالى  
البيات والوداد في قوله تعالى في قوله تعالى  
قال لا يفتنكم ولا يفرق بينكم في قوله تعالى  
قال لا يفتنكم ولا يفرق بينكم في قوله تعالى  
قال لا يفتنكم ولا يفرق بينكم في قوله تعالى  
قال لا يفتنكم ولا يفرق بينكم في قوله تعالى

بقوله فانه عاد قبل الغروب سقط عنه  
الدم على الصحيح صح



فلا شيء عليه ولو ركب فيه بلا عذر لزم دم ولو أعاده بعد ما حل و  
 جامع لم يلزم دم وكذا لو أتى به بعد ما رجع لكنه يعود باحرام جديد  
 وترك أكثره كتركه وترك أقله يوجب لكل شوط نصف صاع  
 إلا أنه يبلغ ما فينصف منه ما كان في الجود ذكرته ههنا  
 لعدم ذكر المصراية فيما يوجب الصدقة وقد مناه الواجب  
 في السبع البداة بالصفاء فيجب دم لو بداء بالمروة **قوله** أو الوقت  
 يجمع قد مناه وقت من طلوع الفجر واخوه طلوع الشمس فالوقت  
 في غير وقت كتركه يوجب دما ولو بلا عذر **قوله** أو الرمي كله  
 قال في الحداية يتحقق الترتب بغروب الشمس من آخر أيام  
 الرمي وهو اليوم الرابع لأنه لم يعرف قربته إلا فيها وما دامت  
 الأيام فالأعادة ممكنة فيها على التأليف انتهى ثم بتأخير  
 رمي كل يوم إلى اليوم الثاني يجب الدم عند أبي حنيفة  
 مع القضا خلافا لهما وإن أخذه إلى الليل فرماه قبل طلوع الفجر  
 من اليوم الثاني فلا شيء عليه بالاجماع إلا في آخر يوم من أيام  
 التشريق فإنه يجب عليه الدم بتأخيرها إلى الغروب  
 ولا يقضيه بالليل لأنه وقت قد خرج بغروب الشمس  
 كذا في التبيين **قوله** أو في يوم يعني إذا ترك رمي يوم كامل  
 لزمه دم لأنه ترك تام **قوله** أو الرمي الأول أو أكثره إلى آخره  
 قد خص المصراية بالدم فيما إذا ترك أكثر من اليوم بيوم  
 أخر كصدر الشريعة فلم يفد ذلك في غيره من الأيام و  
 الحكم كذلك فيجب دم بترك أحد عشرة حصاة فما فوقها  
 من رمي كل يوم كما في التبيين **قوله** أو من شهوة لم يشترط  
 فيه الاثر إلحاحا لم يشترط في الحداية موافقة لما للقاضي  
 من اشتراط الاثر قال ليكون جماعا منه وجه كذا في الفتح  
**قوله** أو قبل الكلام فيها كالكلام في المس شهوة من اختلاف  
 في اشتراط الاثر وعدمه للزوم الدم **قوله** أو طواف الغرض  
 عن أيام النحر أقول هذا إذا كان بغير عذر حتى لو حاضت  
 قبل أيام النحر واستمر بها حتى مضت لاشي عليها بالتأخير  
 وإن حاضت في آخرها وجب الدم بالتفريط فيما تقدم

فينقض

في المسوط والاصل وهو مخالف لما صح في النجاشي الصغير صح

فان

سنة في حجة

كذا في النجاشي عن الوجيز وأما شيخنا أنه لا تفريط لعدم وجوب  
 الطواف عينا في أول وقته ففي الزامها بالدم وقد حاضت  
 في الأيام نظرا انتهى وإن أدركت من أيام النحر بعد ما طهرت  
 مقدار ما تطوف أكثر الاشواط قبل الغروب ولم تطف  
 لزومها دم كما في الفتح **قوله** أو قدم نكاحا على نكاح أو قد فعل  
 في أيام النحر وأما ذكرت هذا حتى لا يكون مستغنى عنه بقوله قبله أو  
 أخر أخلق عن أيام النحر لأنه إذا طاف في الأيام وأخر أخلق عن أيام  
 النحر وجد التقديم والتأخير فيجب دم **قوله** كالأخلق قبل الرمي  
 مماثلة الطواف قبل أخلق أو الرمي وهذا في المفرد وغيره لأنه أفعال  
 المفرد ثلاثة الرمي وأخلق والطواف ولا يجب عليه الذبح فلا يضر  
 تقديم وتأخير وهذا عند أبي حنيفة وعندهما لا يلزم شيء  
 بتقديم نكاح على نكاح إلا أنه يكون مباحا كما في الجرح  
 المبسوط **قوله** أي خلق في أيام النحر إلى آخره أقول لا يخفى أنه هذا  
 القيد ملزم لدين في المعتمر كما كحاج إذا خلق في غير الحرم بعد  
 أيام النحر وذكر مثله ابن كمال بأسا وقد شبه المصنف للزايغ  
 وهو خطأ فإنه لزوم الدين إنما هو خاص بالحاج لما أنه يجب  
 عليه أخلق في الحرم ولا يختص حلقه بزمان بالاجماع وليس ما  
 ذكره عبارة الزايغ لأنه قال أخلق في أخلق أي يجب دم إذا  
 خلق في أخلق للحج والعمرة والمراد فيما إذا خلق للحج في غير الحرم  
 في أيام النحر وأما إذا خرج أيام النحر فخلق في غير الحرم فعليه دمان  
 عند أبي حنيفة انتهى وأصلح العبارة أنه يزاد فيها التصرح  
 بفاعل خلق فيقال أي خلق الحاج في أيام النحر وأما إذا خرج إلى  
 آخره تمت المفاد منه عبارة المصنف وغيره من امتنائه جميع  
 الحرم محل للخلق ولا يختص وجوب أخلق بكافة منه فوقع  
 في صدر الشريعة وابن كمال بأسا منه قوله أخلق في حل  
 الحج أو عمرة فإنه أخلق اختص معنى وهو من الحرم انتهى ليس المراد به  
 اختصاصه بمعنى على وجه الوجوب بل هي وغيرها من الحرم  
 سواء أما اختصاصه بمعنى على وجه الوجوب بل هي وغيرها  
 بها فهو مسنون لما قال في الهداية السنة جرت بأخلق بمعنى وهو

حاضت

أي دم واحد لا دمان كما  
 سنده

في أيام النحر وأما المعتمر فلا يجب عليه  
 أخلق إلا في الحرم صح



منه احرم انتم **قوله** او خرج حاجا من الحرم قبل التحلل ثم عاد اقول كذا انظر  
صدر الشريعة وابن كمال ياتوا باطلا لا يسر بصواب لانه ذات الخروج  
من الحرم لا يلزم به شيء على الحرم لما ذكره ذلك انه صاحب الهداية قال  
المعتمر اذا حلق في احل بعد ما خرج من احرم لزمه دم لتقويت  
الواجب عليه وهو الحلق في احرم فانه عاد وحلق فيه لا يلزم  
شي لا يتيانه بما هو الواجب عليه وهو الحلق في احرم انتم ولما  
لم يذكر مسئلة خروج الحاج قال في العناية بعد شمس مسئلة  
خروج المعتمر ولو فعل الحاج ذلك لم يسقط عنه دم التاخير عند  
ابن حنيفة انتم فقد نص على ان الدم الذي يلزم الحاج انما هو  
لتاخير الحلق عن ايام النحر ويغيب انه اذا عاد بعد ما خرج من احرم  
وحلق فيه في ايام النحر لا شيء عليه وهذا لا يتوقف فيه من له  
ادب في الحام بمسائل الفقه فليتبين له على انه مسئلة الحاج مستغنى  
عنها بما قدمه المصنف بقوله او افرح الحلق **قوله** ودما من على قارن  
حلق قبل ذبحه دم للحلق قبل اوانه ودم لتاخير الذبح عن الحلق  
اقول كذا نص في الهداية بقوله فانه حلق القارن قبل ان  
يذبح فعليه دما من عند ابن حنيفة دم بالحلق في غير اوانه  
لانه اوانه بعد الذبح ودم بتاخير الذبح عن الحلق وعندهما  
يجب عليه دم واحد وهو الاول ولا يجب بسبب التاخير شيء  
انتم وقال الكمال هذا سهو من القلم بل اخذ الدين بمجموع  
التقديم والتاخير والا فدم القوان والدم الذي يجب عندهما  
دم القوان ليس غير لا للحلق قبل اوانه ولو وجب ذلك  
لزم في كل تقدم نك على نك دما لانه لا ينفك  
عن الاخرين ولا قابلية انتم وكذا الاكل والاتقاية خطأ صاحب  
الهداية ومعتد بهم في ذلك مخالفة الهداية لما هو الاصل في  
وضع هذه المسئلة وهو اجماع الصغير لمحمد بن الحسن حيث  
قال فيه قارن حلق قبل ان يذبح قال عليه دما من دم القوان  
ودم اخر لانه حلق قبل ان يذبح يعني على قول ابن حنيفة انتم  
وحل في الكافي قول الهداية على ما روي عن بعضهم مسئلة  
وقدره الشيخ اكل الدين والاتقاية او قال لا يجب دم لترك

قوله صح

الاكل

طواف

طواف الصدر ولا شيء بترك طواف الزيادة هكذا في النسخ  
ولعل صوابه ولا شيء بتاخير طواف الزيادة **قوله** وتصدق  
بالتقوين ابرو جب تصدق **قوله** او قص اقل من خمسة اظفار  
اقول يعني من عضو واحد او عضوين وتبع في العبارة صدر  
الشريعة وتبعه ابن كمال ياتوا بهي شاملة لما فوق الواحد الي  
الاربعة فيجب في الجميع نصف صاع لقوله قبل وتصدق بنصف صاع  
انه طيب الي اخره وهو غلط لما في الكافي وغيره من المعتمرات  
كالهداية وشروها وان قص اقل من خمسة اظفار فعليه بكل  
ظفر صدقة الا انه يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء **قوله**  
او خمسة متفرقة فيه كالذبح قبل لما في الكافي ايضا لو قصت  
عشر ظفرا من كل عضو اربعة يجب بكل ظفر طعام مسكين الا  
انه يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء انتم وكذا في غيره  
من المعتمرات **قوله** او طواف للقدوم او للصدر محدثا قد منا  
انه كل طواف تطوع فهو كذلك حتى لو كان جنبا في القدوم  
او التطوع اعاده و لزمه دم انه لم يعده وقال حجة ليس عليه ان  
يعيد طواف التحية لانه سنة وان اعاد فهو افضل كذا في  
المحيط وبهذا ظهر بطلان ما في غاية البيان موقفا الى الاستحباب  
منه انه لا شيء عليه لو طاف جنبا او محدثا لانه يقتضي عدم وجوب  
الطهارة للطواف ولانه طواف التطوع اذا شرع فيه صار  
واجبا بالشرع ثم يدخل النقض بترك الطهارة فيه كذا في البحر  
**قوله** او ترك ثلاثة من سبع الصدر اقول فيه كما في قصر الاظفار  
لكل شوط نصف صاع من تبرك انص عليه في البر وغيره **قوله**  
او احذر جار ثلث ايام من اليوم الثاني او الثالث او الرابع  
لو اقامه وعجب لكل حصاة نصف صاع من برا وصاع من  
او شعير الا انه يبلغ دما فينقص ما شاء فتنه لهذا **قوله** او حلق  
رأس غيره كذا في الهداية معللا بان ازاله ما ينمو من بدن  
الانسان من مخطورات الاحرام لاستحقاقه الامانة بمنزلة  
نبات احرم فلا يفرق اكل بين شعيره وشعر غيره الا انه قال  
اجنبات في شعوره انتم **قوله** اي حرم اخر اقول كانه الواجب

لع



ابن المثنى على اطلاقه ليشمل ما لو خلق لحلال فيلزمه الصدقة وبه  
صرح في شرح المجمع انتهى واذا خلق لحرم كانه على المخلوق دم سواء  
كان باوه او مكرها او نائما ولا رجوع له على الخالق خلافا لفر لا  
دخاله في الورطة ولنا انه الراحة حصلت له كالمعذور لا يرجع  
بالعقو على من غره لمقابلته باللذة كما في الكافي **قوله** وذبح ورفق  
منزلة لعطفه على ما قدمه من الفاعل اي وجب ذبح شاة في  
الحرم والتقيد بالحرم يمنع اجزاها بذكرها في غيره بالاتفاق  
ما لم يتصدق باللحم على ستة ويبقى قيمة نصيب كل منهم  
نصف صاع بتر كما في البحر عن الاسيبجاي انتهى واذا ذبح في  
احرم اجزاءه والقربة فيه لها جهتان جهة الارقاة وجهة  
التصدق فللاولى لا يجب غيره اذا سرق مذبوحا و  
للثانية يتصدق بلحمه ولا يأكل منه كما في الفتح **قوله** او تصدق  
قال في الجوهرة الصدقة بخزبه عندنا حيث احب ال  
انه يستحب على ساكنين احرم ويجوز فيها التملك والاباحة  
اعني التقدمة والتعنية عندنا وقال محمد لا بخزبه  
الا التملك انتهى وقال في التبيين واحداية يجوز الاباحة  
عند ابي يوسف خلافا لمحمد انتهى فلم يذكر الارب حنيفة في  
قولا صاحب الهداية اخر قول محمد بدليله وقلبه الزيلعي  
وقال الكمال قيل قول ابي حنيفة في كقول محمد وقال ابو يوسف  
الحديث الذي في الاية فيه لفظ الاطعام فكيف كفارة  
اليامين وفيه نظرا في الحديث ليس مفسر المجمع بل مبين  
للمراد بالاطلاق وهو حديث مشهور عملت به الامة  
فجازت الزيادة ثم المذكور في الاية الصدقة وتحقق  
حقيقته بالتمليك فيجب ان يحل في الحديث الاطعام على  
الاطعام الذي هو الصدقة والا كان معارضا وغاية الامر  
انه يعتبر بالاسم الاعم والله اعلم **قوله** اصوع على وزن  
ارجل جمع صاع **قوله** على ستة ما كين قال في البحر ظاهر كلامهم  
انه لا بد من التصديق على ستة حتى لو تصدق على اقل من  
الستة او على اكثر لا يجوز لانه العدد منصوص عليه في

الحديث وينبغي على القول بجواز الاباحة انه لو غدر مسكينا و  
وعنه ارسنة ايام انه يجوز اخذ منه مسئلة الكفارات  
انتهى **قوله** او صام كذا في النسخ بصيغة الفعل الماضي و  
ينبغي ان يكون بصيغة الاسم فيقال او صيام لعطفه على تصديق  
انتهى ويصوم في امر موضع شاة مفقا او متابعا كما في  
الجوهرة وغيره **قوله** ان طيب او خلق اقول او لبس كما  
في الهداية ولكن المص اقتصر كصدر الشريعة كما ينبغي اتباعها  
الحداية بعد رتبة للثقة الطيب والخلق واللبس والعذر خوف  
الهلاك من البرد والمرض ولبس السلاح للقتال كما في الفتح والخوف  
غلبة الظن لا محذور الوهم كما قدمناه في النيم وعوارض الصوم  
وليست لما ذكره صاحب في هذا المجلد من الزام آدم اخره وصدقة  
في قوله ويشترط ان لا يتعد موضع الضرورة فيغطي رأسه  
بالقلنسوة فقط ففت الضرورة بها وحيد فلف العمامة  
عليها حرام موجب للدم انه استمر يد ما وصدقة باقله انتهى لانه  
تخالف لما قدمناه عن فتح القدير من عدم تعدد الجاهل بل  
العمامة مع القلنسوة وقد اضطر الى القلنسوة فقط  
وبه صرح في تحفة الفقهاء على انه صاحب البحر ناقض هذا  
بقوله بعده وكذا اذا اندفعت الضرورة بلبس حبة  
فلبس جبين الا انه يكون اثما وتزومه كفارة واحدة  
مخير فيها انتهى تنبيه قال صاحب البحر لم ار لهم صرحا ان  
الدم او الصدقة مكفر لهذا الاثم من غير توبة او لا بد  
منها معه وينبغي ان يكون مبنيا على الاختلاف في الحدود  
هل هي كفارات لا لها اولاد هل يخرج الحج منه ان يكون  
مبرورا بارتكابه هذه الجناية وان كف عنها اول الظاهر كذا  
لانظرا انه لا يخرج والله تعالى اعلم حقيقة الحال **قوله** ووطؤه  
ولو ناسبا اقول يعني في قبل او دبر ادمي في اصح الروايتين سواء  
انزل او لم ينزل مكرها او جاهلا ويفسد حج المرأة بالجماع ولو  
نايئة او مكرمة ولو كان المجمع لها صبيبا او مجنونا ولو زناها  
دم كما في الجوهرة واذا كانت مكرمة ترفع على الزوج فيما

البحر

انتهى

ايضا

قوله

انتهى



عن الصادق عليه السلام لا يفزع ابن سبيح في الفتح منتهر ويضد حج  
 الصبي بجماع الا انه لا يجب عليه دم كما في الولو اجماع وغيره  
 ويخالفه ما في فتح القدير من انه لو كان صبيا يجماع مثل  
 فسد مجها دونه ولو كانت هي صبية او مجنونة انفس  
 الحكم انتهر وضعف صاحب البحر ما قاله في الفتح وتبعه اخوه  
 صاحب النهر وقال يدر على ضعف ما في الفتح قوله لو  
 الصبي حجة لا قضاء عليه ولا يتاخر ذلك بغير اجماع انتهر  
 وفيه تأمل لانه الفاء لا ينحصر في اجماع اذ يكون بفوت  
 الوقوف بعرفة وقيد ما لو طي باحد سبيل او مر لما  
 قال في الجوهرة الا انه لا يوطى البهيمة او الاستنابا للفت  
 يوجب شاة عند ابي حنيفة ولا يفد الحج ولا العرة وان  
 لم ينزل فلا شيء عليه انتهر وقد وعدنا بتتمه الكلام على اجماع  
 وهو انه اذا تعدد اجماع في مجلس واحد لامة او نسوة  
 زمنه شاة فان جامع في مجلس اخر قبل الوقوف ولم  
 يقصد به رفض الحجة الفاسدة لانه دم اخر عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف ولو تفرق اجماع الثاني في رفض الفاسدة لا يلزم  
 بالثاني شيء كذا في الفتح عن خزانة الاكل وقاضيه انتهر  
 وكذا في الاشباه والنظائر من القاعدة الثامنة قال على هذا  
 الاختلاف لو جامع مرة بعد اخرى مع امرأة واحدة او نسوة  
 الا انه اصحابنا قالوا في اجماع بعد الوقوف في المرة الاولى  
 عليه بدنة وفي الثانية عليه شاة كذا في المبسوط انتهر  
 وعلى في الفتح عدم لزوم الدم فيما اذا تفرق اجماع الثاني  
 رفض الحج الفاسد بانه استند اليه قصد واحد وهو  
 تعجيل الا حلال وان اخطا في تأويله لانه يلزم التحلل  
 بالافعال ولا يخرج من الاحرام الا بها وعلى هذا سائر  
 محطرات الاحرام انتهر والتاويل الفاسد معتبر في  
 رفع الضمان كالباغي اذا اتمف مال العادل فانه لا يفيق  
 لانه اتمف عن تأويل كذا في الكافي انتهر قلت وينظر في  
 قوله يلزم التحلل بالافعال ولا يخرج عن الاحرام الا بها انتهر

مع ما سنده من تحليل المولى امته بنحو قن طفر وياجماع وان  
 كان لا ينبغي له فعله ابتداء **اول** قبل وقوف فرض اقبل وقوف  
 هو فرض فلاضافة بيانية لا على معنى في فرض لانه لا فرق  
 في الفاء وياجماع قبل الوقوف في مطلقا **اول** انه قتل حرم  
 صيد قال الزبيدي اعلم انه الصيد هو الحيوان الممنوع المتوشح  
 باصل الخلقة وهو نوعان بري وهو ما يكون توالده وتناسله  
 في البر ونحر وهو ما يكون توالده في الماء المولد هو الاصل  
 والتعبير بعد ذلك عارض فلا يتغير به وتحرم الاول على  
 الحرم دون الثاني لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وانتم  
 حرم ولقوله تعالى احل لكم صيد البحر الاية وانحصر الفوا  
 خارجة بالنص على ما بيني انتهر ونظر للحرم اصليها والبحري  
 سواء كان مأكولا او لا وهو الصحيح كما في المحيط والبدائع  
 وغيرهما وبه يظهر ضعف ما في مناسك الكرام من انه  
 لا يكره الا ما يوكل خاصة كذا في البحر ولا فرق في وجوب  
 اجرا يقتل صيد البر بين المباشرة والتبويب اذا كان  
 متعديا فيه فلو نصب شبكة للصيد او حف للصيد حفيرة  
 فغطت صيد ضخم لانه متعدد ولو نصب فطا لالنف  
 فتعلق به فمات او حف حفيرة للماء او لحيوان مباح قتله  
 لذبح فغطت فيها لاشي عليه وكذا لو ارسل كلبه الي  
 حيوان مباح فاخذ ما يحرم او ارسله الي صيد في اكل  
 وهو حلال فتجا وز الي احرم فقتل صيدا او طرد الصيد  
 حتى ادخله في احرم فقتله فلا شيء عليه لانه غير متعدد في  
 التبويب ولا يشبه هذه الرمية في اكل فاصابه في احرم  
 لانه تمت جنائيه بالمباشرة ولا مالو انقلب حرم نائم على  
 صيد فقتله لانه المباشرة لا يشترط فيها عدم التعدد  
 فيلزم اجرا ويتعد اجرا يتعد والمقتول الا اذا قصد به  
 التحلل ورفض اجماع فعلية لذلك كل دم واحد كذا في  
 الفتح اي وان لم ير تفض بالنظر للتحلل فلا يخرج منه الا بالافعال  
 كما قدمه **اول** او دل عليه قائل الضمير في دل للحرم فخرج دلالة

اصطباد



الحلال ولو على صيد الحرم كما سنده ولا بد من شروط  
للزوم الجزاء بالدلالة احدها وتفهم من لفظ الدلالة عدم علم  
المهلول بمكان الصيد وتصديقه في الدلالة حتى كذبه و  
صدق غيره لا ضمان على من زعم كذبه واتصال القتل بالدلالة  
وبقاء الدال محررا عند اخذ المهلول واخذه قبل ان ينقل  
ولو ادره بقتله بعد ما اخذه ينبغي ان يضمن وعلى هذا اذا  
اعاره سكين ليقتله بها وليس مع الاخذ ما يقتله به او  
قوسا او نشابا يرميه به وما في الاصل من انه لا جزاء  
على صاحب السكين على ما اذا كان المستعمل عليه ذكرا  
وصرح في السير بانه على صاحب السكين الجزاء وكذا  
اذا دل على قوس ونشاب من رآه ولا يقدر على قتله  
لبعده وقال شمس الائمة الاصح عند رآه لا يجب الجزاء  
على المعير على كل حال كذا في الفتح قلت وكلا وجه كما في شرح  
المجمع عن المحيط لو اعاره سكين لا جزاء عليه لانه يتوهم ان السكين  
بدون سكين بانه تخلفه انتهر **قوله** وان كان الصيد سباعا غير  
صائيل قال في البحار او بالبيع كل حيوان لا يؤكل مما ليس من  
الفواسق البقرة والكثيرات سواء كان سباعا او لا  
لو كان خنزيرا او قردا او فيلا والبيع اسم للخرم مخطف  
منتهب جارح قاتل عادي عادة انتهر وقال في الجوهرة وفي  
شرح الاسد حيوان ممنوع متوحش فيمنع الحرم من قتله  
كالضبع وفي الفتاوى الاسد بمنزلة الكلب العقور والذئب  
انتهر لفظ الجوهرة وقد ذكر مثله في الفتاوى صاحب البدائع  
كما نقله عنه الكمال فقال الاسد والذئب والنمر والفهد يحرم قتل  
ولا شئ غيرها وان لم يصل ولم يحك خلافا بل ذكر حكما مسكوتا  
فيه قال الكمال ثم رايته رواية عن ابي يوسف قال في فتاوى  
قاضي خاني وعن ابي يوسف الاسد بمنزلة الذئب وهو ظاهر  
الرواية السباع كلها صيد الا الكلب والذئب **قوله** ولا شئ  
في الصائيل اي سباعا كان او صيدا غيره كان نص عليه في الجوهرة  
والصول المحل اي الوثب لا يصل الا الذي واطلق في عدم

لوصح

ذبح

وجوب شئ بالصائيل وذكر في شرح المجمع عن المحيط انه اذا امكنه  
دفعه بغير سلاح فقتله فعليه الجزاء انتهر **قوله** او حماما مردلا  
بفتح الواو كما في الفتح وقال في البحر انما قيد به مع انه احكم في احكام  
مطلقا كذا لما فيه خلاف مالك وليغير غيره بالاول  
انتهر والجماعة المصونة في كونها صيدا وايضا كما في مختصر  
الظاهرية وقاضي خاني **قوله** فصا كالبط كذا قاله الزبيدي وقال  
في الكافي فصا كالبد جاج وكل منهما صحيح في الحكم لما قال في  
فتح القدير احكام متوحش باصل الخلقة والاستيناس  
عارض بخل البط الذي يكون في احياء والبيوت فانه  
الوف باصل الخلقة انتهر المراد به البط الكسر الذي  
يقال له **قوله** او هو مضطرب اليه اكله بان لم يجد الا هو  
واذا وجد ميتة وصيدا وقد اضطر بالميتة اولى في قول  
ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف واحسن يذبح الصيد  
كما في فتاوى قاضي خاني وفي المبسوط خلافا حيث قال على قول  
ابي حنيفة وابي يوسف يتناول الصيد ويودر الجزاء لان  
حرمة الميتة اغلظ لارتفاع حرمة الصيد بالخرم وفي الاطرم  
في موقعة به بخلاف حرمة الميتة فعليه ان يقصد اخف  
الحيوتين دون اغلظهما والصيد وان كان محظورا لا حرام  
لكن عند الضرورة يرفع الحظر فيقتله ويأكل منه ويودر  
الجزاء كذا في الفتح وقال الشيخ محمد بن الشيخ عبد الله الغزي  
صاحب تنوير الابصار في نظم له انه الفتور على انه يأكل الميتة  
انتهر ولو وجد صيدا او مال الفير فالصيد وعنه بعض اصحابنا  
من وجد طعام الفير لا تباع له الميتة وعنه ابن سماعة الغصبي  
اولي من الميتة وبه اخذ الطحاوي وخيره الكرخي كذا في البرازية  
**قوله** وهو اي جزاؤه ما قومه عدلانه قيد المشي ليس لازما  
لما نص في الهداية بلفظ قالوا الواحد يكفي والمشي احوط و  
ابعد من الغلط كما في حقوق العباد وقيل يعتبر المشي هنا  
بالنقص انتهر ومثله في الجوهرة والكافي والبيان والعناية  
وقال صاحب البحر قيد صاحب الكثر بالعدلين لانه العدل

يلغ

وجوب



الواحد لا يكفي لظاهر النفس وصحة في شرح الدرر ثم نقل عبارة  
 الهداية عقبه وقوله اخوه صاحب الدرر في ان صاحب الدرر  
 وصح لزوم المشي وانت تيرانه لا تصحح فيها وكان ينبغي لها ان تفتا  
 اثر الكمال حيث قال قوله ار في الهداية وقيل يعتبر المشي اى في  
 الحكم المقصود والذين لم يوجبوه ار المشي حملوا العدد في الآية  
 على الاولوية لانه المقصود به زيادة الاحكام والاتقان والظاهر  
 الوجوب وقصد الاحكام والاتقان لا يتا فيه بل قد يكون  
 واعتبه كويقوم الصيد بما فيه من الخلقة لا بمازاده التعليم فلو  
 كانه بازا صيدوا او حاما بجى من بعيه قوم لا باعتبار  
 الصيدوية والمجى من بعيه فاذا كان مملوكا كان عليه قيمته  
 لما كان يعتبر فيها ما يزيده التعليم وقيمة للجناية لا يعتبر فيها ذلك  
 حتى اذا قتل بازا نفس المعلم عليه قيمة غير معلم واذا كانت  
 الزيادة باو خلقى كما اذا كان طيرا يصوت فازدادت قيمته  
 لذلك ففى اعتبار ذلك فى الجزار وايتان فى رواية لا يعتبر لانه  
 ليس فى معنى الصيدية فى شئ وفى افر يعتبر لانه وصف  
 ثابت باصل الخلقة كالحام اذا كان مطوقا **ول** فى مقتله  
 او اقرب مكانه منه اقول كلمة او للتوزيع لا للتخيير يعنى انه  
 يقوم فى مكانه قتل ان كان له فيه قيمة والا ففى اقرب موضع منه  
 له قيمة فيه ولا بد من اعتبار زمان القتل ايضا لاختلاف  
 القيمة باختلاف الزمان والمكان كما نض عليه الزيلوع وغيره  
**ول** واخر فى السبع لا يزيده على شاة هذا باعتبار ما يجب  
 لله تعالى لما قال قاضى خان الصيد المملوك تجب قيمته بالغة  
 ما بلغت وقال الشيخ زين يعنى عليه قيمته قيمة لما كان مطلقا  
 وقيمة لله تعالى لا يتجاوز قيمة شاة **ول** ثم للحج ان  
 يسترى الى اخوه اشارة الى ان التخيير فى احد الامور الثلاثة  
 للقائل لا لمن قوم الصيد المقتول وهذا عند ابي حنيفة و  
 ابي يوسف وقال محمد والشافعي ان كان الصيد مما لا مثله  
 من النعم الجند الى الحكمين وبقائه مثل من النعم لا خيار فيه  
 للحكمين ويجب على القائل مثل مقتول في النعمة بدنة وجمار

انتهى

النعامة

فدر

الوحش بقرة وهذا كما في الخانية **ول** ويندحه بكرة اربا حكم  
 واذا ذبحه في احرم جازا التصديق به على مسكين واحد كهدية  
 المتعة لوجود القرية بالاراقة في مكانها ولو ذبحه في الحل  
 لا يجوز الا ان يعطى كل فقير قيمة نصف صاع برة فانه كان  
 قيمة اللحم مثل قيمة المقتول فيها والا فيوكل ولا يتصدق  
 بشئ منه اى على من لا تقبل شهادته له ويجوز على اهل الذمة  
 والمسلم احب ولو اكل من الجرا غم قيمة ما اكل كذا في الفتح  
**ول** او طعاما ويتصدق على المسكين والا بامة تكفى في  
 جرة الصيد في الاطعام كالتعليك مخرج به الاسبيج **و**  
 لا يكفي في صدقة الفطر ويجوز دفع قيمة نصف الصاع  
 للفقير قياسا على الفطر **ول** لا اقل منه اى لا يجوز له لو دفع اقل  
 من نصف صاع ويكون تطوعا وكذا ما اعطاه زيدا عن  
 نصف صاع لفقير واحد ويقع الزايد تطوعا نص عليه  
 في غير كتاب وقال الشيخ زين بعد نقله مثله وقد  
 حققنا في باب صدقة الفطر انه يجوز ان يفرق نصف  
 الصاع على مسكين على المذهب وانه القايل بالمنع الكرخي  
 فينبغي ان يكون ذلك هنا خصوصا والنص هنا مطلقا  
 فيجوز على اطلاقه **انتهى** **ول** وانه فضل عن طعام مسكين  
 الضمير فيه راجع للطعام وهو فاعل فضل اى فضل اقل  
 من نصف صاع **ول** نصف صاع بالجر بدل من طعام  
 مسكين **ول** او صام يوما بدله كذا الحكم لو كان اجزاء  
 لا يبلغ نصف صاع تجزأه شاة تصدق به وانه شاة  
 صام يوما بدله كما في الجوهرة وغيره ويجوز الجمع هنا  
 بين الصوم والا طعام بخلاف كفارة اليمين لانه الصوم  
 اصل كالا طعام في اجزاء واما في كفارة اليمين فالصوم  
 بدل عن التكفير بالمال فلا يجوز الجمع فيها بين الاصل  
 والبدل للتشابه كما في التبيين **ول** ويجب ما نقص بحرمه  
 ونقص شعرة قال الزيلوع هذا اذا برى وبقي اثره وانه لم يبق له  
 اثر لا يضمن لزواله الموجب وقال ابو يوسف يلزمه صدقة

الجوهرة

فدر



للألم وعلى هذا الوقع سنة أو ضرب عليه فابيضت فثبت له  
 سن أو زال البياض وذكر في العناية مؤثرا إلى البدع أنه  
 لا يسقط عنه الضمان بخلاف جرح الأذن إذا اندمل ولم يبق  
 له أثر حيث لا يجب عليه شيء لزوال الشين انتهى وقال الشيخ  
 زين الظاهر إطلاق لزوم ارشس النقص انتهى قلت يعني  
 الظاهر بالنسبة لما حصل عنده لأنه ظاهر الرواية ولهذا  
 قال أخوه الشيخ عمر صاحب النهر إن كلام البدائع هو المناسب  
 للإطلاق انتهى ولو غاب ولم يدبر أمانات أو لازم كل القيمة  
 استحقاقا وقطع عضوه أوجب ما نقص به وهذا  
 إذا لم يخرج به عن حيز الامتناع كما يعلم من قوله بعده فإنه  
 أخرجه لزومه كل قيمة وهذا إذا لم يقصد الإصلاح فإنه قصد  
 فلا شيء عليه كما إذا قطع جماعة من سنور أو سبع أو شبكة  
 أو خيطا من رجله فقطعت فلا شيء عليه وكذا في كل فعل قص  
 به الإصلاح كما في النهر عن الدراية وإن جرحه ثم قتل قبله  
 التكفير وجب قيمته وسقط ارشس الجراحة وإن كفر  
 أو لا كفر تانيا كما في الفتح **قوله** وجب القيمة بنتف ريشه  
 أي إذا كان يمتنع به بالطير إن فلو كان لا يمتنع به كالنعامة  
 ينبغي أن يضمن النقص بنتف ريشها لأنها تمتنع بجريها  
 مع مساعدة جناحها ولم أره منصوصا **قوله** وقطع  
 قوائمه يظهر لي أنه لا يشترط قطع كل القوائم بل إذا  
 قطع بعضها وفات به الامتناع وجب الجزاء فليست  
 انتهى وإذا قتل الصيد بعد ما أخرجه عن حيز الامتناع قال في  
 الوجيز لا يجب عليه الأجزاء إذا كان قبل التكفير كذا  
 في الجوهرة **قوله** عن حيز الامتناع الجوز ريشه وتخفف  
 وهو أجهل كما في الجوهرة **قوله** وكسر بفضه كذا بشية  
 كما في الجوهرة وكذا الوقاء في ماء أو دفنه في تراب  
 يلزم الجزاء لما قال في الفتح لو نقر طير أعين بيضه حتى فسد  
 أو وضع بيض الطير تحت الدجاج ففسد لزومه الجزاء  
 وإن خرج منها وطار لا يلزم شيء انتهى وهو قول طار قيد

حسبها

الطير

شأنه

معتبر

صالح

معتبر أو اتفاق فليتنظرنه إذا سوى البيض أو الجراد  
 وضمنه لا يحرم أكله ولا يلزم شيء بأكله سواء أكله حرم أو حلال  
 لأنه لا يفتقر الذكاة فلا يصير ميتة ولهذا يباح أكل  
 البيض قبل شيه كذا في البحر انتهى قلت ينبغي أن يكون  
 كذلك اللان المحلوب من الصيد **قوله** فإنه قد بان  
 صار مدرا لم يجب عليه شيء شطر بيض النعامة فإذا فسد  
 شيء بكسر كما في الهداية وقال الكمال فانتفى هذا ما قال الكرمان  
 كسر بيض نعامة مدرق وجب الجزاء لانه لقشر ما قيمة  
 أنه كانت غير نعامة لا يجب شيء وذلك لأنه الحرم بالأحوام  
 ليس التفرغ لقشر بل للصيد فقط وليس للمدرة  
 عرضة الصيدية انتهى **قوله** وكسره وخرجه فخرج ميت  
 لا يخفى ما في إطلاق المتن من المسألة في لزوم الجزاء بخرجه  
 الفرج ميتا لما ذكره في تقسيم المسئلة من عدم الضمان  
 في بعض الصور **قوله** وذبح أكل صيد حرم أقول إنما خص  
 لزوم الجزاء بالقتل ليخرج إشارة غير الحرم إلى صيد حرم فلا جزاء  
 عليه وإنما الجزاء على القاتل وقال زفر على الدال أيضا كما في شرح  
 المجمع **قوله** أي يجب عليه قيمته بتذكير الغير رجوعه إلى الصيد  
 المقتول وعبرنا بالمقتول إشارة إلى أنه ذبح أكل صيد حرم  
 لا يكل أكله ويكون ميتة كما نقص عليه الكمال في قوله لو أكل الحرم  
 من صيد ذبحه غرم قيمة ما أكل مع ضمان جزاء الصيد وكذا في  
 البرهان وشرح المجمع **قوله** وشجرة النابت بنفسه أقول  
 والشجرة التي بعض أصلها في الحرم فهي كالتي جميع أصلها في الحرم  
 كما في البحر وتعتبر أغصانها في حق صيد عليها حتى لو كان على  
 غصن منها في الحقل صيده بخلاف عكسه لأنه العبرة بالحقول  
 الصيد فلو كان رأسه في الحقل وقوائمه في الحرم فضر في رأسه  
 ضمن ولو كان بعكس لا كما في البرهان وقيد بقطع الشجر لأنه  
 يجوز أخذ ورق شجر الحرم ولا شيء فيه إذا كان لا يضر بالشجر  
 كما في الجوهرة **قوله** ولو ملك ما كانت آية إلى ما وقع في الوفاة  
 وغيره من قولهم غير مملوكة غير مفيد أقول منع الفائدة ممنوع

الحرم



عليه ص  
لما قاله صدر الشريعة ان قيد غير المملوكة لا فائدة عدم تعدد القيمة  
فليس الاقيمة واحدة بسبب تعلق حرمة الحرم انتهر عما قيل في كل  
من عبارة المصنف وصدر الشريعة قصور من حيث ظاهرها  
لانه لا يفهم من عبارة صدر الشريعة متنا حكم المملوكة بل يكون  
القضاي متعددا اولاد ولا يعلم من عبارة صاحب الدرر متنا  
الارزوم قيمة واحدة سواء كان المقطوع مملوكا اولاد وهي متعدي  
في المملوك كما ذكره سلم حاشي - والاول بنوعيه لا يوجب الجزا  
والاول من الثاني كذلك اقول وذلك ان الذي يثبت الناس غير  
مستحق للامانة بالاجماع ومالا يثبت الناس عادة اذا ائتمنت  
الناس الحق بما يثبت عادة فكان غير مستحق الا في الحقا  
بمحل الاجماع بجامع انقطاع كمال النسبة الى الحرم عند النسبة  
الي غيره بالانبات كما في الهداية والعناية واذ كان الجزا  
منتفيا في هذه المذكورات من الاقسام لا ينتفي ضمناها لما  
لكها لو كانت مملوكة كما هو ظاهر من القسم الرابع وبه صرح الجند  
في شرح النفاية قول حتى قالوا في رجل نبت في ملكه ام غيلان  
الي اخوه كذا - مثله في الهداية واعتراض عليه بوجهين احدهما  
ان النيات يملك بالاختلاف كيف تجب القيمة بعد ذلك والثاني  
ان الحرم غير مملوك لا حد فكيف يتصور قوله وقيمة اخو ضمنا  
لما لكان واجب عن الاول بان قوله مملوكة عليه وسلم الناس  
شركا في ثلاث الماء والكل والنار محمول على خارج الحرم  
واما حكم الحرم فمختلف لانه طام التوض بالنعص كصيد وغن  
الثاني بانه على قوله يبرر تملك ارض الحرم وهو قول ابي يوسف  
ومحمد كذا في العناية اما على قول ابي حنيفة لا يتصور الثاني لانه  
لا يتحقق عنده تملك ارض الحرم بل هي سوايب واراها  
بالسوايب الاوقاف والآ فلا سايبة في الاسلام هذا ولم  
يزكر حكم ما اذا قطع المالك ام غيلان من ارضه وينبغي على ما  
ذكر ان يجب عليه قيمة واحدة لله الا انه ما ذكره في البحر من غاية  
البيان يقتضي انه لا شيء عليه من الجزا حيث قال فيها قال  
محمد في ام غيلان ثبت في الحرم في ارضه ليس لصاحب

بعضه

الارض قطعه ولا قلعة فعليه لعنة الله انتهر واذ ازم القاطع  
القيمة ملكه وكره له الانتفاع به بيعا وغيره لتطرق الناس  
لذلك فيودر اليه استئصال شجر الحرم وهو يد على ان الكرامة  
تحريرية ولو باع جاز للمشتري الانتفاع به لانه بعد انقطاع النفاية  
صيد الحرم فانه يبيع لا يجوز وان ادر قيمته لعدم ملكه كما في البحر قوله  
الا ما جف ارضه الشجر والحشيش حيث يجوز قطعه بلا غرم  
وصرحنا بانه لا شيء يقطع الجاف من الحشيش والشجر كما صرح  
به في البرهان وغيره فقال وحرم قطع ما نبت في الحرم من شجر وكل  
الا اذ فر والجاف انتهر وقال في الهداية فانه قطع حشيش الحرم  
او شجره الذي ليس بمملوك وهو مالا يثبت الناس فعليه قيمته  
الا فيما جف منه لانه حرمتها بسبب الحرم قال عليه السلام لا يختل  
خلاها ولا يعصف شوكها ثم قال وما جف من شجر الحرم لاضمان  
فيه لانه ليس بنام ولا يرضى حشيش الحرم ولا يقطع الا اذ فر  
انتهر وقال النكاح في حاصل وجوه المسئلة انه النابت في الحرم  
اما اذ فر او غيره وقد جف او انكر او ليس واحدا منها الي  
انه قال والذي فيه الجزا هو ما نبت بنفسه وليس من جنس  
ما يثبت الناس ولا منكسر او لا جافا ولا اذ فر او لا بد في  
اخراج ما خرج عن حكم الجزا من دليل فاشار المصنف الي ان الاذ فر  
خرج بالنصر وما انتوه بقيمته بالاجماع واما الجاف المنكسر  
ففي معناه فاعلم ان الالفاظ التي وردت في هذا الشجر  
والشوك والخلا فالخلا الرطب من الكلا وكذا الشجر اسم  
للقاييم الذي بحيث ينمو فاذا جف فهو صطب والشوك  
لا يعارضه لانه اعم يقال على الرطب والجاف فليس على احد  
نوعيه دفعا للمعارضته انتهر واذ علمت ذلك فلما معول  
على ما فرق به البرجند بين الشجر والكلا حيث قال اعلم  
ان القياس يقتضي ان يكون الكلا ان كان مملوكا لاحد او نباتا  
او جافا لا يكون فيه الجزا لحق الحرم لكن المذكور في الكتب  
ان قطع الكلا مطلقا يوجب الجزا والفرق بينه وبين الشجر  
غير ظاهر ويمكن حمل عبارة المتن على تقتضي القياس



بانه يجعل الاستثنا منصرفا الى الحشيش والشجر معا انتهى وعبارة  
 المتن ارمق الوفاية او قطع حشيشه او شجرة الآملوكا او  
 منبتا او جانا انتهى فلا يعتمد على ما قاله لان مسنده قوله انه المذكور  
 في الكتب وجوب الجزاء بقطع الكلام مطلقا وهو ممنوع لما  
 علمت من تقييده في الفتح ومثله في التبيين والبرهان والبحر  
 بل لم ارجع صرح بالاطلاق والذير يظهر انه اخذه من مدلول  
 لفظ الحشيش والجواب عنه يؤخذ مما قاله النودر عن اهل  
 اللغة الحشيش اسم للبابس والفتح يطلقونه الحشيش على  
 الرطب واليابس مجازا وسمى الرطب حشيشا باعتبار ما  
 يؤاثره **قوله** لقوله صلى الله عليه وسلم لا يختلي خلافا ولا يعصه  
 شوكها قال في البحر الحلا بالقصر الحشيش واختلاوه قطعه  
 والعصه قطع الشجر من باب ضرب كذا في المغرب وفي الفتح  
 كما قدمناه اخلا هو الرطب من الكل **قوله** والكاه الى اخوه  
 كذا قال الزيلعي ثم قال ولا نهال تنموا ولا تبقى فاشبهت الياسر  
 من النبات انتهى ففيه نص على جواز قطع الحشيش الياسر  
 مع التصريح بما قدمه قبل بقوله فانه قطع حشيش الحريم او  
 شجافه مملوك ضمنه قيمة الآما جف فلا ضمان فيه ويحل  
 الانتفاع به لانه حطب وليس بنام وثبت الحريم  
 بسبب الحريم لما يكون تاميا فيه انتهى ولو قدر كونها الكاه  
 نباتا كانت من الجاف كما في الفتح **قوله** وصدقة وان قلت  
 يقتل قملة يعني وقد اخذت بدنه او ثوبه فيتصدق لقصا  
 التفث كذا في الجوهرة انتهى حتى لو قتل قملة ساقطة على  
 الارض لا شئ عليه كما في التبيين ولو قتل قملة في شئ لا شئ  
 عليه كما في الجوهرة عن الجندري به صرح في غير ما معلل  
 بانها ليست بصيد وليس في قتل قملة الفيرازالة التفث  
 عن القائل فلا يلزم شئ انتهى والقائمة بنفسه واشارة  
 اليه موجب للصدقة عليه والقلتان والثلاث كالواحدة  
 في الجزاء وفي الزايد على الثلاث بالغ ما بلغ نصف صاع  
 كذا في شرح الهداية فانه هو المذهب خلافا لما في القنادر

الجندري

القلعة

النام

صريح

كقاض خازنة العشرة فافوقها كثير فيجب بنصف صاع وهذا اذا  
 قتلها قصدا او القاتوبه في الشجر او غلبها القصد قتلها ولو القاه  
 لا يقتلها فانت لا شئ عليها كما في البحر وغيره وفي شرح النقاية  
 للبرجندري مثله ثم نقل خلافا عن المنصورية وهو نفي الجزاء بالقاتوبه  
 في الشجر ونحوها بقتل القمل **قوله** او جراحة قال صاحب البحر لم ار  
 من تعلم على الفرق بين الجراح والكثير والقليل كالقمل وغيره ان يكون  
 كالقمل ففي الثلاث وما دونها يتصدق بمائة وفي الاربع  
 فالكثير يتصدق بنصف صاع **قوله** ولا شئ يقتل غراب  
 اخوه اطلق نفي الجزاء بقتل المذكورات فاقاد عدم استحقاق  
 جزاء بقتلها سواء كانه القاتل نحو ما او حلا لا في الحرم او غيره  
 والمراد بالغراب الذير ياكل الجيف ويخلط لانه يبتدر بالاذير  
 كذا في الهداية وقول الهداية لانه يبتدر بالاذير قليل لانه يقع  
 على دبر الدابة وقيل فعلى هذا يكون في قوله العقق ولا  
 يبتدر بالاذير نظر لانه يقع على دبر الدابة كذا في الغاية  
 والجواب عن النظر انه في العقق روايتان والظاهر انه  
 من الصيد وكذا في مختصر الظهيرية فلا اعتراض على الهداية  
 وغراب الزرع لا يقتل ويرميه المحرم لينفذه عن الزرع كذا  
 في الفتح **قوله** وحداة بكسر الحاء طائر معروف و  
 الجمع الحد انتهى وفتح الحاء فاس ينقوبه الحجارة لها راسه  
 كذا في البحر وفي شرح النقاية للبرجندري بفتح الحاء  
 وكسر هاء وفتح الدال بل مد طائر بصيد الفار والجراد  
**قوله** وفارة بالهمزة واحدة الفارة وجمعها فيران كذا  
 في البحر وقال البرجندري بالهمزة ساكنة ويجوز فيها التسهيل  
 انتهى ولا شئ فيها اهلية او وحشية والسنور كذلك  
 في رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي رواية هشام عن محمد  
 ما كان منه بريافه متوشح كالصبيد ويجب  
 بقتله الجزاء كذا في الفتح **قوله** قد ذكر الذئب في بعض  
 الروايات الى اخوه اقول يمكن ان يكون هذا جواب سوال  
 مقدر هو انه لم يذكر الذئب في المتن فاجاب بانه

البحر

اما العقق فهو مستثنى لانه لا يسير  
 غرابا ولا يبتدر بالاذير

كالصبيد بيان

بلغ

لم



قد ذكر في بعض الآيات وفي بعضها لم يذكر فاقضي انه التي  
لم تذكر اذ ان المراد بالكلب العقور الذئب فهو نفس عليه الا انه  
اذا اراد به الذئب لا يعلم حكم الكلب نفسا فيلحق به بطريق  
الدلالة ولكن صاحب الكفر والهداية صرح بعدم شئ يقتل  
الذئب والكلب واذا اراد بالكلب العقور الذئب يكون  
مكررا في كلامها ولعل هذا هو السر في عدم ذكر المصنف له  
متنا ايضا هذا وقد فرق الطي وبين الكلب والذئب فلم  
يجعل الذئب من الفواسق كما نقله عنه في البحر انه ولكن ظاهر  
الرواية انه السباع كلها صيد الا الذئب والكلب كذا في  
مختصر الظهيرية **ول** وبعض قال في البحر البعوض صغار البق  
الواحدة بعوضة بالها وشتاقه من البعض لانها كبعض البق  
قال الله تعالى مثل ما بعوضة كذا في ضياء العلوم انه ولا شئ  
بقتل الكبار والصغار والسحفاة بضم الفاء وفتح العين  
واحدة السحاف من خلق الما ويقال ايضا لسحفة بالياء  
**تنبيه** لم يذكر المصنف النمل ونص في الكثر كما شرحه الزيلعي  
بعدم شئ يقتل وقال المراد بالسوداد الصفراء التي تؤذي  
بالعض ومالا يؤذي لا يحل قتلها ولكن لا تضمن لانها ليست  
بصيد ولا هي متولدة من البدن انه وفي الغاية من المحيط  
في القضاة والخنفس والوزع والزنبور والحلمة وصباح  
الليل والصراصير حنثين وابن عسر شئ لانها من هوام  
الارض وحشراتهما وليست بصيد ولا هي متولدة من  
البدن انه وقال الكمال وعزايه يوسف في قتل القنفذ  
روايتان في رواية جعله نوعا من الفارة وفي اخر جعله كالبع  
بوع ففقه الجزا في الفتاوى لا شئ في ابن عسر خلافا لابن  
يوسف والطلق غيره لزوم الجزا في الضيب واليه بوع السمور  
والسجبر والذلق والتغلب وابن عسر والارنب من غير حكاية  
خلاف في شئ انه **ول** والبطل الالهلي قال الزيلعي المراد بالبطل  
التي يكون في المسكن والحياض ولا تطير لانها الوفاء باصل  
الخلقة كالدجاج واما تطير فصيد فيجب بقتلها الجزا فينبغي

اريد به

بالنمل

ليس

الزعم

والقيل

انه يكون الجو اميسر على هذا التفسير فانه في بلاد السودان وحشي  
ولا يعرف منه مستان عندهم انه ولو نزل ظلي على شاة يلحق  
ولده ما بها كذا في البحر **ول** وذبحه بلاد دالة شرطا انه لا يكون  
دالا على الصيد وهو المختار وقيل لا يحرم بالدلالة قاله الزيلعي **ول**  
حتى اذا كان في رحله او قفصه لا يجب عليه الا رسال ذكره تاج  
الشريعة اقول يمكن ان يكون جوزه بعدم الا رسال من غير ذكر خلاف  
فيما اذا كان القفص ليس في يده الحقيقية واما اذا كان  
في يده الحقيقية فيمكن ان يجوز فيه الخلاف كما روي في المسئلة  
الآتية وهو ما اذا احرم وفي بيته او قفصه صيد وصاحب  
اقاد صنعت القول بل زوم الا رسال فيما اذا كان القفص في  
يده حيث قال ومن احرم وفي بيته او قفصه معه صيد  
فليس عليه ان يرسله وقيل اذا كان القفص في يده لزمه  
ارساله لكن على وجه لا يضيع انتم وكذلك في التبيين و  
جعل في البحر حكم داخل الحرم بالصيد كما حكم فيما احرم فقال  
قوله اير في الكثر ومن دخل الحرم بصيد ارسله اراد به ما اذا  
دخل به وهو ممكن له بيده الجارحة لانه سيخرج بانه اذا  
احرم وفي بيته او قفصه صيد لا يرسله كذلك اذا دخل الحرم  
ومعه صيد في قفصه لا في يده لا يرسله لانه لا فرق بينهما  
انه **ول** اي عليه ان يرسله ليس المراد من ارساله تسببه لانه  
تسبب الدابة حرام بل يطلقه على وجه لا يضيع ولا يخرج  
عنه ملكه بهذا الا رسال حتى لو خرج الى الحرة فله ان يمسكه  
ولو اخذه ان ارسله وتروا واطلق في الصيد فحمل  
ما اذا كان من الجوارح اولا فلو دخل الحرم ومعه باني فاسله  
فقتل حمام الحرم فانه لا شئ عليه لانه فعل ما هو الواجب  
عليه كذا في البحر وشرح المجمع **ول** ورد بيته الى اخوه لا فرق  
في لزوم رد البيع بين ان يبيعه في الحرم او بعد ما خرج منه  
فباعه خارج الحرم لانه صار بالداخل من صيد الحرم ولا يحل  
اخواجه بعد ذلك كما في التبيين وقال في البحوث ر بقوله  
ورد البيع الى انه فاسد لا باطل انه قلت وقد نص عليه



في الكافي بقوله فان باع الصيد بعد ما ادخل في الحرم فسد البيع  
 انتهر وكذا قال الزبيدي في البيع فاسد لما في النهي **قوله** ارسل صيدا  
 في يد محرم ان اخذه حلالا فخره هذا عند ابي حنيفة خلافا لهما لانه  
 او بالمعروف وله ان ملكه والواجب عليه ترك التعرض وذلك  
 يحصل بتفويت يده الحقيقية لا مطلق يده فانه ادعى الثاني  
 منعاه او الاول سلمناه وذلك يحصل بارساله ولو في قفص  
 كما في الفتح وقال البراءة قول ابي حنيفة هو القياس وقولهما استح  
 وهذا نظير اختلافهم فيمن تلف المعارف انتهر واختلف  
 فيما اذا ارسله من يده الحقيقية اما لو ارسله من الحكمة فهو  
 ضامن اتفاقا **قوله** والا فلا اراد ان اخذه محرم لا يفخر وسيله  
 وهذا بالاتفاق سواء اليد الحقيقية والحكمة لعدم ملكه بالان  
 محو لانه الحرم لا يملك الصيد بسبب ما وقار في البحر المراد  
 من قولهم الحرم لا يملك الصيد بسبب من الاسباب  
 الاختيارية كالشراء والهبة والصدقة والوصية واما  
 السبب الجبري فيملكه به كما اذا ورث الحرم من قريب  
 صيدا صرح به في المحيط انتهر **قوله** ويرجع اخذه على قاتله  
 الحرم وكذلك لو كان القاتل حلالا فانه يرجع عليه الحرم  
 بما غرمه ولو لم يلزم القاتل شي بالقتل يلزمه ما قرره من  
 الضمان على الحرم ثم انما يرجع على القاتل ان لو كفر بالمال واما  
 كفر بالصوم فلا يرجع عليه بشي لانه لم يفرم شي  
 كذا في التبيين ولا فرق بين كونه القاتل صبيا او نصرانيا  
 او مجوسيا في ثبوت الرجوع عليه كما في الفتح **قوله**  
 ما به دم على المفرد فعلى القاتل دمانه كذا الصدقة تنقد  
 على القاتل من المتمتع الذي ساق الهدى اي اذا احرم بالبحر  
 ايضا كالقاتل من في تعدد الجوار هذا اير التعداد انما نفى به  
 الجنايات التي لا اختصاص لها باحد النكاحين كالمبر  
 الخيط والمتطيب والخلق والتعرض للصيد اما ما  
 يختص باحد هما فلا كترك الرمي وطواف الصدرة كذا  
 في الجوهرة ومثله الوقوف بالمدد كفة واحد الوقوف

بعرفة الى العروب **قوله** الا بجوار الميقات غير محرم قال في البحر  
 هذا استثناء منقطع لانه ليس داخل فيما قبله لانه صدر الكلام  
 انما هو فيما لم المفرد بسبب الجناية على احرامه وبالمجاورة  
 بغير احرام لم يكن محملا يخرج لانه يلزمه دم سواء احرم بعد  
 ذلك نج او عمرة او بهما او لم يحرم اصلا فلا حاجة الى استثناء  
 في كلامهم انتهر قلت لكن ذكر لبيان قول زرارة يجب على  
 القاتل بعد المجاورة دمانه واجواب عنه في التبيين واد  
 رد في غاية البيان ما يل على اقتصارهم في الاستثناء  
 على هذه واجاب عنه صاحب البحر فليجمعه من رامة **قوله**  
 نقل الزبيدي عن شيخ الاسلام الى اخذه كذا نقله عن شيخ الاسلام  
 في شرح المجمع معللا بان احرام العمرة انما تبقى في حق التخلل  
 لا غير انتهر قلت واذا لم يبق الا في حق التخلل كانه مقتضا  
 انه لا يفرق اجماع وغيره في عدم تعدد اجزاء انتهر ولذا قال  
 الشيخ زين بعد نقله وقد منا انه المذهب بقا احرام عمرة  
 القاتل من بعد الوقوف الى الخلق فلا ينتهر الابه وما في  
 الاجناس كما نقل في غاية البيان من انه القاتل اذا قتل  
 صيدا بعد الوقوف يلزمه دم واحد فمخرج على قول من قال  
 بانها احرام العمرة بالوقوف وعلمت ضعفه انتهر **قوله**  
 يقتني جزا صيد قتله محملا ليس المثنى قيد بل المراد به  
 التعدد لما قال في الجوهرة لو كانوا عشرة او اكثر فعلى  
 كل واحد منهم اجرا كاملا **قوله** فانه جزا الفعل كذا في صحيح  
 النسخ وفي غير ما القتل بالقاف والتاء وليس صوابا  
 لانه القتل لا يتعد بل الفعل **قوله** ويتجدد لو قتل صيد  
 الحرم حلالا هذا اذا قتله بضربة فلا شك في لزوم  
 نصف اجرا على كل منهما اما اذا ضرب به كل ضربة فانه يجب  
 على كل ما تقتضيه ضربته ثم يجب على كل نصف قيمته  
 مضروبا بضربتين لانه عند اتحاد فعلهما جميع الصيد  
 صار متلفا بفعلهما فضمن كل نصف اجرا وعند  
 الاختلاف اجرا الذي تلف بضربة كل هو المختص باللاف



فعلية جزاؤه والتبني متلف بفعلها ففعلها كذا في الفتح ٥  
عن المبسوط وفي الوجوه المحيط تقارب هذه ينبغي علمها ولو اشتكر  
حرمونه وحملونه في قتل صيد الحرم وجب جزاء واحد تقسيم  
على عدد هم ويجب على كل حرم مع ما أخضه من ذلك جزاء كامل  
وان كان معهم فلا يجب عليه كسبي يجب على كل واحد بقدر ما  
يخضه من القسم لو قسمت على الكل كذا في الفتح تنبيه  
لحدود الحرم علامات منصوبة في جميع جوانبه نصبها  
ابراهيم عليه الصلوة والسلام وكان جبريل عليه السلام يري  
مواقعها ثم ادرك النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عمر ثم  
عثمان ثم معاوية رضي الله عنهم وهي الى الان وقد نظم  
حدود الحرم الشريف القاضي ابو الفضل محمد بن احمد  
بن عبد العزيز النويري بقوله **ول** وللحرم التحديد من  
ارض طيبة **٥** ثلاثة اميال اذا رمت اتقانه **٥** وسبعة  
اميال عراق وطائف **٥** وجدة عشر ثم سبع جوانه **٥**  
ومن يمن سبع بتقدم سبها **٥** وقد حكمت فاشكر اربابها  
وفي البيت الاخر خلاف لم يوله اذ غيره قلت يفق عن البيت  
الثالث ما لو جعل النصف الاول من البيت الثاني هكذا  
من يمن سبع عراق وطائف وجدة عشر ثم سبع جوانه  
وليس للمدينة المنورة حرم عندنا فيجوز الاصطفا و  
فيها وقطع حشيشها ورعيه **ول** بطل بيع الحرم صيدا  
وشراؤه هذا اذا اصطاده وهو حرم اما اذا اصطاده وهو  
حلال وباعه وهو حرم فالبيع فاسد ولو اصطاده وهو حرم و  
باعه وهو حلال جاز البيع واذا اشترى حلالا من طائر صيد  
فلم يقبضه حتى احرم احدهما بطل البيع كما في الجملة انتهى  
**ول** وحرم ذكوه ارمذ بوجه حرام عليه وعلى غيره **ول**  
وغرم قيمة ما اكل هذا اذا كان بعد اذ اضمنا قيمة المقتول اما  
اذا اكل قبل اداء الضمان فلا يغرم قيمة ما اكل له خوله في ضمان  
النفس كما في التبيين وهذا عند ابي حنيفة ثم وعندهما  
لا يغفر قيمة ما اكل مطلقا **ول** لا حرم لم يذبحه الفرق لا يجب

وكافهم

الا صيدا

لا يغرم

حنيفة

حنيفة بين هذا وبين الحرم الذي قتله حرمته على القاتل من جهتين  
لكونه ميتة وتناول له محظورا حراما واما الذي لم يذبحه فانما هو حرم  
عليه بجهة واحدة وهو كونه ميتة فانه لم يتناول له محظورا حراما  
ولا شئ عليه باكل الميتة سور التوبة والاستغفار كذا في الجرد **ول**  
غرمها اير المخرج سواء كان في حرام او حلالا **ول** وهذه صفة شرعية  
كذا في الهداية وقال الكمال هذه اير كونها مستحقة الاثم بالرد الى  
المانع صفة شرعية فالثانيث هو باعتبار الجهر مثل زينة  
هي هدية اليك ولا يصح على اعتبار الكتاب الكون الثانيث  
من المضاف اليه لانه هنا مما لا يصح حذفه واقامة المضاف  
اليه مقام لفاد المعنى لانه ضمير الظبية ولا يصح الظبية  
صفة شرعية بخلاف نحو شرفت صدر القنطرة من الدم  
انتهر **ول** وانما اوتي جزاها فولدت لم تجزه كذا في كل زيادة  
فيها من سمن او شواء كان قبل التفكير بضم الزيادة ويقتضى  
الاصل وان كان بعده لا يضمنها ولو ذبح الام او الاولاد  
يكل لانه صيد الحلال ويكره كذا في التبيين **ول** اذ بعد  
جزا الام لم يبق اثم الضمير في تبقى للام اير انتفى عنها  
استحقاق الامن باداء ضمانها لانه وصول الخلف وهو  
جزاؤها الى ما احبه الشارع كوصول الاصل كذا في الهداية  
وذكر الكمال بحثا منه وقال هذا دين الله به ونحصله انه  
اعطى الجزا وكان يقدر على اعادتها الى الحرم لا يقع كفارة  
ولا ياكل بعده التوض لها وان كان حال العجز عنه بان  
مهرت في اكله بعد ما اخرجها اليه خرج بالجزاء عنه هديتها  
ويكره اصطفاها بعد ادا الجزا والهرب اذا ظفر بها  
شبهة كونه دوام الجهر شرط لجزا الكفارة الا اذا  
اصطادها ليردها الى الحرم انتهى وناقش فيه صاحب البحر  
**ول** افاقه اراد الحج او العمرة ليس قيده معتبر المفهوم  
لما ذكره قريبا **ول** قيد بارادتها اذ لو لم يرد شيئا منها  
لا يجب عليه شئ بمجاوزة الميقات كذا قاله صدر  
الشرعة وتبعه ابن كمال ياست وليس بصحيح لما ذكر

ح

اخراج



البستان

ومن ذلك ما توهم من الهداية حيث قال فيها وهذا الذي  
 ذكرنا من لزوم الدم بالجواز ان كان يريد الحج او العمرة فان  
 دخل البستان الحاجة فلما لم يدخل مكة بغير اهرام انهر وهذا هو مدفع  
 لما قال الكمال قوله ارني الهداية وهذا اذا اراد الحج او العمرة يومهم  
 ظاهره ان ما ذكرنا من انه اذا جاوز غير محرم وجب الدم الا  
 ان يتل قاه محله ما اذا كان الكوفي قاصدا للنسك فانهم يقصد  
 بل التجارة او السياحة لاشي عليه بعد الاحرام وليس كذلك  
 بل يجب ان يحل عليه انما ذكره بنا على انه الغالب في  
 قاصد مكة من الاقاربين قصد النسك فالمراد بقوله  
 اذا اراد الحج او العمرة اذا اراد مكة ثم قال بعد توجيهه  
 وموجب هذا الحكم ان جميع الكتب ناطقة بلزوم الاحرام  
 على من قصد مكة سواء قصد النسك ام لا وقد صرح به المصنف  
 اير صاحب الهداية في فصل المواقيت ثم قال الكمال بعد  
 سياقه ولا اصرح من هذا شي بل ينبغي ان يعلم قصد  
 الحرم في كونه موجبا للاهرام بقصد مكة انهر فكان  
 ينبغي ان يقال انما في مسلم بالغ اراد دخول مكة وجا  
 وزميقاته لزم دم الى اخره ولم يقيد بالحركه لشمول  
 الرقيق فاذا تجاوز بل احرام ثم اذنه له مولاه فاحرم  
 منه مكة لزم دم يؤخذ به بعد العتق وان جاوزه صبي  
 او كاف فاسلم وبلغ لاشي عليها كما في الفتح **قوله**  
 فان عاد فاحرم اير الحج او عمرة وسواء عاد الى الميقات  
 الذي تجاوزه او عاد الى غيره اقرب او ابعد في ظاهر  
 الرواية وعنه ابي يوسف ان كان الذير يرجع اليه لمحاذا يا  
 لما فاته او ابعد والا لم يسقط الدم بالرجوع اليه والصحيح  
 ظاهر الرواية كما في الفتح **قوله** لم يشترع في ذلك  
 سببين المصنف ان المراد به الطواف ولو شوطا  
**قوله** او محراما لم يشترع في ذلك ولبي اير عتقه  
 والتقيد بالظرف لبيان ان التلبية لو حصلت  
 داخل الميقات لا عنده لا تكفي لما قال في البحر قيد ابي

الى اخره

في الكثرة بقوله ثم عاد محراما لبيان في الميقات لانه لو عاد  
 محراما ولم يلبس فيه لكن لبى بعد ما جاوزه ثم رجع وقرية  
 ساكتا فانه يسقط عنه بالاولى لانه فوق الواجب عليه  
 في تعظيم البيت انهر ومثله في الفتح والحاصل ان التلبية  
 في العود انما تسقط الدم اذا حصلت عند الميقات  
 او خارجه عند ابي حنيفة **قوله** والا فلان لم يعد  
 الى الميقات لم يذكر ما يحتمل المتن من تصور العود بل  
 احرام لان فهم حكمه من لزوم الدم بما سبق **قوله**  
 بان ابتداء الطواف او استلم الحجر كذا في النسخ العطف  
 باو فيقيد ان استلام الحجر فقط يمنع سقوط الدم وقال  
 في الهداية لو عاد بعد ما ابتداء الطواف واستلم الحجر لا يسقط  
 عنه الدم انهر وقال في البحر وما وقع في الهداية من التقيد  
 باستلام الحجر مع الطواف فليس احترازا بل الطواف  
 يوكد الدم من غير استلام كما نبه عليه في العناية ولذلك  
 لم يذكر الكمال الاستلام فقال ولو عاد بعد ما ابتداء  
 بالطواف ولو شوطا لا يسقط الدم بالاتفاق وكذا  
 اذا لم يعد حتى شرع في الوقوف بعرفة من غير  
 ان يطوف انهر فليجوز بل يجد الاستلام مانع السقوط  
 او لا بد فيه من الطواف **قوله** ملكي يريد الحج ومتمتع فرغ  
 من عمرته الى اخره كذا في الهداية ولم يقيد المعتمر بكونه  
 خرج يريد الحج وقال الكمال لم ارفع قيد مسئلة المتمتع  
 بما اذا خرج على قصد الحج وينبغي ان يقيد به وانه لو  
 خرج للحاجة الى الحرم ثم احرم بالحج منه لا يجب عليه  
 كالملكى ويسقط الدم بالعود الى ميقاته على ما عرفت  
**قوله** والمتمتع بالعمرة لا يدخل مكة الى اخره قال الكمال  
 ظاهرة مسئلة ذكرت في المناسك ان بدخول ارض  
 الحرم يصير له حكم اهل مكة في الميقات وهي ان من  
 جاوز بغير احرام فاحرم بحجة ثم احرم من الحرم بعمرة لزم  
 دمانه دم لترك الميقات ودم لترك ميقات العمرة

في الميقات فانه لا يسقط عنه  
 الدم وانما انما لو عاد  
 محراما ولم يلبس صح

عند ابي يوسف

انهر صح



لانه في حق من صار من اهل مكة الحلال **قول** فاذا دخل  
 التحق باهل بيته سواد نور مدة الاقامة او لم ينو في ظاه  
 الرواية وعنه ابي يوسف رحمه الله انه شرط نية الاقامة  
 خمسة عشر يوما كذا في الفتاوى **قول** وصح منه انما  
 لم بسبب دخول مكة بغير احرام يعني من اخذ دخول مكة  
 بغير احرام لانه لو دخل مكة دارا غير محرم وجب عليه  
 لكل حرة حجة او عمرة فاذا خرج فاحرم بنفسك اجزاء  
 عن دخوله الاخير لا عما قبله ذكره في شرح الطحاوي وقال  
 لانه الواجب قبل الاخير صار دينا في ذمته فلا يسقط  
 الا بالتعيين بالنية انترك في الفقه **قول** لو خرج في  
 عامه ذلك الى الميقات واحرم كذا قيد الخروج الى الميقات  
 من عامه في الهداية وفي البدايع ما يقتضي عدم تقييده  
 بالخروج الى الميقات كما نقله الكمال بقوله فانه اقام بمكة  
 حتى تحولت السنة ثم احرم به يد قضا ما وجب عليه بدخول  
 مكة بغير احرام اجزاء في ذلك ميقات اهل مكة في  
 الحج بالحرم وفي العمرة بالحلال لانه لما اقام بمكة صار في  
 حكم اهلها فيجزيه احرامه من ميقاتهم **قول** وتعليقه يقتضي  
 انه لا حاجة الى تقييده بتحويل السنة انترك ولو خرج واهل  
 من ميقات اقرب مما جاوزه اجزاء كما في الفقه عن الميسر  
 ثم التقييد بخروجه الى الميقات ليسقط الدم الذي لم  
 بمجاوزه الميقات غير محرم بالا احرام منه كما تقدم فاذا  
 احرم من داخل الميقات لا يسقط عنه دم المجاوزة  
 لانه المتقرر عليه احرامه دم المجاوزة ولو لم ينك  
 بدخول مكة بلا احرام وقد علمت حكم كل فليتبناه **قول**  
 وجع عما عليه في ذلك العام ارسوا كانه ما عليه حجة الاسلام  
 او حجة مندورة وكذا اذا احرم بعمرة مندورة فلو قال  
 واحرم عما عليه واقعه في عامه لكانه اولى لي شمل العمرة  
 المندورة **قول** لانه يكون احرامه لدخول مكة على التعيين  
 اير ليس المراد وجوب تعيين الاحرام لدخول مكة بل

حرم

فيجزيه

احرام

اي احرام لما وجب عليه مجزى لوجوده تعظيم البقعة **قول**  
 بخلاف ما اذا تحولت السنة ابرج ما عليه لا يجزيه وقال الكمال  
 لقائل ان يقول لا فرق بين سنة المجاوزة وسنة اخرا فانه  
 مقتضى الدليل اذا دخلها بلا احرام ليس الا وجوب الاحرام  
 باحد النكسين فقط ففيه اير وقت فعل ذلك يقع ادا  
 الدليل لم يوجب ذلك في سنة واحدة معينة ليصير بقواتها  
 دينا يقتضي فمهما احرم من الميقات بنسك عليه تأثر هذا  
 الواجب في ضمنه وعلى هذا اذا تكرر الدخول بلا احرام منه  
 ينبغي ان لا يحتاج الى التعيين وان كانت اسبابا متعددة  
 الاشخاص دون النوع كما قلنا فيمنه عليه يوما من رمضان  
 فصار ينوي مجرد قضا ما عليه ولم يعين الاو ولا غيره  
 جائز وكذا لو كان من رمضان على الاصح فكذا انقول اذا  
 رجع دارا فاحرم كل مرة بنفسك حتى ايت على عدد دخلاته  
 خرج من عمدة ما عليه انترك **قول** مضي وقضى اير من احد موا  
 قيت الاحرام لانه الحرم اشر اليه بقوله الاية شتر حا  
**قول** ولا دم لترك ميقاته اير عليه دم لفساد العمرة  
**قول** لانه يصير قاضيا حق الميقات بالا احرام منه في  
 القضا لا يخفى عدم فهمه من المتن وكما ينبغي الاشارة  
 اليه فيه **قول** على الى اخوة قدمنا في القراء ما يعني عن الكلام  
 هنا وحاصله صحة قرآن وصحة تمتع للمكي مع الاساءة  
 ودفع القول بعدم صحتها منه **قول** طاف لعمرة شوطا  
 الى اخوة كذا نك يرضها لو ايت باقل اشواطها ولو فعل هذا  
 افاقى كانه قارنا فانه ايت المكي باكثر اشواطها رفض  
 الحج بلا خلاف ولو فعل هذا افاقى كانه متمتعا واذا لم  
 يطف المكي للعمرة شيئا يرضها اتفاقا كما في الفقه  
**قول** اي عليه ان يرضى الحج الرضا الترتيب في باب  
 طلب وضرب كما في المغرب وينبغي ان يكون الرضا  
 بالفعل بان يخلق مثلا بعد الفواغ في افعال العمرة لقصد  
 ترك الحج وان حصل به التحلل من العمرة كذا في البحر ولا

عما عليه

يعني ما



يكفي بالقول والنية واذا احرم مجتنبين برفض احدهما بشروط  
 في الاثقال كما نذكره **قوله** من احرم بالجمع وجع الى اخوه قيد بقوله  
 وجع لما انه اذا فاته الحج فاحرم باخيه برفضه كما سندر  
 اخو الباب وحاصل تقسيم الجمع بين احوالى مجتنبين فصلا  
 مذكور في فتح القدير **قوله** اصل هذا الجمع بين احوال الجمع  
 والعمر بدعة الواو بمعنى او والمراد ان الجمع بين احوال  
 حجة وعمر بدعة لصدقه بالمتنع والقارن وليس  
 المقسم وقد عطفه الزيلعي باو فقال الجمع بين احوال  
 الحج او العمرة بدعة انتهى **قوله** فاذا لم يحلق في الاول  
 صار جامعا بين احوالى المجتنبين لما انه المحدث عنه  
 لانه احرام للعمرة **قوله** اي بعمرة الا الحلق فاحرم باخيه  
 ذبح اقل وهو دم جنابة ونض على وجوب الدم  
 باذخال العمرة على العمرة ولم يبق منها الا التقصير وكذلك  
 في الحج كما نض عليه في مناسك المبسوط وعدم ذكر  
 الدم للجمع بين المجتنبين في الجامع الصغير ليس نفيا  
 بعد وجود الموجب لانه الموجب له في العمرتين وهو  
 عدم المشروعية ثابت في المجتنبين وما ذكره الفرق  
 بينهما لا يتم وعليه جعل بعض المسايخ في لزوم الدم  
 للجمع بين المجتنبين روايتين **قوله** لانه الجمع بينهما  
 مشروع للامتناع كالقراءة يعني كالقراءة لا ابتداء اي  
 بانه اهل بها معا فليس تشبها للشي بنفسه لانه هذا  
 وان تبعها فهو كالقراءة ابتداء في المشروعية **قوله**  
 وبطلت العمرة بالوقوف الى اخوه هكذا ذكر في الهداية  
 والكنز وقد سبق لهم ذكرها في القراء ونبه على ذلك  
 في الهداية بقوله وقد ذكرناه من قبل اي فيما اذا احرم  
 بهما معا **قوله** فانه طاف له ثم احرم بهما بالعمرة فمضى  
 عليهما ذبح لانه بانه افعال العمرة على افعال الحج اقول هذا  
 يفيد ان الدم دم جبر وهو مختار صاحب الهداية وفي الاسلام  
 واختار شمس الائمة السرخسي وقاضى بن والامام

لا

مجتنبين او عرتين في الاحرام بدعة  
 لانه المراد ان الجمع بين

الحج والعمرة صوابه صار جامعا  
 بين احوالى

بلغ

رأى

المحبوب انه دم شكر وان كان هو اكثر اساة من الذي احرم بالعمرة  
 بعد الحج قبل ان يطوف له كما في الفناية وغيرها وذكر الكمال ما  
 يقتضيه ارجحية قول شمس الائمة ومن وافقه **قوله** بخلاف  
 ما اذا لم يطف بالحج ايرقانه لا يستحب برفض العمرة **قوله**  
 ورفضت حكمي فيه خلافا في الهداية بقوله وقيل اذا حلق  
 للحج ثم احرم لا يرفضها على ظاهر ما ذكر في الاصل وقيل  
 يرفضها احترازا عن المنه قال الفقيه ابو جعفر ومناجنا  
 على هذا انتهى اى على وجوب الرفض وان كان بعد الحلق  
 وصحة المتأخرون لانه بقى عليه واجبات من الحج كالرمي  
 وطواف الصدر وسنة المبيت وقد كرمت العمرة في  
 هذه الايام فيصير بانها افعال العمرة على افعال الحج بل ريب  
 كذا في الفتح لانه مضي صح ويوجب دم لارتكاب فعله  
 مكره وانما دام الدم للكفارة وفي الهداية ما يفيد اختلافنا  
 فيه لانه نقله بصيغة قالوا وهذا دم كفارة **قوله** ويحلل  
 بافعال العمرة اير من غير ان ينقلب احرامه احرام العمرة  
**باب فحرم احصر** **قوله** وفي الشئ منع الخوف او  
 المرض اقول لا يختص بهذين لما نذكره وكذا قال في الجوهرة  
 وفي الشئ عبارة عن منع المحرم عن الوقوف والطواف  
 بعذر شرعي **قوله** فاذا احصر بعد او مرض الى اخوه  
 مثل هذين المثالين اشارة الى خلاف الامام ان  
 رحمه الله حيث قال لا احصار الا بعد ولان الامة نزلت  
 في حق النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وجاهلوا خصوص  
 بالعدو ولما قوله تعالى فانه احصر ثم فاستيسر من  
 الهداية وجه الاستدلال به ان احصار يكون بالمرض  
 وبالعدو والاحصر لا احصار كذا قال اهل اللغة منهم الفوا  
 وابن السكيت وابو عبيد والكتير والاحقر والقبي  
 وغيرهم واية اللغة المتقنون لهذه الفرض وقال ابو جعفر  
 على ذلك جميع اهل اللغة ولا وجه لما ذكر من السبب  
 لانه العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب ولين

للحج

قوله

الفتي



كان مختصا به كما قال الشافعي فيتناول المرض دلالة كذا في  
 التبيين ومنه الاحصار هلاك النفقة وموت محرم المرأة  
 او زوجها في الطريق وفي التجنب اذا سرت نفقة  
 وقدر على المشي فليس بمختصر والا فمختصر كانه عاجز ولو  
 اومت المرأة ولا زوج لها ولا محرم فهي محصورة لا تحل  
 الا بالدم لانها منعت شرعا كذا في المنع بسبب العدو  
 وكذا في القنح وهذا المحصر الذي يتحلل بالدم واما المحصر الذي  
 يتحلل بغير ذبح الهدر فكل محصر منع عن المضى في موجب  
 الاحرام شرعا كحق العبد كالمطاة والعبد اذا اوجبا  
 بغير اذن الزوج والمولى فلهما تحليهما بغير كراهة بشئ  
 من محظورات الاحرام ولا يحصل التحليل بالقول ويكره  
 التحليل لو اذن بالاحرام وعلى المرأة ان تبعت الهدر او  
 تمنه اليه الحرم ليندفع عنها لانها تحللت بغير طواف وعليها  
 حجة وعمره كالجل المحصر اذا تحلل بالهدر وعلى العبد  
 اذا اعتق هدر الاحصار وقضا حجة وعمره واذا  
 احصر وقد احرم باذن المولى ذكر القدر ويرانه لا يلزم  
 المولى انفاذ هدر عنه وذكر القاضي في شرحه  
 مختصر الطحاوي ان على المولى ان يذبح عنه هديا في الحرم  
 كذا في البدائع وبعضه من قاضيه ان يذبحه بشرع الجمع  
**قوله** جاز له التحلل اشارة الى انه تحلل بالهدر  
 او بالافعال اذا قدر وبه صرح الزيلعي وهو اولى في تعبیر  
 المبسوط بعلية **قوله** بعث المفرد كما قولوا اذا بعث  
 ان شاء اقام وان رجع الى اهله وليس المراد بعث الشاة  
 بعينها لانه قد يتعذر فله بعث قيمتها كاشترى فتذبح  
 في الحرم ولو لم يجد ما يذبح لا يقوم الصوم ولا الاطعام  
 مقامه بل يبقى محرما الى الوجود او التحلل بالافعال و  
 كيفية سبع بدنة كما في الكافي وعنه ابي يوسف اذا  
 لم يجد هديا يقوم الهدر بالطعام ويتصدق به فان لم  
 يجد ذلك صام عن كل نصف صاع يوما كذا في الجوهر

شاذ

**قوله** والقارن دمين اقول فانه بعث واحد للحي وبقي  
 في احوام العمة فتذبح لم يتحلل عن واحد من احوامه لانه التحلل  
 منهما شرع في حالة واحدة كذا في الجوهر وغيره **قوله**  
 وبذبحه تحلل بالخلق ويقصر ار لا يجب عليه الحلق وان حلق  
 او قصر فهو حسن ابر مستحب عندهما وعند ابي يوسف  
 قيل الحلق واجب وقيل مستحب ايضا ار كما قالوا وهذا اذا  
 احصر في الحلق اما اذا احصر بالحرم فالحلق واجب كذا  
 في شرحه ثم اذا كان في الحلق ولم يجب عليه الحلق و اراد  
 ان يتحلل فعلا اذ في ما يخطره الاحرام لينتج عنه من العبادة  
 كذا في الجوهر ومثله في الكافي على صيغة الجرم ولكن  
 نقل البرجندري عن المصنف بصفة قيل ونصه وقيل انما  
 لا يجب الحلق على قولهما اذا كان الاحصار في غير الحرم  
 اما اذا احصر في الحرم فعليه الحلق كذا في المصنف انتهى وفي  
 التقييد بالذبح في الحرم اشارة الى انه لو ذبح في غير الحرم او  
 بقي حيا فحصل المحصر وهو لا يعلم فعليه دم لا طهارة وهو  
 على احوامه كما كان حتى يحصل ما يتحلل به كذا في الجوهر وغيره  
**قوله** وعليه ان حل من حج حج وعمره هذا ان قضاة من قابل  
 اما اذا قضاة من عام لم تلزم لعمره لانه ليس في معنى فانه  
 الحج وكذلك القارن لو قضى من عامه لا تلزم عمره القضا كذا  
 في البحر والجوهر والتبيين ونية القضا شرط في غير ما احرم  
 به من حجة الفرض في القضا **قوله** واذا زال احصاره القارن  
 فيه قصور لتفسير الضمير بالقارن خاصة ولا يختص به فكان  
 ينبغي ابقاء المتن على عمومه لشموله المفرد اذا لا يختص وجوب  
 التوجه مع امكان ادراك الهدر والحج بالقارن **قوله** لانه كان  
 لعمره عن ادراك الهدر الى اخره كذا في النسخ ولعل صوابه  
 عن ادراك الحج وهو قول الزيلعي وليس له ان يتحلل بالهدي  
 لانه ذلك كان لعمره عن ادراك الحج الى اخره ما ذكره المصنف  
 نحوه وكذا عبارة الكافي **قوله** ومع احدهما فقط او  
 بدونهما لانه يحل كانه ينبغي ان يقول ان لا يتوجه ويتحلل بذبح



الهدر اذ عبارة توهم الخلل قبله وان فهم الحكم فيما سبق  
 واحصر واحسن من قول اكثر فانه زال الا حصار وكذا قدر على الهدر  
 والحج توجه والا لا **ول** وكذا لو ادركت الحج لا الهدر اقول و  
 الا فضل ان يتوجه لانه فيه ابقا بما التزم ذكره الزيلعي وفيه  
 البحر عن المحيط لو بعث المحصر هديا ثم زال الا حصار وحدت  
 اخر ونوي ان يكون عن الثاني جاز وحله وكذا لو بعث جوا  
 صيد ثم احصر فتواه للا حصار او مكد بدنة وادبها ثم احصر  
 فتواه كما جاز وعليه بدنة مكان ما اوجب وقال ابو يوسف  
 لا يجزئ الا عن القتل لانها صارت كما لو قف وفوجت  
 عن ملكه عنده فلا يملك صرفها اليه غير تلك الجهة انتهى  
**ول** لا عن احد هاتين الا اقول استغنى بهذا عن مسألة  
 اخذها بالذكر في اكثر بقوله قبل ولا احصار بعد ما وقف  
 بعوضه وقال الزيلعي ثم اذا دام الا حصار حتى مضت ايام  
 التشريق فعليه لترك الوقوف بالمد ولغة دم ولترك  
 رمي الجمار دم ولتاخير الحلق وطواف الزيارة دم عند  
 ابي حنيفة على ما بينا انتهى قلت وليست كل عليه ما قد مناه  
 انه اذا ترك واجبا تغذر لا يكره شي انتهى واختلفوا  
 في تحلل في مكانه في الحلق قبل لا يتحلل لانه لو تحلل في  
 مكانه يقع في غير الحرم ولو افوه ليخلق في الحرم يقع  
 في غير اوانه وتأخير عن الزمان اهون منه تأخير عن  
 المكان وقيل يتحلل في الحال لانه ربما تمت الا حصار  
 فيحتاج الى الحلق في غير الحرم فيفوت الزمان والمكان  
 جميعا فتحمل احد هاتين قال القنابي وهو الاظهر كذا في  
 البحر عن غاية البيان **ول** عجز عن الحج المراد به حج الفرض  
 ولما ينبغي التصريح به اذ القتل لا يشترط الحج للصحة  
 الا به واساره المصل اليه انه وجد في البحر قبل الامر  
 بشرط فلو امر الصحيح رجلا بالحج عنه ثم عجز لم يجزه وبه صرح  
 قاضي خان ومن شرط النيابة الركوب اذا اوصى  
 بالحج ركباً فيضمن المأمور النفقة لو مشى ومنها كونه

فحص

اكثر النفقة من مال الآمر وفيه وقابا انفق اذ قد يتلى بال  
 منه غيره كما لو قيل ومنها الامر بالحج فلا يجوز حج الغير عنه بغير اذنه  
 الا الوارث يحج عنه مورثه فانه يجزيه ان شاء الله تعالى لو وجد  
 الامر دلالة كذا في البحر وباقية الشرط معلومة من كلام المحصر  
**ول** قال قاضي خان هذا اذا كان الامر عاجزا الحج اقول ظاهره  
 لا يفيد غير ما تقدم من جواز الامر بالحج عن الغير ولكن المراد انه اسم الاشياء  
 في قول قاضي خان هذا راجع الى شرط استمرار البحر الى الموت  
 فحصره بغير جزي زواله كالحبس امانه به عذر لا يبرئ من زواله يعني  
 عادة كالعمى والزمان فانه يجوز امره بالحج بغيره بشرط دوام  
 عجزه حتى اذا زال علمه لا يبطل الحج عنه وذلك لانه قاضي خان قال قبل  
 هذا لا يصح امره بالحج الا اذا كان عاجزا عن الحج بنفسه عجزا يدوم  
 الى الموت ثم قال هذا اذا كان اليه اخوه فبين البحر والذير بشرط  
 دوامه فحصل الحكم في الامر اذا كان عجزه به جزي زواله فلامر  
 مراعى فانه استمرار البحر الى الموت سقط الفرض عنه سواء استمر  
 ذلك او زال صرح به في البحر عن المحيط والمبسوط وموافج  
 الدراية انتهى وقال البرجنداني دوام البحر الى الموت بشرط  
 سواء كان البحر بمعنى لا يزول اصلا كالزمانه او بعارض  
 يتوهم زواله فانه استمراره الى الموت وقع جائزا عن الامر  
 والا فعليه حج الاسلام والمودر يصير تطوعا للامر كذا في  
 الكافي انتهى ما قاله البرجنداني قلت انه اراد كما في النسخة  
 فهو غلط لانه عبارة الكافي في الشرط البحر الدائم الى و  
 قت الموت انه كان الحج فضلا عن فرض العمر فيعتبر فيه  
 عجز مستوعب لبقية العمر ليقع به الياس عن الاداء  
 بالبدن فقلنا انه عجز بمعنى لا يزول كالزمانه صحيح الاداء  
 بالنائب مطلقا وان كان بعارض يتوهم زواله بان  
 كان مريضا او سجوناً كان الاداء بالنائب مراعى فان  
 استمرار العذر الى الموت تحقق الياس عن الاداء بالبدن  
 فوقع المودر جائزا او لا تبين انه الياس لم يتحقق عن  
 الاداء بالبدن فعليه حجة الاسلام والمودر تطوع لا نه

في الامور والآفلاد ان كان عجزه لا يبرئ من زواله  
 كما في فاجح غيره سقط الفرض من

الياس



**قول** حج عن الميت بالامر يقع عنه في الصحيح اقول لا يختص  
 بالميت لما قال في الكافي وغيره الصحيح من المذهب فيمن حج عن  
 غيره ان اصل الحج يقع عن المجتوب عنه وذكر دليل **قول** وقيل  
 لا يقع عنه ويكون له ثواب النفقة هو رواية عن محمد و  
 اليه ذهب عامة المتأخرين كما في الكشف وهذا الاختلاف  
 لا اثر له لانهم اتفقوا ان الفرض يسقط عن الامر ولا يسقط  
 عن المأمور وانه لا بد ان ينويه عن الامر وهو دليل المذهب  
 وانه يستلزم اهلية النائب لصحة الافعال حتى لو احر  
 ذميا لا يجوز وهو دليل الضعف ولم ارم من صرح بالثمة  
 وقد يقال انها تظهر فيمن حلف ان لا يحج فعلى المذهب  
 اذا حج عنه غيره لا يحث وعلى الضعيف يحث  
 الا ان يقال ان العرف انه قد حج وان وقع عنه غيره  
 فيحث اتفاقا كذا في البر **قول** ويذكر الحجاج في  
 التلبية فيقول اللهم اني اريد الحج فميسره لي وتقبله  
 مني ومن فلا يحل كذا في قاضينا وفيه تأمل لانه  
 لم يذكر في التلبية ما ذكره بقوله فيقول اللهم الي اخوه  
 وايضا ينبغي ان يقول وتقبله مني عن فلا حتى لا يكون  
 فيه ما يقتضي الاشتراك بينهما في نية الحج فيصير  
 مخالفا **قول** خرج الى الحج ومات في الطريق وادعى الي  
 اخوه اقول ولا يكون الوصية واجبة عليه على ما قال في  
 التجنيس انما يجب الا ايضا بالحج على من قدر اذا لم يخرج  
 الى الحج حتى مات فاما وجب عليه الحج فخرج من عام  
 فمات في الطريق لا يجب عليه الا ايضا بالحج لانه لم  
 يؤخر بعد الاجاب قال الكمال وهو قبيح حسن انتهى  
**قول** فعند ابي حنيفة حج عنه من بلدته ان وفيه به  
 ثلثة قال قاضينا بعده فان كان له وطنان في موضعين  
 حج عنه من اقصاهما الى مكة وقال ابو يوسف ومحمد عنه  
 من حيث مات انتهى **قول** اوصى بالحج فقتل عن رجل  
 لم يحج اطلق الرجل المتطوع فشم الوارث وبه صرح

حج

قاضينا بقوله الميت اذا اوصى بالحج عنه بماله فتمتع عنه  
 الوارث او الاجنبي لا يجوز انتهى قلت لا يجوز عن فرض الميت  
 والا فله ثواب ذلك الحج وان لم يوص فتمتع عنه الوارث  
 بالا حجاج او الحج بنفسه قال ابو حنيفة بكراهية انما كذا  
 في الفتح وان اوصى بالحج عنه حج عنه ابنه ليرجع في التركة  
 فانه يجوز كالدين اذا قضاه من ماله نفسه ولو حج على ان  
 يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصوده و  
 هو ثواب الاتفاق كذا في البحر في التجنيس وبخالفه  
 ما قال قاضينا بعد ما قدمنا عنه ولو اوصى بالحج عنه  
 فاجب الوارث من ماله نفسه لا يرجع عليه جاز للميت  
 عن حجة الاسلام انتهى فقد فرق في الحكم بين ما اذا  
 حج الوارث بنفسه وبين ما اذا حج غيره عن الميت  
 ولم يذكر وجه الفرق فلينظر **قول** ومن حج عنه امر به الي  
 اخوه اير اذا اوجبه كل منهما بالحج عنه على الا تقاد فاهل عنهما  
 فحج عنه ويضمن النفقة لهما والمثلة على ثلاثة اوجه اما  
 ان يحرم عنهما جميعا او عن احد هما غير عين او اطلاق فانه  
 لو اهما جميعا فمستلثة الكتاب وان اوجم عن احد هما غير  
 عين فانه مضى على ذلك صار مخالفا بالاتفاق لانه احدهما  
 ليس اولى من الاخر وان عين احدهما قبل الطواف والوقوف  
 جاز استحسانا عند ابي حنيفة وانه ابي يوسف وقع  
 عن نفسه وهو القياس وان اطلق بائنه سكت عن  
 ذكر المجتوب عنه معينا ومبهما كانه نص فيه وينبغي ان  
 يفتح التعيين هنا اجمالا لعدم المخالفة قطعا كذا في  
 التبيين والكافي **قول** بل وقع عنه امر المأمور قال في البحر  
 فيقع عن المأمور نقلا ولا يجزيه عن حجة الاسلام انتهى  
 وقار الكمال لو اوجبه بالحج ففقره مع غيره لنفسه لا يجوز  
 ويضمن اتفاقا ثم قال ولا تقع الحجة عن حجة الاسلام  
 عن نفسه لانه اقل ما يقع باطلاق النية وهو قد صرح بها  
 عنه في النية وفيه نظر انتهى عبارته **قول** لكن جاز عنه

يعني ص  
 انتهى ص

بلا توقف ص



احد ابويه ابر ولم يكن منهما احد بالبحر عنه كما يعلم من كلام المصنف  
 شرعا وان كان المقتن بخلافه ظاهر او حكم الاجنبيين كالوا  
 اذ لم يكن اوله من احد هما كما في **البحر** فانه ان حج عنها  
 الى اخوه يفيد بطريق اولى انه اذا اهل من احد هما على  
 الايهام له ان يجعلها من احد هما بعينه كما في الفتح قلت  
 وتعليل المسئلة يفيد وقوع الحج عن الفاعل فيسقط  
 به الفرض عنه وان جعل ثوابه لغيره قال في الفتح وميناه  
 على ان نية لهما تلغو بسبب انه غير مأمور من قبلهما او  
 احدهما فهو معتبر فتقع الاعمال عنه البته وانما يجعل لهما  
 الثواب انتهى ويفيد ذلك ما في الاحاديث التي رواها  
 الكمال بقوله اعلم ان فطر الولد ذلك مندوب اليه جدا  
 لما اخرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما عن علي  
 عليه وسلم لم يجز حج عن ابويه او قضى عنهما مفر ما بعث  
 يوم القيامة مع الابرا و اخرج ايضا عن جابر انه عليه  
 السلام قال من حج عن ابويه وانه فقد قضى عنه حجته و  
 كان له فضل عشر حجج واخرج ايضا عن زيد بن  
 ارقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل  
 عن والديه تقبل منه ومنهما واستبشرت ارواحهما  
 وكتب عند الله براهن **ول** ودم الا حصار على الامر  
 هذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف على الحاج لا يدفع  
 ضررا امتداد الاوامر راجع اليه **ول** وفي ماله لو ميتا فيه  
 خلاف ابي يوسف كما تقدم واختلف المتأخر على قولها  
 هل هو من الثلث او من كل المال فقبل من الثلث كالزكاة  
 وقبل من جميع المال لانه وجب حقا للمأمور فصار دينيا  
 كذا في الهداية **ول** ودم القوان الى اخوه كذا المنفعة **ول**  
 والافيه من الخافا اثار به الى رد ما ذكر ابن سماعة عن  
 ابي يوسف انه ان نور العرة عن نفسه لا يصير مخالفا  
 ولكن يرد من النفقة بقدر حصته العمة وهو خلاف  
 الى خير كالوكيل بشرع عبد بالف اذا استراه

ازواجها  
 ح

بنحو

تخمسائة قال شمس الائمة وليس هذا بشئ فانه مأمور به بالسف  
 للميت وتحصل له ثواب النفقة وتقبضها ينقص الثواب  
 بقدره فكان الخلاف ضررا عليه كذا في الفتح **ول** حج من منزل  
 آخيه ثلث ما بقي من مال اخيه هذا عند ابي حنيفة وقد اطلق  
 الموصي بالحج ولم يعين مكانا حج عنه منه وكان ثلث ما بقي يكفي  
 لذلك فانه عين مكانا حج عنه منه اتفاقا كما في التبيين وان كان  
 المال لا يكفي من منزل الموصي حج عنه من حيث بلغ استحسانا  
 كما في **البحر** وعند محمد الى اخيه صورة المسئلة رجل له اربعة  
 آلاف درهم اوصى ان يحج عنه فمات وكان مقدار الحج الف  
 درهم فدفعها الوصي الى من حج عنه فسر في الطريق قال  
 ابو حنيفة يؤخذ ثلث ما بقي من التركة وهو الف درهم فانه  
 سرق ثانيا يؤخذ ثلث ما بقي مرة اخرى هكذا وقال ابو يوسف  
 يؤخذ ما بقي من ثلث جميع المال وهو ثلثمائة وثلاثون  
 درهما وثلث فانه سرق ثانيا لا يؤخذ مرة اخرى وقال  
 محمد اذا سرق الف التي دفعها او لا بطلت الوصية  
 وان بقي منها شئ يحج به لا غير كما في العناية ووجه الاقوال  
 ما قاله المصنف **ول** لانه حيث مات الضمير فيه يرجع الى  
 الحاج عن الغير وكذلك الحكم لو مات الامر في الطريق **ول**  
 ووجه وهو الاستحسان اير وجه قولها وهو الاستحسان  
 الى اخيه وقد خالف المصنف صنيع صاحب الهداية والزيور  
 بتقديم تعليل قولها وكان ينبغي متابعتها لهما لما قال في العناية  
 نقل عن النهاية ثم تأخير تعليلها عن تعليل ابي حنيفة يحتمل  
 ان يكون قولها مختارا للمصنف من اصحاب الهداية لما انقضى  
 لهما استحسانه وقول ابي حنيفة من قياس والمأخوذ به في عامة  
 الصور حكم الاستحسان انتهى **ول** قال عليه السلام اذا مات  
 من ادم انقطع عمله الحديث فانه الا من ثلث صدقة جارية  
 او علم ينفع به او ولد صالح يدعوه رواه مسلم وابوداود  
 والنسائي قاله الكمال ثم قال ومارواه اير صاحب الهداية في  
 وجه قول ابي حنيفة انما يدل على انقطاع العمل والكلام في



بطلان القدر الذي وجد في حكم العبادة والتوابع وهو غيره وغير لازم  
 لانه انقطاع العمل لفقد العامل لا يستلزم ما كان قد وجد في سبيل الله  
 وقال الله تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم فيما كان معتد به حين  
 وجدتم حل اللعنة منه وجواب ابي حنيفة عن ان المراد بعدم الانقطاع  
 في احكام الاخرة والانقطاع في احكام الدنيا وهو الذي هو موجب  
 هناك كمن صام الى نصف النهار في رمضان ثم حضر الموت  
 يجب ان يوصى بقضية ذلك اليوم وان كان ثواب امسك ذلك  
 اليوم باقيا انتهى تتمتع يجوز اجماع الضرورة وهو الذي  
 لم يخرج عنه نفسه ويكره وقال الكمال الذي يقتضيه النظر ان جرح الضرورة  
 في غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحتة و  
 والصحة فهو مكروه كراهة تحريم لانه تضيق عليه والحالة هذه في  
 اول سني الامانة فيما تم تبركه وكذا لو تنقل لنفسه ومع ذلك  
 يصح لانه النهي ليس لعين الحج المفعول بل لغيره وهو خشية  
 انه لا يدرك الفرض اذ الموت في سنة غير نادر انتهى وفي البحر  
 البدائع يكره اجماع المرأة والعبد والضرورة والافضل اجماع  
 العالم بالمناسك الذي جرح عنه نفسه ثم قال صاحب البحر وهو الذي  
 يدل على انها كراهية تنزيه والا قال ويجب اجماع الحر الى اخوة والحق  
 تنزيهه على الآخر تحريمية على الضرورة التي اجتمعت فيه  
 شروط الحج ولم يخرج عنه نفسه لانه انتم بالتأخير والله سبحانه وتعالى  
 اعلم **قوله** ويجب تعويقه اقول واذا لم يجب تعويقه فما كان دم  
 سكر استحب تعويقه وما كان دم كفارة استحب اخفاؤه وستره  
 كقضا الصلوة بسحب اخفاؤها ولو قل دم الاحصار ودم  
 الجنائيات جاز ولا بأس به كما في الجوهرة انه وقت تقليده  
 من بلده انه بعث به وان كان معه في حيث يحرم هو السنة كذا  
 في البحر **قوله** الا في طواف وض جنباً اي وهي حايض او نفاس  
**قوله** ووطيه بعد الوقوف اي قبل الملق كما تقدم **قوله**  
 اكل اي جاز الاكل ولا ان يطعم الا غنيا ايضا مما يجوز له اكله كما في  
 الفتح **قوله** بل استحب اي لا يتابع الفعل الثابت في حجة  
 الوداع انه النبي صلى الله عليه وسلم اكل من لحوم كل دابة

وعنه المصنف بلفظ من اشارة الى انه المستحب ان يفعل كما في  
 الاضحية من التصديق بالثلاث واطعام الثلاث وادخال الثلاث  
 ومحل جواز الاكل من هدر التطوع اذ بلغ الحرم اما اذا لم يبلغ  
 بانه عطب او ذبحه في الطريق فلا يجوز له الاكل منه لانه في الحرم  
 تتم القرية فيه بالاراقة في غير الحرم لا يحصل به بل بالتصدق فلا بد  
 من التصديق ليحصل ولو اكل منه او من غيره مما لا يكره الاكل منه  
 ضمن ما اكل كما في الفتح والبحر وسيد المصنف **قوله** فقط اي  
 فلا يجوز الاكل من بقية الهدايا كدماء الكفارات كلها والنذور  
 وهدى الاحصار كما في البحر **قوله** ويذبح الاخير من يوم النحر اراد  
 باليوم زمانه النحر وهو الايام الثلاثة **قوله** اي يتعين يوم النحر لذكرهما  
 اي فلا يجزى به لو ذبح قبل ايام النحر بالاجماع وان افرد اجزاه الا انه تارك  
 للواجب عند ابي حنيفة وللسنة عندهما فيلزم دم عنده  
 لا عندهما كما في الفتح **قوله** ويذبح غيرهما متى شأنا دم  
 التطوع فيجوز ذبحه قبل يوم النحر ولكن ذبحه بيوم النحر افضل وهو  
 الصحيح كما في المحلانية وهو قولهما هو الصحيح احتمل ان يقول القدر  
 لا يجوز ذبح هدر التطوع والمتعة والفداء الا يوم النحر انتهى **قوله**  
 وتعين الحرم للحرم الهدايا اي فلا تجزى به لو ذبحها في غيره سواء  
 كان تطوعا او غيره يعني الا ما عطب من هدر التطوع فيذبحه  
 في محل عطبه كما تقدم انه يجوز الذبح في اتي موضع شأنا  
 الحرم ولا يختص بمكان من الناس من قال لا يجوز الا بمكان الصحيح  
 ما قلنا كذا في الفتح وقول الكمال او غيره اي غير التطوع كالمهدى المنذور  
 بخلاف البدنة المنذورة فانها لا تقيد بالحرم عند ابي حنيفة ومحمد  
 وقال ابو يوسف لا يجوز ذبحها في غير الحرم قياسا على الهدى  
 المنذورة والفرق ظاهر كذا في البحر الا انه يفتى بخلاف المنذورة  
 بملكه فيتقيد بالحرم اتفاقا كما في الكافي وتخصل ان الدما قسمان  
 ما يختص بالزمان والمكان وما يختص بالمكان فقط كما في الفتح  
 والمراد ما لا يختص بالزمان والمكان على ما لا يختص بالزمان والمكان  
 بالزمان والمكان كدم المتعة والفداء وما يختص بالمكان وهو بقى من  
 دما الحج والهدايا المنذورة والمتطوع بها الا ما عطب من التطوع



وما يختص كدم الاضاحي ولا يختص بزمان ولا مكان كدم العقيقة  
والوكيرة **قوله** لا يتعين فقير الحرم لصدقة اقل الا ان  
ساكن الحرم افضل الا ان يكون غيرهم اخرج منهم كما في الجوهرة  
**قوله** ربط وغيرهما متى شاء الى ما قبله محتاج الى تكلف و  
اعتساف هذا اذا تعين ان يكون العاقل في غيرهما تعين فلا  
يناسبه متى شاء واما اذا قدر له عاقل يناسبه كذبح فلا  
اعتساف كما في قول القائل وزجنا المحواجب والعيونا اي  
كلنا وعلقها تبنا وما بارداي سقيتها **قوله** وتصدق  
بجله وخطاه الجمل ما يلبس على الدابة اتقا الحرو والبرود والخطام  
والزام وهو ما يجعل في انف البعير واذا اولدت البقرة بعد ما  
اشترى لها الهدية ذبح ولدها معها ولو باع الولد عليه قيمته فان  
اشترى بها هدية يا خشن وان تصدق بها تخشن اعتبار القيمة  
بالولد فانه افضل ان يذبح ولو تصدق به كذلك اجزا فذلك القيمة  
كذا في الفتح **قوله** ولم يعط اجر جزا منه فانه فعل ضحي لانه التماس  
الاجر او معاوضة ولو تصدق عليه جاز كما في الفتح **قوله** ولا يركبه  
الا لضرورة قال في البر صريح في المحيط بان ركوبه لغير حاجة محرم  
وينبغي ان يكون مكرها كراهية تحريم لانه الدليل ليس قطعيا وشار  
الي انه لا يركب عليه ايضا والي انه لو ركب او حمل فنقصت ضحي ما  
نقص ويتصدق به على الفقراء دون الاغنيا واطقة ار الهدية تشمل  
ما يجوز الاخر منه وما لا يجوز لصاحبه والاغنيا واما جاز له الركوب  
حالة الضرورة لما رواه اصحاب السنن رفعوا ركبها بالمعروف  
اذ الجيت اليها حتى تجد ظهرا ثم قال صاحب البر وظاهر كلامهم  
انها ان نقصت بر كونه للضرورة فانه لا ضمان عليه انزعت  
المصرحة به خلافا قال في الجوهرة ومنع بدنة فاضطر الى  
ركوبها فانه ركبها او حمل عليها متاعه ونقص منها شي ضحي النقصان  
وتصدق به وان استغنى عنها لم يركبها لانه قد اوجبه بالسوق  
وبار كوب يصير كما تجع لها انزعت وكذا صرح البر جند بقوله ولا  
يركب الا للضرورة بان كان عاجزا عن المشي واذا ركبها ونقص  
بر كونه فعليه ضمان ما نقص من ذلك انزعت وكذا صرح في الهدية

بقوله وان استغنى عن ذلك لم يركبها الا ان احتاج اليه ركوبها لما  
روى انه النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال اركبها  
ويكف وتاويله ان كان عاجزا محتاجا ولو ركبها وانقص بر كونه  
فعليه ضمان ما نقص من ذلك انزعت ومثله في الكافي النفس ومثله  
في الفتح عن كافي الحاكم قال فانه ركبها او حمل متاعه عليها للضرورة  
ضمن ما نقصها ذلك يعني ان نقصها ذلك ضمنه انزعت **قوله** ولا يركب  
لبنه ويعلق لقطعه هذا اذا كان قريبا من وقت الذبح فانه كان بعيدا  
يحملها ويتصدق بلبنها كيلا يضر ذلك بها وان صرفه الى حاجة نفسه  
تصدق بمثله او بقيته لانه مضمون عليه كذا في الهداية **قوله**  
ينضح ضرعها بما باردا والنضح الرش وينضح بكب الضاد  
فيه باب ضرب كما في الفتح وفي الجوهرة المصباح المنية ينضح من  
باب ضرب ونضح فعل هذا بكسر ضاده وتفتح انزعت وقال في  
الكفر وينضح ضرعها بالنقاخ والنقاخ بالنون المضمة والقاف  
والجاء المعجمة اما العذب الذي ينضح الفواد يبرده كذا في الصحاح  
والمعرب ففيه زيادة عن لفظ الاما البارود وهو كونه عذبا  
**قوله** او تعيب بفاحش هو ما يكون مانعا من الاضحية **قوله**  
لياكل الفقير فقط تقدم توجيهه **قوله** شهدوا بوقوفهم بعد وقته  
لا تقبل كذا لو شهدوا في الليلة التي هم فيها في منى متوجهين  
الي عرفات ان اليوم الذي خرجوا به من مكة المسمى بيوم التروية  
كان التاسع لا الثامن ولا يمكن الامام الوقوف بان يسير الي  
عرفات في تلك الليلة ليقف ليلة النحر بالناس او اكثر هم  
لم يعمل بها ويقف من الغد بعد الزوال لانهم وان شهدوا  
عشية عرفة لكن لما تعذر الوقوف فيما بقي من الليل صار  
كسرها ونهم بعد الوقت وان كان الامام يكتبه الوقوف في الليل  
مع الناس او اكثر هم ولا يدرى ضعف الناس لزم الوقوف  
فانه لم يقف فانت حجة لتكرار الوقوف في وقته مع القدرة  
ولا يجوز وقوف الشهود قبل الامام اعتمادا على ما عند هم  
وعليهم اعادته مع الامام وكذا الواو الامام الوقوف لمضي  
يسوغ فيه الاجتهاد لم يجوز وقوف من وقف قبله لعدم وقته



في وقت شرا لا في الوقوف وقت شرا هو اليوم الذي وقف  
 فيه الناس على اعتقادهم انه التاسع لما رور انه صلى الله عليه  
 وسلم قال صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون وعفكم  
 يوم توفون واضحا لكم يوم تصحون اي وقت الوقوف بعرفة عند  
 تعالى اليوم الذي يقف فيه الناس عن اجتهاد وزار انه يوم عرفه  
 كما في الفتح **قوله** ولو شهدوا بوقوفهم قبله قبلت انه امكن  
 التذرك قال الكمال رحمه الله الكلام في تصويير ذلك ولا شك  
 انه وقوفهم يوم التروية على انه التاسع لا يعارضه شهادة من شهد انه  
 التاسع لانه اعتقاده الثامنة انما يكون بنا على انه الاول الحجة ثبت بالكمال  
 عدة العقدة واعتقاده التاسع بنا على انه روى قبل الثلاثين  
 من ذ القعدة فلهذا شهادة على الاثبات والقائمين انه الثامن  
 حاصل ما عندهم نفى محض وهو انهم لم يروا الليلة الثلاثين من  
 ذ القعدة وراه الذين شهدوا وهي شهادة لا معارض  
 لها انتهى وقال الشيخ زين بعد نقله فحصل ان الشهادة على  
 خلاف ما وقف الناس لا تثبت بها شيء مطلقا سواء كان  
 قبل او بعده وهو ما يتم ان لو اخصر التصويير فيما ذكر الكمال  
 بل صورته لو وقف الامام بالناس ظنا منه انه اليوم التاسع  
 من غير ان ثبت عنده رؤية الهلال فشهد قوم انه اليوم الثامن  
 فقد تبين خطأه والتذرك ممكن فلهذا شهادة لا معارض  
 لها ولهذا قال في المحيط ولو وقفوا يوم التروية على ظن انه  
 يوم عرفه لم يخبرهم وبهذا التقرير علم ان المسئلة تحتاج الى  
 تفصيل ولا بدع فيه بل هو متعين انتهى قلت يمكن ان يقال  
 حمل الامام على الوقوف بمجرّد الظن مستحيل في هذا الموقف  
 العظيم وقالوا غلبة الظن منزلة منزلة اليقين فيحمل عليه  
 وقال في البحر نقل عن الظهيرية لا ينبغي للامام ان يقبل في هذا  
 شهادة الاثنين ونحو ذلك انتهى وفي الكمال في قال شمس الماية  
 الحلواني ينبغي للقاضي ان لا يسمع هذه الشهادة ويقول قد  
 تم حج الناس ولا رفق في شهادتهم لهم بل فيه تهيب الفتنة  
 والفتنة نائمة لكن الله من يقظها **قوله** وجه الاحتياط

ان هذه شهادة قامت على النفي كذا في الهداية وقال الكمال ليس  
 هذا بسبب لانها قامت على الاثبات حقيقة وهو رؤية الهلال  
 في ليلة قبل رؤية اهل الموقف وتامة فيه **قوله** بخلاف ما  
 اذا وقفوا يوم التروية فانه التذرك ممكن علمت ما فيه **قوله**  
 لرعاية الترتيب المسنون وجه ذلك انه كل حجة قرينة مقصودة  
 بنفسها فلا يتعلق الجواز بتقديم البعض على البعض بخلاف  
 السعي لانه تابع للطواف وبخلاف الطروقة فانه البداية من  
 الصفات ثبت بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم ابدوا بما  
 بدا الله به واما الترتيب الواقع في النبي صلى الله عليه وسلم  
 في الحجرات فمحمول على السنة اذ خرج الفعل لا يفيد  
 الكثرة ذلك كما في الفتح **قوله** فانه لا يركب حتى يطوف  
 طواف الزيارة اي عليه ان لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة  
 وهو رواية الجامع الصغير وهو الصحيح وخبره في المبسوط بين  
 الركوب والمشي بعد التذرك لانه الحج ماشيا يركب وراكبا افضل  
 وجه رواية الجامع الصغير انه من اوجب على نفسه شيئا على  
 وجه الكمال لا يتبادر ناقصا والمشي في الحج صفة محال قال  
 النبي صلى الله عليه وسلم من حج ماشيا فله بكل خطوة حسنة  
 من حسنة الحرم قبل ما حسنة الحرم قال كل حسنة  
 بسبعائة والمشي الواجب له نظيره في الشرع المكي الفقير  
 اذا امكنه المشي الى عرفات وجب عليه الحج ماشيا وكذا  
 الطواف وما كره الامام ابو حنيفة المشي مطلقا وانما كرهه  
 اذا كان مظنة سوا الحلق كان يكون صياحا مع المشي او من  
 لا يطبق المشي فيكون سببا للمأثم في مجادلة الرفيق و  
 الخصوصية والا فلا شك ان المشي افضل في نفسه لانه  
 اقرب الى التواضع والتذلل قال ابن عباس رضي الله عنهما ما كف  
 بصرة ما سفت على شيء كما سفتي على ان لم اجد ماشيا فانه  
 الله قدم المشاة فقال تعالى يا نوح رجاك وعلى كل ضاح  
 من العناية وفتح القدير تنبيه لم يذكر المص رحمه الله من أي محل  
 يتبدى المشي والكامل قال اختلف المشايخ في محل وجود

بما ساء

منه

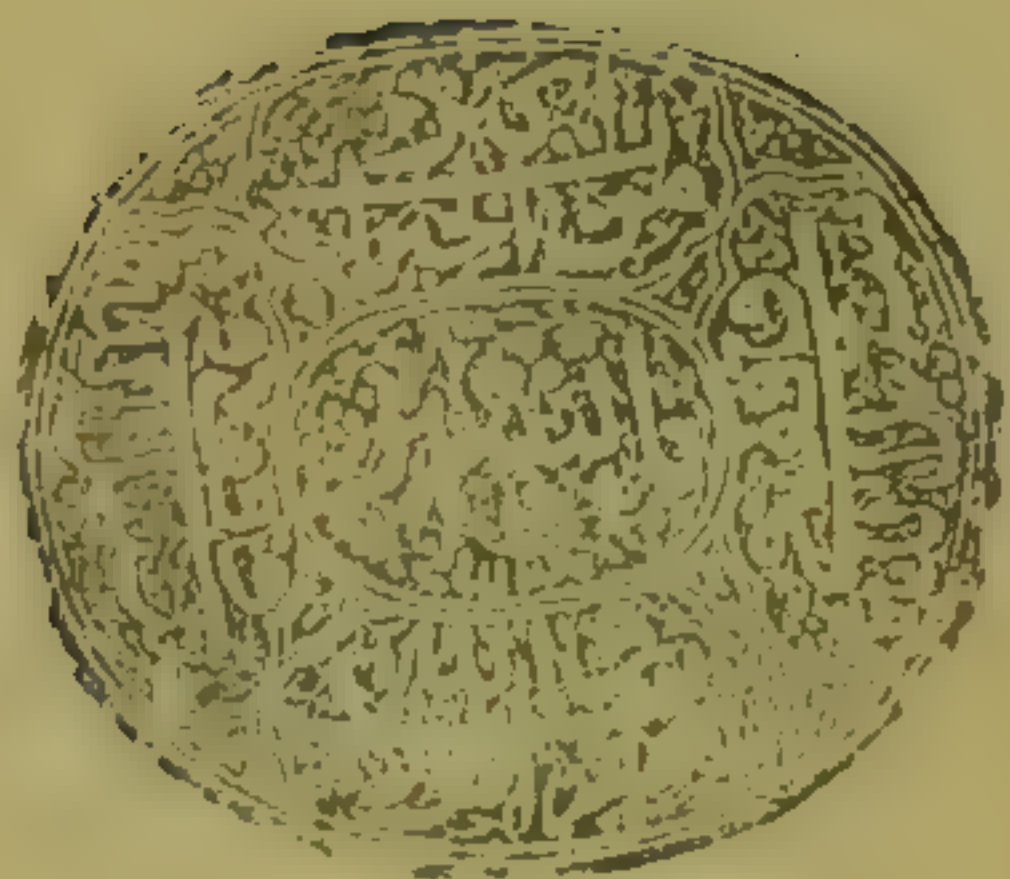


ابتداء المشي لانه محمد لم يذكره قبل من الميقات والاصح انه من  
 بيته لانه المداير عرقا انهم ولم يذكر ايضا حكم ما لو ركب وقال في  
 كانه في النسف ان ركب في الكل اراق وما وكذا ان ركب في  
 الاكثر وان ركب في الاقل يصدق بقدره قال الفقيه ابو جعفر  
 رحمه الله انما ركب اذا بعدت المسافة وشق المشي  
 فاذا قرب وهو ممن يعتد بالمشي ينبغي ان لا يركب  
**الح** حتى لو احرمت بدونه لا تكون محرمة سهوا والصواب  
 انها تكون محرمة ولو لم ياذن لها المولى قال في الهبة ان الاذن  
 انما يحتاج اليه لبقا الاحرام لا للابتداء فانها لو احرمت  
 بغير اذن صح وله ان يكلها وقال الكمال الاصل ان العبد  
 والامة اذا احرمت احدهما بغير اذن المولى فله ان يمنعه و  
 يكله بل هدى وذكر ان يرضع به ما دونه ما يحرم عليه  
 بالاحرام كقتل ظفر ونحوه وعليه بعد العتق مذهب الاصحاب  
 وحجة وعمة ان كان الاحرام بحجة وان احرمت باذن المولى كره  
 له تحليله ولو حله حل انتهى وكذا مثله في البدائع كما  
 قدمناه في الاحصار وغير ما كتب وذكر في الهداية المسئلة  
 كما هي في متن المصنف سم وقال للمشتري ان  
 يكلها ويجمعها وقال زفر ليس له ذلك لان هذا عقد  
 سبق ملكه فلا يتمكن منه فسخه كما لو اشترى منكوبة  
 ولنا ان المشتري قائم مقام البائع وقد كان للبائع ان  
 يكلها فكذا المشتري الا انه يكره ذلك للبائع لما  
 فيه من خلف الوعد وهذا المعنى لم يوجد في حق المشتري  
 انتهى وفي المسئلة اشارة الى انه لا يقع التحليل بقوله  
 حلت لك بل بفعله او بفعلها بآدمه كالامتثال بآدمه  
 بقصد التحليل ولو جامع زوجته التي احرمت بنقل  
 او اتمه المحرمه ولا يعلم باحرامها او علم ولم يقصد به  
 التحليل لم يكن تحليله وقد فسدها ولو حللها  
 فاحرمت محلها فاحرمت هكذا وانما مجت من عامها  
 اجزاها عن كل التحليلات ولو لم يحج الآمنه قابل كان

انما

عليها لكل تحليل عمة كما في البحر وهذا اخر ما اورده في  
 ربع العبادات • يتوفيق الله تعالى وافرنية والرهبات  
 والله سبحانه • ونبيه صلى الله عليه وسلم اتوسل • ان  
 ينفعني والمسلمين به النفع العظيم • وان يصونه من ش  
 ما خلق ومن ش حاسد مناع النخبة معتدائهم • اعينه  
 رب الفلق ومن ش ما خلق • ولا حول ولا قوة الا بالله العلي  
 العظيم **في** ربيع الثاني سنة ثمانين بعد الف  
 انتهى كتابه بالجامع الاثر • جعله الله على الدوام منفعا للعلوم  
 • وباقاداتها مع • على يد مؤلفه الفقير الى لطف الله الجلي  
 • والخفي حسن بن عمار بن علي الشربل الخفي  
 • عفا الله له ولوالديه ولما يحب ومحبته  
 • وصلى الله على سيدنا  
 • محمد وآله وصحبه وسلم  
 • آمين

تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب  
 المحتاج الى رحمة ربه الغفور مصطفى بن محمد  
 الشربل الجليلي زآجر عولها في اواخر  
 صفر الخير سنة تسع عشرة ومائة  
 والف من هجرة النبوة  
 والشرف









كتاب النجاة	كتاب الصيد	كتاب الذبائح	كتاب الجهاد
١	٢١	١٠	١٥
كتاب الغنم	باب استيلاء الكفار	باب السائمة	باب الوطائف
١٦	٢٢	٢٣	٢٤
فصل في الجنية	باب الرنة	باب البغاة	كتاب اعيان
٢٦	٢١	٢١	٢٢
فصل	كتاب الكرام	فصل	فصل
	٢٢	٢٥	٢٦
فصل	فصل	فصل	فصل
كتاب الزعم	باب الولاء والكفر	باب الكفر	باب طاعة الرقيق
٤١	٤٧	٥١	٥٥
المصم	كتاب الرضاع	كتاب الطلاق	باب ايقاع الطلاق
٥٨	٥٩	٦١	٦٢
باب النفقة	باب التعلق	باب طلاق القاتل	باب الرقة
٦٧	٧٠	٧٢	٧٤
باب الايمان	باب الخلع	باب الظهار	باب اللعان
٧٦	٧٨	٨٠	٨٢
باب العنين وغيره	باب العدة	فصل في الاسراء	باب نسيب النسب
٨٤	٨٥	٨٧	٨٨

باب الحضانة	باب النفقة	كتاب العتاق	باب شق البقي
٩٠	٩٢	٩١	٩٠
باب الخلف والعتق	باب العتق على	باب التعدي	باب الاستيلاء
١٠٢	١٠٤	١٠٥	١٠٤
كتاب القاتل	فصل في	باب ثمانية العبد	باب الموت
١٠٩	١١٢	١١٤	١١٥
كتاب الولاء	كتاب الاباء	باب طف الفحل	باب حفظ القود
١١٦	١١١	١٢٣	١٢٢
كتاب الحدود	باب وطى	باب سكرانة	باب حشر
١٢٦	١٢٦	١٤١	١٤١
باب حد القذف	فصل في التعذيب	باب السرة	فصل
١٤٢	١٤٥	١٤٨	١٥١
باب قطع الطريق	كتاب الاشارة	كتاب الجبايات	باب ما يوجب القود
١٥٢	١٥٣	١٥٥	١٥٥
باب القود فيما	باب السكادة من القتل	كتاب الدماء	باب السجدة
١٥٦	١٥٩	١٦٠	١٦٢
فصل	باب ما يحرم فيه	باب جنابة الميتة	باب جنابة الميتة
١٦٢	١٦٤	١٦٥	١٦٥
فصل	فصل	باب القساة	كتاب القتل
١٦٦	١٦٧	١٦٨	١٦٩



كتاب الآتي ١٧٠	كتاب المفقود ١٧٠	كتاب اللقيط ١٧١	كتاب اللقطة ١٧١
كتاب الوقف ١٧٥	فصل ١٧٥	فصل ١٧٥	كتاب البيع ١٧٥
فصل ١٧٨	باب خلع الشوط ١٧٨	باب خلع الرقبة ١٨٠	باب خلع العيب ١٨٣
باب البيع العاقل ١٨١	باب الاقامة ١٩١	باب الاقامة والوضعية ١٩٢	فصل ١٩٤
باب الربعا ١٩٧	باب الاحتقاق ١٩٧	باب السلم ١٩٩	باب السلم ١٩٩
باب الصرف ٢٠٣	كتاب التسفحة ٢٠٧	باب بيعه المنفعة ٢٠٩	كتاب الهبة ٢١١
باب الرجوع عنها ٢١٣	فصل ٢١٤	كتاب الاجارة ٢١٤	باب الاجارة الفاسدة ٢١٧
باب من الاجارة ٢١٩	باب من الاجارة ٢٢٠	باب من الاجارة ٢٢١	كتاب العارية ٢٢١
كتاب الوديعة ٢٢٢	باب ما يبيع منه ٢٢٥	باب ما يبيع منه ٢٢٥	باب ما يبيع منه ٢٢٥
باب التصرف في الدين ٢٢٨	فصل ٢٢٨	كتاب الغصب ٢٢٩	فصل ٢٣٢

كتاب الكراهة ٢٣٤	كتاب الكج ٢٣٥	فصل ٢٣٥	كتاب الاذنة ٢٣٥
كتاب الوكالة ٢٣٩	باب الوكالة بالبيع والشراء ٢٤٠	فصل ٢٤٢	باب الوكالة بالقبض ٢٤٣
باب عزل الوكيل ٢٤٤	كتاب النفقة ٢٤٥	فصل ٢٥١	كتاب الحلال ٢٥١
كتاب المضاربة ٢٥٢	باب ضارب لماله ٢٥٣	كتاب الشفعة ٢٥٤	فصل ٢٥٤
كتاب المزارعة ٢٥٥	كتاب المقاتلة ٢٥٥	كتاب الدعوى ٢٥٦	باب التحالف ٢٦١
فصل ٢٦٣	باب دعوى الوكيل ٢٦٣	باب دعوى النسب ٢٦٥	فصل ٢٦٧
مذنب	كتاب الاقرار ٢٦٨	باب الاقرار ٢٦٨	باب الاقرار ٢٦٨
فصل ٢٧٤	كتاب الشهادة ٢٧٤	باب القبول وعدمه ٢٧٨	باب الشهادة ٢٧٨
باب الشهادة على ٢٧٦	باب الرجوع عنها ٢٧٦	كتاب الصلح ٢٩١	كتاب القضاء ٢٩٣
باب كتاب القاضى ٢٩٦	باب السلم ٢٩٦	كتاب القسمة ٢٩٦	كتاب الوصايا ٢٩٦

باب الصلح في الدين ٢٩٦



[illegible]







الجلد الثاني من حاشية الدرر  
الشمسية  
الشمسية  
رحمة الله  
عليه



**كتاب الاضحية** **قوله** وهي اسم لما يضحى بها كذا قال  
الزبيدي وقال في العناية الاضحية في اللغة اسم لما يذبح في يوم  
الاضحية **قوله** وتجمع على اضحى يعني تشديد الياء كما في الغنم  
وقال الزبيدي تجمع على اضحى بالتشديد على افعال كالارادي  
جمع اردية ويقال ضحية وضحايا كهدية وهدايا ويقال اضحاه  
وتجمع على اضحى كارتاة وارطاة وانته وقال الفراء الضحية يذرونه  
كذا في الغنم وفيها ثمان لغات فتم الهمة مع تشديد  
الياء وتخفيفها وكسر الهمة مع تشديد الياء وتخفيفها ومع  
حذف الهمة لغتان فتح الضاد وكسرها واضحاه بفتح الهمة  
وكسرها انتهى نقلها الشيخ نور الدين الزبادي شافعي في  
ماشية **قوله** في يوم مخصوص المراد باليوم الوقت المشتمل  
الذي ليس له **قوله** عند وجوده ايضا يقتضي انه الفقير المسكين  
اذا ذكرها لا تكون اضحية شرعا وفيه تأمل ايضا ينكر **قوله**  
عند وجود سببها بقوله في وقت لانه الوقت هو السبب  
وينبغي ان يقال كما في العناية في الشريعة عبارة عن ذبح حيوان  
مخصوص في وقت مخصوص انتهى لكن يحتاج الى زيادة نية  
القرابة **قوله** وسر ايها الاسلام والاقامة سواد الاقامة في  
الامصار والقوى والاحصار والبوادير لا يهلها وليس المصير  
شرطا للوجوب وذكر في الاصل انه لا يجب الاضحية على  
الحاج وايراد بالحاج المسافر وانما اهل مكة فيجب عليهم  
الاضحية وانهم حجوا كذا في البدايع وقال في بسط الشري  
وفي الاصل قال هي واجبة على اهل الامصار ما خلا الحاج واذا  
بأهل الامصار المقيمين وبالحاج المسافر قاتا اهل مكة فعليهم  
الاضحية وانهم حجوا انتهى قلت فانقلبه في الجوهر عن الخلف  
انه لا يجب على الحاج اذا كان حرا وما كان من اهل مكة انتهى بحمل على  
اطلاق الاصل وحمل على المسافر وانته وما قاله قاضينا  
اما صفتها فهي واجبة في ظاهر الرواية على الرجل والمرأة الموسر  
المقيم في الامصار دون المسافر لانهم لا يكون قيدا نحوها للمقيم



بغير الامصار تنبيه ما ذكره الشيخ ايضا ايضا وجوبها ونحوها  
وشرايط محتملها تعلم من باني كلامه ولم يذكر الحرية صرحا لعلها من قوله  
واليسار ولم يذكر العقل والبلوغ لما فيه من الخلاف ثم انها تجب  
في وقتها موسعا من غير تعيين جزء منه كوقت الصلوة وهو  
الصحيح في الاقاويل متى اذا صار اهلا في اخره بانه اسلم او اعتق او  
ايسر او اقام في اخره يجب وبعبارة لا كما يذكر المصنف  
ولو ضحى في اول الوقت وهو فقير ثم ايسر في اخره عليه اعادةها  
هو الصحيح كما في العناية وقال في الذخيرة من المتأخرين من قال  
لا يعيد قال الصدر الشهيد وبه نأخذ انتهى ولو كان موسرا في جميع  
الوقت فلم يضح حتى مضى الوقت ثم صار فقيرا صار قيمتها دينا  
في ذمته يتصدق بها متى وجدها ولو مات الموسر في ايام النحر قبل  
انه يضحى سقطت عنه وفي الحقيقة لم تجب عليه ما ذكرنا انه الوجوب  
عند الاداء وفي اخر الوقت ولم يوجد وهي واجبة بالقدرة الممكنة  
بدليل انه الموسر اذا اشترى شاة لاضحية في اول ايام النحر ولم  
يضح حتى مضت ثم افتقر كان عليه ان يتصدق بقيمتها او بعينها  
ولا تسقط عنه الاضحية فلو كانت بالقدرة الميسرة لكان  
دوامها شرطا كما في الزكاة والعشر والخارج حيث يسقط علمها  
النصاب والخارج واصطلام الزرع آفة كذا في العناية  
**قوله** وسببها الوقت لانها في سببية **قوله** وهو ايام  
النحر من اضافة السبب اليه حكمه يقال يوم الاضحية كقولهم يوم الجمعة  
ويوم العيد كذا في العناية **قوله** وركنها الى اخره كذا قاله الزبيدي  
ولم يذكر حكمها وهو الخروج عن عهدة الواجب في الدنيا والوصول  
الي الثواب بفضل الله تعالى في العقبى كما في العناية **قوله**  
الى سبعة اي حريدين القرابة وسواء انفقت جهات القرابة  
او اختلفت كاضحية وجزا صيد واحصار وكفارة سبي  
اصابه في الاحرام وتطوع ومتعة وقراء وعقيقة عنه وكثير  
ولله من قبل كذا ذكره محمد في نوادر الضحايا ولم يذكر ما اذا  
اراد اهدهم الوليمة وهي ضيافة التزويج وينبغي انه يجوز  
وروي عن ابي حنيفة سم انه كره الاستبراء عند اختلاف





الجهة ورواه قال لا كما هذا من نوع واحد كما أحب الى وهكذا  
قال ابو يوسف كذا في البدائع قلت الا انه يشكر ما لو كان احدهم  
يريد العقيقة بما قدمه قبله بخو ورتين من ان وجوب  
الاضحية فسخ كل دم كان قبلها من العقيقة والرجينة و  
العقيرة وذكر محمد رحمه الله في العقيقة من شاء ففعل ومن شاء  
لم يفعل وهذا يشير الى الاباحة فيمنع كونه سنة وذكر في  
الجامع الصغير ولا يعق عن الغلام ولا عن الجارية وانه اشار  
الى الكراهة لانه العقيقة كانت فضلا ومتى فسخ الفضل لا يبقى  
الا الكراهة ثم قال في دليلنا من رآه النبي صلى الله عليه وسلم سئل  
عن العقيقة فقال انه انما لا يجب العقد في من شاء  
فليعق عن الغلام ستين وعنه الجارية ثمانية هذا ينبغي كونه  
العقيقة سنة لانه علق العقب بالمشية وهذه اماراة الاباحة  
انتهى وقوله في البدائع ينبغي ان يجوز اذا كان احدهم يريد  
الوليمة يؤيده ما في المبتغى من التخصيص على انها سنة حيث  
قال الوليمة طعام الكسر والخمس طعام الولادة والمأدبة  
طعام الختان والكبرة طعام البناء والعقيقة طعام الحلق  
والنقعة طعام القادوم والوضيمة طعام التزوية وكلها  
ليست بسنة الا طعام العرس فانه سنة لقوله عليه السلام  
اولم ولوبساة وينبغي ان يدعو الجيران والاقرباء والاصدقا  
ويصنع لهم طعاما ويذبح لهم وينبغي للرجل ان يجيب وان لم  
يفعل فهو اثم وان كان صاعدا اجاب ودعا وان لم يكن صاعدا  
اكل انتهى **قوله** ويجوز عن سنة او حصة او ثلثة اقول وكذا  
عن الاثنين في الصحيح لانه نصف السبع يكون ثلثة السبع  
كما في الهداية والتبيين والعناية وهو احراز عن قول بعض المشايخ  
انه لا يجوز **قوله** لم يجوز في نصيب الابن اقتصر في نسخة على  
بيان وان كان نصيب الام كذلك لانه معلوم عدم الاجزاء في  
نصيبها بالاولى والتعليل به شديدا وفي نسخة اثبات  
لفظة ايضا فهي نص في الحكم وما يتفرع على منوال هذا ما اذا  
اشتركت سبعة في خمس بقوات او اكثر فذبحوا

نسخ

صاعدا

اجزاءهم

اجزاءهم لانه لكل واحد في كل بقرة سبعة ولو اشتركت ثمانية في  
سبعة بقرات لم تجزهم لانه كل بقرة بينهم على ثمانية اسهم فيكون  
لكل واحد منهم انقص من السبع وكذلك لو اشتركت الثمانية  
في ثمانية من البقر لا يجزهم لانه كل بقرة تكون على ثمانية اسهم  
ولا رواية في هذه وانما هو القياس كذا في البدائع **قوله**  
ومح لو اشد اشتركت ستة تحول على الغنى لانها لم تنقبن لوجوب  
التضحية بها ومع ذلك يكره له لما فيه من خلف الوعد وقد قالوا  
في الغنى اذا اشتركت بعد ما اشترأها للتضحية انه ينبغي له ان  
يتصدق بالثلث وان لم يذكر ذلك لمحمد لقصة حكيم بن حزام فذلك  
هنا فاما اذا كان فقيرا فلا يجوز له ان يشتركت فيها لانه اوجبها  
على نفسه بالشراء للتضحية فتعينت للوجوب فلا يسقط عنه  
ما اوجب على نفسه كذا في البدائع انتهى ولكن لم يجز بكرامة اشتركت  
الغنى في الهداية بل قال وعنه ابي حنيفة رحمه الله ان اشتركت  
بعد الشراء انتهى **قوله** ونذير كونه ار الا اشتركت قبل  
الشراء هذه المسئلة من الاصل وقال فيه استحس ذلك  
اي جواز الاشتراك بعد الشراء وان فعل ذلك اي الاشتراك  
قبل ان يشترأها كان احسن انتهى وتنبه في هذه العبارة صاحب  
الهداية والمبسوط فكان ينبغي للمصنف ذلك لانه عبارة  
توهم انه ثابت بالسنة ولا تفيد عبارة لهم **قوله** مخينه  
يجوز اقول ونفي جواز قسمة لحم الاضحية بحر اقا بمعنى  
لا يصح لا بمعنى لا يحل لانه ليس ببعاء حقيقيا فيقتضي الحرمة  
بالفضل بل انه كهية مشاع يحتمل القسمة فلا يملك الموهوب له  
العين بمجرد الهبة فلما كنت نقض القسمة حتى اذا لم ينقصها  
حتى اكل اللحم ثم الامر ولا حرمة ولا ضمان لرضا المالك بانها لانه  
يجوز اطلعا لا غنيا وغيرهم هذا ما ظهر لي **قوله** ويجب  
هو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة وروى ابن زياد عن ابي حنيفة وابن  
رستم عن محمد انها فرضة كذا في فتاوى قاضي خان **قوله**  
وفي المجموع عن ابي يوسف قاله الزيلعي والمجموع اسم كتاب  
في الفقه صنفه ابو يوسف رحمه الله في العناية **قوله** ولا يجب

التضحية

ما ظهر



عليه لا ولا ده الصغار اقول ويستحب في ظاهر الرواية وعليه  
الفتوى كما في فتاوى قاضيخان **قوله** في الهداية الى اخره  
اقول واصح ما يقتضي به من التصحيح عدم الوجوب قال في  
مواعيد الرحمن لا تجب في طفل الفقير في ظاهر الرواية ولا في  
الغني من ماله في اصح ما يقتضي به **قوله** وليس للاب ان يفعل  
منه مال الصغير قال قاضيخان وعلى الرواية التي لا تجب  
في مال الصغير ليس للاب والوصي ان يفعل ذلك فانه فعل الاب  
لا يفهم في قول ابي حنيفة وابي يوسف وعليه الفتوى و  
يفهم في قول محمد وزفر فانه فعل الوصي يفهم في قول محمد  
وزفر واختلف المشايخ في قول ابي حنيفة وابي يوسف  
قال بعضهم لا يفهم كما لا يفهم الاب وقال بعضهم ان كان  
الصبي يملك لا يفهم والا يفهم والمعتوه والمجنون في هذا  
بمنزلة الصبي اما الذي يجن ويفيق فهو كالصحيح انتهى **قوله**  
لا يذبح الاضحية في مصر قبل الصلوة اجماع من قول الكثر لا يذبح  
مصري قبل الصلوة لانه المراد اذا ذبح في مصر لما قال في الهداية  
والبين حيلة المصري اذا المراد التعجيل ان يبعث بها الى خارج  
المصر في موضع يجوز للمساواة يقصر فيه فيضحي فيه كما  
طلع الفجر لانه وقتها من طلوع الفجر وانما اوقت اليه ما بعد  
الصلوة في مصر كيلا يشغل بها عن الصلوة ثم المراد بقوله  
قبل الصلوة حقيقة الفراغ منها على ما قال قاضيخان  
فان ضحي بعد ما قعد الامام قد تشهد قبل السلام لا يجوز  
في ظاهر الرواية وقال بعضهم يجوز ويكون مسيا ولو ضحي بعد  
ما سلم الامام تسليمه واحدة جازت الاضحية عند الكثر  
انتهى وقال في البدائع لو ذبح بعد ما قعد الامام قد تشهد  
قبل التسليم قالوا على قياس قول ابي حنيفة لم لا يجوز كما  
لو كان في خلال الصلوة وعلى قياس قول ابي يوسف  
ومحمد لم يجوز بناء على انه خروج بصنعه فرض عنده لا عندهما  
فانه اشتغل الامام فلم يصل العيد او ترك ذلك متعمدا حتى  
زالت الشمس فقد حل الذبح بغير صلوة في الايام كلها

الصبي

لانه لما زالت الشمس بعد فوات وقت الصلوة وانما يخرج الامام  
في اليوم الثاني والثالث على وجه القضاء والترتيب شرط  
في الاداء لا في القضاء كذا ذكر القدوري انتهى كلام البدائع وهكذا  
نقله الزيلعي عن المحيط وهو نقل القدوري في شرحه ونقل  
الزيلعي ايضا عن المحيط انه لا يجزئهم الاضحية في اليوم الثاني قبل  
الزوال الا اذا كانوا لا يريدون ان يصلوا الامام فحينئذ يجزئهم انتهى  
والامام اذا صلى العيد بسلامة الشهود وضحي الناس  
ثم تبين انه يوم عرفة اجازتهم الصلوة والذباح للضرورة كذا  
في منية المفتي تنبيه قال في بسوط الحشرى ليس على اهل  
منى يوم النحر صلوة العيد لانهم في وقت صلوة العيد  
مشغولون باداء المناسك فلا يلزمهم صلوة العيد ويجوز  
لهم التضحية بعد ان شق الفجر كما يجوز لاهل القرى ان يذبحوا الطائر  
ان اهل منى هم من بهان الحاج والهاجكة **قوله** ويذبح  
في غيره بعد طلوع فجر يوم النحر شرط لاهل البوادر وقد قال  
قاضيخان فاما اهل السواد والقرى والرباطات  
عندنا يجوز لهم التضحية بعد طلوع الفجر الثاني من  
اليوم العاشر من ذي الحجة واما اهل البوادر لا يفحون  
الا بعد صلوة اقرب الائمة اليهم انتهى وفيه مخالفة  
لما قدمناه عن البيهقي وما تذكره عن شيخ الاسلام  
منه اطلاق جواز التضحية لغير المصري من طلوع الفجر فشم  
اهل البوادر **قوله** فانه اول وقت التضحية بعد الصلوة  
في حق المصري وبعد طلوع فجر يوم النحر في حق غيره فيه  
نظر قال شيخ الاسلام في بسوط اول وقت الاضحية عند  
طلوع الفجر الثاني من يوم النحر الا ان حق في اهل الامصار  
يشترط تقديم الصلوة على الاضحية فلا تصح قبلها لعدم الشرط  
لعدم الوقت ولهذا جازت التضحية في القرى بعد ان شق  
الفجر ودخل الوقت لا يختلف في حق اهل الامصار  
والقرى انتهى وقد مناه **قوله** اعلم انه ايام النحر  
ثلاثة لكن افضلها اولها واودونها اخرها كما في قاضيخان

اشفاق

بلغ



**قوله** والتضحية فيها افضل من الصدقة بشئ التصديق الي  
 آخره كذا في الهداية وقال في العناية بهذا الدليل يشمل الغنى  
 والفقير انتهى قلت فيه انهم جواز الصدقة بالقيمة عن واجب  
 الاضحية للغنى في ايام النحر ولا يجوز به التصديق في ايام النحر بالقيمة  
 لما قال في المبسوط انه لا اشكال ان المؤخر لا يجوز به التصديق  
 بالقيمة في ايام النحر لانه لا قيمة لاراقة الدم واقامة المتقدم مقام  
 ما ليس بمقدم لا يجوز وارقة الدم فالصحيح هو ما في  
 حق الفقير التضحية افضل لما فيه من الجمع بين التقرب بارقة  
 الدم والتصدق انتهى **قوله** والتصدق في اي  
 بتمتها تطوع محض فكانت هي افضل كما في التبيين **قوله**  
 نادر لمعينة شام للفقير والفقير الا انه الغنى اذا غنى بالبدن  
 الاخبار عن الواجب عليه بايجاب الشارع لا يلزم الا هي وان  
 لم ينو فعليه ان يرضى بشئتين عند ثبوت اشارة لاجل البدن  
 وشاة لا يجاب الشئ ومن المشايخ من قال للبدن ان التضحية  
 بشاة واحدة ولو قال ذلك قبل ايام النحر لم يلزم ثباته بل لا خلاف  
 لان الصيغة لا تختم الاخبار عن الواجب اذ لا وجوب قبل  
 الوقت وكذلك لو قال ذلك وهو مفسر في ايام النحر ثم  
 ايسر فيها فعليه ثباته كذا في البدائع **قوله** وفقير  
 شرها لها كذا الواسعة آغا غنى لها وافترق بعد ما مضى ايام النحر  
 عليه ان يتصدق بعينها او بقيمتها فانه افترق بعد اشرادها  
 قبل مضى ايام النحر سقطت عنه كما في قاضي خان **قوله**  
 وتصدق بقيمتها غنى شرها اولام يتوض للتصدق بعينها  
 ويفيد ما قال في العناية انها واجبة على الغنى عيناها  
 اولم بعينها وعلى الفقير بالشراد بنية التضحية عندنا  
 فاذا فات وقت التقرب بالاراقة والحق مستحق وجب  
 التصديق بالعين او القيمة اذ جاله عن الهدية انتهى **قوله**  
 كالجمعة تقضى بعد فواتها ظهر اظام على القول بان  
 الجمعة فرض الوقت لا على القول بانها هو الظاهر **قوله**  
 والجذع شاة له ستة اشهر اي سواء كان موزا او ضانا

٢

في البدائع

في اللغة وجذع الضان يجوز اذا كان عظيم سمينا لو  
 راه ان يحسبه ثنيا والثني من الضان افضل  
 من جذعه والثني من الابل افضل من الذكر والثني من البقرة  
 افضل من الذكر اذا استويا في القيمة والله لان لها اطيب  
 والذكر من المعز افضل وكذا الذكر من الضك اذا كان موزا  
 اي خصيا واستويا واختلف المشايخ في ان البدنة افضل  
 من الشاة الواحدة او قلبه قال بعضهم ان كان قيمة الشاة  
 اكثر من قيمة البدنة فالشاة افضل وقال الشيخ الامام  
 الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمة الله عليه البدنة افضل  
 وقال الشيخ الامام ابو جعفر الكبير ان كانت قيمة الشاة والبدنة  
 سواء كانت الشاة افضل لان لها اطيب وقال بعضهم البقرة  
 افضل لانها اكثر لحما والشاة افضل من سبع **قوله**  
 البقرة اذا استويا في القيمة والله لان لها اطيب  
 اطيب ثانيا كان سبع البقرة اكثر لحما فبيع البقرة افضل  
 والبقرة افضل من ستة شياه اذا استويا قيمة ولها  
 وسبع شياه افضل من بقرة كذا في قاضي خان وقال  
 في البدائع يستحب ان تكون اسمن وحسن لانهما  
 مطيبة الاخرة قال النبي صلى الله عليه وسلم عظموا اضحياكم  
 فانها على الصراط مطاياكم ومهما كانت المطيبة اعظم و  
 اسمن كانت على الجواز على الصراط اقدرا **قوله** وافضل  
 الشياه ان يكون كبش املح اقرن موزا والاقرن العظيم  
 والاملح الابيض روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال دم  
 العفراء عند الله مثل دم السوادين وانه اسمن الذي  
 عند الله البياض والله خلق الجنة بيضا وخلق اهلها  
 بيضا والموجود هو مدفوق الخفيين وقيل هو الخفي و  
 يستحب ان ير بط الاضحية قبل ايام النحر بايام وانه يقلد  
 ويجعلها قال في منية المفتي ويتصدق بجملها وقلادها انتهى  
 اعتبارا بالهدايا والجامع ان ذلك يشع بتعظيمها  
 وقال الله تعالى ذلك ومن يعظم شعائره الله فانها

لحمها

العفراء سواد كلب كذا في قاضي خان  
 ومنه العفراء سواد كلب كذا في قاضي خان  
 وانه اسمن الذي



من تقوى القلوب انتهى **قول** - وصح الجحا - وهي التي  
لا تون اسواء كان خلقه او مكسورا كما في المبسوط وقاضيان  
والتبيين وقال في البداية فان بلغ الكسر المشاس لا يجزى و  
المشاس رؤس العظام مثل الركبتين والمرفقين انتهى **قول** -  
والثولا اذا كانت تختلف اما اذا كانت لا تختلف  
لا تجزى كذا في الجوهره ومكاه في الصداية بصيغة قبيل وقال الزيلعي  
يفضي بالثولا اذا كانت تختلف بان كانت سمينة لم يمنعها من النوم  
والرعي وان كانت يمنعها منه لا تجزى انتهى ولا بأس بالجراسمينة كما  
في المبسوط **قول** - والعجف بحيث لا يخ في عظامها ويقال للمخ نقي  
واذا اشتراها سمينة فصارت عجفا لا يجوز كما في المبسوط و  
في العطاوي يجوز كذا في مينة المفتي **قول** - وعرجا لا تسمى  
اليه المنسك اي للذبح **قول** - وما ذبح الاكثر من ثلث اذنها الاخره  
رواية الجامع الصغير والاصول وهو ظاهر الرواية وقال قاضيان  
للعجف انه الثلث وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه  
الفتوى انتهى **قول** - وقيل الثلث اير مانع رواية ابي يوسف  
عن الامام وان كان اقل من الثلث جاز على هذه الرواية كما في البدائع  
**قول** - او عينها قالوا في معرفة المقدار الذي ذهب منه العين  
بشد المعينة بعد امسك العلف عنها يوما او يومين كما  
في الحداية وقال الزيلعي بعد ما جاحت ثم يقرب العلف  
لها قليلا قليلا فاذا رأت علم على ذلك المكان ثم  
تشد عنها الصيحة ويقرب اليها قليلا قليلا حتى اذا  
رأت علم على مكانه ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فانه كان ثلث  
قاله اهب هو الثلث او نصفا فنصف ولو تعبت في حالة  
الاضحا بنحو كسر وذهاب عين لا يضر ولو انفلتت بعد ما  
واخذها من فوره كما في التبيين **قول** - وقيل الربع اي مانع  
لا مادونه وهذه رواية ابي عبد الله البجلي عن ابي جعفر  
**قول** - وعندهما ان يبقى الاكثر من النصف اجزا اختار  
ابو الليث وقد لها رواية رابعة عن الامام وقال في البدائع  
ذكر الكرخي قول محمد بن الامام وهو احدى الروايتين عن ابي جعفر

ان القليل والكثير من الاسماء الصافية فما كان متصايفة اقل منه يكون  
كثيرا وما كان اكثر منه يكون قليل الا انه قال عدم الجواز اذا كانا  
سواء احيتا طال اجتماع جهة الجواز وعدمه اولانه يعتبر بقا الاكثر  
للجواز ولم يوجد انتهى **تنبيه** - يكره ذبح الشاة الحاملة اذا كانت  
مشرقة على الولادة كما في مينة المفتي ولا يجوز الهما وهي التي  
لا اسنان لها وعنه ابي يوسف انه يعتبر في الاسنان الكثيرة والقليلة  
كالاذن والذنب وعنه انه ان بقي ما يمكن الاستلاف به اجزا  
المحصل المقصود انتهى وقال قاضيان والنهي لا اسنان  
لها وهي تختلف لا تجوز وان بقي لها بعض الاسنان ان بقي  
منه الاسنان قدر ما تختلف جاز والقل انتهى وفي البدائع واما  
التهاد وهي التي لا اسنان لها فانه كانت ترعى وتختلف جازت  
والا فلا انتهى واما السكا وهي التي لا اذن لها خلقة لا تجوز  
وان كانت صغيرة تجوز كما في التبيين بعد ان تسمى اذنا قاله  
قاضيان ولا تجوز الجلالة التي لا تاكل غير العذرة ولا الخذا  
وهي مقطوعة الضرع ولا الصرمة وهي التي بلغ لا تستطيع  
ان ترضع فصيلها ولا الجدا وهي التي يبصر ضرها كذا في التبيين  
ولا تجزى الجذعا وهي مقطوعة الا ظبا وهي رؤس  
ضرها فان بقي اكثرها جاز كذا في مينة المفتي ويجوز  
مشقوقة الاذن قبل وجهها وهي المقابلة وكذا المدبرة  
وهي على العكس وكذا الشرا وهي التي قطع من وسط  
اذنها فنقد الحرق الى الجانب الاخر وكذا الحوة وهي التي في  
عينها خول والمجوزة التي جرد صوتها قاله قاضيان  
انتهى وما روى انه صلى الله عليه وسلم نهى ان يرضى  
بالشرا والخرقا والمقابلة والمدبرة فالنهى في الشرا والمقابلة  
والمدبرة لمحول على الذنب وفي الخرقا على الكثير على خصل  
الا قايلا في حد الكثير على ما بينت كذا في البدائع وفي  
الحمل جمع بين الحقيقة والمجاز ويمكن الجواب بورد  
النهي متعدد ففي مرة على الذنب واخرى على المنع  
**قول** - ولو كان احدهم كافرا او قاصدا لم لا يصح اي عن

تنبيه



**احد منهم قول** - لانه الكافر ليس اهلا للقرية اى فلا تقبلة  
 نية القرية على معتقده فاذا لم تقع قرينة عن البعض خرج الكل  
 منه ان يكون قرينة لعدم تجزئ الارقاة **قول** - ويأكل من لحم  
 اضحيته الى اخره قال الزيلعي وهذا في الاضحية الواجب والسنة  
 سواء اذا لم تكن واجبة بالنذر وان وجبت به فليس لصاحبها  
 اكل شئ منها ولا اطعام الاغنيا سواء كان الناذر غنيا او فقيرا  
 لان سبيلها التصديق وليس للمتصدق ان يأكل منه صدقة  
 ولا ان يطعم الاغنيا ان نذر وسواء ذبحها في ايامها او بعدها ولو  
 وجب عليه التصديق بعين الشاة فلم يتصدق بها ولكنه  
 ذبحها يتصدق بلحمها ويجزئ ذلك ان لم ينقصها الذبح وان  
 نقصها يتصدق بالحم وفيه النقصان ولا ياكل لانه يأكل وان اكل  
 منها شيئا غرم قيمته ويتصدق بها كذا في البدائع وقارننا  
 ولو ولدت الاضحية يضحى بالام والولد الا انه لا يأكل منه الولد  
 بل يتصدق بولدها حيا وان حلب اللبن من الاضحية  
 قبل الذبح او جز صوفها يتصدق بها ولا ينتفع بها  
 ان نذر وقارن في البدائع وان انتفع تصدق بمثلها وان تصدق  
 بغيره جاز فان ولدت الاضحية ولدا يذبح مع الام  
 كذا ذكر في الاصل وقال ايضا وان باعه تصدق بثمنه  
 لان الام تعينت للاضحية والولد كحدث على وصف الام  
 في الصفات الشرعية فتسرى الى الولد كالحق والحرية  
 ومنه ما يخرج من هذا في الاضحية الموجبة  
 بالنذر او ما هو في معنى النذر كالفقير  
 اذا اشترى شاة للاضحية فاما المؤسر اذا  
 اشترى شاة للاضحية فولدت لا يتبعها  
 ولدها لان في الاول تعين الوجوب فيها  
 فتسرى الى الولد وفي الثاني لم يتعين لانه يجوز  
 التضحية بغيرها فكذا ولدها وذكر القسودري وقال  
 كان اصحابنا يقولون يجب ذبح الولد ولو تصدق به  
 جاز لانه الحق لم يسر اليه ولكنه متعلق به وكان يجلها

على وجه ذلك عدم بلوغ الولد سن الاضحية  
 وكانت القرية في اللحم بذاته  
 لا في امره او ذم  
 فانما الكافر من غير  
 نية القرية

التضحية ما

يلغ

وخطا

وخطاها فانه ذبحه تصدق بقيمته وان باعه تصدق بثمنه ولا ياكل  
 بيعة ولا اكله وقال بعضهم لا ينبغي له ان يذبحه وقال بعضهم انه  
 بالخيار ان يذبحه في ايام النحر واكثر منه كالام وان شاء  
 تصدق به لانه فات ذبحه فصار كالشاة المنذورة وذكر في  
 المنتقى اذا وضعت الاضحية فذبح الولد يوم النحر قبل الام اجزاء  
 وان تصدق يوم الاضحية قبل ان يذبح فعليه ان يتصدق بقيمته قال  
 القدور وهذا على اصل محمد ان الصغار ترطر في الهديا ويجب  
 ذبحها اذا ولدت الاضحية تعلق بولدها من الحكم ما تعلق بها  
 فصار كالوفات بمضى الايام ان نذر عبارة البدائع **قول** - ونذوب  
 تركه ان التصديق لذبح عيال توسعة عليهم كذا قال في الزخيرة  
 لا بائس بانه يحبس حكمها فيدهر منها كذا في الصدقة افضل  
 الا ان يكون الرجل ذاعبال فيدهر لعياله ويوسع عليهم فانه  
 الافضل ان نذر وقال في المنتقى وينبغي ان يتصدق بالثلث ويخذ  
 الضيافة بالثلث الا ان يكون ذاعبال فله ان يدهر لعياله و  
 يوسع به عليهم **قول** - والا او غيره اقول وينبغي له ان يشهد  
 لقول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة يا فاطمة بنت  
 محمد قومي فاشهد اضحيتك فانه يفقر لك باول قطرة  
 تقطر من دمه اكل ذنب غلته وقوله ان صلواتي وسكنتي  
 ومحبي ومحياتي لله رب العالمين لا شريك له اما ان يجا  
 بلحمها وودها فيوضع في ميزانك وسبعون ضعفا فقال  
 ابو سعيد الخدري ان النبي اسه هذا لآل محمد خاصة ام لهم وللمسلمين  
 عامة فقال لآل محمد خاصة وللمسلمين عامة كذا في البدائع  
**قول** - فانه بيع اللحم او الجلد الى اخره فيه اشارة الى ان اللحم كالجلد  
 فله تبدل ما ينتفع بعينه وهو الصحيح كما في الهداية وقال في  
 النهاية قوله هو الصحيح احتراز عما قيل انه ليس في اللحم الا اكل  
 او الاطعام فلو باع بشئ ينتفع بعينه لا يجوز والصحيح ما  
 قال شيخ الاسلام رحمه الله ان اللحم بمنزلة الجلد ان باعه بشئ  
 ينتفع بعينه جاز وروى ابن سماعه عن محمد بن محمد بن محمد انه لو  
 اشترى باللحم ثوبا فلا بأس بلبسه ان نذر وفي القينة لو

لحمها

والجوهرة والمجسوط والعناية صح

الاكل



لو اشترى بلح الاضحية ما كولا فاكله لا يلزم التصديق بقيمة اللحم حتى  
**انتهى** **قوله** غلظا وذبح كل شاة صاحبه صحح بلا غم يعني كفاية  
 الاضحية وكفاية الاولى في التعبير بها كفاية الكثرة والهداية ليفيد  
 انها لو لم تكن الاضحية تكون مضمونة عليه انتهى واذا كانت  
 الاضحية وضمتها مالها قيمتها جازت عن الذابح لانه ظهر ان  
 الاراقة حصلت على ملكه وان اخذها مالها مذ بوجه اجزات  
 مالها عن التضحية لانه قد نواها فلا يضر ذبحها غيره كذا في  
 التبيين واذا ذبح اضحية الفيرنا وياخذ مالها بغير اذنه جاز  
 ولا ضمان عليه كذا في منية المفتي **قوله** وجه الاستحسان انها  
 تعينت للذبح لتعيينها للاضحية حتى وجب عليه ان يضحي  
 بها بعينها في ايام النحر فيما اذا كان المضحى فقيرا ويكره  
 ان يبدل بها غيرها اير فيما اذا كان غنيا قال صاحب النهاية  
 رحمه الله هكذا وجدت بخط شيخنا رحمه الله انتهى وقال في الذخيرة  
 وجه الاستحسان انه المالك لما عينها لجهة الذبح صار مستعينا  
 بكل احد في التضحية دلالة وصحة كما سواها اطلق في الاصل  
 وقيد ما في الاجناسر بما اذا اضجعها صاحبها للاضحية  
 انتهى **قوله** قال صدر الشريعة الى اخوه ارقالة تحننا وما نحن  
 نقول ابن كاليات فقال وفي شرح الارشاد مختصر القدر  
 للزاهد بعلامة صدر الدين حاتم وقيل بخبره لانه ضمنها  
 بالاضجاع والشدة وجوابه انه الكلام في شاة الوديعه  
 وعلى ما ذكر يكون المذبوع مقصوبا ولا وجه لانكار ذبح  
 الوديعه قبل ان تغصب انتهى **تنبيه** المراد بالوديعه  
 كل شاة كانت امانت كما في الفيض عن نظم الذندوستي  
**كتاب الصيد** **قوله** هو لغة الاصطبياد قال الزيلعي ولم  
 ينص على تعريفه شرعا ولا في الشرع احكام وشرايط  
 وهر ما يذكر المصنف بقوله ويشترط لما يملك الى اخوه و  
 الصيد مشرووع بالكتاب والسنة كما في المبسوط الآتي الا حرام  
 اذا كان صيد البر والحرم لغير الفواسق وما الحق بها فانه يجوز  
 صيدها في الحرم استدفاعا لشرها كما في البدائع انتهى

الى اخوه كذا في الهداية وقال في الغنية  
 قوله حتى وجب عليه صح

والجواب

تنبيه

وهو مباح الا اذا كان للتعليم او يأخذه حرفة كذا في البرازية وفي  
 منية المفتي الاصطبياد على قصد الله ومكره انتهى **قوله** بلكل ذناب  
 من السباع ارا الا الخنزير فانه نجس العين فلا يجوز به الانتفاع وخن  
 ابي يوسف انه استثنى الاسد والدب لانها لا يعلمان بغيرهما  
 الاسد لعلو همته والدب لخاسته كذا في الهداية وذكر في  
 النهاية الذئب بدل الدب وكذا في المحيط لانها لا يعلمان عادة  
 ولان التعليم يوقف بترك الاكل وهما اير الدب والاسد لا  
 ياكلان الصيد في الحال فلا يمكن الاستدلال بترك الاكل على  
 التعليم حتى لو تصور التعليم منهما وعرف ذلك جاز كما في النهاية  
 والحق بعضهم اكدا دة بهما لخاستها كما في التبيين **قوله**  
 بخلاف ما لا يوكلف فانه شيئا منها ليس بشرط في جواز  
 صيده ان اراد به جواز الاصطبياد فغير مسلم لانه يشترط  
 ان لا يكون الصيد في الحرم وان لا يكون الصايد محرما لغير  
 الفواسق وان اراد بالجواز حل الانتفاع بجلده مثلا  
 في شاة التسمية والخرج وكونه الجارح معلما لطهارة  
 جلده كما يفيد اخر الكتاب **قوله** مكلمين امسطين  
 والتكلمين اغرا السبع على الصيد كما في الجوهرة وقال  
 الزيلعي معنى مكلمين معلمين الاصطبياد وتعلمونهم  
 توذونهم انتهى **قوله** وعي ابي حنيفة وابي يوسف انه لا  
 يشترط رواه الحسن عنها وهو قول الشعبي ودليله في  
 التبيين **قوله** ارسل مسلم اير غير حرم ويضبط على نحو ما ذكر  
 في الذبايح انه شاة الله تعالى والصايد كما لكتابي لما قال في  
 مختصر الظهيرية للمعنى ومن خطه نقلت ذبيحة الصايد  
 وصيده بكل عند ابي حنيفة وعندهما يكره انتهى وسنذكر  
 في الذبايح تمامه انه شاة الله تعالى ويشترط ان لا يشغل بين  
 الارسل والاخذ بعمل اخر كما في العناية وذكر لجلد الصيد  
 خمسة عشر شرطاً من النهاية وكلها في كلام المصنف  
 الا هذا لكنه يستفاد مما سبذكره المصنف انه لا يقع عليه طلبه  
 بعد رمية كما يشترط انه لا يغيب عن بصره بعد ارسل

الاصطبياد على قصد  
 الله ومكره

هو صح

كتاب الصيد عشر  
 عشر



الجارح عليه اول يقعد عن طلبه فيكون في طلبه لا يستقل  
 بعلا آخر حتى تجده كما في قاضينا وفي الجوهرة بشرط  
 انه يلحقه المسار او من يقول مقامه قبل انقطاع الطلب  
 والتوارى **مولد** او دعور لا اعتقاد اكال كتاب كذا في  
 الهداية وتوضيحه ما قال في المبسوط للشمسي شريطة  
 تسمية الله تعالى على الخلوص وان يتحقق ذلك من يعتقد  
 توحيد جلت قدرته او يظهر ذلك وهو مسلم او كتاب  
 فاما المجوسي يدعي الاثنين فلا يصح منه تسمية الله تعالى  
 على الخلوص فلهذا لا يحل ذبيحة المجوسي وصيده ويحل  
 من الكتاب تسمية الله تعالى ظاهرا وان اضم غيره وهو ما  
 يعتقدونه معبود الهام لان النصارى يقولون المسيح  
 ابن الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وليس بين المجوسي  
 والكتاب فرق يعقل معناه بالاسر سورا من يدعي التوحيد  
 يصح منه تسمية الله تعالى على الخلوص ومن يدعي الاثنين  
 لا يصح منه تسمية الله تعالى على الخلوص وانما اونا بينا  
 الحكم في حق اهل الكتاب على ما يظهر من دون ما  
 يضمونه فلو اعتبرنا ما يضمونه لا تحل ذبيحتهم ولذلك  
 يستخلصون في المظالم بالله انتهم مخلصا **مولد** على ممتنع  
 متوحش ما كور قيد المأكول مستدر كذا بقوله و  
 بشرط لما يوكول **مولد** الا اذا كمن الفهد لا يختص به قال  
 الزبيعي وكذا الكلب اذا اعتاد الاختلاف لا يقطع فور  
 الا رسال لما بينا في الفهد انتهم **مولد** للفهد خصا الى اخوه  
 بقي منها انه لا يعد خلف صاحبه حتى يركبه خلفه وهو  
 يقول هو المحتاج اليه فلا اذ كذا قاله الزبيعي قلت فينبغي  
 للعاقلة ان لا يذل نفسه لمن هو محتاج اليه خصوصا اذا  
 كان ذا علم فلا يسعى لمن يتعلم منه لتعليمه انتهم لما قاله الحنفي  
 في مبسوطه فلهذا ينبغي للعاقلة ان لا يذل نفسه فيما يحل  
 لغيره انتهم **مولد** بترك اكل الكلب ثلاث مرات كذا في الكفر  
 وقال الزبيعي هذا قولها ورواية عن ابي حنيفة وعندها

الفهد

حنيفة

حنيفة لا يثبت التعلم ما لم يغلب على ظنه انه قد تعلم ولا يقدر على  
 لانه المقادير تعرف بالنص لا بالاجتهاد ولا نص منها فيفوض  
 اليه راي المبتلي به كما هو دابة في مثله كجسر الغريم ثم اذا ترك  
 الاكل ثلاثا لا تحل الاولي والثانية على قوله قال بالثلاث و  
 هو ظاهر وكذا الثالث عندنا لانه لا يصير معلما الا بعد تمام  
 الثلاث وعند ابي حنيفة على الرواية الاولى يحل لانه تركه عند  
 الثلاث اية تعلم فصار صيد كلب عالم انتهم وقار في البرازية  
 وفي الثلاث روايتان ارفعندهما والاصح انه يحل انتهم **مولد**  
 ورجوع البازر بدعيه قال الزبيعي لم يذكر البازر بكم اجابه  
 يصير معلما فينبغي ان يكون على الاختلاف الذر في الكلب  
 ولو قيل يصير معلما باجابه واحدة كما ناله وجهه لانه الخوف  
 ينفيه بخلاف الكلب انتهم وفي البازر لفتنة تشديد البازر  
 تحفيها ومجمعه بزاه والبازر ايضا لغة فيه ومجمعه ابواز  
 كما في الجوهرة **مولد** والفهد ونحوه بهما الى اخوه يوافق ما في  
 الاختيار قول الذخيرة علامة تعلم الكلب ومن بمعناه الاسر  
 على المالك وترك الاكل وان تجيب اذا دعاه انتهم لانه جعل  
 الاجابة شرطاً ولم يشترط في الكلب في عامة الكتب  
**مولد** ولا يوكول ايضا ما اكل الكلب او الفهد منه بعد تركه ثلاث  
 مرات كذا قاله صدر الشريعة وابن كمال راي وفيه استدراك  
 مع ما قدمنا من قوله ولا يوكول ما اكل الكلب او الفهد **مولد**  
 والمحرز في بيته يحرم عنده خلا فالحما اطلق الخلاف  
 فشملا لو طال زمن بقا الصيد او قصر وهو الصحيح  
 من الخلاف لما قاله في التبيين وقتا وقاضينا والذخيرة  
 قال بعض المشايخ انما تحرم تلك الصيد وعند ابي حنيفة نعم  
 اذا كان العهد قريبا اما اذا طاول العهد بان اية عليه شهر  
 فاكثروا صاحبه قد ترك تلك الصيد ولا يحرم في قولهم جميعا  
 وقال سمر الايعة السرخسي الصحيح انه اختلاف في  
 الفصلين انتهم **مولد** وعدم القعود عن طلبه ارفي طلبه  
 بنفسه او نائية **مولد** واما المتردية الى اخوه كذا قاله

اذا انطاول



ابن كالبات و صدر الشريعة وهو الصحيح كما في خانة وفي  
الاختيار هو المختار **قوله** وكذا ان يحرم ايضا اذا عجز عن التزكية  
في ظاهر الرواية كذا في عامة الكتب **قوله** او بندقه ثقيلة  
الي اخره كذا قاله صدر الشريعة وابن كالبات وفي المستصفي  
البندقه طينة مدقورة يرمى بها وفي الجوهرة البندقه  
اذا كان لها حدة تجرح بها اكلر وقال قاضيان لا يحل صيد  
البندقه والحج والمواضع والعصى وما شبه ذلك وانه  
جرح لانه لا يحرق الا ان يكون شيئا من ذلك قد حده  
وطوله كالسهم وامكن ان يرمي به فانه كانه كذلك وخرقة جده  
حل اكله فاما الجرح الذي يدق في الباطن ولا يحرق في الظاهر  
لا يحل لانه يجعل به انهار الدم **قوله** او رمى صيدا فوق  
في ماء الي اخره كذا اطلقه صدر الشريعة وابن كالبات وقال  
الزليعي هذا فيما اذا كان فيه حياة مستقرة يحرم بالاتفاق  
لانه موته يضاف اليه غير الرمي وانه كانت حياته دون ذلك  
فهو على الاختلاف الذي ذكره في ارسال الكلب وقال قبله  
الاثر انه لو وقع في ماء وهو بهذه الحالة لا يحرم كما اذا  
وقع بعد موته لانه موته لا يضاف اليه **قوله** وفي النزارة  
الطير اذا وقع في الماء ان يربا لا يحل كانت الجراحة فوق  
الماء او كان منغمسا في الماء الا ان يكون الجراحة بحالة  
لا يتوهم نجاة الصيد كما اذا ذكاه فوقه في الماء وان  
كان مائتا ان الجراحة فوق الماء يحل لانه علم انه مات  
من الجراحة وانه كانت الجراحة بحال يتوهم نجاة الصيد  
منها لولا الوقوع لا يحل **قوله** وفي قاضي خانة ان وقع في الماء  
فحات لا يוכל لعلم انه وقع في الماء قتله ويستبرئ  
ذلك طير الماء لانه طير الماء انما يعيش في الماء غير خروج  
ونقل في الذخيرة ما قاله قاضي خانة عن شمس الاعمال سر حسي  
بعد ما ذكر مثل ما في النزارة ثم قال فينا مل عند الفتور وفي  
القنية في شرح الحسي رمى صيدا فخرج ظهره ومات  
في الماء لا يحل وفي شرح بكر خواهر زاده يحل وانه اصاب

الذي لم يمس ماء في نفسه والمواضع

منغمسا

الجراحة

بجدة

بطنة او جنبه لا يحل **قوله** او وقع على سطح او جبل الي اخره  
قال الزليعي هذا فيما اذا كان فيه حياة مستقرة يحرم بالاتفاق  
لانه موته يضاف اليه غير الرمي وانه كانت حياته دون ذلك  
فهو على الاختلاف ذكره في ارسال الكلب **قوله** او الصخرة  
ان لم يتردد واضح فيما اذا لم تنشق بطنة واما اذا انشقت  
فقال في الهداية ذكر في المنتقى لو وقع على صخرة فان شقت  
بطنة لم يוכל لاحتمال الموت بسبب اخروصحي احكام الشهيد و  
حمل مطلق للموت في الاصل على غير حالة الانشقاق وحمله لنا  
الشيخ الامام شمس الايمه الحسي على ما اصابه الصخرة فان شقت  
بطنة لذلك وحمل الموت في الاصل انه لم يصبه من الاجرة الا  
ما يصبه من الارض لو وقع عليه وذلك عفو وهذا اصح **قوله**  
ولفظ اصح من صاحب الهداية لانه الحسي يعني انه اصح  
من كلام احكام الشهيد **قوله** وقال الزليعي كلا التاويلين صحيح  
ومعناهما واحد لانه كلاهما يحل ما ذكره في الاصل على ما  
اذا مات بالرمي وما ذكره في المنتقى على ما اذا مات بغير  
وفي لفظ المنتقى اشارة الى الاثر انه قال لاحتمال الموت  
بسبب اخراى غير الرمي وهذا يرجع الى اختلاف اللفظ  
دونه المعنى فلا يبال به **قوله** او لم يرسل الكلب  
فاغواه مسلم هذا استحيان والبارز كالكلب فيما ذكر كذا  
قاله الزليعي ولا يختص بطلب المسلم بل كذلك كلب مسلم  
لمن لا يحل ذكوة كالموت والمجوس والوثني والحرم  
**قوله** او اخذ غير ما ارسل اليه يعني اذا كان على سنه  
ولو ارسل من غير تعيين يحل ما اصابه كذا في التبيين **قوله**  
وان ارسله فقتل صيدا ثم اخرا كذا في صدر الشريعة  
وابن كالبات يتم ومثله في التبيين والهداية لكن مقيدا  
بعدم الملك طويلا حيث قال ولو جثم على الاول طويلا  
ثم قر به صيدا فقتله لا يוכל الثاني لا نقطاع  
الارسال بملكته طويلا اذ لم يكن ذلك هيلة منه للاخذ  
وانما هو استراحة **قوله** وقيل الاول ليس قيدا للحل الثاني

قد صرح

الملك



بل المذبح على عدم ارسال لما قال قاضينا لو ارسل عليه على  
صيد فخطا ثم عرض له صيدا اخر فقتله حل اكله وان  
فاته ذلك الصيد وجع وعرض له صيدا اخر في وجعه  
فقتله لا يحل لانه ارسال بطل بالرجوع وبدونه ارسال  
لا يحل انهر ومثله في التجنيس والمزيد **قوله** بخلاف ذبح  
الثنين بتسمية واحدة يعني وقد ذبحهما على التعاقب  
اما اذا اذبح احداهما فوق الاخر فذبحهما دفعة واحدة  
بتسمية واحدة اجزا وكلما كان في التبيين والهداية **قوله**  
وكذا يوطر ما قطع اثنان واكثره مع عجزه ايرضوكل كله لانه  
ما بين النصف الى العنق مذبح يربيه ان الاوداج من  
القلب الى الرماح كذا في مبسوط الحنفي وقاضينا  
**قوله** او قد نصفين لم يبين كيفيته في كثير من الكتب  
وعليه نص في مبسوط الحنفي وقناور قاضينا ونصر  
المبسوط وان قطعه نصفين اكل كله لانه فعله اتم ما  
يكون من الزكاة اذ لا يتوهم بقاؤه حيا بعد ما قطعه نصفين  
طولا انهر وقا قاضينا وان قطعه بنصفين طولا  
يؤكل كله لانه لا يتوهم بقا الصيد حيا بعد ذلك فكله  
ذلك بمنزلة الذبح انهر **قوله** بخلاف ما اذا كان الثلثان  
الى اخوه كذا قاله صدر الشريعة وابن كال ياشا والمراد  
انه يحرم الجزء المباني ويحل المباني منه وعليه نص الهداية  
والتبيين فقالا اذا قطع يدا او رجلا او فخذا او ثلثة ما يلي  
القوائم او اقل من نصف الرأس يحرم المباني ويحل المباني  
منه لانه يتوهم بقا الحياة في الباقي انهر ومثله في النزاهة  
**قوله** وضمة الثانية له قيمة جروا نقل الزبيعي صاحب  
الهداية وغيره انه تاويله اذا علم انه القتل حصل بالثانية **قوله**  
وبه اير بالصيد يظهر لحم غير تجسر العين اقول اصح ما يفتي به  
انه لا يظهر لحم بل جلده فقط كانه مواهب الرحمن للطرا  
بسي صاحب الاسعاف **كتاب الذبايح قوله**  
وهو حيوان من شانه ان يذبح عليه يكون تسميتها ذبيحة

باعتبار ما يعول وقال الزبيعي الذبيحة اسم للشئ المذبح و  
كذلك في الاختيار ثم قال وكذلك الذبح قال تعالى وقد نياه بذبح  
عظيم والذبح مصدر ذبح يذبح وهو الزكاة قال تعالى ان  
ما ذكيتتم اريد ذكمت انهر وقال في العناية الذبح واصل تركيب  
التذكية يدل على التمام ومنه ذكها السن بالمد لنهاية الشباب  
وذكها النار بالقصر لتمام اشتغالها انهر وهي لفظة كما قاله  
مبسوط الحنفي الزكاة لفظة التوقد والتأهب للذبح  
في الحيوان النجاسة سميت الشمر ذكها لشدته الحارة  
وسمي الرجل الذر في خاطره ذكيا وقيل الزكاة عبارة  
عن تسبيل الدم النجس فانه المحرم في الحيوان الدم المسفوح  
قال الله تعالى في جملة الحرامات اود ما مسفوحا فحانت  
الزكاة ازالة للحبث وتطهيرا بتيميم الطاهر من النجس انهر  
وشرعا كما قال في الكفة الذبح قطع الاوداج انهر وركنها  
الحيوان وشعر طها اهلية الذبح وعدم ترك التسمية  
عمدا و قطع الاوداج بما انهر الدم وشعر طلت لتطيب  
اللحم فانها نوع نضج لتيميم الطاهر من النجس وحكمها حل  
المذبح وسببها حاجة العبد واعلم ان الواسقين  
ذهبوا الى ان الذبح محذور عقل ولكن الشرع اخله  
فيه اضرار بالحيوان وقال شمس الائمة هذا عند باطل لانه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكتا ول اللحم قبل بيعته  
ولا يظن به انه كان ياكل ذبح المشركين لانهم كانوا  
يذبحونه باسم الاصنام فوقنا انه كان يذبح ويصاد  
بنفسه وما كان يفعل ما كان محظورا عقلا كالكذب  
والظلم والسفاهة واجيب بانه يجوز ان يكون ما كان ياكل  
ذبايح اهل الكتاب وليس الذبح كالكذب والظلم  
لانه المحذور العقلي من باب ما يقطع بتجربة فلا يرد الشرع  
بابا حتمه الا عند الضرورة وما فيه نوع تجويز حيث  
تصور منفعة فيجوز ان يرد الشرع بابا حتمه وتقدم  
عليه قبل نقل اليه نفقه كالحجامة للاطفال وتداويهم

الذبايح

اسم موصولة بمعنى الذي



بما فيه الم لهم **ول** وتظهر غير كسر العين قد ساء الزكاة  
 الشرعية تظهر جلد غير المأكول دون كسر على اصح ما يفتى به  
**ول** والاختيارية ذبح في الحلق هذه عبارة الجامع  
 الصغير كما نقلها المص فيما بعد وعبارة القدور الذبح  
 بين الحلق واللبة وتبعه صاحب الكثر وفي الهداية جمع  
 بين عبارة القدور والجامع الصغير وقال في العناية  
 انه بلفظ الجامع الصغير لانه فيه بيان ليس في عبارة  
 القدور وذلك لانه في رواية القدور الذبح بين الحلق  
 واللبة وليس بينهما مذبح غيرهما فيحمل على ما يدل عليه  
 لفظ الجامع الصغير انه ذبح في الجوهرة معنى بين في  
 كلام الشيخ ار القدور بمعنى في ار والذبح في الحلق واللبة  
 انه **ول** وهو ما بين الكلبة والجميعين الضمير راجع  
 للحلق كما هو ظاهر **ول** ولو كان الذبح فوق العقدة  
 وقيل لا اقول مشى في المواهب على الثاني فقال يتعين  
 الذبح بين الحلق واللبة تحت العقدة وقيل مطلقا  
 وكذا قال ابن كمال ما يشاء لم يكف فوق العقدة وافتى  
 بعضهم بالجواز انه وما لا الزيلع اليه تعيين الذبح تحت  
 العقدة حيث قال والتفتيد بالحلق واللبة يغيب  
 لو ذبح اعلى من الحلقوم او اسفل منه يحرم لانه ذبح في  
 غير المذبح ذكره في الوقفات وفي فتاوى سمي قدرو  
 ذكر في النهاية ما يخالف هذا اخذ الامام المستفي فان  
 قال سئل عن ذبح الشاة فبقيت عقدة الحلقوم مما  
 يلي الصدر وكان يجب ان يبقى مما يلي الرأس او كل  
 ام لا قال هذا قول العوام من الناس وليس هذا بمعتبر  
 ويجوز اكلها سواء بقيت العقدة مما يلي الرأس او مما  
 يلي الصدر ولا المعية عندنا قطع اكثر الاوداج  
 وقد وجد ثم حكى انه شيخه كما يفتى به وهذا مشكل  
 فانه لم يوجد فيه قطع الحلقوم ولا المر واصحابنا  
 رحمهم الله وان شئت طوا قطع الاكثر فلا بد من قطع احدهما

الحلقوم

عند الكلو واذا لم يبق شيء من عقدة الحلقوم مما يلي الرأس لم  
 يحصر قطع واحد منهما فلا يوكل بالاجماع وفي الوقفات  
 لو قطع الاعلى او الاسفل ثم علم فقطع مرة اخرى الحلقوم  
 قبل ان يموت بالاول ينظر فانه كان قطع بهما لا يحل لان  
 موته بالاول اسرع منه بالقطع الثاني والآ خر وذكر في  
 فتاوى سمي قد قصاب ذبح الشاة في ليلة مظلمة اعلى  
 من الحلقوم او اسفل منه تحرم اكلها انه كلام الزيلعي وكذا  
 نقل صاحب الهداية في التخت والمزيد ما قاله الزيلعي  
 عن الوقفات ولم يذكر ما يخالفه **ول** وفي الهداية بعكس  
 اقول ليس ذلك الا في بعض النسخ قال الاكل في العناية  
 الحلقوم بخالف المرى فانه المرجي العلف والماء و  
 الحلقوم بخير النفس ووقع في بعض النسخ بالعكس  
 وليس بجيد انه لم يبين المصنف تفسير الودجان  
 وقال في الجوهرة الودجان بخير الدم وهما الوقان اللذان  
 بينهما الحلقوم والمر انه **ول** وكل بقطع ثلاث منها هو  
 الصحيح وعن محمد انه يعتبر الاكثر من كل عرق كذا في المختار  
 وقال في الذخيرة وعن محمد انه يعتبر قطع الاكثر من كل واحد  
 من هذه الاستيا الاربعة وعنه ايضا اذا قطع الحلقوم و  
 المرى والاكثر من كل واحد يحل وما لا فلا قال مشايخنا او  
 هو اصح الجوابات انه **ول** الاستيا وظفر اقايمان  
 اقول وكذا القول **ول** وبالمنته وعين يكره ان الذبح واما  
 اكل الذبيح بها لا بائس به كما في العناية والاختيار **ول**  
 لو ردد الاثر فيها ارشذب احدا الشفة قبل الاضجاع  
 وكرهته بعده دليل الاول قوله صلى الله عليه وسلم انه  
 كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلت فاحسنوا  
 القتل واذا ذبحت فاحسنوا الذبحة وليحد احدكم  
 شفته وليرج ذبيحته والثاني ما رواه صلى الله  
 عليه وسلم راي رجلا اضجع شاة وهو محد شفته  
 فقال اردت ان تميتها موتات هلا حدتها قبل ان

لقد



يفعل

تصحبها كذا في الهداية وقال في المبسوط ضرب عمر رضي الله عنه  
من رآه يفعل ذلك بالذرة حتى هرب وشردت الشاة  
**مولد** وكذا الجرح بها إلى المذبح طاروا من رسول الله صلى  
عليه وسلم رأى رجلا وقد اخذ شاة وهو يجرها إلى المذبح  
فقار قدامها إلى الموت فودار فبقا وفي رواية قال  
خذ الشاة فاعلم ما يرحم الله من عباده الرماح والموتى انهم في  
توف ما يراهم كما في جاني الخبر ابرهت البرهاني  
الاخر اربعة خالقها ورازقها وحفها وسفادها كذا  
في مبسوط الحسني رحمه الله **مولد** حتى يبلغ النخاع هو  
خط ابيض في جوف عظم الرقبة وفيه اشارة الى  
ان قطع الرأس مكره بالاولى وبه صرح في الكفر وقيل  
في تقعر النخاع ان يمد راسها حتى يظهر مخرجها وقيل  
ان يكسر رقبتها قبل ان تسكن في الاضطراب وكل ذلك  
مكره لما فيه من زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة كذا في  
التبيين **مولد** او كتابا ينقل في الجوهرة عن المتصفي ان  
هذا اذا كان الكتاب لا يعتقد المسيح الا بالما اذا اعتقد  
الا بالما فهو كالمجوسي لا يخل ذبيحة انتم قلت ولكنه في  
المتصفي ذكر بصيغة قالوا هذا الى اخوة وقد هنا انه  
ينبغي الحكم على ما يظهر ولا ما يصفونه انتم ويشترط لكل  
ذبح الكتاب صيدا ان يكون خارج الحرم فانه لو ذبح في  
الحرم لا يخل تحا في التبيين وقال في الغاية ذبيحة الكتاب  
حلال اذا اتى به مذبوحا واما اذا ذبح بالحضور فلا بد  
ان لا يذكر غير اسم الله انتم فانه سمي النصراني المسيح وسمعه  
المسلم لا ياكل منه ولو قال بسم الله وهو يعني المسيح  
يوكل بنا على الظاهر كذا في الاختيار انتم ويوافقه ما قد  
منه عن المبسوط في كتاب الصيد **مولد** يعقل الضيف  
راجع للذبح في قوله وشتر يكون الذبح وكذا قال في الهداية  
ذبيحة المسلم والكتاب طار وتخل اذا كان يعقل التسمية  
والذبيحة ويضبط وان كان صبيا او مجنونا او اذرة

انتم **مولد** اي يعلم ان حل الذبيحة يتعلق بذكر اسم الله تعالى  
عليها هذا احد ما فسر به عقل التسمية فانه قال في الغاية  
قيل يعني يعقل لفظ التسمية وقيل يعقل ان حل الذبيحة  
بالسمية وقال الزبيعي المراد بالهبة هو الذبح يعقل  
التسمية ويضبط والضبط هو ان يعلم شتر ابط  
الذبح من فري الاوداج او قوله يعقل تكلموا في معناه  
قال بعض مشايخنا معناه يعقل التسمية وقال بعضهم  
معناه ان يعلم ان حل الذبيحة بالتسمية وقال بعضهم ان  
يعلم ان اكله يقطع اكله يوم والاوداج انتم **مولد** ولو  
مجنونا كذا في الهداية كما ذكرناه والمراد به المعتوه كما في  
الغاية عن النهاية لان المجنون لا قصد له ولا منه لان  
التسمية شرط بالنص وهي بالقصد وصحة القصد بما  
ذكرنا يعني قوله اذا كان يعقل التسمية والذبيحة ويضبط انتم  
قال في الجوهرة لا توطئ ذبيحة الصبي الذر لا يعقل والمجنون والكرا  
الذر لا يعقل انتم **مولد** وللأخوس اسوان كان مسلما او كتابيا  
لانه اعذر من الناسي كذا في قاضينا **مولد** فيحرم ذبيحة وثني  
اقول ولو تركه مسلم في الذبح لا توطئ واما ذبيحة الصاب فتكر  
الا انه يخل في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يخل وذكر الكرخي  
رحمه الله انه لا خلاف بينهم في الحقيقة واما اختلاف الانهم  
صنفان صنف منهم يقولون بنبوة عيسى عليه السلام ويقولون  
الزبور وهم صنف من النصارى واما اجاب ابو حنيفة فكل ذبيحة  
الصابي اذا كان من هذا الصنف وصنف منهم منكره  
النبوة والكتب اصلا ويعبدونه الشمس فهم كعبدة الا  
وتامة لا يوطئ صيدهم ولا تخر ذبيحتهم فاما اجاب ابو يوسف  
ومحمد رحمهما الله بحكمة الصيد والذبح في حق هو لا كذا في فتاوى  
قاضينا مقتصر عليه ونقله شمس الاية الحسني في مبسوط  
ثم قال عقبيه قال الشيخ الامام رحمه الله وفيما ذكره الكرخي رحمه الله  
عند نظر فانه اهل الاصول لا يعرفونه في جملة الصابيين  
منه يقر بعيسى عليه السلام واما يقولون بادريس عليه السلام

هذا هو الذبح في العلم كذا في التسمية  
شتر طار وتخل اذا كان يعقل  
على يتوقف حكم الذبيحة على ملك الصبي  
والذبيحة انتم وقال في الذبحة ذبيحة  
الصبي طار اذا كان يعقل ويضبط  
مفني قوله يضبط انه يضبط شتر ابط  
الذبح من فري الاوداج هو صح  
الذبيحة



نہا تعظیم

ویدعونہ لہ النبوة خاصة دون غيره ويعظمون الكواكب فوقع عند  
 ابي حنيفة رحمه الله انهم يعظمون الاستقبال لا تعظيم العبادة لها  
 كما يقبل المؤمنون القبلة فقال لكل ذبايحهم ووقع عند  
 يوسف ومحمد رحمهما الله انهم يعظمون تعظيم العبادة لها  
 فالحاكم بعبد الاوثان واغاشيته ذلك لانهم يريدون  
 بكتان الاعتقاد ولا يستحبون اظهار الاعتقاد البتة وما اختار  
 ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اولي لان عند الاستنباه يغلب  
 الموجب للحرمة انتم لفظ المبسوط **ول** نحو باسم الله ومحمد رسول الله  
 قدير في الهداية بكسر الدال وقال في الغاية قوله بكسر الدال  
 يشير اليه انه لو غير مكسور لا يحرم قيل هذا اذا كان يعرف النحو  
 قال الترمذي رحمه الله انه خفض لم يحل لانه يصير ذابجا بها وان  
 رفعه حل لانه كل م مبتدأ وان نصبه اختلفوا فيه وقال بعضهم  
 على قياس ما روي عن محمد رحمه الله انه لا يبر الخطا في النحو معتبرا  
 في باب الصلوة ونحوها لا يحرم انتم وقال في التبركية لو قال باسم الله  
 ومحمد بالجر لا يحل وبالرفع يحل والنصب كالخفض لانه نصب  
 بمنزلة الخافض فانه قلت قد علم في باب الطلاق العوام  
 لا يميزونه بين الاعراب فلا يبنى الحكم على دقائق الاعراب  
 ومنها تركتم قلت ذلك فيما يعم به البلوى والاعراض فيه  
 اولى والطلاق كثير الوقوع والذبح يقع احيانا فلم يكن  
 فيه طريق العفو كذا في الفرق في الخوارزم وفيه نظر  
 لمنع كونه الذبح اتم وقوامه الطلاق ولانه المطلق منشئ  
 للتصرف والملكة فيه معدومة فمكنه الحفظ على دقائق الاعراب  
 عسير والذبح حاكم حلة مضبوطة فمكنه الرعاية وممكنه  
 المحافظة عليه يسيرة والذبح على ذلك قدير انتم **ول**  
 واسم فلان ابر لو قال بسم الله واسم فلان لا يحل وهو المختار  
 كما في التجنيس والمزيد وقال قاضيان وهو الصحيح ثم قال  
 وقال محمد بن سلم لا يصير ميتة لانها لو صارت ميتة يصير  
 الرجل كافرا انتم قلت يمنع الملازمة لانه الكفر امر باطنى و  
 الحكم به صعب فيفوق كذا في شرح المقدس **ول** او و فلان

قال

اي لو قال بسم الله و فلان لا يحل وهذه المسألة من الهداية قال  
 لو ذكر مع اسم الله غيره موصولا على وجه العطف والشمكة  
 يان يقول باسم الله واسم فلان او يقول بسم الله و فلان  
 او بسم الله ومحمد رسول الله بكسر الدال تحرم الذبيحة انتم **ول**  
 كالدعاء قبل التسمية والاضجاع يشير اليه اليه انه يكره ان  
 يدعو بعد التسمية قبل الذبح بالتقبل وغيره نحو قوله بسم الله  
 اللهم تقبل مني او يقول من فلان او يقول اللهم اغفر لي لان  
 الواجب تحريم التسمية ولم يحرمها وعليه نص في الذخيرة  
 وغيره **ول** فلو عطس فقال الحمد لله لا تحل هو الاصح  
 كما في التبيين **ول** لعدم قصد التسمية يريد به انه قصد  
 به التمجيد للعطاس اذ لو اراد للذبيحة حلت وكذا  
 لو لم يكن له نية على ما ذكره **ول** منقول عن ابن عباس  
 خبر قوله والمشهور وهو يقتضي انه موقوف على ابن  
 عباس وقدمه المصنف قريبا عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال  
 الزيلعي ايضا انه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن  
 علي وابن عباس مثل انتم فيعلم انه مستحب وبصرح  
 في الذخيرة بقوله قال الباقي والمستحب انه يقول  
 بسم الله والله اكبر وذكر شمس الائمة اكلوا في في شرع  
 كتاب الصيد بسم الله الله اكبر بدونه الواو قال ومع  
 الواو يكره لانه يقطع قول التسمية انتم ثبت لو قال  
 بسم الله ولم تحضره النية اكل عند العامة وهو الصحيح و  
 انه لم يرد التسمية على الذبيحة وانما اراد شيئا آخر لا يحل  
 لانه يورث غير ما امر به كما في فتاوى قاضيان ولو قال  
 بسم الله ولم يظهر اليها ان قصد ذكر الله حل وان لم يقصد  
 ونكر اليها قصد الاكل لانه في الوجه الاول قصد  
 التسمية والوجه قد تحذف حرفا مهما وفي الوجه  
 الثاني لم يقصد التسمية على الذبح كذا في التجنيس  
 والمزيد والبرازية وقال في الذخيرة في المسئلة  
 نوع اشكال فانه المنقول عن ائمة اللغة المشهور

للعاطف

تنبيه

وفي البرازية لا يصح حالها ولا نكرها  
 ولا شيئا راجع الى الصلوة  
 وقيل بخلافه



في كتبهم انه التزم لا يجوز الا في النداء خاصة **انتهر** **قوله**  
 وندب الخ الابل الخ قطع العروق في اسفل العنق عند  
 الصدر والذبح قطع العروق في اعلا العنق تحت  
 الحشيين كما في التبيين وغير المصنف بقوله وندب  
 تبعا لقول الهداية والمستحب في الابل الخ وقد قال في  
 الكفر ومن خر الابل انتهروا لعل اذ صاحب الهداية السنة  
 لا المستحب الاصطلاح يؤيده قوله اما الاستحباب  
 فلموافقة السنة المتوارثة انتهروا فلا مخالفة بينه وبين  
 الكفر **قوله** اما النذرية في صورتين ارسورة ذبح  
 البقر وصورة خر الابل **قوله** ولا اجتماع العروق في  
 المنخر اي منخر الابل **قوله** وفيها ارب البقر والغنم في المنزح  
 كما في الهداية **قوله** او سقط في بئر ولم يكن ذكاه ارب  
 وعلم موته بالبحر او شاكله الظاهر انه الموت منه  
 وانه علم انه لم يميت من الجرح لا يוכל كما في التبيين **قوله**  
 واذا نذرت في المصر لا تحل اشارة نظيره ما قال في حاشيته  
 وجاجة تعلقت بشجرة وصاحبها لا يصل اليها فانه كان  
 لا يخاف عليها الفوت والموت فرما لا توكل وان  
 خاف الفوات فرما لا توكل **انتهر** **قوله** فلا يقدر على اخذها  
 كذا في التبيين والهداية وقال في منية المفتي بعير او ثور  
 نذ في المصر ان علم صاحبه انه لا يقدر على اخذه الا ان  
 يجتمع جماعة كثيرة فله ان يرميه **انتهر** فلم يشترط التعذر  
 بل التعسر **قوله** وقد مر ان المراد بهما حيوان يصيد  
 بنابه او تحلبه احترزه عن نحو الجمل والجمامة **قوله**  
 والبقر اي التي امة امانا اذ لو كانت امة فسا كان على  
 الخلاف المعروف في لحم الخيل كما في التبيين **قوله**  
 والخيل كذا قال ابن كمال رايه عطف على قوله لا يحل فدونها  
 ومثله في الاختيار وعبارة القدور والهداية وكبره  
 اكل لحم الفرس عند ابي حنيفة **انتهر** والمكروه تحريم يطلق عليه  
 عدم الحل **قوله** وعندهما تحل الخيل اي مع كراهة التنزيه

كما في المواهب **قوله** واليه مال صاحب الهداية عبارة الهداية  
 ثم قيل الكراهة عنده كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه  
 والاول اصح **انتهر** لانه روي ان ابا يوسف سأل ابا حنيفة  
 رجمها امه اذا قلت في شيء اكرهه فما رايك فيه  
 قال التحريم ومبني اختلاف المشايخ في قول ابي  
 حنيفة رحمه الله على اختلاف اللفظ المذكور عنه فانه  
 روي عنه رخص بعض العلماء في لحم الخيل فاما انا  
 فلا يعجبني اكله وهذا يلوح الى التنزيه وهو روي عنه انه  
 قال اكرهه وهو يدل على التحريم على ما روينا عن ابي يوسف  
 كذا في العناية **قوله** والاب يقع ارب الغراب الاكل للجيف  
 والغداف غراب القبيظ ارب الخ وهو ضخم يابس  
 الجيف وكذا لا يוכל الخفاش لانه ذوناكب كما  
 في البرازية وقال البعيني في مختصر الظهيرية اختلف  
 في اكل الخفاش ولا يוכל الشقراق وهو طائر اخضر  
 يخالطه قليل حمرة يصل على كل شيء واذا اخذ قوامه  
**انتهر** **قوله** وهو الذي يموت في البحر حتف انقه بل سبب  
 اي بلا سبب معروف **قوله** ثم يعلو فيظهر يعني وبطنه  
 فوق الماء كذا قال في الذخيرة لقلا عن اجماع الاصغر اذا  
 وجد السمكة ميتة على وجه الماء وبطنه من فوق الماء  
 لم يוכל لانه طاف وانه كان ظهره من فوق اكل لانه  
 ليس بطاف ومثله في البرازية ومنية المفتي ثم قال  
 في الذخيرة وفي المنقعي عن محمد اذا كانت السمكة استقلت  
 الماء وماتت لم تוכל لانها ان تركت طفت **انتهر** ولا  
 يخفى ان سبب موتها معلوم والطاف في خلافه **قوله**  
 والخلاف في البيع والاكل واحد اي فلا يصح بيع ما لا يוכל من  
 حيوان الماء كالضفدع والسرطان عندنا **قوله** لو كان وجد  
 في بطنها سمكة لم يخرى اي فتוכל بخلاف ما لو خرجت  
 من دبر السمكة فلا يוכל لانها استحالت عذرة كما في  
 الجوهرة **قوله** او اكل شيئا القاه في الماء لياكله فانه منه

قدح

عذرة



اي وذلك معلوم فلا بأس باكله كما في العناية **قوله** وان ماتت نحر المأوى برونه الى اخوه كذا ذكر الرازيين في الهداية مطلقين منه غير ترجيح وقال في العناية اطلق القدور والرازيين ولم ينسبها الى احد وذكر شيخ الاسلام انه على قول ابي حنيفة لا يكل وعلى قول محمد يكل انما قلنا ان صاحب الهداية قال في التجنيس والمزيد السمكة اذا قتلها الماء او برونه قال اي الامام لا يكل كذا لفظه وقال محمد يكل وهذا اظهر وارفق بالناس انما قلنا في هذه الملاقاة في الهداية لمنه في مينة المفتي وعنه محمد يكل وبفتي انما وعليه اكثر المشايخ وقال الفقيه قول المشايخ الرازيين بالحكمة المحب لانها ماتت بافة فصار كوتها باجساد الماء وقال القاضي فيها انها تكل عن الكل ولو ارسلت السمكة في الماء النجس فكلت فيه لا بأس باكلها للحال كذا في البرازية انما وينظر الفرق بينهما وبين الجلالة **قوله** سئل على اخيه دليل حل الجراد ميتا وسنة قول النبي صلى الله عليه وسلم اكلت لنا ميتتان ودمان اما الميتتان فالحب والجراد واما الدمان فالكبد والطحال كذا في التبيين **قوله** والعقيق قال في العناية لا بأس باكله عند ابي حنيفة وهو الصحيح وفي البرازية لا بأس باكله ليس له مخلب لا يخطف به والهدى والخطاف والقرى والسودا والزرور والعصافير والفاخته لا بأس به ومثله في التجنيس والمزيد وفي مختصر الظهيرية واليوم يوكل قال المصنف وقد رأيت هذا بخط والذي رحمه الله **قوله** ذبح شاة لم يعلم حياتها فحكت او خرج الدم حلت كذا في الكنز وقال في البرازية نقلنا في شرح الطحايري ان خرج الدم لا يدل على الحياة الا اذا كان يخرج من الحي وهذا عند الامام وهو ظاهر الرواية انما **كتاب الجهاد** هو اعم وغلب في عرف الفقهاء على جهاد الكفار وهو دعوتهم الى الدين الحق وقتالهم ان لم يقبلوا وكذلك السير بجميعه وهي فعله بكسر الفاء السير غلب على سائر اهل الشرع على الطريق المأوى بها في غزو الكفار وهي سبب ذلك كونها تستلزم السير وقطع المسافة وفي غير كتب الفقه يقال

كتاب المغازير وهو ايضا اعم لانه جمع مغارة مصدر سماعي لغوي دال على الوحدة والقياس غزو وغزوة للوحدة كضربة وهو قصد العدو والقتال خص في غزوهم بقتال الكفار وهذا افضل الجهاد عظيم من ذلك انه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مقام الرجل في الصف في سبيل الله افضل عند الله من عبادة رجل من ستين سنة رواه الحاكم وقال على شرط البخاري ومن توابع الجهاد الرباط وهو الإقامة في مكان يتوهم هجوم العدو وفيه لقصد دفعه لله تعالى ومن فضله ما في صحيح مسلم من حديث سلمة رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يا ايها يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه وان مات فيه اجر عليه عمل الذر كان يعمل واجرى عليه رزقه وامن الفتنة رواه مسلم زاد الطبراني وبعث يوم القيامة شهيدا ومن مات رباطا في الفرج الاكبر وعنه ابي امامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان صلوة الرباط تعدل خمسين صلاة ونفقة الدينار والدرهم منه افضل من سبعين دينار ينفقة في غيره كما في فتح القدير **قوله** وفرض عين اذا جمعا كذا في الكنز وغيره وهو يقتضي الافتراض على كافة الناس سواء فيه اهل محل محله العدو وغيرهم وهو صريح ما قال في مينة المفتي - النفير العام يجب على كل من سمع ذلك الجهر وله الزاد والراحلة انما وقال القاضي خاف انه وقع النفير وبلغهم الخبر انه العدو جاء الى مدينة من مدائن الاسلام كان للرجل ان يخرج بغير اذن الابوين عند اخوف على المسلمين او على ذريتهم او على اموالهم واذ كان النفير من قبل الروم فعلى كل من يقدر على القتال ان يخرج الى الفرو اذا ملكه الزاد والراحلة ولا يجوز له التحلف الا بعد ريتين انما قال من عام وقد خصه المصنف بقوله فيصير فرض عين على من قرب منه وهم يقدرون على الجهاد وقد نظر الكمال ما قاله في النهاية ثم قال كذا ذكروا وكان معناه اذا دام الحرب بقدر ما يصلح الا بعدون



بلغهم

فائدة

وبلغهم الخبر والا فهو تكليف لا يطلق بخلاف انفاذ الاسير  
 وجوبه على الكل متجه من اهل المشرق والمغرب محض علم و  
 يجب ان لا يباغ من غنم على الخروج وقعوده لعدم خروج  
 الناس وتكاسلهم او قعود السلطان او منه اسير فائده  
 عالم ليس في البلدة افقة منه ليس له ان يغزو ولما يدخل عليهم  
 من الضياع كذا في منية المفتي **قوله** مع في ارمع وجود  
 شي في الغنى بالشئ ليبين ان الادب وجوده كالبيت  
 المال سواء كان اصله من الفى او من غيره كالمال الضاربة  
**قوله** اذا لم يوجد فم لا يكره الجمل هو الصحيح وقيل يكره  
 والطلق الاباحة في السير ولم يقيد بشئ واستدل  
 عليه بقوله عليه السلام المومن يغزو باجر كمثل ام موي  
 ترضع ولدها لنفسها وتأخذ عليه الاجر وكانت تأخذ  
 من فرعون دينارين كل يوم كذا في التبيين **قوله** فانه ابوا  
 فالي الجزية هذا في حق من قبل منه الجزية كل اهل الكتاب  
 والمجوس وعبيد الاوثان من العجم واما عبدة الاوثان  
 من العرب فلا يقبل منهم الا الاسلام او السيف كما مر  
 كما في التبيين **قوله** وقطع شجر وافاد زرع قال الكمال  
 هذا اذا لم يغلب على الظن انهم يؤخذون بغير ذلك فانه  
 كان الظاهر انهم يغلبون وان الفتح يذكروه ذلك لانه افاد  
 في غير محل الحاجة وما ابيع الاله بها انتهى **قوله** وفي شرح  
 البخاري كذا في الفتح والمستطوع في الزيلعي نفسه وفي شرح  
 المختار الى اخوه وظاهر هذا الاطلاق التمثيل سواء وقع قتلا  
 او باسير الا ان الكمال خصه بقوله التمثيل قبل الظفر لا  
 باس به اذا وقع قتلا كبيرا رز ضرب فقطع اذنه ثم ضرب  
 فقا عينة فلم يمت فقطع انفه وبده ونحو ذلك انتهى **قوله**  
 وشيخ فانه قال الكمال الادب الشيخ الفايه من لا يقدر على القتال  
 ولا الصياح عند التقا الصفين ولا على الاحبار لانه يجي  
 منه الولد فيكثر محارب المسلمين ذكره في الذخيرة وزاد  
 الشيخ ابو بكر الرازي في كتاب المرتدين من شرح الطحاوي

الذير

بلغ

زينة

انه اذا كان كامل العقل يقتل ومثله يقتل اذا ارتد والذير لا  
 يقتل الشيخ الفايه الذير حرف وزال عنه حدود العقلا والمجنون  
 فهذا حينئذ يكون بمنزلة المجنون فلا يقتل والا اذا ارتد قاتل  
 واما الذمى فيهم بمنزلة الشيوع فيجوز قتلهم اذا اراد الامام ذلك  
 كما يقتل سائر الناس بعد ان يكونوا عقلا وقتلهم ايضا اذا  
 اذا ارتد وانتهر ولا يقتل مقطوع اليد اليمنى والمقطوع يده و  
 رجل من خلاف ولا يقتل مقطوع اليد اليسرى او احد الرجلين  
 وانه لم يقاتل انتهى ما قاله الكمال قلت وفي النهي عن قتل آل قطع  
 من خلاف نظر لما انه لا ينزل عنه مرتبة الشيخ القادر على  
 الاحبار او الصياح انتهى **قوله** للنهر عن كلها في الحديث ومع ذلك  
 لا يؤمر قاتل من نهى عن قتله منهم لانه في دحرمة القتل لا يجب  
 الضمان كما في الفتح والتبيين **قوله** الا ان يكون احدهم مقاتلا  
 لكن الصبي والمجنون يقتل في حال قتالها واما غيرهما من  
 النساء والرمهانة ونحوهم فانهم يقتلون بعد الاسر والذير  
 يجن ويقتل يقتل في حال افاقته وانه لم يقاتل والمرأة المملكة  
 تقتل وانه لم يقاتل وكذا الصبي المملوك والمعنونه لانه في  
 قتل المملوك كسر شوكتهم كما في الفتح **قوله** وبلا قتل اب  
 كافر سواء ذكره في الصف او غيره لا يقتل وانه لم يكن عنه  
 من يقتل غير الابن لا يكره من الرجوع حوبا على المسلمين و  
 يعالج به بنحو ضرب قوائم فرسه والجارية الى مكان حتى يجي غيره  
 فيقتل وكذا الام والجداد والجدات المقاتلين يكره لفرعهم  
 قتلهم ومن سوا الاصول من ذير الرحم المرحم الحبيب فلا بأس  
 بقتلهم واما اهل البغى والخوارج فكل ذر رحم خرم منه  
 لا يجوز قتله كالأب كما في التبيين والجوهرة والفتح  
**قوله** في سرية قال الكمال ما نصه وفي فتاوى قاضينا  
 قال ابو حنيفة اقل السرية اربعة واول العسكر اربعة الالف  
 انتهى والذير رأيت في فتاوى قاضينا ان نفسه قال ابو حنيفة  
 اقل السرية مائة واول الجيش اربعة قال الحسن ابن  
 زياد اقل السرية اربعة واول الجيش اربعة الالف

لغيرهم

لمع



انه وقول ابن زياد في تلقاء نفسه عليه نص الشيخ اكل الدين  
 بعد ما قال وعنه ابي حنيفة رضي الله عنه اقل السرية مائة اسير  
**قوله** لما فيه من توفيق المصنف على الاستخفاف هو التاويل  
 الصحيح كما في الهداية واحترز به عما ذكر في الاسلام عن ابي الحسن  
 المقر والصدر الشهيد عن الطحاوي وانه ذكر ان النهر عن اخوان المصنف  
 لما كان عند قلة المصنف كيلا يخاف ابي التماسر واما اليوم فلا يكون  
 انه وقوله ما قاله صاحب الهداية من التاويل منقول عن مالك  
 راوي الحديث قال ارى ذلك مخافة انه يتاكد العدو والحق  
 انها من قول النبي صلى الله عليه وسلم كما في الفتح **قوله**  
 وينبذ ان خير افتقار اقول لا يخفى تجرد اعلامهم بالنبذ بل  
 لا بد من مضي مدة يتمكن ملكهم بعد علمه بالنبذ من القاء الخبر  
 الى اطراف مملكته ولا يجوز ان يفار على شئ من بلادهم  
 قبل مضي تلك المدة وانه كانوا اخبروا عن حصونهم وتفرقوا  
 في البلاد وفي عسكر المسلمين او خربوا حصونهم بسبب  
 الامانة فحتى يعودوا كلهم الى ما منهم ويعموا حصونهم مثل  
 ما كانت توقيصا عن العذر وهذا واضح انه اذا صاح بهم  
 مدة وراى نقضه قبلها واما اذا مضت المدة بطل الصلح  
 بمضيها فلا ينبذ اليهم واذا كانت المودعة على جمل ردا  
 يخص ما بقي من المدة بالنبذ قبل مضيها كما في الفتح والتبيين  
**قوله** وقيل نبذوا لو كانوا ابا بفتح القاف وسكون الباء  
 الموحدة وفتح اللام والنون وسكون الموحدة بعد ما وتون  
 الذال المعجمة المكسورة قال في الحاشية وغيره وانه بدوا بخيانة  
 قائلهم ولم ينبذ اليهم اذا كان ذلك باتفاقهم لانهم صاروا  
 ناقضين للعهد فلا حاجة اليه نقضه انه وكذا اذا دخل  
 دار الاسلام جماعة منهم لهم منعة باذن ملكهم وقائل المسلمين  
 علانية لما ذكرنا وانه كان دخولهم بغير اذن ملكهم انتقض العهد  
 في حقهم لا غير حتى يجوز قتلهم واسترقاقهم لانهم شتموا  
 بانفسهم فانتقض العهد في حقهم ولا ينتقض في حق  
 غيرهم لانه فعلهم لا يلزم غيرهم وانه لم يكن لهم منعة لم يكن

المصاحف انما كان  
 ح

فينتقض

نقض

نقضا للعهد كذا في التبيين **قوله** وحديث كذا في الهداية لانه  
 اصل السلاح وهو ظاهر الرواية وذهب في الاسلام في شرح  
 الجامع الصغير اليه انه لا يكره حيث قال وهذا في السلاح واما فيما  
 لا يقاتل الابه الا بصنعة فلا بأس كما كرمنا بيع المزايير وابطلنا  
 بيع الخمر ولم نر بيع العنب بأس ولا بيع الخشب وما اشبه  
 ذلك **قوله** ولو بعد الصلح كذا في الهداية معلل بانه على شرط  
 النقض والانقضاء فكانوا احرارا علينا وهذا هو القياس في الطعام  
 والثوب الا انما كانه بالنص فان النبي صلى الله عليه وسلم امر ثمة  
 انه يحذر اهل مكة وهم حارب عليه انه **قوله** صح امانه اقول في الفاظ  
 الامانة قولك للحر بي لا تخف ولا توجل او مترش او لكم هداه  
 او ذمة الله او تعالى فاسمع الكلام ذكره في السير الكبير وقال  
 الناطقي في السير املا سالت ابا حنيفة عن الرجل يشرب باصبع  
 الى السماء ورجل من العدو فقال هذا ليس بامانة وابي يوسف  
 استحس انه يكون امانا وهو قول محمد رحمه الله عليهم اجمعين كذا في  
 الفتح وقار في الكجوهرة نقل عن النابيع اذا قال اهل الحرب  
 الامانة الامانة فقال حرمنا المسلمين او اداة حرة لا تخافوا  
 ولا تزلوا او عهد الله وذمته او تقالوا او سمعوا كلام الله  
 فهذا كله امانه صحيح انه **باب المفتوح وقسمته** ان شاء  
 قسمها اي جعلها اقسام خمسة للفقهاء والباقي للفائين على ما  
 سيأتي **قوله** ثم قسمها بيننا يعني قسم باقيها وهو الاربعة  
 الاخماس لقوله بين الفائين وسيد كريمة الخمر بعده  
**قوله** او اقرامها عليها الى اخوه نص على المتن بابقا لهم ذمة  
 وتملكهم الاراضى فخرج ما ينقل اذ لا يجوز المن به عليهم لانه لم  
 يرد به الشرع وانه لا وحدهم يردوم واجواز باعتبار الدوام  
 نظر للمسلمين ولهذا لا يجوز بالرقاب وحدهم بدونه الارض  
 واما يجوز تبعا للارضى واذا من عليهم بالرقاب والارضى  
 يدفع لهم من المنقول قدر ما يتأتى لهم به العمل لخرج عن حد  
 الكراهة كما فعل عمر رضي الله عنه كذا في التبيين والهداية وانه  
 لم يدفع وقسم الجميع للفائين جاز وكره لانه عمر رضي الله عنه

ع

رجل

حشمة كلمة فارسية  
 معناه لا تخف



وليس رسالة في هذه المسئلة سميتها  
الدرة اليتيمة في الغنيمة

الكافرا

لم يفعل ولم يفتك من الزعامة بل التها كجاني الكافي **قوله**  
والامام انما قتل الاسير فيه اشارة الى انه اذا لم يسلموا ومن  
اسلم لا يقتل وقيد بالامام لانه ليس لواحد من القواة قتل اسير  
بنفسه وان قتل بل ملجى بان خاف القاتل شر الاسير كان للامام  
تغزيره ولا يضمن شيئا كافي الفتح واذا غرم على قتل الاسير لا  
ينبغي تغذيبهم بالجوع والعطش وغيره من التعذيب كما في  
البداية **قوله** او استرقهم ولا ينافي استرقاقهم اسلامهم بعد  
الاسر لوجوده بعد سبب الملك وهو الاسر بخلاف ما اذا  
اسلموا قبل الاخذ فانهم لا يسترقون كما سيأتي **قوله** وهو ان  
يترك الكافر الاسير ويأخذ منه مالا هذا على المشهور كما في  
المواهب والفتح واية السيف نسخت المفاداة وعوتب  
على الفدا يوم بدر **قوله** او اسير اسلم في مقابلته هذا على حد  
الروايتين عن الامام وعليهما مشي القدور وصاحب الهداية وعلى  
الرواية الثانية يجوز فدا اسرا باسراهم كما قال به ابو يوسف  
ومحمد وهى اظهر الروايتين كما في المواهب والتبيين وقال الكمال  
وجه هذه الرواية الموافقة لقول العامة انه تخلص المسلم اولى  
من قتل الكافر للانتفاع به لانه حرمته عظيمة وما ذكره الضرر  
الذي يعود اليه بدفعه اليهم يدفعه ظاهرا المسلم الذي تخلص  
منهم لانه ضرر شخص واحد فيقوم بدفعه واحدا مثله ظاهرا  
فيتكافأ ثم تبقى فضيلة تخلص المسلم وتكفيه من عبادة الله  
كما ينبغي زيادة ترجيح وثبت انه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فدى رجلين من المسلمين برجل من المشركين انه قال في شرح  
المجمع نقل عن الحفائق انه مفاداة اسيرهم باسير مسلم  
يجوز اتفاقا انه قال اتفاقا على المشهور **قوله** واما الفدا  
فقبل الفراغ من الحرب جاز بالمال اي لقيام الحاجة فيكون  
محل قول الزبيدي واما المفاداة بالمال فلا تجوز عند عدم الحاجة  
الى المال وانما احتاجوا اليه جاز انه **قوله** وبعده لا يجوز  
بالمال عند علمائنا لعدم الحاجة فهو محل قول المجمع  
انه المفاداة بالمال غير جائزة اتفاقا انه ولو محل كلام المجمع

على

على غنومه خالف ما تقدم من قول الزبيدي بجوازه عند الحاجة والحاجة  
عند قيام الحرب لا بعد ما **قوله** وردهم الي دارهم لم يزد  
حكما على ما تقدم من قوله وحرم منهم وهو ان يترك الكافر الاسير  
بل اخذ شي منه وكذا جاع في الكفر بين المن والرد وقال في البحر واما المن  
فقال في القاموس من عليه من النعم واصطفع عنده صنيعة انه  
واختلفت العبارات في المراد به هنا ففي فتح القدير وهو ان يطلق  
الي دار الحرب بغير شيء وفي غاية البيا والنهاية هو الانعدام عليهم  
بان يتركهم مجانا بدون اجراء الاحكام عليهم من القتل او الاسترقاق  
او تركهم ذمة للمسلمين انه لا يصح الاول في كلام المختص لانه  
قوله وحرم ردهم الي دار الحرب انه قال في البحر وفي حكمه بالقتل  
العبارات تامل **قوله** وعقد دابة الى اخره احترزه عن الشا  
والصبيان الذين شق اخراجهم فتيكون في ارض خربة حتى  
يموتوا جوفا كيلا يعودوا حيا علينا لانه السابق يقع بهن  
النسل والصبيان يبلغون واذا وجد المسلمون حية او  
عقبا بدار الحرب في رحالهم فيزعمون ذنب العقوب  
وانياب الحية قطعاً للفروسة عنهم ولا يقتلونها ابقا كما  
يضرب الكفارة كما في البحر **قوله** وحرم قسمة غنمته لا  
يناسب ما سنده من الاختلاف في ثبوت الملك بمعالاة  
ثبت عندنا في لا عندنا والحكمة لا تمنع صحة الملك  
وعبارة الهداية كالقدور وكذا ولا يقسم غنيمة في دار الحرب  
حتى يخرجها الي دار الاسلام انه والمسايل الاخراجية الموضوعة  
مصرحة بعدم صحة القسمة قبل الاخراجية الموضوعة  
فانه ان مات من الغنائم لا يورث حقه في الغنيمة قال الكمال  
ثم قال واعلم ان القسمة انما تصح اذا قسم بلا اجتهاد او  
اجتهاد فوقع على عدم صحتها قبل الاجاز اما اذا قسم في  
دار الحرب مجتهدا فلا شك في اجواز وثبوت الاحكام و  
اذا تحققت للمسلمين حاجة في دار الحرب بالثياب  
والمتاع ونحوها قسمها في دار الحرب انه **قوله** ويبقى على  
هذا الاصل مسائل كثيرة قال في الكافي للنسفي منها انه اذا

العقوب



منه الغائبين لو وطئ امة من السبي فولدت قادماه ثبتت نسبة  
منه عنده وصارت الامة اتم ولد وعندنا لا يثبت النسب  
لعدم الملك وتجب العقر وتقسّم الامة والولد والعقر بين الغائبين  
انتهر وتبعه الزبيعي والكاظم وقد ذكر في متفرقات الجهاد من  
الكاظم خلاف ما ذكره هنا فتقضى لزوم العقر بوطئها فتناقض حيث  
قال وعلى امة من الغنيمة الى انه قال ولا عقر في الوطئ لان  
الثابت بحجج الحق اذا ملك انما يثبت بالاحراز وهو ليس  
بمضمون والمستوفى بالوطئ كالجوز والنفاء الكل غير مضمون  
قاتلاف الجوز اولى ولكنه يودى زوجه وله غيره وبعد الاحراز  
والقصة يقتض ما فيه القصاص واذا وجب القصاص  
فاولى انه يجب الغرم فيما يجب فيه الغرم انتهروا وقد اقتصر  
في البدائع على مثل هذا التفصيل الاخير من كلام الكاظم و  
هو الذي ينبغي اتباعه حيث نفى العقر بالوطئ قبل الاحراز  
بدارنا معللا بان تلف جواز منافع بعضها ولو اتلفها لا  
يضمن لما قدمه من اصل وهو انه الغنيمة في دار الحرب لم يثبت  
فيها ملك الغائبين اصلا لانه كل وجه ولا من وجه ولكن ان  
عقد فيها سبب الملك على انه تصير ملكا عند الاحراز  
بدارنا ثم قال واما بعد الاحراز بدار الاسلام لو استولى  
جارية من المغنم وادعى الولد لا تصير اتم ولده استحقاقا  
لما بقيا ان ثبات النسب وامومية الولد يقف على  
ملك خاص وذلك بالقصة او حق خاص ويلزمه العقر  
لانه الملك العام او الحق المتساك يكون مضمونا بالاتلاف اسهر  
وقال في المحيط لو وطئ جارية لا يحد ولا يؤخذ منه العقر  
انه وطئها في دار الاسلام دون دار الحرب لانه تلف منافع  
بعضها انتهروا صاحب البحر بعد نقل كلام المحيط وهذا هو الظاهر  
لانه الوطئ في دار الحرب لا يجب فيه شيء وقد نقل في التاتار  
بصيغة قال محمد فكان هو المذهب قال وكذا اذا قتل واحدا  
من السبي او استهلك شيئا من الغنيمة في دار الحرب فلا  
ضمان عليه لافق بين ان يكون المستهلك من الغائبين او

بعضها

عقد

غيرهم انتهروا وقد نقل صاحب البحر بعد نقل كلام الشيخ كمال الدين  
ولم ينص على القنية عليه وان كان فيه اشارة الى القنية وقول البدائع  
وامومية الولد تقف على ملك خاص يشير الى ما قاله الكمال انه اذا  
قتل الغنيمة على الرايات او الوافاة فوقعت جارية بين  
اهل راية صح استيلا واحد منهم لها وعنفه اذا كانوا قسما  
والقليل مائة فادونها وقيل اربعون والاولى انه لا يوقت  
ويؤكل الى اجتهاد الامام انتهروا **قوله** وحرم بيعه اير المغنم قبلها سنة  
كان في دار الحرب او بعد الاحراز بدارنا كما اشار اليه في الشرح  
وهذا ظاهر في بيع الفداء واما بيع الامام لها فذكر الطحاوي انه يصح لانه  
يجهده فيه يعني انه لا بد ان يكون الامام راي المصلحة فلا يقع جوازا  
فينعقد بلكر امة مطلقا كذا في الفتح **قوله** للنهي عنه في الحديث  
كذا قال في الهداية وقال الكمال واما الحديث الذي ذكره وهو انه  
صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغنيمة في دار الحرب فقريب  
جد انتهروا **قوله** والرد بغير الرأى وسكونه الدال المملو بعد ما  
هجرة **قوله** ومدد يلحقهم ثم ارجو لو بعد القتال كما في شرح  
المجمع والمدد الجماعة الناصرون للجنح وقار في البحر وشرح  
المختار انما ينقطع شتمهم انا بالاحراز بدار الاسلام او بالقصة  
في دار الحرب او بيع الامام الغنيمة في دار الحرب فاذا وجد احد  
هذه المقتات الثلاثة انقطعت الشكر لانه الملك يستقر  
واستقلال الملك يقطع الشكر انتهروا وتقييد المصنف في  
لحوق المدد بدار الحرب اشارة الى انه لو فتح العكر لمدا  
بدار الحرب او استظهروا عليه ثم لحقهم المدد لم يثركم لانه  
صار بلدا لا سلام فصارت الغنيمة حرة بدار الاسلام  
نص عليه في الاختيار **قوله** ولا من مات ثم لعدم الملك اشار  
به الى انه الغنيمة لم تقسم فلو قسمت ثم كان بمنزلة الاحراز  
فيورث نصيبه كما في شرح المجمع عن الحقائق قلت ويشتبه  
انه يكون كذلك اذا باعها الامام بدار الحرب لحصول الملك  
**قوله** وحل فيها طعام ارجل لمن سهرم او رضى في الغنيمة و  
لمن معه من النساء والاولاد والماليك ولا يطعم التاجر



والاجير الا ان يكون خبز الحنطة او طبخ اللحم فلا بأس به حينئذ لا  
ملكه بالاستهلاك ولا فرق في الطعام بين المهيأ للأكل وغيره  
حتى جاز ذبح المواشي واكلها وترد جلودها في الغنمة وكذا توكل  
الفأكة الرطبة وغيرها والسكر والسمن والزيت وكل ما كثر عادة  
كما في التبين والاختيار وغيرهما **قوله** وحطب ارجاز للطبخ  
والاصطلا للبر اذا كان معد اللوقود وان كان معدا لا تأخذ  
القصاص والاقذار وله قيمة لا يباح استعماله كذا في مختصر الظهيرية  
**قوله** وعلف اير ولو بالحنطة اذا لم يوجد الشعير كما في مختصر  
الظهيرية **قوله** ودهن يعني كالسمن والزيت فيدهن و  
يستصح ويؤخذ دابة به وليس له فعل ذلك بغيره من  
الادمان كالبنفسج والزنبق والخيزر كما في الظهيرية و  
والهداية الا ان يكون له حاجة له لمرض يحوجه اليه فيجوز  
استعماله كطبخ الثوب كما في الفتح **قوله** وسلاح  
عند الحاجة التقييد بالحاجة راجع للسلاح خاصة على  
اتفاق الروايات قال في مختصر الظهيرية الانتفاع  
بالسلاح والنياب وغيره لا يجوز الا الحاجة باتفاق  
الروايات انتهى وقال في الفتح استعمال السلاح والكراع  
كالفرس يجوز بشرط الحاجة بان مات فرسه او انكسر  
سيفه اما اذا اراد ان يوفى سيفه وفرسه يستعمل  
ذلك فلا يجوز ولو فعل ان لم يضره عليه لو تلف انتهى  
واما غير السلاح ونحوه في تقدم الانتفاع به كالطعام  
والدهن فشرط في السيرة الصغيرة الحاجة اليه التناول  
من ذلك وهو القياس ولم يشترطها في السيرة  
الكبيرة وهو الاستحسان وبه قالت الامة الثلاثة فيجوز  
للمكره الفنى والفقر تناوله كذا في الفتح وهذا كله اذا لم  
ينهم الامام عن الانتفاع فاذا نهى عنهم عن ذلك فلا يباح  
لهم الانتفاع به كذا في مختصر الظهيرية **قوله** ولا يبيعها و  
شمولها ما لم يملكه اهل الحرب من غير جيل و  
ياقوت وغيره وزج وزرد وفضة وذهب

منعته

من معدنه فانه جميعه مشترك بين الواجد واهل العسكر فلا  
يختص به فانه نظر الامام فيه فانه كان ثمنه انفع قسمه في الغنمة  
وان كان المبيع انفع فسخ البيع واسترد المبيع وجعله في الغنمة  
وان لم يكن المبيع قابلا بجيز ببيع ويجعل ثمنه في الغنمة ولو شتر  
حشيشا او استقى ماء وباعه من العسكر طاب له ثمنه كذا  
في البحر عن التناثر خاتمة **قوله** ومن اسلم اليه اخوه هنا اربع مسائل  
احدها اسلم الحرب بداره ولم يخرج اليها حتى ظهرنا عليهم و  
الحكم ما ذكره المصنف من كتمانها خروج اليها مسلما ثم ظهر على  
الدار فجميع ماله هناك في الاولاد الصغار لا سلامهم  
تبعاله والا ما اودعه مسلما لصحة يد يمانتها اسلم مستأنفا  
بدارنا ثم ظهرنا على داره فجميع ما خلفه حتى صغار اولاده  
في لا نقطاع العصمة وعدم تبعيتهم له في الاسلام بتبين  
الدارين رابعها دخر دارهم تاجو مسلم او ذر بامانه واشترى  
منهم اموالا واولادهم ثم ظهرنا على الدار فالحكم الا الدور  
والارضين فانها فسخ وقامه في الفتح **قوله** فمنهم فارسا  
اير وفسه صالح للقتال بان يكون صحيحا كبيرا فلو كان مريضا  
او كبيرا او مريضا لا يستطيع القتال عليه فله سهم راجل كما  
في التبيين والاختيار وسواء كان في البر او سفينة  
في البحر كما في الاختيار وغيره وسواء استغاره او استأجره  
للقتال فخر به فانه يسهم له وانه غصبيه وحضر به استحق  
سهم من وجهه مخطور فيصدق به كما في الجوهرية **قوله**  
فنفق فرسه ارمات فشهد الواقعة راجلا فله سهم فارس  
وكذا اذا قاتل راجلا لصديق المالك ولو غصب فرسه  
قبيل الدخول فدخل راجلا ثم استرده فيها فله سهم فارس  
وكذا لو ركب عليه غيره ودخل دار الحرب او نفق  
او دخل الفرس فاتبه ودخل راجلا ثم وجدته فيها  
استحق سهم فارس ولا سهم لفرس مشترك للقتال  
عليه الا اذا استأجره او قيد المصنف بموت الفرس  
لانه لو باعه ولو في حال القتال على الاصح او رهنه او اوجه

او وثيا صم

دخول

احد الشرايين خمسة الاف قبل  
الدخول فاقبل سهم فارس



او وجهه فانه لا يستحق سهم فارس في ظاهر الرواية لان  
 الاقدام على هذه التصرفات يدل على انه لم يكن من قصده  
 المجاوزة للقتال فارس الا اذا باعه مكرها كما في البحر  
 عن التاتارخانية انهم قلت كذلك لو اكره على غير البيع من  
 الرهن ونحوه استحق سهم فارس لما ذكره في العلة واذا  
 باعه بعد الفراغ من القتال لم يسقط سهم الفارس كما  
 في الجوهرية والتبيين **قوله** الخمس لليتيم والمساكين  
 وابن السبيل مفيد انه يقسم الخمس ثلاثة اقسام على  
 الثلاثة الاصناف وقيل فاضحانه ان صرف الخمس الى  
 صنف واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا انما هو  
 مثله في البحر عن فتح القدير وعلله في البدايع بان ذكر هؤلاء  
 في الاصناف لبيان المصارف لا لايجاب الصرف اليه  
 كل صنف منهم شيئا بل لتعيين المصروف حتى لا يجوز  
 الصرف اليه غير هؤلاء كما في الصدقات انتهى **قوله** وقدم  
 فقرا ذور القريب اشارة الى دخول ذور القريب المتأني  
 والمساكين وابنا السبيل في الاصناف الثلاثة اذا  
 كانوا فقرا لکنه يبداهم وثبوت استحقاقهم هو الصحيح  
 قال الطحاوي بسقوطه كما في الكافي للنفسي وقال في الجوهرية  
 سهم ذور القريب يستحقونه بعد النبي صلى الله عليه وسلم  
 بالفقر يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويكون لبنني  
 ما شئم وبني المطلب دون غيرهم من بني عبد شمس  
 وبني نوفل انتهى وفي البدايع تعطى القاربة كفايتهم  
**قوله** ولا شئ لغيرهم فانه قيل فلا فائدة حينئذ في  
 ذكر اسم اليتيم حيث كان استحقاقه بالفقر والمكنته  
 لا باليتيم اجيب بان فائدة دفع توهم انه اليتيم لا يستحق  
 من الغنيمة شيئا لانه استحقاقها بالجهاد واليتيم صغير  
 فلا يستحقها كذا في البحر **قوله** كالصفي قال في طلبه الطلبة  
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يستأثر بالصفي زيادة  
 على سهمه **قوله** او باذن الامام سواء كان المستأثر

لما

منعة او لم يكن قال في الجوهرية اذا دخل واحد او اشان باذن الامام  
 فقيه روايتا المشهورانه تخمس والباقى لمن اصابه لانه  
 لا اذن لهم فقد التزم نصرتهم انتهى ومثله في الكافي **قوله**  
 وللامام ان ينقل اي نذب له كما سبكه المصنف واذا  
 نقل فلا خمس فيها اصابه احد ويورث عنه ولو مات  
 بدار الحرب وان لم يكل وطها مع استبرائها بدار الحرب عند  
 ابي حنيفة لو كانت امة نقل بها ظلالا لمجد كما في فتاوى ضيحاء  
**قوله** او يقول من اخذ شيئا فهو له يدخل فيه الامام كما في منية  
 المفتي **قوله** لا يستحق الامام النقل اذا قار من قبلته انا  
 قال في الظهيرية الا اذا اعم بعده ويقع التنفيل على كل قتال  
 في تلك السفرة ما لم يجمعوا ولا يبطل بموت الوالي وغله  
 ما لم يمنعه الثاني كذا في البحر **قوله** او يقول السرية الى آخره  
 ظاهر كلامه انه ما ذكره متناستنده ما نقله عن السير ناقضي  
 صحة للسرية دون العكر وقد نقل في البحر عن الكمال ان  
 السير التسوية بين العكر والسرية في عدم الصحة  
 حيث قال لو قال للعكر كلما اخذتم فهو لكم بالسوية بعد  
 الجسر او للسرية لم يجز لانه فيه ابطال السهمين اللذين او  
 جبرها الشرع اذ فيه تسوية الفارس بالاجل وكذا  
 لو قال ما اصبتم فهو لكم ولم يقل بعد الجسر لانه فيه ابطال  
 الجسر الثابت بالنص ذكره في السير الكبير قال الكمال و  
 هذا بعينه يبطل ما ذكرناه من قوله من اصاب شيئا فهو له  
 لاتحاد اللازم فيهما وهو بطلان السهمين المنصوصة  
 بالسوية بل وزيادة حرمانه من لم يصب شيئا اصلا بانتهائه  
 فهو اولى بالبطلان والفرع المذكور من الجوهري وبه ايضا  
 ينتفي ما ذكره من قوله انه لو نقل بجميع المأخوذ جاز اذا  
 رأى المصلحة وفيه زيادة ايجاس الباقين وزيادة  
 الفتنة انتهى **قوله** الا بعد الاحراز هنا الآمنه الجسر ظاهر  
 انه هنا فيما غنم وصار بيده اما التنفيل بما يحصل من اهل حرب  
 دخلوا دارنا فكالحكم حال قتالهم بدآرهم ٥٥ ٥٥



**باب استيلاء الكفار قول** واذا سبي بعضهم بعضا الى اخوة  
قال في مختصر الظهيرية الحربي اذا قهر حربي انا يملكه اذا كانوا يرون  
ذلك قال المصنف واذا قهر المشايخ فيه مختلفه قال بعض من يفتي  
بثبوت الملك بنحو القهر وعنه محمد في النواذر الحربي لا يملك حربي  
اخر بالقهر انتهى وملك ما ملكوه بالظفر عليهم ولو كان بيننا وبين  
الروم الماخوذ من مواد كفاية المواهب وان اسلموا قبل  
الظفر فلا سبيل لاصحاب الاموال عليها لقوله عليه السلام  
من اسلم على مال فهو له كما في الجوهرة **قول** واحرزوه بدارهم قبله  
لفظهم على مالنا خاصة دون ما استولوا عليه من اموال بعضهم  
لانه ذكر في الهداية مسئلة استيلاهم على اموالنا مقيدة بالاحراز  
بدارهم واطلق غير ما عنه **قول** ومديرنا ظاهر في المدبر المطلق  
واما المقيد فهل يملكونه اولا لتعليل المصير بالاستيلاء انما يكون  
سببا للملك اذا لاقى محلا قال الملك اشارة الى ملكهم  
المقيد فلينظر حكمه **قول** فهم لما ملكهم قبل القسمة وبعد ما ملكهم  
اقول ويعوض الامام منه وقع في سهم من بيت المال قيمته  
كما في البحر **قول** وعبدنا ابقا هذا اذا لم يرتفع غائره ابقى  
اليهم فاخذه ملكوه بخلاف ما اذا كان كافرا اصليا لانه ذمي  
تبع لمولاه وفي العبد الذي اذا ابقى قوله كذا في البحر عنه  
فتح القدير **قول** فانهم اذا اخذوه وقيدوه ملكوه عندهما  
خلافه مفيد انهم اذا لم ياخذوه قهر لا يملكوه اتفاقا وبه  
صرح في البحر عن شرح الوفاية **قول** فلم يبق محلا للملك اي  
في اخذه ماله قبل القسمة وبعد ما ملكه شيء عند ابي حنيفة  
**قول** واخذه بالقيمة بعد ما مضى انه لا ياخذ بالمثل  
لو متليا لعدم الظاهرة كما سيذكر ولو كان عبدا فاعنته  
منه وقع في سهم نقد عنقه وبطل حق المالك وان باعه  
اخذ ماله بالثمن وليس له نقض البيع كذا في الجوهرة انتهى  
فانه قيل لو ثبت الملك للكافر بالاستيلاء على مال  
المسلم لما ثبت ولاية الاسترداد للمالك القديم من  
الغازي الذي وقع في سهمه او من الذي اشتراه من اهل الحرب

يملكونه

بدونه رضي اجيب بانه بقا حق الاسترداد لحق المالك القديم  
لا يدل على قيام الملك له الا بمرانه للمواهب الرجوع في الهبة  
والاعادة اليه قديم ملكه بدونه رضي الموهوب له مع روال  
ملك الواهب في الحال وكذا الشفع ياخذ الدار من المشتري  
بحق الشفعة بدونه رضي المشتري مع ثبوت الملك له كذا  
في الفناية **قول** بقيمة ماله ايرالية ذات المأخوذ قال الزبيدي  
لو كان البيع فاسدا ياخذ بقيمة نفسه كذا لو وهبه العدو  
لمسلم ياخذ بقيمته دفعا للضرر عنهما اذ ملكه فيه ثابت  
فلا يزال بغير شيء **قول** فالملوك القديم اخذ العبد بثمن  
اخذ به من العدو مضيد انه لا يسقط عنه شيء من الثمن  
بتعيب العبد عند المشتري ولا بتعيبه له والقول  
للمشتري في قدر الثمن بيمينه وان اقاما البينة فعلى قوله  
البينة بينة المولي القديم وقال ابو يوسف بينة المشتري كما  
في البحر **قول** لما روي الفوق يعني قوله وانما فرق بين الكالين اليه  
آخوه وقال الزبيدي لما قدمنا النظر للجانين **قول** وكذا اذا  
كان الماسور منه الثاني غائبا ليدل الاول اخذه كذا في الكا في  
المراد بالثاني المشتري الاول وبالاول المالك القديم ولذا قال  
الزبيدي وكذا لو كان المشتري الاول غائبا وهو الماسور منه ثانيا  
انتهى **قول** فاذا لم يثبت المقتن ارجع ملك المشتري الاول  
لم يعد ما في الضمة وهو حق الاخذ للمالك الاول **قول** اخذ  
العبد مجانا ابرسيه وهذا عند ابي حنيفة وقال لا ياخذ العبد  
ايضا بالثمن ان شاء اعتبار الحالة الاجتماع بحالة الاتقاد  
قال الزبيدي **قول** ابتاع مستأنف عبدا مسلما كذا لو كان عبدا  
ذميا يعق بادخاله دار الحرب وهذا عند ابي حنيفة بخلاف  
لهم كما في البدايع **قول** او اسلم عبدا غائبا فوجبه مونا  
ليس قيدا احترازا او لو خرج كافر اذ غا طولاه فانه في  
دار الاسلام فالحكم كذلك بخلاف ما اذا خرج باذنه مولاه او  
بأمره الحاجة فاسلم بدارنا فانه الامام يبيعه ويحفظ ثمنه  
لمولاه الحربي ولو اسلم عبدا للحربي ولم يهرب اليه دار الاسلام

فيهما



حتى اشتراه مسلم او ذى او حريه في دار الحرب يعق عنه  
اي حنيفه وكذا يعق اذا عوضه مولاه على البيع من مسلم  
او كافرا قبل المشتري البيع او لم يقبل كما في البحر فانه ثلاث  
مسائل في دار الحرب لا ينفذ عندها وعند ابي يوسف  
ينفذ وقيل الخلاف في العتق اخيرا فالحكمة ثمانية يعق  
فيها العبد بلا اعتاق وصورة واحدة لا يعق باعتاقه  
وهي لو اعتق حريه عبدا حريا في داره وهو في يده  
ولم يخله ارقال له اخذ ابده انت لا يعق حتى لو  
اسلم والعبد عنده فهو ملكه وعند ابي يوسف ومحمد  
يعق الصدور ركن العتق منه اهل بدليل صحة اعتاقه  
عبد اسلم في دار الحرب في محله لكونه مملوكا ولا ينفذ  
رحمة الله انه معتق ببيانه مسترق ببيانه وهذا لان  
الملك كما يزول ثبت باستيلا جديد وهو اخذ له  
في دار الحرب ليكون عبدا له بخلاف ما اذا كان مسلما  
لانه ليس بمحل التملك بالاستيلا كذا في التبيين والكام  
واسه سبحانه وتعالى اعلم **باب المستأنس** **قوله**  
لا يتعوض تاجر ثمنه لدايمهم لم ينص متنا على انه دخل بامان  
لما انه التاجر لا يدخل الا بامان حفظا لماله وكذلك لا  
يتعوض لاهل حروب اغاروا على الدار التي هو بها الا اذا  
خاف على نفسه لانه القتال لما كان تعويض نفسه على  
الهلاك لا يخل الا لذلك او لا على كلمة الله تعالى وهو اذا  
لم يخف على نفسه ليس قتال مولاه الا على الكفر كذا في  
البحر عن المحيط **قوله** فاخرجه ملكه حراما فادانه اذا لم يخرج  
وجوب رده على صاحبه لو جوب القوبة عليه وهي لا  
تحصل الا بالرد عليه فاشبه المشتري فاسدا كما في  
البحر عن المحيط **قوله** فتيصدق به فان لم يتصدق به و  
لكنه باعه صح بيعه ولا يطيب للمشتري الثاني كما  
لا يطيب للاول كذا في الجوهرة **قوله** الا اذا اخذ ملكهم  
ماله كذلك لو اغار اهل الحرب الذين فيهم المستامنون

على ذراري مسلمين فاسروهم وروا على المستامين و  
جب عليهم نقض العهد وقتالهم اذا قدروا عليه لهم  
ذلك بخلاف الاموال لانهم ملكوها بالا حرا كذا في البحر **قوله**  
الا اذا وجد احرامه الا سورة وام ولده استثنى منقطع  
ويصح ان يرجع ضيقه الى التاجر والاسير وفيه اشارة الى بقاء  
العكاح سواء سميت الزوجة قبل زواجها او بعده وفي فتاوى  
قارى الهداية ما يخالف هذا من انه الا سورة تبين وسبينة  
في العكاح ان شاء الله تعالى **قوله** لم يقض لواحد منهما بشئ  
اشارة الى انه يعق المسلم برء المفسوب وقضا الدين و  
عليه نقض في التبيين والبحر **قوله** لمصادفة مالا غير معصوم  
ظاهر في مال الحربى واما مال المسلم فله بحسب اعتقاد الحربى  
عدم عصمة فليتأمل **قوله** ليلا يصير عينا لهم وعونا علينا العين  
جاسوس القوم والعدون الظاهر على الامر **قوله** كذا في النهاية  
عن المبسوط صرح القناية بخلافه فقال لو اقام سنين قبل  
مقال الامام له لا يكون ذميا قال الكمال وهو الا وجه كذا في البحر  
**قوله** فوضع عليه خراجها المراد بوضع الخراج التزائم بمباشرة  
الزراعة او تعطيلها مع التمكن كما في التبيين حتى اذا اصاب  
ذرع افة لا يصير ذميا لعدم وجوب الخراج كما في البحر عن السراج  
**قوله** فيه اشارة الى انه لا يصير ذميا بشره ارض الخراج حتى يوضع  
عليه الخراج ارباعا فلان مباشرة الزراعة او تعطيلها مع التمكن  
وهو الصحيح لانه الشرا فكونه للتجارة فلا يدل على التزام احكام  
الاسلام كما في التبيين **قوله** او نكحت ذميا يصير الى انه لو  
صار زوجها ذميا او اسلم بعد ما دخل بانه نصير ذميا بالا و  
كما في البحر عن الفتح **قوله** اسلم حريه ثم الى اخوه مستدرك بقوله  
سابقا لقتل مسلم من اسلم ثم **قوله** او ياخذ الدية في عهده يعني  
برضا القاتل بل اذا طلب الامام الدية يتقلب القصاص مالا  
كما في الوكيل فليست **قوله** نعمة لهذا البحث الى اخوه من الكافي و  
فصول العادرسيل قارى الهداية عن البحر الملح انه دار الحرب  
او الاسلام فاجاب بانه ليس من دار احد الفريقين لانه

لانهم لا يملكون رقابهم فتقربهم  
في ايديهم تقربهم على الظلم ولم يضمنوا

**قوله** وغيره في مال المغانص من مسلم  
او ذى اذى للنبى عنه كما في البحر  
ارفع



لا تهرل حد عليه انتهى باب الوظائف **قوله** العذيب هي قرية  
 من قرى الكوفة كذا في الجوهرة وسياق ما يخالفه **قوله** حجر  
 بفتح الحاء والجيم واحد الاحجار ومهرة باليمن مسماة بمهرة ابن  
 جنداب ابو قبيل ينسب اليها الابل المهرية كذا في الجوهرة **قوله**  
 واما العوض فابن بربن ورمل عالج اليه حدان ثم منقطع  
 السماوة فجاء ارض العوب ارض الحجاز ونهامة واليمن ومكة و  
 الطائف والبرية اربادية كما في الكافي **قوله** ولو قسمها  
 بينهم ووضع الخراج يجوز اليه اخوه يخالفه ما قال الكمال اذا  
 قسمت بين المسلمين لا يوظف الا العشر والعشر سقيت  
 بماء الانهار وبستانه مسلم او كرم له كان داره تقدم في باب  
 العشر باحسن منه هذا لان هذا مطلق وان كان تقييده يعلم  
 بقوله لا ياتي وكل منهما ارض العشرية والخراجية  
 انه سقي بما العشر يؤخذ منه العشر الى اخوه **قوله**  
 العذيب بضم العين المهملة وفتح الذال المعجمة وبالبا الموحدة  
 ماو التميم وطلوا بضم الحاء المهملة اسم لمذ والعث بفتح  
 العين المهملة وسكون اللام وبالبا المثلثة قرية موقوفة  
 على العلوية على شرفي دجلة وهو اول العراق وعباد  
 حصن صغير على شاطئ البحر **قوله** وما فتح عنوة واقرا له  
 عليه حصن منه مكة ونحوه لانه النبي صلى الله عليه وسلم  
 افتتحها عنوة وتركها لاهلها ولم يوظف الخراج انتهى ووضع  
 عمر رضى الله عنه على مصر حين افتتحها عمر بن العاص كذا في  
 الهداية وقال الكمال الماخوذ لانه من اراضي مصر فاجاب  
 لا خراج الا بمرانه الاراضى ليست مملوكة للزراع وهذا بعد  
 ما قلنا انه ارض مصر خراجية والله اعلم كانه لموت المالكين  
 شيئا فشيئا من غير خلاف ورثة فصارت للبيت المال انتهى  
 ولصاحب البحر رسالة في الاراضى المصرية مفيدة **قوله**  
 او اجلاهم الامام من اراضيهم اقبل ضرب الجزية عليهم او بعد  
 بعذر قال في الكافي نقل اهل الذمة عن اراضيهم الى ارض  
 اخير صح بعذر لا بد منه والعذر انه لا يكون لهم شوكه

قال الزبيدي حد ما عضافه جده وما وال  
 في السجل الى حد السام انتهى حد  
 السام مع

قوله صح

الخراج

وقوة فيخاف عليهم من اهل الحرب او يخاف علينا منهم بان  
 يخبروهم بعورات الناس ولهم قيمة اراضيها او مثلها  
 مساحة من ارض اخرى وعليهم خراج هذه الارض التي انتقلوا  
 اليها وفي رواية خراج المنقول عنها والاول اصح **قوله** واما  
 اذا كانوا مسلمين فيوضع عليهم العشر بخالفه ما قال في  
 الكافي وارضيتهم التي انتقلوا عنها خراجية فلو توطنها  
 مسلم عليه خراجها لانه الاسلام لا ياتي في بقا الخراج انتهى **قوله**  
 وما احياه مسلم يعتبر بقره هذا عند ابي يوسف واعتبر  
 محمد الماء فانه احياه بماء الخراج فهو خراجية ولا فعية  
**قوله** وكل منهما انه سقي بما العشر الى اخوه فيه يخالفه لقوله  
 قبله وما احياه مسلم يعتبر بقره لانه اعتبر الخيرة ثمة  
 وهنا اعتبر الماء وعلمت انه ذاك قول ابي يوسف  
 وهذا اير اعتبارا لما قول محمد **قوله** هل يجب عليه الخراج او  
 العشر تتمه او العشر انه كما هو نص الزبيدي **قوله** احدهما  
 خراج مقاسمة حكم حكم العشر فيتعلق بالخارج لا بالتمكن  
 من الزراعة حتى اذا غطت الارض مع التمكن لا يجب عليه  
 شئ كما في العشر ويوضع ذلك في الخراج اير صرف  
 مصرفه كما في الجوهرة **قوله** كالحجر ونحوه اشارة الى انه  
 لا يزيد على النصف كما يصريح به وينبغي ان لا ينقص عن  
 الخمس ضعف ما يؤخذ من المسلمين كما في الجوهرة **قوله**  
 صاعا من بر او شعير او هو خير في اعطاء الصاع من الشعير  
 او البر كما في النهاية موقفا الى قتاد وراضين انه انتهى الصحيح  
 انه مما يزرع في تلك الارض كما في الكافي **قوله** ودرهما  
 اير من اجود النفود كما في التبيين وقال في الجوهرة معناه  
 يكون الدرهم من وزن سبعة وهو ان يكون وزنه اربعة  
 عشر قيراطا انتهى **قوله** ولجوب الرطب بالفتح والجمع  
 الرطب وهي التفن والخيار والبطيخ والبادنجان  
 وما جرجراه والبقول غير الرطب مثل الكرات **قوله**  
 ولا يزداد انما طاق عند ابي يوسف وهو رواية عن

المسلمين كـ

الحسين



ابي حنيفة هو الصحيح كما في الكافي **قوله** ويؤاد عند محمد ليس على  
 اطلاقه لما قال في الكافي الاراض التي صدر التوظيف  
 فيها من عمر او من امام بمثل وظيفة عمر لم تجز الزيادة على تلك  
 الوظيفية اجماعا واما اذا اراد الامام توظيف الخراج على  
 ارض ابتداء وزاد على وظيفية عمر فعند محمد يجوز **قوله**  
 ولا خراج لو انقطع الماعز ارضه او غلب كذا حكم الاجرة في  
 الارض المستأجرة **قوله** او اصاب الزرع آفة ايساوية لا  
 يمكن الاحتراز عنها كالغرق والحق وشدة البرد وعدم لزوم  
 الخراج بالآفة السماوية في ذهاب كل الزرع واما اذا بقيت  
 بعضه قال محمد ان بقي مقدار الخراج ومثله بانه بقي مقدار  
 درهمين وقصير عن يجب الخراج وان بقي اقل من مقدار  
 الخراج يجب نصفه قال شيخنا والصواب في هذا  
 انه ينظر اوله الى ما انفق هذا الجبل في هذه الارض ثم  
 ينظر الى الخارج فيجب ما انفق اوله الخراج فان  
 فضل منه شيء اخذ منه مقدار ما بينا انزله واما اذا كانت  
 الآفة غير سماوية ويمكن الاحتراز عنها كاكل القردة والبيع  
 والافعا ونحو ذلك فلا يسقط الخراج وقال بعضهم يسقط  
 والاول اصح ودر شيخ الاسلام انه هلك الخراج قبل  
 الحصاد يسقط واما اذا اصاب زرع الارض المستأجرة  
 آفة سماوية فما وجب من الاجر قبل الاصطلام لا يسقط  
 وما وجب بعد الاصطلام يسقط وعليه الاعتماد كذا في البحر  
**قوله** ويجب الخراج اذا عطلها اير الارض مالكها قال في  
 الجوهرية هذا اذا كان الخراج موطفا واما اذا كان خراج  
 مقاسمة لا يجب شيء كذا في الفوائد انتهر واما ان  
 اذا منع ان يزرع في الزراعة لا خراج عليه لعدم التمكن و  
 تقدم انه مصر لانه ليست خراجية بل بالاجرة فلا شيء على من  
 لم يزرع ولم يكن مستأجرا ولا جبر عليه ببيعها فما فعله  
 الظلمة من الاضرار به حرام خصوصا اذا اراد الاستفاد  
 بالقوان والعلم كذا في البحر **قوله** ويبقى الخراج ان سلم

اي الآفة

المالك ذكره هنا كغيره مثل الهداية ونقدم في باب العشر **قوله**  
 ولا عشر في خارج ارضه كذا الزكاة مع العشر او الخراج و  
 لا يجتمع حد وعق وبلد ونقي ورجم وزكاة تجارة و  
 صدقة فطر وقطع وضمان وبيع ووضو وجبل وحيض  
 ونفاس كما في البحر **قوله** ويجب العشر في الاراض التي  
 الموقوفة ليس على عمومها لانه الارض المشترقة من بيت  
 المال اذا وقفها مشتركة لا عشر فيها ولا خراج كما  
 ذكره صاحب البحر واقره برسالته **فصل في الجزية**  
 الجزية اسم لما يؤخذ من اهل الذمة والجمع جزر كاللحمة والحى  
 لانها تجزى عن القتل كذا في البحر **قوله** لسواقر واعي اموالهم اى  
 من ارض وعقار فقط **قوله** وغيره هذا ينافي ما تقدم لنا من  
 انه غير العقار لا يجوز المن به عليهم واما يبقى لهم من المنقول  
 قدر ما يتاين لهم به العمل وعدم جواز المن به لانه لمن نقص  
 عليه قوله تعالى واعلموا انما غنمتم الى اخوه فهذه الاشارة مسلمة  
**قوله** على كتابي سوا كان من العرب او البو لبقوله تعالى من  
 الذين ادنو الكتاب حتى يعطوا الجزية كذا في الغاية **قوله**  
 ظهر غناه الى اخوه هذا ما اختاره الطي وقال صاحب البحر و  
 هو احسن الاقوال انتهر وقال في الاختيار اختلفوا في حد  
 الفنى والمتوسط والفقر والمختار انه ينظر في كل بلد الى حال  
 اهله وما يعتبرونه في ذلك وتجب في اول الحول لا سقاط  
 القتل وتقسط على الاشهر تخفيفا وليكنه الاداء **قوله**  
 لا على وثني عربي فانه ظهر عليهم قوسه وطعنه في كذا  
 في التبيين لانه النبي صلى الله عليه وسلم كان يسترق ذرارير  
 مشركي العرب وابو بكر استرق ثياب بني حنيفة وصبياتهم  
 انتهر واذا ظهر على عبدة الاوثان من العرب والمتردين وناوهم  
 وصبياتهم في الآانه ذرارير المتردين وناوهم بجبرون  
 على الاسلام وانه ذرارير عبدة الاوثان وناوهم كذا في  
 الغاية **قوله** ولا يقبل منهما الا الاسلام والسيف الى اخوه  
 استدلل به في الاختيار بقول النبي صلى الله عليه وسلم يوم

قال

وجلد

في الكفاية

فقره



قلت

وتترك

حين لو كان على ريق لكان اليوم وانما الاسلام او  
 السيف انتزعت فيه اذ بالعرب الرطل البالغ غير الكتاب لما  
 تقدم من استرقاق نلوب وذراريهم انتروا في العناية  
 وتر القياس في الكتاب العوي بالما قد مناه نفس الامة ولو  
 لاه لداخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كان يجر على ريق  
 الحديث **قوله** اما وثني العرب فلان النبي صلى الله عليه وسلم  
 نشأ بين اظهرهم هو وان شمل الكتابي فقد خص بالكتاب  
 كما قدمناه والوثن ماله جثة من حطب او حجر او فضة  
 او جوهر يخت والجمع او ثمان كما في الموب وفي السراج  
 الوثن ما كان منقوشا في حائط ولا شخص له والصنم  
 اسم لما كان على صورة الانسان والصليب مالا نقش  
 فيه ولا صورة تعبد كذا في البحر **قوله** وروى عن ابي حنيفة  
 انه يوضع عليه اذا كان يقدر على العمل جرم به في الاختيار  
 حيث قال ولا على الرهبان المعتزلين والمراد الذين لا  
 يقدر وروى على العمل والسياحين ونحوهم اما اذا  
 كانوا يقدر وروى كتعطيل ارض الخراج انتروا ومثله  
 في الجذرة مقتصر عليه **قوله** وزمن الزمانه عدم بعض  
 اعضايه او تعطيل قواه كذا في البحر عن العناية **قوله**  
 وفقير لا يكتب قال في البحر هو الذير لا يقدر على العمل  
 والمعتل المكتسب الذير يقدر على العمل وان لم تكن  
 حرفة ويكتفي بصحته في اكثر السنة انتروا فاذا ترك  
 العمل توخذ منه الجزية كتعطيل ارض الخراج وغير مطبق  
 العمل معتبر بالارض التي لا تصلح للزراعة اعتبار الخراج  
 الرؤس بخراج الارض كذا في الاختيار **قوله** وتسقط  
 بالموت والاسلام كذا تسقط اذا عي او زمن او اقعدا  
 صار شيخا كبيرا لا يستطيع العمل او افتقر بحيث لا يقدر  
 على سعي ولا فرق في المسقط بين ان يكون بعد تمام السنة  
 او في بعضها وتسقط جزية سنة دس نصفها كما في البحر  
**قوله** وتداخل بال تكرار مختلف في معنى التكرار والاصح

على العمل فيجب عليهم وان انتروا  
 وتركوا العمل لانهم يقدر وروى على  
 العمل فصاروا كالمعتلين اذا  
 تركوا العمل فتوخذ منهم الجزية  
 ص

انها اذا دخلت السنة الثانية سقطت جزية السنة الاولى وذلك لانها  
 توخذ في اخر الحول قبل تمامه بحيث يبقى منه يوم او يومان عند راي  
 حنيفة كذا في البحر وقال في الهداية في الجامع الصغير لم يؤخذ منه خراج  
 رأسه حتى مضت السنة وجاءت سنة اخرى لم يؤخذ منه عند ابي حنيفة  
 انتروا وهذا لا يقدماه عن الاختيار انها تسقط على الاشهر انتروا وقال  
 في البحر قه بالجزية لانه الديون والاجرة والخراج لا يسقط بالاسلام  
 والموت اتفاقا واختلف في سقوط الخراج بالتداخل فعند الامام  
 يسقط وعندهم لا وقيل لا تداخل فيه بالا اتفاق كالعشر انتروا  
**قوله** لا تقبل الجزية لو بعثها على يد ثائبة في اصح الروايات  
 بل يكلف ان ياتي بنفسه فيعطى قائما والقابض منه قاعد  
 وفي رواية ياخذ بتليبس ويهره مزا ويقول اعطى الجزية يا ذم  
 كذا في الهداية والتبيين او يقول له يا يهودي او يا نصراني يا عدو الله  
 كما في غاية البيان ولا يقال له يا كافرا يا ثم القائل اذا اذاه  
 به كما في القينة وفي بعض الكتب انه يصنع في عنقه حين اذ  
 الجزية كذا في البحر **قوله** لا تحدث ببيعة وكينة وبيت نار منها  
 ارض دار الاسلام لم يقيد فشم القر كالا مصارو هو المختار  
 كما في البحر فتح القدير **قوله** الذير الى اخوه فيه اشارة الى جواز  
 سكنه مع المسلمين لكن في حلة خاصة في المعتمنة كما في الاشياء  
 والنظاير وهذا في غير ارض العرب لما قال في الاختيار يمنع  
 المشركون ان يتخذوا ارض العرب سكنا ووطنا لقوله صلى  
 الله عليه وسلم لا تجمع دينان في ارض العرب ويمنعون من  
 اظهار الفواحش والربا والظلم والطغيان والقنا وكل هو حرم  
 في دينهم لان جميع هذه الاشياء كباية في جميع الاديان وان حضر  
 لهم عيد لا يخرجونه فيه صلبا منهم انتروا **قوله** ويركب على  
 سرع كما كاف المعتمدين لا يركب مطلقا وان ركب لضرة  
 نزل في الجامع ويضيق عليه في المودر كما في الاشياء  
 والنظاير **قوله** لا ينقض عهد ان امتنع عن الجزية كذا لا  
 ينقض عهد بالقول بخلاف امان الحويته فانه ينقض  
 بالقول كما في البحر عن الحيطة **قوله** ولا يؤخذ من اطفالهم

الغير  
 كمين  
 في المقدم

نحو



مطلب بيت  
الاول

كذا فوافهم ايرني تغلب لصلح على ضعف زكاتنا وهي منعدمة  
في حق الفقهاء المسلمين كذا في الاختيار **قوله** وهما ارجحية والخارج  
الي اخوه ببيان لمصرف احد بيوت مال المسلمين وهي اربعة  
المرحلات ومصرف ما ذكره المصنف من جملة هذا النوع ما يأخذه  
العائش من اهل الحرب واهل الذمة اذا عروا عليه ومال اهل  
بجائه وما صولح عليه اهل الحرب على ترك القتال قبل  
نزول العسكر باحتهم كل ذلك يصرف الي مصالح  
المسلمين الثاني الركايز والكسرة ومصرفها من يجوز  
صرف الزكاة اليه الثالث خسر المعادنة والغنائم  
والركايز ومصرفه ما ذكره في قوله تعالى فانه لله خمس  
الآية الرابع اللقطات والتركات التي لا وارث  
لها ودية مقتول لا ولي له ومصرفه للقيط الفقير  
والفقر الذين لا اولياء لهم يعطى منه نفقتهم وادويتهم  
وكفنتهم وعقلم جانيهم وعلى الامام ان يجعل لكل  
نوع من هذه الانواع بيتا يخصه ولا يخلط بعضها  
ببعض ويقترض منه بعضها لبعض عند الحاجة  
اليه ثم يردده اذا حصل الا ان يكون المصروف في الصدقات  
او خسر الغنائم على اهل الخراج وهم فقرا فانه لا يرد شيئا  
لانهم يتحققون للصدقات بالفقرو كذا في غيره اذا  
صرفه اليه المستحق كما في التبيين وغيره وقال في البحر  
ليس للزير شيء من بيت مال المسلمين الا ان يكد يهلك  
فيعطيه الامام منه قدر ما يبدد جوته انتهر وكذا في  
الحاوي القدي بقبيل غارة الكعبة المشرفة و  
نفقتهم من جملة مصرف البيت الاول من بيوت المال وهو  
مال الجينة والخراج وهدية اهل الحرب وما اخذ منهم بغير  
قتال وما يأخذه العائش من اهل الذمة والحرب  
اذا عروا عليه ومال اهل بجائه وما صولح عليه اهل  
الحرب لترك القتال قبل نزول العسكر باحتهم  
كل ذلك يصرف الي مصالح المسلمين كما تقدم ومنه

لها

رد

منه

معظمها غارة الكعبة المشرفة وفي الظاهر يجوز صرف الخراج  
الي نفقة الكعبة انتهر وقد افردته برسالة سميتها اسعاد  
آل عثمان المكرم ببناء بيت الله المحرم **قوله** وذراريهم ضميره  
يعود الي الكعبة القضاة والعلماء والمقاتلة لانه العلة في  
شمل الكل كما ذكره مثلا مسكين في شرفه للكنز وفي  
الهداية ما يورهم التخصيص كشرح المجمع حيث قال وذراريهم  
اي ذراري المقاتلة انتهر قال صاحب البحر وليس كذلك  
انتهر **قوله** وموت القاضي في خلال السنة قال في الهداية  
ولو استوفى رزق سنة وعزل قبل استكمالها الاصح  
انه يجب الاداء في رزق ما بقي من السنة وكذا صحته  
في الكافي انتهر فعلى هذا التصحيح ينبغي ان يرد اذا مات  
ما بقي بعينه من الرزق لباقي السنة **قوله** وقيل لا يسقط  
جزم في البقية لتخصيص القنية بانه يورث بخلاف  
رزق القاضي كما في الاشباه والنظائر **باب**  
**المرتد** **قوله** عوض عليه الاسلام هو مستحب على  
ما قالوا وليس بواجب كذا في التبيين **قوله** وجب  
ثلثة ايام ان استعمل هو ظاهر الرواية انتهر وقال في  
الفوائد لا يجوز الامهال بدون الاستعمال في ظاهر الرواية  
كذا في الجوهره فاذا لم يستعمل قتل من ساعته الا اذا  
كان الامام يرجو السلامة كما في البحر في البدايع **قوله**  
وقيل مطلقا اير قيل بحتب مطلقا ويرعى اية متبعة  
واية يوسف وفي الجامع الصغير عوض عليه الاسلام  
فانه اية فترك ولم يذكر الامهال فيحمل على انه لم يستعمل كذا  
في الجوهره واذا استعمل فظاهر الميسوط وجوب  
امهاله فانه قال اذا طلب التاجيل كان على الامام ان  
يملكه وعنه الامام الاستحباب مطلقا كذا في البحر ثم قال  
وانما باطلا انه يفعل ذلك بالمرته ثانيا الا انه اذا تاب  
ضربه ضربا وجيعا وجب حتى يظهر عليه اثار التوبة ويرى  
انه مسلم مخلص ثم على سبيل فانه عاد فعليه هكذا في

ريهم

محدث

يلع

وهو

ضربه الامام وعلى سبيل وانه ارتد  
ثالثا ثم تاب صح

لهم



التا رخانه **وله** فان تاب بالتبر الى اخوه اير مع اتيانه بالشها  
 دتين سئل ابو يوسف كيف يعلم فقال يقول اشهد ان لا اله  
 الا الله وان محمدا رسول الله ويقربا جاء من عند الله ويتبر  
 من الذير انتحله كذا في البر عن شرح الطحاوي وصرح في الفتا  
 بان التبر بعد الاتيان بالشهادتين **تبيين** محفل قبول توبة  
 المرتد ما لم تكن ردة بسبب النبي او بفضه صلى الله عليه وسلم  
 كما قدمه المصنف فان كان به قتل صا ولا تقبل توبته سواء  
 جأ تائباً من نفسه او شهد عليه بذلك بخلاف غيره من المكفرات  
 فان الاكابر فيها توبة لكنه بمجد ونكاحه ان شهد عليه مع الكفار  
 وكذا يقتل حد الشجين او الطعن فيهما ولا تقبل توبته  
 على ما هو المختار للفتور كذا في الجوهري **وله** بخلاف المرتدة  
 يصلح ان يتعلق بقوله والاقتل ولا يترق والمصنف  
 قصر على الاخير لانه سيذكر متنا لا تقتل المرتدة وتجبر  
 وكان يفتيه هذا في بعضه **وله** اذا لحقت بدرا الحرب  
 فميد به لانها لا تترق في دار الاسلام في ظاهر الرواية  
 وعن ابي حنيفة في النوادر تترق في دار الاسلام  
 ايضا قيل ولو اقبى بهذه لا بأس به فيمن كانت ذات  
 زوج حتما لقصد ما السى بالردة من اثبات الفرقة  
 وينبغي ان يشترها الزوج من الامام او يهبها له اذا كان  
 مصر فالانها صارت فيا للمسلمين لا يختص بها الزوج  
 فيملكها ويتولى حينئذ حبسها وجبرها على الاسلام  
 غير انه ضرر قصد ما عليها كذا في الفتح **وله** ردة احد  
 الزوجين فسخ سيذكر في النكاح ايضا وهذا هو ظاهر  
 الرواية وقد اقبى الديويص والصغار وبعض اهل سمقند  
 بعدم وقوع الفرقة بالردة ردا عليها وغيرهم مشوا  
 على الظاهر لكن حكموا بجبرها على تجديد النكاح مع الزوج  
 وتضرب خمسة وسبعين سوطا واختاره قاضيان  
 للفتور كذا في الفتح **وله** عتق مدبره كذا مبرها اذا لحقت  
 وتحل ديونها كذا في الفتح **وله** وكسب اسلامه لو ارثه المسلم

منيب

بب صحيح

والمراد عدم قبول التوبة لعصمة دم  
 اما اسلامه بتوبته فصح منه

مادامت صح

حبسها

وعنه

العيرة لكونه وارثا عند موت المرتد او قتله او القضا بلحاظه في الاصح  
 وهو رواية في محمد وشره امرأته المسلمة اذ اقامت او قتل او قضي عليه  
 بالحق وهي في العدة لانه صار كافرا في التبيين **وله**  
 وقضي دين كل حال من كسبها الكسب بفتح الكاف وكسرها وهذا  
 قول زفر وهو رواية عن الامام قال في الجوهري ضعيفة وفي رواية  
 الحسن عنه انه ايردني يقضي من كسب الاسلام الا ان يفي به فيقضي  
 الباقي من كسب الردة وهو الصحيح لان دين الاسلام يقضي  
 من ماله لانه مال غيره وكذا دين الميت يقضي من ماله لانه مال وارثه  
 وماله كسب اسلامه فاما كسب الردة قال جماعة المسلمين فلا  
 يقضي منه الدين الا الضرورة فاذا لم ينف به كسب الاسلام  
 تحققت الضرورة فيقضي الباقي منه كذا في البدايع وهكذا  
 صح الولا الى انه **وله** وصح طلاقه واستيلاده هذا بال  
 تفاق وكذا قبوله الكهنة وتسليم الشفعة وجبره على ما ذكره  
**وله** وتوقف مفاوضته كذا تصرفه على ولده الصغير كما  
 في التبيين **وله** وتدبيره كذا عتقه موقوف كما في الكفر  
**وله** ووصيته ارثه في حال ردة اما وصيته في حال  
 اسلامه فالمدكور في ظاهر الرواية في المبسوط وغيره انها  
 تبطل مطلقا قريبة او غير قريبة من غير ذكر خلاف وذكر الولا الى  
 ان الاطلاق قوله وقولهما بعدم بطلان الوصية بغير قريبة  
 قيل اراد بغير القريبة الوصية للنائية والمغنية كما في  
 الفتح **وله** وان جأ مسلما بعده وماله مع وارثه اخذه بعينه  
 بالقضا او الرضا قال في البر عن التا رخانه وماله كما في  
 في يد الورثة انما يعود الى ملكه بقضا او رضا فانه ذكر  
 في السيرة الكبرى ان وارث المرتد اذا تصرف في المال الذير  
 ورثه بعد ما عاد المرتد مسلما نفذ تصرفه فيه انه ربه جرم  
 الزايع معللا بان دخل في ملكه بحكم شرعي فلا يخرج عن  
 ملكه الا بطل يقة انه رثتم قال صاحب البر ولم ار حكم استرداده  
 من الامام كسب ردة والذير يظهر عدم استرداده لانه لم يأخذه  
 بطريق الخلاف بل لكونه مال حربي كالحربي الحقيقي لا يسترد

نه لاصح

وقال



ماله بعد اسلامه **اول** اخبرت بارتداد زوجها لم يبين شرط  
 المخبر ولم يذكر اخبار الزوج بارتدادها وقال في المبسوط و  
 لم تزوج امرأة فلم يدخر بها حتى غاب فاحبها مخبراتها قد ارتدت  
 عن الاسلام والعياذ بالله والمخبر ثقة عنده وهو او مملوك  
 او محدود في قذف وسعه ان يصدق ويتزوج اربعا  
 سواها لانه اخبره باور ديني وهو حلال الاربع له وهذا  
 احريه وبين ربه وكذا اذا كان غير ثقة وكان كبر رايه  
 انه صادق لانه خبر الفاسق يتأكد بكبر الرأى وان كان  
 اكبر رايه انه كاذب لم يتزوج اكثر من ثلاث لانه خبره  
 يسقط بمعارضته اكبر الرأى بخلافه ولو كان المخبر  
 اخبر المرأة ان زوجها قد ارتد فلها ان تتزوج بزوج آخر  
 في رواية هذا الكتاب ايضا وفي السير الكبير يقول السير  
 لها ذلك حتى يشهد عندهما بذلك رجلان او رجل واحد  
 قال لانه الردة الزوج اغلظ حتى يتعلق بها استحقا  
 القتل بخلاف ردة المرأة وما ذكرها اصح لانه المقصود  
 الاخبار بدفع الوقوع لا اثبات الردة انهم ومنه في  
 قاضيه **د** كما في الاخبار بموته وتطبيقه ويشترط  
 فيه ما قال في المواهب لو اخبر ما ثقة ان زوجها الغائب  
 مات او طلقها ثلاثا او غير ثقة ومعه كتاب بطلانها ولم تدرك  
 انه منه الا انها تحت فتخرج صدقة جازلها الاعتداد  
 والتزوج انهم **د** لا تقدر ردة قال في البحر الا اذا كانت  
 ساهرة تعتقد انها هي الخالقة لذلك فتقتل في الاصح  
 انهم اراهم تنب **د** وان قتلها احد لا يفي شيئا حرة  
 كانت او امه الى اخوة بخالفه في ضمان الامة ما قال في  
 التاتارخانية عن الغيانية يفي لمولاها كما في البحر **د**  
 والامة بجبر لمولاها ارتد فع لمولاها فيجعل حبسها  
 في بيت السيد سواء طلب ذلك ام لا في الصحيح  
 جمعا بين حق الله وحق السيد في الاستخدام لكن  
 يطاوعها صريح به الاستيعاب بخلاف العبد المرتد لانه

يتأيد ساء

ص

اصح

نحو

يقتل كذا في البحر **د** ويرور تضرب في كل يوم اثنا عشر لانه لم يذكر  
 ضربها في الجامع الكبير ولا في ظاهر الرواية ويرور عن ابي حنيفة  
 انها تضرب في كل ايام وقد ضربها بعضهم بثلاثين وعنه الحسن تضرب  
 كل يوم تسعة وثلاثين سوطا الى ان تموت او تسلم ولم تحصى حرة  
 ولا امه وهذا قتل معني لانه مولاة الضرب تفضي اليه كذا في الفتح  
 وقال الزيني تضرب في كل ثلاثة ايام مبالغة في الحمل على الاسلام انهم  
 فقد مشي على ما قدره البعض جاز ما به انه المذهب لعدم حكايته  
 غيره وظاهر كلام الكمال عدم ارتضاية **د** وكسبها لورثتها  
 ولا يرث الزوج اذا ارتدت في صحتها وانما اذا ارتدت ومير  
 مريضة فانت من ذلك المرض ورث الزوج منها لانها قصدت  
 الفوار والزوج اذا ارتد وهو صحيح فانها ترث منه لانه يقتل  
 فاشبه الطلاق في مرض الموت كذا في المجموع **د**  
 كذا امته النصرانية اراد به من يحل له وطهرها من الكتابيات  
 فظهر عليه ارجح عليه قال في المغرب ظهر غلب وظاهر على النص  
 غلب وهو من قولهم ظهر فلان على السطح اذ اعلاه وحقيقته صار  
 على ظهره انهم كذا في البحر **د** وحكم القاضي بلحاظ قيد المسئلة  
 حكم القاضي وليس ظاهر الرواية كما سنذكر وقد اطلقها في الكفر  
 والهداية عنه تبعا لظاهر الرواية كالجامع الصغير **د** فهو لوارثه  
 قبل القسمة بين الفانين اير بغير شئ وان وجد بعد ما اخذ  
 بقيمته ان شاء ولو كان مثليا فقد تقدم انه لا يؤخذ لعدم الفاء  
 كما في الفقه **د** والثاني انتقل اليه ورثته بحكم القاضي بلحاظ وقا  
 الوارث مالكا قديما هذا التوجيه لما ذكره تقييد المسئلة بحكم القاضي  
 بالحاق وعلى ظاهر الرواية انه لا يحتاج للقضاء ياخذ الوارث  
 ما اخذه المرتد بعد عودة ورجع به ثانيا بوجوبه بانه عوده واخذه  
 ولحاظ ثانيا يرجع جانب عدم العود ويؤكد فقر رموته حكاه  
 ما احتج اليه القاضي بالحاق لصيرورته ميراثا الا ليرجع عدم عوده  
 فققر اقامته ثم في فقر رموته فكان رجوعه واخذه ثم عوده  
 ثانيا بمنزلة القضاء وفي بعض روايات السير جعله في  
 لانه بحر الحاق لا يصير المال ملكا للورثة والوجه ظاهر الرواية



كذا في فتح القدير واذا علمت هذا فقد تساهل صاحب البحر  
 لتعليق المسئلة بانه انتقل اليهم بقضا القاضي بلحاظه وقد  
 ذكر ما نقلناه عن الكمال **قوله** فحاشا لما يعني قبل اداء البذل للابن  
 اذ لو كان بعده يكون الولد للابن وقيد بالكنية لانه الابن اذا دبره  
 ثم جاء الاب مسلمانا فانه الولد للابن ووجه الاب كما في البحر عن التاج  
**قوله** بدليل من هذا هو القضا بالعبد **قوله** فريته في كسب الاسلام  
 هذا عند ابي حنيفة ومثله فيما كتبه في الردة والاسلام وعلى  
 هذا اذا غضب مالا فافده بحسب ضمانه في مال الاسلام وعندهما  
 في الكفر كذا في الفتح من غير تقييد بشئ انتزعه وهذا يناقض ما قد  
 المصنف من ان دين كل حال يقضى بكسبها ووافقه على الصحيح  
 الذي قدمناه انها في كسب الاسلام الا ان لا يفي في كسب الردة امر  
 وقد فصل فيه في الفوائد الظهيرية فقال ما غضب في شئ واستهلكه  
 وقد ثبت ذلك بالمعاشرة او البينة فقهاه ذلك في كسب  
 الاسلام والردة يودر من اى المالكين شانه غير ان يرتب احدهما  
 على الاخر عند جميعا وان ثبت ذلك باقراره فقطعدهما  
 يستو في من الكسبين جميعا وعند ابي حنيفة من كسب الردة  
 لانه الاقرار تصرف منه فيصير في ماله وكسب الردة ماله عند  
 انتزعه **قوله** وان لم يلحق اليه اخوه كذا الحكم لو لحق ولم يقض بلحاظه  
 وعاد مسلمات من القطع فانه يجب دية كاملة على القاطع  
 على قولها ونصف دية على قول محمد وقال عمر الاسلام  
 لانص فيه والصحيح انه على الخلاف الذي ذكرنا قاله شمس الائمة  
 كذا في الفتح **قوله** مكاتب ارتد فليحق فاكسب مالا اليه اخوه  
 انما قيد بكسب المال بعد الردة ليفيد انه حكم ما اكتسبه قبل  
 ذلك كذلك بالاولى ثم انه هذا ظاهر على اصلها لانه كسب  
 الردة ملكه اذا كان حرا فكذا اذا كان مكاتباً اذ الكتابة لا تبطل  
 بالموت فالردة اولى واذا كانت ملكه قضى منها مكاتبة  
 واما عند ابي حنيفة مع فيش كل لانه لا يملكه كسب الردة  
 اذا كان حراً وملكه اياه مكاتباً ووجه ما افاده المصنف  
 بقوله والردة لا تؤثر في الكتابة ارا لا تبطلها كما لا تبطل بالموت

بلحاظه

فألة

فكذا لا تؤثر في كسبها **قوله** ارتد الزوجان فليحقا اليه اخوه قيد به  
 لانه لو مات الزوج فارتدت الزوجة ولحققت ثم ولدت هناك  
 ثم ظهر على الدارقان الولد لا يترق ويرث اياه لانه مسلم  
 تبعاً لابي حنيفة فحق تبعاً لانه ولا يرث اياه لانه بالرق كذا  
 في البحر عن البديع **قوله** بلا قتل ان يبي احد مائلا يقتل  
 فيها المرتد الثانية المسلم بالتبعية لا بوجه اذ ابلغ مرتد الثالثة  
 اذا اسلم في صفه ثم بلغ مرتد الرابعة المكة على الاسلام اذا  
 ارتد استحق ان يجمع ولو قتل احد لا يلزم شئ الخامسة  
 اللقيط في دار الاسلام محكوم باسلامه ولو بلغ كافراً اجبر  
 على الاسلام ولا يقتل كالمولود بين المسلمين اذ ابلغ كما  
 كما في الفتح **باب البغاة** **قوله** قوم مسلمون فوجوا  
 طاعة الامام لم يقيد بكونه بتاويل لانه الخوارج عن طاعة الامام  
 اربعة اصناف كما في الفتح احدها الخوارج بتاويل بمنفعة  
 وبلا منفعة يأخذونه اموال المسلمين ويقتلونهم ويخيفونهم  
 الطريق وهم قطاع الطريق وسيد كره المصنف في  
 كتاب الحدود وكانه لا يثبت ذكرهم هنا لكونه قتالهم  
 من الجهاد والثاني قوم كذا انهم لا منفعة لهم لكن لهم  
 تأويل محكم حكم قطاع الطريق والثالث قوم لهم منفعة  
 وجمية فوجوا عليه بتاويل يرونه انه على باطل كفر او معصية  
 يوجب قتاله بتاويلهم وهو لا يسمونه بالخوارج يستحلونه  
 واما المسلمين واما اموالهم ويسبون نساءهم ويكفرون  
 الصحابة وحكمهم عند جمهور الفقهاء وجمهور اهل الحديث حكم  
 حكم البغاة والرابع قوم مسلمون فوجوا عن طاعة الامام  
 ولم يستيحو اصابه الخوارج من دماء المسلمين وسبى  
 ذراريرهم وهم البغاة وحكمهم ما ذكره المصنف **قوله**  
 فيه عوهم اليه العود ويكشف شبهتهم ليس ذلك واجبا  
 بل مستحب لانهم كره بغتهم الدعوة **قوله** فانه اجتمعوا  
 متخيزين حار لنا قتالهم بدا كذا ذكر الشيخ المعروف بخوارج  
 زاه وهو المذهب عندنا وذكر القدوري في مختصره

فأ

معصية

القزويني ح

فانه سببت ثم ولدت في دار الاسلام  
 فروع مسلم تبعاً لابي حنيفة

بلغ



لا يبداهم بقتال حتى يبدوه وهو قول الثالث في هذا قال الزبير  
ثم قال ولو امكن دفع شرهم بالحرب بعد ما تحيزوا ففعل ذلك  
ولا يقاتلهم لانه امكن دفع شرهم باهونه منه واجهاد  
معه واجب بقدر ما يندفع به شرهم والمرد عنه ايجنبه  
منه لاروم البيت تحول على عدم الامام واما اعانة الامام فمن  
الواجبات عند القدرة انتهر وقال الكمال يجب على كل  
منه اطلاق الدفع ان يقاتل مع الامام الا انه ابدوا ما يجوز  
لهم القتال كما ظلمهم او ظلم غيرهم ظلم لا شبهة فيه بل يجب  
ان يعينهم حتى ينصفهم ويرجع عن جورهم بخلاف  
ما اذا كان الحار مشتبها انه اظلم مثل تخيل الجنابات التي  
لل امام اخذها والحاق الضرر بها لدفع ضرر اعم منه انتهر  
**قوله** ويقتل جرحهم كذا سيرهم وان راى انه يخل على  
فعل فانه عتيا رضي الله عنه كانه اذا اخذ سيره استخلفه  
انه لا يعين عليه وظاه وانما يجب وهو الحسن  
لانه يؤمن شره من غير قتل كذا في الاختيار انتهر واذا  
اخذت المرأة من اهل البني وكانت تقاتل حبست ولا تقتل  
الا في حال مقاتلتها دفعا وانما تحبس للمعصية و  
لمنعها من الشر والفتنة كذا في الفتح **قوله** وجب  
اموالهم قال في الجوهرة الا ان الامام يبيع الكراع ويحسب  
ثمنه لانه ذلك انظر وايسر لانه الكراع يحتاج الى مونة و  
قد تأتى على قيمته فكان يبيعه النفع لصاحبه انتهر ومثله في  
الكافي **قوله** واستعمل سلامهم الى اخوه قال في الاختيار  
معناه اذا كان لهم فيه انتهر ولا ضمانا بقتلها كما سيذكر  
المص **قوله** لا تسي بقتل باغ مثله ان ظهر عليهم الاولي منه  
عبارة الكافي وغيره قتل باغ مثله ثم ظهر عليهم لم يجب  
شي **قوله** خلاف ما اذا اجروا فيه احكامهم اير فلا قود  
ولادية ولكن يستحق عذاب الاخرة كذا في الفتح **قوله**  
مدعي ذلك الباغي حقيقة ارجال القتل وحال طلب الميراث  
لا قال الكمال وان قتل الباغي العادل وقال كنت على حق

حقيقة  
حقيقة

لمع

وانما

وانما الآن على الحق ورثة انتهي وكذا قال في شرح الجمع و  
انه قتل الباغي وقال كنت على حق وانما الان على الحق  
ورثة انتهي ومثله في الكافي **قوله** كره بيع  
السلع خرج به ما يتخذ منه السلاح لانه لا يقاتل به  
الا بصنعة وهم لا يتفرون لها بخلاف اهل الحرب  
فانه يكره ذلك ايضا **قوله** قال في الجمع  
قدمت اول الباب الكلام عليه **كتاب احيا**  
**الموات قوله** والموت لغة الخ كان ينبغي ان  
يقول ايضا والاحياء لغة بل كانه الانب فقد تم بيانه  
الاحياء لغة وشرعا واستغير معنا الارض وتفسر  
الاحياء بخدمة رحمة الله عليه في النوادر انه احيا الارض  
لا يكون بالسقي والكراب وانما يكون بالبذر  
والزراعة حتى لو كرهها ولم يسقى او سقى ولم يكره  
لم يكن احيا وفي ظاهر الرواية اذا حفر لها النهر  
وسقاها يكون احيا وكذا اذا حوطها او سمنها  
بحيث ينقسم الما يكون احيا كذا في فتاوى رضوي  
رحمة الله **قوله** وبعدت من العام هو المختار وعنه  
محمد انه يعتبر ان لا يترفق به اهل القرية وان كان قريبا  
وجه المختار تعلق حقهم به حقيقة او دلالة فلا يكون  
مواتا وكذلك اذا كان محتطبا لا يجوز احياؤه  
لانه حقهم كذا في الاختيار **قوله** ملكها نجيبها اي  
وجب فيها العشر على المسلم والخارج على الذمي  
لانه ابدى اوضع فيجب على كل منهما ما يليق به و  
انه سقاها بماء الخارج اعتبر به كذا في الاختيار **قوله**  
قالوا هذا ديان يقتضي الخلاف فيه وقد جزم به في  
الاختيار وشرح الجمع لكن يكره كالسوم على  
سوم غيره **قوله** اربعون ذراعا قال في شرح  
الجمع عن المحيط اذا كان عمق البئر زائدا على الاربعين  
يزاد عليها **قوله** ولا حريم للنهر الا حجة الخ اطلق



الخلافة في مطلق النهر وقال في شرح المجمع فضلا عن الكفاية  
الاختلاف في نهركبير لا يحتاج اليه كذا في كل حين اما  
الانهار الصغار التي تحتاج اليه كذا في كل حين  
فلها حرم بالاتفاق انتهى **قوله** وقال له مسأله  
اليه اخوه كذا في المجمع ثم عقبه بقوله وقيل هذا بالاتفاق  
وعليه الشارح بما نصه قال المحققون للنهر حرم بقدر  
ما يحتاج اليه بالاتفاق لضرورة الاحتياج اكثر  
ومثله في شرح الاختيار انتهى ثم انه المصنف  
لم يبين مقدار الحريم عندهما وقال في المجمع وفي  
رواية بقدر ابو يوسف رحمه الله عليه

الحريم منصرف  
في النهر

الحريم بنصف عرض النهر من جانبيه لانه طينه يلقي من جانبيه فيقسم  
عرضه عليهما وقدره محمد بقدر عرضه من كل جانب لانه قد لا  
يمكنه القاء الطين من جانبيه جميعا فيقدر بعرضه من كل  
جانب انتهى **قوله** كذا جلة الكاف للتشبيه لا للتشليل **كتاب**  
**الكرامة والاسحق** ان جمع للموضع بين التسميتين كذا وغيره افوه  
باجداهما وبعضهم سماه كتاب الحظر وبعضهم كتاب الزهد والورع  
اما تسميته بالكرامة فلما فيه من بيان ما يكون من الافعال وما لا يكون  
وبيان المكره اهم لوجوب الاحتراز عنه واما تسميته بالحظر  
فلما فيه ما منع من استعماله شرعا والحظر المنوع والحبس قال  
تعالى وما كان عطاربك مخطورا ارمالكا نر زق ربك  
مجبوسا عا البر والفاجر والمخطور ضد المباح والمباح ما خبر  
المكلف بين فعله وتركه من غير استحقاق ثواب ولا عقاب  
واما تسميته بالاسحق فلما فيه من بيان ما حسنه الشرع  
وقبحه ولفظه الاسحق احسن اولاه اكثر مسايل استحقاق  
لا محال للقياس فيها واما تسميته بالزهد والورع فلما فيه كثيرا  
من المسائل اطلقها الشرع والزهد والورع تركها كذا في  
الاختيار والجوهرة **قوله** فرض الاكل بقدر دفع الهلاك  
اروكذا الشرب وسر العورة وما يدفع الحر والبرد وفي  
اطلاق الاكل اشارة الى فرضية اكل الميتة وما لا يفرض دفع الهلاك  
وانه ضمن مال الغير ويوجب على ذلك لما في الاختيار قال صلى الله  
عليه وسلم انه انما ليوجب في كل شيء حتى اللقمة يرفعها  
العبد اليه فانه ترك الاكل والشرب حتى يهلك فقد  
عصى لانه فيه القاتل النفس اليه التهلكة وانه منهي عنه في  
حكم التستر **قوله** ويستحب بقدر ما يقدر به على صلوة  
تائما وصومه لقوله صلى الله عليه وسلم المومن القوم احب  
الي الله تعالى من المومن الضعيف ولان الاشتغال بما يقو به  
على الطاعة طاعة وسيل ابو ذر رضي الله عنه عن افضل  
الاعمال فقار الصلوة والكل الخير اشارة الى ما قلنا كذا  
في الاختيار **قوله** وايضا في الشيع اربعة طرق وظاهر ان المباح

بكل

لما بين مع

ع



لا اجر ولا وز فيه ويجازى عليه حسابا يسيرا كما في المواهب  
 والاختيار **قوله** وحرم ما فوقه الا الى احوه كذا لا يابس بالزاد  
 ليتقيا به كانه الشرب من ماء كثر رضى الله عنه باكل الوان الطعام  
 ويتقيا فينفقه ذلك كذا في البرازية وقاضينا فلا حصر  
 فيما ذكره المصنف به واذا اكلت المرأة الفتيت واشباه  
 ذلك لا جاز السمن قال ابو مطيع البليز رحمة الله لا يابس به ما لم  
 تاكل فوق الشبع كذا في قاضينا **قوله** وحرم بول الابل كانه  
 ينبغي ان يقول ذكره كما قال في الح انا في الخلاف **قوله**  
 كذا الاكل بملقتهما استفاد حكمه مما تقدم من قوله واكل وشرب  
 وادمانه وتطيب من انا ذهب وفضة ووجه الحرمة انه صلى الله  
 عليه وسلم نهى عن الشرب وانية الذهب والفضة وقال صلى الله  
 عليه وسلم من شرب في انا فضة وذهب فكا تاجر ج في بطنه  
 نار جهنم والنص وان ورد في الشرب فالباقية في معناه  
 لا سواء الاستعمال والجماع انه زى المتكبرين وشمعنا  
 المتزهدين انه منعه عنه فيم الكلو ويتور فيه الرجال و  
 النساء العموم النهي وعليه الاجماع كذا في الاختيار **قوله**  
 بانه لا يكون الفضة في موضع الغم عند الاكل والشرب وفي  
 موضع اليد عند الاخذ القول بحرمة تلقيه باليد ضعيف  
 لما قال في الاختيار يجوز الشرب في انا المفضض اذا كان  
 يتقى فم موضع الفضة وقيل يتقى اخذه باليد انه وشبهه  
 في الجوهرة والهداية **قوله** وفي التوكيل ظاه عطفه على المعاملات  
 مغايرة لها وهو فرد منها قال في الجوهرة يقبل في المعاملات  
 قول الفاسق مثل الوكالات والمضاربات والاذن  
 في التجارة وهذا اذا غلب على الارصاد اما اذا غلب  
 عليه كذبه فلا يعمل به انه **قوله** كالجزء من نجاسة الماء كذا  
 لو اخبره عدل بانه ذبيحة لم يجز له لا يكل اكله ولكن لا يرد  
 بقوله على بايعه كذا في البرازية **قوله** دعي الى وليمة فيها منكر  
 وعلمه لم يحضر ارسوا كانه مقتدر او غيره **قوله** وغيره اغير  
 المقتدر ان يقعد واكل جاز هذا اذا كان الغنا واللعب

وكذا

صحة

في ذلك

في ذلك المتأمل لا على المائدة فانه كانه على المائدة فلا ينبغي ان  
 يقعد لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين **قوله**  
 فانه اجابة الدعوة سنة الى اخوه تغليظا اذا كان غير مقتدر  
 ولم يكن اللهو على المائدة ولم يعلم به قبل حضوره لانه لا يلزم  
 اجابة الدعوة اذا كان هناك منك وفي جلوس المقتدر به  
 فتح باب المعصية وشين الدين كما في البرهان والكافي **فصل**  
**قوله** لا يلبس رجل حريرا كذا المصبوغ في غير الحرير بن غفوان او غيره  
 فانه مكره للرجال كما في البرازية وقال في الاختيار يكره الاحر  
 والمعصوف لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس المعصوف انه بعد  
 ثلاثين سنة قلت والكراهة تنزيهية محمولة على ارادة التشبه  
 بالنساء او التكبر وتنقي باكتفايها لقول الآية الثلاثة يكل  
 لبس الاحر وهم ابو حنيفة ومالك والشافعية لانه النبي صلى الله  
 عليه وسلم لبس الحلة الحمراء وتاويلها بذات الخطوط مردود  
 وللدليل القطعي المنبث حلة بقوله تعالى خذوا زينتكم عند  
 كل مسجد لانه المأثور باخذ عام وحكم العام احواله على عموم  
 كما هو مقرر ولنا رسالة هي تحفة الاكل المصدر لبيا في جواز  
 لبس الاحر **قوله** الا قدر اربعة اصابع عرضا ر مضومة  
 كذا في الجوهرة والبرازية وفي نوادر هشام عن محمد بن  
 لبسة الحرير القرب وتكة الديبا ج والابر يس لانه استعمال  
 تام كذا في الاختيار **قوله** وعندهما حل في الحرب هذا اذا  
 كان صفيقا يحصل به اتقا العدو وفي الحرب اما اذا كان  
 رقيقا لا يحصل به الاتقا لا يكل لبسه بالاجماع لعدم  
 الفائدة كذا في الجوهرة ولكن ظاهر الهداية يفيد  
 غير ذلك قال ولا يابس لبس الحرير والديبا ج في الحرب  
 عندهما لما رو الشافعي انه صلى الله عليه وسلم رخص في  
 لبس الحرير والديبا ج في الحرب ولانه فيه ضرورة فانه  
 الخالص منه او فلعزة السلاح واهيب في عين  
 العدو لبريقه **قوله** ويتوسد به ويفترشه هذا عند  
 ابي حنيفة قال في مواهب الرحمن وتوسد الحرير



وافتراشه وجعله ستر احلا عندنا ورواه وهو الصحيح انتهى  
 قلت هذا التصحيح خلاف ما عليه المتن المعتمدة المشهورة  
 والشروع **قول** ويلبس ماسدا حوير ولجنة غيره لكنه يكره  
 ماسدا ظاهر كالعقابي وقيل لا يكره كذا في المواهب وفي  
 الاختيار سور بين القولين حيث قال وما كان سدا  
 ظاهرا كالعقابي قيل يكره لانه لا يلبس في منظر العين لا يلبس  
 حوير وفيه خيل وقيل لا يكره اعتبارا باللمعة **قوله** - الآ  
 بخاتم فضة والسنة ان يكون قدر مثقال في دونه  
 ويجعل في خنصر اليسر وفضة الى باطن الكف بخلاف  
 النساء لانه للزينة في حقهن بخلاف الرجل ويجوز ان  
 يجعل فضة عقيقا او فيروزا او ياقوتا ونحوه و  
 انه ينقش عليه اسم او اسماء اسماءه تعا كعامل  
 الناس ومارور انه عليه السلام قال اجعلها في يمينك  
 فتمسوخ وقد صار ذلك علامة للنبي والفساد والحلقة  
 هي المعتمدة ولو كان خاتم الفضة كهيئة خاتم النساء  
 يكون له فضائ او ثمنته كره استعماله للرجال من البرازية  
 والاختيار **قوله** وحلية السيف منها الفضة وحامل  
 السيف من حلة حليته كما في البرازية وحكم الرقاب و  
 اللجام من الفضة كما في الاختيار **قوله** ولا يتختم بالحدود  
 والصفراء لا يكره ذلك لما سنده وكذا لا يجوز للرجال  
 التحلي باللؤلؤ لانه من حلي النساء كذا في الجوهرة **قوله**  
 ولا يشد ستمه الا بفضة هذا عند ابي حنيفة **قوله**  
 وغن محمد لابس بالذهب ايضا قال في الهداية وغن ابي  
 يوسف مثل قول كل منهما وعنه مثل قول ابي حنيفة انتهى  
 والخلاف في شد السن اما اتخاذ الالف من  
 الذهب فلا خلاف في جوازه كما في المواهب **قوله**  
 وجاز فوكة ارجاز عملها **قوله** ولو عملها لغير حاجة يعني  
 بان كان تكميلا في الهداية اغاكره اذا كان عن تكبر وصار  
 كالتربع في الجلوس انتهى **قوله** والرقم استدلال

لجوازه في الهداية بقوله وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 احر بعض اصحابه بذلك ولانه ليس بعيب لما فيه من الفضل  
 التصحيح وهو التذكر عند النسيان انتهى **فصل** **قوله**  
 حتى يتكر في كشف الركبة اير يرق نفس عليه في الهداية واليه  
 يشير قول المصنف بعده وفي الفخذ يعني **قوله** اير تنظر المرأة  
 الى المرأة والرجل الى اخوه كذا في الهداية ثم قال وفي كتاب الحنفي من  
 الاصل ان تنظر المرأة الى الرجل الا جنبى بمنزلة نظر الرجل الى محاربه  
 لانه النظر الى خلاف الجنس اغلظ انتهى **قوله** اذا امنت الشهوة  
 لا يعلم حكم ما اذا خافت او شكت وبه صرح في الهداية بقوله  
 فان كان في قلبها شهوة او البراءة انها شتهر او شكت في  
 ذلك يستحب لها ان تفض بصرها انتهى ولو كان الناظر اليها  
 هو الرجل وهو بهذه الصفة لم ينظر وهذا اشارة الى التحريم و  
 وجه الفرق انه الشهوة عليهم غالبة وهو كالمحقق اعتبارا  
 فاذا اشتبه الرجل كانت الشهوة موجودة من الجانبين ولا  
 كذلك اذا اشتبهت المرأة لانه الشهوة غير موجودة في  
 جانبه حقيقة واعتبارا فكانت من جانب واحد والمحقق  
 من الجانبين في الافضا الى المحرم اقرب من المحقق من جانب  
 واحد **قوله** وينظر الرجل الى فرج زوجته وامته الى اخوه  
 مفيد نظر المرأة والامة الى فرجه وقال في الهداية الاوليان  
 لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله صلى الله عليه  
 وسلم اذا اتى احدكم اهله فليستع ما استطاع ولا يتجردا  
 تجرد البعير ولان ذلك يورث النسيان لورود الائم وكان  
 ابن عمر رضي الله عنهما يقول الاول ان ينظر ليكون ابلغ في تحصيل  
 معنى اللذة انتهى وقول ابن عمر رضي الله عنهما يعني به وقت  
 الاجتماع وروى عن ابي يوسف رحمه الله في المال قال سالت  
 ابا حنيفة رحمه الله عن الرجل يمس فرج امراته او تمس فرجه  
 ليتحرك عليهما هل تزيين ذلك باسما قال ارجوا ان يعظم الاجر  
 انتهى وفي الجوهرة غن النبايع يباح للرجل ان ينظر الى  
 فرج امراته ومملوكته وفرج نفسه الا انه ليس في الادب

ينظر

خاف



انتهى **منه** محرم من لا يجوز المناكحة بينه وبينها على التأييد  
 بنسب او سبب كالزنا والمصاهرة وسوا كانت المصاهرة  
 بنكاح او سفاح في الاصح كذا في الهداية **ول** وله مس  
 ذلك انه اراد شراها وان خاف شهوته فاف في الهداية كذا  
 ذكر في المختصر واطلق ايضا في الجماع الصغير ولم يفصل قال  
 ما يخفى بياح النظر في هذه الحالة وان اشترى للضرورة ولا  
 بياح المستر اذا اشترى او كان كبر رتبة ذلك لانه نوع  
 استمتاع انتهى واختلف المشايخ في طوافه والخلو  
 بامة الغير مع امته على نفسه وعليها كذا في الغناية **ول**  
 وينظر الرجل الى وجه الاجنبية وكفيها الاولي عيانة الهداية  
 لا يجوز للرجل ان ينظر من الاجنبية الى اخوه **و** سقط تنصيص  
 على انه لا يباح النظر الى قدمها وعن ابي حنيفة انه يباح  
 لانه فيه بعض الضرورة وعن ابي يوسف انها يباح النظر  
 اليه ذراعا ايضا لانه قد يبد منها عادة ولا يكره مستر  
 ما جاز النظر اليه من الاجنبية وان كان يافى الشهوة لقيام  
 المحرم وعدم الضرورة والبلور بخلاف النظر للاجنبية بلوى  
 والمحرم قوله صلى الله عليه وسلم من مس كف امرأة ليس  
 منها بسبيل وضع على كف جمر يوم القيامة وهذا اذا كانت  
 شابة تشتهى اما اذا كانت عجوزا لا تشتهى فلا بأس بمصا  
 فتها ومس يدها اذا امن على نفسه وعليها والصغيرة  
 التي لا تشتهى بياح مسترها والنظر اليها لعدم الفتنة كذا  
 في الهداية **ول** وسيدته قال في الخلاصة لكن للعميد  
 ان يداخل على مولاته بغير اذنها اجماعا واجمعوا على انه  
 لا بأس فيها ومثله في قاضية تنبيه لم ينص المص  
 على الكلام مع الاجنبية وقال في الجوهرة اذا عطفت  
 وكانت مجوزا اشتمتها والا فلا وكذا السلام عليها على  
 هذا انتهى **ول** وشاهد يهدى عليها يعني بوجوه الشهادة  
 عليها لما انه لا يباح النظر للتحلل اذا اشتهر على الاصح لانه  
 لا يوجد من لا يشتهر فلا ضرورة بخلاف حالة الاداء

خوف

كما في الهداية وبهذا كان ينبغي حذف لفظة المملوك من قول  
 المصنف وان خاف اير الرجل او المملوك الشهوة **ول** ويعز عن  
 زوجته به المراد بها الحرة واما الامة فياخذ مولاهما كما سيذكر  
 المصنف في كتاب الفكاك وقال قاضية خاذا وعز عن امراته  
 بغير اذنهما ذكر في الكتاب انه لا يباح قالوا في زماننا يباح  
 لسوء الزمان واذا اسقطت الولد بالعلاج قالوا انه لم يستثن  
 شئ من خلقه لانهم قالوا رضي الله عنه ولا اقول به فان المحرم اذا  
 كسر بيض الصبي يكون ضاملا لانه اصل الصبي فلما كان مواخذا  
 بالجرائم فلا طهر منه ان يلحقها انما اذا اسقطت بغير عذر الا  
 انها لا تأثم انما القتل **فصل** **ول** ونحو ذلك يريده المجمع  
 بدر كناية او بدل منفعة لما استأجره والمستوى عليها من دار الحرب  
**ول** او مشرة من حرها يريده نحو الاخت من الرضاة والمشرة  
 من ابن واطيها كما في الغناية **ول** بائنه باعه ابوه ايرباع المستر  
 للجارية ابو الصغير ويصح ان يرجع الصبي في باعه للجارية و  
 ذكر الصبي باعتبار المال لقوله بعده وكذا الحكم اذا اشترى  
 من مال ولده الصغير **ول** وداعية شطر للمسبية وقال في  
 الهداية لم يذكر الدواعي في المسبية يعني في ظاهر الرواية وعن  
 محمد انها لا تحرم لانه لا تختم وقومها في غير الملك لانه لو ظهر  
 بها جيل لا تصح الدعوة الحوي بخلاف المشرة انتهى واجاب  
 عن اشكال فيه صاحب الغناية **ول** والمنقطة الحيض  
 انه اراد به الآيسة فلا فائدة فيه لانه عين مانعة قبله وان  
 اراد به الممتدة الطهر يناقضه قوله الا انه لا يقدر في  
 حقها في ظاهر الرواية ويناقضه قول محمد انه مقدر بشهرين  
 وخمسة ايام وظاهر قوله كذا في الكافي انه هذا فيه كذلك  
 ولم يذكر في الكافي من هذا القسم بل جعله قسما له فان  
 قال وان كانت الجارية لا تحيض من صغرها او كبر فاستبرأ  
 بشهر لانه الشهر تمام مقام الحيض في العدة فكذا في  
 الاستبراء ثم قال واذا ارتفع حيضها بائنه صارت ممتدة  
 الطهر وهي بمنزلة تحيض نكحها حتى اذا تبين انها



ليست بحامل وقع عليها وليس فيه تقرير في ظاهر الرواية الا  
انه مشايخنا قالوا ايدين ذلك بشهرين او ثلاثة اشهر وكان  
محمد يقول يستبرأ بها باربعة اشهر وعشرة ايام اعتبارا بالكثرة  
العدة وهي عدة الوفاة في الحرة ثم رجع وقال يستبرأ بها  
بشهرين وخمسة ايام والفتور عليه اسهر **قوله** لان  
الحمل ثابت بالنسب فلا يلزم احتياط الجاه الى اخوه لا معنى  
لهذا لانه مصرح بانها قد بيعت بعد انقضاء عدتها بالولادة  
بعد الطلاق **تنبيه** لو وطئها قبل الاستبراء ثم ولدت  
استبرأ بعد ذلك عليه كما في السراجية والمبتهجي **قوله**  
لانه الواجب عليها الا نسب تذكر الضمير **قوله** ولم يكف ايضا  
ولادة كذلك فيه خلاف لا يوجب يوسف **قوله** او سلمه فكانت  
لو قال او غير مجوسية كان اولي لتناول الكتابية ولما راد ان  
كانت بعد قبضها من بايعها اذ لو كانت الكتابية سابقة على  
القبض لا يحتاج للاستبراء وهي من جملة الحيل التي سندها  
**قوله** اشترى من ماذونة من حاضنت عنده قيد بحبضها عنه  
المأذونة اذ لو باعها لمولاه قبل حبضها كان على المولى استبرأها  
وان لم يكن المأذونة مديونا كما في قاضيناه **قوله** خلا فالحال  
هو القياس وقول ابي حنيفة استحانه كذا في قاضيناه  
**قوله** لا عند مود الابقه اري في دار الاسلام ولا في ابطال  
بيع بخيار البايع او المشتري ولو سلم للمشتري في قول ابي  
حنيفة وكذا اذا باع مدبرة او ام ولد وسلم للمشتري ثم اشترى  
دها قبل وطئ المشتري لا يلزم الاستبراء كما في قاضيناه **قوله**  
وردد المفسوبة ايراد المبيعها الغاصب فان باعها وسلم  
للمشتري ثم اشترى المفسوبة منه بقضا او رضافان  
كان المشتري علم بالغصب لا يجب الاستبراء على المالك وطئها  
المشتري من الغاصب او لم يطأ وان لم يعلم المشتري وقت  
الشراء انها غصب انه لم يطأ لا يجب الاستبراء وطئها  
في القياس لا يجب وفي الاستحسان يجب كذا في قاضيناه  
**قوله** ويبقى بالاول الى اخوه كذا في الهداية **قوله** وهي ان

نبيه

نبيه

يتزوجها المشتري قبل الشراء قال قاضيناه ثم يملكها المولى اليه ثم يشترى  
فلا يجب عليه الاستبراء وانما يشترط تسليم الجارية اليه قبل  
الشراء كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح انتهى ولا  
بد منه هذا كما ينبغي للمصنف **قوله** قال ظهير الدين وقال  
قاضيناه قال الشيخ الاجل ظهير الدين عند ريشتر ط الى اخوه  
فيقيد انه له **قوله** اي يعتمد على انه يطلقها فانه خشي عدم  
طلاقه يزوجه على انه امرها بيده متى شاكذ في قاضيناه  
والعناية **قوله** ثم يطلق الزوج ارجل الوطئ كما سنده  
وقيد بطلاقه بعد قبض المشتري لانه لو طلقها قبله  
كان على المشتري الاستبراء اذا قبضها في اصح الروايتين عن  
محمد رحمه الله لانه اذا طلقها قبل القبض فاذا قبضها والقبض  
بحكم العقد بمنزلة العقد صار كأنه اشترىها في هذه الحالة  
وليست في نكاح ولا عدة فيلزم الاستبراء كذا في العناية  
وقاضيناه **قوله** او يزوجه المشتري قبل القبض من يوثق به  
ويقبض اليه او شتمها مستدرك بما هو متصل به قبل قلت  
بقي حيلة رابعة هي احسن الحيل وهي ان يجتنبها المشتري  
ثم يقبضها فيفسخ بها كذا في المواهب وغيرها  
هذه اسهل الحيل خصوصا اذا كانت على مال شر حال  
او منج بقرين فتعفى عنه **قوله** او يعقها مثله الكتابية  
بخلاف الاجارة والتبوير **قوله** وكذا تقبيل الرجل لم  
يقيد بموضع من جسده فشم كما قال في الهداية ويكره  
انه يقبل فم الرجل او يده او شيئاً منه وهذا قول ابي حنيفة  
وقال لا بأس بالتقبيل والمعانقة **قوله** ولو عليه قميص او  
جبة لا تترك المعانقة هذا بالاجماع وهو الصحيح كما في الهداية  
**قوله** وعن عطاء الى اخوه كذا في العناية **قوله** وخص الشيخ  
الى اخوه هذا وقال في العناية عن سفيان بن عيينة يقبيل يد العالم  
سنة وتقبيل يده غير لا يرضى فيه انتهى وقال في  
الاختيار لا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان العادل لانه  
الصحابه رضي الله عنهم كانوا يقبلونه اطراف رسول الله صلى الله

أبى في كتاب الاستبراء  
ليقبض الماشي الى اخوه  
على انه لغف محرم

بلغ



عليه وسلم وعن سفيان بن عيينة انه قال تقبيل يد العالم و  
السلطان العاد سنة فقام عبدالله بن المبارك وقيل  
رأسه انتهر وقال قاضي خازن لا بأس بتقبيل يد السلطان  
وتكلموا في تقبيل يد غيرهما قال بعضهم انه اراد تعظيم  
المسلم لا سلامه فلا بأس به والاولى انه لا يقبل انتهر  
**قلت** لمصافحة لا تختص المصافحة بالعالم والمتورع  
لما قال في الهداية لا بأس بالمصافحة لانه هو المتوارث  
وقال صلى الله عليه وسلم من صافح اخاه المسلم وحسن  
يده تناثرت ذنوبه انتهر وكان الاولى انه لا يقبل الا  
باس بل يندب ونحوه للاثر في المصافحة ولي رسالة  
في المصافحة غف الصلوة تنب لم يتوض للقيام  
للغير وقال في مواهب الرحمن تحرم تقبيل الارض بين  
يد العالم للنجية وقيام التالي للدار اخر عليه الاستاذ  
او ابوه ويكره ال تخنا للسلطان او غيره قيل والقيام  
للتعظيم كتقبيل يد نفسه او يد المحيا عند الاسلام  
عند السلام انتهر وقال في العناية لم يذكر القيام تعظيما  
للغير وروى ان رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه  
وسلم كان يكره القيام وعن الشيخ الحكيم ابي القاسم  
رضي الله عنه انه كان اذا دخل عليه احد فنه الا غنيا  
يقوم له ويعظمه ولا يقوم للفقراء وطلبة العلم  
فقيل له في ذلك فقال لانه الا غنيا يتوقعون مني  
التعظيم فلو تركت تعظيمهم لتضرروا والفقراء وطلبة  
العلم لا يطعمون مني ذلك وانما يطعمون جواب  
السلام والكلام معهم في العلم ونحوه فلا يتضررون  
بترك القيام انتهر وفي مجمع الفوائد والاشرف في قيام  
القار جائز اذا جاء اعلم منه او استاذة الذرعة  
القوان او العلم او ابوه او اخته ولا يجوز القيام لغيرهم  
وان كان الجاني من الاجلة والاشرف وفيه شكل  
الانار القيام لغيره ليس بكره لعينه انما المكروه نجية

رأسه

نجية

يلو

يتضررون

القيام لم يقام له فانه قام لمن لا قيام له لا يكون انتهر **قلت**  
كره بيع العذرة الكراهة لا تمنع صحة البيع ولكن مقابلته  
بقوله وصح في الصحيح مخلوطة بتراب او رماذ يقتضي  
عدم صحة بيع الخالصه الا ان يراو بالصحة **الحل** **قلت** غالب  
عليها كذا قيد بالغلبة في الكافي حيث قال وانما ينتفع بها  
مخلوطة برماذ او تراب غالب عليها ولم تقيد بالغلبة في  
الهداية حيث قال ويجوز بيع المخلوطة وهو المراد من قوله  
وهو الصحيح وكذا يجوز الانتفاع بالمخلوط لا بغير المخلوط  
في الصحيح انتهر **قلت** كبيع السرقة هو ربيع ماسوي  
الانسان **قلت** حيث جاز في الصحيح يفيد ان بيع السرقة لا يجوز  
في مقابل الصحيح ولم ار خلافا في عدم كراهة بيع السرقة عندنا ولذا  
قال في الكافي وقد تمول المسلمون السرقة وانتفعوا به فانهم يبقون  
في الارض لا يستكفرون غير تكفير اجد من السلف انتهر **قلت** وقال  
الربيع الصحيح عن ابي حنيفة اليه افره مخالف لتصح الهداية الذرقة  
من انه يجوز الانتفاع بالعذرة المخلوطة لا الخالصة فقد اختلف  
التصحيح في الخالصة **قلت** وجاز تخلية المصحف التخلية غير التمويه  
**قلت** لما فيه من تعظيمه ولذا كره مد الرجل اليه اما اذا كان مطلقا لا  
يكره لانه على العلوق لم يجازره واذا اخلقا بحيث لا يوافيه يجعل  
في خريطة ويدفن كالمسلم كذا في البرازية وقال في غيره يغسل  
في ما جاز ولا يحرق انتهر وفي قاضيان يكره تصغير المصحف  
وان يكتب بقلم رقيق واذا امسك المصحف في بيته  
ولا يقرأ فيه انه يورثه الخير والبركة لا يأنثم بل يرجي له الثواب  
انتهر **قلت** وجاز دخول الذم المسجد اطلقه فشم المسجد  
الحرام وبه صرح في الهداية **قلت** وعند مالك والثوري يكره  
اطلاق الكراهة عندهما فيه تهل لانه لا يكره عند الامام  
الث فني دخول الذم غير المسجد الحرام وكرهه مالك مطلقا  
والمراد عنه ناهي بالمنع في قوله فلا يقربوا المسجد الحرام بعد  
عامهم هذا منعهم عن الطواف لانهم كانوا يطوفونه عراة كذا  
في التبيين **قلت** وجاز عبادته اطلقه فشم المجوس وقيل

الربيع

صارح

يلو



انه كان مجوسيا لا يعود له لانه ابعده عن الاسلام من اهل الكتاب  
وقيل يعود لما فيه من اظهار محاسن الاسلام وترغيبه  
وتاليضه وقد نبأ اليه ولا يدعوا للذير بالمعقوفة ولو دعي له  
بالهدى جاز لانه عليه السلام قال اللهم اهد قومنا فهم كما  
يعلمون ولو دعي له بطول العمر قيل لا يجوز لانه في حق التماس  
على الكفر وقيل يجوز لانه في طول عمره انقضاء المسلمين باو  
الجزية فيكونون وعالمهم وعلى هذا الخلاف الدعا بالعافية ولا  
بأس برؤس السلام على الذر ولا يربى على قوله وعليكم ولا  
يبداه بالسلام لانه فيه تعظيم وتكريم وانه كان له حاجة  
فلا بأس ان يبدا به كذا في التبيين واختلفوا في عبادة  
الفاستق ايضا والاصح انه لا بأس بها لانه مسلم والعبادة  
من حقوق المسلمين كما في الفتاوى **دوله** وخضا البهايم  
شامل للسفوف وبه صرح في البرازية وفيها لا بأس بكي  
الا غنام وكى الصبي ان من حرض لا بأس به انتهى **دوله**  
والحقنة يربى بها التدوير التسمين فانه لا يباح كذا  
في الهداية ولا فرق فيها بين الرجل والمرأة وانما يجوز ذلك  
بالاشيا الطاهرة ولا يجوز بالنجس كالجثث وكذا كل تدوير  
لا يجوز الا بالطاهر وفي النهاية انه يجوز التدوير بالمحرم  
كالخمر والبول اذا اخبره طبيب مسلم انه فيه شفا و  
لم يجد غيره من المباح ما يقوم مقامه والحكمة ترفع  
للضرورة فلم يكن منه او يباح المحرم فلم يتناول حديث  
ابن مسعود رضي الله عنه انه عليه السلام قال انه  
لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم او يحل ان قاله في دأوف  
له دوا غير المحرم كذا في التبيين **دوله** لا بأس بالرقا  
لانه عليه السلام كان يفعل ذلك وما جافيه من النهر  
محمول على رقا الجاهلية اذا كانوا يرقون بكلمات كفرة  
كذا في التبيين وقال قاضينا اعادة ارادت ان تصنع  
تعاويزات ليجتهدوا زوجها بعد ما كان يبغضها ذكر في  
الجامع الصغير ان ذلك حرام لا يحل ان يهرق ولعل وجهه ما

الحجامة

قال في التبيين عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قالوا التيامم والتودعة شرك  
والتودعة ضرب من السحر قال الاصمعي هو تحجب المرأة الى  
زوجها انتهى **دوله** وفي الكافي في اخره كذا قال الزبيدي **دوله** وجاز  
اجارة امه فقط اردت في الثلاثة الباقية المذكورة  
متنا وهذا ظاهر اذا كان في حجرها وانما اذا كان في حجر العم  
فاجرة امه صحيح عنه اي يوسف لانه من الحفظ وقال محمد  
لا يجوز لانه الحفظ هنا للعم كذا في الكافي وفي رواية  
القدور ربح جوز ان يوجه الملقط ويسلم اليه صناعة  
فجعل من النوع الاول وهذا اقرب لانه ضرورة ونفعا  
مخضا للصغير كذا في التبيين **دوله** الى الاب ووصيته  
اي رثم وصية **دوله** والصحيح انه يجوز الاجارة ولو بالقل  
هذا ولو حمل الاقل على الغبن اليسير دون الفاحش  
انتفت المخالفة **دوله** وجاز حمل فخر ذرية جوار في طب  
له الاجور عند ابي حنيفة خلافا لما لا عليه السلام  
لعن في العشرة منها حاملها ولا يبيح حنيفة ان الحمل  
ليس بمعصية والحديث محمول على الحمل المقرون بقصده  
المعصية وعلى هذا الخلاف اذا آجروا ابنة لنقل الخمر  
او نفقه لرعي الخنزير يطيب له الاجور عند  
وعندهما يكره كما في التبيين **دوله** واختلف في بيعها  
اقتصر في الكفر على جواز بيعها وفارسا رجه قد تعارض  
الناس ذلك من غير تكثير وهو من اقوال الحج ثم قال ويكره  
اجارة ارضها لقوله عليه السلام من اكل ارجوار ارض  
مكة فكانا اكل الربا ومثله في الكافي والهداية من غير  
ذكر خلاف فليست الفرق بين جواز البيع وبين عدم  
جواز الاجارة **دوله** وفي القينة عزاء الزبيدي للنهائية  
**دوله** وكذا استخدام الخصى قال من لا مكيين اطلاقه  
يشير الى ان مطلق الخدمة مكروه وذكر في الاوضح انما  
يكراه استخدام في الخدمة المعهودة وهو الدخول في

يقول ص

حاملها

البيع



الحزم انتهى **دول** ويكره اقراض بقار در آهم لياخذ منه شاة  
 اير قتي يستوفى ما يقابل الدرهم جزا في النهاية  
 وهذا اذا شرط عليه حال القرض ان يبيعه شيئا فثابتا  
 فانه باعه ولم يكن البيع مشروطا عليه في اصل القرض  
 جاز ذلك ولم يكن به بأس وكذلك لو اقضه درهم  
 غلة فانه شرط عليه رد صحاح كره وان رد صحاحا من  
 غير شرط لا يكره كما في غاية البياض عن الكرخي انتهى وجعل  
 المسئلة في التجنيس على ثلاثة اوجه اما ان شرط عليه  
 في القرض ان يخذها تبعا او شرعا او لم يشترط ولكن يعلم  
 انه يدفع لهذا او قال قبل ذلك ففي الوجه الاول والثاني  
 لا يجوز لانه قرض جو منفعة وفي الوجه الثالث جاز  
 لانه ليس بشرط المنفعة فاذا اخذ يقول في كل وقت  
 ياخذ فهو على ما قاطعتك عليه **دول** وكره اللعب  
 بالشرخ كذا يكره السلام على لاعبيه استحقا رايهم و  
 امانه لهم عند ابي يوسف ومحمد ولم يرا ابو حنيفة به  
 باسائهم عن اللعب **دول** بانه يقول احدهما لصاحبه  
 الى اخوه كذا لو شرط ثالث لاسبقهما فهو جائز كما في  
 الاختيار **دول** الا اذا دخل ثالثا بينهما ارفسه كفوه  
 لفرسيهما ولو لم يكن مثلها لا يجوز لانه لا فائدة في  
 ادخاله بينهما فلا يخرج منه ان يكون قمارا كذا في الاختيار  
**دول** وانهما سبق اخذ المال اى ولم يسبقهما الثالث  
 فانه سبقهما اخذ منهما واذا قال الاخير لجماعة الفرساء  
 او الرماة من سبق منكم او اصاب الهدف فله كذا جاز  
 لانه تحريض على تعليم الله الحرب والجهاد كما في الاختيار  
**دول** وقال ابو يوسف لا بأس به الى اخوه كذا في الهداية  
 والتبيين والله في نعم قال في الهداية والله في ولكن نقول  
 هذا خبر واحد فكان الاحتياط في الامتناع وقال الزبيدي  
 والاحوط الامتناع لكونه خبر واحد في مخالف القطعي  
 اذا المتابعة ثبت بالقطعي انتهى وفي الاختيار وما رواه

الجماعة

خبر واحد ولا يترك الاحتياط **دول** وكره احتكار قوت  
 البشر والبهائم والاحتكاك حبر الطعام للفلا افتعال  
 منه حكا اذا ظلم ونقص وحكا بالشيء اذا استبد به و  
 حبره عن غيره وتقييده بقوت البشر والبهائم قول  
 ابي حنيفة ومحمد وعليه الفتور وقال ابو يوسف كل ما  
 اضر بالعامه حبر فهو احتكار وان كان ذهبا او  
 فضة او ثوبا كذا في الكافي **دول** في بلد يضربا هله  
 اطلق البلد وقال في الهداية والكفر يكره اذا كان يضربهم بانه  
 كان البلدة صغيرة خلا ما اذا لم يضربا كان المصركبير لانه حبر  
 ملكه من غير اضرار بغيره وكذا تلحق الجلب على هذا التفصيل اذا لم يلبس  
 المتلقي على التجارة سوا البلدة فانه ليس فهو مكره سوا اضر او لم  
 يضربا بالبلدة **دول** لقوله صلى الله عليه وسلم الجالب حرزوق  
 والمتحكر ملعون كذا في الهداية وزاد في الكافي قوله صلى الله  
 عليه وسلم من احتكر على الناس الطعام رماه الله بالجذام و  
 الا فلاس وكذا في الاختيار **دول** ويجب ان ياره القاضي  
 ببيع ما فضل من قوته وقوت اهله الى زمن يعتبر فيه السعة  
 كما في الهداية والتبيين **دول** والصحيح ان القاضي يبيع اذا  
 امتنع اتفاقا ووضح على قولها وكذا على قول ابي حنيفة فانه  
 يبرر الجوع لضر عام كما في الطبيب الجاهل والمكارر المفسر  
 وفي الاختيار قد قال اصحابنا اذا خاف الامام على اهل مصر  
 الهلاك اخذ الطعام من المتحكرين وفرقه عليهم فاذا وجدوا  
 ردوا مثله وليس هذا جارا وانما هو دفع للضرورة كما في  
 حال المحضنة انتهى ونقله الزبيدي واقره عليه **دول** ومدة الحبر  
 قيل اربعون يوما لقوله صلى الله عليه وسلم من احتكر طعاما  
 اربعين ليلة فقد برح من الله وبر الله منه كذا في الهداية  
 انتهى وفي الكافي حروا من احتكر الطعام اربعين يوما يطلب  
 القحط فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله  
 منه صرفا ولا عدلا فالصرف النفل والعدل القرض انتهى **دول**  
 ولكن يأثم وان غلبت المدة كذا في الكافي والاختيار نعم قال في الحاشية

لمع



انه قوله انه التجارة في الطعام مكرهه فانها توجب المقت في  
 الدنيا والاثم في الآخرة انه وفي شرح الكثرة لئلا يسكن هذا اذا  
 كان على قصد الاحتكار وترى بعض الفلا وقصد الاضرار بالناس  
 اما اذا لم يكن شئ من ذلك فهو محمود **قوله** ويجلبه من بلد آخر  
 هذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يكره ان يحبس ما جلبه من  
 بلد اخر لا تطلق ما رويناه للحاق الضرر بالعامه وقال محمد انه نقله  
 من موضع يجيب منه الى المصر في الغالب يكره حبه لان  
 حق العامة تعلق به كذا في التبيين وكذا في الهداية موخر اقول محمد  
 برليل **قوله** فيسوء بمشورة اهل الرأي ومن باع منهم بما قدره  
 الامام صح لانه غير مكره على البيع كذا في الهداية وقال في المحيط  
 وشرح المختار انه كان البائع يخاف ان ينقص ضرب الامام لا  
 يحل للمشتري ذلك لانه في معنى المكه والحيلة فيه انه يقول  
 له يعني ما تحب في باي شئ باعه يحل كذا قاله الزبيدي انه وفي  
 الاختيار لو اتفق اهل بلد على سوا الخبز واللحم وشاع بينهم  
 فذفع رجل الى رجل من هادرها ليعطيه فاعطاه اقل من ذلك  
 والمشتري لا يعلم رجع عليه بالنقصا من الثمن لانه ما رضى  
 الا بسوا البلد **قوله** قال قاضينا الى اخوه وفيه اذا قلتم اظا فيه  
 او خلق شوه يعني انه يدفن ذلك فانه رمى به فلا بأس وانه  
 القاه في الكيف او المفتل يكره ذلك لانه يورث وآد  
 وروى عن الامام قال خلقت راسي بمكة فخطبني الحمام في  
 ثلاثة منها اية جلت مستدبرا فقال استقبال القبلة ونا  
 ولته الجانب الايسر فقال اليمين وادت انه اذهب  
 بعد الحلق فقال ادفن شعرك فدفته **قوله** ويخفى  
 شارب الاخفا الاستيصال قل النبي صلى الله عليه وسلم  
 اخفوا الشارب واعفوا اللما واعفا اللحية قال محمد عن ابي  
 حنيفة لم تركها حتى تكثرت وكثرت والتقصير منها سنة فيما  
 زاد على القبضة لانها زينة وكثرتها من كمال الزينة وطولها  
 الفاحش خلاف الزينة والسنة التفت في الابط ولا  
 بأس بالخلق ويتبدل من خلق العانة منه تحت السرة كذا

غير

في الاختيار والسنة خلق الشارب وقصه سن وهو  
 انه يأخذ منه حتى ينتقص عن الاطبار وهو الطرف الاعلى من  
 الشفة العليا انه وقال قاضينا حتى يوازن الطرف  
 من الشفة العليا ويصير مثل الحاجب **قوله** وانه كان  
 احد عبارة قاضينا فانه كان احد اصبح الوجه فلما بداه ينفذ  
 من الخروج **قوله** مراده بالعلم العلم الشرعي من كلام المصنف  
 والضمير راجع لقاضينا **قوله** دون علم الكلام يعني فيما  
 ورا قدر الحاجة لما قال في الاختيار كره ابو حنيفة مع تعلم الكلام  
 والمناظرة فيه ورا قدر الحاجة انتهى **قوله** ثم اذا كان  
 في المسئلة وجوه توجب الكفار ووجه واحد بمنه بميل  
 العالم الى ما ينفذ ارجح عليه لما قال في مختصر الظهيرية على  
 المفتي انه يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسنا للفظ بالمؤمن  
**قوله** وانه لم يسأل حتى صلتى بجماعة كان مسلما كذا  
 يكون مسلما لو اذن في وقت الصلاة لانه في غير وقتها  
 او صلتى في وقت الصلاة منفردا متوجها الى القبلة او لي  
 وطاف كما يطوف المسلمون لا يجوز التلبية كما في مختصر الظهيرية  
 والبرازية وفيها عن المشتقي نصراني صلتى وحده واستقبل  
 قبلتنا لا يصير مسلما لانهم يستقبلون قبلتنا وقدم  
 المصنف مع هذا في كتاب الصلاة وانه صلتى في  
 جماعة وكبر ثم افد لا يكون مسلما **قوله**  
 وفي النوادر قبل شهادة رجل وارتين على الاسلام  
 قال قاضينا ولكن لا يقتل لانه نفسا لا تقبل شهادة  
 النسا انه **كتاب النكاح** **قوله** اختلف في معناه  
 لغة على اربعة اقوال قيل مشتق بين الوطى والعقد اشتراكا  
 لفظيا وقيل حقيقة في العقد مجاز في الوطى ونسبه  
 الاصوليون الى الشفعي وقيل قبل حقيقة في الوطى مجاز في  
 العقد وعليه ما اخنا وقيل حقيقة في الضم صرح به شيخنا ايضا  
 وقال الكمال لا منافاة بين كلامهم لانه الوطى من افراد الضم والموضوع  
 للاعم حقيقة في كل من افراده كانت في زيد فهو في قبيل



المشترك المعنوي انتهى وعارضه صاحب البحر عالم به رخصه  
 شيخنا رحمه الله عليه **قوله** انه الضم والجمع العطف  
 للبيان ولذا اقتصر في الكلام على قول النكاح في اللغة الضم انتهى  
 والمبادر من لفظ الضم تعلقة بالاجسام لا الاقوال لانها  
 اعراض تتلوا في الاول كمنها قبل وجود الثاني فلا يصادف  
 الثاني ما ينضم اليه فوجب كونه مجازا في العقد لما انه يول  
 الى الضم لانه الزوجان حالة الوطى بجنمه فانه ينضم كل اليه صاحب  
 حتى يطهر كالشخص الواحد **قوله** ومعناه شرا  
 عقد موضوع للملك المتعة اير في عرف اهل الشرع وهم الفقهاء  
 لانه متى اطلق في الكتاب والسنة مجردا عن المقارن فهو للوطى  
 فقدت والمعنى اللغوي والشرعي وكذا قال قاضي خا  
 انه في اللغة والشرع حقيقة في الوطى مجاز في العقد كذا في البحر  
**قوله** والمراد بالعقد الحاصل بالمصداحترار عن المعنى المصد  
 الذي هو فعل المتكلم كذا افاده المصنف في منابه **قوله**  
 وانه ههنا عللا اربعة عطف على قوله فظهر ان اللام **قوله**  
 وبها تناف اي بين التفسيرين **قوله** ووجه الاندفاع  
 ظاهر بما قررناه اير من ان اللام في تلك المتعة ليست صلة بل  
 للفاية **قوله** يستلزم اليه اذ بيان لصفة النكاح واسباب  
 مشروعية وانه كان في الاصل محظورا اتعلق بقا العالم به المقدر  
 في العلم الازلي على الوجه الاكمل وشروطه نوعان عام وخاص  
 الاول الاهلية بالعقل والبلوغ في الولي كذا في الزوجين ولا تنوع  
 العقد والنوع الثاني الخاص للانعقاد سماع اثنين بوصف  
 خاص الایجاب والقبول وركنه الایجاب  
 والقبول حقيقة او حكما كاللفظ القايم مقامهما وحكمه  
 كحل استمتاع كل منهما بالآخر ووجه المصاهرة و  
 تمام صفة نكحها منقحة اليه ستة اقسام منها  
**قوله** ويجب في التوقان وهو شدة القوي اي مع عدم  
 خوف الوقاع بالرقا وانه كان بحيث لو لم يتزوج لا تحت  
 عنه كان النكاح فضا بشروط ملك المهر والنفقة ومنها

**قوله** ويكره لخوف الجور اير وهو ممكن من الاحتراز عنه وانه كان  
 لا يمكن كان النكاح حراما وانه خاف الجور عن الايقاع جبهه كان مباحا  
 فلهذا ثلاثة اقسام الثلاثة التي ذكرها المصنف ستة ذكرها في  
 البحر **قوله** وينعقد بالاجاب وقبول اي في مجلس لانه يشترط لصحة  
 القبول المجلس كالبيع لا الفور وصورة اختلاف المجلس ان  
 يوجب احدهما فيقوم الاخر قبل القبول او يشترط بعلم يوجب  
 اختلاف المجلس فيكونه بعد الايجاب لا يضر اذا قبل بعده و  
 يشترط لا انعقاد انه يكون القبول بعد ذكر ما اتصل بالاجاب من  
 ذكر المهر حتى لو قبل قبل لا يصح كقولها تزوجت بمائة دينار فقبل  
 انه بقول بمائة دينار قيل لا ينعقد لانه اول الكلام يتوقف على اخذ  
 اذا كان في اخذه ما يغير اوله كذا في الفتح ويشترط ان لا يخالف  
 القبول الايجاب فلو اوجب بكذا فقال قبلت النكاح ولا قبل  
 المهر لا يصح وانه كان المار فيه تبعاعا في البحر الظهيرية **قوله**  
 ففيه اشارة الى انه لا ينعقد بالكتابة في الحاضر فيه اشارة  
 الى انعقاده بالكتابة من الغائب لكن بشرط اسماع الشهود  
 قراوة الكتاب مع قبولها او حكميتها ما في الكتاب مع القبول  
 وانه كان بلفظ الامر كزوجي نفسك منى لا يشترط اعلامها  
 الشهود بما في الكتاب لانها تنويع طريق العقد بحكم الوكالة كما  
 في الفتح عن المصنف عن الكامل **قوله** قوله اشارة الى ان ما  
 وضع للاستقبال ليس من الایجاب والقبول هذا على طريقة  
 صاحب الهداية لما ذكر **قوله** واعاد لفظ ينعقد بلفظين  
 بينهما الى اخذه مراد المصنف من هذا انه صاحب الهداية جعل  
 الصحة باعتبار انه توكيد بالنكاح والواحد يتولى طريق  
 النكاح فيكون تمام العقد على هذا قايما بالمجيب وصرح غيره  
 صاحب الهداية بان زوجني ايجاب فيكون تمام العقد قايما  
 بهما اربالموجب والقابل في فتاوى قاضي فانه قال ولفظ  
 الامر في النكاح ايجاب وكذا في الطلاق وغيره ومثله  
 في الخلاصة قال الكمال وهذا حسن لانه الایجاب ليس  
 الا اللفظ المفيد قصد تحقيق المعنى اولا وهو صادق



على لفظ الامر فليكن ايجابا انتهر قال صاحب البحر فقد علمت  
اختلاف المتأخر في انه الامر ايجاب او توكيل فانه المختصر اي  
الكثرة على احد القولين فانه رفع به ما عترض مثلا خسر  
منه ان صاحب الكثرة خالف الكتب ولم ينبذ لما في الهداية  
فالمعترض غفل عن القول الاخر حفظ شيئا وغاب عنه شيئا  
مع ان الزج كونه ايجابا انتهر **د** ويجوز ان يراد بالاستقبال  
ما يتناول المضارع اليه اخوة يرجح القول بان ايجاب هو الصادر  
اولا لانه المثال الذي جعله لهذا بقوله انه تزوجت فتقول  
المراة زوجت نفسي منك لا تقتضي الانعقاد بالتوكيل  
بلفظها فقط لعدم صلاحية انه تزوجت للتوكيل فيكون  
تمام العقد قائما بهما انتهر وينعقد بالمضارع المبد وبالن  
تزوجني بنك فقال قبلت عند عدم قصد الاستيعاذ  
لانه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف المبد وبالهرمة لانه  
لا يستحيل نفسه عن الوعد ولو قال باسم الفاعل كقول  
جيتك فاطما ابتك او لتزوجني ابتك فقال الاب  
زوجتك فالنكاح لازم وليس للخاطب ان لا يقبل  
لعدم جريان المساومة فيه كذا في الفتح **د** وان لم يعلم  
معناه هذا على قول البعض لما في البحر عن التجنب لو عقد  
عقد النكاح بلفظ لا يفهمها كونه نكاحا لم ينعقد اختلف  
المتأخر فيه قال بعضهم ينعقد لانه النكاح لا يشترط  
فيه القصد انتهر يعني به ليس صحة مع الزهر وظاهره  
ترجيحه انتهر لفظ البحر وقال الكمال لو لقت المرأة زوجت  
نفسى بالعربية ولا تعلم معناه وقبل اير الزوج وشهده  
يعلمون ذلك او لا يعلمون صح النكاح كالطلاق وقيل  
لا كالبيع كذا في الخلاصة ومثل هذا في جانب الرجل  
اذ القنت ولا يعلم معناه انتهر **د** واذا عرف الجواب  
في الطلاق والعناق ينبغي ان يكون النكاح كذلك اليه اخوة  
نقله الكمال عن قاضيه **د** لم يبين حكم باقي الاحكام من  
الخلع والابرا عن الحقوق اليه اخوة وقال الكمال اختلفوا

في الخلع قيل لا يصح وهو الصحيح قال القاضي ينبغي ان يقع الطلاق  
ولا يسقط المهر ولا النفقة وكذا لو لقت ان تبرره وكذا  
المديونة اذ القن رب الدين لفظ الابرا لا يبر انتهر وعلمت  
بما قدمناه عدم صحة البيع ومثله التملك **د** كذا لو قال  
لاؤدة هذه احراني وقالت هذا زوجي عند اليهود ولا يكون  
نكاحا كذا قاله الكمال وقال في البحر عن اخلاصة والوقعات انه  
المختار وصح في الذخيرة ان الاقرار ان كان بحضور الشهود صح  
النكاح وجعل انشا والافلا انتهر وهذا اعم مما فصله قاضي خان  
بين ان تزوجا بالملك لا ينعقد والا انعقد انتهر ثم قال الكمال  
ولو قال اليهود جعلنا هذا نكاحا فقال نعم انعقد لانه ينعقد  
بلفظ الجعل انتهر **د** وانما يصح بلفظ النكاح اليه اخوة او رد  
عليه انعقاد النكاح بغير هذه الثلاثة للفظ الرجعة وكونه  
امراية فقبلت واجاب عنه في البحر بان العبرة في العقود  
للمعاني حتى في النكاح فليجمع تنبيه لا يصح النكاح باضاعة  
لجزء من ما في الصحيح كذا في الفتح وصح في الفتاوى الصرفة خلافه  
ونصرها قال زوجت نصف نفسي منك بهذا الاصح انه ينعقد  
انتهر **د** فلا يصح بلفظ الاجارة هو الصحيح اما اذا جعلت اجرة  
اجرة فينعقد اتفاقا لانه مفيد ملك العين للحال في الجملة بدل  
الاجارة او رأس مال السلم ينبغي ان لا يختلف في جواز **د**  
والاجارة هو الصحيح **د** وفي غاية البيان هذا اذا قيدت اليه اخوة  
كذا نقل التقييد في البحر عن الولو الجنية والظهيرية ثم قال والمعتد  
الاطلاق لانه الوصية مجازية التملك فلو انعقد به كان  
مجازا في النكاح والمجاز لا مجاز له انتهر بخلافه ما قال الكمال وعن  
الكرخي انه قيد الوصية بالحال بان قال اوصيت لك بيتي هذه  
الاية ينعقد لانه به صار مجازا عن التملك انتهر وينبغي ان لا  
يختلف في صحته حيث ذوالالحاصل انه اذا قيد بالحال يصح  
انتهر كلام الكمال **د** وفي التاخر خاتمة اليه اخوة كذا في  
التبيين وهو يفيد انه لا ينعقد بما يفيد ملك العين اذا  
خلا الحال عن ينية وذكر المهر وفي المبسوط لا يشترط اليه مطلقا

تنبيه

ينبغي



وفي فتح القدير المختار انه لا بد من فهم الشاهد من مقصودهما كذا في  
**قوله** وقيل الشرط حضور الشاهدين اشارة الى رد ما قيل  
انه ينبغي عقد حفرة النائمين وانما صحح فهو ضعيف لانه من صححه قال لا  
ينعقد حفرة الاصحاب على المختار خلافاً لفرق بين النائم والاصم  
لعدم السماع ولقد انصف المحقق الكمال حيث قال ولقد  
ابعد عن الفقه وصرف عن الحكمة الشرعية من جوزه حفرة  
النائمين كذا في البحر **قوله** فلا ينعقد بحضور الاصحاب ههنا  
لم يفهم كلامهما هو الصحيح كما في الفتح فكان ينبغي ذكر قيد الفهم  
معنا بحسب التوزيع عليه **قوله** عند فميين اي ولو  
مخالفين اعتقاداً كما في السجاي **قوله** احزاب شخصاً  
يعني رجلاً ليفيد الحكم الصحة بما صورته من عقد حفرة  
اثنين اذ لو كان الشخص امرأة شرط حضور رجل وامرأة  
اخرى انتهى وتقبل شهادة المأمور اذ لم يذكر انه عقد بل قال  
هذه امرأته بعقد صحيح ونحوه وانما يتن لا تقبل شهادة على  
فعل نفسه كذا في البحر ودعيه شهادة القبان والقاسم  
لانه تقبل مع بيانه انه فعله **قوله** حرم على الرجل اخوه  
شروع في بيانه شرط من شرط وطئ الكاح وهو كونه امرأة محلاً له  
واختلف الاصوليون في اضافة التحريم الى الاعيان فقبل  
مجاز والحرم حقيقة الفعل ورجوا انه حقيقة وانتفا محليته المرأة  
للنكاح شرعاً باحد تسعة اشياء الذب والمصاهرة و  
الرضاع وحرمة الجمع كالمحارم والتحريم والتقديم وحق الغير  
وعدم دين سماوي والتمس في نكاح السيدة او الحرمة  
الفليضة بالثلاث كذا في البحر وسيد كرم المصنف رحمه  
**قوله** وعمته وخالته كذا عمته جدته وخالته وعمته جدته  
وخالته الا شقاً وغيرهن واما العمه لأم فلا تحرم عنها وكذا  
الخاله لآب لا تحرم خالته والتوجيه لا يخفى وهو في البحر  
**قوله** وبنت زوجته كذا بنات الربية وانما سقطت  
تثبت حرمتهن بالاجماع كما في البحر **قوله** وانما توطأ الام  
صوابه الزوجة او البنت بدل الام **قوله** وحرم تزوج اصل

متناساً

فرزنيته اخراج الميعة والتي اتاها في دبرها وهو الصحيح وعليه  
الفتوى وثبوت الحرمة بالمس لم يبر الا لكونه سبباً للجزئية  
وهي منعقدة في هاتين الصورتين وكذا الصفة التي لا  
تستهي خلافاً لابن يوسف كذا في البحر **قوله** وممسوسة  
شامل لجميع البدن وفي الشواختلاف وفي الخلاصة ما على الراي  
كالبدن بخلاف المسترسل وتقبل الشهادة على ذلك في المختار  
واختار ابن الفضل عدم القبول لانه امر مبطن واذا ادعى عدم  
الشهادة صدق الا اذا قبل الغم او مس الفرج كذا في البحر عن  
الجمهور **قوله** الى فرجها الداخل هو المفتي به وقيل الى الشق  
او منابت الشعر وحد الشهوة مختلف فيها صح في المحيط  
والتحفة وغاية البيان انما يستهي بقلبه ان لم يكن مشتهياً  
او يزاد اشتهاً ولا يشترط تحريك الالة وهو في  
الهداية انه لا بد من الانتشار او ازدياده انما كانت منتشرة  
والذهب ما في الهداية ومحل ثبوت الحرمة ما لم يتصل الاثر الى  
المس فانه انزل به لا تثبت الحرمة في الصحيح وعليه الفتوى كذا  
في البحر والكا في وفي الشيخ والعين علامة الشهوة ان  
يتحرك قبل الاستها ان لم يكن متحركاً قبل ذلك وانما كان  
فيه زاد التحرك والاستها قال عامة العلماء الشهوة انما يميل  
قبل اليها ويستهي انما يواقعها كذا في قاضية **قوله**  
لا يحرم تزوج المنظور اليه فرجها الداخل في امرأة لا يصح  
هذا الا ان يقدر مضاف فيقال لا يحرم تزوج اصل ووقع  
المنظور اليه فرجها لما انه لا يحرم نفس المنظور اليه فرجها  
**قوله** فرأى فرجها الداخل بالانعكاس لا يحرم له ضمير يحرم  
راجع للنظر ومفعوله محذوف تقديره اصلها وفرجها  
وكان ينبغي ان يعدي بعلى **قوله** كذا في فتاوى قاضية  
والخلاصة يعني بالمعنى الذي ذكرته وبعبارة قاضية كونه نظراً  
في امرأة فرأى فرج امرأة فنظر عن شهوة لا يحرم عليها  
انها وابنتها لانه لم ير فرجها وانما رأى عكس فرجها  
انتهى **قوله** فانه بنت تسع سنين قد تكون مشتهية وقد



لا تكون اخراج للمتن عن ظاهره ان بنت تسع مشتهرة قطعاً مطلقاً  
وكذا قال في البحر قال الفقيه ابو الليث ما دون تسع لا تكون مشتهرة  
وعليه الفتوى وقال في الموجع بنت خمس مشتهرة اتفاقاً وبنت  
تسع فصاعداً مشتهرة اتفاقاً وفيما بين الخمس والتسع  
المشايخ والرواية والاصح انها لا تثبت الحرمة **قوله**  
والجمع وطياً بملك يمين تقدم قريباً في كتاب الخطر لكنه  
يتبع غيره من المصنفين لذكرهم له في الكتابين **قوله**  
ابنهما فرضت ذكر الم بذكره الاخر اى سواء كان نسب  
او رضاع والمراد بالحرمة الموبدة واما الموقته فلا يمنع ولذا  
لو تزوج امة ثم سيدتها جاز لانها حرمة موقته يزوال  
ملك اليمين وقيل لا يجوز تزوج السيدة عليها نظر الى  
مطلق الحرمة كذا في البحر **قوله** فجاز الجمع بين امرأة  
وبنت زوج لم يذكره على صيغة المحصر فافاد تصور  
مثلهما وهى اولى من قول قاضى بخانه قالوا كل امرأتين  
لو كانت احدهما ذكراً والاخرى انثى حرم النكاح بينهما  
لا يجوز ان يجمع بينهما في النكاح الا في مسئلة اذا  
جمع بين اداة وبين ابنة زوج كان لها انهر لانه قال  
في البحر كذلك يجوز الجمع بين المرأة وامرأة ابنتها  
فانه امرأة لو فرضت ذكراً حرم عليها التزوج باداة ابنة  
وقلبه جائز لانه اجنبى **قوله** ونسب قيده لان  
الزوج لو بين احدهما بالفعل بانه وظهرها او بين انها  
سابقة قضى بنكاحهما لتصادمهما وفرق بينه وبين  
الاخرى ولو دخل باحدهما وبين بعد ذلك انه الاخرى  
سابقة يعتبر الثاني لانه الاول بيان دلالة والثاني  
صرح بالدلالة لا تقاوم الصريح كذا في شرح الجمع  
**قوله** فرق قال الكمال والظاهر انه طلاق حتى ينقص  
العدد وطولب بالفرق بينه وبين ما اذا طلق احدى  
نسائه بعينها ونسبها حيث يؤثر بالتعيين ولا  
يفارق الكل واجيب باجكانه هناك لانها لانه

نكاحهن كانه متيقن الثوب فله ان يدعى نكاح من ساء  
بعينه منهن متم كما كان متيقنا ولم يثبت نكاح واحدة  
منهما بعينها فدعواه حتمسك بما لم يتحقق بثبوت انهر **قوله**  
فانه ادعتها اى الاولية كل فلها تمام المهرين ان فرق بعد  
الدخول اقول اذا كان التفریق بعد الدخول لزم لكل مهر  
ولابست طاله ودخول الاولية وانما شطط لوجاهة في  
نصف المسمى قبل الدخول انهر وكذا قال الزيلعي وانه كانت  
الفرقة بعد الدخول يجب لكل منهما المهر كاملاً لانه  
استقر بالدخول فلا يسقط منه شئ انهر ولم يقيد به دعوى  
الاولية وبقي ما لو دخل بواحدة والحكم معلوم بما ذكرناه  
**قوله** والاى وان لم يعلم المسميان فنصف اى فكل  
منهما نصف اقل المسمين فيه نظر للحكم شطط بنصف اقل  
المسمين لكل واحدة فتأخذ من مهرها كاملاً وليس لهما الا  
نصف اقل المسمين انهر ويمكن اصلاح المتن بالعناية فيقال  
والاى وان لم يعلم المسميان فنصف اقل المسمين يعنى لهما  
والا فامواخذة على اظاهرة ظاهرة لقوله فانه اختلفا فانه  
علماً فكل ربع مرها والا فنصف اقل المسمين انهر فتأمل  
**قوله** صح نكاح الكتابية قال الكمال والى انه لا يفسد  
ولا ياكل ذبيحتهم الا بضرورة وتكره الكتابية الحربية اجماعاً  
لا متناع باب الفتنة مع امكانه التعلق المستدعى للمقام  
مهما في دار الحرب وتوفيق الولد على التخلق باخلاق  
اهل الكفر وعلى الرق بانه تسبى وهى جلى فيولد الولد  
رفيقاً وانه كان مسلماً انهر **قوله** المقررة بنى كذا قال  
الكمال الكتابى من يقر بنى ويومن بكتاب وفي المصنف قالوا  
هذا يعنى حل نكاح الكتابية اذا لم تعتقد المسيحاتها  
انه اعتقدت فلا وفي مبسوط شيخ الاسلام وجب  
انه لا ياكلوا ذبائح اهل الكتاب اذا اعتقدوا انه المسيح  
الها وانهم غير الها ولا تيز وجوانسائهم وقيل عليه  
الفتوى لكن بالنظر الى الدلائل ينبغي ان يجوز الاكل



والترجوع انتهى وهو موافق لما في مسوط سمس الآية في  
الذبيحة قال ذبيحة النصارى حلال مطلقا سواء قال بثالث  
ثلاثة اولا وهو موافق لاطلاق الكتاب اي الهداية و  
الدليل وهو قوله تعالى والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب  
انتهى كلام الكمال ويوافقه ما قدمناه في الفبايح والصبيحة  
من ائتنا الاحكام على ما يظهر ومن لا على ما يفهم **قوله**  
ولو كانت ابية او مع طول الحرة علمت كرايت نكاح  
الكتابية الحرة وصرح في البداء ببراءة نكاح الامة  
عند عدم الضرورة والظاهر انها تنزيهية فلم يخرج عن  
المباح بالكلمة وان كان الترك راجعا على الطفل كذا في  
البحر عن الفتح **قوله** ونكاح الحرة عليها كذا في يجوز معها بطل  
نكاح الامة **قوله** اي لا يجوز نكاح الامة على الحرة قيد بالنكاح  
لانه يجوز راجعة الامة على الحرة لانه الملك باق فيها ذكره  
الزيلي في الراجعة والمراد النكاح الصحيح فلو دخل بالحرة  
بنكاح فاسد لا يمنع نكاح الامة ولو تزوج اربعاً من  
الاما وخمساً من الحرايه في عقد صحيح نكاح الامة لا نكاح  
الحرايه باطل فلم يستحق الجمع فصحيح نكاح الامة كذا في البحر  
**قوله** لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم الآية قال الله تعالى  
بعده فان خفتن ان لا تعدوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم  
فاستفدنا ان كل الاربع مقيد بعدم خوف عدم القبول  
وثبت المنع عن اكثر من واحدة عند خوفه قال الكمال في  
باب القسم وفي البحر عن البدائع ما ظاهره بغيره بغيره اذا  
خاف عدم العدل يستحب ان لا يزيد لانه يحرم **قوله**  
والتمريض على العدد يمنع الزيادة عليه كذا في الهداية و  
التبيين وهذا قول بالمعهوم ولا نقول به فكان ينبغي ان  
يقال كما في الكافي والاقتصار على الاربع في موضع  
الحاجة الى البيان يدل على انه لا يجوز الزيادة عليه  
**قوله** لكن لا توطأ حكم الدواعي كالموطأ لا تحل كما في  
البحر **قوله** ليل يسقي ما ذرع غيره فانه قبل ثم الرحم

تنزيهية  
ما

فيه في الجمل فكيف يكون ساقيا قلنا شعره يثبت منه ما  
الغير كذا في البحر عن المراجع ومثل في الكافي انتهى ولا يخفى ان  
الحرا او زيدا وبنات الشولا اصل نباته ولذا قال في التبيين  
والكافي لانه به يزداد سمعه وبصره حدة كما جاء في الخبر انتهى  
وهذه حكمته والا فاطرا والمنع من الوطأ لما قال في الفتح قال  
صلى الله عليه وسلم لا يجزى لامر يوم من بانه واليوم الاخر  
ان يسقي ما ذرع غيره يعني اتيان الجبال رواه ابو داود  
والترمذي وقال حديث حسن انتهى **قوله** ويستحب للمولى  
ان يستبرأ ما صينانة لانه كذا في الكافي ثم قال واذا جاز النكاح  
فلزوج ان يوطأ ما انتهى الى طوله وطأها كما في التبيين انتهى قبل  
استبرأها وقال محمد لا يجب قبل استبرأها اي قبل استبرأها  
وكذا الزانية على هذا الخلاف وقيل لا خلاف في الحقيقة لانها  
يقولان بعدم وجوب الاستبراء محمد يقول باستحبابه فلم  
ينقل النفي والاثبات فكان قوله تفسير القول بما انتهى وفي  
البحر عن الذخيرة الصحيح انه يجب على المولى استبرأها اذا اراد  
تزويجها واليه ما رسم الامة الحرة وفي الحاوي الحصري  
جعل الوجوب قول محمد انتهى **قوله** حتى لو راي امرأة تزويجها  
جاز ولا ان يوطأها خلافا لمحمد كذا قال الزيلي وخلاف محمد في كل  
الوطأ لانه صحة العقد فقوله خلافا لمحمد متعلق بقوله ولان  
يطأها لا يجاز لان نكاح الزانية جائز اتفاقا اذا لم تكن حبلى  
وان كانت حبلى صح خلافا لابي يوسف كما في شرح الجمع  
**قوله** لانكاح امته يتفرع عليه احكام النكاح من ثبوت  
المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح بعد العتاق ووقوع الطلاق  
عليها وعدمها عليه خامسة انتهى قلت وكذا ثبتت نسب  
ولدها وان لم يدعه والكره مستف انتها اما اذا تزويجها متزويجا  
وطأها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون حرة  
او معتقة الغير او مخلوقا عليها بعقوبتها وقد حشنت الخالف  
وكثيرا ما يقع سيما اذا اندا ولها الايدي كذا في البحر انتهى  
ولا يخفى ما في عدم عدمها خامسة ونحوه من عدم الاحتياط



في وقوعه في الحرم **قوله** وصاوية عابدة كوكب لكتاب لها قال في  
البحر بهذا ظاهر الرواية انه منع نكاحهن مقيد بقيد من عبارة الكواكب  
وعدم الكتاب فلو كانوا يعبدون الكواكب ولهم كتاب يجوز  
منها كحرمهم وهو قول بعض المشايخ زعموا انه عبارة الكواكب لا تحريمهم  
عن كونهم أهل كتاب والصحيح انهم ان كانوا يعبدونها حقيقة  
فليسوا أهل كتاب وان كانوا يعبدونها كنعظيم المسم الكعبة فهم  
أهل كتاب كذا في المجتبى **قوله** اختلف في تفسير الصاوية  
وهو لا شبهة هذا هو **قوله** لانه النكاح محمول على الوطى اى فيما  
استدل به من قوله تعالى ولا تنكحوا المشركات لانه المذكور من  
كلام الفقهاء لما قدمناه **قوله** والنكاح الموقت ولو اى ما يثبته  
وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح ويشمل المدة المجهولة ايضا وقيد  
بالموقت لانه لو تزوجها على ان يطلقها بعد شهر فانه جائز  
لانه اشترط القاطع يدل على انعقاده موبدا وبطل الشرط  
كما في القنية ولو تزوجها بنية ان يعقد معها مدة نواها فالنكاح  
صحيح لانه التوقيت انما يكون باللفظ كذا في البحر **قوله**  
لم يقل ولموقت لئلا يفهم منه عطفه على للمتعة فيه تأمل **قوله**  
وفي قوله الاخر وهو قول محمد لا يسه الوطى هو المفتى به كما في  
مواهب الرحمن **قوله** وقال في البحر ذكر الفقيه ابو الليث انه الفتوى  
على قولهما في عدم النفاذ باطنا وفي الفتح والنهاية قول ابي حنيفة  
اوجه **قوله** فانه التعليق لا يصح وان صح النكاح لم ارجع الى بصحة  
النكاح المعلق سور المصنف مع بل كلامه في البيوع بخالف هذا  
حيث قال النكاح لا يجوز اضافته الى الزمان كما لا يجوز تعليقه  
بالشرط لما فيه من معنى القمار **قوله** وصرح بعدم صحة النكاح  
المعلق في الفتح والخصلة والبرازية عن الاصل والحاشية والتاخير  
وقد ادرى الليث وجامع الفصولين والقنية ولعله اشبه  
النكاح المعلق على شرط بالنكاح المشروط معه شرط فاسد  
وبينها فرق واضح **قوله** ولا اضافته الى اخره في المستقبل  
مثلا يقول الى اخره يناقض حكمه صحة النكاح المعلق اذ لا فرق  
بين المعلق والمضاف في عدم الصحة قال في الذخيرة تعليق

النكاح بالشرط لا يجوز وكذا اضافته الى وقت في المستقبل **قوله**  
وفي القنية لا يصح تعليق النكاح بالشرط كما لا يجوز اضافته الى  
مستقبل **قوله** الا ان يكون الشرط كائنا مستثنى من قوله  
لا يصح تعليق النكاح بالشرط والله اعلم **باب الولاء والكفو**  
**قوله** الولي شرط صحة النكاح الى اخره هذا احد نوعي الولاء  
في النكاح لانه الولاية فيه نوعان الاول ولاية نكاح واستجاب  
وهو الولاية على البالغة العاقلة والثانية ولاية اخبار وهو  
الولاية على الصغيرة والمعتومة والرقبة والولي العاقل البالغ  
الوارث يخرج الصبي والمعتومة والعبد والكافر على المسلمة  
والولي في الفقه خلاف العدة وفي اصول الدين هو العارف بانه  
تعالى باسمايه وصفاته حسب ما يمكن المواظب على الطاعات  
المجتنب المعاصي الغير المنهكة في الشهوات واللوات كذا  
في البحر **قوله** فينقذ نكاح حرة مكلفة بولي ايرى انعقد  
لازما وقل الكمال انه خلاف المستحب وهو ظاهر المذهب **قوله**  
**قوله** وله الاعتراض في غير كفو ما لم يندف فان اختار الفرقة  
شرط لها فضا القاضى ولا تكون طلاقا كذا في البحر **قوله**  
روى عدم جوازه وبه يفتى قال الكمال وهذا اى عدم انعقاده  
اذا كان لها ولي اما اذا لم يكن فانه صحيح لازم **قوله** وقال في  
البحر بعد نقله فلها منع نفسها وفي الخلاصة كنية من مشايخنا  
افتوا بظاهر الرواية انها ليس لها ان تمنع نفسها **قوله** وهذا  
يدل على انه كنية من المشايخ افتوا بانعقاده فقد اختلفوا  
الا فتا **قوله** عبارة البحر **قوله** ورضى البعض كالكل لا فرق فيه  
بين ما اذا كان قبل العقد او بعده كذا في البحر عن القنية وقيد  
بارضا لانه التصديق بانه كفوء من البعض لا يسقط حق من الكفر  
لانه ينكر سبب الوجوب وانما سبب وجوب الشيء  
لا يكون هقا طاله كذا في البحر عن المبسوط **قوله** وانه خاصم اى  
الولي الزوج الى اخره هذا اذا كان عدم الكفاة ثابتا عند القاضي  
قبل مناصمة الولي اياه فاما اذا لم يكن لا يكون رضى بالنكاح حيا  
واستحى ناكذا في البحر عن الذخيرة **قوله** لا سكوت ايرام



تلك كما قدم المصنف في وقته في البحر ينبغي الحاق الحمل الظاهر  
بالولادة **قوله** فلا يجعل رضى الآ في مواضع مخصوصة ليس  
هذا منها قد جمعها الكمال ينظم له في هذا المحل بفتح القدير وزاد  
عليه صاحب البحر ما ينال **قوله** او رسوله سواء كان عدلا  
او غيره اتفاقا **قوله** فعلمت بوصول خبر التزوج ان كان  
برسوله فهو كما ذكرنا وان كان فضولا بشرط العدد او العدالة  
عند ابي حنيفة في خلافهما كما يذكره المصنف وهو في الهداية  
**قوله** لا مهر اى علمها المهر ليس بشرط هو الصحيح كما في الفتح و  
هذا احد اقوال الثلاثة مصححة وثانيها بشرط ذكر المهر لان  
رغبتهما تختلف باختلاف الصداق في القلة والكثرة وهو قول  
المتأخرين من متأخرينا كما في الذخيرة وفي الفتح انه لا وجه وثالثها  
التفريق بين ان يكون المرفوع ابا او جده افلا يشترط ذكر المهر  
وان كان غيرهما بشرط وصحة في الكافي والمواجع وكما هو  
منه قائله لانه التفريق انما هو في تزويج الصغيرة كما سنذكر  
عن المحقق ابن الرهام رحمة الله **قوله** لانه للنكاح صحة بدون  
اى بدون ذكر المهر اقول التعليق لعدم اشتراط ذكر المهر لها بان  
للكناح صحة بدون لا ينقض لانه في النكاح توفرت شروط  
صحته ولزوجه ولم يذكر فيه مهر فيكون مهر المثل لازما بلا ضرر  
واما اذا لم يعلم الولي الكبيرة بقدر المهر واعلم بان الزوج فقط  
وقد سمي لها قدر الاية فيها يكون الزامها بالنكاح لسكوتهما  
حينئذ اضراهما اذ ليس لهما غير المسمى فظهر ان ذكر المهر لهما  
مع علمها بالزوج هو الالوجه فلا يبعد عن هذا القول وهو الذخيرة  
المتأخرون الى غيره من الاقوال الثلاثة **قوله** اذا تزوجها الولي  
عندها فكنت يكون سكوتهما اذنا في الاصح قال الكمال ينبغي  
تقييده بما اذا كان الزوج حاضرا او غائبا قبل ذلك انما قلت  
وبشرط علمها بقدر المهر على ما قدمناه من انه الالوجه **قوله**  
وفي الكافي اذا وجد فطير يدل على الرضى فهو على القول كتمكينها  
الى اخوه زاد الكمال قبول التهنئة والضحك سرورا لا استهزاء  
وحينئذ فلا فرق بين ان يكون سكوت البكر رضى بخلاف

النكاح لا يدرى حقها من دلالة زائدة على مجرد السكوت والحق ان الكمال  
من قبيل القول لا التمكن فيثبت بدلالة نفس الزام القول لانه فوق  
القول انما وفيه مناقشة لصاحب البحر فليجمع **قوله**  
والصحيح ان المرفوع اذا كان ابا او جده الى اخوه رده الكمال بخلاف  
فقال بعد نقله عبارة الكافي والالوجه لا طلاق وما ذكر ابي الكافي  
من التفصيل ليس بشئ لانه ذلك في تزويج الصغيرة بكل الكبر  
والكلام في الكبيرة التي وجبت لها والالاب في ذلك  
كالا جنبي لا يصد رضى من اهلها الا برضاها غير ان رضاها ثبت  
بالسكوت عند عدم ما يضعف ظن كونه رضى ومقتضى النظر  
انه لا يصح بلاتسمية المهر لها لجواز كونها لا ترضى الا بالزاد  
على مهر المثل بقيمة خاصة انتهى **قوله** الا ايل بك رتها ابرعزتها  
وهي الجدة التي على المحل لانه البكر اسم لمن لم تتجمع بنكاح ولا غير  
وهو قول الكل على الصحيح كما في البحر **قوله** او زنا يريد به  
الخفي الذي لم يشتهر به بان لم يقع عليها الحد به ولم يصير عادة لها  
**قوله** بكر صحا واضح في الزنا والاما في غيره فهي بكر حقيقة وكما  
لما نقلناه عن البحر وبقي مسألة من طلقت بعد الخلوة الصحيحة  
ولم تنزل بك رتها او طلقت قبل الدخول بها فوق بينهما بعنة او جب  
تزوج كالابكار وان وجبت عليها العدة لانها بكر حقيقة والحيا  
فيها موجود كذا في التبيين والبحر والفتح **قوله** اختلاف في السكوت  
اى قبل وجود ما يدل على رضاها **قوله** اى اذا قال الزوج للبكر  
البالغة بلفظ النكاح الى اخوه اغاوض المسئلة بهذا المثال لانها  
لو قالت بلفظ النكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بل  
سكت كان القول قوله والفرق في البحر **قوله** وتقبل بيته  
على سكوته اى اذا لم يكن لها بيته لانه نفى تحيط به علم  
الشاهد وانما اقامها فبيته اولى لاثبات زيادة الرد وقيد  
بكونه ادعى السكوت لانه لو ادعى اجازتها واقاما البيته فبيته  
اولى على ما في الخانية لاستوائهما في الاثبات وزيادة  
بيته باثبات اللزوم وفي الخلاصة عن ادب القاضي للخصاف  
بيته اولى كذا في البحر **قوله** خلافا لهما سياحة اى الفتوى



على قولها في السبب **قوله** - او زوج ابنة الصغيرة فيه  
 تامل لانه الكفاة غير معتبرة في جانب المرأة للرجل **قوله** - انه كان  
 ابا او جدا قيد لقوله بغين فاحش ولا يكره لانه لا يصل المسئلة  
 لانه صحة نكاح الصغير لا يشترط لها الجدة والاب كما هو ظاهر  
**قوله** - بان زوجه بنته الصغيرة ونقص من مهرها نقصا ناقشا  
 كذا لو زاد في مهر زوجته ابنة الصغيرة زيادة فلا اختصاص بما فرضه  
 المصنف رحمه الله **قوله** - ولو كان سكران لا يصح اتفاقا لا يصح  
 النكاح وهو الصحيح حتى لو زوج بنته من فقير او محترف حرقة  
 ونية ولم يكن كفوا فالعقد باطل كذا في البحر **قوله** - يشترط  
 القضا كذا يشترط القضا في ستة اخر الفرقة بالجيب  
 والعنة وعدم الكفاة ونقص المهر والابا عن الاسلام واللغة  
**قوله** - بخلاف خيار العتق والمخيرة بقي من هذا القسم  
 الذي لا يحتاج الى القضا الفرقة بالايلا والردة وتبين الدارين  
 وملك احد الزوجين صاحبه والنكاح الفاسد كما في  
 البحر **قوله** - اي اذا اشترط الفرقة بالقضا ومات احدهما  
 قبل القضا بلغ اولاد ورثة الاخر اقتصر على بعض مفاد الماتن  
 الورثة فيما ذكره لانه اعادة الورثة قبل فرقته لا تحتاج الى  
 القضا ظاهرة **قوله** - وان بعث خادمها الى اخوه فحمل على ما  
 اذا لم تفصح بلسانها حتى فعلته كذا في البحر **قوله** -  
 ولو سالت عن اسم الزوج او عن المهر المسمى او سلمت  
 على الشهود بطل خيارها قال الكمال هذا تعسف لا دليل عليه  
 غاية الامر كونه هذه الحالة كحالة ابتداء النكاح ولو سالت  
 البكر عن اسم الزوج لا ينفذ عليها النكاح وكذا عن المهر وان  
 كان عدم ذكره عنها لا يبطل كونه سكوتها رضيا على الخلاف  
 فانه ذاك اذا لم تسمع لظهور انها راضية بكل مهر والسؤال  
 يفيد نفي ظهوره في ذلك وانما يتوقف رضاها على معرفة  
 كمية وكذا السلام على القادم لا يدل على الرضا كيف وانما  
 ارسلت لغرض الاستهاد على الفسخ انتهى وفيه بحث لكتاب  
 البحر فيه تامل **قوله** - واما الصبي والصبية اذا رافقا يجب

تعسف

عليها تعلم الايمان واحكامه فيه نظرا لانه المراهق صبي ولا وجوب  
 عليه ما لم يبلغ **قوله** - سفانة للاب ثم لابيه ثم لوصيهما فيه  
 نظرا لانه التصرف في مال الصغير للاب ثم لوصيته ثم للجدة ثم لوصيته ثم  
 للقاضي ثم لوصيته كما سيذكر المصنف في غير المأذون وفي اخ  
 باب الايصا في الكتاب وهو الصواب **قوله** - والعصبة فيه  
 تافع من حيث النظر الى قوله لا التصرف في مال الصغير لما انشأ له  
 للاب والجدة ولهما التصرف في المال **قوله** - اي يقدم الجدة لا يكون  
 الا في نكاح من جن او عته ذكر الكاثر او انثى **قوله** - والحجب  
 تأكيد لقوله على ترتيب الارث **قوله** - ويبنى ان يقال الا ان يكون  
 المسلم سيدا مة كافرة او سلطانا ذكر الزليعي قال الكمال وقابل  
 صاحب الدراية ونسبه الى الشافعي وما كنت قال اي صاحب  
 الدراية ولم ينقل هذا الاستثناء عن اصحابنا والذري بنفي ان  
 يكون مرادا ورايت في موضع معزوا الى المبسوط الكولاية  
 بالسبب العام تثبت للمسلم على الكافر كولاية السلطنة  
 والشهادة ولا تثبت للكافر على المسلم فقد ذكر معنى ذلك  
 الاستثناء انتهى **قوله** - ثم مولي الموالاة هكذا قال الزليعي  
 وقال الكمال وهو الذري سلم على يد اب الصغيرة ووالاه  
 يرث فثبت له ولاية التزويج انتهى وهذه العبارة توهم  
 انه الاسفل بزواج بنت الذري والاه وليس صحيحا فمولى  
 الموالاة هو الذري سلم على يده اب الصغيرة فيزوجه  
 مولى ابها بعد فقد **قوله** - ثم الام الى اخوه اقول لم يذكر الجدة  
 ولا مرتبتها في التزويج ولنا فيها رسالة يلزم مراجعتها  
**قوله** - ثم لقاضي كتب في منشوره لكنه لا يزوجه بتممة  
 من ابنة كالكامل مطلقا اذا زوج موكلته من ابنة بخلاف  
 سائر الاولياء لانه التصرف للقاضي حكم منه وحكمه لابنه لا يجوز  
 بخلاف تصرف الولي كذا في الفسخ **قوله** - للابعد التزويج الى  
 اخوه كذا لا بعد التزويج بفضل الاقرب بالاجماع كذا في البحر عن  
 الخلاصة قلت والمراد بالابعد القاضي دون غيره لانه هذا باب  
 دفع الظلم ولنا رسالة لدفع التعارض الحاصل في هذا المحل

لابنة ما



مسماة بكشف المعضل فيمعضل **قوله** - وقيل ما لم ينتظ الكفو الخطب  
 الى افه قال في البحر اختاره اكثر المشايخ كما في النهاية وصح ابن الفضل  
 وفي الهداية هو اقرب الى الفقه وفي المجتبى والمبسوط والذخيرة  
 هو الاصح وفي الخلاصة وبه كان يفتي الشيخ الامام الاستاذ انهر **قوله**  
 اقروا لي صغيرا وصغيرة الى افه كذا في الكافي **قوله**  
 وعندهما يصدق بلا شرط ودون تصديق قال في الفتح القدر قال في المصنف  
 عن استاذة يعني الشيخ حميد الدين انه الخلاف فيما اذا اقر الولي في  
 صفها فان اقره موقوف على بلوغها فاذا بلغا وصداقها يتصدق  
 اقراره والا يبطل وعندهما ينفذ للحال وقال انه اشبه اليه في  
 المبسوط وغيره قال هو الصحيح وقيل الخلاف فيما اذا بلغ الصغير  
 وانكر النكاح فاقرا الولي اما لو اقر بالنكاح في صفه صح اقراره انهر  
 ثم قال الكمال والذخيرة ان الاوجه قول من قل انه خلاف فيما اذا  
 بلغ فانكر النكاح اما اذا اقر عليها في صفها يصح اتفاقا انتهى  
**قوله** - هو لغة كونه شئ نظير افه كان لا لب ذكره عقب قوله  
 في الكفو ولم يذكر تعريفه شئ من الموضوع انه من اجتماع فيه ما ذكر  
 من شرط الكفاة **قوله** - بين الرجال والنساء كان ينبغي ان  
 يقال في الرجال للنساء كما قاله في الكافي اذ لا تشترط في النساء  
 للرجال وللفظة بين لا تفيد هذا **قوله** - للزوم النكاح اير بشرط  
 قيام الكفاة في ابتدا النكاح للزوم ولا يضر زوالها بعده كما  
 في البحر عن الظهيرية وقد منا القول باشتراطها للصحة **قوله**  
 خلافا لما كان الاول ان يذكر خلاف الكافي في حيث يتجنا ايضا  
 لموافقة لما كان كما في الفتح **قوله** - فقريش اكفا القرشي  
 من كان من ولد النضر والهاشمي من كان من ولد هاشمي بن عبد مناف  
 والعرب في جمعهم اب فوق النضر والموالي سواهم كذا في الكافي  
 اي سوى العرب وان لم يسمهم رقي كما في الفتح والعرب اكفا  
 اطلقه كالنكر واخرج في الهداية والكافي من عموم بني باهلة فقال  
 وبنو باهلة ليسوا باكفا لعامة العرب لانهم معروفون  
 بالحنسنة انهر قال الكمال ولا يخلو من نظرائه استثنائي باهلة  
 فانه النص لم يفصل مع انه النبي صلى الله عليه وسلم كان اعلم بقبايل

اعتبار

العرب واخطاهم وقد اطلق وليس كل باهلي كذلك بل فيهم الاجار  
 وكونه فصيلة منهم او بطن صعلانيك فقلوا ذلك لا يبرى  
 في حق الكل انهر وقال في البحر بعد نقله فالحق الاطلاق **قوله**  
 والابوان فيه كالا بالوثنى ضمير فيه واخره عن اعتبار الحرية كذا خيرا  
 ليفيد ذلك في الحرية ايضا كما قال صاحب الكفر والابوان  
 فيهما كالا **قوله** - فالعاجز عن المهر والنفقة ليس كفوا الفقيرة  
 غير معتبر المفهوم لانه من غير عجز عن احدهما لا يكون كفوا كما في الهداية  
 واذا لم مطيعة للوطى فهو كفوا وان لم يقدر على النفقة لانه لا  
 نفقة لها ويعد قادرا على المهر بيسار ابيه وانه وجده  
 وجده ولا تعتبر القدرة على النفقة بيسار الاب  
 كذا في الفتح **قوله** - فالقادر عليها المهر والنفقة كفوا  
 مفيد لما نقلناه عن الهداية **قوله** - فالعطار والبناز كفوا  
 اشارة الى انه المعبر في الحرفة التقارب لاحقية المساواة  
 قال شمس الاثمة الحلواني عليه الفتوى كذا في البحر **قوله**  
 والعالم الفقير الى آفقه لم يقد غير ما تقدم لانه اذا ملك المهر  
 وقدر على النفقة كان كفوا الفايقة الفتي في زيادة العلم  
 لم تؤثر شيئا على كلام المصنف انتهى نعم وصف العلم  
 بجبر ظل الفقر بعدم ملك العلم على ما نصه الزليقي قوله  
 وقيل اذا كان ذا جاه كالسلطان او العالم يكون كفوا وان لم  
 يملك الا النفقة لانه الخلل يجبر به ومنه ثم قال الفقيه  
 العجبي يكون كفوا للعربي الجاهل انهر **قوله** - لا تعتبر  
 الكفاة فيما بين اهل الذمة الا ان بنت ملكهم اذا خدعها  
 حايك او سايس يفرق بينهما تسكيناً للفتنة لا لعدم  
 الكفاة **قوله** - للولي ان يتم المهر او يفرق فيه اشارة  
 الى انه لو مات احد الزوجين ليس للولي طلب تميم المهر  
 وقال في البحر المراد بالولي العصبة وان يكن محرما على  
 المختار خرج القريب الذي ليس بعصبة وخرج القاضي  
 انتهى قلت التعليق يقتضي التفريق لكل قريب وسواء  
 كان الولي ذارحم فحرم او لا كان العم هو المختار كذا في

مخرج



في الفناء وانتهى **قوله** - او رجل شخصيا اطلق الرجل الامر فتم  
 الامر وغيره وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يجوز الا ان يزوجه  
 امرأة تكافيه كما في الفتح واليبين **قوله** - كما اذا تزوجته  
 مثال لموضع التهمة **قوله** - ولم يكن مانع كما اذا كانت تحت حرة  
 تنصيص على الشرط الثاني لصحة تزويج المأمورة  
 لادارة **قوله** - وادانين لا ابي في صورة قوله تزوجني  
 امرأة غير معينة اما لو عينها فزوجها له مع اخرى لزمت  
 المعينة كما في البحر **قوله** - بعقد واحد لا يجوز ان لا ينفذ  
 نكاحهما على الامر فيتوقف فانه اجازهما مع وقول صاحب  
 الهداية فتعين التفريق لا يستقيم لانه انما يجوز  
 نكاحهما ولو قال فاستفي الزوم استقام قاله الزيلعي  
**قوله** - سواء كان فضوليا او كسلا اما كونه فضوليا  
 فواضح واما ان كان وكسلا فغير صحيح بشرط المصنف  
 الاجازة لصحة مع قبول الوكيل **قوله** - والا فلا يفيد  
 عدم الانعقاد موقوفا فيما اذا قبل العاقد الفضولي ايضا  
 عنه الغائب لقولهما زوجت نفسي من فلانة ثم قالت وقبلت  
 عنه لا يتوقف بل يبطل ففي كلام المصنف اشارة الى رد ما  
 قيد بعضهم عدم توقفه بما اذا كان الكلام واحدا اما اذا كان بكلامين  
 فانه يتوقف بالاتفاق ذكره في تكملة الكافي في الحواشي قال  
 الكمال بعد نقله ولا وجود لهذا القيد في كلام اصحاب المذهب بل  
 كلام محمد على ما في الكافي للحاكم ابي الفضل الذي كلام محمد مطلق عنه  
 واصل المبسوط قال عنه **قوله** - او فضوليا من الجانبيين قال  
 الكمال انه قبل منه فضولي آخر توقف اتفاقا والافعلي اختلف  
 انتهى وصورة انه يقول الفضولي الثاني قبلت لهما فاذا اجاز  
 نفذ تنبیه للفضولي في النكاح فانه قبل الاجازة عند  
 ابي يوسف حتى لو اجاز له الاجازة بعد ذلك لا ينفذ في قول  
 ابي يوسف في الاخر قاسه على البيع وليس له ذلك عند محمد  
 ويفرق بين حقوق العقد في البيع ترجع الى الفضولي بعد الاجازة  
 لانه يصير كالوكيل بخلاف النكاح كذا في الفتح وقال قاضينا

آخره

لهذا

رجل زوج رجلا امرأة بغير امره لم يكن لهذا العاقد ان يفسخ  
 هذا العقد انتهى من غير ذكر خلاف **قوله** - وكلت رجلا تزوجها  
 فزوجها لم يجر كذا عكس فيتوقف على الاجازة الا ان  
 تقول ممن شئت انتهى واذا تزوجها بغير كفول لا يصح على  
 قول الكل في الصحيح بخلاف تزويج الامر باداة امته والفرق  
 لابي حنيفة في امر المرأة تغير بعدم الكفو فيتعين به بخلاف  
 الرجل كذا في التبيين والله الموفق بحسنه وبمنه **باب المهر**  
 لما ذكر ركن النكاح وشروطه شرع في بيان المهر لانه حكمه فانه  
 المهر يجب بالعقد او بالتسمية فكان حكمه وله اسمي مهر  
 صداق تحلة ابر فريضة عقد كما في العناية **قوله** - صح  
 النكاح بلا تسمية لا خلاف فيه كما في الفتح **قوله** - لقوله  
 تعالى واطل لكم ما وراؤكم انتم يتبعوا باموالكم غير الانس للمقام  
 فانه في بيان صحة النكاح بلا تسمية مهر لا في بيان لزومه فكان ينبغي  
 الاقتصار في الاستدلال للصحة على قوله كما لا جناح عليكم ان  
 تطلقتم النساء انتم يقال والمهر واجب بشرط قوله تعالى ان  
 يتبعوا باموالكم كما فعل صاحب الكافي **قوله** - واثلة قد عشرة  
 وراهم فضته وزنه سبعة هو ان يكون كل درهم اربعة عشر  
 قيراطا وان كان قيميا اعتبر قيمة يوم العقد لا يوم القبض  
 كما في الجوهر فاذا نقص عن عشرة وقت القبض  
 ليس لها غيره وتعتبر القيمة يوم القبض بالنسبة لصفاتها  
 فلو تزوجها على عرض قيمة عشرة فقبضته وقيمة عشرة  
 وطلقها قبل الدخول وقد ملك الثوب ردت عشرة  
 كما في البحر **قوله** - عند الوطى متعلق بالوجوب غير مسلم بل  
 المهر وجب بالعقد ولكنه يتأكد لزوم تمامه بنحو الوطى ولو حكما  
 كما لو تلج معتدته وطلقها قبل الوطى والخلوة او الزنا بكارها  
 بنحو مجر ووجب نصفه بزوالها بدفعه لو طلقها قبل الدخول  
 والخلوة كما في البحر **قوله** - او موت احد هما فانه ايضا موكد  
 بالمهر مويد لما قلناه فكان عليه ان يذكره كذلك فيما قبله  
**قوله** - ونصفه بطلاق قبل الوطى لا يصح ان يكون



البال بسببية لا قلنا انه وجوب المهر بالعقد فهي للمصاحبة  
**قوله** وهو ان يزوجه كل من الرجلين بنته الى اخيه لا يصح  
هذا المثال للشفار اصطلاحا لا بزيادة شرط جعل بضع  
كل منهما نظير بضع الاخر لانه لو لم يكن كذلك بل مثلا اقتصر  
عليه المصنف لا يكون شفارا اصطلاحا وان كان الحكم وجوب  
مهر المثل وكذا لو قال احد هما على ان يكون بضع بنتي صداقا  
لبنتي ولم يقل الاخر بل زوجته بنته ولم يجعلها صداقا  
فليس بشفار وان وجب مهر للمثل لصحة العقد كذا في البحر  
**قوله** او تعلم القواة قال صاحب البحر ينبغي ان يصح تسمية  
مهر على القول بجواز الاستتجار عليه ولم ار من تعرض له انتهر  
قلت لكنه يعارضه انه خدمة لها وليست بمنزلة شريك  
مصالحها فلا يصح تسمية التعلم **قوله** ولو نكحها على رعي  
الغنم او الزراعة لم يجز على رواية الاصل قال الكمال ولا على رواية  
الجامع وهو الاصح انتهر قال في البحر فيجب مهر المثل **قوله**  
والصواب ان يسلم لها الى اخيه كان ينبغي ان يقال والاوجه  
او الاظهر لانه لفظ الصواب يقتضي خطا ما يقابل ولا يقال  
انه الرواية الثانية خطأ انتهر على انه الكمال رحمة الله تعالى قال كونه  
الاوجه الصحة انما يلزم لو كانت الغنم ملك البنات ووجه  
شعيب وهو منتف انتهر والدليل قاصد لانه غير واردي في  
الزراعة ووجه الفعل بضمه تسميتها ان كلامه الزراعة  
والرعي لم يتمخص خدمة لها او العادة اشتركت الزوجين  
في القيام بمصالح ما لها فليس من باب خدمة الزوج زوجته  
الاثر ان الابن اذا استأجر اياه للخدمة لا يجوز ولو للزراعة  
والرعي صح كما في الفتح انتهر والمراد بالزراعة ان يزرع ارضه  
ببذرها وليس له شئ من الخارج فانه شرطه شئ فدت  
التسمية ووجب مهر المثل كذا في البحر تنبيه لو جعل  
عقدها صداقا كان يقول اعتقك على ان تزوجيني ها  
نفسك بعوض الفتي فقبلت صح وهي بالخيار في  
تزوجه فانه تزوجه فلها مهر مثلها وان ابنت الزمنا

بقيتها ولو كانت ام ولد قال ابو حنيفة لا يجب عليها قيمتها  
لان زهرها غير متقوم عنده كذا في الفتح **قوله** وجب  
متعة بمعنى لزوم **قوله** لمفوضة بكسر الواو من فوضت  
امرها لوليها وزوجها بل مهر وبفتحها من فوضها وليها الى الزوج  
بالمهر وفي كلامه اشارة الى انه الفرقه من قبل الزوج اما لو كانت  
من قبلها فلا تجب لها المتعة وبه صرح الزيلعي **قوله** ورع  
هي بالدال المهملة ما تلبي المرأة فوق القميص ولم يذكر الدرر  
في الذخيرة وانما ذكر القميص وهو الظاهر والخمار ما تغطي  
به المرأة رأسها والملحفة الملاة وهي ما تلحف به المرأة  
كذا في البحر وقال الكمال هذا اذ في المتعة انتهر وفي البحر عن  
الاسلام انه هذا في ديارهم اما في ديارنا يلبيس اكثر من ذلك  
فيؤاد على هذا الزار ومكعب انتهر ولو اعطاهما قيمتها بجر  
على القبول كما في البدائع **قوله** لا تزويج على نصفه قال  
الكمال واذا كانا سواء فالواجب المتعة لانها الفريضة  
بالكتاب العزيز **قوله** وقيل يعتبر حالها الى اخيه اعتبره  
الامام الحنفية وصححوا ولو اُلجى وقال عليه الفتور قال في  
البحر فقد اختلف الترجيح والاربع قول الحنفية **قوله**  
الامنة سمي لها المهر وطلقت قبل الوطى اي فلا تحجب ولا  
تجب لها المتعة وهذا على ما وقع في بعض نسخ القدوري  
حكما للطلاق ولو كانت مستحبة كانت لمعنى اخر كما في  
قوله لا يكبر في الطريق المصلي في عيد الفطر عند ابيه حنيفة  
اي حكما للعيد ولو كبر جاز واستحب فليس المراد ينبغي  
الاستحباب عدم الثواب بل انه هذا ليس حكما من احكام  
الطلاق واما على ما في المبسوط والمخطط والحصر المختلف  
فانه المتعة تحجب للتي طلقها قبل الدخول وقد سمي لها مهر  
انتهر في البحر والكافي وغيرهما **قوله** ثم طلقها قبل  
الدخول لا يتنصف المسمى وهو ما فرضه بعد اليه انه لو دخل  
بها او مات عنها كان لها المسمى وهو ما فرضه بعد العقد  
وبه صرح في الهداية **قوله** لانه يقين الواجب بالعقد



خلاف ما قدم من ان الوجوب بالوطى فهذا يرجع الى الصواب  
**قوله** - وصح حطها اي لازم وان لم يقبل الزوج بخلاف  
 الزيادة فانه لا بد من قبولها في المجلس لصحتها ويريده حطها  
 بمره فقولوه وان لم يقبل يعني لم يقبل صراحة بان سكت  
 انتهر وقيد في البدائع الابراغ المهر بان يكون دينا اي درهم او دينار  
 وظاهره انه حط المهر العين لا يصح لانه الحط لا يصح في الايمان ويشترط  
 لصحة الابراغ علمها بمعنى اللفظ حتى لو لقنته ولم تحسنه لا يصح بخلاف  
 الطلاق والعناق حيث يقعان والفرق ان الرضا بشرط جواز  
 الهبة دونها كذا في البحر **قوله** - لانه المهر بقا حقا انما قال بقا لانه  
 في الاستدعاء حق الاولياء حيث الاعتراض اذا انقضت غزيرتها  
**قوله** - بحيث لا يكون معها عاقل اطلقه كما قال الكمال واذا كان  
 معها ثالث استوى منه لصحة الخلوة بين ان يكون بصيرا او  
 اعيا يقطن او نائما بالغا او صبيا يعقل لانه الاعلى تحس والنايم  
 يستيقظ ويتناول بالغا او صغيرا لا يعقل او مجنونا او مغنى عليه  
 لا يمنع وقيل المجنون والمغنى عليه يعني انتهر واستثنى في مختصر  
 الظهيرية جاريته فقال لا يمنع على المفتى به وقال في البحر هو  
 المختار كجارية كافي في الخلاصة وعليه الفتوى كما في المنتقى انتهر  
**قوله** - نحو مرض لا حد هما يمنع الوطى قال الزبيدي او يلحقه  
 به ضرر وقيل هذا التفصيل في مرضها واما مرضه فنافع مطلقا  
 لانه لا يعرى عنه تكسر وفور عادة وهو الصحيح انتهر **قوله** -  
 وصوم فرض يعني به او ارمضان لما يلزمه من الكفارة بافاد  
 دونه القضاء والمنذور والكفارات على الصحيح لعدم وجوب  
 الكفارة بافاده كما في التبيين **قوله** - كالوطى اي في  
 كونها مؤكدة للمهر اشارة اليه انها ليست كالوطى في غيره من  
 نحو الاحصان والميراث كما في البحر وفي شرحنا المنظومة ابن  
 وهبان انها احكام الخلوة لاثنتين وعشرين حكما فليراجع  
**قوله** - او صائم فرض في الاصح يعني به غير اوارمضان  
 والنافع ما قدمه من شرطه لصحة الخلوة عدم صيام الفرض  
 وتصحيجه بما حملناه على ادا الفرض **قوله** - ويجب العدة

وفتور

في الكل كذا في الهداية ثم قال فيها وذكر القدور في شرح  
 ان المانع ان كان شرعا تجب العدة لثبوت التمكن حقيقة انتهر  
 وان كان حقيقيا كالمرض والصفو لا تجب لانعدام التمكن حقيقة  
 انتهر واختاره قاضيان في فتاواه كذا في البحر ثم قال فيه  
 والمذهب وجوب العدة مطلقا **قوله** - وكذا ان كان المهر حيا  
 مكبلا او موزونا اخذ في الذمة اشارة الى انه لو كان معيننا فهو  
 كالعرض وليس لها رد ما كان معيننا ولم تهر بخيار روية وثبت  
 فيه خيار العيب فلما رده بالعيب الفاحش وترجع بقيمة  
 صحيحا كذا في الفتح **قوله** - والا فمهر المثل اشارة الى انه  
 لو طلقها قبل الدخول كان لها نصف المسمى سواء وفي شرط  
 اول لانه مهر المثل لا ينصف كذا في البحر **قوله** - نكح هذا العبد  
 او هذا العبد واحد هما او كس حكم مهر المثل هذا اذا لم يشترط  
 الخيار لها لما خذ اياها او الخيار له على ان يعطى اياها  
 فانه شرط صحيح اتفاقا لا تنقأ المنازعة كذا في الفتح **قوله** -  
 فانه طلقت قبل ووطى فنصف الاوكس في ذلك بالاجماع  
 كذا في الهداية وليس على الطلاق لانه ما لم لا اذا كان نصف  
 الاوكس اقل من المتعة وليس ذلك بل ان كان نصف  
 الاوكس اقل من المتعة تكون لها المتعة صرح به قاضيان  
 وقد اثار اليه في الهداية بعد ما تقدم بقوله والواجب  
 في الطلاق قبل الدخول في مثل المتعة ونصف الاوكس  
 يزيد عليها في العادة فوجب لاعترافه بالزيادة انتهر وقال  
 الكمال بعد هذا فاحكم في الطلاق قبل الدخول في التحقيق  
 ال المتعة مثلها انتهر **قوله** - شرط البكارة ووجدناها  
 تنبأ لزم الكل كذا في شرح المنظومة لابن الشحنة عن  
 الواقعات وقاضيان والعمادية عن المنتقى وفي العمادية  
 على قياس ما اختاره صدر الاسلام البرزذوري وافقه  
 من ائمة بخاري في مسألة الجهاز ينبغي ان يرجع عليها بما زاد  
 على وستين مثلاً وفيها غنة القنية تزويجها باز يد من مهر  
 مثلها على انها بكر فاذا هي تيب لا تجب الزيادة انتهر



وقال في البرازية والتوفيق واضح للمناظر لكن صرح في فوائد  
 الامام ظاهر الدين انه لا يرجع في كلتي الصورتين انتهى عبارة  
 البرازية وان ردود في المهر بين القلة والكثرة للثبوتية و  
 البكارة فانه كانت ثبوتية الاقل والا فمهر المثل لا يراى على  
 الاكثر ولا ينقص عن الاقل مما سماه عند ابي حنيفة كذا قاله  
 الكمال ثم نقل عن الديوبسي كجاني فتاوى قاضيه ان تزوج اداة  
 على النفي درهم ان كانت جميلة وعلى الف ان كانت قبيحة  
 قالوا النكاح والكسر طائفة عندهم بالاتفاق حتى لو كانت  
 جميلة كان المهر الف درهم وان كانت قبيحة كان المهر  
 الف لانه لا خطر في التسمية لانه ان تكون قبيحة او جميلة  
 انتهى ثم قال الكمال واستشكل بان مقتضاه ثبوت صحتهما  
 اتفاقا فيما اذا تزوجها بالف ان كانت مولاة او ليست  
 له اداة وبالفين ان كانت حرة الاصل اولى لكن  
 الخلاف منقول فيهما والا ولي ان يجعل مسئلة القبيحة  
 والجميلة على الخلاف فقد نص في نوادر ابن سمانة عن  
 محمد على الخلاف فيهما **قوله** وان بينهما اى صفة  
 ايضا كما بين جنسه فالوصوف اللازم لا يخفى ما فيه  
 من ايهام لزوم الزوج ما بين صفة وجنس من غير  
 الكلي والوزين وليس واد ابل هو خاص بالكلي والوزين  
 الذر بين صفة وجنس فلا يخبر بين ادائه واداء قيمته  
 بل تجبر على ادائه في ظاهر الرواية لانه ثبت في الزمة  
 صحيحا حالا قرضا وموجلا مثلاً بخلاف غير الكلي و  
 الوزين فانه مخير بين ادائه واداء قيمته ولو بالغ في  
 وصفه لانه ليس من ذوات الامتياز كما في الهداية والفتح  
**قوله** ولهذا لا تجب بها حرة المصاهرة اقول يعني  
 فلا تحرم اصلها ولا فرمها لفد العقد وليس معتبر  
 المفهوم فانه حرة المصاهرة اى حرة بنت الزوجة لا  
 تثبت بالخلوة الصحيحة ايضا **قوله** ولا العدة لا يخالف  
 المتقدم وهو ان العدة تجب في كل اقسام الخلوة الصحيحة

او فاسدة لانه ذلك في خلوة عن نكاح صحيح لكل الوطى به لا بالنكاح  
 الفاسد **قوله** والعدة من وقت التفريق قال في البحر  
 ظاهر كلامهم انه ابتداء اقسا وديانة وفي فتح القدر هذا  
 قضا اما فيما بينها وبين الله تعالى اذا علمت انها حاضت ثلثا بعد اخر  
 وطى ينبغي ان يحل لها التزوج وديانة والمناكة كالتفريق ولا  
 تتحقق المناكة الا بالقول ان كانت مدخولا بها كقوله تركها  
 خلعت سبيلها واما غير المدخول بها فتتحقق المناكة بغير  
 القول عند بعضهم كقصده ان لا يعود اليها وعند بعضهم لا  
 يكون الا بالقول واختلف التصحيح في اشتراط العلم بالمناكة  
 لصحتها وينبغي ترجيح القول بعدم العلم انتهى وقال في البحر  
 لا اعداد عليها ولا نفقة في هذه العدة **قوله** بان تكون  
 بنت عمها اى مجاز الاحقيقة اى بنت عم ابيها وفي نسخ بنت عم  
 وهي الاولى وجمالا قال الكمال وقيل لا يعتبر الجواز في بنت الحب  
 والشرف بل في اوساط الناس وهذا جيد انتهى **قوله**  
 وكما خلق زاد الكمال عدم الولد ايضا تنبى مهر مثل الامة  
 على قدر الرغبة كما في الفتح عن شرح الطحاوى **قوله** صححناه  
 الولي مهرها هذا اذا كان في صحته اما في مرض موته فلا لانه تبرع  
 لو ارثه في مرض موته كما في الفتح انتهى وهذا ايضا صحة ضمانه  
 من الثلث في مرض موته اذا لم يكن وارثه **قوله** ولو كانت  
 صغيرة كذا الضميمة ولي الصغير عنه المهر ويرجع في ماله ان  
 شهدانه يدفع ليرجع في اصل الضمان والا لا يرجع له الا  
 ان يكون للصغير مال وان ضمن الوصي يرجع مطلقا كذا في  
 الفتح **قوله** وتطالب المرأة اى ثبات من زوجها اذا  
 كان بالغاً ولها مطالبة اب الصغير ضم او لم يضمن كما بين في  
 شرح الطحاوى والتمتة **قوله** لها منعة من الوطى  
 الى اخره كذا اوليها ان كانت صغيرة ولو كانت غير الاب والجد  
 فلا يسلمها قبل قبض الصداق لانه ولاية قبضه فان  
 سلمها فالتسليم فاسد وتزد ولو ذهبت بنفسها  
 لوليها ردها حتى يعطى زوجها مهرها لانها ليست من اهل



الرضى كذا في الفتح **قوله** والسفر كذا في الهداية ولو قال  
بدله والاخراج كما في الكفر لكان اولى لانه ربما يودهم انه ينقلها  
لمحل اخر منه بلدتها وليس له ذلك ما لم يدفع مهرها كصرح به  
في البحر **قوله** لا خذ ما بين تعجيله قال الكمال اي اذا لم يشترط  
الدخول في العقد قبل حلول المهر فانه شرطه فليس لها الاستثناء  
بالاتفاق **قوله** حتى لا يكون لها ان تحبس نفسها فيما  
تعرف تاخيرها اليه الميسرة بخالفه ما قال الكمال ليس  
لها منع نفسها لقبض الموطر مدة معلومة او قليلة الجاهالة  
كالخصا وكونه بخلاف المتفاسدة كاليه الميسرة  
وهبوب الريح حيث يكون المهر طالا انتهى مثله في البحر  
التأجيل بالطلاق او الموت صحيح على الصحيح انتهى **قوله**  
وينقلها فيما دون مدته اتفاقا اليه اخذ قال في القنية كذا  
ظاهر الكافي وذكر في القنية اخلافا في نقلها من المصير اليه  
الاستناق فغير اليه كتب انه ليس له ذلك ثم عني  
اليه غير ما انه له ذلك قال وهو الصواب انتهى قلت  
ينبغي العمل بالعدل بعدم نقلها من المصير اليه القنية في زماننا  
لما هو ظاهر من فساد الزمان والقول بنقلها اليه القنية  
ضعيف لما قال في الاختيار وقيل يوافقها اليه في المصير  
القريبة لانها ليست بقربة انتهى وليس المراد بالسفر  
في كلام الاختيار الشرعي بل النقل لقوله لانها ليست  
بقربة **قوله** وان حلف بمهر المثل بالغا ما بلغ وليس  
كذلك بل لا يزاد على ما ادعته المرأة لو كانت هي المدعية  
للتسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج لو كان هو المدعي  
لها كما اشار اليه في البدايع انتهى **قوله** اقول فيه بحث  
لان هذه ليست مسئلة النكاح اليها فوه كذا اعتدض صاحب  
البحر على صدر الشريعة فقال وفيه نظر لان التحليف  
هنا على المال لا اصل النكاح فيتعين ان يحلف منكر  
التسمية اجماعا انتهى **قوله** وان كان بينهما خالفا  
يشير اليه انه اذا انكح احدهما لزمه دعوى صا حبه

فيجب ذلك ولا يتخير فيه لكونه مسمى واذا حلفا وجب  
مهر المثل يدفع منه قدر ما اقرب به لتسمية فلا يتخير فيه  
والا يدرى يتخير فيه بين الدرهم والدنانير **قوله**  
او برهننا قضى به لهما تر البينين وتها ترهما هو الصحيح  
وموجب مهر المثل يتخير الزوج فيه كله بين دفع الدرهم  
والدنانير كما في الفتح والبيين **قوله** وبه يقتضي كذا في الفتح انتهى  
وفي فتاوى قاضي خان الفتوى على قولها كما في البحر **قوله**  
ذكر الزبيدي راجع الى قوله قال مشايخنا هذا كله الى اخوه ونقل في  
البحر في المحيط ثم قال مما حجب البحر عقبه واقره عليه الشارح  
ولا يخفى انه محله فيما اذا ادعى الزوج ايصال شيء اليها اما لو  
لم يدع فلا ينبغي ذلك انتهى وفيه تأمل لانه لا يتأتى ما قاله  
في حال موتها **قوله** فلما سائر الاموال اي باقية  
بعدها هي للاكل نحو الحنطة والشعير والعل والجوز  
واللوز والسمن والدقيق والسكر والثاة الحية  
فالقول فيه قول الزوج بيمينه ذكره الكمال ثم قال والذي  
يجب اعتباره في ديارنا ان جميع ما ذكر من الحنطة الى  
اخوه يكون القول فيه قول المرأة لانه المتعارف في ذلك  
كله ارساله هدية والظاهر مع المرأة لا معه ولا يكون  
القول له الا في نحو الثياب والجارية انتهى وظاهر  
انه بحث للكمال **قوله** فالقول قول الزوج وعلى  
الاب البينة اختاره السفدر واختيار الامام الحسني  
كونه القول للاب لانه ذلك يستفاد من جهته والمختار  
للفتنى القول الاول انه كان العرف ظاهر ابد لك كما  
في ديارهم كما ذكره في الوقعات وفتاوى الخاصي  
وغيرهما وان كان العرف مشتركا فالقول للاب  
كذا في الفتح وفتاوى قاضي خان ينبغي ان يكون الجواب  
على التفصيل انه كان الاب من الاشرف والكرام لا يقبل  
قوله انه عارية وان كان ممن لا يجهز البنات بمثل  
ذلك قبل قوله انتهى ثم قال صاحب البحر بعد نقله



والواقع في ديارنا القاهرة انه العرف مشترك فيفتي  
بانه القول للاب ثم قال بل هذا الحكم المذكور في الاب  
يتاخر في الام والجد صارت واقعة الفتوى ولم  
ار فيها نقلا صرحا انهم **باب نكاح الرقيق والكافر**  
**قوله** باذن المولى الاولي انه يقال على اذن المولى  
**قوله** انه كان المهر بغير الاذن صوابه انه كان النكاح بغير الاذن **قوله**  
وان كان به تعلق المهر بقبته مستدرك بما ذكره قبله من قوله فانه  
نكحوا به فالمر والنفقة عليهم لكنه اعاده ليرتب عليه حكم جواز  
بيعه وونه المهر ونحوه **قوله** منهم من قال يجب المهر ثم يسقط  
ذكر تصحيح ابن امير حاج **قوله** ومنهم من قال لا يجب صحته  
الاولوالجى وقال في البحر هذا صحيح ولم ار منه ذكر ثمرة هذا الاختلاف  
ويمكن ان يقال انها تظهر فيما لو زوج الاب امه الصغيرة عبده  
فعلى قول من قال يجب ثم يسقط قال بالصحة وهو قول ابن يوسف  
ومن قال بعدم الوجوب اصلا قال بعدمها وهو قولها وقد جزم بعدها  
في الاولوالجى من المأذون معللا بانه نكاح للامة بغير مهر لعدم وجوبه  
على العبد من كسبه للحال انتهى **قوله** لانه الطلاق الرجعي لا يكون  
الا في نكاح صحيح فتكون اجازة اى اقتضايه وعليه طلب  
الفرق بينه وبين ما لو قال لعبد كره عن عينيك بالخال او تزوج  
اربعا لا يفتق مع ان كلا منهما لا يكون الا بعد الحرية اجيب بان  
اثبات الشرط التي هي اصول الحرية والاملية لا تكون بطريق  
الاقتضا للمتحقق بالرق وليس ما نحن فيه كذلك لانه النكاح  
ما ثبت للعبد بطريق الاصل لثبوته تبعاً للادمية والعقل  
وانما توقف الاستلزام تعيب مال الغير فقوله طلقها رجعيها  
يتضمن رفع المانع اقتضالا اثبات ملك النكاح بطريق الاصل  
كذا في الفتح **قوله** لا طلقها قال في البحر قيد به لانه لو قال اوقع  
عليها الطلاق كان اجازة لانه لا يقال للمتاركة كما في الفتح و  
كذا اذا قل طلقها تطليقة تقع عليها تكون اجازة لانه وقوع  
الطلاق مختص بالنكاح الصحيح كما في التبيين **قوله** ولو  
نكحها ثانيا او افرجها بعد ما ولو صحح ما ينبغي حذف ولو من البين

لانه اثباتها يقتضى تصور الحكم بالنكاح الفاسد ومعه لا تظهر  
الثمرة ولذا لم يذكر ما الزيلعي **قوله** زوج عبدا ما ذونا يدونا  
مستدرك بما قدمه مغزى للتحفة **قوله** لانه غير مشروع  
بلامه كذا قال الزيلعي وفيه شاي لانه ليس المراد ظاهره اذ  
النكاح لا يتوقف مشروعيته اى صحته على المهر بل المراد انه  
لا ينقش عن لزوم المهر كما صرح به في الهداية بقوله والنكاح  
لا يلا في حق الغما بالابطال مقصود الا انه اذا صح النكاح  
وجب الدين اير المهر بسبب لاحد له فشابه دين الاستهلاك  
انتهى **قوله** في مثل هذه الصورة احرازها لزوجه المولى  
امته على احد القولين السابقين **قوله** من زوج امته  
لا يجب التبتة اى ولو شرطها الزوج على المولى في العقد  
لا يقتضيه ولا يبطل النكاح بالشرط الفاسد والفرق بينه  
وبين صحة شرط حرية اولادها وان كان لا يقتضيه العقدان قوله  
من المولى على معنى تعليق الحرية بالولادة وهو صحيح بخلاف  
التبوية فانها لا تقع بتعليقها عند ثبوت الشرط لكونها  
عدة مجردة كذا في الفتح **قوله** اذ يطل الزوج انه ظفر كان  
ينبغي ان يقول كالكثرة ويطل الزوج لانه اذا ما طرفة او تعليلية  
ولا محل لها هنا **قوله** ولو خدمته بلا استخدام لا يعنى  
في بعض الاحيان كما قال في الجوهرة قد قالوا انه اذا ابرأها فكانت  
تخدم المولى احيانا من غير ان يستخدمها لم تسقط نفقتها  
وكذا المديرة وام الولد حكمها حكم الامة واما المكاتبه فلها النفقة  
سواء ابرأها المولى او لا لانها في يد نفسها لا حق للمولى في  
استخدامها انتهى وهذا اذا لم يخرج بغير اذن الزوج والا ففى  
ناشرة **قوله** وله اجبار عبده وامته على النكاح المراد  
بهما غير المكاتب وان صدق عليه لفظ العبد والامة واليه شاي  
بقوله وانما جاز لانه مملوكه رقبته ويد انتهى اى بخلاف المكاتب  
فلا ينفذ تصرف المولى عليه الا برضاه وعن هذا استضافت  
مسئلة نقلت من المحيط هي توقف نكاح المولى مكاتبته  
الصغيرة على اجازتها حال كسبها لالتحاقها بالبالغة فيماد



يعني على الكتابة فلو لم ترد حتى عتقت توقف على اجازة الموكل  
 لا على اجازتها لانها لم تبقى مكتوبة وهي صغيرة ليست من اهل  
 الاجازة فاعتبر التوقف على اجازتها حال رقتها ولم يعتبر بعد  
 عتقها وهذا من اعجاب المسائل ولورضيت قبل العتق ثم  
 عتقت لها خيارها للحال لانها صغيرة ولها خيار العتق اذا  
 بلغت زيادة الملك لا خيار البلوغ لانه الملك كان قائما  
 للموكل وامتناع النفاذ لحقها فاذا رضيت نفذ بالولاية الاصلية  
 وهي ولاية الموكل فلو عجزت عنه ادا بدل الكتابة بطل النكاح لانه  
 طرأ على الحل الموقوف طرأ فذو في المكتب الصغير لا يبطل  
 النكاح لانه لم يتعرض على الحل الموقوف طرأ ثابت بات فبقى ذلك  
 الموقوف فيجوز باجازة الموكل كذا في الكافي وما بحثه الكمال  
 في التوقف على اجازة الموكل ذكر جوابه في البحر **قوله**  
 ويسقط المهر بقتله او الموكل قالوا لو كان الموكل القاتل صبيبا يجب  
 ان لا يسقط المهر عنه ابي حنيفة رحمه الله كذا في الكافي وذكر  
 في البحر ما يرمي **قوله** امته ارفعها لكانت كما هو ظاهر لان  
 المهر لها **قوله** كالوباها وذهب بها المشتري الى اخوه فيه  
 تباح لانه لا يسقط المهر في الصورة الاولى والثالثة لانه لو  
 احضرها بعده له المهر به صريح في البحر المحيط والظهيرية فلا  
 يسقط فيها الا المطالبة **قوله** لا يقتل الحرة نفسها  
 قبل كذا الالة في الصحيح لانه المهر لولاها ولم يوجد منه منع فلو  
 قال المصنف لم لا يقتل الحرة نفسها قبله لكان اولى وكذا لا يسقط  
 بقتل وارث الحرة اياها قبل الدخول لانه لم يبق وارثا فصار  
 كالاجنبي كما في البحر **قوله** وخيرت امه او مكاتبه خيرت  
 ولو زوجها حوا ولا فرق في هذا بين ان يكون النكاح برضاها  
 او بغير رضاها انتهى ونفي رضي المكاتبه يتزوجها منه لانه صريح  
 في باب المكاتب بانها بعقة الكتابة خرجت من يد الموكل فصار  
 كالاجنبي وصارت احق بنفسها او يفرق الموكل العقار وطبها  
 انتهى وقوله صارت احق بنفسها ليس على اطلاقه لبقاء ملك  
 الموكل رقبته فلا ينفذ تزويجها نفسها بدون اذن مولاه

كما لا ينفذ تزويجها اياها بدون رضاها لموجب الكتابة واذا تزوج  
 بدون اذنه ولم يرد حتى عتقت نفذ عليها ولا خيار لها لان  
 النفاذ بعد العتق فلم يرد ملك الطلاق عليها والخيار باعتبار  
 زيادة الملك وبعبارة كما في النفي المكتوبة اذا تزوجت باذن مولاه  
 ثم عتقت خيرت انفسه فليسته لذلك وقد انتهى انه له بعد تاليف  
 هذا المحل باكثر من ثلاثين سنة من مسهل سنة ثمان وسبعين  
 والف **قوله** كذا الالة شامل للقة والمدة والمكاتبه وام  
 الولد وفي ام الولد لا ينفذ نكاحها لانه العدة وجبت عليها من  
 الموكل كما عتقت والعدة تمنع نفاذ النكاح كذا في المحيط والخانية  
 وينبغي ان يقال فانه نكاحها ايرام الولد يبطل لانه لا يمكن توقفه  
 مع وجود العدة اذ النكاح في العدة فاسد كذا في البحر  
**قوله** فالاب والجد والولي والقاضي والوصي الى اخوه  
 كذا اثبت الولي ايضا في البرازية وليس الولي غير الاب  
 والجد والوصي والقاضي ولاية في التصرف في مال الصغير  
 كما قدمه المصنف ولذا لم يذكر غير ذلك في مختصر الظهيرية  
 وهو الصواب خلاف ما ذكر هنا **قوله** والعبد المأذون  
 الى اخوه هذا عند ما خلا فالابي يوسف ع فانه يقول بانهم  
 يملكون تزويج الالة كما في البرازية **قوله** وانما ثبتت  
 اذا كانت في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت  
 الدعوة احرازها لكانت في غير ملك الابن او في ملكه ثم  
 اخبرها ثم استردا فادعى الاب لم تصح دعوته كما في التبيين  
 وهذا اذا كذب الابن فانه صدقه صحت دعوته ولا يملك  
 الجارية كما اذا ادعاه اجنبي وكانت ام ولد للابن او مدبرة  
 او مكاتبته كذا في البحر **قوله** بعد موته ايرموت الاب لو  
 قال حال عدم ولايته لكان اولى ليفيد ان الجد كالاب بموته ورقه  
 او جنونه او كفه **قوله** فاعتق فسد النكاح بشير الى انه  
 لم يرد على ما ادر به اذ لو زاد عليه بان قال بعتك بالف ثم  
 اعتقت لم يصح مجيبا لكلامها بل كان مبتدا ووقع العتق عنه  
 نفسه كما في غاية البيان فلا يفسد النكاح كذا في البحر

نهي

علق



**قوله** السلم المتزوجان بلا شهود وصحة نكاحهما متفق عليهما  
بين ائمتنا الثلاثة وقال زفر بن محمد **قوله** او في عدة  
كافر معتق ذلك هو قول ابي حنيفة وقالوا بفساده الا انه  
لا يتعوض لهما كالا تقريبا فاذا تراضوا او اسلما او احدهما  
والعدة باقية وجب التفريق عندهم لا عند ابي حنيفة واذا  
كانت المرافعة او الاسلام بعد انقضائها لا يفرق بالاجماع كما في  
البتين من النهاية والمبسوط **قوله** او تراضوا ضمير المحرمين  
خاصة لا ما قبله كما هو ظاهر **قوله** بخلاف ما يريد به  
تنزوها في العدة او بلا شهود **قوله** وبرافعة احدهما  
لا هذا عند ابي حنيفة وعندهما يفرق برافعة احدهما كالسلام  
كما في البتين وقال في الجوهرة قال ابو يوسف افرق بينهما  
سواء تراضوا النكاح لا وقال محمد انه ارتفع احدهما وقت  
والا فلا انتهر تنبيه لم يذكر المصنف نكاح امرته ولا ينكح  
احدا **قوله** يعرض الاسلام على الاخر يعني انه كان بالغا او صبيبا  
يعقل الا ديانا فان ابي فرق وان كان الصبي مجنونا عرض على ابو ي  
فارتها اسم بقي النكاح وان لم يكن مجنونا لكنه لا يعقل الا ديانا ينتظر  
عقله لانه غاية معلومة بخلاف المجنون كذا في الفقه **قوله** فان  
اسلم والافرق بينهما لافرق بين ان يكون المهر صبيبا مميزا او بالغاً  
يفرق بينهما بابا به كما في البتين **قوله** واباوه طالق هذا عند  
وقال ابو يوسف ليس طلاقا وان كان صغيرا او مجنونا يكون طلاقا  
عند ابي حنيفة ومحمد وهي من اعز المسائل حيث يقع الطلاق  
منها ونظيره اذا كانا المجنونة بين او كان المجنون عينا فان  
القاضي يفرق بينهما وتكون طلاقا اتفاقا كذا في البتين **قوله**  
ولاهر في هذا الموطوعة شطر للصغيرة المجنونة التي فرق بابا  
والدها قبل الدخول بها ولا نفع لها في استقاط حقها به فيكون  
واردا على انه لا يتصرف الا فيها فيه نفع للصغيرة فلينظر جوابه  
**قوله** لم تبين حتى تحيض ثلثا اي وان لم تحض ثلثا شهر  
ولا تكون عدة ولذا يستوى فيها المدخول بها وغيرها ولا تلزمها  
عدة بعد البينونة بمضي الحيض ولو كانت هي المسئلة

عند ابي حنيفة كما في الهداية تبعا للمبسوط كذا في البحر وقال في  
الحكاية الا انه يكون طلاقا انتزاعا وطلق الطلج ووجوب العدة عليهما  
وينبغي حملهما على اختيار قولهما وهذه الفوعة طلاق عند ابي حنيفة  
ومحمد وعند ابي يوسف فسخ وهو رواية عنهما كذا في المحيط  
**قوله** لانه الاسلام ليس سببا للفرقة يريد به انه السبب  
هو الابا عن الاسلام بشرط مضي الحيض او لا شهر فيمنع لا تخيضر  
**قوله** وعرض الاسلام متعذر عدله عن قول الهداية والوض  
على الاسلام متعذر لانه من باب القلب لانه المعروف على  
يجب انه يعقل ونظيرة في اللغة عرضت الناقة على المحض قال  
في العناية وهذا لا يسجد عليه الا افراد البلغا **قوله** فاقمنا  
شرطا ايرش ط الفوعة وهو مضي الحيض مقام السبب  
يعني به الابا عن الاسلام وقال في النهاية وهو اير السبب تفريق  
القاضي عند اباء الزوج عن الاسلام وكانه اراد به انه سبب  
بطريق النيابة والافقد تقدم ان سبب الفوعة هو الابا كذا  
في العناية **قوله** كما في حفر البئر يعني به انه للضافة اليه  
الشرط عند تعذر الضافة اليه العلة نظيرة في الشرع وهو  
حافر البئر في الطريق يضاف ضمنا ما تلف بالسقوط فيه  
الي الحفر وهو شرط لانه العلة ثقل الواقع وقد تعذر لكونه  
طبيعيا فاضيف الي الشرط وهو الحفر لانه لم تعارضه العلة  
وموضعه اصول الفقه **قوله** تباين الدارين سبب  
الفرقة يعني تباينهما حقيقة وحكما لانه لا تنتظم المصالح حيث  
لو نكح مسلم حرة كتابية ثم خرج عنها بانته عندنا  
ولو خرجت قبل الزوج لم تبين كذا في مختصر الظاهرية وعلمه  
في البحر بان التباين وان وجد حقيقة لم يوجد حكما لانها  
صارته من اهل دار الاسلام والزوج من اهلها حكما بخلاف ما  
اذا اخرجها احدهما فانها تبين لانه ملكها لتحقق التباين  
حقيقة وحكما لانها في دار الحرب حكما وزوجها في دار الاسلام  
حكما واذا دخل الحرب دارنا بامانة او دخل المسلم دارهم بامانة  
لم تبين . . . زوجته انتهر وبهذا تعلم انه الماسورة لا تبين به



لعدم ثبوت الدارين كما لا بد من اهل الاسلام كما فليست امر فيما  
 يخالف هذا في قنار وقارى الهداية **قوله** حائل ما جرت  
 تنكح بلا عدة هذا عند ابي حنيفة وعليها عدة عندهما كل في  
 الهداية **قوله** وجه جواز النكاح قوله تعالى فلا جناح عليكم  
 التلاوة ولا جناح عليكم بالواو ولا بالقاف **قوله** ارتدا واحد  
 فسخ في الحال جواب ظاهر المذهب وهو الصحيح وعامة ما يخ  
 بخارير افتى به وتجب على الاسلام وعلى تحريم النكاح مع زوجها  
 بغير يسير ولو دينارا والكل قاض فطر ذلك رخصت ام لا  
 وتعد الفقة بردها حال احتياها على الخلاص بأكبر الكبار  
**قوله** والابا نظيره استدراك بما قدمه من قوله ولا مهر في  
 هذا اي اباها الا الموطوعة **قوله** ارتدا واصل ما لم تبين الطراد  
 بقوله معاظم من ان يعلم انهما ارتدا بكملة واحدة او لم يعرف  
 سبق احد هما قال في المحيط واذا لم يعرف سبق احد هما  
 على الاخر في الردة جعل الحكم كانهما وجد معا كما في الفرقا  
 والحقا كذا في البحر تبين لو اسلم وتحت اكثر من اربع  
 او من لا يجوز الجمع بينهما واسلم معه او من كتابات  
 فعند ابي حنيفة هو وابي يوسف كذا في كذا تزوجهن في  
 عقدة واحدة فرق بينه وبينهن وفي عقد فنگاح من  
 بكل سبعة جائز ونكاح من تاخر فوقع به الجمع او الزيادة  
 على الرابع باطل كذا في الفتح **باب القسم** **قوله**  
 يجب العدل فيه لنا سمي بالعدل كما سمي بالقسم ومضيقة  
 مطلقا ممتنعة كما اخبر سبحانه بقوله ولن تستطيعوا ان  
 تعدوا بين النساء ولو وصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها  
 كالمعلقة فقد اوجب الله سبحانه وصرح بانه مطلقا  
 لا استطاع فعلم ان الواجب منه معين كذا في الفتح **قوله**  
 ولا يجوز ترجيح بعض على بعض في شئ منها اذ اخرج للمتن  
 عن افادته موافقة عما سبكه في النفقة من انها  
 معتبرة بحالهما لانه العدل في الكل واللبس بعدم تعدى  
 الواجب فاذا كانت احدر نائية غنية لا تكون

نائب

نفقة على الاخر الفقيرة مثلها فتقبر العدل بانه لا يجوز  
 ترجيح بعض على بعض لا يكون الا على القول باعتبار حال  
 الزوج وليس هو المفتى به او يحمل على تاور حال النسا  
 في الفتي والفقير **قوله** والبركة اخوة كذا المجنونة التي  
 لا يخاف منها مع العاقلة والمراهمقة والمربقة والمحرمة والمظاهر  
 منها والمطلقة رجعيان قصد رجعتها مع مقابلةها والمحبوب  
 والنحصى والعين كالفعل كما في البحر وعاد القسم الليس  
 ولا يجمع المارة في غير يومها ولا يدخل ليل على التمس لا قسم  
 لها ولا يأس ان يدخل عليها نهارا الحاجة ويعودها في  
 مرضها في ليلة غير ما فانه ثقل مرضها فلا بأس ان يقيم عندها  
 حتى تشفى او تموت كذا في الجوهره **كتاب القسم**  
 عند تعدد الزوجات فخر له اداة واحدة لا يتعين حقها  
 في يوم من كل اربعة في ظاهر الرواية ويؤمر بان يصحبها احيانا  
 على الصحيح ولو كان له مستولدات واما فلا قسم وتجب  
 ان لا يعطلهن وان يوسى بينهما في المضاجعة كذا في البحر  
 تنبيه آخر ليس اللازم بعد تمام الدور على نائية  
 ان يبتدي الدور عليهم عقب تمامه فانه لو ترك المبيت  
 عند الكل بعض الليالي وانفرد بنفسه او كان بعد  
 تمام الدور على نائية مع سرارية وامهات اولاده  
 لم يمنع من ذلك كما نقلناه في رسالة سمعناها تجد المسرات  
 بالقسم بين الزوجات مشتملة على فوايد جلييلة وفي  
 الجوهره قد قالوا ان الرجل اذا امتنع من القسم يضرب  
 لانه لا يستدرك الحق فيه بالحبس لانه يفوت بمضي  
 الزمان انهر ولا يعز في المرة الاولى بل اذا عاد بعد ما  
 نهاه القاضي اوجبه عقوبة واحدة بالعدل لاسا اذ به  
 وارنگاه حرما وهذا مستثنى من قولهم القاضي يخبر في  
 التعزير بين الحبس والضرب لاختصاص هذا بغير الحبس  
 كذا في البحر انتهى **كتاب الرضا** بفتح الراء هو الاصل  
 وبسر ما لغة فيه كذا في العناية وقال في الفتح الرضا

كالفحل

نائب

نائب آخر



والرضاعة بكسر الهمزة وفتحها أربع لغات والرضع الحامسة  
وانكر الاصمعي الكسر مع الهاء وفعله في الفصح من حد علم يعلم  
واهل نجد قالوه من باب ضرب وعليه قول السكوني يزوم  
علما زمانه وذموا لنا الدنيا وهم يرضعونها انتهى **قوله**  
وفي الشرع مص الصبي تعبيرا بالمص ويرى على الغالب  
لانه اراد وصول اللبن الى جوفه من فيه او انفه لا بالافطار  
في الاذن والاحليل والحمايضة والامانة والحقنة كما في  
البحر **قوله** وعندهما حولان فقط به يقتي كما في المواب  
**قوله** ثم مدة الرضاع اذا انقضت لم يتعلق بالتحريم  
اي سواء فطم او لم يطم كما في الفتح **قوله** وعليه الفتوى  
ذكره الزيلعي قال الكمال وفي واقعات الناطق الفتوى  
على ظاهر الرواية انها اير الحرة تثبت ما لم تمض مدة الرضاع  
ولا يعتبر الفطام قبل المدة اقامة للمنظومة مقام المانة اي  
الحرة فانه ما قبل المدة منظومة عدم الاستفنا انتهى وقال  
صاحب البحر بعد نقله ونقله عن الاولوا الجي فاذا ذكره  
الشارح اي الزيلعي من انه الفتوى على رواية الحبر من  
عدم ثبوتها بعده خلاف المعتمد لم علم من انه الفتوى اذا  
اختلفت كان الترجيح لظاهر الرواية انتهى **قوله**  
ولا يباح الارضاع بعده هو الصحيح كما في البحر وقاريف  
شرح المنظومة الارضاع بعد مودة حرام لانه جز الادمي  
والانتفاع به بغير ضرورة حرام على الصحيح نعم اجاز  
البعض التداوير به اذا علم انه يزول به الرمد كما ذكره  
التمتازي والبعض لم يجوز واشهره للتداوير انتهى وقدنا  
ما يجوز الانتفاع بالحرم لانه عند الضرورة لم يبق حراما  
**قوله** وابوة زوج المرضعة كذا ابوة مولى المرضعة  
واللبن منه واما ان كان اللبن من زنا فقد اختلف في  
اينات الحرة لضعفته على فروع الزانية واصوله  
والاوجه دراية عدم تحريمه لارواية كما توهمه عبارة  
صاحب البحر من اطلاقه كلام الكمال الاوجهية وقيد

الترجيح

استاذنا بما قلناه في ما مشرنا من فتح القدر وعلله  
بما ياتي من كلام الكمال انتهى وفي الجوهرة انه وكل اداة  
بشبهة فحبلت منه فارضعت صبيها فهو ابن الواطى  
من الرضاعة وعلى هذا كل من ثبت نسبه من الواطى ثبت  
منه الرضاع ومنه لا يثبت نسبه منه لا يثبت منه الرضاع  
انتهى **قوله** ويكون ولد الزوج الاول ما لم تلد منه الثانية  
هذا عند ابي حنيفة ومع يجعله ابو يوسف في الثانية  
انه كان رقيقا او مطلقا وقال محمد منهما ولو ذر بعد ما جف  
اختص بها كما في المواهب **قوله** واخت ابنة الاخوة  
لا حصر فيما ذكر اذ يتصور الحمل في اخت ابنة وبنته نسبا  
بانه يدعى شريكا في امه ولدها فاذ كان لكل بنت من غير  
الامة حل شريك التزوج بها وهي اخت ولده نسبا  
من الاب والعز بها في شرح المنظومة واجاب عنه ومضى  
كل رضاعا لانسبا ام ولد ولده **قوله** اي يوجب  
التحريم لبن البكر هذا اذا حصل من بنت تسع سنين فصا  
ولم تبلغ تسعا لم يتعلق بلبنها التحريم كذا في الجوهرة  
**قوله** اولبن المرأة المخلوط بلبن اداة اخر او شاة  
اذا غلب يعني اويسا ويرى ثبت التحريم من المائتين  
اجاما اذا تساوى لبنها كما في الجوهرة واذا غلب  
لبن احدهما ثبت منهما عند ابي يوسف وقال محمد  
تثبت الحرة منهما جميعا وعن الامام روايتان مثل قولها  
ورج بعض المشايخ قول محمد واليه مال صاحب الهداية  
لتاخيرته دليل محمد كما في الفتح وقال في البحر في الغاية  
قول محمد اظهر واخوط وفي شرح الجمع قيل انه  
الاصح انتهى **قوله** لانه فيه اينات اللحم وانما  
العظم وهو المعتبر في الباب فيه اشارة الى ما قال في البحر  
البداية انه اذا جعل مخيضا او رايبا او شيرا او جنبا او اقطا  
فتناوله الصبي لا يثبت التحريم به لانه اسم الرضاع لا يقع عليه  
ولذا لا يثبت اللحم ولا ينشر العظم ولا يكتفى به الصبي في

كان

سنة



الاعتدال فلا يحرم به انترو وخالقه ما قال في الجوهره اذا جبن لبن  
 المرأة واطعم الصبي تعلق به التحريم **قوله** ولم تمس النار  
 مفيد انه اذا مسته لا يحرم وهو بالاتفاق ولو غلب اللبن كما في  
 الفتح وقال ملا مكين في شرح الكثر لو كانت النار قد مست  
 اللبن وانضجت الطعام حتى تغير فلا يحرم سواء كان اللبن  
 غالبا او مغلوبا **قوله** وقيل لا يثبت بكل حال اي في حالتي  
 التقاط عند حمل اللقمة وعدمه اذا تناوله لقمة لقمة اما لو صاه  
 فقد قال في الجوهره عن المستصفي انما لم يثبت التحريم عند ابي  
 حنيفة رحمه الله عليه اذا لم يشربه اما اذا حساه حسوا  
 اي شربه شيئا فشيئا ينبغي ان يثبت به الحرمة في قولهم جميعا  
 ولقطة ينبغي بمعنى يجب ولذا اخذوها فاضيجان فقال هذا  
 اذا اكل الطعام لقمة لقمة فانه حساه حسوا يثبت الحرمة  
 في قولهم جميعا انتهى **قوله** فانه اللبن لا يتصور الا ممن  
 يتصور الولادة اي لا يتصور ان لبن على التحقيق فالمعنى انه  
 لا يتصور حكم انترو ولبن الخنثى انه كان واضحا فواضح وان  
 اشكر بان قال النسائي انه لا يكون على عذارة الا لامرأة  
 تعلق به التحريم احتياطا وان لم يقين ذلك لم يتعلق به التحريم  
 كذا في الجوهره **قوله** واذا احتقن بالصبي كذا في  
 الهداية وقال في النهاية سواء حقن لا احتقن يقال حقن  
 المريض داواه بالحقنة واحتقن الصبي غير صحيح لعدم  
 قدرته على ذلك في مدة الرضاع واحتقن مبنيا للمفعول  
 غير جائز فتعين حقن ولكن ذكر في تاج المصادر الاحتقان  
 حقنة كردن فجعل متعديا فعلى هذا يجوز استعماله  
 مبنيا للمفعول وهو الاكثر في استعمال الفقهاء انتهى كذا في  
 الفناية وقال الكمال هذا غلط لانه ما في تاج المصادر من التفسير  
 لا يفيد الافتعال منه للمفعول الصحيح كالصبي في عبارة  
 الهداية حيث قال واذا احتقن الصبي بل الى الحقنة وهي  
 آلة الاحتقان والكلام في بنائه للمفعول الذي هو الصبي  
 ومعلوم انه كل قاصر يجوز بناؤه للمفعول بالنسبة اليه

المحرم والظرف كجالس في الدار وقد يزيد وليس يلزم من  
 جواز البناء اعتبار الآلة والظرف جواز به بالنسبة اليه  
 المفعول بل اذا كان متعديا اليه بنفسه انتهى **قوله**  
 ارضعت ضرتهما حرمتا اما حرمة الكبيرة فمؤبدة لانها اتم امراته  
 واما الصغيرة فانه كان اللبن من الرجل حرمت عليه ايضا موبدا  
 وان لم يكن منه فله ان يتزوجها ثانيا لا نشقا ابوتة الا انه كان دخل  
 بالكبيرة فيتابه التحريم للدخول بالام كما في الفتح **قوله** انه تعدت  
 الفساد بان تعلم قيام النكاح وان الرضاع منها مفرد واعتبره  
 الجمل له في قصد الفساد لدفع الحكم وان تعدد لدفع الجوع  
 او الهلاك عند خوف ذلك كما في الفتح والبيبين وفي الجوهره  
 لو ظننت انها جارية فارضعها ثم تبين انها شبعانة لا تكون  
 متمدة انتهى **قوله** والظاهر ان الرضاية وهو الصحيح و  
 القول الكبيره بيمينها لانه لا يعرف الا في جهتها كما في الفتح و  
 الجوهره **قوله** طلقت لبونته الى اخره فيما تقدم من قوله  
 زوج ورضعت لبنها منه غني عن هذا **قوله** ارضعتها اجنبية  
 على التعاقب حرمتا مفيد الحرمة بالمعية بالاولوية فلو كن  
 ثلاثا فارضعتهن معا بان اوجرت واحدة والقمت  
 ثديها فثنتين حرمت وان كان على التعاقب بانت الاوليان  
 فقط والثالثة امراته والتوجيه وتام التفرع في الفتح  
 والمحيط **قوله** ثم رجع صدق يعني رجع قبل ان يصد  
 منه الثبات عليه كما في الفتح **قوله** ولو ثبت عليه فرق  
 بينهما ولا ينفقه مجوده بعد ذلك كما في الفتح **قوله**  
 ويثبت بما يثبت به المال لكن لا يقع الفرقة الا بتقريب القاطن  
 لما فيه من ابطال حق العبد كما في البحر وانه سبحانه اعلم  
**كتاب الطلاق** **قوله** ولكن استعماله في النكاح  
 بالتفصيل يقال ذلك اخبار عن اول طلاق او قهها فليس فيه  
 الا التاكيد اما اذا قاله في الثالثة فملكته كفلقت الابواب  
 تنبيه لم يتعرض المصنف لسببه وشبهه وحكمه وركنه ومجاسنه  
 ووصفه وسببه الحاجة الى الخلاص عنه تبين الاطلاق



وسننه كونه الزوج مكلفا والمرأة منكوبة او في عدة تصالح معها  
محلا للطلاق وحكمه وقوع الفقرة موجلا بانقضاء العدة في  
الرجعي ويدونه في البائن وركنه نفس اللفظ ومحاسنه منها  
ثبوت التخلص به من المكاره الدينية والدنيوية ومنها جعل  
بيد الرجال لا النساء وسننه ثلاثا وما وصفه فالاصح خطوه  
الاحاجة كما في الفتح **قوله** اقول ليس بما منع لدخول  
الفتح فيه ولهذا زدت قوله يزيد الى اخره لو ابدل الزيادة  
بما اراده صاحب الكثر وصرح به الكمال انه يلفظ مخصوص  
لانه اولي واللفظ المخصوص ما اشتمل على مادة طلق  
صراحا كطالق او كناية مطلقه بالتخفيف **قوله**  
طلقت في طهر لا دعي فيه اي لا في الحيض الذي قبله ولم يطلها فيه  
كما في الفتح ولم يبين المصنف رحمه الله في اي زمن منه يقع الطلاق  
وفي الهداية قيل الاول انه يزوج الا بقاء الى آخر الطهر احتراز عنه  
تطويل العدة والظاهر انه يطلقها كما طهرت كيلا يبتلى بالابقاع  
عقب الوقاع انتهى وقال الكمال لا يخفى انه لا اول اقل ضررا فكان  
اولي انتهى **قوله** وطلاق الموطوءة بتفريق الثلاث  
الى اخره لم يبين ايضا زمن ايقاع الطلقة الاولى وقيل يزوج  
الطلقة الاولى الى اخر الطهر وقيل يطلقها عقب الطهر وهو  
الظاهر كذا في التبيين ويتنازع ما قاله الكمال من الاولوية  
**قوله** حسن وسني قال الكمال تخصيص هذا باسم  
طلاق السنة لا وجه له انتهى اي لانه احسن الطلاق سني  
ايضا انتهى والجواب انه لما كان من المعلوم انه احسن سني  
بالاجماع لم يحتج الى التصريح بكونه سنيا وصرح بكونه الحسن  
سنيا لانه قول مالك انه ليس بسني لانه عندنا  
سني دون الاول كذا افاده شيخنا **قوله** يعني  
انه تطليق غير الموطوءة عبر بالتطليق ليعين انه المراد بقوله و  
طلاق غير الموطوءة ليصح وصفه بكونه حسنا وسنيا اذ  
الفعل هو الذي يوصف بالسنة انتهى والسني من حيث  
العدد ومن حيث الوقت والبدعي كذلك **قوله** وبه

يظهر وجه تسميته سنيا معنى السني من الطلاق ما ثبت على وجه  
لا يستوجب فاعله عتبا اذا صدر للحاجة لانه الطلاق ليس  
عبارة في نفسه لثبت له ثواب وان كان لغير حاجة فالاصح  
حظها كما قد مناه عن الكمال **قوله** لتوهم الحبل وهو مفقود  
هنا ضمير هو راجع للتوهم والاشارة بهنا الى الامة والصغيرة  
والحامل ان الكراهة لا اشتباه حال العدة اما بالاقراء لم يحصل علوق  
او بالوضع انه حصل والاشتباه منتف من عدم خفا امر الحبل  
**قوله** فلا بد ان يكون بدعييا قبيحا فاعلم انه يكون عاصيا باجماع  
الفقهاء كما في الفتح وسننه المجمع **قوله** والاصح وجوب الرجعة  
كذا في الفتح **قوله** ومنه بعض مشايخنا تحب قال الكمال  
كانه قول محمد في الاصل وينبغي له ان يراجعها لانه لا يستعمل في الوجوب  
**قوله** فاذا طهرت طلقها انما ظاهره انه لا تطليقها في  
الطهر الذي يلي الحيضة التي طلقها وراجعها فيها وكذا ذكر الطحاوري في  
الاصول خلافا وهو نص الصدور وصاحب الهداية حيث قال  
واذا طهرت وحاضت ثم طهرت انما طلقها وانما مسكها  
قال الشيخ ابو الحسن الكرخي ما ذكره الطحاوري في حنفية رحمه الله  
وما ذكره في الاصل قولها والظاهر انه ما في الاصل قول الكرخي لانه  
موضوع لا ثبات مذهب ابي حنيفة رحمه الله الا انه يكتفي بالخلاف  
ولم يكتف خلافا فيه فلذا قال في الكافي انه ظاهر الرواية عن ابي حنيفة  
وما ذكره الطحاوري رواية عن ابي حنيفة كذا في الفتح **قوله** لانه  
مطلق اي فيما اذا لم تكن له نية فتنساول الكامل وهو السني و  
قوعا وايقاعا **قوله** ثم لا يقع عليها قبل التزوج سني مفيد  
انه لو تزوجها ثانيا طلقها افر وكذا الثالث وصرح به في الفتح  
وقال في البحر فاما في المواجه من وقوع الثلاث للحال بالاجماع  
سواء طهرت او لم تطهر ويعلم من كلام الكمال انه لو راجع المدخول بها  
لا تنحل اليماين فتطلق بعده في طهرين طلقين فليست  
**قوله** ولو لم يكن فان طلاقه صحيح لانه قراره بالطلاق  
لانه الاقرار جزم محتمل للصدق والكذب وقيام السيف على  
رأسه يخرج جانب الكذب ولا كذلك الا ان لانه عرف



للتبيين فاختار هونهما وفوت الرضا لا يخلو وقوع الطلاق  
كالهنازل كما في التبيين **قول** - او سكران اى من حرم على  
الاصح كما في المواهب فلو كان مكرما الاصح عدم وقوع طلاقه  
كما لا يحد كذا في قاضيه خانة واختلف التصحيح فيما اذا  
سكران الاسمية المتخذة من الجيوب او العسر والفتوى  
انه سكران محرم فيقع طلاقه وعقابه كما في الاسماء والنظام  
**قول** - زايلا العقل وهو لا يعرف الرجل من المرأة  
ولا السماء من الارض وفي شرح بكر السكر الذر يصح  
به التصرفات انه يصير بحال يستحسن ما يستحب  
الناس ويستحب ما يستحسنه الناس لكنه يعرف  
الرجل من المرأة كذا في الفتح **قول** - باشارة المعهودة  
اي المقرونة بتصويت منه وسواء قدر على الكتابة او لا  
استحسانا وقال بعض الشافعية انه كان يحسن الكتابة لا يقع  
بالاشارة لانقطاع الضرورة بما هو ادر من الاشارة  
وهو قول حسن وبه قال بعض مشايخنا كذا في الفتح **قول** -  
اوسا ميا يعني مخطيا لما ذكر في المثال ولا يدين لما قال في  
البرازية قال الامام ايرابو حنيفة رحمة الله لا يجوز الغلط في  
الطلاق وفي العتاق يدين والغلط ما ذكرنا في سبق  
السنة وقال الامام الثاني ايرابو يوسف لا يدين فيهما  
انهن **قول** - والنايم كذا لو استيقظ فقال اخرجت ذلك  
الطلاق او اوقعته لا يقع به لانه اعاد الضم اليه غير معتبر  
كما في الجوهرة **قول** - واذا ملك احدهما الاخرين ملكا  
حقيقيا فلا تقع الفرقة بين المالكين وزوجته اذا  
اشترى اياها لقيام الرق والثابت له حق الملك وهو لا  
يمنع بقا النكاح كما في الفتح **قول** - الفاء ابو يوسف  
واوقعه محمد كذا في شرح الجمع لابن الملك وفيه وقوع  
الطلاق قول ابي يوسف الاخر ونطلق في قوله الاول  
وهو قول محمد كما ذكره قاضيه خانة وبخالفه نقل الكمال عن  
المبسوط انه لا يقع طلاقه في قول ابي يوسف الاول و

هو قول محمد وفي قول ابي يوسف الاخر يقع انه تنبيه لم يذكر  
المصنف في عكس المسئلة وهي ما لو حرر ما بعد شره ثم طلقها  
في العدة والحكم وقوع الطلاق في قول محمد وابي يوسف الاول  
ورجع ابو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعليه  
الفتوى قاله قاضي خانة انه فعلية تكون الفتوى على ما مشى عليه  
المصنف رحمه الله تعالى للجمع من عدم وقوع الطلاق فيما لو  
حررت هي بعد شره اياها **باب ايقاع الطلاق قول** -  
الطلاق ضربان اير التطبيق كما في العناية **قول** - ظهورا بين  
اي بكثرة الاستعمال والصرح ما يقدم لفظه مقام معناه  
حقيقة كانه او مجاز الضمير للصرح وسيأتي بيانه الحقيقة  
والمجاز **قول** - مطلقا اير سواء نذر واحد اياها او اكثر منه شامل  
لقوله وطلاق وليس يصحح على المشهور لانه لا فرق بين المصدر  
المجرد عن اللام والمحل فيقع به الثلاث على المشهور اذا نذر لانه  
محمل كلامه باعتبار الجنس فانه قيل كيف تقع به الثلاث  
وقد اريد به انه قائم مقام طالق ولا تصح بنية الثلاث فيها  
قلنا انه يرد على حذف مضاف اير ذات طلاق او لجعل ذاتها  
طلاقا للمبالغة فلا يرد الاية اذ كذا في الفتح والبحر والتبيين  
**قول** - يعني اذا قال انت طالق ونوى به الطلاق عنه و  
ثاق لعله انما قال يعني وخص شره بالتصوير بطالق لان  
المتن شامل لقوله مطلقة وطلاق فينظر هل تعمل نيته  
الطلاق عنه وثاق فيهما ديانة اولا **قول** - والمرأة كالتقاضي  
لا يخل لها انه تمكن اليه افره فتدفعه عن نفسه بغير القتل على  
المختار للفتوى وعلى القول بقتله تقتله بالبدن كما في البحر و  
هذا اذا كان بعد انقضاء العدة ولم يكن قريبا فيها واما اذا  
كانت العدة قائمة فلا يحرم عليه وطؤها لانه رجعي فلا تمنعه  
عن نفسه **قول** - ولو صرح به يصدق مطلقا هذا اذا  
لم يصرح بالعدد لو قال طالق ثلاثا في هذا القيد وقع في  
القضا كما في البحر عن المحيط **قول** - وان نذر تمام العدد صح ظاهرا  
في غير قوله طالق تطليقة لانه اليه انما تعلل في المحتمل وتطبيق



بنا الواحدة لا يجتمع الثلاث كما ذكره الكمال قبل فصل الطلاق قبل  
الدخول وسنذكر في الكنايات عن الكمال في التخصيص على  
الواحدة بنا في نية الثلاث انتهى وذكر الكمال في الكنايات انه  
المصدر المحدث وبالها لا يتجاوز الواحدة **قوله** والثلاثة  
في الامة يشير الى انه لا يفتح نيتها في الحرة ولو سبق لها  
طلقة وما في الجوهر من صحة نيتها في الحرة فيمن سبق  
تطليقها سهو كما في البحر **قوله** وانه اضاف الى اخره الاضاف  
بطريق الوضع في انت طالق وبالتجوز فيما يعبر به عن  
الجملة كقبتك وسواها الى ما يعبر به عن الجسد  
كهذا الرأس ام قال راسك اما الوضع يده على نحو الرقبة  
فقال هذا العضد طالق او قال الرقبة منك طالق لم  
يقع في الاصح لانه لم يجعله عبارة عن الكل كما في البحر وكما  
ينبغي ان يذكر جواب الشرط في شرح هذه القولة ليحسن  
استدلاله لا طلاق نحو الرقبة على ارادة الذات فيما  
عطف عليها **قوله** والفوز كذا الاست فبقع بقوله  
استك طالق كما في البحر عن الخلاصة **قوله** وثلاثة  
انصاف طلقة طلقنا قال القبايبي هو الصحيح **قوله**  
وانه ثوب ثنتين مع ثنتين او ثنتين وثنيتين وهي مدخول  
كذا قاله الزبيعي مع زيادة كما بينا انه فقيد الدخول خاص  
بالصورة الاخيرة ويجب اطلاق الاولي عنه لانه المعية  
لا يختلف فيها حال الدخول عنه كما علم من قوله قبله كواحدة  
في ثنتين انه في تاتيه بمعنى مع **قوله** انت طالق قبل  
موتيه بشهرين الى اخره كذا قال الكمال لو قال انت طالق  
قبل موتيه او قبل موتك بشهرين ومات لتمامه عند ما  
لا يقع شيء وترث منه لا متناع وقوع مقتصر كما هو قولها  
بعد الموت وعنده يقع مستداحتي اذا كان صحيحا في  
ذلك الوقت لا ترث منه وعليها العدة ثلاث حيض  
انتهى اقوال في الحكم بعدم تورثها نظر لانه الصورة في الدخول  
بها والطلاق رجمي فادامت العدة باقية ومات فيها

لا يفرق  
ع

فله الميراث فليتأمل ثم بعد نحو ثلاثين سنة تأملته فظهر لي وجه النظر  
من وجوه الاول انه الطلاق مقيد بالثلاث في شرح الجامع الكبير  
وترك القيد في الدرر وهو محل الحكم لا فراق البين عن  
الرجوع كما والتا في انه قوله في الدرر لوجود الشرط ليس  
في عبارة شرح الجامع والوقوع بطريق الاستناد ووفق بينه  
وبين الشرط فانه الشرط ما كان على خطر الوجود كقدوم زيد  
وجايز انه لا يقدم والموت المضاف الموت لما قبله بكذا كما بين  
لا محالة فكانه موقفا للوقت المضاف اليه الطلاق لانه عرفه  
بمعنى لم يتعلق به وهو الموت فكانه موقفا فيقع الجزاء بطريق  
الظهور مستند الاول المدة والثالث انه قوله ولا ميراث  
لها لانه العدة قد ينقضي بشهرين بثلاث حيض هو كذلك  
في شرح الجامع لكنه على غير الصحيح الذي ذكره في شرح  
الجامع بعده بنحو ورقتين وهو مع كونه ضعيفا غير مسلم  
وبه فانه منها الميراث بامكانه انقضاء ثلاث حيض لا  
وجه له لكونه الزوج فارالانه حكم في شرح الجامع في  
تصوير هذه بمادونه شهرين ونصف ولو قال انت  
طالق ثلاثا قبل موتيه بشهر ونصف او اقل من شهرين  
فمات بعد مضي ذلك الوقت وقع الطلاق عند ابي حنيفة  
قبل موته كما قال ولها الميراث وعندهما لا تطلق والمعنى  
ما ذكرنا لكن عدتها لا تنقضي بمادونه الشهرين فكان  
لها الميراث وبصير الزوج فارالانه الطلاق لا يقع ما  
لم يشرف على الموت ويتعلق حقها بماله انتهى فلولها الفوار  
ما ورثت بموته في عدتها ومعلوم انه عدة زوجة الفار بعد  
الاجلين وبمضي ثلاث حيض في شهرين بالحقيقة لا تنقضي  
عدتها ويبقى منها شهران وعشرة ايام لا تمام ابعدا الاجلين  
فترث قبل مضيه فكيف تمنع بمضي الشهرين بامكانه  
ثلاث حيض فيها هذا ممنوع مع انه على الضعيف  
وهو استناد العدة كالطلاق كالطلاق بمبدء المدة فانه  
الصحيح ماله في شرح الجامع بعد هذا بنحو ورقتين ونصف

فكانه ما



واما العدة فقد اختلفت ما يخاف فيه والصحيح انه عند  
اي حنيفة هي انما تجب من وقت الموت انتهى فكان في اقتضا  
صاحب الدرر على نقله ذلك قصور عن الوصول للصحيح  
المذكور في شرح الجامع والعذر له عدم مطالعة تمام  
الباب وانقطاع الكلام الذي يلي ما نقله عن تعلقه به لكنه في  
شرح الجامع اعاد ذكر الصحيح عن الامام وهو اقتصار  
العدة على وقت الموت ولا يلزم استنادها لاول المدة  
كالطلاق لانه العدة ثبتت مع الشك ولا يلزم الشك  
يتخلف عنه لمقتضاه كتحلف الحكم عن العلة كالطلاق  
المبهم اذا عينه بعد مضي ثلاث حيضات كما في ارايين  
قال لهما احدكما طالق كانت العدة على التي عينها من  
وقت البياض وقد اقتصر في متني الصدر سليمان وشيخ  
اللفح عثمان المارديني على الصحيح فقال اما العدة فالصحيح  
انها تجب عند الامام من وقت الموت كذا في التوجيه قال  
العلامة السمرقندي وعليه الفتور انه لم يذكر الضعيف  
الذي نقله عنه صاحب الدرر فكان هذا الرابع من وجوه  
النظر ثم ان المارديني قال ما نصه ثم التفرع في الارث  
انما يتأتى على الاصح فانه عدتها من وقت الموت فترث  
عند الامام هذا معنى قول الشيخ الصدر سليمان في مكنه  
ولا يتأتى ابراشته اذ تلك العدة على الاصح فلا يتوقف  
ارثها عليها فترث من غير نظر لما مضى اذ لا يظهر الاستناد  
في حق الميراث لما فيه من ابطال حقها المتعلق بماله عند  
موته وبهذا تعلم عدم صحة الفرع الذي قاله الكمال بمنع  
ارثها بمضي شهر كما قدمناه وتعلم ايضا ان ما في  
منظومة الامام عن النسي رحمة الله انما هو على الضعيف  
وقد تبعه شرحه ولم ار منه تعوض لذكر الصحيح منهم  
حيث قال النسي رحمة الله . . .  
انت كذا قبل مات من ذكر . . .  
فلم ترث في قطعه انت كذا . . . قبل وفاته كذا اذا مضى

نقلت لزم علينا نظم الصحيح لينبه له الحادق التحرر الفصيح  
نقلت تفريعه بمنعها عن ارثها . . .  
مبدونا الوقوع للطلاق . . .  
العدة على وفات الفاني . . .  
على اختلاف الحكم في التخرج . . .  
وتامة مبسوط برسالة سميتها الفريدة بين الاعلام **ول**  
بل يمتد حتى يموت احدهما مفيد انه موتهما كونه وهو الصحيح  
كما في الهداية وليس مثل هذا حلفه على الدخول حيث لا يقع  
بموتها لانه يمكنه الدخول بعده فلم يتحقق الياسر بموتها  
بخلاف ان لم اطلقك لتحقق الياسر بموته فيجوز  
قبيله كما في البحر **ول** اركب بديك يوم اتزوجك اليوم  
من طلوع الفجر الى الغروب قال نصيرن شميل وعليه  
الفقهاء وقيل من طلوع الشمس والنهار البياض خاصة و  
هو من طلوع الشمس الى غروبها كما في التبيين **ول**  
اليوم اذا قرأ بفعل يمتد الى اخره قال المحقق انه يعتبر في  
الامتداد وعدمه الجواز هو الطلاق هنا ومنه المشايخ  
من قال فاعتبر المضاف اليه فيما لم يختلف فيه الجواب  
وهو ما يكون به المطلق فالمضاف مما يمتد نحو اركب  
بديك يوم يسير فلان كذا في الفتح وقال صاحب  
البحر قول الزايع رحمة الله الواجب انه يعتبر الممتد منهما  
ليس بالواجب وقول صدر الشريعة انه ينبغي ان يعتبر  
الممتد منهما ليس مما ينبغي **ول** مع عتق سيدك  
لم يصح بالمفعول كالنكاح حيث قال مع عتق مولاك  
اياك لما فيه من استعارة الحكم للعلة لانه المراد  
الاتفاق **ول** ويقع بانك طالق هكذا قيد  
بهكذا لانه لو لم يذكره فقال انت طالق مشير بالا صابع  
تقع واحدة كما في الفتح **ول** يشتر بطن الاصبع  
بعد المنشور وبظهوره بعد المضموم ضعيف والمعتبر  
المنشور مطلقا وعليه المقول فلا تعتبر المضمومة مطلقا



قضا للوف والسنة وتعتبر ديانة كما في التبيين والمواهب  
 وقاضيان والبحر والفتح وهناك اقوال اخرى قيل النشر لو  
 عن طي والصلح لو عن نشر وقيل ان كان بطن كفة الى  
 السماء فالمنشور وان الى الارض فالمنصوم **قوله**  
 او طويلة او عريضة الى اخره كذا في الهداية وقال الكمال  
 عن كافي الحاكم لو قال انت طالق طول كذا وكذا او عرض  
 كذا وكذا فهو واحدة باينة ولا تكون ثلثا وان نواها  
 انتهى **قوله** ويقع بها ثلاث بالنية كذا في الكنز والهداية  
 وكذا ذكر الصدر الشهيد وقال القنابيطي الصحيح انه لا  
 تصح نية الثلاث في طالق تطليقة شديدة او  
 عريضة او طويلة لانه نفس على التطليقة وانها تتناول  
 الواحدة ونسب الى شمس الائمة ورجح بانه النية انما  
 تعمل في المحتمل وتطليقة بتا الوحدة لا تحتمل الثلاث  
 كذا في الفتح **قوله** اما الاول فطاهر اي وجه لانها بانت  
 بالاولى لا الى عدة واحترز المصنف رحمه الله عما ذكره من قوله واحدة  
 ونفسا او واحدة واخر او واحدة وعشرين بضم العين ونحو  
 الراد لانه يقع في الاول والثاني والثالث ثلاث اما الاول و  
 الثالث فلانه ليس لهما عبارة اخصر منهما فكان فيهما ضرورة  
 بخلاف واحدة وواحدة فانه يمكن تشبيهه واما الثاني فلم يرد  
 استعمال اخر ابتداء استقلال كما في التبيين **قوله**  
 واما البواقي من قبيل اطلاق الجمع واردة المشتى لانه الباقي  
 صورته واحدة قبل واحدة وواحدة بعد واحدة **قوله**  
 فلام الواحدة الاولى فيها وصفت بالقبليية يعني  
 بالصرحة فيما صرح فيها بالقبليية وباللزم فيما لم يصرح لان  
 البعديية في قوله بعد ما واحدة صفة الاخيرة فوقعست  
 الاولى قبلها ضرورة **قوله** وفي المبحر تقع واحدة اذ لا  
 يبقى للثاني والثالث محل يعني فيما لو ذكر الثالث **قوله**  
 قال امرأتك طالق وله امرأتان الى قوله ذكره الزيلعي عبارة  
 الزيلعي وفي الفتاوى اذ قال لامرأة انت على حرام ثم قال

ولو كانت لاربعة نسوة والمسئلة بحالها يقع على كل واحدة  
 منهن طلاق باينة وقيل تطلق واحدة منهن والبيان اليه وهو  
 الاظهر والاشبه فليتنا **قوله** من طلق امرأته ثلثا الى اخره  
 قد تقدم الا انه يقال اعيد لما فيه من التعليل **قوله** الا انه ينوي  
 قسمه كل واحدة بنهن فتطلق كل واحدة منهن ثلثا يعني في غير  
 قوله يمكن تطليقتا لانه بقسمه كل واحدة من الثلاث على  
 الاربع يصيب كل زوجة ربع من كل طلاق من الثلاث  
 فيكمل كل ربع طلاق فيصير المجمع ثلاث تطليقات ضرورة  
 وبقسمه كل واحدة من الاربع كذلك وزيادة واما بقسمه  
 الواحدة بنهن فظاهر انه يصيب كل واحدة ربع وقسمه  
 كل من الشئين يصيب كل واحدة ربع من كل واحدة  
 فيجتمع لكل ربعان فلا تطلق كل زوجة ثلثا فيهما ولو نوى  
 لانه الواحدة منقسمه ضرورة ارباعا والربع لا يصير  
 ثلثا وكذا ارباعا من قسمه كل من الطلقتين عليهن هذا  
 ما ظهر له ثم رايته نصا بفتح القدير **قوله** ولو قال بينكن  
 منس تطليقات يقع على كل واحدة طلاقا هكذا الى ثمان  
 يعني اذ لم يكن له نية فانه نوي انقسام كل واحدة عليهن  
 طلقت كل واحدة منهن ثلثا ولا يخفى التوجيه بفتح القدير  
**قوله** حقيقة كما في او مجازا قال في البحر التنقيح كل  
 واحد من الحقيقة والمجاز اذا كان في نفسه بحيث لا  
 يستمر المراد فصرح والافكنية فالحقيقة التي لم تبهر صريح  
 والتي بمرت وغلب معناها المجاز كناية والمجاز الغالب  
 لا استعمال صريح وغير الغالب كناية انتهى وقال في المنار  
 وكنايات الطلاق سميت بها مجازا انتهى وقال الكمال في  
 التوجيه ما قيل لفظ كنايات الطلاق مجاز لانها عوازل  
 بحقايقها غلط اذ لا تنافي الحقيقة الكناية انتهى وبسط  
 الكلام عليه في فتح القدير **قوله** اما صالح للجواب فقط  
 كاعتداله باختار جعل منه في المواهب سرحتك  
 فارقنت انت حرة وميتك لا يهلك الحقى بهلك

تمهيدا



**قول** وقيل الدخول جعل مستعاراً عن الطلاق لانه سببه في  
الجمعة كذا قال الزيلعي وهو ممنوع لما قال الكمال اما اذا قال اللفظ  
اعتد قبل الدخول فهو مجاز عن كونه طالقاً باسم الحكم عن العلة  
لا المسبب عن السبب لانه شرط اختصاص المسبب  
والعدة لا تختص بالطلاق لثبوتها في ام الولد اذا اعتقت  
والجواب بان ثبوتها فيما ذكر لوجود سبب ثبوتها في  
الطلاق وهو الاستبراء بالاصالة غير واقع سؤال عدم  
الاختصاص انتهى وفي البحر ما يفيد انه من باب الافتضا  
في غير المدخول بها ايضا فلا حاجة اليه تكلف المجاز **قول**  
وان لم يكن سبباً هنا يعني قبل الدخول **قول** ولا عبرة  
بأعواب واحدة عند عامة المشايخ هو الصحيح كما في الفتح  
**قول** فانها لا يصلح ان لا والاشتم ضم التثنية راجع  
اليه اذ كبريدك اختار لا المحتمل اختار **قول** وادادها  
منه اي لغة كان وقع السؤال عن التطلق بلغة الترك هل هو  
رجعي باعتبار القصد او باين باعتبار مدلول سن بوش  
او بوش اول لانه معناه خالية او خلية فليست وفي المحيط  
ذكر الطلاق بالفارسي مفيد الحكم في هذا فليست راجع **قول**  
واما صالح الجواب والرد اليه قوله الحقى بالملك جعل في  
المواهب الحقى بالملك مما هو صالح للجواب فقط **قول**  
وفي معناه سرحتك جعل في المواهب من الصالح للجواب  
فقط كما ذكرناه **قول** وفي معناه فارقتك هو من القسم  
الاول كما في المواهب **قول** ففي حالة الرضى يعني المودة  
عن سؤال الطلاق **قول** اما اعتد فلانه حقيقة الامر  
بالحباب اليه قوله وقد مر ان عوام العرب لا يفقهون بين  
وجوه الاعراب مكر **قول** وهذا الاستشكال لا يبرهنه و  
لم يقع في الكثر هو واقع في الكثر في الباب الذي يليه هذا  
كما ذكره المصنف ايضا فيه والاعتراض اصله للزيلعي  
والجواب انه اختار ليس من الكنايات فذكر هنا  
استطردا وانما هو من كنايات التفويض وله باب مستقل

وقد قيده في باب فلهذا اعتراض **قول** وان لم ينويه اير بالكنية  
فثلاث جعل في التبيين على اثني عشر وجها **قول** قوله انه نواه  
محل وقوع الطلاق بالنية عند الامام ما اذا لم يؤكد النية باليمين  
اما اذا أكد به فلا يقع شيء وان نوى باتفاقهم جميعا لما في  
الحداور وقد اتفقوا جميعا انه لو قال والله ما انت لي باوة  
اولست والله لي باوة او على حجة ما انت لي باوة  
فانه لا يقع شيء وان نوى انتهز **قول** او سبل فقال هل  
لك امرأة فقال لا ونوى الطلاق لا يقع كذا في التبيين  
وفي الجوهرة قال انه نوى كانه طلاقا عند ابي حنيفة لم  
وقال لا يكون شيء من ذلك طلاقا ولو نوى انتهز **قول**  
وعند محمد لا يصير باينا اخذ في الحادر المقدسي بقول  
محمد في هذه وفي التي قبلها من عدم جعلها مثلاً لانتهز وبخالفه  
تصحیح قاضيانا انه يصير باينا وثلاثا **قول** اقول  
قولهم حتى لو قال عنيبت به البيوتة الغليظة اليه اخوه يدل  
قطعا على انه اذا ابانها اليه اخوه قلت ما استدل عليه  
مصرح به في شرح الشيخ محمد بن عبد الله الفخر بقوله  
اعلم انه الطلاق الثلاث من قبيل الصريح اللاحق  
لصريح وبابن كافي فتح القدير وهي حادثة حلب  
وكذا الطلاق على مال بعد البان فانه واقع فلا يلزم  
المال كما في الخلاصة فالمعنى فيه اللفظ لا المعنى والكنايات  
التي تقع رجعية تلحق المختلفة كقوله بعد الخلع انت  
واحدة ثم نقل عن الجواهر لو قال للمختلعة التي هي مطلقة  
بتطليقتين انت طالق يقع الطلاق بكونه صريحاً  
وانه كان يصير ثلاثاً وهو باين انتهز قال وهذا ظاهر في اعتبار  
اللفظ لا المعنى وبه يندفع ما نسب نقله اليه بعض  
علماء الحنفية المحققين من انه لو طلق امراته باينا ثم قال  
لها في العدة انت طالق ثلاثا قال بعضهم يقع الثلاث  
لانه صريح في اللفظ والصريح يلحق البانين وقال  
بعضهم لا يقع الثلاث سواء كان في العدة او لم يكن و



وهو الاصح وعليه الفصور لانه يبين في المعنى والبيان لا يلحق  
البيان باعتبار واعتبار المعنى اولى من اللفظ انتهى  
بلفظه هكذا او قفت عليه بخط بعض الفضلاء منسوب اليه  
فانضجانه للكنى لم اقف عليه في فتاواه المشهورة وما يدل على  
عدم اعتباره ايضا ما في الخلاصة والبرازية والمجسط لوقال  
للبيان انت طالق باين يقع اخر مع انه العلة المذكورة موجودة  
فيه اعني كونه باينا في المعنى وفي البرازية ايضا قال للبيان  
ابنتك باخر يقع لانه يصلح جوابا لهذا اليبصر الصريح فيه  
ظاهرا وقد هو حكم بالوقوع وما ذاك الا انه تقديره  
بتطبيقه اخر فحينئذ لا يمكن جعل خبره عن الاول وانه اعلم  
انهم **قول** طلق امراته قبل الدخول الى قدر تكرارها فيما مضى  
وهذه ثالث مرة **باب التفويض قول**  
لانها من كنيات الطلاق الصواب انها من كنيات التفويض  
**قول** فلا يعلمان بلانية هذا في غير حال مذاكرة الطلاق  
اما اذا خيرا بعد المذاكرة فاختلفت نفسها فقال لم انه  
الطلاق لا يصدق قضا وكذا اذا كانا في غضب او  
شبهة فلا يسع المرأة ان تقيم معه الا بملك مستقبلا  
كما في الفتح تنبيه لا بد من علمها بالتخيير حتى لو خيرا لم  
ولم تعلم به فاختلفت نفسها لم تطلق عندنا كما لو تصرف  
الوكيل قبل العلم بالوكالة وقال زوجي طلق وان لم تعلم  
كالوصي لو تصرف قبل العلم بالوصاية كما في السراج  
**قول** واخوانه من اطلاق الجمع واردة المتن  
والاولى واختيه **قول** في تلك الحال اسم الاشياء  
راجع الى انا اطلق نفسي **قول** لانه فعل اللسان ار لانه  
التطبيق فعل اللسان وقوله ولم يوجد فيها ار والحال انه  
لم يوجد فعل اللسان الذر هو التطبيق مع نطقها بهذا  
الخبر الذر هو انت التطبيق بخلاف الاختيار لانه فعل  
القلب فلا يستحيل اجتماعهما **قول** بخلاف البيهونة  
قال الزيلعي بخلاف الامر باليد لانه يبنى عن التملك وضعها

بصفة العموم **قول** اما الاول فبني به عدم التقييد بالمجلس  
ورجوع الزوج وقوله فلما حريته من ان منتهى شئت ومتى  
شئت للعموم الاوقات ومنه انه تملك طلاقها لهما لا  
توكيل **قول** واما الثالث فعنه عدم الرجوع **قول**  
لانها تم الا زمان اي وضعها **قول** لانها تقيد عموم الانفراد  
اي في الافعال والازمان **قول** ولا تطلق بعد زوج اخر يعني  
اذا طلقت نفسها ثانيا ولو طلقت دونها ثم تزوجت باخر  
ثم عادت الى الاول لهما ان تطلق واحدة وواحدة اليه ان  
توقع الثلاث كما في التبيين **قول** فوجب اعتباره  
معنى خصوصها ولا بد من زيادة هذه اللفظة ليصح عطف  
قوله او نحو ما بعده عليه كما هي عبارة الزيلعي **قول** يقع  
قبل المشية هذا عند ابي حنيفة ولا يقع عندهما ما لم  
تشا وعلى هذا الخلاف انت حر كيف شئت وقوله  
يقع رجعية ظاهرا في المدخول بها وان كانت غير مدخول  
بها بانت بواحدة وخرج الامر من يد العدة فلا  
يصح منها مشية الثلاث **قول** وانه اختلف نيتهما  
فيه تامل لانه المراد اختلاف مشيتها مع نيته **قول**  
بان ارادت يعني شات **قول** فبقي ايقاع الزوج  
اي بالصريح ونيته لا تقبل في جعله باينا ولا ثلثا كما في الفتح  
**قول** وانه لم ينو فاشات لم يذكر في الاصل ويجب  
ان تعتبر مشيتها كما في الفتح **قول** طلقت ماشات  
فيه لا يقال كيف ابيع لها ذلك ولا يباح للزوج وهي  
قائمة مقامه لانه المراد مشية القدرة لا مشية الاباحة او  
نقول انه لا يكره في مقها لانها لا تقدر ان تفرق على الاطهار  
لخروج الامر من يد بالتفريق بخلاف الزوج لقدرته كما  
في التبيين **قول** وقد فوض اليها اعد شات مفيد  
انه الواحد عدد على اصطلاح الفقهاء وبه صرح الكمال فقال  
الواحد عدد وعلى اصطلاح الفقهاء لما كرر لهم من اطلاق  
العدد واردة وكلام المصنف ظاهر في كم واما في



ما فقد اورداً لها تسعمل للوقت كما تسعمل للعدد فوقع  
 الشك في تفويض العدد فلا يثبت واجيب بانه  
 معارض بالمثل وترجح اعتبارها للعدد بانه التفويض  
 تملكك مقتصر على المجرى ما لم يكن موقفاً كما في الفتح  
**قول** لانه هذا احدى شأين **قول** وفي قوله انت  
 طالق من ثلاث ما ثبتت تطلق مادونها عبارة الكثر و  
 غيره وفي طلق من ثلاث فليست مع هذا **قول** ومنه قد  
 تسعمل للتمييز اي للتبيين **قول** او بعموم الصيغة اي في  
 طلق من ثلاث من شأين **قول** وسيرداتها كسيرة  
 لافرق بين ان تكون منفردة او كأنه معها زوجها على الدابة  
 او المحمل او لا يكون ولو كانا في المحمل يقوده الجمل وهما  
 فيه لا يبطل ذكره في التبيين عن الغاية **قول** وهو  
 في المفسر ضمير هو راجع للطلاق الواقع بالاختيار  
 اي والطلاق بالطلاق المفسر من احد الجانبين وهذا  
 لانه قولها اخترت مبهم فلا يصح تفسير المبهم  
 الا بذكر النفس او الاختيار كما سيأتي ويستلزم  
 ذكر المفسر متصلاً وانه انفصل فانه في المحل  
 صح والآفل كما في التبيين **قول** قال تاج الشريعة  
 الى اخوه نقل في البر عن فتح القدير ما يخالفه من عدم الاكتفا  
 بالتصادق ثم قال فليتناظر **قول** فانه ذكر الاختيار  
 كذكر النفس كذا ذكر التولية او تكرار قوله اختاري  
 يقوم مقام ذكر النفس كما سيأتي وكذا قولها اختار  
 ابي او ابي او ابي او الازواج يعني في ذكر النفس خلا  
 اخترت اختي او غير وانما قالت اخترت نفسي وزوجي  
 فالعبارة السابقة ولو قالت او زوجي يبطل كما في  
 التبيين **قول** ولو نلتها الى اخوه لافرق بين ان يعطى  
 بالوام او بالفاو بهم **قول** اما وقوع الثلاث  
 في الاولى يعني قولها اخترت الاولى او الوسطى والاخيرة  
 جواباً لقول الزوج اختار ثلاثاً **قول** ونحوها يعني

الافراد

الوسطى او الاخيرة **قول** وان كان لا يفيد من حيث  
 الترتيب اي الصفة كالاولية والوسطية لعدم الترتيب  
 بين الطلقات في نفس الامر يفيد من حيث الافراد  
 اي من حيث الوحدة فانه اولى او كية الاولى اذا كانت لغوا  
 فوحدة وانفاده متحقق في نفسه **قول** والكلام  
 للترتيب اي اصالة اير في اصله وصفة الوحدة تابعة له  
**قول** فاذا اير في حق الاصل اير اصل الكلام الذي هو  
 الترتيب لفي في حق البناء التبع الذي هو الافراد **قول**  
 بلانية من الزوج اي قضا كذا في الداراة وذهب قاضي  
 وابو المعين النسي في اشتراطها لانه التكرار لا يزيل اليهام  
 قال الكمال وهو الاوجه انه قد قال في البر بعد نقل الخلاف  
 والحاصل ان المعتمد راية ورواية اشتراطها اير الينة  
 ورواية اشتراط النفس انه **قول** اذ الاختيار  
 في حق الطلاق هو الذي يتكرر اي فتعين له واختيار  
 الزوج لا يتكرر بخلاف تكرير اعتد لاحتماله نعماته و  
 هي لا تخصي **قول** ففيل فيه رواية ليس مسببا  
 عما قبله فينبغي التعبير بالواو **قول** وبما مر من بدك  
 ونور الثلاث فقالت اخترت نفسي ذكر النفس  
 خرج فخرج الشرط حتى لو لم تذكر ما لا يقع **قول**  
 او قالت في جواب قوله امرت الى اخوه ذكر النفس  
 في قولها طلقت نفسي شرط لوقوع الطلاق كما  
 في التبيين عن المحيط **قول** ويدخل الليل في امرت  
 بيدت اليوم وغدا يشير الى انه لو عاد لفظ الامر مع  
 ذكر الغد كان امراً مبتدأ لانها جملتان كل منهما مستقلة  
 بذاتها وتفرع عليه عدم صحة اختيارها بنفسها  
 ليل فلا يفعل عنه كما في الفتح **قول** لانه القوم قد  
 يجلسون الى اخوه كذا في التبيين والهداية ولا اعتبار به  
 تعليلاً لدخول الليل في التملك المضاف الى اليوم  
 وغده لانه يقتضي دخول الليل في اليوم المفرد بذلك



المعنى وهو هجوم الليل ومجلس المشورة لم ينقطع كما في  
 الفتح **قول** قال اطلق نفسك الى قوله ولغى نية التشنين  
 فيه مستدرك بما ذكر اول الباب **قول** والاير وان لم ينو  
 ثلاثا سواء لم ينو اصلا او نورا واحدة فرجعية ليس قول  
 الامام لانه صرح الزيلعي وصاحب المحيط بانه التصريح  
 بالواحدة ونيتها سواء في عدم وقوع شيء بتطبيقاتها لثلاثا  
 في جواب قوله طلق نفسك عند ابي حنيفة وعندهما  
 تقع واحدة في صورتين وصرح قاضي خازن بانه لو  
 قال طلق نفسك ولم ينو العدد فقالت طلقت  
 نفسي ثلاثا لا يقع شيء في قول ابي حنيفة رحمه الله  
 وتقع واحدة في قول صاحبيه انتهى وهذا مستفاد  
 من مفهوم عبارة الهداية والكنز التي هي وان طلقت  
 ثلاثا ونزاه وقعن انتهى لانه موجب طلق في هو الفرد  
 الحقيقي فثبت وان لم ينو والفرد الاعتباري اعني  
 الثلاث محتملة وهو لا يثبت الا بنية كما في شرح  
 المنار لابن الملك فاتيها بالثلاث حينئذ اشتغال  
 بغير ما فوض اليها فلا يقع شيء ولم يتوض الزيلعي و  
 صاحب الفتاوى لسائر هذا المحل ومنه وقد علمت  
 فلقه الحمد والمنة **قول** ولغى نية التشنين ليس  
 المراد انه لا يقع شيء اصلا كقوله بعده كذا اخترت  
 بل يقع بنية التشنين واحدة بتطبيقاتها ويصح نية  
 التشنين ان كانت امة لكونها جميع الجنس في  
 حقها كما في التبيين **قول** وبانت نفسي رجعية  
 ظاهر الرواية كما في المواهب وعنه ابي حنيفة انه يقع  
 شيء بجوابها ابنت نفسي كما في الفتح **قول**  
 ولغى عكس الى اخوه هذا اذا طلقت ثلاثا دفعة اما لو  
 فرقت الثلاث فانه يقع بالاولى اتفاقا ثم لا يقع شيء  
 كما في التبيين **قول** فقالت طلقت نفسي واحدا  
 باينا قيد به لما قال الشيخ الشبلي محله ما اذا قالت

طلقت نفسي باينة اما اذا قالت ابنت نفسي  
 لا يقع شيء فاعتنم هذا القيد فانك لا تجده في شرح  
 مني الشروع ولله الحمد على ما ذهب اليه كلامه **قول**  
 والطلاق لا يقع الا بنية الثلاث ومشتبهات  
 الضمير راجع الى الثلاث ويصح ان يكون للمرأة  
 والمفعول محذوف تقديره الثلاث **قول**  
 واما الثاني يعني به قوله لا بعكس **قول** بخلاف  
 قوله اردت طلاقك حيث لا ينبغي عن الوجود قال  
 الكمال بل هي اي الارادة طلب النفس الوجود  
 عن ميل وغاية الاحراز المشية والارادة في  
 صفة العباد مختلفان وفي صفة الله مترادفان  
 كما هو اللغة فيهما مطلقا هو تمامه فيه **باب التعليق**  
 التعليق كما في القاموس من علة تعليقا جعل مطلقا و  
 في الاصطلاح هو ربط حصول مضمون جملة بحصول  
 مضمون جملة اخبر بشرط صحة كونه الشرط معدوما  
 على خطر الوجود يخرج ما كان محققا كقوله انت  
 طالق ان كانت السماء فوقنا فهو تجزير وفوج ما كان  
 مستحيلا كان دخل الجمل في سم الخياط فانت طالق فلا يقع  
 اصلا لانه غرضه منه تحقيق المنفعة حيث علقه بامر محال وهذا  
 يرجع الى قولهما امكان الشرط انقضاء اليقين خلافا لابي يوسف  
 كذا في مخ الفغار للفرز **قول** شرط صحة الملك الى اخوه  
 هذا اذا كان التعليق بصريح الشرط وان كان بمعنى الشرط كقوله  
 المرأة التي اتزوجها طالق فانما يتعلق اذا كانت غير معينة وان  
 كانت معينة كقوله هذه المرأة التي اتزوجها طالق لا يقع اذا  
 تزوجها لانه عرفها بالاشارة فلا يرعى فيها الصفة فبقى قوله  
 هذه المرأة طالق كذا في شرح المجمع وفتح القدير ونقل في  
 الفتح في المحيط لو قال كل امرأة اجتمع معها في فراشه فمر طالق  
 فتزوج امرأة لا تطلق وكذا كل جارية اطاولها حرة فاشترى  
 جارية فوطيها لا تنقح لانه العتق لم يضاف الى المالك ...



**قول** وفي الثاني خلاف الثاني ففي رحمه الله اير في اضافة  
 التعليق الى الملك **قول** فلا تطلق الا جنبية مفرغ على قولنا  
 انه يصح في الملك او مضافا اليه لا على قول الثاني **قول**  
 ويبطل اي التعليق زوال الحل اي الحل الكمال بالطلاق  
 الثلاث **قول** يعني اذا قال انه دخلت الدار فانت  
 طالق ايتي بالفا في الجواب لانه الجواب اذا اثاره عن الشرط  
 يكون بالفا وان لم يؤثر فيه الشرط لا لفظا ولا معنى وان  
 حذف الفاي لغير تعليقه دين ونظم الكمال مواضع الفاي بقوله  
 تعلم جواب جواب الشرط فتم وان **ب**فا اذا ما فعله طلبا ايتي  
 كذا جامدا او مقسما كانا او بعد **د**رب وسين او يسوف او  
 او اسمية او كما في منفي ما وان **و**لن في جحد عما حدثناه قد  
**قول** بخلاف ما اذا اياها اي بما دون الثلاث **قول**  
 والفاظ الشرط الى افعه لا يخفى انه لفظة ان صرف الشرط لانه ليس  
 فيها معنى الوقت وما وراها ملحق بها لما فيها من معنى الشرط  
 لانها تدل على الوقت الذي هو علم عليه ومن جملة الفاظ لو ومن  
 واي وايا واين واين كما في التبيين **قول** ان اي بكسر  
 الهمزة ولو بالفتح طلقت للحال وكذا اذا دخلت في القضاء  
 وان اراد التعليق دين كما في السراج **قول** وكل وهذا  
 ليس بشرط الاشارة الى كل وهي من العام المعنوي فانه  
 دخلت عليه المنكر او جبت عموم افاده وان دخلت على الموصوف  
 او جبت عموم اجرائه **قول** بان قال كلما تزوجت فانت طالق  
 كذا اذا قال كلما تزوجت امرأة كما في الفتح فرع يكثر وقوعه قال في  
 السراج نقلا عن المنتقى قال ان تزوجت امرأة فهي طالق  
 ثلاثا وكلما حلت حرمت فترزوجها فبانت بثلاث ثم  
 تزوجها بعد زوج قال يجوز قال فانه عني بقوله كلما حلت حرمت  
 الطلاق فليس بربتي وان لم يكن اراد به طلاقا فهو بيان **قول**  
 اختلغا في وجود الشرط فالقول لاي مع اليمين كما في الغاية  
 وكذا لو اختلفا في اصله كما في الجمع **قول** كما في حضرت الياقوت  
 مثل التعليق بمحبته وبعضها قال الكمال واعلم انه التعليق بالمحبة

انما يفارق التعليق بالحيف في انه يقتصر على المجلس لكونه  
 تحجيرا وانها لو كانت كاذبة تطلق فيما بينه وبين الله تعالى  
 وفي الحيف لا يقتصر على المجلس كغيره من التعليقات  
 ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى الا ان تكون صادقة  
 انتهى **قول** صدقت في حقها اذا قالت حضرت وانما يقبل  
 قولها اذا اخبرت والحيف قايما فاذا انقطع لا يقبل قولها  
 لانه ضروري في شرط فيه قيام الشرط كذا في التبيين  
 وقال في السراج لو قال لها وهي حايض اذا حضرت  
 فانت طالق او هو حايض اذا حضرت فهو على حيف  
 ومرض مستقبل فاذا عني به ما يحدث من هذا الحيض او  
 ما يزيد من هذا المرض فهو كغيره بخلاف ما اذا قال  
 صحيحا ان صححت او بصيرا ان بصرت او سمعنا ان سمعت  
 فانها تطلق حين سكت انتهى **قول** فيحكم بالطلاق بعد  
 الدم ثلاثة ايام من اولها قال في التبيين ويكون بدعيا  
**قول** تطلق اذا طهرت قال في السراج وكما  
 سينا انتهى ويقبل قولها في الطهر الذي يلي الحيضة لانه شرط  
 فلا يقبل قبله ولا بعده كما في التبيين **قول** فولدتها ولم  
 يعلم الاول قال الزبيدي فانه اختلفا فالقول قول الزوج **قول**  
**قول** خلق الثلاث بشئ من عدل به من قول الكثرة والملك  
 بشرط لآخر الشرطين لما قال الكمال وجعله في الكثرة  
 مسألة الكتاب من تعدد الشرط ليس بذلك لانه تعدد  
 الشرط بتعدد فعل الشرط ولا تعدد في الفعل هنا بل في  
 متعلقه ولا يستلزم تعدد المتعلق تعدد الفعل فانها  
 لو كلمتها معا وقع الطلاق لوجود الشرط وغايتها  
 تعدد بالقوة انتهى وقال صاحب البحر اعتراض الكمال على  
 الشارع في جعل سبيل الكتاب من تعدد الشرط سهوا  
 لانه انما جعله من قبيل الشرط المشتمل على وصفين وعليه  
 جملة عبارة المصنف لانه قبيل تعدد الشرط انتهى فليتما  
 قد حررت برسالته سميتها بغية اعيان الفرقان . . .



**قوله** لكن الملك بشرط حال التعليق خاص بنحو هذا  
المثال والا فالتعليق بنحو طلاق من تنزوها الملك فيه منع  
مع صحة التعليق لا ضافة الى الملك **قوله** فلا عقار في  
ظاهر الرواية كما في المواهب وهو بضم العين ودية الفروع  
المغصوب وصدوق المرأة كذا في القاموس وفي المصباح  
انه دية الفروج المرأة اذا غضب ثم كثر حتى استعمل في  
المهر وبفتحها الجرح كذا في النهر **قوله** باللبث بفتح اللام  
وسكونه البيا الملك من لبث كسمع وهو نادر لانه المصدر  
من فعل بكسر قياسه بالتحريك اذا لم يتعد كذا في النهر  
عن القاموس **قوله** بل بايلا به ثانيا قال في النهر حقيقة  
او حكما بانزوحك نفسه **قوله** او انت حرة وحر  
واخر زبه عالو عطف برادفه لما قال انت حرة وعتيق  
انه انت الله فانه لا يجعل فاصلا وصح الاستثنا كما في  
الخلاصة والبرازية انتر وفيه تنبيه على انه بشرط في  
صحة الشرط الاتصال كاستثنا وعرض اللغويين و  
بين الجزا فاصلا يبطل التعليق كما في الفتح **قوله**  
وكذا انه انت الله انت طالق الى اخوه قار في المواهب  
ويجعل ابو يوسف انه انت الله للتعليق وهما لا بطلان  
وبه يفتي وقيل الخلاف بالعكس فلو قال انت الله  
انت كذا بل فابقع على الاول ويلغوا على الثاني وقد  
بسط الكلام في هذه صاحب النهر **قوله** لانه تعليق  
بما لا يوقف عليه مفيد انه كذلك في قوله انه انت  
الجن او الحايط وكل من لم يوقف على مشيئة وبه صرح  
في الفتح **قوله** فانه علم العبد في المجلس و  
اي بان قار شئت ما جعله الى فلا يقع ذكر الطلاق  
اولا كذا في النهر **قوله** في الوجوه العشرة اولها  
بمنية الله **قوله** الا في العلم الى اخوه كذا في الفتح عن الكافي  
ثم قال والوجه انه يراد العلم على مفهومه واذا كان في علمه  
تعالى انها طالق فهو فرع كحقيق طلاقها وكذا نقول

انقصة

القادرة على مفهومها فلا يقع لانه معنى انت طالق في قدرة الله  
انه في قدرته تعالى وقوعه ولا يستلزم سبق تحققه بقال للفاسد  
الحال في قدرة الله تعالى صلاحه مع عدم تحققه في الحال انتر  
**قوله** وبالاثلاثا يقع ثلاث كذا في طوالت الان  
اما اذا كان الاستثنا بغير لفظ المستثنى منه كساي طوالت  
الان يرب ومنت ويكر وعمره فانه يصح ولوات على الجميع كما في  
التبيين **قوله** فطلق التي معه يعني طلاقا بايلا لانه المنانة كسم  
لها بخلاف المطلقة رجعيان لها القسم فمستند خبر من شره  
**باب طلاق الفار** **قوله** كريض بحر عن اقامة  
مصالحه خارج البيت قال الزبيدي هو الصحيح انتر ومخالفة ما قال  
الكامل اذا امكن القيام بها في البيت لا في خارجه فالصحيح انه  
صحيح انتر وهذا في حق الرجل واما في المرأة فقال في النهر عن البرازية  
فبان تعجز عن المصالح الداخلة وهذا اولى في قوله في فتح القدير  
اذا لم يمكنها الصعود الى السطح فمريضة انتر وهو مذكور في  
الاضيرة ومقتضى الاول انها لو قدرت على نحو الطبع دون صعود  
السطح لم تكن مريضة وهو الظاهر انتر فرع الشخص الصحيح في  
فسخ الطاعة كالمريض عنه انت نعية وفي الفتح لم اراه  
لكن انتر انتر لكن قواعدهم تقتضي انه كالصحيح قال الفقيه  
في كتابه بذل الطاعة وهو الذي ذكره في جملة من علمائهم وفي  
الاشباه والنظائر فايته انه يكون كالنهر طلق وهو في صف  
القتال فلا يكون فارا انتر وليس مسلما اذ لا مماثلة بين من  
هو مع قوم يدفعونه عنه في الصف وبين من هو مع قوم  
هم مثله ليس لهم قوة الدفع في احد حال فسخ الطاعة  
**قوله** ومنه بارز رجل قبيده بعضهم بما اذا علم انه  
المبارز ليس من اقراره بل اقوى منه كذا في النهر **قوله**  
او كرس سفينة فانكسرت ليس كرسه بشرط بل كذلك لو تلا  
الامواج وخيف الفرق كما في البحر من المبسوط والبدائع  
وقبيده السبج بانه يموت من ذلك الموج اما لو سكن  
ثم مات لانت انت انتر ولا يخفى انه هذا شرط كونه فارا فلا يختص

طلت

بذل الطاعة

٢١١



بهذه الصورة **قوله** والمفلوج الى اخوه اقتصر المصنف على هذا  
القول وهو اخذ من جهة اقول فيه لانه افق به بهما في الامة و  
الصدر الشهيد كما في البحر **قوله** والامة في جميع ما ذكرنا كالرجل  
فيه تسامح لانه يؤهم انها كالرجل في اشتراط عجزها في المصالح  
خارج البيت وعلمت مخالفتها له فيه **قوله** فانه اخذها  
الطلاق الى اخوه قال الزبيدي اربع مائة لها ستة اشهر انهر  
قلت ولا تخفى انه العادة صعبوبة الطلاق للسقط بما هو  
اشد في تمام المدة انهر واختلف في تفسير الطلاق فقيل  
هو الوجع الذي لا يسكن حتى تموت او تلد وقيل وان سكن  
لانه الوجع يسكن تارة ويهيج اخو والاول اوجه كذا في  
البحر عن المجتبى **قوله** لانه هلاكها لا يغلب مالم ياخذها  
الطلاق في مفهومه تامل اذا المعلوم انه لا يغلب الهلاك  
بالطلاق والفار من غالب حاله الهلاك **قوله** فلو  
بانها بلا رضاها ابر وهو طابع لا مكره وكذا يكون فارا  
اذا علق طلاقها بمرضه كما صح في الخانية او وكل به وهو  
صحيح فاوقعه وكيله حال مرضه قادر على عزله لا اذا لم يقدر  
كما في النهر عن الظهيرية **قوله** او مات ولو بغير ما ذكر هو المذهب  
كما في المواهب **قوله** هذا في البين تقيد لقوله فار بالطلاق  
ليخرج الرجعي لانه لفظ الطلاق ظاهر في الرجعي فقيل  
بالبين ليخرج الرجعي ولما ينبغي انه يزاد كما ذكر اذ القيد  
مذكور متنا وكاذا لا ولي ان يقول قيد بالبين لانه الرجعي  
ترث فيه مطلقا ارسوا كما صح في او بعضها وقت  
التطبيق **قوله** فانها السبب لارثها في مرض موته  
غير جسد لانها ار الزوجية سبب ارثها عند موته عن  
مرض او فحاجة والوجه انه نقول الزوجية سبب  
تعلق حقها بماله في مرض موته والزوج قصد الى اخوه كذا  
في الفتح وهو تعليل لقوله هذا في البين يوضح قوله فان  
الزوج قصد ابطاله **قوله** فان الزوج قصد ابطاله الى اخوه  
معلوم انه قصد الابطال انما هو في البين لا الرجعي فكان

ينبغي تقديمه على ما قبل انهر ويشترط لكونه فارا اهليتها لا رث  
في البين من وقت الطلاق الى الموت وفي الرجعي لا يشترط الى  
وقت الموت ولو كذبها الورثة بعد الموت في كونه الطلاق في  
المرض فالقول لها بخلاف ما لو كانت امة فادعت العتق قبل موته  
والورثة بعده فانه القول لهم كما في النهر **قوله** ولهذا يرثها هو اذا  
ماتت كما ينبغي للمصنف لم يرد ذكره هنا لانها مذكورة تعليقه  
بالبين وليس صحيحا بل بالرجعي فهو تعليل لقوله سابقا لبيان  
الزوجية بينهما فيصح ان يتعلق به قوله ولهذا يرثها هو اذا مات  
يوضحه قوله عقبة بخلاف البين لانه السبب وهو النكاح  
قد زال يعني بالنظر اليه لقصد الذير وعليه بتأخير عمله الى انقضاء  
العدة بخلاف ما اذا ماتت هي في العدة حيث لا يرثها  
هو لان الزوجية في هذه الحالة ليست موجبة لارثتها مواظفة  
له بقصد ورضاه به هكذا يجب حل هذا المحل لدفع الاشتباه  
الحاصل فيه ولعله من النسخ الاول يوضع الشيء في غير محله  
**قوله** لانه السبب وهو النكاح قد زال فيه قصور  
فكان ينبغي ان يرثه لكن لما صار فارا وعليه قصده فورثت  
منه **قوله** كذا ترث طالبة رجعي سواء فيه ما لو صرحت به  
او قالت طلقني ولم تزدد عليه كما في البحر عن الخانية **قوله**  
كذا ترث مبانة قبلت ابن زوجها خرج به المطلقة رجعي  
كالتى في النكاح فانها لا ترث لكونها بانث بالتقيد وسواء  
كانت طابعة او مكرمة لرضاها بابطال حقها في التطوع ولو  
قوع الفرة بفعل غير الزوج فلم يوجد منه ابطال حقها كما  
في البحر عن البدائع **قوله** فانه كان الايل ايضا الى اخوه  
مستدرك بدون سطر **قوله** فلها الاقل منه ومن الارث  
هذا اذا لم تنقص عدتها اما اذا انتقضت من وقت الاقرار  
تم مات فلها جميع ما اقر لها به او اوصى كذا في البحر عن  
فصول العباد انهر وليست من غيرها صلة لا فعل  
التفصيل لا تقتضيه ان يكون الواجب اقل من كل واحد  
منها بل للبينة وافعل استعمل باللام فيجب ان يقال



اومنه الارث لانه لما كان الاقل بينهما باحد هما وصلة الاقل  
 محذوف وهو من الاخرى فلما احدى هما الذر هو اقل من  
 الاخر فتكون الواو بمعنى او او تكون على معناها لكان لا يراد بها  
 المجموع بل الاقل الذي هو الارث تارة والموصى به اخرى  
 فتكون الواو للجمع لانه الاقلية ثابتة لكن بحسب زمانين  
 قاله صدر الشريعة واعتضه يعقوب باسما بانها  
 اذا كانت للجمع في افعال بحسب زمانين لا يجب اذا  
 كانت صلة انه يكون الواجب اقل من كل واحد منهما ومعلوم  
 انه لها احد هما لا غير نعم لا يجمع منه واللام وجعلها في  
 ايضا الاصلح متعلقة بالظرف ارثت لها وايما  
 من الموصى به ومن الارث ما هو اقل انتهر **باب**  
 عدتها في وقت الاوار على ما عليه الفتوى وما تاخذه له  
 شبهة بالميراث فأتوى كانه على الكل وشبه بالدين  
 حتى كانه للورثة انه يعطونها من غير التركة كما في النهر  
**قول** اذا علق طلاقها بفعل اجنبى ار الطلاق الباي  
 وسواء كان فعل الاجنبى له منه بدا ولم يكن كما في البحر  
**قول** او كانه التعليق في الصحة الى اخره قال محمد  
 اذا كانه التعليق في الصحة فلا ميراث لها مطلقا حتى  
 بفعلها الذي لا بد لها منه قال في الاسلام وهو الصحيح  
 كذا في النهر **قول** ثم علم انه هذه المسئلة على اربعة  
 اوجه قال في النهر انها على ستة عشر وجها لانه التعليق  
 اما بمجي الوقت او بفعل اجنبى او بفعله او فعلها  
 وكل وجه على اربعة اوجه لانه التعليق والشرط  
 اما ان يوجد في الصحة او في المرض او يوجد احدهما  
 ودر الاخر انتهر **قول** قال لها انه وضت فانت  
 طالق ثلاثا كانه فارا هو الصحيح فترت بموته في  
 عدتها وقال ابو القاسم الصفار لا ترث وكذا يكون  
 فارا اذا علق المريض الثلاث بعقها او اسلامها  
 او قال سيد الامة انت حرة فدا او قال زوجها انت

طالق ثلاثا بعد عدته علم بكلام المولى يكونه فارا والا فلا وان  
 علق عدتها وطلاقها ثلاثا بالعدنجا وقعا ولا ترث بموته في  
 عدتها كذا في قاضى خانة وقد مناعه التحريم مسئلة تعليق  
 بما قبل بموته بشهرين وبيننا انه صار فارا وتزاد هذه  
 المسئلة على الستة عشر مسئلة في تعليق الفار  
 فليتبين له **قول** قالت لزوجها المريض الى اخره فيما قدم  
 منه قوله كذا ترث طالبة رجعى طلقت ثلاثا غنية عن  
 هذا **قول** اخر امرأة اتزوجها هذه المسئلة ذكرها الزيلعي  
 في باب اليمين في الطلاق والعناق ولا ترث  
 مطلقا ارسوا وادخلها ام لا الا انه انه دخل بها فلها مهر  
 ونصف وعدتها بالحيفض عنده وعندهما مهر  
 واحد وعليها العدة لا بعد الا جليلين **باب الرجعة**  
 الجمهور على انه الفسخ فيها افسخ من الكسر خلافا للمازهر  
 في دعوى الكثرية الكسر ملكي تبعا لابن دريد  
 في انكار الكسر على الفقهاء بتعديروا لا تتعدى يقال رجوع  
 الى اهلها ورجعته اليهم ردته رجعا ورجوعا ورجعا  
 كذا في النهر **قول** بنحو رجعتك يريد به راجعت  
 ارايت وارجعتك ورجعتك وردتك هـ  
 وامسكتك ومسكتك وهذا صريح واشترط  
 في بعض المواضع في ردوتك الصلة كاليه اواله  
 نكاحى اواله عصمتى ولا يشترط ذكر الصلة في الارتجاع  
 والمراجعة قال الكمال وهو حسن اذ مطلقة يستعمل  
 في ضد القبول ومنه الصريح النكاح والتزوج عند  
 محمد وهو ظاهر الرواية وفيه البناء بيع وعليه الفتوى  
 وهذا ركن الرجعة لانه اما قول او فعل والقول الصريح  
 ما تقدم والكناية انت عندي كما كنت وانت  
 ارايت فلا يصير رجعا الا بالنية كما في الفسخ و  
 النهر **قول** وبما يوجب حرمة المصاهرة بيان  
 للرجعة بالفعل ولكنة مكروه كما في البحر عن الجوهرة



ونظر في الحاد والقدر إذا راجعها بقبلة أو لمسر فالأفضل  
أن يرأى بها بالاسم وأنته لأن السنة الرجعة بالقول  
والاستهاد وأعلامها كما في شرح الطي **قوله** من  
الوطي وغيره يعني به اللبس والقبلة على أي موضع  
منه بدنها والنظر إلى فرجها الداخل بشدة وإن لم يقصد  
المراجعة كما في البحر ولا فرق بين كونه القبلة واللبس والنظر منه  
أو منها بعد كونه يعلم ولم يمنعها اتفاقا كما في الفتح بشرط أن  
يصدقها كما في البحر فإنه كان اختلاسا منها كما في قايما أو  
فعلته وهو مكره أو معتوه ذكر شيخ الإسلام وتسمي الآية  
أنه على قول أبي حنيفة ومحمد بن ثابت الرجعة خلافا لأبي  
يوسف ومجمعوا عليها بأدخالها فرجها في فرجها تاريخ  
أو مجنونة كما في الفتح والوطي في الدبر رجعة على المفتحة  
كما في النهر ورجعة المجنونة بالفعل ولا تصح بالقول وقيل  
بالعسر وقيل بها كذا في التبيين **قوله** وتصح فيما  
دونه الثلاث ببيان شرط الرجعة ولها شرط خمس  
تعلم بالتأمل **قوله** وإن أبت أي بعد العلم وكذا لو لم  
تعلم بها أصلا وما في العناية من اشتراط أعلام الغائبة بها  
فهي كذا في النهر **قوله** اجيب بانها إذا تزوجت  
بغير سؤال إلى أخوه قال الزبيدي وهذا مشكل أيضا منه  
حيث أنه وجب عليها السؤال والمعصية بالعمل بما  
ظهر عندهما أنته قال الكمال وليس السؤال إلا دفع ما هو  
متوهم الوجود بعد تحقق عدمه فهو وإن أعلامه أيا ما  
أذ هو أيضا لمثل ذلك فإذا كان مستحبا **قوله**  
أنه لم يقصد الرجعة كذا قيده في الهداية وأطلقه في  
الكنز وهو الأول لأنه قد تقع المراجعة بالنظر لداخل فرجها  
وهو مكره فيندب أن لا يدخل عليها يوذنها ولو قصد  
الرجعة دفعا لوقوع الرجعة بالمكره وصرح الولوا إلى  
بالإطلاق كذا في البحر **قوله** ليلا يقع نظره على مالا  
يحل نظره إليه فيه تأمل إذا الكلام في المطلقة رجعي

ولا يحرم وطئها بالنظر مثله بل أولى لأنه يكون مقدا عليه ويقصد  
قوله لأنها مطلقة في الجملة بل إنما ندب أعلامها بدخوله لخوف  
أن يقع بصره على موضع يصير به راجعا وهو لا يريد فيحتاج  
إلى طلاقها فتطول عليها العدة فيلزمها الضرر بذلك فليتنا  
**قوله** ولا يمين عليها لما يأتيه من قول الإمام ويخلف  
عندهما وعليه الفتوى **قوله** كما في راجعتك ليس  
هو مثل المشبه به من جهة عدم اليمين لأنها تخلف مناعت  
الإمام ووقع في التيسير وتبعه في الفتح أنها تخلف هنا  
بالاجماع وفيه بحث وذلك لأن الرجعة صحت عندهما  
فعلى من تخلف والذرة في البدايع وغيره لا اقتصر  
على قول الإمام وأجاب في الحواشي السعدية بأنه المراد  
أنها لو قال الإمام من عدم صحة الرجعة ونظير ذلك في  
المراجعة فراجعها أنته وبعده لا يخفى والله الموفق كذا في  
النهر **قوله** وصدق سيدنا وكذبته أي ولا بينة بالقول  
لها وفي قلبه القول سيدنا في الصحيح كما في المواهب  
وفي النهر هو الأصح **قوله** أو قالت مصنت عدتي  
وانكر إلى أخوه أو استمرت عليه إذا لو اجبرت بانه كان  
كذبا له الرجعة ولو قالت انقضت بالولادة لا يقبل إلا  
بينته ولو قالت اسقطت سقطا مستبين بعض خلقه  
فله طلب يمينها على أنه صفتة كذلك لا فرق في ذلك  
بين الأمة والحر كما في النهر **قوله** وهو الحيض الثالث  
لو اقتصر على قوله قبله إذا طهرت من الحيض الأخير  
لأنه أولى لشموله الأمة **قوله** حتى لو بقي من الوقت  
بعد الانقطاع إلى قوله حكم بطها رتبا يعني لزوم الصلوة عليها  
لأن طهارتها بالنظر للحل الوطى لا يتوقف على هذا ثم إن  
هذا القدر مشترك بينهما وبين من انقطع دمها لدون  
أكثر الحيض من حيثية لزوم الصلوة عليها فكانه لا سب  
حذف هذا المفعول من ذا المحل واقتصاره على قوله بعده  
لأن الحيض لا يزيد على العشرة إلى أخوه فلينبه له



**قوله** حتى تقتل هذا اذا كانت مسلمة ولو كان غلبها بسور حمار  
 مع وجود المالمطلق والكتابية تنقطع رجعتها بالحد والانتقاط  
 لما دون العشرة لعدم خطاياها وينبغي ان تكون المجنونة هـ  
 والمعنونة كذلك كذا في النهر **قوله** او تتيقن وتصلح مكتوبة  
 او تطوعا يشير اليها لا تنقطع حتى تفرغ من الصلوة  
 وهو الصحيح كما في الفتح عن المبسوط وصحة في التبيين  
 وشرح المجمع وفي الجوهر تصحيح خلاف هذا ونصه  
 صحيح في الفتاوى انها تنقطع بالشروع انتهى ولو مست  
 المصحف او قرأت القرآن او دخلت المسجد قاله  
 الكرخي تنقطع وقال الرازي لا تنقطع به كذا في الفتح  
**قوله** نيت غلظ عضوا اراد به كاليد والرجل  
 لما دونه كالاصبع وبعض الكايد ولو بقي احد المخرجين  
 لا تنقطع قاله الكمال وقيد بالنسيان لانها لو تعدت  
 ابقا مادونه غلظ لا تنقطع كما في البحر **قوله**  
 وطلق من ولدت لا قل المدة يعني من وقت التزويج هـ  
**قوله** والولد الثاني والثالث رجعة المراد  
 منه كونه الولد الثاني والثالث رجعة انه ظهر صحة  
 الرجعة السابقة به كذا في البحر انتهى ولا يلزم ان يكون  
 الوطء حراما اذ قد لا تتر النفاس اصلا كما في التبيين  
**قوله** ومطلقة الرجعي تتزين فيه ايما الى  
 ان الزوج حاضر وقيد من لا يمكن بكونه الرجعة  
 مرجوة فانه كانت لا ترجع بالشدة بغضه لها فانها  
 لا تقبل **قوله** لسياق قوله تعالى فاذا طلقتم  
 النساء كذا في النسخ بالفا والتلاوة ياتيها النبي اذا  
 الاية **قوله** لانه حل المحلته باق كذا في الهداية و  
 قال الكمال هذا تركيب غير صحيح والصحيح ان يقال  
 لانه حل المحل باق اولاه المحلته باقية وهذا لانه المحلته  
 هو كونه الشيء محلا ولا معنى لنسبة الحل اليها اذ  
 لا معنى لحل كونهما محلا انتهى وقال شيخنا يجوز ان

تكون الاضافة بيانية انتهى **قوله** ومنع الغير جواب عن  
 سؤال المقدور **قوله** حتى يطمأ غير يعني لو جامع مثلها  
 وانه افضاها وانه كانت صغيرة لا يجمع مثلها لا يحلها والشرط  
 الا يلج بقوة نفسه فلا يحلها الشيخ بايلجه بسا عدة يده الا  
 اذا انتشر وعمل والصواب انه يحلها كذا في شرح الزا هري  
**قوله** ولزوم الوطئ ثبت بحديث مشهور قال الزبيدي  
 باشارة الكتاب واجماع الامة انتهى وفيه اشارة الى رجوع  
 سعيد بن المسيب رضي الله عنه عن قوله بان الدخول ليس  
 شرطا لحلها للاول نص على رجوعه عنه في الفتنه ونقل  
 عنها في البحر و مراد الزبيدي الاجماع العالي فلا يقدر فيه كونه  
 بشر المراسي واداء الظاهر والشبهة قائلين بما  
 رجع عنه سعيد وقال الصدر الشهيد رضي الله عنه في  
 افتي بهذا القول فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين  
 كذا في الفتح **قوله** ولو ماها غير بالغ صفة كاشفة  
 قال في شرح المجمع المراهق من قرب من البلوغ وتحرك  
 الله واشتهر قيد بالمراهق لانه عليه الصلوة والسلام  
 شرط للمدة من الطرفين انتهى وفي فوايد سمسر الاية  
 انه مقدر بعشر سنين كذا في الفتح **قوله** بنكاح صحيح  
 يخرج الفاسد ونكاح غير الكفو اذا كان لها ولي على  
 عليه الفتوى والنكاح الموقوف **قوله** وتمضي  
 عدته الزوج على سبيل المجاز فلو قال اي عدة النكاح وكان  
 اولي قال العيني والاول اقرب والثاني اظهر **قوله**  
 ذكره بشرط التحليل اي كراهية تحريم كما في الفتح **قوله**  
 وانه حلت للاول قال في شرح المجمع اي عنده الامام هـ  
 الشرح طائفة جازية حتى اذا لم يطلقها بعد ما جامعها بحكم عليه  
 انتهى وقال الكمال هذا الاجبار مما لم يعرف في ظاهر الرواية  
 ولا ينبغي ان يقول عليه ولا يحكم به لانه بعد كونه ضعيف  
 الشبوت تنبوا عنه قواعد المذهب واذا خيف انه لا  
 يطلقها المحلل تقول من وجبت نفسي على امرئ



ببدي او يد خلا اطلق نفسي كلما اريد فاذا قبل جاز النكاح  
وصار الامر ببديها او يد من شرطه انتهى **قوله** اما اذا  
اشترى ذلك في قلبها فلا يكره اقول بل يكون ما جاور الازواج  
النيت في المعاملات غير معتبرة وقيل المحلل ما جاور وتأويل  
اللعن اذا شرط الاجل كما في الجور **قوله** ويهدم الزوج الثاني  
ما دون الثلاث هذا اذا دخل بها ولو لم يدخل بها لا يهدم  
اتفاقا كما في الفتح **قوله** وعند محمد وزفر والسلفي  
لا يهدم انتصر الكمال لمحمد بما يطول ثم قال اي شيئا فظهر  
ان القول ما قاله محمد وبما في الآية **قوله** مطلقة الثلاث  
اخبرت بمضي العدين اذ قالت قد انقضت عدتي  
وتزوجت ودخل بي الزوج الثاني وطلقني وانقضت  
عدتي كذا في الهداية وفي النهاية انما ذكر اخبارها هكذا  
مبسوطا لانها لو قالت طلت لك فتزوجها ثم قالت  
لم يكن الثاني دخل بي انه كانت عالمة بشرائط الحل  
لم تصدق ولا تصدق وفيما ذكرته مبسوطا لا تصدق  
في كل حال وعن الحنفي لا يحل له ان يتزوجها حتى  
يستفسر بالاختلاف الناس في حلها بمجموع العقد  
كذا في الفتح **قوله** وسبأ في اخر العدة يعني  
في اخر فصل الاحداد والله اعلم **باب الابل**  
**قوله** وشرا حلفا على ترك قربانها مدته  
تعريف لاحد قسمي الابل وهو الحقيقي لا الما في معنى البهائم  
وهو التعليق بما يشق على نفسه فينبغي ان يزاد  
او تعليق بما يستشفه **قوله** وحكمه الى اخوه لم يبين  
ركنه نصا وهو الحلف او التعليق بما يستشفه و  
شرطه وهو محليته المرأة وسببه وهو قيام المساجرة  
وعدم الموافقة كما في النهر **قوله** والله لا اقربك  
اربعة اشهر لا فرق فيه بين الحائض وغيرها  
**قوله** فعلى حج او نحوه يريد بخو صوم يوم او شهر  
او صدقة وهذا اذا كان مسلما لان الابل الذمير بالله

منعقد عند ابي حنيفة في حق الطلاق ودون الكفارة و  
قالا لا يكون ايلا وبالطلاق والعقاق يصح اتفاقا و  
بصوم او صدقة لا يكون مولى اتفاقا كما في شرح  
المجمع لا بقوله فعلى صوم هذا الشهر ولا بقوله في حب  
والله لا اقربك حتى اصوم سبعة ايام وكذا بقوله فعلى  
صلاة عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقال الكمال لا يكون  
مولى بخوانه وطيتك فلتة على انه اصلي ركعتين  
او اخذ ولانه ليس بما يشق على النفس وان تعلق  
اشقاقه يعارض ذم في النفس من الجاهل والكسر  
ويجب صحة الابل فيما لو قال فعلى مائة ركعة ونحوه  
انتهى **قوله** او عبده حر هذا اذا استمر في ملكه لا  
انه مات او باعه ولم يسترده او استرده بعد وطئها  
وانه استرده قبل وطئها او ملكه بارسب قبل الوطئ  
عاد الابل منه وقت الملك كما في الفتح **قوله** فانه  
قربها الى اخوه لا فرق بين العاقل وغيره في الحنث  
**قوله** وفي غيره وجب الجزا بمعنى كرم وبتخيير بين  
الايفاء بعين المندور ولا كفارة يمين على الصحيح الذي  
رجع اليه الامام قبل موته بسبعة ايام وفي غيرها  
رسالة **قوله** فلو نكحها ثانيا وثالثا اشارة  
الى انه لو لم ينكحها وبقيت عدتها حتى مضت مدة  
ثانية وثالثة لا تبين وهو الاصح كما في التبيين  
**قوله** ومضت المدة اختلف في اعتبار  
ابتدائها قال الزيلعي ذكر في الكافي والهداية انه مدة  
هذا الابل تعتبر من وقت التزوج ارفقدا اطلقها  
في ذلك وتلك في الغاية انه تزوجها بسبعة ايام  
يعتبر ابتداءها من وقت وقوع الطلاق الاول  
ولو تزوجها بعد انقضاء العدة يعتبر ابتداء الثانية  
من وقت التزوج ولم يحك خلافا ومثله في  
النهاية وهذا لا يستقيم الا على قول من قال انه الطلاق



يكرر قبل التزوج وقد بنا ضعفه انه قال الكمال بعد  
نقله فالاول اعتبار الاطلاق كما في الهداية انتهى  
**قول** والله لا اقربك شهرين وشهرين اشارة  
الي ما قال في النهر لو ذكر مع المعطوف حرف النفي  
والقسم لم يكن موليا **قول** لا قوله بعد يوم يجوز  
انه يراد به مطلق الوقت او انه اتفاق في **قول**  
والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد الشهرين  
الاولين مقول القول وانت خبير بان هذا لا يصح  
مثالا للمنفى لانه جمع بين اربعة اشهر بحرف  
الجمع بعد الشهرين الاولين فصار كالجمع  
بلفظه وبه يصير موليا لمنه عنه وطبها اربعة  
اشهر بعد الشهرين فلا يصح نفى الايلا عنه  
فالصواب انه تكون العبارة هكذا لا قوله بعد يوم  
والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين  
لتعليل المصنف رحمه الله بقوله لانه كما فصل  
بين الشهرين الاولين والشهرين الاخيرين  
بيوم لم تتكا طر مدة الايلا وهي اربعة اشهر  
انتهى هذا يعين ما ذكرناه صوابا **قول**  
وكذا قوله بالبصرة نفى الايلا ظاهر فيها اذا لم  
يكن بينهما اربعة اشهر اما لو كان بينهما اربعة  
اشهر فهو مول على ما فرغ قاضينا والمغنيان  
فقينه بالكسنة للعبه ولم يعتبر امكن الاجتماع  
بحرهما فيلتقيان قبل مضى المدة واما على ما في  
جوامع الفقه فانه يعتبر التقاؤهما قبل مضى  
المدة فلا يصير موليا الا انه كان بينهما ثمانية اشهر  
فما فوقها فاذا كان يصير الف باللسان انتهى وعلم  
من البحر بفتح القدر حسن هذا التقرير **قول**  
عجز عن الوطى الى اخوه هذا اذا كان عاجزا من  
وقت الايلا الى مضى المدة حتى لو الى قاذلا ثم

عجز عن الوطى او عاجزا ثم قدر في المدة لم يصح فيه  
باللسان ولو الى مريضا ايلا موبدا وبانت بمضى  
المدة ثم صح وتزوجها وهو مريض فقا باللسان  
لم يصح عندهما وصح عند ابي يوسف وهو  
الاصح كما في التبيين وقولها ظاهر المذهب كما  
يتم في الجامع الكبير انتهى واختلف فيما لو حضر  
هل في لسانه اولاده منه الفعل صح في البدايع  
الاول وفي شرح الطحاوي لا يكون منه باللسان  
وهو جواب الرواية ووفق بينهما بالامكان  
وعده كما في الفتح فقيته قوله فيت اليها  
ليس المراد خصوص هذا اللفظ بل ما يدل عليه  
كرجعت عما قلت او راجعتها او ابطلت  
ايلا كما في الفتح **قول** وهدرا نوى الكذب  
قال الخسري انما يصدق في نية الكذب ديانة  
لانه هذا يمين ظاهر فلا يصدق في القضاء  
في نية خلاف الظاهر قال في الفتح وهذا هو  
الصواب على ما عليه العمل والفتوى والاول  
ظاهر الرواية لكن الفتوى على الوفاء الحادث  
انتهى وفيه نظر لانه الفتوى انما هو في انصرفه  
الي الطلاق لا في كونه يمينا كذا في النهر عن  
البحر **قول** ولو كانت له اربع نسوة  
والمسئلة بحالها الى اخوه لا يتم هذا على ما في المسئلة  
لانه المنى طيبة مفردة به فلا يقع الا عليها هذا ما  
ظهر لي ثم رايت موافقته في النهر مع زيادة  
**قول** ويجب ان يكون معناه والمسئلة بحالها  
يعني في التحريم لا بقيد انت كما لا يخفى انتهى قلت  
يعني انه قال احرامه على حرام ولم يعين واحدة  
وله نسوة لانه قال مخاطبا لمعينة منهن ولا  
انه ثم فقال نسائي على حرام **باب الخلع**



**قول** هو فصل من كتاب المرافعة الصحيح فخرج الفاسد وما بعد الردة فانه لغو لا يملك فيه كما في النهر عن  
 الفصول **قول** ولا يابس به بل قال الزبيدي هو مشرع  
 بالكتاب والسنة واجماع الامة **قول** بما يصلح  
 للشر متعلق بقوله بالاد كما ينبغي اسقاط لفظة بما  
 منه بما يصلح وتأخير قوله ولا يابس به عند الحاجة  
 انتهى وقال في الكثر وما يصلح مهاد صلح بدل الخلع  
 وقال في النهر ظاهر انه القضية الموجبة تنفك  
 جزئية وانعكاسها كلية قضية كاذبة قالو  
 جوز الاتقان انعكاسها كلية صادقة وعليه  
 جبر العيني ومنع المحققون انعكاسها كلية  
**قول** ويفتقر الى ايجاب وقبول يعني انه شرط  
 فيه المال **قول** اي جاز رجوعها قبل قبوله الضمير  
 للخلع **قول** وبطلانها من مجلس علمها وكذا  
 بقيد كمالها **قول** وجاز شرط الخيار لها هو غير  
 مقدر بالثلاث ذكره البردوي والفرق في البحر  
**قول** كما هي احكام المعاوضة ارباع اعتبار اصلها  
**قول** بان يقول الزوج خالفتك كسر هو من  
 صور المسئلة وانما ذكره ليعني عليه ما هو في حكمه  
**قول** على مال شامل للمبذول والكمير عنه سواء كان  
 عليه اصالة او كفالة كما في النهر **قول** والفرق  
 بينهما ان الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الاحكام  
 ليس هو الفرق بل الجمع وما الفرق الا قوله الا انه  
 بدل الخلع الى اخوه **قول** طلاق باين لو قضى بكونه  
 فسخا ففي نقاذة قولنا في الخلاصة ولا يخفى ان  
 قضاء هذا الزمان ليس لهم الا القضاء بالصحيح من  
 المذهب وهو كونه باينا **قول** وان قال لم انويه  
 الطلاق الى اخوه كذا الوادي فيه شرط او استثنى  
 اذ الضمير على صحة دعواه الا اذا وجد التزام البذل

او قبضه كما في النهر **قول** وكذا له اخذ شي ان شئ يعني  
 كراهة تحريم والحرام يسمى كذا لا لاخذ حرام قطعا كذا  
 في البحر ويحقق به الله برامه صداقها كما في النهر **قول**  
 وفي رواية الجامع الصغير لا يكره هو الذر جزم به في  
 المواهب **قول** اكرها عليه ار على الخلع تطلق اير  
 باينا ان وقع بلفظ الخلع **قول** لانه طلاق المكره واقع  
 في التعليل نظر لانه المطلق هو الزوج وليس بملكه  
 بل هو الحامل عليه وفي الغنية لو اختلفا في الكره  
 والطوع فالقول له مع اليقين **قول** وايضا لا وجه  
 لايجاب المسمى للاسلام ارا لا الاسلام مانع  
 عنه ثلث الخمر والتحريم والميتة وتملكها **قول**  
 ولا شئ في يدها قيد به اذ لو كان فيها شئ من المال  
 كان له ولو قليلا فيها اذا قالت من مال **قول**  
 او دراهم لا فرق بين كونها ذكرتها منكرا او موقفة  
 كما في النهر **قول** ردت مهرم فيه ايا الى انه مقبوض  
 ولا فرق في ذلك بين كونه مسمى او مهر المثل  
 فاذا لم يكن مقبوضا فلا شئ عليها كما في العمادية  
 وكذا لو كانت قد ابراته منه كما في الجوهر كذا  
 في النهر **قول** خالفت على عدايق لها على براتها  
 من ضمانه لم تبتر بخالف البراة منه عيبه فانها صحيحة  
 كما في النهر **قول** فطلقها واحدة الى اخوه هذا اذا  
 طلق في المجلس حتى لو قام فطلقها لا يجب شئ  
 كما في الفتح بخلاف ما اذا بدا هو فقال خالفتك  
 على الف فانه يعتبر بمجلسها في القبول لا بمجلس  
 حتى لو ذهب من المجلس ثم قبلت في مجلسها  
 ذلك صح قبولها كذا في البحر عن الجوهر **قول**  
 يقع في الاول باينة بثلاث هذا اذا لم يكن طلقها  
 قبل ذلك فثنتين فانه كان فطلقها واحدة كانه له  
 كل الالف كما في المبسوط وغيره كما لو طلقها ثلثا



ومعة او متعة في مجلس واحد كذا في النهر والبحر  
**ول** فقيلت بانث المرأة ولزوم يعني اذا قبلت  
في المجلس وهو مستدرك لانه علم من قوله اول الباب الواقع  
به وبالطلاق على ما لطلاق باين كذا في النهر **ول**  
وقالت قبلت قال قولك اربعين كذا في الفتح ولو  
اقام بينة فبينت المرأة او في كذا في التاتارخانية و  
في القينة اقامت بينة على ضلع زوجها المجنون  
في صحة واثام ولية او هو بعد الاقامة انه في  
جنونه فبينتها او في كذا في النهر **ول** ويسقط  
الخلع والمباراة كل حق الى اخوه المراد الخلع الصادر  
بين الزوجين لانه لو خالها مع اجنبي بماله لا يسقط  
مهرها والسقوط فيما اذا كان الخلع بصيغة المفاعلة  
كما قال في البحر وفي البرازية قال لها خلعتك فقالت  
قبلت لا يسقط شيء من المهر ويقع الطلاق والباين  
بقوله اذا نور ولاد دخل لقبولها حتى اذا نور الزوج  
الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال لم ارد  
الطلاق لا يقع ويصدق قضا وديانة بخلاف  
قوله خالعتك فقالت قبلت يقع الطلاق و  
البراة انتزعت وتتم عبارة البرازية انه عليه مهر  
وان لم يكن عليه مهر يجب رد ما ساق اليها من المهر  
لانه المال المذكور عرفا انتزعت وفي شرح المنظومة  
تفسير المباراة والخلع بما اذا قالت المرأة يا ديني  
على كذا فقال بارائك او قالت خالعتي على كذا  
فقال خالعتك او قال الزوج ذلك وقالت  
قبلت انتزعت وقال في البحر المباراة بالهرة وتركها  
خطا وهي ان تقول للزوج برئت منك حك بكذا  
كذا في شرح الوقاية ولا يخفى وقوع الطلاق البائن  
في هذه الصورة وقد صرح بها في فتح القدير بان  
يقول بارائك على الف ولم يذكر وقوع الطلاق

وقد صرح بوقوع الطلاق بهذا اللفظ في الخلاصة و  
البرازية لكن قال فيها بنية الطلاق في الخلع والمباراة  
سقط الصحة الا انه المتأخر لم يستطع في الخلع  
لغيرته الا استعمال ولانه الغالب كونه الخلع بعد  
مذكرة الطلاق فلو كانت المباراة ايضا كذلك  
لا حاجة الى البنية وان كان من الكتابات على الاصل  
انتزعت **ول** كالمهر المراد به مهر النكاح المختلج منه  
حتى لو ابانها ثم تزوجها بمهر آخر فاختلعت منه على  
مهرها بر من الثانية دون الاول كذا في الخلاصة والمتعة  
كالمهر كذا في البرازية **ول** قال الزوج خالعتك ولم يذكر  
مالا الى اخوه كذا في قاضيه وعبارة رجل قال لامرأته  
خالعتك فقيلت يقع الطلاق ويبر الزوج عن المهر  
الذي لها عليه وان لم يكن عليه مهر كان عليها رد ما ساق  
اليها من الصداق كذا ذكر الحاكم الشهيد في الاثر من المختصر  
والشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وهذا يؤيد ما ذكرنا  
عن ابي يوسف رحمه الله انه الخلع لا يكون الا بعوض  
انتزعت عبارة قاضيه وفي كلامه اشارة الى الخلاف  
في المسئلة وفيها ثلاث روايات احدها لا يبر عنه المهر  
فتأخذ انه لم يكن مقبوضا قال في البدائع وهذا ظاهر  
جواب ظاهر الرواية الثانية يبر كل منهما عن المهر  
لا غير فلا يطلب به احدهما الا وهو الصحيح  
على قول ابي حنيفة قبل الدخول او بعده مقبوضا او  
غير مقبوض الثالثة براءة كل منهما عن المهر وعن دين  
اخر كذا في شرح منظومة ابن وهبان لابن السحنة  
انتزعت وفي تفسير قاضيه بقبول المرأة اشارة  
الى مفارقة الحكم لما اذا لم تقبل وهو ما قاله بعد ذلك  
في فصل الخلع بالفارسية رجل قال لامرأته خالعتك  
ونوى به الطلاق يقع الطلاق ولا يبر عنه المهر لانه  
قوله خالعتك من الكتابات وفي غير ما في الكتابات



يقع واحدة باينة ولا يبرأ من المهر فذلك هنا انتهى  
**تنبيه** في الطلاق على مال روايتان واكثرهم على انه  
لا يوجب البراءة من المهر وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى  
كذا في الفصول وذكر القاضي انه عندهما كالخلع كما  
والصحيح من الروايتين عن الامام كقولهما كذا في النهر  
وسند كره في النفقة ايضا انه ما الله تعالى  
**قوله** قيد بالنكاح الى اخره هذا على الصحيح وروى  
الحسن عنه ابي حنيفة لم انه يبرأ كل منهما من حقوق  
النكاح وعن دين آخر كما قدمناه **قوله** خلع الاب  
صغيرة قال في النهر قيد بالاب لان الام لو وقع  
الخلع بينها وبين زوج الصغيرة فانه اضافت  
البدر الى مال نفسها او قبلت ثم الخلع كالاجنبي  
وان لم تضاف ولم تفتن لا رواية فيه والصحيح انه  
لا يقع الطلاق بخلاف الاب كذا في البرازية  
**قوله** فانه قبلت قيد به اذ لو قبل عنها الاب  
لا يقع في الاصح كما في التبيين **باب الظهار**  
**قوله** من عضو حرمه نكاحا او رضاعا يبرأ به المجمع  
على تحريمها مودع الخراج ام المنة بها ونبتها فانه لو شبهها بها لا يكون  
مظاهرا نص عليه في شرح الطحاوي كما في النهاية لكن هذا قول  
محمد ورجحه في العاديه وقال ابو يوسف يكون مظاهرا قيل  
وهو قول الامام قال القاضي والامام ظهير الدين وهو الصحيح  
انتهر كذا في النهر وقال في النية لا يكون مظاهرا في شبهها  
بأنه او بنت من مسها او نظر الى فرجها بشهوة في قول  
ابي حنيفة رحمه الله قال ولا يشبه هذا الوطى **قوله**  
وداعيه كاللحم والقبلة يبرأ به النظر الى فرجها بخلاف  
النظر الى شعرها وظهرها وبطنها حيث يجوز كما في الحارة  
قبل استبرائها كما في السراج من النظر **قوله** فانه سبب  
التكفير هو الظهار والعدو عليه العامة وقيل الظهار هو  
السبب والعدو شرط وقيل على وقيل غير ذلك

كما في الجرح **قوله** لانه هذه الحرة لا تزول بغير التكفير يعني اذا  
كان الظهار غير موقت اما اذا قيده بوقت كشهرا او سنة  
فانه يسقط الظهار بمضي ذلك الوقت كذا في النهر عن  
النهاية **تنبيه** لو حلقه بمشقة الله تعالى بطل ولو بمشقة  
فلان او بمشقتها كان على المشقة في المجلس كما في النهر  
عن الخانية **قوله** وقال سعيد بن جبيرة الى اخوه هذا وقال  
التخفي ثلاث كفارات ذكره الزيلعي **قوله** وذا اي  
الظهار الى اخوه يشير الى انها لو قالت له انت على كظهر امي  
او انا عليك كظهر امك لا يكون ظهارا قالوا ولا يمين  
ايضا وهو الصحيح وفي الجوهرة عليه الفتوى كذا في النهر  
**قوله** وفي قوله انت على كابي او مثل امي مانواه  
من الكرامة او الظهار او الطلاق قال في المواهب و  
الخانية وان نوى تحريما كان ظهارا في الصحيح انتهى ولا بد  
من اداة التشبيه اذ لو تجرد الكلام عنها فقال انت  
امتي لا يكون مظاهرا ويكره لقوله من التشبيه ومثله يا  
بنتي ويا اختي وكخوه كما في التنوير **قوله** انت على حرام  
كما في مانواه قال الزيلعي وان لم تكن له نية فهو ظهار وعند  
ابي يوسف ايلا انتهى وكونه ظهارا رواية محمد وهو  
الصحيح من مذهب الامام رحمه الله وروى ابو يوسف  
عنه انه ابل كما في الخانية ولو قال انت على كالميتة او  
الدم او الخنزير روايات اصحابنا ايلا انه لم ينو شيئا  
وطلاق انه نواه كما في المواهب وقال في الخانية وان نواه  
ظهارا لا يكون ظهارا انتهى **قوله** يجب لكل كفارة كذا  
ظاهر درار او لو في مجلس من امرأة كما في الخانية والمواهب  
ولو اراد التكرار صدق في القضا اذا قال ذلك في  
مجلس لا مجالس كما في السراج **قوله** ولو بشر قريبه  
بنيتها لو قال بتملك قريبه بنيتها لكان اولي ليشمل الية  
والصدقة والوصية وفي قولنا بتملك اشارة الى  
اخراج الارث كما لا يخفى **قوله** بخلاف الاعور تقدم



قريباً من حالهما **قوله** والذبحون ويفيق بحرية يعني اذا  
 اعتقه في حال افاقة كما في الفتح والخرصة **قوله** والمقطع  
 يده كذا قطع ثلاث اصابع من كل يد غير الابهامين **قوله**  
 او ابهاما يعني ابهامي اليد من فلو قال او ابهاما كما في  
 اولي ليخرج ابهامي الرجلين اولي يمنع قطعها كما في  
 السراج **قوله** او ملكا تبادي بعض بدله هذا على المشهور  
 وقبل مطلق يجوز **قوله** وان عجز عن العتق بخره بان لم يكن  
 في ملكه او لم يقدر على ثمنها وقت الاداء لو كانت في  
 ملكه لكنه يحتاج اليها لزم العتق كما في التاتارخانية قال في  
 الحرانية بخلاف الممكن وعلى هذا في السراج لو كان له  
 عبد للخدمة لا يجوز له الصوم الا ان يكون زمناً انتر يعني  
 العبد هو الموافق لكلامهم ويحتمل ان يرجع الضمير الى المولى  
 لكنه يحتاج الى نقل كذا في النهر **قوله** ليلاً عمدا او يوماً  
 سهواً العمد ليس بقيد يخرج للسهر بل هما سواد في وجوب  
 الاستيناف كما في البدايع والتحفة والاختيار وقال في  
 البحر والتقييد بالعمد اتفاقاً او خطأ فاجتنبه انتر والسهر  
 يوماً مفيد بالاولوية الاستيناف بالعمد فيه فالخامس ان  
 وطئها مطلقاً عمداً او سهواً ليلاً او نهاراً بوجوب الاستيناف  
 ووطئ غيرها لا يوجب الا ان يكون مفطراً **قوله** او يوماً  
 لم يقدر نهاراً اليد خطر ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس  
 كما في التبيين وقال في النهر كانه عني العوفي والافانسي  
 من طلوع الفجر **قوله** ولو قدر المكفر بالصوم على الاعتاق  
 الى اخره كذا لو قدر على الصوم في اخر الاطعام لزم الصوم  
 وانقلب الاطعام نفلاً **قوله** وان عجز المكفر عنه اي عن  
 الاعتاق اطعم الصواب ان الضمير في عنه انما هو للصيام  
 لانه لا يجزئ الا اطعام الا بعد عجزه عن الصيام كما انه لا  
 يجزئ الصيام الا بعد عجزه عن الاعتاق فيلزم ان يقال  
 وان عجز عنه اي عن الصيام اطعم الى اخره **قوله**  
 ستين مسكيناً لا بد ان يكون كلامهم جايماً ولا يشترط

ولا يشترط ان يكون بالغاً بل مراهقاً فالشبعاء وغير المراهق لا  
 يجوز كما في البدايع انتر وقال الزبيدي لو كان احدهم فطيماً لم يجزه  
 انتر ولا يخفاه فيه من افادة ما يخالف البدايع من انه لا يشترط  
 ان يكون مراهقاً انتر وانما عبر بالمكين لمطابقة لفظ النص  
 والا فالفقير مثله **قوله** يعني امر غيره ان يطعم عنه الى اخره فبده  
 بالامر اذ بغيره لم يجزه وبالاطعام لانه لو امر غيره بالعتق عن كفارة  
 لم يجزه عندهما خلافاً للثاني ولو جعل سماء جازاً اتفاقاً ولم يذكر  
 المصنف رحمه الله حكم الرجوع ولا يرجع المأمور الا ان قال له الامر  
 على ان ترجع علي وان سكت لم يرجع عند الامام في ظاهر  
 الرواية خلافاً للثاني واجمعوا انه في الدين يرجع بجم والامر  
 كذا في النهر عن المحيط **قوله** لانه الواحد لا يستوفي في يوم  
 واحد طعام ستين مسكيناً هذا بخلاف الكسوة في كفارة  
 اليدين لانه لو اعطى فقيراً عشرة ايام كل يوم ثوباً جاز ولا  
 يشترط مضى زمانه يتجدد فيه الحاجة الى الكسوة كما في  
 التبيين **قوله** واذا اشبعهم بالفاط والعش الى اخره  
 يشترط فيه اتحاد الفقر فيهما اذ لو غدير ستين وعش  
 ستين افرين لم يجز الا ان يعيد على احد الستين غداً او  
 عش كما في التبيين وكذلك يشترط اتحاد في الفداين  
 او العشان كما في الفتح **قوله** وارفقهما واعدلها الفدا  
 او العش اذا كان في يوم واحد واقول كذلك العش  
 والسحور في الفرق **قوله** فانه ربع صاع بر ونصف  
 صاع شحير او ثمر يبلغ بالكيل نصف صاع بر فيه تسامح  
 فلو قيل يبلغ بالتقدير نصف صاع بر لكان اولي وكذا  
 فيما بعده **قوله** وان اعتق عن قتل وظهار لم يجزه عن واحد  
 هذا اذا كانت مومنة وان كانت كافرة جاز عن الظهار  
 استحساناً كما في التبيين **باب اللعان** **قوله** سمي به  
 لما في الخامسة من لعن الرجل نفسه قال في التبيين و  
 هي من تسمية الكل باسم البعض كالتشهد انتر وفي  
 النهر ولم يسم بالفضب وان كان موجوداً فيه لما في



جانبها لانه لعنه اسبق والسبق منه اسباب التزويج **قول**  
 وشتر عاشر هاديات الى اخوه وسببه القذف **قول** مقرونة  
 باللعن ار والغضب كما في المولوب **قول** قايمة مقام حد  
 القذف في حقه ظاهر اطلاقه يقتضي عدم قبول شهادته  
 ابد او به جرم العيني هنا تبع للاختيار وذكر الزيلعي في  
 حد القذف انها تقبل انتهر والمراد منه انه قايمة مقام حد  
 القذف في حقه اذا كان كاذبا ومنه انه قايمة مقام حد  
 الزنا في حقها اذا كانت كاذبة وهو صادق اشار اليه  
 في الفتح كذا في النهر **قول** وحكم حرمة الوطى والاحتناع  
 بعد التلاعن لحصول البينة الكاملة في التعليل نظر  
 لانه الحرمة لا تتوقف على البينة في حرمة الوطى و  
 الاحتناع بعد التلاعن ولو قبل التفرق نكح عليه في  
 التنوير عن الفتح **قول** وشتر الى اخوه لم يترك بنية  
 الشرط صريحاً وكان ينبغي التصريح بها ليحسن التفريع  
 الذي ذكره وهي عدم اقامة البينة على صدقه وانكارها  
 وطلبها اللعان وعقبتها والعقل والاسلام والبلوغ  
 والحرية والنطق وعدم الحد في قذف وكوبها بدار  
 الاسلام كما في البحر **قول** فمن قذف زوجته بالزنا  
 قيد به ان لو رماها بعمل قوم لوط لم يجب اللعان عند  
 وعندهما يجب بناء على وجوب الحد كما في النهر عن البدائع  
**قول** كنه يكون معها ولد ولا يكون له اب موقوف يتأمل  
 في المشبه والمثبه به **قول** حتى لا يجز اللعان بين الكافرين  
 الى اخوه كذا بين الصغيرين والمجنونين ومنه احدى كذا  
**قول** او نفي ولدها اضاف الولد اليها ليس لما اذا  
 كان منه او من غيره بان يقول ليس مني او من الزنا كما في  
 النهر **قول** لاعن اي انه اعترف بالقذف او اقامت  
 عدلين مع انكاره وان اقامت رجلا واثنتين لا يقبل  
 وان لم يجد بينة لا يكلف في الحد واللعان اتفاقا ذكره  
 العيني في الدعوى **قول** فانه ابي حنبل حتى يلعن قال

لا يكلف في الحد واللعان  
 اتفاقا

في ارضاع الاصلح ههنا غاية اخبر ينهر الحبر عندها  
 وهي ان تبين منه بطلاق او غيره ذكره الامام الحنفي  
 في المبسوط انتهر وهو مفهوم من قول المصنف سابقا وشتر  
 قيام الزوجية وسيصرح به اخر الباب واذا امتنع جميعا  
 من اللعان قال الاسيحي بانه يجب ان يبيع حمله على ما اذا  
 لم تعف المرأة وان لم يصح العفو في حد القذف لانه  
 قال في شرح المجمع لو عفا المقذوف لا يحكم القاذف  
 للصحة العفو بل لترك طلبه حتى لو عاد وطلب يحكم  
 انتهر **قول** فانه لاعن لاعنة لو اخطا القاضي فبداء  
 بالمرأة ينبغي ان يعيده ولو فرق قبل الاعادة جاز كذا في  
 النهر عن البدائع وفي الغاية لو بداء بلعانها فقد اخطا السنة  
 ويجب الاعادة قال الكمال وهو الوجه انتهر **قول** ولو صدقته  
 في نفق الولد فلا حد ولا لعان وهو ولد لها اقول هذا  
 اذا مضت مدة التهنئة كما سيذكره المصنف رحمه الله  
 لانه نفقه في مدة التهنئة صحيح فتأمل **قول** فلا حد عليه  
 كما اذا قذفها اجنبى يعني به الزانية ونحوها كالامة دون  
 المحدودة في قذف لانها اذا كانت عفيفة وقذفها اجنبى  
 حد **قول** وحاصله الى اخوه يتأمل في عدوله عن معنى  
 ما نطق به النص من خذف من خذف بعض المؤكدا ت  
 الى ما ترى فليس صوابا ثم اعلم انه المذكور في الهداية وغيره  
 فيما رويتها به وهو ظاهر الرواية والخطاب هو رواية  
 الحسن عن الامام نظر الى انه اقطع للاحتمال ووجه الظاهر  
 انه ضمن الغائب اذا اتصل به الاشارة يتقطع الاحتمال  
 ايضا كما في شرح المجمع **قول** فانه التعنا فرق القاضي  
 يعني وجوبها كما في شرح المجمع وان فرق بعد وجود اكثر اللعان  
 صحيح ولو لم يفرق حتى مات او عزل فانه القاضي الثاني يعيده  
 كما لو شتره عنده كذلك كما في النهر **قول** ولا تبين  
 قبله لكن يحرم عليه وطئها كما قدمناه **قول** او نحو ذلك  
 يعني الحرس والوطى الحرام لا ما اذا جن احد هما

اللعان



**قوله** وسطره ان يكون العلوق حال جريانه اللعاز لو قال  
 في حال تجري بينهما فيه اللعاز كما في كماله هو ظاهر **قوله**  
 فانه الكذب نفسه حذر اذا الكذبها بعد اللعاز وانه الكذب قبله  
 ينظر فانه لم يطلتها قبل الاكذاب فكذا ذلك وانه ابانها ثم الكذب  
 نفسه فلا حد ولا لعاز كما في التبيين وقار في النهر وسو لو كان  
 الاكذاب باعتراضه او بينة او دلالة بان مات الولد ٥  
 المنفي عنه مال فادعى نسبه انتهر ثم قوله فانه الكذب نفسه  
 ليس تكرارا بما تقدم من قوله حبس حتى يلا عن او يكذب  
 نفسه فيجوز ان ذاك فيما قبل اللعاز وهذا فيما بعده  
**قوله** فلا ير بعد ما حد جازله انه يتنزه بها التحديس  
 قيد المحل تزوجه بها قال في النهر وكذا اذا لم تحد او صدقته **قوله**  
 فعلى هذا يكون ذكر المحل فيه شرط هو الصواب ووقع في  
 بعض النسخ لفظة القذف بدل الحد وهو **قوله**  
 لا لعاز بقذف الا فوس كذا الا حد كما في شرح المجمع وفي  
 كلام المصنف اشارة اليه **قوله** ولا ينفي المحل لان  
 قيامه عند المحل غير معلوم الضمير في قيامه للمحل فلا يصح ان  
 يقال لانه قيام المحل عند المحل غير معلوم فالصواب انه يقال  
 لانه قيام المحل عند القذف اليه اخوه كما فعل الزيلعي فليتل  
**قوله** نفى الولد عند التهنئة فيه استعار بكون الولد حيا  
 وبه صرح في البدايع ولو كان الزوج غائبا فمتى بلغه الخبر  
 يكون كوقت الولادة فتجعل كانها ولدته لان فله النفى عند  
 ابيه حنيف رحمه الله في مقدار ما يقبل فيه التهنئة وعندهما  
 في مقدار مدة النفاس بعد القدر كما في الفتح وقال في شرح  
 المجمع وعندهما ان بلغه الخبر في مدة النفاس فكذا ذلك  
 اي هو كوقت الولادة وانه بلغه بعد ما فقت ابيه يوسف  
 له انه ينفيه اليه سنتين وعند محمد الى اربعين يوما انتهر  
**قوله** ومدتها سبعة ايام من حيث العادة اشارة  
 اليه انه لم يقدر زمنها بشئ كما هو ظاهر الرواية وعنه الامام ٥  
 مقدرة بثلاثة ايام وفي رواية الحسن بسبعة وضعف

الشرعي بانه نصب المقدار بالراي لا يجوز **قوله** او بسكوته  
 اشارة اليه انه ولد المملوكه اذا تهنى به فكت لا يكون قبولا كما  
 صرح به في شرح المجمع **قوله** واقر بالثاني حد قال في النهر عن  
 الفتح على هذا لو كانوا ثلاثة اقر بالاول والثالث ونفى الثاني  
 ولو قال بعد ذلك هما ابناي **باب العنين وغيره** **قوله**  
 هو من لا يقدر على الجماع مطلقا ار لا يقدر على جماع الثيب ولا  
 جماع البكر في القبل ولو قدر على الاثني في الدبر فقط خلافا  
 لابن عقيل اذ لا يكون عنده عنينا كما في النهر عن المراجع ٥  
**قوله** وجدت زوجها الواو اد بها من لم تكن عالمة بحاله ولا رتقا  
 ولامة كما سئذ **قوله** وهو مقطوع الذكر وخصيتين  
 قال في النهر لم يذكر او مقطوع الذكر فقط والظاهر انه يعطى  
 هذا الحكم ايضا انتهر **قوله** فرق بينهما في الحال انه طلبت اي  
 فرق في حال طلبها لا بقيد كونه على قدر علمها به حتى لو اقامت  
 معه زمانا وهو يضا جعها كانت على خيارها ما لم تعلم بحاله  
 وقت العقد او علمت به ولم ترض كما في النهر **قوله**  
 يعني اجله القاضي يشير اليه انه لا عبرة بتأجيل غيره ولو  
 قضى قاض بعدم تأجيله لم ينفذ قضاؤه كذا في البحر  
**قوله** قرينة في الصحيح هو ظاهر الرواية ورجحه في  
 الوقعات واختاره صاحب الهداية وهي بالهامة و  
 التسمية بالايام كما في المواهب والتبيين **قوله**  
 وفي رواية الحسن عن ابيه حنيف اخوه اختاره الحنفية  
 كذا في التبيين وزاد الكمال في الفتح قاضي خان وظهير الدين  
 انتهر وقال في الخلاصة عليه الفتور وقال في النهر عن المجتبى لا  
 خلاف في الاعتبار بالايام اذا كان التأجيل في اثنا الشهر  
**قوله** سوير مدة مرضه ومرضها كدائمة جربها وغيبتها ٥  
 وامتناعها عن مجيها له في السجن مع وجود خلوة به ولو  
 لم تقبض مهرم وعنه ابيه يوسف انه مرضه اذا كان اقل من  
 نصف شهر احتسب عليه وانه كان اكثر لا يحتسب عليه  
 قاله الزيلعي وفي المنقطات عليه الفتور وفي المحيط هو



هو اصح الروايات في ابي يوسف وفي النهر في الثانية هو اصح  
 الاقاويل انترو وقال الكمال وعنه محمد لو وضعت في السنة يو جل  
 مقدار حصة قبل وعليه الفتور انترو **قول** فانها اذا كانت  
 رتق لم يفد التاجيل لسر الماد به انه يفتح للحال لقوله كما اذا  
 كان الزوج مجبوا ببلر انه لا خيار للرتقا كما صرح به في النهر عن  
 الثانية **قول** ارتق بيق القاضي يعني انه امتنع الزوج  
 من تظليها كما سيذكره المصنف وقال في المواهب فان  
 وصل اليها والآ فالتفريق للحاكم بظلمها لوجوه اولها وهو  
 ظاهر الرواية وبها قال **قول** او قلن انها بكر الجمع في  
 المخبرات لبيان الاول ويكتفي بقوله امرأة ثقة وقول  
 امرأتين احوط وفي البدائع او ثقي وفي الاستبصار في  
 افضل كما في التنوير **قول** ثم اذا قامت عن مجلسها الي افة  
 هكذا روى عن محمد وعليه الفتور كما في التاتارخانية عن  
 الواقعات وقال في الجوهرة هذا التحية لا يقتصر على  
 المجلس في ظاهر الرواية وعنه ابي يوسف يقتصر كخيار  
 المخيرة انترو **قول** ولو فرق بينهما فتزوجها ثانيا لم يكن  
 لها خيار هو المفتي به كما في النهر **قول** والفتوى على الاول  
 كذا قال الزيلعي وفي التاتارخانية نقلا عن الخانية اذا  
 تزوجته عالة بعنة اختلف الروايات والصحيح ان لها  
 الخاصة **قول** والقرن بفتح القاف وسكون الراء كما  
 في النهاية وقيل بفتحها والرتق بفتح التاء كذا في النهر  
**باب العدة** **قول** هي تربص يلزم المرأة غير  
 حامل العدة الصغيرة اذ لا يلزمها التربص وان كان الزوج  
 على وليها بان لا تزوجها حتى تنقضي العدة فلو عرفها بما عرفها  
 في البدائع بالاجل المضروب لانقضاء ما بقي من آثار النكاح  
 ليشمل كذا في النهر قلت لكن صرح الزيلعي بالوجوب على  
 الصغيرة في مقام الاستشهاد به فافاد انه متفق عليه  
 بقوله لو طلق ذمي ذمية لم تقعد عنده حنفية رحمه الله  
 اذ لم يكن في معتقدهم وقال عليها العدة لانه العدة حق

صحة

الزوج وان كان فيها حق الشرع ولم يذبح على الصغيرة انترو  
 تربص الرجل اللازم عليه بمنعه من التزوج حتى تنقضي العدة في  
 خمس وعشرين موضعا ذكرها الفقيه ابو الليث في فرائده و  
 نقلها عنه في البحر لا تسمى عدة اصطلاحا وان وجد معنى العدة فيه  
 وجاز اطلاق العدة عليه شرعا انترو **قول** اراد به الخلوة  
 الصحيحة في اقتصاره عليه لشرح حنفية قصور لانه شاع  
 لم يملك معتدة وطلقها قبل الوطى فان نكحها متاكدا حكما **قول**  
 ومن حكمها منع جواز تزوج غيره قال العلامة الشيخ قاسم  
 قلت حرمة نكاح غيره عليها من ركنها فكيف يكون من حكمها الكفر  
 فليتناظر **قول** وملك احد الزوجين الاخر ليس على اطلاقه  
 بل هو فيما اذا ملكته لا فيما اذا ملكها انترو وقال في اصلاح الاضاح  
 هذا الملك احد الزوجين الاخر وتقبيلها ابن الزوج دفع وليس  
 بفتح **قول** متى اذا طلق في الحيض وجب تكميل نكاح  
 الحيضة ببعض الاربعة لكنها الى اخره الضمير في لكنها راجع  
 للحيضة من حيث هي لا للاربعة **قول** كذا ام ولد الى اخره  
 يعني بها من لم تكن منكوبة ولا معتدة منه اما اذا كانت  
 فلا عدة عليها بموت المولى ولا بالعنق لعدم ظهور في  
 كما في التبيين انترو وفي التاتارخانية عن شرح الطحاوي  
 اجمعوا على ان المدبرة او الامة اذا مات سيدها او اعتقها  
 فلا عدة عليها انترو وفي المحيط ولو كان يطؤها انترو **قول**  
 مطلقا ارسوا وطبت او لا مسلمة كانت او كتابية  
 صغيرة او كبيرة هو اكان زوجها او عبدا **قول** وفي  
 حق امة تحيض المراد التي يهارق كام الولد والمدبرة و  
 المكاتبه ومعتقة البعض عنده حنفية لوجود الرق في  
 الكل كما في التبيين **قول** وضع حملها في النهر عن الهاروني  
 لو خرج اكثر الولد لم تصح الرجعة وحلت للزوج وقال  
 مشايخنا لا تحل للزوج ايضا احتياط وفي قاضيان  
 فان خرج منها اكثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجعيا ينقطع  
 حق الرجعة ولا يحل لها ان تتزوج احتياطاً انترو ولا

يقبل



قولا ولدت بلا بينة فلو طلب يمينها بانه لقد سقطت  
سقطا مستبين الخلق خلفت اتفاقا كما في البرازية  
**قول** ولا نسب فيها الى اخوه المراد بالصبي غير المراهق  
لانه لو كان ذاهبا وجب ان يثبت النسب منه كما في  
النهر ويعلم وقت الحمل بالوضع فانه جات به بعد الموت  
لدون ستة اشهر فهو قبل الموت والا فبعده **قول**  
والرجعي ما للموت عطف على للباين وهو متعلق بإداة  
الفار ولا يصح هنا اطلاق الفار على المطلق رجعيا  
وهذا ايضا ليس صحيحا كما لا يقتضيه انها اذا طلقت  
رجعيا وزوجها وريض فانقضت لها اربعة اشهر  
وعشر وهو متى لا ترثه مع بقاشي من حيضها وهذا  
خطا باطل لبقاء عدتها لانها من ذوات الاقرا وقد طلقت  
رجعيا فعدتها بالحيض ولو طال الزمن لا بد من انقضاء  
ثلاث حيض وتنفضي لهما اذا حاضت ثلاث حيض و  
هو حي ولم تمض اربعة اشهر وعشر ترث منه وقد صارت  
اجنبية وهو غير فار وهذا خطأ ايضا واما اذا ماتت  
وقد بقي من عدتها بالحيض شيء فانها تنتقل لعدة الوفاة  
وليست مما نحن فيه فانه الكلام فيمن يموت زوجها الفار  
في عدتها والمطلقة رجعيا ليس زوجها فارا وعدتها  
بحسب حالها ان كانت تحيض فثلاث حيض والا  
فثلاثة اشهر والحامل وضعه وقد وقع الابهام في كثير  
من الكتب كالكا في وشرع الجمع والاكل فاجتنبه ومنه  
قوله في شرح الجمع قيدنا طلاقها بالبينونة لانه اذا كان رجعيا  
فعلينا عدة الوفاة اتفاقا انتر وقد نه عليه تحقيق بمثلها  
قلنا فقيد بقوله هذا اذا مات وعدة الطلاق باقية لانها  
حيث زوجة وعلى الزوجة تربص اربعة اشهر وعشر  
اما اذا كانت منقضية فلم تكن زوجة فلا يجب عليها  
لموته شيء ولا ترث انتر فاعتنه **قول** لانها لما ورثت  
جعل النكاح قايما حكما الى اخوه ليس تعليل بالقوله و

لرجعي ما للموت بل لقوله للتباين ابعد الاجلين وهو وجه الاحتياط  
وذلك لانه الزليع قال وقال ابو يوسف تعتد بعني من ابانها  
عدة الطلاق وهو القياس وذكر وجهه ثم قال وجه الاحتياط  
انها لما ورثت جعل النكاح قايما الى اخوه ماذكره المصنف رحمه  
ويشير اليه قوله لانها لما ورثت جعل النكاح قايما حكما الى  
الموت لانه النكاح في الرجعي قائم حقيقة اليه مادامت في  
العدة ويرشد اليه ايضا قوله فصارت كال المطلقة رجعيا  
حيث شبه المبانة بها **قول** ثم رأت الدم على عاداتها قال  
في النهر عن المراجع والبرازية لا بد ان يكون الدم احمر او اسود فلو كان  
اصفرا واخضر او تربية لا يكون حيضا وعليه الفتوى واكثر المشايخ  
انتهى **قول** لانه عودها يبطل الا باس هو الصحيح وظاهر الرواية  
القول بالانتقاض مطلقا فيما مضى وفيما يستقبل ووجه في  
العدا اذ عدم الانتقاض فيما مضى فلا تفسد الاكتمه المباشة  
بعد الاعتداد بالاشهر قضى القاضي بها او لم يقض ومنته في  
البرازية وذكر في البحر ستة اقوال فيها معجزة فلتة اجمع **قول**  
فعلم من التقدير ان ما وقع في عبارة صدر الشريعة من قوله  
فقبل انقضائها بها كانه سهد غير مسلم لانها اذا رأت في  
اثنا العدة بالاشهر الحيض تنافها كانت تناف بالشهور  
من حاضت حيضة ثم ايسر غايته لزوم السكوت عن الحكم فيها  
اذا رأت بعد تمام الاعتداد ولا يضر **قول** كما اذا طلقها ثلاثا  
وقال طغنت انها تحل لي قال في الدراية فيه نظر لانه هذا من  
قبيل شبهة الفعل والنسب لا يثبت فيها بالوطى ولو ادعى  
ظن الحلو واذا لم يثبت النسب لم تجب العدة كذا في النهر  
انتر وقال الكما كل من جيلت في عدتها فعدتها ان تضع  
حملها والموت في عنها اذا جيلت بعد موت الزوج فعدتها  
بالشهور اربعة اشهر وعشر انتر **قول** وابتدأها عقيرها  
اي عقيب الطلاق يستثنى منه من بين طلاقها فانه عدتها  
من وقت البيان لانه وقت قوله احدا كما طالق وان  
مات قبل البيان لازم كلامها عدة الوفاة يستكمل فيها



ثلاث خيف كما في البرازية انه ولو اقر بطلاق ادراته منذ سنين  
فكذبته او قالت لا ادرى تقدمت في وقت الاقرار وتتحقق  
النفقة والسكنى وان صدقته اعتدت في وقت الطلاق و  
قيل الفتور على وجوبها في وقت الاقرار بالنفقة كذا في  
المواهب **قوله** اي تفريق القاضي المراد به ان يحكم بالتفريق  
بينهما كما في الجرح عن العناية **قوله** بان يقول تركتك الى اخره  
هذا في المدخول بها كما في السراج اما في غير المدخول بها فيكفي  
تفريق الابناء وهو ان يتركها على قصد ان لا يعود اليها  
**قوله** وقد قر في باب الرجعة هو كذلك لكنه متى فيه  
على قول الامام بعدم التخليف واحال على كتاب الدعوى  
**قوله** فيكون طلاقا بعد المدخول لا يقال على هذا يملك الرجعة  
لانه صريح لانا نقول تكميل المهر وجوب استيفاء العدة  
لاحتياط والاحتياط في انقطاع الرجعة كذا في الفتح  
**قوله** ولا على ذميتها طلقها ذمى كذا لومات عنها كما في  
التبيين **قوله** ولا على حربية خرجت اليها مسلمة الى اخره  
الباب تقدم في اخر كتاب الكافر والله الموفق بمحمد هـ  
**فصل في الاحاد** **قوله** تحدى يعني وجوبها هو بضم  
الحا وكسر هاء في باب نصر وضرب ومن الثاني  
يقال احدى تحدا او افرح تحدا كذا في الفتح والمشهور  
بالحا المهملة ويرد بالجمع من جدوت الشئ قطعت  
اقلها للتاسف على فوت نعمة النكاح الى  
اخره اشار بذلك الى انه لا يحل لها ان تحدى على غير الزوج  
كالولد والوالدين وان كانا اسد عليها من الزوج هـ  
لفقد العدة كما في التبيين وقار الكمال قال محمد في  
النوازل لا يحل الاحاد ان مات ابوها وابنها او عمها او  
اخوها وانما هو في الزوج خاصة قيل اراد بذلك  
فيما اذا اراد على الثلث لما في الحديث انه والحديث  
نفسه قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن  
بالله واليوم الآخر ان تحذف ثلثا على زوجها

**قوله** ولو كانت امه كذا ام الولد والمدة والكاتبه معتقة  
البعض عند ابي حنيفة رحمه الله كما في التبيين **قوله** بخلاف  
المنع من الخروج الى اخره هذا اذا لم يزوجها حتى لو كانت مبرة  
لا يجوز لها الخروج الا ان يخرجها المولى ومن حذر ان لها الخروج  
لعدم وجوب حق الشرع كما في التبيين **قوله** بترك  
الزينة يخرج به الثوب الحريم الملق الذي لا يقع به الزينة كما في  
التبيين **قوله** وبس المزعفر والمعصر قال قاضيان  
الا اذا كان غيبلا لا ينفق انما هو الا اذا لم يجد غيره  
ولو لم يكن لها سواه فلا بأس بلبس الضرورة كما في التبيين  
وينبغي تقييده بقدر ما تحدث ثوبا غيره اما ببيعته والا  
بتمتعه او من مالها ان كان لها مال كما في الفتح **قوله** والطبيب  
ار لا تطيب ولا تحضر علة ولا يتجرفيه وان لم يكن لها كسب  
الا فيه كذا في الفتح والمراد من منعها من التجارة فيه اذا  
تعاطتها بنفسها كما هو ظاهر **قوله** والدين بالفتح مصدر  
وهن اسم معنى وبالضم اسم عين يعني تترك استعمال  
الدين سواء كان مطيبا او كحما وكذا تترك الا مشاط  
بالاسنان الضيقة لا الواسعة المتباينة كما في التبيين  
**قوله** الا بعذر يتعلق بالجمع **قوله** لا تطيب معتدة  
الا تعريضا هذا اذا كانت من وفاة اما اذا كانت من طلاق  
فلا يجوز التعريض ولو كان باينا كما في التبيين **قوله**  
ولا يخرج معتدة الطلاق رجعيا كان او باينا يعني اذا كانت  
بالغة اما الصغيرة فتخرج في البايين وكذا تخرج الكتابية  
والمعتوهة في البايين الا انه لهما منعها من الخروج صيانة  
لما به بخلاف الصغيرة كما في التبيين ومعتدة الفرقة هـ  
بفتح كالبدين كما في شرح النفاية **قوله** وبعض الليل  
المراد به اقل من نصفه كما في التبيين **قوله** والمطلقة  
ليس لها ذلك لعدم النفقة حتى لو اختلفت على ان  
لا نفقة لها تخرج منها المعاشرة وقيل لا تخرج وهو الاصح  
لانها هي التي اسقطت حقها كما في شرح الجمع وهو



المختار كما في قاضي خاين وقال الكمال والحق ان على المفتي ان  
 ينظر في خصوص الوقايح فانه علم في واقعة عجز هذه  
 المختلفة عن المعيشة ان لم يخرج افتناها بالحمل وان  
 علم قدرتها افتناها بالحكمة انتهى **قول** ويعتد ان في  
 بيت وجبت فيه شاطر لبيوت الا خفية **قول**  
 الا ان يظهر عذر منه الفرع الشديد من امر الميت لانها  
 لو لم تنتقل يخاف عليها من ذهاب العقل او نحوه  
 بخلاف قليل الخوف كما في قاضي خاين **قول** وان  
 ضاق المنزل عليهما او كان الزوج الى اخوه كذا في الهداية  
 وقال في مختصر الظهيرية للعيني رحمة الله ومن خطه  
 نقلت مانعه وان كان ما جنى يخاف عليها منه فانه  
 يخرج ويسكن منزلا اخر تحزنا عن المعصية انتهى **قول**  
 ونذب ان يجعل بينهما اداة ثقة الى اخوه عبارة الهداية  
 وان جعل بينهما اداة ثقة تقدر على الحملولة فخير انتهى  
 ونفقها في بيت المال كما في النهر عن تلخيص الجامع **قول**  
 من لم تحض قط تعتد بالاسهر الى اخوه مكر بما قدمه في  
 باب العدة من قوله او بلغت بستن ولم تحض ثلثة اشهر  
 ثم انه قوله كذا في رات يوما ما فاقطع حتى مضت  
 سنة يعني ثم طلقها بعد السنة كما في شرح اجمع انتهى  
 ولم ار توجيه المسئلة واما السنة شرط او وقع اتفاقا  
 فليست **قول** واعتبار الشهر في العدة بالايام كما  
 الا هله ليس على الطلاق كما في قاضي خاين والتي لم تحض  
 قط فهي بمنزلة الصغيرة تعتد بالشهر فانه طلقها  
 زوجها في غرة الشهر تعتد ثلثة اشهر بالهله وان  
 طلقها في ظلال الشهر قال ابو حنيفة رحمه الله تعتد ثلثة  
 اشهر بالايام كل شهر ثلثة ثمانية يوما وقال صاحباه  
 تعتد بعد ما مضى بقية الشهر الذي طلقها فيه شهرين  
 بالهله وتكمل الشهر الاول ثلثة ثمانية يوما بالشهر الاخير  
 انتهى **قول** طلقها فصاحته الى اخوه كذا في قاضي خاين

وفيه لوصاحته من الكنية على دراهم لا يجوز انتهى **قول**  
 اخبرت بمضي عدته الى اخوه مكر بما قدمه اخو باب الرجعة  
**قول** مضيهما لو يحض الى اخوه هذا في حق الحرة **باب**  
**ثبوت النسب** **قول** ولو بظل مقول ظل المنور مثل  
 لقلته لانه ظل حال الدوران اسير زواله من سائر  
 الظلال وهو على حذف مضاف تقديره ولو بقدر ظل  
 مقول ويرد ولو بظلمة مقول اي ولو بقدر دورانه  
 ظلمة مقول كما في البحر **قول** لوجود العلوق في النكاح  
 او في العدة فانه قيل ينبغي ان يحكم على انه يوطى بعد الطلاق  
 لانه الحوادث تحلل على اقرب اوقات الامكان وفيه  
 اثبات الرجعة ايضا احتياطا فكلما اولي قلنا الحوادث  
 انما تحلل على اقرب اوقاتهما اذ الم يوجد مقتضى بخلاف  
 ذلك واما اذا وجد فلا وهنا وجد مقتضى لانه الطلاق  
 الرجعي يقتضي البيونة عند انقضاء العدة والقول  
 بثبوت الرجعة ابطال له فلا يجوز ولما فيه من حمل المسلم  
 على خلاف السنة وهو المراجعة بالفعل مع ما فيه من اثبات  
 الرجعة بالشك وهو ايضا لا يجوز فلا يصار اليه مع  
 امكان غيره كما في التبيين **قول** والظاهر انه منه لانقضاء  
 الزمانها لا يرد عليه حمل حاله على خلاف السنة وهو  
 المراجعة بالفعل وتقدم صوته المسلم عنه لانه لا يلزم ان  
 يكون بالفعل بل بالقول ويمكن ان يلتزم كونها بالفعل  
 لانه اخف من حملها على الزنا **قول** ولو لتمامها لا قال في البحر  
 هذا مشكوك فافهم اتفقوا على ان اكثر مدة الحمل سنتان والحقوا  
 السنتين بالاقول منها حتى انهم اثبتوا النسب اذا جاءت  
 به تمام سنتين وجوابه بالعلوق فانه في مسئلة المبتوتة  
 اذا جاءت به سنتين من وقت الطلاق لو اثبتنا النسب  
 منه للزم ان يكون العلوق سابقا على الطلاق حتى يحل الوطى  
 في يلزم كون الولد في بطن امه اكثر من سنتين بخلاف  
 غير المبتوتة لحل الوطى بعدم الطلاق انتهى وقال الكمال والوجه

صدرة

بالفرق



انه يجل على تقرير قاضيه المتقدم انه يجعل العلوق في طار الطلاق  
بانه طلقها حال مجامعها وصادف لائزال الطلاق فاذا اتت به لتمام  
سنتين ثبت نسب لوجود المقتضى وهو الاصل مع احتياط  
انتهر وانتفا ثبوت النسب بالولادة لتمام السنتين فيما  
لم يكن تواما اما اذا كان بانه ولدت الثانية لاكثر من سنين  
والاول لاقل منهنما ثبت نسبهما منه عندهما خلافا لما يحد كما في  
التيبين **قوله** الا بدعوة قال الكمال وفي شرط تصديق  
المرأة روايتان والادوية انه لا يشترط انتهروا في كل  
الزمن ثبوت النسب هنا بانه وطئ المبتوتة بالخلاص  
منه قبيل شبهة الفعل وفيهما لا يثبت النسب وان ادعى  
واجاب عنه في البر بانه مسلم لو تحضمت شبهة للفعل  
وهنا لم تتحضر بل هي شبهة عقد ايضا والزم على الجواب  
في مخ الففار ابطال اطلاق عامة المتن في ان النسب  
لا يثبت في شبهة الفعل وكان عليهم ان يفصلوا فيها بين  
المحضنة وما فيه شبهة عقد لكنهم لم يفصلوا اللهم الا ان  
يقال ذكر ذلك في ثبوت النسب اغناهم عن التفصيل  
في كتاب الحدود وانتهر **قوله** وايضا يجمل ان يطالب في  
العدة قال الكمال وطئ الجبانة في العدة لا يثبت به النسب  
انتهر فهذا ليس وجه لاثبات النسب الا بالدعوة فلم  
يفد مجدا عنها فلا فائدة بذكره **قوله** لم يظهر فيها امارات  
البلوغ الى اخره ابر ولم تدع جبلا ولم تقر بمضي العدة فانها  
ان اقرت بالانقضاء ثم ولدت فحكمها حكم الحقة وان لم تقر  
بالانقضاء ادعت جبلا فان كان الطلاق باينا فثبت  
الى سنتين من وقت الطلاق وان كان رجعيا فثبت  
النسب الى سبع وعشرين شهرا والادع الجبل ولم تقر  
بالانقضاء العدة قال ابو حنيفة رحمه الله ونحوه رحمه الله هذا وما  
لو اقرت بالانقضاء العدة بثلاثة اشهر سواء وقال ابو  
يوسف رحمه الله هذا وما لو ادعت الجبل سو كذا في  
قاضي خان **قوله** لانه العلوق فيكون في العدة فيه

ايما اليه انها مدخول بها وهو مقيد به اذ لو كانت غير مدخول  
بها فانه ولدت لدونه ستة اشهر ثبت نسبها والا فلا كذا  
في الفتح **قوله** وكذا معتدة ارمعتة طلاق كان ينبغي للمصر  
رحمه الله ابقا معتدة على عمومته بترك هذا القيد لانه معتدة  
الوفاة مثل المعتدة عن طلاق كما في الجوهرة **قوله** اقرت  
شامل لاقرار ارمعتة والبالغة **قوله** ولدت لاقل من نصف  
سنة من وقت الاقرار ولاقل من سنتين ايضا من وقت  
الفراق بالموت او الطلاق والا فلا يثبت نسب ولو  
ولدت لدونه ستة اشهر كما في التبيين **قوله** لظهر كذبها  
ببقين الى اخره هذا اذا قالت انقضت عدي الساعة  
ثم ولدت لاقل من ستة اشهر من ذلك الوقت والا فلا يعلم  
البقين لو قالت انقضت عدي ولم تقطع الساعة ثم جاءت  
به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار ولاقل من سنتين  
من الفراق اذ يمكن صدقها وينبغي ان لا يثبت نسب كذا  
في التبيين **قوله** او ظهر جملها يعني وقد جردت و  
لادتها كما صرح به في الكثرة وظهر الجبل ان تاتي به لاقل  
من ستة اشهر كما في السراج وقال الشيخ قاسم المراد بظهور  
الجبل ان تكون امارات حملها بالغة مبلفا يوجب عليه  
ظن كونها حاملا لكل من شهدا انتهروا **قوله** والا فثبت  
اذا ثبت ولادتها بحجة تامة شامل للمطلقة رجعيا وفيه  
اذا جاءت به لاكثر من سنتين اشكال لانه الفاشر ليس  
بمنقضى في حقها لانها تكون راجعة لكونه العلوق في  
العدة على ما بينا فينبغي ان يثبت نسب ولدها بشهادة  
القابلة من غير زيادة بشي اخر كما في المنكحة بذكره  
الزليج وقال الكمال واطلاق المصنف يشتمل المعتدة  
عن وفاة وطلاق باين او رجعي فيوافق تصريح قاضيه  
وفي الاسلام بجران الخلاف في الرجعي وشعر الائمة  
فيد صورة المسئلة بالباين ونحوه فعل صاحب  
المختلف واذا تقررا النكاح بعد الرجعي قائم من كل

ثبت ما



وجه بجهة تقييد الخلاف بالباين كما نقله شمس الأئمة ويكون  
الرجعي كالعصمة القائمة حتى حل الوطى ودواعيه والخلاف  
انما هو بعد الموت وبالطلاق البائن انتهى فانفتح شكل  
الزليعي رحمه الله **قوله** فالحاصل ان المعتدة اذا ولدت  
ولدا لم يثبت نسب به عند ابي حنيفة رحمه الله المعنى في  
صورة انحود الولادة والحاصل المذكور ناقض صورة  
تصديق الورثة التي سبكرها المصنف عقب هذا  
فكان ينبغي ذكر ما في هذا الحاصل **قوله** هذه مسألة  
ذكرت في الهداية بقوله ويثبت نسب ولد المتوفى  
عنها زوجها الى اخوه تمام قوم الهداية ما بين الوفاة و  
بين السنتين وقال زفر المح وسواء كان قبل الدخول او بعده  
كما في الجوهر **قوله** هذه مسألة ذكرت في الهداية  
ثانيا الى نعم ذكرت ثانيا فيها لكن لا على هذا الوضع الموهوم  
عدم فائدة ذكر الثانية بتصديق الورثة في صورتين بل المسئلة  
الاولى ذكرت لبيان المدة التي يثبت فيها نسب ولد المتوفى  
عنها زوجها والمسئلة الثانية ذكرت لبيان شرط ثبوت  
نسب ذلك الولد وحاصله ان المتوفى عنها زوجها يثبت نسب  
ولدها اذا ولدت لاقبل من سنتين من الموت بشرط ظهور حملها  
او اعتراف الزوج او تصديق الورثة او حجة تامة وهذا ظاهر تدرج  
الهداية بفتح القدير **قوله** وانما انكر الزوج ولادتها يثبت  
بشهادة احرار واحدة وكذا برجل واحد كما في الجوهر **قوله**  
وانه ولدت لاقبل من سنة اشهر لا يثبت الى اى وينفتح النكاح  
الا ان يكون الحمل من الزنا عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد واذا  
ادعاه ولم يقل هو من الزنا يثبت نسب كما في الجوهر **قوله**  
فانه ولدت الى قوله صدقت قال الكمال نعم لا تخوم عليه بهذا  
النفي قلت ولا تسمع بينة ولا بينة ورثة على تاريخ كاجها  
بما يطاق قوله لانها شهادة على النفي معناه فلا تقبل و  
النسب محتمل لا تباينة هما امكن والامكان هنا بسبق  
التزوج بها من المهر يسير وجهها اكثر سمعة ويقع ذلك

كثيرا وهذا جوابي لحادثة فليقتله **قوله** كما سياتي ارجو الدور في  
المسائل الست **قوله** فولدت لنصف سنة منذ نكحها الزنا الزوج **قوله**  
قال الزليعي وشطر ارب ثبوت النسب انه تدل سنة اشهر من وقت  
التزوج من غير نقصان ولا زيادة لانها اذا جاءت به لاقبل منه تبين  
انه العلوق كان سابقا على النكاح وانما جاءت به لاكثر منه تبين  
انها علق بعدد لاننا حكمنا حين وقع الطلاق بعدم وجوب  
العدة لكونه قبل الدخول والخلو لم تبين بطلان هذا الحكم انتهى  
وقول الزليعي لعدم وجوب العدة الى اخيه يعني في صورة  
ولا دلتها لاكثر من ستة اشهر لانها اذا ولدت لسنة لا غير فالعدة  
عليها لحالها بثبت النسب وقال الكمال وقد عينوا الثبوت نسب  
انه لا تكون ولادة اكثر من ستة اشهر من وقت النكاح ولا قبل  
ولا يخفى انه نفيرهم النسب فيما اذا جاءت به لاكثر من ستة اشهر  
في مدة يتصور ان يكون هو سنتان ولا موجب للضرب  
عنه بنا في الاحتياط في اثباته واحتمال كونه حدث بعد  
الطلاق فيما اذا جاءت سنة اشهر ويوم في غاية البعد فانه  
العادة المستمرة كونه الحمل اكثر منها وربما تمضي وهو لم يسمع  
فيها ولادة سنة اشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وحدوثه  
احتمال فاق احتياط في اثبات النسب اذا انفينا لاحتمال  
ضعيف يقتضي نفيه وتركنا ظاهرا يقتضي ثبوته انتهى  
قال الزليعي نقل عن النهاية موتيا الى المنتقى انه الزوج  
لا يكون به محصنا انتهى وقال الكمال مشكل لما افته لصريح  
المذهب انتهى **قوله** ومهرها اير مهر واحد كما طال لانه لما ثبت  
النسب بمن تحقق الوطى منه حكما وهو اقرب من الخلو ناكدا  
المهر وكان ينبغي ان يجب عليه مهر بالوطى ومهر بالنكاح و  
عن ابي يوسف انه يجب مهر ونصف للطلاق قبل الدخول  
والمهر بالدخول كذا في التبيين **قوله** لوجود العلوق في  
العدة فيه نظر لانه تصور العلوق انما هو فيما اذا حصل حال  
انعقاد النكاح لا حال زواله فالوجه ان يعطى لزوم المهر بتحقيق  
الوطى منه حكما كما قدمناه عن الزليعي وثبوت النسب طرم



للعدة عليها في هذه الحالة وتقدم فيما نقلناه عن الزيلعي انه لا عدة  
 عليها في صورة ولادتها لاكثر من ستة اشهر **قول** وان كان اقرب  
 بالجبل ثم علق الى اخوه على هذا الخلاف لو كان الجبل ظاهرا كما في  
 التبين **قول** - نكح امه فطلقها الى بعض بعد الدخول طلقة بآينة  
 او رجعية لانه لو كان قبل الدخول لا يلزم الا انه تلده لا قبل من  
 ستة اشهر منذ فارقتها لانه لا عدة عليها او بعده والطلاق  
 ثلثا ثبت النكاح الى سنتين من وقت الطلاق واذا  
 طلقها واحدة رجعية يلزمه وان جاءت به لعشر سنين  
 بعد الطلاق فاكتر بعد كونه لا قبل من ستة اشهر من الشراء  
 وان واحدا بآينة ثبت الى اقل من سنتين او تمام السنتين  
 بعد كونه لا قبل من ستة اشهر من الشراء كما في الفتح **قول** - وجهت  
 حريتها لا تراث قال المال ولكن لها مهر المثل **قول** - وقد ثبت  
 انه النكاح بعد ما صح لا يقبل الفسخ يعني بهذه الدعوى  
**قول** - ولدت امه الموطوءة مذكور في باب الاستيلاد  
 ايضا **باب الحضانة** هي بكسر الحاء وفتحها **قول** - لا ان تكون  
 مرتدة الى كذا اذا كانت تخرج كل وقت وتترك البنت ضاحكة  
 كما في الفتح **قول** - الا اذا تعينت هو المختار وقيل لا تجبر  
 الام في ظاهر الرواية لانه الولد يتغذى بالدهن وغيره من  
 المايعات فلا يورث الى الضياع والى الاول مال القدرى  
 وتسمى الامه الحرة وهو الا صوب لانه قصر الرضيع الذي  
 لم يأنس الطعام على الدهن والشراب بسبب مرضه وموته  
 كذا في البرهان **قول** - بان لا يأخذ الولد ثدي غيره كذا  
 لو اعسر الاب ولا مال للولد تجبر الام على ارضاع صبيانه  
 للولد عنه الضياع كما في البرهان **قول** - لانه بنات الابوين او  
 من بنات الاجداد كذا بناتهن وبنات الاخ كما ياتي فتقدم  
 بنت الاخت الشقيقة ثم لام على الحالات والى  
 باتفاق الروايات واختلف الرواية في بنات الاخت  
 لاب والصحيح انه الحالة اولي منهن كما في التبين والبرهان وقال  
 في السراج ثم بعد بنات الاخت يكون لبنات الاخ **د**

**قول** - والحالة اولي من بنات الاخ مخالف لما في الجوهرة و  
 السراج ونفسه بنات الاخ اولي من البنات والحالات **قول** -  
 ثم خالته كذلك ثم عمته قال في المواهب وبعد من خالته الام كذلك  
 ثم عمتها كذلك انتهى وفي الفتح خالته الام اولي من خالته الاب **قول** -  
 فلا حق لامة وام ولد كذا مدبرة لوجود الرق فيها والمكاتبه احق  
 بولدها المولود في الكفاية لدخوله فيها بخلاف المولود قبلها  
 تنبيه يستحقها بعد المذكورات العصبة الاقرب **د**  
 فالاقرب الا انه الصغيرة لا تدفع لغير حرم كبن العم واذا  
 لم تكن عصبة تدفع الى الاخ لام ثم الى ابنته ثم الى العم لام ثم  
 الى الخال لابوين ثم لاب ثم لام كما في البرهان واذا اجتمع  
 من له الحق في درجة فاورعهم اولي ثم اكبرهم كما في  
 التبين **قول** - يسقط حقها اي الحضانة كانه ينفع ان يقال  
 حق الحاضنة لقوله بعدة اما كانت او غير **قول** - ويعود  
 بالفرقة هذا من قبيل زوال المانع لا عود الساقط وقوله يسقط  
 حقها معناه منع مانع منه كالناشئة لانفقة ثم تعود بعودها  
 الى منزل الزوج واثار الى المملوكة رجعا لا حق لها  
 مادامت عدتها قائمة **قول** - ولو بعد عدة تسحق قال صاحب  
 البحر اعلم ان ظاهر الولو الجية ان اجرة الرضاع غير نفقة الولد  
 للعطف وهو للمفاربة فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة  
 اجرة الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد انتهى **قول** -  
 وفي المبسوتة روايتان قال في التارخانية عن الحجة في  
 رواية محمد لا يجوز وفي رواية الحسن يجوز وعليه الفتوى  
**قول** - لكن ترضع الظير الطفل في بيتها اير في بيت  
 الام مالم تنزوج وهذا تقييد لما اطلقه فيما قدمه عن الزبيدي  
 شرحا وكانه يعني به اذن ذاك **قول** - لا تجبر طفل كذا  
 معتوه ويكون عند الام كما في الفتح **قول** - وقد ربيع  
 سنين قال في الفتح ولو اختلفا فقال ابن سبع وقالت  
 ابن ست لا يخلف القاضي احدهما ولكن ينظر ان كان  
 يأكل وحده ويلبس وحده دفع للاب والآ فلا **د**



**قول** وروى محمد بن يحيى في شهر وهو الاوسط قال في المواهب  
 وبه يفتى وقال الكمال وفي غياث المفتي الاعتماد على رواية  
 هشام بن محمد بن ابي الزمان وفي ابي يوسف مثله **قول**  
 لا تاف مطلق بولد ما قال في البحر الذي يظهر عدم صحة  
 التعبير بالسف والحرج على الاطلاق لانه السفاء كان المراد  
 به الشرعي لم يقع لانه لا يشترط للمنع وان اريد به اللغو لم  
 يصح ايضا لانها لا تمنع فيما اذا تقارب فيما بين الكمانين  
 وكذا التعبير بطلق الخروج لا يصح والعبارة الصحيحة ليس  
 لها الخروج بالولد من بلدة الى اخر بينهما تفاوت الا اذا  
 انتقلت من القرية الى المصر انتهى وكذا لا يخرج الاب به من محل  
 اقامته قبل استغنايه وان لم يكن لها حق في الحضانه لا  
 احتمال عوده به والمانع كان في البرهان وفي السراجيه المطلق  
 السف بولد لزواجها اليه ان يعود حقها انتهى وفي الحاور القدس  
 محل المنع اذا لم يكن لها ان تبصر ولد ما كل يوم انتهى **قول** وان  
 تقارب الى احواله ونقله الى مصر اخر كما في المواهب وسبب  
**قول** لانه الانتقال الى قريب الى تعليل لقوله وان تقاربا  
 الا انه لما شمل النقل من مصر الى قرية استثناه بقوله الانتقال  
 من مصر الى قرية يضرب بالولد الى **قول** للصغيرة عمه الى هذه مسئله  
 مفارقة لما قدم من حيث انه الصغيرة تدفع للعمه هنا وفي  
 السابقة حال توضع في بيت الاعم فتعمل على الاجنبية وهذا  
 يصلح جوابا لما قال صاحب البحر لم ار من صرح بان الاجنبية  
 كالعمه وان الصغيرة تدفع اليها اذا كانت متبرعة والاعم  
 تدفع اليها على الحضانه ولا تقاسر على العمه لانها حاضنة  
 في الجملة وكل حاضنة له هي كذلك استدل فليتامر وتقيب  
 الدفع بالعمه ببارها واعمال الاب مفيد ان الاب  
 الموسر يجبر على دفع الاجرة للام نظر للصغيرة ومع اعساره  
 لا يوجد احد ممن هو مقدم على العمه متبرعا بمثل العمه ومع  
 ذلك يشترط ايضا ان لا تكون متزوجة بغير حرم للصغير  
 ولنا فيه رسالة اسمها كشف القناع الرقيق بمسئلة

المتبرع بما يستحقه **باب النفقة قول** تجب باسباب  
 الى احواله ومنها حبس النفس لمصالح الغير والعامة كالمفتي و  
 المضارب اذا سافر وعال المضاربة كما في الفتح والوصي كما في  
 التبيين **قول** ولو صغيرا قال قاضيانا وان كانت كبيرة وليس  
 للصغير مال لا تجب على الاب نفقتها ويستدين الاب  
 عليه ثم يرجع على الابن اذا ايسر هذا اذا كان في تزويج الصغير  
 مصلحة ولا مصلحة في تزويج نحو رضيع بالغة حد الطائفة  
 بمجره كثيرة ولزوم نفقة بقدرها القاضي تستوفى ماله ان  
 كان او يصير وادين كثير ونفس المذهب انه اذا عوف الاب  
 بسوء مجانة او فقا فالعقد باطل اتفاقا صرح به في البحر  
 وغيره وقدم المصنف رحمه الله في باب الولي **قول**  
 او صغيرة توطا قال في التبيين واختلفوا في حده فقيل  
 بنت تسع سنين والجميع انه غير مقدر بالسن وانما العبرة  
 للامثال والقدرة على الجماع فانه السمينه الضخمة تحتمل  
 الجماع وان كانت صغيرة السن انتهى وقال الكمال اختلفوا  
 فيها فقيل اقلها سبع سنين وقال القنابي اختيار  
 مثايجنا تسع سنين والحق عدم التقديم **قول** موطوءة  
 اولي ايسر او دخل بها اولا ولا يفسم بما ذكره غيره لانه  
 مستغنى عنه بما تقدم من قوله كبيرة او صغيرة توطا **قول**  
 بقدر حالها ايرضه غير تقديم وانما تجب بقدر كفايتها بالموت  
 بحسب الزمان والمكان والنفقة الواجبة الماكل والملبس  
 والسكن اما الماكل فكاله قيق والماء والمطبخ والملح  
 والدهن ولا تجبر قنصا على الطبخ والخبز وياتيها بطعام  
 مهيا او يمن يملكها الطبخ والخبز واما ديانة فيجب  
 عليها الطبخ والخبز وكس البت وغسل الثياب  
 كالرضاع ولدها كما في الفتح وقال الفقيه ابو الليث  
 اذا انتفعت عن الطبخ والخبز انما ياتيها بطعام مهيا  
 اذا كانت من بنات الاشراف لا تخدم بنفسها وفي  
 اهلها او لم تكن من بنات الاشراف لكن بها علة تمنعها



اما اذا لم تكن كذلك لا يجب عليه ان ياتىها بطعام مهيأ و  
هذا بخلاف خادمها اذا امتنع عن الطبخ والخبز لا يجب  
لها النفقة على زوج المرأة لمقابلتها بالخزنة كما في قاضيان  
ولم يبين المصنف قدر الكسوة وقال قاضيان واما الملبوس  
فذكر في الكتاب وقدر الكسوة بدرعين و  
خارين ولحفة في كل سنة واختلف في نفسه  
الملحفة قال بعضهم هي الملاة تلبسها المرأة عند الخروج  
وقال بعضهم هي غطا الليل تلبس في النهار وذكر  
درعين وخارين اراد به صيفا وشتا رقيقا زمانا  
الحر وتخيلا لدفع البرد ولم يذكر السر او ويل في الصيف  
ولابد منه في الشتاء وهذا في عزمه واما في ديارنا  
يجب السر او ويل وثياب اخر كالجبة والفرس الذي  
تنام عليه والحقاف وما يدفع به أثر الحر والبرد في  
الشتاء ريع خروجة قز وخار ابرسيم ولم يذكر  
الخف والمكعب في النفقة لان ذلك انما يحتاج  
اليه للخروج وليس عليه تهئية اسبابه انتهر وسيدكر  
المصنف الممكن **قوله** وقال الكوفي يعتبر حال الزوج  
قال قاضيان وقال بعض الناس يعتبر حالها **قوله** وقال  
بعض المتأخرين من ائمة بلخ لا تسحق الخ مهورا ودية  
اي يوسف واختارها القذور وليس الفتور عليه  
وقول الاقطع الشيخ ابو منصور في سر حاة تسليمها  
نفسا شرط بالاجماع منظور فيه ثم قرره على وجه يرفع  
الخلاف وهو انه اذا لم ينقلها اليه بيته ولم تمنع من تحجب  
النفقة كذا في الفقه **قوله** او وضعت في بيت  
الزوج اطلقه فملا ما قبل البناء وما بعده وما فصله  
قاضيان زرده صاحب البري **قوله** فانه يستأنس  
بها الي افه قال في الفقه فاذا لم يكن الانتفاع بها بوجه من  
الوجود سقط النفقة وان كان حرضا يمكن الانتفاع بها  
بنوع انتفاع لا تسقط وهذا تقييد للاول انتهر **قوله**

بالخدمة

واختصه في الهداية عبارتها قالوا هذا حسن وفي لفظ  
الكتاب ما يشير اليه انتهر وقال في الفقه ولا يخفى ان اشارة  
الكتاب هذه مبنية على ما اختاره من عدم وجوب النفقة  
قبل التسليم في منزله على ما قدمه وقد منا انه يختار بعض  
المتأخرين ورواية عن ابي يوسف وليس الفتور عليه  
بل ظاهر الرواية وهي الاصح تعليقها بالعقد الصحيح ما لم  
يقع نشوز فالمستحسن في هذا التفصيل هم المختارون  
لذلك الرواية عن ابي يوسف وهذه فروعها والمختار  
وجوب النفقة **قوله** حتى يعود الي منزله او لو بعد ما سافر  
كما في النهر عن الخلاصة **قوله** ومجوسه بدین سواد حبت  
قبل النقلة او بعدها قدرت على وفا الدين او لا على ما  
عليه الاعتماد كذا في التبيين وهذا اذا كان لغير الزوج ولم  
يقدر على الوصول اليها لما في النهر نقلا عن السراج لو  
حبسها هو بدین له عليها فلها النفقة على الاصح ولما قال  
قاضيان وهذا ارفع من النفقة بحسب غير الزوج اذا  
لم يقدر على الوصول اليها في الحبس **قوله** فليس منه  
اي فليس المانع من الزوج فلا نفقة عليه **قوله** ودرضية  
لم تنزف هذا مبني على اشتراط التسليم لوجوبها وهو  
خلاف ما عليه الفتور وهو ما قدمه بقوله ولو هي في  
بيت ابيها كما قدمناه عن الكمال **قوله** وحاجة بدونه  
اي سواد كان فرضا او نفلا كما في النهر **قوله** ولخادمها  
الواحد بعين المملوك لها في ظاهر الرواية ومنهم من قال  
كل من يخدمها كما في التبيين وفيه المسئلة في الخلاصة  
بنات الاشراف كما في النهر والبحر **قوله** ولو موسرا  
اليسار مقدر بنصاب حرمان الصدقة لانصاب  
وجوب الزكاة كذا في البحر عن الغاية البيان **قوله**  
لان كفايتها واجبة عليها وهذا من تمامها لكنه انما يجب  
نفقة الخادم بارز الخدمة فاذا امتنع من الطبخ و  
الخبز واعمال البيت لم تسحقها بخلاف نفقة الزوج

صوابه عليه



فانها في مقابلة الاحتباس كذا في الجوع الذخيرة **قوله**  
والعدم ايضاً في الحان كان حاضراً قالت انه يطيل الغيبة  
عني فطلبت كفيلاً بالنفقة قال ابو حنيفة ليس لها ذلك  
وقال ابو يوسف اخذ كفيلاً بنفقة شهر واحد حتى انا  
وعليه الفتور ولو علم انه يمكث في السفر اكثر من شهر  
اخذ عنه ابو يوسف الكفيل باكثر من شهر كذا في الفتح  
**قوله** وتور بالاستدانة اراد الم يكن لها في اوائن  
موسدا ومنه تجب عليه نفقتها لولا الزوج لما في التبيين  
في شرح المختار انه نفقتها على زوجها ويور الابن  
او الاخ بالاتفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا  
ايسر وحجب الابن او الاخ اذا امتنع لان هذا من  
المعروف **قوله** اي يقول لها القاضي الح هذا  
تغير المخصاف الاستدانة بالشراء نسيئة وبي  
المجتبي انها الاستقراض وقاعدة امر القاضي بالاستدانة  
رجوع الفريم على الزوج وبدونه يرجع على المرأة  
وهي ترجع بالمفروض على الزوج وقاعدة ايضا  
الرجوع على الزوج بعد موت احد هما كما في البحر  
**قوله** فابسر الزوج ثم كذا على لواء  
يسر كما في المواهب **قوله** ويسقط ما مضى لم يبين  
مقدار زمنه وذلك شهر كما قال في البرهان ثاب  
عنها شهر او كان حاضراً وامتنع من الاتفاق عليها  
وقد اكلت من مالها وطالبت بذلك انتهر وذكر في  
الغاية انه نفقة ما دون الشهر لا تسقط وعزاه الى الذخيرة  
وكانه جعل القليل مما لا يمكن التحرز عنه اذ لو سقطت  
بمضي يسير من المدة لما تكلفت من الاخذ اصلاً كما في  
التبيين **قوله** وبموت احد هما سقطت بالموت  
قول واحد عن اصحابنا كما في شرح المنظومة لابن خن  
**قوله** او طلقها ضعيف فلا تسقط النفقة بالطلاق  
ولو بائناً اما الرجعي فلما قال في الجواهر المفتي به ان

التعليق

قوله

الرجعي لا يسقطها انتهر ولما قال الزيلعي ولا تسقط بالطلاق في  
الصحيح انتهر واما البائين فلما شمله اطلاق الزيلعي كما نروى ولما قال  
في الفيض الطلاق على ما فيه روايتان عن ابي حنيفة رحمه الله  
والصحيح انه لا يوجب البراءة انتهر وذكر صاحب البحر وجوبها  
لتضعيف القول بالسقوط بحثاً منه رحمه الله **قوله** يعني  
انه مات احد هما الح قاصر لعدم شره حكم السقوط بالطلاق  
**قوله** ولا يسترد المعجلة هذا عندهما وعليه الفتوى  
وقال محمد تر والقيامة كما في النهر كما في النهر **قوله** يعني انه  
يجل لها نفقة سنة مثلاً مات الى اخوه كذا لو طلقها لا يسترد  
ما جل لها سواء قبل الدخول وما بعده كما في البحر **قوله** مثلاً  
عبد الح تبع المصنف فيه صد الشريعة وفيه تاهل لانه  
يوهم انه يباع فيما بقي عليه من الالف وليس بل فيما يتجدد  
عليه من النفقة عند المشتري كما هو منقول المذهب واليه  
يشير كلام المصنف الاية قريباً في الفرق **قوله** وتسقط  
بموته ار العبد وقتله هو الصحيح كما في الهداية والتبيين و  
قيل لا تسقط بالقتل لانه اخلف القيمة فتستقل اليه كسائر  
الديون وانما تسقط ان الوفاة المحل لا اليه خلف كالعبد  
الحياي اذا قتل بالجناية وهذا ليس بشئ انتهر **قوله** ولا  
فرق بين ان يكون الزوج حراً او عبداً يعني كغير سبب لانه  
اذ لو كان عبداً فنفقته على السيد بواها او لا كما في  
التبيين انتهر وينظر مالوكا في مكانا للموكل ولعلها عليه  
**قوله** في بيت اير كامل المرافق كما في البرهان ولو من  
دار يعلق على حدة كما في التبيين وما فهم بعض المتأخرين  
عن الهداية من ان عبارتها تفيد ان بيت الخلا لو كان  
مشتركا في دار وله غلق على حدة فاسكنها في بيت  
من تلك الدار كيفها وليس لها ان تطالب بمسكن اخر  
فيه نظر لقولهم ان البيت لا بد ان يكون كامل المرافق  
ولانه لا يشترك في الخلا ولو مع غير الجانب  
ضرره ظاهر **قوله** فالعزاه للزوجين كامل لولده



من غير ما كان في الهداية قيل الا انه يكون صغيرا لا يفهم الجماع فله  
 مكانه معها كما في الفتح وله ان يسكن امته معها في المختار  
 كما في البرهان غير انه لا يبطاها بحضرتها كما انه لا يحل له وطو  
 زوجته بحضرتها ولا بحضرة الضرة كما في الفتح تنبيه  
 قال في النهر لم يجد في كلامهم ذكر الكوفة الا انه يسكنها  
 بين قوم صالحين بحيث لا تتوحدس وهو ظاهر في  
 وجوبها فيما اذا كان البيت خاليا عن الجيران ولا سيما  
 اذا كانت تحشى على عطلها بمسكنه انما قلت في كنفه  
 نظر والمسئلة المذكورة في البرهان قال ليس عليه ان يات  
 لها باحواة توشها في البيت اذا خرج اذا لم يكن عندها  
 احد كما في فتاوى راجع الدين قارر الهداية انتهى  
 وقال في البرهان قد علم من كلامهم ان البيت الذي ليس له جيران  
 غير ممكن شرعا **د** والصحيح ان لا يمنع من خروجها  
 الى الوالدين الخ قال الكمال وغيره ان يوسف تقيده فزوجها  
 بان لا يقدر على اتيانها وهو حسن وقد اختار بعض  
 المسانج منعها من الخروج اليهما والحق الاخذ بقول ابي  
 يوسف اذا كان الابوان بالصفة المذكورة وان لم يكونا  
 كذلك ينبغي ان ياذن لها في زيارتهما في الحين بعد  
 الحين على قدر متعارف اما في كل جمعة فهو بعيد  
 فان فيه كثرة الخروج فتح باب النفقة خصوصا  
 الثابتة والزوجة من ذور الهيئات وحيث انكحها  
 الخروج فانما يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى  
 مالا يكون داعية لنظر الرجال والاستمالة انتهى **د**  
 ودخل حرم غيرهما في كل سنة لم يذكر خروجها للحرم  
 ولا تمنع من زيارته كل سنة كما في التبيين والفتح واما  
 غير المحارم فزيارتهم وعبادتهم والولاية لا ياذن  
 لها كذلك ولا يخرج ولو اذن وخرجت كانا غاصيين  
 كما في الفتح وفيه وتمنع من الحمام ثم قال بعد جزمه به و  
 قول الفقيه وتمنع من الحمام خالفه فيه قاضيان قال

جيران

للحرم

فصل الحمام من فتاواه ودخول الحمام مشروع للنساء والرجال  
 جميعا خلافا لما قاله بعض الناس انتهى كلام الفتح ويمكن  
 ان يقال انه لا مخالفة لانه المشروعية لا تنافي في المنع الا بغير  
 انه يمنعها من صوم النظر وان كان مشروعا انتهى وانما يباح  
 اذا لم يكن فيه انسا مكشوف العورة وعلى ذلك  
 فلا خلاف في منعهن من دخوله للعلم بان كثير منهن  
 مكشوف العورة وقد وردت احاديث تريد قول  
 الفقيه كذا في الفتح **د** ويجلها انه لم يعطها النفقة  
 ويكفلها كذلك ياخذ الكفيل في القريب ولا دا ولا يكلفه قال  
 في الجوهرية وياخذ منهم كفيل بذلك لانه القاضي ناظر  
 محتاط وياخذ الكفيل نظر للغائب انتهى وكذا في  
 التحليف ولكنه لو كان صغيرا كيف تكلف فلينظر **د**  
 لا باقامة بنية على النكاح يعني لو لم يقوم بيده المار بذلك  
 ولم يعلم القاضي كما في التبيين **د** وهذا يقول زفر  
 يعمل للحاجة كذا قال في البرهان والاصح قبولها انتهى وقال  
 الخصاف وهذا رفق بالناس كما في النهر وهو المختار كما  
 في ملحق الامح وفي غيره وبه يقتضي **د** واعلم انه لا يقضى  
 بنفقة في مال الغائب الا لهولاء المدكويين كذا في الهداية وهو  
 الزوجة والوالدان والولد الصغير انتهى ويستدرك عليه الاولاد  
 الكبار الاثاث والذكور الكبار الزمتي وكوهم لانهم كالصغار  
 للغير عن الكسب انتهى كذا قاله الكمال وينظر ما ذا يريد بنحوهم  
**د** بخلاف غيرهم من الاقارب لعل المراد به نحو العم  
 والافخ فلينظر **د** كنهها العتق والبلوغ هذا مثال لغير  
 المنفي انتهى ولو وقعت الفرقة باللعان او الفنة والحب  
 فلها النفقة وكذا لو اسلمت واما الزوج ان يسلم لا عك  
 كما في التبيين **د** وعدم الكفاة مستدرك بقوله  
 قبل والتفريق لشموله هذا **د** النفقة والسكنى كذا  
 الكسوة كما في الحانية والغاية والمجنبي قالوا وانما لم يذكرها  
 محمد في الكتاب لانه العدة لا تطول غالبا فيستغنى عنها

منهن

يعمل



متى لو احتاجت اليها تفرض لها كذا في من الغفار **ول**  
 لا الموت شامل لو كانت حاملة الا اذا كانت ام ولد حاملة  
 فلها النفقة من جميع المال كما في النهر عن الجوهرة **ول** والمعصية  
 مستدرك بما قدمه من قوله والتوفيق لا بمعصية **ول**  
 وتسقط بارتداد معتدة الثلاث ليس بقيد لانه المبانة بما  
 كذلك كما في شرح العيني **ول** الا ان المردة تخبر  
 حتى تنوب ولا نفقة للمحبوبة يشير الى قول الزيلعي لو  
 اسلمت المردة ابر بعد ما ابانها وعادت الى منزل الزوج  
 وجبت لها النفقة كذا لو عادت الى منزل مردة كما في  
 الفتح انتهى كالناسخ اذا رجعت بخلاف ما اذا فوجت  
 الفرقة بالردة حيث لا تجب لها النفقة وان اسلمت وعادت  
 الى منزل الزوج ولو طعت بدار الحرب ثم عادت مسلمة فلا  
 نفقة لها كيف ما كان ارسوا وكانت الفرقة بالردة او  
 ارتدت بعد الفرقة لانه العدة تقط بالحاق حكم التباين  
 الدارين لانه بمنزلة الموت فانعدم السبب الموجب انتهى  
 وهو يشير الى انه قد حكم بلحاظها وهو محل ما في الجامع من  
 عدم عود النفقة بعد ما لحقت وعادت ونحو ما في الذخيرة  
 من انها تعود ونفقة بعودها على ما اذا لم يحكم بلحاظها توفيقا  
 بينهما كما في الفتح **ول** لولده الفقير صغيرا قال في الفتح  
 واذا بلغ ابر الفلام الصغير حد الكسب كان للاب ان يوجهه  
 وينفق عليه في اجرة فلو كان الاب مبدرا يدفع كسب  
 الابن الى ابن كما في سائر اماكنه انتهى **ول** او كبير عاجزا  
 عن الكسب قال المحصاف واذا كان الاب عاجزا ايضا  
 يتكفف الناس وينفق على ولده وقيل نفقته في  
 بيت المال وان كان الاب قادرا على الكسب الكسب  
 فاذا امتنع عنه حبس بخلاف سائر الديون ولا يجبر  
 والد وان عا في دين ولده وان سفل الا في النفقة  
 كما في الفتح **ول** او كبير عاجزا يعني به الذكر اما الانثى  
 فلا يشترط فيها العجز بل عدم الزوج كما سيأتي **ول**

العيني  
 تموت

وكذا طلبه العلم قال الحلواني رأيت في بعض المواضع هذا  
 اذا كان بهم رشت كذا في الفتح **ول** لانه التزمه بالعقد  
 اخض من المدعي **ول** وعلى الموسر كذا قيد باليسر الكمال  
 قول الهداية وعلى الرجل ان ينفق على ابويه فانما انه لو لم يكن  
 موسرا لا يجب عليه نفقة اصوله وفيه تفصيل صرح به  
 في الجوهرة بقوله فانه كان الابن فقيرا والاب فقيرا الا انه  
 صحيح البدن لم يجبر الابن على نفقته الا ان يكون الاب  
 زمتا لا يقدر على الكسب فانه يشرك الابن في نفقته واما  
 الام اذا كانت فقيرة فانه يلزم الابن نفقتها وان كان موسرا  
 وهي غير زمتة لانها لا تقدر على الكسب انتهى لكن قال الكمال  
 بعد التقيد باليسر فلو كان كل منهما ارا لالاب والابن  
 كسوبا يجب ان يكتسب الابن وينفق على الاب انتهى فلا  
 يشترط اليسار هنا وشروطه ثم فليقرأ **ول** والفتور على  
 انه مقدر بملك نصاب حرمان الصدقة هو مختار صاحب  
 الهداية وهو قول ابي يوسف وفي الخلاصة هو نصاب  
 الزكوة وبه يفتى وعن محمد انه قدره بما يفضل عن نفقة نف  
 وعياله شهر ان كان من اهل الفلانة وان كان من اهل الحرف  
 فهو مقدر بما يفضل عن نفقته ونفقة عياله كل يوم قال الكمال  
 وهذا وجه وقالوا الفتور على الاول ثم قال ومال الشري  
 الى قول محمد وقال صاحب التحفة قول محمد ارفق ثم قال واذا  
 كان كسوبا يعبر قول محمد وهذا يجب ان يعول عليه في  
 الفتور انتهى **ول** لاصوله شامل للجد والجدة الفاسدين  
 وفيه استدراك بما قدمه من قوله كنفقة ابويه وزوجته  
 وقال في الجوهرة وان احتاج الاب الى زوجة والابن  
 موسر وجب عليه ان يزوجه او يشتر له جارية ويلزمه  
 نفقتها وكسوتها وان كان للاب اكثر من زوجة لم يلزم  
 الابن نفقة واحدة يوزعها الاب عليهن انتهى غير ذكر  
 خلاف في نفقة زوجة الاب وقال في البحر عن نفقات  
 الحلواني فيه روايتان في رواية كما قلنا وقيد في اخرى

بعد

الاصح



وجوب نفقة زوجة الأب بكونه حريصا او به زمانه اما  
 اذا كان صحيحا فلا تجب نفقة زوجته على ولده انتهى **قوله**  
 بدليل ما قبلها هو قوله تعالى وان جاءك على اذن شرك بى  
 ما ليس لك به علم فلا تطعهما **قوله** فان ادت وجوب النفقة  
 في حق الكافرين يعني الذميين لا الحربيين ولا مستأمنين  
 كما بينا **قوله** واما الاعداد والجدات فلا نهم من الابا  
 والامهات قال الكمال ظاهره انهم يدخلون في اللفظ اعني  
 لفظ الابوين الذر هو مرجع الضمير في وصاحبهما وفيه  
 نظر فانهم في مسئلة الاما في امنونا على اباينا صرح بعدم  
 دخول الاعداد لعدم انتظام اللفظ وان اراد الحاكم انهم بالتقدير  
 فلا حاجة بل لا ينبغي ان يدخل دخولهم بانهم من الابا بل يعقل  
 استحقاق الابوين النفقة بتبنيهم في وجوده ويحقق  
 الاعداد ويعتبره في عموم المجاز هذا ولو قال انهم من الوالدين  
 والوالدات كان اقرب لانه ضمير صاحبهما الوالدان لا  
 الابوان انتهى **قوله** ولهذا يقوم الجدة مقام الاب عند عدمه  
 اير في الوراثة وولاية النكاح والتصرف في المال  
 كما في الفسخ **قوله** الفقير الى افه يوافق باطلاقة قول  
 الشرحي المعبر في ايجاب نفقة الوالدين في الفقر قيل  
 هو ظاهر الرواية لانه معنى الذي في ايكاله اليه الكد والتعب  
 اكثر منه في التافيق المحرم بقوله تعالى ولا تقل لهما اف  
 ونخالف قول الحلواني انه لا يجبر اذا كان الاب كسوبا لانه  
 كان غنيا باعتبار الكسب فلا ضرورة في ايجاب النفقة  
 على الغير ثم نقل الكمال بعد نحو ورقة عن كافي الحاكم لا يجبر  
 الموسر على نفقة احد من قرابته اذا كان رجلا صحيحا وان  
 كان لا يقدر على الكسب الا في الوالد خاصة او في الجد اب  
 الاب اذا مات الولد فانه اجبر الولد على نفقته وان  
 كان صحيحا انتهى وهذا جواب الرواية وهو يشهد قول  
 شمس الائمة الشرحي بخلاف الحلواني انتهى كلام الكمال  
**قوله** بالسوية بين الذكور والانات كذا في الهداية

وهي رواية الحسن كما في البرهان وقال الكمال والحق الاستواء فيها  
 لتعلق الوجوب بالولاد وهو يشملها بالسوية بخلاف غير الولاد  
 لانه الوجوب علق فيه بالارث انتهى وقيل تجب بقدر الارث  
 كما في البرهان **قوله** لقوله صلى الله عليه وسلم انت وما لك  
 لانيك اخص من المدعي **قوله** لما ذكر صوابه لما ذكر لانه لم  
 يتقدم وسبب ذكره الصلة في القرابة القريبة واجبة دون  
 البعيدة **قوله** على البنت ايرقرها **قوله** على ولدها اي للجنسية  
**قوله** وصدق الثاني على اخذ الزوج لعدم صحة نكاحها  
 دون الاول يوجب انه تكون منكوحة الغير والحامس لم يله  
 اربع زوجات ونحوه وما وانه غير مستقيم فينبغي ان يقال  
 وصدق الثاني على نحو الاخت رضا بما بقدر الارث  
 متعلق بحجب المقدر يعني في قوله قبله ولكل ذر رحم محرم  
**قوله** فتجب نفقة البنت البالغة والابن الزمن البالغ  
 على ابويهما اثنا رواية الخصاص والحسن وفي ظاهر الرواية  
 كل النفقة على الاب وجه الفرق على الرواية الاولى بين  
 نفقة الصغير والكبير والزمن انه اجتمعت للاب في  
 الصغير ولاية وموثة حتى وجبت عليه صدقة فطره فاختصر  
 بلزوم نفقته عليه ولا كذلك الكبير لانعدام الولاية فتشاركه  
 الام فاعتبر كسائر المحارم كما في الهداية بالفتح **قوله**  
 عليهن اخماسا كانهن يعني على سبيل الفرض والرد **قوله**  
 اقول لا اشكال اصلا في غير مسلم فانه قوله والثانية انه  
 بيع المنقول من باب الحفظ ولا يلزم من كونه الاول  
 اجماعية كونه الثانية كذلك هو رد الاشكال على ما ذكر  
 من منع الملازمة وليس بظاهر لانه بيع المنقول لا يجر الحفظ  
 لا خلاف فيه فلم يفرق الحكم بين المنقذين ومن البين  
 انه هذا ليس بمبحث الزبيع اذا بحثه في منع البيع للنفقة  
 عندهما او للدين عند الكل لكونه ان يجوز البيع انما جوزه  
 باعتبار البيع لا بطل المحافضة ثم اذا صار من جنس حقه  
 صرفه لنفقته وهما يوافقانه على بيعه تحصيلنا كالوصي



كما صرح به الزيلعي في وجه القياس وحيث اتفقوا على بيعه  
تخصيصا فإي مانع يمنع الأب من صرفه بعده لنفقة و قد  
صار من جنس حقه وهذا هو معنى قول الزيلعي فما المانع له  
من البيع بالنفقة عندهما انتهى على أن الخلاف في عرض الابن  
الكبير أما الصغير فلابد بيع عرضه بالنفقة إجماعا كما في البحر  
عن شرح الطحاوي انتهى واليه يشبه كلام المصنف كالزيلعي  
وأما قوله أو بالدين عند الكل فتوجيهه أن بيع المسلم ببيع الأب  
لاجل التحصيل كما تقدم وإذا صار من جنس دينه لا مانع من صرفه  
إليه لكونه ظفرا بجنس حقه كما هو مقدر فيمن ظفر بجنس ماله  
على وجه أنه يأخذ بغير رضی وقضا وهذا يعلم أيضا عدم صحة ما  
ادعاه من بطلان كلام صدر الشريعة رحمه الله عليه **مولد**  
ولا تتبع الام مال الح كذا في الهداية وقال بعد شرحه في  
فتح القدير لكن نظر في الذخيرة في الاقضية جواز بيع الابوين  
وهكذا ذكر القدر في شرحه فانه اضاف البيع اليهما  
فيحتمل أن يكون في المسئلة روايتان وجه رواية الاقضية  
أن معنى الولاد تجمعها وهما في استحقات النفقة سواء  
وعلى تقدير الاتفاق فتا وبلد الأب هو الذي يتولى البيع  
وينفق عليه وعليها ما انفقها فبعيد انتهى ولا يخفى عدم  
اطلاق التاويل عند عدم الأب **مولد** فانه قيل قد سبق  
الح قد مناه هذا لا يكفي في استحقاتها مال الابن الا ان يكون  
الثبوت بدلالة النص **مولد** ضمن مودع الابن الح هذا  
قضا وكذا من عنده ماله كالمضارب والمديون كما في النهر  
عن الولوالجية ولا رجوع للمودع ونحوه عليها لانه بالضمارة  
ملكه مستند اليه وقت التعذر وهذا الرضا اذا كان  
يمكن استطلاع رار القاضى ولو لم يكن استطلاعا لا يضمن  
استحسانا وعلى هذا بيع بعض الرفقة متاع بعضهم تجهيزه  
وكذا الواغنى عليه فانفقوا عليه ماله لم يضمنوا استحسانا  
كما في التبيين والتقييد بالضاة قضا لنفي ضمانه فيما بينه  
وبين الله تعالى حتى لو مات الابن الغائب له ان يكلف

لورثته انهم ليس لهم حق عليه كما في الفتح **مولد** ومضت مدة  
يعني طويلا كشر لا مادونه واستثنى في التبيين نفقة الصغير  
المفروضة فانها تصير دينيا بالقضاء ونحوه **مولد** والاراد انه لم  
يقدر عليه يعني بان كان ذمنا واعنى اوامة لا يوجب مثلها خشية  
الفتنة كما في الفتح والبرهان انتهى فاعلم من هذا ان الاوامة هنا ليست  
امارة البحر بخلافه من ذم الارحام انتهى ولم يتعرض المصنف رحمه  
لنفقة البرهان وهي لازمة وديانة على مالها ويكون انما معاقبها في  
جهنم بحسبها عن البيع مع عدم الاتفاق ولا يقضى عليها بها عندنا  
وقيل يوجبها ابو يوسف انه يجبر في الحيوان وهو قول الشافعي  
ومالك وأحمد وظاهر المذهب الدل والحق ما عليه الجماعة يعني  
ابا يوسف ومنه وافقه وفي التبيين في غير الحيوان يكره له  
انه لا ينفق عليه ولا يفتى ذكره في النهاية والله سبحانه  
الموفق بمسئره وكرمه **كتاب الاعناق مولد**  
والاعناق شرعا اثبات القوة الشرعية بهذا التعريف على  
منه بهما وعند الامام الاعناق اثبات الفعل المفضي اليه  
فصول العتق فلهذا يتجوز عنده لا عندهما كما في البرهان  
وشرح العيني على ان المصنف رحمه الله ذكر فيما يأتي في باب  
عتق البعض ان التعريف غير مسلم **مولد** لا مطلقا تعلقه  
باثبات القوة الشرعية لا يستثنى منه خروج فرد عما يقدر  
عليه الح فلا يتجه نفي الاطلاق وقوله بل بازالة الملك  
لا وجه للاضراب على ما سبق **مولد** بازالة الملك الذي  
هو ضعف حكمي فيه نظر لانه الضعف الحكمي انما هو للرق الذي  
هو سبب للملك على انه ذكره في عتق البعض بقوله و  
اثباتها بالقوة الحكمية بازالة ضدها الذي هو الرق **مولد**  
وازالة الملك ذكره شرعا توطيعة لقوله مطلقا والا فهو  
مستغنى عنه بقوله بازالة الملك **مولد** اي غير مقيد  
بكونه ملكا بفتح الميم وتشديد اللام وفتح الكاف **مولد**  
وبلزمه ازالة الملك مطلقا اثبات القوة الشرعية  
**مولد** حيث يكون اهلا للمال وقيل الاذنه الح المراد بالاول النافع



المحض كالأبوة وبالإنابة المتروكة كالبيع **قوله** واعتقك كذا  
اعتقك الله على الأصح والعناق عليك واعتقك على ولوزاد  
واجب لم يعتق لجواز وجوبه بكفارة أو نذر كما في الفقه **قوله**  
ماتت الأحرار قال الكمال هذا هو الحق المفهوم من تركيب  
الاستئانة وهو خلاف قول المشايخ في الأصول وقد  
بيناه في الأصول والله أعلم في قولهم الاستئانة التكلم بالباء في  
بعد الشيا من **قوله** أو هذا مولاي أو يامولاي ليس في الصريح  
بل ملحق به بالصرح كما في التبيين **قوله** أو ياق أو ياعتيق  
الحق قال الكمال أما النذر فالتحريم فيه لا يثبت وضعا بل اقتضا  
**قوله** فانه لفظ الأخبار تعديل لقوله كانت حر فكان ينبغي ذكر  
عقبيه **قوله** فانه تصحيح كلام العاقل الحظا لظاهره انه تعديل لما  
قبل وفيه نظر فينبغي قطعه عنه بانه يقال ولا تصحيح كلام  
العاقل بقوله وهبت لك نفسك أو بعت ملحق بتصحيح  
**قوله** عتيق وان لم يقبل قال الكمال ولا يرد بالرد ولا بكتابات  
الطلاق وان نورث لم يجمع الفاظها كما صرح به الكمال وال  
وقاضيتها حتى لو قال اختار واختارت بنفسها ونوى  
العتق لا تعتق انتم الا انه استثنى منها في النهر نقل عنه  
البدائع ادرك بيدك واختار رفاة يقع بالنسبة انتم  
والاستئانة منقطع لانه ادرك بيدك واختار من كنيات  
التفويض لا كنيات الطلاق انتم وفيها قال لها ادعتك  
بيدك أو جعلت عتقك في يدك أو قال لها اختار العتق  
أو خيرتك في عتقك أو في العتق لا يحتاج الى النية لانه  
صرح لكن لا بد من اختيار العتق في المجلس لانه تملك  
انتم **قوله** كذا يا ابني قال في تحفة الفقهاء هذا اذا لم ينو انتم  
وقال الكمال لو قال يا ابني أو يا اخي لم يعتق لانه النذر الى اخره  
علم به هذا ثم قال وعلى هذا فينبغي ان يكون محل المسئلة ما  
اذا كان العبد موقوف النصب والا فهو مشكوك اذ يجب  
ان يثبت النصب تصديقا له فيعتق **قوله** ولا بقوله  
لا سلطان لي عليك وان نور كذا في البرهان وقيل يعتق

ان نواه وهو ليس بعبد لتعيين النية في السلطان  
للمعتق انتم وقال الكمال فالنذر يقتضيه النظر كونه في السلطان  
من الكنيات **قوله** وانت مثل الحر هذا اذا لم ينو وان نوى  
عتق كما في التبيين والبرهان **قوله** وفيه خلاف الاما بين  
الخلاف في الاكبر سنالا في الاصغر كما قال في الجوهره واما  
اذا كان يولد مثله مثله الا انه موقوف النصب فانه يعتق  
اجماعا لانه او لا يستحيل منه لانه يحتمل ان يكون مخلوقا من  
مايه بشبهة او زنا انتم **قوله** فيعتق ويثبت نسب الح  
ظاهره انه يثبت النسب من غير تصديق سواء كان صغيرا لا يعتبر  
او يعتبره نفسه وهو ظاهر في الصغير واما الكبير اذا ادعى  
سيدة بنوته وكان يولد مثله له او ابوته او امومه وكان  
يولد مثله لها ولا نسب للمق موقوف فقيل لا يحتاج الى  
تصديق العبد لانه اقرار المالك على مملوك يصح من غير  
تصديق وقيل يشترط تصديقه فيما سورد عور البنوة  
لانه فيه حمل النسب على الغير كما في التبيين ولكن سبكر  
المصنف في كتاب الاقرار انه يثبت النسب من المولى  
بجود اقراره ولم يحكم فيه خلافا وقد علمته **قوله** او قال  
لعبد هذا ابني ذكر في البرهان اسم الاشارة موثقا **قوله**  
وقيل لا يعتق بالاجماع هو الاظهر لانه المثل اليه اذا لم يكن  
من جنس المسمى فالعبرة بالمسمى كما لو باع فصا على انه  
يا قوت فاذا هو زجاج كان باطلا والذكر والانثى  
من بني ادم جنسان فتعلق الحكم بالمسمى وهو معدوم  
ولا يتصور تصحيح الكلام في المعدوم اجماعا او اقرارا  
فيغلو كذا في البرهان الا انه اقتصر على ما اذا قال  
هذه بنتي لعبد ولم يذكر عكسه وقد نص عليها الكمال  
**قوله** الا اذا قال ابواي يبغي ان لا حصر في هذا  
اذا ابوا لام بل اعلم منه مثله **قوله** ذارحم حرم يعني وحرميته  
بالقراة لا الرضاع حتى لو ملك ابنة عمه وهي اخته  
رضاعا لا تعتق كما في البحر **قوله** ولا فرق بين ما اذا كان



المال كـ مسلم او كافرا في دار الاسلام قبيح بدار الاسلام احترازا  
 عما لو ملك قريبا حرا بدار الحرب فانه لا يعتق عندهما  
 خلافا لابي يوسف ولو ملك قريبا الذي او المسلم بدار الحرب  
 عتق بالاجماع **ولـ** والمالك اذا اشترى اخاه لانه لا يتكاتب  
 ينبغي حذف لفظة لانه **ولـ** اذ ليس له ملك تام ينبغي  
 ان يقال لانه لا ملك له في الحقيقة وانما له التكب  
 خاصة وقراءة الولاد بحجب مواساتها بالتكب دون  
 غيرها من القارب فكذا التكاثر انما وفي رواية كقولها  
 يتكاتب كما في النبيين **ولـ** او عتق لوجه الله او للشيطان  
 او للصنم واراد على قوله ما ذكر العتق الحاصل الى لانه هذا  
 اختيارا رقيقا يكون مما ليس باختيارا لانه ليس ثابتا  
 في بعض النسخ وعليها لا اعتراض **ولـ** او مكرها لا فرق  
 بين الاكراه الملبى وغيره كما في النهروان **ولـ** او سكران يعني  
 من حرم لا ما طريقه مباح كالمضطر والذم يقصر بالسكر  
 من مثله ومن حصل له بغضا او دواء كما في البحر **ولـ**  
 بان قال ان دخلت الدار فانت حر هو الصواب ووقع في  
 كثير من النسخ فانت طالق وهو **ولـ** والمالك يعتق  
 بعنق امه تبعها الى الح فيه نظر لانه لا يخلوا اما ان يكون قوله  
 تبعها لها متنا ليعتق به قوله بعده اذا ولدت بعد عتقها  
 لا قل من ستة اشهر او يكون شرعا فانه كان متنا بعراض  
 تقييده التبعية بدون ستة اشهر ما سيندر ان التبعية  
 يكون مطلقا وان كان شرعا لا يصح الماتن لانه يفيد انه  
 لا يعتق الحمل باعتناق الام الا ان تلده لدون ستة اشهر  
 وانه يعتق مطلقا **ولـ** وبهذا يظهر ان في عبارة صدر  
 الشريعة تاجا غير مسلم بل الحق ما قاله صدر الشريعة  
 وفي عبارة المصنف تصرح بما يفيد من قوله وانه عتقت  
 وهي غير معلومة الحمل بان ولدت لما كثر يعتق تبعها انتهى  
 فهو بشر الى انه يعتق مقصود فيما اذا ولدت لدون  
 ستة اشهر وصرح به المصنف في كتاب الولاء في مسئلة

جو الولاء **ولـ** لكن ينجر ولا يؤده الى موالي الاب هو الصواب  
 خلافا لما في كثير النسخ من ذكر الام مكان الاب **ولـ**  
 كما حروا به كما سيأتي اذ لم يتقدم بل سيأتي في كتاب الولاء  
**ولـ** بل يعتق الولد الا ان تلده لا قل من ستة اشهر او لما هو في  
 حكمه من وقت الاعتاق ولو زاد عن ستة اشهر كما اذا كانت  
 معتدة من طلاق او وفاة او جات بتو بين الاول لدون ستة  
 اشهر والثاني لاكثر **ولـ** ورق ام الولد ناقص قال الكمال  
 وما اورده من الرق لا يقبل التجزئ فكيف يقبل النقصان  
 يندفع بان المراد بنقصان الرق نقصان حاله لا نقصان  
 ذاته **ولـ** والعنق وفروعه مستدركت بما تقدم من قوله  
 والمالك يعتق بعنق امه وكذا وقع مثل هذا في غير ما كتاب  
 ولعل اعادته ليعتق عليه قوله وفروعه **ولـ** فولد الام  
 الى كانه ينبغي ان يفرع على المذكور او لا فاولا فيقول قوله  
 العامي من الشريعة ليس بشريف مثلا الى ولم يفرع  
 لقوله والرق ويمكن ان يقال وولد المسبية بان سبها  
 حاملا فولدت **ولـ** وولد المفور حر بالقيمة ارفقته يوم  
 الخصومة كما سيأتي **ولـ** فانه الاول مقدور العبد  
 ويترتب عليه مقدور انه نكاحهم القبول بعدم مقارنة  
 المعلوم للعدة وهو مخالف لقولنا بمقارنتها له **باب**  
**عتق البعض** **ولـ** حتى لو استولد نصيبه من  
 مدبرة اقتصر عليه قال الكمال حتى لو مات المستولد نعتق من جميع ماله  
 ولو مات المدبر عتقت من ثلث ماله انتهى **ولـ** فكل الاستيلاد  
 يعني تبين كماله لما قال الكمال وانما كمل في القنة لانه لا ضمن  
 لنصيب صاحبه بالافاد ملكه من حين الاستيلاد فصار  
 مستولدا اجارية نفسه فنشبت عدم التجزئة ضرورة **ولـ**  
 فله شركه الاعتاق اي متجرا او مضافا وينبغي ان لا يقبل منه  
 اضافة الى زمانه طويلا لانه كالتدبير ولو دبره وجب  
 عليه العاية في الحال فيعتق كما صرحوا به فينبغي ان يضاف  
 الى مدة تملك مدبرة الاستعسا كما في الفقه **ولـ** او انفسها

الحمل فقط امله عن القيد وهو واجب  
 الذكر اولا يحكم بعنق صح صح



ويجبر عليه واذا امتنع بوجوه جبر ولا يرجع العبد على المعتق  
 بما ادى باجاء اصحابنا كما في الفتح **قوله** او يضمنه يعني اذا اعتق  
 بغير اذنه كما سياتي **قوله** لو موصل الى ابيه بالتيشير  
 لا يار الفتي كما ذكره المصنف رحمه الله والمعتبر حاله يوم  
 العتاق حتى لو ايسر بعده او اعسر لا يعتبر وانما اختلفا  
 فيه بحكم الحال الا انه يكون بين الخصومة والعتق مدة يختلف فيها  
 الاحوال فيكون القدر للمعتق كما في التبيين **قوله** بان يملك قدر قيمة  
 نصيب الاخر يعني فاضلا عما يحتاج اليه من ملبوس ونفقة عياله  
 وسكنانه كما في التبيين **قوله** شهد كل يعتق نصيب الاكبر الا شهد  
 احدهما على رفيقه باعتاق نصفه فانكر سعي لهما **قوله** فبقي موقوف  
 اليه ان يتفقا على اعتقاق احدهما قال في البحر في الفتح فلو مات قبل  
 ان يتفقا وجب ان يأخذه بيت المال انتهى **قوله** علق احدهما  
 عتقه بفعل فلان عدا الى حال الكمال ولا يخفى انه في صورة المسئلة  
 ان يتفقا على ثبوت الملك لكل الى اخر النهار **قوله** وسعي  
 في نصف لهما لا فرق فيه بين كونهما موسرين او معسرين  
 او مختلفين والولاء لهما كما في البر لم يمت **قوله** وعند محمد سعي  
 في كله هذا اذا كانا معسرين كما في التبيين **قوله** ملكا ولدا احدهما  
 كذا الحكم في كل ذي رحم حرم كما في الفتح **قوله** علم الشريك  
 حاله اوله هو ظاهر الرواية عن الامام وروى الحسن عنه تضمين  
 الاب اذا لم يعلم الشريك انه ابنه كما في التبيين **قوله**  
 وابو حنيفة يقول انه رضي بافاد نصيبه الى لا يخفى ما فيه  
 وينبغي ان يقال كما في التبيين لانه سبب الرضا يتحقق  
 من غير علم والحكم يدار على سببه لا على حقيقته لانه مبطن  
 لا يمكن الوقوف عليه **قوله** وانما اشتراه الاب من مالك  
 كله مكره ما تقدم من قوله او اشترى نصف ابنه من مولاه  
 واحترزه عن الشراء من احد الشريكين لانه لو اشتراه منه  
 موصل لزم الضمان لاخر بالاجماع كما في التبيين **قوله**  
 واعتقه اخر يعني بعده كما صرح به في شرحه **قوله** ضمن  
 الساكت مدبره قال الكمال ويرجع به على العبد ان ساء

كم

**قوله** وهي ثلثا قيمة القن قال الكمال لانه الانتفاع بالوطى  
 والسعاية والبدل وانما زال الاخير فقط واليه مال الصدر  
 الشهيد وعليه الفتوى الا انه الوجه يخص المدبرة دون  
 المدبر وقيل لبال اهل الخبرة انه العبد لو جوزوا ببيع هذا  
 فانت المنفعة المذكورة لم يبلغ فاذا ذكر فهو قيمته و  
 هذا حسن عندي وقيل قيمته قنا وهو غير سديد  
 وقيل نصف قيمته قنا وقيل تقوم خدمته مدة عمره حزا  
 فما بلغت فهي قيمته انتهى **قوله** وقالوا العبد للمدبر مبنى على عدم  
 تجزئ التدبير عندهما **قوله** فعتق بالسعاية لم يتوض فيه  
 لنفقةها وكسبها وجناتها وفي المختلف في باب محمد نفقتها  
 في كسبها فانه لم يكن لها كسب فنفقةها على المنكر ولم يذكر خلافا  
 في النفقة وقال غيره نصف كسبها للمكر ونصف موقوف  
 ونفقة ما من كسبها فانه لم يكن لها كسب فنفقةها على المنكر  
 لانه نصف الجارية للمكر وهذا اللاحق بقول ابي حنيفة وينبغي  
 على قول محمد ان لا نفقة لها عليه اصلا لانه لا خدمه له عليها ولا  
 احتباس واما جناتها فتسعى فيها على قول محمد كالمكاتب  
 وتأخذ الجنانية ممن جنى عليها فتعين بها وعلى قول ابي حنيفة  
 جناتها موقوفة الى تصديق احدهما صاحبها كما في الفتح  
**قوله** وقال لها القيمة قال في النهر وهي ثلث قيمتها قنة  
 وبه قال الجمهور انتهى **قوله** ولا يضمنه قوله صلى الله  
 عليه وسلم الخ لم يذكر فيه الجواب عن وجه قياس قولهما  
 ليس مما ينبغي **قوله** فانه كان حيا امر بالبياض كان ينبغي  
 للمصنف ذكر حكمه وهو كما قال الكمال والمعيبد مخصوصته في  
 ذلك فاذا بين العتق في الثابت الذي لم يخرج بالكلام الاول  
 اي بينه بالكلام الاول عتق وبطل كلام الثاني وانه بين بالكلام  
 الاول عتق الخارج ويومر ببيان الاول فايتهما بينه من  
 الخارج والثابت عمل به وانه قال عتقت بالكلام الثاني  
 الثابت عتق ونعين عتق الخارج بالكلام الاول والآ  
 يبطل فالمسئلة على ثلاثة اوجه احدها ان يبين وهو ما تقدم



ثانيها ان يموت احد العبيد فالموت بيان ايضا فانه مات  
الخارج تعين الثابت للعق بالايجاب الاول لزوال المرام  
وبطل الايجاب الثاني وان مات الثابت تعين الخارج بالايجاب  
الاول والداخل بالايجاب الثاني وان مات الداخل امر ببيان  
الاول فانه عني به الخارج متى الثابت ايضا بالايجاب الثاني  
وان عني به الثابت بطل الايجاب الثاني ثالثها ان يموت المولى  
قبل البيان وهي مسألة الكتاب انتهى فانه قبل شكل هذا  
على اصلها من عدم تجزئ العتاق فالجواب انه عدم تجزئ اذا  
وقع في محل معلوم والافتقار هنا ضروري انتهى وقال في  
البرهان وقام الكلام على هذه المسئلة في اول باب عتق  
احد العبيدين من الكافي **فول** وما اصاب النصف الذي  
عتق ينبغي ان يقال فما اصاب بالقال بالواو **فول** وقيم  
العبيد متساوية ليس هذا القيد لازما حكما **فول** قسم  
الثالث على هذا قال الكمال ولا يخفى انه الحاصل للورثة لا  
يختلف انتهى يعني بحسب جعل سهمهم العتق ستة  
اوسبعة **فول** لا يتصور في مسئلة قط اجتماع نصفين  
في الحاق قط للمنفى بلات **فول** مهران على السواء  
الكلام عليه كالقلام على قيمة العبيد فيما تقدم **فول**  
وثن من دخلت هذه حجة محمد عليها فالزمها المناقضة  
والجواب عنهما والكلام على تفاريعها في الفتح **فول**  
والوطو والموت بيان في طلاق مبرم هذا اذا كان  
الطلاق قبل الدخول او باينا لانه اذا كان رجعيا لا يكون  
الوطو بيان لطلاق الاخر محل وطى المطلقة رجعيا  
ذكره في الفتح في النوادر ونقله ابن الضياء في قنية المنية  
انتهى الا انه فيه نوع اشكال لما قالوا انه المسلم لا يفعل  
خلاف السنة والسنة انه لا يبطا المطلقة طلاقا رجعيا  
قبل رجعتها بالقول فما وجه حمله هنا على هذا مع حملهم اياه  
في غير هذا المحل على عدم مخالفة السنة تنبيه اه  
لا يثبت البيان في الطلاق بالمقدمات كما في الزيادة

وقال الكوفي ثبت بالتقبيل كما يحصل بالوطى كذا في الفتح **فول**  
كبيع شامل ما فيه الخيار لا حد المتبايعين وللنفاس  
بدونه قبض على الصحيح كما في الفتح والايضا والجاراة والنزوح  
والوض على البيع كالببيع كما في التبيين **فول** وتدبير كذا الكتابة  
والتحريم بيان كما في البحر وسواك ان التحريم منجز او معلقا كما في  
التبيين والمراد بالمنجز مالا نية له فيه فانه قال عيشت به الذي  
لزمني بقوله احد كما حو صدق قضا وتحمل قوله اعتقك  
على اختيار العتق اراخترت عتقك كذا في البحر **فول**  
وهبة وصدقة مسلمين هذا القيد اتفاقي لما قال الزبيدي عن  
الكافي ذكر التسليم في الهبة والصدقة في الهداية وقع اتفاقي  
يعني لا يحتاج اليه وقال الكمال قالوا ذكر القباض توكيد لا  
للمشروط لما في المبسوط والمجسط وغيرهما ان البيان باعتبار  
دلالة تصرف يختص بالملك **فول** وللعق من كل وجه  
بالتدبير والاستيلاء اير ولم يبق محلا للعتق من كل وجه  
وهو العتق الملتزم بقوله احد هما حقا فانه حاصله تعليق  
كامل بالبيان وبالتدبير والاستيلاء لم يبق عتقه عتقا  
كاملا لاستحقاقه العتق عند الموت فتعين الاخر  
كذا في الفتح **فول** لا وطي فيه قول ابي حنيفة ومحمد اذا لم  
يحصل منه علوق اما لو علق عتقت الاخر اتفاقا  
كما في الفتح **فول** وعندهما بيان اروا لم يحصل منه  
علوق وبه يفتي كما في البرهان **فول** اما ربه زيادة  
لو في العبارة الخ قيل وجه ذلك انه جملة تلديه ابنا  
وقعت صفة الولد فيدخل الكلام اليه قولك اول ولد  
موصوف بهذه الصفة فانت حرة فانظر هل لقولك  
فانت حرة ارتباط بما قبله بوجه خلاف ما اذا قدرت  
اداة الشرط كأنه لو تعلقت اول ولد تلديه ان  
ابنوا ابنا فانت حرة فانه يرتبط بما قبله على الجزئية  
لانه يدخل اليه قولك اول ولد موصوف بالولادة  
انه كان ابنا فانت حرة ولهذا سقط ما قبل وجه الفساد



انه كان عدم وجود الرابط في جملة الخبر فقد يستغنى عنه بنا على  
 ظهوره تقديره كعند ولادته ونحوه وان كان وجود الفاي في  
 الخبر فقد يجوز دخوله على قلة وقابلة خولاه فانكح فئاتهم  
 خصوصا اذا كان المبتدأ نكرة موصوف بجملة على ما بين  
 في محله هذا ما تيسر لي قاله مني فاضل رحمه الله وفي  
 حكمه بالسقوط بما ذكرنا من **قوله** عتق نصف الام ونصف  
 الانثى هذا اذا تصادقا على عدم معرفة المولود الاول وهذه  
 المسئلة على وجوه احدها ما تقدم ثانياها ان يتصادقا على  
 اولية الفلام فتعنى الام والبنت دون ثانياها ان يتصادقا  
 على اولية البنت فلا يعنى احد رابعها ان تدعى الام اولية  
 الفلام والبنت صغيرة وينكر المولى فان حلف على نفي العلم  
 لم يعنى احد منها خامسها ان تقيم الام بنية بعد ذلك  
 على اولية فتعنى سادسها ان تدعى الام كما تقدم و  
 تشكل عن البين فتعنى سابعها ان تدعى الام اولية  
 الفلام والبنت كبيرة ولم تدع شيئا من الحوية لنفسها  
 وينكر فتعنى الام خاصة ثامنها ان تقيم الام بنية  
 والبنت سائلة فتعنى الام دونها تاسعها ان تدعى  
 اولية وينكر فتعنى عاشرها ان تقيم بنية باولية  
 فتعنى حاد عشرها ان تقيم البنت بنية باولية  
 والام سائلة فتعنى دونها ثانيا عشرها ان تدعى  
 كذلك وينكر فتعنى دونها كما يؤخذ ذلك من البراءة  
 بفتح القدير **قوله** عتق نصف الام والبنت كذا في  
 الجامع الصغير من غير خلاف والمذكور في الحديث في الكيسانية  
 في هذه المسئلة انه لا يحكم بعتق واحدة وصحح في  
 النهاية ما في الكيسانية ومحققته ابطال قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف مع انه لم ترد عنهما رواية  
 شاذة تخالف ذلك الجواب كذا في الفتح **قوله**  
 اي شهرا رجلا على زيد بعتق احد مملوكية لغت  
 يشير الى انها لو شهر اربع مائة انه قال في صحته احد

كما هو تقبل وهو الامح اعتبار الشيوخ كما في الفتح **قوله**  
 وادبا الشهادة في مرض موته الخ اقول نص الامام الاعظم  
 على انها لا تقبل هذه الشهادة في حال الحياة وبنية  
 برسالة مائة **قوله** وطلاق مبرم قال في الهداية وتجبر  
 على ان يطلق احدها من انتهى ولعل المراد بجبر على البيان  
 لانه ينشئ الطلاق في احدها من **باب الحلف بالعتق**  
**قوله** الحلف بالكسر مصدر سماعي وله مصدر اخر اذ  
 حلفا بالاسكان يقال حلفا وحلفا وتدخله التالفة لقول  
 الفرزدق **هـ** الم نراي عاهدت ربي وانتي  
 لبين رتاج قايما ومقام **قوله** على حلفه لا شتم الدهر سلما  
 ولا خارج منه في زور كلام **قوله** والمراد بالحلف  
 تعليقه بشرط كما في الفتح **قوله** قال انه دخلت امراد وهو  
 من اهل التنجيز لما قال في البراءة لو قال عبده او مكاتب  
 ما ساء ملكه فو فعتق فملك عبدا فهو قن عنده  
 لانه ليس اهل لتنجيز العتق ليس اهل لتعليقه وحكما  
 بعقده لانه المعلق بالشروط كالمبخر عند وجوده انتهى  
 وقال الكمال في باب التدبير لو قال العبد او المكاتب اذا  
 اعتقت فكل مملوك امك فو فعتق فملك مملوكا عتق  
 بخلاف ما لو قال كل مملوك امك الى خمسين سنة  
 فهو فو فعتق قبل ذلك فملك لا يعنى عند ابي حنيفة  
 وقال يعنى انتهى فليشبه له فانه رقيق **قوله** فهو  
 كذا في الهداية ولا حاجة الى لفظة **قوله** وقت الدخول  
 عمل الى لفظ وقت عن لفظة يوم ليفيد ان لفظة  
 اليوم مراد به الوقت حتى لو دخل ليلا عتق ما في ملكه لانه  
 اضيف الى فعل لا يمتد وهو الدخول **قوله** وكذا ان يعنى  
 من في ملكه دون ما ساء ملكه اذا قال كل مملوك لي او قال  
 كل ما امك فو بعد غدا فلا يتناول من يشتره بعد الحلف  
 لانه قوله امك للحال حقيقة يقال انا امك كذا وكذا  
 ويراد به الحال وكذا استعمله من غير قرينة وفي



وفي الاستقبال بقرينة الين اوسوف فيكون مطلقا  
 للحال فكان الجارية المملوك في الحال مضافا اليه ما بعد  
 الفقد ولا يتناول ما يشتر به بعد اليقين كذا في الهداية  
 وهو احد المذاهب الثلاثة لاهل العربية اختاره  
 صاحب الهداية لانه مذهب المحققين منهم كذا في الفتح  
**قوله** حيث يتناول العتق اير في صورة قوله كل مملوك  
 لي او املكه حر بعد غدره ملكه منذ حلف فقط ولا يتناول  
 من يشتر به بعده كما قدمناه **قوله** والتدبير اير في صورة  
 كل مملوك لي او املكه حر بعد موته من ملكه مذ حلف  
 فقط لانه ملكه بعد الحلف فلذلك كان عنده مدبر مطلق لا يصح  
 بيعه بعد هذا القول والذي يشتر به مدبر مقيد يجوز بيعه  
 قبل موت سيده **قوله** لانه قوله كل مملوك لي للحال قال الكمال  
 ووجه كونه كل مملوك لي حاله ان المختار في الوصف من اسم  
 الفاعل والمفعول انه معناه قائم حال التكلم بمنسب اليه  
 على وجه قيامه به او وقوعه عليه واللام للاختصاص  
 اير لاختصاص من جرت معنى متعلقها اليه به اير بمعنى  
 المتعلق وهو مملوك فلزم من التركيب اختصاص  
 بالمتكلم بالمتصف بالملوكية للحال وهي اثر ملكه فيلزم  
 قيام ملكه في الحال ضرورة انصافه باثره في الحال و  
 الا ثبت الاثر بلا مؤخر **قوله** لكن بموته اير موت المولى  
 عتقانه ثلثة فانه حر جازمه فيها وان ضاق عنهما يضرب  
 كل منهما فيه بقيمة وهذا ظاهر المذهب عن الكل اير الامام  
 وصاحبه كما في الفتح **قوله** وقال ابو يوسف لا يعتق من  
 ملكه بعد اليقين ليس الظاهر عنه بل رواية النوادر عنه  
 نفس عليه في الهداية بقوله وقال ابو يوسف في النوادر  
 الخ وكذا في الفتح بعد حكمته ما قدمناه من عتق الجميع  
 في ظاهر المذهب عن الكل فكان ينبغي للمصنف بيانه  
**قوله** ولهذا صار من كان في ملكه وقت اليقين مدبرا  
 اير في الحال دون الاخر كما في الفتح **قوله** ولهما ان هذا

حبية

اي مجموع التركيب لا لفظ الملك فقط كما في بعض الشروح  
 كذا في الفتح **قوله** والوصية انما يقع بعد الموت اير انما تقع  
 معتبرة في التعليق بما بعد الموت لانه يعتبر في الوصايا  
 الحالة المنتظرة والحالة الراهنة حتى تعلقت بما كان موجودا  
 وما سيكون للموصي **قوله** قيد بالذكر الخ قال الكمال هذا بنا على  
 انه لفظ مملوك اما لاذات متصفة بالملوكية وقيد التذكير  
 ليس جزء المفهوم وان كان الثاني جزء مفهوم مملوكه فيكون  
 مملوك اعم من مملوكه فالثابت فيه عدم الدلالة على الثاني  
 لا الدلالة عدم الثاني واما ان الاستعمال استمر فيه على  
 الاعمية فوجب اعتباره كذلك انتهى **قوله** ولا المالك قال  
 الكمال خلافا لفر ولا يدخل المملوك المشترك كالجانبين  
 الا ان يعينهم ولا عبيد عبده التاجر وهو قول ابي يوسف  
 الا ان يورثهم سواء على العبد دين ام لم يكن وفي قول  
 محمد رحمه الله يعتقون لو اهتم اولاد عليه دين اولاد على  
 قول ابي حنيفة ان لم يكن عليه دين عتقوا اذا اهتم  
 والا فلا وان كان عليه دين لم يعتقوا ولو اهتم انهم  
 والله تعالى اعلم **باب العتق على جعل** **قوله**  
 الجعل ما يجعل الانسان الخ كذا الجعيل **قوله** وكذا الجماعة  
 بالكسر كذا في الصحاح وفي ديوان الادب بالفتح فيكون  
 فيه وجهان كذا في الفتح وقال في البحر الجعيل جمع جعيلة  
 او جمالة بالحوكات بمعنى الجعل كذا في المغرب والمراد  
 هنا العتق على مال انتهى **قوله** اعتق على مال او به فقبل  
 العبد يعني في مجسر علمه او مجسر خلافه ما اذا علق  
 عتقه بادايه كما سنذكر وليس له القبول بعده ولا بد من  
 قبوله الكل فلم يجز عنه الامام في بعضه وقال يجوز  
 يعتق كله بالالف بنا على تجز الاعناق وعدمه كما في  
 البحر **قوله** لانه لما كان معاوضة المال بغيره شابه النكاح  
 اير ان الجهالة اليسيرة مغفورة **قوله** بان قال مولاه  
 انه اديت اليه الف درهم فانت حرة فيه صحيح لانه

فان نيت



لا يقتضي الحصر بذلك اذ جميع ادوات الشرط كذلك وفيه  
الجواب بالفاشارة الى انه يتجوز عتقه اذا قال بالواو او ادم  
يا ت تحرف عطف لكونه ابتداء جوابا لما في البحر **قوله**  
ما دون لم بشرط قبوله هنا اير فيما اذا علق عتقه بادايه اذ  
لا يحتاج اليه ولا يبطل بالرد كما في التبيين بخلاف المسئلة  
السابقة وهي ما اذا قال له انت حر على الف **قوله**  
بخلاف المكتاب التي بقي ما يلحق اخرى بخالف فيها المكتاب  
اذا مات العبد وترك مال لا يورث منه عنه ولو مات  
السيد وفي يد العبد كسب يباع ولو كانت امة وادى  
لم يعتق وله ما تبعا ولو حلط عنه المولى بعض البدل وادى  
الباقى لا يعتق ويقتصر على المجلس ان علق بانه فلو اعرض  
او اخذ في عمل اخر فادى لا يعتق والمولى اخذ ما ظف به من  
كسبه قبل ادا بدله واذا فضل عنه بدله شئ بعد ادايه اخذه  
المولى كذا في فتح القدير وزاد صاحب البحر ما اذا قال  
سيده ان اديت الى الف في كيس ابيض فادى  
في اسود لا يعتق واذا قبيد اداه بشهر واداه في غير  
لم يعتق وفي المكتاب لا يبطل الا بالحكم او التراضى ولو  
اخر غيره بالادير قادر لا يعتق انتهر ولو اجبر المولى  
على القبول كذا في الهداية وهو المذكور في الايضاح  
وهو وجه الاستحسان والاجه وذكر شيخ الاسلام انه  
يجب قبوله لانه وجوب قبول الكل لتحقيق شرط العتق  
وليس كذلك البعض وجه الاستحسان دفع الضرر  
عن العبد لانه قد يعجز عن الاداء دفعة وما تجمل مسقة  
الاكتساب الا لذلك الفرض كذا في الفتح **قوله**  
او اداء المال بالمجلس مصدر مضاف لمفعوله وفاعله  
العبد لاختصاص الاداء بنفسه لما قال في البحر  
عن المحيط لو ادر غيره بالاداء قادر لا يعتق لانه شرط  
ادائه ولم يوجد فلا حاجة الى ادا غيره لانه قادر على  
ادائه بخلاف الكتابة لانها معاوضة حقيقة فيها معنى

التعليق فكان الاصل فيها المفاوضة وحصول البدل  
وهو المقصود فيها **قوله** واعتقه الوارث كذا قال  
صاحب الهداية في المشايخ لا يعتق مالم يعتقه الورثة  
وزاد غيره او الوصي او القاضي ان امتنعوا وتوقف  
عتقه على الاعتاق هو الامح وقيل يعتق بلا اعتاق  
والوارث يملك عتقه تعليقا وتنجيزا او الوصي يملكه  
تنجيذا فقط ولو اعتقه الوارث عن كفارة عليه وقع  
عن الميت لا عن الكفارة والولا للميت لا للوارث من الفسخ  
والبحر **قوله** يعني انه هذه الخلافة مبنية على خلافة اخر  
قال الكمال ولا يخفى انه بناء هذه على تلك ليس باولى  
منه على بل الخلاف فيها معا ابتداء وانتهر **قوله**  
لانه اشتراط البدل على الاجنبي جائز في الطلاق لا  
في العتاق قال الكمال لانه الاجنبي في الخلع كالمرأة لم يحصل  
لها ملك مالم تكن تملكه بخلاف العتق فانه يثبت  
للسيد فيه قوة حكمية هي ملك البيع والشراء وغير  
ذلك ولا يجب العوض الاعلى من حصوله المعوض انتهر  
**قوله** واما اذا قال ان خدمتني كذا مدة المح قدم  
المصنف رحمه الله انه علق بانه يقيد اداؤه بالمجلس  
ولعل الفرق ان ادا المال يمكن في المجلس فيقيد به والخدمة مستمرة  
لا يمكن تخصيصها فيه فلم يقتصر على المجلس ولو علقها بانه فلينظر  
**قوله** كما ذكرنا في الهداية حيث قال وقد قدرناه من قبل  
انتهر وقال الكمال يعني في حلق الدوب ابنته الصغيرة لكنه  
لم يذكر انه اشتراط بل العتق على الاجنبي غير صحيح انتهر  
**قوله** ولو ابت اير امتنع الامة عن النكاح عتقت  
اشارة الى انه لا يجب عليها شئ ولا يلزمها تزوجه لانها  
ملكته نفسها بالعتق **قوله** قسم الالف على قيمتها و  
مهر مثلها طريق القسمة ان تقيم قيمة الامة الى مهر مثلها وتقيم  
عليها الالف التي اشتراها الاجنبي فاما ان يتساوى  
القيمة ومهر المثل فيجب عليه نصف الدرهما للمولى



ويسقط عنه النصف واما ان يتفاوتا بان كان قيمتها مثل الفين  
ومثلها الفا فيجب للمولى ثلث الالف ومهرها الفار يجب  
ربع الالف كما يعلم بفتح القدير **ول** فلو لم تنسب الامة  
فمهرها حصه مهر المثل منه او وجب لها دون المولى لانه بدل عنها  
وقد ملكته بالاعتاق **ول** وثلث الالف لا يكون لها ثلث  
الالف الا في صورة ما اذا كان قيمتها الفين ومثلها الفا  
اما اذا كانت او القيمة ومهر المثل فيكون لها نصف الالف  
وان كان قيمتها ثلثة الالف ومهر المثل الفا وجب لها ربع  
الالف فلا يختص بما قيد به المصنف فكل ما تركه مما ينبغي  
**ول** في صورتيه الضم ارض عنى وتركه لكنه في صورة  
الضم يثنى المولى ما يخص القيمة ويسقط عن القابل في  
تركه الضم **ول** ولو اعتق امته على انه تزوجه نفسها  
شامل للمدبرة والمكاتبه دون ام الولد لانه قوله فان ابنت  
فعلها قيمتها في قولهم جميعا لا يشمل ام الولد لما قال في  
البحر عن الثانية ام الولد اذا اعتقها مولاهما على انه تزوج  
نفسها منه فقبلت عتقت فان ابنته تزوج نفسها  
منه لا سعاية عليها انتهى والله اعلم **باب التدبير**  
**ول** وشتر عا يستعمل كل من لفظ التدبير والمدير في  
المطلق والمقيد خلاف ظاهر كلام عامة ائمتنا حيث  
قصره شتر عا على المدير المطلق فلم يستعملوه في المقيد  
كما قال المحقق ابن الهمام التدبير شتر عا العتق الموقوع  
بعد الموت في المملوك مطلقا بالموت مطلقا  
لفظا ومعنى انتهى ولما كانت عبارة المبسوط تخالف  
ذلك اعترضها الزيلعي والعيني حيث قالوا بعد سياتهما  
قول الكثر هو تعليق العتق بمطلق مائة اموات المالك  
وفي المبسوط التدبير عبارة عن العتق الموقوع في  
المملوك بعد موت المالك وما قاله الشيخ ارضا صاحب  
الكفر احسن لانه الثاني يرد عليه المدير المقيد بان قال  
انه من سفر او مرضي هذا او مرض كذا ونحو ذلك

مما ليس بمطلق واحضر الشيخ عنه بقوله بمطلق مائة انتهى  
فقد اوضح انه شتر عا ليس الا للمطلق لان السببية في  
المقيد لم تنفقد في الحال للتردد في وقوع تلك الصفة و  
لا يثبت له حكم التدبير الا في اخر جزمه اجازة حياة سببه  
لتحقق تلك الصفة فاذا كان يصير مدبرا وسينكر المص  
انه اذا انتفى معنى السببية لتردده بين الثبوت والعدم  
بقى تعليقاً لاية التعليقات **ول** سواء كان مائة او موت  
غيره يعارضه قول صاحب البحر خرج بتعليقه بموت تعليق  
بموت غيره كقوله ان مات فلان فانت حر فانه لا يصير مدبرا  
اصلا لا مطلقا ولا مقيدا فاذا مات فلان عتق من غير  
شتر انتهى **ول** وما يؤيد كونه شتر عا معنويا قول الامام  
شمس الائمة في المبسوط علمت اعراض الزيلعي والعيني  
عليه وانه كلام صاحب الكفر احسن قال اعراض على الكفر و  
شارحه وصدر الشريعة غير مسلم **ول** نعم يرد على المبسوط  
ايضا انه قوله بعد موت المالك ليس كما ينبغي لزوج  
المعلق بموت الغير عن المقيد الا مرادنا فقط بما نقلناه  
عن البحر انه المعلق عتقه بموت غير سببه ليس مدبرا  
اصلا **ول** او انت حر يوم اموت هذا اذا لم ينو النكاح فقط  
اذا لو نواه دون الدليل لا يكون مدبرا مطلقا لا محال انه يموت  
بالدليل كما في التبيين **ول** او انت حر ان مات اليه مائة سنة  
الحج هذا عند الحسن بن زياد وقال ابو يوسف ليس  
بمطلق لانه العبرة للتوقيت ولا ينظر الى طول المدة  
او قصرها كما في التوقيت في النكاح والمختار هو الاول  
كذا في التبيين وعليه مشي في الهداية وعلله بانه  
كالكاين لا محالة انتهى وقال الكمال والمصنف ارضا صاحب  
الهداية كالمشتاق قض فانه في النكاح اعتبره توقيتا  
وا بطل به النكاح ومنها جعله تابيدا موجبا للتدبير انتهى  
وقال صاحب البحر قد يجاب عنه بانه في باب النكاح  
اعتبره توقيتا للنكاح الموقت قال حنيفة في



ولو

منه تقد بما للمم على المبيع لانه النظر الى الصورة محكمة والى  
 المعنى بوجه واما هنا فنظر الى الثابتية المعنوية ولا مانع  
 منه فالاصح اعتبار المعين مالم يمنع مانع فلا تناقض وكذا  
 كان المختار وان كان الاول الوجهي جزم بانه ليس بمدبر مطلق  
 تسوية بينه وبين النكاح انتهى **قوله** لبقا الملك في  
 الجملة فيه تأمل فتنقها بقوله كل مملوك في **قوله**  
 ويسعى في كله لو مد يونا يعني مستفقا رتبة المدبر اما لو كان  
 دونه فانه يسعى في قدر الدين والزيادة على الدين ثلثها  
 وصية ويسعى في ثلثي الزيادة كذا في البحر في شرح  
 الطحاوي وسيأتي في كلام المصنف بيان قيمة المدبر  
**قوله** ولا يمكن نقض العتق فيجب رد قيمته يعني  
 لوجود العتق المعلق بوجود شرطه فلا يتوقف  
 عتقه على اداء السعاية وتثبت له احكام الاراد ومن  
 قال انه يسعى على حكم الارقا الى اداء السعاية لم يحرك الحكم  
 لنا في السعاية اي قاطب ذور الدرية لو طهر  
 منه كلف السعاية **قوله** وولد المدبرة مدبر يعني  
 المدبرة تدبر مطلقا اما ولد المدبرة مقيدا فلا يكون مدبرا  
 كما في الفتح **قوله** لا جماع الصحابة يعني الاجماع السكونية  
 كما في الفتح **قوله** او مات فلا زقدنا انه لا يكون مدبرا  
 اصلا بل مطلقا عتقه بشرط **قوله** ويعتق في الثلث  
 ان وجد الشرط لم لتعليقه عتقه بموت فلا ز كما ذكر  
 واذا مات فلا ز والسيد حي كيف حكم بالعتق منه  
 الثلث **قوله** لانه العتق على قدر ابي حنيفة يستند الى  
 او شهر قبل الموت الى كذا غلله الكمال وبوضحة ما قاله  
 ارا الكمال في باب الاستيلاء والتدبير سبب للعتق  
 في الحال وثبوت سببه في الحال على خلاف  
 القياس في سائر التعليقات لضرورة هي ابي  
 تأخير كفيه من التعليقات يوجب بطلانه لانه ما بعد  
 الموت زمان زوال اهلية التصرف فلا يتاخر سببية

نحو

كلامه اليه فينتقد بقدر الضرورة انتهى **قوله** كذا في الخاتمة  
 نقله في البحر عنها ايضا ثم نقل عن المجتبى انه اذا مضى شهر  
 فالكثير المشايخ على انه يجوز بيعه وهو الاصح انتهى وقال في البدائع  
 ذكر في الجامع انه اذا مضى شهر قبل موت المولى لا يكون مدبرا  
 ويجوز بيعه ولم يذكر الخلاف وهو الصحيح وذكر وجهه قلت  
 ويقتد صحة بيعه بانه يعبر المولى بعد البيع اكثر من شهر  
 لينتفي المحلل للعتق حال المدة التي يليها موت المولى تأمل  
**قوله** ولو قال انت حر بعد موته شهر فمات بعده  
 لفظة بعده زائدة لا حاجة اليها **قوله** بل يعتقه الوصي او الوارث  
 او القاضي ابر بعد مضى المدة ويعتقه القاضي اذا امتنع  
 الوارث **قوله** قيمة المدبر المطلق نصف قيمته لو كان  
 قنا هو المختار كما في البحر في الاول المجيب واختاره الصدر الشامي  
**قوله** وقيل ثلثا قيمته قنا هو المفتي به كذا في البحر ايضا  
**باب الاستيلاء** وسببه عند علمائنا الثلاثة ثبوت  
 نسب الولد شرعا وقال زفر رحمه الله ثبوت النسب مطلقا سواء  
 ثبت شرعا او حقيقة فلو ملك من اقربا مومة ولد ما منه زك  
 بها وصدقه مولاه لم تصرام ولده عندها وهو صحيح  
 والقياس نصير وهو قول زفر بدليل انه لو ملك الولد  
 عتق عليه بل خلاف بين اصحابنا كما في البدائع **قوله**  
 هو لغة طلب الولد اير مطلقا وام الولد تصدق لغة على  
 الزوجة وغيره ما يمنحها ولد ثابت النسب وغير ثابت  
 النسب كما في الفتح **قوله** وشرع طلب المولى الولد من  
 امته يشير الى انه من الاسماء التي خرجت من العموم الى الخصوص  
 كالتيتم والنج واما قال من امته وان كان حكم المشرك ومن  
 ولدت بنجاح فولد ما كذلك نظر اللغالب والمحل الحال على  
 الصلاح لانه ام الولد هي التي ثبت نسب ولد ما منه مالك  
 كلها او بعضها **قوله** باقراره شامل لقرار المريض وض  
 الموت لكنه اذا لم يكن معها ولد ولا بها حمل منه نعتق  
 من الثلث باقرار المريض كما في البحر **قوله** لم ملك قال



الزمعي اير لا يجوز تملكها وهو الصواب خلاف قول المصنف  
 اير لم تكن مملوكة ملكا تاما وان بقي فيها الملك في الجملة و  
 ينقضه ما قدمه في كتاب الاعتاق ان الملك فيها كامل  
 وهو الصواب وكما سيذكر في الايمان لفظ المملوك  
 يتناول ام الولد فتعق بقوله كل مملوك لي قوله ثبوت  
 للملك انتهى اي الملك الكامل لقول الزمعي ان المطلق  
 ينصرف اليه الكامل وملكه كامل للمدبر وامهات  
 الاولاد بخلاف المالك لان الملك فيه ناقص انتهى  
**قوله** وحكمها كالمدة منه انها تعق بيعة خذمتها  
 منها كبيع العبد منه نفسه كما في الفتح **قوله** لكنها تعق  
 بموته من الكل يعني الا اذا اقر بانها ام ولده وليس معها ولد  
 ولا بها حمل في مرض موته فانها تعق من الثلث كما قدمناه  
**قوله** فانه ولدت ولدا اخر ثبت نسبه بلا دعوة اذ  
 به حجة الاول تعين الولد مقصودا منها فصارت فراسا  
 كما في الهداية وقال الكمال وبهذا تبين ان الاول في تعريف  
 الفراس كونه المرأة مقصودا منه وطهرها الولد ظاهرا  
 كما في ام الولد وهو الذرع فوابه الفراس وظهر ان  
 ليس الفراس ثلاثة كما تقدم في فصل المحرمات بل فراس  
 قوي هو فراس المنكحة وضعيف وهو فراس  
 ام ولد فانتفى ولدها بمجرد النفي والمنكحة باللغاة  
 وقد صرح المقرئ صاحب الهداية فيما تقدم ان الامة  
 ليست بفراس لمولاهما وذلك لعدم صدق احد الفراس  
 عليها وهو كونه المرأة معينة لثبوت نسب ما تات به  
 او كونها يقصد بوطرها الولد انتهى والذريع في  
 المحرمات هو مثل ما في البدايع الفراس ثلاثة قوي  
 وهو فراس المنكحة حتى يثبت النسب بلا دعوة  
 ولا يتفي الا باللغاة وضعيف وهو فراس الامة حتى  
 لا يثبت منه النسب الا بالدعوة والوسط فراس  
 ام الولد حتى يثبت فيه النسب من غير دعوة ويتفي منه

بموته من  
 نسبه

غير لغاة انتهى ومحل ثبوت نسب ولد ام الولد ما لم يعارضه مانع  
 من طهرها كحرمها مودة بوطن مولاهم ايتها او بنتها او وطي  
 ابنه او ابية لها او حرمها بارضاها زوجه بالصغيرة او  
 بكتبتها او بنزوحها فلا يثبت نسب ولدها الا ان تات به  
 لدون ستة اشهر من وقت ثبوت الحمة كما في الفتح **قوله**  
 ولكن انتفى بنفيه يستثنى منه ما لو اعتقها فانه يثبت  
 نسب ولدها اليه سنتين من يوم الاعتاق كما اذا مات  
 ولا يمكن نفيه لانه فراشها تاكيد بالحرية وفي المبسوط انما  
 يملك نفى ولد ام الولد اذ لم يقض القاضي به او لم يتطاول  
 الزمان فاما بعد القضا فقد لزمه بالقضا فلا يملك ابطاله  
 والنظام ول دليل اقراره لانه يوجد منه دليل اقراره من قبول  
 التهنئة وكخوفه فيكونه كالنصرح باقراره واختلافهم في  
 النطاق **قوله** سبق في اللغاة كذا في الفتح **قوله** لانه هذا الظاهر  
 اير كونه الولد منه بسبب ان الظاهر عدم زنا المسلمة يقابلها  
 اير يعارضه ظاهر اخر وهو كونه من غيره الوجود واحد الدليلين  
 على ذلك وهما العزل او عدم التحصين ولا شك في  
 كونه من غيره اذا اقضا اليها ولم يعزل عنها محل نظر كذا في  
 الفتح **قوله** وان زوجها فجات بولد فهو في حكم امه ارضا  
 لا مانع منه لانه الولد لو كان جارية لا يستمتع بها لانه و  
 طي امها وهذه الجماعية قال الكمال وهي واردة على طلاقه  
 حيث قال هو في حكم امه انتهى والجواب عنه ظاهر **قوله**  
 والنسب يثبت من الزوج لانه الفراس له تنمة عبارة  
 الهداية وان كان النكاح فاسدا فانه ملحق بالصحيح في  
 حق الاحكام انتهى وهذا اذا اتصل به الذر فلول كما في  
 الفتح **قوله** ولو ادعاه المولى لا يثبت نسبه منه اير وقد  
 جات به لسنة اشهر فما فوقها اذ لو ادعاه السيد و  
 قد جات به لدون ستة اشهر كان ولده بل لا يحتاج اليه  
 دعوة كما قدمناه ويظهر عدم صحة النكاح **قوله**  
 وتصير ام ولد له لا قراره لم يستثن هذا من صاحب

الهداية



لانه الكلام في تزويج أم الولد وانما يحسن لو كان في  
 تزويج الامة التي ليست أم ولد كالصورة المذكورة في  
 المبسوط وزوج امته من عبده فولدت الح قاله الكمال **قوله**  
 واذا مات المولى عتقت من جميع المال كانه ينبغي عدم ذكر  
 لانه قدم متنا وليس من تعلق السابقة خاصة في  
 كلام الهداية بل حكم لام الولد في حد ذاتها ولذا قال الكمال  
 عتقت يعني أم الولد انتهر **قوله** والاشئ في قيمتها قال  
 في الهداية ومالية أم الولد يعتقها الذر متقدمة ويترك  
 وما يعتقده ولانها ان لم تكن متقدمة فهي محترمة انتهر وهو  
 جواب من سؤاله وعلى قول الامام ينبغي مالية أم الولد  
 انتهر وقيمة أم الولد ثلث قيمتها كذا في الفتح **قوله**  
 وعتقت بعدها قال الزبيدي ولا ترد الى الرق  
 لو عجزت نفسها والمذهب اذا اسلم كأم الولد انتهر وقال زفر  
 تفق للحال والسعاية دين عليها وادانات مولاهما عتقت  
 وسقطت عنها السعاية لانها أم ولد له كذا في الفتح **قوله**  
 وعند ابي حنيفة يصير نصيبه أم ولده اشارة الى ان  
 الاستيلاء يتجزأ عنده لا عندهما الا انه قد يتكامل عنده  
 وجود سبب التكامل وشروطه وهو ان كان التكامل و  
 قيل انه لا يحتل فهو منجز عنده كذا في البدائع **قوله**  
 لانه قابل للتملك عبارة الزبيدي للتملك تعليل بعدم  
 المانع وهو لا يصلح للتعليل يقال سأل للتجارة والعلم  
 ولو قال لانه الطريق عد جنونا انتهر **قوله** اذ لم يحصل لها  
 من اسباب الحرية شي كالقيد وغيره يعني قبل ملكه  
**قوله** وتعتبر قيمتها يوم العلق كذا العرق كما في الفتح  
**قوله** بخلاف الاب اذا استولد بها جارية ابنه يشير  
 الى انه لا فرق في ضمان نصف القيمة والعرق بين مالوكا  
 الشريك اجنبيا وبين مالوكا ابا والفرق بين استيلاء  
 الاب لها ولا ملك له فيها وهن كونهن شركا لابنه  
 فيها لانها اذ لم يكن له فيها ملك مست الحاجة الى

اثبات الملك فيها سابقا على الوطى نقيض له عن الزنا فلا عرق  
 واذا كان له فيها ملك كفى لذلك فعليه نصف العرق كذا قيل  
**قوله** وان ادعيته معا فمنها هذا اذ لم يكن مع احداهما زوج  
 فلو تزوج احداهما لم يعارضه الرجوع فيقدم الاب على الابن والمسلم  
 على الذمي والحرية على العبد والذمي على المرتد والكتاب على المجوسي  
 والعبرة بهذه الاوصاف وقت الدعوة لا العلق كما في غاية البيان  
 وقيد بكونها اثنتين للاختلاف فيما زاد عليهما فعند ابي حنيفة حكمته  
 يثبت النسب من الموعين وان كثر واو قال ابو يوسف يثبت  
 من اثنتين لانه ثلثة وعند محمد يثبت من ثلثة لا غير وقال زفر  
 يثبت من خمسة فقط وهو رواية الحسن ابن زياد عن الامام  
 ولو تنازعا فيه امرأتاه وقضى به بينهما وعندهما لا يقضى للمراتين  
 وتام التفرع في البحر **قوله** وانما يختلف بين حق وجوب العرق  
 كذا يختلف في كونها نصير ام ولد لهما فلا نصير المشتركة حبلى ام  
 ولد لهما بعد باء عليهما ولد لانه هذه دعوة عتق لا دعوة استيلاء  
 فيعتق الولد مقتصرا على وقت الدعوة بخلاف دعوة الاستيلاء  
 فانه شرطها كونه العلق في الملك كما في الصح **قوله** وضمان  
 قيمة أم الولد صوابه قيمة الولد باسقاط لفظ الام كما هي عبارة  
 الزبيدي وغيره لانه محل الاختلاف حتى تقع عليه ضمان نصف  
 قيمة الولد باءا احد الشرطيين وقد اشترى بها حبلى بخلاف ما  
 اذا حبست في ملكها فادعاه احداهما فانه لا يلزمه نصف قيمة الولد  
**قوله** ويثبت لكل منهما فيه الولا يعني اذا ادعيته معا **قوله**  
 لانه تحرير على ما عرف من انه هذه دعوة عتق فيعتق مقتصرا  
 على وقت الدعوة لا دعوة الاستيلاء لانه شرطها العلق في  
 الملك وهو منتف كما قدمناه **قوله** وورثا منه ارث اب  
 يفيد انه اذا مات احداهما قبل الولد فجميع ميراثه للباقي منهما وان  
 الولاية عليه في التصرفات المالية مشتركة وهذا عندهما  
 وعند ابي يوسف ينفرد كما في الثانية واما ولاية الانفاق فكل  
 منهما لانفراد قال الزبيدي النسب وان كان لا يتجزأ لكن يتعلق  
 به احكام متجزئة كالمراث والنفقة والحضانة والتصرف



في المال واحكام غير متجربة كالنسيب ودلاية الانحلال وصدقة فطره  
عند ابي يوسف على كل منها صدقة تامة وعند محمد عليه ما صدقة  
واحدة كذا في البحر **باب الكتابة قول** - او رد ههنا  
الحق قال في العناية ذكر في بعض الشرع انه ذكر كتاب المكاتب  
عقيب العتق انب واهذا ذكره الحاكم الشهيد في الكافي عقيب  
كتاب العتق لانه الكتابة ما لها الولاء والولا حكم من احكام العتق  
ايضا وليس كذلك لانه العتق اخراج الرقبة عن الملك بلا عوض  
والكتابة ليست كذلك بل فيه ملك الرقبة لشخص ومنفعة لغيره  
وهو انب للاجارة لانه نسبة الذاتيات او له من الوضيا  
انتهر **قول** - وشهد الحق قال الزبيدي وسمى هذا العقد كتابة ومكاتبه  
لانه فيه ضم حرية اليد الى حرية الرقبة اولاه كلا منهما يكتب  
الوثيقة وهو اظهر انتهى وفي البرهان معناه كتبت لك  
على نفسي انه تعتق مني اذا وفيت بالمال وكتبت لي  
على نفسك انه تعتق مني بك او كتبت عليك الوفا بالمال وكتبت  
على العتق انتهى **قول** - فانه المكاتب مالك يد اقال الكمال في  
اول باب التدبير لا معنى في التحقيق لقولهم المكاتب مالك يد  
بل الواجب ان يقال ملكه من لذل اذ لا شك في انه مالك شرفا  
لكنه يرضى انه يزول بتغير نفسه انتهى **قول** - كانه يقول  
لعبد انه ادبت الى الفاقات ومنافض لما قدمه في  
باب العتق على جعل فانه قال المعلق عتقه بالاداء بان قال مولاه  
انه ادبت الى الف درهم فانت حر ما ذوت لا مكاتب فجاز  
بيعه ولا يكون احق بكتابة انتهى فليفت يجعله من صبيغ المكتوبة  
وحكمها متباين قنائل **قول** - وشهد طه كونه البديل معلوما زاد  
الزبيدي كفيه وكونه الرقي في المحل انتهى ولم يتقوض المصنف  
سببها وهو الرغبة في البديل عاجلا وفي الثواب اجلا  
ولا صفتها وهي مندوبة لم يعلم فيه خيرا ونذير خط شي  
من بدلها والراد بالخيرة لا يضر المسلمين بعد العتق وان كان  
يضرهم فالفضل ان لا يكتبه وقيل خيرا او قافا وامانة وصلا  
وقيل المال والخيرة كاد به المال قال تعالى انه ترك خيرا او مالا

وما تنفقوا منه خيرا او مالا وهو ان يكون كسوبا يقدر على ادا البديل  
قال الزبيدي **قول** - اذا كاتب قنه جوعا على الغالب لانه لو كاتب  
نحوام ولده صح والوصي والاب يصح منهما استحقاق ما في الصغير  
بخلاف الاعتاق على مال كما سيذكره المصنف **قول** - ولو صغير يعقل  
احترزه بما لو كان لا يعقل فلا يصح اتقا قال الا ان يكون متعاظلا  
مكاتبه المجنون والصغير الذر لم يعقل ولو قبل عنه رجل ورضي المولى  
ولا يتوقف على اجازته بعد البلوغ في الصحيح ويرجع الرجل  
بما اداه على المولى لانه لم يسلم العتق لعدم القبول منه المكاتب  
وهو شرط منتف بانقضاء اهلية المكاتب له كما في البدائع  
**قول** - بمال ليس قيدا احترازا عن الخدمت لما سيأتي وقال  
محمد اذا كاتب عبده على ان يخدمه شهرا القياس لا يجوز والاشيا  
يجوز كما في الذخيرة **قول** - او موطر هو افضل كما في السراج  
**قول** - او قال جعلت عليك الفاتودية بنحو ما ذكره بعد قوله  
او مبخ ليفيد ثبوت حكم الكتابة بلفظها وبما يودر معناه ثم  
المكاتب اما عن النفس خاصة او عنها وعن المال الذر في  
يد العبد وكلها جائز ولو كان ما في يده اكثر من بدلها  
فليس للمولى الا بدل الكتابة لا غير كما في السراج **قول** -  
وغرم المولى العقران وطى مكاتبته العقر اذا ذكر في الخواير  
يراد به مهر المثل واذا ذكر في الاما فهو عشر قيمتها ان كانت بكرا  
وان كانت ثيبا فنصف عشر قيمتها كما في الجوهرية ولو وطى  
وارا لا يلزمه الا عقر واحد ولو شرط وجعلها فسدت  
الكتابة كما في الدراية وتعتق باو البديل ولا يثبت لها شيء  
من الاحكام المتعلقة بما قبل الاداء وهذا حكم الفاسدة  
بفوات شروط في شروط الصحة واما الباطلة وهي التي  
فاتها شرط بفوات شرط من شرائط الانقضاء فلا يثبت  
بها شيء من الاحكام الا ان علق عتقه باو المال فيعتق به كسائر  
الشرط كذا في البدائع **قول** - لانها بعقد الكتابة خرجت  
من يد المولى الى كذا قال في البدائع لو وطىها المولى غرم  
العقر لها تسعين به على الكتابة لانه بدل منقصة مملوكة لها

المكاتب



انتم وقد قال في البدائع قبل هذا ثم قال العبد ما يحصل بعد العقد  
 او بقبول الهبة والصدقة لان ذلك ينسب الى العبد ولا يدخل فيه  
 ما كان من مال المولى في يد العبد وقت العقد لان ذلك لا ينسب  
 الى العبد ولا يدخل فيه الارش والعقوانه حصل بعد العقد ويكون  
 للمولى لانه لا ينسب الى العبد انتم فليتا موكذا قال الجداد واما  
 ارش الجراحة والعقود كذلك لا يدخل وهو للمولى انتم فليتا موكذا  
 مع الزام المولى بالعقوب طهرها والارش بالجناية عليها **قوله**  
 بان قال ان ادبت الى قيمتك فانت حر قد مناه بمثل هذه هي  
 الصيغة يكون ما ذكرنا لا مكاتباً فليتا موكذا **قوله** كذا قال الزيلعي  
 الى الابد ادفع فروع لان ما حكمه المصنف عن الكافي قد صدر به  
 الزيلعي في تعليق المسئلة ثم قال ثانياً ولا في هذا عقد يشتمل على  
 بيع وليس رضاً فلا يناسب الى الخط **قوله** يعني في ادائها  
 ارواها من ينص المولى على تعليق العتق با دأها في ظاهر الرواية  
 كما في الاختيار تنبيهها في الاول للمولى في نسخ الكتابة الفاسدة  
 كما ذكره قاضي خان الثاني لم يبين المصنف رحمه الله حكم العتق  
 في باقي الصور الفاسدة فنقول انه يعتق با دأ قيمته اذا  
 كاتبه عليها لانها معلومة من وجه وتخصير معلومة من كل وجه  
 عند الادا حتى تصير معلومة القدر والجنس والصفة انتم  
 وانما ثبت اد القيمة بتصادقها او با دأ أقصى ما يقع به تقوم  
 المقومان واذا كاتبه على عين لغيره نتعين بالتعيين  
 قال الزيلعي انه لا ينعقد العقد اصلاً انتم وقال في  
 الغناية لم ينعقد العقد في ظاهر الرواية الا اذا قال له اذا  
 اذا ادبت الى فانت حر في يعتق بحكم الشرط انتم فهذا  
 يفيد انه باطل لا فاسد واما اذا كاتبه على مائة ليرد  
 سبعة اليه وصيفاً فبطل الكتابة بجهل القدر فلا تصح  
 كذا علم الزيلعي وقوله فلا تصح ارفقكونه باطله لما قاله الزيلعي  
 بعد ذلك انه الاصل عند علمائنا الثلاثة انه المسمى متى  
 كان شيئاً لا يصلح عوضاً لجهالة القدر والجهالة الجنس  
 فان العبد لا يعتق با دأ المسمى ولا با دأ القيمة اولاً ينعقد

هذا العقد اصلاً لا على وجه المسمى ولا على القيمة انتم **قوله**  
 وقال زفر لا يعتق الا با دأ قيمة نفسه قال الزيلعي مطلقاً لانه  
 البطل في الكتابة الفاسدة هو القيمة فتعتق با دأيه ولا  
 يعتق با دأ المسمى بطل هكذا ذكره في الكافي وعزاه الى  
 المبسوط والذخيرة وكذا في الهداية **قوله** قال في الكفاية  
 وفي نسخ الهداية يعني في بعض نسخها منسوبة الى زفر  
 لا يعتق الا با دأ قيمة الحر لما قال الزيلعي بعد ما قدمناه  
 من موافقة الهداية لما في المبسوط والذخيرة وفي بعض  
 نسخ الهداية وقال زفر لا يعتق الا با دأ قيمة الحر وهو  
 غلط عن الكاتب انتم **قوله** وانه مشكل جداً قد علمت  
 انه غلط وقد تبع هذا الغلط في الاختيار فليكن في علمك  
**قوله** ولو على ميتة ونحوها يبطل قال في الاختيار و  
 الكتابة على الميتة والدم باطله لانها ليس باصل  
 ولا موجب لها ولو علق العتق با دأها عتق بالاداء والوجود  
 الشرط ولا شيء عليه لعدم المالية ثم قال ولو علق عتقه  
 با دأ ثوب او دابة او حيوان فادرا لا يعتق للجهالة  
 الفاحشة انتم قلت ويكالفه قول الزيلعي انه يعتق  
 ذكره قريباً من قوله قال وصح على حيوان غير موصوف  
 ونصيبه بخلاف ما اذا كاتبه على ثوب حيث لا يعتق  
 با دأ ثوب لانه يختلف اختلافاً فاحشاً لا يوقف  
 على مراد المولى فكانت الكتابة باطله فلا تعتبر اصلاً  
 حتى لو ادرك قيمته ايضاً لا يعتق الا اذا علقه به قصداً  
 بان قال ان ادبت الى ثوباً فانت حر يعتق با دأ  
 ثوب لانه تعليق صحيح فصار منه باب الالبان و  
 هي تنعقد مع الجهالة حينئذ صرف الى ما ينطلق عليه اسم  
 الثوب انتم **قوله** وصحت على حيوان ذكر جنس  
 كالعبد كذا قال في الغناية اذا كاتبه على حيوان وبين جنس  
 كالعبد والفرس ولم يبين النوع انه تركه او هندي ولا  
 الوصف انه جيبه او ردي جازت وينصرف الى الوسط



وانما صح العقد مع الجهالة لانها سيرة ومثلها يتجمل في الكتابة لان  
 منها ما على المسألة فيعتبر جهالة البديل بجهالة الاصل فيه حتى  
 لو كانت به الى الخصم وصحت وقد ثبت ان ابن عمر رضي الله عنهما اجاز  
 الكتابة على الوصف جامع وصيف وهو العبد للخدمة انهر  
 ولكن قال في الاختيار والكتابة على الحيوان والثوب كالنكاح  
 ان عين النوع صح وان اطلق لا يصح انهر فليتناظر ولعل اراد بالنوع  
 الجنس والانا قضيه ما في العناية **قول** ويؤدى الوسط  
 قدرة ابو حنيفة في العبد بما قيمته اربعون درهما وقال هو  
 على قدر غل السور وخصه كذا في العناية **قول** وعق  
 بقبض الخ كذا في الكثر وقال الزبيدي قال في الكافي هكذا ذكر  
 بعض المشايخ كالتقاضي ظهر الدين وفي شرح الطحاوي والنجم  
 لو ادعى الخ لا يعق لان الكتابة انتقلت الى قيمة ولم يبق الخ  
 بدلا انهر وقال في العناية فكان في العتق بادا الخ روايتان  
 انهر **قول** وعلى خدمته شهر الى اول غيره استخانة و  
 القياس عدم الجواز لانه الخدمة مختلفة وجه الاستخانة  
 ان الخدمة المطلقة تنصرف الى المهدودة فتصير معلومة بالعارف  
 كذا في البدائع **قول** او حف بيروا وبنوا واراذا بين قدر  
 المعمول بيانه ان يسمى له طول البئر وعمقها ومكانها وفي  
 الدار يريه اجراما وجصها وما يبنى بها فتصح الكتابة لانه  
 كاتبه على بدل معلوم كذا في البدائع **قول** والآجر بالمد وضم  
 الجيم اللبن المحرق **قول** والف على ان يودها الى غريمه اير  
 صحت عليها وكذا اذا كاتبه على الف يضمنها الرجل عبيده  
 فالكتابة والضمان جائز ان كذا في البدائع **قول** والف  
 ووصف والف وخدمة سنة اير صحت الكتابة لان  
 البديل معلوم وليس صفقة في صفقة **قول** وخدمة  
 اير لا يعني اذا كاتبه على الف وخدمة اير لا تصح لما ذكر  
 من منافاته لمقتضى العقد فانه لا الف عتق وقال  
 بشر المريسي هذا غلط لانه العتق لا ينزل الا بعد ادا  
 جميع المشروط عليه وقد شرط مع الف شيئا او كيف

يعتق باء الف قلنا اشتراط الخدمة عليه ليس بطريق  
 البديل لما اوجبه له بل باعتبار بقا ملك نفسه في الخدمة  
 كما لو كان من قبل فلا يكون استثناء لموجب العقد فاما البديل  
 المشروط عليه هو الف فاذا اداه يعتق لوجود الشرط  
 كما في البرهان انهر **قول** اي لا يجوز هذا يريه الصورة الاخيرة  
 فقط وهي ما اذا كاتبه على الف وخدمته اير وان كان  
 فيه نوع خفاف شره اوضحه **قول** قال في الهداية الكتابة  
 لشبه البيع يعني انها لانها مبادلة المال بالمال انتها اقول لم  
 يعن صاحب الهداية شبه الكتابة بالبيع من هذا القبيل  
 بل من حيث المعاوضة وعدم صحتهما بل بديل واحتمالهما  
 الفسخ كما ذكره في العناية وقد نفى صاحب الهداية  
 شبه الكتابة بالبيع تقدم من ذلك القبيل حيث قال  
 وقال الشافعي لا يجوز اير عقد الكتابة على حيوان غيره موصوف  
 وهو القياس لانه معاوضة فاستبهرت البيع ولنا انها  
 معاوضة مال بغير مال اير بالكن على وجه يسقط الملك  
 فيه فاستبهرت النكاح والجامع انها تبني على المسامحة  
 انهر وقد منع في العناية شبه الكتابة بالبيع ابتدا  
 وانها فقال ولنا ان هذا قياس فاسد لانه قياس  
 الكتابة على البيع اما ان يكون من حيث ابتداءها ومن  
 حيث الانتهاء والاول لا يصح لانه البيع معاوضة مال بمال  
 والكتابة معاوضة مال بغير مال لانها في مقابلة مال  
 الخ في الابتدا وكذلك الثاني لانها وان كانت في  
 الانتهاء معاوضة مال بمال وهو الرقبة لكن على وجه يسقط  
 الملك فيه فاستبهرت النكاح في الانتهاء وفي ان مبني كل  
 منهما على المسامحة وهذا المقدار كاف في الحاقها  
 بالنكاح انهر **قول** لانها مبادلة المال بغير المال و  
 هو البضع صوابه وهو فك الخ كما قال الزبيدي والكتابة  
 معاوضة مال بغير مال في الابتدا اير البديل مقابل بفك  
 الخ ابتدا وهو ليس بمال انهر ومثله في العناية



**فصل في تصرفات المكاتب** **ول** مع بيعة وشراؤه  
كذا اجارته واعارته وايداعه واقارعه بالدين واستيفائه  
وقبول حوالته بدين عليه لانه لم يكن عليه وله ان يشترك  
عنا نالامفا وضته لاستلزامها الكفالة وهو ليس من  
اهلها كما في البدايع وذكر فيها حكم وصيته ببسوط **ول**  
ولو بالحيابة يعني السيرة لما قال قاضينا ولا يحاسب  
محاباة فاحشه كالعبد المأذون **ول** لانه ليس في  
صلب العقد يعني ليس بممكن في صلبه لانه غير داخل في احد  
البديلين لما قال في العناية الشرط الباطل انما يبطل الكتابة اذا امكن  
في صلب العقد وهو ان يدخر في احد البديلين كما اذا قال  
كاتبك على ان تحذفني مدة او زمانا وهذا ليس كذلك  
لانه لا شرط لا في بدل الكتابة ولا فيما يقابل فلا يقدر به  
الكتابة **ول** ومع كتابة رقيقة يعني النذر لم يكتب عليه  
بقراءة الولادة **ول** وان لم يوده بعد عنقه بل قبله فمولا  
قال الزبيدي ولا ينتقل عنه باء الا ولبعده لانه المولى جعل معتقا  
والولد لا ينتقل عنه المعتق الي غيره **ول** وان ادركه  
جميعا مع الح كذا في البدايع **ول** اي لا يصح تزوجه بمعنى لا  
ينفذ تزوجه بل اذنه المولى **ول** والتصدق الا بيسير يعني  
منه الماكول قال في البدايع حتى لا يجوز له ان يعطي فقيرا درهما  
ولان يكسوه ثوبا وكذا لا يجوز له ان يهدي الابشي قليل  
منه الماكول **ول** وقال في الجوهره ولا يهب ولا يتصدق الا  
بيسير يعني كالعنف ونحوه والبصل والملح ونحو ذلك  
وفي غير ذلك اذا وهبه او تصدق به ثم عتق رد اليه  
حيث كانت الهبة والصدقة لانه هذا عقد لا يجزله حال  
وقوعه فلا يتوقف كذا في البدايع **ول** والتكفل ايا  
لا بالنفس ولا بالمال لا بالذمة المولى ولا بغير اذنه لانها  
تبرع والمولى لا يملك كسب المكاتب فلا يصح اذنه بالتبرع  
به كذا في البدايع وقال في الجوهره فان اذنه له مولاه في  
الكفالة فكفل اخذ به بعد العتق **ول** قال شيخنا المصنف

رحمهم الله في سنة من نظم الكفر ولو كلف عن سببه مع لانه بدل الكتابة  
عليه فلم يكن متبرعا انتم ويعني به لو كان باذنه المولى لينتقل  
قصاصا بما اذنه بدل كتابة **ول** الاب والوصي في رقيق  
الصغير كالمكاتب فيملكه كتابة عبده يعني استحسانا واذا  
اقر الاب او الوصي بقبض بدل الكتابة فان كانت ظاهرة بحضر  
منه الشهود يصدق ويعتق المكاتب وان لم تكن معروفة  
لم تجز اقارعه بالعتق لانه في الاول اقرار باستيفاء الدين  
فيصح وفي الثاني بالعتق وهو لا يصح كذا في البدايع **ول**  
ولا يملك شيئا منها ار التزوج والكتابة **ول** ويكتب عليه  
بالشراء من بينهما ولا دهم الاصول وان علوا والفروع له وان  
سفلوا **ول** وعلى هذا يتفاوتون في الاحكام منها ان المولى  
لا يطالب من دخل في الكتابة بتعاطل مقصود او لا يطالب  
التبع حال قيام المتبوع **ول** والوالدان يردانه الى الرق  
كالحامات ولا يوديان حاله ولا مؤجلا كذا في التبيين و  
العناية ويخالفه ما قال في البدايع اذا مات المكاتب  
من غير مال يقال للولد المشتري او الوالدين اما ان يودوا  
الكتابة حاله والآخر دونكم في الرق بخلاف الولد المولود  
في الكتابة **ول** انتم **ول** لكن تنفي المخالفة بحكم ما في  
البدايع على قول الصحابين وحمل غيره على قول الامام كما  
صرح به في مختصر الظهيرية وسنذكره **ول**  
وقال المكاتب عليه اربع على نجوم عندهما كما في  
الحانية **ول** زوج المكاتب امته من عبده هكذا في غيره  
ما كتب مع ما تقدم من ان المكاتب لا يزوج عبده فليتناظر  
وقد يقال انه لا منافاة لانه تزويج المكاتب امته من عبده  
ليس مفيد صحة عقده وملكه اياه وما ذكر من انه لا يزوج  
عبده عام غير انه ان زوج عبده من امته وان لم يملكه لا  
يمنع ثبوت النسب ودخول الولد في كتابة امته فان  
النسب ثبت للشبهة كالنكاح الفاسد وكان المكاتب  
لا يملك التبرير ومع ذلك لو وطئ امه اشترام فادعى



ولم يثبت نسب منه ويكون كسبه له دون أمه كما في غاية  
 البيان وهناك سبب لانه لكونه جزاها كما ذكره المص وليس  
 تزويج المالك بعبده كزوجته يكون موقوفا اذ لا يجزله  
 حال صدوره وتزوجه هو له مجيز وهو المولى الحرفصار  
 تزويجه كرهية الكنية وفي غاية البيان منه وصدقة غير  
 اليسير لا تصح فيتمده بعد عتقه اذ لا يجزلهما حال الهبة  
 والصدقة **قوله** لان حق المولى اير مولى الامة النير ظهرت  
 مستحقة هناك الاشارة الى مسئلة الح المذمور **قوله**  
 وهما بقيمة متافرة الى ما بعد العتق الزام للمحرر حمله بما يقوله  
 من ان القيمة لازمة للمفرد بعد حريته كما صرح به في شروع  
 الجامع الصغير من ان قيمة الاولاد عند ابر محمد يتاخر اداؤها  
 الى ما بعد العتق فلما في المانع من الحاقه بالح موجودا وهو  
 الضرر الملاحق بالمستحق بالتأخير الى ما بعد العتق **قوله**  
 فبقى الولد على الاصل في تبعية الام في الرق او فبقى  
 المالك على الاصل وهو رق ولده لرق امه ولم يلحق  
 اى المالك ولا المأذون به اربا لح فلا يكون ولده حرا  
 بالقيمة في هذه الصورة **قوله** او اشتراها صحيحا فاستحققت  
 الاستحقاق بمنع صحة الشراء فكيف يوصف الشراء  
 بها فكان ينبغي ان يقال كما في الواجب لو وطئ مشرأة  
 فاستحققت او ردت كفاد البيع **قوله**  
 فيكون الاذن بالشراء اذنا بالمولى غير مسلم فكان ينبغي  
 تركه والاقتضار على ما ذكره قبله وبعده يوضحه ما فوق  
 به في العناية بان الكتابة اوجبت الشراء اذ الشراء  
 اوجب سقوط الحد وسقوط الحد اوجب العرقا لكتابة  
 اوجبت العرق ولا كذلك النكاح انتهى **قوله** والاسيع  
 في ثلثي قيمته او ثلثي البدل بموتة معصرا هذا عند  
 ابي حنيفة لان الثلث مستحق بالتدبير المتأخر  
 فيسقط به ثلثه بدل الكتابة وهما اير ابو يوسف  
 ومحمد عينا الاقل منهما للسعاية وهو الاظهر والخلاف

هنا في الخيار واما المقدار فتتفق عليه وهو القول بالثلثين  
 كما في البرهان **قوله** يجوز ان يستولد مكانه غير جسد فان  
 واده بالجواز الصحة لا الحل لانه قدم في ثبوت النسب  
 انه لا يحل للمولى وطئ مكانته وبه صرح الاكل وغيره  
 فلو قال كما للكنز ولدت مكانته من سيدة ما لم يتخلص  
 من هذا **قوله** فتصير ام ولده يعني وان لم تصدقه لانها  
 مملوكة له رقبته كما في التبيين لكنها لو ولدت ولدا حرا  
 حال كتابتها لم يثبت نسبه من غير دعوة حرمة وطئها عليه  
 واذا ماتت من غير وفاسى هذا الولد في بدل الكتابة لانه  
 مكاتب تباعها ولو مات المولى بعد ذلك عتق و  
 بطل عنه تعب السعاية كما في التبيين **قوله** وتأخذ  
 العقر منه كذا في التبيين وهو ظاهر فيما اذا اقر بوطئها  
 حال كتابتها اما لو جاست بالولد لدونه ستة اشهر من  
 الكتابة ولم يقرب بالمولى بعد الكتابة لا يتوجه استحقاؤها  
 العقر عليه فلينظر **قوله** فلا يجوز التأخير في ثلثه  
 كذا بصورة افراد الثلث في النسخ وصوابه في  
 ثلثيه بالثنية والضمير المضاف الى الثلثين راجع للحق  
 والمراد بعدم الجواز عدم اللزوم فهو موقوف على اجازة  
 الورثة لتعلق حقهم بالثلثين **قوله** ولو كانت عليه حصصها  
 اير الى اجل ولم تجز الورثة ادى ثلثي القيمة حالا او رد فيها  
 في قولهم جميعا **قوله** فينفذ في الثلث لالثلثين اى  
 صح تصرفه في ثلث قيمته في الاسقاط والتأخير  
 لكن لما سقط ذلك الثلث لم يبق التأخير ايضا ولم يصح  
 تصرفه في ثلثي القيمة لا في حق الاسقاط ولا في حق التأخير  
 كذا في العناية **قوله** وان قبل العبد فمكاتب قال الزبي  
 ولو قال العبد لا قبله فادع عنه الرجل الذر كاتب عنه لا يجوز  
 لانه العقد ارته برده انتهى **قوله** صورته الى انما صور بهذه  
 لانه يعتق فيها العبد قيا واستحقاقا بآداب الى  
 القابل والا فقد قبل صورة مسئلة الكتاب انه لا يذكر الح



في مكاتبته تعليق العتق على اداية بل يكفي ان يقول كاتب عهد  
فلانا على الف درهم ولكنه يعتق استحقاقا لا قايما **قوله**  
ولو ادى الحر البديل لا يرجع على العبد قيديه لانه قيل يرجع به  
على مولاه كما في التبيين **قوله** لانه متبرع بعينه وقد حصل  
مقصود وهو عتق العبد ولا بد منه هذه الزيادة لانه اذا  
ادى بعض البديل يرجع بما اداه على المولى لعدم حصول مقصود  
وهو العتق سواء ادر بضمائه او بغير ضمائه واذا ادى كل البديل  
بضمائه يسترد ما اداه لانه كان باطلا كالوصية بدل الكتابة  
الصحيحة فادى يرجع بما اداه فلهنا اولى بخلاف ما اذا  
اداه بلا ضمائه لا يرجع لانه تبرع به لتحصيل العتق فتم حراجه  
كذا في التبيين **قوله** كوتب حاضر وغائب وقبل الحاضر كان  
ينبغي ان يزيره صح **قوله** لحاجته الى تخلص عينه هو  
الصواب ووقع في بعض النسخ لفظ دينه بدل عينه وهو  
غلط **قوله** وقبول الغائب لغو كذا رده كما في التبيين **قوله**  
فانه حره سقط عن الحاضر حصته بخلاف ما اذا ابراه الى  
المولى الغائب او وهبه مال الكتابة لا يصح لعدم وجوبه عليه  
ولو ابراه الحاضر او وهبه له عتقا جميعا كما في التبيين **قوله**  
كوتبت امه وطفلا في لها اشارة الى ما ذهب اليه  
بعض المشايخ رحمهم الله انه ثبوت الجواز ههنا قياس  
واستحسان لانه الولد تابع لها بخلاف الاجنبي فانه  
استحسان لا قياس قال في العناية وادرا انه الحق انتهى  
**باب كتابة العبد المشترك** **قوله** وقايدته  
انه اذا لم ياذن فله حق الفسخ قال في البدائع لانه يتضرر  
بالكتابة في الحال وفي الثاني الحال لانه لا يجوز بيعه في  
الحال لانه نصفه مكاتب وفي الثاني الحال يصير مستسعي  
فكان له حق الفسخ والكتابة تختم الفسخ ولا يصح فسخه  
الا بقضا القاضي او برضى العبد فانه لم يعلم حتى ادى  
العبد عتق نصفه ويرجع الشريك الذي لم يكتب  
على شريكه بنصف ما اخذ لانه كتب عبد بينهما و

يرجع الذي كاتب على العبد بما قبض منه لانه كاتبه  
على بدل لم يعلم له فيه يرجع عليه الى تمام البديل وما يكون  
منه الكسب في يد العبد له نصفه بالكتابة ونصفه لشركيه  
الذي لم يكتب هذا في الكسب الذي كتبه قبل الاداء وما كتبه  
بعد الاداء فهو له خاصة لانه بعد الاداء يصير مستسعي وهو احق  
بمنافعه ومكاسبه من العتيد والقول له فيه لانه الكسب  
حادث في حال حدوثه الى اقرب الاوقات انتهى **قوله**  
ولو قبض كله عتق نصفه اراقب الضمان شركيه في  
مكاتبته نصيبه وليس له مشاركة فيما قبض ان كان اذنه له  
بقبض البديل والا شاركه فيه كما تقدم **قوله** وفيه للاول  
نصف قيمتها يعني حال كونها مكاتبته وهذا عند ابي يوسف  
لانه ملكه في حاله كتابتها وسواء كان موصرا او موصرا  
لانه ضمانة تملك وهو لا يختلف بهما وقال محمد بن عيسى الاقل  
من نصف قيمتها ومنه نصف ما بقي من بدل الكتابة لانه حق  
الشريك في نصف القيمة على اعتبار العجز عن الاداء وفي  
نصف بدل الكتابة على اعتبار الاداء والاقل متيقن  
فيجب كذا في التبيين وقيمة المكاتب نصف قيمته قنا  
لانه حر يد وبقيت الرقبة كذا في الفسخ **قوله** وارفع اليها  
العقر صح لانه الكتابة مادامت باقية الى كانه الاول في  
التعليل انه يقول كما قال الزيلعي لانه حقها حال قيام الكتابة  
لا اختصاصا بنفسها فاذا عجزت تدره الى المولى لظهور  
اختصاصه بها **قوله** فغزت ضمة المجرى نصف قيمتها  
لشركيه يعني اذا اختار تضمينه وانما كاعتق او  
استسعى **قوله** ورجع العنا منه به عليها عنده يعني ان  
شالانه قام مقام الساكت **قوله** وعندهما لا يرجع قال  
الزيلعي ويستسعيها الساكت ان كان المعتق معه انتهى  
يعني او يعتق **قوله** وهذا مبيت على ما رواه الساكت اذا  
ضمه المعتق يرجع عنده لانه لم يقدم المصنف  
ذلك بل سكت عنه وذكره ثم ووجه عدم الرجوع



عليها عند ما انه ضمن حصته من تركته باعقائه وهو فعله فلا  
يلزمها ضمان ما لزمه بفعله لانه الاعتاق لا يتجوز عند ما  
**باب الموت والعجز** **قوله** لانه عقد لازم تام يعني  
في حق المولى اما في حق العبد فغير لازم نظرا له فيملك  
الفسخ من غير رضی مولاه كما في البدائع **قوله** وعق بنه  
لو قال ولده كالكثرة لكان اوله ليث من البنات **قوله**  
وبادائه حكم بعق ابيه قبل موته وبعثته كذا جعل العتق  
مستند اصحاب الكفر وتخالفة ما في الظهيرية اذا مات  
عنه وفا واديت كتابته يستند العتق اليه اذ هو جزء من احوال  
حياته وان مات لاشيخ وفا لكن ترك ولدا اوله في  
الكتابة وسعى على نجوم ابيه وادير لا يستند بل يقتصر على  
وقت الاداء انظر وينظر الحكم فيما لو كان الولد صغيرا ضيعا  
اولم يصل لقدرة الكسب فينال فيه **قوله** ترك ولدا  
اشتراه فيها الى اشارة الى انه الوالد ليس كالبالول  
فيما عاكس ابر الكسبه وهذا عند ابي حنيفة وعند ما  
اذا مات المكاتب وترك ولدا مشترى او اباه او  
اما سعى على نجوم المكاتب كالولد المولود في الكتابة كذا  
في مختصر الظهيرية **قوله** لانه اير المترك انه كان عينا يعني  
يعني بالبدل لتعديله بامكان الوفا في الحال **قوله** فيكون  
القضا في مجتهده فيه فينفذ وتنسخ الكتابة جواب  
عما قيل في نسخ الكتابة مبني على نفوذ القضا ولزومه وذلك  
لصيانة القضا عن البطالة وصيانته بطلان ما يجب  
رعايته وهو الكتابة رعاية لحق المكاتب وليس احد  
البطالان ازرع واجيب بان القضا اولى لانه اذا لا في  
فصل مجتهدا فيه نفذ بالاجماع وصيانة ما هو مجمع عليه اولى  
من صيانة كتابة اختلف الصحابة في بقائها كذا في  
الفناية **قوله** طاب لمولاه صدقة ادا ما اليه فجز هذا  
بالاجماع وكذا يطيب للسيد ما يجزه في يد عبده من الصدقة  
بعد العجز بالاجماع على الصحيح كما طاب ما اخذه الفقير صدقة

ثم استغنى او تركه لو ارثه الفنى وما اخذه ابن السبيل ثم وصل  
اليه ماله كما في التبيين والبرهان **قوله** ومنه الاصول المقررة  
يشير اليه انه لو لم يتبدل كما اذا ابا ح الفقى للفنى او الها شتى  
ما اخذه من الزكوة لا يحل او ابا ح ما اشتراه فاسد الا يطيب  
بالاباحة ولو ملكه بطيب كما في التبيين **قوله** الاقل من قيمته  
ومن الارشس هكذا ذكره الكرخي وغيره وقار في الهداية الجنائية  
انقضت موجبة للقيمة وهو يشير الى انه الواجب هو القيمة  
لا الاقل منها ومن ارش الجنائية وهو مخالف لما ذكرنا من رواية  
الكرخي والمبسوط وعلى هذا يكون تاويل كلامه اذا كانت  
القيمة اقل من ارش الجنائية كذا في الفناية **قوله** وان  
تكرر قبل القضا لزمته قيمة واحدة فيه قصور حكمه لزوم  
القيمة واللازم الاقل منها ومن الارشس وفيه نوع استدراك  
بقوله سابقا او جنائيات خطأ وكان يغنيه عن هذا  
انه يقول ثم او جنائيات خطأ قبل القضا الى **قوله**  
او اليكس عن الدفع اير دفع رقبته لرد له الى الوق **قوله**  
واذا لم يحكم عليه حتى عجز بطلت كذا في القاعدة قد اوهم  
المص رحمه الله وابعده لانه المسئلة في شرح المجمع واما  
الا بهام فلانها لا تبطل اصلا بل في حق المولى للعود  
في الرق ويواخذها بعد العتق عند ابي حنيفة خلافا  
لها ونص شرح المجمع لو قتل خطأ فصالح على مال او  
اقر به ففضى عليه بالقيمة ثم عجز او اقر بقتل عمدا ثم صالح  
ولم يود حتى عجز فهو مطالب بعد العتق عند  
ابي حنيفة وقالا مطلقا اير يطلب به في الحال ويباع  
فيه بعده انظر ومثله في البرهان **قوله** فان قضى به اير  
بموجب الجنائية وهو الاقل من قيمته ومن ارشها  
**قوله** ويؤثر البدل الى ورثة على نجوم هذا اذا كانت  
وهو صحيح ولو كانت به وهو حريص لا يصح تاجيله الا من  
الثلث اير فيؤثر ثلثي البدل حال والباقي على نجومه كما  
في التبيين **قوله** فيكون الاعتاق منهم ابر اقتصنا



يشير الى عدم صحة ابر البعض لان البراءة منهم جميعا لم تثبت  
الا اقتضا في ضمن العتق واذا لم تثبت المقتضى لا تثبت  
المقتضى وهو ابر البعض كما في البراءة **قول** فلما لا يحل  
له ان لا يجوز له ان يتكلم حتى تنكح زوجا غيره فيه نظر  
لانه اما ان يبقى على الكتابة حتى ملكها والملك لا ينكح مولاه  
وليس للمكاتب التبري بها لعدم اهليته له واما ان يعتق  
قبل ملكها ثم ملكها والحكم في عدم صحة نكاحها كذلك وتصح  
عبارة من ان يقال فلما يعني بعد عتقه لا يحل له ان يتكلم  
بملك اليان حتى تنكح زوجا غيره انما هو ولكن ياباه قوله  
ان لا يجوز له ان يتكلم **قول** لقوله تعالى الى الاستدلال به  
قاصر لانه قدم ان المراد به الطلقة الثالثة فيحتاج الى ان  
يقال والشأن في حق الامة كالشأن في حق الحرة  
والله اعلم **كتاب الولاء** **قول** هو لغة من الولاء  
بمعنى القرب ولذا يقال بينهما ولا ايرقابة **قول** ونشأ  
قاربة حكيمه حاصلة من العتق او الموالاة يشير الى ان  
نوعان لا يختلف السبب لانه سبب ولا العتقة  
العتق على الملك في الصحيح خلا لما قاله اكثر اصحابنا  
ان سببه الاعتاق ووجه الصحيح ان العتق يكون بلا  
اعتاق كعتق القريب بالوراثية وسبب ولا الموالاة  
العتق كذا في الغاية **قول** لمعتق غير حري الى اخره  
يستثنى من اعتاق المسلم عبده الحري بدار الحرب  
لانه لا يعتق باعتاقه بالقول وانما يعتق بالتخليه  
عند ابيه حنيفة وعند ابي يوسف يصير مولا  
لثبوت العتق بالقول وقول محمد مضطرب  
حتى لو خرج مسلمين لاولاد للمعتق عند ابي حنيفة  
خلا فالابي يوسف كان في البدايع **قول** فانه كلما  
منها اعتاق فيه تسامح لانه بملك القريب يحصل  
العتق بلا اعتاق وكذا الاستيلاء **قول** والافضل  
ان يقال المراد ان ثبوت الولاء لعصبة المولى يعني

المتعصبين بانفسهم **قول** فانه المستحق له يتفرع عليه  
قضاء ديونه ونحوها منه **قول** حيث يجوز انقواه الا ولى افراد  
**قول** ولو ولدت ولدا بعد عتقها لاكثر من سنة فهو  
شامل للسنة فافوقها فقوله ان لاكثر من سنة اشهر  
قاصر عن افادة منته حكم السنة فافوقها **قول** فان  
اعتق الاب جردا ابنا الى قومه هذا اذا لم يكن معتدة  
فانه كانت فجات بولد لاكثر من سنة اشهر من وقت  
العتق ولا قلم من سنتين من وقت الفراق لا ينتقل ولاد  
الى مولى الاب لانه كان موجودا عند عتق الامم كذا  
في التبيين **قول** عجز له مولى موالاة انما فرضه فيمن  
له مولى موالاة ليكون مولى له مولى موالاة او له منه  
في الحكم المذكور **قول** سواء كان معتقها من العرب  
او غيرها ما اشارة الى ان وضع القدر والخلاف في معتق  
العرب اتفاق في ذكر الزينو وصاحب الجوهرة **قول**  
ولو عجز لاولاد عليه الممسدرك بقوله قبله عجز له  
مولى موالاة **قول** ولهذا قالوا لا تقبل الشهادة  
بالتسامع في الولاء هذا عند ما خلا فالابي يوسف  
كما في مختصر الظهيرية **قول** والاب اذا كان كذلك  
فلو عجز لاولاد عليه ارعلى ولده مطلقا تقييده بالعرب  
اتفاق لانه لو كان الاب مولى عربي لاولاد واحد  
على ولده لانه حكمه حكم العربي لقول النبي صلى الله عليه  
وسلم ان مولى القوم منهم كذا في البدايع **قول** وثبوت  
على الولد لا يكون من قبل الام يعني بالاصالة لانه يثبت  
من قبل الاب لمواليه باعتاقه وقد حملت بالولد بعد  
عتقها ثم اعتق الاب جردا ولده الى مواليه كما تقدم  
**قول** فلا يكون زواله عن الولد الا من قبل معتق الام  
يعني زوال ابو اسطة كما سبذكر والا فالاصح غير مسلم  
لانه الولد اذا ملك ثم اعتقه ما كانه مولا له لا مولى  
الام ولا لمولى الاب وكذا لو كان حلا او صبي به



فاعتقه الموصى له به **قوله** وليس كذلك بل واده بالحرية  
 الى اخره فيه تكلف ظاهر لانه العطف يقتضي المفارقة  
 فالمخالفة ثابتة وحصل الترافع في كلام المنية على هذا  
 لتجويزه الولاء على من امة حرة بالاصالة ثم نظيه عنه بعده  
**قوله** واذا كانت الام معتقة والاب حر الاصل  
 بذلك المعنى وان كان عربيا صوابه حذف ان من وان كان  
 عربيا لكونه قسما لقوله بعده وان كان غير عربي و  
 في نسخة بفا التفريع ولا اعتراض عليها **قوله**  
 خلا فلا يبي يوسف ار فانه يقول الولد يتبع الاب  
 في الولاء كما في العربي لانه النسب للابا وان ضعف  
 ولها انه للنصرة ولا نصرة له من جهة الاب لانه من  
 سور العرب لا يتناصرون بالقبايل **قوله** يقتضي  
 بالميراث والولاء لهما اطلاقه فشم لو كان المال مبيد  
 احدهما وكان ينبغي ان يخرج صاحب اليد لكن كلا  
 منهما يثبت له الولاء اذ هو المقصود في هذه الدعوى  
 وهما سببان ولم يخرج صاحب اليد لانه سببه  
 الولاء وهي العتق لا يتأكد بالقبض بخلاف الشراء  
 كما في مختصر الظهيرية انه من هذا اذ لم يوقنا ولم يبق  
 القضا باحد البنتين لما قال في البدايع لو وقنا قال  
 اولى لانه اثبت العتق في وقت لا يتنازع فيه احد  
 ولو كان هذا في ولء الموالاة كان صاحب الوقت  
 الاخير اولى لانه ولا الموالاة يحتمل النقص والفسخ  
 فكان عقد الثاني تقضا للاول الا انه يشهد بشهود  
 صاحب الوقت الاول انه كان عتق عنه لانه حينئذ لا  
 يحتمل النقص فاسببه ولا العتاقة وان اقام البينة انه  
 انه اعتقه وهو يملكه لا يعلمونه له وارثا سواء ففرضي له  
 ثم اقام اخو البينة على مثل ذلك لم يقبل الا انه يشهدوا  
 انه اشترى من الاول قبل ان يعتقه ثم اعتقه وهو  
 يملكه فيبطل قضا الاول لانه تبين انه كان باطلا انتهى

**قوله** مجهول النسب مفعول والى لاصفة لحي كما توهم بعضهم  
 لانه لا على لا يشترط فيه جهل النسب ولا كونه غير عربي وكان  
 الا نسب للمصنف تاخير ذكر المفعول عن مولاة العبد  
 والصبي غيرهما فيجعل العبارة هكذا والى حر مكلف او صبي  
 عاقل او عبه باذن وليه وسببه مجهول النسب على انه  
 يرثه **قوله** وغيره يعني ولا مولد عربي كما في البدايع  
 ويعني عن هذا كونه مجهول النسب لانه العبد انما يهرس  
 معلومة **قوله** او صبي باذن ابيه عطف على **قوله**  
 على انه يعقل عنه الى لابد من اشتراط ذلك في العقد لما قال  
 في الهداية ولا بد من شرط الارث والعقل كما ذكره في  
 الكتاب لانه بالتزام وهو بالشرط انه ذكر في الجوهرة  
 ومنها ان الشرط ابطا ان يشترط الميراث والعقل انه  
 واعترض صاحب غاية البيان على وجوب اشتراط  
 الارث والعقل لصحة عقد الموالاة بما يدل عليه كلام  
 الحاكم في الكافي ورده قاضي زاوه بانه ليس في  
 شيء مما ذكره ما يدل على عدم اشتراط الارث والعقل  
 فليجمع **قوله** بخلاف ولء العتاقة حيث لا يرث  
 الا ان على قد يرث كل منهما صاحبه باعتبار اعتاقه  
 له كما اشترى مستان عبدك بدار الاسلام فاعتقه  
 ثم رجع المستان لدار الحرب فبني فاشتراه  
 عتيقه فاعتقه فكل منهما يكون مولى صاحبه وكذا  
 الذمي اذا اعتق ذميا كان عبدا له فاسلم ثم هرب  
 سببه ناقضا للهداية دار الحرب فبني فاسلم  
 فاشتراه عتيقه فاعتقه فكل منهما مولى صاحبه وكذا  
 لو ارتدت امرأة بعد اعتاق عبدها وحقت ثم كفا  
 سببت فاشترى ما عتيقها فاعتقها واسلمت كما في  
 البدايع **قوله** ولو شرط ان الجانين يتوارثان اي  
 جائز ان يرث احدهما صاحبه اذ حقيقة التقا على  
 منتفية انه ذكر مثل قول المصنف في غير ما كتب



كالجمهورية في المبسوط والجندی في غير خلاف ولكن نقل  
 العلامة الشيخ علي المقدسي رحمه الله عن ابن الضياء انه  
 ولو كان رجلا لم يسر لهما وارث مسلم وهما مسلمان  
 في دار الاسلام فواله احد هما صاحبه ثم والاه الاخر  
 فعند ابيه حنيفة يصير الثاني مولى الاول ويبطل ولا  
 الاول وقال كل منهما مولى لصاحبه لا مكان الجمع بين  
 الولائيين اذ يجوز ان يكون شخصان كل منهما يرث  
 من صاحبه ويعقل عنه كالاخوين وابني العم فلا يتضمن  
 صحة احدهما انتقاض الاخر ولا يصح حنيفة المولى  
 الاسفل تابع للاعلى وقومه كالمعتق تابع للمعتق ولذا  
 يرث للاعلى الاسفل ويعقل عنه ولا يكون التبع متبوعا  
 والمتبوع تبعاً فلم يحز الجمع وتضمن صحة الثاني انتقاض  
 الاول **قوله** الا انه يشترط في هذا الرتبة  
 فتح عقد المولاة كذا في النهاية والكفاية وقارناج  
 الشريعة اذ في انتقال الولاء الى غيره وتبطل الا على  
 عنه ولا الاسفل **قوله** بحضرة من الاخر المراد من الحضرة العلم  
 حتى اذا وجد العلم بل حضور كفي كذا في غاية البيان  
**قوله** كذا الوقت به اشارة الى ان هذا العقد ثبت  
 بالقرار كالشهادة المفردة وسواها كذا في اقرار في  
 الصحة او المرض صرح به في البدائع **قوله** اقول ظاهره  
 مشكل الى اخره الاشكال مدفوع لانه نص في  
 البدائع على ان الاسلام ليس بشرط لصحة هذا العقد  
 فيصح ويجوز مولاة الذمي الذمي والذمي المسلم  
 والمسلم الذمي لانه المولاة بمنزلة الوصية بالمال ولو  
 اوصى ذمي لذمي او مسلم او مسلم لذر بالمال جازت  
 الوصية كذا المولاة وكذا الذمي اذا اوصى ذمياً ثم سلم  
 الاسفل جاز لما قلنا **كتاب الايمان** **قوله**  
 اليمن لغة القوة قال الكمال لفظ اليمن مشترك  
 بين الجارحة والقسم والقوة لغة تبنى لبيان

مفهوم وسببه وركنه وشروطه وحكمه فاما مفهوم اللغوي  
 فجملة اولي الشائبة صريحة الجز بين يؤكد بها جملة  
 بعد ما خبرية وترك لفظه اولي يصير غير مانع  
 لدخول نحو زيد قائم زيد قائم وهو على عكسه فانه  
 الاول هو المؤكدة بالثانية من التاكيد اللفظي وجملة  
 اعم من الفعلية كحلفت بالله لا فعلن او احلف والاسمية  
 مقدمة للخبر كعلي عهد الله او موخرته نحو لعمر كذا فعلن  
 وهو مثال ايضا لغير المصرح بخبرها ومنه والله  
 وبالله فانه الحرف جعل عوضاً عن الفعل واسما هذا  
 المعنى التوكيدي ستة الحلف والقسم والعهود  
 الميثاق والايل واليمين وخروج بانثائية نحو  
 تعليق الطلاق والاعتاق فانه الاول ليس بانثا  
 فليست التعاليق ايماناً لفة وسببها الفار تارة  
 ايقاع صدقة في نفس السامع وتارة حمل نفس  
 او غيره على الفعل او الترك فبين المفهوم اللغوي  
 والشرعي عموم من وجه لتصادقهما في اليمين بالله  
 وانفراد اللغوي في الحلف بغيره مما يعظم وانفراد  
 الاصطلاح في التعليقات ثم قيل يكره الحلف بالطلاق  
 والعتاق لقوله صلى الله عليه وسلم من كان حالفاً  
 فليحلف بالله الحديث والاكثر على انه لا يكره لانه لمنع  
 نفسه او غيره ونحل الحديث على غير التعليق مما هو مخوف  
 القسم وركنها اللفظ الخاص وشروطها الاسلام  
 والعقل والبلوغ وحكمها الذم يلزم وجودها وجوب البر  
 فيما اذا انعقدت على طاعة او ترك معصية فيثبت  
 وجوبها لادب الفل والبر وجوب الحنث في  
 الحلف على ضد هما ونهيه فيما اذا كان المحلوف عليه  
 جازياً ولزوم الكفارة فيما يجوز فيه الحنث او يحرم  
 كذا في الفتح والبر **قوله** وشرعاً تقوية الخبر بذكر  
 اسم الله الاول منه قول صاحب الكنز تقوية احد طرفي



الخبر بالمقسم به لشموله الحلف بصفات الذات ولكونه التقوية  
لمتعلق الخبر لا ذات الخبر **قوله** والتعليق عطف على تقوية  
الخبر يوضحه ما قاله الكمال واما مفهوم الاصطلاح في جملة  
اولي انشائية مقسم فيها باسم الله تعالى او صفة يوكدها  
بها مضمونة ثمانية في نفس السامع ظاهرا او محتملا المتكلم  
على تحقيق معناها قد خلت بفتيد ظاهرها الغموس  
او التزام كرهه كفر او زوال ملك على تقدير لم يمنع عنه  
او محبوب ليحمل عليه قد خلت التعليقات مشكرا  
فعل فهو يهودي وانه دخلت الدار فانت طالق  
بضم التاء ايرتد دخلت لمنع نفسه وبكسر ما لمنها  
ار المرأة وانه بشرني فانت حر **قوله** واما سمي بها  
عند الفقهاء بتفريع عليه انه لو حلف انه لا يحلف فحلف  
بالطلاق ونحوه حث **قوله** الغموس قال في البحر  
عنه المبسوط الغموس ليس بمينا حقيقة لانها كبيرة مخضنة  
واليمين عقد مشروع والكبيرة ضد المشروع و  
لكن سميت بمينا مجازا لان ارتكاب هذه الكبيرة  
بصورة الحلف كما سمي ببيع الحر بيعا مجازا لوجوده  
صورة البيع فيه انتهى **قوله** والطراد بترتيب الاحكام  
عليه اليه افوه ثبت انه الايمان اربعة لان الحلف على  
الماضي صادقا كاللغو في عدم المواخذه فكان له حكم  
فلا وجه لاستقاطه **قوله** احدها اليمين الغموس على  
الوصف كما في اصح نسخ الهداية وفي بعضها يمين  
الغموس فهي اضافة الموصوف اليه صفة وهي  
ممنوعة والغموس فعول بمعنى فاعلة بصيغة المبالغة  
كما في الفتح **قوله** فانه للغموس اسم لما لا يفيد اشارة  
اليه انه لا لغو في الحلف بغيره ما قال في الاختيار  
رواين رستم عن محمد رحمه الله لا يكون اللغو الا في اليمين  
بالله وذلك لان من حلف بالله على امر يظنه كما قال  
وليس كذلك لغا المحلف عليه وبقي قوله امراته

اليمين

طالق او عبده حر او عليه حج فيلزمه انه حر **قوله** وبرجى عفو  
كذا علقه بالراجح من الحسن حيث قال في حواشي ابو اخذ الله  
بها صاحبها **قوله** قلنا الخ احد ما قيل في الجواب عن  
التعليق بالراجح مع القاطع بعدم المواخذه والاصح انه  
اللغو بالتفسيرين الذين ذكرهما المصنف متفق  
على عدم المواخذه به فلم يتم العذر عن التعليق بالراجح الا  
ما قيل انه لم يرد به التعليق بل التبرك باسم الله تعالى  
والنائب فهو كقوله صلى الله عليه وسلم لا اهل المقابر  
وانا ان شاء الله بكم لا حقون كذا في الفتح والاختيار  
**قوله** فانه قلت الخ كيف يتايت هذا السؤال مع قول  
صاحب الاختيار اليمين اما ان يكون على الماضي او على الحال  
او على المستقبل فانه كانت على الماضي او على الحال فاما ان  
يتعد الكذب فيها وهي الاولى ارفع الغموس او لم يتعد  
هي الثانية ارفع اللغو وانه كانت على المستقبل فهي  
الثالث المنعقدة انتهى **قوله** بل الصواب في  
الجواب الخ مفيد الجواب عن عدم ذكر الحلف على الحال  
ولا يفيد بيانه انه من الاقسام ويعلم حكمه بما قدناه  
عن الاختيار انه اما ان يكون متعديا للكذب فهي الغموس  
اولا فهي اللغو **قوله** اي مخطا فسر به الناي لان الحلف  
ناسيا لا يتصور الا ان يحلف انه لا يحلف ثم نسي  
مخلف وعلى تفسير النسيان بهذا المعنى في  
الحث بحقيقته يلزم منه استعمال اللفظ في حقيقة  
ومجازه **قوله** وانما وجبت فيها الكفارة لقوله صلى الله  
عليه وسلم الخ كذا استدله به في الهداية وقال الكمال  
اعلم انه لو ثبت حديث اليمين لم يكن فيه دليل لان  
المذكور فيه جعل الهزل باليمين جدا والهزل قاصد  
لليمين غير راض لحكمه فلا يعتبر عدم رضاه به شرعا  
بعد مباشرة التسبب فختاروا الناي بالتفسير  
المذكور لم يقصد شيئا أصلا ولم يدر ما صنع وكذا



المخطي لم يقصد قط التلفظ به بل بشي اخر فلا يكون الوارد  
في الهازل واردا في الناس **انتهى** **دول** فنجب الكفارة  
بالحنث كيف كان الحنث **دول** وقال بعضهم كل اسم الح  
رجحه بعضهم بانه ان كان مستعملا لله تعالى وغيره لا يتعين  
ارادة احد هما الا بالهنية انتهى كذا في الفتح ورجحه في  
غاية البيان وقال صاحب البحر وهو خلاف المذهب لانه  
هذه الاسماء كانت تطلق على الخلق لكن تعين الخالق  
مراد ابد لانه القسم اذ القسم بغير الله لا يجوز فكان  
الظاهر انه اراد اسم الله تعالى حلا للكلام على الصحة الا  
انه ينوير بغير الله فلا يكون يمينا لانه نور ما يحتمله كلامه  
فيصدق فيما بينه وبين ربه كذا في البدائع **انتهى**  
او بصفة المراد به اسم المعنى الذي لا يتضمن ذاتا ولا يحل عليها  
بهو هو كالعزة والكبرياء والعظمة بخلاف نحو العظم  
كذا في الفتح **دول** فما تعارف الناس ان خلف به من  
صفاته تعالى يكون يمينا ارسوا كانه من صفات الفعل  
او الذات وهو قول المشايخ ما ورأه وهو الصحيح لانه  
الايمان بنية على الوفاء وكل مؤمن يعتقد تعظيم الله  
تعالى وتعظيم صفاته وقال شيخ العراق صفات  
الذات مطلقا يمين كعزة الله لا صفات الفعل كالعز  
والغضب لانه صفات الذات كذكر الذات وصفات  
الفعل ليس كذكر الذات والخلف بالله تعالى  
مشروع دون غيره كما في البرهان **دول** نعم الله في  
ضم العين وفتحها الا انه لا يستعمل المضموم في القسم  
ولا يلحق المفتوحة الواو في الخط بخلاف عمر والعلم  
فانها الحقت للفرق بينه وبين عمر كذا في الفتح **دول**  
وهو حرف دمع بالابتداء اريد دخول اللام واذا لم تدخل اللام  
نصب نصب المصادر فتقول نعم الله ما فعلت  
ويكون على حذف حرف القسم كما في الله لا فعلن  
كذا في الفتح والبرهان **دول** وعهد الله وميثاقه اذا

قصده

قصده بغير اليمين يدين كما في البحر **دول** وقسم واحلف  
واشهد وان لم يقرب الله انما ينقذ اذا ذكر قسم عليه لا كما ظن  
انه مجرد قوله اقسام وكونه ينقذ ويؤيده كلام محمد في الاصل  
كذا قاله ابن الضياء **دول** لانه للحال قال الكمال لانه معناه احلف  
الان بالله **انتهى** **دول** لا حقا يشير اليه رد ما نقل في الشيخ  
اسماعيل الزاهد والحسن ابن ابي مطيع انه يمين كما في الفتح  
وفي مختصر الظاهرية الصحيح انه يمين انه اراد به اسم الله تعالى  
**دول** ولو قال والحق يكون يمينا قدمه متنا **دول** فيكون  
يمينا بغير الله ارضا ينقذ **دول** وحرفه الواو قال الكمال ثم  
قالوا الباء هي الاصل لانها صلة الحلف ثم الواو بدل منها  
لمناسبة معنوية وهي ما في الاصاق من الجمع الذي  
هو معنى الواو فلكونه باء لا اخطت عنها بدرجة فدخلت  
على المظهر لا المضمر والتا بدل عن الواو لانها من حروف  
الزيادة **دول** ثم قيل ينصب بنزع الخافض ان نصب  
الاسم وهو اكثر استعمالا وقيل يحذف وهو قليل كذا  
في غير القسم وعلى الرفع ايضا نحو الله لا فعلن على  
اضمار مبتدأ وخبر وهو الاول لانه الاسم الكريم اعرف  
المعارف فهو اولي بكونه مبتدأ والتقدير الله قسمي  
او قسمي الله لا فعلن كذا في البرهان والفتح **دول** لكرر  
ثوب يستر عامة بدنه هو اللازم والا ففضل كسوة ثوبين  
او ثلاثة كما في الفتح وقال الطحاوي هذا اذا دفع اليه  
الرجل اما اذا دفع اليه المرأة فلا بد من خارج مع الثوب لان  
صلاتها لا تصح دونها قال الكمال وهذا باه الرواية التي  
عن محمد بن دفع السر او بانه للمرأة لا يكفي وهذا كله  
خلاف ظاهر الجواب وانما ظاهر الجواب ما ثبت به  
اسم المكتسب وينتفى عنه اسم العريانة وعليه بني  
عدم اجزاء السر او بلاء صحة الصلاة وعدمها فانه لا دخل  
في الامر بالكسوة اذ ليس معناه الا جعل الفقير مكتسبا  
على ما ذكرنا والمرادة اذا كانت لابة فمبصا سابل



وازار وخارا على راسها واذنيتها دون عنقها لا شك في ثبوت  
اسم انها مكتوبة لغيرها ومع هذا لا تصح صلاتها فالعبرة  
لثبوت ذلك الاسم صحته الصلاة اول انتهر ولم ار حكم  
ما يغطي رأس الرجل **فصل اول** فلم تجز البراءة قال في  
البحر لكن لا تجز عنه الكسوة بجزيه عن الطعام باعتبار  
القيمة **فصل** فانه يجوز عنها شرطه لانه لو كان عنده احد الثلاثة  
لا يجوز له الصوم وان كان محتاجا اليه كذا في البحر وقال قاضينا  
لا يجوز التكفير بالصوم الا بمنع عجز عا سحر الصوم فلا يجوز  
لمن يملك ما هو منصوص عليه في الكفارة او يملك بدله  
فوق الكفاف والكفاف منزل يسكنه وثوب  
يلبسه ويستمر عورته وقوت يومه ولو كان له عبد  
يحتاج لخدمته لا يجوز له التكفير بالصوم لانه قادر على  
الاعتاق **انتهر** **فصل** وقت الادا قيد به لانه اعتبار الفق  
والفني عندنا عند ارادة التكفير بخلاف المحدث المعتبر  
فيه وقت الوجوب حتى تنصف بالرق كما في الفتح  
ولنا ان الكفارة تسير الجنابة ولا جنابة ههنا اير فيما قبل  
الحنث **فصل** لانها اير الجنابة تحصل بهنك حرمة اسم الله  
تعالى بالحنث كونه الحنث جنابة مطلقا ليس واقعا اذ  
قد يكون فضا واما اخرج المصنف الكلام فخرج الظاهر  
المتبادر من خلاف المحلوف عليه والحاصل ان الكفارة  
تجب بسبب الحنث سواء كان به معصية اولاد والمراد  
توقير ما يجب لاسم الله عليه فهذا يفيد ان السبب  
الحنث كذا في الفتح **فصل** واما اضيف اليها الى اضافة  
الكفارة الى اليمين اضافة الى الشرط مجازا كما في الفتح  
**فصل** اير ينبغي ان يحنث اير يجب عليه ان يحنث  
ويكفر واعلم ان المحلوف عليه انواع منه ما يجب فيه  
الحنث وهو ما ذكره المصنف ومنه ما يكون الحنث  
افضل كالحلف على ترك وطى زوجته نحو شهر  
والحلف بضر بن عبده وهو يتأهل ذلك

اوليتكون مديونة انه لم يوافه عدالان الرفق ايمن والعفو  
افضل وكذا اتيسر المطالبة ومنه ما يكون البراءة كالحلف  
على ترك اكل هذا الخبز ولبس هذا الثوب ولو قال  
قائل انه واجب لقوله تعالى واحفظوا ايمانكم على ما  
هو المختار في تناويلها انه البر فيها امكن انتهر كذا في الفتح  
وبقي قسم رابع وهو ما يكون البر فيه فضا كحلف لمصلين ظهر  
اليوم ذكره في البحر **فصل** ولا كفارة على كذا الوارد  
بعد حلفه ثم حنث بعد اسلامه لا يلزم شي واما تخفيف  
القاض ونحوه فالمراد به صورة اليمين فانه المقصود منها  
رجاء النكول لانه الكافر يعتقد في نفسه تعظيم اسم الله  
وان كان لا يقبل منه ولا ثياب عليه كذا في الفتح **فصل**  
من حرم ملكه ليس قبيحا بل اراو به شي مائة الاشياء سواء  
كان ملكه او غيره ليشمل الاعيان والافعال وما كان طلالا  
وما كان حراما لقوله كل ما كنت على حرام وقولها زوجه انت  
على حرام او حرمك فجامعها طابعة او مكرهة حنث  
ودخول من تركت على حرام والخبر على حرام اذا لم يرد  
الخبر بل اراد اليمين كما في الفتح **فصل** اير من حرم على  
نفسه قيد به لانه لو جعل حرمة معلقة على فعله فلا  
يلزمه الكفارة كما لو قال ان اكلت هذا الطعام فهو على  
حرام فأكله لا يحنث كما في البحر عن الخلاصة **فصل**  
والفقير على انها تبين امراته الى قال البزدور في مبسوط  
هكذا قال بعض مشايخ سمرقند ولم يتضح لي عرف  
النس في هذا لانه لا امرأة له يحلف به كما يحلف  
ذو الحليلة ولو كان الوف مستقبضا في ذلك لما  
استعمل الا ذو الحليلة فالصحيح ان بقيد الجواب في  
هذا ونقول ان نوب الطلاق يكون طلاقا تاما من غير دلالة  
فلا احتياط ان يقف الا ان فيه ولا يخالف  
المتقدمين انتهر نقله الكمال عنه ثم قال واعلم ان مثل هذا  
اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل المتعارف فيه



حرام على كل مك ونحوه كأكلة كذا ولبس دونه الصيغة العامة  
 وتعارفوا ايضا الحرام يلزم مني ولا شك في انهم يريدون  
 الطلاق معلقا فانهم يذكرون بعد لا افعل كذا او لا تفعل  
 مثل تعارفهم الطلاق يلزم مني لا افعل كذا فانه يراد به ان  
 فعلت كذا فمهر طالق ويجب امضاؤه عليهم انهم تنب  
 اذا لم يكن له آداة وقد حلف بالصيغة العامة يلزم  
 كفارة يمين اذا اكل او شرب كذا في البحر في النهاية  
**قوله** كذا قوله طلال بزوني حرام من الهداية ومعناه  
 الحرام عليه حرام **قوله** المنذور اذا كان له اصل في  
 الفروض اير اصل مقصود ليخرج الوضوء لعدم لزومه بالنذر  
**قوله** لزم الناذر اير لزم الوفا به من حيث هو قرينة  
 لا بكل وصف التزم به او عين كما سيذكر انه  
 لو نذر التصديق بهذه الذراهم اجزاه التصديق بغيرها  
 عنها كما في الفتح **قوله** اير عليه الوفا به اير بما نذر ولا يجزئ  
 كفارة يمين وصحة صاحب الهداية في الصوم بان المنذور  
 واجب ان يتركه من المتأخرين من قال بفرضية الا يبا بالمنذور  
 للاجتماع وهو الاظهر كما في البرهان **قوله** وفي او كفو به  
 يعني اي يفتى بالتخيير بين ايفائه بما التزم وبين كفارة  
 يمين وهذا التفصيل في المعلق بشرط يريده وبشرط  
 لا يريده انه في الاول يلزم عين ما نذره وفي الثاني  
 يتخير بين ايفائه بعين ما نذره وبين كفارة يمين مختار  
 صاحب الهداية وهو وان كان قول المحققين فهو خلاف  
 ظاهر الرواية ونظر فيه صاحب العناية وبين وجه  
 النظر وقال عليه الوفا بنفس النذر ولا ينفعه كفارة يمين  
 لاطلاق الحديث وردت تنظيره برسالة وقد عينت  
 صحة حصة الصحة فيما قاله صاحب الهداية فيتمتع الناذر  
 بين الوفا بعين المنذور وبين كفارة يمين فيما اذا  
 علق النذر بما لا يراد كونه وعليه الفتور واسم الرسالة  
 تحفة الخيرية واسعاف الناذر الفتي والفقيه بالتخيير

**قوله** نذر بعنق رقبة الى كذا في الفتح **قوله** نذر لفقراء  
 مكة مستدرك بما قدمه في كتاب الصوم **قوله** قال ابن بري  
 من مريض هذا تحت شاة لم يلزم كذا الوفا على شاة اذ يحتمل  
 كما في الفتح **قوله** الا انه يقول فلفه على ان اذ يحتمل كذا  
 يلزم لو قال اذ يحتمل وان تصدق بلحما ولو قال لله على ان  
 اذ يحتمل جزورا فان تصدق بلحمة فذبح مكانه سبع شياه  
 جاز كما في الفتح **قوله** لكن ان افطر يوما قضاؤه ولا يلزم  
 الاستقبال وان قال متتابعا هذا بخلاف ما اذا نذر  
 شهرا بغير عينة وشروط المتتابع فانه يلزم الاستقبال  
 بفطره يوما كما في الفتح **قوله** نذر بتصدق الف  
 درهم من ماله الى قال قاضي خان وان كان عنده عروض  
 او خادم يساو مائة فانه يبيع ويتصدق وان كان  
 يساو عشرة يتصدق بعشرة وان لم يكن له شيء  
 فلا شيء عليه لمن اوجب على نفسه الف حجة يلزم  
 يقدر ما عاش في كل سنة حجة انتهر **قوله**  
 وصل بحلفه ان شاء الله بطل كذا نذره وطلقاته و  
 عتاقه واقاربه عبادة او معاملة وسائر العقود  
 وسوا وصل حقيقة او حكما كانقطاع لتنفس او سعال  
 وسوا قصد الاستئنا او لم يقصد علم حكمه او لم يعلم  
**باب حلف الففل** **قوله** مبنية على الوفاء  
 عندنا اذا لم تكن فيه نية فانه كانت واللفظ يحتمل  
 انعقد اليمين باعتبار كذا في الفتح وقال في البحر  
 عن الحياور الحصبير المعتبر في الايمان الالفاظ ودون  
 الاغراض انتهر ولعله قضا وما قاله الكمال ديانة فلا  
 مخالفة **قوله** وعندنا في على الحقيقة يعني  
 اللغوية وعند الامام احمد على النية مطلقا **قوله**  
 يحتمل بدخول صفة لم يقيد بكونها مسقفة وقال  
 الكمال يحتمل بالصفة بعد ان تكون مسقفا كما هي  
 صفا فديارنا ثم قال بعد هذا السقف وصف فيه

فلله



اير البيت وهذا يفيد كانه ذكر السقف في الدلهيز  
 لا حاجة اليه انتر فكذا الصفة **اول** - لانه البيت اسم  
 لمبنى مسقف السقف ليس شرطاً فيجوز وان لم  
 يكن مسقفاً كما سيذكره المصنف **اول** - وقيل كحنت  
 اذ يبات فيه عادة كذا في الهداية لانه لو اُغلق الباب  
 كانه داخل وقال الكمال اذا اُطلق البيت في العرف  
 فانما يراد به ما يبات فيه عادة فدخل الدلهيز اذا  
 كان كبيراً بحيث يبات فيه لانه مثله يقاد بيتوته  
 للضيوف في بعض القرى وفي المدن يبيت  
 فيه بعض الاتباع في بعض الاوقات فيجوز  
 انتر **اول** - بل لا يترد كونه بناء للبيتوته يخالف  
 ما مشى عليه سابقاً من الحنت بدخول الصفة كما  
 فيها من معنى البيت ولذا مشى الكمال عليه كما قد  
 مخالف لصاحب الهداية لانه صاحب الهداية صح  
 الحنت بدخول الصفة دون الدلهيز مع انه المعنى  
 فيها واحد فحذفها للكمال في التسوية بينهما  
**اول** - او ظلة باب دار وهي التي الى اخوه  
 من الظلة بهذا لتكون باباً طالاً للظلة اذا  
 كان معناها ما هو داخل البيت مسقفاً فانه يحنت  
 بدخوله لانه يبات فيه كذا في البحر وقال الكمال الحاصل  
 انه كل موضع اذا اُغلق الباب صار داخل لا يمكن  
 الخروج من الدار وله سعة يصلح للبيتوته من  
 سقف كحنت بدخوله انتر وقد علمت من كلامه  
 انه السقف وصف فالتقييد به اتفاق **اول** -  
 وفيه لا يدخل دار لم يحنت بدخولها خربة يعني كحنت  
 لم يبق بها بناء أصلاً بان صارت صحاً فاما اذا دخلها  
 بعد ما زال بعض حيطانها فهذه دار خربة فينبغي  
 ان يحنت في المنكر الا ان يكون له نية كذا في الفتح  
**اول** - وقيل في عرفنا لا يحنت كذا في الهداية

بعض

انتر وهو قول المتأخرين وقال الكمال لوجع بين قول المتقدمين  
 والمتأخرين بان يحل جواب المتقدمين بالحنث على ما اذا  
 كان للسطح حضية وجواب المتأخرين المعبر عنه بقوله  
 وقيل في عرفنا يعني البحر ولا يحنت بالوقوف على السطح  
 على ما اذا لم يكن له حضية كانه مع التسمية لانه لو كان  
 وفي هذه الدار قيد بالاسارة مع التسمية لانه لو كان  
 ولم يسم كما اذا حلف لا يدخل هذه فانه يحنت بدخولها  
 على اربعة كانت دار او مسجد او حمام او بيتان  
 لانه اليه عقدت على العين ودون الاسم والعين باقية  
 كما في البحر عن الذخيرة **اول** - كما لو جعلت مسجداً الى اخوه  
 يشير اليه انه لو حلف لا يدخل هذا المسجد هدم ثم بني مسجداً  
 فدخله كحنت لعدم اعتراض اسم اخر عليه **اول** - او دخلها  
 بعد هدم الحمام كذا لو بنيت داراً بعد هدم نحو الحمام قد  
 ظلها فانه لا يحنت ايضاً لانه غير تلك الدار التي منع نفسه  
 من الدخول فيها كذا في البحر **اول** - لا يدخل هذه الدار الى اخوه  
 لو كان الحلف على الخروج انفس الحكم واذا ارتق  
 وهو يشد في المني فغرة او زلق فوقع في الدار  
 او رفعة السج ووقعته في الدار وهو لا يستطيع  
 الامتناع لا يحنت في الصحيح كما في البحر **اول** - فاخذت  
 النقلة من الدار ابرو لو كان شيئاً فحسب كحنت لا تقدر  
 النقلات وليس عليه ان يستانج من ينقل متاعه في  
 يوم ولا يلزمه النقل باسرع الوجوه بل بقدر ما يسمي  
 ناقلاً في العرف كذا في الفتح **اول** - فانه لبث على  
 حاله ساعة حنت يعني اذا امكنه النقل فاما اذا لم  
 يقدر فانه كان بعذر الليل وخوف اللص او يمنع ذير  
 سلطان او عدم موضع يتنقل اليه حينئذ او اُغلق عليه  
 الباب فلم يستطع فتحه او كان شريكاً او ضعيفاً لا  
 يقدر على حمل المتاع بنفسه ولم يجد من ينقلها لا يحنت  
 ويحقق ذلك الوقت بالعدم للعذر والفرق بين



هذا وبين انه لم يخرج من هذا المنزل اليوم فكذا فقيد او منع  
او قال انه لم تحضر الليلة فممنها ابوها حيث يحث ان  
المحلف عليه ان كان عدما لا يتوقف على الاختيار  
وينعدم بعده فبصير مكنا لا مكنا فلم يتحقق شرط  
الحث كذا في الفتح **قوله** فقعد بمعنى مكث ونظيره  
لا يخرج ولا يتزوج ولا يظهر فاستدام النكاح والطهارة  
لا يحث كما في الفتح **قوله** لانه من فوج به بالمال الكمال  
فاذا خرج هو وترك متاعه واهله فيها ولم ير الرجوع  
حنت وكذا المحلف لا يمكن في هذه المحلة او  
السكة لو خرج بنفسه عازما على عدم العود ابد  
حنت وان خرج على غم ان يرسله ينظر لانه يعد  
المساكن ساكنة بمحل سكنى اهله وماله عرفا وهذا  
اذا كان الحالف مستقلا بكنه قائما على عياله  
فان كان سكنه تبعا لكان كبير ساكن مع ابيه  
او امانة مع زوجها فخرج بنفسه وترك اهله  
وماله وهي زوجها وماله لا يحث وقيد الفقيه  
ابو الليث ايضا بان يكون حلفه بالعربية فلو  
عقد بالفارسية لا يحث اذا خرج بنفسه  
وترك اهله وماله وان كان مستقلا بكنه  
**انتهى** **قوله** هذا عند ابي حنيفة رضى الفقيه  
ابو الليث واخذ به لكن استثنى منه المشايخ مالا  
يتاخر به السكنى كقطعة حصير وود كذا في  
البحر **قوله** وقال ابو يوسف رحمه الله يعتبر نقل  
الاكثر قال صاحب المحيط والفوائد الظهيرية  
والكافي في الفتوى على قول ابي يوسف كذا في  
الفتح **قوله** وقال محمد يعتبر الموضع ما يقضى به  
من التصحيح كما في البرهان **قوله** بخلاف المصر  
والقرية جعل القرية بمنزلة المصر وهو الصحيح من  
الجواب كما في الهداية وهو احتراز عن قول من

جعل القرية كالدار فقال بالحث ببقا الكل والمتاع كذا  
في الفتح **قوله** بان يكره عليه ابر على الحمل اشارة الى ان  
الاكراه على الخروج بنفسه لا يعتبر في حث الخروج  
بنفسه اذا توعده عليه لما عرف انه الاكراه لا بعدم الفعل  
عندنا كما لو حلف لا يأكل هذا الطعام فاكراه عليه حث  
بأكمله ولو اوجبه في حلقه لا يحث كما في الفتح وكان  
ينبغي للمصنف الاقتصار في الشرع على قوله  
اير وبدوذ الامر لا يحث ويحذف قوله بان يكره عليه  
لانه لا يناسب قوله بعده ولو راضيا اذ لا يجامع  
الاكراه الرضى **قوله** ولو راضيا هو الصحيح وقيل  
يحث ثم اذا لم يحث هل يدخل اليمين باخراجه  
بغيره قال السيد ابو شجاع تخلص وهو ارفق وقال  
غيره من المشايخ لا تخلص وهو الصحيح ذكره الترمذاني  
وقاضيان كذا في الفتح **قوله** فالاقام ان يخرج  
بامره صوابه ان يدخل لكونه موضوع المسئلة **قوله**  
وعده في الاخرين ومنه حكمه عدم التخلل اليمين في  
الصحيح كما تقدم في الخروج **قوله** فخرج لها ويرجع  
هذا اذا تجاوز عزمه مقامه فان رجع قبل مجاوزة  
العزم لا يحث كما في التبيين ولو كان بينه وبين  
المحلف عليه دون مدة السفر بخلاف الخروج الى  
جنازة فانه يحث بانفصاله عن داره بخروجه لغير  
جنازة ولا يحث بخروجه من منزل بها الى صحن الدار  
ثم يرجع كما في البحر **قوله** وفي لا ياتىها حتى يدخلها  
ويحث بالوصول قصد او لم يقصد بخلاف  
الخروج والذهاب فانه يشترط وجوده عند قصد  
كذا في الفتح في جامع قاضيان والفوائد الظهيرية  
**قوله** وذهابا به كخروجه قال صاحب البحر لم ار  
من صرح بلفظ الرواح في امتنا وهو كثر الوقوع  
في كلام المصرين في ايمانهم لكن قال الازهر برتبة



العوب انه الرواح الذهاب سوا كان اول الليل او اخره  
 في الليل قال النور هذا هو الصواب انتهى فعلى هذا اذا حلف  
 لا يروج اليه كذا فهو بمعنى لا يذهب وهو بمعنى الخروج  
 يحث بالخروج عن قصد وصد اوله انتهى والدليل  
 خاص بالذهاب ليل والمداو اعلم فينبغي ان يبنى على  
 العرف **قول** قيل هو كالاتيان في قول نصير فلا  
 يحث حتى يدخلها وقيل بالخروج هو قول محمد بن سلمة واختا  
 في الاسلام وقال في الهداية وهو الاصح وهذا اذا لم ينو بالذهاب  
 شيئا ولو نوى به الخروج او الاتيان صحته نيته كما في الفتح  
**قول** وحث في لياتين مكة الم بشر الى انه لو قيد بعينه  
 فلو قال انه لم افعل غدا كذا صح فحاش قبل الغروب  
 ولم يفعل لا يعتق العبد لتعلقها باخر الوقت كما في الفتح  
**قول** ودين نيته الحقيقة لعلمه بنية الحقيقة وهذا  
 بشر الى انه لا يصدق قضا وهو احدى روايتين  
 والثانية يصدق قضا ايضا لانه نوى حقيقة كلامه اذ  
 كان اسم الاستطاعة يطلق بالاشارة اك على  
 كل من المعنيين والاول اوجه لانه وان كان مشركا  
 بينهما لكن تعورف استعماله عند الاطلاق عن  
 القرينة لاحد المعنيين بخصوصه وهو سلامة الات  
 الفعل وصحة اسبابه فصا رظا هر افية بخصوصه  
 فلا يصدق القاضى في خلاف الظاهر كذا في الفتح  
**قول** فحنت بالدخول في دار يكون ملكا لفلان  
 ولا يكون سكونا فيها سواء كان غيره سكونا فيها او لا  
 الى عبارة الخانية وان دخل دار مملوكة لفلان وهو  
 لا يسكنها حنت انتهى ومثله في مختصر الظهيرية ثم  
 قال في الخانية حلف ان لا يدخل دار فلان فاجو فلان  
 داره فدخلها الحالف قيل يحث وقيل لا يحث  
 قالوا ما ذكر انه لا يحث ذلك في قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف لانه عندهما كما تبطل الاضافة بالبيع

تبطل بالاجارة والتسليم وملك اليه للغير ثم قال ولو دخل دارا  
 مملوكة لفلان وسكنها غيره حنت ايضا ثم قال ولو دخل دارا  
 اجراما فلان حنت ايضا قيل هذا قول محمد اما على قول ابي حنيفة وابي  
 يوسف لا يحث وقد ردت المسئلة انتهى وفي مختصر الظهيرية  
 ولو اجو فلان داره فدخلها الحالف هل يحث فيه روايتان انتهى  
 فهذا مفيد ان الدار اذا لم يكن مالكها ساكنها ولا غيره فالنسبة  
 باقية فيحث الحالف واما اذا سكنها غيره فقد ملئت  
 الاختلاف على قول محمد يحث وعلى قول ابي حنيفة وابي يوسف  
 لا يحث فاقصر المصنف على ما ذكر قاصره افادة الخانية  
 والظهيرية **قول** لكن ذكر شمس الائمة الى اخوة علمت انه قول  
 ابي حنيفة وابي يوسف وقال ابن الضيا واما الدار المملوكة  
 لفلان ان كان يسكنها غيره ولا سكني لما لكها بوجه فانا  
 نمنع حنته بدخولها انتهى وقال في الاختيار لا يدخل دار فلان  
 وله دار يسكنها ودار غلة فدخل دار الغلة لا يحث انتهى  
**قول** اي سواء كان ركبنا او ماشيا هذا اذا لم تكن له  
 نية فانه نوى ماشيا فدخلها ركبنا لا يحث كما في البرازية  
**قول** فانه المعنى الحقيقي ههنا مجهور بشر الى ما قال الكمال  
 انه لو وضع احد رجليه فيها لا يحث على جواب ظاهر  
 الرواية لانه وضع القدم ههنا مجاز عن الدخول ولا يحث  
 في لا يدخل بوضع احد رجليه انتهى فافيه مختصر الظهيرية  
 حلف لا يضع قدمه في دار فلان فوضع احد قدميه فيها  
 حنت انتهى خلاف ظاهر الرواية **قول** وشرط للبر في لا تحب  
 الا باذنه لانه خروج اذنه كذا بغير اذنه او رضاه او  
 علمي او الا بقناع او محفة وهذا مفيد ببقا النكاح وكخه  
 لانه الاذنه انما يصح لمن له المنع فلو ابانها ثم تزوجها فحجت  
 بل اذنه لا تطلق وان كان زوال الملك لا يبطل البين عندنا  
 لانها لم تنفقد الا على مدة بقاء النكاح ولو نور الاذن  
 مرة واحدة صدق ديانة لا قضا ولو اذنها اذنا غير  
 مسموع لم يكن اذنا في قول ابي حنيفة ومحمد وهو الصحيح



وقال ابو يوسف هو اذن ولا يد من علمها بالاذن في غيبتها ونورها  
 الخطاب وطريق اسقاط هذا الحلف انه يقول كلما اردت  
 الخروج فقد اذنت لك ثم اذنها ما لم يعمل نهية عند ابي  
 يوسف خلافا لمحمد كما في الفتح وهذا بخلاف ما لو قال لا اكل  
 فلانا الا باذن فلان او قال لرجل في داره والله لا يخرج الا  
 باذنه فانه لا يتكرر اليمين لانه مما لا يتكرر عادة كما في الفتح  
 والبحر **قوله** فجلت ساعة ثم خرجت الى كذا في الهداية  
 وفي الفتح ما يشير الى عدم اشتراط تغير تلك الهمية  
 الخاصة مع ارادة الخروج حيث قال امرأة تهرئت  
 للخروج فحلف لا يخرج فاذا جلست ساعة ثم خرجت  
 لا يحث لانه قصده ان يمنعها من الخروج الذي تهرئت له  
 فكانه قال انه خرجت الساعة وهذا اذا لم يكن له نية فانه  
 نوبتيا عمل به **قوله** قائم مقام مفعول شرط صوابه فاعل  
 شرط **قوله** وركب الماذون لم يبر لمولاه الى قال في البرهان  
 على هذا الخلاف دخول عبده ماذونة في حكم حر است  
 عبيدي **قوله** لم يحث عند ابي حنيفة انه كان عليه دين  
 مستوفق سوا فيه ما اذا انور او لم ينو لانه لا ملك للموكل  
 في كسب عبده المدين المستوفق وفي المحيط لو ركب  
 دابة مكاتبه لا يحث لانه ملكه ليس مضافا الى الموكل  
 لا ذاتا ولا يدا كذا في البحر **قوله** يراد بالاكل في الشجر  
 ثمرة يشير الى انه لو تكلف لاكل عين الشجرة لا يحث  
 وهو الصحيح وكما يراد من الشجر يراد جماره وطلعه وما  
 يخرج من الشجر بل تغير بصنع جدي فلا يحث بالنبيذ  
 والخمر والناطف والدبس المطبوخ واحترز به عن  
 غير المطبوخ وهو ما يسل بنفسه من الرطب فانه  
 يحث به وفي بعض المواضع يحث به بس والراد  
 عصيره ثم هنا اذا كان للشجر ثم ولا لية له فانه نوي  
 عينها لا يحث بثمره لانه نوي حقيقة كلامه واذا لم تكن  
 له نية ولا ثمرها انعقدت على ثمرها فيحث اذا اشتد

به ما كولا كذا في الفتح راد في البحر واكله انهر وقد يقال يراد  
 بالاكل الاتفاق في اي شيء فيحث به اذا نوي فليست **قوله**  
 وبهذا البرهان يشير الى انه اذا كان المحلوف عليه بما يوكل عليه  
 تقيد به فلو حلف لا ياكل من هذه الساعة حث بالتحريم خاصة  
 ولا يحث باللبن والوزن كما في البحر **قوله** قضيه اكله  
 لانه القضم الاكل باطراف الاسنان ولا يختص الحث به و  
 قضم من باب علم وقيد بكونه الحنطة معينة لانه لو حلف لا  
 ياكل حنطة ينبغي ان يكون جواب الامام كجوابها ذكره شيخ  
 الاسلام قال الكمال ولا يحث انه حكم والدليل المذكور المتفق  
 على ايراده في جميع الكتب يوم المعينة والمنكرة وهي ان عينها  
 ما كولة انهر **قوله** وعند همار حث به ايضا اكله يحث  
 بقضيه عند همار على الصحيح كذا في الهداية وقال الكمال وقوله  
 هو الصحيح احتراز عن رواية الاصل انه لا يحث عند همار  
 اذا قضمها وصحها في الذخيرة ورنج شمس الامة وقاض  
 خاتمة رواية الجامع انه يحث قال المصنف اير صاحب الهداية  
 واليه الاشارة بقوله في الخبر يحث ايضا اير عند همار فانه  
 يفيد انه يحث بالقضم ولا يلزم استعمال اللفظ حقيقة  
 ومجازا بل من عموم المجاز **قوله** ويراد بهذا الدقيق ما يتخذ  
 منه يشير الى انه لو استوف الدقيق لم يحث وهو الصحيح  
 كما في الهداية **قوله** لا الباذنجان والجوز اير عند عدم  
 النية فانه نوي ما يستور على به كالبيض والبقول الاخضر  
 الذي يسمى في عرفنا شوى كذا في الفتح **قوله** وبالطبخ  
 طبخ اللحم يعني ما لم ينو العموم فانه نوي على به كما في  
 البرهان وقال الكمال انما يتخذ قلية من اللحم لا يسمى  
 طبخا ولا يحث به وهذا التقييد بطبخ اللحم  
 يقتضي انه لا يحث بالارز المطبوخ بل بالحم وفي  
 الخلاصة يحث بالارز المطبوخ بل بالحم اذا طبخ بودك  
 فانه يسمى طبخا بخلاف ما لو طبخ بزيت او سمن  
 انهر الى لانه يسمى مزورة قال في نهديب العلاسي



وما يطبخ من الادمان يسمى موزة انترو وفي البرهان العرف  
الظاهر اصل في سائر الايمان انترو والعرف الا ان اطلاق  
الطبخ على ما يطبخ نحو العسل فيه بحث **قول** لانه  
المتعارف بشر الى ان الخلاف لا اختلاف العصر  
والزمان وعلى المفتي انه يفتي بما هو المعتقد في كل عصر  
وقوع فيه الحلف كما في الفتح **قول** وعنه ما العنب  
والزمان والرطب والفاكهة قال في البرهان المشايخ قالوا  
هذا اختلاف زمان في زمانه لم يعدد ما من الفواكه  
فافتى على حسب ذلك وفي زمانها عدت منها فافتى  
به وقال في المحيط العبرة للعرف فما يوكل على سبيل  
التفكه عادة ويعد فاكهة في العرف يدخل تحت  
اليمن ومالا فلا انترو **قول** ويراد بالشرب من نهر الكرع  
هذا اذا لم تكن له نية فانه نهر باناء او غيره على به وقيد  
بالنهر لانه لو حلف لا يشرب من النهر وليست طائفة  
فترك الكرع منها لا يحسن به في الصحيح بل بالاعتراف  
منها اذا لم تكن له نية كما في الفتح **قول** بخلاف ما لو  
حلف لا يأكل لحم هذا الجمل او لا يكلم هذا الصبي الى اوفه  
هذا اذا لم ينو الحقيقة قيد ايمنه فيها وان نواه  
تقيدت بها لانه نيز حقيقة كلامه والظاهر لا يخالف  
كذا في البرهان **قول** او هذا الباب قال في البحر عن  
الذخيرة الصبي من لم يبلغ وكذا الغلام فاذا بلغ فهو  
شاب وفتى الى ثلاثين سنة او ثلاث وثلاثين  
على الاختلاف فهو كهل الى الاربعين فهو شيخ  
الى الخمسين انترو **قول** لانه تلك الاوصاف غير  
داعية الى اليمن قال الكمال في هذا نظر لانه الجمل ليس  
محمودا في الضمان زيادة حتى تعلق فيه النجس  
بين الجيد بخلافه كبش فانه لحم حينئذ اكثر قوة  
وتقوية للبدن لقلة رطوباته فصارك الحلف لا  
ياكل هذا الرطب فاكله ثم لا يحسن واعلم ان ايراد

مثل هذا وما قبله في مسألة لا اكلم هذا الصبي ذموم وضع  
هذه الحائل ونسبها لانه بنيت على العرف فيصرف  
اللفظ الى المعتاد في العمل والعرف في القول وان  
المتكلم لو اراد معنى تفصح ارادة من اللفظ لا يمنع منه للام  
بجمل اخلاق الفتيان ومدارة الصبيان فلا ينبغي كونه  
حالف من الناس عرف عدم طيب الحمل وسواء  
اوب صبي علم انه لا يرد عنه الا ترك الكلام معه او علم  
انه الكلام معه يضره في عرضه او دينه فتصدف  
يمينه حيث صر لها فلا يحسن بالكلام معه بعد فوات  
تلك الصفة التي ارادها **قول** ولا يحسن في لا اكلم  
لما بالكل سمكت اير اذا لم تكن له نية فاما اذا نواه فاكل  
سمكا طريا او غيره طري حنت كما في الفتح **قول** والقياس  
انه يحسن روبرا اذا نوى ابي يوسف **قول** وجه الاحتياط  
الح كذا في الهداية وهو منقوض بالالية لانها تنقضي الدم  
ولا يحسن باكلها ويمنع ان اسم اللحم باعتبار الانعقاد  
من الدم بل باعتبار الالتصاق فالتمسك لابي حنيفة رحمه  
انما هو بالعرف كما في الفتح **قول** كباية بكسر الكاف  
عنقود النخل والجمع كباية كذا في البحر **قول** لانه  
الشرايصادف الجملة والمغلوب تابع بخالفه ما نقل  
في البحر عن النخانية لو حلف لا يشتر اليه فاشترى  
شاة مذبوحة كان حائنا وكذا لو حلف لا يشتر  
رأسا انترو **قول** وحسن في لا ياكل رطبا الخ هذا  
عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا يحسن باكل  
المذنب وروى عنه محمد الحنفى وعنه كما في البرهان  
**قول** وفي عرفنا لا يحسن هو الصحيح كما في  
البرهان **قول** وعليه الفتوى اشارة الى رد ما قيل ان  
العرف العمل لا يفيد اللفظ لما صرح به في الاصول  
انه الحقيقة تنكر بدلالة العادة كذا في البحر **قول**  
وقال محمد ما يوكل مع الخبز غالبا فهو ادم عليه الفتوى



كما في البحر عن تهذيب القلائس وفي المحيط قول محمد اظهر  
 اخذ الفقيه ابو الليث **قوله** وهو رواية عن ابي يوسف  
 قال في البحر عن ابي يوسف انه سمع هذه الاسماء على  
 ما تعارف اهل تلك البلاد في كلامهم **قوله** الفدا  
 او التعذر لانه الفدا بفتح الفين المعجمة والمد اسم لما  
 يوكل في الوقت الخاص لا الاكل **قوله** الاكل ليس  
 المراد به مطلق الاكل ولا مطلق المأكول لانه يشترط  
 ان يكون المأكول مما ياكل اهل بلده حتى لو شرب  
 اللبن او اكل التمر او الارز حتى شبع لم يحنت  
 ان كان حاضرا وان كان بدويا حنت ولو اكل اقل  
 من اكثر الشبع لا يحنت حتى في السحور لان  
 الشرط ان يزيد على اكثر نصف الشبع كما في التبيين  
 والفتح **قوله** من طلوع الفجر الى الظهر كذا الوقوف  
 كذا في التوحيد وفي الخلاصة وقت التعذر من طلوع  
 الشمس الى الزوال وكذا قال السبكي في شرح  
 الطحاوي كذا في الفتح وقال صاحب البحر ينبغي ان يكون  
 هو المعتمد للوقوف لانه الاكل قبل طلوع الشمس  
 لا يحوط غذا انته **قوله** والفتا منه الى نصف  
 الليل كذا في الهداية وقال الخنذري والسبكي في هذا  
 في وعزم اما في عرفنا فالفتا في بعد صلاة العصر  
 كذا في الجوهر والفتح **قوله** انه اكلت او شربت  
 كذا انه اغتسلت او نكحت او سكنت دار فلان  
 ثم قال عنت من جنابة او امرأة او باجو ولم يبق  
 قبل ذلك كلام بان استاجر بامنه او استعارها  
 فانه خلف بين الكني بالاجارة او الامارة  
 لا يصح قضا ولا ديانة كما في الفتح **قوله** ولا دلالة  
 لها على المفعول الاقتضا كذا في الهداية وقال الكمال  
 التحقيق ان المفعول في الاكل والبر ليس من  
 باب المقتضى وهو باب حذف المفعول

اقتضا

اقتضا او تناسب لانه المقتضى ما يقدر لتصحح المنطوق  
 وذلك بان يكون الكلام مما يحكم بكذبه على ظاهره مثل  
 رفع الخطا والسيئة او بعد لم صحة شرعا لمثل  
 اعتق اعبدك عني وليس قول القائل لا اكل يحكم بكذبه  
 بحدوده ولا متضمنا حكما لا يصح شرعا نعم المفعول  
 اعني المأكول من ضروريات وجود فعل الاكل ومثل  
 ليس من باب المقتضى والا كان كل كلام كذا لانه  
 انه يستدعي معناه زمانا ومكانا فكان لا يفرق بين  
 قولنا الخطا والسيئة من فوعا نه وبين تمام زيد  
 وجلس عمر **قوله** اصلا لا قضا ولا ديانة قال الزبيدي  
 وعنه ابي يوسف انه يصدق ديانة وبه اخذ الحنفية  
 ونحن نقول بنية غير المفوظ لا تصح انته **قوله** ولو ضم طعاما  
 وشربا دين هذا بخلاف ما لو حلف لا يتزوج امرأة  
 ونور كوفية او بعدية لا تصح لانه تخصيص الصفة ولو نوى  
 حبشية او عربية صحت فيما بينه وبين الله تعالى لانه تخصيص  
 الجنس كذا في الفتح **قوله** اما ان البه حقيقة لاعادة **قوله**  
 فيما فيه رجال الصدق حقيقة لاعادة **قوله** او كان ما نصب  
 قال صاحب البحر ظاهر كلامهم انه لا فرق بين ان يكون قد نصب  
 الحالف او غيره او نصب كنه غير فعل احد **قوله** لم يحنت  
 جواب السائل الثلاث واطلاق المصنف يشمل ما اذا  
 علم الحالف ان الكوز فيه ما اذا لم يعلم وهو الصحيح كما في  
 الهداية والتبيين والبحر **قوله** وفيه ليسعدن السما الخ  
 اطلقه اضراعا اذا قيد الصعود وقلب البحر بمدة لانه لا  
 يحنت قبل مضيتها حتى لو مات قبل مضيتها لا تجب  
 الحفارة كما في الفتح وقيد بالفعل لانه لو حلف على  
 الترت بان قال انه تركت مس السما فبعد حو لم تنفقد  
 بيمينه لانه الترت لا يتصور في غير المقدور كذا في  
 البحر **قوله** كذا اليقطين فلانا عا لما بموته بخالف  
 الحالف على ضربه لما قال قاضي خازن حلف ليضرب فلانا



اليوم وظان ميت ان علم بموته لا يحنت وان لم يعلم فذلك  
وان كان حيا وقت الحلف ثم مات لا يحنت في قول حنيفة  
ومحمد يحنت في قول ابي يوسف انتهى **قول** شهر على ان  
سيفا وحلف ليقتلنه فهو على حقيقة مثله ما قال في  
شرح المختار لا ضربت بالسيف حتى يموت فهو على  
الموت حقيقة انتهى وكذا في البرهان وقاضيه كذا في  
البرازية قال لا ضربته بالسيف حتى يموت فانه لا يبرأ الا بالضرب  
حتى يموت انتهى ولكن قال الكمال لا ضربت حتى اقتلتك  
فهو على الضرب الشديد وعند ايضا على الضرب  
الشديد لا ضربت بالسيف حتى يموت ولا ضربت ولكن  
على الارض حتى ينشق نصفين انتهى فهو على ان يضرب  
به الارض ويركض فقط وخلاف هذا ليس بصحيح  
انتهى والكل الضرب بالرجل الواحدة كما في الصحاح  
**قول** واعبال والعين المهمتين هو المفرد  
تقيد بحال ولايته قال الكمال وفي شرح اكثر ثم ان الحالف  
لو علم بالداع ولم يعلم به لم تحنت الا اذا مات هو او  
المستحلف او غل لانه لا يحنت في اليقين المطلقة الا  
بالكس الا اذا كانت موقته فيحنت بمضي الوقت مع  
الا مكانه انتهى ولو علم بانقضاء هذه المدة لم يكن بعيدا نظرا  
الي المقصود وهو المبادرة لزوجه ودفع شره قاله  
يوجب التقيد بالغور ارفد علمه انتهى كلام تنبيه تقيد  
نية الحالف ظاهرا كان او مظلوما ان كان الحالف بالطلاق  
والعتاق ونحو ذلك وان كان الحالف بالله عز وجل فانه  
كان الحالف مظلوما يقيد نية والا يعتبر نية الحالف  
عند ابي حنيفة رحمه الله ومحمد رحمه الله كذا في مختصر الظاهرية **قول**  
وبعد ما غل لم يزم الا علم كذا الوعد الى الولاية لا يعود  
لسقوطها كذا في الفتح **قول** والضرب والكسوة الخ  
الاصل فيه ان كل فعل يلزم ويوم ويوم ويسير يقع على الحياة  
دون المات كالضرب والشم والجاع والكسوة هـ

والدخول عليه ومثله التقبيل اذا حلف لا يقبلها فقبلها بعد  
الموت لا يحنت وقيل ان عقد على تقبيل ملتح او على اداة  
لا يحنت وهو التقبيل على الوجه انتهى كذا في الفتح تنبيه  
الكلام في حلف القول لا الفعل فذكره هنا استطرادا **قول**  
والقريب مقيد بما دون الشتر كذا العاقل فلا تحنت ان مات  
قبل مضي الشهر عند عدم النية فاما ان نور بالقرين ونحوه  
مدة معينة فهو على ما نور حتى لو نور سنة او اكثر صح  
وكذا الى اخر الدنيا لانها قريبة بالنسبة الى الاخوة كذا في  
الفتح واول الشهر قبل مضي النصف وغرة الشهر الليلة الاولى  
مع اليوم الاول وثلاثة ايام لغة والسبع لغة من الثامن والعشرين  
الى الاخر وعقابه التاسع والعشرين وراش الشهر و  
راش الهلال واذا اهل الهلال ولائيه فله الليلة التبرهله  
يومها وان نور الساعة التبرهله يصدق لانه تغليظ عليه  
واخر اول الشهر واول اخره الخامس عشر والسادس  
عشر كذا في مختصر الظاهرية وقريب من سنة فهو على  
نصفها واليه صفة لا يدخل اوله على المفتي به كذا في البرازية  
**قول** وقيل تحنت في حال الملاعبة هو الصحيح كما  
في مختصر الظاهرية والبرازية وقاضيه **قول** من  
عزلك اي موزوك **قول** فهو هدر اي عليه اهداه الى  
مكة وقال الكمال وان نذر ثوبا جاز التصديق به في مكة  
بعينه او بقيته ولو نذر اهدا ما لا ينقل كالدار فهو نذر  
بقيتها وان نذر هدر ساة او بدنة فانا يخرج به عن  
العهد ذبحه في الحرم والتصدق به هناك فلا يجزيه  
اهد اقيمة وقيل في اهد اقيمة الشاة روايتان فلو سرق  
بعد الذبح ليس عليه غيره انتهى وفي هذا تنبيه على  
مفارقة الصدقة بمكة لانه مدلول الهدر خاص بما يكون  
بمكة والصدقة لا تختص بها **قول** من قطن ملكه  
يوم حلف يعني وقت حلف **قول** وله ان غل المرأة  
عادة يكون من قطن الزوج كذا في الهداية وقال الكمال



والواجب في ديارنا ان يفتي بقولها لان المرأة لا تغزل الا  
من كذا في نفسها او قطنها فليس الغزل سببا للمغزول  
عادة فلا يستقيم جواب ابي حنيفة رحمه الله فيه انتهى **دول**  
والمعتاد هو المراءى وذلك سبب ملكة الخ بمعنى كونه سببا  
كونه كلما وقع ثبت الحكم عنده وكونه الغزل في العادة  
يكون من قطن مملوك له يستلزم كونه كلما وقع  
ثبت الحكم عنده ملك الزوج في المغزول ولهذا فارق  
مسئلة التكرار حيث لا يحسن فيها بالشرع بعد الخلف  
لان الاضافة الى التكرار ليس اضافة الى سبب  
الملك لان الملك لا يثبت عند التكرار انه بل  
هو الملك مقدم عليه اذ التكرار كذا في الفتح **دول**  
وقيل هذا اختلاف عصر وزمان ويفتي بقولها كذا في  
الهداية وقال الزيلعي وفي الكافي قولها اقرب الى عوف  
ديارنا فيفتي بقولها لان التعليل به على الانفراد معتاد  
وعلى هذا الخلاف اذ ليس عقد زبر جد او زور  
غير صريح انتهى **دول** وان تخرج بخاتم فضة لا يحسن  
قال الزيلعي وذكر في النهاية موطئا الى الفوائد الظاهرية  
ان خاتم الفضة اذا صيغ على هيئة خاتم النسا بان  
كان ذا فص يحسن وهو الصحيح انتهى وقيل بالخاتم لانه  
لو لبس سورا او خنالا او قلادة او قرطا او طوقا  
حسن بذلك كله ولو من فضة كذا في الفتح **دول**  
اولا ينال على هذا الفراش قنار على فراش فوقه كذا  
في الهداية وقال الكمال وروى عن ابي يوسف رواية  
غير ظاهرة عنه انه يحسن لانه يسمى نائما على فراشين  
فلم تنقطع النسبة ولم يصير احدهما تبعا للآخر وحال  
ان كونه الشئ ليس تبعا لمثله مسلم ولا يفرض ان فيه  
في الفراشين بل كل اصل بنفسه وابتحق الحنث  
بتعارف قولنا نام على فراشين وان كان لم  
يماسه الا على انتهى **دول** قوام هو السر

عوف

المنقشر

المنقشر والقمة المحبر وهو ما يسط فوق الخمار وقيل  
بما يعني كذا في المغرب **دول** ويفعل يقع على مرة  
قال الكمال سوا كان مكرها فيه او ناسيا اصيلا او وكيل او  
انه كانت اليامين مطلقة لا يحسن حتى يقع الياسر عن  
الفعل بحوث الخالف او فوات محل الفعل وان كانت  
مقيدة بخنث لا اكلم اليوم سقطت بفوات محل الفعل  
قبل مضي الوقت عندهما على ما سلف في مسئلة  
الكوز ظا قال ابي يوسف ولو مات الخالف قبل  
مضيته لا يحسن عليه ولا كفارة ولو جن الخالف  
في يوفه حنث عندنا خلا قال محمد انتهى **دول** بعلى  
المشي الى بيت الله قال الكمال اي اذا اراد به الكعبة ولو اراد  
بعض المساجد لم يلزم شي وكذا لا يلزم شي بقوله على المشي الى  
بيت المقدس او مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم **دول**  
او الكعبة كذا على المشي الى مكة او مكة بالبكا في الفتح **دول**  
ما شيا من بيته على لامن حيث يحرم من الميقات واذا كان  
الناذر بمكة اختلفوا في لزوم المشي حارذ ما به الى العمرة الى  
انه يتجاوز الحرم او لا يلزم المشي الا بعد رجوعه قال الكمال والوجه  
يقضي لزومه بما قدمناه في الحج من انه يلزم المشي من بلدته  
انتهى **دول** وروى ان ركب قال في الهداية والبيبين وان  
سار ركب وارق وما انتهى فاستفيد منه التحية بين  
المشي والركوب **دول** لكنه مستحسن بالاشرفا عنه على رضي الله  
عنه كذا في المحمدية وقال في العناية قال محمد رحمه الله في الاستل  
بلقاءه على ابن ابي طالب رضي الله عنه انه قال من جعل على  
نفسه الحج ما شيا حج وركب وذبح شاة لركوبه كذا في  
بعض الشرع وليس بمطابق لما نحن فيه لجواز ان يكون  
ذلك فيمن جعل على نفسه الحج ما شيا بغير هذا اللفظ و  
ليس الكلام فيه وقال ابو حنيفة رضي الله عنه في هذه المسئلة بان عليه حجة او عمرة وهذا  
مطابق وقدر وشرعي رحمه الله في شرحه انه اختلف



عقبة ابن عامر نذرت ان تمشي الى بيت الله فامر بها النبي عليه السلام  
 ان تحرم الحج او عمرة انتم قلت المطابق وما بعده لا يستفاد منه  
 التحجير بين الركوب والتمشي فالمدعى اعم ويرد عليه اطلاق التحجير  
 ما قد ورد في بعض الطرق وانها ابرأخت عقبة ابن عامر  
 لا تطيق ذلك ارمشي **و** او المشي الى الحرم والمسجد  
 الحرام عليه حجة او عمرة كذا في التبيين **و** وفي لا يصوم حيث  
 يصوم ساعة نص محمد في الجامع الصغير وهذا صحيح خلافا  
 لما ذكره الترمذي انه لا يحسنه لانه لتعظيم الله تعالى وذلك  
 لا يحصل بالفاسد الا اذا كانت في الماضي كما في الفتح **و**  
**و** وفي لا يصلي بركعة مث لم يحسنه بالصحيحة والفاسدة  
 ولو قيد بذكر الركعة لا يحسن بالفاسدة لما قال في غير الزهري  
 ومثله في قاضيهان والبرازية لو قال لعبد الله ان صليت ركعة  
 فانت حر فعلى ركعة ثم تكلم لا يعتق ولو صلى ركعتين عتق  
 بالركعة الاولى لانه في الصورة الاولى ما صلى ركعة لانها  
 بقية منهي عنها يمنع الصحة لو فعلت بخلاف ما اذا صلى  
 شفعاً انهر ولو طلع لا يجزى فهو على الصحيح دون الفاسد  
 كما في البحر عن الظاهرية **و** ولو ضم صلاة فبشفعه  
 اختلفوا في وقت حنثه والظاهر انه ان عقد بمينه على وجود  
 الفعل وهذا خلاف لا يصلي صلاة تحنث قبل القعدة  
 لانه الحق ان الركعة الحقة هي الخمسة والقعدة ركن  
 زائد على ما تجزى وانما وجبت للحنث فلا تعتبر ركناً في  
 حق الحنث وان عقد ما على الفرض كصلاة الصبح او  
 ركعتي الفجر ينبغي ان يحنث حتى يقعد كما في الفتح  
 وكذا اذا قال لامته يعني وكذا يحنث لو قال لامته الخ  
 وليست الاشارة للطلاق كما يوهى ظاهر العبارة  
 والمصنف شرح منته بعبارته الهداية ومنته اذ  
 كالكنز وشعره الزيلعي بعبارته الهداية **و** خلاف  
 جزا الطلاق كذا في الهداية والاضافة بيانية **و**  
 لانه لا يصلح الضمير للجزا صرح به في العناية بقوله لانه

بالحج

اي الجزا وقوله لا يصلح للتقييد يعني لا يفتقر الجزا للتقييد  
 بحياة الولد لاستغنا الام عنه حياته فلم يكن الشرط  
 للمطلاق والطلاق الا الولادة وقد تحققت **و** وفي  
 ليقتضيني دينه اليوم الخ كذا الحكم لو حلف رب الدين  
 فقال ان لم اقبض مالي عليك اليوم او ان لم استوف  
 كما في الفتح **و** او بانه به شيئا وقبضه كذا في الهداية  
 وليس القبض قيداً احترازياً لما سبكه المصنف  
 فكان عليه ان لا يشترط القبض **و** وقد تحققت  
 بالبيع ان مجرد البيع تحققت المقاصة **و** فكانه شرط  
 القبض لتقرر القضاية كذا في الهداية يشير الى انما  
 وقع في الجامع الصغير من التقييد بالقبض ليس  
 احترازياً وانما نص محمد على القبض تأكيداً للبيع لتقرر  
 الدين على رب الدين لانه الثمن وانما وجب بالبيع لكنه  
 على شرط السقوط لجواز ان يهلك المبيع قبل القبض  
 كذا في الفتح وقال الزيلعي اشترط قبض المبيع في  
 الجامع الصغير وقع اتفاقاً لانه شرط البر انهر **و**  
 لا اي لا يبرم يتعوض للحنث في المسائل الثلاث ويحنث  
 بمضي اليوم في اعطاء السوقة والرصاص لكونه اليمين  
 موقته باليوم واما في الهبة فذلك في غير الموقته  
 لما قال الكمال اذا وهبه وكانت اليمين مقيدة وقبل  
 الهبة والوقت باق لم يبر ولم يحنث ولا يستلزم  
 ارتفاع النقيضين وهما البر والحنث لانه النقيضان  
 الذين يجب صدق احدهما دايماً في الامور الحقيقية كوجود  
 زيد وعدمه اما في الامور الشرعية فانه يثبت حكمها  
 مادام السبب قائماً فاذا فرض انتفاؤه انتفى الحنث  
 والبر وان كانت اليمين مطلقة فلا شك انه يحنث  
 بالاتفاق لانه التصور لا يشترط بقاؤه في اليمين  
 المطلقة بل في الابد او حين حلف كانه الدين قائماً  
 فكان تصور البر ثابتاً فانقضت ثم حنث بعد



مضى رزق يقدر فيه على الاقضا باليسر من البر بالهبة انتهى  
**قوله** فانه قبض دينه في وزنتين اطراد تعدد الوزنات  
لا خصوص الشنتين والحيطة انه يبقى على المديون درهما اذا  
تعدد المجلس **قوله** ولا يفي انه كان له الامانة يفي جعله من  
حلف الفعل تام **قوله** لا يشتم بفتح الياء والشين مضارع  
شتمت الطيب بكسر الميم في الماضي هي اللفظة المشهورة  
الفصيحة كذا في الفتح **قوله** انه شتم وردا يعني قصدا فلو  
وجد ركنه بل قصد ووصلت الرابطة اليه وما فيه لم يحنث  
كما في الفتح **قوله** لانه اسم لالاساق له كذا في الهداية وقال  
الكامل وفي المفرد الركنان كلما طاب ركنه من النبات  
وعند الفقهاء لاساقه رايحة طيبة كما لو رقه وقيل في  
عرف اهل العراق اسم لالاساق له من القبول عماله  
رايحة مستلذة وقيل اسم للبر له شجر ذكره في  
المبسوط ثم قال الكامل والذي يجب ان يقول عليه في  
ديارنا اهدار ذلك كله لانه الركنان متعارفان  
لنوع وهو ركنان الحجام واما كون الركنان التبرجعي  
منه فيمكن ان لا يكون لانهم يزعمونه التقييد فيقال  
ركنان تبرجعي وعندنا يطلقون اسم الركنان لا يفهم  
منه الا الحجام فلما يحنث الا بعين ذلك النوع انتهى  
وقال صاحب البحر ما قاله الكامل هو الواقع في مصر  
**باب حلف القول** **قوله** والمختار هو الاول قال  
في البرهان وهو الاظهر **قوله** لانه لا يفي مشتق من الاذانه  
يريد به الاشتقاق الكبير **قوله** وان باعه بيعا بائنا لا  
يعتق قال الزيلعي وينبغي ان يتخلل اليمين لوجود الشرط  
وهو البيع حقيقة انتهى **قوله** يعني انه حلف لا يبيع  
يحنث بالبيع الفاسد قاصر عن افادة الماتن لانه  
شامل لما اذا كان الحالف هو المشتري ولما اذا حلف  
شخص انه لا يبيع ولا يشتري وقاصر عن شمول صورة  
البيع الموقوف فنقول اذا كان البيع فاسدا وهو

الحالف هو البائع فيظن انه كان العبد في يد المشتري مضمونا  
عليه بمنزلة غضب لا يعتق لانه كما تم البيع يزول عنه ملكه  
كالبيع الصحيح البات وينبغي ان يتخلل اليمين لما قلنا في  
الصحيح البات وان كان العبد في يد البائع عتق لانه  
لا يزول ملكه قبل التسليم ولو كان المشتري هو الحالف  
بعقده فاشتراه فاسدا وهو في يده مضمون بمنزلة غضب  
يعتق له خوله في ملكه كما تم البيع والافلا واذا كان البيع  
او الشراء موقوفا بقصد وره عنه فضولي فيحنث به لوجود  
البيع حقيقة لوجود ركنه وشروطه ومحل وكذا حكما على  
سبيل التوقف كما في التبيين **قوله** او تبرأ منه بغيره  
مطلقا **قوله** لوجود المعلق عليه وهو عدم البيع لوقوع  
الياسس عنه لفوات المحلية فيحنث وهو الصحيح ولا يعتبر  
توهم منع الياسر بارتداد الامة وقضا القاضي ببيع المدمر  
ولحوق العبد الذمي بدار الحرب كما في الفتح **قوله** وحنث  
بفعله وفعله وكيله لو قال يا نوره لكان اولي كيشمل سوله  
لانه يحنث بالرسالة في هذه الاشياء وكان يستغني عن  
ايراد الاعتراض على التوكيل بالاستقراض **قوله** ووجه  
ان التوكيل فيها سفير محض حتى ان الحقوق ترجع اليه  
الامر اير فيها له حق من الامور المذكورة وذلك لانها  
منقمة اليه ثلاثة انواع الاول ما يرجع حقوقه اليه  
الامر الثاني مال حقوق له اصلا الثالث ما هو من  
الافعال الحسية ذكره في البحر ولو نذر المباشرة  
بنفسه فقط صدق قضا وديانة فيما كان  
من الحيات كالضرب والذبح وصدق ديانة فقط  
فيما كان من الحكميات كالنزع والطلاق كما في الفتح  
**قوله** اي دون فعله وكيله في حلف البيع الخ قال  
في البرهان الا اذا نذر التوكيل ايضا لانه شبهه بالامر  
على نفسه او كان ذا سلطان لا يباشر هذه الامور  
بنفسه عادة فيحنث يحنث بالتفويض فانه كان



يباشرة تارة وبفوض آخر تعتبر الغالب انتهى  
 وضرب الولد اير الصغير وقال الكمال مقتضى عرفنا الحنث  
 بضرب الولد يقال غلانه ضرب وكده بامره مودبه بذكره  
**قوله** ولا يحنت في لا يتكلم فقرأ القرآن اوسجج او  
 هلل او كبر في صلوة متفق عليه وهو استحسانه والفتاوى  
 الحنث **قوله** او خارجها غير ظاهر المذهب وهو قول  
 شيخ الاسلام خواهر زاده كذا في البرهان ذهب الصدر  
 الشهيد والفتاوى ذكره ابن الفياض قال الكمال اختار المشايخ  
 انه لا يحنت ايضا بجميع ذلك خارج الصلوة واختار الفتوى  
 من غير تفصيل بين عقد اليمين بالعربية والفارسية لانه مبني  
 الايمان على العرف المتأخر انتهى لكن نقل في البحر عن الوقفات  
 ان المختار للفتوى ان اليمين ان كانت بالعربية لم يحنت بالقراءة  
 في الصلوة وتحنت بالتلاوة خارجها وان كانت بالفارسية  
 لا يحنت مطلقا قال صاحب البحر فقد اختلف الفتوى والفتوى  
 بظاهر المذهب اولى انتهى قلت الاولوية غير ظاهرة لما ان  
 مبني الايمان على العرف المتأخر ولما علمت من كثرة التصحيح  
 له انتهى ونقل عن تهذيب القلاسي انه لا يحنت بقراءة  
 الكتب ظاهرا وباطنا في عرفنا انتهى **قوله** الا الغاية حتى  
 انما قال ذلك لانها تخالف الشريعة لانه اذا مات زيد  
 سقط الحلف في الغاية كقوله لا اكلمه الا ان يقدم زيد  
 ولا يسقط الحلف في غيرها كقوله انت طالق الا ان  
 يقدم زيد فانه ان قدم فلا لا تطلق وان لم يقدم حتى  
 مات فلا تطلقت لانه لما انفرد الاستثنا لعدم  
 المجانسة بين الطلاق والقودوم كان حملها على الشرط  
 اولى من حملها على الغاية لانه الطلاق لا يحتمل التوقيت  
 كما في التبيين **قوله** انما سار وزالت اضافة جواب  
 الشرط غير تامت فيما رايته من النسخ ولا بد منه وهو  
 كما قال في الكنز وفعل لا يحنت **قوله** لانه اليمين عقدت  
 على عين الخ لتليل لعدم الحنث المستفاد من جواب

الشتر الذي ذكرناه منه محذوف من النسخة **قوله** وفي غيره  
 اير في غير المشار اليه الخ هذا اذا لم تكن له نية واما اذا نوى  
 فعلى ما نوي لانه محتمل كلامه كما في التبيين **قوله** حين وزمانه  
 بلانية نصف سنة قال الكمال ويعتبر ابتداءها من وقت  
 اليمين بخلاف لا صواب في حينها او زمانا كان له ان يمين اير  
 سنة اشهر انتهى **قوله** ودهم لم يدري يعني اذا لم تكن له نية  
 كما في البرهان انتهى فانه قيل ذكر في الجامع الكبير اجمعوا فيمن  
 قال انه كلمة دهور او شهرا او سنينا او جمعا او اياما  
 يقع على ثلاثة من هذه المذكورات فكيف قال ابو حنيفة  
 لا ادري الدهم قلنا هذا تفرع لمسئلة الدهم على قول من يوف  
 الدهم كما فرغ مسائل المارة على قول من يبرجوا زها قاله  
 ابن الفياض رحمه الله انتهى ونقل التوقف عن الآية الرابعة  
 بل عن النبي صلى الله عليه وسلم وجبريل عليه السلام ولقد  
 احسن شيخ الاسلام بهمان الدين ابن ابي شريف حيث  
 قال **قوله** حمل الامام ابو حنيفة دينة **قوله** انه قال لا ادري لتسعة اسيلة  
 اطفال اهل الشرك ابن محله **قوله** واهل الملايكة الكرام مفضل  
 ام انبياء الله ثم النبي **قوله** جلالة ابي بطيب الاكل  
 والدهم مع وقت الحنث وكلمهم **قوله** وصف العلم اوقات حصلة  
 والحكم من غنثي اذا ما بال من **قوله** فحبه مع سوار الحار ستمسكه  
 واجابة نقشر الجدار مسجد **قوله** من وقف لم يجز ان يفعل  
 انتهى كذا نقلته من خط استاذ شيخ الاسلام محمد المحبى  
 امتنع الله بحبائه قلت ولا تخفى انه الدهم في كلام هذا الناظم  
 معروف وهو لم يتوقف فيه الامام الاعظم بل في المنكر انتهى  
 وقال صاحب البحر توقف الامام ابو حنيفة في اربع عشرة  
 مسئلة كما في السراج الوهاج انتهى **قوله** وايام حال كونها  
 منكدة ثلاثة هو الصحيح كما في الجامع الكبير وذكر في الاصل  
 انه يقع على عشرة ايام قال في البرهان ثمانية ايام  
 انه غلط والصحيح ما ذكر في الجامع **قوله** والايام  
 والشهور عشرة كذا السنون والجمع والدهور والارضة

من وقفه صح



بالتعريف عشرة من تلك حتى يلزم في الازمنة خمس سنين  
 لانه كل زمان سعة اشهر عند عدم النية عند الامام وقال في  
 الايام ينصرف الى ايام الاسبوع وفي الشهر الى اثني  
 عشر شهرا وفيما بقي الى جميع العمر وهو لا بد كذا في الفتح  
**ول** وان ضم وحده عتق الثالث كحترز به قالوا قال واحد  
 فانه لا يعتق والفرق بينهما انه وحده يقتضي الانفراد في  
 الفعل المقرون به ونفي ثالثة الفيرايه في ذلك  
 الفعل ولا يقتضي الانفراد في الذات وواحد يقتضي  
 الانفراد في الذات وتأكيده الموجب فلم يتعلق الحكم به  
 فلم يعتق الا اذا نوى معنى التوحد في حالة الشرا  
 او تمامه في التبيين والفتح وقال صاحب البحر واذا كان  
 محورا فهو صفة للعبد فهو كوحده انهر **ول** وفي  
 اخر عباد لم يذكر حكم الوسط ولا يكون الا وتمر لا شفع  
 فاذا اشترى عبدا ثم عبده ثم عبدا فالثاني في وسط  
 فاذا اشترى رابعا خرج عن الوسط فاذا اشترى  
 خامسا صار الثالث وسطا وهكذا كما في البحر عن  
 البداية **ول** يوم شري من الكل عنده يعني اذا كان  
 شراؤه في صحته كما في التبيين **ول** متفرقين كذا  
 في الهداية وقال الكمال اربعة متفرقين انهر ولو كتب  
 احد هم اليه كتابا بالبشارة يعتق الا اذا نوى  
 المسافهة ولو ارسل اليه رسولا يعتق في البشارة  
 والخبر بخلاف الحديث لا يعتق الا بالبشارة  
 ويشترط الصدق في البشارة والخبر وفي  
 من اخبر بقدر زيد بخلاف من اخبر في ان فلانا  
 قدم فانه ينطلق على الكذب والصدق كذا في البحر  
**ول** صح شرا بيه للكفارة اشار اليه انه لا تجزئ  
 عنها بالارث لانه ثبت فيه الملك بل اختير  
 فلا تصور النية فيه انهر ويجزئ عن الكفارة اذا  
 نواه عنها عند قبول بهبة او وصية او صدقة

سبق النية مختارا في السبب كما نص عليه في الفتح والتبيين  
 وقد ذكره صاحب البحر مختاراً ثم قال ولم اره منقولاً صريحاً  
 لكنه زاو في تحته ما اذا جعل مهر اخيه الله سبحانه  
 خيرا انهر ولا يخفى انه اذا جعل بدلا عنه فلع او صلحا  
 عن دم وكخو يكون كذا في النية عن قبوله **ول**  
 وكذا ابنه لو قال وكذا كل قريب حرم لكان او لي الشمول  
**ول** لانه الشرط قران النية بعلته العتق وهي  
 اليمين ايروان لم يوجد حتى لو اقرنت النية به بان  
 قال انه اشترى بك فانت حر عن كفارة يمين  
 فاشتراه جاز عنها لا قران النية بالعتق كما في  
 التبيين وسيد المص **ول** واما الشرافة  
 مفقود لفظه منقود زايده يختلف بها فهم الكلام  
**ول** وبانه تسريته التفسير هنا تفعل في السرية  
 وهو اتخاذها والسرية بالضم اما بالاصالة ان كانت  
 من السرور او من تغيير النسب ان كانت من  
 السرور ومعنى التسري عنده اية حنيفه ومحمد رجمها الله  
 انه يحسن الامة ويعد لها للجحاح افضى اليها بماية او  
 عزل عنها وعند ابي يوسف انه لا يوزل ماة عنها  
 فعرف انه لو وطئ امة له ولم يفعل ما ذكرنا من  
 التحسين والاعداد لا يكون تسرياً وان علق  
 منه فلا يحنث في حلفه لا يتسرر كما في الفتح **ول**  
 لانه شراها ففسرها يشر اليه انه لو علق عتق غيرها  
 او الطلاق بالتسري بها حنث ذكره صاحب البحر آمو  
 بحفظه فانه غلط فيه بعض معاصره **ول** لثبوت  
 الملك فيهم كمال رغبة ويدا ولو نور الذكور دون  
 الاناث صدق ديانة لا قضا ولو نور السود دون  
 غيرهم او النساء دون الذكور لا يصدق اصلا  
 ولو قال لم انوا لدهرين في رواية يصدق ديانة



لا قضا وفي رواية لا يصدق أصلا كذا في الفتح **والله** لا ما يتو  
 الآتيهم كذا معتنق البعض عند أبي حنيفة كما في الفتح والتبيين  
**والله** طلقت الأخيرة وفيه في الأولين أشار بان  
 هذا إذا لم يذكر للتأني والثالث خبرا فإنه ذكر له خبرا بان  
 قال هذه طالق وهذه وهذه طالق أو هذا وهذا وهذا  
 حواء فإنه لا يعتق أحد ولا يطلق بل يحير أنه اختار الأبحاث  
 الأول عتق الأول وحده وطلقت الأولى وحدها وإن  
 اختار الأبحاث الثانية عتق الأخيرة وطلقت  
 الأخيرة كذا في التبيين **والله** وخمسة بين الأولين  
 يعني فيعينها لمن شاء منها وهذا هو الصواب وعليه  
 الفتور خلا لما قاله صاحب المغني من أنه نصف ألف  
 للأول والنصف الآخر للآخرين قاله الزيلعي **والله** لأن  
 وضع اللام للاختصاص وإقدير وجه الملك فإذا  
 جاء زنت اللام الفعل أوجبت ملكه أو الفعل لا ملك  
 العين وإذا لم يفعل به باءه لأنه يقع ذلك له حتى  
 لو دس المحلوف عليه ثوبه في ثياب الخالف  
 فباعه ولم يعلم لم يحنث لأنه تقديم اللام إن بعث  
 بواكئك وأركت ولم يوجد كذا في البر لم **والله**  
 هذا نظير التعليق بالعين أو التعلق والاشارة لقوله  
 متنا فحنث في إن بعث ثوبالك **والله** وأما  
 نظير التعليق بفعل لا يقبل النيابة الخ تنصيص على  
 أنه لا فرق بين تقديم اللام على مفعوله الفعل أو  
 تقديم مفعول الفعل عليها لأنه هذا الفعل أعني الأكل  
 والشرب والكحول وضرب الولد مالا يملك  
 بالعقد فوجب صرف اللام إلى ما يملك وهو العين  
 بخلاف الفصل الأول فإنه كل واحد منهما مالا يملك  
 فزجنا بالقرب منه ولم يذكر المصنف ما لو نوى  
 بأحد هاتين الأضراس كالونور بعث لك ثوبا بعث ثوبا  
 لك أو لك **والله** ويصدق ديانة وقضا فيما

فيه تعليل عليه لا فيما فيه تخفيف لأنه لو لم يحتمل كل ما يتأ  
 اللام عن محله في الفصل الأول ويتقدم عليه محله في الفصل  
 الثاني والكلام يحتمل التقديم والتأخير كذا في البر **والله**  
 وقال في البر لو نور ما فيه تخفيف صدق ديانة لأنه  
 محتمل كلامه ولا يصدق قضا والفرق بين الديانة و  
 القضا لا يتأني في البين بالله تعالى لأنه الكفارة لا  
 مطالب لها انتهى **والله** وصح نية غيره ما ديانة لا قضا  
 ومن أبي يوسف أنها لا تطلق قضا أيضا لأنه كلامه  
 خرج جوابا لها فتقيد بالكلام السابق وهو تزوج غيره  
 واختاره شمس الأئمة الخسعي وكثير من المشايخ وقال  
 قاضينا به أخذنا بخنا وذكر في الغاية معزيا إليه  
 الأخيرة الأولى أن يحكم الحال إن جاز بينهما مشقة **والله**  
 خصومة تدل على غرضه يقع الطلاق عليها أيضا وإن لم يكن  
 كذلك لم يقع كذا في البحر تبين من حلف القول لا أدعه  
 يدخل البلد فيه بالمنع قولنا أطلعه أو حصاه ولنا فيه  
 رسالة والله الموفق بمبته وكرمه ثم إن كتاب الإيمان  
 بفضل الملك المنان **والله** التليف في أو آخر سبع النج  
 سنة أربع وثلاثين والف وصلى الله على سيدنا  
 محمد وآله **كتاب الحدود** **والله** فإنه أكثر  
 تسعة وثلاثون الخ علة لعدم تقديمه لأنه ما بين الأكل و  
 الأكثر ليس بمقدور ولأنه يكون بغية الضرب كما في  
 البحر **والله** يجب إر على الإمام إقامتها يعني بعد ثبوت  
 السبب عند الحكم وعليه ابتنى عدم جواز الشفاعة فيه  
 فإنها طلب ترك الواجب وأما قبل الوصول إلى  
 الإمام والنبوت عنده يجوز الشفاعة عند رفع له إلى  
 الحاكم ليطلقه ومنه قال به الزبير بن العوام وقال  
 إذا بلغ إلى الإمام فلا عفي الله عنه إن عفي كذا في الفتح  
**والله** خرج به القصاص لأنه حق العبد وكذا خرج  
 به التعزير أيضا وإن خرج بعقيد التقديم **والله** فإنه المقصد



الاصل من شرعه الا نترجى ان يترجى ان يترجى ان يترجى  
 ان العلم بشريعة الله ودوامه قبل الفعل **اول** وهو  
 يمنع من العود اليه وليس الحد كفارة للمعصية بل  
 التوبة هي المسقط عنه عذاب الاخرة كما في الفتح  
**اول** والزنا مقصور في اللغة الفصحى لغة اهل الجوار  
 التي جازها القرآن قال الله تعالى ولا تقربوا الزنا وما يذكر  
 لغة نجد كذا في الفتح ثم هذا التعريف غير جامع اذ لا بد  
 ان يكون من مسلم او ذمي ناطق بلسان طاعة بدارنا تحت  
 ولاية اهل العدل وان لم يظهر به وجب او رتب بعد اقرار  
 به كذا قيل وفيه تامل لان هذه شروط وهي زيادة عن  
 الحقيقة **اول** وطو مكلف لا يشترط ان يكون بالبلد  
 فانه لو كان مستلقيا فادخلت ذكره في فريضة الزنا  
 الحد **اول** في قبل مشتهاة الخ قدم من موجبات الفصل  
 قيد الحياة متنا ولم يذكر قيد الاستها هناك وكذا في  
 هنا دلالة الاستها على الحياة فكان ينبغي ان يذكر  
 كذلك ثم **اول** وبشبهة كذا في نسخة وفي نسخة  
 اخرى وبشبهة بالتكبير وهو اولي لكونه اشمل منها معرفة  
 بالاضافة اليه الفمير ارجع للملك حتى لو شهدوا  
 متفرقين لم يقبل يعني متفرقين حال مجيئهم وشهادتهم  
 ويجوز ان حد القذف كما في الابضاع واما اذا  
 حضر وايفي مجلس واحد ارعنه القاضي وجلسوا  
 مجلس الشهود وقاموا اليه القاضي واحد بعد واحد  
 فشهدوا قبلت شهادتهم لانه لا يمكن الشهادة  
 دفعة واحدة كما في السراج **اول** بلفظ الزنا لانه  
 الدال على فعل الحرام يعني الدلالة بالوضع وينبغي ان  
 يتراد ولانه غير محتمل بخلاف الوطى والجماع لانها  
 محتملان **اول** او ما يفيد معناه عطف على بلفظ  
 الزنا ينظر هل يقبل الشهادة المجردة عن لفظ الزنا مع  
 لفظ يفيد معناه او لا فليجوز والمنصوص لا تقبل

زنا

**اول** اي عن ماهيته الحقيقية وهو ما تقدم تعريفه بقول المقر  
 الزنا ووطى الخ **اول** وكيف هو فانه الوطى يقع بل الققاء  
 الخناين وان لم يشترط حقيقة الوطى لتصوره به ونها  
 في الله لكن كيف هو ان يكون طائعا او مكرها **اول** فانه ينفذ  
 الخ قال الكمال وبقي شرط اخر وهو ان يعلم ان الزنا حرام مع ذلك  
 كله ونقل اجماع الفقهاء على اشتراط العلم بحرمته ثم قال الكمال  
 في شرح قوله وان ووطى جارية اخيه او عمه ويبقى هذا الاشتراط  
 مسألة الحربي اذا دخل بامان دار الاسلام فاسلم فزني  
 وقال طنت انها ملال لي كما يلتفت اليه ويجوز ان كان فعله  
 اذ لم يدر دخل الدار لان الزنا حرام في جميع الاديان والملل لا  
 تختلف في هذه المسئلة فكيف يقال اذا ادعى مسلم  
 اصله انه لا يعلم حرمه الزنا لا يحد لا تنقش شرط الحد **اول**  
 المكحلة بضمين يعني ضم الميم والها كما في الفتح **اول** وعدل لو  
 اسرها وان بيعت ورفقة فيها اسما وهم واسما محلهم على  
 وجه يتميز كل واحد منهم لم يعرفه فيكتب تحت اسمه وهو  
 عدل مقبل الشهادة **اول** وعلنا هو ان يجمع بين المعدل  
 والثابت فيقول هذا هو الذي عدلته كما في الفتح **اول** حكم به  
 اير بشبوت الزنا والمراد الحكم بموجب الزنا **اول** وقيل سأل  
 عنه ايضا هو الاصح كما في شرح المجموع وغيره **اول** فانه الاحصاء  
 يطلق عليها اير المرأة المعلومه من المقام **اول** فانه ابوا او غابوا  
 او ماتوا سقط كذا لو كان بعضهم كذلك في ظاهر الرواية  
 وكذلك يسقط الحد باعتراض ما يخرج عن اهلية الشهادة  
 كما لو ارتد احد هم او غي او فرس او فسق او قذف  
 فحد لا فرق في ذلك بين كونه قبل القضا او بعده وهذا  
 اذا كان محصنا كما ذكر وغيره بقاء عليه الحد في الموت  
 والغيبه كذا في الفتح وسند كرامة الكلام على هذا المحل في  
 كتاب السرقة ان الله تعالى **اول** بين البرج وغيره الموكم  
 يعني فيكون موكما ولو كان ضعيفا الخلقه فخير عليه  
 الهالك بحد بلدا خفيفا يحتمل **اول** كسر عقده يعني طائعا



اوليتها بالحق اذا كان باب **اول** - الرأس ووجه ووجه  
لقوله عليه السلام الى الدليل على بعض المدعى ووجه البعض وهو  
ضرب الرأس فكان ينبغي ان يقال كان في الهداية بعد الحديث ولا  
الفتح منقول رأسه بجميع الجواهر وكذا الوجه وهو مجمع الحسن  
ايضا فلا يؤمنه فوات شي منها بالصبر وذلك اهللك  
معنى انه قال الكمال وهذا المصنف ظاهر في القول بان  
العقل في الرأس الا ان يولد وهي مختلفة بين الاصوليين  
انه **قول** - لا ينبغي اقامة الحد على التشهير الى التشهير  
في جميع الحدود وغيره ان يناد في شهرته في حق الرجل لانه لا يضره  
ذلك ويكتفي في المرأة بالخروج والابتعاد بها ارجع الامام و  
الناس خصوصا في الرجم واما الجلد فقد قال تعالى وليشهد  
عذابهما طائفة من المؤمنين اير الزانية والزاني فاستجب  
ان يامر الامام طائفة ارجعة ان تحضر و اقامة الحد وقد اختلف  
في هذه الطائفة فمن ابن عباس واحد وبه قال احمد وقال  
عطاء وسحاق اثنان وقال الزهر ثلاثه وقال الحسن  
البصري عشرة وعنه السافعي ومالك اربعة كذا في الفتح  
**قول** - لقوله تعالى فليمن نصف ما على المحصنات من  
العذاب نزلت في حق الاما قال الكمال ولا فرق بين الذكر و  
الانثى بتفريق المناط فيه جمع الى دلالة النص بناء على انه لا  
يشترط في الدلالة اولوية المسكوت بالحكم من المذكور بل  
المساواة تكفي فيه **قول** - ولا يحده سيده الا باذنه للامام  
شامل كل ما كان لا قال الكمال واستثنى الشافعي من المولى ان  
يكون ذقيا او مكي تبا او امارة انه و ينظر هل يعتد بالحد  
بل اذنه الامام او لا وقيده بالحد لانه التعزير للسيد بل اذنه  
الامام لانه حق العبد كما في البحر **قول** - لانه صلى الله عليه وسلم  
مفر للفائدة اير الى شذوحتها والتشذوذة بفهم التامثلثة  
والهزمة مكانه الواو وبفتحها مع الواو مفتوحة تدير الرجل  
او لحم الثديين والدال مضمومة في الوجهين كما في الفتح  
**قول** - الشراة اير الهدانية بكثرة الميم **قول** - لانه

صلى الله عليه وسلم لم يأمر به كذا في الهداية والمراد انه لم يوجب  
بناء على انه حقيقة الامر هو الايجاب وقال انه صلى الله عليه  
وسلم مفر للفائدة ومعلوم انه ليس المراد الا انه امر بذلك  
فيكون مجازا عن امره والا كانت مناقضة غريبة فانه مثلها انما  
يقع عند العهد اقامته في سطر واحد قريب وهو  
هنا كذا كذا انه كذا في الفتح **قول** - ولا يجمع بين جلد ورجم قال  
الكمال واما جلد على رضى الله عنه شراة ثم رجمها فاما لانه لم يثبت  
عنده احصائها الا بعد جلدها او هو رار لا يقوم اجماع الصحابة  
ولا ما ذكرنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم **قول** - فانه كان حدها  
الرجم حين وضعت قال في البرهان وتأخير الرجم الى استئنا  
الولد لعدم المصلحة رواية عن ابي حنيفة وانه اعلم **باب**  
**يوجب الحد وما لا يوجب** **قول** - فلم يحد من ظن العلى  
سواء كان الرجل او المرأة فانه يسقط الحد عنهما كما في البحر **قول**  
في ثمانية مواضع الزيادة عليها حاصلة بالنظر لتعدد الاصول  
**قول** - في وطي امة ابوية له قال اصله وانه علما كانا اولى  
شمولة الاجداد وكذا لا تحدد الموطوعة لانه الشبهة لا تحققت  
في الفعل نفقت الحد عن طرفيه انه ومضى ادعى شبهة بغير  
اكرام سقط الحد بمجرده ودعواه ولا يسقط بدعوى الاكرام الا ان  
يقيم البينة كذا في البحر **قول** - ووطي المرتين امة المبرونة  
جعلها من قبيل شبهة الفعل هو الاصح وهي رواية كتاب  
المحدود وفي رواية كتاب الرهن من شبهة المحل كما في  
البرهان وقال في الهداية والمستعير للمهر في هذا بمنزلة  
المرتين **قول** - والمعتدة بثلاث هذا اذا طلقها ثلاثا  
صريح كما لا نواها بالكتابة فوقعن فوطيها في العدة و  
قال علمت انها حرام لا يحق لتحقيق الاختلاف وهذا من  
قبيل الشبهة الحكيمة وهذه يلغزها فيقال مطلقة ثلاث  
وطيبت في العدة وقال علمت حرمتها ولا يحق وهي ما  
وقع عليها الثلاث بالكتابة كذا في الفتح **قول** - في  
سنة مواضع ظاهره الحصر لمقام البيان وليس فانه امة



المالك والمأذون المستغرق والقيمة بعد الامراز وما الحق  
 بها كذلك في الحكم كما في البحر وقال الكمال وينبغي ان يزا  
 جارية التي هي اخوة من الرضاع وجارية قبل الاستبراء  
 والزوجة التي حرمت بمصاهرة فلا حد عليه ولا على قاذفه  
 انتهى **ول** فلم يحد مطلقا بوطن امة ابنة لو قال ولده  
 او فرعه لما زاد له لشمولة امة ابنته وليتم به العدد ستة  
 والا فمى في كلامه خمسة وقال انها ستة والحكم كذلك  
 في امة ولد ولده وان كان ولده حيا وان لم تكن له ولاية  
 تملك ماله حال قيام ابنة كما في الفتح **ول** ووطي معتدة  
 الكتابات هذا بخلاف المختلعة لانها ليست من ذوات  
 الشبهة الحكمية واخطأ من بحث وقال ينبغي كونه من ذوات  
 الشبهة الحكمية كما في الفتح **ول** ووطي البايعة الامة المبينة  
 التي قيد بكونه قبل التسليم وهذا في البيع الصحيح اما الفاسد  
 فلا فرق بين كونه الوطي قبل التسليم او بعده وكذا البيع  
 بشرط الخيار سواء للبايع او للمشتري كما في البحر **ول**  
 لا الاول في ايرشبهة الفطر يستثنى منه المطلقة تلاما لما  
 تقدم انه ثبت نسب ولدها لدون سنتين بلا دعوة  
 ولا كثر بدعوة فكانت مخصوصا بهذا وثبت ايضا نسب  
 من زفت اليه وقيل هي زوجته بدعوة كما في البحر عن  
 التبيين وعند غيره ان علم كحد المراد بالغير صاحباه و  
 بقولهما اخذ الفقيه ابو الليث ورجحه في الواقعات و  
 في الخلاصة وعليه الفتور كما في البحر **ول** وهو عالم به يعني  
 ومع ذلك هو معتقد لحرمة الزنا كما سياتي اذ لو اعتقد  
 الحل بجر عليه احكام المرتدين فليقتله **ول** ولكن  
 يوجب عقوبة ان علم بذلك قال الكمال وهي اشد ما يكون  
 من التفرير سياسة وعليه المراد ايضا انتهى **ول** وسياتي  
 بيانه لم يبينه فيما سياتي جميعا بل لم يذكر هناك ما ذكر  
 هنا واحال هناك على ما هنا وبيانه ان العقد عند هما  
 وعنه من واقعه لم يصادف محله يعني بالنسبة اليه

هذا العاقد فيلغوا كما اذا اضيف اليه الذكور ولا يجر حبه **ول**  
 ان العقد صادف محله يعني محليتها لنفس العقد لا بالنظر  
 اليه خصوص العاقد لان محل التصرف ما يقبل مقصوده  
 والاشي من بني ادم قابلة للتوالد والتناسل وهو المقصود  
 وكان ينبغي ان يعقد في جميع الاحكام الا انه تعاقد عن  
 افاده حقيقة الحل لدليل فيورث شبهة انتهى وقال  
 في البرهان عن صاحب الاسرار كلامهما اوضح وفي البرازية  
 الفتور كلامهما على قولهما انتهى **ول** وقال ظننت انها  
 تحل لي قال في الفتح ومعنى هذا انه علم ان الزنا حرام لكنه  
 ظن انه وطئ هذه ليس زنا محرما فلا يعارض ما في  
 المحيط من قوله شرط وجوب الحدة انه يعلم ان الزنا حرام  
 وانما ينفيه مسئلة الحرجية انتهى وقد تقدمت **ول**  
 وجد ما على فراشه يعني في ليلة مظلمة كما في الخانية  
**ول** بعد طول الصحبة المسئلة ما خذوة من تقيده قاضي  
 خان بقوله وله امرأة قديمة انتهى وينظر ما اذا يكون به قدما  
**ول** الا اذا ادعاها فاجابته اجنبية ظاهرا انه لا فرق  
 بين كونه الداعي بصيرة اداعي وفي الخانية ولو انه لا يمر  
 دعا امرأة فاجابته غيره ما فحج معها قال محمد عليه الحد  
 ولو اجابته وقالت انا فلانة يعني امراته فحج معها لا يحد  
 ولو كان بصيرا لا يصدق على ذلك انتهى فقد فرق بينهما  
**ول** وذمية زينة بها حرجية يريد به المستامن  
**ول** وذمة زنا بحرية ارستامنة **ول** ولا من  
 وطئ اجنبية زفت اليه اذ قال الكمال الشبهة الثانية فيها  
 شبهة اشتباه عند طائفة من المتأخرين ودفع بانه  
 ثبت النسب من هذا الوطي ولا يثبت من الوطي عن  
 شبهة الاشتباه بسبب فالوجه انه شبهة دليل  
 ثم قال والحق انه شبهة اشتباه غير انه مستثنى من الحكم  
 المترتب عليه بثبوت النسب بالاجماع **ول** كما سبق  
 قد علمت ما في حوالته على هذا وايضا هذا مستدرك



فلذا قال كما سبق **قوله** والاحراق بالنار ليس بواجب كذا  
قتلها لما قال في الجليلي الفتح والذرية ورائه تخرج البهيمية  
فذلك لقطع امتداد التحدث به كلما بيت فيتأذى  
الفاعل به وليس بواجب انتهى **قوله** وان كانت مما يؤكل  
تذبح فتوكل قال الكمال ويضم قيمتها عند ابي حنيفة مع  
تنبيه قال في السراج اتيان البهيمية الاصح عند اصحابنا  
جميعا انه يقبل فيه عدلان ولا يقبل فيه شهادة النساء  
**قوله** او اتيه في دبر شامل دبر منكموه واختلفوا  
في الشهادة على اللواطة فعند ابي حنيفة يكفي عدلان  
وعندهما لا بد من اربعة كالزنا وبه قال الشافعي كما في  
السراج **قوله** فعند ابي حنيفة يقوز بامثال هذه الامور  
قاله صدر الشريعة ويخالفه ما قال الكمال لاحد عليه  
عند ابي حنيفة ولكنه يقوز وبسجن حتى يموت او يتوب  
والحد المقدر ستر عالير كماله انتهى وما قاله صدر الشريعة  
من ورع الصحابة وقال في شرح الجمع وما روي عن الصحابة  
فمحمول على السياسة انتهى ولذا قال الكمال لو اعتاد  
اللواطة سوا كان باجنبي او عبده او امته او زوجته  
بنكاح صحيح او فاسد قتله الامام محصنا كان او غير  
محصن سياسة انتهى ولكنه لا يكف باستحلاله  
بملكوته كذا في التاتارخانية يعلم ولا يعلم ولو لم يكن  
احراته او امته من العيب بذكره فامني فانه مكره عند  
بعضهم ولا شيء عليه كما في السراج وقال الكمال الصحيح  
انه اللواطة ليست في الجنة انتهى **قوله** او زني في  
دار الحرب او البغى في غير عكر الخليفة او امير مصر  
بانه خرج من عكره له ولاية اقامة الحدود فدخل دار  
الحرب وزني ثم عاد او كان مع امير سيرة او امير  
عكر فزني ثم او كان ما جوا او اسير الملوذين  
وهو مع عكره له ولاية اقامة الحد فانه يحكم بخلاف  
امير العكر او السيرة لانه انما فوض اليه تدبير الحرب

لا اقامة

لا اقامة الحدود وولاية الامام منقطعة عنه كما في الفتح **قوله** ولا  
يزنا بكلف بمكلفه كذا لا اعقر عليه لانه لو زنه لرجع به المولى  
عليها لا حرما له بطلا وعتهالة خلف الملوذين الصبي بصبيته  
او بكمه فانه يجب عليه العقر كما في الفتح **قوله** لم يجب  
الحد وفاقا ويجب العقر وان كانت معتقة بان  
لا مهر لها كما في الفتح **قوله** وفي قتل امه بزننا لا يشتر الى  
انه مخالف مالم ذم عينيها به وفيه يجب عليه  
قيمته وسقط به الحد لانه الملك يثبت في الجنة العليا  
وهي قاورث شبيهة كما في المحمدية باب شهادة  
الزنا والخروج عنها **قوله** من شهد بخلاف موجب صدوقه  
متقادما برموجه فاسناده الى الحد مجاز **قوله** بانه يكون قريبا  
من امامه قال الكمال ولا شك انه لا ينبغي البعد عذرا بل يجب  
انه يكون كل من تخوض او خوف طريق ولو في بعد  
يومين وكخوف من العذار التي يظهر انهما مانعة منه  
المشاهدة انتهى **قوله** لم يقبل وحكي الحسن انهم يحدونه  
وقال الكافي الظاهر انهم لا يجب عليهم الحد **قوله** ويضمن  
السرقه المسروق **قوله** بعضني شهر هو الاصح وهذا اذا لم يكن  
بين القاض وبينهم ميرة شهر اما اذا كانت تقبل شهادتهم  
كما في البرهان **قوله** وقيل ستة اشهر قال في البرهان وقيل  
بنصف شهر او بما يراه القاض **قوله** شهدوا بزننا وهو غايبة  
اروهم يعرفونها اذلا حد عليه لعدم موقعها كما سبنا في **قوله**  
وهي شرط في السرقه لكنهم لو شهدوا على السرقه بدونه  
الدعوى تقبل شهادتهما ويحسب السارق اليه ان يحنى  
المسروق منه كما في البرهان **قوله** وجه الاستحسان ان  
التوقيفي ممكن يعني ممكن لصيانة البينات في التعطيل  
لا لا يجاب الحد لانه غير مشروع لاونا بالاحتياط لدرية  
كما في البرهان **قوله** لانهم ما نسبوا المشهود عليه بالزنا  
ضمنه نسبوا معنى رموا بالتعدية الزنا بالبا **قوله** وان جاء  
الاصول الخي انما لم تقبل شهادة الاصول بعد رؤيتها



الفروع للشبهة المذكورة لدرء الحدف وشهادة الفرع رده  
لشهادة الاصل للشبهة وفيه اشارة الى انه شهادة الاصل  
تقبل بعدر وشهادة الفرع في غير الحدود ولشئ المال  
مع الشبهة دون الحد ولوردت شهادة الاصل لا تقبل  
بعده شهادة الفرع في كل شيء ان كان الرد لثمة مع بقا الهية  
وان ردت لعدم الهية كالرق والكفر تقبل شهادتهم  
بعد زوال المانع لثبوت الهية كما في البحر عن التبيين **قوله**  
اواحدهم محدود في قذف او بعد كذا لو كان اعني **قوله** او بعد  
كذا الخ كذا اذا وجد عمل وكذا في الفتح **قوله** فاشتر  
الجلد هدر عنده خلافا لما اير فيكون لا شرع عندهما  
في بيت المال وكذا الخلاف فيما اذا مات من الجلد كما  
في الفتح **قوله** حدوا الشهود المشهود عليه وهو جواب  
لقوله فان شهدوا ولا يخفى انه نفى الحد عن المشهود عليه  
ظاهر فيما اذا مات شرط صحة الشهادة قبل امضا الحد اما  
اذا امضى الحد ثم ظهر فوات الشرط كيف ينبغي الحد عن  
المشهد عليه وقد حد فكم ينبغي ان يقول حد الشهود  
لا المشهد عليه وقد حد فكم ينبغي ان يقول حد الشهود  
لا المشهد عليه قبل امضا وبعده الشهود **قوله** ويجب  
الحد لكونهم قذفة يعني فيقام اذا طلبه المشهود عليه عند  
علمائنا الثلاثة كما في التاتار خانية **قوله** وقبل حدوا  
اير ولو بعد القضا قبل امضا **قوله** وانما يصير شهادة بالتصال  
القضا به فاذا لم يتصل بنفي قذفا المراد بالقضا القضا  
المضال لانه لو اتصل به القضا ولم يحض فرجع احد هم حدوا  
كما لو كان قبل القضا لان امضا هو الاستيفاء من القضا  
في الحدود **قوله** ضمن المذكبة التزكية ان يقول المذكبة هم احوار  
مسكونة عدول اما لو اقتصر على هم عدول فلا ضمان عليه  
اذا ظهر واعبى اتفاقا كما في الفتح **قوله** قالوا معناه  
اذا رجعوا عنه التزكية وقالوا هم عبيد او كفار ار معنى  
الرجوع الموجب للضمان واضرب به عما لو قالوا اخطانا

في ذلك فانهم لا يضمنون اتفاقا وقالوا استمر المكون على تركيبتهم  
فابلين هم احوار مسكونة فلا تسمى عليهم اتفاقا معناه بعد ظهور  
كفرهم حكمهم بانهم كانوا مسلمين وانما طرأ كفرهم كذا في  
الفتح انتهى وهذا ظاهر في ادعاء طرأ الكفر لتصويره في  
الحكم في الرق **قوله** وقيل هذا اذا قالوا تعدنا التزكية الخ  
في جعل هذا صورة اخر للظهور نظر لانه لم يخرج عن  
الصورة الاولى انتهى وقد صدر الكمال المسئلة على ثلاثة  
اوجه فيما لو استروا على تركيبتهم وفيما اذا قالوا اخطانا  
ثم قال فلم يبق لصورة الرجوع الا ان يقولوا تعدنا فقلنا هم  
احوار مسكونة مع علمنا بخلاف ذلك منهم ثم قال اذا  
عرف هذا فنقول المصنف رحمه الله فقليل هذا اذا قالوا  
تعدنا التزكية مع علمنا بحالهم ليس على ما ينبغي بعد قوله  
اذا رجعوا عنه التزكية لانه يؤهم انه في صورة الرجوع  
الحلائية قولين انه يرجعوا بهذا الوجه او باعم منه و  
ليس كذلك انتهى **قوله** فزعم بالبناء للفاعل وضميره الى  
الرجل في قوله فقتل من امر برجمه **قوله** فشهد عليه اي  
شهد عليه بالاحصاء رجلا من اورجل واورتاز وكيفية  
الشهادة ان يقول الشهود تزوج امرأة وجامعها او  
باضعها ولو قال دخل بها يكفي عندهما وقال محمد  
لا يكفي ولا يثبت به احصائه لانه مشترك بين  
الوطي والزفاف والحلوة والزيارة فلا يثبت  
بالشك كلفظ القبان كذا في البحر وكلفظ الاتيان  
لانه ليس بصريح كما في الفتح **قوله** او ولدت زوجته  
قال الكمال والفرض انهما مقارن بالولد **باب حد الشرب**  
**قوله** واخذ بهن كما قيد بوجود الرابحة حال  
الشهادة عليه اذ لا بد منه كالشهادة عليه بالشرب  
وبوجود الرابحة واذا شهد بالشرب فقط بامر  
القاضي باستنكاهه فيستنكاهه وتخبره بان ربحها موجود  
كما في الفتح **قوله** وان زالت لبعده الطريق لا بد فيه



انه يشهد بالشرب ويقول اخذناه ورتكها موجود كما  
 في الفتح والرجح مؤنثة سما كذا في البحر **مولد** وفي حق  
 حرمة الاشربة انه يهذي ظاهرا فيما ليس محرما في الاشربة  
 عنده واما المحرمه باصلها كيف يشترط الهند يان المحرمه  
 وسنذكر للمصنف في كتاب الاشربة ان الطريق المفضية  
 اليه السكر قد تكون حراما كما في الاربعة المحرمه انهر فلا  
 تتوقف المحرمه فيها على الهند يان فهو مخالف الكلام هذا  
 فتأمل قوله **مولد** او السكر يغير ما بعني ورتكها لم تنزل كما  
 في البحر **مولد** واقرب فيه اشارة الى الاخر  
 لا يحد باسارته بشربه كما لو شهدوا عليه به ولم يتوض  
 للمصنف لسؤال القاضي المقرئ عن الخمر ما هي وكيف  
 شربها واين شرب وينبغي ذلك كما في الشهادة  
 ولكن في قول المصنف علم شربه طوعا اشارة الى ذلك **مولد**  
 او شهد به رجلا لم يذكر سؤال القاضي لهم وقال في  
 البحر عن قاضيه انهم لم يذكروا القاضي عن الخمر ما هي ثم  
 يسألهم كيف شرب لاحتمال الاكراه واين شرب  
 لاحتمال انه شرب في دار الحوب انهر **مولد** حد صاحبها  
 قال صاحب البحر بحثا منه ظاهره يفيد انه لا يكتفي بحد  
 حال سكره لعدم فائدة انه اتهم وفيه تأمل **مولد** وينبغي ثوبه  
 اي الرجل **مولد** لان السكر منه المباح لا يوجب حد كما في  
 ولبن الرماك كما في الهداية وقال المصنف في كتاب  
 الاشربة وهل يحد في هذه الاشربة بعني بنبيذ العسل  
 والتبن والشعير والذرة وان لم يطبخ قيل لا يحد  
 قالوا الاصح انه يحد بلا تفصيل بين المطبوخ والنقي  
 وكذا المتخذ من الالبان اذا اشتد انهر وكذا نقله  
 البحار عن الهداية بعد ذكره لما هنا ثم قال وهو لزوم  
 الحد قول محمد فقد صرح ارحاب الهداية بان  
 اطلاق قوله هنا لانه السكر منه المباح لا يوجب حدا  
 غير المختار ورواية عبد العزيز عن ابي حنيفة و

يحد

سفيان

سفيان انه سئل فيمن شرب البسج فارتفع الى رأسه  
 وطلق امرأته هل يقع قالا انه كان يعلم حين شربه ما هو  
 يقع انهر كلام الكمال وقال قاضي خازن الصحيح انه لا يقع على  
 كل حال واذا سكر منه البسج اختلفوا في وجوب الحد  
 عليه والصحيح انه لا يحد ولا يصح طلاقه ولا عقاقه ولا  
 بيعه ولا نكاحه ولا اقراره ولا ردة انهر **مولد** لانه  
 خالص حق الله تعالى بشربه الى الله لا يقطع باقراره بسرقه  
 وبضمنه المال وصرح به في البحر **مولد** ولو ارتد السكران المأفوف  
 قال في البحر وينبغي ان يصح اسلامه كما ذكره انهر ثم قال وفي  
 فتح القدير ان اسلامه غير صحيح انهر **مولد** لانه الكفر الخ  
 هذا قضا اما ديانته فانه كان في الواقع قصد التكلم به  
 ذكر المعناه كقوله لا فلا كما في الفتح **باب حد القذف**  
 القذف لغة الرمي بالشئ وشربا الرمي بالزنا وهو من الكبائر  
 باجماع الامة واستثنى منه الشافعية ما كان في  
 خلوة لعدم طرق العار قال صاحب البحر وقواعدنا لا تباها  
 وناقشه اخوه في النهر **مولد** بشهادة رجلين قال الكمال  
 وبما القاضي عن القذف ما هو وعنه خصوص ما قال  
 ولا بد من اتفاقهما على اللغة التي وقع القذف بها اذ لو  
 اختلفوا فيها بطلت الشهادة وكذا الاتفاق على زمان  
 القذف انهر **مولد** اذا قذف ارم ولم يقر ببينة على صدق  
 مقالته فانه اقامها لم تحذر القاذف وكذا المقذوف  
 انه تقادم السبب كما في البحر عن الظهيرية **مولد** فتر  
 بقوله اير مكلفا الخ اسقط منه قيد الحرية ولا بد منه  
 وقد ذكره في الهداية ويشترط ايضا ان لا يكون محبوبا  
 ولا اخرس ولا خنثى مشكلا وان لا تكون المرأة رتقا و  
 لا فرسا اذ المجهوب والرتقا لا يحد قاذفها لانها  
 وان صدق عليها توريف المحصن منها لا يلحقها حد  
 العار بذلك لظهور كذبه بيقين والاخرس طلبه  
 بالاسارة ولعله لو كان ينطق لصدقه كذا في

فتح



البحر والمبسوط فليثبت له **قوله** لا تنفقا الزنا منهما يعني الزنا الموثق  
 وفي البحر عن الظاهرية لو قذف جراحا فاذن البلوغ  
 بالسن والاحتلام لم يحد القاذف بقوله انتهى فهذا  
 يستثنى من قولنا لا يمتنع كراهتها وقالوا بل يمتنع صدقا  
 احكامهما احكام البالغين **قوله** عفيفا عنه الزنا قال في  
 البرهان هو ان يكون موطئا بكف نفسه عن الزنا **قوله**  
 وعفته اعم من ان يوطئ بنكاح صحيح او لا يعني اولا وطئ  
 اصلا لا صحيحا ولا غيره لما قال الكمال في شرح الطحاوي  
 في العفة كانه لم يكن وطئ امرأة بالزنا ولا بشبهة ولا  
 بنكاح فاسد في عهده فانه كان فعل ذلك مرة يريده  
 النكاح الفاسد سقطت عدالته ولا حد على قاذفه  
 وكذا لو وطئ في غير الملك او وطئ امة مشركة سقطت  
 عدالته وان وطئ مملوكته وحرمتها موقته لا تسقط  
 عدالته كما اذا وطئ احرته في الحيض او اتمه المجوسية  
 وان كانت موبدة يسقط احصائه كأمته وهي اخته  
 رضاعا انتهى ويستفاد من كلام المصنف اخر  
 الباب انتهى ولم يصور الكمال بوطئ المولى الامة  
 التي زوجها وذلك لانه ملك متعتها ليس بالزوجها  
 بخلاف المجوسية اذ حرمتها لعارض فتمثيل الزنا بوطئ  
 بوطئ اتمه المنكوبة فيما لا يسقط احصائه مع قوله  
 بعده لانه ملك للمنفعة فيمن ثابت ينفي ذلك  
 التصوير ان لا ملك للمولى في منفعة اتمه التي  
 زوجها فليست له ولو مست اذرة او نظر اليه فرجها  
 بشهوة فتمتزوج بناتها او اتها ودخل بها لا يسقط  
 احصائه من ادب حنيفه وعند ما يسقط لتأنيبه  
 الحمة وله ان كثير من الفقهاء يصحون نكاحها وانما قال  
 بحرمتها احتياطا انتهى فهي حرة ضعيفة لا ينفيها  
 الاحصاء الثابت بيقين بخلاف الحرة الثابتة  
 بقرينة الاب فانها ثابتة بظاهر قوله تعالى ولا

تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء فلا يعتبر الخلاف فيها مع  
 وجود النص **قوله** بصرة كره اير من اير كان كلف  
 البرهان ولو قال رجل يا زانية فقال له غيره صدقت حد  
 المبتدبر دون المصدق ولو قال له صدقت هو كما قلت فهو  
 قاذف ايضا ولو قال زنت بغير امانة او ما اشبهه لا  
 حد عليه لانه نسبة لا تيان البرهنة وبه تبين انه حد القذف  
 لا يجب مع التصريح بالزنا في بعض المسائل لقربة ويجب  
 في بعضها مع عدم التصريح مثل قوله فيما تقدم صدقت هو  
 كما قلت فحينئذ يحتاج لضبط هذه المسئلة انتهى كذا في  
 البحر **قوله** ونحوها يعني كقوله لامرأة زنت بناقمة او  
 اتانة او ثوب او دراهم فانه يحد لانه معناه زنت  
 واخذت البدل ولو قال زنت بخمار او بغير او ثوب  
 لا يحد لانه الزنا اذ قال رجل ذكره الخ كذا في الفتح **قوله**  
 او بزنا في الجبل وكذا يحد لو قال على الجبل في  
 حالة الغضب وهو الاوجه وقيل لا يحد لانه كقطة على  
 تعين كونه المراد المصود كما في الفتح **قوله** اولست  
 لابيك الخ يعني وام المقدوف محصنة لانه في الحقيقة  
 قد فها وفي كلام المصنف اشارة الى انه لو نفاه عن  
 امة او قال لست لابيك وامك اولست ابن فلان  
 وفلانة وهما ابواه لا حد عليه مطلقا وبه صرح في الفتح  
 والبحر **قوله** في غضب متعلقه بزنا والمعطوفين  
 عليه اشتراط كونه في غضب واضح في الاولى والثانية  
 واما الثانية فقد ذكرها في الهداية مطلقا عن التقية  
 بالغضب وقد حملها بعضهم عليه كالتي تلها وجزم به في  
 غاية البيان ولم يتعقبه الكمال وهو بقيد ما صرح به في  
 الكافي في الحاكم الشهيد بقوله وانما قال رجل يا ولد الزنا  
 او يا ابن الزنا اولست لابيك وانه حرة مسلمة فعليه  
 الحد انتهى فقد سوير بين الالفاظ الثلاثة وصرح به في  
 قاضي فانه قال رجل لست لابيك عم ابي يوسف انه



قد فـ كان ذلك في غضب او رضى انتهى كذا في البحر  
 واشترط طلبه لانه فيه حقه يشير الى انه الاظهر انه الغالب  
 فيه حق الله صريح به في الهداية وسياقته في كلام المصنف  
**قوله** او رايه هو زوج امه **قوله** لانه كلامهم يسمى ابا الى اخوه  
 يشير الى انه لو نسبته الى غيره هو لا فقال انت ابن فلان حد  
 وهو استحقاق نص عليه الكمال **قوله** فلا حد في لقبه يعني  
 النفي الصريح في قوله لست بابن فلان جدته والنفي الضمني  
 في نسبه لغيره **قوله** وبطلبه يقع القدر في  
 نسبه بقذف الميت يشير الى انه لو عني بعضهم يكون  
 لغيره اقامته لرفع العار عن نفسه وبه صرح الكمال  
**قوله** جاز لابنه الكافر والعبد انه يطالب بالحد خلافا  
 لما يخالفه ما في السراج الوهاج وان كان المقذوف محصنا  
 جاز لابنه الكافر والعبد انه يطالب بالحد هذا قول اصحابنا  
 الثلاثة وقال زفر ليس لهما ذلك انتهى وقال في الجمع و  
 اجونا طلب الابن الكافر والعبد بقذف الاب  
 انتهى فلم يجعل الخلاف مع محمد بل مع زفر رحمه الله  
**قوله** اولاد البنت هو ظاهر الرواية كما في الفتح **قوله**  
 وعند محمد لا يطالب الابن من يرث بالعصوبة كذا في  
 التحفة ويخالفه ما في الهداية حيث قال ويثبت لولد  
 البنت كما يثبت لولد الابن خلافا لما انتهى قال الكمال وقوله  
 خلافا لما يبين في رواية ليست بهر ظاهر الرواية عنه  
 ثم قال فانه قلت قد ظهر الاتفاق على ولاية مطلبة و  
 له الولد يقذف جده وجدته انما خالف زفر في  
 ذلك عند وجود الاقرب فما وجه ما في قاضيني من  
 اذا قال حبك زانم لاحد عليه قلنا ذلك للابهام لانه  
 في احداه من هو كافر فلا يكون قاذفا ما لم يبين مسلما  
 بخلاف قوله انت ابن ابن الزانية لانه قاذف  
 لجدته لادبته فانه كان او كانت محصنة حد **قوله**  
 والواجب انه يفصل بينهما هذا على سبيل الفرض و

فني

التقدير يعني لو لم يحد لوجب الفصل وليس المراد انه  
 يقام عليه الحد هنا بعد الفصل فليثبت له **قوله** ذكر الزايل  
 يعني ذكر ما نص عليه من قوله على الاخوة اما اصل المسئلة  
 فما خود مما حكى **قوله** ولا حد من الاولاد اباءه لو قال اصله  
 لكانه اولى لي ليشمل الابوين والجداد والجدات وقار في  
 البحر قيد بالقذف لانه لو شتم ولده فانه يجوز كما في  
 القنية انتهى ثم قال صاحب البحر وفي نفسي منه شيء  
 لتصرحهم بانه الوالد لا يعاقب بسبب ولده فاذا  
 كان القذف لا يوجب عليه شيئا فالتصريح اولى انتهى **قوله**  
 وليس فيه ارش يشير الى انه طلب الفرع بقذف اصله  
 ميتا بالصلابة لا الجبراث كما في البحر **قوله** اذا مات  
 المقذوف بطل الحد عندنا خلافا لث في الاخوة  
 ذهب صدر السلام ابو اليسر الى انه المطلب فيه  
 حق العبد كقول الامام الث فني رحمه الله **قوله**  
 ولا اعتناض عنه كذا لا عفو فيه لكنه ليس للامام ان  
 يقيمه بعد ذهاب المقذوف وعفوه بل اذا عاد  
 وطلبه حد لانه العفو كان لغوا فكانه لم يخاصم الى الابد  
 وفي غاية البيان معزيا الى الشامل لا يصح عفو المقذوف  
 الا انه يقول لم يقذفني او كذب شهودي انتهى كذا في البحر  
**قوله** قال رجل لا خرايا في فرد عليه بل انت حد  
 يعني بطلبها ولا عفو كما تقدم ولا يلتقيان قصاصا  
 وكذا لو تضار بايوزان ولا ايتكا فانه ويبدأ بالبادي  
 لانه اظلم وهذا بخلاف ما يوجب التعزير من السبب  
 فانهما يتكافأان بشروطه لا يكون في مجلس القاضي لانهما  
 يعززان بقتلتهما بين يدى القاضي كما في البحر **قوله**  
 اقرب ولد فنفخ الى اخوه كذا ذكره هنا في الهداية والكنز و  
 قد تقدم لهم في باب اللعان ما يفني عن هذا من قولهم نفخ  
 اول التوملين واقر بالثاني حد وان عكس لا عن ونبت  
 نسبهما فيها ولذا نسبه صاحب الهداية على ذلك **قوله** ولو قال



لا امرأة يازا في حد هذا بالاتفاق لانه الترخيم **سابع**  
 ولو قال رجل يازانية لا ير للاحد وهو استحقاق عند ابي  
 حنيفة رحمه الله وابي يوسف رحمه الله وعند محمد والثاني في  
 يحد لانه قذفه على المبالغة فانه التا تراوله كما في علامة و  
 ثابتة ولها انه رماه بما يستحيل منه فلا يحد كالوقوف  
 نجو يا وكالوقوف انت محل للزنا فلا يحد وكذا التا للمبالغة مجاز  
 لما عهد لها من التا نيت ولو كان حقيقة فالحد لا يجب بالشك  
 كذا في الفتح **د** لا شيء بليس بابني الخ كان الانب تقديم  
 على المسئلة التي قبل لتعلقها قبلها **هـ** لا اب له يعني لا اب له  
 معروف في بلد القذف لا في كل البلاد كذا في البحر انه في هذا  
 اعم من مجهول النسب لانه من لا يعرف له اب في مسقط رأسه  
**و** او بقذف من لا عنت بوله يعني وقد نفى القاضي  
 نسبة عن ابيه واستمر منقطع النسب عنه حتى لو ادعى الولد  
 بعده محدا ولم يحد حتى مات اولاه عن ولم يقطع القاضي  
 نسب الولد حد قاذفها وكذا يحد لو قامت بينة على انه  
 ادعاه وهو ينكر وينبت النسب من الاب **و** يحد الاب  
 لزوجها عن صورة الزواني كما في البحر والفتح **ز** بخلاف  
 الملا عنة بل نفى الولد صريح به في الفتح كما يحد قاذف ولده  
 الزنا او ولد الملا عنة **ح** بطل وجهه كذا على الاجنبية فانه يسقط  
 احصائه ولو لم يكن كذا يسقط احصائه المرأة المكرمة فانه  
 الاكراه يسقط الاثم ولا يخرج الفعل به من ان يكون زنا كما في  
 الفتح في المبسوط **د** اذ من زنت بكفر ما لو قال من  
 زنا لكان اولي ليشمل الرجل صريحا وان علم حكمه من حكمها  
 وبه صريح في الهداية والمآد انه قذف بعد الاسلام  
 بزنا كان في الكفر بانه قال زنت وانت كاف وكذا في  
 الفتح **هـ** او اقراره به اقرارنا كما لو حد المقذوف الخ  
 كذا قال في البه ابيع فانه اقام اربعة من الشهود على معاينة  
 الزنا من المقذوف او على اقراره بالزنا سقط الحد عن  
 القاذف ويقام حد الزنا على المقذوف انه

قلت في اقامة الحد على المقذوف بالبينة على اقراره نظر لانه  
 قد تقدم في كلام البد ابيع ما يناقض هذا وهو الصواب و  
 نفسه ولو اقرار بالزنا اربع مرات في غير مجلس القاضي  
 وشهد الشهود على اقراره لا تقبل شهادتهم لانه ان كان له مقرا  
 قال شهادة لغيره الحكم لا اقرارا للشهادة وان كان منكرا  
 فلا انكار منه رجوع والرجوع عن الاقرار في الحد و  
 الحالصة حقا لله صحيح انه قد افا هذا صريحا انه لا حد  
 على المقذوف باقامة البينة على اقراره ولا حد على القاذف  
 لا اقامة البينة ويمكن دفع المناقضة بحمل قول صاحب البد ابيع  
 على اللف والنشر المشوش بارجاع قوله يسقط الحد  
 عن القاذف الى قوله ادعى اقراره على الزنا وارجاع  
 قوله سقط الحد ويقام حد الزنا على المقذوف الى  
 قوله فانه اقام اربعة من الشهود على معاينة الزنا من  
 المقذوف انه ولكن لا يخفى ما فيه من التكلف ولا يساعده  
 كلام التحفة وفي كلام الكمال ما يشير الى هذا حيث  
 قال فانه شهد رجلان او رجل وامرأة على اقرار المقذوف  
 بالزنا يدرو عن القاذف الحد وعن الثلاثة اربعة اقامهم  
 القاذف فشهدوا بالزنا لانه ثابت بالبينة كالثابت  
 بالمعاينة فكان سمعنا اقراره بالزنا الا انه المعبر في الاقرار  
 اسقاط الحد لا اقامته لانه ذلك لا يمكن ولو كثر  
 الشهود انه وفي التا تاريخانية عن التهذيب شهد اربعة  
 انه اقربا لينا كاحد عليهم ولا على المشهود عليه بالزنا انه  
**د** يوجب الي قيام المحضر هو ظاهر الرواية وفي ابي  
 يوسف يستأن به الى المجلس الثاني كما في الفتح **هـ**  
 ولا يكفل قال الكمال ولا يكفل في شيء من الحدود والقصاص  
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف الاول ولهذا يجب  
 ابو حنيفة وفي قول ابي يوسف الاخر وهو قول محمد يوجب  
 منه الكفيل فلهذا لا تحبس عندهما في دعور حد القذف  
 والقصاص ولا خلاف انه لا يكفل بنفس الحد والقصاص



ثم قال وكان ابو بكر الرازي يقول مراد ابيه حنيفه ان القائل لا يجبر  
على اعطاء الكفيل فاما اذا سمحت نفسه به فلا باس له بنفسه  
**قوله** نفسه مستحق عليه والكفيل في الكفالة بالتفسير فاما  
يرطالب بهذا القدر انهر **قوله** بل يجبر ويقال له ابعت  
اليهم هو ظاهر الرواية وذكر ابن رستم عنه محمد اذا لم يكن له منه  
ياثت بهم اطلق عنه وبعث معه واحدا منه شرطه ليرده عليه  
كذا في الفتح وفيه اشارة الى انه المراد بالجبر حقيقة  
وبه صرح في التاتارخانية فقال المراد بالجبر حقيقة  
وقال في البدايع والمراد بالجبر الملازمة اي يقال للمدعي لازمة  
الي هذا الوقت فانه احضر البينة فيه والاغنى سبيله انهر  
**قوله** كفه حد واحد بجنايات اتحد سببها هو منه  
التداخل في الحكم لا السبب وقد مرنا في سجد السلاوة  
ومن فروع التداخل لو قذف اخر وقد بقي سوط من حد  
للاول كفه كذا في الفتح **فصل** التغير تاذيب قال  
الكامل التغير فيما شرع فيه التغير اذا اراد الامام واجب  
ولا يخفى على احد انه ينقسم الى ما هو حق العبد وحق  
فما كان حق الله يملكه الانسان وان لم يكن محتسبا لانه  
من باب ازالة المنكر باليد والشارع ولي كل احد ذلك  
انهر وهو يشير الى انه لا يقيم غير الحاكم الاحال قيام  
المعصية واما بعده فليس الا للحاكم كذا في البحر وما  
كان حق العبد يتوقف على الدعوى ولا يقيم الا الحاكم  
او حكماء فيه وفي البحر عن المجتبي وقيل لصاحب الحق  
اقامته كالقصاص وقيل للامام لانه صاحب الحق قد  
يسرف فيه غلطا انهر **قوله** وانه الحد الذي هو ادني  
الحدود وهو حد العبد لما سنده المصنف **قوله**  
او الصفع كذا في المغرب ونقله في الفناء عن الظهير  
انهر وقال في البحر ذكر ابو اليسر والشرسي انه لا يباح  
التغير بالصفع لانه من اعلى ما يكون من الاستخفاف  
فيمانه عنه اهل الفقه كذا في المجتبي والصفع الضرب

على القفا انهر **قوله** او الضرب سنده المصنف اخر الباب  
انه يكون بالقتل كراه يذني وبقي التغير بالشم واحدا  
المال فاما التغير بالشم فهو مشروع بعد ان لا يكون قد  
كما في البحر عن المجتبي واما بالمال فصفتة انه يجب  
عن صاحبه مدة كثر جرم ثم يعيده اليه كما في البحر عن  
البرازية انهر ولا يفتي بهذا لما فيه من تسلط الظلمة  
على اخذ مال الناس فيما كلونه **قوله** اكثره تسعة و  
ثلاثون سوطا سيقده المصنف ما اذا كان سببه من  
جنس ما يجب فيه حد القذف نحو ان يقول لزيد  
ادام ولد يازانية كما في الخانية **قوله** واقله ثلاثة هذا  
على ما ذكر القندورير وقال بعد نقله في الهداية ذكر مشايخنا  
ان ادناه على ما يبرر الامام يقدره بقدر ما يعلم انه ينزجر به  
لانه يختلف باختلاف الناس وعن ابي يوسف  
انه على قدر عظم الجرم وصفوه وعنه انه يقر كل نوع  
من بابه فيترك الكسر والقبلة من حد الزنا و  
القذف بغير الزنا من حد القذف انهر وتقريبه  
من حد الزنا انه يكون فيه اكثر الجلدات وتقريبه من  
حد القذف انه يكون فيه اقل الجلدات كذا في الفناء  
**قوله** وانما قال اقله ثلاثة لانه ما دونها لا يقع به النرج  
اي لم يناسبه لما قد علمت انه ليس لازما لاختلافه  
باختلاف الناس **قوله** ولا يفرق كذا في  
الهداية وفي حدود الاصل يفرق التغير على الاعضا  
وفي اشارة الاصل يضرب التغير في موضع واحد  
وقال الزيلعي ليس في المسئلة اختلاف الرواية  
واختلف الجواب لاختلاف الموضوع فالاول  
فيما اذا بلغ بالتغير اقصاه والثاني فيما اذا لم  
يسلغ وهكذا في المجتبي وفتح القدير كما في البحر  
**قوله** والتغير على اربعة مراتب كذا في الفتح عن  
الشافعي **قوله** وهو ان يقول القاضي بلفظي انك



تفعل كذا وكذا قيده في شرح المجمع عن النهاية بأنه يكون  
مع النظر بوجه عبوس انتهر ولا يخفى أنه هذا مع كل حظة  
السبب فلا بد وأنه لا يكون مما يبلغ به أدنى الحد كما  
إذا أصاب من اجنبية غير الجماع **ول** والثاني في الاعلام  
والجراية باب القاضي يميز عن الاول بحصول الاول  
بعد اجتماع القاضي من غير سبق طلبه لم يعززه والا  
يتجد الثاني والاول انتهر وعلى ما ذكر في البدائع التميز  
ظاهر لقوله تعزير اشراف الاشراف بالاعلام الجرد  
وهو ان يبعث القاضي امينه اليه فيقول بلغني انك  
تفعل كذا وكذا وتعزير الاشراف الاعلام والجراية  
باب القاضي والخطاب بالمواجهة الخ واما على  
ما ذكره الكمال فيتميز الثاني عن الاول بالخصوصية في  
ذلك زيادة عن الجراية والاعلام فانه قال تعزير  
اشراف وهم العلماء والعلوية بالاعلام وهو ان يقول  
له القاضي بلغني انك تفعل كذا فيترجم به وتعزير  
الاشراف وهم الامراء والذماقين بالاعلام  
والجراية باب القاضي والخصوصية في ذلك  
وتعزير الاوساط وهم السوقة بالجراية والحبس  
وتعزير الاخسة بهذا كله وبالضرب انتهر **ول**  
وضربه اشد من ضرب الحد يوضح من التعليل ان هذا  
فيما اذا عزر بما دون اكثره والافضلة وثلاثون  
من اشد الضرب فوق ثمانين حكما فضلا عن  
اربعين تنقيص واحد مع الاستدانة فيفوت  
المعنى الذي لا جل نقص كذا قال الشيخ قاسم قطلوبغا  
**ول** ويضرب قائما في ازار واحد كذا في  
الفتح من المبسوط ثم قال وفي فتاوى قاضينا يضرب  
في التعزير قائما عليه بناه وينزع الحشو والفرو  
ولا يد في التعزير انتهر **ول** لانه جنابة الشرب  
مقطوع بها ابرميتقن بسببها للمساهدة كذا في البحر

والنهر انتهر ويمكن ان يقال لا يلزم من المثبته التيقن  
بالسبب لانه قد يكون لا ساعة لقمة وتقوم عليه بينة  
ويمكن الجواب بان المراد التيقن من حيث الظاهر **ول**  
قاله ارقا يا فاسق فاراد اثباته يعني بان تشهد  
الشهود انه فاسق من غير بيان سببه لا يقبل اما لو اراد  
اثبات فسقه ضمن لم تصح فيه الخصومة كجرح الشهود اذا قال  
رشتوهم بكذا فعليهم رده تقبل البينة كذا في انتهر نقله صاحب  
البحر عن القنية فالمصنف ذكر بعض ما فيها مع الحاجة اليه وذكر  
باقيه ثم قال في البحر واذا قالوا يا فاسق فلما رفع اليه القاضي  
ادعى انه راه يقبل اجنبية او عانقها او خلا بها ونحو ذلك ثم  
اقام رجلين شهدا انها راياه فعلم ذلك فلا شك في قبولها  
وسقوط التعزير عن القائل وينبغي على هذا للقاضي ان يسأل  
الشاتم عن سبب فسق من سببه فانه بين سببا شرعيا  
طلب منه اثباته وينبغي انه ان بين ان سببه ترك الاستغفار  
بالعلم مع الحاجة اليه ان يكون صحيحا ولا يسهل البينة بل  
يسأل المقول له عن الفرائض التي عليه فانه لم يعرفها ثبت  
فسقه فلا سبي على القائل له يا فاسق لما صرح به في  
الاجنبى ان تارك الاستغفار بالعلم لا تقبل شهادته  
انتهر **ول** محل ف ما اذا قال يا زانية من تمة كلام  
القنية وقدمه المصنف في اخر باب صد القذف  
**ول** وعز بقذف مسلم قال في البحر التقييد بالمسلم  
اتفاق في اذ لو شتم ذميا يعز لانه ارتكب معصية كذا  
في الفتح وفي القنية لو قال ليهود اذ نجوس يا كافر  
يا ثم انه شق عليه قال صاحب البحر ومقتضاه انه يعز  
لا شك **ول** ما اوجب الاثم انتهر وفيه تأمل **ول**  
وعز بيا كافر كذا في الهداية وقال في التاتارخانية في  
المفسرات قال بعضهم من قال لا فركا كافرا لا يجب التعزير  
ما لم يقل يا كافرا بالله لانه الله تعالى سمي المؤمن كافرا  
بالطاغوت فيكون محتملا انتهر كذا في النهر قلت يزوج



خلافة حالة الب والاذية فلذا اطلق في الهداية وغيره  
**ول** الا ان يكون لصا كذا لو كان به ما وصف به كما كل  
الربا وشرب الخمر **ول** فينبغي ان يجب فيه الحد نقل  
التصريح بوجوب الحد بقوله يا ابن الفحمة في منح  
الفقار عن المضمات **ول** وانما عذر فيها لانه اذى  
مسما والحق به الشين يشير اليه انه كل من ارتكب منكرا  
او اذى مسما يعني اذى ميا بغير حق بقوله او فعل عذر  
قال في منح الفقار لو يفر العين وكذا في الاستباهة  
والنظاير **ول** وقيل في عرفنا الى قوله وهذا حسن  
كذا في الكافي في مثله في الهداية وقال الكمال فتحصل ثلاثة  
المذهب وهو ظاهر الرواية لا يعز مطلقا ومختار  
الهند وانه يعز مطلقا والمفصل بين كونه المخاطب  
منه الاشراف فيعز قائله اولا فلا **ول** ادعى على  
رجل سرقة كذا في البحر عن الفقيه ثم قال وفي الفتاوى  
السراجية اذا ادعى على شخص بدعوى توجب تكفير  
ومحرم عنه اثبات ما ادعاه لا يجب عليه شيء اذا صدر  
الكلام على وجه الدعوى عند حاكم شرعي انتهى **ول**  
وهو حق العبد كذا قال في البحر عن الثانية وفي الفتح  
لا يخفى على احد انه ينقسم الى ما هو حق العبد وهو حق  
الله تعالى في حق العبد بحرقه فيه ما ذكر ايرضه نحو الابرا  
واما ما وجب منه حق الله تعالى فقد منا انه يجب  
على الامام اقامته ولا يحل له تركه الا فيما علم انه اترج  
الفاعل قبل ذلك **ول** وشهادة رجل واكراتين  
كذا في التاتارخانية عن المنتقى وبخالفه ما قال في  
الجوهرية ولا يقبل في التوضيح شهادة النساء مع  
الرجال عند ابي حنيفة لانه عقوبة كالحدة والقصاص  
وقال ابو يوسف ومحمد تقبل شهادة النساء مع  
الرجال عند ابي حنيفة لانه عقوبة كالحدة والقصاص  
وقال ابو يوسف ومحمد تقبل شهادة النساء مع الرجال

لانه حق اذى كالدبونه لانه يصح العفو عنه انتهى وقد علمت  
تقديم **ول** لا يعز الزوج زوجته على ترك الصلاة  
التي قال في التبيين وقوله يعني صاحب الكثرة بخلاف الزوج  
اذا عزر زوجته التي يشير اليه انه يجوز له ان يضربها  
لهذه الاشياء يعني ترك الصلاة والزينة والفعل  
من الجنابة وترك الاجابة اذا دعاها اليه فاشبه  
والزوج من البيت ثم ذكر ما قاله المصنف ايضا بعده  
**ول** راي رجل مع امراته التي كذا قاله الزيلعي و  
قال قبله سبل الهند وانه عن رجل وجد رجلا مع امراته  
ايحل له قتله قال انه كان يعلم انه ينزجر بالصباح و  
الضرب بما دون السلاح لا وانه علم انه لا ينزجر الا  
بالقتل حل له القتل انتهى **كتاب السرقة** **ول**  
فقد زيد على المعنى اللغوي اوصاف شرعا قال الكمال  
وزيادة الاوصاف لانا طاعة الحكم الشرعي بها  
اذ لا شك انه اخذ اقل من النصاب خفية سرقة  
شرعا لكن لم يعلق الشرع به حكم القطع انتهى **ول**  
بل المعنى اللغوي ما عاينها ابتداء وانتهى يعني اذا كان  
بالنهار كما في التبيين **ول** او ابتداء فقط اير اذا كان  
بالليل لانه وقت لا يلحقه الغوث فيه فلو لم يكتف  
بالخفية فيه ابتداء لا يمنع القطع في السرقة لاسيما  
في ديار مصر بخلاف ما اذا كانت في النهار لانه  
وقت يلحقه الغوث فيه كما في التبيين **ول**  
وفيها مسارقة عين المالك او من يقوم مقامه اير في  
الحفظ وشروطها ان تكون خفية على زعم السارق حتى  
لو دخل دار انسان فسرق واخرجته منه الدار و  
صاحب الدار يعلم ذلك والسارق لا يعلم انه يعلم  
قطع ولو كان السارق يعلم بان صاحب الدار يعلم ذلك  
لا يقطع لانه جهر كما في التبيين **ول** جديره يشير  
اليه ما قال الكمال حتى لو كانت زيو قال يقطع بها ولو تجوز بها



لأنه نقصان الوصف بنقصان الدات ويستترط  
أن يخرج ما سرقة ظاهرا حتى لو ابتلع دينا را في الخبز  
ثم خرج به لا يقطع ولا ينتظر لقوطه بل يضمن مثله لأنه  
استهلكه وهو سبب الضمان للحال وإن خرج النصاب  
بمرة واحدة فلو أخرج بعضه ثم دخل وأخرج باقيه  
لا يقطع أنه ولا يسترط أنه يكون المالك واحدا  
فيقطع بسرقة عشرة دراهم لعشرة من حرز  
واحد كما في مختصر الظهيرية **ولـ** وشروطها كونها  
وزن سبعة مثاقيل قال الكمال مقتضى ما ذكره  
من أن الدراهم كانت زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
مختلفة صنف عشرة وزن خمسة وصنف  
وزن عشرة أنه يعتبر في القطع وزن عشرة  
لمقتضى أصلهم في ترجيح تقدير المجن بعشرة فانه  
أدراة للحد وما كان دارا كان أو لا ثم قال ثم هذا  
البحث الزام على قولهم أنه وزن سبعة لم يكن على  
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما أنه أقل كانا  
أنها كانت كذلك في زمنه صلى الله عليه وسلم  
فلا أنه ويروج أنه يرد كذلك على قول الشافعية  
لوجود العلة **ولـ** وسألهما الخ لم يذكر سؤال السارق  
إذا أقر بها ولا يسأله عن الزمان ولا عن المكان ويسأله  
عن باقي الشروط كذا في الفتح أنه وتركه السؤال  
عن المكان من كل احتمال أنه من دار الحرب كذا بحث  
صاحب البحر وقال أخوه صاحب النهر الصواب أنه  
يسأله لجواز أن يكون في دار الحرب انتهى **ولـ**  
كيف هي إر كيف السرقة لا احتمال كيفية لا يقطع  
معهما كذا قال يده في النقب **ولـ** وما هي إر ما هي  
فانها تطلق على نحو استراق السمع **ولـ** وميت  
هي إر في إر منه لأنه عند التقادم يضمن المال ولا  
يقطع **ولـ** وابن أبي هريرة عن رجل سرق لاحتقال أنه

سرق من دار الحرب من مسلم **ولـ** وكجب إليه إر يسأل  
عن الشهود للمتهم بشير إليه ما قال الكمال أنه القاضي لو عرف  
الشهود بالعدالة قطعه أنه ولو علمه على القول بأنه القاضي  
يقضيه بعلمه وهو خلاف المختار **ولـ** ثم تكلم بالقطع قال  
الكمال ولا يقطع إلا خضرة المسروق منه وإن هذين فانه غابا  
أو ماتا لم يقطع أنه وكذا لو غاب أو مات أحدهما في ظاهر  
الرواية كما في النهر أنه ثم قال الكمال وهذا اشتراط المحضور  
في كل الحدود وسور الرجم ويمضي القصاص إن لم تحضر أو أحدهما  
هكذا في كافة الحاكم أنه وانقله عنه صاحب البحر وتبعه أخوه  
صاحب النهر أنه قلت استثنى الرجم مخالف لما تقدم لهم في  
حد الزنا بالرجم أنه إذا غاب الشهود أو ماتوا سقط الحد  
فلا يجه إلا استثنى الجلد فيقام حال الغيبة والموت بخلاف  
الرجم لا اشتراط بدالة الشهود به أنه وهذه عبارة الحاكم في  
الكافي قال في أوائل كتاب الحدود وإذا شهدوا بالزنا أو  
الأحصان ثم ماتوا أو غابوا أو عصوا أو ارتدوا قبل أن يقضي  
بشهادتهم لم يرجم ولم تحد الشهود وكذلك إن أصاب  
أحد الشهود أو كان غير محضن أقيم عليه الحد في الموت و  
الغيبة ويبطل فيما وكذا في سور الحد ودفن حقوق النار  
أنه وقال الحاكم في كتاب السرقة وإذا كان المسروق منه  
حاضرا وإن كان غائبا لم يقطع أيضا حتى تحضر أو قال  
أبو حنيفة بعد ذلك يقطع وهو قول صاحبيه وكذلك الموت  
وكذلك هذا في كل حد وحق سور الرجم ويمضي القصاص وإن  
لم تحضر واستثنى ناله أنه في حقوق الناس أنه ونقل عنه  
الكمال في كتاب الحدود كما ذكرناه عنه ثم هذا تصريح الحاكم  
في الحدود والسرقة بما قلناه فليتبينه له **ولـ** والابنوس  
بفتح الباء فيما سمع كذا في الفتح وقال العيني بفتح الباء  
**ولـ** وفي الصحاح شجر طيب الرائحة أنه يوضع على النار  
لما قال فيها لا يسع الطبيب جهله وهو ابن ابنوس من دون  
الأختاب إذا وضع على النار يخرج خورا طيبا من غير تقطير



وهذا يفرق بينه وبين ما يفتر به من الخشب هذا اذا كان  
يابسا وازكار طبيا التهم بالنار انهم **قول** غير مرغوب  
فيها لفظة زايدة **قول** ونحوه خفيفا لا ثقيل على الواحد حمل  
كذا في الهداية وعلله بان الثقل منه لا يرغب في سرقة انهم  
وقال الكمال ونظر فيه بان ثقله لا ينافي ماله ولا ينقصها و  
انما يقل فيه رغبة الواحد لا الجماعة ولو صح هذا امتنع القطع  
في الكا في القطع انهم **قول** لا اراد لا يقطع بتافه ارحم **قول**  
لخشب ارم تدخله صنعة تغلب عليه كالحصر الخبيثة و  
القصب المصنوع يوارى حتى لو غلبت في الحصر قطع فيها  
كالخصر البغدية والعبدية في ديار مصر والاسكندرية  
وهي العبدانية بخلاف الحصر الخبيثة لنقصان احوالها  
حيث كانت تبسط في غير الحوز ولا تشبه التفاة فيها  
كما قالوا انه لا يقطع في البطح كذلك ولا يقطع في الاجر والفقير  
لانه الصنعة لم تغلب فيها على قيمتها وظاهر الرواية في  
الزجاج انه لا يقطع لانه يسرع اليه الكسر فكان ناقص  
المالية كذا في الفتح **قول** وسكن شامل للملح **قول**  
وصيد شامل للطير بجميع انواعه حتى البطة والدجاج كما في  
التبيين وهو الاصح كما في النهر **قول** وزرنيخ هو  
بالكسر فارسي موب كما في المصباح ونظر بعضهم في  
الزرنيخ فقال ينبغي ان يقطع به لكونه مرغوبا فيه احرز  
وتصانه في دكاكير العطارين كباية الامم الكذا في  
الفتح **قول** ومغرة هو بفتحات الثلاث وتكين  
الغبين كما في البرهان **قول** وغرة على شجر لعدم الاحراز اي  
الاحراز الكامل ولذا قال في البرهان ولو حوزا بحايطة **قول**  
وزرع لم يحصد يشير الى القطع بما حصد ووضع في الحظيرة  
وبه صرح في البرهان وقال الكمال والقطع في الحنطة وغيرها  
اجاماعا فانهم في سنة القحط اما فيها فلا سوا كان مما  
يتسارع اليه الفناد اولالانه عن ضرورة ظاهر او في  
تبيح التناول وعنه صلى الله عليه وسلم لا قطع في جماعة

مضطر وعنه عمر رضي الله عنه لا قطع في عام سنة **قول** ولا  
في اشربة مطربة يشير الى القطع بسرة الحل وبه صرح الكمال  
قال في سرقة الاصل يقطع بالحل ونظر الناطقي في كتاب  
المجد قال ابو حنيفة لا قطع في الحل لانه قد صار محرمة  
وفي نوادر ابي سليمان برواية علي ابن الجعد لا قطع في  
الرب والجلاب **قول** واللات الله قال الكمال و  
اختلف في طبل الغداة فقل لا قطع به واختاره الصدر  
الشهيد لانه يصلح لله وان كان وضعه لغيره وقيل يقطع  
لانه مال متقوم ليس موضعا لله فليس الله لله **قول**  
وشطر يخ قال الكمال ولو من ذهب وهو بكرة الشين بوزن  
قر طغيب **قول** ونرد بفتح النون وهو الذر يلعبه الفرج  
قاله العين **قول** وباب مسجد فيه استدارك بما قد  
من قوله وباب من خشب والتقيد بالمسجد اتفاق  
لانه كذلك في الدور ولا قطع بمناح المسجد كحصه  
وقناديله لعدم الحوز وكذا استار الكعبة كما في الفتح  
**قول** ونبت شمل لالوكا القبر في بيت مفلح  
في الاصح وكذا الوسرق من ذلك البيت مالا غير الكفن او  
من تابوت في القافلة وفيه الميت لا قطع واغاه  
اعتاد لص ذلك للامام قطعه سياسة لاحدا كما في  
الفتح **قول** ومثل حقه قال الزبيعي ولو مثله حكما في  
الصحيح بان اخذ احد النقيدين ودينه النقد الثاني  
لانه النقيدين جنس واحد لانه بمقدار حقه يكون شريكا  
فيه قاله الزبيعي وقال الكبر ما لانه يصير في معنى الشريك  
المسروق بقدر حقه **قول** وان سرق منه عروضا  
يقطع كذا الوسرق حليا من فضة ودينه دراهم الا  
ان يقول اخذته رهنا بديني فلا يقطع وعنه ابي  
يوسف لا يقطع اير وان لم يدرع الرهن لانه انما اخذ  
عند بعض العلماء نقل عن ابي ليلى قضا لحقه او رهنا  
به قلنا هذا يستند الى دليل ظاهر فلا يصير شبهة



دارية الا ان ادعى ذلك انه كذا في الفتح **م** وما قطع فيه  
ولم يتغير كذا لا يقطع لو كان ذهابا او فضة و قطع به ورد  
فجعل المسروق انية او كانت انية فضر بها وراهم ثم  
عاد فسرقة لا يقطع عندها به حنيفة خلافا لما كان في  
الفتح عن شرح الطحاوي **م** ولا يقطع بسرقة من ذى  
رحم محرم بعينه والمحرمية لا برضا كسنت الم اذا كانت  
اختار الرضاة قاله العيني **م** ولا بسرقة من زوج  
وعرس ولو في عدة البائن وكذا لا قطع لو سرق من  
اجنبية ثم تزوجها سواد كان التزوج بعد القضاء بالقطع  
او قبله في ظاهر الرواية كما في التبيين والفتح وكذا لو  
سرقة منه ثم تزوجته يكون على هذا كما في البحر **م**  
ولو من حرز خاص بعينه بان كان خارجا مكنها صرح  
به في الهداية والبحر **م** ولا بسرقة عبد ساطع  
للقن والمدبر والمكاتب وام الولد كذا في البحر ولم  
يذكر معتق البعض ولعله كالمكاتب **م** ولا بسرقة  
من سيده او عرسه كذا اقارب سيده قاله في  
البحر والعبد في هذا ملحق بمولاه حتى لا يقطع في  
سرقة لا يقطع فيها المولى كالسرقة من اقارب المولى  
وغيرهم لانه ما ذوله بالدخول عادة في بيت هو  
للاقامة المصالح **م** ولا من مكاتبه ينبغي على هذا  
مكاتب المكاتب **م** ولا بسرقة الضيف الى اطلقه  
فمثل ما اذا سرق من البيت الذي اضافه فيه او من غيره من  
تلك الدار التي اذله في دخولها وهو مقفل او في صندوق  
مقفل ذكر القدوري في شرحه كذا في الفتح **م** ولا بسرقة  
مقنن ما تورع على رضى الله عنه دارا وتعليل كذا في الفتح  
**م** وعام نهارا المراد وقت اذنه بالدخول فيه حتى لو  
اذنه بالدخول لئلا لا يقطع وسوا كان عند المتاع حافظ  
ام يكن لا يقطع في الصحيح لانه الحام صالح لصيانة الاموال  
الا انه اختل الحوز بالاذنه في الدخول ولذا يقطع اذا سرق

منه ما عنده حافظ لانه ما وضع لاصرار الاموال فيقطع السارق  
كما في الفتح **م** لوجود الاذن عادة في الاول لتعليل لعدم قطع  
السارق من عام نهارا وقوله وحقيقة في الثاني لتعليل لقوله  
اذنه في دخوله وهو ثابت في الصحيح الصحيح ونص عليه  
في الهداية **م** او سرق سببا ولم يخرج من الدار لا يقطع قال  
الزليعي هذا اذا كانت الدار صغيرة لا يستغنى اهل البيوت عن  
الانتفاع بصحتها وان كانت كبيرة فسرق منها واخرج اليه  
صحتها يقطع وان لم يخرج منها انه **م** فلا بد من الاخراج منها  
شرطه ليمتثل بمثل الحوز وهذا بخلاف الحوز بالحفاظ فانه  
يقطع كما اخذه لئلا يد المالك بحوز الاخذ فيتم فيجب  
موجبها كذا في الفتح **م** او دخل بيت وناول منه هو خارج  
حيث لا قطع عليها شاطرا اخرج الداخل يده الى الخارج  
وادخل الخارج يده كذا في الفتح **م** او فسر به هذا  
ايرفسه على رضى الله عنه بهذا كما في التبيين **م**  
او طرصرة الخ قال الكمال وعنه ابي يوسف انه يقطع  
الطارر على كل حال وهو قول الائمة الثلاثة وبما ذكر  
من التفصيل في الطرظ ان ما يطلق في الاصول من ان  
الطارر يقطع انما يتأتى على قول ابي يوسف رضى الله  
عنه **م** لانه مقصوده السابق والقايد الخ قال في  
الفتح ثم قال حتى لو كان مع الاجال من يتبعها للحفظ قالوا  
يقطع **م** للامام الخ بخلافه ما نقل في الفتح عن  
التحنيش بعلامة النوازل لص موقوف بالسرقة  
وجده رجل يذهب في حاجته لير له ان يقتل  
وله ان ياخذه والامام ان يحبس حتى يتوب لانه  
الحبس زجر اللئيم مشرووع انه **م** فصل **م**  
يقطع يمين السارق بعينه بخضة المسروق منه و  
اما حصنور الشاهدين فقد مناعه الحاكم ما نصه واذا  
كان المسروق منه حاضرا والشاهدان غايبا لم يقطع  
ايضا حتى يحضر او قال ابو حنيفة بعد ذلك يقطع وهو



وهو قول صاحبيه وكذلك الموت هذا في كل واحد وحق سوي  
الزحم ويمضي القصاص وان لم يحضر واستحق انالانه  
من حقوق الناس انهم وانما ذكرته لاني رأيت بخط  
بعض المشايخ معروا الحكم مالا يفيد هذا **قوله** وتحسم  
الحسم الكلي لينقطع الدم وفي المذهب والمفتي لابن  
قدامة هو ان يمس في الدهن الذراع على انهم وثمن  
الزيت وكلفة الحسم على السارق عندنا  
**قوله** لقوله عليه السلام فافقطعوا او جثموا  
يقتضي وجوب الحسم ولانه على بانه لو لم يحسم يورث  
التلف وقال المال قول المصنف ان في الهداية لانه لو لم يحسم يورث  
الي التلف يقتضي وجوبه والمفتي عن الشافعي واجدانه مستحب  
فانه لم يفعل الا باثم ويستن تعليق يده في عنقه ارعبداللهم في  
لانه صلى الله عليه وسلم امر به رواه ابو داود وابن ماجه  
وعندنا ذلك مطلق لانما ان رآه ولم يثبت عنه صلى الله  
عليه وسلم في كل من قطعه ليكون سنة انهم **قوله** جواب  
الشرط قوله اللاني لم يقطع لم ار جواب الشرط فيما رايته  
من النسخ فالحال غير رايته ثم رايته في نسخة انتهى  
**قوله** او اصعبا ما يعني غير الابهام **قوله** اورده الى ملكه  
قبل الخصومة اشار به الى انه لو رده بعد القضا بالقطع يقطع  
وكذا بعد الشهادة قبل القضا استحق ان يورده اليه ولده  
المسروق منه او ذويه رحمه وكانوا في عياله كرده اليه  
المسروق منه وكذا رده على امراته او اجيره ماله او  
مشاره او عبده او مملوكه ولو رده الى احد من اصوله  
وليس في عياله لا يقطع كما في التبيين **قوله** او ملكه بهبه  
مع القبض هكذا وقع التقييد بالقبض في الهداية ولما قيل  
ان يقول لا يشترط القبض لانه الهبة تقطع الخصومة لانه  
ما كان يهب ليخاطم فليتام **قوله** افورني بحث الخ  
لا يخفى عدم استقامته لانه لا يختص الحكم بان يقر بالسرقة  
ثم يدعي الملك احدهما بل حكم بثبوتها بالبينة ثم ادعا الملك

سنة

كذلك في الحكم فعبارة الوقاية استعمل **قوله** اولم يطالب المالك  
اي لم يقطع فهذا محل جواب الشرط كذا في الكفاية وشهد للزبني ثم قال  
وفي البدائع اذا اقر انه سرق من فلان الغائب قطع استحقاقه  
ولا ينتظر حضور الغائب وتصديقه وقيل عندهما ينتظر  
عند ابي يوسف لا ينتظر انهم وقال صاحب البحر ليست هذه عبارة  
البدائع فانه عبارة قال ابو حنيفة ومحمد الدعور في الاقرار بشرط  
حتى لو اقر السارق انه سرق مال فلان الغائب لم يقطع ما لم يحضر  
ويخامم عندهما وقال ابو يوسف الدعور في الاقرار ليست  
بشرط الخ انهم **قوله** سرقا وغاب احدهما الخ قول ابي حنيفة الاخر  
ثم لو حضر الغائب لا يقطع الا ان تغاد تلك البينة عليه او ثبتت  
بينة اخرى وكذا لو اقر الحاضر بسرقه مع الغائب يقطع في  
قوله الاخر كما في الفتح **قوله** وخصومة المالك ايضا شامل  
لما لو كان المسروق منه حاضرا او غائبا وعنه محمد لا يقطع بخصومة  
المالك حال غيبة المسروق منه والظاهر الاول الا ان الرأين  
انما يقطع بخصومة حال قيام الرهن قبل قبض الدين او بعده  
اذ لو كان مستهلكا يقطع الا بخصومة الرهن كذا في الفتح  
وقال في غاية البيان وينبغي ان يكون للرأين ولاية القطع اذا  
كان قيمة الرهن ازيد من الدين بقدر النصاب انهم وكذا  
قال الزبني قال الزبني قال الراعي عفوريته ينبغي اليه اخذه  
**قوله** لا يقطع من سرق من سارق يعني لا يكون له ولا  
لرب السرقة القطع وللأول ولاية خصومة الاسترداد  
في رواية وليس له في ذلك اخر والوجه انه اذا ظهر هذا  
الحال عند القاضي لا يرد الى الاول ولا الى الثاني اذا  
رده لظهور خيانه كل منهما بل يرد من يد الثاني اليه  
المالك ان كان حاضرا والاحفظه كما هو الغيب كذا في  
الفتح **قوله** وقطع عبدا بفسقة يعني اذا كان كبيرا  
وقت الاقرار فانه كان صغيرا فلا قطع عليه اصلا لكنه  
ان كان ماذونا يرد المال اليه المالك ان كان قائما ويضمن  
ان كان بالغا وان كان مجورا فانه صدقة المولى يرد الى المسروق





ان كان قايما وان كان هالكا فلا ضمان عليه ولا بعد العتق كذا ذكره  
ابن الفياض السجستاني **قوله** ان بقي رد الي صاحبه ارسوا  
بقي بيد السارق او غيره كما اذا باعه او وهبه وسلمه يؤخذ  
منه المشتري والموهوب له وهذا كله بعد القطع ولو قال  
المالك قبل ان اخذته لم يقطع عنه فانه يتضمن رجوعه  
من دعور السرقة الي دعور المال كما في الفتح **قوله** ولا يتضمن  
قاطع يار من امر يقطع يمينه شمل غير الجدار وهو الصحيح  
وسواء قطع خطا في الاجتهاد او في موقة اليمين من اليسار  
وهو الصحيح ولكنه يوجب قيد بالامر بالقطع لانه لو قطع  
احد قبل الآخر والقضا كان عليه القصاص في العمد والدية  
في الخطا كما في النهر **قوله** وقطع من شق ما سرق الي اخوه  
هذا عندهما وعند ابي يوسف انه لا يقطع وهذا الخلاف  
فيما اذا اختار تضمن النقصان واخذ الثوب فانه اختار  
تضمن القيمة وترك الثوب عليه لا يقطع بالاتفاق وهذا  
كله اذا كان النقصان فاحشا فان كان سيرا يقطع  
الاتفاق لانعدام سبب الملك اذ ليس فيه اختيار  
تضمن كل القيمة انما في الهداية وفي الفتح قال في الفوائد  
الجبارية وفي الصحيح لا يتضمن النقصان كليل يجمع القطع مع  
الضمان ولانه لو ضمن النقصان يملك ما ضمنه فيكون هذا  
الثوب مشتركا بينهما فلا يجب القطع لكن يجب  
بالجماع فلا يضمن النقصان والحق ما ذكر في عامة الكتب  
الاهلية انه يقطع ويضمن النقصان والنقص يستهلك  
غير وارده ثم قال المال واعلم ان الحق يكون سيرا ويكون  
فاحشا وتارة يكون اتلافا واستهلاكا وفيه يجب  
ضمان كل القيمة بل اختيار لانه يستهلك وعليه هذا لما  
يقطع لانه ما تمت السرقة الا بما يملكه بالضمان وقد حدد  
القرناني بان ينقص اكثر من نصف القيمة واما الحق  
الفاحش فقليل ما يوجب نقصان ربع القيمة فصاعدا  
فاحش والا فيسبر ولا بد ان يكون معنى فصاعدا ما لم

ينتهي الي ما به يصير اتلافا والصحيح انه الفاحش ما يفوت به  
بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما يفوت به شيء من  
المنفعة ذكره القرناني **قوله** وقال لا يرد بنا على انها  
صفة متقومة يشتر الي انه يقطع عندهما وهو احد  
قولين ذكرهما في الهداية بقوله ثم وجوب الحد لا يشتر  
على قوله لانه لا يملكه وقيل على قولها لا يجب لانه ملكه قبل  
القطع وقيل يجب لانه صار بالصنعة شيئا اخر فلم يملك  
عينه انما **قوله** سرق في ولاية سلطان الي اخوه ذكره  
في الفيض وفي مختصر الظهيرية معزو الي الامام الا حله  
الشريد **باب قطع الطريق** اما اخوه عن الصغير  
لانهما اكثر وجودا وسميت هذه سرقة ايضا لما سرقته عين  
الامام او من يقوم مقامه وسميت كبر لان ضرر قطع الطريق  
على اصحاب الاموال على عامة المسلمين بانقطاع الطريق  
ولهذا غلظ الحد فيها بخلاف الصغير **قوله** من قصده معصوما  
شمل للعبد والمرأة وهو ظاهر الرواية واختاره الطحاوي  
لانه الواجب قتل و قطع وهي كالرجل في جريانه كل عليها  
عند تحقق سببه منها كما في الفتح **قوله** حتى لو قطع على  
مستامن لا يجب الحد او يضمن المال الثبوت عصمه ماله  
حالا وان لم يكن على التابيد ومحل عدم الحد بالقطع على المستامن  
فيما اذا كان منفردا اما اذا كان مع القاطنة فانه يجب  
الحد على القاطع ولا يصير شبهة بخلاف اطلاق ذير الرمح  
بالقاطنة كما في الفتح **قوله** ونصيب كل من نصاب  
ار قدر عشرة دراهم مضروبة كما في السرقة الصغير  
**قوله** وان قتل واخذ قطع ثم قتل او صلب الي اخوه  
المراد الجمع بين جميع هذه الثلاثة وعطفه القتل ثم ظاهر  
في افادة تقديم القطع على القتل وفي الفتح والبرهان  
عطفه بالواو **قوله** او صلب حيا كيفية الصلب ان  
توز خشبة في الارض ثم يربط عليها خشبة اخرى  
عرضا قدميه عليها ويربط منه اعلاه خشبة اخرى ويربط عليها



يدعي كذا في الجوهرة **قوله** ويخرج قال في الجوهرة ثم يطعن  
 بالرجح في ثبوت الالبس ويخفض بطله برجح الى ان  
 يموت **قوله** ايما كاربونه اوليا الله قال الكمال ابن كاربونه  
 عباد الله وهو احسن منه تقدير اوليا الله لانه هذا الحكم  
 يثبت بالقطع على الكافر الذير ثم قوله تعالى يكاربونه الله  
 ورسوله محاربته لرسول الله اما باعتبار عصيان امره او باعتبار  
 انه الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحافظ لطريق المسلمين  
 والخلفاء والملوك بعده نوابه واذا قطع الطريق التي تولى  
 حفظها بنفسه ونائبه فقد حارب **قوله** الاكثر منها قال  
 الزبيدي وفي ابي يوسف انه يترك على خشبة حتى  
 يتقطع ويسقط لانه البغ في الارواح **قوله** فلا فائدة عليه  
 في مال اخذه كذا الا يضيق ما قتل وما جرح كما في البين **قوله**  
 ويقتل احدهم حد والوقار وبما شدة احدهم حد والوقار  
 اولي لشموله غير القتل **قوله** او كان فيهم غير مكلف كذا لو كان  
 احسن كما في النهر **قوله** او مصرين اربين مصرين **قوله**  
 او قطع بعض المارة الحافة لو قال بعض القاطلة لكان صوابا  
**قوله** ويكون له القود والعفو في غير ما القيد غير احتراز  
 لانه العفو في الاول ايضا كما في النهر **قوله** مع القطاع  
 امرأة الحافة هذا غير ظاهر الرواية كما قدمناه وهو رواية  
 مشاهير في نوادره في ابي يوسف وقال محمد بن يعقوب  
 عليها المرأة ولا يقيم عليهم وذكر ابن سماعة عن محمد بن  
 ابي حنيفة انه يدرا عنهم جميعا كلوج المرأة فيهم وجعل المرأة  
 كالصبي انتهى قال الكمال ثم مجابا من يذكره مع نص المبسوط  
 منسوب الى ظاهر الرواية ان المرأة كالرجل مع مائة الوجه  
**قوله** عشرة نسوة الخ هو كذلك مبني على غير ظاهر  
 الرواية كما في الفتح والعجب من المصنف رحمه الله ذكر هذا  
 مع اشارة الكفر الى خلافه بقوله او كان بعض القطاع  
 غير مكلف انتهى **كتاب الشريعة** **قوله**  
 اعلم ان جميع ما يخرج منه الاشارة الى الحصر غير مسلم

فانه الفواكه نحو الفصاد والاجاص والشهد والبايز من الاعيان  
 التي يتخذ منها الاشارة كما ذكره قاضي خازن على ان المصنف رحمه  
 ذكر ما يتخذ منه الالبان فيما يأتي **قوله** وهي التي تكسر النوى  
 وتشدي الباء قال العيني **قوله** بل انما سميت به لاحتمارها  
 قال العيني واما غير ما فكر واحده اسم مثل المثلث والبارق  
 واطلاق الخ عليها تنبى لم يتوض المصنف لنوع يسمى  
 العوي يستخرج بالاستقطار من فضلات الخمر و  
 نجاسته غليظة كاصلة لكن ليس كحمة الخمر بالنظر لعدم  
 الكفار تحله وعدم الحد بدونه **قوله** لانه ليس خمر  
 فلا يلحق بها من كل وجه فليتأمل في حكم العوي ثم رأيت  
 مثل هذا في شرح النقاية للقرطبي فليراجع انتهى  
**قوله** ثم القذف بالزبد شر طاعنه وعندهما اذا  
 اشتد صار مكرأ قذف بالزبد او لا لعل صوابه صار  
 خمر كما هي عبارة المنج وقولها هو الاظهر كما في المواهب  
 وقال قاضي خازن وفيه الشيخ الامام ابي حفص الكبير البخاري  
 رحمه الله انه اخذ بقولها **قوله** كذا الطل كذا استما  
 بالطل في الجامع الصغير ويسمى المصنف على ما في  
 ابو الليث في شرح الجامع الصغير ويسمى البارق  
 ايضا والمصنف كذا هب النصف والبارق  
 لزم اب مادونه كما في البرهان وانما سمي بالطل لقول  
 عمر رضي الله عنه ما شبه هذا بطل البعير وهو القطران  
 الذي يطل به البعير اذا كان به جرب ذكر العيني **قوله**  
 وفي المحيط الطل اسم للمثلث وهو ما يطبخ فيه ماء العنب  
 حتى ذهب ثلثاه وصار مكرأ قال الزبيدي وهو الصواب  
 انتهى لوجه لتدويره لا حكا ولا تسمية اما حكا فلان الحكم  
 كحمة وفي الهداية والحكا والكفر هو العصير الذير ذهب  
 اقل من ثلثيه وهو غير ما في المحيط فانه الذير ذهب ثلثاه  
 ولا خلاف في الطرفين واما تسمية فلان الطل  
 بطلق بالاشتراك على شيئا كثير منها العصير الذي



ذهب اقل من ثلثيه والذير ذهب نصفه والذير ذهب ثلثاه  
والذي ذهب ثلثه ويسمى بالطلا كلما طبع من عصير العنب  
مطلقا فلا اعتراض على الكثرة ولا الهداية والحا في لا حكا  
ولا تسمية **قوله** غلظا ابر الخمر وما ذهب اقل من ثلثيه  
نجاسة تغليظ الطل نجاسة على احدى الروايتين  
كما في الحاشية وشرح العيني **قوله** فلانه حينئذ يكون في  
حكم الخمر يعني حرمة ونجاسة غليظة لا في الحكم بكفوه  
مستحل ولا الحد بشرب ما دون المكرمة و  
يضمنه بالانلاف ويصح بيعها عند الامام لقول  
المصنف فيما بعد وحرمة الخمر اقل من حرمة الثلاثة  
الباقية **قوله** ومم السكر الى اخره لم يبين حكم نجاسة  
السكر ونقيع الزبيب وهي خفيفة في رواية  
غلظته في اخر كما قاله العيني **قوله** مطبوخا اذ ين  
طبخه قال الزيلعي وهو ان يطبخ الى ان ينضج **قوله** وعند  
محمد والثاني حرام قال في البرهان والحقها محمد كلها  
بالخمر في المشهور عنه كالكثير في مالك وبه يفتي  
وذكر اذ لته من صحيح مسلم وابن جابر والكتب الستة  
وغیره **قوله** قيل لا يحد قال في المبسوط كما في البرهان  
**قوله** فانها من الكيفيات النفسانية ووزن الافعال  
الاختيارية اقل من وزن الامور النفسانية لا يكون ايمانا  
ولا كفرا اذ الايمان لا يحد من الخمر به مع القول وهو  
النطق بالشهادتين او بدونه والكفر يوجد بارادة  
لا بحد منه ولا وجه لنفيه كونه الاسلام والكفر من  
الافعال الاختيارية لحصولها بها وقد ناقض بقف  
بما قدمه في كتاب الاصلان في هذا وبسطناه  
برسالة سميتها مرا في العلل في تحرير مسألة الايمان  
وضده والطلا **قوله** ولا يكره تحليلها ابر فيكون مباحا  
وقد يقال انه يكون واجبا لحفظ المال عن الضياع مع  
القدرة عليه فان الخمر مال في الجملة حتى يتركب من

ذميا ببيعها وان لم تكن مضمونة بالانلاف له كجلد الميتة **قوله**  
والانلاف قال الزيلعي وان ابتذنها قبل استعمالها في الخمر  
لا اشكال في حله وطهارته وان استعمالها في الخمر غم ابتذنها  
فيها ينتظر فان كان الوعاء عتيقا يظهر بفعله ثلثا وان كان  
جديدا لا يظهر عند محذوف العتيق وعند ابي  
يوسف يفسر ثلثا او بجفف كل حرة وهر من سائل  
غسل مالا ينقص وقيل عند ابي يوسف بطلا حرة بعد  
اخر حتى اذا خرج الما صافيا غير متغير لونا او طعما او  
ريحا حكم بطهارته انتهى **فرع مهم** من البتتين ذكر في  
النهاية انه الا تستنفا بالجرام جائز اذا علم انه فيه شفاء  
وليبر له دوا او غيره وعزاه الى الذخيرة **كتاب**  
**الجنائيات** **قوله** وفي اصطلاح الفقهاء خصت يعني في  
هذا الباب والافجنائيات الخ لم تتعلق بنفس الادب  
ولا طرفه مع اطلاق الفقهاء عليها الجنائية **قوله** ومحمد  
ومحمد بن محمد لم ارفيه خلافا والخلاف في المتقارن الجديد  
ونحوه كالتخاس **قوله** او بصنعة حديد او نحاس لا  
يجب القصاص عند ابي حنيفة يعني في غير ظاهر الرواية  
فقوله بعده وفي الحاشية انه الجرح لا يشترط في الحديد  
وما يشبهه كالتخاس وغيره في ظاهر الرواية انتهى  
ومقابل ظاهر الرواية رواية الطحاوي عن ابي حنيفة  
وقال في الخلاصة فعلى هذه الرواية ابر رواية الطحاوي  
يعتبر الجرح سواء كان حديدا او عودا او حجر ابعدا يكون  
التي يقصد بها الجرح قال الصدر الشهيد في نسخة  
وهو الاصح انه المعتمد عند ابي حنيفة الجرح انتهى **قوله**  
وسبأية في شبهه العدم سنوات بجمعة جميع ما ذكر  
هنا اذ لم يذكر فيه ضرب بصنعة حديد او نحاس ولكنه ذكره  
في باب ما يوجب القود **قوله** وسوف ادعى الشهرة البينة  
ببانه ما قال الوزير في شرحه قد صرح الاجل في الفانية  
بان الحديث مشهور على ان لا نسلم انه العام لم يخص اولا



بل خص منه ما لو قتل غير محقونه الدم على التأبيد وخص منه  
 قاتله من بينه وبينه شبهة ولاد او شبهة ملك  
 فاذا ذكره المصنف لم يقع موقع القبول **قوله** او يصاح  
 هو عفو ايضا الا انه يبدل كالحطايين وشبهه العمد  
**قوله** خلاف الغيرة ايركصا جيبه **قوله** وحكمه الاثم  
 من حكم شبه العمد ما في الارث ايضا وكان ينبغي ذكره كما  
 ذكره فيما قبله وبعده ولكنه سيمد ما يفيد **قوله** والكفارة  
 هو الصحيح وقال صاحب الايضاح وجدت في كتب  
 اصحابنا ان الكفارة في شبه العمد عند ابي حنيفة والصحيح  
 هو الوجوب كما في البرهان **قوله** والسلامة بين  
 اطرافه ثابتة ظاهر او غالبا الفرق بين هذا وبين عدم  
 وجوب ضمان دية اطرافه في الجنابة عليها ان الحاجة في  
 التكفير لدفع الواجب والظاهر يصلح حجة له والحاجة  
 في الاتلاف الى الزام الضمان وهو لا يصلح حجة فيه ولانه  
 يظهر حال الاطراف فيما بعد التكفير اذا عاشر ولا كذلك  
 في الاتلاف فافترا كذا في مخ الفقار للفرز **قوله**  
 يعني اذا جرح عضوا باله جرحه وجب فيه القصاص  
 الى اخره فيه نظرا لانه قوله بعده لانه اتلاف النفس يختلف  
 باختلاف الالة ومادونه النفس ليس كذلك منقوض  
 لكاه هذا **قوله** كما سيأتي اير في القود فيما دون النفس  
**قوله** ولا ارث الا هنا مستغنى عنه في الجملة لانه  
 قدم القود كل واحد من الاقسام مع حكمه الا شبه العمد كما  
 ذكرنا **باب ما يوجب القود وما لا يوجب** **قوله**  
 والرفع باصله وان عل اسواء كان من جهة الاب او الام **قوله**  
 ولا قاتل عبد الرهن حتى يجتمع عاقداه قال في شرح الجمع و  
 انما وجب حضور الرهن ليسقط برضاه ولا يرجع به على  
 الراهن وفيه نوع اشتكال لانه الاستيفاء قد تم بالهلاك  
 فكيف يعتبر رضاه لسقوط حقه يمكن الجواب عنه بان  
 الاستيفاء غير متقرر لاحتمال عدم القول اما بالصلح او بدعوى

الشبهة بالقتل فيصير خطأ كذا في الكفاية انتهى وحكم ما اذا حضر  
 احدهما واقتصر بطلب في مجمع الروايات **قوله** وذكر  
 في العيون الى اخره قال في الظهيرية وهو اقرب الى الفقه  
**قوله** وغيرهما منه ما في المحيط من المشي على عدم القود  
 ولم يذكر خلافه ولو اجتمع الراهن ومرتته **قوله** ولا قاتل  
 مكاتب الخ كذا لا قود بقتل عبد المكاتب ولا بقتل ابن  
 المكاتب كما في المحيط **قوله** فانه لم يترك وارثا غير سيده  
 اقاده هذا عندهما وعند محمد ليس له القود كما في  
 البرهان **قوله** شهر سيف على المسلمين وجب قتله قال الزبيدي  
 اذا لم يكن دفعه الاله **قوله** او شاهر عصا ليل في مصر  
 لو اطلقت عن قيد المصركان اولى لشموله غيره **قوله**  
 فقتله المشهور عليه الخ كذا لو قتل غير المشهور عليه دفعا  
 عنه لا يجب شيء كما في التبيين **قوله** تتبع سارقه يعني  
 سارق قدر عشرة دراهم فاقتلها كما في البرهان **قوله**  
 اذا تعين قال في البرهان كان صاحبه عليه وان شدة الله  
 والاسلام ثلثا ولم يتركه فقتله حيث يهدر دمه **قوله**  
 وضمنه قاتل مجنون واصبى شاهر من الدية قال في  
 البرهان وقيل ينبغي اير ابو يوسف الدية في رواية  
 عنه **قوله** ولو كان قتلها عمدا لا يخفى ان ظاهر العبارة  
 شمول القتل خطأ بمقتضى ولو الوصلية لا يخفى فساد  
 لما في الخطا على العاقلة والذي يظهر له زيادة الواو في  
 ولو فتكون لو شرطية لوجوب الدية في مال قاتل الصبي  
 والمجنون دفعا لشرهما عمدا **قوله** يقتض بجمع ثبت  
 عيانا او بشهادة الخ هذه المسئلة ذكرت في الكنز في  
 باب الشهادة بالقتل **قوله** لا بخوابرة وان تعد الا انه  
 يفرز في مقتل هذا التفصيل على رواية قال في الاختيار  
 روي ابو يوسف عن ابي حنيفة فيمن ضرب رجلا بابرة  
 وما يشبهه عدافات لا قود فيه وفي المسئلة ونحوها  
 القود لانه الابرة لا يقصد بها القتل ويقصد بالمسئلة و



في رواية اخرى ان غزب بالابرة في المقتل قتل والا فلا انتهر و  
قال في المحيط ضرب بابرة او بشي يشبه الابرة متعديا  
فقتله فلا قود عليه فانه ضربه بمسكة او نحوها فعليه القود  
لان الابرة مما لا يقصد بها القتل وان كانت جارحة لانها  
التي الخياط طه دون القتل فاذا تمكن شبهة عدم القصد  
امتنع وجوب ما لا يجامع الشبهة واما المسكة فمر الة  
جارحة يقصد بها القتل و فرق في بعض المواضع بين  
ما اذا غزب بابرة في المقتل او غير المقتل لهذه العلة و  
في نوادر هشام عن ابي حنيفة لو ضربه بابرة وطعن بها  
فالج عليه حتى مات قتل انتهر وبهذا تعلم وجه اقتصار  
تأنيده على عدم القصاص بقوله وان ضربه بابرة متعديا  
او ما اشبه الابرة فمات لا يجب القصاص بالقتل  
انتهر وتعلم ايضا وجه ما اقتصر عليه في الجوهرة و  
البدائع من لزوم القصاص بالابرة عند مخالفا لقاضي  
فانه **مولد** ويجوز والم بالفتح الذي يعمله في الطين  
كذا في المغرب **مولد** لا ظهر يعني ولم يجزه وهذا على  
رواية الطحاوي وقد منا تصحيحها عن الخلاصة **مولد**  
ورور عنه ابي حنيفة رحمة الله اذا جرح وجب  
القصاص ظاهر على غير ظاهر الرواية لانه لا يشترط  
فيها الجرح بخو مثل الحديد وكذا على رواية الطحاوي  
ما علمت من تصحيح القصاص في الجرح بخو مثل  
الحديد **مولد** ولا عودا ومثقل يعني مثقل جرح او شب  
لا مثقل حديد والا كان مستغنى عنه بما قاله قبله وذكر  
لا ظهره لان ظهره مثقل ولكنه مع هذا يناقض ما يذكر  
عقبه من انه لو رماه بمقدار حديد فمات يقتل به  
سواء جرحه او لا ودفع المناقضة بانه مشي في كل على رواية  
ولكنه لا ينبغي في مثل هذا المختصر وعلت التصحيح بما في  
الخلاصة **مولد** او خلق وهو بكسر الفاء مصدر ارمصد  
خنقه اذا عصر حلقه قال الفارابي فلا يقال بالسكون كما

في المغرب **مولد** كل ما هو من جنس الحديد الخ تقيده بالحديد  
ليس لازما لما تقدم من انه اللبنة ومحدد الخشب والحجر و  
كل مفروق للاجزاء كالحديد **مولد** قال قاضيان وفي ظاهر الرواية  
الاجرة قد مر في اول كتاب الجنابات وقد منا تصحيح رواية  
الطحاوي **مولد** اودا الفير به يعني واقتضى الفير كخضوره  
لما ياتي **مولد** لا يتقاسم جواز القتل وهو ظهور الامر يعني  
او الولي الاجنبى لانه القتل لانه موضوع المسئلة ان القتل  
ظاهر انتهر ولذا قال في البدائع ثم اذا قتل الما مور والاعظام  
صار مستوفيا ولا ضمان عليه فاما اذا قتله والامر غير ظاهر  
وانكر ولي هذا القتل الامر فانه يجب القصاص على القاتل  
ولا يعتبر تصديق الولي لانه القتل العمد بسبب لوجوب  
القصاص في الاصل فلو خرج منه انه يكون سببا فانما  
يخرج بالامر وقد كذب ولي هذا القتل في الامر وتصديق  
ولي القصاص غير معتبر لانه صدقه بعد ما بطلت حقيقة القصاص  
لفوات حكمة فصارت اجنبيا عنه فلا يعتبر تصديقه فلم  
يثبت الامر بقبي القتل العمد موجبا للقصاص انتهر **مولد**  
وليس لبعض الورثة استيفاءه الخ كذا في قاضيان  
ثم قال وكبيرهم ولا لاحد منهم ان يוכל باستيفاء القصاص  
انتهر وكذا في الخلاصة مقتضا عليه وقد اوضح في البدائع  
بقوله واذا كان الكل حضورا لا يجوز لهم ولا لاحد منهم ان يוכל  
في استيفاء القصاص على مضي انه لا يجوز للوكيل استيفاء  
القصاص مع غيبة الموكل لاحتمال انه الغائب قد عفا ولان  
في سنة اوط حضرة الموكل رجا العفو منه عند معاينته  
طول العقوبة بالقاتل وقد قال تعالى وان تعفوا اقر ب  
للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم انتهر والمصنف رحمة الله  
استغنى عن هذا بما سبذكره بقوله ولا يجوز التوكيل  
باستيفاءه بغيبة الموكل وقد ذكرته لما فيه من التنبه  
**مولد** ولا يجوز التوكيل باستيفاءه بغيبة الموكل ذكره  
سنة كتاب الوكالة ايضا **مولد** لانها تندرج بالشبهات



الاولي ان يقال لانه يندري الرجوعه للقصاص **ول** وهي  
مختصة بالاب المراد الاختصاص النسبي بالنظر الي ما بين  
الاب والوصي لا مطلقا لثبوت الولاية لنحو العصبية **ول**  
ويجب حاله يعني الا انه يوجب له الويل اجلا معلوما  
كما في البرهان **ول** ويقتل جمع بغزدها اذا باشركل واحد  
جو حاقا تلت كما في البرهان وتصح القدور عن الجوهرة **ول**  
لان الموجود منهم قتلات لعل الصواب منه **ول**  
والموجود منه قتل واحد صواب العبارة وما يتحقق في  
حقه قتل واحد الا ان يحل قوله بايعا لانه الموجود منهم  
قتلات على ان المراد بالموجود المطلوب اذ لانه مطلوبهم  
قتلات وتحل قوله ثانيا والموجود منه قتل واحد على  
ان المراد وما يحصل بقتله واحد ولا يخفى ما فيه من  
التكلف **ول** انه علم انه عفو البعض مسقط له يقاد  
قال في المحيط وله نصف الدية في مال القاتل لانه قتل  
تخص حراما **ول** والا فلا المراد بعدم العلم الظن اي  
الاعتقاد كفاية به شرعا والافهم العلم بالحكم لا باعتباره  
الاسلم **ول** فصار ذلك التاويل ينفى اسقاط الفاء  
منه واذا انتفى القصاص بتاويل لزمه الدية في مال كما  
في المحيط **ول** وانه عني الجرح او الاليل الى كذا اطلقه  
في الجوهرة والمحيط والمراد اذا كان الجرح او الاليل اذا كان  
عبدا فانه لا يصح عفو لانه القصاص يجب حقا للمولى لانه كما  
في البدائع **ول** لا يجب القود بقتل عبد الوقف لعل وجه  
اشتباه من له حق القصاص لانه الوقف حسب العين  
على ملك الواقف عند الامام وعندهما على علم ملك الله  
تعالى ولم يتوض لما يلزم القاتل ولعله القيمة فليتنظر **ول**  
ولا يقاد الا بالسيف قال في البدائع وانه اراد الويل ان  
يقتل بغير السلاح لا يمكن ولو فعل بغزير ولا ضماز عليه  
ويصير مستويا بابر طريق قتل ولو بسوق وابنه عليه  
او القاية في بشير وياثم بالاستيفاء بغير طريق مشروع

لجوازته حد الشرع باب القود فيما دون النفس **ول**  
ولو من قصبة فلان كذا قال في الجوهرة اذا قطع بعض القصبة او  
كلها فلا قصاص لانه عظم انتر كذا اطلقه وفي الثانية اذا قطع  
انف العصب من اصل العظم عند كانه عليه القصاص في قول  
ابي يوسف كانه بجذ الرمح او لم يجد وفي الخطا الدية انتر  
**ول** والاذن ايركها او بعضها كما في التبيين في قوله وقطع  
يد منه نصف ساعد انتر وقال في الجوهرة وان قطع بعضها  
ايرال ذننه كانه ذلك البعض يمكن فيه المماثلة وجب  
القصاص بقدره والا فلا **ول** كذا عين ضربت فزال ضربها  
هذا اذا كانت غير حولا لما في الثانية ولا قصاص في عين  
الاحول انتر كذا اطلقه وفي البرازية وانه يعين المجني عليه حول  
لا يغير بصره ولا ينقص يقتص من الذراذيب ضوه وانه  
الحول شديد ينقص البصر فحكمة انتر ولم يسند له لقايل  
وما ذكره في البرازية ذكره قاضينا بعد ما قد مناه عنه بصيغة  
وعنه الحسن الخ **ول** وكل شجرة يراعى فيها المماثلة الخ قال  
في الثانية فلا قود في موضحة الا صلح الذر ذهاب شعره  
الا ان يكون الشاج كذلك انتر وفي المحيط قيل لا يجر القصاص  
في الشجاج الترفه القصاص بين الرجل والمرأة لانه مبني على  
القصاص على المساواة في المنفعة والقيمة ولم يوجد قيل  
يجوز وقد نص عليه محمد في المبسوط لانه في قطع الطرف  
تفويت المنفعة والحق الشين وقد تفاوتنا في المنفعة  
لما بينا وليس في هذه الشجاج تفويت وانما هو الحاق  
الشين وقد تاولا في الحاق الشين فانه يلحق الشين  
بها بالشجاج مثل ما يلحق به انتر **ول** لا قود في عظم الا  
السن الاستثنا متصل على القول بان السن عظم واختلف  
الاطباء في السن هل هو عظم او طرف عصب يابس كذا  
في التبيين **ول** فتعلق سن الفارس ان قلعته  
سن المفروب اطلقه وقد اختلف في كيفية قصاص  
السن ففي الثانية يجب القصاص ثم قال وقال بعض العلماء



يؤخذ منه بالمبرد الى ان ينتهي الى اللحم ويسقط ما سواه انتهى  
 وفي التبيين لا يقطع سنة قصاصا لتعذر اعتبار المماثلة  
 فيه فربما تفيد لهاته ولكن يسبر بالمبرد الى موضع اصل  
 السن كذا ذكره في النهاية معز يا الى الذخيرة والمبسوط انتهى  
 وفي البرازية لا يقطع سن القالع ولكن يسبر الى ان يصل  
 الى اللحم ويسقط ما سواه ولو نزع جاز والمبرد احتياطا  
 ليلا يؤذي الى فاد اللحم انتهى ولا ينتظر حول الا ان يكون  
 صبيا وسيا في **قوله** وتبرك ان كرت هذا اذ لم يسود  
 الباقية وان اسود لا يجب القصاص فان طلب المجني عليه  
 استيفا قدر المكسور وترك ما اسود لا يكون له ذلك  
 وفي ظاهر الرواية اذا كسر السن لا قصاص فيه كما في الحاشية  
 وسيا في في كتاب الوبايت وفي البرازية قال القاضي الامام  
 وفي كسر بعض السن انما يسبر بالمبرد اذا كسر عن عرض  
 اما لو عن طول ففيه الحكومة انتهى **قوله** ولا قود في طرف رجل  
 واحة قال في الجوهرية ويجب الاشر في ماله خلا **قوله**  
 ولا قود في لسانه وذكر الخ كذا لا قود يقطع بعض الحشفة  
 لتعذر اعتبار المماثلة فيه وان استقصاها بالقطع يقتض  
 لا مكان اعتبار المماثلة فيها كما في التبيين **قوله** وعن ابي يوسف  
 ان كان القطع في الاصل يقتض كذا في التبيين ثم قال والحجة  
 عليه ابراهيم يوسف ما بينا انه لكن يلزم القصاص جرم  
 قاض خان فانه قال وفي قطع الذكر في الاصل عدا قصاص وان  
 قطع في وسطه فلا قصاص فيه وهذا في ذكر الفحل فاما في  
 ذكر الحصى والعين حكومة عدل وفي ذكر المولود ان تحرك  
 يجب القصاص ان كان عدا والدية ان خطا وان لم يتحرك  
 كان فيه حكومة عدل انتهى من غير اسناد ذلك لا حد بل جعل  
 حكما مطلقا في الرواية وقد نقل في المحيط عن الامام مثل ابي يوسف  
 ونصه قال ابو حنيفة رحمه الله ان قطع ذكره من اصله او من  
 الحشفة اقتض منه لانه امكن استيفاؤه على سبيل  
 المساواة اذ له حد معلوم فاشبه اليد في الكوع انتهى **قوله**

وخير المجني عليه ان كان يد القاطع مثلا قال في المجتبى هذا اذا  
 كانت اليد مثلا ينتفع بها والا فلا تكون محل للقصاص فله دية  
 اليد كاملة من غير خيار وعليه الفجر انتهى **قوله** لا يقطع يد ان يبيد  
 كذا جميع ما دون النفس لا يقتض به اذا التفت ما زاد عن واحد عدا  
 كما في الجوهرية **قوله** ما ذكره اربعين من ان العاقلة لا تفعل العدم  
**قوله** وذلك لان حق كل واحد منهما ثابت في كل اليد لتقرر سبب  
 في حق الثاني يعني كما تقرر الحق للاول ولا يمنع تقرر السبب  
 للثاني سبق السبب للاول ولا بد من هذه العناية ويرشد  
 اليها قوله بعده مستظهر او لم هذا لو كان القاطع لها عبد الى اخره  
**قوله** لانه خطأ يعرض في الفعل **قوله** وان بقي الاثر يعني اثر  
 التسمين سوطا التبري منها وجب حكومة عدل فيها مع دية  
 كاملة للنفس للقتل بالعشرة المكمل للماية وهذا بالاجماع كما  
 في التبيين **قوله** يعني قطع يد رجل عدا قال في البرهان والخطا  
 كالعدم **قوله** فلا شيء عليه فالخطا من الثلث والعدم من الكل لا يخفى  
 ما فيه لانه قوله لاشي عليه ينتقض بما اذ لم يخرج جنائية الخطا  
 من الثلث فلو قال فلا شيء عليه في العدم وكذا الخطا لو خرج من  
 الثلث والا فبقدره لكان اول **قوله** اقول ينبغي ان تقع المقاصة  
 على القول المختار في الدية ليس على اطلاقه بل في العدم لكنه اطلقه  
 للالة **قوله** والاسقط عنهم قدر الثلث وادوا الفضل الخ  
 قال الزيلعي ثم قيل لا يسقط منه قدر نصيب القاتل لان  
 الوصية للقاتل لا تمنع والاصح انه يسقط كله لانه لو لم يسقط  
 نصيبه لكان ذلك القدر هو الواجب بالقتل فتجمل العاقلة  
 عنه فيقسم عليهم فما اصاب العاقلة يسقط ما ذكرنا وما  
 اصاب القاتل يكون هو الواجب بالقتل فيقسم ايضا فيلزم  
 مثل ذلك من نصيبه منه ايضا ثم هكذا وهكذا الى ان لا يبقى منه  
 شيء انتهى **قوله** وعندهما لا يضمن الخ قال في البرهان وهو الاظهر  
**قوله** وارشيد اليد من قطع الخ يعني سوا قضى بالقصاص  
 ام لا وذلك في ماله نص عليه الصدر الشهيد والزهدي  
**قوله** فاذا ادرت شبهة يسقط بها القصاص الخ هذا



حكم على معدوم اذ لم يتقدم ذكر حكم من القاضي ومعه قصاص على  
المدعي ولا يصح جعله مفهوما لقوله سابقا وضمة دية النفس  
من قطع بنفسه يد غيره قودا فسر **قوله** اقول في دفعه  
حكم القاضي لا يورث شبهة ينفع فيها القصاص بل يوجب  
القصاص على مدعي القتل الخ بعينه الاسناد الى مقام الموقوف  
رحمة الله لانه الاكراه مبين للقضالا ستناذه للجنة والاكراه  
لا حجة معه وانما هو في محض ولو قيل بما ذكر لم يكن للقضا  
فايدة ولا قابلية على انه لو سلم ورجع الامر الى حقيقة  
الاكراه وكان القاضي اليه في يد المدعي صار القضا منعما و  
صار المدعي مستوفيا بنفسه وهو لو فعل ذلك حقيقة و  
سرا الى النفس لا يقتض منه للتبعية كما هو مذكور متنا وفي  
اثبات القصاص مع القضا على هذا المنوال ابطال للمتن بل  
لكل متن ولا قابلية فليتامر وليتبه له **قوله** ضمة دية اليد عنه  
اي حصة يعني اذا برأت ولم تسر الى النفس **قوله** وعندهما  
لا يفيق قال في البرهان وهما يعني الصاحبين هدره ايراسر  
اليه كما لو سر الى نفسه ولما لو كان له قصاص في  
الطرف فقطع اصابعه ثم عفى عنه فانه لا يضمن الاصابع  
وهي للكف كالاطراف للنفس وكما لو قطع وما  
عفى وما سر رنم حوز قبته قبل البرء او بعده ولو قطع و  
ما عفى وبرأ فهو على الخلاف في الصحيح ولو حوز قبته  
قبل البرء فهو استيفاء لا يضمن حتى لو حوزها بعد البرء فهو على  
هذا الخلاف في الصحيح تنبيه لا قصاص في  
الشعور بشوكانه كما في قاضخانه والمحيط والله اعلم **باب**  
**الشهادة في القتل** **قوله** اعلم ذكر الزيلعي الخ **قوله** اخبر وليا قود  
الخ فسر الاخبار بالشهادة ليفيد انه لا فرق لثبوت عقوبتهما  
بين كونه الاخبار مجردا عنه الدعوى عنه القاتل بعفو الثالث  
ولا بين كونه صدر بعد الدعوى عنه القاتل فيكون شهادة فكل  
منهما مستلزم لعقوبتهما وانما اختلف ما يتعلق بالاستحقاق  
لا اختلاف الحكم **قوله** وان صدقهما الشريك فقط فله

ثلاثها قال الزيلعي فانه قيل كيف يكون له الثلث وهو قد اقر انه لا  
يستحق على القاتل شيئا بدعواه العفو قلت ارتد اقراره بتكذيب  
القاتل اياه فوجب له ثلث الدية انتهى **قوله** ويصرف الى المجازين  
هو لاصح كما في التبيين **قوله** وما في يد الشريك **قوله**  
والقياس انه لا يلزمه القاتل **قوله** فحيز على كل شهادة فرد  
فردت كذا لو كل النصاب على كل منها ليتقن القاضي بكذب  
احد الفريقين وعدم الاولوية بالقبول بخلاف ما اذا حكم احد  
الفريقين دون الاخر حيث يقبل الكامل منهما لعدم المعارض كما  
في التبيين **قوله** وتجب اير الدية في ماله يعني في ثلث سنين  
**قوله** وقال الولي قتلناه لانه لو قال صدقنا ليس له قتل واحد  
منهما لانه تصدق بكل واحد منهما تكذيب الاخر فكانه قال كل قتلنا  
وحدث فيكون مقابلا لعدم قتل الاخر بخلاف قتلناه لانه دعوى  
القتل منه غير تصديق لهما فيقتلها باقرارهما كما في التبيين **قوله**  
ار شهدا بقتل زيد عمر واواوانه بقتل كبر اياه يعني وقال الولي  
قتلناه لفت الشهادتان **قوله** لانه تكذيب المشهود له الشاهد  
في بعض ما شهد به يبطل شهادته المراد بتكذيبه نفى استقلال  
كل من المشهود عليهما بالقتل لانه لما قال قتله لم يثبت القتل لكل  
منفر واقل هذا صار مكذبا بالكل من التبيين فلفظ **قوله** فتجب  
الدية على من رمى مسلما فارتد يشير اليه انه في قلبه لا يجب بان  
رمى مرتدا او كافرا فاسلم وهو بالجماع **قوله** وقال محمد يجب  
عليه فضل ما بين قيمته الى اخوه وقول ابي يوسف متردد روي  
عنه ايجاب القيمة كقول الامام ورور عنه مثل قول محمد كما في  
البرهان **قوله** لا على حلال رماه فاحرم يشير الى حله كما رماه  
مسلم فارتد **كتاب الديات** **قوله** الدية الف  
دينار من الذهب وعشرة الاف من الفضة ومائة من ابل الواو  
بمعنى او وكل ما يشير اليه الواجب احد الثلاثة سواء كان  
القتل خطأ او شبه عمد وبه صرح في شرح الجمع وعليه يكون  
الجبار للقاتل في دفع اياها سواء لو في شبه العمد وصرح  
المحيط بخلافه حيث قال واما مقدارها فالدية نوعان مخففة







لكن قال في الجوهرية والصحيح انه يقسم على عدد حروف اللسان  
 وهي ثمانية عشر حرفا انتهى وكذا قال قاضي خايز وانه منع بعض  
 الكلام دون البعض تقسم دية اللسان على الحرف التي  
 تتعلق باللسان فتجب الدية بقدر ما فات انتهى **م**  
 والليحة ان حلفت ولم تنبت يعني بعد تاجيل المجنني عليه  
 سنة وان مات قبل تمامها ولم تنبت لاشي على الجاني  
 وان نبت بعضها دون البعض ففيه حكومة وهذا الرزوم  
 الدية في الحرف غير الكوسج وفي العبد نقصان القيمة على  
 الظاهر ورور الحرس كمال القيمة واختلفوا في لحيمة الكوسج  
 والاصح انه في ذقنه شعرات معدودة فليس في  
 حلقه شيء لانه وجودها يشينه ولا يزيينه وانه كان ذلك  
 على الخد والذقن جميعا ولكنه غير متصل ففيه حكومة عدل  
 وانه كان متصل ففيه كمال الدية لانه ليس بكوسج وهذا  
 اذا لم ينبت كما ذكر وان نبت حتى استور كما كان  
 لا يجب شيء ويؤدب على ذلك لانه كما به الحرم  
 فانه نبت ابيض لا يلزم شيء عند ابيه حينئذ  
 الحرف وعندهما حكومة عدل كما في العبد وبستور العمد  
 والخطا في خلق الشعر كما في التبيين وقاضي خايز **م**  
 وكذا اشغار العينين يجوز ان يراد بالاشغار حروف  
 العينين وهو حقيقة فيهما ويجوز ان يراد به الاهداب  
 تسمية للحال باسم المحل وايهما اريد كان مستقيما لانه  
 في كل واحد دية كاملة ولو قطع الجفون باهدابها  
 نجب دية واحدة كالمارز مع القصبة والموضحة مع  
 الشعر كما في التبيين وانه انبت الاهداب فلا شيء  
 ولا قصاص ان لم ينبت لانه لا قصاص في الشعر ونجب  
 الدية كما في الجوهرية وقد مناهه ولم يذكر التاجيل و  
 لعله كالليحة **م** كما في كل سن اليه اخوة يعني سن  
 الرجل ودية سن المرأة نصف دية سن الرجل كما في  
 الجوهرية **م** فالوجه ما ذكره صدر الشريعة الخ

فيه

فانه كان ظاهرا في الجواب غير مطرد اذ ينقص بقطع نحو  
 الابهام او المسجعة لعدم ايجاب الشارب ازيد من  
 حصته من تمام دية النفس وانه كان جارها من الاصابيع  
 لا يحصل تمام منفعتها الا بما يجاورها **م** فانقطع سلك  
 فيه نظرا لانه قطع النسل لا يوقف عليه فحق العبارة انه  
 يقال فانقطع ما وده ليدار الحكم على سببه الظاهر وهو  
 نزول الماء قوله ذكر الزيلعي هو لم يذكر فانقطع سلكه بل فانقطع  
 ما وده وكذا قال قاضي خايز ضرب على الظاهر فانقطع ما وده  
 وعلمه الزيلعي بقوله لانه فيه تقويت منفعة كاملة و  
 منفعة النسل انتهى **فصل في الشجاج م**  
 وفي ظاهرواية يجب القصاص فيما دونها شامل  
 للسمحاق وفيه تاج لما قال في الجوهرية ذكره في الال  
 وهو ظاهر الرواية انه ما قبل الموضحة فيه القصاص الا في  
 السحاق لانه لا قصاص فيه اجماعا لعدم المماثلة لانه لا  
 يقدر ان يشق حتى يفتني اليه جلدة رقيقة فوق العظم و  
 انما خص بما دون الموضحة بالحكم احراز اعمافوقها  
 كالهشمة والمنقلة لانه لا قصاص فيه اجماعا انتهى **م**  
 وفيها خطأ نصف عشر الدية يعني فيجب خمسين  
 الابل ان كان المجني عليه رجلا ونصفها اربعة اشنة ان  
 كان احرأه كما في الجوهرية **م** والجافية موضعها ما  
 بين اللبة والعانة كما في الحانية **م** والرامية وهي  
 التي تسيل الدم كذا قاله الزيلعي ثم قال وذكر المرغنياني  
 انه الدمية هي التي تدمى منه غير ان يسيل منها دم هو  
 الصحيح ويرى عن ابي عبيد انتهى **م** والمتلاحمة الاخوة  
 هو ظاهر الرواية والاختلاف الذي في تفسير الشجاج  
 راجع الى ماخذ الاشتقاق لا الحكم كما في التبيين  
 وكذا قال قاضي خايز هو التي تدق ولا انقطع **م** حكومة  
 عدل لا فرق فيه بين العمد وغيره وعليه الفتور كما في  
 الكا في والوقاية وفي ظاهرواية يجب القصاص



كما في البرهان وكما قدمه المصنف اول الفصل عن الزبيدي **ول**  
في فرض ان هذا الحرح عبد الخ قاله الطحاوي **ول** ذكر الزبيدي  
صحيح برجوعه اليه قوله وقال شيخ الاسلام واما قوله  
به يفتي احتراز الخ فليس عبارة الزبيدي فانه قال بعد حكايته  
قول الطحاوي وقال الكرخي ما ذكره الطحاوي ليس بصحيح لانه  
لو اعتبر بذلك الطريق فربما يكون نقصان اكثر من نصف  
عشر الدية فيؤدى اليه ان يوجب في هذه الشجاج وهو  
مادونه الموضحة اكثر مما اوجب الشرع في الموضحة وانه  
محال بل الصحيح الاعتبار بالمقدار وقال الصدر الشهيد  
ينظر المفتي في هذا ان امكنه الفتور بالثاني بانه كانت  
الجنابة في الراس والوجه يفتي بالثاني في قول الكرخي  
وان لم يتيسر عليه ذلك يفتي بالقول بالاول لانه ليس  
قال وكان المرغيبا يفتي به وقال في المحيط والاصح  
انه ينظر كم مقدار هذه الشجة من اقل شجة لها ارش  
مقدرة فانه كان مقداره مثل نصف شجة لها ارش او  
ثلثها وجب نصف لو ثلث ارش تلك الشجة وانه كان  
ربعا فربع ذكره بعد القولين فكان جعله قولنا ثالثا و  
الاشبه ان يكون هذا تفسير القول الكرخي وقال شيخ  
الاسلام قول الكرخي اصح اليه اخر ما ذكره المصنف **ول**  
يعني ان الارش لا يزيد بسبب الكف هذا في الثلاث  
فازاد اتفاقا واما اذا كان معه اصبعان او اصبع فهو تبع  
ايضا عنده وواجبا الاكثر من الارش وحكومة الكف  
وادخل الاقل في الاكثر كما في البرهان **ول** طريق معرفة  
ذهاب السمع اليه لم يبين بعده طريق معرفة ذهاب  
الشم والذوق والكلام ورأيت بخط الشيخ استاذ  
العلامة علي المقدسي الخ في الكلام يغزى بانه بارة  
فانه خرج منه دم اسود فصادق وانه خرج احمر فلا  
في الشم بالروائح الكريهة انهر قلت والذوق يمكن  
معرفة باستغفاله باطعامه نحو حفظ بعد طه **ول**

وطريق معرفة ذهاب البصر الخ هذا وقال قاضي خازن قال بعضهم اذا  
اخبر رجلا من اهل العلم انه قد ذهب بصره يؤخذ بقوله او قال الخ  
ابن مقاتل رضي الله عنه يقام المضروب مستقبل الشمس مفتوح  
العين انه ومعت عينه علم انه بصره قائم وان لم تد مع علم انه ذهب  
بصره انهر قلت ويمكن اخباره بالقاحية ميتة بين يديه غفلة و  
نحوها **ول** بل دية المفصل فقط انه لم ينتفع بما بقي والحكومة فيها  
بقي انه انتفع به وهو فانه اوجب الحكم مخالفا لمنقول المذهب  
وليس صحيحا فانه نقل في النهاية عن شيخ الطحاوي اذا قطع من اصبع  
مفصلا واحدا فقل الباقي من الاصبع والكف لا يجب القصاص  
ولكن تجب الدية فيما شئت منه ان كان اصبعاً فدية الاصبع وان كان  
كفا فدية الكف وهذا بالاجماع انهر وقال في غاية البيان واجمعوا انه  
لو قطع مفصلا من اصبع فقل الباقي او قطع الاصابع فثلث  
الكف فانه تجب في الكف الارش ويجعل كل جنابة واحدة انهر فقوله  
المصنف بل دية المفصل فقط انه لم ينتفع بما بقي والحكومة فيما بقي  
انه انتفع به لا يستقيم وهذا الاول شئ فتح الله سبحانه على  
به وكتبته في سنة ستة عشر و الف فله الحمد والمنة **ول**  
ذكره الزبيدي لم يذكر الزبيدي فانه عبارة وانه كانت عضوا واحدا  
بانه قطع الاصبع من المفصل الاعلى فقل الباقي منها يكتفي بالارش  
واحدا انه لم ينتفع بما بقي وانه كان ينتفع به تجب دية المقطوع و  
تجب حكومة عدل في الباقي بالاجماع وكذا اذا كسر نصف  
السن واسود ما بقي او اصفر او احمر تجب دية السن  
كله بالاجماع انهر فانه قيل لا مخالفة بينه وبين كلام الزبيدي لانه  
الزبيدي قال يكتفي بالارش واحدا انه لم ينتفع بما بقي وهو مفهوم عبارة  
المصنف التي هي بل دية المفصل فقط انه لم ينتفع بما بقي قلت  
قول الزبيدي يكتفي بالارش واحدا انه لم ينتفع بما بقي المراد به ارش  
اصبع بدليل قوله واذ كسر نصف السن الخ واما قول المقر  
بل دية المفصل فقط فلا يفيده ذلك بل دية المفصل لاديه باقى  
الاصبع ايضا لانه قابل بقوله والحكومة فيما بقي لان تقدير  
الشرع فيه انه انتفع به انهر **ول** فثبت سن الاول يعني كما



كما انما اذا ثبت معوجا فعليه حكومة عند ابي حنيفة ولو ثبت ان المصنف  
 فعليه نصف الارش **انتهى** **ول** وجب الارش في صورتين  
 المراد بالارش في الاولى ديتها لما في الثانية انه خمسة اهنر  
 ولعله كذلك في الثانية لما في التبيين انه على القاطع كمال  
 الارش ثم قال وفي النهاية قال شيخ الاسلام رحمه الله هذا  
 اذا لم تعد اليه طهرها الاول بعد النيات في المنفعة والجمال  
 واما اذا عادت فلا شيء عليه **ول** فبرئ ولم يبق اثر  
 سقط الارش هذا قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف عليه  
 ارش الالم وهو حكومة عدل وقال محمد عليه اجرة الطبيب  
 وفي شرح الطحاوور في قول ابي يوسف عليه ارش  
 الالم باجرة الطبيب والمداواة فعلى هذا لا خلاف بين ابي  
 يوسف ومحمد رحمهما الله كذا في التبيين **ول** ضرب  
 سن صبي فانتزعا ينتظر بلوغ المصروع قيد بالصبي  
 لما في النهاية الصحيح انه يستأن في سن البالغ حتى يبرأ  
 لانه نبأ نادر ولا يفيد تاجيله الى سنة فيؤخر الى  
 البر ليعلم عاقبته وعناه الى التتمة كذا في التبيين **ول**  
 لطم رجلا فليس بعض اسنانه قدم في باب القود فيما دون  
 النفس ما يغني عنه وقد منا تقييد القصاص في كسر  
 بعض السن بما اذا كان عوضا وقال في الخلاصة بعد ما نقل  
 المصنف عنها انه ان كان كسر استويا استطاع في  
 مثله القصاص اقتص منه بحد وان كان كسر امتلما  
 ليس مستويا بحيث لا استطاع ان يقتص مثله فعليه  
 ارش ذلك **انتهى** **ول** لما رانه المختار الضمير للاستيفاء  
**فصل** **ول** جعل على العاقلة في سنة ارقص  
 بالغرة على العاقلة في سنة لما قال الزيلعي لنا مار وعنه محمد  
 بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قضى بالغرة على العاقلة في سنة **ول** وهو مؤخر  
 مطلقا لفظا ورتبة وليس من المواضع التي استثنت  
 من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهذا على النسخة

التي وقعت للمصنف واما النسخة الصحيحة من نسخ صدر  
 الشريعة التي فيها تانيث الضمير فلا اشكال لانها مثل قول المص  
 فاعتق سيدها **ول** وفي جنين الامة الخ قال في البرهان وما  
 يجب من المال فهو في مال الضارب حالا وقيل يوجب ابو يوسف  
 نقص قيمة الالم ان تمكن فيها نقص وان لم يتمكن لا يجب شيء  
 كالبرية **انتهى** **ول** واما اذا كان من احدهما ففيه الغرة بعينه وتكون  
 على العاقلة لما تقدم **ول** الا ان يكون باذن الزوج كذا قال الزيلعي  
 اذا فعلت ذلك باذن الزوج لا تجب الغرة لعدم التقدير **انتهى**  
 اقول هذا يتمشى على الرواية الضعيفة لا على الصحيح كما قال  
 في الكافي قال لغيره اقتلني فقتله تجب الدية في ماله في  
 الصحيح لانه الاباحة لا تجر في النفس وسقط القصاص  
 في الشهية باعتبار الاذن وفي رواية لا يجب شيء لان  
 نفس حقة وقد اذن بالتلف حقة **انتهى** فكذا الغرة او  
 دية الجنين حقة غير ان الاباحة منتفية فلا تسقط الغرة  
 عن عاقلة المرأة بمجرد امر زوجها بالتلف الجنين لانه امره  
 لا ينزل عن فعله فانه اذا ضرب بطن امراته فالقت  
 جنينا لزم عاقلة الغرة ولا يرث عنها صريح به الزيلعي  
 وغيره فلو نظرنا لكون الغرة حقة لم يجب بضرب شيء لكن  
 لما كان الاذن لا يملك احدا اهدار دميته لزم ما قدره  
 الشارع بالتلف واستحقاقه غير الجاني الا ان رانه لو ادع  
 عبده صبيًا فقتل الصبي ضمنه عاقلة مع كونه ملكا لمولاه  
 وقد سلب الصبي على التلف بوضعه عنده ولم تهدر دميته  
 به فلزم عاقلة موجب جنائته بخلاف ما اذا ادع الصبي  
 طعما فأكله او اكفه لا فحانه عليه هذا ما ظهر لي مؤخره كذا  
**ول** ولو اوت امرأة الخ فيه ما في امر الزوجه وقد  
 علمته بل اللزوم هنا اظهر لعدم امر الزوج وبطلان الامر  
 لو يكن **انتهى** **ول** امرأة اسقطت ميتا بدوا او فعل بعينه  
 عمدا والا فلا شيء عليها وفي حق غيرها لا يشترط قصد  
 اسقاط الولد كما في الثانية **باب ما يحدث في الطريق ونحوه**

في النفوس



**قول** - وكلمة المارة نقضه هذا اذا كان في ملك التصرف ولو بالاذن كالصبي والعبد بخلاف المجبور عليهما وكان ليس له مثله ولم ياذن الامام له باعدائه كما سيذكره المصنف ونص عليه في شرح المجموع **قوله** - لانه كما ملك الخاص بهم كان ينبغي ان يقال لانها مملوكة لهم كما هي عبارة الهداية **قوله** - وضمن دية من مات بسقوطها يعني مع عاقلة لا عليه وحده وهذا اذا اصابه الطرف الخارج لانه بالتعدي لا الداخل ولو اصاباه وعلم ذلك وجب النصف وهو النصف وكولم يعلم ففي القياس لا يجب شيء وفي الاستحسان يفي النصف وبقيت تفاريع المسئلة من اذن الفعل بالبنا وغيره في التبيين والهداية فليراجع **قوله** - وضمن قيمة بهيمة ارضي ماله خاصة **قوله** - لانه اذن معطوف عليه قوله بعده او مات في بيئر طريق جوعا وقيده بالمجموع لا للاحتراز عن العطش لانه مثله بل لانه الغالب انه لا يموت في البيئر عطشا **قوله** - او غاب عن الغنم الكرية قال في شرح المجموع يفتح الغنم الجمجمة وهو ان يكون النفر ما هو ذابن الجرنصبه على الحالية او التمييز او مفعول له انتهى **قوله** - وعند ابي يوسف الخ لم يذكر قول محمد وعنده يضمن في الوجوه كلها كما في الهداية **قوله** - فعطب به رجل يعني او مال **قوله** - فسقط شيء منها على اخر فتلف به فانه يضمن وكذا لو تعثر به بعد الوقوع كما في التبيين **قوله** - او ادخل حصيرا او قنديل الى اخوه هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما لا ضمان عليه ويقولان يفتي ذكره في الذخيرة كما في البرهان وفي كلام المصنف اشارة الى انه فعل ذلك بلا اذن اهل المسجد اما لو كان باذنهم فلا ضمان عليه اتفاقا كما لو كان من اهل المحلة وعلق القنديل للاضاءة اما لو كان علقه للحفاظ فيضمن اتفاقا كما في شرح المجموع **قوله** - او جلس في مسجد غير مصل الخ قال قاضينا وهو الصحيح وقيل على قول ابي حنيفة رحمه الله انما يضمن اذا كان الجالس مشغولا

بعمل لا يكره في المسجد كدرس الفقه وقراءة القرآن والحديث اما اذا كان معتكفا او كان جالسا انتظار الصلوة لا يكون ضامنا عند الكل انتهى وفي التبيين وان جلس فيه رجل منهم فعطب به احد ضمن ان كان في غير الصلوة وان كان فيها لا وهذا عند ابي حنيفة وقالا لا يضمن على كل حال ولو كان جالسا القراءة او للتعليم او للصلوة او انام فيه في الصلوة او في غيرهما او حرفية او قعد فيه للحديث فهو على هذا الاختلاف ثم قال وذكر صدر الاسلام انه لا ظهر ما قاله لانه الجلو من ضرورات الصلوة فيكون ملحقا بها لانه ما ثبت ضرورة لشيء يكون حكمه حكمه انتهى **قوله** - وان لم يكن مصليا الى اخوه قد علمت انه قول الامام وان الاظهر ما قاله من عدم الضمان وقال الزيلعي وصاحب البرهان الصحيح عن ابي حنيفة كقولهما انه لا ضمان على المنتظر للصلوة نص عليه ثم الائمة الحنفية في الجامع الصغير **قوله** - وطلب نقض مسلم او ذر الى اخوه يعني من اهل الطلب خرج العبد والصبي المجبور عليهما لانهما ليسا من اهل المطالبة كحكما فكذا الحق العامة الا اذا اذن لهما في الخصوصية كما في التبيين **قوله** - والمالك قال الزيلعي ثم ان تلف حال بقاء الكتابة تجب عليه قيمته لتعذر الدفع وبعد عتقه على عاقلة المولى وبعد البيع لا تجب على احد لعدم قدرة المالك وعدم الاستهاد على المولى **قوله** - وعاقلة عطف على ضميمه ضمن الصواب انه عطف على ذوا حايط وليس فيه ضميمه لكونه عاملا في ظاهر **باب** **جناية البهيمة والجناية عليها** **قوله** - والاير وان لم يكن باذنه ضمن ما تلف مطلقا اير اذا كان معها كما هو ظاهر كلامه او ادخلها واما اذا لم يكن معها ولم يدخلها لا يضمن شيئا كما في التبيين **قوله** - وان اصاب بيدها الخاخره قال في البرهان والراكب والرديف والسائق والقايد في الضمان سواء ذكروا **قوله** - ضمن للسائق للدرابة والقايد ما اصاب بيدها



الى اخوه قال في البرهان والركب والرديف والسابق والقياد  
 في الضمان سواء لارجلها المراد بقوله لارجلها النفقة بها لان وطولها  
 بها لقوله كل صورة يضمن فيها الركب يضمن فيها السابق و  
 القياد **ول** فيجب فيها الضمان بالتعدي ينبغي ان تكون العبارة  
 فيجب عليها **ول** وعليه بعض المتأخرين يعني متأخر  
 العراق كما في التبيين **ول** واكثرهم على الاول قال الشيخ  
 اكل الدين يريد متأخر ما وراء النهر فحصل ان الضمان  
 على القياد في النفقة اتفاقا وخالف القدير في  
 السابق والصحيح انه كالقياد كما قدمه المصنف وفي  
 المواهب والجوهرة انه لا صح **ول** وعليه الركاب  
 الكفارة قال الزبيدي ورواه في الايطا واليه الاشارة  
 بانه مباشر **ول** اوراجل دية الاخوان اصطدا وما تاهل  
 اذا وقع كل منهما على قفاه وانه على وجهها فلا شيء وانه  
 احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدم الذر وقع على  
 وجهه هدر وهذا خلاف جاذب الجبل فعلى عاقلة  
 كل دية الاخر اذا وقع على وجهها وانه وقع احدهما  
 على وجهه والاخر على قفاه فدية الذر على قفاه هدر لانه  
 سقط بفعل نفسه ودية الاخر على عاقلة الاخر كما في  
 الولوالجية وغيرها **ول** ولو عبد من يهدر دمها سواء  
 كان ذلك عمدا او خطأ كما في البرهان **ول** ضرب دابة  
 عليها ركاب او تخسها يعني بل احر ولو كان غير مكلف  
 كما في البرهان **باب جنابة الرقيق والجنابة عليه**  
**ول** ولم يجز الاسترقاق لكونه جراح الدم لعل  
 المراد نفي الدفع بموجب الجنابة لانه موجبها القصاص  
 ولا يصح ان يرد به نفي الدفع فداعى الجنابة لانه يصح كما  
 صرح به الزبيدي في قوله عبد قطع يد عمدا فليتأمل  
**ول** وفيما دونها كالخط لم يذكر ما ثبت به الخطا و  
 في البدايع وهذه الجنابة تظهر بالبينة واقرار المولى وعلم  
 القاضي ولا تظهر باقرار العبد مجورا كان او مأذونا واذا

كحال

صحيح

لم يصح اقراره لا يؤخذ به لا في الحال ولا بعد العتق وكذلك لو  
 اقر بعد العتاق انه كان جنيا في حال الرق لاشي عليه انتهى و  
 قول البدايع او علم القاضي على غير المفتي به لانه الفتور على عدم  
 العمل بعلم القاضي في زماننا كما في الاشباه والنظائر  
 عن جامع الفصولين **ول** لكن الواجب الاصل هو الدفع في  
 الصحيح كذا في الهداية والتبيين وقال في الاسلام البزدر الصحيح  
 انه الواجب الاصل هو الفداء كما في السراج والجوهرة **ول** وكذا  
 سقط الواجب بموت العبد او سومات بانه سميوية او بعنة  
 المولى في حاجته فغلب فيها او استخدمه كما في النهاية عن  
 المبسوط وفي البدايع هذا يعني القول بسقوط الواجب بالموت  
 بدل على انه قول منه بقول حكم هذه الجنابة تحية المولى بين الدفع  
 والفداء ليس بديل لانه لو كان كذلك لتعين الفداء  
 عند هلاك العبد ولم يبطل حق المجنى عليه على ما هو الاصل  
 في المخير بين شتين اذا هلك احدهما انه يتعين عليه الماخ  
 انتهى **ول** واما الفداء فلانه بدل العين فيكون في حكمه قال  
 في النظرية ولا يلزم منه كونه في حكم القدرة عليه لصحة  
 من المفكر اختاره عند قاض او غيره انتهى وهذا عند  
 ابي حنيفة لانه اختار اصل حقهم فبطل حقهم في العبد لانه و  
 لاية التعيين للمولى لا لاوليا واما لا يصح اختار الفداء  
 اذا كان مفلأ البرضى الاوليا كذا في التبيين ولا يخفى  
 انه قوله لانه اختار اصل حقهم انما هو على احد الاختيارين  
 فيه **ول** وانه فداء فداء جميع اركوسهم قال الزبيدي والمولى  
 انه يفدر من بعضهم وياخذ نصيبه من العبد ويدفع الباقي  
 الى غيره بخلاف ما اذا كان المقتول واحدا وله وليان او  
 اوليا حيث لم يكن له انه يفدر من البعض ويدفع الباقي  
 الى البعض لانه الحق فيه متحد لا اتحاد سببه وهو الجنابة  
 المتحدة انتهى **ول** وانه وهب المولى العبد الجاني الى اخوه  
 قال الزبيدي ولا فرق في هذا المعنى بين ان يكون الجنابة في  
 النفس او في الاطراف لانه اكل موجب للدفع

لانه اختار



فلا يختلف **ول** كماله على عنقه بقتل زيد يعني قتل بوجوب المال كالحط وشبه العمد وإن علقه بجناية توجب القصاص بانه قال له انه ضربته بالسيف فانت حر فلا يجب على المولى شي بالاتفاق لانه لا فرق بين العبد والحر في القصاص فلم يكن المولى مفعولا حق وفي الجناية بالعتق كما في التبيين **ول** ولدت مأذونة مدبونة ولدا ابر بعد لحوق الدين كما اشار اليه لانها اذا ولدت ثم لحقها الدين لا يتعلق حق الزمنا بالولد خلافا لالاكساب حيث يتعلق حق الزمنا بما اكتسبت قبل الدين وبعد كما في التبيين وظاهره انه لا يخالف ما في الولد الجنية منه قوله ولو اكتسب العبد الجانية اكتسابا اولدت الجانية ولدا فاختار المولى الدفع لم يدفع الولد واكتسب انما اذا الظاهر منه قوله لو اكتسب العبد الجانية انه غير المأذونة فليتناكل **ول** لا الجماع والغلة قال في المواهب الا فيما كان قائما بعينه في يد المقر لانه متى اقر انه اخذه منها فقد اقر به ما تم ادعى التملك عليها وهي تنكر فكان القول للمكر فلذا اقر بالرد وكذا في التبيين **ول** ورجعوا على العبد بعد عنقه قال الزيلعي بعد هذا وذكر في شرح الزيارات للفتاوى لانه جمع العاقلة على العبد ايضا ابدالا لانه هذا ضمان جنانية وهو على المولى لا على العبد وقد تعذر ايجابه على المولى لما كان الحر وهذا اوفق للقواعد **ول** بل بعد عنقه بالقل من قيمته ومن هذا قال الزيلعي وعلى قياس ما ذكره الامام الفتاوى رحمه الله لا يجب عليه شيء لما بينا **فصل** **ول** فلو غصب عبدا قيمته مائة دينار وملك في يده يلزمه تلك القيمة تمثيلا عن قيمته مائة لا يناسب المقام اذ لا يظهر به التفاديت بين الجنانية والغصب والذير ينبغي ان يقال قيمته الف دينار واكثره لتبلغ القيمة دية الحر **ول** ففي يده يلزمه نصف قيمته انما مثل باليد ليجز لو حلق لحية اذ لا يلزم حلقها غير حكومة عدل على الصحيح لانه المقصود من العبد الخدمة لا الجال وروى الحسن عن ابي حنيفة وجوب كمال القيمة لانه الجال في

حقه مقصود ايضا كما في التبيين وقال في المحيط بقطاع العيون روى الحسن عن ابي حنيفة في رجل قطع اذنه عبدا او انقه او حلق لحية فلم تنبت فعليه ما نقصه وروى محمد بن ابي حنيفة ان عليه للمولى قيمة تامة انه دفع اليه العبد انهر وانما قيد المصنف بقطع يد واحدة لانه لو قطع يد العبد فالسيد اما ان يدفع العبد ويضمن القاطع كل القيمة او يسكه ولا شيء على القاطع كما في فقي عينيه عند ابي حنيفة خلافا لما في المحيط **ول** الا في رواية عن محمد انه يجب في قطع يد العبد خمسة الاف قال في الكافي عن المسعودي يجب خمسة الاف لا خمسة دراهم وكذا في البرهان **ول** وان قتلها رجل يعني معا كما قاله الزيلعي **ول** وجب دية حر وقيمة عبدا قال الزيلعي هذا اذا لم يختلف قيمتهما ويكون كل من القيمتين والدية نصفين بين المولى والورثة لعدم الاولوية وانما اختلف قيمتهما يجب نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم مثل الاول بخلاف ما اذا اختلفا على التعاقب حيث يجب عليه القيمة للاول لمولاه والدية للثاني لورثته لتعيينه للعتق بعد موت الاول انهر **ول** ولو قتل كل منهما رجل فقيمة العبد من هذا اذا قتلها معا او على التعاقب ولم يدرك الاول وما يؤخذ يكون بين المولى والورثة نصفين وان قتلها معا على التعاقب ففلى القاتل الاول قيمة للمولى لتعيينه للرق وعلى الثاني دية لورثته لتعيينه للعتق بعد موت الاول كما في التبيين **ول** ولما انزالمالية ان كانت معتبرة ان وصليته لا شرطية وان كان الاكثر اقرتها بالواو **قول** ثم من احكام الادمية انه لا ينقسم الضمان على الاجزا يعني الاجزا الغايبة والقايسة بل يكون بازا الغايبة لا غير **ول** فوفنا على الشبهين حفظهما من الحكم يعني فقلنا بانه لا ينقسم اعتبار الادمية ويملك الجنة اعتبار المالية **فصل** **ول** وجبها مختلف الضمير للرفع والقد **ول** ويتبع مولاه قال الزيلعي فاذا اخذ منه رجع المولى على الاول بما ضمنه



لأنه لا ينفذ بغير حق لانه المولى لا يجب عليه القيمة واحدة  
**قوله** ورجع بنصفها على الفاضل ودفعه الى الاول اقول  
ثم رجع به ثانيا على الفاضل فيصير كانه الفاضل لم يرد  
ولم يضمن لمولاه شيئا بعد ذلك ان لم يبق شيء من العبد  
او من يدره في يده وما يافذه المولى ثانيا من الفاضل  
يكون له لو صول كل من المجنى عليهما الى حقه الاول الى قيمته  
كاملة والثاني الى نصف قيمته فابقي يكون للمولى ولم يذكر  
المصنف هذا القدر ولا بد منه والا فلا يتأتى عكسها المذكور  
بعد ما قلناه له **قوله** وبذلك لا يرجع لغير المراد في الرجوع  
مطلقا بل المراد انه لا يرجع عليه بنصف ثانيا مثل الصورة  
المتقدمة بل يافذه منه نصف فقط وصورة المسئلة ان  
المدرجني عند مولاه او لا ففصيه رجل فجنى عنه  
ثم رده على المولى ضمن المولى قيمته لو كان الجنائين فيكون  
بينهما نصفين ثم يرجع المولى على الفاضل بنصف القيمة  
لاستحقاقه بالسبب عنده فيدفعه الى ولي الجناية الاولى  
بالاجماع ثم اذا دفعه لا يرجع به على الفاضل بالاجماع انتهى  
كما في التبيين **قوله** فاستحق المولى كذا في النسخ  
والمراد ولي الجناية فاليم زائدة في المولى **قوله** فيرجع  
عليه يعني يرجع للمولى على الفاضل بالكل **قوله** غصب  
صبيانا يعني لا يعتبر عن نفسه لانه لو كان يبيع بياضه  
بل انه فلا تثبت يده حكما كما في البرهان **قوله** حتى لو نقله  
الى موضع يغلب فيه الحى ليست قيمته لانه كذلك  
الامراض كما في التبيين والبرهان **قوله** ضمن لغير المراد  
ضمنا وحده بل مع عاقلة **قوله** كما في صبي او دغ عبدا  
فقتله التشبيه بالنظر الى اصل الضمان على العاقلة لانه  
الواجب في مسئلة العبد القيمة كما نض عليه شرعا  
وبه صرح في الكافي نقلنا عن الجاهل الصغير لغير الاسلام  
والصدر الشهيد قال وقوله في الهداية فعلى ما ملكته  
الدية يحتمل انه اراد القيمة وانما اثر لفظ الدية لانها

باز الادمية

باز الادمية والقيمة باز المالية والواجب في العبد باز  
ابراء دتمه عند ابي حنيفة وخمد رحمة الله انته وقال الزبيدي  
بعد ذكر الخلاف في التقدير ثم محمد رحمة الله شرطا في  
الجامع انه يكون الصبي عاقلا وفي الجامع الكبير وضع المسئلة في  
صبي عمر اثنتا عشرة سنة وذلك دليل على انه غير  
العاقل يفهمه بالاتفاق لانه التليط غير معتبر فيه وفعله معتبر  
انته وكتب عليه العلامة الشيخ محمد النجاشي نقلنا عن الشيبه  
قوله اير الزبيدي وذلك دليل على تتبع فيه صاحب الهداية وقال  
الاتقاي رحمة الله وهذا الذي قاله صاحب الهداية مذهب  
في الاسلام وقال بعض مشايخنا انه الصبي اذا لم يكن عاقلا  
لا يفهم في خولاه واليه ذهب قاضينا في سترع الجامع انتهى  
ما في الشيبه ثم كتب بعده وقال مسكين والخلاف في  
الصبي العاقل في الصحيح حتى لا يفهم غير العاقل بالاجماع  
انته **قوله** وانه تلف مالا بايداع لم يفهم فانه قلت ما الفرق  
بين ذاك وبين ائلافه العبد المودع عنده مع انه مال ايضا  
قلت الفرق انه عصمة المال غير الادمى حق ماله فيملك  
استهلاكه وله تمكين غيره منه استهلاكه واما الادمى  
المملوك فقصته لحق نفسه لا لحق مولاه ولهذا يعنى  
على اصل الحرية في حق الدم وليس لمولاه ولاية استهلاكه  
فلا يملك تملكها وهذا الفرق مودر قوله وانما الخ **قوله**  
غير العبد بالفن المعجزة واليا المتناة والرا المهلة وانما ضبطت  
لانه يلتزم بالعين المهلة والنون فيلزم عليه التناقض بما  
يليه ولذا اوضحته بالفرق المتقدم وانه علم من كل المصنف  
**باب القامة** **قوله** ميت به جرح يعني اذا  
كان حيا ذكر كان او انثى صغيرا او كبيرا مسلما او ذميا عاقلا او  
مجنونا واما اذا كان عبدا فتجب القامة والقيمة اذا وجب  
في غير ملك سببه ولا تجب الغرامة ولا القامة في  
سائر الاموال واليه يميم وهذا على اصلها واما على اي شيء  
فلا قامة فيه ولا دية بمترلة البهية وكذا الجواب في



المدبر و أم الولد والمكاتب والمأذون في غير دار مولاهم وفيها  
 ليس فيهم شيء الا في المكاتب فوجب قيمته على مولاه في ثلاث  
 سنين لا على عاقلته والا في المأذون ان كان مديونا فعليه قيمته  
 لغرمائه حالة في ماله كذا في البدائع وفي واقعات النسفي  
 وقيمة العبد تؤخذ في ثلاث سنين **ول** حلف له  
 لا فرق في تخليف المحسين بين دعور القتل عد او خطأ  
 واما الدية فعلى اهل المحلة في دعور العمد وعلى عاقلتهم في  
 الخطا على ما قاله في الذخيرة وبه اعترض ابن الملك على  
 متن الجمع بالزام العاقلة دية القاتل في الصورتين ولم  
 يفصل في رد على المصنف ايضا وسنينة فليور **ول**  
 ثم يقضى على اهلها بالدية قال في البرهان فاذا حلفوا يقضى  
 عليهم بالدية عندنا في دعور العمد وعلى عاقلتهم في الخطا كذا  
 في الذخيرة والخانية وذكر في المبسوط وفي ظاهر الرواية  
 القامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم في ثلاث سنين  
**ول** وان منهم فلا يعنى في ظاهر الرواية كما في البرهان  
**ول** وعنه ابي حنيفة في رواية عبد الله بن المبارك  
 كما في البرهان **ول** وان لم يوجد فيها كرا الحلف عليهم فيه شارة  
 اليه انه اذا وجد العدد فاراد الولي تكرير الحلف على بعضهم  
 ليس له ذلك كذا ذكره محمد رحمه الله كما في البدائع **ول**  
 لانه يريد اسقاط الخصومة عن نفسه بقوله فلا يقبل  
 كذا لا يقبل قوله في حق من يزعم انه قتل **ول** او خرج دم  
 منه فمعه وهو ينزل من الرأس وان كان يعلم من  
 الجوف يكون قتيلا **ول** بخلاف ما ذكره ههنا يعني اذا  
 وجد ما ذكر من غير ضرب كما اشار اليه ونص عليه  
 في الخانية **ول** رجل يسوق دابة الى قال الامام خواهر  
 زاده هذا اذا كان يسوقها سراسر مستحشا اما اذا ساقها  
 نهرا جها را فلا شيء عليه كذا في الجوهرية وقال في التبيين  
 وعنه ابي يوسف انه لا يجب على السابق الا اذا كان  
 يسوقها خفيا انتهى **ول** فان اجتمعوا ضمنوا يعني سواء

بخبر

كانوا ما للكين للدية اولا بخلاف الدار لانه لهم تدبير الدابة  
 مطلقا وتدبير الدار مالها وان لم يكن ساكنها والدية اذا لم  
 يكن معها احد فعلى اهل المحلة القامة والدية **ول** ان كان في  
 موضع يستمع منه الصوت كذا ذكره قاض خان جازما به وقال  
 الزبيدي وقيل به انجول الخ **ول** واهل قرنين لعله قبيلتين  
 ثم انه يشترط السماع فيما اذا استويا ليجب عليهما **ول**  
 وجه في دار رجل فعليه القامة وتدير عاقلته قال في  
 البرهان واذا كانت عاقلته حاضرة في بلدة تدظر معه في  
 القامة كالدية اذا ثبت لهاله بالبينة عند ابي حنيفة ومحمد  
 وهو قول ابي يوسف الاول ورجع ابو يوسف اليه وجوب  
 القامة عليه وحده كما لو كان غيبا وذكر في النهاية انه في  
 المسئلة روايتين ووفق بينهما انتهى **ول** القامة على اهل  
 المحلة كذا الدية عليهم ايضا وينبغي التفصيل كما تقدم في المحلة  
 فوجب الدية في دعور العمد عليهم وفي الخطا على عاقلتهم **ول** وقال  
 ابو يوسف هو عليهم جميعا ذكر الضمير باعتبار اليقين **ول**  
 وان كانوا اسكانا تخيير عبارة الزبيدي وكانوا اسكانا  
 تخيير **ول** فانقلبت عندهما ارباب حنيفة ومحمد وخلصت  
 عنده ارباب يوسف **ول** وهو ايضا قسما في احدهما  
 شارع المحلة قد اعترض بعض الفضلاء ونفى انقام  
 الشارع اليه هذين القيمين في الحكم بل الشارع واحد  
 انتهى وهو ظاهر لانه لزوم القامة والدية باعتبار ترك  
 التدبير والحفظ ولا يكون الامع المخصوص بالتصرف في  
 المحل ولذا قال في البدائع ولا قامة في قتل يوجده  
 في مسجد الجامع ولا في شوارع العامة ولا في جسور  
 العامة لانه لم يوجده الملك ولا يد المخصوص انتهى وقول المصنف  
 وهذا ما قال النافع الخ المحل غير مسلم بل المحل الصحيح ان يكون  
 الما دون شارع المحلة مالم يسر نافذ او اريد في كلام  
 النافع بالشارع الطريق ولذا قال في البدائع وكذا اذا  
 وجد في مسجد المحلة او في طريق المحلة لما قلنا فلا

منبها



مخالفة بين الهداية وغيره في لزوم القسامة والدية بالزجر  
بالوجدان في سكة غير نافذة على أهلها وعدم القسامة  
في النافذة وتكون الدية في بيت المال **قوله** وفي قوم التقوا  
باليف المراد مطلق السلاح وهذا اذا كانوا غير متواليين  
جهة حتى كذا في البرهان وقال الزبيعي قال ابو جعفر رحمه الله في  
كشف الغوامض هذا ان كان الفريقان غير متواليين اقبلوا  
عصبة وان كانوا مشركين او خوارج فلا شيء ويجعل ذلك  
من اصابة العدو **قوله** حتى يقيموا البينة يعني اوليا المقتول  
اي يقيموا البينة على القوم وكان ينبغي ان يقول حتى يقيموا الوكيل  
البينة **قوله** على التفسير المذكور للفرق يعني بحيث يسمع  
منه الصوت **قوله** وفي عكر في فلاة الخ قال في البرهان  
وان كان القوم التقوا قتالا وجد قتيل بين اظهريهم فلا قسامة  
فيه ولا دية وقال الزبيعي وان كانوا القواعد وهم فلا قسامة  
ولا دية لانه الظاهر انه قتلهم انهم **قوله** خلا قال ابو يوسف  
ان قال لا ضمان فيه ولا قسامة لانه ما حصل في تلك  
القبيلة ما دون النفس ولا قسامة فيه فصار كما  
اذا لم يكن صاحب فراش **قوله** لانه الجرح اذا اتصل به  
الموت الخ تعليل للزوم القسامة والدية على الحي الذر  
جرح فيهم على قول الامام كما في التبيين **قوله** وندي عاقلتها  
امرأة وتشارك عاقلتها في الدية على الاصح كما في  
التبيين **كتاب المعاقلة قوله** جمع معقلة بمعنى العقل اي  
الدية لقائل ان يقول اذا كان المراد بها الدية فقد تقدم كتاب  
الديات وليس في هذا الكتاب شيء من بيان الديات  
بل من تجب عليه الدية وهي العاقلة ولذا ترجم في البرهان  
له بقوله باب العاقلة انتهى وقال في المحيط العاقلة  
اسم مشتق من العقل وهو المنع ولهذا يقال لما يعقل به  
البعير عقلا لانه يمنع من النفور ومنه سمي اللب عقلا  
لانه مما يمنع الانسان عما يضره فكذا عاقلة الانسان  
وهم اهل نصرة مما يمنعونه من قتل المبر له قتل فلعقل

عدد

حي

الذبح

الذبح هوالة الادراك جمع عقول والعقل الذر هو الدية جمع  
المعاقلة ومنه العاقلة وهم الذين يحلون العقل وهو الدية انتهى  
**قوله** العاقلة هم اهل الديوان ليس على عمومه لانه النسا  
والذرية بمنزلة حظ في الديوان وكذا المجنون ولا شيء عليهم  
من الدية واختلف في دخولهم لو باشر والقتل مع العاقلة  
في الغرامة والصحيح انهم يشركون العاقلة كما في التبيين  
**قوله** منه وقت القضا يعني لانه وقت الموت ونظيره  
ولد المفور فانه قيمة لا تجب قبل القضا وانما تجب قيمته  
بالقضا فتعتبر قيمته في ذلك الوقت **قوله** كالولا يعني  
ولا العنافة **قوله** والحلف قال في غاية البيان والحلف  
بكسر الحاء وسكون اللام العهد والمراد به ولا الموالاة وفي  
النهاية الحلف بكسر الحاء العهد يكون بين القوم ومنه قولهم  
تحالفوا على التناصر والمراد هنا ولا الموالاة **قوله** والعد  
وهو ان بعد الرجل من قبيلة يعني وان لم يكن من قبيلة لم يقار  
فلا في عدي بني فلان **قوله** كذا ما يجب في مال القاتل من الدية  
بعضه يوحى في ثلاث سنين عندهنا قال الناطقي فانه  
لم يكن له عاقلة ففي ماله يودير كل سنة ثلاث دراهم  
او اربعة كما في المجتبى قال العلامة شيخ استاذي  
العلامة المقدسي رحمه الله قلت وهذا حسن لانه  
من حفظه فقد رايت في كثير من المواضع انه يجب  
الدية في ماله في ثلاث سنين انتهى **قوله** فانه خرجت  
ار العطايا لا كثير منها الخ قال الزبيعي وهذا اذا كانت العطايا  
للسنين المستقبل بعد القضا حتى لو اجتمعت في  
السنين الماضية قبل القضا بالدية ثم خرجت بعد القضا  
لا تؤخذ منها **قوله** كما في العصابات ظاهر على القول  
به خول ابا القاتل وابنايه واما على القول بعدم دخولهم  
فينبأ بالاخوة ثم بنيتهم ثم بالاغنام كذا في الخ **قوله**  
والعاقلة للمعتق سمي مولاه يعني مع مولاه وعليه  
نص البرهان بقوله ويعقل عنه مولى الموالاة مولاه



وقبيلته عندنا كمولى العاقلة انتهى واليه يشير قول المصنف  
فأشبهه مولى العاقلة **قوله** ولو صدق العاقلة الجاني  
لزمهم الدية قال الزبيدي وكذا إذا أقام البينة والى الجناية  
أو المقر انتهى فيقبل البينة مع الأقاويل هنا **قوله** ومنه لير  
ديوانه ولا حي فعاقلته بيت المال ذكر في كتاب الولاء  
منه الأصل أنه بيت المال لا يعقل منه له وارث موقوف  
سوا كان مستحقا للميراث بانه كان حراما أو لم  
يكن بانه كان كافرا أو عبدا فقال ولو انه حرميا متامنا  
اشترى عبدا مسلما في دار الاسلام فاعتقه ثم مات  
معتقه فميراثه لبيت المال لا معتقه رقيق في الحال  
ولو جنى هذا المعتق فعقل جنايته يكون عليه ولا يكون  
على بيت المال لانه وارثا موقفا وهو المعتق وان كان  
لا يستحق ميراثه لا جمل الرق وهو الصحيح انتهى **كتاب**  
**الآتي** **قوله** فيأتي إرثه من إرثه الآتي أي القاضي يعني  
أنه شاء وإن شاء حفظه بنفسه فيجب ليرثه  
حبه ابتداء بل إذا رفعه إليه لا يقبل إلا ببينة ثم يجب  
كما في التبيين **قوله** ولموصله إلى شاة ما لو كانت أمة  
بولد لها فله جعل واحد ما لم يكن ولدها مراهقا فيجب  
تأنيده درهما **قوله** ولموصله من أقل منها بقسطه أي  
فيقسم الأربعون على الأيام الثلاثة كما في البرهان  
وقال الزبيدي ذكر في الأصل أنه يرضخ إذا وجد في  
المصر أو خارج المصر وعن أبي حنيفة أنه لا شيء له في المصر  
ثم إنه اتفقا في الرضخ والافالام بقدره **قوله** وإن رده  
وصيه فلا جعل له كذا أحد الأبوين والابن إليه أحدهما و  
منه في عيال سيده واحد الزوجين للآخر ومنه يعول  
اليتم ومنه استغناء به المالك في رده إليه والسطاة  
والشحنة والخضير كما في الأسباب والنظائر **كتاب**  
**المفقود** **قوله** هو لغة من فقدت الشيء إلى أخيه قال  
في البرهان وهو مشتق من فقد والاسم في اللغة من

الاضداد تقول فقد الشيء إرضلته وفقدته أي طلبته وكل  
المعنيين يتحقق في المفقود فقد ضل عنه أهله وهم في  
طلبه **قوله** وبخاصم يعني الوكيل في كل دين وجب بعقده أي  
عقد الوكيل **قوله** فإنه ادعى أحد على المفقود حقا إلى مفرع  
على قوله ولا يخاصم في الدين الذي تولاه المفقود إلى **قوله**  
وإن رأى القاضي سماع البينة إلى قوله ذكر الزبيدي أقول نعم  
ذكر الزبيدي لكن على سبيل الاستشكال على ما نص في  
المذهب بخلافه فإنه قال ولا يخاصم في دين لم يقربه الغريم  
إليه أنه قال لما فيه من تضمين الحكم على الغائب ثم قال وإذا كان  
ينضمم الحكم على الغائب لا يجوز عندنا فلو قضى به قاض  
يرير ذلك جاز لانه فصل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه  
بالاتفاق فإنه قيل المجتهد فيه نفس القضا فينبغي أن  
يتوقف نفاذه على امضا قاض آخر كالوكلاء القاضي  
محدودا في قذف قلنا ليس كذلك بل المجتهد فيه  
سبب القضا وهو البينة هل يكون حجة منه غير خصم  
حاضر أم لا فإذا راعى القاضي حجة وقضى بها نفذ قضاؤه  
كالوقضا بشهادة المحدود في قذف بهذا ذكره هنا  
وهو مشكل فإنه الاختلاف في نفس القضا و  
الالم يتصور الاختلاف في القضا ابتداء فإذا كان  
الاختلاف في نفس القضا فلا ينفذ حكمه حتى ينفذ  
حكم آخر بخلاف ما إذا كان الاختلاف في واقعة  
فحكم الحاكم بأحد القولين حيث ينفذ حكمه فيه من غير  
تنفيذ أحد لوجود الاختلاف فيها قبل الحكم انتهى  
فليتأمل **قوله** وينفق على أقربائه بالولاء إلى يعني ما  
كان من جنس حقهم كالأهمل والدناير وتام الكلام  
عليه في التبيين **قوله** وظاهر الرواية ما ذكره هنا كذا  
ذكره الزبيدي والبرهان وقال شيخ الاسلام حواهر  
زاده هذا القول أصح كما في ابن الضياء وفي البرهان و  
حكم بموته بعد تسعين سنة على المفتي به والارفاق



بالناس التقدير بتسعين لانه اقل المقادير والفحص عن حال الادارة  
 انهم ما نوا اولاً غير ممكن او فيه وجع **كتاب اللقيط**  
**قوله** بان يوجد في الامصار المراد وجدانه في موضع لا يخفى  
 عليه الهلاك سواء كان مصر او قرية **قوله** وهو فرض كفاية  
 لحصول المقصود بالبعض اقول ظاهره انه اذا لم يوجد غيره  
 يكون فرض عين عليه **قوله** ويثبت بمن ادعاه يعني اذا  
 لم يدعه الملتقط استسماً ويكون احق بحفظه من الملتقط  
 على الاصح وقيل يصح في حق النسب دون ابطال اليد للملتقط  
 وان ادعاه الملتقط فدعوة الملتقط اولى وان كان ذمياً والاخر  
 مسلماً كما قال الزبيدي ثم قال والمسلم احق من الذم عنده  
 التنازع لانه انفع له اذا كان حراً وان كان عبداً فالذم  
 اولى لانه الترجيح بالاسلم يكون عند الاستنور ولا  
 استنور وكذا العبد لا يترجح بالسيد انتهى **قوله** ولو كان  
 المدعى رجلين اقول بان ادعياه معا كما في البرهان وقال  
 الزبيدي وذلك عند عدم المرجح لاحد منهما فيد او بينة  
 او ذكر علامة انتهى اقول او حجة او اسلام ولو سبقت  
 دعوة احد هما فهو ابنه لعدم النزاع ولو ادعى الاخر  
 بعده لا يقبل الابنية **قوله** وذمياً ان كان فيه لا يخفى ما  
 فيه من القصور لانه صادق بما اذا كان الملتقط له من  
 مقر الذميين مسلماً وذلك مختلف فيه ففي كتاب  
 اللقيط العبرة للمكان وفي رواية ابن سماعة عن محمد بن  
 العبرة للواجد وفي رواية ايها كان موجبا لاسلام  
 فهو المعتبر وفي رواية حكم بزيه انتهى وفي البرهان  
 فانه وجد مسلم في مواضع المسلمين كانه مسلماً  
 ان ادعاه ذمى ويثبت نسبه منه لا حثيجه للنسب  
 او وجد ذمى في مواضع اهل الذمة او بالعكس فاعتبا  
 المكان او اعتبار الواجد او الاسلام او الزروريات  
 عن ابي حنيفة اسلمها الاسلام وقد بسط الكلام عليه  
 في المبسوط انتهى **كتاب اللقيط** **قوله** ندب

رفعها هذا اذا كان لا يخاف على نفسه الطلع فيها بان يثق من نفسه  
 الامانة والا فالترك افضل صيانة لنفسه عن الوقوع في  
 الحرم **قوله** وعرف اليه علم ان صاحبها لا يطلبها هو الصحيح  
 وقيل يعرف المائتين فاخذها حولاً والعشرة فما فوقها  
 شهر او ما دونها ثلثه درهم ايا ما عشرة او شهر او يعرف  
 الثلثة اليه درهم جمعة او ثلثة ودرهم يوماً والفسر  
 بالنظر بمئة ويسرة ثم يضعه في كف افيق او يعرفها  
 حولاً مطلقاً والصحيح الاول لانه النبي صلى الله عليه وسلم  
 قد زاد على السنة ونقص منها كما في البرهان واستدل  
 لذلك بما ذكره عن الصحيحين وغيرهما **قوله** واخذت  
 من الحل والحرم الخ يعني انه ينتفع به او يتصدق بها  
 بعد التوقيف ولو اخذ من الحرم وعند الثالث فحق لا  
 ينتفع ولا يتصدق بها وانما يعرف ابد الى ان يجي بها  
 صاحبها **قوله** فينتفع بها لو فقير اقول وذا باذنه القاضي  
 عند الاكثر وقيل بدونه كما في البرهان **قوله** وان تصادقا  
 على اخذها لم يضمنه اقول وكذا لم يضمنه اذا اعاد اللقطة  
 الى موضعها الذي وجد فيه بعد ما اخذها ليعرف  
 برئ من ضمانها لو هلك او استهلكها رجل قبل ان يصل  
 اليها صاحبها في ظاهر الرواية والضمان على مستهلكها و  
 قيل انما يبرأ اذا ردّها قبل تحوله من موضعها كما في  
 البرهان **قوله** وبه اير باذنه يعني القاضي دين على صاحبها  
 اقول ويجوز اذنه لا يكون ديناً في الاصح فلا بد من ان  
 يشترط وجعله ديناً عليه كما في اللقيط ولا ياحره بالانفاق  
 حتى يقيم البينة انها لقطة عنده في الصحيح لانه يحتمل ان يكون  
 غصباً في يده فيحتاج الى الجاه بالنفقة على صاحبها وهو لا  
 يجب عليه في المقصود وهذه البينة ليست للقضا  
 وانما هي لينكشف الحال فتقبل مع غيبة صاحبها كما في  
 التبيين **قوله** وانفق عليها منه يمين او ثلثة الخ اقول  
 التقييد بهذه المدة ينبغي ان يكون فيما اذا لم يكن لها نفع



ليبقى ديناً يسيراً على المالك لا يستأصل اللقطة أما لو كان  
 فينفق عليها من غلتها أحياناً للديانة ونظر المالك حيث لا يلزمه  
 دين وإن طال المدة انتهى لما قال في البرهان وإن كان للبرهنة  
 نفع أجراً القاضى وانفق عليها من غلتها أيراً الملتقط بذلك  
 أحياناً للديانة ونظر المالك حيث لا يلزمه دين ولذا يفعل  
 بالابق وإن لم يكن لها نفع أذن بالانفاق عليها لوراه مصلحة  
 بأن كانت اللقطة نفساً والمدة قريبة كيو مائة أو ثلثائة  
 وإن لم يره مصلحة أو أخر به ولم يظهر أمر بيعها وحفظ غلتها  
 انتهى **قوله** قال في الهداية الخ قال العلامة المقدسي أقول يمكن  
 التدقيق بحمل ما في الهداية والى في على ما إذا كان المتأخر ذي  
 قوة ومنفعة لا تخاف عليه عنده وما في غيرهما على خلافه  
 أو يحمل كل منهما على الأبقار مع إعلام الموجه بحاله ليحفظ غاية  
 الحفظ وما في غيرهما على الأبقار مع جهلة بحاله انتهى **قوله**  
 فإنه ملك بعد حجب سقطت لانه في معنى الرهن هكذا ذكر  
 في الهداية وتبعه جماعة ممن صنف وليس بمذهب لأحد من علمائنا  
 الثلاثة وإنما هو قول زفر ولا ياب عنه الوجه قال القدوري  
 في التوقيف قال أصحابنا لو انفق على اللقطة بأمر القاضى  
 وجبها بالنفقة فهلك لم تسقط النفقة خلا قال زفر لأنها  
 دين غير مدبر عن العين ولا عن غل منه فيها ولا تناولها عقد  
 يوجب الضمان وبهذا القيد الأخير خرج الجواب عن قياس  
 زفر على الرهن وهو الوجه المذكور هنا وفي الهداية وإنه اعلم  
 وقال في السباع ولو انفق الملتقط على اللقطة بأمر الحاكم و  
 حبسها لياخذ ما انفق عليها فهلك لم تسقط النفقة عنه  
 علمائنا خلا قال زفر انتهى من خط الشيخ قاسم كذا بخط الشيخ على  
 المقدسي وكتب بعده أقول إن خرج الجواب بما ذكره قياساً  
 بالرهن لا يخرج الجواب عن قياسه بحمل الأبقار وقد ذكر  
 في الهداية ونفى أنه إليه أقرب ويمكن أن يكون عن علمائنا  
 فيه رواية أو اختار قول زفر صاحب الهداية فتأمل معنا  
 انتهى **قوله** بين مدعيها علماتها حل الدفع قال في البرهان وإن

في

صدقة قيل بالجبر على الدفع وعدمه أير عدم الجبر ولو دفعها بعلقة  
 أو تصديق ثم استحققت بالبينة ضمن الملتقط ورجع بما  
 ضمنه على المدفع إليه في الصحيح **قوله** حطب وجد في الماء  
 إليه أقره أقول وتحمل أخذ التفاح والكثير من الأنهار وكذا  
 ما يبقى من الثمار الواقعة تحت الأشجار في غير الأمصار  
 على المختار كأخذ النور وقشر الرمان المنبذ في المجموع و  
 كأخذ السنابل بعد رفع الزرع **قوله** فسرهم أخذ مكعبه  
 ووجد غير مكانه لا يملكه ويصير كاللقطة في الحكم **كتاب**  
**الوقف** **قوله** هو جبر العين على ملك الواقف يعني على حكم  
 ملك الواقف **قوله** فلم يصح في رواية قال في البرهان وذكر  
 في الأصل كان أبو حنيفة لا يجزى الوقف فأخذ الناس به  
 بظاهر هذا اللفظ وقال لا يجوز الوقف عنه قلنا مراده  
 لا يجعله لازماً فاما أصل الجواز فتثبت عنه انتهى وذكر  
 جهه **قوله** أو بالموت إذا علق به قال في البرهان أو أضيف  
 إليه **قوله** أي لا يكون الوقف لازماً إلا بأحد أمور أربعة يعني  
 لزوماً حالياً أو مالياً **قوله** وذكر **قوله** والوجه الثالث الخ  
 أقول هو والوجه الثاني سوامه حيث إنها يفيد أنه المخرج  
 واللازم بموت الواقف بخلاف الأول والرابع إذا  
 يتوقف فيهما على الموت ويفيد أنها وإن كانت الواقف  
 حياً **قوله** يعني بعد ما لزم بأحد الأمور المذكورة يعني  
 عند أبي حنيفة **قوله** لم يتم إلا بذكر مصرف موهبة عنه  
 محمد أقول فيه تأمل لانه ظاهره شامل لوقف المسجد  
 ولا مخالفة لمحمد في لزومه على الصورة المتقدمة بل هو بناء  
 موافق للمامم في لزومه لما قال في البرهان وينبغي أن يوقف  
 ملك البناء على بناء مسجد بقوله جعلته مسجداً و  
 شرطاً أفرازه عن ملكه وصلوة واحد فيه في رواية أو صلوة  
 جماعة فيه بأذنه في آخر انتهى **قوله** فلو وقف على أولاده  
 وانقرضوا عاد الوقف أقول لا تختص هذه الصورة لمحمد  
 بل سياتي أنه أبا يوسف فرق بين قوله أرضي موقوفة

الأول



وبين قوله ارضي موقوفة عليه ولدر فانه الاول يبيع والثاني  
لا يبيع **ول** ولو وقت بطل اتفاقا اقول يرد عليه ما في  
الخانية رجل وقف داره يوم ما او شهر او وقتا معلوما  
ولم يزد على ذلك جاز الوقف ويكونه وقفا ابدا **ول**  
وعند محمد صدقة في شرط التسليم الى المتولي اقول يبيع  
في وقف غير المسجد وفي المسجد تسليمه بالصلوة  
فيه كما في البرهان والبيان **ول** وهو تارة يكون بالصرف  
الى جهة لا يتوهم ذلك في الفصيلين اقول يخالف هذا  
ما في الخانية حيث قال فرق ابو يوسف بين قوله ارضي  
موقوفة وبين قوله ارضي موقوفة على ولدر فانه الاول  
يبيع والثاني لا يبيع لانه مطلق قوله موقوفة ينصرف  
الى الفقهاء فاذا ذكر الولد صار مقيدا فلا يبقى الوقف  
انتهر فليتا **ول** وعند محمد صدقة في شرط التسليم  
والقبض ويمنع الشيوع فيما قبل القسمة اقول الفتوى  
على قول محمد لما في الخانية امرأة وقفت دارها في  
رضها على ثلاث بنات لها واخرها للفقراء وليس  
لها ملك غير الدار ولا وارث لها وغيرهن قالوا  
ثلث الدار وقف والثلاث لهن يصنعن ما  
شين وهذا قول ابي يوسف والفتور على قول محمد انتهى  
**ول** قال في مجمع الفتاوى الى قوله وغير مقسوم  
اقول هكذا هو في الخانية **ول** او جعل فوقه بيتا فلا  
اقول ظاهره انه لا فرق بين ان يكون البيت للمسجد  
اولا الا انه يوحى من التعليل انه محل عدم كونه مسجدا  
فيما اذا لم يكن وقفا على مصالح المسجد وبه صرح  
في الاسعاف فقال اذا كان السر دواب او العلو  
لمصالح المسجد كان وقفا عليه صار مسجدا **ول**  
كما لو جعل وسط داره مسجدا واذن بالصلوة فيه  
حيث لا يكون مسجدا اقول لعل هذا خاص بما ذكر  
بخلاف ما لو كان في خانه لما قال في فتاوى قاضي خان

من كتاب الشفعة رجل له خانه فيه مسجد افرزه صاحب  
الخانه واذن للناس بالتأذين والصلوة للحجاة فيه ففعلوا  
حتى صار مسجدا ثم باع صاحب الخانه كل حجرة في الخانه  
من رجل حتى صار دربا ثم بيع منه حجرة قال محمد الشفعة لهم  
لا شتر اكهم في طريق الخانه وقد كان الطريق مملوكا انتهى  
فهذا يقتضي صحة المسجد في داخل الخانه والمسئلة واقعة  
الحال كما في مساجد خانات مصر **ول** لانه ملكه محيط  
بجوانبه قال ابن الهماوي عن كل من ابي حنيفة ومحمد انه يصير  
مسجدا لانه لما رضى يجعل وسط داره مسجدا ولن  
يصير مسجدا الا بالطريق دخل فيه الطريق بل ذكره  
كالاجارة **ول** ولو خرب ما حوله واستغنى عنه  
يبقى مسجدا عند ابي حنيفة وابي يوسف هو المفتي  
به لما قال في الحاور القدسي قال ابو يوسف هو  
مسجدا ابدا الى قيام الساعة لا يعود ميراثا ولا يجوز  
نقله ونقل ماله الى مسجد اخر سواء كانوا يصلون  
فيه او لا وهو الفتوى انتهى وفي خزانة المفتين  
هو مسجدا ابدا وهو الاصح فلو بنى اهل المحلة مسجدا  
اخر فاجتمعوا على بيع الاول لم يصرفوا ثمنه الى الثاني  
قالا صح انه ليس لهم ذلك **ول** ومثله حصر المسجد  
ومشيشه اذا استغنى عنها حيث لا يدخلان في  
الملك عندهما اقول فيبيع ويصرف عنه الى  
حوايج المسلمين فانه استغنى عنه هذا المسجد يحول  
الى مسجد اخر عند ابي يوسف كما في الخانية و  
في البرهان ينقل الحصر والخيش الى مسجد اخر  
على الصحيح من مذهب ابي يوسف ويبعها القيم لاجل  
المسجد انتهى **ول** خلا فالمجد قال في الخانية و  
الفتور على قول محمد رحمة الله انتهى **ول** فيصرف  
وقف المسجد الى علمت ما ذكره في الحاور  
القدسي من الفتور بخلاف هذا وفي يتيمة الدهر



سئل على ابن احمد عن مسجد ضرب ومات اهله و  
 محلة اخر فيها مسجد هل لاهلها ان يصرفوا وجه المسجد  
 الخراب اليه هذا المسجد قال لا انتهى **والجواب** جعلته  
 من الطريق مسجد اقيدة الزليج بقوله وكان ذلك لا يصير باصحاب  
 الطريق وكذا في فتح القدير انتهى وظاهره انه ينبغي له حكم المسجد  
 وقد قال في جامع الفصولين المسجد الذي يتخذ من جانب لا  
 يكون له حكم المسجد بل هو طريق بدليل انه لو وقع حوايط عاد  
 طريقا كما كان قبل انتهى **والجواب** او لم يكن يعني يجوز جعله  
 من المسجد طريقا قال الزليج وجاز لكل احد ان يمر فيه حتى  
 الكافر الا الجنب والحائض والنفساء في موضع  
 وليس اثم ان يدخلوا فيه الدواب انتهى **والجواب** وجاز ايضا  
 جعل الطريق مسجد الخ فيه نوع استدراك ما تقدم  
 الا ان يقال ذاك في اتخاذ بعض الطريق مسجدا  
 وهذا في اتخاذ جميعها ولا بد من تقييده بما اذا لم يضر كما  
 تقدم ولا شك ان الضرر ظاهر في اتخاذ جميع الطريق  
 مسجدا لا بطلان حق العامة في المرور المعتاد بدوابهم و  
 غيرها فلا يقال به الا بالتمام بل بان يرد بعض الطريق  
 لا كله فليتنامل **والجواب** لا يمكن يعني لا يجوز ان يتخذ له  
 المسجد طريقا وفيه نوع مدافعة لما تقدم الا بالنظر لبعض  
 الطرق ونقل المسئلة في فتح القدير وقال ولهم جعل الرحبة  
 مسجدا وقلبه كذا في الخلاصة الا انه قوله وعلى القلب  
 يقتضي جعل المسجد رحبة وفيه نظر انتهى فكيف  
 يجعل طريقا وانه تسقط حرمة المسجد فليتنامل **والجواب**  
 فلا يملكه الا القاضي يعني به العالم العامل اذا رآه مصلحة  
 كما في البرهان **والجواب** صح وقف العقاب بقره واكرته الخ  
 هذا قول ابي يوسف ومحمد **والجواب** وعنه محمد صحته في  
 المتعارف قال في البرهان وزاد محمد ما تعرف  
 وقفه كالمصاحف والكتب والقصور والقصور  
 والفاس والمنشآت والجنائز وثيابها وما يحتاج

يقال

وفيه

اليه من الواجب في غسل الموتى وعليه عامة المتأخر منهم شمس  
 الائمة السخري كما يجوز اتفاقا في السلاح والكرام وبه  
 يفتي **والجواب** وعنه الانصار روي وكان من اصحاب زفر الخ اقول  
 ظاهره انه هذا قول الانصار روي وفي الخانية نقل عن زفر  
 حيث قال وعنه زفر **والجواب** فعلى هذا الكرم من الحنطة اقول  
 انه كان المراد انه يدفع ثمنه مضاربة فلا حاجة اليه ذكره بعد  
 قوله وما يكال الخ اذ هو مكيل والا فلعلم الكلام له تنمة خذت  
 لما قال قاضينا بعد ما تقدم وما يكال ويوزن يباع فيدفع  
 ثمنه بضاعة او مضاربة كالدراهم قالوا على هذا القياس  
 لو قال هذا الكرم من الحنطة وقف على شرط ان يقرض  
 الفقراء الذين لا يدرهم فزروها لانفسهم ثم يوعى خذ  
 منهم بعد الادراك قدر القرض ثم يقرض لغيرهم من  
 الفقراء هذا ابد على هذا الوجه انتهى فليتنامل **والجواب** وفي  
 القاعدة الخ اقول وفي الخانية ايضا مع زيادة حيث  
 قال وحكي عن الحاكم المعروف بهروية انه قال وجدت  
 في النوادر عن ابي حنيفة رحمة الله انه اجاز وقف المقبرة  
 والطريق كما اجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل  
 للمسلمين ويتطرقون فيها ولا يكون بناؤها ميراثا  
 لورثة خض بنا القنطرة في بطلان الميراث قالوا  
 تأويل ذلك اذ لم يكن موضع القنطرة ملك الباني  
 وهو المعتاد والظاهر ان الانسان يتخذ القنطرة  
 على النهر العام وهذه المسئلة دليل على جواز وقف  
 البناء دون الاصل انتهى وفيه كما في النسخ ولو  
 وقف البناء قصد المخرج في الصحيح انتهى وقال قاضي  
 الهادي في فتاواه وقف البناء والغرس دون الارض  
 الفتوى صحيحة ذلك انتهى **والجواب** الواقف اذا افتقر  
 احتاج اليه الموقوف يرفع الامر الي القاضي ليفسخه  
 انه لم يكن مسجدا اقول قد تقدم ان الوقف لا يلزم  
 الا باحد امور اربعة منها ما لو علقه بموته ومنها ما لو

وقف



في حياته وبعد مماته موبدا وذكر انه في بائين الصورتين  
لا يزم الا بالموت وما دام حياله انه يرجع عنه من غير تفصيل  
بين كونه غنيا او فقيرا بما مر قاض او غير فليتناظر مع هذا وكذلك  
قوله وفيه لو لو ارث الوقف الخ مع لزوم الوقف في مرض  
بالتعليق بالموت وبلاضافة اليه **قوله** الوقف في مرض  
الموت كالموت اقول الا انه اذا وقف على بعض الورثة ولم  
يجزه باقية لا يبطل اصله وانما يبطل ما جعل منه الفلة لبعض  
الورثة دون بعض فيصرف على قدر مواريثهم عن  
الوقف ما دام الموقوف عليهم حيا ثم يصرف بعد موته  
الي من شرطه الوقف لانه وصيته ترجع الي الفقرا وليس  
كوصيته لو ارث ليبطل اصله بالرد نص عليه هلال رحمه  
فقتبه لهذا الوقفة **فصل** **قوله** وان لم يشترط  
الوقف فليس للقيم ان يوجوا اكثر من سنة بل اذن القاض  
كذا في الثانية اقول الا انه خصه بالدور ولم يذكر انه يزداد  
على السنة باذن القاض ونصه قال الفقهاء بوجوه  
رحمة الله اذ لم يذكر الوقف في صك الوقف اجارة  
الوقف وازال القيم ان يوجوا ويدفعها مزارعة فما كان  
ادرع الوقف وانفع للفقرا فعمل الالة في الدور  
لا يوجوا اكثر من سنة اما في الارض ان كانت تزرع  
كل سنة لا يوجوا اكثر من سنة وان كانت تزرع في  
كل سنتين مرة او في ثلاث سنين مرة كان له ان  
يوجوا ما مدة يمكن المستاجر من الزراعة هذا اذا لم يكن  
الوقف شرطا ان لا يوجوا اكثر من سنة وان كان شرطا  
ذلك الي اخر ما قاله المصنف من اول الفصل وذكر عقبه  
قاضي خاين صورة ثالثة وان كان الوقف ذكر في  
صك الوقف ان لا يوجوا اكثر من سنة الا اذا كان انفع  
للفقرا كان للقيم ان يوجوا بنفسه اكثر من سنة اذا  
راى ذلك خيرا ولا يحتاج الي المرافعة الي القاضي لان  
الوقف اذ له بذلك انه ثم قال قاضي خاين وم الفقهاء

الليث انه يحجز اجارة الوقف ثلاث سنين من غير فصل  
بين الدار والارض اذ لم يكن الوقف شرطا ان لا يوجوا اكثر  
من سنة **قوله** يعني ان الارض ان كانت مما تزرع في كل  
سنة الخ اخرج به المتن عن ظاهره وعلمت ان هذا قول الفقيه  
ابي جعفر رضي الله عنه والفتور على اطلاق المتن كما اطلقة  
شارح الجمع حيث قال ويختار للفتور ان توجوا الضياع  
ثلاث سنين لان رغبة المستاجر لا تتوفر في اقل من هذه  
المدة ويوجوا غير الضياع سنة وهو قول الامام ابي جعفر  
الكبير انه **قوله** ولو زاد اجر مثل الخ اقول وهذا بخلاف  
غلو السعول في البرهان ولا تنقض الاجارة ان زادت  
الاجرة في المدة بكثره الرغبة من الناس بخلاف غلو  
السعول يعني لو زاد في نفسه لا رغبة راعب ولا  
لتعنت طالب بل لقلو السعول عند الكمل فتتقضى الاجارة  
فان كان في الارض زرع لم يستحصل لا ينقض الاول  
بل يجب اجر المثل من حين الزيادة الي انتهائها المدة انه  
**قوله** متول اجرة بدون اجر المثل لزمه تمام الخ ظاهره  
ان المتولي هو الذي يعني تمامه وفي الثانية خلافه حيث  
قال وصي اليتيم او متولي الوقف اذا اجار وقف  
او منزلا لليتيم بدون اجر المثل قال الشيخ الامام الجليل  
ابوبكر محمد بن الفضل عن اصحابنا رحمهم الله ينبغي  
ان يكون المستاجر غاصبا الا انه المحضاف ذكر في  
كتابه ان لا يصير غاصبا ويلزمه اجر المثل فليله انفتي  
بهذا قال نعم ووجهه ثم قال وقال بعضهم بان المستاجر  
يصير غاصبا عند من ير غصب العقار فانه لم  
ينتقض شيء من المنزل وسلم كان على المستاجر الاجر  
المسمى لا غير والفتور على ما ذكرنا ولا انه يجب اجر  
المثل على كل حال انه الا المصنف فرضها في وصي  
ومتولي وفي الثانية ذكر مكانه الوصي الاسب  
وغلط من قال ان المتولي يعني تمام الاجر باجارتها بدون

محض



اجر المثل كذا في البحر بل هو على المتأخر كما ذكرناه **قوله**  
 والوقف لا يعار ولا يهين اقول هذا قد تقدم اول الكتاب  
 الا انه اعاده ليرتب عليه وجوب الاجر بكنه الميراثين  
 وحينه كان عليه انه يبين حكم كني المتغير الا انه  
 يؤخذ حكمه مما بعده **قوله** لا اثبات شرط في المصح  
 قال الشيخ قاله في موجبات الاحكام وفي المجتبى  
 والمختار انه يقبل على شرط الوقف ايضا **قوله**  
 متولي بن ابي اقول وهذا بخلاف بنا الوقف لما قال  
 في رجل غرس فيما وقف اشجارا او بنى بنا او نصب  
 بنا قالوا انه غرس من غلة الوقف او من ماله وذكر  
 انه غرس للوقف يكون وقفا ولو لم يذكر سببا و  
 غرس من ماله يكون ملكا له انظر **قوله** فليس له ان  
 يحلف المشتري هذا عند الكل كما في الحائنة **قوله**  
 ولو قامت بينة قبلت هذا على قول البعض لما في الحائنة  
 وان اقام البينة على ما ادعى احتلفوا فيه كان بعضهم  
 يقول لا تقبل بينة لانه متناقض وقال بعضهم تقبل  
 لانه التناقض لا يمنع الدعوى وعلى قول الفقهاء ابي  
 جعفر رحمه الله الدعوى لا تشترط لقبول البينة على  
 الوقف لانه الوقف حق الله تعالى وهو  
 التصديق بالغلة ولا تشترط فيه الدعوى كالشهادة  
 على الطلاق وعنى المالة الا انه كان هناك موقف  
 عليه مخصوص ولم يدع لا يعطى له من الغلة شي ويصرف  
 جميع الغلة للفقراء لان الشهادة قبلت لحق الفقراء  
 فلا يظهر الا في حق الفقراء قال رضي الله عنه وينبغي ان  
 يكون الجواب على التفصيل ان كان الوقف على قوم  
 باعيانهم لا تقبل البينة عليه بدونه الدعوى عند الكل و  
 ان كان الوقف على الفقراء او على المسجد على قول  
 ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تقبل البينة بدونه الدعوى  
 وعلى قول ابي حنيفة رحمه الله لا تقبل **فصل فيما يتعلق**

الوقف

بالوقف الاولاد **قوله** وهو ظاهر الرواية وبه  
 اخذ هلال اقول بهذا ذكره قاضي خان ومقابل الصحيح ما ذكره الخصا  
 عن محمد انه يدخل فيه اولاد البنات ايضا والصحيح ظاهر  
 الرواية **قوله** ولو قيد بالذكور يدخل فيه الذكور منه وولد  
 البنين والبنات وهو الصحيح بهذا ذكر قاضي خان ايضا  
 واحترز بذلك عما قال عليه الرازي اذا وقف على ولده  
 وولد ولده يدخل فيه الذكور والاثناث منه ولده فاذا  
 انقرضوا فهو له كان منه ولد ابن الوقف دون ابن بنت  
 الوقف ولو قال على اولاد ذرية او لادهم كان ذلك لكلهم  
 يدخل فيه ولد الابن وولد البنت والصحيح ما قال هلال  
 انه ولد لابن كمال ياشا في هذا رسالة مفيدة **قوله**  
 يستور فيه الاقرب والابعد اقول ويدخل في القسمة  
 من ولد لا قبل من ستة اشهر من حين طلوع الغلة لانه ولد  
 لا كثر منها الا اذا ولدت مبائة او ام ولده المعققة لا قبل  
 من سنتين كما في البرهان وفي الحائنة ولو كان الطلاق  
 رجعي فالجواب في الولد الحادث بعد الطلاق الرجعي  
 ماهو الجواب في منكوبة غير مطلقة انظر **قوله** ولا يدخل  
 والده وجده وولده اقول هذا بخلاف ما في الجرد عن  
 الزيارات كما في البحر **كتاب البيوع قوله**  
 لما ضيق قال قاضي خا البيع لا ينعقد الا بلفظين يبنان  
 عن التملك والتمك على صيغة الماضي او الحال مثل ان يقول البائع  
 بعث منك هذا كذا او يقول ابيعك هذا كذا او يقول المشتري  
 اشتريت او قبلت او رضيت او اجزت ولا ينعقد بلفظ الامر  
 بانه قال المشتري بعث هذا الثوب كذا فيقول بعث او يقول  
 البائع اشترمني هذا العبد كذا فيقول اشتريت وكما  
 لا ينعقد بلفظ الامر لا ينعقد بلفظ الاستقبال نحو ان يقول  
 البائع سابعك هذا العبد فيقول المشتري اشتريت  
**قوله** الا اذا ذكر البائع لفظ بعث وفصل الثمن اقول هذا  
 بنا على قول ابي حنيفة والمختار قولهما لما في البرهان او تفصيل

او يفصل



ثمن بان يقول بعثك هذين الثوبين بأية ظرواحك تحسب  
 فانه يصح حينئذ في المختار بناء على قولهما ان تفصيل الثمن  
 يتعدد الصفة وان لم يتكرر لفظ بعث لانه لا ضرر عليه بعد  
 تفصيله ولين وجد فقد رضي به وشرط ابو حنيفة رحمه الله  
 لتعدد ما تكرار لفظ البيع بان يقول بعثك هذين الثوبين  
 بالف بعثك هذا بمائة وبعتك هذا بمائة انتهى **قوله**  
 ويطلب بقيام ايها القول بعث لو كانا قاعدتين وكذا لو كانا  
 واقفين فصارا احدهما او اكل لثنتين فقبله لا يجوز  
 في ظاهر الرواية ولو كانا احدهما في اداء الفرض فقبله  
 بعد الفراغ منه او في ركعة من التطوع فاضاف اليها اخرى  
 فقبل جاز كما في شرح الجمع انتهى وفي الثانية ولو تباعا  
 وهما يمشيان قال بعضهم لا ينعقد لتفرق المجلس  
 بالخطوات وقال بعضهم اذا اجاب المخاطب موصولا  
 بالخطاب ينفذ انتهى **قوله** ونحوه يعني نحو الثلاثة  
 بكنها **قوله** فلا يحتاج اليه بيان القدر والوصف  
 اقول ولكن لا تنسقط الجودة حتى لو اراد درهم وقال  
 اشتريت بهذه فوجدته زيوفا ونهرجه كان له ان  
 يرجع بالجواد كما في البرهان **قوله** واجبة فيها لعلة واجب  
 فيه اذ الضمير راجع للمسلم فيه **قوله** ولم يوفاه يعني مقدرا  
**قوله** واشار اليه مكانه الى ان لم يصح وان لم يشر اليه مكانه  
 واعلم منه وبيع نفسه من مشتركت لغيره بغير  
 احتياط المغلي وفي رسالة **قوله** وهي لم تقيد بالمعلومية  
 الضمير في هي يرجع للاية يعني واحل الله البيع **قوله**  
 واذا منع البائع السلعة الى اقول محل الاختلاف فيما  
 اذا قال اليه سنة كما ذكر المال قال اليه رجب وجب  
 اليه فليس له من الاجل غيره لانه اسم علم على رجب خاص  
 فكان منصرفا اليه اول رجب بان عقيب العقد با  
 تفاق كما في البرهان **قوله** يتعينانه في البيع الفاسد  
 من الاصل يعني من اصله لا طاريا عليه **قوله** فالثمن المقبوض

احتياط

لا يتعين في رواية وهو الاصح اقول وفي البرهان فلو فسد الصرف  
 بالافراق قبل قبض احد البدين يتعين المقبوض للرد في  
 اظهر الروايتين بناء على انه قبض البدين قبل الافراق شرط  
 لصحة العقد وقيل هو شرط لبقائه على الصحة فلا يتعين  
 رده **قوله** بخلاف ما اذا باع بكنه مجازفة فانه  
 لا يصح الا ان يكون مادي ونه نصف صاع فيجوز كحفنة  
 كحفتين **قوله** وعن ابي يوسف انه الجواز الى اقول  
 ظاهره انه ليس يعتمد مع انه قيد معتبر قيد به الزم حيث  
 قال وهذا اذا كان الاثالا ينكسر ولا ينقبض ولا ينسبط  
 كالقصعة والخزف واما اذا كان ينكسر كالزنبيل  
 والقفة فلا يجوز الا في قرب الما استحقا بالتعامل  
 الناس فيه وروى ذلك عن ابي يوسف انتهى **قوله**  
 وقال لا يجوز مطلقا قال في البرهان وبه يفتي وذكر وجه **قوله**  
 لا صبر تانه اقول الوجه لا صبرتين **قوله** وان سمي الجملتين بل  
 تفصيل صح في الكل اقول وكذا لو بين احدي الجملتين لما  
 في شرح الجمع قيدنا موضع الخلاف بقيد لا نه  
 بين جملة الذرعان ولم يبين جملة الثمن كما اذا قال بعث  
 هذا الثوب وهو عشرة اذرع كل ذراع بدرهم او  
 بين جملة الثمن ولم يبين جملة الذرعان كما اذا قال بعث  
 هذا الثوب بعشرة دراهم كل ذراع بدرهم فالبيع  
 جائز اتفاقا لانه ببيان جملة الذرعان صار الثمن معلوما  
 وببيان جملة الثمن صار جملة الذرعان معلومة كذا في  
 الجامع الصغير لقاضي خا نه انتهى **قوله** في الصورة الاولى  
 هي ما اذا وجدته اقل **قوله** وفي الصورة الثانية هي ما  
 اذا وجدته اكثر **قوله** وله يعني به الامام وهو دليل اصل المسئلة  
**قوله** في بيع المتفاوت يعني كما اذا باع عدلا **فصل**  
**قوله** والبنا ومفتاح غلق متصل والكيف بشر اذار  
 الحافه اقول وكذا ينبغي بشر البيت ومنزل ولم اقف  
 على نقل فيما ثم رايت في التارخانية انه يدخل في



شراء البيت ولما كانت الدار اسما لوصفة فيتوهم عدم دخول  
 البناء نص عليه لانه البناء وصف ذاتي فيها فدخل ذلك ضرورة  
 واما البيت والمنزل فحقيقتهما لا يكون الا بالبناء فلا يحتاج لذكر  
 والنص على دخوله **قوله** لا غير المتصل الخ كذا قال الزبيدي  
 ثم قال وهذا في عرفهم وفي عرف اهل مصر ينبغي ان يدخل  
 السلم وان كان منفصلا **قوله** لا يار لا يدخل في بيع الدار  
 الظلة الا به اقول وكذا ظلة الحانوت ان لم يذكر المرافق  
 لا تدخل كما في الخانية **قوله** ويدخل الشجر اقول ولو غير مثمر  
 او صغير فانها يدخلان على الاصح كما في البرهان وما كان  
 مغيبا في الارض من الكراست يدخل في البيع المطلق على  
 الصحيح لانه يبقى سنين بمنزلة الشجر كما كان ظاهر كما في  
 قاضيان **قوله** ولا الثمر اقول وان لم يكن له قيمة في الصحيح  
 ويكون للبائع كما في البرهان والورد وورق التوت  
 والاسر ونحوها كالثمار كما في شرح المجمع **قوله** وبعد  
 يصح يعني بعد صيرورته بقلا **قوله** كذا منقود باع كله ارجاز  
 بيعة ايضا ان لم يفسخ الى الحصاد الى اخره اقول بخلاف  
 هذا ما قدمه من صحة بيع الذرع اذا صار بقلا **قوله** صح  
 بيع البر في سبيل الخ اقول وهذا بخلاف حب القطن  
 وبزر البطيخ ونحوه بغيره لعدم صحة اطلاق اسم ذلك  
 للبيع على ما يتصل به من التمر والبطيخ والقطن لا يقال هذا  
 بزر بل بطيخ وكذا الباقية فلا يصح البيع اما الحنطة وان  
 كانت في سبيلها يصح ان يقال هذه حنطة وكذلك  
 سائر الحبوب في سبيلها يقال هذه ذرة وهذا ارز  
 ويلزم البائع تخليصه من سبيله بدلالة وتدرية  
 في المختار كما في البرهان **قوله** في تلفها لفظة زائدة  
 كحذفها لتقيم العبارة اذ لا يصح معها قوله ان كانت قائمة  
 به دلالة لا يتصور والمكلف **باب خيار الشرط**  
**والنفيين** **قوله** واراد بالاول ان يكون العاقد مخيرا  
 بين قبول العقد ورده اقول وهو موضوع للفسخ عندنا

لا الاجازة فاذا فات الفسخ لزم العقد وقال الامام مالك رحمه  
 الاجازة فاذا مضت المدة فانت الاجازة فيفسخ العقد  
 كما في البرهان **قوله** وقدمها على باقي الخيارات لانها بمنزلة  
 ابتدا الحكم اقول هذا مسلم في خيار الشرط اما خيار التعيين  
 فمنع الحكم ابتدا فيه ففيه نظر اذا حدد ما فيه التعيين غير ممنوع  
 الحكم غايته انه مخير في بيان ذلك بناء على القول بانه لا يشترط  
 في هذا العقد خيار الشرط كما ذكره في الجامع الكبير وقال في  
 الاسلام هو الصحيح اما على القول بلزوم خيار الشرط فيه كما هو في  
 الجامع الصغير وقال شمس الايمة هو الصحيح فلم ايضا فتأمل **قوله**  
 فاسد اتفاقا كما اذا قال اشتريت على اني بالخيار اقول بخلاف  
 هذا ما في الخانية رجل اشترى شيئا فقبضه ثم قاله البائع  
 بعد ايام انت بالخيار فله الخيار مادام في المجلس ويكون  
 هذا بمنزلة قوله لك اقالة هذا البيع انتهم ثم قال اشترى  
 شيئا بشرط الخيار لنفسه ولم يوقت كما في انه يفسخ  
 البيع **قوله** او على اني بالخيار ايا ما اقول مقتضى قولهم لو  
 حلف لا يكلم ايا ما يكون على ثلاثة ان يصح ويصرف  
 اليها تصحيا لكلام العاقل وصونا عنه الغاية والافا الفرق  
 بينهما **قوله** فلا يوجد البيع ما لم ير ضيا اقول لو قال فلم يلزم  
 البيع ما لم ير ضيا لانه اولى فتأمل **قوله** وان اجاز فيهما  
 جاز البيع لزال المفسد قبل تفرقه اقول هذا عند اهل  
 العراق من اصحابنا فانهم ينقض فاسد ابتدا  
 اذ الظاهر دوام الشرط وعند شمس الايمة وفي الاسلام  
 والخاسنين ينقض موقوفا وبالا سقاط قبل الرابح  
 ينقض صحيحا وهذا وجه كما في البرهان وذكر وجهه **قوله**  
 ولا يخرج المبيع بخيار البائع ويخرج بخيار المشتري الى اخره  
 اقول هذا الحكم فيما اذا انفرد احداهما بالخيار واما لو كان  
 الخيار لهما جميعا فلا يثبت حكم العقد اصلا كما في الخانية  
 ثم قال ولو كان البيع بشرط الخيار لهما فانت احداهما لزم  
 البيع من جانبه والاخر على خياره انتهى **قوله** الا في البرهان



اذا كانت عذرا فانزال عذرهما **قوله** ولا ينقض بدونه اي  
 بدونه علمه اقول هذا اذا انقض بالقول **قوله** وقال ابو يوسف  
 له النقص ايضا بدونه اقول محل الاختلاف في النقص  
 بالقول اما النقص بالفعل كالبيع والعقود وتوابعه والوطى  
 ودواعيه بشبهة ضمن فلا خلاف في جوازها مع غيبة  
 الاخر كما في السراج والبرهان **قوله** ولانه ملط عليه من قبل  
 الواو يفضى معطوفا عليه وليس وفي بعض النسخ لم تثبت  
 وهي سالمة عن الاعتراض **قوله** ولا خيار التعيين ولا  
 خيار العيب اقول نفي الارث في هذين الخيارين فيه  
 نظر لمخالفة كلمة من ان الارث جاز في خيار التعيين  
 والعيب فتأمل **قوله** وشرط احدهما لغيرهما جاز اقول  
 ولا يتقيد باحدهما بل لكل منهما ان شرطه لغيره **قوله** فاذا  
 اجتمعا كان النقص اولى اقول هذا على الاصح وهو رواية كتاب  
 المأذون كما في البرهان **قوله** كذا في الكافي اقول وفي  
 التبيين مع زيادة ولا فرق بين ان يكون الخيار للبايع او  
 للمشتري **قوله** بعينه اشترى ثوبين على ان ياخذ ايها  
 شظايره ان شاء وقع في الجميع ابتداء وقال الزبيدي  
 وهو ان بيع احد العبدتين او الثوبين عليهما ياخذ ايها  
 شظايره وقال سحنه البرهان او اشترى ثوبين ثوبين  
 او من ثلثة على ان يعين اياها اشترى هذا مخالف لما  
 صور به المسئلة والصواب ما صور به الزبيدي والبرهان  
 لانه المنصوص عليه ان احدهما مضمون عليه بالثمن والاخر  
 امانة في يده لقبضه باذن مالكه لا على سوم الشرائع  
 وهذه الايتان الا فيما اذا اشترى احدهما فليتا مل  
**قوله** ثم قيل بشرط ان يكون في هذا العقد خيار  
 الشرط قال الكمال اختلف المشايخ فيه قيل نعم كما هو  
 المذكور في الجامع الصغير تصوير اعلى ما ذكرناه او شبه  
 قاضي خازن اليه كنه المشايخ وقال شمس الائمة في جامعه  
 هو الصحيح **قوله** وقيل لا بشرط هو المذكور في الجامع

المذكور

يعني الجامع الكبير والمذكور في الجامع الصغير من الصورة وقع اتفاقا قال  
 قييد وصححه في الاسلام قال الصحيح عندنا انه ليس بشرط وهو قول  
 ابن شجاع انتهى **قوله** واذا لم يذكر خيار الشرط لا بد من توقيت خيار  
 التعيين بالثلث الى اخره اقول وكذا ذكر الزبيدي ثم قال بعده قال  
 العبد الضعيف عفا الله عنه اذا لم يذكر خيار الشرط فلا معنى لتوقيت  
 خيار التعيين بخلاف خيار الشرط فانه التوقيت فيه مفيد لزوم  
 العقد عند مفيت المدة وفي خيار التعيين لا يمكن بذلك لانه لازم  
 في احدهما قبل مضي الوقت ولا يمكن تعيينه بمضي الوقت  
 بدون تعيينه فلا فائدة بشرط ذلك والذير يقب على الظن  
 انه التوقيت لا بشرط فيه انتهى اقول نفي الزبيدي معنى خيار  
 التوقيت وفائدة عند عدم شرط الخيار مسلم باعتبار  
 ما ذكر اما سلب المعنى والفائدة عنه اصلا فلما قيل انه يقول لا  
 نعلم ذلك بل له معنى وفائدة هما دفع ضرر البايع لما يلحقه  
 من مطلق المشتري التعيين اذا لم يشترط فيضوت على  
 البايع نفعه ونصرفه فيما يملكه انتهى ثم ان المصنف رحمه الله  
 لم يذكر ما اذا شرط خيار التعيين للبايع وقد اختلف  
 فيه فذكر الكافي في مختصره انه يجوز استحسانا قالوا  
 واليه اشار في الزيادات وذكر في المجردة انه يجوز ان يشترى  
 عبدا بشرط خبزه او كتبه الى اقول ولو شرط ان العبد يكتب  
 كذا وكذا فانه يفد **قوله** اذا لم يمنع الرد بسبب من السبب  
 اقول واذا منع يقوم كاتبا وغير كاتبا وينظر الى تفاوت  
 ما بين القيمتين فيه مع المشتري بنسبته من الثمن وروى  
 الحسن عن ابي حنيفة انه لا يرجع والعجج ما في ظاهر الرواية  
 كما في البرهان **قوله** كثر اشارة على انها جلوب او لبون الى  
 اقول عدم الفاد على رواية الطحاوري يفد على رواية  
 الكوفي **باب خيار الرجوع** ثبت حكما لا بشرط وهو ما نفع تمام  
 الحكم وهو لزوم الملك ولا يتوقف كما سذكر **قوله** جاز  
 البيع والشراء لم يرباه يعني ان اشترى الى البيع مستورا  
 او مكانه كما سذكره والا فلا يجوز البيع بالجماع كما ذكره في



الزهر عن المبسوط انه رد في التبيين ما يفيد اشتراط تسمية المبيع  
 لتسفي اليهالة ولنا فيه رسالة **اول** وانفق انه موجود في  
 ملكه المراد الاتفاق على وجود المبيع لا بشرط كونه في ملك  
 البائع لجواز بيع الوكيل والوصي والمتولي والمضارب ونحوه  
**اول** يعني اذا قال رضيت ثم يراه له انه يرد له انما صدر  
 بصيغة يعني لانه قوله وان رضيت قبلها يصدق بالرضا الفعل  
 فاحترز عنه بالقولي كما قال في شرح المجموع انه اجازة بالقول  
 قبل الروية لا يرد خياره وان اجازته بالفعل بان تصرف  
 فيه يرد وانما الفسخ بالقول فجاز قبل الروية لعدم لزوم  
 العقد انه **اول** دون البائع بشرط ان لا يبيع عينا  
 بعين ولم يرد كل منهما ما يحصل له من العوض ثبت لكل الخيار  
 لانه كل واحد منهما مشترط للعوض الذي يحصل له كما في الجوهرة  
 وفي شرح المجموع قال وضع الخلاف في المبيع اذا خيار  
 في الثمن الذي اتفقا واما الثمن العين ففيه الخيار عندنا  
 لانه بمنزلة المبيع انه **اول** ولا يتوقت اير ليد له وقت  
 معين على الصحيح فيثبت في جميع العمر وقيل موقت  
 بوقت امكنه الفسخ اذا رآه كما في شرح المجموع **اول**  
 ولا يثبت الا في الشر الذي افوه بشرط ذكره في البراءة  
 بقوله وثبت في كل عين ملكة بعقد يحتمل الفسخ كالشرا  
 فلا يثبت في السلم فيه ولا في الاثارة الخالصة لثبوت كل  
 في الذمة ولا في المهر وبدر الخلع والصلح عن القصاص لعدم  
 قبولها الفسخ انه قلنا وينبغي ان يكون كذلك بدل العتق  
 والكتابة **اول** الا اذا كان الباقي ارد مرارا فيكون  
 مخيرا يعني خيار العيب لا قال في شرح المجموع يثبت له خيار  
 العيب لا خيار الروية سواء كان في وعاء واحد او اوعية  
 مختلفة انه رد وقال لا يبيع يكون مخيرا في الباقي وفيما راي  
 كيدا يلزم فريق الصفقة قبل التمام لانه مع الخيار لا يتم **اول**  
 وان تفاوتت كالكتاب والدواب والبطيخ و  
 السفرجل والرمان ونحوه **اول** وقال صاحب الهداية

اليه افوه قد اقتصر عليه صاحب الاختيار بقوله وان كان مكيدا  
 او موزونا وهو الذي يرضى بالانموذج او معدودا متقاربا  
 كالجوز والبعض فروية بعضه تبطل الا خياره في كله لان  
 المقصود معرفة الصفة وقد حصلت وعليه التعارف  
 انه رد **تبيين** اذا كان المبيع مغيبا تحت الارض كالجوز  
 والثلج والبصل والثوم والفجل بعد البناء انه علم و  
 جوده تحت الارض جاز والا فلا فاذا باعته ثم قلع منه  
 النموذج ورضي به فانه كان مائبا ع كيدا كالبصل او وزنا  
 كالثوم والجوز تبطل خياره عندهما وعليه الفتور للحاجة  
 وجوبه في التعاطية وعند ابي حنيفة لا يبطل وان كان  
 مائبا ع عددا كالفجل ونحوه فروية بعضه لا تسقط خياره  
 كذا في شرح المختار **اول** ووجه الرقيق كذا اذا نظر الى  
 اكثر الوجه فهو كروية جميعه ولو نظر منه بنى ادم الى جميع الاعضا  
 منه غير الوجه فخياره باق كذا في الجوهرة **اول** ووجه الدابة  
 وكفلها المراد بالدابة الفرس والحمار والبغل كذا في الجوهرة  
 فينظر حكم نحو البعير والبقر **اول** بشرط بعضهم فروية  
 القوام اير مع الوجه والكفل والاول هو المراد عنه اير يوف  
 قال في شرح المجموع هو الصحيح كذا في المحيط انه رد **اول**  
 وذاق ما يطعم كذا شتم ما يشتم وفي دفع الفارسي لا  
 بد من سماع صحتها لانه العلم بالشئ يقع باستعماله  
 ادراكه ولا يسقط خياره حتى يدركه كما في التبيين **اول**  
 بل يجب روية جميع بيوتها هو قول زفر وهو الصحيح وعلب  
 الفتور كما في الجوهرة وعلى هذا اذا اشتري ربنا  
 فالاصح انه لا يكتفي بالنظر الى خارجه كما في شرح المجموع  
**اول** وكفي نظرا وكيل بالقبض قال في شرح المجموع قيد  
 قيد بالوكيل بالقبض لانه لو وكل رجلا بالروية لا تكون  
 رويته كروية الموكل اتفاقا كذا في الثانية انتهى **اول**  
 لا نظر رسوله اير سواء كان الرسول بالقبض او بالشرا كما  
 في التبيين **اول** وما رايته الواو فيه للحال اي والحال اي



ما رأيت وكان الأول حذف هذه الجملة الحالية **ول** وصورة  
الرسالة ان يقول كن رسولا عنى بقبضه كذا قال امرتك  
بقبضه كذا في التبيين فلا يختص صورة الارسل بما قاله  
المصنف **ول** واما اذا قبضه ناظر اليه الى لفظة واما زائدة  
ينفي حذفها وتكون العبارة هكذا وروية الوكيل الثاني  
تسقط عند اي حينة رحمة الله اذا قبضه ناظر اليه الى  
يعنى ورضى به كما في الجوهرة وهذا احد نوعي القبض و  
القبض التام والقبض الناقص هو ما قاله المصنف رحمه  
واما اذا قبضه مستورا ينتهي التوكيل بالقبض فلا يملك  
اسقاطه قصد العير ورثة اجنبيا وخيار الموكل على  
حاله بعد انتهائها الوكالة وهذا لانه ملك القبض والقبض  
ينضم السقوط لكونه كالملا ضرورة فاذا انفصل  
السقوط عن القبض بان كان بعده قصد او قبلة  
بالرؤية لا يملك الوكيل كما في التبيين **ول** وانه ارسل رسولا  
بقبضه بعد ما راه الاخره في العبارة تامل ظاهر  
وحق العبارة ان يقال وانه ارسل رسولا فقبضه  
ناظرا فلم يشترى ان يردده انته لا ضمير راه لا يصح ان يرجع  
للمرسل لانه اذا نظر ورضى قبل قبض الرسول كيف  
ثبت له الخيار بعده او الى رسوله لانه الرسول لا عبرة  
بنظره سواء كان قبل القبض او معه او بعده بخلاف  
الوكيل حيث تعتبر رؤيته التي مع القبض دون التي  
قبله وبعده **ول** وقال الوكيل بالقبض والرسول سواء  
في ان قبضها بعد الرؤية لا يسقط خيار المشتري فيه  
نظرا لانه لا خلاف في هذه الحالة وما الخلاف الا في  
نظر الوكيل بالقبض حال قبضه لا في نظره السابق على  
قبضه ولا المتأخر عنه كما في التبيين **ول** وسقط خيار  
بجته الخ محمول على ما اذا وجد منه الجسر ونحوه قبل  
الشراء واما اذا اشترى قبل ان يوجد منه ذلك لا يسقط  
خياره بوجوده بل يثبت باتفاق الروايات وتمت الى

ان يوجد منه ما يدل على الرضى من قول او فعل في الصحيح كذا في  
التبيين **ول** فيما يدرك بالجنس يعنى ولا يحتاج لغير الجنس  
فانه اخرج اليه لانه منه كانه اشترى ثوبا فلا بد من صفة طوله  
وموضه ورقعة من الجنس وفي الحنفية لا بد من الملمس و  
الصفة كذا في الجوهرة **ول** فوجدته معيبا تقييد لاطلاق  
المتن وهو صحيح وقد وضع المسئلة في الكثر وغيره مقلقة عن  
وجدانه العيب وهو المناسب لانه الباب لخيار الرؤية وانه  
كان حكم وجود العيب بما لم يقبضه كحكم ما لم يره من حيثية  
التجربة بين رد الثوبين او قبولهما معا وليس له امسك  
ما راه وما ليس به عيب دون الاخر **ول** ليل يلزم تفريق  
الصفة قبل تمامها لانه العقد غير تام قبل قبض الاخر اذا  
لا يفيد ملك التصرف بخلاف ما بعد القبض لان  
الرضا بالعقد على تقدير السلامة وهي ثابتة ظاهرا فتم  
العقد واما ملك التصرف وجازر والمعيب وحده  
**ول** فلا يتم مع خيار الرؤية قبل القبض وبعده وكذا مع  
خيار الشرط وهذا تفريع على مقدرو هو ما ذكرناه من التعليل  
واما استنور القبض وعدمه في عدم التمام مع خيار الرؤية  
لخلافه الرضا بالعقد وهو الصفة كما لا يتم بالاجاب وحده  
لعدم رضى الاخر بالصفة **ول** فانه بعدت بان رأى الله  
شاهدا ثم اشترى بعد عشرين سنة الخ ليس المراد حصرا بعد هذا  
لانه يختلف باختلاف الاشياء كتغير الاشجار في سنة  
والدواب بما دونها لقله الرعى ونحوه ولذا اقتصر الزيلع  
على قوله الا اذا بعدت المدة لانه الظاهر شاهد له لان  
ان الجارية الشابة تكون مجوزا بطول المدة انته وقال في  
الهداية الا ان بعدت المدة على ما قالوا ولم يزد على هذا  
فقار البعيد الشهر وما فوقه والقريب دون الشهر  
كذا في الجوهرة انته وقال الكمال ان كان لا يتفاوت في  
ملك المدة غالبا فالقول للبائع وانه كان التفاوت غالبا  
فالقول للمشتري مثاله لو ارأته او مملوكا فاشتراه بعد شهر

امه ما  
الاشجار



وقال تقي القول للبايع لانه الشهر في مثله قليل **اشهر** **ول**  
 شري عدل ثوب لعله اثواب او ثياب او بنه كما هي عبارة  
 الجوهرة انه والعدل المثل والمراد هنا الفارة التي هي عدل  
 غارة اخبر على الجمل او نحوه ايرتادها وفيها اثواب كذا في  
 الفتح **ل** لانه الخيارين يمنعان قايما كما هو الذي روي في خيار الرؤية  
 لا غير وذكرت ان خيار الشرط **مثل** **ول** بان رد المشتري  
 الثاني اليه بعيب بالقضاء او رجع الاول في الهبة لا حصر  
 في هاتين الصورتين لانه الرد بخيار الرؤية والشرط كذلك  
 لانه فتح محض وانما قيد الرد بعيب بالقضاء ليكون  
 فتحا احرازيا لو كان بغير قضاء فانه اقاله وهي  
 ليست فتحا محضا لكونها بيعا في حق الشفع **ول**  
 فجاز ان يرد الكل بخيار الرؤية لانتفاء المانع من الاصل  
 كذا ذكره شمس الائمة السرخسي وقوله في ابي يوسف  
 الى اخيه رواية على ابن الجعد عنه وصحة قاضينا حقيقة  
 المحظ مختلف فشمس الائمة لحظ البيع والهبة ما انفار  
 فيعمل المقتضى وهو خيار الرؤية عملة وحظ على هذه  
 الرواية مسقطا واذا سقط لا يعود بل سبب وهذا  
 اوجه لانه نفس هذا التصرف يدل على الرضا ويبطل الخيار  
 قبل الرؤية وبعد ما وانه الموفق كذا يفتح القدر **ول**  
 ولا يبطله الا يوجب حق الغير الخ صوابه ويبطله  
 بصيغة الانبات ولا التافيت زائدة يخل بها الحكم لانه انما  
 يكونه الا يوجب حق الغير مبطلا اذا كان بعد الرؤية لوجود  
 دلالة الرضا بعد العلم واما اذا كان قبل الرؤية فلا يبطل  
 لانه لا يفرق صريح الرضا وهو لا يبطل كذا في التبيين **ول**  
 كالبيع بالخيار يعني للبايع ولو كان البيع بشرط الخيار  
 للمشتري فهو كالمطلق يسقط به الخيار قبل الرؤية تنب  
 لا يفتقر الى التصرف المبطل لخيار الرؤية من قول او فعل  
 الا اذا لم يقبض المبيع واما اذا قبضه بعد الرؤية فقد بطل  
 خياره لانه يدل على الرضا ولانه موكد لحكم العقد فانه

لا يفتقر

ولانه

بيع

البيع في اسقاط الخيار كما في التبيين **باب خيار العيب**  
 من اضافة الشيء الى سببه والعيب هو ما يخلو عنه اصل الفطرة  
 السليمة ما يعده ناقصا كما في الفتح والفطرة الخلقة التي هي اساس  
 الاصل الا يبرر انه لو قال بعثت هذه الخنطة وانما رايها فوجدت  
 المشتري رديته لم يكن علمها لغيره خيار الرد بالعيب لانه الخنطة  
 تخلق جيدة ورديته ووسطا والعيب ما يخلو عنه اصل  
 الفطرة السليمة عن الافات العارضة لها فالخنطة المصابة  
 بهو امنها تمام بلوغها الادراك حتى صارت رفيقة الحب  
 معيبة كالعفن والبلل والسوس **ول** وجد بمشتر  
 الى اخيه ولم يكن من ازالة العيب بل مشقة فانه تمكن فلا كالحرام  
 الجارية فانه ببيل من تحللها وبخاسة الثوب وينبغي  
 حمله على ثوب لا يفد بالفرد لا ينقص كذا في الفتح  
**ول** ولم يرد المشتري حين البيع ولا عنه القبض لانه  
 رضى كذا في الجوهرة وهو يقتضي انه مجرد الرؤية رضى و  
 بخالفه قول الزبيدي ولم يوجد من المشتري ما يدل على الرضا  
 به بعد العلم بالعيب انه وكذا ما قاله في شرح المجمع ولم  
 يرض به بعد رويته **ول** الا اذا كانت مقصودة  
 بالتناول اي بالتلاف بان حدث العيب  
 بفعل البايع بعد البيع قبل القبض حيث يسقط منه الثمن  
 بحصته اذا اختار المشتري الاخذ كما في التبيين **ول**  
 كالا باق ولو الى ما دون مدة السفر قال في الذخيرة الباقي  
 فيما دون السفر عيب بلا خلاف واهل بشرط الخروج  
 من البلد فيه اختلاف المشايخ كذا في الجوهرة وقال  
 الزبيدي وانه لم يخرج من البلد اختلفوا فيه والاشبه ان  
 يقال انه كانت البلدة كبيرة مثل القاهرة يكون عيبا وانه  
 كانت صغيرة بحيث لا يخفى عليه أهلها وبوتها لا يكون  
 عيبا انه **ول** والسرقة يعني سرقة غير نحو الفلبر  
 الفلبن لانه ذاك لا يكون عيبا كما في التبيين ولا يخلف  
 بين انه تكون من المولى او غيره الا في المالكولات فانه

يفتح



سرقها لاجل الاكل من المولى ليس عيبا ومنه غيره عيب و  
سرقها للبيع من المولى وغيره عيب كما في الفتح **قوله** وعاد  
في يد المشتري شرط معاودة الجنون للرد به هو الصحيح و  
ذهب طائفة من المشايخ الى انه لا يشترط المعاودة في  
الجنون في يد المشتري وهذا غلط بخلاف ما اذا ولدت  
الجارية عند البائع لانه البائع او عند اخر فانها ترد  
على رواية كتاب المضاربة وهو الصحيح وان لم تلد ثانيا  
عند المشتري لان الولادة عيب لازم لانه الضعف الذي  
حصل بالولادة لا يزول ابدا وعليه الفتور كذا في الفتح و  
قوله وان لم تلد ليس المراد ما يولد بعد ولادتها  
عند المشتري لا متناعه بتقيتها عنده بالولادة ثانيا  
مع العيب السابق بها **قوله** لفاد في الباطن ارباطن  
الدهان وفي المحيط تكلموا في مقدار الجنون قبل عيب  
وان كان ساعة وقيل ان كان اكثر من يوم وليلة فهو عيب  
ويوم وليلة فادونه ليس بعيب وقيل المطبق عيب  
ومالك لم يطبق ليس بعيب كذا في الفتح وقال الزيلعي  
ومقداره ان يكون اكثر من يوم وليلة ومادونه لا يكون عيبا  
وقال بعضهم المطبق عيب ومادونه لا يكون عيبا انتهى وقال  
في المواهب وقد راجع الجنون باكثر من يوم وليلة وقيل  
ساعة انتهى **قوله** وهو لا يختلف باختلاف السبب  
صوابه باختلاف السن **قوله** والجنون رايحة الفم قال  
الكامل والبخذر هو العيب هو الناقصة من تغير المعدة و  
ما يكون لهالج في الاسنان فانه ذلك يزول بتنظيفها  
**قوله** والذي بالدال المعجمة قال الكامل الذي فرقت ریح الابط  
يقال رجل اذفر والامزة ذفر ومنه السب يقال يادفار معدور  
عن دافرة ويقال شمت ذفر الشئ ودفرة بكونه الفا  
وفتحها كل ذلك والدال معلقة واما باعجام الذال فيفتح الفا  
لا غير وجدة من طيب او نثن وربما خص به الطيب  
فقيل مسك اذ فر ذكره في الجوهره وفيها وصفت

امارة من العيب استخافا قالت ذهب دفره واقبل نحوه قيل  
الرواية هنا بالدال غير المعجمة انتهى **قوله** ويكون الزنا عادة له  
ايربانه زنا اكثر من اثنين كذا قسمه العادة في الجوهره **قوله**  
ولوا شتره على انه كافر فوجده مسلما لا يردّه اير ولو كان  
المشتري كافرا ذكره في المنبع شرح الجمع والسراج الوهاج  
وكذا بخط العلامة الشيخ علي المقدسي رحمه الله **قوله** لانه  
زوال العيب كذا قاله الزيلعي ونص الكامل زایل العيب انتهى  
**قوله** والسعال القديم لانه مرض اير في الباطن **قوله**  
والدين لانه ما ليته تكون مشغولة بحق الفرمات قال الزيلعي و  
يتقدم الفرمات على المولى انتهى وفيه اشارة الى تخصيصه  
بالدين الذي يؤخذ به قبل عتقه وقال الكامل والدين عيب  
في كل من الجارية والفلان وعند الشافعي تفصيل حسن  
في الدين وهو انه ان كان دينيا يتاخر الى ما بعد العتق  
فلا خيار له برده كدين معاملة بانه اشترى شيئا بغير  
اذنه المولى وان كان يفرقة بانه جني في يد البائع  
ولم يفده حتى باعه فله رده الا انه يقال وبعد العتق  
قد يفرض في نقصانه ولايه وميراثه انتهى فهو يفيد  
انه الدين عيب ولو يؤخذ به بعد عتقه عندنا **قوله**  
وارتفاع حيض بنت سبع عشرة احترز به عمادونها  
وعنه الايسة فانه انقطاعه ليس عيبا حينئذ حقيقة  
التعيب بالدال ولذا قال بعضهم اذا اراد الرد بعيب الانقطاع  
فلا يدعى الانقطاع بل ينبغي ان يدعى باحد السببين  
منه الجبل او الداحتي تسمع دعواه والمرجع في الجبل الى  
قول النسا وفي الداحتي قول الاطباء وتامة بفتح القدير  
**قوله** والاستحاضة قال الكامل وتقبل الشهادة  
عليها لا مكان الاطلاع والانقطاع الذي يقدر عيبا لا يمكن  
الاطلاع انتهى وفي البدايع الاستحاضة مما لا يطلع عليه  
الا الجارية المستحاضة كالا انقطاع كذا نقل المقدسي عنها  
**قوله** بان يقوم وبه عيب يعني العيب القديم خاصة



وكانه ليس به غيره ثم يقوم سالما على كل عيب فيرجع بالتفاوت  
**قوله** اورد على البايع برضى البايع بعض فيما يملك اسقاط  
 حقه منه وتملكه واما اذا امتنع اخذه لحق الشرع بان كان  
 المبيع عسيرا فتح عنده المشتري ثم اطلع عليه عيب فاراد  
 المالك اخذه لا يمكن منه لما فيه من تملك الخ وتملكها كما  
 في الفتح **قوله** الا انه الشرعية تمنعه من الرد والفتح  
 لحصول الربا بالزيادة التي لا تنفك عن المبيع ولا عبرة  
 برضى المشتري بتركها لانه الامتناع لم يتمخض لحقه بل حقه  
 وحق الشرع **قوله** فلا يكون المشتري بالرد حاب  
 للمبيع لعل صوابه بالمبيع حابا يوضحه قوله بعده حتى لو  
 كان البيع قبل الحيطة كان حابا انتهر تنبيه هذا  
 في الزيادة المتصلة التي لم تولد من المبيع كالصليغ و  
 الحيطة واللث بالسمن والفرس والبنا وطحن الحنطة  
 وشي اللحم وخبز الدقيق فيرجع بالنقصان لو باعه  
 بعد ذلك لا امتناع الرد قبله لحق الشرع فلا يعتبر  
 رضاها وان كانت الزيادة متولدة منه متصلة به  
 كالسمن والجال والجل بياض العين لا تمنع الرد بالعيب  
 في ظاهر الرواية ويصير بالبيع بعد حابا للمبيع  
 والزيادة المتصلة متولدة منه وغير متولدة فالمتولدة  
 منه كالولد واللبن والتمر والارز والقمح تمنع الرد لتقدر  
 الفسخ عليها فيخير المشتري ان كان قبل القبض بين درهما  
 جميعا والرضا بهما بكل الثمن واما بعد القبض فيرد المبيع  
 خاصة بخصته من الثمن بان يقسم الثمن على قيمته وقت  
 العقد وعلى قيمة الزيادة وقت القبض فاذا كانت  
 قيمته الفا وقيمة الزيادة مائة والثمن الف سقط عشر  
 الثمن اوردته واخذت مائة واما غير المتولدة من  
 المبيع كالكسب فهي لا تمنع الرد بحال بل يفسخ العقد  
 من الاصل دون الزيادة ويسلم له الكسب الذي هو الزيادة  
 كما في الفتح والتبيين **قوله** ومنه شرط الرجوع بالنقصان

المتصلة

انه لا يكون مما كاله بشير اليه ما قاله الكمال انه من اشتري ثوبا  
 فقطعه لباسا لولده الصغير وخطبه ثم اطلع على عيب لا يرجع  
 بالنقصان لانه التملك من الابن الصغير حصل بحجود القطع  
 للفرض المذكور قبل الحيطة مسلما اليه وهو نائية في التسليم  
 فصار به حابا للمبيع مع امكان الرد والحيطة بعد ذلك  
 كعدمها فلا يرجع بالنقصان **قوله** واما الاكل واللبس  
 فعلى الخلاف الخ قال في المواهب وكذا يخرق النوب من  
 اللبس واكل الطعام اير مانع من الرجوع بالنقصان عند الاكل  
 واجازاه وبه يفتي واكل بعضه مانع من الرد والرجوع وقال  
 يرجع بنقص الكل وعنهما انه يرجع بنقص المأكول ويرد  
 الباقي انتهر قال الكمال وفي المجتبى عن جمع البحار اكل بعضه يرجع  
 بنقصا زعيمة ويرد ما بقي وبه يفتي انتهر **قوله** وله انه تغذر  
 الرد بفعل مضمون الى اخوه صوابه وله انه تغذر الخ لا ينفذ  
 فينا سب قوله فلا يرجع كالا حرق والقيل واما اذا كان  
 على ظاهر العبادة كان تعليلا ثانيا لبقولها ولا يخفى ما فيه  
 من المناقضة للحكم بالرجوع ثم بعده فلا بد من حمله على  
 ما ذكرناه **قوله** كسرى نحو بيض ويطبخ ووجهه فاسدا  
 لم يتعرض لو وجد ان بعضه وقال الكمال لو وجد البعض  
 فاسدا فانه كان قليلا جاز البيع استخانا قليلا  
 التراب في الحنطة والشعير فلا يرجع بشي اصل  
 وان كان كثيرا لا يجوز البيع ويرجع بكل الثمن وقال المصنف  
 ارضاه بالهداية في القليل انه كالا واحدة والمثنى وفي  
 النهاية اراد بالكثير ما وراء الثلاثة لا ما زاد على المصنف  
 وجعل الفقيه ابو الليث الحنطة والسته في الماية  
 من الجوز عصفوا ولو وجد نصف الجوز خاويا صح  
 في النصف الذي به لب بنصف الثمن وهو الاصح انتهر  
**قوله** باع مشرا ورده عليه بقضار وعل  
 بايعه شامرا اذا اقر بالعيب وامتنع من القبول  
 فرد عليه القاضي جبرا كما اذا اكر العيب فاثبتته



بالبينة أو النكول عن البين أو بالبينة على إقرار البايع بالعيب مع  
انكاره الإقرار به فإنه يرد على بايعه في الصور الأربع يكون  
القضاء مخافيا **قوله** لأنه إذا أقر بأقراره لا يكون الرد محتاجا  
إلى القضاء بل يرد عليه بأقراره بالعيب فلا يكون له أن يرد على  
بايعه أقول يتعين عمله على ما إذا أقر ولم يمنع من الرد بالعيب  
الذي أقر به لأنه إذا امتنع من الرد مع إقراره بالعيب فرده  
القاضي جبرا كما في مخا فبرده على بايعه لا أقالة  
ليمتنع الرد كما في التبيين **قوله** غاية الأمر أنه انكر قيام العيب  
فلزم التناقض أو بثبوت ما انكره بالبينة أو النكول تنب  
لو قال البايع الثاني بعد الرد بالقضاء ليس به عيب لا يرد  
على البايع الأول بالاتفاق كما في الفتح **قوله** أما إذا رده  
قبله فلا فرق بينهما إر بين قبولية فلبايع الثاني الرد  
على بايعه وقد أوضحه بقوله سواء كان الخ ولكن ليس على  
عمومه في جميع الأشياء بل في غير العقارات أما في العقار  
فلا يظهر أنه بيع جديد في حق البايع الأول لأنه العقار يجوز  
بيعه قبل القبض فليس له رده على بايعه لأنه اشتراه  
بعد ما باعه كما في التبيين **قوله** لأنه الرد بالعيب قبل القبض  
فتح من الأصل لأنه يبيع المبيع قبل القبض لا يجوز فلا  
يمكن جعله بيعا جديدا في حق غيره مما جعل مخا في  
غير العقار أما فيه فلا يظهر أنه بيع جديد كما ذكرناه عنه  
الزليعي **قوله** بل برهن على ثبوت العيب كيفية اثباته  
أنه يقيم البينة أولا على وجده أنه العيب عنده المشتري  
ثم يحتاج إلى إقامة البينة على أنه كان عند البايع **قوله**  
أو يخلف صورة الخلف أن يخلف البايع أنه هذا العيب  
لم يكن فيه عنده وذلك بعد إقامة المشتري البينة أنه وجد  
فيه عنده المشتري وإذا لم يقر بنية على ثبوت عنده  
ليس له تخلف البايع في الأصح لأنه الخلف يترب  
على دعور صحيحة ولا تصح إلا من خصم ولا يصير خصما فيه  
الأبعد قيام العيب عنده كما في التبيين وسبب ذكر المصنف

في مسألة إباق العيب **قوله** وإن غاب شهوده دفعه إلى حلف  
بايعه يعني وقد أقام البينة على ثبوت العيب عنده **قوله**  
المشتري كما ذكرناه في غاب شهوده قيامه عند البايع بخلف  
**قوله** لأنه حجة في الزام العيب لأنه النكول ليس في الحدود  
والقصاص بالاجماع ولا في الأشياء الستة عند أبي حنيفة  
كما في الفتح **قوله** والحق أنه من قبيل اللف والنشر التقدير  
إليه أخوه قال شيخنا ساذر العلامة على اللقدسي رحمه الله بعد  
نقل كلام المصنف رحمه الله وأقول يمكن أن يكون أو فيه  
مثلا في قوله كسرت كفورها أو تثقها وهي متعلقة  
بما يليها لا بأول الكلام فتأمل انتهى **قوله** يعني اشتري عيبا  
فادعى أنه باق كما ينبغي أن يقال كما في الهداية فادعى إباقا عنده  
وعند البايع أنه لكونه المخصوصة متوجه بدعور البايع عندهما  
**قوله** وأراد تخلف البايع على أنه لم يبق عنده أي المدعى  
لعل صوابه إرجاع الضمير المضاف إلى الطرف للبايع كما  
هو ظاهر عبارة الهداية وهي فادعى تخلف البايع على عدم  
الإباق عنده **قوله** لكن إنكاره إنما يعتبر الخ يشتر إلى  
أنه معنى المسئلة أنه يدعى إباقا فينكر البايع قيامه به  
الحال فيحتاج إلى اثباته أمالو اعترف البايع به فإنه  
يسأل عن وجوده عنده فإنه اعترف به رده عليه بالتسليم  
المشتري وإن أنكر طوالب المشتري بالبينة على أنه الإباق وجد  
عند البايع فإنه أقامها رده والاحلف كما في الفتح **قوله**  
ويقال في التحليف بالله ما بقى قط هذا في دعور إباق الصغير  
لما يفيد كلام المصنف فيما سيأتي ولأن الزليعي ذكر هذا  
كما قاله المصنف ثم قال ولو كان الدعور في إباق العيب  
الكبير تخلف بالله أنه ما بقى من بلغ الرجال لأن  
الإباق في الصغير يزول بالبلوغ فلا يوجب الرد على ما بينا  
من قبل انتهى وفي الكبير تخلف كما ذكرناه لما فيه من النظر  
للبايع فإنه لا يقدر على أن يخلف على عدم الإباق في  
الكبير مطلقا لا ختم لكونه في الصغير ثم طرأ بعد البلوغ وذلك



لا يوجب الرد لا خلافاً للسبب فلو الزمناه الحلف ما  
 ابقى عنده قط اضربنا به والزمناه ما يلزمه ولو لم يحلف  
 اصلاً اضربنا بالمشتري فحلف كما ذكرناه **ولـ** لكن قال  
 المتأخرون منهم الزيلعي **ولـ** لانه يؤهم تعلقه بتعلق  
 عدم العيب بالشروطين اي بشرط سلامة حالي  
 البيع وشرط سلامة حال التسليم **ولـ** فبيننا وله البايع  
 في اليقين الخ اقصدي تعلق عدم العيب بالشروطين  
 جميعاً ويصدق قيامه حال التسليم خاصة فتكون هذه  
 العبارة والله لقد باعه وسلم الخ كصداقة اذا كان  
 حدوث العيب بعد البيع قبل التسليم وقصده ذلك  
 لا يوجب براءة شرعاً فانه تاوله كذلك لا يخلصه عنده  
 تعالى في ذلك اليقين بل هي عين غموس كذا في الفتح  
**ولـ** قوله علي ما قال البعض الخ هو الاصح فليس للمشتري  
 تخليف البايع كما قد مناه عن الزيلعي **ولـ** وعندهما يحلف  
 ثانياً كما قال الكمال والوجه ما قاله الزام اليقين على العلم و  
 نفي الخلاف كما ذكر البعض انهم **ولـ** اقول ينبغي ان  
 يكون الحكم في البول في الفراش والسرقة ايضاً كذلك  
 الخ قد صرح به الكمال رحمه الله بقوله وكذا كل عيب يدعى  
 ويختلف فيه الحال فيما بعد البلوغ وقبله بخلاف  
 ما لا يختلف كالجنون انهم ثم ذكر كيفية ترتيب الخصومة  
 وتقسيم انواع العيوب فراجع **ولـ** اشترى عبد بن  
 الخ اشار به اليه ان المبيع لو كان لا يتنفع ببعضه كزوى  
 خف ومصرعي باب وتورين الف احداهما الاخر  
 بحيث لا يعمل به وانه لا يملك المشتري رد المعيب وحده  
 وانه كان بعد القبض كما في البيتين والفتح **ولـ** قبض كيبلا  
 الخ اطلقه فشمالو كما في انابن وهو الاظهر كما في  
 البرهان واليه هذا اشار بقوله قبل هذا اذا كان في دعا  
 واحد **ولـ** لا المالك يعني به المستحق **ولـ** اشترى  
 جارية الخ مستدرك بما قدمه او ايل الباب **ولـ**

يقصد

وتنبيه

او قبلها او مسها بشهوة ثم وجد بها عيباً الخ كذا في البدائع  
 الا انه لم يذكر المسر بشهوة ولكن قال في النزاهة قال  
 التمر تاتي قول الخسني التقبيل بشهوة يمنع الرد فحمل  
 على ما بعد العلم بالعيب انهم ولو كان لها زوج فوطئها  
 عند البايع ثم عند المشتري لا يرجع بالنقص اي ويردها  
 لان هذا الوطئ لا يمنع الرد وان لم يطأها الا عند المشتري فانه  
 كانت بمرأه يرجع بالنقصان لنقصان العين بزوال العذرة  
 وانه كانت ثيباً لم يذكر في الاصل انه يمنع الرد ام لا وقيل لا  
 يمنع فلا يرجع بالنقصان مع امكنه الرد كما في البدائع تنبيه  
 البكارة لا تنحق بالبيع حتى لو وجد ثيباً لا يمكن منه  
 الرد اذا لم يكن شرط البكارة فعدها منه باب عدم وصف  
 مرغوب فيه لانه باب وجود العيب كما في الفتح وقال  
 في النزاهة وقال قاضينا اشتراها على انها بكر فعلم بالوطئ  
 عدم البكارة فلما علم نزع بلا لبت من ساعته رد ولا  
 لبت بعد العلم لانهم **ولـ** ويرجع بالنقصان كذا في  
 البدائع وغيره وفي النزاهة ما يخالفه حيث جوز الرجوع  
 بالنقصان من المسر والنظر ومنعه مع الوطئ كالرد **ولـ**  
 لانه كلامها عيب حادث فيه تأمل اما اذا كانت بكر فسلم  
 واما الثيب فعدم ردّها لا يستفاد به ما هو جزاء فاذ  
 ردّها صار كأنه امسك بعرضها ورد باقيها كذا عليه في  
 شرح الجمع واما القبلة والمسر فكيف يعلم بانه عيب  
**ولـ** اقصى ما في الباب ان هذا قضا على الغائب  
 منه غير خصم ولكنه ينفذ في اظهر الروايتين عن اصحابنا  
 قال القاضى في فصوله عن المحبط كأنه ظهر الدين المرغيبا  
 يفتى بعدم النفاذ كيلا ينظر قوا اليه هدم مذهب اصحابنا انهم  
 وسنذكره في كتاب القضاء شاء الله تعالى **ولـ**  
 واستخدمه قال الكمال ولو مرة بعد العلم بالعيب بخلاف خيار  
 الشرط فانه لا يسقط الا بالمرة الثانية انهم ولكن في النزاهة  
 قال الخسني الصحيح انه لا يستخدم بعد العلم في المرة الثانية

طها



رضي اير في خيار العيب **ولو** لو كان ركوبه للرد لا يكون **رضيا**  
 كالسقي وشرا العلف عن ضرورة جعل الركوب للرد غير مانع  
 مطلقا والسقي وشرا العلف غير مانع مع الضرورة ضعيف  
 لما قال الزبيدي لا يكون الركوب للسقيها الماء اوله رد  
 على البايع او ليشتريها العلف رضي بالعيب و  
 هذا استحيانه لانه محتاج اليه وقد لا تنقاد ولا  
 تنساق فلا يكون دليل الرضا الا اذا ركبها في حاجة  
 وقيل تاويله اذا لم يكن له بد من الركوب بان كان العلف في  
 عدل واحد او لا تنساق ولا تنقاد وقيل الركوب للرد  
 لا يكون رضي كيف ما كان لانه سبب الرد وكثيره يكون  
 رضي الا في ضرورة انه **ولو** فانها اذا كانا عن ضرورة  
 ينبغي ان يقال فانه اذا كان عن ضرورة للرجوع الضمير للركوب  
 حالة السقي وشرا العلف **ولو** او يكون العلف في عدل  
 واحد قال الكمال تقييده بعدل واحد لانه لو كان في عدلين  
 فركبها يكون الركوب رضي ذكره قاضيان وغيره ولا  
 يخفى الرد معها بخلاف فيما اذا كان العلف في عدلين ثم  
 ركبها فلا ينبغي ان يطلق امتناع الرد اذا كان العلف في  
 عدل انه وفي المواهب الركوب للرد والسقي او شرا العلف  
 لا يكون رضي مطلقا في الاظهر انه وقال الكمال فسر ع  
 وجد بالدابة عيبا في السفر وهو يخاف على حمله عليها  
 ويرد بعد انقضاء السفر وهو معذور انتهر وبخالفه ما  
 قال في البرازية لو حمل عليه حملا واطلع على عيب في  
 الطريق ولم يجد ما يحمل حمله ولو اتاه في الطريق يتلف  
 لا يتمكن من الرد وقيل يتمكن قياسا على ما اذا حمل عليه  
 علفه قلت الفرق واضح فانه علفه ما يقوم اذ لولاه لا  
 يبقى ولا كذلك العدل فانه في ضرورات الرد فذكر الاش  
 انه لو امكنه ان ياتي بالعلف بلا حمل لاي رد انتهر عبارة  
 البرازية **ولو** او قتل بسبب ارادة وقطع طريق  
 وقتل نفس **ولو** واخذ ثمنها كان الاول ان يقال ثمنه

اجتر

عليها

للمطف باو **ولو** ولم يعلم به يعني وقت البيع ولا وقت القبض  
 كما في الفتح **ولو** وهو بمنزلة الاستحقاق عنده اير في جمع  
 جميع الثمن كما لو استحق كله **ولو** وبمنزلة العيب عندهما  
 يعني في الحكم والا فهو عيب عندهما لا بمنزلة العيب قاله  
 الكمال **ولو** لكنه تقييد الخ اربع عيب العقوبة مع ما به من العيب  
 القديم فيهم سارقا وغير سارق وطال الدم وحرم  
 يرجع بمثل نسبة التفاوت بين القيمتين عندهما  
**ولو** وله ان سبب الوجوب ارجو ب القطع و  
 القتل **ولو** فيضاف الوجود ارجو ب القتل او انقطع  
 اليه السبب السابق اير سبب القطع والقتل وهو سرقة او  
 قتل كائنا في يد البايع فيضاف اليه فصار كانه قطع  
 او قتل عند البايع الذي عنده السبب فانتقض قبض  
 المشتري **ولو** وقال محمد لا يدر فيه اير في شرط البراءة من  
 كل عيب ولم يزد على هذا اذ لو شرط البراءة من كل عيب قائم  
 به لا يدر في الحادث في البراءة اتفاقا ولو اختلفا في  
 عيب انه حادث بعد العقد او كان عنده لاثرت لهما  
 عند ابي يوسف وعند محمد القول قول البايع مع يمينه  
 على العلم انه حادث وعند زفر القول للمشتري كما  
 في الفتح **ولو** لانه مجاز عن التزويج كما في المحط ثم قال  
 وهذا كمن قال للجارية يا زنية يا مجنونة فليس باقرار  
 بالعيب ولكنه للشبهة حتى قيل لو قال ذلك في  
 الثوب اير قال لاخر اشترته فانه لا عيب به يكون اقرار  
 بنفي العيب لانه عيب الثوب ظاهرة انه **ولو** قال لاخر  
 عبيد هذا ابق الخ كذا لو قال على اية بر من البايع ولو  
 قال على اية بر من اباة او على اية ابق وقيل المشتري  
 الاول على ذلك يرد الثاني عليه لانه ذكر هذا وصفا  
 للابحاج او شرا فيه والابحاج يفتقر الى الجواب  
 والجواب ينبغي اعادة ما في الخطاب فاذا قال المشتري  
 قبلت ذلك صار كانه قال اشتريت على انه ابق فيكون

العقد

مطف



اعترافا بكونه ابقا مقتضى الجواب بخلاف ما لو قال على  
 ابي بر من الابق لانه لم يصف الابق للعبد ولا وصفه  
 به فلم يكن اعترافا بوجود الابق للحال لانه هذا الكلام كما  
 يحتمل التبر عن اباي موجود من العبد يحتمل التبر عن اباي  
 سجدت في المستقبل فلا يصير مقرا بكونه اباي  
 للحال بالشك فلا ثبت حق الرد بالشك كذا في المحيط  
 فليست مع ما قاله الكمال لو قال انا بر من كل عيب الا اباي  
 بر من اباي ولو قال الا الابق فله الرد بالاتفاق انتهى  
**قوله** لانه الموجود من البايع الثاني السكوت الخ  
 يعني والسكوت ليس تصديقا منه لبايعه فيما اقر به  
 فاما اذا قال البايع الثاني وجده ابقا لانه صار  
 مصدقا للبايع في اقراره بكونه ابقا والله الموفق  
**باب البيع الفاسد** **قوله** وملك ضم اليه وقف  
 الخ صرح رحمه الله ببطلان بيع الوقف واحسن  
 بذلك وجعله في قسم البيع الباطل اذ لا خلاف  
 في ببطلان بيع الوقف لانه لا يقبل التملك و  
 التملك والتملك وغلط من جعله فاسدا وافتى به  
 من علماء القرن العاشر ورد كلامه في عصره بحمل رسائل  
 ولنا فيه رسالة هي صام الحكم متضمنة لبیان  
 فاد قوله وبطلان فتواه **قوله** فبطلانها واضح بر  
 مالك القن بيع الفضولي لكن النسخة التي فيها  
 بضم التنية احسن لتعليقه بانها محل البيع عند  
 البعض فيرجع اليه المديروا اليه الوقف وكان الاسن  
 التعليق بكونها مالا لا طبق الفقهاء على عدم نفاذ بيع  
 الوقف العام من غير مسوغ الا ان يرد البيع في  
 الجملة كالمكلف وانما قلنا ذلك لانه بيع قن الغير  
 محل للبيع عند الكل **قوله** وفد بيع سمك لم يصد  
 اطلقه وقال في البرهان وبطل بيع السمك قبل صيده  
 وفد لو بالعوض انتهى محل الفساد لو بيع بما لا يثبت

في الذمة **قوله** او صيد والحق الخ قال في التبيين وانه اخذه  
 ثم القاه في حفرة كبيرة بحيث لا يمكن اخذه الا بحيلة  
 لا يجوز فلو سلم بعد ذلك يثبت انه يكون على الروايتين  
 اللتين في بيع الابق بنا على انه باطل او فاسد انتهى  
**قوله** وانه اخذه بدونها صح اقول وثبت له خيار الروية  
 ولا يعتد برويته وهو في الماء لانه يتفاوت في الماء و  
 خارجه كما في التبيين **قوله** الا اذا دخل في الحفرة بنفسه  
 ولم يستد مدخله لعدم ملكه مفهوم التعليل فيه تاسخ  
 اذ لا بد من قدرته التسليم مع الملك لانه لا يلزم من  
 الملك الصحة كالمواخذه والقاه في حفرة لا يقدر  
 على اخذه منها بلا حيلة فسد **قوله** وفد بيع  
 طير في الهواء الكلام فيه كما في السمك قبل صيده **قوله** وانما  
 قال لا يرد مع الخ اقول ما ذكره من التقييد عن الزيلعي خلاف  
 ظاهر الرواية لما قال في البرهان ولو كان يعني الطير يذهب  
 ويخرج كالحمام لا يجوز ايضا في الظاهر **قوله** وفد  
 بيع الحمل الخ اقول صرح بفساده وفاد بيع النتائج  
 في الاختيار وفي الكفر عطفه على قوله لم يرد بيع الميتة  
 فيحتمل ان يكون باطلا كالميتة وفي البرهان جعل بيع  
 الحمل والنتائج من الباطل انتهى **قوله** ولولو في صدق  
 اقول في الثانية لو اشترى لولة في صدق قال ابو يوسف  
 يجوز البيع وله الخيار اذا راها وقال محمد لا يجوز وعليه  
 الفتور انتهى **قوله** وضربة القانص اقول هو من البيع  
 الباطل كما في البرهان **قوله** وهو ما يخرج من الما بضربة  
 الشبكة مرة اقول فهو على هذا من القنص فيقال قنص  
 يقنص قنصا اذا صاد وروى في تهذيب الازهر  
 انه نهى عن ضربة القايص وهو القواص على اللال و  
 لذارواه الزمخشري في القايص حيث فسره بقوله  
 هي ان يقول اغوص غوصة فاخذه فهو لك بكذا  
 والمعنى فيها واحد انتهى كما في البرهان **قوله** والكلا كذا



اجارته اقول ببيع باطل واجارته باطل ايضا كما في البرهان  
 ١- وصحيح عن محمد بن ابي ابي القاسم والفقيه على قول محمد بن  
 البحر عن الذخيرة والخلاصة ٢- وقال الكوفي الخ اقول  
 اجيب عنه بان التبعية لا تنحصر في الحقوق كالمفاتيح  
 فالعسل تابع للخمر في الوجود والخل تابع في المقصود  
 بالبيع كما في البحر ٣- وبه يفتي ابي القاسم ٤- وشعوان  
 المختار اقول هو باطل كما في البرهان ٥- وشعوان  
 اقول ببيع باطل كجميعه في الاصح الا اذا غلب عليه  
 الزراب او السرقين على الصحيح كما في البرهان ٦-  
 وطلب المينة اقول الاظهر ان ببيع باطل كما في البرهان  
 ٧- والفيل كالبيع يعني عند ابي حنيفة وايضا  
 ٨- بخلاف فاذا باع بالعرض اقول والدرهم  
 والدنانير هنا جنس واحد حتى لو كان العقد الاول  
 بالدرهم فاشترى بالدنانير وقيمتها اقل من الثمن الاول  
 لم يجز اسكتها وجاز قياسا وهو قول ٩-  
 كان حق التعلي لعله كحق التعلي فليتنا ١٠- والجداد  
 بالمال المهمة خاص بالخل وبالمجعة عام في قطع الثمار  
 والجزاز بالارزج الصوف ١١- صحيح بيع الطريق  
 بخالفه ما قال في الخانية ولا يجوز بيع مسيل الما وبنه  
 ولا بيع الطريق بدون الارض وكذلك بيع الشرب  
 وقال مشايخ بلخ جائز انهم وبخالفه ايضا قوله لا يبي  
 وفي رواية الزبادات ١٢- وفي التاتار خانية  
 الخ مما الكلام فيه وينبغي ان يكون بعد قوله وصحيح بيع  
 حق المرور تبعا ١٣- فالطريق الخاص في ملك  
 ان الخ فيه نظر لانه اذا كان مملوكا لا يجنب لاي ملك  
 المرور فيه الا بالباحة وليست لازمة لتملك  
 للمشتري فانه اراد احاطة ملك ان يهاصح لكن  
 لا يخرج عن كونها في سكة غير نافذة ١٤- والطريق  
 الاخران يدخلان في البيع من غير ذكر فيه نظر لانه

يدافع ما قدمه من ان الطريق لا يدخل الا بذكر نحو كل حق ولا يكون  
 الا من طريق خاص فليتنا ١٥- وصح ان اسقط الاجل قبل  
 حلوله يعني ان اسقط الاجل منه له الحق وهو المشتري لانه حقه  
 فينفذ باسقاطه ولا يستلزم فيه التراضى وقول القدوير في  
 مختصره فانه تراضيا باسقاط الاجل وقع اتفاقا كما بينه  
 التبيين ١٦- جاز او المسلم ذمتا ببيع خمر الخ يعني عند ابي  
 حنيفة مع الكراهة المذكورة ١٧- وقال لا يجوز هو الاظهر والمعاد  
 بنفي الجواز البطلان لما قال في البرهان وتوكيل مسلم ذمتا ببيع  
 خمر وبيعها وحرم حلال ببيع صيد مكره عندنا وابطلاه  
 وهو الاظهر انتهى ١٨- وعلمه ان المشتري اذا قبض المبيع  
 برضى بايعه صح كالمصريح يشمل ما بعد المجلس ١٩-  
 او دلالة بان قبضه في مجلس العقد قصر الدلالة قاصر لانها  
 تشمل ما بعد المجلس اذا كان الثمن مقبوضا نص عليه في  
 البحر والمقنن يحمله ٢٠- ملكه اقول لكن لا يكمل للمشتري الانتفاع  
 به فانه مكره كراهة التحريم وقال الكمال والوجه ان يكون  
 الانتفاع حراما كبيع وكل ووطي واذا رد واسترد  
 لزمه العقر للبايع انتهى وقال الاتقاني في غاية البيان  
 لو استولدها صارت اتم وكله ويحكم القيمة ولا يغرم  
 العقر في رواية كتاب البيوع واحدا الروايتين في  
 كتاب الشرب وفي رواية اخرى في كتاب الشرب عليه  
 العقر انتهى واقول في لزوم العقر تأمل لانه ملك المشتري قبل  
 تسليمه البايع سواء قلنا بملكه العين على الصحيح او  
 قلنا بملك المنفعة فقط على رار العراقيين نحو الخ اقول ولا  
 يملك التصرف على الصحيح لما في البرهان واذا قبضه ملكه  
 وقيل التصرف حينئذ انتهى ٢١- وان كان الخ مضمنا فقد  
 روجه والوجه انها لا كانت مبيعا مقصودا يجعل ثمنها درهم  
 والخ لم يكن محلا للملك بطل ببيعها واذا كانت مبيعا من  
 وجه بمقابلتها بوضع فد فيه وجبت قيمته لكونه  
 مبيعا من وجه وهو محل للملك لانه مقدم عليه في حياته

يدفع

ظاهر



فكذلك ورثة كذا يقدم على تجهيزه كما في التبيين **ول**  
واذا لم تكن قائمة فاشترى بها شيئا يعتبر شبه البيع بشرائه  
بها وهي معدومة فليتا **ول** - وقف ببيع مال الغير على اجازة  
ايرقانه اجازة نفذ البيع عليه وظاهره انه لا فرق بين بيعه بما  
يتعين او بغيره لكن في الحائنة رجل باع عبده بغيره بغير  
اذن المولى بوضعيه او بشي بعيته سوار الدارهم و  
الذنانير ثم اجاز مولى العبد جاز ببيع والمشتري بالعبد  
يكون للمشتري وعليه قيمة العبد لمولاه فانه اشتراه ذلك  
الشي لا يتوقف وكما في المشتري بالنفس قاضيا ثمة  
بالعبد باذن المولى فيكون المشتري بالعبد له انتهر فهذا  
يعلم انه محل لزوم البيع على المالك فيما اذا بيع بالالتصاين  
فليتنبه له فانه مما يفضل عنه **ول** - وبيع ماله الخ هذا التركيب  
فيه نظر والمسئلة من الحائنة الصبي المحجور اذا بلغ سفها  
يتوقف ببيع وشراؤه على اجازة الوصي او القاضي  
انتهر وفي الخلاصة اذا باع ماله وهو غير رشيد يتوقف  
على اجازة القاضي انتهر **ول** - وبيع المرهون والمستاجر  
اقول ولا يملك المتهن فتح البيع في الاصح كما سبذكر  
المصنف في الرهن **ول** - وبيع الشيء برقمه من قبيل  
الفاصل الموقوف **ول** - انه علم في مجلس البيع نقد  
فيه نظر لانه النافذ لازم وهذا فيه الخيار بعد العلم بقدر  
التمتع في المجلس **ول** - وان تفوقا قبل العلم بطل غير علم  
لان هذا فاسد بفيد الملك بالقبض وعليه قيمة  
بخلاف الباطل وسبذكر المصنف في الرهن انه المتهن  
انه فتح لم يفتح في الاصح **ول** - وان كان قبله في  
المنقول لا في العقار سقط منه حرف الواو في العقار  
ناختل والخلاف المعروف في بيع العقار قبل قبضه  
لا كما ذكر هنا لكن قد يقال وان كان قبل القبض في المنقول  
لا وفي العقار على الخلاف المعروف انتهر **ول**  
او بمثل ما اخذ فلان مستغنى عنه بقوله قبله والبيع

بما باع فلان وهذا من قبيل الفاسد الموقوف **ول** - انه علم  
في المجلس صحيح اوله الخيار **ول** - والباطل غير مسلم لانه فاسد  
يفيد الملك بالقبض مما تقدم **ول** - في شرح الشافعي انه  
لا يجوز يعني فيكون فاسدا وان علم التمتع في المجلس خير  
**ول** - وبيع الشيء بقيمته لم يخرب للجهالة فموجب الفساد لا  
التوقف كما في المعطوف عليه فشرحه خير في مثله **ول** -  
ولو عينت في المجلس جاز ايراد ارتفاع الفساد ونحوه المشتري  
فيه **ول** - وبيع فيه خيار المجلس ليس في الوقوف والخيار  
المشروط المقدر بالمجلس صحيح وله الخيار مادام فيه واذا  
شروط الخيار ولم يقدر له اجل كان له الخيار بذلك المجلس  
فقط كما في الفتح **ول** - وقد مر في اول البيوع ذلك خيار  
المجلس الذي لم يشترط لا نقول به خلافا لشافعي رحمه الله  
اما المشروط فيه فصحيح اتفاقا **ول** - وان اقره الفاسد  
ثم البيع اليافه فيه تسامح **ول** - وحكمه انه انما يقبل الاجازة  
اذا كان البايع قائما هذا بخلاف النكاح اذ لا يشترط  
قيام الزوج كما في الخلاصة **ول** - كذا الترخي لو كان عرضا  
اقول وتكون الاجازة نقدا اجازة عقد لانه الشرا لا  
يتوقف اذا وجد نقدا او هو نافذ هنا على الفضولي و  
صار مستقضا عرض المحنة ضمنا فعليه قيمته له وقض  
القيمة ضمنا جائز كما في الفتح وغاية البيان واما اذا  
التمتع غير عرض فالتمتع يكون للمحنة وهي اجازة عقد  
كما قدمناه وظاهره يشمل بيع النقد صرفا فتكون اجازة  
عقد فليتا **ول** - وحكمه ايضا انه اخذ التمتع او طلبه  
ليس باجازة فيه نظر فانه عبارة الخلاصة ثم البيع له  
الموقوف اذا اخذ التمتع او طلبه يكون اجازة **ول** - كل  
ذلك من الخلاصة فيه التساهل الذي علمته ومنه هذا  
القبيل قول قاضينا ومنه البيوع الموقوفة البيع  
بشرط الخيار **ول** - واما اذا تبايعا وهما بمشيان  
فلا كراهة قال الزبيدي وهذا مشكل فانه الله تعالى قد نهى



عن البيع مطلقا فتم اطلاقه في بعض الوجوه يكون تخصيصا و  
هو نسخ فلا يجوز بالارائه **والفقه** في النسخ بفتحين  
وروي بالكون وانما يكون فيما اذا كان الرغب في السلعة  
يطلبها بمثل ثمنها اما اذا طلبها بدو ثمنها فلا بأس  
بان يزيد الى ان تبلغ قيمتها **والفقه** وهو محل النهي في  
الخطبة يتأمل في جمع ضمير وافادة حكمه **والفقه** حتى لو  
كان احد الصغيرين له والآخر لغيره لا بأس ببيع  
احدهما كذا لا بأس به اذا تغذوا خارج احدهما بالقدير  
والاستيلاد والكتابة وله اعتناق احدهما وبيعه  
ممن حلف بعقده ان يشتره او ملكه **باب الاقالة**  
قال العيني هي مصدر اقال اجوف يار ومعناه القلع و  
الدفع انتهى وقال الكمال قيل الاقالة من القول والهمزة هـ  
للسلب فاقال بمعنى ازال القول الاول وهو البيع كاشكا  
ازال شكاية ودفع بانهم قالوا قلته بالكسر فهو  
يدل على ان عينة بالاو او فليس من القول ولانه ذكره  
الاقالة في الصحاح من الغاف مع الياء لامع الواو و  
ايضا ذكر في مجموع اللفظة قال البيهقي قبيلا واقالة فسخ  
انتهى وكذا ذكر من العيني مصرحاً بأنه لو كان من القول قيل  
قلته بالضم **والفقه** ونصح بلفظين قال الكمال ولا يتعين  
مادة قاف لام بل لو قال تركت البيع وقال الآخر ضمنت  
او اجرت تمت ويجوز قبول الاقالة دلالة بالكسر  
كما اذا قطعته قبيلا في فور قول المشتري اقلتك  
وتعقد بقا سخنت وتاركتك انتهى فنقول الجوهره  
ولا تصح الا بلفظ الاقالة حتى لو قال البائع لكم شتر  
بمعنى ما اشتريت مني بكذا فقال بعت فهو بيع بالاجماع  
غير ان فيه شرط البيهقي ان لا يراد به حصر حوائج  
بل بلفظ الاقالة دون المتاركة والدلالة بل الاحتراز  
عدم حصولها بلفظ البيع **والفقه** الاقالة تثبت بلفظين  
احدهما يعبر به عن المضي ابر عند ابي حنيفة واخر يوسف

للمقابلة بقول محمد وبه صرح في الجوهره وهكذا ذكره في  
الدرية والذرية في فتاوى قاضي خان انه قول ابي حنيفة كقول  
محمد انتهى كذا في الفتح **والفقه** وفي الفتاوى اختار قول محمد جعله  
المصنف مقابلا لما مشى عليه متنا ويرجح قول محمد ايضا  
كونه للامام معه على ما في قاضي خان **والفقه** قالوا هذا اذا اولت  
بعد القبض صيغة قالوا تذكر فيما فيه خلاف ولم اره و  
الكامل قيد المسئلة بالقيد المذكور جاز ما به دون هذه  
الصيغة معللا بان الزيادة المنفصلة كالولد والارشر  
والعقار اذا كانت بعد القبض تغذى معها الفسخ حقا  
للمشترع بخلاف ما قبل القبض فلا تمنع والزيادة المتصلة  
كالسنة لا تمنع سوا كانت قبل القبض او بعده **والفقه** الا  
اذا باع المتولي او الوصي باكثر من قيمته يعني او اشترى باقل  
من قيمته ونص على شر المتولي في فتح القدير والوصي مثله  
في الحكم نظر للصغير والوقف **والفقه** الا اذا غيب المبيع  
الى اخره كذا في فتح القدير وظاهره الاطلاق وقيد الزيلعي  
فقال ولهذا يشترط ان يكون النقصان بقدر حصته ما فات  
من العيب ولا يجوز ان ينقص اكثر منه كذا افاده الشيخ  
على المقدس رحمه الله وقيد بالعيب لما قال الكمال فسخ  
باع صابونا رطباً ثم تقايل بعد ما جف فنقص وزنه  
لا يجب على المشتري ان يترك المبيع باق **والفقه** يعني اذا  
تقايل ولم يرد المشتري المبيع الى انما ذكر العناية لتقييده  
بيعه من المشتري وقوله وكوبا عنه من غير المشتري لم يجز بقيد  
انه لو كان غير منقول كالعقار جاز بيعه لغير المشتري  
ايضا وهذا عندهما خلافا لمحمد كما في الجوهره والفتح **والفقه**  
قال في النهاية الخلاف فيما اذا ذكر الفسخ بلفظ الاقالة الخ  
بوضوح قول الجوهره انما جعلت الاقالة فسحا في حق  
المتعاقدين وعبرنا المعنى في حق غيرهما علما بلفظ الاقالة  
لان لفظها يعني عن الفسخ والرفع وانما جعلت بيعا  
في حق غيرهما علما بمعنى الاقالة لا بلفظها لانها في المعنى



مبادلة المال بالمال بالثمن الا في هذا احد البيوع فاعتبرنا اللفظ في  
حق المتعاقدين واعتبرنا المعنى في حق غيرهما علما بالشبهتين  
وانما لم نغسرها بانه نعتبر اللفظ في حق غيرهما والعمل بالمعنى  
في حقهما لانه اللفظ قائم بالمتعاقدين واللفظ لفظ الفسخ  
فاعتبرنا جانب اللفظ في حق المتعاقدين لقيام اللفظ بهما  
واذا اعتبرنا لفظ الفسخ بها تعين العمل بالمعنى في حق  
غيرهما لا محالة للعمل بالشبهتين **قوله** والمشترا اذا باع  
منه اخر الخ حيلة للمشتري باطل بما باع قبل نقد ثمنه **قوله**  
وذكر الخامس الخ يزاد سادس هو لو كان المبيع صرفا  
فالتقايض منه كلا الجانبين شرط لصحة الاقالة فيجعل  
في حق الشرع كبيع جديد كما في الجوهره والفتح **قوله**  
وهلاك بعضه بقدره قال في الجوهره لو كان المبيع عبدا  
قطعت يده عن المشتري واخذ ارشها ثم تقايلا  
رد الثمن كله واخذ العبد ولا للبايع منه ارش العبد و  
يطيب للمشتري ان يرد **قوله** ولو تقايضا بالياء المثناة  
من تحت اربعا يبيع المقيضة فهلك احد العوضين  
جازت الاقالة على مشتري الهالك قيمته او مثله ان  
كان مثليا ويسلم اليه صاحبه ويرد العين منه وكذا  
لو تقايلا والمعضود عليهما تقايلا ثم هلك احداهما صحت  
ولو هلك الاخر قبل الرد بطلت الاقالة وتصح الاقالة بعد  
هلاك عرض جعل رأس مال السلم وقبضه المسلم اليه و  
يضم قيمته الهالك او مثله كما في حقيقة المقيضة و  
هلاك البدلين في الصرف غير مانع من الاقالة لعدم  
لزوم رد عين المقبوض بعد الاقالة بل يردده او مثله فلا  
تتعلق الاقالة بعينه بخلاف غيره من الببيعات فان  
يتعلق بعني المبيع من الفسخ والجوهره **باب المراجعة**  
**والتولية والوضيعة** **قوله** الاول يبيع ما ملكه الخ  
يرد عليه المثلي اذا غيبه الفاضل وقضى عليه بمثله  
ملكه ولا يجوز له بيعه بازيد منه لكونه ربا ولا يرد على

منه قال يبيع بمثل الثمن الاول **قوله** وشروطها ثلثه يرد عليه المقصود  
القيمي اذ ليس فيه شرط افكانه المناسب لما عبر به ان يقول و  
شروطها ملكه والا لزم ما فرضه **قوله** واما اذا اشتراه ببيع  
ده يارده لا يجوز لانه اشتراه برأس المال وبعض قيمته  
قال الكمال فانه معنى ده يارده كل عشرة احدى عشرة وهذا فرع  
معرفة العشرات وهو يتقوم العبد وهذا بنا على ان  
لفظ ده يارده معناه العشرة احدى عشرة ار كل عشرة  
منها واحد يقتضي ان يكون الحاد عشر من جنس  
العشر ولا شك انه غير لازم منه فهم ذلك ولكن لازم  
ذلك رفع الجهالة ولا تثبت وحيدة فاما الرجعة على العبد  
بده يارده يقتضي انه باعه بالعبد وبعضه او بمثل بعضه  
وهو كل عشرة اجزاء من العبد منها جزء اخر منه وحين  
عرف ان المراد كل عشرة دراهم احدى عشر كرم حينئذ  
ما ذكر وهو انه باعه بالعبد وبعض قيمته انظر **قوله**  
والسما لم يشروط اوجه في العقد هذا خلاف ظاهر  
الرواية لما قال الكمال ويضم اجرة السماسر في ظاهر الرواية  
وفي جامع البركة لا يضم لان الاجارة على الشراء لا تصح الا  
ببيان المدة ووجه ظاهر الرواية العرف وقيل ان كانت  
مشروطة في العقد يضم انظر **قوله** وطعام المبيع قال  
الكمال الا ما كان سرفا فيسقط الزايد على الموروف و  
يحسب ما عداه انظر ويضم ما علف الدواب الا ان  
يعود عليه شئ متولد منها كالها نها وبيضها واصوا  
وسمنها فيسقط قدر ما نال ويضم ما زاد بخلاف اجرة  
الدابة والعبد والدار فانه يربح مع ضم ما انفق عليه  
لانه الغلة ليست متولدة من العين انظر **قوله** بخلاف  
اجرة الدلال فانها لا تضم اتفاقا مبناه على العادة لما قال  
الكمال وقيل اجرة الدلال لا تضم كل هذا ما لم تجر عادة التجار  
انظر **قوله** وان فعل المشتري ببيده الخ كذا لا يضم منها  
شئ تطوع به متطوع كما في الفسخ **قوله** واجرا المعلم الخ



قال الكمال لا يخفى ما فيه اذ لا شك في حصول الزيادة بالتعليم و  
لا شك انه مسبب عن التعليم عادة وكونه بمساعدة القا  
في المتعلم هو كفا بلية الثوب للصبيغ فلا يمنع نسبة اليه  
التعليم كما لا يمنع نسبة اليه الصبيغ فانما هو شرط والتعليم  
علة عادية فكيف لا يضم وفي المبسوط اضاف نفق ضم  
المنفق في التعليم اليه انه ليس فيه عرف قال وكذا في  
تعليم الغنا والعربية قال صحت لو كان في ذلك عرف ظاهر  
يلحق برأس المال انتهى **ول** اي ظهر خيانتة بالبيعة او اقراء  
او بنكوله هو المختار وتقبل لا يثبت الا باقراره لانه مناقض  
بدعواه فلا يتصور بيعة او تمول والحق سماعها كدعوى  
الغيب ودعوى المحط كما في الفتح **ول** ولو ملك البيع  
الحق لزوم جميع الثمن في الروايات الظاهرة وروى  
عن محمد في رواية غير الاصول انه يفسخ البيع على  
القيمة ان كانت اقل من الثمن كما في الفتح **ول** وان استوفى  
الربح لم يراجع يعني بلا بيان عنده اية حنيضة وهو مذهب  
احمد فان بين ورضي به المشتري جاز لان المانع عند  
عدم البيان لمعنى راجع الى العباد لا الشرع وقال ابو يوسف  
ومحمد ببيعة حرا كحة على الثمن الا خيره كما في الفتح **ول**  
شتر منها ذونه الخ كذا في مكاتبه بالاتفاق كما في الفتح **ول**  
يعني كشر بجرارية فاعورست ابر من غير صنع احد  
بل بافة سماوية او بصنعها بنفسها لانه مبرز وعنه اية  
يوسف وهو قول زفر انه لا يبيع حرا كحة من غير  
بيان كما اذا احتسب بفعل قال الفقيه ابو الليث و  
قول زفر اجود وبه نأخذ قال الكمال واختيار هذا حسن  
لانه مبني على عدم الخيانة وعدم ذكر انها  
انتقضت ايها الممنون لان الثمن المذكور كان لها ناقصة  
**ول** ويراجع ببيان بالتعيب كذا في الفتح **ول**  
لا يجوز شترها دته له من الوالدين والمولودين والزوج  
لم يحر ان يبيعه حرا كحة عنده اية حنيضة حتى يبين له

لانه تلحقه تهمة في ذلك لانه قد جعل كل واحد منهما كمال  
صاحبه ولانه يحايهم فصار كالمشتري من عبده وقال ابو يوسف  
ومحمد ذلك من غير بيان واجمعوا انه كالمشتري من مكاتبه  
او مدبره او ماذونه سواء عليه دين او لا او ماله كة اشتروا  
منه فانه لا يبيع حرا كحة حتى يبين كذا في الجوهرة **ول**  
او فقاما اجنبي فاخذ ارضها ليس اخذ الارض فمدا  
احترار يابل اذا عورها الاجنبي لا يراجع بلا بيان لتحقيق  
وجوب الضمان كما في الفتح **فصل** **ول** صح بيع  
العقار قبل قبضه احتراز به عن اجارته قبل قبضه فان  
الصحيح كما قال في الفوايد الظهري انه الاجارة قبل القبض  
لا يجوز بلا خلاف لان المانع بمنزلة المنقول والاجارة  
تملك المانع فيمنع جوازها قبل القبض وفي الكافي  
وعليه الفتور كذا في الفتح **ول** لا المنقول اي لا يبيع  
بيعه ونفي الفحة يحتمل ثبوت فاد العقد وبطلانه  
صرح بالاول في المواهب فقال وفي بيع المنقول قبل  
قبضه انتهى وصرح بالثاني في الجوهرة ونصه قال  
الحنفلي اذا اشترى منقول لا يجوز بيعه قبل القبض  
لان بيعه ولا منه غيره فانه باعه فالبيع الثاني باطل و  
البيع الاول على حاله جاز انتهى وفرض المسئلة في البيع  
لتكون اتفاقية مع محمد في عدم صحته وكذا الاجارة  
قال الكمال وقد الحق بالبيع غيره فلا يجوز اجارته ولا  
هيبة ولا التصديق به فلا فالحمد في الهبة والصدقة و  
كذا اقراضه ورهنه من غير بيعه انتهى وفي الجوهرة واما  
الوصية والعق والتدبير واقاراه بانها ام ولده يجوز  
قبل القبض بالاتفاق وفي الكتابة يحتمل ان يقال لا  
يجوز لانها عقد مبادلة كالبيع ويحتمل ان يقال يجوز  
لانها اوسع من البيع جوازها وزوج جارية قبل  
القبض جاز انتهى **ول** ويكون وطى زوجها قبضا  
لا عقده **ول** ذكر الشرا الى اخيه فيه لف ونشر مشهور



فيرجع قوله جاز للمالك ان يتصرف فيه قبل القبض لقوله  
 او وصية ويرجع قوله قبل الكيل لقوله بهية ومعلوم ان  
 الملك في الموهوب يقبضه وفي الموصى به بالقبول  
 بعد موت الموصي بوضع هذا قول بن الملك قيدا  
 لاشترائه لانه اذا ملك مكيلا او مودونا بهية او ميراث  
 او غيرها جاز له ان يتصرف قبل الكيل والوزن كذا في  
 الكفاية انتهى **قوله** وقيد بكونه المكمل مبيعا لانه اذا كان  
 ثمنا جاز التصرف فيه مطلقا قال الكمال بانه اشترى  
 بهذا البر على انه كرقبته جاز تصرفه فيه قبل ما هو  
 تمام قبضه انتهى وكذا ينبغي للمصنف رحمه الله ان يذكر  
 هنا ما يميز المبيع عن الثمن فالدرهم والدنانير اثمانا ابد  
 ار على كل حال سواء صحها حرف الباء او لا وسواء كان  
 ما يقابلها من جنسها او من غيره وذوات القيم كالتياب  
 والحيوان مبيعة ابد والمثليات من المكملات و  
 الموزونات والمعدونات المتقاربة اذا قولت  
 بالنقد مبيعة او بالاعيان وهي معينة ثمن او غير  
 معينة فبيعة كمن قال اشتريت كرا من الحنطة بهذا  
 العبد فلا يصح الا بشرا بطل السلم وقيل المثليات  
 اذا لم تكن معينة وقولت بغير ما ثمن مطلقا و  
 لو ذكر عليها الباء اذا عرف هذا بالتمام يجوز  
 التصرف فيها قبل القبض استبدالا في غير  
 الصرف والسلم واختلف في القرض والاصح جواز  
 قاله الكمال رحمه الله في هذا الباب ثم اعاده في  
 كتاب الصرف لانه قال فيها اذا كانت المثليات  
 غير معينة مانصة وان لم تعين المثليات فان  
 صحها حرف الباء وقابلها مبيع فهو ثمن وان لم يصحها  
 حرف الباء ولم يقابلها ثمن فهي مبيعة وهذا لانه الثمن  
 ما يثبت في الذمة ديناء عند المقابلة انتهى **قوله** لانه  
 يكيل البائع بعد بيعه محضرة المشتري هو الصحيح وهو

قواعده المتأخر وحضرة وكيله بالقبض كحضرة وقيل لا  
 يكتفي به لظاهر الحديث لانه اعتبر صاعين كما في الجوهرة  
 والفتح **قوله** جاز التصرف في الثمن قبل قبضه يستثنى منه  
 بدل الصرف والسلم لانه المقبوض في راس مال السلم  
 حكم عين المبيع والاستبدال بالمبيع قبل القبض لا يجوز  
 وكذا في الصرف ويصح التصرف في القرض قبل قبضه  
 على الصحيح والمراد بالتصرف نحو البيع والهبة والجاراة  
 والوصية وسائر الذبون كالثمن لعدم الفرز بعدم الانفصال  
 بالملك كالمهر واللاجرة وضمان المتلفات وغيره  
 كبدل الخلع والعقق على مال وبدل الصلح عنه دم عمر كما  
 في الفتح والجوهرة **قوله** وجاز زيادة المشتري  
 فيه اير الثمن قال الكمال وفي المبسوط وكذا اذا كانت  
 الزيادة من الاجنبي وضمنها لانه التزامها عوضا انتهى  
 كما سيذكره المصنف ايضا **قوله** انه تمام المبيع ارشط جواز  
 الزيادة قيام المبيع في ظاهر الرواية فلو ملك حقيقة  
 بانه مات العبد او الدابة او حكا بانه اعتقه او دبره  
 او كاتبه او استولدها او باع او وهب وسلم او  
 اجر او رهن ثم باعه من المستاجر والمرتهن لو طبع  
 اللحم او طحن او نسج الغزل او تخم العصور او  
 السلم مشري الخمر ذمتها نص في الزيادة لقوات  
 محل العقد اذ العقد لم يرد على المظنون والمنسوج  
 وكذا الزيادة في المهر شرطه بقا الزوجية بخلاف  
 ما لو ذبح الشاة المبيعة او اجر او رهن او خاط الثوب  
 او اتخذ الحديد سيف او قطع يد المبيع فاخذ المشتري  
 ارشط ثم زاد ثبنت الزيادة في كل هذا وقوله  
 في ظاهر الرواية احتراز غارواه الحسن في غير  
 رواية الاصول عنه اية حنفية انه الزيادة نص بعد  
 هلاك المبيع كما يصح الخط بعد هلاكه قاله الكمال رحمه الله  
**قوله** وحط البائع اير ولو كان بعد هلاك المبيع



كما ذكرناه **و** - وزيادته اير البايغ في المبيع اير ولو بعد  
 ملكه ويكون لها حصته من الثمن فتسقط بهلاكها قبل قبضها  
 كما في الفتح عن المنتقى **و** - اقول لا يمكن ذلك غير مسلم  
 ليس فيما قاله ابطال الكلام صدر الشريعة **و** - قال رجل  
 لا يخرج عبدك الخ هذه المسئلة المذكورة في ما يلز  
 شتى في الهداية والكنز **و** - وتلحق باصل العقد  
 الزيادة لكن لا تظهر في حق البايغ والشفيع والماتحة  
 فلا يجبر المبيع لاجل الزيادة وياخذ الشفع بالالف  
 دون الزيادة ويراجع على الف ويسترد  
 الاجنبى الزيادة بعد اقالته المبيع او رد يعيب بقضا  
 او غيره ولو ضمن الزيادة بامر المشتري ظهرت في  
 حق الكل وهذا كله فيما اذا كانت الزيادة في العقد  
 كما يشتر اليه كلام المعص واما حصولها بعده فلا يجوز الا  
 باجازة المشتري وتامه في التبيين **و** - سور القرض  
 فانه تأجيله لا يصح يعني لا يلزم كما اشار اليه بعده وبه  
 صرح الكمال **و** - او احال المستقرض المقر الخ حيلة  
 لزوم تأجيل القرض وبه صرح الكمال رحمه الله **و** -  
**و** - وشرا افضل احد المتجانسين الخ يرد عليه  
 بيع المتساويين من جنس رتبة فانه ليس فيه  
 فضل ولذا قال في الجوهرة هو في الشرع عبارة عن  
 عقد فاسد بصفة او خاصية يخرج البيع الفاسد  
 سواء كان هناك زيادة او لا الا تير انه بيع الدراهم  
 بالدراهم نسبة ربا وليس فيه زيادة انتهز ومنه  
 شرايط الارباعصة البدلين وكونهما مضعوتين بالتمام  
 فعصمة احدهما وعدم تقومه لا يمنع فشر الاسير  
 او التاجر مال الحر يبي او المسلم الذي لم يهاجر بجنس  
 متفاضلا جائز ومنها انه لا يكون البديل لان مملوكين  
 لاحد المتبايعين كالسيد مع عبده ولا مشركين  
 فيها بشركة عنانه او مفاوضة كما في البدايع **و** -

ففضل عشرة اذرع الخ كما ينبغي ان يقال ايضا وفضل ست  
 حفنات على جنس لا يكون ربا لانتفا القدر الشرعي  
 وهو بلوغ احد الحفنات نصف الصاع فانه لو بلغ  
 منه احد هما لا يجوز **و** - بشرط لاحد العاقلين اي  
 او لم يشترط لقوله حتى لو شرط لغيرهما لا يكون ربا الا  
 ان هذا يكون بيعا فاسدا شموله شرط لا يقتضيه **و** -  
 وعليه القدر بالجنس صائبين كما حجة يجوز التفاضل  
 بينهما كدمن البنفسج مع دمن الور واصلها واحد وهو الزيت  
 او الشيرج فصا راجحين باختلاف ما اضيف اليه  
 من الوردا والبنفسج نظر الى اختلاف المقصود والفرق  
 ولم يبالى باتحاد الاصل كما في الفتح **و** - كسلم هر ويز في هر ويز  
 يعني او بغيره به نسبة فانه غير جائز ايضا وكذا اذا باع شاة  
 بشاة او عبدا بعبدا نسبة كما في الجوهرة **و** - استثنائه قوله  
 فخرم بيع الوز في جنسه كانه الا نسب اسقاط القا ويقال  
 استثنائه حرم المقدم في قوله والوز في **و** - كالنقد  
 والزعفران والقطن والحديد الا ان يقال كالنقد مع  
 الزعفران او مع القطن او مع الحديد دفعا لتوهم جواز  
 القطن بالحديد لمقابله به وانه لا يجوز قال في البدايع  
 وانه كانه رأس المال مما لا يتعين والمسلم فيه مما يتعين كما  
 اذا سلم الدراهم او الدنانير في الزعفران او في القطن او  
 الحديد وغيرهما من سائر اللوزونات فانه يجوز لانعدام  
 العلة وهي القدر المتفق او الجنس اما المجانسة فظاهر  
 للانتفا واما القدر المتفق فلان وزنه الثمن يخالف وزنه  
 المنه الا تير انه الدراهم توزن بالمشاقيل والقطن والحديد  
 يوزنان بالقبالة فلم يتفق القدر فلم توجد العلة فلا يحقق  
 الربا انتهى ومثله في شرع الجمع لابن الملك **و** - اما  
 الاول يعني به صفة الوزن في قوله لكنهما مختلفان في  
 صفة الوزن ومعناه وحكمه **و** - واما الثاني يعني به معناه  
**و** - واما الثالث يعني به حكمه **و** - وطريقهما ايضا لا قدر



يعني بل بلوغ قدر اعتبره الشارع وهو نصف الصاع وبلوغ  
 احد هما مانع كما قدمناه وقد اوضحه بقوله كبيع مادون نصف  
 صاع الخ **قوله** فانه المعتبر في قدر المكيلات نصف  
 الصاع لا مادونه الخ قال الهار باحثا ولا يكتفى بالخاطر الى  
 هذا بل يجب بعد التعليل بالقصد الى صيانة اموال الناس  
 تحريم التفاحه بالتفاحتين والحفنة بالحفتين اما اذا  
 كانت مكاييل اصغر من نصف الصاع كما في ديارنا من وضع  
 ربع القدر ونحو القدر المصري فلا شك وكود الشرع  
 لم يقدر ونصف المقدرات الشرعية في الواجبات  
 المالية كال كفارات وصدقة الفطر باقل منه لا يستلزم  
 اهدار التفاوت المنبض بل لا يحل بعد تيقن التقاضل  
 مع تيقن تحريم اهداره ولقد اعجب غاية العجب من  
 كلامهم هذا وروى المعلي عنه محمد انه كره التمرة بالقرعة  
 وقال كل شيء حرم في الكثرة فالقليل منه حرام انظر كلامه  
**قوله** انه كانا موجودين يعني معينين وليس كلهما  
 ولا احدهما دينيا والصورة رباعية وتدجيهما بفتح القدر  
**قوله** لا يغير ان بالوقوف الخ كذا في الفتح بزيادة  
 لانه الوقف جاز ان يكون على باطل كتعارف امر زمانا  
 اخراج الشروع والسريع الى المقابر ليل الى العبد  
 والنص بعد ثبوته لا يحتمل ان يكون على باطل انظر **قوله**  
 نقل عن محمد بن الفضل الخ حرم به في شرح الجمع فقال  
 بيع الدقيق بالدقيق متساويا كذا اذا كانا مكويين  
 جائز اتفاقا انظر **قوله** وبالنسبة في الاخير وهو بيع  
 الخبز بالبر والدقيق يعني اذا جعل الدقيق او البر  
 رأس مال السلم في الخبز لما في قوله وبه يعني ار على  
 قول ابي يوسف خلافا لما لو كان الخبز رأس مال  
 السلم في الحنطة او الدقيق فهو جائز كما في الفتح **قوله**  
 لكن يجب ان يحتاط الخ قال الكمال واذا كان كذلك  
 فلا حنطاط في منعه **قوله** لا يبيع البر بالدقيق او بالسويق

ري سويق

اي سويقا اما سويق الشعير فيجوز **قوله** ولا يبيع الدقيق  
 بالسويق اي وهما من البر اما اذا كانا احدهما من الشعير و  
 الاخر من البر فيجوز كما في الفتح **قوله** سولا الزيتون بالزيت  
 والسهم بالشيرج حتى يكون الزيت والشيرج اكثر مما في  
 الزيتون والسهم الخ كذا في الهداية وقال الكمال وفي فتاوي  
 قاضي خان انما يشترط ان يكون الخالص اكثر اذا كان النظر في  
 البدر الاخر شيئا لقيمة اما اذا كان لا قيمة له كما في الزيت بعد اخراج  
 السمن منه فيجوز مساواة الخارج للسمن المفزير وي  
 ذلك عن ابي حنيفة واعلم ان المجانسة تكون باعتبار ما في  
 الفهم فتتمنع النسبة كما في المجانسة العينية وذلك  
 كالزيت مع الزيتون والشيرج مع السهم واذا كان  
 احد المتجانسين مطيبا صيره من خلاف جنسه فيجوز  
 بيع قفيز سمس مطيب بقفيزين غير مطيبين ورطل لوز  
 مطبق بورد او بانه او خلاص برطلي لوز غير مطبق  
 ورطل دهن لوز مطبق بدهن النارج برطل دهن اللوز  
 الخالص وكذا الزيت المطيب بغير المطيب يجعلوا الراجحة  
 التي فيها باز الزيادة على الرطل انظر وقوله في الهداية و  
 الجوز بدهنه واللبن بسمنه والعنب بعصيره والتمر  
 بدبس على هذا الاعتبار قال الكمال يعني ان كان الدهن المفزير  
 والسمن واللبس اكثر مما يخرج من الجوز واللبن والتمر  
 جاز وقد علمت تقييده بما اذا كان النظر لقيمة واظن  
 انه لا قيمة لتفعل الجوز الا ان يكون بيع بقشرة فيوقد وكذا  
 العنب لا قيمة لتفعله فلا يشترط زيادة العصير على ما  
 يخرج وانه اعلم انظر **قوله** والزيادة بالتجريد لا يلزم الربا  
 اي لا يلزم حال وجود كثرة الخالص على ما يخرج والالزم  
**قوله** وبه اي بقول ابي يوسف يعني لم يتوض المصنف  
 لبيان قول الامام ومحمد وقال الكمال جعل المتاح حذونه الفتوى  
 على قول ابي يوسف واما آراءه قول محمد حسن فانه  
 محمد يقول قد اهدر الجيران تقادته وبينهم يكون افتراضه



غالباً والقياس يترك بالتعامل فجازاً فراضه وزناً وعدداً  
 انتهى قلت تحت الحال نص فهو مؤيد به قال شارح المجمع  
 يجوز محمد استقراضه وزناً وعدداً والتعارف الناس على  
 اهدار التفاوت بين احاده كما اهدروا بين الجوزتين  
 وعليه الفتور انتهى واما ابو حنيفة فقال لا خير في استقراض  
 الخبز عدداً او وزناً لانه يتفاوت بالخبز والخباز والتدور  
 باعتبار كونه جديداً او عتيقاً والتقديم في التدور والتأخير  
 عنه ويتفاوت جوده خبره بذلك **قوله** حتى اذا كان  
 عليه دين يتحقق الربا كذا في الهداية وقال الكمال وفي  
 المبسوط ذكر انه لا يتحقق الربا بينهما مطلقاً ولكن على  
 الملوكة ان يرد ما اخذه على العبد لانه كسبه مشفوع بحق  
 غمائه فلا يسلم له ما لم يفرغ منه دينه كالأخذة لاجبة البيع  
 سواء كان اشترا منته درهما بدرهمين او لا بخلاف  
 المكاتب لانه صار كالحديد او تصرفاً في كسبه فيجوز الربا  
 بينهما انتهى **قوله** وكذا اذا ابتاعها فيها بيعاً فاسداً قال  
 الكمال وكذا اذا باع منهم مينة او خنزيراً او قارهم واخذ  
 المال تحل ذلك عند ابي حنيفة ومحمد خلافاً لابي يوسف  
**قوله** لانه ما لانه اسلم ثم لا عصمة له لعله اراد بالعصمة  
 التقدم او لا تقوم له فلا يضمن بالائلاف لما قال في  
 البدائع معللاً لقول ابي حنيفة لانه العصمة وان كانت  
 ثابتة فالنقوم ليس بثابت عنده حتى لا يضمن بالائلاف  
 وعندهما نفسه وماله معصومان متقومان انتهى وانه  
 سبحانه وتعالى اعلم **باب الاستحقاق** لم يذكر  
 المحقق ابراهيم في هذا المحل كما ذكرت فيه في سائر المتنون  
 لانه اير المصنف قدمها في اوائل البيوع لمناستها به **قوله**  
**قوله** هو نوعان ذكره العاد عن الزيارات **قوله**  
 حقا عليهم ارباعاً المعلومين من المقام **قوله**  
 حتى ان واحد منهم ارباعاً كما صرح به العاد بعد هذا  
 ووجه عدم قبول البينة قول الكمال ان البينة كاسمها مبينة

لما كان ثابتاً في نفس الامر قبل الشهادة فيظهر بها ما كان قبله  
 قبيلة لا تقف عند حد معين ولهذا يرجع الباعة بعضهم  
 على بعض ولا يسمع دعور احد منهم انه ملكه لانه الكل صاروا  
 مقضياً عليهم بالقضا على المشكر الاخير كما لو ادعت  
 في يد الاخير انها حرة الاصل حيث يرجعون **قوله** يختلفان  
 بوجه اخر قال العاد ووجه الاختلاف ان الاستحقاق  
 الناقل اذا ورد فان كل واحد من الباعة لا يرجع على بايعه ما لم  
 يرجع عليه ولا يرجع على الكفيل ما لم يقض على المكفول عنه انتهى  
**قوله** والحكم بالحوية حكم على الكافة قال العاد ومن ادعى  
 حوية الاصل ولم يذكر اسم امه ولا اسم اب الام وجد ما يجوز  
 لانه يجوز ان يكون الانسان من الاصل ويكون اية رقيقة  
 بان استولد جارية فلولد علق من الاصل وان لم تكن  
 الام حرة **قوله** والثاني لا يوجب انفاسها ارباً فيوجب  
 توقف العقد السابق على اجازة المشتق فاذا لم يحز  
 قيل ينفسخ اذا قبض المشتق وقيل ينفسخ بنفس  
 القضا والصحيح انه لا ينفسخ ما لم يرجع المشتري على بايعه  
 بالثمن فاذا رجع الا ان ينفسخ متى لو اجاز المشتق بعد ما  
 قضى له او بعد ما قبضه قبل ان يرجع المشتري على بايعه يصح  
 وقال شمس لا يمتد الحلواني الصحيح من ذهب اصحابنا ان  
 القضا للمشتق لا يكون فسخاً للبائعات ما لم يرجع  
 كل على بايعه بالقضا وفي الزيارات روى عن ابي حنيفة رحمه  
 انه لا ينتقض ما لم ياخذ العين بحكم القاضي وفي ظاهر  
 الرواية لا ينفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح انتهى ومعنى هذا  
 ان يترضا على الفسخ كما في العادية وفتح القدير **قوله**  
 بل دعور النتائج بان يقول بايع من الباعة الخ اقول هذا لا يصح  
 على اطلاقه لانه انما يتصور في بايع لم يتلق الملك من  
 غيره فيصح منه دعور النتائج عنده لعدم التناقص منه  
 اما من تلقى الملك من غيره فيمتنع دعور النتائج عنده لانه  
 ان كان النتائج قد وجد عنده حقيقة فاقداه على الشر



منه غيره دليل على عدم بقائه على ملكه ببيعه او هبته او نحوهما  
فيتمتع دعور النتائج المتناقص كما اذا لم يحصل النتائج عند  
اصل ما سجد ذكره المصنف رحمه الله في كتاب الدعور من  
ان الاستسار والاستيهاب والاستيداع والاستيجار  
يمنع دعور الملك للطالب لان كل منها اقرار بان ذلك  
الشيء ملك ذر اليد فيكون الطلب بعده تناقضا انتهى  
التناقص حاصل من بايع تلقى الملك منه غيره يدعي النتائج  
عنده قناط **قوله** - فببيعة ولدت عند المشتري للاستيلاد  
انما قيد بكونه من غير استيلاده لكان قوله اياخذ كما  
المستحق وولدها والا فاستيلاده لا يمنع استحقاق الولد  
بالبيعة فيكون ولد المفور وهو حو بالقيمة المسخفة ويلزم  
عقرها بالوحي ويرجع بالقيمة على بايعه لا بالعقر وان مات  
الولد لا شيء على ابيه كما سجد ذكره المصنف في باب  
دعور النيب **قوله** - تبعها ولدها قال الكمال وبشرط القضا  
بالولد بخصوصه وهو الاصح منه المذهب لانه اصل يوم القضا  
لا انفصاله واستقلاله فلا بد من الحكم به وقيل يصير  
مقضيها به تبعها كما انه ثبوت استحقاقه بكونه تبعها انتهى  
**قوله** - وانما اقربها لجل لا يتبعها ولدها قال الزيلعي عن النهاية  
الولد انما لا يتبعها في الاقرار اذا لم يدعه الموقر اما اذا  
ادعاه كانه له لان الظاهر انه له انتهى **قوله** - انه الدعور بشرط  
في حرية العبد يعني مطلقا على الصحيح قال الكمال والصحيح انه  
دعور العبد بشرط عند ايه حنيفة في حرية الاصل و  
العنق العارض انتهى **قوله** - ولو اقام البايع بيعة انه  
المشتري اقرب عند الشارع بملكية المبيع للمشتري لا يبطل حق  
الرجوع بالثمن على البايع كذا في العادة قلت قد نقل  
العهاد قبل هذا عن الذخيرة ما صورته ثم استحقاق  
المشتري على المشتري انما يوجب الرجوع بالثمن على البايع  
اذا ثبت الاستحقاق بالبيعة اما اذا ثبت باقرار المشتري  
او بنكوله عن اليقين او باقرار وكيله بالخصومة او بنكوله لا يوجب

الرجوع بالثمن لانه اقراره لا يكون حجة في حق غيره فليتنا مل انتهى  
**قوله** - جاز عنق مشتري ما صلب با جازة ببيعة كذا الوادي  
الفاصل الضمان وكذا وقف الارض المشتراة من غاصبها  
كما في الفتح **باب السلم** **قوله** - والسنة وهو قوله صلى الله  
عليه وسلم من سلم الخ كذا استدله في الهداية عند قوله  
هو جائز في الكيليات والموزونات **قوله** - ولم يستدل بما  
رواه عنه السلم نهى عن بيع ما ليس عند الانسان ورخص  
في السلم الخ وفي وروده اصلا في كتب الحديث فيه تأمل وحسن  
منه قول الكمال لفظ الحديث كما ذكره المصنف فيه غاية وان  
كان في شرح سلم للقرطبي ما يدل على انه عشر عليه هذا اللفظ  
قليل والذير يظهر انه حديث وكب من حديث النهي عن بيع ما ليس  
عند الانسان رواه اصحاب السنن الاربعة عن عمرو بن شعيب  
عن ابيه عن جده عنه صلى الله عليه وسلم لا يحل سلف وبيع الي  
انه قال ولا تبع ما ليس عندك قال الترمذي حسن صحيح وتقدم و  
الرفضة في السلم رواه الستة عن ابي الكمال عن ابن عباس  
رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم والكاسر  
يسلفون في الثمن السنة والسنين والثلاث فقال من  
اسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الي  
اجل معلوم وفي البخاري عن عبد الله بن ابي اوفى قال انما كان  
للسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واية بكرة وع  
رضي الله عنهما في الحنطة والشعير والتمر والزيت انتهى **قوله** -  
وشرع ما بيع الشيء الاشارة الى ركنه وهو الايجاب و  
القبول واشارة الى انه كما ينقصد بلفظ السلم ينقصد بلفظ  
البيع وهو الاصح كما في المحيط والبيان وعلى انعقاد البيع  
بلفظ السلم اتفاق الروايات كما في شرح المجموع **قوله** -  
احتراز عن الدنانير والدرهم اخرج الفلوس لانه يجوز  
السلم فيها لانها سلم باعتبار الاصل والسلم في التبر لا يجوز  
على قياس رواية الصرف لانه الحق بالمضروب وعلى  
رواية الشئ كنه يجوز لانه الحق بالعرض وهو رواية عن ابي



يوسف ايضا انه كالعود وض كما في المحيط **اول** والعقد المتقار  
ارعداير ويجوز ايضا كليا كما في التبيين وقال في شرح المجمع ذكر  
في المختلف يجوز السلم في الجوز والبعض عدد او كليا ووزنا  
عندنا **اول** ووزنه انه يبيع به اربالوزنه كذا قال الزيلعي و  
انه كان ثوب ويرى ببيع بالوزنه لا بد منه بيان وزنه مع ذلك  
ايرالوزن والصفة والصفة لانه يصير معلوما به انتهى وقال  
في شرح المجمع وفي الايضاح في الديباج والحريم من  
الهند ومات لا يكفى ذكر الذرع والصفة بل لا بد منه بيان  
الوزنه لانها يختلفان باختلاف الوزن فالديباج كلما  
ثقل وزنه ازدادت قيمته والحريم كلما خف وزنه  
ازدادت قيمته فلا بد منه بيان انتهى **اول** ولا يقال ما في  
الا في لغة ردية قال في الجوهره احتجوا لها بقول الشاعر  
بصريه تزوجت بصريا **اصحها** المسالج والطريا  
والجبة للغة الفصيحة قوله تعالى وهذا ملح اجاج ارشيد  
المملوكة انتهى **اول** وزنا اشارة الى انه لا يجوز السلم  
في السمك المسلي والطري عدد لانه متفاوت و  
اما السمك الصغار اذا كان ياكل فالصحيح انه يجوز  
السلم فيه كليا ووزنا كذا في الجوهره وسواء فيه الطري  
والمملو كذا في فتح القدير **اول** كالحيوان شامل لجميع انواعه  
حتى العصافير لانه النفس لم يحصل كذا في التبيين **اول**  
واللحم اطلقه فشم منروع العظم وقير وايتان اصحهما  
المنوع عند ابي حنيفة واجازه مطلقا كلالية والشحم  
والسمك وزنا وبه يفتي لانه اللحم موزون مضبوط  
اذا بين وصفه وموضعه كما في مواهب الرحمن و  
شرح المجمع وقال في المحيط لو سلم في منروع العظم  
جاز في رواية عنه الامام وهو الاصح انتهى فصار الفتوى  
على قول الامام لهذه الرواية موافقة لهما **اول** ويجوز عدد  
يشير الى انه يجوز وزنا قال الزيلعي اذا كان ميا غام وزنا  
يجوز السلم فيها بالوزنه انتهى **اول** والجوهر هذا في

ما

الكبار منه ويجوز في صفار اللولو وزنا لانه يعلم به كذا في  
شرح المجمع **اول** وقد رايته في الحرة قال الزيلعي لو عرف  
ذلك بانه بين الجبل الذي يشد به الخطيب والربط وبين  
طوله وضبط ذلك بحيث لا يور الى النزاع جاز **اول** المحل مصدر  
مبني بكسرة الحاء بمعنى المحلول **اول** بانه استوفى العدم جميع الوقت  
ليس شرطه ان لو كان منقطعا عند العقد موجودا عند المحل  
او بالعكس او منقطعا فيما بين ذلك لا يجوز وقد لا نقطاع  
انه لا يوجد في الاسواق وان كان في البيوت كذا في التبيين  
**اول** ولا يترتبة قيد بقرية لانه لو سلم في طعام ولاية تجوز  
لانه وصول الافة لطعام الولاية نادر وهذا نسب الى قرية  
ليود منه طعاما واما اذا نسب اليها لبيان وصف الطعام  
فالسلم جائز كذا في شرح المجمع **اول** وشرط صحة النية بيان  
للسرطان التي تذكر في العقد ومحصلها انه يشترط في العقد  
بيان ضبط المسلم فيه وبيان ضبط راس المال المكمل او الموزون  
او المعدود وذلك اير ضبط كل منهما المسلم فيه ورأس المال  
بذكر جنسه ونوعه وصفته وقدره وهذه الاربعة تذكر  
في كل من السلم فيه ورأس المال ويشترط لدوام صحة العقد  
تسليم رأس المال في مجاز العقد ونقد الذراهم لتجنبه الجيد  
من الرد وخلص البدلين من احد وصفي علمه الربا وهو  
القدر او الجنس كالمسلم في الهرة في الهرة والحنطة  
في الشعير والحديد في الرصاص وتكون المسلم فيه مدة  
تأجيله ومكان الايقاف فيما له حله ومونة وخلص العقد  
عن خيار شرط لا حد انتهى هذه الجملة من الفتح والمحيط و  
غيرها **اول** فيوفيه حيث شاء وهو الاصح كذا في  
الهداية وهو رواية الاجار است انتهى وقال في المحيط وفي  
رواية البيوع والجامع الصغير يتعين وهو الاصح وهو  
قولها انتهى وقال الزيلعي وهو الاظهر من قولها انتهى ثم قال  
في المحيط واذا شرط مكانا اخر فيما لا حمله ولا مونة  
في رواية لا يتعين لانه لا يفيد لاما وفي رواية



يتعين وهو الاصح لانه يفيد لانه قيمته تختلف باختلاف  
 الامكنة **انتهى** - كذا الثمن الخ قول ابي حنيفة وعندهما  
 يتعين موضع العقد والقيمة كذا في شرح الجمع و  
 قال قبله مكان القرض والغصب والاستهلاك يتعين  
 لا ايضا اتفاقا في المحيط **انتهى** وقال في المحيط لو اشترى  
 طعاما بطعام من جنسه وشترط احدهما التوفية اليه  
 منتهى لم يجز بالاجماع كيف ما كان في احد الجانبين زياد  
 بدل وهو المحل والايضا **انتهى** - ثم يبطل بالافتراق لا عن  
 قبض قال في الهداية اما اذا كان راس السلم من النقود  
 فلانه افتراق عن دين بدين وقد نهى النبي صلى الله  
 عليه وسلم عن الكالي بالكالي وان كان عينا فلان السلم  
 اخذ عاجل باجل فلا بد من قبض احد العوضين ليتحقق  
 معنى الاسم ولانه لا بد من تسليم راس المال لينقلب السلم  
 اليه فيه فيقدر على التسليم ولذا قلنا لا يصح السلم اذا  
 كان فيه خيار بشرط لهما او لاحدهما لانه يمنع تمام القبض  
 وكذا لا يثبت فيه خيار الرؤية لانه غير مفيد لخلاف خيار  
 العيب لانه لا يمنع تمام القبض **ول** - فان سلم مائة نقد  
 او مائة على المسلم اليه اليه اخوه اشار به اليه انه لو كان العين  
 والدين مختلفي الجنس بان سلم مائة درهم وعشرة دنانير  
 دينا او عكسه لا يجوز في الكل اما حصص الدين فلما ذكره  
 واما حصص العين فلم يبال ما يخصه وهذا عنده وعندهما  
 يجوز في حصص العين كذا في التبيين **ول** - واما العين  
 فلانه اير المأمور خلطه بملكه وهذا الخلط غير مضي به يعني  
 لم يرض به الا **ول** - وعندهما بالخيار انما تنقض البيع  
 اليه اخوه كذا في الهداية ونقل الزيلعي عن قاضينا انه عند  
 ابي يوسف يصير قابضها جميعا كما اذا اهدا بالعين و  
 قال محمد يصير قابضا للعين دون الدين وخلط المأمور  
 باذنه لكثرة العين فيشتريه كذا في **انتهى** لمخصص **ول**  
 القول لمعنى الرداء والتأجيل ابر اصل الاجل مطلقا وقيل القول

ووجهه

قوله اليه ادر في الاجل وذلك شهر وفيما زاد عليه لا يقبل الا  
 بينية وانما اختلاف في قدر الاجل فالقول للطالب ابر رتب السلم  
 مع يمينه لانه ينكر زيادة ما يستفاد منه جهته وانما اختلاف في  
 مضيه فالقول للمطلوب ان لم يمض لانه الطالب يدعي عليه  
 ايضا الحق بمضي المدة والمطلوب ينكر وانما ما بينية قبلت  
 بينية المطلوب لانها تثبت زيادة اجل فتكون اكثر اثباتا  
 كذا في المحيط **ول** - واما الاجل فايها ادعاه فالقول له عنده لانه  
 يدعي الصحة وللمنكر عندهما اقوال فيتم الخلاف سهو الخلاف  
 انما هو فيها اذا ادعى المسلم اليه الاجل فيصدق عند ابي حنيفة  
 بيمينه لا عندهما واما اذا ادعاه رتب السلم فيصدق اتفاقا  
 نص عليه في التبيين والهداية والجمع والمواهب والمحيط  
 موضعا بالتفصيل المبيع هو العين قول الجمهور وهو  
 الاصح وعنه ابي حنيفة انه الصانع له الخيار ايضا وعنه ابي  
 يوسف لا خيار لو اهدى منها كذا في الهداية **ول** - ولم  
 يصح السلم في غير المتعامل كالثوب الا باجل لعل صوابه  
 ولم يصح ارا الاستصناع لانه المتحدث عنه كما يفسح عنه  
 شرعه بقوله يعني لو امر حايكا ان يفسح الخ على انه هذا  
 مستدرك بما قدمه من قوله الاستصناع باجل سلم  
 تعاملوه **اولا** - كالكلب لا فرق فيه بين جميع انواع  
 الكلاب المعلم وغير المعلم بشرط شتم الأئمة لجواز  
 بيع الكلب كونه معلما او قابلا للتعليم كما في التبيين وفي  
 المحيط يجوز بيع الكلب مذبو ما لظهاارة جلده وشحمه  
**انتهى** **ول** - والبيع شامل للقد فيجوز بيعه في  
 الصحيح كما في التبيين ولذا يجوز بيع لحومها ولحوم الحرم  
 المذبوحة في الرواية الصحيحة لانه طاهر مستفاد به من حيث  
 ايكال الكلاب والسناويز بخلاف لحم الخنازير لانه  
 لا يجوز ان يطعم الكلاب والسناويز كذا في المحيط  
**انتهى** قلت وهذا ظاهر على تصحيح طهارة اللحم بالذكاة الشرعية  
 واما على اصح التصحيحين فمنها لا تطهر الا الجلود دون اللحم



فلا يصح بيع اللحم انتهى **د** لانه ما لم يتقوم الة الا صطيا دشر  
 اليه انه لا يجوز بيع هوام الارض لعدم الانتفاع بها كالحية  
 والعقرب والوزغ والعطافه والقنارد ونحوهم ويجوز  
 بيع العلق في الصحيح لتمول النكاح واحتياجهم اليه لمعالجة  
 مص الدم من الجسد بوضعها عليه كما في المحيط **ط** وطوء  
 زواج المشتراة قبض كذا العتق والتدبير لا للمالية قد  
 تلفت بثبوت الحوة حقيقة او حقه ومن ضرورة يصير  
 قابضا كذا في التبيين **د** اشتري شيئا فقاب يعني قبل  
 القبض بخلاف ما اذا غاب المشتري بعد القبض حيث  
 لا يجب الحاكم البايع لانه حقه غير متعلق بالمبيع حينئذ كما  
 في التبيين **د** فغير من البايع على بيعه وعدم قبضه فيه  
 شهادة على النفي وهي غير مقبولة ويمكن الجواب بان  
 هذه البيعة ليست للقضا بل لنفي التهمة وانكشف  
 الحال فبعد انكشافه عمل القاضي بموجب اقوال البايع و  
 لذا لا يحتاج الى خصم حاضر **د** كالان اذا مات  
 مفلأ كذا التومات المشتري فقبض قبض **د**  
 والمضطر يجمع يشتر الى مالوكا مستاجرين فقاب احدهما  
 ونقد الاخر كل الاجرة فانه يكون متبرعا لكونه غير مضطر  
 في نقد نصيب صاحبه من الاجرة اذ ليس للاجر  
 حبر الدار لاستيفاء الاجرة كذا في العناية قلت  
 يمكن ان يقال هذا اذا لم يشترط الموجب تعجيل الاجرة  
 فليتا **د** او باع شيئا بالف من الذهب والفضة  
 تنصفا الخ قال الزيلعي على هذا لو قال لفلان علي كرجل  
 شعير وسمسم يجب عليه من كل جنس ثلثه اير الكرو  
 هذا قاعدته في المعاملات كلها كالكر والوصية والوديعة  
 والفصب والاجارة وبدر الخلع وغيره من الموزون  
 والمكيل والمعدود والمذروع انتهى **د** فينصرف  
 الى الوزن المعمود في كل منها اقول هذا باعتبار زمانهم  
 في المعاملة واما الان فالفضة ليس فيها دراهم وزنه

بثبوت  
 بجيب

سبعة وهي قطع صفار كل اربعة وزنه درهم يسمى انصافا  
 ونوع يسمى قرشا كلها يبلغ ثلثين نصف فضة واخر  
 يسمى رايالا واخر بند قيا وهي مختلفة وزنا ومالية وايضا  
 الذهب يختلف مالية كالبندي والشريف والابر اهي  
 فيفسد البيع باطلاق الشرا بذهب وفضة **د** اول  
 وقال ابو يوسف يرد مثل يوفه ويرجع بجباذه كذا في  
 الهداية والتبيين انتهى وقال في الحقايق نقل عن العيون ما قال  
 ابو يوسف حسن دفعا للضرر فاختاره للفتور كذا في  
 النهر **د** افرغ طير او باض او تكسر ظلي في ارضه الى اخوه  
 يعني وهي غير معدة لذلك فانه كانت مهيئة له فهو لصا  
**د** تخلل ف ما اذا غسل النخل في ارضه الى اخوه يعني  
 وان لم تكن ارضه معدة لذلك كما في التبيين والله اعلم **د**  
 ما يبطل بالشروط الفاسد ولا يصح تعليقه بالشروط بالشرط  
 انها اصل من كلام الزيلعي **د** وهو اربعة عشر  
 زدت عليه سائر اجارة بنت البكر البالغة عقد ابوها  
 كما في الخلاصة وبحر المادون وتعليق القاضي بحر جمل  
 بسفه فاذا قال القاضي لرجل جرت عليك اذا سفت  
 لم يكن حكما بحقه كما في العاديه والاجر يبطل بالشرط  
 الفاسد ولو قال كلما جلت بخم ولم تود فالمال حال صحيح  
 والمال يصير حالا في جيل شمس الائمة الخلو في انتهى **د**  
 الصلح عن القتل خطأ او الجراحة الموجبة للمال كما سيذكر  
 المصنف والاقالة لا يجوز تعليقه بالشرط كما سيذكر  
 المصنف وفي ما يصح اضافته الى المستقبل هذه الجملة  
 تزداد على الاربعة عشر **د** البيع صورة البيع  
 بشرط كقوله بعته بشرط استخداه شهرا وتعليقه  
 بالشرط كقوله بعته ان كان زيدا حاضرا وفي اطلاق  
 البطلان على البيع بشرط تاسخ لانه من قبيل الفاسد  
 لا الباطل واليه يشتر قوله وقد مر في البيع الفاسد **د**  
 وقد مر بيان في البيع الفاسد لكنه لم يفصل فيه بين

صبرا



اذا كان الشرط بكلمة ان او كلمة على وقد فصل العاقد والزوج  
 فلا يجوز تعليق البيع بالشرط مطلقا ان كان الشرط بكلمة ان  
 بان قال بعت منك ان كان كذا ويظهر البيع به سواء كان  
 الشرط نافعا او ضارا زاد العاقد او كيف ما كان انما  
 الا في صورة واحدة وهي ان يقول بعت منك ان رضى  
 فلان به فانه يجوز اذا وقت ثلثة ايام لانه اشترط  
 الخيار للاجنبي وهو جائز كذا اطلق الجواز الزمعي ونسبه  
 العاقد بقوله قال ابو الفضل يجوز اذا وقت الى اوفه  
 وان كان الشرط بكلمة على فانه كان الشرط مما يقتضيه  
 العقد او يلزمه اوفيه انما او جرت العاقد به كما اذا  
 شرط تسليم المبيع او الثمن او التأجير او الخيا لا يفد  
 المبيع ويجوز الشرط وان كان الشرط لا يقتضيه العقد  
 ولا يلزمه ولم تجز العادة به فانه كان في الشرط منفعة  
 لا هو الا لتحقيق فسد البيع والا فلا **قوله** واجازته  
 ذكر العيني في شرحه للكثر ولم يذكر في بعض نسخ  
 الكثر ولم يذكره العاقد **قوله** والرجعة الحافه اما كونها  
 لا يصح تعليقها بالشرط فذاضح لانها معتبرة بالنكاح  
 وقال العاقد النكاح لا يصح تعليقها بالشرط ولا اضافته  
 ولكن لا يبطل بالشرط الفاسد ويبطل الشرط انما  
 واما بطلانها بالشرط فلم يتضح ذلك لانها معتبرة  
 بابتداء النكاح وهو لا يبطل بالشرط الفاسد فليتناظر  
 في ذلك وفيما فرق بينهما في النهر **قوله** لانه هذا تعليق  
 البراءة بشرط كائين قال العاقد والتعليق بشرط كائين  
 تحقيق قلت فعلى هذا لا يختص الاستثنا بالابراخي  
 الدين الاثر انه لو قال ان لم يكن زوجها من فلان فقد  
 زوجها منك فقبل وظهر انه لم يكن زوجها فينقصد  
 هذا النكاح ولا يخفى ان اطلاق الشرط على مثل هذا  
 مجاز لانه الشرط ما كان على خطر الوجود كما اذا قال  
 له يوفيه ان مت بنصب تا الخطاب فانت بري

لا يصح لانه تعليق بخطر وهو بمنزلة قوله ان دخلت الدار  
 فانت بري ولو قال ان مت بضم نا المتكلم فانت بري او  
 انت في حل جاز لانه وصية كما في العاديه وجامع الفصول  
 وقاضخان والتاثر خائفة عن النوازل وغيره فليتبين لهذا  
 فانه مهم **قوله** والاعتكاف هذا بنا في مقدمه من صحة  
 نذر الاعتكاف قبيل باب الاعتكاف قال صاحب النهر  
 فليحل هذا على رواية في الاعتكاف وان كان الاكثر على  
 الرواية الاخر انما **قوله** والاقرار الخ كذا قال الزمعي ثم  
 قال بخلافه ما اذا علق الاقرار بكونه او ينجي الوقت فانه  
 يجوز ويجل انه فعل ذلك للاحتراز عن الجود او دعوى  
 الاجل فيلزمه للحال **قوله** والوقف قال في الخلاصة والوقف  
 في رواية انما وقال العاقد وفي تعليق الوقف بالشرط روايتان  
**قوله** والتحكيم هو قول ابي يوسف وقال محمد يجوز لانه فيه  
 اطلاق الولاية كذا في العاديه **قوله** ودعوة الولد بان يقول  
 المولى الخ ليس هذا صورة للمسئلة وليس صحيحا تصويرا  
 لها فانه المصنف رحمه الله قدم في باب ثبوت النسب  
 صحة دعوة الولد مطلقا بكونه في بطن جاريته فالوجه ان  
 تصور بالوقا لانه الولد مني انه رضيت زوجتي بذلك  
**قوله** والصلح من جنابة الغصب ابر المصنوب كذا في  
 الغصب لا يبطل بالشرط وقد ذكره العاقد ثم ذكر جنابة الغصب  
 الذي ذكره المصنف **قوله** اي موجبات الصلح في الصورة  
 المذكورة جعلها صورة واحدة لكونها من مدخول الصلح ليصح  
 العدد ست وعشرون وهكذا عد ما في العاديه **قوله** كذا في  
 العاديه عبارة العاديه لو كتب الخليفة اذا اتاك كتابي  
 هذا فانت موزول فوصل اليه يصير موزولا قال ظهير الدين  
 الرغيناني ونحن لا نفقي بصحة التعليق وهو فتوى  
 شمس الاسلام الا انه جند بر انما وقد مشى في الكفر  
 على انه غير القاضى لا يبطل بالشرط انما قلت ويزاد  
 الغصب كما قدمته والحج على المأذون لا يبطل به ويبطل

وماله بطلان **قوله** الطلاق  
 والخلع ابر مال وبغير مال كما في  
 العاديه صح صح



الشرط كما في العارية وتعلق تسليم الشفعة بالشرط يصح بان  
 قال ان اشتريت انت فقد سلمت الشفعة فان اشترى غيره  
 فهو على شفعته **قوله** وبعد ذلك نقل في الفصولين حق  
 العارية وقبل ذلك كما هو مستطوع في العارية **قوله** حيث قبل  
 اراد لفظ قال ظهر الدين الخ فان عبارة العادرو في فتاوى قاضي  
 ظهر الدين لو قال اجرتك دار بهذه الخ **قوله** جاز في قولهم يعني  
 انه اضافة لا تعليق ولا تصح الا في شهر واحد كما سبذكر  
 المصنف في الاجارة ويفيد في الباقي الا ان يسمى الكلام  
 من الشهر **قوله** ولو قال اذا جاز رأس الشهر فقد فاسخك  
 لم يصح اجماعا لكونه تعليقا للفسخ وليس اضافة له **قوله**  
 ولو قال فاسخك هذا الخ اقول كيف يقال لارواية لهذا وقد  
 ذكره في الكافي وغيره وعبارته وما لا يصح مضافا لاجارة  
 وفسخها الخ وكذا في العارية كما نقله للمصنف **قوله** فبين  
 الكلامين تناف اقول نعم المنافاة ظاهرة لا اختلاف  
 المتنازع في صحة اضافة فسخ الاجارة ولكن المعتبر عليه  
 اختيار عدم الصحة وهو المذكور في الكافي واختيار ظهور  
 الدين كما علمته وعادتهم مكانة الخلاف وهو ظاهر التناف  
 للعلم به والله سبحانه اعلم **باب الصرف** **قوله**  
 هو لغة بمعنى الفضل قاله الخليل ومنه سمي التطوع في العبادات  
 صرفا لانه زيادة على الفرائض كذا في التبيين **قوله** وبمعنى  
 النقل زاد الزيلعي والرد وقال في المحيط هو عبارة عن رد  
 الشيء ورفع يقال صرفت فلانا عن كذا فانصرف اي  
 رددته فارتد ويذكر ويراد به الزيادة مجاز يقال لهذا العقد  
 صرف على هذا النقد ارفضل وفي الحديث ولا عدل بيننا فله  
 سمي زيادة من حيث انه رد الشيء من يد اليه في المعوضة  
 سبب للزيادة **قوله** فان تجاز الزم التقابض هذا  
 شرط لصحة الصرف عند بعض ولبقاياه عند آخرين  
 وهو الصحيح قال الزيلعي فعلى الاول ينبغي ان يشترط  
 القبض مقر ونا بالعقد الا ان حالهما قبل الافتراق جعلت

قوله

٢٠٦

لحالة العقد تبسرا فاذا وجد القبض فيه يجعل كانه وجد  
 حالة العقد فيصح وعلى الثاني لا يحتاج الى هذا التقدير  
**قوله** قبل الافتراق قال في المواهب وانه تفريق قبض  
 احد البديلين فسد ولم يبطل وتعيين المقبوض للرد  
 في رواية كالمودع والمغصوب انتهى **قوله** بالابدان  
 قال في البدائع انما يعبر التفريق بالابدان في موضع يمكن اعتبار  
 يعتبر المجلس دون التفريق بالابدان فان قال الاب اسهدوا  
 ابنه اشتريت هذا الدينار من ابني بعشرة دراهم ثم قام  
 قبل ان يزنه العشرة فهو باطل كذا روي عن محمد رحمه الله لان  
 الاب هو العاقد فلا يمكن اعتبار التفريق بالابدان فيعتبر  
 المجلس والله اعلم انتهى ومثله في المحيط عن المنتقى **قوله**  
 حتى اذا لم يكن عند المتعاقدين شيء الخ هذا عند ائمتنا الثلاثة  
 خلا قال في ذلك لو تصار فابهما فملك فتقابضا  
 غيرهما من جنس ما سميا جاز عند الثلاثة ولو غصب  
 احدهما دراهم والا فدينار من رجل وتصار فابا  
 تقابضا فاجاز المالك صح ولزم كل منهما بدل ما  
 غصبه وملك مشتراه مع انه الاصل ان البيع لا ينقصد  
 اذا كان الملك في البديلين لو احدهما العقد انعقد في  
 هذه الصورة على مثل النقدين دينارا في الذمة فوقع على  
 حالين لعاقدين فنقد الا انها نقدا بما غصبا بدلا عن  
 الواجب عليهما فزمت الاجارة من المالك واذا اجاز لا  
 يملك استرداد المنقود لكونه صار قرضا واذا لم يجز  
 ونقد امثل ما عقد عليه في المجلس صح بخلاف ما  
 لو كان البديلان عبدا وجارية والمسئدة بحالها فاجاز  
 المالك لا يصح لتعلق العقد بالعين لو احدهما اذا  
 غصب احدهما دراهم والا فعبدا منه صح الاجارة  
 لانه العبد وان تعين في العقد فالدراهم لم تعين فلم  
 يقع العقد بالمعين في ملك واحد بل في ملك اثنين  
 كذا في العارية **قوله** ويفد خيار الشرط والاجر



اي فساد منه الاصل لانه فساد مقترن بالعقد كما في المحيط  
 وقيد بشرط الخيار لانه خيار الرؤية لا يثبت الا في العين ابر  
 فيما يتعين كالنهر والحلي لانه ينفسح العقد بالرد كما في  
 المحيط لا في الدين لانه لا فائدة في رده بالخيار اذا العقد  
 لا ينفسح برده وانما يرجع بمثله ويجوز ان يكون المقروض  
 مثله او دونه فلا يفيد الرد كذا في العناية  
**والـ** فلو اشتري به اربعة اشرف ثوب فسد بعضه  
 فسد الثوب وبقي الشرف على حاله كما في المحيط  
**والـ** اشتراة الى قوله فسد في الكل هذا عند ابي حنيفة  
 وعندهما فسد في الطوق خاصة لانه القبض ليس  
 شرطا في صحتها وله ان الفساد مقارن فيتعذر الى  
 الجميع كالوجع بين حو وعبد كما في التبيين **والـ**  
 ولو نفذ الفايضة للمسئلة السابقة الخ فيه نظر لانه  
 اشتراط فيها اشتراهما بالعين نسبية فصار العقد خاصا  
 منه الاصل على قول الامام كما ذكرناه فلا يحكم بصحته لو  
 نفذ الفايضة والذرا يظهر لي ان هذا اشتباه  
 بمسئلة ما لو اشتراهما بالعين ولم يذكر تاجيلا  
 ولا غيره فينفذ الفايضة كانت حصته الطوق وصح العقد  
 وهي مذكورة في التبيين انتهى فليتا مل **والـ** وكذا اذا  
 قال خذ هذا من ثمنها اربعة اشرف العقد فيها لما كان  
 قيد بانها من ثمن النصل وقال الاخر نعم او قال لا وتفرقا  
 قبل القبض انتقض البيع في الحليته التصريح الدافع  
 بالقيد للنصل كذا في المبسوط وقال الزيلعي يحكم على ما  
 اذا كانت الحليته تتخلص بلا ضرر توفيقا بينه و  
 بين ما في المحيط لو قال هذا من ثمن السيف خاصة  
 ينظر ان لم يكن التمييز الا بضرر يكون المنقود ضمن  
 الصرف ويصح ان جميعا لانه قصد صحة البيع  
 ولا صحة له الا بصرف المنقود الى الصرف **والـ**  
 امكن تمييزها بغير ضرر بطل الصرف لانه صريح بفساد

بصرف

الصرف وقصد جواز البيع ويجوز البيع بدونه جواز الصرف  
 انتهى **والـ** باع انا فضة بعني بفضة او ذهب كما في  
 التبيين **والـ** وانما استحق بعضه اخذ المشتري باقيه  
 بقسطه او رده كذا في الهداية والكنز وقال في المحيط  
 اشتري انا مصوغا او قلبا بذهب ثم استحق الانا او  
 بعضه بطل البيع انتهى فليتا مل فيما بين النقلين **والـ**  
 وانما استحق بعض قطعة نقرة بيعت اخذ الباقي بقسطه  
 بلا خيار لانه التبعيض لا يضره هذا اذا استحق بعض القبض  
 ولو كان قبله ثبت له الخيار لتفرق الصفقة قبل التمام كما في  
 الجوهرة وشرح الجمع ولوا جاز المسحق في مسئلة استحقاق  
 بعض الانا والنقرة قبل ان يحكم له بالاستحقاق جاز العقد  
 وكان الثمن له ياخذ البائع من المشتري ويسلم اليه اذا  
 لم يفترقا قبل الاجازة ويصير العاقد وكيل للمجبر فتعلق  
 حقوق العقد بالوكيل ودون المجبر حتى لو افرق المتعاقدان  
 قبل اجازة المسحق بطل العقد ابر فيما استحق وان  
 فارق المسحق قبل الاجازة والمتعاقدان باقيا  
 في المجبر صح العقد كذا في الجوهرة **والـ** ومنه ضرورة  
 الانقسام على الشيوع اولا على التبيين فيتحقق فيه  
 شبهة الرابطة بالمقابل الجنس بالجنس **والـ** قلنا  
 المقابلة المطلقة ارض التوض لقيده يحتل الصرف  
 المذكور ابر الى خلاف الجنس لانه عند الوجود لا يوجد الا  
 مقيد التعذر وجود ذات بدونه صفة وانما كان اللفظ  
 غير متوض للصفة بل للذات فقط فيحمل عليه ابر على  
 المقيد الصحيح تصحيحا للتعذر عند تعذر العمل  
 بالاطلاق الا يبرر انه لو قال عند المقابلة على ان يكون الجنس  
 بخلاف الجنس صح ولو كان منافيا لما صح فكان حله  
 على المقيد المنفرد ابر على من حله على المقيد المنفرد وهو  
 مقابلة الكل بالكل ابر على طلبها للصفة **والـ** وليس  
 فيه تغيير اصل التصرف بل وصفه جواب بالمنع لدعوى

ق

للتصرف بيان



مطلق تغيير التصرف بصرف الجنس الى خلا وانبات  
تغيير الوصف **دول** - وصح بيع درهم صحيح النجس المراد بالصفة  
الحل المقابل للحرمة قال في الجوهرة لا بأس بالاختيار في  
التحيز عن الدخول في الحرام **دول** - فيكون التفضل في  
بيع الدينار بالعملة المطلقة ارفح بطريق التفضيل  
وحدوث الدين بعد عقد الصرف كالذوق قبله  
في الاصح كما في التبيين **دول** - وصح بيعه بجنس متفاضلا  
اي بيع الغالب الفحل بجنس متفاضلا وهذا اذا  
كان يخلص منه النقد بالاذابة فانه كان يحترق ولا  
يجب منه شيء كان حكمه حكم النحاس الخالص حتى  
لا يكون للفضة او الذهب فيه اعتبار اصلا فلا يجوز  
بيعه بجنس الامتساويا كما في التبيين **دول** - الا  
ان يشار اليها متعلق بحجب اعتبارها بالوزن اي  
فيجوز البيع بما اشار اليه منها بالوزن وليس متعلقا  
بقوله ولا ينتقض العقد بهلاكها قبل التسليم لانها  
ثمة فلم يتعين فلا يبطل بهلاكها ما اشار اليها **دول** -  
على وجه الاعتبار يعني فلا يشترط التمسك وبل التقاض  
قال في الهداية وان بيعت بجنسها يتفاضلا جاز صفا  
للجنس الى خلاف الجنس وهي في حكم شئين  
فضة وصدف ولكنه صرف حتى يشترط القبض  
في المجلس لوجود الفضة في الجانبيين واذا شرط  
القبض في الفضة شرط في الصدف لانه لا يتميز عنه  
الا بضرر انتهر **دول** - فلهذا قال في شرح المجموع حد الكاد  
انه لا تروج في جميع البلاد عند محمد وعندهما لا تروج  
في بلد العاقدين كذا في العيون انتهر وقال الزيلعي حد  
الكاد ان شتركت المعاملة بها في جميع البلاد وان  
كانت تروج في بعض البلاد لا يبطل البيع لكنه يتعيب  
اذا لم يروج في بلادهم فيتحيز البائع ان شاء اخذه  
وان شاء اخذ قيمته انتهر وقال في الجوهرة وحكامه في

ضلا

بعض

الاصح

المحيط عن النوادر معنى قوله كادت ايرتج جميع البلدان  
اما اذا كانت تروج في هذا البلد ولا تروج في غيره لا  
يفسد البيع لانها لم تهلك ولكنها تعيبت فكان البائع  
بالخيار ان شاء قال اعطى مثل النقد الذوق وقع عليه البيع  
وان شاء اخذ قيمته ذلك وناظر انتهر فصاحب الجوهرة  
قيده الصفة برواها في بلد العقد والبيع اطلاقه وهو  
يناسب كلام العيون **دول** - بطل البيع عند اية حنيئة  
اشار الى انه لا يبطل عند صاحبه لكن لا يعلم منه  
اللازم على المشتري فكان ينبغي بيانه وهو كما في  
الجوهرة قال ابو يوسف عليه قيمتها يوم البيع قال في  
النهاية وعليه القصور وقال محمد قيمتها اخذ ما تعامل الناس  
بها انتهر وحد الانقطاع انه لا توجد في السوق وان  
وجدت في يد الصيارفة والبيوت كذا في  
شرح المجموع تنبيه قيد بالكاد لانها اذا غلت  
او رخصت كان عليه رد المثل بالاتفاق كذا في  
الجوهرة في النهاية **دول** - لانه غنة بالاصطلاح وكان  
الاولى ان يقال لانها انتهر واشار بهذا الى انه لو تباعا  
الفلوس بالفلوس او بالدرهم او الدنانير فنقد  
احدهما دون الاخر جاز لانه يصير ببيع عدين بدين  
وانما شرط في بيع النقيدين باحدهما قبض البديلين  
نصا لا قياسا والفلوس ليست في معناها  
لان التمنية لها صفة اصلية خلقية والفلوس  
صفة عارضية على شرف الزوال بالكاد فلا  
يكون النص الوارد غم وارا دينا دلالة وانما افترا  
لا عنه قبض احدهما اير الفلوس وما قبل بها بطل  
العقد سواء كان ما قبل بها فلوسا مثله او فضة  
او ذهبا لانه دين بدين كذا في المحيط **دول** -  
استقرض فلوك كدت يعني وقد ملكت لانها  
ان كانت قائمة عنده بردها اتفاقا كما سذكر



**قوله** ومثلها عند أبي حنيفة رحمه الله اشارة الى انه يرد  
 قيمتها عند صاحبه لكن لا يعلم منه اعتبار وقت  
 القيمة وهو عند أبي يوسف رحمه الله يوم القبض وعند  
 محمد رحمه الله يوم الكساد وقول محمد انظر للجانبين وقول أبي يوسف  
 ايسر كذا في الهداية انه والامح انه عليه قيمتها يوم الانقطاع  
 من الذهب والفضة كذا في المحيط انه ومحل الخلاف فيما اذا ملك  
 ثم كسرت اما لو كانت باقية عنده فانه يرد وعينها انفا  
 كذا في شرح المجموع **قوله** اشترى بنصف درهم فلوس او  
 بدائق فلوس او قيراط فلوس مع هذا استخاف  
 لا قياس وهو قول زفر وكذا بدرهم فلوس يجوز الا انه  
 في الدرهم اقل من الفلوس لانه الفلوس ليست بمنزلة في الاصل  
 وانما ضربت لتقام مقام الكسور من الفضة لحاجة الناس  
 الى ذلك في شرف المحفلات لانه كسر الدرهم الوضع مكره  
 كذا في المحيط وقال في شرح المجموع ويجوز ابو يوسف  
 الشرا ب درهم فلوس لانه معلوم عند الناس ومنعه محمد  
 لانه القياس كانه ياتي عنه جواز مثل هذا الشر الا انه ترك  
 القياس فيما دون درهم لم يجز بان العادة عليه والامح انه يجوز  
 في الدرهم ايضا لكونه متعارفا انته وفي الهداية قالوا  
 وقول أبي يوسف صحيح سيما في ديارنا **قوله** قال المشتري  
 لما اعطاه الى قوله فساد البيع في الكل هذا عند أبي حنيفة  
 رحمه الله لانه فساد البيع في الفضة سر الى الفلوس و  
 اجازة ابو يوسف ومحمد في الفلوس لانه غير ساركة  
 عندهما كذا في شرح المجموع **قوله** ولو كرر اعطاني صح اي  
 البيع في الفلوس فقط هذا اختيار الاكثر كانه للمواهب  
 انته ويبطل في الفضة بالاجماع كما في التبيين لكن قالوا فيه  
 اشكال لانه قوله اعطاني مساومة كلفظ بعني وبالمساومة  
 لا ينقصد البيع فكيف يتكرر تكراره ولعل الوجه انه يقال تكرار  
 اعطاني يدل على انه مقصوده تفريق العقد فحل على انها عقد  
 عقدين كذا في شرح المجموع واصل الخلاف في السابقة انه

العقد يتكرر عنده بتكرار اللفظ وعندهما بتفصيل الثمن ووجه  
 الاجماع في الثانية حصول التكرار وتفصيل الثمن كذا في التبيين  
**تذييل** **قوله** قيل رهن كانه ينبغي ان لا يذكر بصيغة  
 التمريض لانه سنده ما ذكره بقوله قال الشيخ الخ بل يقول بيع الوفا  
 مختلف فيه قال الشيخ كذا وقوله قال الشيخ الى وكان السيد ابو  
 شجاع من فصول العادير بالحرف وفيه زيادة تقوية لهذا القول ينبغي  
 مراجعتها **قوله** وقيل بيع مستند ما ذكره بقوله ذكره في مجموع النوازل  
 الخ وهو من العادية ايضا لكنه ليس فيه لفظ قيل كما قد مناه فكان  
 ينبغي اتباعه كذلك وذكر بعده ما يؤيده من غير صيغة تمريض  
**قوله** وقيل قايمة قاضية الخ من العادية ايضا وعبارته وفي  
 فتاوى قاضي خان انه البيع الغر اعناده اهل سمرقند ويسمونه  
 بيع الوفا العجيب انه العقد الخ فكان على المصنف رحمه الله ان يفعل  
 كذلك وقد اقتصر المصنف على بعض ما في العادية ولا وجه له  
 فعله غير ما جعته وقد ذكر في البرازية تسعة اقوال في بيع  
 الوفا يجب مراجعتها وذكر فيها ما نصه اجاب عاد الدين  
 وعلا الدين بدر ومنها ج الشريعة في المشتروفا اذا باع  
 بآنا و فاو وهب انه هذا التصرف لا يصح واذا مات  
 المشتري وفا فورثة تقومون مقامه في احكام الوفا انته عبارة  
 البرازية وهل كذلك ورثة البائع وفا فليست ومنه الاقوال  
 التسعة قول جامع لبعض المحققين انه فاسد في  
 بعض الاحكام حتى ملك كل منهما الفسخ وصحيح في حق  
 بعض الاحكام كحل الانزال ومنافع المبيع ورهن في  
 حق البعض حتى لم يملك المشتري ببيع من اخذ ولا رهنه  
 ولا يملك قطع الشجر ولا هدم البناء وسقط الدين  
 بهلاكه وانقسم الثمن انه دخله نقصا كانه في الرهن قال  
 صاحب البحر بعد نقله عن البرازية وينبغي ان لا يعدل في  
 الافتاء في القول الجامع انته قلت وهو يفيد انه ورثة  
 البائع يقومون مقامه كورثة المشتري نظرا للجانب  
 الرهن وهي مائدة حال والله اعلم **كتاب الشفعة**

عنه ليس فيه وقيل بل  
 كعنه قد مناه نسخ



هي حق الشئ نظر المنه كان شريفا او جارا عند البيع **قوله**  
 ولو ذميا الى معنى به من ثبوت الشفعة وسواء كان انثى او صغير  
 او معتق البعض والخصم عن الصبيانه في الشفعة لهم وعليهم  
 اباؤهم او اوصياؤهم لا باعدهم والاجداد من قبل الاباء عند  
 عدمهم وان لم يكن فادعوا فانه لم يكن فالام او الحاكم  
 يقيم لهم من ينوب عنهم في الخصومة والطلب كما ذكره في قاضينا  
**قوله** اذ لا بد من طلب المواثبة اقوال الصواب اذ لا بد من الشهاد  
 بعد طلب المواثبة لانه طلب المواثبة هو الفرص **قوله** يعني  
 عنه بالشهاد اذ لا بد من الشهاد وعلينا ما صورناه  
 يتفرع قوله فاذا اشهد ابتدا على طلبها تيسر اخذ المقصود  
 ولو كان كما قال لا يصح ان يتفرع عليه لا بطلاله ما فرغ عليه  
 فتأمل منصف **قوله** ويطلبها في مجلس علمه بالبيع الخ هذا  
 على غير ظاهر الرواية وهي رواية عن محمد وبها اخذ الكوفي رحمه  
 الله وعند عامة المشايخ يشترط ان يكون متصلا بعلمه وهو  
 حروي عن محمد ايضا وهو ظاهر الرواية حتى لو سكت هنيئة بغير  
 عذر ولم يطلب او تكلم بكلام لغو بطلت شفعته كما في  
 الثانية والزيلعي وشيخ الجمع **قوله** فلو قال بعد ما بلغه البيع  
 الحمد لله الخ مفرغ على غير ظاهر الرواية وانما هو اثبات الخيار  
 وان طال المجلس كما في المحنة **قوله** وقيل يبطل بادي سكوت  
 عبارة تقتضي ضعفه وعلمت ان الله المشايخ وظاهر  
 الرواية على القول بالبطلان بادي سكوت **قوله** وسياي  
 فيه زيادة تحقيق الذي سياتي لا تحقيق فيه بل هذا هو  
 التحقيق فانه الاسناد على طلب المواثبة ليس شرطه فيه  
**قوله** فانها اذا سلمت اليه يعني الى المشتري **قوله** لم يصح  
 الاسناد عليه يعني على البايع هكذا ذكر القدوري والناطفي و  
 شيخ الاسلام انه يصح استحقاقا في التبيين وفي الكواهب  
 وقيل مطلقا يعني يشهد عليه يعني البايع ولو بعد التسليم وهو  
 رواية الجامع الكبير **قوله** قابل اشترى فلان هذه الدار الخ اقول  
 وانما اقتصر على هذا القدر من تعريف الدار لانه الظاهر انه

على ما صوبناه  
 خ

يشير الى الدار والوصف في الحاضر لا يحتاج اليه فلهذا لم يذكر حدودها  
 والا فلا بد منه ولذا قال في الثانية ولا بد ان يبين انه شافع له  
 بالشركة او بالجوار او بالحقوق ويبين الحدود لتفصيل معلومة  
 انته **قوله** متى اذا عكس من الاسناد عند الدار الخ يشير به الى  
 تقدير مدة هذا الطلب **قوله** او على ذر اليد يشير الى انه لا يكون  
 البايع خصما عند تسليمه الى المشتري كما قدمه وعلمت انه يكون  
 خصما استحقاقا ثم لو قصد الابد من هذه الثلاثة وترك  
 الاقرب فانه كانوا جميعا في مصر جاز استحقاقا وان بعضهم  
 فيه والبعض في مصر اخر او في الرستاق فقصد الابد  
 وترك الذر في مصر بطلب شفعة قيا ساو استحقاقا  
 كما في التبيين **قوله** وما ذكره الضرر الخ استشكله الزيلعي بما  
 اذا كان الشفع غائبا حيث لا تسقط بالتأخير انته **قوله** قال شيخ  
 الاسلام الفتور اليوم على هذا قال في البرهان وهو اصح ما يقتضيه  
 انه تصح صااحب الذخيرة والمعنى وقاضى خا في جامعة الصغير  
 من كونه تقدير السقوط بشراص من تصح صااحب الهداية و  
 الخ في عدم سقوطها بالتأخير ابراك سائر الحقوق والفرق  
 بينها وبين سائر الحقوق انه الشفعة حق غلكت في العين  
 لا حرم هووم وهو احتمال حصول الضرر من المشتري على وجه  
 يتحقق الضرر على المشتري واما سائر الحقوق فلان تاخيرها  
 ينفع من عليه ولا يضره ويمكنه ان يخرج من الهدية يدفعها  
 اليه اربابها انته **قوله** واذا اطلب سال القاضي الخصم عن ملكية  
 الشفع بما يرفع به يشير به الى انه لا يكتفي بظاهر اليد لانه الظاهر  
 يصلح للدفع لالاستحقاق والتفني به زفر وهو احد الروايتين  
 عن ابي يوسف كما في البرهان **قوله** واذا اطلب سال القاضي الخصم  
 الخ اقول كما في التبيين ذكر سوال القاضي المدعي عليه ملك  
 الشفع او لا عقب طلب الشفع وليس كذلك بل القاضي  
 يسأل اول المدعي قبل ان يقبل على المدعي عليه عن موضع الدار  
 من المصرو محله وحدودها فاذا بين ذلك ساله عن قبض  
 المشتري الدار وعدمه فاذا بين ساله عن سبب شفعته



وحده وما يرفعها فاذا بين ولم يكن محجوبا بغيره سألته متى  
 علم وكيف صنع حين علم فاذا بين سألته عن طلب التفرير كيف  
 كان وعند من اشهد وهل كان الذي اشهد عنده اقرب ام لا  
 فاذا بين ذلك كله ولم يجز بشي في شروطة ثم دعواه و  
 اقبل القاضي على المدعى عليه قال عنه مالكية الشفع بما  
 يشفع به اليه ولا يقال ان المصنف استغنى عن هذا بقوله  
 ثم يطلب عند قاضي قايلا اشتر فلان دار كذا وانا شفعيها  
 بدار كذا فخره بسم اليه لانا نقول هذا لا كيف في اثبات  
 هذه الدعوى لما قدمته من الشروط في جانب المدعى **مول**  
 والمخصص للشفع البايع قبل التسليم يعني في طلب التملك  
**مول** وايضا في البيع محضه او المشتري يعني مع حضور  
 المالك **مول** الوكيل بالشرعهم الخ اقول لكن لا يشترط  
 للقضا حضور الموكل ولا كذلك البايع لانه ليس بنائب  
 عن المشتري بخلاف الوكيل **مول** ادعى المشتري ثمتنا وباعنا فقل  
 منه بلا قبضه فالقول للبايع اقول ولو ادعى البايع اكثر  
 يتخالفان يعني البايع والمشتري وايضا نكح ظاهر ان الثمن  
 ما قاله الاخر فياخذها الشفع بذلك وان ملكا فسخ  
 القاضي البيع وياخذها الشفع بقول البايع كما في البرهان  
**مول** وان كان البايع قبض الثمن الخ هذا اذا كان قبض الثمن  
 ظاهرا كما ذكرنا ثبت بالينة او اليمين ولو كان غير ظاهر  
 فقال البايع بعث الدار بالف وقبضت الثمن ياخذها  
 الشفع بالف ولو بدا قبض الثمن قبل بيان القدر بان قال  
 بعث الدار وقبضت الثمن وهو الف درهم لم يلتفت  
 اليه قوله في مقدار الثمن كما في التبيين **مول** لاحظ الكلالي  
 فياخذها الشفع بالثمن المسمى الذي ابراه عنه البايع ان كان  
**مول** لانه العقد حينئذ الخ فانه ينبغي ان يقول لانه الخط  
 للكل لا يلتحق باصل العقد لانه العقد حينئذ ارجح الحق  
 الخط به يكون بيعا باطلا الخ ارفلا يكون الاحتاق مقولا به  
 على انه البطلان فيه **مول** سألته عن العقد حينئذ يكون

كان

بيعا باطلا اقول الصواب انه يكون فاسدا لانه هذا في حكم  
 المسكوت عنه ثمة بل ارفق منه اذ التسمية وجدت لانه  
 الخط ليس الا للمسمى **مول** ولو لم يطلب الا ان يطلب  
 شفعة غير صحيح مطلقا لانه هذا طلب تملك ولا تبطل  
 الشفعة بتأخير ايج طول الاجل لانه عند الامام لانه لم يقدر  
 له مدة ولا عند محمد لتقديره بشهر **مول** لانه حق الشفع  
 قد ثبت لا يصح تقليل لقوله بطلت شفعتي بل لقوله سابقا  
 وياخذ بعد الاجل فانه حقه ذكره ثم **مول** والسكوت عن الطلب  
 بعد ثبوت حقه يبطل الشفعة قد علمنا انه غير صحيح على  
 الاطلاق فليتبين له **مول** وان قلنا ان البناء والنفس الشفع  
 اقول الصواب فعلها بالفا فالعين فالكلام لانه قوله قد  
 فاستحققت لانه اذا كان قلعه مقدما على الاستحقاق  
 كان اتلا فامنه لا بامر احد والمراد ان الشفع اذا بنى او  
 غرس فامنه المستحق بقلعه لا يرفع بغيرها وهذا عندنا  
 وقال ابو يوسف يرفع بغيرها على من اخذ منه الدار **مول**  
 كالمشتري المفور منه جهة بايعه وقال انه متملك جبرا  
 بخلاف المشتري فانه مسلط منه جهة بايعه والشفيع غير  
 مفور كما في شرح الجمع **مول** وان غربت الدار الخ هذا  
 اذا لم يبق للبناء نقض ولانه الشجر شي من حطب او  
 خشب واما اذا بقي شي من ذلك واخذ المشتري  
 لا انفصاله من الارض حيث لم يكن تبعا للارض فل بدنه  
 سقوط بعض الثمن بحصة ذلك لانه عين مال قائم  
 بقي محتب عند المشتري فيكون له حصة من الثمن  
 فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد وعلى قيمة النقص  
 يوم الاخذ كما في التبيين **مول** ونخصه العرصة ان نقص  
 المشتري البناء اقول فيقسم الثمن على قيمة الارض والبناء  
 يوم العقد بخلاف المسئلة الاولى وهي ما اذا انهدم البناء  
 بنفسه وكان النقص باقيا حيث يعتبر فيها  
 قيمة النقص يوم الاخذ بالشفعة كما في التبيين **مول**



عقبات

وذكر في التخليل قول لولا ذكره شر لم يعلم من المتن **وله** فاذا  
اخذه المشتري ركني اقول وكذا يستقط حصة من الثمن في  
الفصل الاول لو ملك بائع سمانية وانه اعلم بالصواب  
**باب ما تكون الشفعة فيه** **وله** وما في حكمه كالعلو  
اقول نعم ان كان العلو طريقا لطريق السفلى حتى تحقق الشفعة  
بالطريق على انه خليط في الحقوق وان لم يكن بان كان  
طريقه غير طريق السفلى حتى بالمجاورة **وله** لكن  
يشترط التقابل في الخ اقول ويجب الطلب وقته **وله**  
او بيعت بخيار هذا بخلاف ما لو شريت بخيار فان  
تجب اتفاقا ثم اذا اخذها الشفيع في مدة الخيار لم  
يبع لغير المشتري عن الرد ولا خيار للشفيع **وله**  
بانه يتناها في هذا المحصر نظر لان شرط وجوبها انقطاع  
حق البائع ولا يختص بالبناء بل يكون باع كالباع وكخو  
منه اخراجها عن ملك المشتري كاعرف في البيع  
الفاسد فان باعها اخذها الشفيع بغير الباعين  
فانه اخذ بالتالي اخذها بالتخي وان بالاول فبالقيمة  
وان اخذها بغير البيع كالهبة والمهر نقض تصرفه واخذ  
بالقيمة **وله** اورد بخيار روية او شرط عطف على  
او بيعت بغير فاسد الخ وسواء قبل القبض او بعد  
وسواء كان الرد بقضا او بدونه لم يكن للشفيع  
الشفعة لان الرد بخيار الروية والشرط ليس في  
معنى البيع الاثر انه يرد منه غير رضى البائع بل هو  
فسخ مخض في حق الكل ورفع العقد من الاصل  
كانه لم يكن فيعود اليه قديم ملكه فلم يستحق معنى  
البيع فلا تجب الشفعة **وله** او عيب بقضا قيد  
بالقضا في رد العيب لاستقاط الاخذ بالشفعة  
لان الرد به فسخ مطلق سواء كان بعد القبض او قبله كذا  
في المعتمدات كشرح الهداية وبه يعلم ما في قوله  
بقضا وتعلق برد المصدر به في مثله وكان يمكن

فلم يحقق

مستحقة

تصحيحه بتعليقه برد المقدري في قوله او عيب بقضا لكن يا يا  
تصريحه بعده بقوله يعني اذا سلمت الشفعة ثم رد البيع باحدا  
ذكر بقضا القاضي فلا شفعة لانه فسخ لا بيع بخلاف رد بلا  
قضا انما فتصرحه بالاخذ بالشفعة في رد بلا قضا في الصور  
الثلاث خطابا في الرد بخيار روية او شرط لما قدمناه على  
انه القضا في الرد عيب ليس شرطا لابطال الاخذ بالشفعة  
مطلقا بل فيما بعد القبض لانه قبل القبض فسخ من الاصل كما  
في الكافي وغيره وفيما بعد القبض يكون اقاله لعدم القضا به  
وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الشفيع فله الشفعة قال  
في الذخيرة اذا سلم الشفيع الشفعة ثم ان المشتري رد الدار  
على البائع ان كان الرد بسبب هو فسخ من كل وجه نحو الرد بخيار  
الروية وبخيار الشرط قبل القبض بقضاء او بغير قضا وبعد  
القبض بقضاء لا يتجدد للشفيع حق الشفعة في ان كان  
الرد بسبب هو بيع جديد في حق الثالث نحو رد العيب  
بغير قضا والرد حكم الاقاله يتجدد للشفيع الشفعة انما  
**وله** بعد ما سلمت الخ لم يذكر ما اذا سلم الشفيع وله الاخذ  
مع كل فسخ وبدونه فسخ لكن في الخيار للبائع عند  
استقاط الخيار كما تقدم كذا في الذخيرة **وله** او باقاله عطف  
على التخليل في رد بلا قضا يعني فتجب فيها **وله** بطلان الشفعة  
ترك طلب المواثبة الخ اقول هذا مستدرك فكان ينبغي  
تركه كما انه هنا ولم يذكر ترك طلب التمسك به مع انه مطر ايضا  
مع القدرة **وله** او ترك الاشهاد على طلب المواثبة هذا  
سهو لانه الشرط الطلب فقط ودون الاشهاد عليه كما  
سبذكره هو وكما قدمه بقوله الاشهاد فيه ار طلب المواثبة  
ليس لازما وانما الاشهاد فيه ار طلب المواثبة كخاتمة  
المجود كذا في الكافي والهداية انما كذا في شرح القدروري  
لابي نصر والزبيعي **وله** قال في الهداية اذا ترك الخ العجب  
من المصنف رحمة الله كيف لم يبينه لما قاله الشيخ اكل الدين من  
تاويل عبارة الهداية ونصه قوله واذا ترك الشفيع الاشهاد



حين علم يعني طلب الموائبة وهو يقدر على ذلك بطلت شفعة  
وانما فترنا بذلك كيلا يد ما ذكر قبل هذا ان الشاهد ليس  
بشروط فانه تركت ما ليس بشروط في شيء لا يبطله ويعضده  
قول المص يعني صاحب الهداية من قبل والمراد بقوله في الكتاب  
اشهد في مجلسه ذلك على المطالبة طلب الموائبة وقوله  
ههنا لا عراضه عن الطلب انه كلام الاكل رحمة الله تعالى **قوله**  
واعترض عليه بانه بين كلاميه تناقضا ونشأوه الفعلة  
عن قوله وهو يقدر الخ هذا لا يدفع الاعتراض لقوة ظهور المخا  
لولا تاويل الشيخ اكل الدين الذي تقدم رحمة الله تعالى **قوله** فاذا  
بيع الدار يعني بيع بعضها بانه المشتري الشريك حصته الشريك  
**قوله** ويبطلها ايضا ببيع ما يشفع به المراد بيع لا خيار للبايع  
فيه سواء كان بائنا وفيه خيار المشتري **قوله** وجعله سجدا  
او مقبرة تقدم بماذا يصير ان به ما ذكر **قوله** او وقف مسجلا  
ينبغي على القول بلزوم الوقف بمجرد القول ان تسقط به  
وان لم يسجل **قوله** اما بانه يقول للشفيع تركت الطلب  
يعني بقوله له انت قلت تركت الطلب وتشهد بالبينة  
**قوله** يشفع حصته احد المشتريين اقول سواء كان قبله  
القبض او بعده على الصحيح لكن لا ياخذ نصيب احد هم اذا  
نقد حصته من الثمن حتى ينفذ الجميع سواء سمي لكل ثمن  
او لكل حصة **قوله** لانه في الاول وقع ضرر الجار لا الثاني  
اقول الاول في التعليل ان يقال لانه في الاول ياخذ نصيب  
احد هم تمام مقامه فلا تتفرق الصفقة على احد وفي  
الثاني تفرقها على المشتري فينصرف به ويعيب الشركة  
زيادة ضرره وهي شرعت على خلاف القياس لدفع  
الضرر عن الشفيع فلا تشترع على وجه يتضرر به المشتري  
ضررا ازيد اسور الاخذ ان **قوله** فلا يشفع ان ياخذ  
النصف الذي صار للمشتري او يدع اقول وياخذه  
في ارجانب كان على المفتي به والطلاق للمصنف رحمة الله  
يدل عليه وهو روي عن ابي يوسف وعنه ابي حنيفة

انه انما ياخذه اذا وقع في جانب الدار التي يشفع بها لانه لا يبيع  
جارا فيما يقع في الجانب الاخر **قوله** وليس له ان يبيع القسمة  
هذا بخلاف ما اذا قاسم المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث  
يكون للشفيع نقضه لعدم وقوع العقد من قاسم المشتري  
الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نقضه لعدم وقوع العقد  
منه قاسم فلم تكن من تمام القبض **قوله** صحيح للاب والوصي تسليمها  
الخ هذا اذا بيعت بمثل قيمتها وان بيعت باكثر منها بما لا يتغابن  
الناس في مثله قيل جواز التسليم بالاجماع وقيل لا يجوز التسليم  
بالاجماع وهو الاصح كما في التبيين وقال في البرهان وهذا اذا  
بيعت بمثل قيمتها فانه بيعت بفن فاحش قيل يجوز  
التسليم لانه محض نظر او قيل لا يصح بالاتفاق وهو  
الاصح لانه لا يملك الاخذ يعني بالغبن الفاحش فلا يملك  
التسليم كالا جني **كتاب الهبة** **قوله** لانه ليس  
بصريح فيها الخ لا يخفى عدم المراد الثاني منها فينبغي ان يقال  
لان الخ لانه ابدى العارية والهبة فاذا انور الهبة اعتبر  
واذا لم ينو يحكم على ادائها وهو العارية **قوله** قال الله تعالى  
او كسوتهم وجه الاستدلال به على انه لتملك ان الكفارة لا تنادي  
بالمنافع فكان تملك الذات مراد **قوله** فيكون تفسير  
لما قيل يعني قوله دار رلك هبة **قوله** فتكون عارية اقول  
لانها محكمة فيها والهبة تختمها وتختل تملك العين فيحمل  
المحمل على المحكم **قوله** من غير ان يكون بقبضية قبض الكا اقول  
يعني ان قبض بعض ما يقسم في ضمن الكل لا يقيد  
الملك حتى لو وهب نصف دار غير مقسوم ودفع  
الدار اليه فباع الموهوب له ما وهب له لا يجوز بيعه  
بمنزله من باع هبة لم يقبضها **قوله** ذكره قاضينا اقول  
وقل عقبه ذكر عصام رحمة الله انها الهبة المشاع من  
الشريك بل قسمة تفيد الملك وبه اخذ بعض المشايخ  
رحمهم الله وسيا في الهبة الفاسدة تفيد الملك  
بالقبض وبه يفتي **قوله** وتتم في متاع في داره وطعام



في جرابه اذا سلمها بما فيها هذا ليس بشرط لانه لو سلم  
الموهوب دون ما هو فيه يصح ايضا كما نقله شارح المجموع  
عن المحيط **والفصل الاول** الموهوب شاغل وقوع بين  
بعض النسخ شاغلا فحذف كان واسمها وابقى خبره و  
هو مع كونه على قلته لا يصح هنا لقوله بعده لا مشغول **والفصل**  
الا اذا وهب المتاع والطعام فقبض المالك اقول الحصر ممنوع  
لانه اذا فرغ الموهوب من ملكه وقبضه الموهوب له ملكه  
لرؤا المانع وهذا كما ذكر فيما تقدم من هبة اللبث في الضرر  
ونظايره **والفصل** اذا قبض الموهوب باذنه بخالف ما قدم  
اذ لا يشترط الاذنه صريحا في مجلس الهبة فتمت المطلق  
حسن **والفصل** يصح في صحيحها بالتخلية اقول التخلية ان  
انه يخلي بين الهبة والموهوب له ويقول كما في الخاتمة **والفصل**  
الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض اقول في كماله  
الصحيحة في اشتراط القبض لا فائدة الملك لكنها مضمونة  
بالقيمة بهلاكها في يد الموهوب له كما صرح به المصنف وسند كونه  
ايضا في العدة واقول في اطلاق ضمان الفاسدة بهلاكها  
تأمل اذا لا شك انه قابض باذنه الواهب لا على وجه  
المعاوضة فلا اقل من كونه الهبة حيث امانة في يد الموهوب  
هبة فاسدة لتسليط المالك الموهوب له على قبضها  
ويجوز ان يقال بل وعلى اطلاقها بل بدله فلا يحكم بالضمائم  
بمجرد القبض والتلف في يده اللهم الا ان يكون قد تلفها  
بصنعه او لم يكن المالك اذ نه بالقبض صريحا فليتأمل  
**والفصل** وبه يفتى كذا في الفصولين ونصه وفي فوايد  
بعض المتأخرين الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض  
وبه يفتى ثم اذا ثبت الملك هل ثبت ولاية الرجوع  
للوهاب فيما اذا وهب هبة فاسدة لغيره ثم حرم  
منه ثم قال انما ذلك البعض الى اخر ما قال المصنف  
قلت وقد ذكر العباد في قبل هذا موافقته بقوله منها  
اي صور الهبة الفاسدة اذا وهب لاثنتين شيئا

يفتي به

نحوه

وكذا

محتمل القسمة فاذا قبضاه ثبت الملك لهما قبل القسمة ويكون  
مضمونا عليهما وكذا ذكر في الفتاوى الصغير وقال به يفتى  
انه ثم قال العباد عقيب وذكر في العدة الهبة الفاسدة  
مضمونة بالقبض اما لا يثبت الملك للموهوب له بالقبض  
هو المختار انما قلت فقد اختلف التصحيح في ثبوت  
الملك بالقبض في الهبة الفاسدة وكان على المصنف  
رحمة انه ذكر التصحيحين انتهى **والفصل** اما على قول من يرى فلا  
المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون الخ هذا غير ظاهر  
لانه قوله فلا المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون لا يكون  
متجها الى اقل القول بعدم الملك والا فكيف يكون مالكا و  
ضامنا كما ذكر من استقامة الجواب فيه نظر على اطلاق  
قوله انه المفتى به افادة الملك بالقبض فيما وهب له هبة  
فاسدة **والفصل** وهبت لك هذه الفوارة الحنطة او الزرق  
السمينة الخ اقول هذا وان كان مستغنى عنه بما لا حال على موفته  
لكن لما كان ظاهر قوله وهبت لك هذا الزرق ولا للظرف  
والمظروف صارت غير ما تقدم لانه فيما تقدم نص  
على المظروف فقط بخلاف ما هنا **والفصل** ونتم هبة ما مع  
الموهوب له بلا قبض جديد فانه قلت هذا ظاهر الا  
فيما اذا كان في يده بطريق الوديعة فانه مشكل لكونه  
يده يد المالك نيابة عنه في الحفظ فكيف ينوب  
هذا القبض عن قبض الهبة قلنا يد المالك حتمية والقبض  
حقيقة فباعتبار ما نزل قابضا لا قامت يده مقام يد  
المالك حكما مادام عامل له وبعد الهبة ليس بعامل له  
فتعبد الحقيقة **والفصل** او امانة يعني كالمساجرة ثم لا يخفى  
انه لم يوف بما رتب له الا من العين المضمومة كالغصب  
والرهن لكن لما ذكر خلاف مسألة البيع لمسئلة الهبة  
فيما ذكره احتاج الى الاقتصار عليه وان كانت مسألة  
الهبة اعم لشمولها العين المضمومة ايضا وما ذكره من  
الاصل يشير الى هذا **والفصل** لانه وليه فيشرط قبضه

الفعل

قلت



اقول وكذا وقع في التبيين ولعل حق العبارة فلا يشترط  
قبضه فليتأمل **ول** الا اذا كان معلوما اقول ولو دارا يكتننها  
الاب ومقتاعه فيها وعليه الفتور كما في البرازية او يكتننها  
غيره بل اجمروا الام كالباب لو ميتا والابن في يدها  
وليس له وصي وكذا انه يعوله والصدقة في هذا كله  
كالهبة كما في التبيين **ول** وهبت دارها من زوجها  
هي ساكنة فيها مع الزوج جائز كذا في البرازية قلت  
لانها وما في يدها في يد الزوج فلم يكن يدها مانعة من  
قبضه انما كان نقل في البرازية الذخيرة عن المشتق عن  
ابيه يوسف لا يجوز للرجل ان يهب من امراته وان  
تهب زوجها او لاجنبي دارا وهما ساكنان فيها  
وكذلك الهبة للولد الكبير لانه يد المواهب ثابتة على  
الدار انتهر **ول** وعمرها وهب اجنبي له اير للطفل بقبضه  
قال في الاستباه والقطاير الا اذا وهب له اعمى لا  
تقع له وتلحقه موته فانه قبوله باكل ويرد الى الواهب  
كما في الذخيرة **ول** او قبض زوجها لها الصغيرة اقول  
لا يخفى عدم معرفة قيد الصغيرة المتن لكنه لما كان المقام  
في الهبة للصغيرة استغنى عن ذكره **ول** لكن بعد الزفاف  
اقول ولا يشترط ان تكون من جماع مثلها في الصحيح كما في التبيين  
**ول** اي لم تجز الهبة للرجل اقول وهذا خلاف الوصية لانه  
لا يشترط فيها القبض لكونها مطلقا لما بعد الموت  
ولا يقال الولي يقدم مقامه في قبض الهبة لانه غير متحقق  
قبل الولادة **ول** ان يجوز هبة درهم صحيح لرجلين اقول  
هذا على الصحيح وقال بعض المشايخ رحمه الله لا يجوز لان  
تنضيف الدرهم لا يضر فكل ما يحتمل القسمة والصحيح  
انه يجوز وبه قال الامام ابو الحسن على السnyder وشيخ  
الائمة الحلواني رحمه الله لانه الدرهم الصحيح لا يفسد  
عادة فلا يضره الكسر والتبعض كما كانت بمنزلة الشاة  
التي يحتمل القسمة فلا يجوز خلافه الخائفة **ول** فمنع ظهور يده

فكان مما لا يحتمل القسمة حتى لو كان  
منه الدراهم التي تكثر عادة

تملكهم يعني اهل دار الحرب ان يدخل فيها **ول** ولو وهبه بعد دخوله  
فيها لم تجز يعني لا يملكه وهي عبارة في باب استيلاء الكفار  
**ول** وكذا يجوز هبة البناء الى اخ الباب اقول فيما تقدم  
غنية عن هذا فتأمل والله الموفق **باب الرجوع فيها**  
**ول** فخرج من كان دارم وليس يجرم يعني في النسيب  
والا فالأخ من الرضا لو كان ابن عم هو رجم حرم لكن لا  
ينسب **ول** ذكر الاول والى المحرمية بالقوات اما اوده ليرتب  
الموانع على بعضها وليذكر وجهه **ول** زيادة متصلة احترز به عن  
المنفصلة كالولد والارثش والعرق فانه يرجع في الاصل دون  
الزيادة لا محالة الفصل كما في التبيين لكن في الخائفة قال ابو يوسف  
لا يرجع في الام حتى يستغنى الولد انتهر **ول** كبتا وغرس المراد  
اذا كان يوجب زيادة في الارض فانه اوجب في بعض  
الارض لكبرها بحيث لا بعد مثله زيادة فيها كلها امتنع في  
تلك القطعة فقط كما في التبيين واذا لم يوجب زيادة  
اصل لا يمنع الرجوع في شئ لما في الخائفة وهب دارا فبنا  
الموئل في بيت الضيافة التي تسمى بالفارسية  
كاستاء تنور الخبز كان للمواهب ان يرجع في هبته لانه مثل  
هذا بعد نقصانا ولا بعد زيادة انتهر **ول** وعوض اضيف  
اليها اقول ويشترط ان لا يكون بعض الموهوب **ول** بل يان  
التوارث بينهما بل يجب بطلان العصف للتفسير  
فالمعنى ان التوارث بينهما يكون في حالة عدم محجب البطلان  
**ول** وضابطها ارضا بطل الموانع حروف ومع فزقة  
اليخوة كان ينبغي ان يذكر ما على ترتيب الحروف لتساوي الكسبة  
في معناها ولا يقال بقي من الموانع الفقر لما سياتي انه  
لا رجوع في الهبة للفقير لانها صدقة **ول** ار الرجل العبد  
اراد بالعبد الشئ المذكور قبل قوله وهب لرجل شيئا  
**ول** او باعه منه ان كان غنيا اقول لا يتقيد البيع بالقنا  
**ول** يرجع بما يقابل من العوض كذا في الاسرار اقول صوابه  
من المعوض بالميم والعين بمعنى الموهوب **ول** قضى



ببطلان الرجوع لما منع ثم زال عاود الرجوع استشكل بما قدمه من قوله  
ولو ذهب لا دأته ثم اباها فليس له ان يرجع مع زوال المانع و  
هو الزوجية واجيب بانه يمكن ان يكون المراد بالمانع هنا  
الطارر بعد الهبة فبذواله يثبت الرجوع بخلاف المانع  
المقارن كالهبة للزوجة **ول** بخلاف ما اذا اشترى عبد بالجنابة  
التي فرق بين مسئلة الهبة والبيع بانه يمكن ان الهبة امر مبطن لا  
يطلع على حقيقة زواله فيجوز بقاؤها بخلاف زوال البناء  
اشباهه ان لا يتوهم لبقائه بعد زواله **ول** وبطلت  
بالشروع كما هو حكم الهبة يعني فيما يجمل القصة **ول** كالم تجز  
هبة به اقول الضمير في هبته راجع للطفل لا للاب لما فيه  
من تشبيه الشيء بنفسه **ول** وبيع انتهائنا اقول ويصح  
لو كان العوض اقل منها وهو من جنسها ولا ريب فيه ذكره  
البر جندى **ول** وهب كرايا فقصره الخ كذا في تاضيق  
الا انه قال وهب ثوبا فقصره الخ ثم قال وفي الاصل اذا غسل  
او قصره له ان يرجع في الهبة **ول** وجارية علمها الموهوب له  
القراءة الخ مثله في الثانية مع ذكر خلاف حيث قال الموهوب له  
اذا علم الموهوب القراءة او الكتابة او كانت انجية فعلمها  
الكلام او شيئا من الحرف وما شبه ذلك يمنع الرجوع في  
الهبة لحدوث الزيادة في العين وعلى قول زفر تعليم الحرف  
وما شبه ذلك لا يمنع الرجوع في الهبة وعن محمد في المنتقى  
انه لا يبطل حق الواهب في الرجوع كما هو قول زفر وعن ابي  
حنيفة روايتان انه **ول** وكذا امر وهب ببغداد الخ حكاه  
الزيلعي عن المنتقى عندهما وعند ابي يوسف لا ينقطع الرجوع  
لانه الزيادة لم تحصل في العين فصار كزيادة السفر ولها  
ان الرجوع ينضم ابطال حق الموهوب له في الكرامة  
النقل فبطل بخلاف نفقة العبد لانها ببدل وهو المنفعة  
والمونة بل بدل انتهى وفي الثانية فصل في الرجوع على صيغة  
التريض حيث قال وهب شيئا له حمل ومونة ببغداد فحمل  
الموهوب له الى بلدة اخرى لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة

قيل من اذا كان قيمة الهبة في المكان الذي انتقل اليه اكثر وان  
استوت قيمتها في المكانين كان للواهب ان يرجع في هبته انتهى  
**ول** تصديق على غنى لا يرجع اقول ذكر الزيلعي ما يقاس الرجوع  
في الصدقة على الفتي **ول** واعترض الزيلعي على قولهم اقول  
اعتراضه على الكثر واجاب العيني عن التكرار بقوله قلت لا يلزم  
التكرار اصلا لان قوله على ان يرجع عليه شيئا منها لا يلزم ان  
يكون عوضا لانه كونه عوضا انما هو بالفاظ مخصوصة فيجوز ان  
يكون رد او لا يكون عوضا لعدم الاستلزام واما قوله او بعوضه  
شيئا منها ففرض بالبعوض ولا شك انها متقايرة انتهى فبهذا  
وبما قاله المصنف رحمه الله استقامة عبارة الكثر لا يجوز  
الا براهن الدين بشرط الكائن الخ اقول هذا قد تقدم فيما يبطل  
بالشرط الفاسد والمراد بالكائن الحال والماضي لا ما سيكون  
**ول** العمري انه يجعل داره لا فريدة عمره واذا مات تزديت عليه  
الخ قال في شرح الجمع وهي هبة شئ مدة عمر الموهوب له او  
الواهب بشرط ان يعود اليه والى ورثته اذا مات الموهوب  
فقول المصنف مدة عمره يصح ان يرجع ضميره الى الواهب  
ايضا **كتاب الاجارة** وشرع عليك نفع بعوض  
فيه تأمل لانه الاجارة الشرعية هي الصحيحة التي عرفها ائمة المذهب  
بانها عقد على منفعة معلومة ببدل معلوم والفائدة ضد  
الشرعية فلا يشملها لتعريف الشرعية سواء فدت بشرط  
مقارن او شيوع اصلي فدعواه شمول تعريف الشرعية للفائدة  
غير مسلمة ويرد ما عدل اليه مبدأ كلامه وهو قوله عليك نفع  
اذال تملكك لغير معلوم وكرهوم تقييد النفع بالمعلوم في  
قوله عين او دين اذ لا يكون لغير معلوم ذاتا وصفا وقدا  
وقد قيد المنفعة وبطلت بترديه لقوله وان كان تعريفه للائمة  
لانهم لا يعرفونه الا الحقيقة الخاصة الشرعية قال شمس الائمة  
الشرعية في مبسوطه لا بد من اعلام ما يراد عليه عقد الاجارة  
على وجه ينقطع به المنازعة ببيان المدة والمسافة والعمل  
ولا بد من اعلام البدل وكذا في سائر المعبرات حتى قال



في البدائع اذا كانت الجاهالة مفضية الى المنازعة منعت من التسليم  
والتسليم فلا يحصل المقصود من العقد وكان العقد عبثا انتهر  
فيه كان قوله وما اختير منها تعريف الاعمال غير مسلم لانه لا يصدق  
بالصحة لفقد تسليم المشاع الاصلى وعدم علم البديل فلم يوجد  
العقد وكان عبثا كما قاله في البدائع فلا ينبغي العدول عن كلام  
ايمه المذهب رحمهم الله تعالى **مول** او دهبك منافعا اقول  
هذا لا يصح فيما لو اورد العقد على المنافع لما قال في البرهان  
وكذا يعني لا ينقصد باجرت منفعة لانها معدومة وانما يجوز  
بايراد العقد على العين ولم يوجد وقيل تنقصد به لانه ايت  
بالمقصود من اضافة الاجارة الى العين انتهر وفي الثانية  
ولو قال اجرتك منفعة هذه الدار شهر البكذا ذكر في بعض  
الروايات انه لا يجوز وانما يجوز الاجارة اذا اضيفت  
الى الدار لا المنفعة وذكر الشيخ الامام المعروف في نحو ما مر  
اذا اضاف الاجارة الى المنفعة جاز ايضا انتهر **مول** واختلف  
في انعقاد ما بلفظ البيع اقول جزم في البرهان شرح مواهب  
الرحمان بعدم الانعقاد فقال لا يبعث يعني لا تنقصد  
ببعت منفعتها لانه بيع المعدوم باطل فلا يصح تملكها  
بلفظ البيع والشراء انتهر وفي الثانية رجل قال لغيره بعت  
منك منفعة هذه الدار شهر البكذا لا يجوز كما لا يجوز  
بيع خدمة العبد شهر البكذا انتهر **مول** او تملكه من الاستيفاء  
اقول يعني في الاجارة الصحيحة لما سياتي **مول** ويسقط  
الاجر بالغصب اقول يعني اذا غصب كل المدة وان بعضها  
فبقدره يسقط انتهر وفي انقضاء الاجارة بالغصب  
اختلف انتهر ويسقط الاجر بفرق الارض قبل زرعها  
وان اصطلمه آفة سماوية لزمه الاجر تماميا في رواية عن  
محمد لانه قد زرعها او يلزمه اجرا ماضي من المدة فقط وبه  
يفتي انه لم يتمكن من زرع مثله في الضرر ثانيا ذكره في  
البرهان **مول** للموَجَّه طلب الاجر للدار الخ اقول هذا اذا لم  
يوقت في العقد وقتا لطلبه وان وقت فليس له الطلب

قبله كما في شرح المجمع **مول** والجنابة ونحوها اذا فرغ اقول هذا  
لو عمل في بيته كما في البرهان **مول** وذكر في المبسوطين الخ اقول  
وهو على المشهور لما في البرهان ويستحق حصته ما خاطه لو  
عمل في بيت المتاجر على المشهور **مول** للجنابة طلب الاجر للجنبة  
في بيت المتاجر بعد اخراجه من التنوير اقول ولو خبز في  
بيت نفسه لا يستحق الاجر الا بالتسليم كما في شرح المجمع  
**مول** لما سياتي ان الاجر الخ ليس مناسبا لهذا المقام بل  
لما اذا تعد المتاجر والمناسب انه يقال لانه بالخارج عم  
عمله وبالا حترق بعد التسليم لا ضمان **مول** وقيل لا اجر  
ويؤم اقول والمالك بالجنابة ان شأهه دقيقا مثل دقيقه  
ولا اجر له وان شأهه قيمة الجنبة واعطاه الاجر ولا يجب  
عليه ضمان الخطيب والملح كما في التبيين **مول** من عمله اثر  
في العين الخ اقول ومحل حبه للاجر اذا عمل في مكانه اما  
اذا عمل في بيت المتاجر فليس له حق في الحبر كما في  
شرح المجمع عن الخلاصة **مول** وناسل الثوب بغير ما ذكر  
قال الزيلعي اختلفوا في غسل الثوب حسب اختلافهم في  
القضارة بلانث او قد يباه من قبل انتهر قلت والذريعة هو  
ما حكمه المصنف رحمة الله عن النهاية وظاهر التعليق يفيد انه له  
حسب المفسولة ايضا على الاصح انتهر وفي القينة قال استاذنا  
اختلف المتأخر في قول اصحابنا كل صانع لعمله اثر في العين  
له حسب المراد به العين والاجر المدونة للعنان التي تنصل  
بمحل العمل كالنشايج والفوا والمخروط ونحوها ام مجرد ما تر  
ويماين في محل العمل كسكر الفستق والخطيب وطحن الجنطة  
وحلق رأس العبد فاختلفا **فخ** **قب** قلت الثاني واختار  
**مول** الا دل انتهر **مول** بخلاف السلم يعني السلم فيما لو استصنع  
نحو خف مؤجلا **مول** لو كان عينا له معلوماين اقول يعني  
للعاقدين او ذكر عدد هم للاجير **مول** قط قال في مختار  
الصالح والقط الكتاب والصك بالجائزة ومنه قوله  
تعالى عجل لنا قطننا انتهر **مول** وهو نصف الاجر المسمى اقول

في مكانه

والسليم



فيه نظر بل له الاجر كاملا بمقتضى قوله ولو استاجر رجلا لايصال  
قط او زاد اليه زيد اذ المعقود عليه لا يصلح الا غيره وقد  
وجد فاما وجه تنصيف الاجر على الماتن صادق بوجوب  
تمام الاجر انتهر والمسئلة فرضها صاحب المواهب في الاستبصار  
للايصال ورد الجواب معا ورأيت بخط شيخ شيخنا  
الشيخ علي المقدسي ما صورته وفي المسئلة قيود ستة استنفدت  
من الذخيرة وقاضينا ونشرع الهداية الاول قيود بالكتاب  
لانه لو كان له مونة كطعام فلا اجر اتفاقا الثاني في قيد  
برد الجواب لانه لو لم يشرط رد الجواب المبيى بالجواب  
وتركت الكتاب ثم فيما لو كان ميتا او غائبا فله الاجر كاملا  
الثالث قيد بالذم اب اذ لو ذهب بلا كتاب فلا اجر  
له الرابع قيد بان وجهه ميتا اذ لو وجهه حيا ودفع اليه  
وايته بالجواب فله الاجر كاملا او كان المكتوب اليه غائبا  
فدفعه اليه اذ لم يدفع اليه او دفع اليه المكتوب اليه و  
لم يقرأ او رجع بغير الجواب فله الاجر الذم اب الخامس  
قيد بتبليغ الكتاب اذ لو استاجر لم يبلغ رسالة  
اليه فلا فذهب ولم يجده المرسل اليه او وجهه ولم  
يبلغه الرسالة ورجع فله الاجر والفرق ان الرسالة  
قد تكون سرا لا يرضى المرسل بان يطلع عليه غيره وفي  
غير المختوم لا يكون سرا بخلاف الرسالة فانها لا يخلو  
عن الاسرار وما اختار الرسالة على الكتاب الاليس  
المرسل اليه قال شمس الاثمة اخلوا في الرسالة والكتاب  
سواء اسر قيد برد الكتاب اذ لو تركه هناك ولم  
يرد اليه المرسل استحق اجرة الذم اب اتفاقا انتهر  
**ول** سوير موهن البناء كالفصارة اقول ورجي اليه  
اذا كان يضر بالبناء يمنع منه وان كان لا يضر لا يمنع هكذا  
اختاره الحلواني وعليه الفتور كما في الذخيرة **ول** اي  
البناء ونحوه يعني به الشجر والطحاب **ول** قيمته مستحق  
القطع قال شارح المجمع ومعرفة قيمته كذلك انه تقوم

الارض مع الشجر المأمور ماله بقلعه ويقوم وليس فيها  
هذا الشجر ففضل ما بينهما هو قيمة الشجر وانما فسرنا  
بكذا لانه قيمة المقلوع ازيد من قيمة المأمور بقلعه لكون  
المونة مصروفة للقطع كذا في الكفاية انتهر **ول** والزرع  
يترك باجر المثل اقول منناه اذا كان بالقضاء او الرضاء والا  
فلا اجر كما في الاشياء والنظائر في القنية ونفسها لا اد بقول الفقهاء  
اذا انتهت الاجارة والزرع لم يخصد يترك باجر بقضاء  
او بعقد مما حتى لا يجب الاجر الا باحد هما انتهر واقول هذا في  
غير ما استثناء المتأخر ومنه الوقف والمعد للاستقرار  
ومال اليتيم فانها اذا انقضت المدة وبقي الزرع بعد ما حتى ادرك  
يقضى باجر المثل طاز اذ على المدة مطلقا **ول** قال في الكنز الخ  
اقول مواخذة هذه وارادة عليه في قوله المتقدم والزراعة  
مرة كذا لانه الاجارة لا تنصح وان ذكر مدة الاستبصار لم يبين  
ما يزرع فيها وليس في كلامه ما يستدل به على وجه الاطلاق  
**ول** وانما تاديا وزنا اقول الواو زيادة **ول** والا خفف  
كالسمسم والشعير اقول يعني لو استاجر ما حمل مقدار من البر  
حمل مثل كيل سم او شعير او كذا مثل وزنه على الاصح كما في  
التيبين **ول** لانه ربما يكون اضر اقول بل يجوز بمضرة على لانه  
جزم به من قبل **ول** وضمنه باردا ف رجل الخ اقول ذكرانه يضمن  
نصف القيمة ولم يذكر ما يجب عليه من الاجر وقال في النهاية  
وفي المحيط انه يجب عليه جميع الاجرة اذا هلك بعد ما بلغت  
مقصدة ونصف القيمة ثم المالك بالخيار ان يشا ضمن  
الرديف وانما ضمنه الركب فالركب لا يرفع بما ضمنه والرديف  
يرجع ان كان مستاجرا والا فلا كما في التبيين **ول** وضمنه  
بالزيادة على حمل معلوم ما زاد ان طافت الحمل اقول وهذا اذا  
حملها الزيادة مع المسمى وكانت من جنسه حتى لو حملها  
المسمى وحده ثم حملها الزيادة وحدها او حملها وكانت من غير  
جنسه فقطبت بضمه جميع قيمتها كالمستاجر ثور الحنطة  
معلومة فزاد يجب جميع القيمة كما في التبيين وفي تمة

ضاد

لم يستحصه



الفتاوى استكرى دابة ليحل عليها عشر مخاتيم بر جعل في  
الجواز عشرون واولها كذا رزانه تحل هو عليها فحل هو ولم  
يشترك المستكرى في الحل الاضمانه ان يملك ولو حمله معا  
ووضعه عليها يضمن المستكرى ربع القيمة ولو كان البر في  
جواز القين فحل كل جواز القاء ووضعهما على الدابة معالايض  
المستاجر شيئا ويجعل حمله مما استحق بالعقد **انتهر**  
وجوازه بها عما استوجبت اليه ولو اذابها وجائيا وردا  
اليه قال في الكافي هذا صحيح **انتهر** كما سنده **ول** بمنزلة  
المودع اذا خالف الخ سنده في باب التصرف  
والجناية في السرهن ان المستاجر والمستعير اذا خالف  
ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ من الضمانه على ما عليه الفتوى  
**ول** وقيل الجواب بخبر على اطلاقه تفسير الاطلاق بان  
استاجر ما ذبا واياها **ول** قال في الهداية هذا صحيح  
وقال في الكافي الاول صحيح اقول هذا وهم لانه اعتمد في  
الكافي على التصحيح الذي اعتمد صاحب الهداية فلا مخالفة  
بين ما اعتمداه من التصحيح لانه لو قال في الكافي في قيل هذا  
الضمان بالمجازة اذا استاجر ما ذبا لا جائيا لانقضاء  
العقد وانه ما اذا استاجر ما ذبا وجائيا لبقا العقد و  
قيل بل هو ضامن في الوجهين وهذا صحيح وقيل الاول صحيح  
**انتهر** لمخصا **ول** ونزع سرج حمار مكره وادبانه اقول  
هذا عند ابي حنيفة وقال يضمن بقدر الزيادة وفيه  
الحقايق نقل عن العبدن والفتوى على قولها **انتهر** وما قاله  
رواية الاجارات عن ابي حنيفة واختلف في تفسير  
الزيادة قيل مساحة حتى اذا كان السرج باخذ منه  
ظهر الحمار قدر شبرين والاكاف قدر اربعة اشبار  
يضمن نصف القيمة وقيل ثقل حتى اذا كان السرج منون  
والاكاف ستة امنا يضمن ثلثي قيمته **انتهر** كما في البرهان  
وقال الاتفاق وكما في الفقيه ابو جعفر يقول ان كانت  
تلك الدابة تؤكف بمثلها وتسرج بحجب الضمان

وما قاله

حجب الزيادة وان كانت تلك الدابة لا تؤكف بمثلها وجب  
عليه ضمان الكل لانه قصد ائلافه وصار بمنزلة حل في الجسر  
وهذا القول احسن وبه نأخذ اليه هنا لفظ ابي الليث  
**انتهر** وقيد بنزع السرج والاكاف لانه لو استأجره  
عينا كبيرا كب خارج المصير فاسرها لا يضمن اتفاقا وان كان  
منه الا ساقل يضمن وقيد بتبديل سرجها باكاف لانه  
لو بدل اكافها بسرج لا يضمن اتفاقا لانه اخف منه الاكاف  
ولو بدل سرجها بسرج تسرج بمثلها فذلك لا يضمن  
اتفاقا وان كانت لا تسرج بمثل يضمن اتفاقا كما في  
شرح المجمع وذكر المصنف رحمه الله هذا الاخير **ول** له الامر  
انه بلغ اقول وكذا لو بلغ بعد نزع سرجه **ول** واخذ القبا  
باجر مثله اقول هذا في ظاهر الرواية ورور الحسن عن ابي ج  
انه لا خيار له والخيار ضامن له قيمة الثوب كما في  
البرهان مع توجيه كل **ول** ذكره قاضينا اقول وقال  
عقبة وقال الشيخ الامام شمس الامة الشري كان الشيخ  
الامام يقول عرف ديارنا في الاعمال التي يفد  
المتعلم فيها بعض ما كان متقدما حتى يتعلم نحو عمل ثقب  
الجوامر وما اشبه ذلك فاما من جنس ذلك  
يكون الاجر على المولى ان كان مسمى فالمسمى وان لم يكن  
فاجر المثل عليه للاستاذ ولم يكن من جنس هذا يجب  
الاجر على الاستاذ **انتهر** والله اعلم **باب الاجارة الفاسدة**  
**قول** والشيوع اقول اجارة المشاع فاسدة عند ابي ج  
وعندهما يجوز بشرط بيان نصيبه وان لم يبين نصيبه لا  
يجوز في الصحيح وفي المصنف الفتوى في اجارة المشاع  
على قولها كذا في التبيين وفي شرح المجمع لابن الملك  
واجارة المشاع سواء كان يحتمل القسمة او لا بانزله  
نصيبه من دار مشتركة من غير الشريك فاسدة عند  
ابي حنيفة رضي الله عنه والفتوى على قوله **انتهر** **ول** اخترزبه  
عن الشيوع الطائر فانه لا يفد الاجارة الخ اقول وهذا

عمل



حيلة جواز اجارة المشاع على قوله وكذا حيلة جوازها  
 عنده ان يحقها حكم حاكم كافي شرع المجمع والتبيين **ولـ**  
 او اجور جلا في دارها الخ اقول يعني انه لو مات اخذ المورثون  
 او المستاجرون لانفسد الاجارة في حصنة الحى وهو ظاهر  
 الرواية وقال زفر قدس في كليتها وهو رواية عن ابي  
 حنيفة **ولـ** وجهالة المسمى الخ اقول وكذا انفسد لوجهل  
 بعضه كناية درهم وثوب ما وكذا اذا رد في الزمان  
 كان خطه اليوم فيها هم وان خطه غدا فينصفه اذا لم  
 يخطه الا في الغد لا اجتماع التسميين فيكونه الاجور محمولا  
 فيجب اجر المثل غير زائد على المسمى **ولـ** فانه قد  
 بهما ايرنهذين الاخيرين وجب اجر المثل باستيفاء المنفعة  
 بالغاما بلغ اقول هكذا مثله في التبيين ويرد عليه ما ذكرناه  
 من مسئلة ترد يد العمل اذا لا يتجاوز فيها المسمى مع ان  
 فادها لجهالة المسمى كما سيذكر فيما سياتي **ولـ**  
 والا ايروانه لم تنفسد بهما بل بالشرط والشيوع لم يرد  
 على بيان المسمى اقول ويرد عليه ما قال الزيلعي وقالوا اذا  
 استاجر دارا على ان لا يكثرها المستاجر فسد  
 الاجارة وتجب عليه ان يكثرها اجر المثل بالغاما بلغ انهر  
 فهذه فسد بالشرط وزيد فيها على المسمى **ولـ** هكذا ينبغي  
 الخ اقول قد علمت ما فيه **ولـ** فانه اجر داره بعبد مجهول  
 فكن مدة ولم يدفعه فعليه للمدة اجر المثل بالغاما بلغ و  
 تفسخ في الباقي اقول وجوب اجر المثل غير متوقف  
 على عدم دفع العبد اذ هو الواجب للفساد فلا مفهوم  
 لما ذكره بل هو بيان للواقع بخلاف ما اذا عينه بان اجر  
 داره سنة بعبد بعينه فكن المستاجر شهرا ولم  
 يدفع العبد حتى اعتقه صح اعتاقه وكان على المستاجر  
 للشهر الماضي اجر المثل بالغاما بلغ وتنقض الاجارة  
 فيما بقي لانه الاجارة باعناق العبد فسدت فيما بقي  
 وكذا لو اجر دارا بعين فكن الدار ولم يسلم العين حتى

ظاهر

سنة

ملكت كانه عليه الاجر بالغاما بلغ انهر كافي الخانية **ولـ** واذا تم  
 فلكل منهما ان ينقض الاجارة اقول هذا بشرط ان يكون  
 الاخر حاضرا وان كان غائبا لا يجوز بالاجماع وقيل عند ابي  
 يوسف يجوز وكذا لو قدم اجرة شهرين او ثلاثة وقبض  
 الاجرة لا يكون لكل واحد منهما الفسخ في قول المجمل اجرة  
 كافي التبيين **ولـ** وفي ظاهر لكل منهما الخيار اقول وبه يفتى  
 كافي التبيين **ولـ** وفي اعتبار الاول نوع خرج اقول المراد به  
 اول ساعة من الشهر **ولـ** استاجر عبد ابا جرم معلوم و  
 بطعام لم يجز اقول وهذا بخلاف مالوشط طعام العبد  
 على المستاجر كافي الخانية استاجر عبد اكل شهر كذا على  
 ان يكون طعامه على المستاجر او دابة على ان يكون علفها على  
 المستاجر ذكر في الكتاب انه لا يجوز وقال الفقيه ابو الليث  
 في الدابة ناخذ بقول المتقدمين اما في زماننا العبد  
 يأكل من طعام المستاجر عادة انهر **ولـ** وطعامها وكسوتها  
 اقول كانه لا يولى اعادة حرف الجربا يقول ويطعامها و  
 كسوتها لانها مسئلة مستقلة وليست تنبها للاول **ولـ**  
 وعندهما لا يجوز يعني فالحواز قال به ابو حنيفة قاله اخانا  
 ولها الوسط كافي شرح المجمع **ولـ** سواها ان زوج الخ اقول  
 هذا في الاصح **ولـ** وجاز للمستاجر فسخها ان مرضت او حبلت  
 اقول وجاز لها ايضا ان تفسخها باذنه اهلها وبعدهم جريان  
 عادتها بارضاع ولد غيرها ولما يبرتها به كافي التبيين **ولـ**  
 لا تخم شي منها اقول وما ذكر محمد من انه الدهن والرحا على  
 الظير فذاك من عادة اهل الكوفة كافي البرهان **ولـ** فان  
 ارضعت بلبن شاة اقول بان اقرت به او شهدت  
 بينة بارضاها بلبن البهايم له وان عجزت كونه بلبن  
 شاة فالقول لها مع يمينها استحيانا ولو شهدوا  
 انها ما ارضعته بلبن نفسها لم تقبل لقيامها على النفي مقصودا  
 بخلاف الاول لدخوله في ضمن الاثبات وانما ما قاله  
 بين الظير كافي الذخيرة **ولـ** فلا اجر اقول هذا ظاهر على اختيار

من مال

اقاما



شمس الائمة حيث قال والامح انه العقد يد على اللبن لانه  
 هو المقصود وما سور ذلك من القيام بمصالحه تبع واما على  
 اختيار صاحب الهدية انه المقصود عليه المنفعة وهو القيام  
 بخدمة الولد وما يحتاج اليه ففيه نظر لانه جعل الارض  
 مستحقا تبعا للخدمة فكيف يسقط كل الاجر بتركه كما  
 في البرهان **ول** بخلاف ما اذا دفعت الى خادمها حتى ارضعت  
 حيث تحقق الاجر اقول هذا استحقاقه اذ لم يشترط  
 ارضاع ثديها وان شرط فدفعته لخادمها اختلفوا فيه  
 والامح انها لا تحقق كما في الذخيرة **ول** وفي المحيط الخ  
 اقول يشك عليه ما ذكره في البرهان عن سنن ابي داود  
 عن عبادة بن الصامت قال علمت ناسا من اهل الصفة  
 الثواني فاهدوا الى رجل منهم قوسا فقلت ليست بمال  
 واريها في سبيل الله لا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فاتيته فقلت يا رسول الله رجل اهدى الى قوسا بمن كنت  
 اعلم الكتاب والقراءة ليست بمال واريها في سبيل الله  
 قال ان كنت تجب ان تطلق طوقا من نار فاقبلها وفي  
 رواية فقلت ما تريها يا رسول الله فقال حجرة بين  
 كنفيك تقلدتها او تعلقها ان **ول** او استاجر حمارا ليجمل  
 زاده ببعضه اقول المراد ببعضه قدر معلوم منه ويكون  
 له اجر المثل لا يتجاوز به المسمى اذا فعل ما استاجر له  
 وهذا اذا اورد العقد على الجميع ببعضه واما اذا اورد  
 العقد على البعض ببعضه الباقي فلا اجر له لانه ملك  
 النصف في الحال بالتعجيل فصا شريكا كما نص عليه  
 وينظر هل سيج النوب مثله **ول** او من يجزله كذا اليوم  
 بلذا اقول هذا على الصحيح من مذهب الامام انه الاجارة  
 فاسدة قدم العمل واخر اذا اذن الاجر بعد الوقت  
 والعمل واما اذا ذكر الوقت اول ثم الاجر ثم العمل بعده  
 او ذكر العمل اول ثم الاجر ثم الوقت لا يفد العقد كما  
 في الثانية **ول** ونفع الاجير في وقوعها على المنفعة

القوان  
 الخ

لعل صوابه على المدة يوضحه تعليل بقوله لانه يستحق الاجر  
 بمضي المدة عمل اول ولو كونه قسيما لما يقع العقد عليه وهو  
 العمل والزمان فليتام **ول** لانه اثر هذه الافعال يبقى بعد  
 انقضاء المدة اقول لو كانت الاجارة طويلة فلا يبقى كفضل  
 اثر بعدها او كان الربيع لا يحصل الا به لا يفد اشتراطه  
 وقد يحتاج الى كمال الجد اول ولا يبقى اثره الى القابل عادة  
 بخلاف كمال الانهاز لانه اثره يبقى الى القابل عادة ان اثره من  
 التبيين **ول** ولو زرعها فمضى الاجل عاد صحيحا اقول صحة  
 العقد لا تتوقف على مضي الاجل بعد الزراعة بل اذا  
 ذرع ارفعت الجهالة لما ذكر بعد وجه الاستحسان  
 فيما اذا بلغ الحمل المكافاة الجهالة ارفعت قبل تمام العقد  
 فليتام **ول** عاد العقد صحيحا يعني استحسانا كما في  
 المحمود في الطريق اقول لا يخفى انه شبه عدم استحقاقه  
 الاجر في التعذر وعمل الطعام المشترك بما اذا اجد في  
 الطريق وفيه نظر لانه لا يسقط الاجر الا فيما بقي على قول  
 ابي يوسف خلافا لمحمد كما ذكره فكانه ينبغي ان يقال كما  
 في ما بقي بعد الجحود في الطريق **ول** واذا اتحد الا اقول  
 ثم لو استوفى احدهما المنفعة عند اتحاد الجحور  
 فعليه اجر المثل في ظاهر الرواية وروى الكرخي عن  
 ابي يوسف انه لا شيء عليه كما في التبيين **باب في الاجارة**  
**ول** يعني استاجر رجلا ليرعى غنمه شهرا بدرهم فهو  
 اجير مشترك اقول اذا وقع العقد على هذا الترتيب الذكر  
 كانه فاسدا كما قدمناه عن الثانية وهي مسيلة الخيارات  
 المتقدمة **ول** وافق المتأخرون بالصالح على النصف  
 اقول قال البرجندري في الفصول العاديت كان الشيخ ظهير الدين  
 الراغباني يفتي بقول ابي حنيفة قال صاحب العدة سالت  
 عنه هل تجبر الخصم على الصلح عند من قال به اجاب بانه  
 كنت افتي بالصالح في الابد افوجعت لهذا وعنه صاحب  
 المحيط انه ان كان الاجير مصلحا لا يجب الضمان وان كان



خلافة تجب الضمان كما هو مندها وان كان مستورا كالحال يوم  
بالصلح انتهى وفي التبيين ويقول كما يفتي اليوم لتغير احوال  
الناس و به تحصل صيانة اموالهم انتهى وقال العيني و  
يعني بما قال افتى بعضهم ويقول الامام اخرون و افتى  
بالصلح جماعة منا انتهى وقال قاضي خازن والمختار في  
الاجير المشترك قول ابي حنيفة انتهى **ول** بل يضمن ما  
هلك بعلمه كالخرق اقول وصاحب الثوب خبير ان  
شأه من قيمته غير معمول ولم يعطه الاجر وان شاء  
ضمنه معمولاً واعطاه الاجر وقد نظيره كما في التبيين  
**ول** او غرق السفينة من مدة اقول او معالجته لانه  
ذلك من جنائنه يده فيضمنه وان كان صاحب الطعام  
او وكيله في السفينة لا يضمن الملاح لشي من ذلك  
لانه صاحب الطعام اذا كان معه في السفينة كان  
الطعام في يد صاحبه فلا يضمن الملاح الا ان يصنع  
فيها شيئا او يفعل فعلا يتعمد الفساد كما في البرهان  
**ول** او سقط من دابة اقول قيل هذا اذا كان كبيراً يستمسك  
على الدابة ويركب وحده والا فهو كالمحتاج والصحيح انه  
لا فرق كما في التبيين **ول** حتى انه الخنازير لو قطع الحشفة  
وبرئ المقطوع تجب دية كاملة اقول ويقطع بعضها  
يجب حكومة عدل كما ذكره الاتقاني **ول** وان انكسر دية  
اقول يعني اذا كان الكسر بصنعه بانه زلق او عثر او  
كسر عدا وان كان من غير صنعه بانه زحمه الناس فانكسر  
فلا يضمن عنده وعندهما يضمن قيمته في موضع الكسر  
كما في التبيين **ول** اعلم ان السورة من كلام الزليخ **ول**  
او ذكر المدة او لا نحو ان يكتاجر اعياناً شهر اربعين له  
غنا مسماة باجر معلوم اقول اذا وقع العقد على هذا  
الترتيب كان فاسداً كما قد مناه وصحته انه يلج ذكر  
المدة الاجر فتأمل **ول** فلا يتغير حكم الكلام الاول بالغير  
المعجزة والراء المعلقة **ول** لكن تجب اشتراط خيار

التبيين

التبيين في البيع اقول في اشتراطه في البيع روايتان وقد حكاهما  
المصنف رحمه الله في باب خيار الشرط وذكرنا الخلاف في صحيحهما  
**ول** لانه الاجر انما يجب بالعمل الى اقول هذا وجه الفرق بين الجارة  
والبيع على احدي الروايتين فيه حكمه الزليخ **ول** وفي الثاني اجر  
المثل غير زائد على المسمى اقول المراد بالمسمى مسمى اليوم الثاني  
وهو نصف درهم لا يزاد عليه في الصباح وفي الجامع الصغير  
لا ينقص عن نصف درهم ولا يزاد على درهم انتهى كما في التبيين  
وما في الجامع الصغير هو ظاهر الرواية كما في نسخة من البرهان  
**ول** استاجر حماراً ففعل عن الطريق الى اقول هذا ان لم يكن  
تخلف عنه اما لو تخلف عنه فتركه على باب بيت ودخل حتى  
توارى عنه او تخلف عنه في الطريق لحاجة كبول او غايط حتى  
غاب عنه بصره او ضل في الطريق وعلم به فلم يطلبه مع عدم  
ياسه او وقفه وصلى الفرض فذهب او انتهب وهو  
ينظر اليه ولم يقطع اير الفرض ضمنه لانه ترك الحفظ مع القدرة  
عليه لانه ضوف ذهاب المال يبيع قطع الصلوة وان  
كانه درهما وان لم يغيب عنه او كان في موضع لا بعد فيه  
هذا الذهاب تضييعاً له بانه كان في سكة غير نافذة او  
في بعض القوي الا ضيعة لم يضمن كما في البرهان **ول** فخاف  
على الباقية ان تبهرها اقول يعني تخاف الفياع فهو عذر  
عند ابي حنيفة لانها ضاعت بغير فعله وهما ضمناه لتركه  
اتباعه بحسب وسعه كما في البرهان **ول** لا يسترد اجر  
عبد محجور اقول وكذا لا يسترد اجر الصبي المحجور استحقاقاً  
فيهما كما في البرهان **ول** فاجر هو اير العبد نفسه اير من غير  
الفاسد قالها في فاجره زائدة في نسخة **ول**  
والعبد مريض او ابق اقول لو صدق هذا كان اولى  
ليتمه قوله بعده فان كان ابقاً او مريضاً لا يجب الاجر  
وان لم يكن تجب والا فكيف يحكم بخرجه وابقائه ثم يرد  
بينه وبين عده **ول** وقال الموجب في اخرا اقول وكذا  
الحكم لو انكر بالمرة **ول** حكم الحال اقول فيكون القول قول من

يجب



بشهادة الحال مع بينه فيصلح الظاهر مرجحاً وإن لم يصلح حجة  
وهذا ظاهر في جانب المتأخر لأنه ليس فيه إلا دفع الاستحقاق  
عليه وإن شهد للموجر ففيه اشتغال من حيث استحقاقه للأجر  
بالظاهر وهذه لا تصلح للاستحقاق وجوابه أنه يستحقه  
بالباب السابق وهو العقد وإنما الظاهر بشهادة على بقاءه  
إلى ذلك الوقت وعلى هذا إذا عاين الولادة قبل العقد والشر  
قبل البيع القول لمن الولد والشر في يده حكماً للحال كما في التبيين  
**قوله** والقول لب الثوب في الأجر وعدمه أقول هذا عند  
أبي حنيفة ويجعل أبو يوسف القول للصانع إن كان حريفاً  
له أرطيطاً بينه وبين المتأخر إذا عطا في حرفة وحكم  
محمد بالأجر إن كان موهوباً فاعمل تلك الصنعة بالاجرة وبه  
يفتق الشهادة الظاهر لدعواه كما في البرهان وفي الصنف  
أيضاً الفتور على قول محمد وكذا في التبيين **باب فسخ الأجرة**  
**قوله** لا إنها تنفسح لا يتوهم في خيار الشرط فلا وجه لذكره  
**قوله** لا احتمال الانتفاع بوجه أخر علة لقوله تنفسح بخيار  
الشرط وليس له مساس بهذا المقام لأنه في وجود عيب  
وأيضاً لا يتأتى في جانب الموجد وخيار الشرط يعرهما لأنه  
للزور فترور **قوله** تنفسح الخ هذا على الأصح وقال بعضهم تنفسح  
بهذا لا يشيأ العيب وخواب الدار ونحوه كما في  
التبيين **قوله** لا احتمال الانتفاع بوجه أخر أقول وما استأجر  
لا جله مع الخلل كما سيأتي **قوله** فانه الأجرة تنفسح  
به أيضاً كذا في نسخة وعلى الأصح كما اختاره أنها تنفسح  
به **قوله** فلو لم يخل به أو انتفع أو أزاله سقط خياره أقول  
سقوط الخيار واضح فيما إذا انتفع أو أزال الخلل أما فيما إذا  
لم يخل فليس له خيار أصلاً فلا يقار سقط خياره إذا  
السقوط فرغ من الثبوت فكانه ينبغي أن يقول بطله  
ليس له خيار والسالبة تصدق بنفي الموضوع **قوله**  
وبعد عطف على خيار الشرط أقول يعني أنها تنفسح  
بالعذر فيثبت به حق الفسخ وفي كفيته اختلاف

أشار في الجامع الصغير إلى أنه لا يحتاج فيه إلى القضا بمنزلة عيب  
المبيع فينفذ العاقد بالفسخ وفي الزيادات إن الأمر يرجع  
إلى الحاكم ليفسخ كالرجوع في الهبة قال شمس الأئمة الحنفي  
هذا هو الأصح ومنهم من وفق فقال هذا إذا كان العذر ظاهراً  
الفسخ والأصح في الحاكم وقال قاضي خان والمجيب  
هو الأصح كما في التبيين **قوله** كما في سكون وجع ضرر  
واختلاف عرس أقول ليس ذلك كله شرطاً لأن الثاني لا يجبر  
على اتلاف ماله ولا جسد له لأنه قد يتلف لهاته بالقلع كما  
قالوا في القصاص يبرء من الجاني تخاسياً عن اتلاف  
لهاته بنزعه ولا يجبر على إطعام ماله لمن لا يشكره أو يجزله ضرراً  
كما هو مشاهد هذا ما ظهر لي ثم رأيت في البدائع الأمثلة  
الخلع لكنه يفيد ذلك **قوله** ولو مدين لا يقضي إلا بثمن  
ما أجور أو ادفعها تفسخ قال الزيلعي اختلفوا في كيفية  
فسخه فقال بعضهم يبيع الدار أو لا فينفذ ببيعته وتنفسح  
الأجرة ضمناً لبيعه وقال بعضهم تنفسح الأجرة أولاً  
ثم يبيع انتهز **سائل شتى** **قوله** والمراد به هنا  
ما يبقى منه أصول القصب المحصود في الأرض أقول  
كذا الواحق الشوك فهلم يفسخ **قوله** استأجر ما أو  
استعارها الخ أقول ولعله لم يذكر المملوكة لأنه إذا لم يضمن  
فيما ذكر المملوكة أو لم يضمن الضمان **قوله** قال شمس الأئمة  
عدم الضمان إذا كانت الرباح سكتة ثم تغيرت أما  
إذا كانت مضطربة فيضمنه أقول نقله الزيلعي عن شمس  
الأئمة بصيغة ينبغي فانه قال وأما إذا كانت الرباح  
مضطربة ينبغي أن يضمن انتهز وفي جامع الفصولين رجل  
حرق شوكاً أو شيئاً في أرضه فذهبت الريح بالشرارات  
إلى أرض جاره وأوقفت زرعاً إن كانه ببعد من أرض  
الجار على وجه لا يصل إليه شر النار في العادة  
فلا ضمان عليه لأنه حصل بفعل النار وإنه جبار ولو  
كانه بقرب من أرضه على وجه يصل إليه شر النار غالباً



فانه يضمن لانه لا يقاد في ملك نفسه لكن بشرط السلامة  
 انتر **قوله** سقي ارضه سقياً لا تختمه الخ اقول يعني لا تختم بقاءه بان  
 كانت صعودا وارض جاره هو طاعيل علم انه لو سقي ارضه  
 نفذ الى جاره ضمن ولو كان يستقر في ارضه ثم يتعد الى ارض  
 جاره فلو تقدم اليه جاره بالسكرو الاحكام ولم يفعل ضمنه و  
 يكون هذا كاشهاد على حايطة ولو لم يتقدم لم يضمن كما في  
 جامع الفصولين **قوله** لانه شركة الوجوه في الحقيقة اقول  
 لا في ارضه نظراً ثم رايته الزبيعي قال ان هذه شركة  
 الصنابع ثم قال وقول صاحب الهداية هذه شركة الوجوه  
 في الحقيقة فهذا هو جازمته يتقبل وهذا كحداقته يعمل فيه  
 نوع اشكال فانه تفسير شركة الوجوه ان يشتركا على  
 ان يشتريا بوجوهها وليس في هذه بيع ولا شراء  
 فكيف يتصور ان يكون شركة الوجوه وانما هو شركة  
 الصنابع على ما بينا انتر **قوله** وحمل حمل مقتدا اقول  
 ليس هو من شرط الجواز بل هو تصرف بما يجوز له في  
 هذا العقد فانه اذا حمل غير مقتدا لا يقال بعدم صحة  
 الاستجارة به بل ينفى ان يكون كما تقدم فيما لو استاجر  
 لقدر معلوم فزاد عليه ان طافت الكل ثم املت ضمنه  
 الزيادة وان لم تنطق ضمنه كل قيمتها **قوله** ويعبر ويودع  
 فيما لا يختلف الناصر في الانتفاع به اقول هذا مستغن  
 عنه بما قدمه في اوائل كتاب الاجارة بقوله وفيما  
 لا يختلف به العمل بطل التقييد لانه غير مفيد  
 ثم قوله ويودع لم يظهر له سر تقييده بما لا يختلف  
 او لا بداع ليس الا الاحتفاظ ولعل الصواب و  
 يوجب لقوله بعده فاذا استاجر دابة ليركب لا يوجب  
 غيره ولا غيره واقول هو ايضا مستغنى عنه بما  
 تقدم من قوله في الاجارة وان خصص به اكب  
 او لا ليس فخالف ضمنه كذا كل ما يختلف بالمستعمل  
**كتاب العارية قوله** لانه منسوبة الى العار

الاستحفاظ  
 ٥٨

لانه طلبها عار وعيب قال في المغرب انها منسوبة الى العارة  
 اسم من العارة واخذها من العار عيب وفي النهاية ان ما  
 في المغرب هو المعول عليه لانه صلى الله عليه وسلم باسمه  
 الاستعارة فلو كان العار في طلبها لما باسمه انتر كما في البحر  
**قوله** هي عليك تقع اقول وقال الكرخي والث في ابا حنة و  
 توجيه كل ذكره الزبيعي **قوله** اطلاقا لا اسم المحل على الحال فيه  
 تأمل ولعله من اطلاق السبب على المسبب **قوله** اقول بهذا  
 التقدير يندفع ما عترض صاحب الكافي الخ اقول يخالف  
 هذا الدفع ما ذكره في الايمان بقوله يرد بهذا البرقضية عنه  
 ابي حنيفة لترجيح المعنى الحقيقي فليتأمل **قوله** ولا يضمن  
 اذا املت بلا تعدد هذا اذا كانت العارية مطلقة فان  
 كانت مقيدة في الوقت مطلقة في غيره نحو ان يعيره  
 يوما فلو لم يرد ما بعد مضي الوقت ضمنه اذا املت كما في  
 شرح المجموع وهو المختار كما في العمادية انتر سواء استعملها  
 بعد الوقت او لا وذكر صاحب المحيط وشيخ الاسلام  
 انه انما يضمن اذا انتفع بعد مضي الوقت لانه حينئذ يصير  
 غاصبا اما اذا لم ينتفع به في اليوم الثاني فلا يضمن كالمودع  
 اذا امسك بعد انقضاء المدة ومنهم من قال يضمن على  
 كل حال لانه المستعمل بمسك مال الغير بعد المدة لنفسه  
 بخلاف المودع كما في شرح المجموع والتضمين مطلقا  
 اخذ شمس الائمة الشرح كما في الثانية وفي جامع  
 الفصولين ولو املت بعد مضي مدة العارة ضمنه  
 في قولهم اذا امسكها بعد المضي بل اذن فصار غاصبا  
 انتر قلت لكن ايرد على اطلاق الفصولين التضمين  
 في قولهم ما ذكره صاحب المحيط وشيخ الاسلام كما  
 ذكرناه **قوله** فلا توجب ولا ترهن اقول وسكت عن ابدانها  
 واختلافها فيه واكثرهم على انه يجوز وعليه الفتور كما  
 في التبيين **قوله** او ضمنه المستاجر الخ اقول وسكت  
 عن ما لو ضمن المهر من فينظر حكمه **قوله** ويعار ما لا يختلف

قد مر



استعماله اعم عنيه ارفقنا اقول هذا التقييد ليس باحتراز  
 لقول الزيلعي وان كان لا يختلف بعينه النفع كالكسفة والكل  
 جاز ان يفعل بنفسه وبغيره في اوقات ثلثة التقييد  
 بالانتفاع فيما لا يختلف لا يفيد انتهاز الا ان يقال ان انتهاز الموصل  
 وان كان الاكثر استعمالها مقرونة بالواو وذكرنا هنا  
 على حد قوله تعالى فذكر ان نفعه الذكر **قوله** فمن استعار  
 دابة مطلقا اقول بعينه في النفع والزمان وهذا نقل الزيلعي  
 عن الكافي ثم قال ففعل بعينه صاحب الكافي كالاجارة  
 فعلى هذا ينبغي ان يحمل هذا الاطلاق الذي ذكره هنا على ما يختلف  
 بالمستعمل كاللبس والركوب والزراعة على ما اذا قال  
 على ان ركب عليها ثوبا او لبس الثوب من ثوبا  
 كما حمل الاطلاق الذي ذكره في الاجارة على هذا انتهاز **قوله**  
 وضمنه رب الارض ما نقص البناء والفسر بالقلع  
 اقول معنى قوله ضمنه ما نقص ان يقوم قائما غير مقلوع  
 لانه القلع غير مستحق عليه قبل الوقت كما في التبيين  
 وفي البرهان فاذا كانت قيمتها وقت مضى المدة المضروبة  
 عشرة دنانير مثلاً وحين قلعها ثمانية يرجع بدنانير  
 كذا ذكره القدور بر انتهاز ثم لو اراد تملكها فيما اذا وقت  
 بتملكها بقيمتها قايماً غير مقلوعين بعينه بغير ثمانية  
 بشرط قيامها الى المدة المضروبة لانه القلع غير مستحق  
 عليه قبل الوقت كذا ذكره الحاكم الشهيد الا ان يرى فيها  
 المستعير ولا يضمن قيمتها فله ذلك لانها ملكه و  
 انما اوجبت الضمان على المعير له فعلى الضرر عنه فاذا  
 رضى كان هو احق بملكه وقيل بخير المعير ان نقصت  
 الارض بالقلع نقصا عظيماً انتهاز كذا في البرهان وفي  
 الخاتمة جزم بالملك اذا استصرت **قوله** وفي  
 الترتيب رعاية الحقيقين اقول ليس في عبارة  
 الاعراة حق مستعير في العبارة سقط هو و  
 يترك باجر المثل لانه في الترتيب الى اخوه كما هو مقرر

تتملكها

بجانب

في كتب المذهب ونص في البرهان على انه الترتيب باجر  
 استحضارنا ثم قال عنه المبسوط ولم يبين في الكتاب  
 ان الارض تترك في يد المستعير الى وقت ادراك  
 الذرع باجر او بغير اجر قالوا وينبغي ان تترك باجر  
 المثل كما لو انتهت مدة الاجارة والزرع بقل بعد انتهاز  
**قوله** رد المستعير الدابة الخ اقول وهذا الحكم في المتأجر  
 كما في البرهان **قوله** بخلاف الاجنبي فانه يضمه اقول كذا  
 في الكثر وقال الزيلعي وهذا يشهد له قال في المتأجر ان  
 المستعير ليس له ان يودع وعلى المختار ان هذه المسئلة  
 محمولة على ما اذا كانت العارية موقنة فمضت مدتها  
 ثم بعثها مع الاجنبي لانه بما سألها بعد يضمن لتعديه فكذا  
 اذا تركها في يد الاجنبي انتهاز وفي البرهان وكذا بعينه يبرأ  
 لو رد بها مع اجنبي على المختار بناء على ما قاله شيخ  
 العراق من ان المستعير يملك الايداع وعليه الفتور  
 لانه لما ملك العارية مع ان فيها ايداعاً وتملك المتأجر  
 فلان يملك الايداع وليس فيه تملك المتأجر اولى  
 واو لو ا قوله وان رد بها مع اجنبي ضمن اذا ملكت بانها  
 موضوعة فيما اذا كانت العارية موقنة فقد انتهت  
 باستيفاء مدتها وحينئذ يصير المستعير مودعاً و  
 المودع لا يملك الايداع بالاتفاق انتهاز **قوله** وضع  
 المستعير العارية بين يديه فقام فضا عت لم يضم  
 الخ اقول وهو شأن ملو لو كانت دابة لما قال في  
 الخاتمة استعار دابة فقام في المفازة ومقودها  
 في يده فجاء انسان وقطع المقود وذهب بالدابة ولم  
 يعلم المستعير لاضمانه على المستعير لانه لم يترك الحفظ  
 ولو ان التارق مد المقود منه يده وذهب بالدابة  
 ولم يعلم به المستعير كان ضامناً لانه اذا نام على وجه يمكن  
 مد المقود منه يده وهو لا يعلم بكونه تضييعاً قيل هذا  
 اذا نام مضطجعا فانه نام جالس لا يضمن على كل حال



لانه لو نام جالب ولم يكن المقود في يده ولكن الدابة تكون  
بين يديه لا يضمن فبهنا اولى انتهر **قوله** ليس للاب اعارة  
مال طفل له اقول والصبي الماذون اذا اعاره له صحت الاعارة  
كما في الخاتمة **كتاب الوديعه قوله** بشرطها كونه المالك  
قابلا لاثبات اليد عليه اقول فيه تسامح والمراد اثبات  
اليده بالفعل ولا يكفي قبول الاثبات كما اشار اليه بعد قوله  
وحفظ شئ بدونه اثبات اليد عليه محال **قوله** وحكمها  
وجوب الحفظ الخ اقول وجوب الاداء عند الطلب  
الا فيما لو كانت سيفافا اراد صاحبه الضرب به عدوانا  
كما سيأتى **قوله** كذا الامنا المتوليا الخ اقول فالمستثنى  
ثلاثة كما ذكرنا وزاد العلامة المرحوم الشيخ زين في  
الاشباه والنظائر عليها سبعة احد المتفاد ضامين  
اذا مات ولم يبين حال المال الذرى في يده والوصي  
اذا مات مجهلا والاب اذا مات مجهلا مال ابنه  
والوارث اذا مات مجهلا ما اودع عند مورثه  
ومن مات مجهلا ما الفته الزرع في بيته ومن مات  
مجهلا ما وضعه ماله في بيته بغير علمه والصبي  
المجهول اذا مات مجهلا ما اودع عنده ثم قال  
فصار المستثنى عشرة انتهر وزدت عليها  
تسعة الحمد وصيه ووصي القاضيه والمجهول لصغر  
ورق وجنونه وعقله ودين وسفه وعته و  
قد الحقها بنظم ابن وهب في كتاب تيسر  
المقاصد وهو الذرى لخصته من شرح ابن الشحنة  
رحمة الله قلت لكن القول بان الاب لا يضمن  
ضعفه العماد بقوله الاب اذا مات مجهلا يضمن  
وقيل لا يضمن كما وصى انتهر **قوله** اد قاضيا اودع  
مال اليتيم ومات مجهلا يشترى اليه انه يضمن لو  
وضع اموال اليتامى في بيته ومات ولا  
يدير ابن المال وانه لم يبين لانه مودع فيضمن

صحت

الضرب

لما

بموت مجهلا وبه صرح العماد انتهر وذكر قاضيا عن ابن سرح  
لومات القاضى ولم يبين ما عنده من مال اليتيم لا يضمن  
**قوله** وكذا في الخاتمة اقول وذكره في كتاب الوقف  
**قوله** وبحفظها بنفسه وعياله اقول ما لم يكن المدفوع  
اليه منهما كما في الخاتمة والمعتبر فيه المالك لا النفقة  
الاثر ان المرأة لو دفعت اليه زوجها لا تضمن كما في التبيين  
واختلف فيما اودع اليه من في عيال صاحب الوديعه كما  
في الخاتمة **قوله** واجبره بعينه الاجير مائة او مثاهره  
كما في البرهان وقيد الزيلعي الاجير مثاهره بان تكون نفقة عليه  
انتهر واقول يتأمل فيه مع ما قدمه اعني الزيلعي من انه المعتبر فيه  
المالك لا النفقة انتهر وعن محمد رحمه الله ان المودع اذا دفع الوديعه  
اليه وكيله وليس في عياله او اليه امين من امانيه يضمن بقدر  
ماله وليس في عياله لا يضمن ذكره في النهاية ثم قال وعليه الفتوى  
وهو انه الى الترتيب وهو الى الحلواني ثم قال وعن هذا لم يشترط  
في التحفة في حفظ الوديعه بالعيال فقال ويلزم المودع حفظه  
اذا قبل الوديعه على الوجه الذي يحفظ ماله وذكر فيه اشياء  
حتى ذكر ان له ان يحفظ بشريك العنان والمفاوضة وعبد  
الماذون له في يده ماله ثم قال وبهذا يعلم ان العيال ليس بشرط  
في حفظ الوديعه انتهر **قوله** الا اذا خاف حرقا او غرقا  
فسلم اليه جاره او غلث اخو قالوا اذا لم يمكنه ان يدفعها اليه  
منه هو في عياله وان امكنه ان يحفظها في ذلك الوقت  
بعياله فدفعها اليه الاجنبى يضمن لانه لا ضرورة له فيه  
وكذا لو القاهما في سفينة اخبر فوقع في البحر ابتداء  
او بالتدريج يضمن لانه التلاف حصل بفعله كما في  
التبيين **قوله** كذا اريضمن ايضا المودع اذا طلب رباها  
فمنع اقول الا في ثلاث سائر نقلها عن الخاتمة في  
الاشباه **قوله** او محجرا عنده اقول بان قال لم تود  
عنى اموال قال ليس له على شئ ثم اودع رد او تلقا صدق  
كما في جامع الفصولين وحكى في مجود العقار خلافا



**قوله** يعني اذا طلبها صاحبها فمجد ما عنده ثم اقول لا ضمن اقول  
وفي الخاتمة لو سأل صاحبها او اجنبي عن حالها عنده فمجد  
قال شمس الائمة يعني عند زفر خلا فالابي يوسف وذكر  
الناطقي ان الجود محضه صاحبها يكون فخال للوديعة  
فيضمن انه نقلها عن موضع كانت فيه حالة الجود واذا لم  
ينقلها عنه لا يضمن انه في جامع الفصولين محمد بن ابي العاربية  
فيما يحول عنه ملكه ضمن ولو لم يحول انه **قوله** استر كما اقول  
يكون شركة اهلك كما في التبيين **قوله** وهذا القائل يقول  
ان المستعير والمستاجر اذا خالفا ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ  
عن الضمان الى اقول في العاربية قال الاستر وشي ان المستاجر  
والمستعير اذا خالفا ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان  
على ما عليه الفتور **قوله** فان لم يأتها او نهاه فضاغت  
ضمنه اقول ومحل ضمانه فيما اذا لم يأتها الطريق ما اذا كان له  
بدن السفر وان لم يكن له منه بد بان سافر مع اهل البيت  
وكذا لو نهاه عن الخروج بها من المصير خرج يضمنه ان كان  
له منه بد والا فلا كما في التبيين **قوله** وكه السفر بها  
اقول قد تقدم في الاجارة للمودع ان يراف بالوديعة  
في البر لا البحر انتهى فيحمل الاطلاق هنا على ما قدمته ثم **قوله**  
تخلف الدارين اقول هذا مستغن عنه بقوله قبله  
او حفظ في دار امر به في غيرها والله الموفق **كتاب**  
**الرهن** **قوله** وشرا ما حبر المال احتراز عن رهن الحر والمذموم  
والحر ونحوها اقول فيه تسامح لانه المذموم ولكن لا يمكن  
الاستيفاء منه فلا يناسب ان يكون خرجا بقوله حبر  
مال بل بقوله بحق يمكن اخذه منه واما الحر فهو مال ايضا ويمكن  
الاستيفاء منه بتوكيل ذمي ببيعه او بشفه ان كان  
الرهن والرهن من اهل الذمة **قوله** يجوز افرغا من هذه  
الاحوال اما متداخلة او مترادفة ذكره العيني **قوله** بالاكل  
يجب تويضه اقول ولذا قال في النهاية وفي بعض نسخ القدور  
بالقرب من الالف واللام وهو خطأ واعتبر هذا بقول

ما قيده

بل قل

ر

الرجل ورت با علم من زيد وعمر ويكون الا علم غيرهما ولو كانا لا علم  
من زيد وعمر ويكون واحد منهما فكلية من التبيين وقال في الموصل  
شرح المفصل ان من هذه ليست من التفضيلية التي لا تتجأ مع  
اللام وانما هي من التبيينية في قولك انت الافضل من قريش  
كما نقول انت من قريش ونحوه قول الفقهاء الرهن مضمون بالاكل من  
قيمه ومن الدين انه كذا في مجمع الروايات شرح القدور **قوله**  
يعني اذا ادعى الرهن هلاك الرهن ضمنه الرهن بالاكل من  
قيمه من الدين كما تقدم **قوله** انه لم يقع البينة عليه جعله شرطا  
للزوم الضمان يورهم بمفهومه انتفا الضمان باقامة البينة وليس  
مراد او رجاء او همت عبارة ان الرهن لا يقبل منه دعوى  
الهلاك بلا بينة وليس مراد اذ لا فرق عندنا بين ثبوت  
الهلاك بالبينة وبين ثبوت بقوله مع يمينه ويكون الرهن  
في الصورتين مضمونا بالاكل من قيمته ومن الدين وقول  
محتج الدرر العلامة الوائى رحمه الله الظاهر ان كلمة انهم هنا  
وصلية ليس بظاهر وعلى تسليمه يحتاج لتأويل يكون ان وصليته  
وكونه الضمان ليس الاضمان الرهن لا مطلق الضمان وكذا وقع  
الايهام في عبارة ابن الملك شرح الجمع حيث قال يعني اذا  
ادعى الرهن هلاك الرهن ولم يقع البينة عليه ضمنه عندنا انه  
وليس المراد ظاهره ومتن الجمع وشرحه لمصنفه لا ايهام فيهما  
وقد اوضح الحكم وازال الايهام في الحقايق شرح منظومة  
الغسفي حيث قال في باب الامام مالك رحمه الله وقيمة الرهن  
على الرهن اذا ادعى الهلاك ولم يبرهن ادعى الرهن هلاك  
الرهن ولا بينة له يضمن قيمته بالغة ما بلغت عنده اير الامام  
مالك رحمه الله بنا على ان المودع لو ادعى هلاك الوديعة ولم  
يقطع ملك مع شيء اخر لا يصدق عنده وعندنا يصدق  
ويسقط الدين بقدره والباقي لا ضمان عليه انه وقد ذكرت  
هذا في ضمن رسالة مسماة بغاية المطلب في الرهن اذا  
ذهب **قوله** فانه يبقى مضمونا ما بقي القبض والدين كذا  
لو بقي القبض بعد الفسخ ووالدين فيترد منه ما

٢٢٢



او رايه بخلاف طواير اهل الدين فلا ضمان لعدم استيفائى الدين  
**قوله** ولا يكلف تمكينه من بيعه يعنى لا يكلف تسليم الرهن لبيع ٥٥  
 لقضا الدين لان عقد البيع لا قدرة للمرتهن على المنع منه **قوله**  
 فكيف يصح القضا منه ثمة نعم يصح بما اذا باعه وسلم الثمن بخضرة  
 المرتهن فاذا فاه منه لانه حكم الرهن المحبس الى قضا الدين  
 ولو منه ثمة **قوله** وجعل خاتم الرهن في خضرة اليمنى او اليسرى  
 الخ اقول وهذا فيما لو كان المرتهن رجلا امالو كان احراراً فانه يضمن  
 ولو لبس به غير الخضرة لانه التمسك به كذا فيكون من باب  
 الاستعمال كما في التبيين **قوله** ونقله بسيفي الرهن اقول ظاهر  
 الضمان مطلقا كما في التبيين وقال قاضي خازن وفي السيفيين يضمن  
 اذا كان المرتهن يتقلد سيفين لانه استعمال النهر فلم يعطل بعادة  
 الشجاعة بل نظر الى حال المرتهن على انه المص نظر الى حال المرتهن  
 في لبس الخاتم فوق اخر **قوله** وفي لبس خاتم فوق اخر يرجع الى  
 العادة الخ اقول وكذا لو رهنه خاتين فليس خاتما فوق خاتم كما  
 في التبيين **قوله** الا انه ياد به القاضى اقول ظاهره انه يجوز الا ان يكون  
 ما انفقه ديناً يرجع به ولا بد منه التفرع بجعله ديناً عليه كما في  
 الملتقط وعنه ابي حنيفة انه لا يرجع عليه اذا كان صاحبه حاضر  
 وان كان باء القاضى كما في التبيين وقال الشافعي في منجز  
 احو القاضى لا يرجع عليه ما لم يجعله ديناً عليه على ما هو المذكور  
 في الذخيرة ثم قال شمس الائمة وهكذا نقول في كتاب اللقطة  
 واكثر ما يجئنا على هذا انه لا بد من التنصص على انه يكون  
 ذلك ديناً على الراهن اما بالنحو والامتناع فلا يصير ديناً  
 انتهر والله اعلم **باب ما يبيع رهنه والرهين به اولا قوله**  
 والفضل للراهن يعنى عليه ان لا يضمن المرتهن لكونه امانة  
**قوله** لا يصح رهن مشاع نفى الصحة كجمله ان يكون للفساد  
 او للبطلان ولم يتعرض لكونه فاسداً او باطلاً وفيما اشار  
 اليه في الذخيرة والمفنى دليل على انه فاسد لا باطل فالمقبوض  
 بحكم الرهن الفاسد يتعلق به الضمان وهو الصحيح والمقبوض  
 بحكم الرهن الباطل لا يتعلق به الضمان اصلاً لانه الباطل منه

السفينة

الرهن مالا يكون منعقد اصلاً كالباطل في البيع والفساد منه  
 ما يكون منعقد الكن يوصف الفساد كالفاسد من البيوع  
 وشرط انعقاد الرهن ان يكون مالا والمقابل به يكون مالا مضموناً  
 وهو شرط جواز الرهن ثم قال ففي كل موضع كان الرهن مالا  
 والمقابل به مضموناً الا انه فقد بعض شرائط الجواز فيعقد  
 الرهن لوجود شرط الانعقاد لكن بصفة الفساد لا لعدم  
 شرط الجواز وفي كل موضع لم يكن الرهن مالا او لم يكن  
 المقابل به مضموناً لا ينعقد الرهن اصلاً كذا في النهاية  
 للسفينة **قوله** هو الصحيح راجع الى قوله والظاهر وذكر  
 التصحيح في النهاية ايضا **قوله** او تخلها دونها اريد دون الارض  
 ليس المراد جميع الارض بل قدر موضع الشجر كما قال الزبيدي  
 اما لو رهن الخيل بمواضعها جاز ولا يمنع الصحة مجاورة  
 ما ليس برهن **قوله** كذا العكس الخ يعنى بان نص على عدم  
 رهن المنفى اما لو رهن الارض وسكت عن الخيل والتم والزرع  
 والرطوبة والبنا والفرس بها يكون ذلك رهنها تبعاً لا اتصاله  
 كما في التبيين **قوله** ولا يضمن له مرتهنها الذي رخص ارجاع  
 الضمير بالخ ففات حكم علم باقية المذخورات معها **قوله**  
 لانه المبيع غير مضمون على المشتري يعنى للتضييع فلا مطالبة  
 له على المشتري بعد هلاكه **قوله** فيهلك في يد المرتهن عليه  
 بما وعدته الدين اربين قدره واما اذا لم يسم قدره  
 بان رهنه على ان يعطيه شيئاً فهلك في يده يعطى  
 المرتهن الراهن ما شاء لانه بالهلاك صار مستوفياً  
 شيئاً فيكون بياضه اليه كالمواقر بدين كذا في التبيين عن  
 الذخيرة قال محمد رحمه الله ولا استحس اقل منه درهم **قوله**  
 فانه يهلك يعنى قبل الافتراق **قوله** وبالمسلم فيه فان يهلك اي  
 الرهن ثم العقد اسواء يهلك قبل الافتراق او بعده **قوله** ولو  
 يهلك يهلك مضموناً على الاسباب وكذا الوصى يضمن للصغير  
 وذكر في النهاية معزيا الى التمر تائيه وهو الى اللاك ان قيمة الرهن  
 اذا كانت اكثر من الدين يضمن الاسباب بقدر الدين والوصى

شرائط



بقدر القيمة لانه لا باب ان ينتفع بما للصبي ولا كذلك الوصي  
 وذكر في الذخيرة والمفني التسوية بينهما في الحكم فقال لا  
 يضمنان الفضل لانه امانة وهو وديعة عند المرتهن وكما  
 ولاية الايداع كذا في التبيين وتامه فيه مفعول **اول** لان  
 عقد الرهن تبرع من جانب الراهن الخ كذا اعطا الكفيل وكان  
 ينبغي ذكره ايضا ليم التعليل للجانبين **اول** قال الباقية وقد  
 اعطاه شيئا غير المبيع امسك هذا التقييد بغير المبيع غير  
 احتراز لانه لو قبض المبيع ثم قال له ذلك كان رهنا بضمنه  
 كما في التبيين **اول** نظر حجة كل من شخصين الخ يعني اذا  
 لم يورثا فانه ارخا كان صاحب التارخ الا قدم اولى وكذا  
 لو كان الرهن في يد احدهما كان اولى كما في التبيين وان  
 كان في ايديهما فانه علم الاول منهما فهو له وان لم يعلم لم يكن  
 رهنا لواحد منهما قوما قال في الاصل وبه نأخذ وفي  
 الاستحسان لكل نصف رهن بنصف حقه كما في النهاية  
 والله اعلم **باب يوضع عند عدل** **اول** خلافا لما لك كان  
 الاولى ان يذكر خلافا لرواين ابي ليلى ايضا **اول** ويضمن  
 العدل بدفعه اليه قال في النهاية يضمن القيمة انهر ولعله فيما  
 اذا لم يكن مثليا انهر ثم لا يقدر العدل ان يجعل القيمة  
 رهنا في يده لانه مقضي عليه فلا يكون قاضيا كما في  
 النهاية عن الذخيرة انهر فيما خذاتها منه وجعلها رهنا  
 عنده او عند غيره يرفع احدهما الا الى القاضي  
 ليفعل ذلك كما في شرح الكز للعبين فانه تعذر اجتماعهما  
 رفع العدل احدهما الى القاضي ولو جعل القيمة في يد  
 العدل وقد ضمنها بالدفع الى الراهن ثم قضى الراهن  
 الدين فهي سلمة للعدل لوصول عين مال الراهن اليه  
 ولا ياخذها المرتهن لوصول حقه اليه وان ضمن العدل  
 القيمة بالدفع الى المرتهن كان للراهن اخذها منه ويرجع  
 العدل بها على المرتهن لو دفع اليه الرهن رهنا بان  
 قال هذا رهنك فخذ تحقك واحب به بدنيك

يضمنان  
 سا

رهن مع

استهلك الرهن او هلك لدفعه على وجه الضمان وكذا يرجع  
 لو دفعه له عارية او وديعة واستهلكه المرتهن كما في  
 النهاية عن الذخيرة **اول** ويجبر الوكيل عليه ابر البيع ان حل الاجل  
 يعني الوكيل المشر وطاله البيع في عقد الرهن وكذا يجبر لو شرط له  
 بعد الرهن على الصحيح كما في التبيين **اول** لانه ملكه اير لانه العدل  
 ملك الرهن بالضمارة **اول** فلا يرجع المرتهن على العدل بدينه لعل  
 الصواب ان يقال فلا يرجع المرتهن على الراهن بدينه لانه لا يتوهم  
 الرجوع على العدل ووجه عدم رجوع المرتهن على الراهن انه لما وصل  
 الثمن بتاوية العدل صح اقتضاؤه لانه الراهن ضمنه صار المرتهن  
 قابضا عنه ملك الراهن فلا يرجع له عليه **اول** او ضمنه المرتهن  
 ضمنه اير ضمنه العدل المرتهن ضمنه الراهن الذريعة واداه اليه **اول**  
 فهو ان ذلك الثمن له اير للعدل الخ اقول نفقها ينبغي ان يرجع العدل  
 بما بقي من ضمان القيمة على الراهن ايضا لكونه مغورا من جهته  
 والا يضيع عليه با في القيمة التي اخذها منه المسحق فلينظر  
 ثم ان المصنف رحمة الله لم يذكر رجوع المشتري في هذا الشق  
 بل سبذكر فيها لو كان الرهن قايما وهما لو ان المشتري  
 سلم الثمن بنفسه الى المرتهن لم يرجع على العدل به بل  
 على المرتهن والدين على الراهن على حاله كما في التبيين و  
 اقول نفقها ينبغي انه ان سلم الى العدل يرجع به عليه  
 ثم يرجع العدل به على المرتهن والمرتهن يرجع على راهنه  
 بدينه فانه قيل بذلك يصير العدل قد ضمنه للمشتري  
 الثمن وللمسحق القيمة فالقيمة يرجع بها على الراهن لانه  
 وكيله والثمن يرجع به العدل على المرتهن والمرتهن يرجع  
 على الراهن بدينه قال الامر استقرار ضمان القيمة والثمن  
 على الراهن فلينظر **اول** وسلم المقبوض له يعني وبيع الراهن  
 عنه الدين **اول** وفي القايم اخذه منه مشريه ويرجع  
 اير مشريه على العدل يعني فيما اذا سلم المشتري الثمن  
 بنفسه الى العدل ولعوانه سلم الى المرتهن لم يرجع على  
 العدل به لانه العدل في البيع عامل للراهن وانما يرجع عليه



اذا قبض ولم يقبض منه شيئا فبقى ضمانه الثمن على المرتهن و  
 الدين على الراهن على حاله كما في التبيين **باب التصرف**  
**والأمانة في الرهن قول** - انما جاز المرتهن او مضمي دينه نقد  
 ابرو يتنقل حقه اليه ثمنه كما سيذكره المصنف في الصحيح  
 فيكون محبوسا بالدين كما في البرهان والتبيين **قوله** - وان  
 فتح ابر المرتهن عقد الرهن لم يفتح لعل صوابه عقد بيع  
 الرهن **قوله** - فلو اجاز له ابر المرتهن البيع الثاني جاز الثاني  
 لا الاول كذا عكسه كما في التبيين **قوله** - فلو اجازها ابر  
 هذه التصرفات المراد ان لو اجاز ما حصل منها بعد البيع فقول  
 من البيع او غيره كان يفتنع عدم ذكر البيع لانه ليس من مدخل  
 الاجازة والمسئلة من التبيين قال ولو باع الراهن ثم اجره  
 او رهنه او وهبه من غيره فاجاز المرتهن الاجارة او الرهن  
 او الهبة جاز البيع الاول دون هذه العقود انتهى واجازة  
 البيع مقصودة تقدم ذكرها **قوله** - سعي العبد للمرتهن في  
 الاقل من قيمته ومن الدين كيفية ذلك ان ينظر اليه قيمة  
 العبد يوم العتق ويوم الرهن واليه الدين فيسعى في الاقل  
 منها كما في التبيين **قوله** - سعى كل من المدين والمستولدة قال  
 الزبيدي ثم يقبض بالسعاية الدين ان كان من جنس حقه و  
 كان الدين حالا وان لم يكن من جنس حقه صرف نجسه  
 ويقضى به الدين وان كان مؤجلا كانت السعاية رهنا عنده  
 فاذا حل الدين قضى بها على نحو ما ذكرنا في الحال **قوله** - وجنبى  
 التمسكه بضمته المرتهن فيما خذ مثله او قيمته يعني يوم استهلكه  
 بخلاف ضمانه على المرتهن فانه يعتبر قيمته يوم القبض لا  
 يوم هلك كما في النهاية **قوله** - اعاره ابر الرهن حره لئلا يراه  
 او اعاره احد هما قال في النهاية في استعمال اللفظ الامارة  
 في جانب المرتهن تسامح لانه الامارة بملك المنافع بغير  
 عوض وهو لم يكن مالكا لها فكيف يملك تملكها ولكن  
 لما عومل بهنا معاملة الامارة من عدم الضمان وتلك  
 الاستداد اطلق اسم الامارة لمنافاة بين يد العارية

وتمكن

ويد المرتهن انتهى **قوله** - واذا اجر او وهب او باع احد هما باذن  
 الاخر منه اجنبى خرج من الرهن قال الزبيدي كذا الوضو المرتهن **قوله**  
 مرتهن اذنه باستعماله قال في جامع الفصولين فانه لم يؤذن  
 له وخالف ثم عاد فهو رهن على حاله انتهى **قوله** - ان يملك حال العمل  
 لم يفتح يعني بان صدقه الراهن ولو اختلفا في وقت الهلاك  
 فادعى المرتهن انه وقت العمل والراهن في غير حال العمل كان  
 القول للمرتهن والبيئة للراهن كما في النهاية عن فتاوى قاضي خان  
 وكما في التبيين **قوله** - وان عين المعير تقيد بما عينه من قدر بيانه  
 ما قال في الذخيرة لو سمي له شيئا فريهه باقل من ذلك او اكثر  
 فالمسئلة على ثلاثة اوجه الا اذا كانت قيمة الثوب مثل  
 الدين او كانت اكثر من الدين فريهه باكثر من الدين او باقل فانه  
 يضمن قيمة الثوب والثالث ان تكون القيمة اقل من الدين  
 فاذا زاد على المسمى يضمن قيمة الثوب وان نقص ان كان  
 النقصان الى تمام قيمة الثوب لا يضمن وان كان النقصان  
 اقل يضمن قيمة الثوب انتهى **قوله** - لانه ادين خالف  
 ثم عاد الى الوفاق فلا يضمن قال في العبادية قال الاسترغشي  
 ان المستاجر والمستفيع اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ  
 من الضمان على ما عليه الفتوى **قوله** - ضمانة الراهن على الراهن  
 مضمونة ابر فيكون حكم الرهن **قوله** - واذا الزم وكان الدين  
 مؤجلا سقطت من الضمان بقدره كذا في نسخة ولعل  
 صوابه وكان الدين حالا انتهى وهذا اذا كان مالزما من جنس  
 دينه واما اذا كان الدين مؤجلا فلا يحكم بالسقوط بمجرد  
 اللزوم بل مالزما بحبس الدين الى حلول الاطر فاذا اطر اخذه  
 بدينه ان كان من جنسه والا فحتى يستوفي دينه **قوله** -  
 واما ما يوجب القصاص فهو معتبر بالاجماع يعني بان كان  
 في النفس لانه لا قصاص بين طرفي حر وعبد وقال في  
 شرح المجمع يقتص من الرهن اذا حضر الراهن ويسقط  
 الدين انتهى وهذا اذا ثبت بالبيئة اما اذا ثبت بالقرار فلا

ثم ذكر العاد ما يقتضي البراءة  
 بالعود الى الوفاق منه



يشترط حضور سيده **و** ما لو كان جنائنه على الرهن الخ هذا كما  
 هو ظاهر في بيان عدم ضمانها كذلك يصلح ابيانه عدم ضمان  
 مالها ولو باعه باءه بماية المراد امره بالبيع غير مقيد بماية  
 فالماية غير مأمور بها **و** لانه الرهن اذا باعه صار كانه  
 استرده وباعه بنفسه فيه تأمل ولعل صوابه لانه المرتهن  
 اذا باعه باءه الرهن صار كانه ار الرهن استرده وباعه  
 بنفسه **و** فخله عبد بعد ماية فدفع به فكف بكل دينه  
 يعني بجبر الرهن على فكك العبد بكل الدين وهو الالف  
 وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد هو بالخيار  
 ان يشاء افككه بجميع الدين وان شاء سلم العبد المدفوع اليه  
 المرتهن بدينه ولا شيء عليه غيره وقال زفر يصير رهنا  
 بماية كذا في التبيين وقال في المواهب المختار قول محمد  
 رحمه الله **و** جنى خطا فداء وترهنه الخ هذا اذا كان  
 كله مضمونا وان كان بعضه امانة بانه كانت قيمته اكثر من  
 الدين وقد جنى العبد جنائية قيل لهما افدياه او ادفعاه  
 بهما فان اجمعا على الدفع دفعاه وبطل دين المرتهن و  
 ان شاءا فالقول لمن قال انا افدياها كان ثم اذا  
 فداء الرهن كحسب على المرتهن حصته المضمون  
 من الفداء منه وبنه ثم ينظر ان كان حصته المضمونة من الفدا  
 مثل الدين او اكثر بطل الدين فاذا كان اقل سقط من  
 الدين بحسابه وكان العبد رهنا باقى كايه التبيين  
**فصل في** **فصل** فتخر وتخلل يعني فتخر ثم تخلل كما  
 في الكفر وقال الزبيعي قوله ثم تخلل وهو باور عشرة  
 يشير اليه انه المعبر فيه في الزيادة والنقصان القيمة و  
 ليس كذلك بل المعبر القدر لانه العصية والتخلل عن

الالف

الخ

في الكيل والموزون لا يوجب سقوط شيء من الدين باجماع بين  
 اصحابنا فيكون الحكم فيه انه ان نقص شيء من القدر سقط  
 بقدره من الدين والا فلا انتهى وحكمه العين ثم قال قلت  
 القيمة تزداد وتنقص بازدياد القدر ونقصانه انتهى  
 وفي كلام العيني تأمل لانه الكلام في ان نقصان القيمة هل  
 يسقط به شيء من الدين كما في ازدياد القيمة بالزيادة ونقصانها  
 بنقصان القدر انتهى ويظهر قول الزبيعي بما قال في النهاية هذا  
 اذ لم ينقص شيء من كيله واما اذا انتقص شيء من كيله  
 بالتخمر يسقط الدين بقدره لانه ذكر في مبسوط شيخ  
 الاسلام في باب رهن امر الذمة في هذه المسئلة واذا  
 صار رهنا ذكر في الكتاب انه يبطل من الدين على حساب  
 ما نقص ولم يذكر انه اراد به نقصان القيمة او نقصان الكيل  
 قالوا المراد منه نقصان الكيل وذلك لانه العصية متى  
 صار خلا بعد ما صار خرا فانه ينتقص في الكيل شيء  
 فينتقص من الدين بقدره فاما اذا بقي الكيل على حاله  
 واما انتقصت القيمة فانه لا يسقط شيء من الدين عندهم  
 جميعا انتهى والمرتهن ان يخلل العصية اذا صار خرا و  
 ليس للرهن منعه منه بالاسترداد اذا كانا مسلمين  
 ولو كانا كافرين يبقى الرهن جازيا بالتخمر لبقا بحلية الرهن  
 في حق الرهن والمرتهن ولو كان الرهن مسلما والمرتهن  
 كافرا فتخر يفد الرهن فلم يرهين ان يخللها وليس للرهن  
 منعه منه كما لو كانا مسلمين ولو كان الرهن كافرا والمرتهن  
 مسلما فتخر فله اخذ الرهن والدين على حاله وليس للمسلم  
 تخللها فنصرت المسئلة على اربعة اوجه كما في النهاية  
 عن شيخ الاسلام والامام المجتوب **و** واما لم يبطل لانه  
 بصدد انه يعود خلا يعني وان صار فاسدا انتفى البطلان  
 لا يستلزم نفى الفساد لانه بالتخمر يفد الرهن ويملك  
 الحبس للدين في فاسده وانه باطل **و** فهو اير الجلد  
 رهن به اير بدرهم هذا اذا كانت قيمة الجلد يوم الرهن درهما

نها



وان كانت درهين فذلك وانما يعرف هذا فيما اذا نظر الى  
قيمة الشاة حية والى قيمتها مسلوخة فالتفاوت قيمة  
الجلد وهذا فيما اذا كانت قيمة الشاة مثل الدين فاذا كانت  
اكثر منه فيكون الجلد بعينه امانة بحسبه ثم هذا الذر ذكره  
محمد انه الجلد يصير رهنا بما يخصه من الدين لا اشكال اذا  
حصل ديفع الجلد من الرهن بشئ لا قيمة له بان تتر به او شئ  
فاما اذا حصل بماله قيمة ثبت للرهن حق الجسر بما زاد  
الديف في كماله فغيب جلد ميتة وديف بماله قيمة واذا  
استحق الجسر بردين حادث وهو ما زاد الدباغ بماله  
قيمة لم يبطل الرهن الا وراهم لا قال الفقيه ابو جعفر فيه  
قولا في احد هما يبطل ويصير رهنا بقيمته ما زاد الدباغ  
حتى لو اداها الرهن اخذ الجلد والثاني لا يبطل كما في النهاية  
عن شيخ الاسلام والجامع الصغير للمحبوب **قوله** ويراهنك  
يعني التماحيا كذا الواسطة لك باذن المالك بان قال  
رهنا زاد فلكه فلا ضمان عليه ولا يسقط شئ من الدين ويجوز  
تعليقه بالشروط وان افترق الرهن قسم الدين على  
الزيادة المستهلكة والاصل في اصابه سقط وما اصاب  
الزيادة اخذه الرهن من الرهن كما في التبيين **قوله**  
لا الدين يعني ان الزيادة في الدين لا تصح بمعنى ان الرهن  
لا يكون رهنا بالزيادة مع الاصل واما نفس الزيادة  
فصححة لانه الاستدانة بعد الاستدانة قبل قضاء  
الاول جائزة اجماعا **قوله** واما كونها غير معقودة بفلوج  
بسببه قبل الرهن يعني فلو وجد الدين بسببه وهو الاستدانة  
قبل الرهن لانه لو فسخ الرهن بقي الدين **قوله** لانه يد  
الرهن يد استيفاء صوابه يد الرهن **قوله** ابر الرهن الرهن  
عن دينه فقبل القبول ليس بشرط في الابر اما قال في جامع  
الفصولين ابر امدونه فكنت يبرا ولورده يترده برده  
انتهى **كتاب الغصب** يقال غصب زوجة فلان وخر فلان  
انما ذكر المثالين ليبين انه لا فرق بين ما اذا كان مالا وليس

بمنفعة

بمنفعة كالخمر او ليس مالا اصل كالزوج **قوله** احتراز عن مال الحربة  
كذا في النهاية والتبيين لكن مع زيادة كونه في دار الحرب **قوله**  
ويجب المثل في المثلي كالمكيل والموزون قال في النهاية ذكر في المغني  
والذخيرة انه ما يتجنا استثنائية الموزونات الناطف الميزر  
بتقديم الزاير والدهن المر بافقالوا بضمنا القيمة فيها لانه الناطف  
يتفاوت بتفاوت البزرة وكذلك الدهن المر به **قوله**  
وانه انقطع ار المثلي قال في النهاية عن الذخيرة حد الانقطاع ما ذكره  
الفقيه ابو بكر البتي رحمه الله انه لا يوجد في السوق الذر باع فيه وان  
كان يوجد في البيوت **قوله** فانه ادعى الهالك يعني بعد ما  
اقراد شهدوا عليه باقراره بالغصب وكذا الوشهدوا على  
معايينة فعل به الغصب على الاصح وتكون هذه الدعوى والشهادة  
صححة للضرورة لا امتناع الفاصب عادة منه احصاؤه  
المفصوب وحين الغصب انما يتاين من الشهود معايينة  
فعل الغصب دون العلم باوصاف المفصوب فيسقط  
اعتبار علمه بالاوصاف لاجل العذر كما في النهاية **قوله**  
حسب حتى يعلم يعني القاضي لا يعمل بالقضا وليس ملدة  
التلوم مقدار بل ذلك موكل الى راي القاضي وهذا التلوم  
اذ لم ير من المفصوب منه بالقضا بالقيمة له واما اذا رضى  
بذلك او تلوم القاضي فانه اتفقا على قيمتها على شئ او  
اقام المفصوب منه البينة على ما يدعي من قيمتها قضى  
بذلك **قوله** ثم قضى عليه بالبدل هذا على ما ذكر في غصب  
الاصل ان القاضي يتلوم رجاء يظهر المفصوب وذكر في  
السير ان الفاصب اذا غيب المفصوب فانه القاضي  
يقضي عليه بالقيمة من غير تلوم فقبل ليس في المسئلة  
روايتان ولكن ما ذكر في السير جواب الجواز معنا  
لو قضى في الخارج جاز وما ذكر في الاصل جواب الا فضل  
يعني الا فضل التلوم وقيل في المسئلة روايتان كذا في  
النهاية **قوله** اي برهن انه مات عند ما كنه يعني بعد الرد **قوله**  
وهو فيما ينقل ويجوز ويحقق في المنقول بالنقل ولا

ابو جعفر



يتحقق بدون ذلك مالم يتصرف فيه تصرف الملك فاذا تصرف  
قيل يكون غاصبا بدون النقل لانه ذكر في الذخيرة والمغني  
انه اذا ركب دابة رجل حال غيبته بغير امره ثم نزل عنها  
وتركها في مكانه ذكر في اخر كتاب القطة انه عليه الضمان  
وذكر الناطقي في واقعاته فيه اختلاف الروايات ثم  
قال والصحيح انه لا يضمن على قول ابي حنيفة رحمه الله لانه  
غصب المنقول لا يتحقق بدون النقل كما في النهاية **قوله**  
قيل قائل عاد الدين الى تعبيره بقيل ربما يشعر بالضعف  
وليس في كلام الفصول ثم قوله الاصح انه يضمن بالبيع  
والتسليم وبالحجود وفي الوديعه يفيد الاختلاف فيه و  
ما قاله في الجامع الفصولين يفيد بالبيع والتسليم بالاتفاق  
والعقار يضمن بالانكار عند ابي حنيفة حتى لو ادع رجل  
ومحمد الوديعه هل يضمن فيه روايتان ايضا عن ابي حنيفة مع  
والاصح انه العقار يضمن بالبيع والتسليم ويضمن ايضا  
بالحجود انتهى يفيد اوله انه لا خلاف فيه واخوه انه فيه  
خلافا انتهى ثم قول المصنف يعني اذا كان العقار وديعه  
عنده فحجده كان ضامنا بالاتفاق انتهى فيفيد انه لا خلاف  
في مسئلة الوديعه وكلامه متنا مشعرا بخلاف ليس  
دعوى الاتفاق الا في مسئلة البيع على ما يقتضيه اول كلام  
جامع الفصولين وان كان اخوه يقتضي الخلاف **قوله**  
فلزم عليه انه الكني انه قيدت بالعمل الموهن لم يسبق  
للسبب الاول اعني الهدم تعوض الى اخوه قال الشيخ  
العلامة المقدسي رحمه الله اقول يمكن ان يختار الاول وهو  
هو النقيض ويغرم وجوب الضمان بالهدم بالادلة  
لانه اذا كان العمل الذي لا يقصد به الهدم يوجب الضمان  
فالهدم بطريق الاول انه يوجب فتأمل انتهى **قوله**  
وزرعه اختلفوا في تاويل نقصان الارض به قال  
نصير ابن يحيى رحمه الله انه ينظر بكم يتاجر قبل استئجارها  
وبكم بعده فتفاوت ما بينهما نقصانها وقال محمد بن سلمة

ق

لها

ختمه

رحمة الله ينظر بكم شتر قبل استعمالها وبكم شتر بعده  
فتفاوت ما بينهما نقصانها قيل يرجع محمد بن سلمة الى  
قول نصير كذا في النهاية وقال في التبيين وهو يعني قول محمد  
بن سلمة الا قيس لانه العبرة بقيمة العين دون المنفعة  
انتهى **قوله** اي ضمن ما نقص باجارة عبد غصبه كذا لو استعار  
فاجره لانه يصير به غاصبا والمراد نقصان العين لا القيمة  
بتراجع السعوكا سيذكره **قوله** بخلاف البيع الى الفرق بين  
الفصل والبيع ان الاوصاف لا تضمن بالعقل بل بالفعل  
فاذا لم يضمن في البيع ليس للمشتري الا الخيار **قوله** وتصديق  
باجره الى هذا عندهما وقال ابو يوسف لا يتصدق به وقال  
الزبيدي كان ينبغي ان يتصدق بما زاد على ما ضمن عندهما  
لا بالغلة كلها **قوله** اما فيما لا يتعين كالدراهم والدنانير الى  
كذا ذكر الزبيدي هذا التقسيم عن الكرخي على اربعة اوجه  
وذكر الاختيار المذكور ايضا ثم قال واختار بعضهم الفتوى  
بقول الكرخي في زماننا لكثرة المحام انتهى ولعله اراد بالبيع  
الفقيه السمرقندي انتهى والاختلاف بينهم في التصديق  
فيما اذا صار بالتقلب من جنس ما ضمنه بانضمنه دراهم  
مثلا وصار في يده منه بدل المضمون دراهم وان كان  
من غير ما كطعام وعروض لا يجب عليه التصديق بالاجماع  
كما في التبيين **قوله** ولم يقل واعظم منفعه الى على هذا كان  
ينبغي ان لا يذكر ما قدمه بقوله ففادت اعظم منفعه  
وان كان شرا **قوله** والبنا على ساجه بالجيم وال  
بالحامله ياتي ذكرها والحكم بزوال ملك ماكلها اذا كانت قيمة  
بنا الفاصب عليها اكثر من قيمتها والا فلا كما في النهاية والتبيين و  
قال في الذخيرة لم يذكر في الاصل ما اذا اراد الفاصب ان ينقص  
البنا ويد الساجه مع انه تملكها بالضمان هل يحل له ذلك  
وهذا على وجهين ان كان القاضي قضى عليه بالقيمة لا بكل  
له نقص البنا واذا نقص لم ينقطع رد الساجه و  
ان لم ينقص اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يحل

٢٢٢



لما فيه من تضبيع المال من غير فائدة كذا في النهاية واذا كانت  
قيمة الساجدة والبناء سواء فانه اصطلاحا على شئ جاز وان تنازعا  
يباع البناء عليهما وينقسم الثمن بينهما على قدر مالهما كذا في  
البنزارية **قوله** كذا لو خرق ثوبا وفوت بعضه وبعض نفعه  
لفظ الثوب محتمل لا يلبس كالقميص وهو ظاهر ولما  
لا يلبس كالكراس كذا في النهاية وانما عبر بما ذكر  
التفاد بالصحيح في معرفة الخرق الفاحش لانه المباحون  
اختلفوا في الحد الفاصل بين الفاحش واليسير بعضهم  
قالوا انه اوجب نقصا ربع القيمة فصاعدا فهو فاحش  
وانه دون ذلك فهو يسير وقال بعضهم انه اوجب  
نقصا نصف القيمة فهو فاحش وما دونه يسير  
وقال بعضهم الفاحش ما لا يصلح لثوب ما واليسير  
ما يصلح وقال شيخ الاسلام ما ذكر من التحديد من هذه  
الوجوه الثلاثة لا يصح وذكر وجه في النهاية ثم قال  
فالصحيح ما قاله محمد انه الخرق الفاحش ما يفوت به بعض  
العين وبعض المنفعة بانه فاحش جسر المنفعة و  
بقي بعض العين وبعض المنفعة واليسير من الخرق ما لا  
يفوت به شئ من المنفعة وانما يفوت جودته  
ويذكر بسببه نقصا في المالية انظر لذي يتأمل في تفسير  
فوات بعض المنفعة بفوات جسر المنفعة ولعل  
المراد يظهر بقول الزيلعي انه الفاحش ما يفوت به بعض  
العين وجسر المنفعة ويبقى بعض العين وبعض المنفعة  
انظر بعزاة وجسر المنفعة بالحوط على المضاعف  
اليه وهو العين فيكون العامل فيه لفظ بعض لقوله بعد  
ويبقى بعض العين وبعض المنفعة **قوله** وفي حرق يسير  
الخ قال الزيلعي وليس له غير الرجوع بالنقصا لانه العين  
قائمة من كل وجه وانما دخل عيب انظر وهذا اذا قطع  
الثوب قيصا ولم يخطه فانه خاطه ينقطع حق المالك  
عند ناكذ في النهاية عن الذخيرة **قوله** هذا اذا كانت

بظلاله

قيمة الساجدة هو بالحق المهمة والتقبيد ذكره في النهاية ثم قال وهذا  
اي التقبيد بما ذكر اقرب في مسابيل حفظت عن محمد رحمه الله  
لو ابتعت وجاجة لوكوة الفير الخ **قوله** لانه صاحب اصل  
والفاصل صاحب وصف كذا الخيار ثابت لصاحب  
السويق اذ هو اصل والسمن تبع **قوله** وانما سود الخ مروى  
عن ابي حنيفة رحمه الله وعندهما هو زيادة كالخمر وهو مختلف  
عصرو زمانه فالمنفعة الزيادة والنقص **فصل قوله**  
ملكه ملكا مستندا اليه وقت الفصيل الاستناد ليس من كل  
وجه اذ لا يملك الولد **قوله** والارزق ثبوت الملك بلا مالك  
الاولي انه يعطى بانه لا تقدر رد العين وقضى بالقيمة عند العجز  
بطريق الجبر ان ثبت الملك به للفاصل شرط طاللقضا بالقيمة  
انتهر لانه قد يوجد الملك بلا مالك كدنة الكعبة  
المشرفة **قوله** الا ان يبرهن المالك قال في النهاية ولا يشترط  
في دعوى المالك ذكر اوصاف المقتضوب بخلاف سائر  
الدعوى وينبغي ان تحفظ هذه المسئلة **انتهر** **قوله** وانما يبرهن  
المالك قيل والاصدق الفاصل بيمينه في نفي الزيادة  
يشير اليه عدم قبول بينة الفاصل وبه صرح في النهاية  
قال لا تقبل لانها تنفي الزيادة والبينه على النفي لا تقبل  
قال بعض مشايخنا ينبغي ان تقبل بينة الفاصل لا  
سقاط اليمين عن نفسه كالمودع على رد الوديعة  
وكانه القاضي ابو علي النخعي رحمه الله يقول هذه المسئلة  
عدت مشككة ومنه المشايخ من فرق بين مسئلة  
الوديعة وبين هذه وهو الصحيح **انتهر** **قوله** فانه ظهر وهي  
اي قيمته اكثر الخ كذا الخيار للمالك ان ظهر المقتضوب  
وقيمته مثل ما ضمنه الفاصل او اقل وقد ضمنه بقوله  
في ظاهر الرواية وهو الاصح كما في النهاية والنبين والفا  
حبس العين حتى يأخذ القيمة **قوله** او نكول الفاصل  
اي عن الخلف بانه القيمة ليست كما يدعي المالك  
**قوله** وما نقصت الحاررية بالولادة الخ هذا لو بقيت

صب



فانه ماتت وبالولد وفاقيمتها في هذه المسئلة ثلاث روايات  
 عن الامام رحمه الله يبرأ برد الولد بجبر بالولد قدر نقصان  
 الولادة ويضمن ما زاد على ذلك من قيمة الام وفي ظاهر الرواية  
 عليه رد قيمتها يوم الفصيب كاملة كما في النهاية على الميسر **ول**  
 فزوت حاملا فولدت فماتت ضمنه قيمتها بعينه ماتت بسبب  
 الولادة لا على فورها وكذا قال في النهاية قيد بالموت وفي  
 نقاسها ليكون الموت في اثر الولادة انتهى وقال قاضينا  
 وماتت في الولادة او في النكاح فانه على نقل ابي حنيفة انه  
 كان ظهر الجبل عند المولى لا قل من ستة اشهر من وقت رد  
 الفاصب ضمنه قيمتها يوم الفصيب انتهى وقال في المواهب عليه  
 قيمتها يوم العلوق عند ابي حنيفة وقال عليه نقص الحمل  
 على الاصح انتهى **ول** الا ان يكون وقفا او مال يتيم كذا اذا كان  
 معدا للاستقلال بان بنائها لذلك او اشتراها له فانه  
 يضمن المنفعة الا اذا سكن بنا ويل ملك او عقد كبيت  
 كنه احد الشريكين كما في الاشياء والنظاير انتهى وينظر  
 مالو عطل المنفعة هل يضمن الاجرة كالموكن **ول** ولا يضمن  
 خمر المسكر وخنزيره شامل لما لو كان المتلف اهما ذميا  
 وكذا لا يضمن الزرق بشقة لاراقة الخمر على قول ابي يوسف  
 وعليه الفتور كما في البرهان **ول** بخلاف مال الذير فيضمن  
 بائنا فخره القيمة مطلقا والخمر المثل والمتلف  
 ذميا وقيمتها لو مسلما لكن قال في القنية نقل عن الروضة  
 اشترى مسلم خمر امة ذميا فالتفها لم يضمن ولو غصبها منه  
 فالتفها يضمن ثم رقم للروضة والمحيط وقال اشترى خمر  
 منه ذميا فشرها فلا ضمان عليه ولا ثمنه انتهى **ول** ولو  
 اتلفها ضمنه اير مثل الخمر وقيمة الجلد مدبوغا بالاجماع كما  
 في النهاية ثم قال فقيل ظاهره غير مدبوغ واكثرهم على انه  
 يضمن قيمته مدبوغا ثم قال وذكر في الايضاح والذخيرة  
 قال القدوري لو ان الفاصب جعل هذا الجلد ادبوا او  
 اودقرا او جوايا او فروا لم يكن للمغصوب منه

المنفعة

على ذلك سبيل فانه ذكيا فله قيمته يوم الفصيب وان مينة فلا  
 عليه انتهى **ول** فلو ظلمها بمقوم كالمال ملكه ولا شيء للمالك  
 عليه قال في النهاية في هذه المسئلة اختلاف الشايخ منهم  
 من قال مثل ما ذكره المصنف ومنهم من جعلها مثرا لو تخللت  
 بنفسها فيضمنها بالاستحسان انتهى وبقيت صورة من  
 صور التخليل وهي ما لو صيب فيها خل فتخللت واختلف  
 فيها ايضا قال بعضهم على قول ابي حنيفة رحمه الله ان يكون للفاسب  
 بغير شيء سواء صارت خلا من ساعة او بمرور الايام وعلى  
 قولها ان بمرور الايام كان بينهما على قدر كيلهما وان صار خلا  
 من ساعة كان للفاسب ولا ضمان ذكر شمس الائمة المحلوق  
 ظاهر الجواب انه يقسم بينهما على قدر كيلهما سواء صارت  
 من ساعة او بعد حين خلا عند الكل وينبغي ان يكون  
 ضامنا عند الكل على هذا القول ذكره قاضينا في الجامع  
 الصغير **ول** كالقفا بفتحين والظالمات ورق السلم  
 او ثمر الصنط قاموس **ول** اخذه المالك ورد ما زاد  
 الدبغ وطريق معرفته انه ينظر الى قيمته لو ذكيا غير مدبوغ  
 والى قيمته مدبوغا فيضمنه فضل ما بينهما وللفا صيب  
 حبه كالمبيع وذكر في النهاية عن الذخيرة قال القدوري  
 رحمه الله في كتابه انما يكون لصاحب الجلد اذا خذ  
 الدباغ الجلد من مثله فاما اذا القى صاحبه في الطريق  
 فاخذ رجل جلد ما فدبغه فليس للمالك ان ياخذ الجلد  
 وعن ابي يوسف رحمه الله اخذه في هذه الصور ايضا  
 انتهى **ول** ولو اتلفه لا يضمن هذا عند ابي حنيفة خلا قالها  
**ول** معرف بكسر الميم اسم الله لهو كالعود قاله العيني  
**ول** ففي الطنبور يضمن الخشب المنحوت الخ كذا  
 ذكره القدوري في شرح مختصر الكرخي وفي المنتقى  
 عن ابي حنيفة يضمن قيمته خشبا مخلعا وقال الفقيه ابو  
 الليث كانوا يقولون ان معنى قول ابي حنيفة انه يضمن  
 قيمته ان لو اشترى شيء اخر سوا اللهو كجعله وما للمال



وقال في الدين قاضيه على قول أبي حنيفة يضمن قيمتها صالحة  
 لغير المعصية ففي الدف يضمن قيمته دنا يوضع فيه القطن  
 وفي البربط يضمن قيمته قصعة يوضع فيها الثريد **قوله**  
 طر قيد عبد الله قال في النظم لو زاد على ما فعل بانه فتح القفص  
 وقال للطير كش كش او باب اصطبل فقال للبق  
 هش هش او للحمار مهر مهر يضمن اتقا واجمعوا  
 انه لو شق الذق والدهن سايل او قطع الجبل حتى  
 سقط القنديل يضمن **قوله** وفي الدابة والقفص خلاف  
 محمد اير فيضمن عنده والخلاف فيما اذا لم يزد على  
 الفتح اما لو زاد ما قد مناه ضمن اتقا والخلاف ايضا  
 في العبد المخذول قال السرخسي هذا اذا كان العبد مخدونا  
 فانه كان عاقلا لا يضمن اتقا كما في البرازية **قوله** وقيل  
 الخلاف في الدف والطير الخ قال الامام العنابي في  
 شرح الجامع الصغير لو كان طبل الحاج او طبل الصيد  
 او دفا يلعب به الصبية في البيت يضمن بالاتفاق  
**قوله** ولو كان فعل جاز الاولي منه قول العيني وان جاز  
 فعله **قوله** كالالة المغنية تشبه بالمتفق عليه من جانب  
 الامام رحمه الله **قوله** اوسعي بغير حق كذا في جامع الفصولين  
**قوله** او قال له اتلف مال مولائك فاتفق لا يضمن  
 كذا قال في جامع الفصولين لم يضمن الامر اذا بالادب اتلف  
 مال مولاه لم يصرف غاصبا لماله وانما صار غاصبا لقنه و  
 هو لم يهلك وانما المتلف مال المولى بفعله قوله في  
 فسطح مسئلة تدل على خلافه وهي لو اوقن غيره بالتلف  
 مال رجل يوم مولاه ثم يرجع على امره اذا صار مستعلا  
 للقن فصار غاصبا ويمكن الجواب بانه لا ضمان على  
 القن ولا على مولاه في اتلاف مال مولاه فلا رجوع  
 على الامر بخلاف اتلاف مال غير المولى ويمكن ان يكون  
 في المسئلة روايتان فانه قيل يدل ايضا على انه الامر  
 يضمن وان لم يكن سلطانا ومولى وقد مر خلافه اقوله

يمكن الجواب بانه المراد منه هو الضمان لا بتدبير الذي بطريق الاكراه  
 الا تميز ان المباشرة لا يضمن ثم بخلاف ما نحن فيه فافتقار  
 الله سبحانه وتعالى علم انهم **كتاب الاكراه** **قوله**  
 والثاني خوف الفاعل وقوعه يعني في الحال كما في البرهان  
**قوله** او بالتلف نفس او عضو كذا بعض العضو كالتلف  
 ائمة او ضرب بخاف منه على نفسه او عضو من اعضائه  
 كما في البرهان **قوله** في المبسوط الحديث في الحبر الذي هو الاكراه  
 ما يجي الا غتمام البين به الخ كذا في التبيين ثم قال والاكراه بحبر  
 الوالدين والاولاد لا يعد اكراما لانه ليس على ولا بعدم  
 الرضا بخلاف حبر نفسه انه وكذا نقل في البرهان كلام  
 المبسوط وقد كتب الشيخ على المقدسي رحمه الله عليه ما صورته  
 فتمل حبر الاب ذكر في المبسوط القياس انه ليس باكراه  
 ثم قال وفي الاستحسان اكراه ولا ينفذ شي منه التصرف فاش  
 لانه حبر ابيه يلحق به من الخبز ما يلحق به حبر نفسه  
 او اكثر قال ولد الباري يسعي في تخلص ابيه من السجن  
 وان كان يعلم انه يحبس فاف في الزيلعي ليس بمسجون  
 انه **قوله** فبالاول رفض اكل ميتة ودم ولحم خنزير  
 وشرب خمر يعني لا بالحبر وشبهه قال بعض المشايخ  
 انه محمد انما اجاب هكذا بنا على ما كان من الحبر  
 في زمانه فاما الحبر الذي احدثه اليوم في زماننا  
 فانه يبيع التناول كما في غاية البيان **قوله** وبالصب  
 على القتل اثم اي انه علم بالحل والافلا باثم وعنه ابي يوسف  
 انه لا باثم مطلقا كذا في البرهان والتبيين **قوله** حديث عمار  
 بن ياسر رضي الله عنه هو رواه الحاكم في المستدرک في  
 تفسير سورة النحل عن ابي عبيدة ابن جراح بن عمار بن ياسر  
 عنه ابيه قال اخذ المشركون عمار بن ياسر فلم يتركوه حتى  
 سب النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الله ثم بخير ثم  
 تركوه فلما اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما وراءك  
 قال شرب يا رسول الله ما تركت حتى نلت منك وذكر



الهتهم بخير قال كيف تجد قلبك قال مطمئنا بالايمان  
 قال فانه عادوا فعده وقال صحيح على شرط الشيخين ولم  
 يخرجاه ورواه ابو نعيم في الحلية وعبد الرزاق في  
 مصنفه وفيه نزاع قوله تعالى الا انه اكره وقلبه مطمئن  
 بالايمان الآية كذا في البرهان **قوله** فانه عادوا فعده اى  
 الى الطائفة كذا في التبيين وقال في غاية البيان وهو  
 احب بالنبات على ما كان لا احرما ليس بكاين من  
 الطائفة كما في قوله تعالى اهدنا الصراط او معنا  
 انه عادوا الى الاكره ثانيا فعده انت الى مثل ما انت  
 به اولاً من احوال كلفة الكفر على اللسان وطائفة  
 القلب بالايمان انه **قوله** وسماه النبي صلى الله عليه  
 وسلم سيد الشهداء او قال في مثله هو رفيق في  
 الجنة **قوله** وخص ايضا اطلاق ما لم اذم ولم  
 يذكر حكمه بالوصف فلم يتلفه حتى قتل وظاهر عبارة الكثر تقيد  
 ثوابه وان لم يتوض له شارحه ويشير اليه قول قاضينا  
 ولو بوعيد القتل على الطلاق والعناق ولم يفعل حتى  
 قتل لا ياتى لانه لو صبر على القتل ولم يتلف ما انفك  
 يكون شهيدا فلا ياتى لانه اذا امتنع عن ابطال ملك  
 النكاح على المرأة كان اولى انه **قوله** لانه الفاعل الى  
 الحامل فيما يصلح له قال في السراج حتى لو حمل نحو  
 على ذبح شاة الغير لا يحل اكلها انه **قوله** اي لا يرضى  
 قتل مسلم يعني وذمى **قوله** لانه قتل المسلم لا يرضى لضرره  
 ما لا ان يعلم انه لو لم يقتله قتل في المحصر تاح لانه  
 يقتله باخراجه السركة اذ لم يلحقها بالصباح عليه و  
 باتيان حليته كذلك والذي كالمسلم **قوله** ويقاد في  
 العقد الحامل فقط يعني انه لا يباح الاقدام على القتل  
 بالمجى ولو قتل اثم وتقتص الحامل ويحكم للميراث  
 لو بالغوا يقتص المدة من الحامل ويرثها **قوله** ولا  
 يرضى بالاول زنا الرجل لعله انما ذكر لفظ الاول لطول

الميراث

الكلام فيما يتعلق به والا ففقه غنية عن ذكره لا الكلام فيه لقوله  
 بعده وبالثاني الخ وفي كلامه اشارة الى اثمه وفي شرح  
 الكافي رجوت ان لا تأثم يعني المرأة **قوله** كسيرة شامل لالو  
 تداولته لا يدركانه يعني **قوله** كما في سائر البيوع الفاسدة  
 قال في المجتبى بيع المدة يخالف البيوع الفاسدة في اربعة  
 مواضع يجوز بالا جازة بنقض تصرف المشتري بغير القيمة و  
 الاعتناق دون القبض الثمن او المنة امانة في يد المدة وفي  
 الفاسد بخلافها انه **قوله** فيصح اعتناقه كذا في بيرة و  
 استيلا **قوله** وان قبضه ار الثمن مكره لا كذا الواسم المبيع  
 مكره لا ينفذ البيوع **قوله** وردة ايرد البايع الثمن يعني  
 لزمه رده لفاد العقد **قوله** بخلاف ما اذا اكره على  
 الهبة متعلق بقوله او سلم المبيع طوعا ومثلها الصدقة  
**قوله** بنا على اصلنا ان الاكره على الهبة اكره على الدفع هذا  
 اذا كان المدة حاضرا وقت التسليم فانه لم يكن قال الاكره  
 على الهبة لا يكون اكره على التسليم قياسا واستحسانا  
 كما في البرازية **قوله** فانه ضمنه الحامل رجع على المشتري بقيمة  
 يفيد انه ان ضمنه المشتري لا يرجع على الحامل **قوله** ولا  
 ينفذ ما كان قبله يفيد انه لو كان اول المشتري نفذ  
 الجميع **قوله** بخلاف ما اذا اجاز المدة عقدا منها الفرق  
 بين الاجازة والتفويض انه اذا ضمنه فاخذ القيمة صار  
 كانه استرد العين فتبطل البيعات التي قبله بخلاف  
 اخذ الثمن لانه ليس كما اخذ العين بل اجازة فاقترقا هذا  
 بخلاف ما اذا اجاز المالك في بيع الفضولي واحدا من  
 الاشربة حيث يجوز ما جاز له خاصة لانه باع ملك غيره و  
 قد ثبتت بالا جازة لاحد ملك بات فابطل الموقوف  
 لغيره وفي الاكره كل واحد باع ملكه لبثت الملك بالقبض  
 فيه والمانع من نفوذ الكل حق الاسترداد فاذا اسقطه  
 المالك نفذ الكل **قوله** كذا في اير بيع النكاح سواء كان بمجى او  
 غيره ولم يذكر حكم المهر وذلك انه اما ان يكون بمجى كان تزويج

الحامل



امرأة على عشرة آلاف ومهر مثلها الف صح النكاح ولها مهر  
 مثلها الف ويطلق الفضل في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي ان  
 الزوج يلزم الجميع ويرجع بالفضل على من اكرهه وليس  
 بظاهر الرواية واما ان يكون بقيد او حبس فلا يكون اكرام  
 في حق الزوج بل نكاح طابع والتسمية فاسدة لان  
 التسمية تصرف في المال وهو يبطله الهزل فلها مهر مثلها  
 الف لا غير ولا يرجع الزوج على المكره بشئ ولو اكرهت  
 المرأة على التزوج بدون مهر مثلها صح النكاح ولا ضمان على  
 المكره وحكم اعتراض اوليائها في غاية البيان **قوله** ورجع  
 الفاعل على الحامل بقيمة العبد لم يذكر حكم الولاء نصا والاولا للفا  
 انتهز وفي التدبير يرجع بنقصان التدبير في الحال على  
 المكره واذا مات المولى يعتق المدبر ويرجع ورثة المولى  
 بثلاثي قيمته مدبر على الآخر ايضا كذا في الخاتمة **قوله** ونذر  
 كذا كل ما يقرب به الى الله تعالى كصدقة و حج وعمرة وغزو  
 و هدي اذا اوجبه على نفسه فهو واجب سواء كان بملجي او  
 غيره ولا يرجع على المكره بما لزمه من ذلك كما في السراج **قوله**  
 وظاهرة قال الزبيدي لو اكره على ان يكفر فكفر لم يرجع بذلك  
 ولو اكره على عتق عبده فعلم عتق وعلى المكره قيمته ولا  
 يجزيه عن الكفارة ولو قال انا ابريه عن القيمة حتى يجزيه عن  
 الكفارة لم يجز ذلك انتهز وقال في غاية البيان قالوا لو كان  
 هذا يعني المعين من اخس الرقاب لا يتصور ان يكون دونه  
 هذا مجزيا لا يضمن شيئا **قوله** ورجعته يعني على انشاها  
 بخلاف ما لو اكره على الافرار بها فانه لا يصح **قوله** واولا به قال  
 الانقايي ولو بانتهز به لا يرجع بشئ من مهرها مطلقا اعني  
 قبل الدخول او بعده انتهز **قوله** وفيه فيه قال الاتقايي هو مثل  
 الرجعة انشا واقرا **كتاب الحج** **قوله** وسببه الصف  
 والجنون والرق هذه متفق عليها والحق بها ثلاثة اخرى  
 المفتي الماجن والطبيب الجاهل والمكابر المفسر وهذا  
 ايضا بالاتفاق على ما ذكره عن ابي حنيفة رحمه الله كما في النهاية

**قوله** وان وجدته في بعض الاوقات كان ناقص العقل كصبي  
 عاقل في تصرفاته في اطلاق تشبيه افعاله بافعال الصبي تامل  
 بل يجب ان يكون هذا في تصرف صدر منه حال عدم افاقته و  
 اما تصرف وجد منه حال افاقته فهو فيه كالعاقل كما ذكر الزبيدي  
**قوله** واما المعتوه الخ حكمه كالصبي العاقل في تصرفاته و يرفع  
 رفع التكليف عنه كما في التبيين **قوله** فان الرقيق له اهلية  
 في نفسه اشار بهذا الى ان الرق ليس بسبب للرجوع في الحقيقة  
 لانه مكلف محتاج كامل الرأى كالحرة لكنه يجر عليه الحق المولي  
**قوله** ولذا لا يتوقف على اجازته ولا ينفذ ان يباشرة  
 لعلة ثني الضمير باعتبار طلاق الصبي وطلاق المجنون والا  
 فينبغي الافراد **قوله** بان يعقل العقد بان البيع سالب للملك  
 والشرا جالب له قال الزبيدي ويعلم الغيب الفاشش في البيع  
 ويقصد بالعقد تحصيل الربح والزيادة **قوله** لكنه لا يتخاطب  
 بالاداء لكن المجبور عليه لا يتخاطب باذاضانه ما لم ينفذ عند  
 القدرة كالمفسر لا يطالب بالدين الا اذا ايسر وكالتايم  
 لا يطالب بالاداء الا اذا استيقظ **قوله** لا يجزى حر مكلف  
 بسفه هذا عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يوقف حجه  
 على حجر القاضي وعند محمد يجر دسفه صار مجورا وقال  
 في الاشباه والنظائر المجبور عليه بالسفه على قولها المفتي  
 كالصغير في جميع الاحكام الا في النكاح والطلاق الخ  
**قوله** وهو الغير يعلم الناس الجليل اي الباطلة التي لا تخر  
 لتعلم الارادة لكتبين المرأة من زوجها او تسقط عنها  
 الزكاة ولا يبالى بما يفعل من تحليل الحرام او تحريم الحلال  
 وفي الخاتمة او يفتي عن جهل **قوله** فاطلقة الثانية جاز  
 اطلاقه وما صنع المجور في مال من بيع او شرا قبل  
 اطلاق الثانية وبعده كان جازا كذا في الخاتمة الا انه  
 قال بعد قوله فاطلقة واجاز ما صنع المجور انتهز فقد  
 شرط مع الاطلاق اجازة صنفه **قوله** فانه رايها  
 واقرا بالبلوغ كانا كالبالغ حكما يعني وقد فسر امامه



علما بلوغها وليس عليها بين **كتاب المأذون** **قول**  
 الاذن لغة الاعلام قال الزبيدي ومنه الاذن وهو الاعلام بدخول  
 الوقت انتهى وفي النهاية اما اللغة فالاذن في الشيء رفع المانع  
 لمن هو مجور عنه واعلام باطلاقة فيما جرح عنه من اذنه له  
 في الشيء اذنا انتهى **قول** وشرعا فك الحق مطلقا يعني فلا يوقف  
 ولا يتخفف واما حكمه فقال في النهاية هو التفسير الشرعي وهو  
 فك الحق الثابت بالرق شرعا عما يتناول الاذن لا الانية و  
 التوكيد لان حكم الشرع ما ثبت به والثابت بالاذن في  
 التجارة فك الحق من التجارة هذا ما ذكره في المبسوط والاضحا  
 والذخيرة والمغني وغيرهما انتهى **قول** وهو نوعان احدهما  
 اذن العبد والثاني اذن الصبي والمعتوه وسيد كراه  
 الباب **قول** فيتصرف العبد لنفسه لا يلزم منه ان يكون  
 مالكا لما تصرف فيه لنفسه لانه بحكمته مملوك للمولى فاذا  
 تعذر ملكه لما تصرف تصرف فيه تخلفه للمولى في الملك  
**قول** بخلاف ما اذا اذن بشر اثنى معين كطعام الاكل  
 وثياب اللسوة ودابة الركوب وعبد الاستخدام وهو  
 استحسان وفي القياس هو اذن في التجارة كما في البراءة  
**قول** احتراز عما اذا اراد بيع ملك مولاه فانه اذا اراد  
 عبده يبيع ملكا فانه اعيان المالك فسكت لم يكن ذلك  
 اذنا له كذا في الخاتمة اقول بخلافه ما شرح البرهان واثبتنا  
 الاذن بالسكوت انه رأى عبده يبيع ويشترى صحيحا كان  
 العقد او فاسدا ولو لغير مولاه فكت ولم ينه ولم يثبت  
 زفر كالتامني وملك انتهى وكذا قال الزبيدي لا فرق في  
 ذلك بين ان يبيع عينا مملوكة للمولى او لغيره باذنه او بغيره  
 اذنه بيما صحيحا او فاسدا هكذا ذكر صاحب الهداية وغيره  
 وذكر قاضينا في فتاواه اذا اراد عبده يبيع عينا من  
 اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا وكذا المهرين اذا  
 رأى الراهن يبيع الرهن فكت لا يبطل الرهن وروى  
 الطحاوي وعنه اصحابنا انه رضى ويبطل الرهن انتهى فكان على

مجبورين

اعيان

المصنف

للمصنف ان يذكر هذا ونحفظ عنه ما نحنا تقديم ما في المتن  
 والشروع على ما في الفتاوى **قول** ففيما اذا باع المجور بحضرة  
 مولاه ملكا لغيره وصار ما ذوننا لزم انه يصير ما ذونا قبل  
 انه يصير ما ذونا وهو ظاهر اللزوم والبطلان اقول هذا  
 ساقط في بعض النسخ وثابت في غيرهما وفيه نظر لانه  
 لا يلزم اللزوم المذكور الا لو قلنا يتعلق الاذن بما باعه بحضرة  
 مولاه بل لا يتعلق ويظهر انما الاذن في المستقبل فسقط اللزوم  
 لقوله عقبه ولا يكون اذنا له في بيع ذلك الشيء او شرائه  
 انتهى فهذا رد لما ظنه بانقله عن الاستر وشيئة وتوضيحه  
 ما قال في جامع الفصولين رايه فنه يبيع ويشترى و  
 سكت كان ما ذونا في التجارة لا في ذلك العين ثم قال فن  
 باع بحضرة مولاه ثم ادعاه المولى انه له فلو كان القن ما ذونا  
 لم يصح دعواه وتصح لو كان مجورا فانه قيل الم يصير ما ذونا  
 بسكوت مولاه قلنا نعم ولكن اثر الاذن يظهر في المستقبل  
 انتهى **قول** متى اعتبر من الثلث ليس على اطلاقه لانه المأذون  
 اذا حابا في مرض الموت اعتبر من جميع المال اذا لم يكن عليه  
 دين وان كان فنه جميع ما يبقى بعد الدين وان كان الدين  
 محيطا بما في يده يقال للمشتهر اذ جميع المحاباة والا فرد  
 للبيع كما في الحق هذا اذا كان المولى صحيحا وان كان مريضا  
 لا تصح محاباة العبد الا من ثلث مال المولى سواء الفاشر  
 وغيره الفاشر من المحاباة كما في التبيين وفي النهاية باوسع  
 من هذا **قول** وبأخذ ما حارعة ويشترى بذر ايزرعه لانه  
 يصير مستأجرا لها ببعض الخارج وانه انفع من الاستيجار  
 بالدرهم فانه هناك يلزمه الاجر وان لم يحصل له الخارج  
 ومهنا لا يلزمه شيء اذ لم يحصل له اذ يدفع الارض  
 حارعة ولو بذر منه قبله كما في النهاية **قول** ويشترى  
 عنانا لانها من صنيع التجار احتراز به عن المفاوضة قال  
 الزبيدي وليس له ان يشترى مفاوضة لانها تنضم لها  
 الكفالة وهو لا يملكها لكونه تبعا انتهى وقال في النهاية شتركة



العنانة انما تصح منه اذا اشترى الشريك مطلقا عن ذكر الشراء  
بالنقد والنسيئة اما لو اشترى العبدان الماذون فان شتركة  
عنانة على ان يشترى بالنقد والنسيئة بينهما لم يجوز في  
ذلك النسيئة وجاز النقد لان في النسيئة معنى  
الكفالة عنه صاحبه ولو اذن له المولى بان في الشتركة  
على الشراء بالنقد والنسيئة ولادين عليهما فهو جائز  
كالواذن لكل واحد منهما مولاه بالكفالة او التوكيل بالشراء  
بالنسيئة كذا في المبسوط والخيرة غير انه ذكر في الخيرة  
واذا اذن له المولى بشتركة للمفادضة فلا تجوز المفادضة  
منه لان اذن المولى بالكفالة لا يجوز في التجارات انتهى  
**ول** ويقرب بين لافرق بين ان يكون عليه دين او لا اذا  
اقر في صحته وان في مرضه قدم غرامة الصحة كما في **الحول**  
كذا ذكره الزيلعي لكنه لم يخصه بالدين فانه عبارة ويقرب بين  
وغصب ووديعة ثم قال وبطل اقراره للزوج والولد  
والوالدين عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما انتهى **ول**  
ويهدر طعنا ما يسيء احدهما سوا الماكولات من  
الدرهم والدنانير واليابس الا ان يهب مالا يدير درهما  
وانه اجاز المولى هبته صحت ان لم يكن عليه دين فملك  
التصدق بالفلس والرفيف وبالفضة مادون درهم  
**ول** ويضيف من يطعم المراد ضيافة يسيرة استحيانا  
والضيافة العظيمة مبقاة على القياس والفاصل بينهما  
مارور عن محمد بن سلمة انه قال على قدر مال التجارة ان كان  
عشرة فاختد ضيافة بمقدار دانق فذلك كثير عفا  
كما في النهاية **ول** وباذن لعبده ذكره الزيلعي لم اراه في هذا  
الباب فيه صرحا لانه قال في تعليل قول الكنتز ولا  
يكتب والشئ لا ينضم ما هو فوقه انتهى والمسئلة مذكرة  
في قاضينها **ول** ليس اذنا له يعني به **ول** ولا يكتبه اير  
لا يكتب رقيقه فانه فعل واجازة المولى صار ملكا تبالة  
وخرج عنه ان يكون كالعبد كما في النهاية **ول** ولا

احترازه على

وبالفضة

يعتق

يعتق مطلقا قال الزيلعي لو اعتق ولادين عليه فاجازه المولى  
نقد ويكون قبض البديل السب لوكانه العتق على مال انتهى ولو  
عليه دين فاجاز المولى العتق جاز وضمن قيمة العبد  
لغير الماذون كذا في النهاية **ول** يباع فيه ان حضر مولاه  
لم يذكر المصنف رحمة الله منه يتولى بيعه وقال في النهاية  
اير بيعه القاضى بدنيهم فانه قلت كيف هذا الاطلاق على  
قول ابي حنيفة رحمة الله فانه على اصله ان المولى العاقل لا يجر  
بسبب الدين حتى لا يبيع القاضى ماله بدون رضاه  
وقيده اياهما في حواشي الكتاب المقر وعلى الاساندة  
بانه معنى قوله يباع للفرما اير يجبر القاضى المولى على  
البيع هل لهذا القيد وجه صحة ام لا قلت ليس لهذا  
القيد وجه صحة اصلا بل يبيع القاضى العبد مهنيا بدون  
رضى المولى بالاتفاق وانما يقع مثل هذه القيود للثبوت  
وقلة المطالعة في كتب السلف ولو لم يكن كتابي هذا  
اللمعرفة بطلان هذه القيود لكفى به مغنا وعدل لطريق  
الصواب معلما وهذه الرواية مذكرة في الخيرة ثم  
قال بعد نقلها وليس في بيع الماذون بغير رضى المولى محرم  
عليه لانه المولى قبل ذلك يبيع الماذون بغير رضى المولى بمكره  
التركة المستوفقة بالدين يبيعها القاضى اذا امتنع الورثة  
عن قضا الدين من ماله بغير رضاهم انتهى قلت فاطلاق  
بيع القاضى اولا مقيد بما اذا لم يبيع المولى حين امره  
القاضى به بمنزلة التركة انتهى **ول** انه علم به اكثر اهل سوقه  
هذا في الج قصدي كما اشار اليه بقوله اير يقول المولى له  
جرتك الخ واما اذا ثبت الج ضمنا فلا يشترط علم اكثر  
اهل سوقه ولا علم واحد منهم كما في النهاية **ول** حتى لو جرح  
عليه في السوق وليس فيه ارجل او رجلا لا ينجح فيه  
تأخر بل العبرة للاكثر كما ذكره قبل ويبقى ماذونا ولو في حق  
من سمع منه الاقل جرحه ايضا **ول** وبابا فانه قال الزيلعي ولو عاد  
منه الا باق فالصحيح ان الاذن لا يعود **ول** وجنونه مطبقا



قال محمد اذا كان الجنب دون السنة فليس بمطبق والسنة  
وما فوقها مطبق وعنه ابي يوسف انه اكثر السنة فصاعدا  
مطبق وما دونه فليس بمطبق كذا في النهاية عن الزخيرة  
**مو** علم او لم يعلم كذا حكم اهل سوقه **مو** ارجح الامة  
بالاستيلاء وهذا استحيان وتاويل المسئلة فيما اذا  
استولد بانه غير تصرح بالاذن اما اذا استولد ما غم  
قال لا اريد الحج عليها بقيت على اذنها كذا ذكره الامام المجتهد  
في الجامع الصغير **مو** اير اذا استندت الامة الماذونة  
الحج انما وضع المسئلة في اكثر من قيمتها لتظهر الفائدة  
في ان المولى يضمن قيمتها دون الزيادة عليها كما في  
النهاية **مو** او بعد حجه ان مامعه امانة او غصب هذا اذا  
لم يكن مامعه حصل بمثل احتطاب لما قال في النهاية لو  
كان في يده مال حصل له بالاحتطاب ونحوه فاقربه كغيره  
لا يصدق فيه بالاتفاق **مو** او بدین عليه صح اقراره  
ويقتضى مما في يده اشارة الى انه لا يتعد اقراره الى  
رقبته حتى اذا لم يرف في يده بما عليه من الاقرار  
لا يتبع رقبته فيه اجماعا ومحل صحة اقراره بالدين بعد  
الحج انه لا يكون عليه دين بالاذن يستغرق ما في يده  
اذ لو كان لا يصح بالاجماع وانه لا يكون اقراره بدین بعد  
حجه عليه ببيع فانه اذا اقر بالدين في يد المشتري لا يصدق  
بالاتفاق كما في النهاية **مو** وقال لا يصح يعني حالا وهو  
القياس **مو** فلم يعتق عبد كسبه باعتاق مولاه الحج كذا الخلاف  
لو ادعى نسب عبد ما دونه فيثبت منه كما يعتق وعليه القيمة  
عندهما للفرا كما في البرهان **مو** ولو باع المولى باكثر من حط  
الزائد او فسخ العقد هذا على القول بصحة العقد واما على القول  
بالفسخ فلا تخيير لما قال في البرهان انه لعقد فاسد عند  
ابي حنيفة وكذا لو اشترى المولى منه بغير نسيء يكون العقد  
فاسدا ايضا عند ابي حنيفة وهما خيرا بين الفسخ و  
دفع الغبن انهم وقال الزبيدي قال ابو يوسف ومحمد ان باعه

من المولى جاز البيع فاحتمل ان الغبن او يسر او لكن تخبر  
ثم قال والاصح ان قوله كقولها والغبن الفاشر واليسر  
سواء عنده كقولها **مو** وبطلان الثمن اشارة الى ما ثبت  
في الذمة من الثمن اذ لو كان موصفا يكون المولى احق به من الفرما  
كما في التبيين والبرهان **مو** صح اعتاقه مديونا اطلق الدين  
فتعلم ما كان بسبب التجارة والغصب ومحوه والوديعة و  
اتلاف المال وسواء علم المولى بالدين او لم يعلم فانه يصح  
اعتاقه **مو** وانه عكس ضمن القيمة يعني بالغة ما بلغت و  
انه كانت عشرين الفا واكثر اذا كان الماذون قنا اما لو كان  
مدبرا او ام ولد فلا ضمان على المولى لعدم تعلق الدين برقبتهما  
استيفاء البيع فصارت مسئلة المديون مخالفة لاعتاق  
الحجاني من حيث العلم ومقدار الضمان كما في النهاية **مو** ثم اير  
بعد ما ضمنه البايع ان رد على مولاه بعيب رجع على الفرع  
بقيمته قال الزبيدي هذا اذا رده عليه قبل القبض مطلقا او  
بعده بقضا لانه فسخ من كل وجه وكذا اذا رده عليه بخيار  
الرؤية او الشرط وان رده بعيب بعد القبض بغير قضا  
فلا سبيل للفرا على العبد ولا للمولى على القيمة انه رقت  
هذا مع حسنة لا يخفى ما في لفظه اذا رده عليه قبل القبض  
مع انه الصورة فيما اذا غيبه المشتري وليس الا بعد القبض  
ولعله انما ذكر ذلك لقوله مطلقا ليقا بكم بقوله او بعده  
بقضا **مو** بيع عبد ما دونه الحج قال في النهاية قوله فانه  
باعه المولى الى ان قال فانه شال الفرما ضمنوا البايع فيما اذا  
اذ باعه بغيره لا يفي بدونهم بدونه اذ الفرما والدين  
حالا واما اذا كان بخلاف هذه الاشياء الثلاثة فلا ضمان  
على المولى انه **مو** فانه ضمنه المشتري رجع المشتري بالثمن  
على البايع اشارة الى انه لا يرجع بما ضمنه بل ما اداه للبائع  
من الثمن وما بقي من القيمة لا مطالبة له على البايع به وظاهر  
انه هذا فيما اذا كانت القيمة اكثر من الثمن **مو** وايرها اي  
البايع والمشتري اخذ الفرع تضمنه منهما بالآخر **مو**



**قوله** ولو ظهر العبد اليه قوله كذا في النهاية قال فيها عقبه و  
هو نظير المفسود في ذلك انتهى وحكمه الزيلعي ايضا  
عنها ثم قال بعده قال الراعي عفو ربه الحكم المذكور في المفسود  
مشروط بان يظهر العين وقيمتها اكثر مما ضمن ولم يشترط  
هنا ذلك وانما شرط انه يدعى الذم اكثر مما ضمن وان كان  
مفقده لم يصل اليهم بزمهم وبنهات تفاوت كثير لانه لا بد  
قد تكون غير مطابق فيجوز ان يكون قيمته مثل ما ضمن او  
اقل فلا يثبت لهم الخيار فيه وانما يثبت لهم الخيار اذا  
ظهر وقيمتها اكثر مما ضمن فلا يكون المذكور هنا مخلصا  
انتهى **قوله** وانما باعه معلما دينه فائدة الاعلام بالدين سقوط  
خيار المشتري في الرد بعيب الدين حتى يلزم البيع في  
حق المتعاقدين وان لم يكن لازما في حق الفروا **قوله**  
فللغير رد بيه ان لم ينف بدنه يعني لو كان حالا فاما اذا  
كان موجلا فالبيع جائز ولم يتعلق به حق الغريم وكذا اذا  
كان البيع بطلبهم **قوله** وانما وفي غننه بدنه ولا محاباة في  
البيع لا قيد عدم رد الغريم بقيد بن والثاني منهما فيه نظر  
لانه اذا كان به وقال اعترض للغريم سواء حابا لمويل  
اولي **قوله** ثم المجد ثم وصية ثم القاضي قال الزيلعي ثم وصي جده  
ثم الوالي ثم القاضي انتهى **كتاب الوكالة قوله**  
لم يقل الخ لانه المعرفة اذا اعيدت موفقة تكون عينا فلزم  
ما ذكره **قوله** والحكم بالغ مثله في قوله توكيل المسلم كافر بالبيع  
الخ غنية عنه لانه لا يختص بكونه الموكل والتوكيل بالغ اذا  
كان لا يختص وصح توكيل البالغ كافر فكذا غيره **قوله** فتناول  
الصور الرابع لا يلزم من هذا انحصار الصور فيما ذكر لصحة  
توكيل الصبي والعبد حرا او بالفا **قوله** والتوكيل بغير ما يعقده  
بنفسه يرد عليه توكيل الذم المسلم ببيع خمر او خنزير و  
التوكيل بالاستقراض لانه يجوز مباشرته له بنفسه و  
لا يجوز له التوكيل فيه حتى انه يقع القرض للتوكيل لكنه روي  
عن ابي يوسف جواز التوكيل بالاستقراض **قوله** او

مخدرة قال الزيلعي ومنه الا عذر الحبيص من المدعي عليها اذا كان الحكم  
في المسجد والجس اذا كان من غير القاضي الذي ترفعوا اليه  
انتهى فاحتج المحصر فيها ذكره المصنف **قوله** كان وكيله في الحفظ  
فقط هو الصحيح كما في الحاشية ثم قال وفي فتاوى الفقيه ابي جعفر  
قال لغيره وكلت في جميع امور روافقت مقام نفسي لا تكون  
الوكالة عامة ولو قال وكلت في جميع امور التي يجوز بها التوكيل  
كانت الوكالة عامة تتناول البيعات والائتمنة وفي الوجه الاول  
اذا لم تكن عامة ينظر ان كان الرجل يخلف لغيره صناعة معروفة  
فالوكالة باطله وان كان الرجل تاجرا تجارة معروفة تنصرف  
اليها انتهى **قوله** ولو زاد جائز امره كان وكيله في جميع التصرفات  
حتى الطلاق والعقاق اقول هذا بناء على ما ذكر من كلام الصوفي  
الذي غياه بظهور غيره وقد ظهر في غيره وهو ما قال قاضينا  
لو قال انت وكيل في كل شئ جائز او كنت يصير وكيله في جميع  
التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلفوا  
في الاعتاق والطلاق والوقف قال بعضهم ملك ذلك لا اطلا  
لفظة التعميم وقال بعضهم لا يملك ذلك الا اذا دل دليل  
الكلام ونحوه وبه اخذ الفقيه ابو الليث وذكر الناطقي اذا  
قال انت وكيل في كل شئ جائز صنفك روي عن محمد انه وكيل في  
المعاوضات والاجارات والهبات والاعتاق وغير  
ابي حنيفة رحمة الله انه وكيل في المعاوضات لا في الهبات  
والاعتاق قال وعليه الفتوى وهذا قريب مما اخذ به الفقيه ابو  
الليث انتهى وقال في الاشياء والنظاير الوكيل ان كانت وكلته  
عامة ملك كل شئ الا طلاق الزوجة وعتق العبد ووقف  
البيت وقد كتبنا فيه رسالة انتهى **قوله** اضرب عن الصبي العبد  
المجور يعيد انها لو كانا ذوين تعلقت بهما الحقوق مطلقا  
وقال في الذخيرة انه كان وكيلا بالبيع بغيره حال او موجب لنزبه  
العهد وان كان وكيلا بالشر بغيره موجب لنزبه العهد قياسا  
واستحسانا بل العهد على الامر وان كان بغيره حال فالقياس  
انه لا تنزله وفي الاستحسان تنزله وفي الايضاح اذا امره ان



يشتري بالنقد ففعل جاز والعهد عليه وكان القياس ان لا يجوز  
 وجاز استثنى ولو اورد بالشراية كان ما اشتراه له دون  
 الامر وذكر وجه كل في البين **ول** لكن حقوق عقد هاتر جمع  
 الى الموكل يعني ما لم يعتق فاذا اعتق العبد لزمته العدة والصبي  
 اذا بلغ لا تملكه **ول** والرجوع به الى الثمة عند الاستحقاق يعني  
 على الوكيل **ول** والمخاصمة في شفعة ما بيع ذكر في الشفعة  
 ايضا باجماع من هذا **ول** لانه المشتري اجنبي عن العقد وحقوقه  
 كما بينا على صوابه لانه الموكل اجنبي اذ المشتري نفسه هو  
 المطلوب منه الثمة وبايعة الوكيل فالعقد متعلق بحقوقه  
 بهما اير الوكيل والمشتري منه واما الموكل فاجنبي عن العقد و  
 حقوقه واسه سبحانه اعلم **باب الوكالة بالبيع والشراء**  
**ول** فانه بين النوع بين مبني للمفعول اي بين النوع المستلزم  
 لبيان الجنس كالنوكيل بشراء عبد تركي **ول** او غنم عيين  
 نوعا اقول فعل وتاعلة الضمير العايد على غنم ونوعا مفعولا **ول**  
 والا فلا ايراد وان لم يبين الجنس مع النوع ولا الثمة مع الجنس  
 لا يصح التوكيل لكنه قال قاضيا لو قال اشتر لي حمرا او  
 فرسا صح وان لم يبين الثمة وينصرف الى ما يليق بحال  
 الموكل ثم قال ولو قال اشتر لي دارا بعد اد في محلة كذا  
 جاز وان لم يبين الثمة **ول** فاذا وكل بشرا فسر  
 مفع على القسم الاول المجهول جهالة يسيرة **ول** ونحوه  
 ما ذكر يعني كالنفل والحمار والثوب الدوير والمرور فانه يصح  
 وان لم يبين الثمة **ول** واذا وكل بشرا عبد ونحوه من مدخل  
 فالتفريع المتقدمة وهو راجع للقسم الثالث المجهول  
 جهالة متوسطة وكان ينبغي ذكر القسم الثاني المجهول جهالة  
 فاحشة عقوب الاول لمناسبة الترتيب كما ذكر عليه ثم  
 قوله ونحوه يعني الامة والدار **ول** او غنم عطف على  
 نايب الفاعل والعاقل فيه بين اير بين غنم وبيان بذكر قد  
 وجبه ووصفه وقوله عيين فعل والضمير فيه للثمة و  
 نوعا مفعولا والمعنى انه بيان الثمة مع الجنس كبيان

الجنس مع النوع فانه جهالة نوعه تندفع بذكر مبلغ ثمنه لكونها يسيرة  
 فيصح التوكيل لقوله اشتر لي عبدا بامانة وهي غنم الترك من  
 انواعه **ول** التوكيل بشراء الطعام الخ ذكره الزبيدي والفارق بين  
 ذلك الوفاء وبوف بالاجتهاد حتى اذا عوف انه بالكثير  
 منه الدارهم يريد به الخبز ما ذكره عنده وليمة جازله ان يشتري  
 الخبز ثم قال وقال بعض مشايخ ما ورا النهر الطعام في عوفنا  
 ينصرف اليه ما يمكن اكله يعني المهيأ للاكل كاللحم المطبوخ  
 والمشطير ونحوه قال الصدر الشهيد رحمة الله عليه الفتوي  
 انه قال قاضي فانه بعد ذكره التفصيل عن خواهر زاده رحمة الله  
 قالوا هذا في عوفهم فانه عرفهم اسم الطعام ان كان مقرونا بالشراء  
 ينصرف الى الحنفية والديق اما في عوفنا اسم الطعام ان كان  
 مقرونا بالشراء ينصرف الى المطبوخ كاللحم المطبوخ والسوا  
 وما يوكل مع الخبز او وجده انه **ول** والديق في متوسطه  
 لم يقتصر عليه في الثانية حيث قال ان كانت بين القليل والكثير  
 فهو على الحنفية والديق **ول** ثم تصادقا ان لا دين لا يبطل  
 العقد اير فيجب على المشتري مثل ما اشتري به **ول** فصار  
 الاطلاق والتقييد في الدين سواء يعني في الشراء بالدين **ول**  
 ثم استهلك العين قال الزبيدي ثم ملك العين وذكر في  
 النهاية انه النقود لا تنعين في الوكالة قبل القبض بالاجماع  
 وكذا بعده عند عامتهم لانه الوكالة وسيلة الى الشراء فتعتبر  
 بالشراء وعناه الى الزيادات والذخيرة انتهى ثم قال فعلى هذا  
 لا يلزمها ما قاله ابو حنيفة وقامه فيه **ول** فانه قال نفسي  
 لقلنا في فباع صح يعني اذا قبل العبد لانه البيع لا ينعقد بالايك  
 وحده **ول** لكنه يجمع على الامر كذا قال الزبيدي اقول المراد بالامر  
 الامر في حد ذاته لا خصوص الامر هنا لانه صار سيدا والعبد  
 لا يستوجب على سيده ديناً فليتأمل **ول** وان لم يقبل لقلنا  
 عتق بمجرد الايجاب ولا يحتاج الى قبول العبد لانه اعتاق  
 فيستبد به المولى **ول** فباعه عتق عليه قال الزبيدي وعلى  
 العبد الف على الصحيح غير التي كانت بيد الوكيل لسلامة



تلك للموكل لكونها كسب عبده **ول** فانه كان اير العبد معينا فلو  
 كان حيا فالقول للموكل فيه تام لان المأمور يدعى موته فكيف  
 يقال فانه كان حيا فالقول قوله وتعمل الصواب استقاط لفظه  
 فانه من دعور الوكيل فيلجئ **ول** وليس للوكيل بشر شيء  
 بعينه شرأوه اير لا يكون شرأوه لنفسه متصورا حتى لو تلفظ  
 بشرأيه لنفسه لو نواه يكون للموكل الا اذا كان حاضرا و  
 صرح بالشراء لنفسه فانه يصح له للملكه عن نفسه كحضرة  
 موكله دون غيبته **ول** الا اذا شرأه بغير جنس باسمي كشرأه  
 بدنانير ووكله بالشراء بالدرهم **ول** والا سلام انما عدل به  
 عن التعبير بالسلام لانه يشمل التوكيل بقبول السلم وذلك  
 لا يصح كاذن فغير بالسلام ليختص بخلاف الصرف فانه  
 يصح التوكيل بقبوله **ول** لا بقبول السلم قال الزبيدي واذا لم  
 يصح كانه الوكيل ما قد انفصه فيجب للسلم فيه في ذمته و  
 رأس المال مملوك له واذا سلم الى الاخر على وجه التملك  
 منه كان قرضا انتهى **ول** العبرة بمفارقة الوكيل فيهما هذا اذا  
 لم يكن الموكل حاضرا في مجلس العقد فانه كان حاضرا في  
 مجلسه فلا تنزه مفارقة الوكيل كما في شرح الجمع ونقله  
 الزبيدي عن النهاية معزيا الى خواهر زاده ثم قال وهذا مشكل فانه  
 الوكيل اصيل في باب البيع حضر الموكل العقد او لم يحضره  
**ول** اما في الاول فانه قابل الالف بهما الخ فيه تام لان  
 الاول ليس التمنن المذكور فيها ولا القيمة ولا فرق بين اتحاد  
 القيمة واختلافها فيها ولعل الصواب كونه هذا تعليلا للثانية  
 في كلامه ووجه الاول انه التوكيل مطلق غير مقيد بتمنن فله  
 شرأكل منهما بقدر قيمته او اقله وبزيادة يتفان الناس  
 فيها **ول** بالكثر مخالفة الى شرأ فيقع عن المشتري سواء  
 كانت الزيادة على النصف قليلة او كثيرة وهذا عند  
 ابي حنيفة رحمه الله وقالوا ان شرأ واحدا بالكثر من نصف  
 الالف بما يتفان في مثله وقد بقي من الالف ما يشرى  
 بمثله العبد الباقي فهو جائز كما في التبيين **ول** بل تروى

فليجوز  
 للموكل

فليجوز

خم مائة مشي على القول بان الفاشن ضعف القيمة **ول** فيضعف  
 خمس مائة صوابه فيضعف الالف لوقوع الشرأ **ول** تحالف  
 ينظر عنه بديهة **ول** وقال المأمور باللف وصدق البايع المأمور  
 تحالفه في هذه المسئلة خلاف قيل لا يتحالفان هنا لان المختلف  
 يرتفع بتصدق البايع اذ هو حاضر وفي المسئلة الاولى هو  
 غائب فاعتبر الاختلاف واليه هذا مال الفقيه ابو جعفر و  
 قال قاضينا وهو اصح ومال ابو نصر الى الاول اعني التحالف  
 وقول البايع لا يعتبر لانه استوفى الثمن فهو اجنبي عنهما وان  
 لم يستوف فهو اجنبي عن الآخر فلا مدخل له بينهما وقال في  
 الهداية وهو اظهر وقال في الكافي هو الصحيح كذا في التبيين  
**فصل** **ول** الوكيل بالبيع والشرأ لا يعقد مع ترد  
 شهادته له هذا عند ابي حنيفة رحمه الله واجازاه بمثل القيمة الا في  
 العبد والمكاتب كذا في شرح الجمع **ول** وصح بيع الوكيل الخ هذا  
 عند ابي حنيفة رحمه الله لانه البيع مبادلة المال بالمال مطلقا  
 من غير تقييد بنقد او نسئة وغبن فاشن وعرض اذا لم  
 يكن في لفظه ما يبنى ذلك عليه واقتضى به ديني او للنفقة  
 وقالا كالتا في رجمهم انه لا يجوز بيعه بنقصانه لا يتفان  
 الناس في مثله ولا يجوز الا بالدرهم طالة او الى اجل كما في  
 التبيين **ول** وصح اخذه رهنا وكفيل بالثمن فلا يضمنه ان ضاع  
 الرهن في يده او تور الكفيل قال الزبيدي وفي النهاية المراد  
 بالكفالة هنا الحوالة لانه التور لا يتحقق في الكفالة وقيل  
 الكفالة على مقيضها فانه التور يتحقق فيها بان مات الكفيل  
 والمكفول عنه مفلين وهذا كله ليس بشيء لانه المراد  
 هنا تور يضاف اليه اخذه الكفيل بحيث انه لو لم يأخذ  
 كفيل لم يتو دينه كما في الرهن والتور ذكره هنا غير مضاف  
 اليه اخذه الكفيل بدليل انه لو لم يأخذ كفيل ايضا لتو  
 بموت من عليه الدين وحمله على الحوالة فاسد لانه  
 الدين لا يتور فيها بموت المحال عليه مفلين بل يرجع به  
 على المحيل وانما يتور بموته مفلين فصلا كما لكفالة

٢٢٢



والا وجه ان يقال المراد بالتوريع ايضا ف اليه اخذه الكفيل وذلك  
 بحصول المرافعة اليه حاكم بريرة الاصيل عن الدين بالكفالة  
 ولا يراد الرجوع على الاصيل بموته مفكلا مثلا ان يكون القاض  
 مالكا وحكم به ثم يموت الكفيل مفكلا انتهى قلت وما قاله  
 الزبيدي نص عليه النسفي في الكفا في بقوله او اخذ بثمنه كفيل  
 فتور المال على الكفيل بان رفع الامر اليه قاضي بريرة الاصيل  
 بنفس الكفالة كما هو مذهب مالك فيحكم ببريرة الاصيل  
 فتور المال على الكفيل فلا ضمانا عليه انتهى **دول** حتى لا يكون  
 شراة بغير فاضن بالاجماع الفرق لا بـ حنيفة انه في  
 الشراة يحتمل ان يشتره لنفسه ولما رار الصفقة فاسرة  
 نسبها اليه ولا يمكن ذلك في البيع فلا يتم انتهى وتفسير  
 الفين البيه بما يدخل تحت تقويم المقومين والفاشر  
 بما لا يدخل تحت تقويم المقومين هو الصحيح وقيل حد  
 الفاشر في العروض نصف عشر القيمة وفي الحيوة  
 عشر القيمة وفي العقار خمس القيمة وفي الدراهم ربع  
 عشر القيمة كما في التبيين **دول** وفي الشراة يتوقف  
 على شرا الباقي شامل لما كان معينا وغير معين **دول**  
 واذا رد مبيع بعيب على وكيله ببيته او نكول استرط  
 ذلك لانه الحال قد يشبه على القاضي بان لا يعرف تاريخ  
 البيع فاحتاج الي هذه الحجة ليظهر التاريخ او كان  
 عيبا لا يعرفه الا الاطبا او النساء وقد كان وقول الطبيب  
 حجة في توجبه الخصومة لانه في الرد فيفتقر اليها للرد حتى  
 لو كان القاضي عاين البيع وكان العيب ظاهرا لا يحتاج  
 اليها كما في الكفا في **دول** او اقرار فيما لا يحدث مثله  
 على الامر كذا في الكثر وليس ذلك الا على رواية وفي  
 عامة الروايات ليس للوكيل ان يخاصم الموكل بل  
 يلزم الوكيل لانه رد ثبت بالتراضي فصلا كما في  
 الجديد كذا في الكفا وكذا قال الزبيدي ثم قال وبين  
 الروايتين تفاوت كثير لانه فيه نزول من الروم

والفين البيه

والفين الفاشر

الحجة

اليه لا يخاصم انتهى ولذا قال في المواهب لور وعليه ما لا يحدث  
 مثله باقرار يلزم الوكيل لزوم الموكل رواية انتهى **دول**  
 ولم يكن توكيلا بل بلفظ واحد هذا من مدح قول قبيد عموم افراد  
 احد الوكيلين وليس ظاهرا لانه نفي ان يكون توكيلا بكلام  
 واحد وهو لو كان كذلك ثبت لكل الافراد بما وكل فيه  
 ولعل صوابه وكان توكيلا بلفظ واحد **دول** ذكر الاول بقوله  
 الا في خصومة ظاهرة انه مثال لما لا يمنع الاجتماع فيه و  
 ليس بظاهر لانه الاجتماع في الخصومة ممتنع كما ذكره  
 وكذلك يتأتى الكلام على الثاني والثالث والذريظهر  
 انه في العبارة سقطا هو ان يقال بعد قوله ولم يكن توكيلا  
 بكلام واحد اما في تصرف يمنع الاجتماع فيه او لا يحتاج  
 فيه الي الارار ولم يكن توكيلا بكلام واحد فلكل الافراد  
 بالتصرف **دول** ذكر الاول الحجة **دول** ذكر الزبيدي عبارة وهذا  
 في تصرف يحتاج فيه الي الارار وامكن اجتماعهما فيه و  
 كان توكيلا بلفظ واحد انتهى فجعل امكن الاجتماع واعي  
 في قيد توكيلا بلفظ واحد **دول** وكل بلا اذنه الخ هذا في  
 وكيل بالبيع والنكاح والخلع والكتابة والصحيح انه المحقوق  
 ترجع الي الثاني لانه العاقد كما في التبيين واما الوكيل بالطلاق  
 والعناق اذا وكل غيره فطلق الثاني بخصومة الاول او  
 كان قابضا فاجاز لا يجوز لانه الطلاق يتعلق بالشرط  
 فكان الموكل علقه بلفظ الاول دون الثاني كما في التبيين  
 وشرح المجمع **دول** من لا يدعي غيره لم يجز تصرفه في حقه  
 النفي يحتمل ان يكون بمعنى لا يلزم اذا كان له مجيز حال  
 التصرف **باب الوكالة في الخصومة والقبض دول**  
 والوكيل بقبض الدين يملكها بالخصومة عند اية حنيفة  
 اي خلا فاماها والخلاف فيما اذا وكله الدين واما اذا  
 وكله القاضي بقبض دين الغائب لا يكون وكيل بالخصومة  
 اتفاقا كذا في شرح المجمع عن الثانية **دول** الوكيل بها  
 اي الخصومة لا يجبر عليها يعني لم يغيب موكله واذا غاب

توكيلا

حقه



بجبر عليها لدفع الضرر كما قدمه المصنف في باب الرهن يوضح  
 عند عدل **د** ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل اي  
 وتحكم بالمال على المدعي عليه ويتبع الدائن بدفعه كما في  
 البرازية **د** كذا في الصغير وقد اسنده فيها مصنفها  
 الى والده بقوله هكذا قال الولد برهان الدين رحمة الله  
**هـ** صح اقرار الوكيل بالخصومة هذا في غير الحد والقصاص  
 لانه التوكيل بالخصومة جعل توكيلا بالجواب مجازا  
 فتمكنت فيه شبهة القدم في اقرار الوكيل فيورث  
 شبهة في رد ما يدرا بالشبهات كما في التبيين  
 وقيد بالوكيل بالخصومة احراز ائمة الوكيل بالصلح فانه  
 لا يملك الاقرار لانه الوكيل بالخصومة انما ملك الاقرار لكونه  
 من افراد الجواب والصلح ماله لا خاصة ولهذا قلنا الوكيل  
 بالصلح لا يملك الخصومة والوكيل بالخصومة لا يملك الصلح  
 لانه الوكيل بعقد لا يباشر عقدا اخر كذا في البرازية **د**  
 كذا اذا استثنى الاقرار مثله صحة استثناء النكار قال الزيلعي  
 وفي ظاهر الرواية يصح استثناء النكار منهما انتهى وجعله في  
 الفنا والصغير قول محمد خلافا لابي يوسف وعقل قول محمد  
 بانه النكار قد يضر الموكل بانه كان المدعي ودبعة او بضاعة  
 فلو انكر الوكيل لاسمع منه دعوى الرد والهالك وتسمع قبل  
 النكار انتهى ثم قال الزيلعي ولو استثنى النكار صح اقراره وكذا  
 النكار انتهى قلت يعني وكذا اذا استثنى اقراره لانكاره  
 صح اقراره وكبير المراد انه يصح انكاره مع استثنائه ولا  
 بد منه هذا الجمل والا ناقض ما قدمه من صحة استثناء النكار  
 في ظاهر الرواية انتهى ثم قال الزيلعي ولا يصير الموكل مقرا  
 بالتوكيل بالاقرار انتهى ومثله في البرازية قائلا وتقاله  
 على الظاهر اوسي معناه انه يوكل بالخصومة ويقول  
 خاسم فاذا رايته لحوق مونة لو خوف عار على  
 على فاقدم بالمدعي انتهى وبقي قسم ثالث لو وكله غير  
 جائز الاقرار والانكار قيل لا يصح الاستثناء لعدم

الطوائف  
 المحرق

بقا فدرجته وقيل يصح لبقا لكونه كذا في البرازية **د** بخلاف  
 الرسول اليه قوله ذكر الزيلعي اير في كتاب الكفالة **ل** والوكيل بالبيع  
 اذا ضمن الثمن الخ يشك عليه وكيل الامام ببيع الفنايم وهذه  
 ذكرها في كتاب الكفالة ايضا **ل** ولو ادى حكم الضمان يجمع  
 اير على موكله بالبيع ولقائل ان يقول التبرع حاصل في ادائه  
 اليه بجهة الضمان كادائه بحكم الكفالة عن المشتري به وذا امره  
 فليتناظر **ل** حتى لو ادعى انه ادى الدين اليه الدائن لا يصدق  
 قال الزيلعي وله انه يتبع رب الدين ويستخلفه ولا يستخلف  
 الوكيل بآية مالم يعلم انه الطالب قد استوفى الدين لانه  
 النيابة لا تجوز في الايمان بخلاف الوارث حيث يخلف  
 على العلم لانه الحق يثبت له فانه خلفه بطريق الاصل  
 انتهى وان اراد الفريم ان يخلفه اير الدين بالله ما وكلته له  
 ذلك وان دفع عن سكوت اير من غير تصديق بالوكالة ولا  
 نفيم ليس له ان يخلف الدائن الا اذا عاد اليه التصديق  
 وان دفع عنه تكذيب ليس له ان يخلف وان عاد اليه التصديق  
 لكنه يجمع على الوكيل كما في البرازية والخاصة **ل** وهو مظلوم  
 اير المدين المصدق على الوكالة **ل** اي شرط على مدعي الوكالة  
 الضمان يعني ضمان ما ياحظه رب المال الدين من المدين  
 ثانيا لما قال الزيلعي صورة هذا الضمان ان يقول الفريم للوكيل  
 نعم انت وكيله لكني لا امنه ان يخذ الوكالة ويأخذ مني  
 ثانيا ويصير ذلك دينا عليه لانه اخذه مني ظلما  
 فله انت كفيل عنه بما اخذه مني ثانيا فيضمن ذلك المأخوذ  
 فيكون صحيحا على هذا الوجه لانه مضان الى سبب  
 الوجوب وهو قوله ما غضبت فلان فعلى او ما ذاب  
 لك عليه فعلى لانه ما اخذه الطالب ثانيا غضب و  
 اما ما اخذه الوكيل فلا يجوز ان يضمنه لانه امانة في يده  
 ولا يجوز الكفالة بها **ل** اولم يصدق في دعواه اير عدم  
 التصديق السكوت لقوله بعد او دفع كذبا لانه عدم  
 التصديق يشمل التصديق والتكذيب صرح به **ل** واحد

بق  
 وكيل



اي بالدفع لو قال تركها ميراثا لي وصدة احتزبه عما لو قال  
او صالي بها وصدة حيث لا يوحى بالتسليم اليه لانه اقرا  
وكيل صاحب المال بالقبض بعد موته ولا يصح كما في التبيين  
**مول** الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم بعينه المجردة عن  
احضار خصم يلزم بموجبها **مول** قال في الفتاوى الصغرى الخ  
قال فيها بعد الواقف الوكيل بقبض كل حق بينته شهدت  
دفعه على الوكالة وعلى الحق للموكل على المدعى عليه قال  
ابو حنيفة تقبل على الوكالة لا غير فانه اقضى بها يؤد الوكيل  
بعادة البينة على الحق للموكل على المدعى عليه وعندهما  
تقبل على الاخرين ويقضى بالوكالة او لا ثم بالمال وكذا  
الخلل في دعوى الوصاية او الورثة مع المالك واسه  
الموفق **باب عزل الوكيل** **مول** بشرط علم الاخر فيهما  
اي صورته الغزل القصدير كما هو ظاهر **مول** ولو غير عدلين  
يشمل الفاسقين وكذا قاله الزيلعي وعبارة المصنف  
في ما يشرى احسن من هذه وهي ويشترط لوفاء خبر  
عدلين او مستورين انهم فخرج الفاسقين **مول**  
ولما لم يكن لذكر الوكيل هنا فائدة تركته يقال انه فائدة  
وهي ما يتوهم منه انه لو لم يذكر انه ينزل بموته لتوهم انتقال  
ما كان له الي ورثته كالموكل باع الوكيل فانت فحق قبض  
الثمن لو ورثته او وصيته وقيل لموكله كما ذكره في جامع  
الفصولين على انه لو سلم ذلك كان عليه ايضا ان يقتصر  
على ذكر جنونه الموكل والحكم بحقوقه مرتدا دون الوكيل  
اذ هما كالموت وعلى هذا ينبغي انه لا يذكر موت الكفيل  
بالنفس فيما سياتي وقد ذكره **مول** وينزل ايضا بموت  
الموكل قال في جامع الفصولين لو مات الوكيل بالبيع  
والشر او غاب او ارتد تنتقل الحقوق الي موكله  
وقيل لا **مول** وهو شهر عند ابي يوسف قال في  
المضرات وبه يفتي وفي التجنيس والمختار انه مقد  
بشهر لانه مادونه في حكم العاجل فكان تخصيصه بالشهر

فصاعدا في حكم العاجل فكان طول بلائته ومثله في الفاية عن  
الواقفات الخمسة **مول** وذا الرافع الوكيل الخ صورة  
تعلق حق الغير بالتوكيل الوكالة بالخصوص من المطلوب  
بطلب المدعى فلا يملك عزله ما فيه من ابطال حق الغير كما  
في شرح الجمع وهذا اذا علم الوكيل بالوكالة وآثر لم يعلم فله  
عزله على كل حال كما في جامع الفصولين **مول** كما اذا شرط  
الوكالة في بيع الرهن لعل صوابه في عقد الرهن **مول** وكذا  
لو وكل كل واحد من رجلين ببيعه فباعه احدهما فرد  
عليه ببيع فكل واحد منهما ان يبيعه هذا ظاهر في حق  
من لم يبيع واما الذريعة فليقل ان يقول انه لا يملك ببيع  
ثانيا لانها التوكيل ببيعه الا ان يقال ان عرض الموكل  
لم يحصل بعد فليجوز **مول** وبقي اثره اثار ملكه كما اذا  
طلق امراته واحدة وهي في العدة فتصرف الوكيل  
غير متقدر بان يقع البا في كذا في الفتاوى الصغرى  
والمراد بالبا في الطلقة الواحدة الباقية لا اثر منها  
لانه قوله كما اذا طلق امراته واحدة وهي في العدة  
مفيد ايقاع الواحدة في العدة من طلقة سابقة  
ولانه التوكيل بالتطبيق لا يقتضي ايقاع اكثر من واحدة  
وانه اعلم **كتاب الكفالة** **مول** قال في الهداية والحاوي  
وغيرهما هي ضم ذمة الي ذمة في المطالبة وقيل او في  
الدين والاول اصح اقول لاصحة الاول فضلا عن كونه اصح  
لخروج الكفالة بالنفس عنه قلت نفى صحة الاول غير  
مسلم لانه انما نفاه بما ادعاه من عدم شموله الكفالة بالنفس  
والشمول استفاد منه لان المطالبة مطلقة عن القيد  
فتكون الالف واللام للعهد الشرعي وهو يكون الكفالة  
بالنفس والمال والتسليم ولانه اذا كفل بالنفس ضم ذمته  
الي ذمة المكفول في المطالبة من حيث هي فلم يكن حارجه  
عن التعريف انهم ومن قيد المطالبة بالدين الشارح  
الجمع يرد عليه ما قاله المصنف رحمه الله **مول** ثم انهم



الكفالة الى القسمين يشوبها بخصارها فيها الخفية تاج  
 لانه التقسيم الى هذا باعتبار الاصل فليس الثالث خارجا  
 عنه يوضحه قول الشارح الزيلعي رحمه الله وانواعها في  
 الاصل نوعان كفالة بالنفس وكفالة بالمال والكفالة  
 بالمال نوعان كفالة بالدين يورث فيجوز مطلقا اذا كانت  
 صحيحة وكفالة بالاعيان وهي نوعان كفالة باعيان  
 مضمونة فتصح الكفالة بها وذلك كالمغصوب و  
 والمهر وبدل الخلع والصلح عند دم العمد ونحو ذلك وكفالة  
 باعيان هي امانة غير واجبة التسليم كالودائع و  
 المضاربات والشركة ونحو ذلك مما ليس بواجب  
 التسليم كالعارية والمستأجرة او بعين مضمونة  
 بغير كالمبيع فانه الكفالة بها لا تصح وتسليمها تصح  
**تنبيه** لم يتوض لذكر سببها وهو مطالبة من له الحق  
 للتوثيق بتكثير محل المطالبة او تبسيط وصوله الى  
 حقه حتى لا يجوز ببطل الكتابه ينبغي ان يكون  
 النفقة كذلك لسقوطها بغير قضا وبراء وهو الموت  
**والا** باننا ضامن لمؤففة كذا ان الكفيل لمؤففة فلان ولو  
 قال مؤففة فلان على قالوا يلزمه ان يرد له عليه كذا في  
 الثانية وفي التبيين قال ابو يوسف يصير ضامنا للكف  
 اي بقوله انا ضامن لمؤففة انتهر وقال قاضينا وعنه  
 ابي يوسف ان هذا على معاطات الناس وعرفهم  
**والا** وان لم يحضره حبه الحاكم كذا ذكره الزيلعي ثم قال  
 بعده قال العبد الفقير الى الله ينبغي ان يفضل كما فصل في الجبر  
 بالدين فانه هناك قبل اذ اثبت الحق باقراره لا يعجز بحبه  
 وادع برفع ما عليه كذا الجبر جزا الماطلة فلم يظهر بادل الوهنة  
 وان ثبت بالبينة حبه كما وجب لظهور مطلقه بالانكار فكذا  
 هنا ينبغي ان يفضل على هذا التفصيل وذكر في النهاية معزيا الى  
 الايضاح هذا اذا لم يظهر عجزه واما اذا ظهر عجزه فلا معنى له  
 لحبه الا انه لا يحال بينه وبين الكفيل فليأمره وبطالبه

يرفع ما عليه

والجواب

ولا يحول بينه وبين اشتغاله جعله كالمفسر بالدين اذا ثبت  
 بالافرار او بالبينة انتهر **والا** وان غاب وعلم مكانه الخ قال في  
 شرح المجمع عن الذخيرة اذا ارتد المكفول وكفى بدار الحرب  
 يورث الكفيل باحضاره ان لم يمنعوه ولا تسقط كفالته لانه  
 انما اعتبر ميتا كما في حق قسمة ماله واما في حق نفقه  
 فهو حي انتهر وكذا في التبيين انتهر وفيه نوع اشكال لانه اذا  
 اعتبر ميتا في حق قسمة ماله بالحكم بلحاظه والدين مقدم  
 على الميراث والكفيل انما يطالب باحضاره ليمكن المكفول له  
 منه اخذ حقه وهو لو كان مؤجلا لم يموت المكفول حكما فيقدم  
 به على الورثة قلنا **والا** وان اختلفا ابر ولا بينة للطالب  
 اما لو اقام بينة ان المطلوب في موضع كذا فانه الكفيل  
 يورث بالذهاب اليه واحضاره كما في التبيين **والا** كفل بالنفس  
 الى شهر يطالب بها بعده اقول واختلف في كونه كفيل  
 قبل وفي عدم المطالب بعده لما قال قاضينا كفل بنفسه  
 رجل الى ثلاثة ايام ذكر في الاصل انه يصير كفيل بعد الايام  
 الثلاثة وجعله بمنزلة ما لو قال لامرأته انت طالق الى ثلاثة  
 ايام فانه الطلاق يقع بعد ثلاثة ايام وعنه ابي يوسف  
 انه يصير كفيل في الحال قال وفي الطلاق يقع في الحال ايضا  
 وقال الفقيه ابو جعفر يصير كفيل في الحال قال وذكر الايام  
 الثلاثة لتأخير المطالبة اليها لا تأخير الكفالة لا يرى انه  
 لو سلم اليه قبلها تجبر على القبول كما اذا عجل الدين قبل حلوله  
 وما ذكر في الاصل اراد به ان يصير كفيل مطالب بعد الايام  
 الثلاثة وغيره من المشايخ اخذوا بظاهر الكتاب و  
 قالوا لا يصير كفيل في الحال فاذا مضت الايام قبل تسليم  
 النفس يصير كفيل ابدًا وقال شمس الأئمة الحلواني  
 قول ابي يوسف رحمه الله عليه انه يطالب الكفيل  
 بتسليم النفس في الايام الثلاثة ولا يطالب بعده  
 اشبه بعرف الناس وعنه ابي يوسف في رواية اخرى  
 اذا قال انا كفيل بنفس فلان عشرة ايام او ثلاثة ايام



يصير كفيلا في الحال. واذا مضت الايام الثلاثة لا يبقى كفيلا  
 ولو قال انا كفيلا بنفس فلان الى عشرة ايام يصير كفيلا بعد  
 عشرة ايام كما قال في الاصل قال شمس الائمة الحلواني كان  
 القاضي الامام الاستاذ ابو علي النخعي يقول كان الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يعجبه هذه الرواية ثم  
 قال قاضي خازن وذكر في الاصل انه لو قال كفلت بنفس فلان  
 شهر اكون كفيلا ابدا كما قال انت طالق شهر اكون  
 طلاقا ابدا انتهى وهذا يخالف ما نقله في الخلاصة عن ابي  
 يوسف في غير رواية الاصول اذا قال الكفيل للمطالب  
 كفلت لك بنفس فلان شهر افانه يتوجه المطالبة اليه  
 من حين كفل اليه ان يمضي شهر فاذا مضى شهر سقطت  
 المطالبة اما لو قال كفلت لك بنفس فلان الى شهر فانه  
 لا يطالبه بتسليم النفس في هذا الشهر ويطالبه بتسليم  
 النفس بعد مضي الشهر قال شمس الائمة الحلواني هذا يدل  
 على خلاف ما يظن العوام اليه افرس ما قاله المصنف وبه  
 تعلم وجه اقتصار المصنف على ما جله معنا وأشار  
 بحذف ذكر المبدأ واقتصاره على الغاية اليه ما قال قاضي خازن  
 ولو قال انا كفيلا بنفس فلان من اليوم الى عشرة ايام  
 يصير كفيلا في الحال واذا مضت العشرة لا يبقى كفيلا  
 في قولهم لانه وقت الكفالة بعشرة ايام والكفالة  
 مما يقبل توقيت انتهى **و** او مات الطالب فكذا لا  
 يخفى ان الاشارة راجعة اليه التضمين ولا يصح اسناده  
 اليه وارث الطالب ولذا عدل عنه الى قوله ارطلب  
 وارثه ولا يبا عده صنيع منه **و** صحنا الكفالتان  
 عندهما الامام وابي يوسف وهو قول ابي يوسف  
 احو او قال محمد لم يصح اذا لم يصح الدعوى دعوى الطالب  
 فلم يجب احضار النفس اليه مجلس القاضي وما ذكره  
 المصنف من توجيه قول محمد هو ما وجه به الكرخي وقال الزيلعي  
 هذا الوجه يوجب ان تصح الكفالة اذا بين المال عند الدعوى

المال

والوجه

البطلان

والوجه الثاني ما قاله ابو منصور الماتر رحمه الله وهو ان الكفيل  
 علق مالا مطلقا بخطر حيث لم يقل التي لك عليه فكانت هذه  
 رخصة التزمها الكفيل عند الموافقة به فهذا يوجب ان لا تصح  
 وان بينهما المدعى لانه عدم النسبة اليه هو الذي اوجب  
 البطلان انتهى **و** وعندهما يجبر ليس المراد جبره بالمجبر  
 ونحوه من العقوبة بل ادعوه بالملازمة يدور معه حيث دار وان  
 اراد دخوله دار استاذة فانه اذا نزل دخل معه وان لم ياذن له منه  
 من الدخول واجلسه في باب الدار كيدا يغيب بالخروج منه موضع  
 اخر كما في التبيين **و** ولوا عطي جازا بالاجماع **و** ولا جبر  
 فيها قال الزيلعي وعن ابي يوسف ومحمد انه لا يجبر بهذه  
 الشهادة لحصول الاستيثاق بالكفالة **و** اي يضمن المشتري  
 اذا استحق المبيع المشتري فاعل يضمن ومفعوله محذوف  
 تقديره الكفيل ولكن الكفيل كفالة الدرك اذا استحق  
 لم يؤخذ حتى يقضى به على البايع وقال ابو يوسف في المنتقى  
 الكفيل بالدرك ياخذ المشتري بالثمن اذا قضى عليه  
 بالاستحقاق وان كان البايع غائبا كذا في شرح المجموع **و**  
 وما في هذه الصورة شرطية معناه اذا بايعت فلانا فتكون  
 في معنى التعليق اقول لكن ليست ما كمثل ان في عدم العموم  
 لما في المبسوط وكلمة ما في ما بايعت فلانا عامة لانه حرف  
 ما يوجب العموم فاذا لم يوقت فذلك على جميع العموم  
 بايعة مرة بعد مرة فذلك كله على الكفيل ما لم يخرج نفسه  
 عن الكفالة لوجود الحرف الموجب للتعيين في كلامه ويستوي  
 في ذلك ان يبيع بالنقد وغيره بخلاف ما لو قال اذا اوتيتي  
 او ان اذلا يلزمه الا الاول وكلما بمنزلة ما انتهى لمخصا ويشترط  
 قبول الطالب في الحال لما قال في القنية ما غصبك فلانا فانما  
 ضامنه يشترط القبول في الحال انتهى **و** قال في الهداية الخ  
 ما قاله ليس عبارتها فانها وبحوز تعليق الكفالة بالشروط  
 مثل ان يقول ما بايعت فلانا او ما ذاب لك عليه فعلى و  
 ما غصبك فعلى والا صل فيه قوله تعالى ولمن جاء به حمل بعير

فلانا



وانا به زعيم والاجماع على صحة ضمان الدرك ثم الاصل انه  
يصح تعليقه بشرط ملائم مثلا ان يكون شرط الوجوب  
الحق كقوله اذا استحق المبيع او لا مكان الاستيفاء مثل  
قوله اذا قدم زيد وهو مكفول عنه او لتعذر الاستيفاء  
مثل قوله اذا غاب عن البلد وما ذكر من الشروط في معنى  
ما ذكرناه فاما لا يصح التعليق بمجرد الشرط كقوله اذا هبت  
الريح او جاء المطر وكذا اذا جعل واحدا منهما اجلا لانه  
تصح الكفالة ويجب المال حالا لانه الكفالة لما صح تعليقها  
بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد كالتطابق و  
التناق انهم يقولون الهداية فاما لا يصح التعليق بمجرد  
الشرط كقوله اذا هبت الريح او جاء المطر مسئلة مستقلة  
صرح فيها بنفي صحة تعليق الكفالة بهبوب الريح  
ومجي المطر ويلزم منه نفي جواز الكفالة وفصل مسئلة  
جعل بهبوب الريح ومجي المطر اجلا عن مسئلة التعليق  
بهما بقوله وكذا اذا جعل واحدا منهما اجلا لانه تصح  
الكفالة ويجب المال حالا انهم يعنيون وكذا لا يصح التاجيل  
او المراد وكذا لا تحقق الصحة او المعنى وكذا لا يصح  
التعليق على ان يكون المراد التاجيل على طريقة الاستخدام  
وبه يندفع الاستنباه الحاصل في معرفة فاعل لا يصح المقدر  
في قوله وكذا اذا جعل وليس قوله الا انه تصح الكفالة راجعا  
الا الى قوله وكذا اذا جعل واحدا منهما اجلا لانه الشرط الغير  
الملائم لا يصح معه الكفالة اصلا ومع الاجل الغير الملائم  
تصح حالة ويبطل الاجل لكن تعليق صاحب الهداية بقوله لانه  
الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا تبطل بالشرط الفاسد  
يقضي ان في التعليق بغير الملائم تصح الكفالة حالة وانما  
يبطل الشرط والمصرح به في المبسوط وغيره ان الكفالة باطله  
فتصحح بحال لفظ تعليقها على معنى تاجيلها بجامع ان في  
كل منهما عدم ثبوت الحكم في الحال **قوله** وتبعه صاحب  
الكا في ليس كما قيل لانه عبارة وان لم يكن اير الشرط ملائما

لا يها  
الكفر

يصح  
بقية ما

كقوله انه هبت الريح او جاء المطر او ان دخل زيد الدار لا تصح  
وكذا اذا كفل به الى مجي المطر او بهبوب الريح بطل الاجل و  
صح الكفالة لانها ليس من الاجال المعروفة بين التجار  
انهم وكيف يتأتى نسبة ما ذكر الى الكافي وقد قال صاحب  
في الكفر مختصر متن الكافي في اعني الوافي ولا يصح بخو  
انه هبت الريح فانه جعل اجلا تصح الكفالة ويجب المال  
حالا انهم والكلام على عبارة الكافي كما ذكرناه في كلام المصداية  
**قوله** وقال الزبيدي هذا هو منشأ هذه التسمية  
اختلاف نسخة منه الكفر وعليها شرح الزبيدي بقوله قل ولا  
تصح بخوانه هبت الريح فتصح الكفالة ويجب المال حالا انهم  
ولا سهو في عبارة الكفر كما لا سهو في الهداية والكا في  
غلا يرد ما قاله الزبيدي على صحيح نسخة الكفر **قوله** اقول قوله  
سهو خطأ لانه المذكور في العمادية والاسترويشية  
انه الكفالة مما لا تبطل بالشرط الفاسد قلت يلزم  
منه انه يكون ما قال المصنف قبل هذا متنا لا تصح بخوانه  
هبت الريح او جاء المطر خطأ لانه عين ما قاله الزبيدي و  
خطا بل عين الصواب وهذا ليس وجهها للخطية  
لانه الزبيدي يقول ايضا بان الكفالة مما لا يبطل بالشرط  
الفاسد وقد ذكره في شرح للكفر في محله وتبعته  
انت ايضا وليس الكلام هنا فيما اذا كفل بشرط ما اير  
شرط كان بل في شرط لا تعلق للمحق به ولا هو وسيلة  
اليه لكن يقال فيه نظر لما ان ما قاله ليس عبارة الهداية  
والكا في كما ذكرناه وليس نفلا بالمعنى التام فكان على  
المصنف ان يصاحبه الدرر رحمة الله انه يذكر عبارة الكتابين  
على نحو ما ذكرناه **قوله** فالظاهر انه فيه روايتين ليس بظاهر  
اذ لا اختلاف رواية في ذلك **قوله** يؤيده ان الصدر  
الشهيد الخ غير مسلم بل ما ذكره الصدر الشهيد ما شرطه  
متعارف كالموافق اذا غاب عن المصر بجامع تعذر  
الاستيفاء بالعتق كالغيبية عن المصر **قوله** ثم نقول هذه  
بالعتق

بالعتق



المسئلة دليل على ان تعليق الكفالة بشرط غير متعارف جائز  
غير ظاهر اذ لا دليل بما ظهر لك انها مآثرة متعارف  
وقد بسطنا الكلام على هذا المحل في رسالة مسماة ببسط  
المقالة ورايت بعد ذلك موافقة للعلامة المرحوم جوزاده  
مكتوبا بحاشية بعض النسخ فلتدرك الحمد والمثني **ول**  
تصح جهالة المكفول عنه فيما ذكره في الباب خلاف هذا  
هو لو قال اسلك هذا الطريق فانه اخذ وامالك فانافضا  
فاخذ ما ضمنه ويصح مع جهالة للمكفول عنه اذا كانت الجهالة  
يسيرة مثلا ان يقول كفلت لك بمالك على احد هذين  
والتعيين الى المكفول له لانه صاحب الحق كما في التبيين  
وقال في جامع الفصولين ما ثبت لك على هؤلاء وعلى  
احد هو لا يصح **ول** ولا يحل دابة معينة قيد بالحمل لانه  
الكفالة بتسليم الدابة المعينة صحيح كما في التبيين **ول**  
ولا يبدل الكتابة كذا مال السعاية عند اية حنيضة خلافا  
لها كما في شرح المجمع وينبغي ان تكون النفقة كذلك  
كما قد مناه عن الاستباه والنظاير **ول** وصح عند اية يوف  
وبه يفتي قال في البرهان وبعض المشايخ افتى بقول اية  
يوسف رفقا بالناس انهم **ول** وقيل انه وجب  
تسليمها اليه كذا نقله الزيلعي بصيغة قيل المشورة بالتمريض  
وقد نقله في شرح المجمع عن التحفة بغير تلك الصيغة  
فقال وفي التحفة الكفالة بامانة غير واجبة التسليم  
كالوديعة ومال المضاربة والشركة لا تصح اصلا والكفالة  
بامانة واجبة التسليم كالعارية جائزة وعلى الكفيل تسليمها  
فانه ملك لا يجب شي فان ضمن تسليمها ممنه هي في يده  
جاز انهم **ول** ونصح بالخارج قيل المراد بالخارج الخارج الموضف  
وهو الذي يجب في الذمة بان يوظف الامام كل سنة  
على ما يراه لا خارج المقاسمة وهو ما يقسم الامام من  
غلة الارض كالربع او الثلث لانه غير واجب في الذمة **ول**  
وله ايضا مطالبة احد هما ولو بعد مطالبة الاخر مستدرك

بما هو اكثر فائدة منه وهو قوله للطالب مطالبة الكفيل مع  
الاصيل **ول** كفل يامره رجع عليه بما ادراش به اليه انه  
لا يشترط في الرجوع ذكر الضمان ولا اشتراط الرجوع وقال  
في النهر قد طوبى بالفرق بين الامر بالكفالة وما اذا قال  
او عني زكاة مالي او اطعم عني عشرة مساكين لا يرجع مالم  
يقول على اية ضامنه وحاصل الفرق انه الامر في الكفالة  
يتضمن طلب القرض اذا ذكر لفظة عني وفي قضا الزكاة  
والكفارة طلب انتهاب ولو ذكر لفظة عني والحاصل انه  
انما يرجع في الكفالة بالامر اذا قال عني او على وان لم يقل  
ذلك فانه كانه خليط يرجع والا لا انتهر وقال قاضيني  
ذكر في الاصل اذا امر صير فياله في المصارفة انه يعطى  
رجلا الف درهم قضا عنه او لم يقل قضا عنه ففعل  
المأمور فانه يرجع الصغير في على الامر في قول اية حنيضة  
رحمة الله فانه لم يكن صير فياله يرجع الا ان يقول عنه ولو  
اوجه اسير بشرائه او بدفع الفدا يرجع عليه استحسانا  
وان لم يقل على انه يرجع على ذلك وكذا لو قال انفق من  
مالك على عيالي او في بناء دار يرجع بما انفق وكذا  
لو قال اقض ديني يرجع على كل حال انتهر **ول** بخلاف  
المأمور باداء الدين فانه يرجع بما ادى اية من الزيوف  
فيما خذ زيوفا مثلها ولو تجوز بها رتب الدين عنه  
الجباد وان ادى اجود رجع بمثل الدين انتهر وقال في  
الجلل صفة لو اعطاه بها ارب الجباد التي كفلها دنائره او شيئا  
من المكيل او الموزون له انه يرجع بمثل ما ضمنه انتهر **ول** وان  
اجاز بعد العلم الخ هذا اذا اجاز بعد المجلس اما اذا اجاز  
في المجلس فانها تصير موجبة للرجوع كذا في البحر من العادة  
**ول** قال اضمن الفلفلاني على الخ فيه تامل لانه لا يظهر فيه  
مخالفة للحكم ما اذا امره بالكفالة عنه لانه صيغة على كقوله  
عني واحذر الصيغتين كما في الرجوع واذا تجدد الكلام  
عنهما جميعا لا يرجع المأمور الا ان يكونه خليط لا اذ في عياله



والمعنى

او صير فيا له فيه مع مطلقا لما نذكر فلا يظهر وجه الجمع بينهما  
الصفتين لا شتر اطال الرجوع ولعل لفظة على زائدة ليكون  
بياناً لما يكون به كفيلاً بالامر وما لا يكون والذير يظهر لي انه هذا  
فيه سهو بزيادة لفظة على بمسئلة ذكرها في شرح  
المجمع بقوله ولو قال لغيره خليط ايرط لم يكن مخالطاً له في  
الاخذ والا عطا ولا هو في عياله اقض فلانا الفاعل لم يقل  
عني قادر المأمور الفاعل حكم له اير ابو يوسف للمأمور  
بالرجوع وقال لا يرجع قيد بغير خليط اذ لو كان خليطاً  
يرجع اتفاقاً لقيام قرينة على انه الدين للامر وقيد  
بقوله اقض لانه لو قال اذ لا يرجع اتفاقاً وقيد بقوله  
ولم يقل عني اذ لو قال عني يرجع اتفاقاً وقيد بنا بقولنا  
ولا هو في عياله لانه لو كان في عياله او الامر في عياله  
المأمور يرجع اتفاقاً في الحقائق لانه القضا انما يكون  
بين واجب والظاهر ان الان انما يأمر بقضادين  
عليه لا على غيره فصار كأنه قال اقض عني واما ان قوله  
الفاعل يحتمل ان يكون ديناً للمأمور وان يكون ديناً للامر  
لان الان انما اذا اراد اي غيره بما طر في دينه يأمر  
بالقضا فلا يرجع بالثبوت انه وقال النكاح ان الرجوع  
مقيد بامر بين احد هما ان يكون المطلوب فمن يصح  
منه للامر فيخرج الصبي والعبد المحجور ثانياً انما يشتمل  
كلامه على لفظة عني كما يقول كفيل عني اضمنه عني لفلان  
او على انه وقال قاضينا رجل قال لغيره كفيل لفلان  
بالف درهم عني او قال انقد فلان الف درهم له على  
او قال اضمنه له عني او قال اضمنه له الف التي على او قال  
اقضه ماله على او قال اقضه عني او قال اعطه الف التي  
له على او قال اعطه الف التي له على او قال اعطه عني الف  
درهم او قال اوفه عني ففعل المأمور فانه يرجع على الامر في  
هذه المسائل بما يدفع في رواية الاصل وعنه ابي حنيفة  
رحمة الله في الجرد اذا قال لا عني اضمنه لفلان الف التي له

فمنه  
على

على فضتها وادى اليه يكون متطوعاً في الضمان ولا يرجع على  
الامر الا ان يكون خليطاً للامر فيه يرجع عليه وكذا في قوله اقضه  
والخليط هو الذير يكون في عياله كالوالد والولد والزوجة  
وابن الاخ في عياله او اجيره او سركه شتره عنه كما قال  
في الاصل وذكر في بعض المواضع الخليط هو الذير ياخذ منه  
الرجل ويعطيه ويؤتاه ويضع عنده المال وان لم يكن في  
عياله انتهى **قوله** كما مر في الكفالة بالنفس لم يذكره ثم ذكره  
**قوله** فانه لو زعم لازمه الحج هذا اذ لم يكن منه اصول الدارين فاذا  
كان المدين اصلاً لا محسب كفيلاً ولا يلزم لما يلزم من  
فعله ذلك بالاصل وهو ممتنع ولنا فيه رسالة **قوله** ابراهيم  
الطالب الاصيل الحج فاصله ان الكفيل حكم ابراهيم والهة مختلف  
في الامر لا يحتاج الى القبول وفي الهة والصدقة يحتاج الى  
القبول وفي الاصيل يتفق حكم ابراهيم والهة والصدقة فيحتاج  
الى القبول في الكل انتهى وموت الاصيل قبل القبول والرد  
يقوم مقام القبول وكورده ارتد ودين الطالب على  
حاله واختلف المشايخ ان الدين هل يعود الى الكفيل  
ام لا فبعضهم يعود وبعضهم لا يعود كما في الفتح **قوله**  
برياير الاصيل والكفيل لانه اضاف الصلح الحج الضمير في  
لانه راجع للكفيل ولم يعمل لما اذا صالح الاصيل لظهوره  
**قوله** وعند ابي يوسف اقرار بالقبض قال في الفناية  
وقيل ابو حنيفة رحمة الله مع ابي يوسف في هذه المسئلة  
وكأنه المصنف يعني صاحب الهداية اختاره فافهمه و  
هو اقرب الاحتمالين فالمصير اليه اولى انتهى **قوله**  
وهذا كله راجع الى المسائل الثلاث **قوله** وقيل يصح اي  
تعليق البراءة من الكفالة بالشرط وهو اوجه لانه المنع لعنه  
التملك وذا يتحقق بالنسبة الى المطلوب اما  
الكفيل فالمحقق عليه المطالبة فكان ابراهيم اسقاطاً  
محضاً كالطلاق وهذا لا يرتد بالرد من الكفيل بخلاف الاصيل  
لا يصح تعليقه لانه فيه معنى تملك المال كذا في الفتح **قوله** كذا

المطلوب



في العناية لعل صوابه النهاية **قوله** اذني وارثه لم يجمع قبل حلو  
 وقال زفر يجمع عليه في الحال **قوله** وان مات المطلوب قبل الاجل  
 حل عليه الاجل فقط ايرالا على الكفيل فالتطالب انما طالب  
 في تركه المطلوب الا انه لحلول الاجل بالموت وانما  
 صير الى حلول الاجل فطالب الكفيل **قوله** لانه دينه ثابت  
 على كل منهما في حال الحياة ينبغي ان يقال في التعجيل لانه  
 بموتهما حل الاجل على كل منهما انتهى على ان بثوت الدين  
 على كل منهما انما هو على خلاف الصحيح كما تقدم  
**قوله** وان ربح الكفيل به اربا المال الذي قبضه الكفيل من  
 المطلوب قبل ان يعطى الطالب طاب له هذا اذا  
 قبضه على وجه الاقتضا وقد قضى الكفيل الدين فلا  
 خيب في الربح اصلا في قولهم جميعا واما اذا قضاه  
 الاصيل ففي الربح نوع جبت على قول الامام رحمه الله  
 وان قبضه وعلى وجه الرسالة لا يطيب له الربح على  
 قول الامام ومحمد وعلى قول ابي يوسف يطيب لعدم التعيين  
 واصله الخلاف في الربح بالدرهم المفضوئية كما في  
 التبيين والنهاية وقال في القنية دفع المديون الى الكفيل  
 قبل ان يوفي ولم يقل قضا ولا بجهة الرسالة فانه يقع  
 عن القضا انتهى فعليه يكون للكفيل ما ربح عند الاطلاق  
**قوله** وند بارده على قاضيه فيما يتعين هنا رواية الجامع  
 الصغير عن ابي حنيفة وهو الاصح وفي رواية كتاب البيوع  
 والاصل عنه الربح لا يتصدق به ولا يردده على الاصيل وبه  
 اخذ ابو يوسف ومحمد وفي رواية كتاب الكفالة عنه  
 انه لا يطيب له ويتصدق به ووجه كل في العناية ثم  
 اذا رده على قاضيه فانه كان فقيرا طالبا له وان كان  
 غنيا ففقيه روايتان قال الامام في الاسلام والاشبه  
 ان يطيب له كذا في النهاية وقال الكمال والوجه يطيب له  
**قوله** وهذا اذا قضى الاصيل الدين كذا قاله الزيلعي ثم  
 قال وهذا يعني الخلاف اذا اعطاه على وجه القضا لانه

وان دفع اليه على وجه الرسالة لا يطيب له الربح اتفاقا **قوله**  
 ذكره الزيلعي وذكر وجوها اخر لتسميته ثم قال وهذا النوع مذموم  
 شرعا اخترعه اكلة الربا وقال عليه السلام اذا تبايعتم بالعين  
 واتبعتم اذناب البقر ذللتكم وظهر عليكم عدوكم انتهى وقال الكمال  
 هذا البيع مكروه وقال ابو يوسف رحمه الله لا يكره هذا البيع لانه  
 فعله كثير من الصحابة رضي الله عنهم ومحمد واذلك ولم يعدوه  
 منه الربا حتى لو باع كاخدة بالف يجوز ولا يكره وقال محمد  
 رحمه الله هذا البيع في قلبي كالمثال الجبال اخترعه اكلة الربا و  
 قد ذمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا تبايعتم بالعين  
 واتبعتم اذناب البقر ذللتكم ظهر عليكم عدوكم اير استظلمتم  
 بالحوشك عن الجهاد وفي رواية سلط عليكم شراركم فبيدوا  
 خياركم فلا يستجاب لكم وقيل اياك والعينة فانها لعينة و  
 اشد من بيع العينة البياعات الحانية الا ان كبيع العسل  
 والزيت والشحرج وغير ذلك استقر الحال على وزنها  
 مظلومة ثم اسقاط مقدار معين على الطرف وبه يصير  
 البيع فاسدا ولا شك انه حكم الفصص المحرم فابن هو  
 منه بيع العينة الصحيح المختلف في كراهته ثم قال الكمال والذي  
 في قلبي انه اذا اخذ ثوبا بثمنه من غير اقتراض ور بعضا  
 من الثمن ويبيعه بالغير من اخذ منه فلا كراهة فيه **قوله** ولو  
 زاد بامره قضى عليه ما قال الزيلعي وشارح الجمع ويجمع  
 الكفيل بما قضى به عليه على الاصيل ولو كان انكره خلا فالزفر  
**قوله** ولو قال انه كان مخوفا الخ وارا د على ما قدم بقوله و  
 لا تصح بجهالة المكفول عنه **فصل قوله** اما دين علي اخر  
 الي قوله كذا في الوجيز مستدرك بما قدمه بقوله وللشريك  
 اذا بيع عبد صفقة مع زيادة على هذا والمسئلة في  
 الهداية الا انه قوله فلو قضى بحكم الضمان الخ لم يتقدم ذكره **قوله**  
 اير كالمسئلة الاولى يعني انها اولى باعتبار هذه والا فهي  
 باعتبار اول الفصل ثمانية **قوله** والا فالكفيل عنه فيما خذه  
 اير المال **قوله** لما ذكر في كفالة الرجلين يعني في المسئلة الثانية



من هذا الفصل **قوله** فان اخذ المعتقد رجع على صاحبه بما ادا  
لانه اداه عنه بآدمه كذا في الهداية والكثرة وشرحه وفيه تأمل  
من حيث انه لم يذكر في اصل المسئلة انه كفيلا **كتاب**  
**الحوالة قوله** هي نقل الدين من ذمة الي ذمة يرد عليه  
ما سبذره من انها تفج بالدرهم الوديعه اذ ليس فيها  
نقل الدين وكذا الفصص على القول بان الواجب فيه رد  
العين والقيمة فخلص ودفع الايراد بان الحوالة بالوديعه  
وكالة حقيقة **قوله** والدين محال ومحتال له ومحال له قال في  
المعراج قولهم للمحتال المحتال له لغة لانه لا حاجة الي هذه  
الصلة انظر **قوله** يعني بطلق عليه هذه الالفاظ الاربعه  
بيان ذلك الثلاثة التي من مادة الاشتقاق والاربعه  
اعني الدارين ويزاد خامسا قاله سعيد شلبي وهو حويل  
**قوله** وشرط رضي الكل بلا خلاف الا في الاول هذا  
اذا لم يكن للمحيل على المحتال عليه دين والا فان اراد خلافا  
منه يبيى او اعير عليه ما قاله الجرجاني من اصحابنا جرحهم  
كما قاله الاتقايين عن مختصر الاسرار ان رضي المحتال عليه  
لا يشترط ان كان للمحيل عليه دين وبه قالت الايمة الثلاثة  
مالك والشافعي واحمد كما في النهاية وقال الزيلعي ومنه  
شرائطها القبول وفيه خلاف ابي يوسف كما في الكفاية  
**قوله** حيث قال في الزبادات الحوالة تفج بلا ارضى المحيل هو  
المختار كما في المواهب **قوله** واذا تمت ابر الحوالة ببركها وشرط  
بر المحيل من الدين وهو الصحيح وقال طائفة اخر لا يبر الا  
من المطالبة فقط وقال زفر لا يبر من المطالبة ايضا كما  
في الفتح وخرجه الخلاف في التبيين **قوله** الا بالتوى التوى  
التلف يقال منه توى بوزنه علم وهو توى وتاؤ كذا في الفتح  
وقال الانقايين يتوى توا اذا تلف مقصور غير مهور  
**قوله** وبين التوى بقوله يموت المحتال عليه مفلأ يراى لم  
يرك مال عيننا ولا ديننا ولا كفيلا وهذا اذا تمت موته  
مفلأ يتصادقها فانه اختلفا فيه فالقول للمحتال مع عينيه

اختاره  
ح

على علم

على العلم كما في التبيين والعناية من المبسوط والث في وقال الكمال  
وفي شرح الناصح القول للمحيل مع التبيين لانكاره عود الدين انظر  
وفي الخلاصة ولو لم يكن له كفيلا ولكن رجل تبرع به ورهن به  
رهنائهم مات المحتال عليه مفلأ عاد الدين الي ذمة المحيل ولو  
كان الرهن مسلطا على البيع فباعه ولم يقبض الثمن حتى مات  
المحتال عليه بطلت الحوالة والتميز لصاحب الرهن انظر ومثل  
حكم التبرع بالرهن مالوا استعار المطلوب شيئا ورهنه عند  
الطالب ثم مات مفلأ كما في الثانية **قوله** لتقيد الكفاية بها  
صوابه الحوالة **قوله** لا يهلكها اير لا تبطل الحوالة بهلاك الثانية  
اذا كان فيه اير في هلاكه وفيه التقيد نظر لانه المقصود مضمون  
بمثله اذا هلك مثليا والدرهم مثلية فعليه مثله والصورة  
مفروضة فيما اذا حال بما غصبه من الدرهم فاذا هلك المثل  
موجود وبه وقعا على الحوالة **قوله** وفيها لا يطالب للمحيل المحتال  
عليه اير ما دامت الحوالة ولو ابر المحتال المحال عليه عن الدين  
اخذ المحيل ما كان عنده من الدين والدين كالمدين اذا ابر الدين  
يرجع برهنه ولو وهبه له ليس له ان يرجع به يني لانه المحال عليه  
ملكه بالهبة وكذا اذا ورثه كما في التبيين والخلاصة والفتح  
**قوله** والدين الذير له الضمير في المحيل **قوله** على المحيل صوابه المحتال  
عليه **قوله** بخلاف الحوالة المطلقة متعلق بقوله مع ان  
المحتال اسوة لغوا المحيل بعد موته فالمعنى انه لا مشاركة لغوا  
المحيل المحتال في الذير اصيل به مطلقا من غير كونه مقيد بدين  
له على المحال عليه **قوله** او تحيل على رجل ليس له عليه دين صوابه  
بان تحيله لانه بيان لصورة المسئلة لا قسم اخر منها لانه  
ليس مبينا لما سبق من قوله ان يرسلها ارسالا لا يقيد بدين  
له على المحتال عليه ولا يعين له في يده **قوله** لا تبطل باضة ما عنده  
ان حكم مبتد السير متعلقا بقوله بخلاف المطلقة **قوله** بجبر المحتال  
اذا ادى المحيل فلم يقبل فرضها قاضيا فيها اذا كانت الحوالة  
مطلقة فقال ولو كانت الحوالة مطلقة ثم انه المحيل قضى دين  
المحال له تجبر المحتال له على القبول ولا يكون المحيل متبرعا انتهى

وقال الكمال



**ول** وصورته الخ كذا في النهاية ثم قال وقيل هو ان يقرض انسانا  
مالا يقضيه المستقرض في بلد مديرة المقرض وانما يدفعه  
على سبيل القرض لا على سبيل الامانة لئلا يتفيد به سقوطا خط  
الطريق وهو نوع نفع استفيد بالقرض وقد نهى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن قرض جرف نفعه وقيل هذا اذا كان المنفعة  
مشروطة واما اذا لم يكن فلا بأس بذلك انتهى وقال النكاح  
وفي الفتاوى الصغرى وغيرها ان كان الشئ مشروطا في  
القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاسد وان لم يكن  
مشروطا جاز ومصورة الشرط ما في الوقعات رجل اقرض  
رجلا على ان يكتب له بها الى بلد كذا فانه لا يجوز وان اقرضه  
بغير شرط وكتب جاز ثم قالوا انما يجزى عند عدم الشرط  
اذا لم يكن فيه عرف ظاهر فانه كما نعرف ان ذلك  
يفعل كذا لك فلا انتهى **كتاب المضاربة** **قوله** بخلاف  
المقبوض على سوم الشرايين وقد سمي غنة **قوله** بلا اجر على  
مطلقا رسوا ربح اولوا اقول هذا اير وجوب الاجر مطلقا وانه  
الاصل كما في التبيين وجعله في شرح الجمع قول محمد  
حيث قال فيحكم به اير ابو يوسف باجر المثل ان ربح والآ فلا  
لانه اذا لم يربح في المضاربة الصحيحة لم يستحق شيئا فكذا  
في الفاسدة ويمنع ابو يوسف ايضا مجاوزة المشروط  
اي ما شرط للمضاربة وخالفه فيها اير قال محمد يجب الاجر و  
انه لم يربح بالغاما بلغ انتهى لكن ما يجوز به في الجمع بقوله  
فيحكم ابو يوسف قال فيه الربح وعنه اير ابو يوسف الى اخره  
انتهى وقال في الخلاصة مثله ما في الجمع وللعاقل اجر مثل  
عله ربح او لم يربح اطلق اجر المثل في الاصل لكن هذا  
قول محمد رحمه الله انه يجب بالغاما بلغ وعنه اير ابو يوسف  
لا يجاوز به المسمى **قوله** بلا زيادة على المشروط هذا قول  
اير ابو يوسف كما ذكرناه فمضى في وجوب الاجر مطلقا  
على قول محمد ولم ياخذ بقوله في مجاوزة المسمى بلا اخذ  
فيه بقول اير ابو يوسف حيث مضى على عدم مجاوزته

فكذا

المنفعة

٢٧٢

المشروط ولم يمتد على قول اير ابو يوسف بعدم لزوم الاجر اذا لم يربح  
انتهى **قوله** ولو دفع اليه عوضا وامر ببيعته وعلم مضاربة في غنة فقبل  
صح كذا قاله الزيلعي ثم قال ولو دفع اليه العوض على انه قيمته الف  
درهم مثلا ويكون ذلك رأس المال فهو باطل انتهى **قوله** والرابع كونه  
رأس المال معلوما لا يرد عليه ما تقدم منه انه لو دفع اليه عوضا  
وامر ببيعته لانه الثمن المجعول رأس المال معلوما عند القبض و  
قد اضيف اليه فلا يضر به القيمة عند العقد **قوله** كذا اير يفسد  
المضاربة كل شرط يوجب جهالة الربح كما لو قال لك نصف  
الربح او ثلثه او ربه الخ لا يشك بانه من شرط صحته كونه  
الربح مشاعا ولا شك انه قوله نصف الربح او ثلثه او ربه  
الترديد في الربح وهو يوجب الجهالة والمسئلة في شرح  
الكتمة لمثل مسكين **باب** **قوله** فاذا ربح فقد  
انبت شركة في المال فيصير كخط مالها بغيره فيجب الضمان  
ظاهر لزوم الضمان على المضارب الاول وقال في العناية  
قوله ثم ذكر في الكتاب يعني القدر ويرضخه الاول ولم يذكر  
الثاني قبل اختيار امته لقوله من قال منه المشايخ ينبغي  
انه لا يضمن الثاني عند اير حنيفة رحمه الله وعندهما يضمن  
بنا على اختلافهم في مودع المودع ومنهم من يقول رب  
المال بالخيار بين تضمين الاول والثاني في هذه المسئلة  
باجماع اصحابنا وهذا القول هو المشهور من المذهب ثم انه  
ضمن الاول صححت المضاربة يعني بين الاول والثاني والربح  
بينهما على ما شرطت لانه ملكه بالضميمة منه وقت الخالفة بالدفع  
وانه ضمن الثاني رجع على الاول بما ضمنه وصحت المضاربة  
الثانية والربح بينهما على ما شرطت لانه اقرار الضمان على الاول  
ويطيب الربح للثاني ولا يطيب للاول انتهى قلت ولا يطيب  
الربح للاول ايضا لو ضمن كما في شرح الجمع انتهى **قوله** وهذا  
يعني وجوب الضمان على الاول على ما قاله اير عليه ما بالربح  
او بالعمل على ما ذكرنا اذا كانت المضاربة الثانية صحيحة  
عدله به عن قول الزيلعي وهذا اذا كانت المضاربة الثانية

الربح



صحيحين وعن اطلاق قول الهداية وهذا اذا كانت المضاربة  
 صحيحة انتهر لانه صحة الثانية فرع عن صحة الاولى فلا تصح الا  
 اذا كانت الاولى صحيحة فاشترط صحة الثانية اشتراط  
 لصحة الاولى **ول** - فانه دفع الثاني الى الثالث مضاربة المراد  
 بالثاني المضارب الاول والثالث الثاني وسماهما ثانيا  
 وثالثا بالنظر الى **المال** **ول** - ويطلب لهما ذلك لانه عمل  
 الثاني وقيل له ضمير التثنية للمضاربين والضمير في له يصح  
 ان يجمع للمضارب الاول لتثنيته بمسئلة الخياط  
 ولكن بهذا التعليل لا يعلم صحتها بطبيب نصيب  
 الثاني فكله الاول ان يقول كانه يبيع لانه عمل الثاني وقيل  
 عنهما ولم يذكر وجه طبيب مالكا لانه غا ملكه وهو ظاهر  
**ول** - ولو قيل ما رزقت الله فهو بينا نصفان فكل ثلثه  
 انما قال ثلثه لاجل الاختصار والانسب ان يقال فثلثا في  
 ثلثه وما بقي فثلثه بقي منصفان فظة على لفظ التخصيف  
 المشترط بينهما **ول** - ولا شيء للاول لانه جعل ما كان له للاول  
 لعل صوابه للثاني **ول** - صح شرطه للمالك ولعبده اير  
 المالك ثلثا ليعمل على العبد ليس شرط للصحة اذ لو  
 شرط له الثلث منه غير اشتراط عمله صح ويكون له كماله  
 لكن فائدة اشتراط عمله تظهر في اخذ غرمائه ما شرط  
 له حينئذ والا فليس لهم ذلك كما سذكره **ول** - وان كان  
 عليه دين فلهما هذا اذا شرط عمل العبد مع المضارب  
 كما ذكر وان لم يشترط عمله فهو للمولى ولو شرط الثلث لعبد  
 المضارب صح سوا اشتراط عمله او لم يشترط ان لم يكن  
 عليه دين وان كان عليه دين فانه شرط عمله جاز وكان  
 المشترط لغرمائه وان لم يشترط عمله لا يجوز ويكون ما  
 شرط له لرب المال عند اية حنيفة خلافا لما بنا على  
 ملك كسب المديون كما في التبيين **ول** - تبطل بموت  
 احدهما قال قاضينا سواء علم المضارب بموت رب  
 المال او لم يعلم انتهر وفي البرازية وان مات رب المال

مهايا

والمالك

والمال نقد بطلت المضاربة في حق التصرف وان عرض في  
 حق المسافرة تبطل لانه في حق التصرف فيملك ببيع بالعرض  
 والنقد ولو اتي مصر واشترى شيئا فمات رب المال وهو  
 لا يعلم فاتي بالمبتاع مصر اخر فحققة المضارب في مال  
 نفسه وهو ضامن لما ملك في الطريق فانه سلم المتاع جاز  
 ببيع لبقايتها في حق البيع ولو خرج منه ذلك المصغر قبل  
 موت رب المال غم مات لم يضمن ونفقة في سفره انتهر  
 وقول البرازية فاتي بالمبتاع مصر اي غير مصر رب المال  
 لما قال قبله ولو اخرج به بعد موت رب المال الى مصر  
 رب المال لا يضمن لانه يجب عليه تسليمه فيه انتهر ولما قال قاضي  
 ولو خرج المضارب بعد مامات رب المال الى مصر  
 المال لا يضمن استحيانا انتهر **ول** - ولحق المالك بدار  
 الحرب مرتدا وحكم القاضي به قال في العناية يعني اذا لم  
 يعد مسلما اما اذا عاد مسلما قبل القضا او بعده كانت  
 المضاربة كما كانت اما قبل القضا فلانه بمنزلة الغيبة وهي  
 لا توجب بطلان المضاربة واما بعده فلحق المضارب  
 كالمومات حقيقة انتهر والضمير في مات للمالك كما هو ظاهر  
**ول** - فانه قيل ينبغي ان يكون الا بضع للمالك مفدا  
 للعقد لانه الربح حينئذ يكون للمالك ليس المراد ما يوجه  
 ظاهر العبارة من اختصاص المالك بالربح بل يقسم  
 بينهما على ما بشرطاه **ول** - واذا علم والمال عروض يبيعها  
 اطلق البيع فشم ببيع بالنقد والنسيئة حتى لو نهاه  
 عن البيع نسيئة لم يعمل نسيئة كما في العناية **ول** - من غير ان  
 يستاجر قال الزبيدي وما يعطى له من غير شرط لا بأس به  
 لانه عمل معسنة فجازاه خيرا وبذلك جرت العادة  
 والمحلة في جواز استيجاره للبيع والشراء استيجار  
 مدة للخدمة فيستعمله للبيع والشراء الى اخرها **ول** -  
 كذا سائر الاطلاء شامل للمبتضع **ول** - وفي السفر  
 الى اخره هذا اذا سافر بمال المضاربة فقط ولو سافر

فانه



بماله ومال المضاربة او خلط باذنه رب المال او سافر بالمالين  
 لرجلين انفق بالحصة كما في شرح المجمع **قوله** واجرة خادمه  
 كذا كل من يعين المضارب على العمل ويخدمه وادبه فنفقة  
 في مالها الا عبدا رب المال وادبه فانه نفقته في مال  
 رب المال كما في البرازية **قوله** وغسل ثيابه كذا اجرة  
 الحمام والحلاق وقص الشارب كل ذلك من مال المضارب  
 كما في البرازية **قوله** والدهن اذا احتيج اليه يعني كما اذا  
 كان ببلاد الحجاز كما في التبيين وكذلك الخضاب واكل  
 الفاكهة كعادة التجار كما في البرازية **قوله** ان ربح المضاربة  
 اخذ المالك قدر المنفق يريد به ان المالك ياخذ  
 رأس ماله كاملا فتكون النفقة مصروفة الى الربح  
 خاصة وما بقي بينهما على ما شرطاه كما في العناية **كتاب**  
**الشركة** **قوله** الا في صورة الخلط يعني الحاصل  
 منها معايشة اليه قوله والفرق الخ وكما ينبغي التصريح  
 بما اذا انفرد احد هما بالخلط ليحسن الفرق بين ما  
 يقتضي الشركة ولا يقتضي تملك مال الاخر بالخلط  
 الحاصل منهما بخلاف الحاصل من احد هما **قوله** بدليل جواز  
 تملك معتق البعض للشريك يعني به التضمين اذا  
 اعتق حصته موسرا **قوله** وكل منهما الميم الثانية زيادة  
 من الناسخ **قوله** او عنان بفتح العين كما في شرح المجمع  
**قوله** وكل دين لازم احد هما بما تصح فيه الشركة اير يجوز  
 ان يقع مشتركا وان لم توجد الشركة فيه بطالب به  
 كل منهما **قوله** كالشركة الخ هو الموعود به **قوله** وتتضمن الوكالة  
 اير اذا لم ينص على المفاوضة والكفالة بل على الوكالة فقط  
 او صرح بكونها عنانا لم تتضمن الكفالة **قوله** وتاور  
 مالهما لا الربح وبالعكس اير تاور الربح لا المالين  
 ليس على اطلاقه لما قال قاضي خاين لا يشترط المساواة  
 في الربح عند علمائنا الثلاثة فانه شرط المساواة  
 في الربح او شرط لا حد هما فضل ربح ان شرط العمل عليهما

كانه الربح بينهما على ما شرطاه على جميعا او على احد هما دون الاخر  
 وان شرط العمل على المشترك وطله فضل الربح جاز ايضا وان شرط  
 العمل على اقلهما ربحا لا يجوز انهم وكذا في العناية وقال فيها  
 لو شرط العمل على احد هما وشرط الربح بينهما على قدر ربح  
 مالهما جاز ويكون مال الذير لا عمل عليه بفنائة عند العامل له  
 ربحه وعليه وضيعته **قوله** ثم يرجع على شريكه حصته منه  
 اي من الثمن يعني اذا صدقه اما لو اختلفا بان ادى شرايب  
 للشركة وهلك فعليه البيئة لانه يدعى حق الرجوع وذلك منكر فالقول  
 له كما في التبيين **قوله** فلا يصح ان رأس مال الشركة كان ينبغي ان لا يغير  
 رجوعه للبر ولا لعل ثناه للحافظة النفقة منه **قوله** وبالعرض بعد بيع  
 كل نصف عرضه بنصف عرض الاخر الخ اير تصح هذه الشركة وهي شركة  
 عقد في المختار تبعا للقدور واختاره شيخ الاسلام وصاحب  
 الذخيرة والمزني من اصحاب الشافعي رحمهم الله ومال شريكه الا انه  
 وصاحب الهداية اليه انه لا يجوز عقد الشركة ولا يخفى ضعفه كذا في  
 البرهان انهم وعمل بعضهم ما ذكرنا هنا على ما اذا اتى بقرينة الوضين  
 واما اذا اتفقت فبيع صاحب الاقل بقدر ما يثبت به الشركة  
 وهذا الحمل غير محتاج اليه فعلم انه قوله بعد بيع كل نصف عرضه  
 بنصف عرض الاخر وقع اتفاقا او قصدا ليكون شاملا  
 للمفاوضة والعنان وقوله عرضه بنصف عرض الاخر وقع  
 اتفاقا لانه لو باعه بالدراهم ثم عقد الشركة في العرض الذي  
 باعه جاز ايضا كما في التبيين **قوله** وان ملك احد المفاوضين  
 قال في شرح القدوري والمجمع ودرر البحار ومواهب الرحمن  
 واذا ملك ما تصح به الشركة صارت عنانا **قوله** وقبض لم  
 يذكره اولئك لانه المبطل للمفاوضة زيادة مال احد هما فزيادة  
 القبض غير مرضية مع الملك لايها ما اشتراط القبض في  
 النقد الموروث وقد حصل ملكه بمجرد موت المورث  
 الموهوب لا يملك بدونه قبض فكان الملك كافيا لا نقلاب  
 المفاوضة عنانا لزيادة مال احد هما بطلناه به سالة **قوله**  
 والمشتري شركة عقد هذا قول محمد وقال الحسن شركة ملك فلا

وقال محمد

٤٥



يتصرف في حصته صاحبه **قوله** وللمالك من هذين الشريكين ان يضع الخ  
كذا ان يستأجر ويستقضى وليس له حد شرعي في الغنائم ان يهرق  
ويهرق بخلاف المفاوضين كما في شرح الجمع وليس للشريك  
عنانا والمضارب والمستضع تخلف من حلفه الشريك و  
رب المال ثانيا وليس له حد شرعي في الغنائم ان يثابت عبده  
من تجارتهما ولا ان يزوج امته منها ولا يقتل على مال واقراره  
بانه في يده لم يخرج في نصيب شريكه واقالة احدهما بيع الاخر  
جائزة ورد بيعه على الاخر بعيب بغير قضا وحطه من الثمن  
بعيب جائزة عليها وان حط بغير علمه جاز في حصته خاصة  
واقارره بعيب فيما باعه جائزة عليها كما في قاضينا **قوله**  
وبوكل قال في البدايع فانه اخرج الاطرا الوكيل ببيع او شراء او  
اجارة خرج وان كان وكيل في تقاضي ما دونه ليس للاخر  
اخراج **قوله** بان يكون من اهل الكفالة وان يشترط ان يكون ما  
رزق الله بيننا نصفيين وان يتلفظا بلفظ المفاوضة اقول  
اشترط المفاوضة ليس قيدا وكذا اذكر المفاوضة مع ذكر ما تضمنه  
بل ذرا احد **قوله** ويباء الدافع بدفعه اليه ايرسب المستأجر  
بدفعه الاجرة الخ الذي لم يستعمله والكسب بينهما وان عمل احدهما  
ايرولم يشترط التفاضل كما تقدم **قوله** فالكسب للمعاكفة  
نفع استدر **قوله** كالربع اير كما ان الربع تابع للبذر في  
المزارعة والربع النماء والزيادة كذا في المحل قاله الا تقاسم  
**قوله** فانه اذن كل لصاحبه فاديا ولان اير بالتعاقب الخ هذا  
عند ابي حنيفة وقال انه علم بضمه والافلا كذا اشار في  
كتاب الزكاة وفي الزبادات لا يضمن علم باءا شريكه او لم  
يعلم وهو الصحيح عندهما وعلى هذا الخلاف الوكيل باء الزكاة  
او الكفارات كما في التبيين **قوله** اير لا يفرم شريكه ببيع ان  
يقال شريكه يكون الضمير في يفرم للمأثور تأمل **كتاب**  
**المزارعة** **قوله** ونصح عندهما لانه صلى الله عليه وسلم  
دفع تخيل خبير اليه اهلها معاملة قال الزبيعي والجواب من  
الامام عنه انه معاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خبير كان

خارج مقاسمة بطريق المنة والصلح والدليل على ذلك ان النبي  
صلى الله عليه وسلم لم يبين لهم المدة ولو كانت مزارعة لبينها  
انتهى وخرج الامام رحمه الله هذه المسائل في المزارعة على قول  
من جوزه ما لعلمه ان الكسب لا يأخذون بقوله كذا في الخلاصة  
**قوله** وبيان مدة متعارفة قال قاضي خان وشروط جوازها  
سنة منها بيان الوقت فانه دفع ارضه مزارعة ولم يذكر الوقت  
قال في الكتاب لا يصح المزارعة وقال شيخ بل لا يشترط بيان  
المدة ويكون المزارعة على اول السنة يعني على اول زرع يكون  
في تلك السنة ثم قال والفتوى على بيان الوقت على جواب  
الكتاب انتهى وفي الخلاصة وبيان المدة سنة او سنتين  
شرط في المزارعة وفي المعاملة تصح من غير بيان المدة استحسانا  
وتقع على اول ثمرة تخرج في تلك السنة وفي النوازل عن  
محمد بن مسلم رحمه الله المزارعة من غير بيان المدة جائزة ايضا و  
يقع على سنة واحدة يعني على زرع واحد وبه اخذ الفقيه ابو  
الميثاق وقال انما شرط اهل الكوفة بيان الوقت لانه وقت  
المزارعة عندهم متفاوت ابتداءها وانتهاءها مجهول  
ووقت المعاملة معلوم فاجازوا المعاملة ويقع على اول  
السنة ولم يجزوا المزارعة اما في بلادنا وقت المزارعة معلوم  
فيجوز انتهى وفي البرازية وعن محمد رحمه الله جوازها بلا بيان  
المدة ويقع على اول زرع يخرج زرع واحد وبه اخذ  
الفقيه وعليه الفتوى وانما شرط محمد بيان المدة في الكوفة و  
نحوها لانه وقتها متفاوت عندهم وابتداءها وانتهاءها مجهول  
عندهم ووقت المساقاة معلوم انتهى فقد تراض ما عليه  
الفتوى **قوله** والوابع بيان رب البذر قال في البرازية وعن  
ائمة بلخ انه ان كان عرف ظاهر في تلك النواحي ان البذر على  
من تكون لا يشترط البيان انتهى وذكر في مثله قاضي خان عن  
الفقيه ابي بكر البلخي لكن ان كان الكوف مسترا وان كان  
مشتركا لا تصح المزارعة وهذا اذ لم يذكر الفظايد عليه  
فانه ذكر اياه قال صاحب الارض دفعت اليك الارض



لتزريها الى او قال استأجرتك لتعمل فيها بنصف الخارج يكون  
 بيانا ان البذر من قبل صاحب الارض وان كان لتزريها  
 لنفك كان بيانا ان البذر من قبل العامل انتهى **قوله** والخامس  
 بيان جنسه قال قاضي خازن ولا يشترط بيان مقدار البذر  
 لانه ذلك يصير معلوما باعلام الارض فان لم يبين جنس البذر  
 ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز وان كان من قبل العامل  
 ولم يبين جنسه كانت المزارعة فاسدة الا اذا فوض الامر  
 الى العامل على وجه العموم فان لم يفوض وزرع تنقلب جائزة  
**قوله** والسادس بيان حفظ الاخرى بيان من لا يزرع من قبل العلم  
 بيان حفظ من لا يزرع من قبل **قوله** الثاني الشركة في الخارج فيما قدم  
 من بيان حفظ الاخرى غنية عن هذا **قوله** وانما تصح ايضا اذا كان نفقة  
 الزرع عليها بقدر حقها قال في البرهان فان شرطت على العامل  
 فدت في ظاهر الرواية ويجوز ما ابو يوسف اذا شرطت  
 على المزارع في رواية اصحاب المال عنه لانه متعارف و  
 صار كشرط حد والنفل على البائع واختاره مشايخ بلخ  
 قال شمس الابنة الحسني في المبسوط وهذا هو الصحيح في ديارنا  
 انه وقار في الخلاصة عن النوازل كان محمد بن سلمة ونصير بن  
 يحيى يجيزان المزارعة بشرط الحصاد ولا اعرف احدا  
 في زمانهما خالفهما في ذلك قال الفقيه ابو الليث رحمه الله  
 وبه نأخذ انتهى **قوله** لانه الشرع لم يروبه قال في البرهان ولا صاحب  
 البذر يصير مستأجرا الارض فلا بد من التحلية بينه وبينها و  
 هي هنا في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعن ابي يوسف  
 انه يجوز للعامل ان ينهي **قوله** فتفد ان كان الارض والبقر  
 لواحد هو ظاهر الرواية وعن ابي يوسف جوازها والفتوى  
 على ظاهر الرواية كما في البرازية ومن صور الفاسدة مالوكا  
 البذر منها والارض لاحدهما وكان العمل مشروطا على غير  
 ذي الارض كما في البرهان وذكر الزيلعي وجه اخر وهو ان  
 يكون البقر من واحد والباقى من اخر قالوا هو فاسد **قوله**  
 ولو شرط الحب نصفين ولم يتوضا للتبن الخ قال في

البذر

البرازية ويكون التبن لصاحب البذر فيما اذا استكتاه وتجز  
 المزارعة في ظاهر الرواية وعن الثاني واليه رجع محمد ان  
 المزارعة لا تجوز ومشايخ بلخ ان التبن بينهما **قوله** فلو كان  
 البذر صاحب الارض فلعامل اجر مثله لا يزاد على المستحق  
 عندهما ووجهها محمد بالغة ما بلغت ويطلب الخارج  
 كله لرب البذر ان كانت الارض له لانه تمام بذره وخراج  
 ارضه وان لم تكن الارض لصاحب البذر تصدق بما زاد  
 على البذر والثمن كذا في البرهان **قوله** فيفتى بان يطلب رضاه  
 قال الزيلعي وذلك بان يوفيه اجر مثله **قوله** ونفقته ان نفقة  
 النزع الخ اماره ليعلم الحكم بعد انقضاء المدة **قوله** والرفع بالفتح  
 والكسر لغة هو ان يرفع الزرع الى البذر **قوله** فامكن استخراج  
 العامل اي لومات صاحبه او وارثه اير لومات العامل فوارثه يعمل  
 معه **قوله** ونفخ بدني يحوي الى بيعها اير بيع الارض يعني اذا  
 لم يزرعها لما سينكر ولا بد لصحة الفسخ من القضا او الرضا  
 على رواية الريادات وعلى رواية لا يشترط شي منه كما في  
 البرازية وفي الخلاصة عن الاصل السفر والمرض من قبل المزارع  
 عذر ولو كان المزارع سارقا يخاف على الزرع والتمر منه  
 فهذا عذر **كتاب المساقاة** **قوله** هي لغة من السقي الى  
 اخوه مفهومها اللقوى هو الشري وتسمى المعاملة بلغة اهل المدينة  
**قوله** وهي كالزارعة في البطالة عنه اير حنيفة رحمه الله وبه أخذ  
 زفر طائفا لهما وهو قول ابن ابي ليلى **قوله** وشروطها كشر وطها  
 كذا ركها كركها قال الزيلعي وشروطها عندهما شروط المزارعة  
 في جميع ما ذكرنا الا في اربعة اشياء لا يجبر اذا امتنع واذا انقضت  
 المدة تنكرت بلا اجر ويعمل بلا اجر وفي المزارعة باجر واذا استحق  
 النخيل يرجع العامل باجر مثله والمزارع بقيمة الزرع والرابع لا يشترط  
 بيان المدة هنا استحقا **قوله** فلو خرج اير الخ في وقت  
 سمي فعلى الشرط هذا اذا كان الخارج مخرج فيه وان لم يخرج  
 مثله في المعاملة لا يجوز كتابه البرازية **قوله** هو الا اير وان لم يخرج  
 فيه بل تاخر عنه فسد قال الزيلعي واذا لم يخرج شيئا اصلا فلا شيء

نهر



انتهى وقال في البرازية وان لم يخرج شيئا في تلك المدة ان خرجت بعد  
 تلك المدة في السنة فسدت وان لم يخرج في ذلك العام وبعده حدثت  
 لها جائز المعاملة **قوله** حتى لو كان مدر كالم يصح العقد قال في البرازية  
 تنامي الزرع فرفع معه الارض فزارعة بالنصف ليحفظ لا يجوز  
 في الاستحجار اذا دفعها معاملة في هذه الحالة ان كانت الثمرة بحال  
 لو لم تحفظ تضيع الي وقت الادراك يجوز وان كان لا يحتاج  
 فيه الى عمل سور الحفظ والحفظ زيادة في الثمار ان بحال لو لم  
 تحفظ لا تذهب الثمرة الي وقت الادراك لا يجوز انتهى  
**قوله** لان في انتفاض العقد بموته اضرار بالعامل ظاهره بقاء  
 العقد وقد ذكر انها تبطل بموت احد هما فليتامر واسه بجان  
 اعلم **كتاب الدعوى** **قوله** هي لغة الخ احد ما قيل فيها  
 لان الزيلع قال وفي اللغة عبارة عن اضافة الشيء الى نفسه مطلقا  
 من غير منازعة وماله ثم قال وقيل الدعوى في اللغة قول  
 يقصد به الاتيان الى اخر ما قاله المصنف **قوله** وجمعها دعاوى  
 بفتح الواو لا غير كفتور وفتاوير كذا قال في الكافي والبيان  
 وقال ابن السكيت في شرح المنظومة وجمع على دعاوى  
 بكسر الواو على الاصل وبفتحها محافضة على الف الثاني  
 وبه يشع كلام ابن ولاد وبالادل يشع كلام سبويه انتهى واسم  
 الفاعل مدعى والمفعول مدعى عليه والمال مدعى والمدعى به  
 خطأ والمصدر الادعاء **قوله** عند من لم يخلص اللام بمعنى على  
 اير على الخلاص وهو القاضى ينبغي ان يقال كذا المحكم لانه يلزم  
 الخصم بالحق ويخلص **قوله** قيل المدعى عليه المنكر والآخر المدعى  
 قابله في الاصل قال الزيلع وقال وهذا صحيح غير ان التسمية  
 بينهما يحتاج الى فقه وحده ذكاه اذ العبارة للمعاني الى اخرها  
 قاله المصنف **قوله** وركنها اضافة الشيء الى نفسه كذا في الكافي  
 وقال في البدايع اما ركن الدعوى فهو قول الرجل لي على فلانة او قبل  
 فلانة كذا او قضيت حق فلانة او ابرأني عن حقها ونحو ذلك  
 فاذا قال ذلك فقد تم الركن **قوله** والها العاقل المميز قال في  
 البدايع ويستترط اهلية المدعى عليه فلما تصح الدعوى على مجنون

وقد ذكرنا

وصبي لا يعقل حتى لا يلزم الجواب ولا تسمع البينة **قوله** وشروط  
 جوازها مجلس القاضى المراد بالجواز اللزوم لتكون ملزمة للخصم  
 الجواب **قوله** في خروج المحكم **قوله** اقول دراية وجهه موقوفه على  
 مقدمتين الاولى ليس دفعا لا يدعيه صدر الشريعة من الشمول وفيه  
 ما يوجب مدعى صدر الشريعة وهو ما ذكره المقدمة الثانية من انه  
 الشبهة معتبرة يجب دفعها انتهى ولا شك ان الشبهة  
 كونه يد المدعى عليه على ما في يده من عقار او منقول بحق فندفع  
 بقول المدعى انها بغير حق ولا تختص بالمنقول بهذا انتهى واما ما رتب  
 للمصنف على المقدمتين بقوله فاعلم ان في ثبوت اليد  
 على العقار شبهة لكونه غير متاخر الخ فغير محل النزاع لانه انما  
 هو في انه هل يجب في دعور العقار ذكر انه في يده بغير حق  
 كالمنقول او لا يجب لانه العقار هل ثبت فيه اليد  
 بالتصادق كالمنقول او لا وذكر البر جندرية وجهه ثم قال وقد  
 نقل عن ظهر الدين الرغيناني انه لا بد في دعور العقار من  
 معرفة القاضى كونه في يد المدعى عليه فيذكر المدعى انه في  
 يده اليوم بغير حق كذا في الفصول العمادية وعلى هذه الرواية  
 لا يحتاج الى المفارق انتهى قلت وكذا قال في القضية ادعى  
 عليه وذكر انه هذا المحدث وكما ملك بعتة من فلانة وسلمت  
 اليه وذلك المشتري باعه منى وسلمها اليه فالיום ملك  
 بهذا السبب وفي يدك بغير حق واقام البينة تضح هذه  
 الدعوى والبينة انتهى فتصريحهم بانه يجب في المنقول ان  
 يقول في يده بغير حق لا ينبغي الحكم بما عاده وقد وجد  
 في تصديرهم الدعوى في العقار القصر **قوله** وطلب  
 احضاره انه امكن اير فيكلف المدعى عليه باحضار العين  
**قوله** وذكر قيمته انه تغذر من التغذرا يكون له حمل ومونة  
 وهو ان لا يحمل الي مجلس القاضى الا باجر وقيل لا يمكن رفعه  
 بيد واحدة فهو مال حمل ومونة وهذا اذا كانت العين قايمة  
 فلو كانت هالكة فهو دعوى الدين في الحقيقة كما في جامع  
 الفتاوى **قوله** اقول فائدة صحة الدعوى مع هذه الجملة الفاسدة

٢٥٨



كاف

توجه البين على الخصم اذا انكر والجبر على البيان اذا اقر وكل  
عن البين الخ يقال هل شئ يتوهم غير ما ذكرت ليكون  
به الكلام غير كاف هذا والقاضي زاده رحمه الله بحث  
في هذا المحل **ول** لو عقار ذكر حدوده يعني وذكر اسم  
اصحابها وانسابهم ولا بد منه ذكر حد كل واحد منهم ان لم  
يكن مشهورا بين الناس عند ابي حنيفة في الصحيح من  
مذهب كافي التبيين وان اراد اليه المص بقوله ولو كان الرجل  
مشهورا به يد به صاحب الحد انهر وقال في البدايع لا بد منه  
بيان موضع المحدود وبلده ويصير معلوما انهر فجملة  
من شرط صحة الدعوى وقال في الخلاصة ادعى محدودا  
في موضع كذا وبين الحدود ولم يذكر ان المحدود ما هو  
ارض او كرم او دار لم تصح الدعوى وفي فوائده شمس الامة  
الشرعي رحمه الله يعني اذا بين المصرا والمحل والموضع  
والحدود وقيل ذكر المحل والسوق والسكة ليس بلام  
وذكر المصرا والقرية لازم انهر **ول** بل بالبينة او علم القاضي  
هو الصحيح كافي الكافي والسراج **ول** وقال شمس الامة  
الحلواني ومن المنقولات الخ لعل انما ذكر هذا في دعوى  
العقار وان كان من المنقول لانه ما لم يكن احضاره صار  
كالعقار فناسب ذكره بعده **ول** ولو كان ما يدعيه  
دينا الخ ومع هذا لا بد من تعريفه بالوصف لانه الدين يعرف  
به كافي الكافي فليس ذكر القدر يعني بالوصف ولذا قال الزبيدي  
وان كان دينا ذكر وصفه ولا بد منه بياحه على وجه لا يبقى فيه  
خفا **ول** وان انكر قال في الاشباه لا يجوز للمدعي عليه  
الانكار اذا كان عالما بالحق الا في دعوى الغيب فانه للبدايع انكار  
ليقيم للمدعي البينة عليه فيمكن من الرد على بايعه وفي الوصي  
اذا علم بالدين ذكرهما في بيوع النوازل انتهى **ول** فهي فيعلم من  
البيان وقيل فيعلم من البين اذ بها يقع الفصل بين الصادق  
والكاذب **ول** ولا بد ان يكون النكول في مجلس القاضي الى  
قوله ذكر الزبيدي كانه ينبغي ذكره بعد قوله الاية فانه نكول كما ذكر

سنة

كذلك الزبيدي **ول** وهذا القول ليس بشئ ابراهيم هو من غير ما خوذ به  
كافي التبيين **ول** فانه نكول اي قال لا احلف نكول حقيقة **ول**  
او سكت بلا افة نكول حكما وحكمه حكم الاول في الصحيح كافي الكافي  
**ول** وهو بعد عرض البين ثلثا احوط ايراد ما عني ابي يوسف  
ومحمد ان التكرار حتم حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا ينفذ  
والصحيح انه ينفذ وهو نظير ما اراد كافي التبيين وقال في  
الكافي ينبغي للقاضي ان يقول اني اعرض عليك البين ثلاث  
مرات فانه حلف والا قضيت عليك بما ادعى وهذا الاثر  
لا علمه بالحكم اذ هو مجتهد فيه وكذا مظنة الخفاء انهر **ول** فانه  
حلف قضيه والا انقطعت المنازعة بينهما يعني من حيث  
عدم التحليف ثانيا لانه حيث اقامة البينة لقبولها بعد  
التحليف **ول** ولو قال لا اقر ولا انكر حبه يشير الى انه انكار  
وهو الاشبه لانه قوله لا اقر ولا انكر اخبار عن السكوت عن  
الجواب والسكوت انكار على ما روى وقال بعضهم هذا اقرار  
كافي البدايع **ول** وفي النهاية لا يستخلف في الحدود  
بالاجماع الا اذا تضمن مقابله على عتق عبده بالزنا الخ يرد  
عليه ما في البدايع من قوله واما في دعوى القذف اذا  
حلف على ظاهر الرواية فنكول يقضي بالحد في ظاهر الاقوال  
لانه بمنزلة القصاص في الطرف عند ابي حنيفة وعندهما  
منزلة سائر الحدود ولا يقضي فيه بشئ ولا يحلف لانه حد  
وقيل يحلف ويقضي فيه بالتعزير دون الحد كافي السرة  
يحلف ويقضي بالمال دون القطع انهر فليست مل **ول** ولنا  
اي القائلين بقول الامام **ول** قال قاضي خان اليه كذا في  
الكافي نفسه قال القاضي في الدين في الجامع الصغير والفتاوى  
على قولها انهر والاختلاف في التحليف في الاشياء  
المذكورة اذا لم يقصد بها المال ولو قصد تحلف فيها بالاجماع  
كافي المواهب واذا ادعى القتل خطا حلف على السبب  
عند ابي يوسف بالله ما قتلته الا اذا عرض وعند محمد  
على الحكم بالله ليس عليك الدية ولا عاقبتك وانما يحلف



على هذا الوجه لا يختلف المتأخر في الدية في فصل الخطأ منها  
تجب على العاقلة ابتداء أو تجب على القاتل ثم تحمل عنه العاقلة  
فإن حلف بربر وإن نكر يقضى عليه بالدية في ماله كما في البديع  
**ول** قال المدعي لي بنية حاضرة في مصر أراني في المحاسن  
واستخلف الخصم لا يحلف إرغداي حنيفة وقال أبو يوسف  
بجيبه وقول محمد مضطرب فمكنت المسئلة مجتهدا فيها  
فيجتهد القاضي فإن رأى الميل إليه قول أبي حنيفة لا يحلفه  
إن رأى الميل إليه قول أبي يوسف تحلفه إن كان في الفتاوى  
الصوفى عزادب القاضي للخصم **ول** بالمصر الخ يشير  
إليه أنه يحلف لو كانت خارج للمصر وهو بالاجماع كما في التبيين  
**ول** ويجب أن يكون الكفيل مع وف الدار المراد به أن  
يكون ثقة مع وفابن الكسر لا يتوهم اختفاؤه حتى  
يحصله به فائدة الكفيل استخانا والقياس أنه لا يلزم  
الكفيل كما في التبيين **ول** ولا يلزم الغريب وله أن يطلب  
وكيلا بخصومته حتى لو غاب الأصيل يقيم البنية على  
الوكيل فيقضى عليه وإن أعطاه وكيله أن يطلب بالكفيل  
بنفس الوكيل وإن أعطاه كفيلا بنفس الوكيل فله أن يطلب  
بالكفيل بنفس الأصيل إن كان المدعي ديناً ولو أخذ بكفيل  
بالمال فله أن يطلب بكفيل بنفس الأصيل وإن كان المدعي  
منقولاً فله أن يطلب به مع ذلك كفيلا بالعين ليحضر ما  
إن كان المدعي عقاراً لا يحتاج إليه ذلك لأنه لا يقبل التغييب  
كما في الكافي والتبيين **ول** والحلف بالله تعالى للنطق و  
أما الآخر فس فقال في الفتاوى والصوفى والخاتمة كيفية  
تحليف الأفرس أن يقال له عليك عهد الله وميثاقه  
أنه كان كذا فيشرب بنعم ولم تحلف بالله تعالى أنه كان كذا  
لأنه إذا قال نعم يكون أقراً لا يميناً وإن شاء المصنف  
إليه أنه لو طلب الغريم تحليف الشاهد أو المدعي أنه لا يعلم  
أنه الشاهد كذب لا يجيبه القاضي لأننا أكرام الشهود والمدعي  
لا يجب عليه اليمين لاسيما إذا أقام بنية كما في التبيين **ول**

الطلاق

الطلاق والعناق إذا ادّعى الخصم كذا قال في الكفر وقال صاحب  
في الكافي ولا يحلف بالطلاق والعناق لما روينا وقيل في زماننا  
إذا ادّعى الخصم ساع للقاضي أن يحلف بالطلاق إنهم رأيت  
النهاية ذكر الامام قاضي خازن في فتاواه أنه أراد المدعي تحليفه  
بالطلاق والعناق في ظاهر الرواية لا يجيبه القاضي إلى ذلك  
لأنه التحليف بالطلاق أو العناق ونحو ذلك حرام وبعضهم  
جوز ذلك في زماننا والعصم في ظاهر الرواية إنهم وفي الفتاوى  
الصوفى التحليف بالطلاق والعناق والإيمان المتعلقة لم يجر  
عند أكثر مشايخنا وأجازها البعض وبه أفتى الامام أبو علي  
ابن الفضل بسمرقند فيفتي أنه لا يجوز وإنه است الضرورة  
يجوز فإذا بالغ المستفتي في الفتوى يفتي أنه لا يحلف للقاضي  
اتباعاً لهؤلاء السلف ولو حلف بالطلاق ثم أقيمت البنية  
على المال هل يفرق بينهما مذكورة آخر الباب الثاني من  
شهادات الجامع وهي في العاقبات إنهم الفتوى في  
مسئلة الدين إذا ادّعى غير السبب وحلف ثم أقام البنية  
يظهر كذبه وإن ادّعى ادّعى بناء على السبب ثم حلف أنه لا  
دين عليه ثم أقام البنية على السبب لا يظهر كذبه بالبنية و  
تمامه فيه فليدفع **ول** لكنه محتاط فلا يذكر بلفظ الواو قال  
الزليعي فلو أقره بالعطف فأتى بواحدة ونكر عن الباني  
لا يقضى عليه بالنكول لأنه المستحق عليه يمين واحدة وقد أتى  
بها انتهى **ول** أما الأول فبأنه يكون بعد صدقة العصر لم يقصر  
الامام الشافعي على هذا كما يعلم من الكافي والزليعي وغيرهما  
**ول** وحلف اليهود بالله الذي أنزل التوراة على موسى  
عليه السلام قال في البدايع ولا يحلف على الأمانة إلى  
مصنف معين بأنه يقول بالله الذي أنزل هذا التوراة أو  
هذا الخيل لأنه ثبت تحريفاً بعضها فلا يؤمنه أنه تقع إلا  
إلى الحرف المحرف فيكون التحليف به تعظيماً لما ليس  
كلام الله **ول** فإنه اليمين يكون على الحاصل لا على السبب  
هذا عند أبي حنيفة ومحمد الخ كذا في الكافي مع ذكر بقية

شارة



امثلة المسائل ثم قال وعند ابي يوسف رحمة الله عليه يحلف على الجميع  
على السبب الا اذا اوعض بما ذكرنا بان يقول ايها القاضي قد يبيع  
الانسان شيئا ثم يقابل به خشيته يحلف على الحاصل وعنه انه  
ينظر القاضي الى انكر المدعى عليه انكر السبب كالبيع وكونه  
يحلف على السبب وان انكر الحكم يحلف على الحاصل عليه  
انكر القضاة قال في هذا الاسلام يفرض الى راي القاضي انكر  
وقال الزبلي رحمة الله عليه وهذا الخلاف فيما اذا كان السبب  
يرتفع برفع كاسيد كره المصنف فكان عليه ان يذكر قول  
ابي يوسف **قوله** الا اذا كان فيه اير في الحلف الخ  
بينه القاضي فينظر مذهب الخصم ويحتمل ولو كان الخصم  
حنفيا لم يلا يكون قد راي مذهب الشافعي فيحلف  
معتقده صادقا ان الله ان يبصرنا بعبودنا  
ويمن بالمغفرة والعفو والعاقبة **قوله** يستحلف خصمه  
الخ قول المدعي عليه انك طفتني عند قاضي بلد كذا  
ليس قيدا لما انه لو كان محكما وحلف الخصم ليس للمدعي  
تخليفه عند القاضي لانه استوفى حقه بالتام كما في الفتاوى  
الصغرى **قوله** ولا يحلف اي واحد من الوكيل وغيره الا اذا اوج  
اقراره هذا ضابط للتخفيف كما قال في الفتاوى الصغرى كل من  
اقربني لا يجوز اقراره لا يحلف اذا انكر كنه ادعى على ميت  
مالا وقدم الوصي الى القاضي ولا بينة للمدعي فاراد بميت  
الوصي ان كان الوصي وارثا يحلف لانه اقراره جائز في حصة  
نفسه وان لم يكن وارثا لا يحلف انكر ومثله في الخانية  
**قوله** ادعى رجل منكوبة الغير يعني قبل نكاحه ثم انها تحلف  
عند ابي حنيفة وعند مالمات تحلف المرأة مالم يحلف الزوج  
لانه لو اقرت بذلك لا يجوز اقرارها على الزوج الثاني  
لكن يحلف الزوج الثاني اولا بالله ما يعلم ان هذا تزوجها  
قبلت الى اخر ما قاله المصنف كما في الفتاوى الصغرى **قوله**  
اعلم ان كل موضع وجب فيه اليقين على البتات الخ محكما  
سعيد جلي رحمة الله عليه ثم قال فيه بحث اما اولا فلا قوله لا

يقضي عليه بالنكول ولا يسقط اليقين ليس كما ينبغي بل لا يبق  
ان يقضي بالنكول فانه اذا انكر عن الحلف على العلم ففي البتات  
اولي والجواب المنع لجواز ان يكون نكوله لعلمه بعدم فائدة اليقين  
على العلم فلا يحلف حذر راعى التكرار فليتنامل واما ثانيا فلا يتر  
قوله فيقضي عليه اذا انكر الخ فلتتنامل فانها اذا لم تحب عليه  
كيف يقضي عليه اذا انكر انكر وقال يعقوب باشا بعد نقل  
عنه النهاية وفيه كلام وهو ان الظاهر عدم الحكم بالنكول لعدم  
وجوب اليقين على البتات كما لا يخفى فليتنامل انكر  
**قوله** ادعا شيئا مختلفة الخ كذا في الصغرى ثم قال بعده  
وقال الفقيه ابو جعفر ان كان المدعى عرف منه النعنت  
حينئذ يودع الدعوى وان كان غير معروف بذلك  
لم يحلف جمعها انكر **قوله** ذكره الزبلي يعني في مسائلتي  
اخ الكتاب **قوله** لما روي عن عثمان الخ قامة ولما افتد  
قيل لا تحلف وانت صادق فقال اخاف ان يوافق  
قد رتبني فيقال هذا بسبب تيمنه الكاذبة **قوله** قال عليه  
السلام كذا قال علي كرم الله وجهه اياك وما يقع عند  
الناس انكاره وان كان عندك اعتذاره **باب التخلف**  
**قوله** اصله ان التحالف قبل القبض اي قبض احد البدين  
**قوله** وبداء يمين المشتري هو الصحيح وعنه ابي يوسف يبدأ  
بيمين البايع وقيل يرفع بينهما وصفة التخليف ان  
يحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين وتحلف البايع  
بالله ما باعه بالف ذكره في الاصل وفي الزيادة  
يفهم الى النفي الاثبات فيحلف البايع ما باعه بالف و  
لقد باعه بالفين وتحلف المشتري بالله ما اشتراه بالفين  
ولقد اشتراه بالف انكر والاصح الاقتصار على النفي كما  
في الكافي موهبا **قوله** ومن نكر عن اليقين من المتبايعين لزم  
دعوى الاخر بالقضاء اذا اتصل به القضاء وهذا التحالف  
اذا اختلفا في البدل قصدا واما اذا كان في ضمنه شيء كما اختلفا  
في زرق المبيع فالقول للمشتري سواء سمي لكل رطل ثمننا او لا



كما في التبيين **و** لا بعد هلاك المبيع يعني المبيع من كل وجه  
 لانه من المقايضة يتخالفان بعد هلاك احد البدلين اذ  
 كل منهما مبيع فكان المبيع قابلا ببقا الاخر فيمكن فسخه  
 واذا فسخ يرد مثل الهالك ان كان مثليا وقيمته ان لم  
 يكن مثليا كما في الكافي **و** او تغيره بالعيب كذا في  
 الكافي انهر وليس بقيد احترازي عن تغيره بغير العيب  
 لانها ان اختلفا في قدر الثمن وكان التفسير بزيادة متصلة  
 كالسنة والجمال منعت التحالف عند ابي حنيفة وابي يوسف  
 وعند محمد لا تمنع ويرد المشتري العين بناء على انه هذه الزيادة  
 تمنع الفسخ عندهما في عقود المعاوضات فتمنع في  
 التحالف وعنده لا تمنع الفسخ فلا تمنع وان كانت  
 الزيادة متصلة غير متولدة من الاصل كالصبيغ في  
 الثوب والنشا والفس في الارض فكذا لا تمنع التحالف  
 عندهما وعنده لا تمنع ويرد المشتري القيمة وان كانت  
 الزيادة منفصلة متولدة من الاصل كالولد والاراش  
 والعقر فهو على هذا الاختلاف وان كانت الزيادة منفصلة  
 غير متولدة من الاصل كالموب والمكسوب لا تمنع التحالف  
 بالاجماع فيتخالفان ويرد المشتري العين لان هذه الزيادة  
 لا تمنع الفسخ في عقود المعاوضات فلا تمنع التحالف  
 وكذا هي ليست في معنى هلاك العين فلا تمنع التحالف  
 واذا تخالف المبيع والمشتري المبيع دون الزيادة وكانت الزيادة  
 له لانها حدثت على ملكه وتطيب له لعدم تمكن الخبز  
 والله اعلم كذا في البدائع فيفتن **و** كذا بعضه الا ان يرضى  
 البائع بترك حصته الهالك قول ابي حنيفة وقال يتخالفان  
 وحكم ابو يوسف بالتحالف وبالفسخ في القايمة واور محمد  
 بالفسخ فيها كما في المواهب **و** ولا في بدل الكتابة قول  
 ابي حنيفة وقال يتخالفان وتفسخ الكتابة **و** قال ابن  
 بنية المولى يعني عند التعارض لا ثباتها الزيادة الا ان  
 العبد اذا ادى قدر ما اقام عليه البينة عتق واذا لم

يتعارضا

يتعارضا فاقام احدهما بينة قبلت كما في التبيين **و** وقيل  
 قبض المبيع حكما يتخالفان البائع لو قبض المبيع بعد  
 الاقالة لا يتخالفان وهذا عندهما وعند محمد يتخالفان كما في التبيين  
**و** وان لم يشهد اير من المثل لهما تهما لا يعلم منه ما اذا جيب  
 لها ولعله من المثل كما اذا جرح او تخالفوا وكان مهر مثلها بين قوليهما  
**و** وان جرح اليه يخرج الكرخي رحمة الله وتخرج الزائر خلاف ذلك  
 فانه يبدأ باليمين اولا فيجعل القول لمن يشهد له الظاهر وهو  
 من المثل مع يمينه وان لم يشهد لو اخذ منهما بائن كان بينهما  
 تخالفوا ويبدأ بيمين الزوج وعنده ابي يوسف لا يتخالفان  
 والقول قول الزوج مع يمينه الا ان ياتي بشئ مستنكر  
 كما في التبيين **و** الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما  
 يصلح للآخر ليس في ظاهره في عموم نفق قول احدهما  
 يفعل او يبيع الاخر ما يصلح له لان المرأة اذا كانت  
 تبيع ثياب الرجال وما يصلح لها كالاينة والذهب  
 والفضة والامثلة والعقار فهو للرجل لان المرأة  
 وما يجيدها في يد الزوج والقول في الدعاور كصاحب اليد  
 بخلاف ما يختص به لانه عارض يد الزوج اقوي منه وهو الاختصاص  
 بالاستعمال كما في العناية ويعلم مما سبكه المصنف رحمة الله  
**و** سخانة مات احدهما فالمشكل للحي يمينه هذا عند ابي حنيفة  
 وحكم ابو يوسف لها منه اير من الصالح لها ان كانت حية او  
 لو رثتها ان كانت ميتة بجهاز مثلها وجعله محمد للزوج في  
 حياته ولو رثته بعده وقال زفر يقسم الصالح لهما بينهما و  
 عنه انه المتاع كله بينهما نصفان وهو قول الشافعي ومالك  
 وقال ابن ابي ليلى الكل للرجل ولها ثياب بدننها وقال الحسن  
 البصري الكل لها وله ثياب بدننها كذا في البرهان وهذه هي  
 المسبعة كما في التبيين **و** حوا كان او رقيقا لا يناسب  
 المقام لان الكلام فيما اذا كانا حيين واما اذا كان احدهما  
 مملوكا فهي المسئلة الآتية والاختلاف الذرذرة في شمس  
 الائمة في الفسخ انما هو فيما اذا كان احدهما مملوكا فهو

على



مقدم من تأخير ويوضح قول الكافي واذا اختلف الزوجان في متاع البيت والنفقة قائم او ليس بقائم وادى كل واحد المتاع كله فاما صلح للرجال فالقول فيه قول الزوج مع يمينه وما صلح للنساء فالقول فيها قول المرأة مع يمينها وما صلح لهما فالقول للزوج مع يمينه وهذا كانا جبين وان مات احد هما واختلفا في شيء مع الآخر فالجواب في غير المشكل على ما ذكرنا وما في المشكل فهو للحي منهما ايها كان ثم قال وان كانا احدهما مملوكا فالمتاع للآخر في حال الحياة وان مات احد هما فالقول للحي منهما حوا كانا او عبدا لانه لا يد للميت فبقيت يد الحي بلا معارض هكذا ذكر في الهداية الى اخر ما قال المصنف فليتبين له ثم قوله هكذا ذكر في الهداية والجامع الصغير يعني عامة نسخ الجامع الصغير كما قال الاكل هكذا وقع في عامة نسخ الجامع ثم قال المصنف يعني صاحب الهداية اختار اختيار العامة واستدل بقوله لانه لا يد للميت فحلت يد الحي عنه المعارض **دول** ولو كانا احدهما مملوكا فالمتاع للآخر اي يعني جميع متاع البيت **دول** وهذا عند ابي حنيفة اير هذا الحكم في مطلق الرقيق فيشمل المالك والمأذون لقوله وقال المالك تب والمأذون كما ذكر **فصل فيمن يكون خصما ومن لا يكون** **دول** او غصبته من زيد **دول** وقال ابن شبره لا يخرج من الخصومة باقامة البينة عبارة الكافي لا يخرج وان اقام البينة انتهر فلواحي المصنف لفظا ولو كان احسن ليحسن مقابلته بقول ابن ابي ليلى انه يخرج بمجرد قوله بغير بينة **دول** وقال محمد بن زرايت بخط العلامة المقدسي عن البرازية انه يقول لا يمتد على قول محمد انتهر ثم ما ذكره المصنف ما خوذ منه الكافي لكنه ذكره بعد ان قيد قول ابي يوسف الذراطلقة المصنف هنا بقوله انه فلانا او دعه فيمطر حقه فقال اذا عرف شهود صاحب اليد المودع باسمه ونسبه ووجهه ثم قال وان قال الشهود نعرفه المودع بوجهه ولا نعرفه باسمه ونسبه لا تندفع الخصومة عنه محمد لانه المودة بالوجه

عامة

يدانه

المتعة

لا تكون معرفة لانه عليه السلام قال الرجل انكف فلانا فقال نعم ففلا هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال اذا لا تعرفه ومنه حلف لا يعرف فلانا وهو يعرف وجهه دون اسمه ونسبه لا يثبت وهذه محجة كتاب الدعوى لما فيها من اختلاف خمسة ائمة او ثلث صور دعوى ودبعة وغيرها **دول** اما الاول انه يعني غصبته او سرقة **دول** واما الثالث يعني سرقة مني **دول** لانه ذلك الفعل اي المذكور بقوله سرقة مني يستدعي فاعلا لكن عبارة الكافي في هذا لانه ذكر الفعل يستدعي فاعلا **دول** هكذا وقعت العبارة في الكافي في الخ ما ادعاه من الظهور فيه تأمل لانه جعل البين على مدعي التوكيل وانما هي على المدعي عليه اير مدعي الابداع كما هو ظاهر منه قول الكافي في فانه طلب المدعي اير مدعي الشرا يمينه اير مودع الابداع **تنبيه** اذا قال المدعي عليه لي دفع يهمل اليه المجلس الثاني كما في الصوري **باب دعوى الرجلين** **دول** لانه الخارج هو المدعي يعني فذو اليد ليس بمدعي والدليل على انه ليس مدعي ما ذكرنا من تحديده المدعي انه اسم لمن يخبر بما في يد غيره كغصبه والموصوف بهذه الصفة هو الخارج لا ذو اليد لانه يخبر بما في يد نفسه لنفسه فلم يكن مدعيما فالتحقق ببنية بالعدم فبقيت بنية الخارج بل معارض فوجب العمل بها كذا في البدائع **دول** وفيه خلاف الشافعي يريد به انه بنية ذير اليد اولى عنده كما في البدائع **دول** فاذا انكر المدعي عليه قضى بالمال عليه للمدعي خلافا لما فيه تأمل لانه الكلام في انه كلامه الخارج وذو اليد برهن **دول** محجة الخارج في الملك المطلق اولى من محجة ذير اليد لافرق فيه بين ما اذا لم يكن لهما تاريخ او كانا والتخمس **دول** وبما اذا ادعى الشراة اثنين وتاريخ احدهما السابق الخ يجيل على ما سنده من انه اذا كان المملك مختلفا حيث لا يعتبر فيه سبق التاريخ انتهر ثم لم يذكره بعده **دول** الا اذا ارخا وذو سبق اير فيقدم بنية ذير اليد وان وقت احدهما فقط لا نقضي للخارج عند ابي حنيفة ومحمد ورجع ابو يوسف

خلافا لهما نسخة

اليد



الى تقديم ذير اليدقت وهو رواية عن ابي حنيفة كما في البرهان و  
 هي مسئلة العبد لانيته **قوله** برهنا على ما في يد اذ يعني و  
 ادعيا مطلق الملك ولم يوقفا قضى به بينهما وكذا لو استويا  
 في الوقت او وقت احدهما فقط على الصحيح وهو ظاهر  
 الرواية عز ابي حنيفة وقول محمد الاخر وقول ابي يوسف  
 الاول لانه توقيت احدهما لا يدل على تقدم ملكه كما في  
 البرهان **قوله** وبترك احدهما بعد القضا لم ياخذ الاخر  
 كله اشار به الى انه لو تركه قبل القضا ياخذه الاخر كله و  
 به صرح في البرهان **قوله** وذكر بعض الشارحين الى اخذه  
 لا يستقيم الا بشئ لم يذكره ههنا وذكره في النهاية فقال  
 بعد قوله والعقد متى انفسخ بقضا القاضى لا يعود  
 الى التجديد ولم يوجد انتزاع خلاف ما لو قال ذلك قبل  
 تحجير القاضى والقضا عليه حيث ياخذ الجميع لانه يدعي  
 الكل والحجة قامت ولم ينفسخ سببه وزال المانع  
 وهو ادالاخر وقوله حيث ياخذ الجميع يشير الى ان  
 الخيار باق وذكر بعض الشارحين الى اخذ ما قاله المصنف  
 فتأمل **قوله** انه لا خيار له كما في النهاية **قوله** وتحقيقه الى اخذه  
 قال الشيخ الكليني **قوله** وهو السابق انه ارخاير وهو في يد  
 المدعى عليه الشراء وان لم يسبق بل وقتا ولم يوقفا كما  
 بينهما كما في البرهان **قوله** ويلزم من ذلك انه يكون شرا غير  
 القابض بعد شتر القابض يعني به لزوم الظاهر لانه  
 اذا ثبت الاخر شرا قبل شرا ذى اليد يكون اولى كما  
 نقطاع الاحتمال **قوله** يعني اذا ذكر بينة الخارج وقتا فذو  
 اولى الخ ليس في محله لانه الكلام فيما اذا لم يكن لهما يد و  
 الصواب انه تعليل لما قبله الا انه قدم تعليله فتأمل **قوله**  
 الا انه يكون في بيت الاخر او دخلها الاستثنا منقطع  
 لانه ليس من المتقدم اذ هو في الخارج حين وهنا ذوب  
**قوله** الا انه برهن الاخر استثنا الاستثنا السابق  
**قوله** كما لا يقضى بحجة الخارج على ذير يد ظاهر النكاح

بعد

اليد

الخ موجود في النسخ بصورة المتن ولعله شرح اذ ليس فيه  
 زيادة على المتقدم **قوله** والقياس كونه الهبة الخ قال الزيلعي  
 فتكون المثبتة للزيادة اقوى وهذا القياس رواية كتاب  
 الشهادة **قوله** كذا انه برهن كل من الخارج وذير اليد على النتائج  
 اير يكون القضا بها لذير اليد وهو الصحيح خلا لما يقوله عيسى ابن  
 ايان من تهاتر البيتين ويكون لذير اليد لا على طريق القضا  
 كما في البرهان **قوله** والمراد اذا اشتدت الزار قصرت  
 واذا خففت مدت واليم والعين مكسور تارة وقد  
 يقال مرعا بفتح الميم مخففا محمدا وهي كالصوف  
 تحت شعر العنزة كما في المفرد قلله قاضي زاده رحمة الله  
**قوله** ولو كان النتائج ونحوه عند بايعه ار فلا فرق  
 بين ادعاه ذير اليد النتائج عنده او عند بايعه فهو احق من  
 الخارج كما في البرهان **قوله** لانه بينة ارفى اليد قامت  
 على اولية ملكه فلا يثبت للخارج الا بالتلفي منه يعني و  
 لم يثبت تلقيه وقد استويا في الاولية بادعيا النتائج  
 وترجع ذو اليد باستيلائه لا بينته لانه النبي صلى الله عليه  
 وسلم قضى بالداية لذير اليد مع اقامة كل البينة على انهما  
 دابته نتجها انتزعه وهذا اذا لم يذكر تاريخا كما في البرهان  
**قوله** وانما قال في رواية الخ على هذا كانه الاول ان يقول  
 في قول لا في رواية **قوله** برهن كل من الخارج وذير اليد  
 على الشرا من الاخر الخ تهاتر البيتين قول ابي حنيفة وابي  
 يوسف سوا شهدوا بالقبض او لم يشهدوا **قوله**  
 وعند محمد يقضى بالبينتين يعني انه ذكر والقابض وقامه  
 في التبيين **قوله** بان يحمل ذو اليد كانه اشترى من الاخر  
 وقبض ثم باع يعني من الاخر ولم يقبضه فيؤثر بالدفعة  
 اليه لا القبض دليل الشراء **قوله** ولهما ان الاقدام عبارة  
 الكايف والتبيين انه الاقرار **قوله** فصار كما اذا قامتا  
 على اقرارين اقرار كل ملك الاخر **قوله** وفيه التهاتر  
 بالجماع اير لتعذر الجمع بينهما **قوله** ادعى احد خارجين



نصف دار الخ الخلاف باعتبار القيمة بطريق المنازعة او  
 العول وذلك في التبيين وتامه في شرح الزيارات لقاضي  
**قوله** شهادة الظاهر يعني ظهور الصدق لموافقة تاريخه  
 سنه **قوله** والاير وان كانت في يد احد هما فله اي  
 وسنهما مشكرا كذا ذكره ان كان سنهما بين وقت الخار  
 وذر اليد قال عامة المشايخ تنها تر البينتان وتترك  
 الدابة في يد ذر اليد كما في الفناية **قوله** وان اشكر اي سن  
 الدابة بان لم يوافق التاريخين فيه تامل والذر ينبغي تقبيل  
 الاشكال به عدم معرفة سنهما واشتباها به بطل من  
 التاريخين لانه الاشكال عدم الخلوص وعدم موافقة  
 سنهما للتاريخين يصدق بما اذا كان معلوما او غيرهما  
 فهو غير مشكرا **قوله** فلها كذا ذكره الزيلعي وغيره من غير  
 ذكر خلاف وقال في البدائع وان اختلفا بحكم سن  
 الدابة ان علم وان اشكر فعند ابي حنيفة يقضى الايهما  
 وقتا وعندهما يقضى بينهما وجه قولهما ان السن  
 المشكرا محتمل ان يكون موافقا لوقت هذا ويحتمل ان يكون  
 موافقا لوقت ذاك فنسقط اعتبار الوقت وصار  
 كانهما سكتا عن الوقت اصلا وجه قول ابي حنيفة ان وقوع  
 الاشكال في السن يوجب سقوط اعتبار حكم السن فنظر في حكمه  
 فنفي الحكم للوقت فالاسبق اولى وهذا مشكرا بالخارج  
 مع ذي اليد انتهى **قوله** وان خالف اي سنهما الوقتين بطلت  
 البينتان الخ محصلة اختلاف التصحيح فانه بطلان البينتين  
 وتركها بيد ذر اليد قال به صاحب الهداية والكا في وهو  
 المذكور في كافي الحاكم قال وهو الصحيح ووجه ان سن  
 الدابة اذا خالف الوقتين فقد ثبتنا بذهب البينتين  
 والتحققنا بعدم فترك المدعي يد صاحب اليد كما كان  
 انتهى وقال الزيلعي الاصح عدم بطلان البينتين كما قاله المصنف  
 وبعض مشايخنا جمع بين الروايتين وقال يجب ان  
 يزاد فيقال فانه كان سنهما مخالف الوقتين وكانت

اصحابنا

منه

مشكرا كانت بينهما كما في السراج انتهى ولكن عليه تبقى صورة  
 مخالفة الوقتين ضاربة اذ لم يشته السن ثم لا يخفى ما في  
 كلام المصنف فانه اول ظاهر في المشي على ما في الهداية وصرح  
 اخوه بخلافه مشايخنا على ما قاله الزيلعي وكان ينبغي ان يجعله  
 العبارة هكذا وان خالف سنهما الوقتين قال في الهداية  
 والكا في بطلت البينتان وقال الزيلعي الاصح انها لا يبطلان  
 اليه يقول ولهذا قلت كانت بينهما يشتر كان فيها الخ **قوله**  
 ادعى الملك في الحال ليس من هذا الباب **قوله** واللابس  
 اولى قال الشيخ قاسم فيقضى له قضائكم لا تخفوا حتى  
 لو اقم الاخر البينة بعد ذلك يقضى له **قوله** ومنه في السراج  
 اولى من رديفه نقل الناطقي هذه الرواية عن النوادر وفي  
 ظاهر الرواية هي بينهما قول واحد كما في الفناية انتهى ويؤخذ  
 منه اشترائها اذ لم تكن مسربة **قوله** وذو حملها اولى  
 من معلق كوزها حتران قالوا كان له بعض حملها اذ لو كان  
 لاحدهما من والاخر مائة من كانت بينهما كما في التبيين **قوله**  
 خلاف جالس دار الخ كذا في الفناية ومخالفة ما في البدائع  
 لو ادعى دارا واحدا سكن فيها فهي للسكن و  
 لذلك لو كان احدهما احدث فيها شيئا من بنا او حف  
 فهي لصاحب البناء والحفر ولو لم يكن شيئا من ذلك و  
 لكن احدهما داخل فيها والاخر خارج منها فهي بينهما و  
 لذلك لو كانا جميعا فيها كان اليد على العقار لا تثبت بالكون  
 فيها وانما تثبت بالتصرف انتهى **قوله** قال في البدائع  
 كل موضع قضى بالملك لاحدهما لكونه المدي في يده يجب  
 عليه البين لصاحبه اذا طلب فانه حلف برئ وان نكل يقضى  
 عليه بالنكول انتهى **قوله** الحايط لمن جذوعه مسبوطة في  
 البين **قوله** برهنا على يد في ارض اشار به الى ان اليد  
 لا تثبت في العقار بالتصادق وكذا بالنكول عن البين  
 ولو نكلا جعل في يد كل منهما نصفها الذر في يد صاحبه  
 لصحة اقاربه في حق نفسه وان حلفا جميعا لم يقض باليد

لها



فيها وبرى كل من دعوى صاحبه كما في التبيين **باب دعوى النسب**  
**قول** وفيما اذا اعتق المشتري الام او دبر لم يخج كذا نقل  
 الزيلعي عن الميسوط الاجماع على انه البايع يرد ما يخص الولد  
 خاصة ولا يرد ما يخص الام فيما اذا اعتق الام ثم قال ومن  
 المشايخ من قال يرد البايع جميع الثمن هنا عند ابي حنيفة كما  
 في فصل الموت لان ام الولد لا قيمة لها عنده ولا تضمن بالعقد  
 فيؤخذ بزعمه واليه مال صاحب الهداية وصححه وهو مخالف  
 الرواية وكيف يقال يرد جميع الثمن والبيع لم يبطل في  
 الجارية حيث لم يبطل اعتاقه بل يرد حصته الولد فقط بان  
 يقسم الثمن على قيمتهما يعتبر قيمة الام يوم القبض لانها دخلت  
 في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لانه صار له  
 القيمة بالولادة فيعتبر قيمته عند ذلك انظر **قول** ولو  
 ولدت لاكثر من سنتين من وقت البيع لم تصح دعوى البايع  
 كذا لو ولدت لتام سنتين اذ لم يوجد اتصال العلوق بملك  
 يقينا وهو الشاهد والحجة **قول** وصدقة المشتري تثبت  
 النسب لا يخفى ما في التركيب من القسمة واستقامته ان  
 يزداد لفظه ان فتكون العبارة هكذا وان صدقة المشتري  
 تثبت النسب **قول** وكانت ام ولده نكاحا هي امه ولدت  
 من زوجها فملكها فيه نظرا اذ لو ثبت اموالها كما ذكر الحكم  
 بنقض بيعها ولا ينقض والصواب ما قال في الكليات  
 ولو ولدت لاكثر من سنتين من وقت البيع ردت  
 دعوى البايع الا اذا صدقة المشتري فثبت النسب  
 منه ويحكم ان البايع استولد ما حكم النكاح محلا لامره  
 على الصلاح ويبقى الولد عبد للمشتري ولا تصير الامة  
 امه وله للبايع كالوادعاه اجنبي اخر لا ينفقها انما لولد  
 من البايع لا يثبت كونه العلوق في ملكه لانه البايع لا يدعي  
 ذلك وكيف يدعي والولد لا يبقى في الطن اكثر من  
 سنتين فكذا حاد ثابعا بعد زوال ملك البايع واذا لم  
 يثبت العلوق في ملك البايع لا يثبت حقيقة العتق

لان تصادقهما

للولد ولا حق العتق لامة ولا يظهر بطلان البيع ودعوة البايع  
 مناد دعوى تخير وغير المالك ليس باهل لها انظر **قول** او امة  
 ملكها زوجها فولدت فادعي الولد ليس سريدا لانها اذا  
 ولدت بعد الشراء اقل من ستة اشهر لا يحتاج اليه دعوى  
 الولد بل تصير ام ولد ويثبت النسب وان لم يدعه واذا  
 ولدت لاكثر من ستة اشهر من وقت الملك فادعاه كان  
 ام ولد بالملك لا بالنكاح **قول** يعني ثبت نسبه و  
 اميتها اير لا مكانا ان يكون العلوق في ملك البايع وكانت  
 دعوى الاستيلاد وهذا اذا حصل التصديق ولو تنازعا فالقول  
 للمشتري بالاتفاق والنية للمشتري عند ابي يوسف وعند محمد  
 النية للبايع **قول** علوقها ولادتها عنده اير في ملكه اشهر به  
 اليه انه لو لم يكن اصل العلوق في ملكه والصورة بحالها وقد اعتق  
 المشتري ما اشتراه لا يبطل عتقه كما في الكافي والتبيين **قول**  
 كذا في الهادي اير كذا ذكر التعديل والتقيد اما لفظ المشتري في  
 بعد ورقة ونصف حكايته في الهادي والاسر وشية  
**قول** وقال انه محمد زيد بنوته فهو ابن للمولى لم يشترط  
 كونه في يده اشارة الى انه ما وقع في الكافي من التقييد  
 به ليس اشارة الى لفظه رجل في يده صبي فقال هو ابن عبد  
 الخ وقال الزيلعي لا يشترط لهذا الحكم انه يكون الصبي في يده  
 واشترطه في الكتاب وقيل اتفاقا **قول** اذ تعلق به حق  
 المقلد يشتر الى انه ولد للامانة لا يثبت نسبه من غيره لتعلق  
 حقه به بتكذيب نفسه **قول** اي لصبي كان في يده لم  
 وكافر صرح به شرعا لعدم علمه من الحق **قول** ادعت ذات  
 زوج اوردها وان تقدمت في الطلاق تبعا للهداية والكافي  
 واقتصر على ذكره في الطلاق صاحب الكنته **قول** ولولا  
 النكاح والعدة كان ابنها كذا في الكافي ثم قال ومن المشايخ  
 من اجوى المسئلة على اطلاقها ورد قولها وان لم تكن ذات  
 زوج **قول** ولدت امة تزوجها على انها حرة الخ قال الزيلعي  
 ثم هذا الغرور ان كان في ملك اليمين فظاهر اير في ثبوت

الولد

ك



الحرية للولد وان كان في النكاح فانه القاضي يقضي بها وبولد  
 للمحقق عند اقامة المحقق البينة انها له لانه ظهر له انها  
 للمحقق وفرعها يتبعها الا اذا اثبت الزوج انه مغور  
 بانه يقيم البينة انه تزوجها على انها حرة فثبت به حرية  
 الاصل للاولاد **انتهى** - فلذا تعتبر قيمته يوم خصم لانه  
 يوم المنع كذا في التبيين واذا راد يوم التخاصم يوم القضا لانه عبارة  
 الزيلع بضمه الاب قيمته يوم الخصومة لانه يوم المنع والتحول  
 من العين الى القيمة لانه لما علق رقيقا في حق المولى كان حقه  
 في عين الولد وانما يتحول الى القيمة بالقضا فتعتبر قيمته وقت  
 التحول انتهى ولما قال قاضي زاده ذكر في شرح العلي ويزعم قيمة  
 الولد يوم القضا **انتهى** - وان مات فلا شيء على ابيه يعني  
 لو مات قبل الخصومة كما في التبيين **و** - او قتله غيره واخذ  
 اي ابوه دية غرم قيمته بشير اليه انه لو لم ياخذ شيئا لا يغرم شيئا  
 ولو قبض قدر قيمة المقتول او بعضها قضى عليه بما قبض كما في  
 التبيين **و** - ورجع بها اير قيمته التي ضمنها بعينه في صورة  
 قتل غير الاب اما اذا قتل الاب كيف رجع بما غرم  
 وهو ضمان التلافة وقد صرح الزيلع بذلك اير بالرجوع فيما  
 اذا قتل غيره وبعده بقتله **انتهى** ولا فرق بين كونها با  
 فاخذها المحقق لها او ماتت عند المشتري وضمنه قيمتها  
 فيرجع بثمنها على بايعه وبقية الولد ولو زوجها له احد  
 على انها حرة فاستحققت ضمنه له قيمة ولدها لانه صاحب  
 علة فيضاف اليه الحكم بخلاف ما لو اخبره بخبرتها او اخبره  
 هي وتزوجها منه غير شرط الحرية حيث يكون الولد رقيقا  
 ولا يرجع على المنجبر بشي لانه الاخبار بسبب محض ولو  
 باعها المشتري منه اخذ فاستولد لها الثاني ثم استحققت  
 رجع الثاني على البايع الثاني بالثمن وقيمة ولده و  
 يرجع المشتري الاول على البايع الاول بالثمن ولا يرجع عليه  
 بقيمة الولد عند ابي حنيفة وقال لا يرجع عليه بقيمة ايضا  
 كما في التبيين **و** - لانه ضمنه له سلامة لانه جز المبيع الخ

يقيم

او ماتت

على البايع

بينة

يشير اليه انه انما نزل الولد من نسله الجز الموجود حالة البيع ليفض منه  
 لسلامته بطريق استلزام سلامة الام والاب هو من عدم حقيقة  
 وقت البيع فلا يدخل في ضمان البايع لحدوثه والبايع انما  
 ضمن سلامة الموجود **فصل** **م** - ولا ينبغي منع  
 المدعي به اذ لم يدع ملكيتها بشرا وليه في صفه كما سيذكر  
 المصنف **في الفصل** **و** - يمنع دعوى الملك اير لنفسه لكونه هذه  
 الاشياء اقرار بعدم الملك للمباشرة متفق عليه واما كونها اقرارا  
 بالملك لذى اليد ففيه روايتان على رواية الجامع يفيد  
 الملك لذى اليد وعلى رواية الزبادات لا وهو الصحيح كذا  
 في الصغرى وفي جامع الفصولين صح رواية افادة الملك  
 فاختلف التصحيح للروايتين ويثبتني على عدم افادته ملك  
 المدعي عليه جواز دعوى المقر بها لغيره **انتهى** وقال في جامع  
 الفصولين الحاصل من جملة ما مر انه المدعي لو صدر عنه ما  
 يدل على انه المدعي ملك المدعي عليه تبطل دعواه لنفسه و  
 لغيره للتناقض ولو صدر عنه ما يدل على عدم ملكه ولا يدل  
 على عدم ملك المدعي عليه تبطل دعواه لنفسه لا لغيره لانه  
 اقرار بعدم ملكه لا بملك المدعي عليه ولو صدر عنه ما يحتمل  
 الاقرار وعدمه فالترجيح بالقرائن والا فلا يكون اقرار  
 للشك **انتهى** **و** - ادعى على رجل مالا الخ هذا على قول من  
 اعتبر امكان التوفيق لانه شرط التوفيق كما في جامع الفصولين  
**و** - كذا في العبادية نقله صاحب جامع الفصولين ثم  
 قال اقول ما قدمه اير العبادية في اقرار ذي اليد انه الاقرار  
 للمجهول باطل والتناقض انما يمنع الخ يتأتى في اقرار المدعي  
 ايضا فينبغي ان يتحدا حكما والظاهر ان في اقرار المدعي  
 خلافا يفسح عنه ما مر في **٦** فانه احداهما مخالف للآخر  
 ويلوحي الى انه الخلاف واقع فيما اذا اقر المدعي قبل التنا  
 اما لو قال مع وجود المنازع فينبغي ان تبطل دعواه وفاقا  
 على عكس ذي اليد يعني ان اقرار ذي اليد مع وجود  
 المنازع خلافا مع عدم المنازع لا تبطل دعواه وفاقا

لين

نزع



والفوق ان ذاليد اذا اقر قبل الترك بطل اقراره اذ اليد  
 دليل الملك فنفي المالك ذلك نفى منه غير اثباته  
 لغيره لا يجوز قلبي نفى ذاليد ملكه وفاقا لولا اقر ذاليد  
 عند التنازع قيل انه اقرار للمدعي بدلالة التراجع وقيل  
 انه لغو نظر اليه جهالة المقوله فلا تنزع ليكون قرينة  
 لتعيين المقوله وقيل هو اقرار به لذاليد بقرينة اليد  
 ولو اقر غيره ذاليد عند التنازع ينبغي ان ينفذ اقراره  
 وفاقا لانه نفى عنه نفسه ملك غيره ظاهرا وهذا حق  
 ظاهرا انصرف اليه اقراره لذاليد وفاقا بقرينة اليد  
 والتنازع هذا ما ورد على الناحية الفاتر في تحقيق هذا  
 المرام **هـ** على حسب ما اقتضاه الوقت والمقام **و** والحمد  
 لله ملهم الصواب **و** من ههنا الصواب **و** انتهى  
**و** ولو عكس اي ادعى انها وقف او فلان ثم ادعى لنفسه  
 لم يجز في رواية وهي رواية قاضي خان وجاه في رواية  
 اخرى انه وقف الخ لا يخفى انه العكس شامل لما اذا ادعى  
 الوقف او لا ثم ادعاه لنفسه وليس فيما ذكره من السند  
 ما يقتضي صحته ولا على رواية خان قوله وجاه في اخرى  
 انه وقف وهي رواية الذخيرة حيث قال فيه ومنه  
 ادعى لغيره بالوكالة او الوصاية ثم ادعى لنفسه لا يقبل  
 الا ان يوفق فيقول كان فلانا ثم شرهته منه واقام البينة  
 على ذلك فحينئذ يقبل انتهى ليس فيه تعرض لذكر ما  
 لو ادعى الوقف او لا ثم ادعاه لنفسه فلم يبق ما  
 يقابل قول قاضي خان في منع صحته ودعواه لنفسه بعد  
 ادعائه الوقف فليتأمل **و** برهن انه ابن عمه  
 لابييه وانه وبرهن الدافع انه ابن عمه لانه فقط مستغنى  
 عنه بقوله ادعى العصبية وبين النسب وبرهن الخصم  
 انه النسب بخلافه لانه شامل لما اذا برهن الدافع انه  
 ابن عمه لانه فقط **ب** ما يذكر في دعوى الدافع ثبت  
 الدافع فقط لا النسب كما في جامع الفصولين **هـ**

لناكده بالقضا بخلاف الاول صوابه الثاني **و** ادعى ميراثا با  
 مستغنى عنه بما قبله **و** قال هذا الولد مني الخ تقدم مشروحا  
 باو في من هذا الذي يظهر لي انه اللفظة الثالثة وهي قوله  
 ثم قال هو مني صحيح ليس لها فائدة في ثبوت النسب لانه  
 بعد الاقرار به لا ينتفي بالنفي فلا يحتاج اليه الاقرار به بعده  
 فليتأمل **و** قد وقعت العبارة في الاستروثينة والعادة  
 الخ وهو ما وعدت به انتهى هذا وقد ناقض في التعليق ايضا  
 صاحب جامع الفصولين ثم قال فالاولي ان يقال بان التناقض  
 لا يمنع في مثله **و** ولو عكس اي لو قال هذا الولد مني ثم قال  
 ليس مني لا اي لا يصح النفي صحيح باعتبار هذا المحل وفيه نظر  
 باعتبار انه نفى لثبوت النسب بما قال قبل متنا لا نه  
 قوله هذا الولد مني ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح  
 مع قوله هذا ولو عكس لا ظاهره انه لو عكس لا يصح **هـ**  
 النسب لانه قوله صح انما هو للنسب ارجح الاقرار بالنسب  
 ولا يصح ان يكونه للنفي على انه عكس المسئلة لا يغاير **و**  
 على ما ذكره بالنظر اليه الالفاظ الثلاثة لانه الطرفين **و**  
 متفقان في الثبوت والنفي متوسط بينهما فتأمل  
 والتصديق منه المقوله وعدمه سياته في الاقرار وتقبل  
 بينته بعد انكار المقر على اقراره بنفسه كما في جامع الفصولين  
**و** فالحصم اذا اثبت بلوغه اربلوع المقر في ذلك  
 الوقت اربلوع وقت الاقرار اندفع كلامه اربلوع المقر اني  
 كنت صبيا وقت الاقرار **و** ادعى الاخوة ولم يذكر  
 اسم الجده صح بخلاف دعوى كونه ابن عمه كذا في جامع  
 الفصولين **و** فادعى الوارث الرجوع بقبول الخ  
 كذا في جامع الفصولين ثم قال ولو برهن على محو دالمو  
 الوصية بقبول على رواية كونه المحو رجوعا لا على رواية  
 انه ليس برجوع انتهى **و** تذييل عقده في الفصولين  
 فضلا ترجمه بقبام بعض اهل الحق عنه البعض وسينكر  
 مثل هذا في القضا **ب** الاقرار **و** هو اخبار

ص



حق لا خلاف اثبات له عليه هذا على ما قاله محمد بن الفضل والفقهاء  
 ابو حازم الاقرار اخبر عنه امر سابق وذكر ابو عبد الله الجرجاني  
 انه عليك في الحال وذكر الاستشهاد كل على ما قاله عسائيل  
 ذكرت في الفصل التاسع من الاستمارة **د** - وله شرط  
 ستذكر هي العقل والبلوغ والحرية في بعض الاحكام  
 وكونه المقرب مما يجب تسليمه الى المقر له حتى لو اقر انه  
 غصب كفاية تراب او حبة حنطة لا يصح لانه المقر  
 لا يلزمه تسليمه الى المقر له كما في المحيط ومنها الطواغيت  
 ولو سكر من مخمر صح اقراره الا في الحدود والخالصة  
 حقانه **د** - وحكمه ظهور المقر به يعني لزومه على المقر **د**  
 وشرط تصديق هو لا يعني في الجملة لا يذكر ان الغلام الذي لم  
 يعبر عنه بقره لا يشترط تصديقه ولذا قال وسياتي  
 تمام بيانه **د** - فصحح الاقرار بالجرم للمسلم يعني الجرح القابض  
 لا المستهلك اذ لا يجب بدلها للمسلم نص عليه في المحيط  
 واليه الاشارة بقول المصنف حتى يؤمر بالتسليم اليه  
**د** - او جعله الاقرار سبباً لم يسمع عند عامة  
 المشايخ كذا في جامع الفصولين ثم ذكر نقلاً اخر انه يسمع  
 عند عامة المشايخ انه قد وقع اختلاف النقل عن  
 عامة المشايخ ولكن المفتي به انها لا تسمع لما قال في الفواكه  
 البدرية ادعى عليه بكذا لما انه اقر له به لا يقبلها القاضي  
 ولا تسمع هذا الدعوى على الصحيح المفتي به **د** - او عبده  
 ما ذونه له كذا الصبي الماذونه له ومحل صحة اقرار العبد  
 الماذونه ما هو من باب التجارة فلا يصح به موطئته  
 بنكاح غيره ما ذونه به وجنابة للمال ولا يصح  
 اقرار بالهرم والجنابة والكفالة كما في التبيين **د** - ولو  
 اقر بجهول صح لو تصرف لا يشترط لصحته اعلام ما  
 صادفه في مفهومه تامل لما قال الزيلعي الاصل فيه انه  
 متى اقر بجهول والطلاق ولم يبين السبب يصح ومحل على  
 انه وجب عليه بسبب نفي مع الجهالة كالغصب

مجموع

ونحوه وان بين السبب ينظر فانه كان سبباً لا تصرفه الجهالة  
 فكذا لك وان كان تصرفه الجهالة كالبيع والجاراة لا يصح  
 ولا تجبر انتهر **د** - يعني اذا قال الفلان على شئ او حق لزمه ان  
 يبين ماله قيمة لا تخفى عدم مطابقة لمنته الا بمعونة ذكر السبب  
 فكانه ينبغي ان يقول يعني اذا قال الفلان على شئ بغصب او دية  
 انتهر والذيل له قيمة كفلس وجوزة وغيره كحبة حنطة وقطرة  
 ماء كما في العناية **د** - لانه اقرار بالجهول وان لا يفيد قال في  
 الكافي لانه فايدته الجبر على البيان ولا تجبر على البيان **د** -  
 فصار كما لو اعتق احد عبده يعني من غير تعيين هذا على  
 قولها لا على قول الامام كما قدمه المصنف في باب اعتق  
 البعض ولنا فيه رسالة اما لو اعتق احدهما بعينه ثم نسي  
 لا تجبر على البيان كما في المحيط **د** - كذا اشارة الى عبده  
 ما ذونه له كان ينبغي ان يقول كذا اشارة الى قوله صح  
 في قوله اقر مكلف مر او عبده ما ذونه له لانه الاشارة  
 للمشاركة في الحكم **د** - وكذا محجور اي كذا صح اقرار  
 محجور اذا اقر بما فيه تهمه كالمال نظر الى اصل الاووية فيوض  
 الى عتقه رعاية لحق المولى **د** - يعني لا يصدق في اقل  
 منه ما يتي درهم في الفضة واقل من عشرين مثقالاً في  
 الذهب يريد به اذا فسر المال العظيم بالفضة فقال له  
 على مال عظيم من الفضة لم يصدق في اقل من مائتي درهم  
 وان قال من الدنانير فالتقدير عشرين مثقالاً انتهر  
 في العناية وهذا قول ابي يوسف ومحمد ولم يذكر محمد  
 قول ابي حنيفة في الاصل في هذا الفصل ورو عنه انه  
 قال لا يصدق في اقل من نصاب السرقة لانه عظيم  
 تقطع به اليه المحترمة ورو عنه مثل قولها ما قيل وهو  
 الصحيح انتهر وقال الزيلعي والاصح انه قوله يبنى على حال  
 المقر في الفقر والغنى فانه القليل عند الفقير عظيم و  
 اضاف ذلك عند الغنى ليس بعظيم وهو في الشرع  
 متعارض فانه المائتين في الزكاة عظيم وفي السرقة



والله العشرة عظيمة فيرجع الى ما ذكره في النهاية وهو ان  
 الهداية موزنا الى المبسوط **قوله** ولزم في على اموال عظام  
 ثلاثة نصب كذا في التبيين ثم قال الزيلعي وينبغي على قياس  
 ما روي عن ابي حنيفة انه يعتبر فيه حال المقر كما ذكرنا انهم  
**قوله** وفي درهم كثيرة عشرة اير لا يصدق في اقل  
 منها هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يصدق في اقل  
 من مائتين وعلى هذا الخلاف وانه كثيرة كذا في التبيين  
**قوله** وفي كذا درهم لزم درهم الى اخوه يريه ان في  
 الهداية مقدم على ما في قاضي خان اذ عند معارضة الفتاوى  
 للمتنون تقدم المتنون انهم وكذا قال الزيلعي لو قال كذا درهم  
 درهم لانه تفسير للمبهم وذكر في النخبة والذخيرة و  
 غيرهما يلزم درهمان وفي شرح المختار قيل يلزم عشرة  
 وهو القياس لانه كذا يذكر للعدد عرقا واقل عدد غير  
 مركب يذكر بعد الدرهم بالنصف عشرة وروى وكذا ذكر  
 بالتحفيض روي عن محمد انه يلزم مائة لانها اقل عدد يذكر  
 بعده الدرهم بالتحفيض انتهى **قوله** اذ لم يجمع بين ثلاثة اعداد  
 بلا عاطف اير لم يوجد نظيره **قوله** قبلي اقرار بالدين  
 هو الاصح لانه استعماله في الدين اقل من اغلب وقيل اقرار  
 بالامانة لانه اللفظ يتناول الدين والامانة وهي اقلها كما  
 في الكافي **قوله** جميع ما لي او جميع ما ملكه له بهت يقتضي  
 التسليم كذا في المحيط ثم قال ولو قال له من مالي الف درهم  
 لاحق لي فيها فهو اقرار بالدين لانه هذا اقرار بهت  
 مسلم لانه نفى الحق فيها ولا ينقطع حقه عنها بالهبة بل  
 بالتسليم فيكون اقرار بالتسليم انتهى ولو لم يصف المال  
 بل الى يده كان اقرار لما قال في الفتاوى والصغرى قال ما في  
 يدي من قليل او كثير من عبد او غيره لفلان صح الاقرار  
 لانه عام لا مجهول انتهى **قوله** ولزم في على نصف درهم  
 ودينار الى اخوه قال في المحيط اعني المبتغي واصله ان  
 الكلام اذا كان كله على شيء بعينه او كان كله على شيء بغير

عينة فهو كله على الا نضاف وانه كان احدهما بعينه والا فغير  
 عينة فالنصف على الاول منها **قوله** فسه في المبسوط وكذا  
 فسه في الاصل وشرح تفسيره ما قال في الجوهرية انه اضاف  
 ما اقر به الى فعل يانه قال غصبت منه عتري في قوصرة لزمه التمر والقوصرة  
 وانه لم يصفه الى فعل بل ذكره ابتداء فقال له على تمر في قوصرة فعليه  
 التمر دون القوصرة لانه الاقرار قول والقول يتميز به البعض دون  
 البعض كما قال ابي حنيفة له زعفران في ثلثة انهم **قوله** ولو ادعى انه  
 لم ينقل اي المظروف لم يصدق كما في التبيين **قوله** وهو قد اير  
 حنيفة اخر القول محمد فيلزم احد عشر ثوبا وما قاله محمد منقوض  
 بما اذا قال غصبت كرايا في عشرة اناواب حرير يلزمه الكل  
 عنده مع انه ممتنع فكذا في شرح الجمع عن التبيين وقال قاضي  
 زاده عن النهاية اليه اشار في المبسوط **قوله** لانه اثر الضرب  
 في تكثير الاطراف لا زالة الكسر لانه في تكثير المال لا جهة درهم  
 وزنا وان جعلت الفاجرة لا يزداد فيها فيراط **قوله** وبينة  
 مع عشرة قال قاضي زاده ولو اراد بقى معنى على لم يذكره في  
 الكتاب والمبسوط وفي الذخيرة حكمه حكم في فاذا قال  
 لفلان على عشرة في عشرة ثم قال غصبت به على عشرة او قال  
 غصبت به الضرب لزمته عشرة عند علمائنا انتهى **قوله**  
 ومن درهم الى عشرة الى اخوه ما ذكر من التعليل قاضي زاده  
 والحاصل انه ما قاله ابو حنيفة في الغاية الاولى استحقاق  
 وفي الغاية الثانية قياس كذا في مبسوط شيخ الاسلام  
 خواهر زاده **قوله** ومنه داري الى اخوه ذكره الزيلعي معللا كما  
 هنا وعليه في البرهان بقوله لزمه ما بينهما فقط دون الحايطين  
 لقيامهما بنفسهما **قوله** او حلا شاة قال الزيلعي يعلم وجود حلا  
 الشاة ونحوها من البهائم بادية هذه يتصور ذلك عند  
 اهل الخبرة على ما جرت به عادتهم **قوله** فلا بد من وجود  
 القرية عند الاقرار صوابه المقتول باللام **قوله** او ابرهم الاقرار  
 ولم يبين سببا بانه قال الحلا فلان كذا الفاهذا عند ابي يوسف وقال  
 محمد يجوز الوصية له وانه لم يبين السبب ذكره الزيلعي ثم قال



وحاصله ان لم يثبت ثلاث صور اما ان يهمل الاقرار فهو على خلاف  
واما ان يبين سببا صالحا فيجوز بالاجماع واما ان يبين سببا غير  
صالح فلا يجوز بالاجماع انتهى ولغايل ان يقول قد تقدم عن الزبيدي  
في الاقرار بالجهل انه اذا لم يبين السبب يصح وتحمل على انه  
وجب عليه بسبب تصح معه الجهالة فالفرق بينه وبين ما  
ذكر هنا من عدم حمل على السبب الموجب للصحة على قول القائلين  
وفي كل احتمال الف والصحة **رد** - وان اتخذ المجلس فاللائم  
الف واحد اتفاقا هذا اذا كان به صك فاما اذا لم يكن به صك  
اقرباية وشهادة يدين ثم اقرباية وشهادة يدين  
لا رواية فيه واختلف المتأخر فيه ذكر الكرخي انه يلزم  
مالا على قول ابي حنيفة وذكر الطحاوري انه يلزم مال واحد عندهم  
جميعا ووجه كل في المحيط **رد** - اخذ الورثة اقر بالدين اي  
وحده دون باقي الورثة **رد** - قيل يلزم كله يعني انه وفي  
ما ورثة به كما في البرهان واذا اخذوا جميعا لكن على التفاضل  
كجملات عن ثلاثة بنين وثلاثة الف فاقسموها وا  
كل الف فادعى رجل على ابيه ثلثة الف فصدقه الاكبر  
في الكل والاوسط في الفين والصغير في الف اخذ  
من الاكبر الف ومن الاوسط خمسة اسداس الف ومن  
من الاصغر ثلث الف عند ابي يوسف وقال محمد  
في الاصغر والاكبر كذلك وفي الاوسط ياخذ الف  
ووجه كل في الكافي **رد** - لو قال المدعي عليه عند القاضي  
كلما يوجد في تذكرة المدعي بخطه فقد التزمته ليس  
باقوار لانه قيد بشرط لا يلزمه فانه ثبت عن اصحابنا  
رحمهم انه من قال كلما اقر على فلان فانا مقوله به لا يكون  
اقوارا لانه يشبه وعدا كذا في المحيط **باب الاستثنا**  
**رد** - استثنى بعض ما اقر به متصلا باقراره لزمه بافيه  
شلا استثنا الاكثر وهو ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف  
انه لا يصح استثنا نحو تسعة من عشرة فتلزم العشرة و  
الصحيح جواب ظاهر الرواية كما ذكره قاضي زاده في البدائع

كلما

**قوله** بخلاف ما اذا كان الاستثنا بغير ذلك اللفظ منه قوله  
ثلث ماله ليكره الف والثلث الف لانه توهم بقا شيء وكيف  
لصحة الاستثنا ولا يشترط حقيقة البقا **قوله** استثنى وزينا  
او كيليا من دراهم صح هل يشمل المستوفى قيمة قال الشيخ  
على المقدسي رحمة الله لو استثنى دنائره من دراهم او كيليا او  
موزونا على وجه يستوجب المستثنى منه كقوله له على عشرة دراهم  
الا دينار او قيمة كثر والا كثر لولا ان مشينا على ان استثنى الكل  
بغير لفظه صحيح ينبغي ان يبطل الاقرار لكن ذكر في البرازة ما يدل على  
خلافه قال على دينار الامة درهم بطل الاستثنا لانه اكثر من الصدر  
ما في هذا الكبير من الدراهم لفظه الف الف ينظر انه فيه اكثر من الف  
فالزيادة للمقوله والالف للمقوله وان الف او اقل فكلها للمقوله  
لعدم صحة الاستثنا قلت ووجه ظاهر بالتأمل وفي البناء بيع  
على مائة درهم الا عشرة دنائره وقيمتها مائة او اكثر لا يلزم شيء  
ووجه ما ذكرناه اولا ومثله في الجوهرة انتهى ونقله قاضي زاده  
في الذخيرة **رد** - ولو استثنى غيرهما ارباع كيلبي ووزنه منهما ارباع  
من الدراهم لا ارباع يعني لا يصح الاستثنا فيجوز على البيان ولا  
يتمنع به صحة الاقرار لما تقرر ان جهالة المقبول لا تمنع صحة الاقرار  
ولكن جهالة المستثنى يمنع صحة الاستثنا ذكره قاضي زاده **رد**  
اذا وصل باقراره ان شاء الله ابطاله كذا ان شاء الله فلو باطل  
كافي المحيط وينظر مع ما قدمناه في تعليق الطلاق بمشية العبد  
فشاء في مجلسه صح ووقع الطلاق **رد** - اقر بشرط الخيار لزم  
هذا بخلاف ما لو كان في اقراره تعليق الشرط لما قاله في المحيط  
لو قال فلان على الف درهم الا ان يبدولي او اري غير ذلك  
لا تكمه لانه هذا اللفظ تعليق الشرط لا له معناه ان لم اري غير ذلك  
ذلك وان لم يبدولي غير ذلك ولهذا لو قال لا امره انت طالق  
الا ان يبدولي او لا اري غير ذلك كان تعليق الشرط  
فكذا هذا ولو قال فلان على الف درهم فيما اعلم فهو باطل  
انتهى **رد** - لانه التعليق بمشية الله تعالى ابطاله عند محمد  
الي اخره وقيل الخلاف على العكس لما قال قاضي زاده قال المصنف



ابطال عند محمد الى اخوه وقيل الخلاف على العكس لما قال قاضي زاده  
قال المصنف في تغليل مسئلة الكتاب لانه الاستثنا بمشبهه اسم اما  
ابطال كما هو مذهب ابي يوسف وتعليق كما هو مذهب محمد كذا  
ذكره الامام قاضي خان في طلاق الجامع الكبير واختاره بعض شراح  
هذا الكتاب يعني الهداية وقيل الاختلاف على العكس كما ذكره في  
طلاق الفناوى الصغرى والنسبة واختاره بعض ائمة شراح  
هذا الكتاب وغيره الاختلاف يظهر فيما اذا قدم المشبه فقال  
ان شانه انت طالق عند من قال انه ابطال لا يقع الطلاق عند  
قال انه تعليق يقع لانه اذا قدم الشرط ولم يذكر حرف الجر لم يتعلق  
وبقي الطلاق من غير شرط فيقع وكيف ما كان لم يلزمه الاقرار  
كما بينه المصنف بقوله فان كان الاول هو الابطال فقد بطل  
وان كان الثاني وهو التعليق فذلك اما لانه الاقرار لا يحتل  
التعليق بالشرط اوله لانه شرط لا يوقف عليه انتهى **قوله**  
وفض الخاتم ونحلة البستان الى اخوه في جعل فض الخاتم  
يشملها قاله يعقوب باشا ويكنى انه يقال انه مراده بشمول  
اسم الخاتم الكل في قوله السابق اعم من الشمول القصد به والتبني  
ومراده بنفي دخول الخاتم في قوله اللاحق نفى الدخول القصد  
غلا منافاة بينهما قاله قاضي زاده **قوله** وصح اقرار بالف  
من غن من عينه وانك قبضه يوجب لزوم الالف حكمه بصحة  
الاقرار مع عدم القبض ولا يلزمه الا اذا سلم الفن اليه لقوله بعد  
فلو سلمه لزم الالف والا فلا فانه الاول كما يقول مكانه قوله  
صح اقرار بالف من غن من عينه وانك قبضه فلو سلمه لزم  
الالف والا فلا انتهى **قوله** وانما بعثت قنا غيره وفيه المالك  
لازم اطلاقه عن ذكر التسليم وقد نص عليه الزيلعي بقوله  
انما بعثت عبد اخي وسلمته وكذا ذكر التسليم قاضي زاده  
والا فكل في العناية انتهى ونفي مفهوم عبارة المصنف  
متنا ما لو صدقه في ادعاء المعين ولم يرفع اليه فلا  
يلزم شي الا بتسليمه **قوله** وان لم يعينه لزم اي الالف  
ولغا انكاره اي اذا كذبه المقول وان صدقه في السبب

بانه قال

بانه قال بعثتك فذلك عند ابي حنيفة لانه لزم الثمة بالاقرار فلا  
يسقط عنه الا اذا اقر المقول انه لم يقبض المبيع كذا في  
التبيين **قوله** وقال انه وصل صدق المبيع اير في المسئلة  
المشبهة والمشبهة لها **قوله** يعني لو قال له على الف درهم  
من غن متاع الى اخوه بخلاف ما اذا قال لا انها وزنه خمسة  
ونقد البلد وزنه سبعة حيث يصح موصولا لا مفصولا  
ولو قال على كرم حنطة من غن دار الا انها ردية يصح موصولا  
ومفصولا كما في التبيين والزيوف جمع زيف وهو ما  
يقبله التجار ويرده بيت المال والنهرجة رونة الزيوف  
فانها مما يردده التجار ايضا والمستوفة اردى من النهرجة  
**قوله** الا ان ينكر عن اليقين فحينئذ يلزم المال صوابه لا يلزم  
المال ثم ما ذكره في الضمان بخلاف ما اذا قال لا اخذتها فرضا  
في جواب قوله اخذت منك الف او دبعة حيث يكون  
القول قول المقول وعلى هذا اذا اقر باخذ الثوب ودبعة و  
قال المقول لا اخذته بيما كان القول قول المقول كما في التبيين  
**قوله** صدق من قال اجرت فرسي او ثوب الى اخوه  
قوله ابي حنيفة وقال القول قول من اخذ منه البعير والثوب  
وهو القياس وذكر في النهاية انما الاختلاف بينهم اذا  
لم تكن الدابة معروفة للمقول وكانت معروفة مكانه  
القول قوله بالاجماع وعناه الى الاسرار كما في التبيين  
او خاطئ في هذا الجواب هو على الخلاف المتقدم في الصحيح  
خلافا لمنه توهم ان القول للمقول اجماعا وليس بشي كما في  
التبيين **قوله** او يدين لانه الى اخوه تقدم في كتاب الدعوى  
عن الزيلعي باوسع من هذا والله اعلم **باب اقرار المدين**  
**قوله** او مهر منكره بس قيده المثل لانه زيادة عليه باطله  
والنكاح جائزة كما في العناية **قوله** ولم يحجز تخصيص غريم  
بقضاءه لانه ليس على عمومه لانه غن ما اشتراه بمثل القيمة  
او فرضا في مرضه ثبت كل منهما بالبينه يصح التخصيص به  
ولا يتوقف على اجازة الباقيين كما في البرهان والكا في



وقاضي زاده **مولانا** اقراره لو ارثه الا بتصديق البقية قال قاضي  
 الا اذا اقر باستهلاكه وديعة لو ارثه فختصر به الوارث  
 انتهر وفي كلام المصراثة لما اذا تعدد الوارث ولولم يكن  
 هناك وارث اخو فادعى لزوجه او وصت لزوجه  
 تصح الوصية والمثلية المذكورة في كتاب القضاء من فريض  
 الغنايه خلافا لابي يوسف في الاخير كما في اصلاح الايضاح  
 وفرضها في احد الزوجين لانه غيرهما يرث الكل فرضا  
 وردا بكونه صاحب فرض منفرد او بكونه ذارحم فلا  
 يحتاج الى الوصية **مولانا** وجاز لغيره اير غير الوارث ولو  
 بطل ماله اير لم يرد عليه دين ولو في المرض بسبب معروف  
 قال قاضي زاده **مولانا** اقر له بماله ثم اقر ببنته اليافه اي و  
 قد جهل نسبها وصدة وهو من اهل التصديق ولو كذبها او  
 كان معروف النسب منه غيره لزمه ما اقر به ولا ثبت  
 النسب كما في النبايع **مولانا** ولو اقر له بطلاقها فيه اي في  
 مرض موته اطلق في الطلاق وقيد به الهداية بالثلاث  
 ويريد البايين ولو بدونه الثلاث وكذا في اكثر ولم  
 يذكر انه بسواها وقال الزيلعي هذا اذا طلقها بسواها وان  
 طلقها بل سواها فلها الميراث بالغاما بلغ ولا يصح الاقرار  
 لها لانها وارثه اذ هو فارانته وقال قاضي زاده انه تتبع  
 عامة المعتمدين حتى الجامع والمحيط وايضا وجدت  
 المسئلة وجدتها مقيدة بكونه الطلاق بسؤال المرأة  
 او باقرارها فالظاهر ما ذكره الزيلعي واما عدم توفض المصنف  
 وصاحب الكافي وكثير من الشراح همنا للقيد المذكور  
 فيجوز ان يكون بنا على ظهوره بما صرح به في كتاب  
 الطلاق انتهر **مولانا** فلما اقل من الارث والدين ويرفع  
 لها بحكم الاقرار لا بحكم الارث حتى لا تصير شريكة في  
 اعيان الميراث **مولانا** اقراره ببنته غلام الى اخوة قال في  
 الهداية ولو كان مضان لم لا يخفى انه المسئلة المتقدمة  
 مندرجة في هذه **مولانا** ويولد مثله لمثله وصدة

غير الوارث

فانه لم يكن كذلك يواخذ المقرب منه حيث استحقاق المال كما لو  
 اقر باخوة غيره كما قد مناه عنه النبايع **مولانا** صح اقراره اير الرجل  
 بالولد والوالدين ايراد صحة الاقرار بالولد لذكر جملة ما يصح  
 في جانب الرجل وافاد بالصراحة صحة الاقرار بالام قال في الفتاوى  
 وهو رواية تحفة الفقهاء ورواية شرح الفريض للامام سراج  
 الدين المصنف والمذكور في المبسوط والايضاح والجامع الصغير  
 للامام المجهول ان اقرار الرجل يصح باربعة نفر بالاب والابن  
 والمراة ومولي العتاقة انتهر ومن الظاهر ان الابن ليس بقيد  
 يخرج صحة الاقرار بالبنت انتهر وقال في البرهان يصح اقرار  
 بالولد والوالدين يعني الاصل وانما على انتهر وقال العلامة  
 الشيخ علي المقدسي فيه نظرا لقول الزيلعي اذا اقر بالجد  
 او ابن الابن لا يصح اذ فيه حمل النسب على الغير انتهر **مولانا**  
 والزوجة اير الخالية عن زوج وعدته وليس مع المقر من  
 يمنع جمعه معها ولا اربع سواها كما ذكره قاضي زاده **مولانا**  
 والمولي اير الاعلى والاسفل اذ الم يكن ولاد ثابتا من الغير  
 ذكره قاضي زاده **مولانا** وان اقر بنكاحها ومات فصدقته  
 بعد موته يصح هو بالاتفاق قاله الاكل وغيره وقال في البرهان  
 وتصديقه اير المقر له بعد موتها على نكاح اقرت له به لغو  
 عند ابي حنيفة لانها لما مات زال النكاح بجميع عدايقه وعند  
 تصديقه بعد موتها صحيح وعليه مهرم وله الميراث منها لان  
 الاقرار يتم بالمقرو حده ولا يبطل بالموت وقيل الاصح  
 انه لا احتلاف في تصديقها اياه بعد موته فلا يصح عند  
 ابي حنيفة لانه ثبوت المقرب وهو النكاح بعد موته محال  
 فلما يتصور ابقاؤه وعندهما يصح حتى يجب لها المهر  
 لانها محل للنكاح فامكن بقاءه ببقايتها ولذا جاز لها غسله  
 بخلاف ما اذا ماتت لغوات المحل ولذا لا يفلسها انتهر  
 قال اتفاق المذكور في الفتاوى بخالفه هذا **مولانا** يعني انه كان  
 للمقرو وارث معروف قريب او بعيد فهو احق بالارث من  
 المقر له حتى لو اقر باخوة له عمة او خالة فالارث للعمة او الخالة



كذا صرح في العناية بانه الوارث القريب كذا والفروض و  
 العصباء مطلقا والبعيد كذا والارحام انهم وتخالفة قول  
 الزبيدي انه كان للمقارن لا يرث المقله لانه النسب  
 لم يثبت باقاره فلا يستحق الميراث مع وارث معروف  
 قريبا كان ذلك الوارث كذا والارحام او بعيد كولي المولا  
 انهم وما قاله الزبيدي اوجه لانه مولي المولاة ارثه بعد ذور  
 الارحام مقدم على المقله بنسب على الغير انهم وقال الزبيدي  
 ما يافذه المقله ارث من وجه حتى لو وصى لغيره بكثر  
 من الثلث لا ينفذ الا باجازة مادام المقر مصر على اقرار  
 وصية من وجه حتى كان للمقارن يجمع عن الاقرار بالنسب  
 لم يثبت فلا يلزم كالوصية انهم وفيه اشارة الى انه المقر  
 بنحو الولد والوالدين ليس له الرجوع عنه وبذلك صرح  
 في الاختيار بقوله واذا صح الاقرار به لاداء بنحو الولد  
 والوالدين لا يملك المقر الرجوع فيه لانه النسب اذا  
 ثبت لا يبطل بالرجوع وله الرجوع اذا اقر بمن لا يثبت  
 نسبه كقرابة غير الولاد لانه وصية معنى فانه اقراره بضم  
 اقرين تحيل النسب على الغير والثاني الاقرار له بالمال وانه  
 يملكه منه عدم الوارث فيصح والاول لا يملكه فبطل  
 انهم وهذا الفرق من مفاد اثار الاختيار فليثبت له فانه  
 مهم **قوله** والنصف للاخر قال الكل يعني بعد ان يحلف  
 بانه لا يعلم ان اياه قبض منه سطر المائة انتهى  
 ولو اقر ان اياه قبض كل الدين والمسئلة بخلافها كان جوابها  
 كالاولي الا انه هنا يحلف المنكر لحق الدين بالله ما يعلم انه  
 قبض الدين فانه نكاح برئت ذمته وانه حلف دفع اليه  
 نصيبه بخلاف المسئلة الاولى حيث لا يحلف لحق الغرم  
 لانه حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تخليفه  
 و هنا لم يحصل له الا النصف فبحال انهم كذا في التبيين  
 وقد منافى العناية انه يحلف في المسئلة الاولى  
 لكنه لم يذكر انه يحلف لحق من فليتامر **قوله** لانه قبض

الميراث بين

الدين انما يكون قبض عين مضمونه اصله قول الكافي الا ان عبات  
 انما يكون قبض عين مضمونه انهم اي ان الدينون تقضي بانها  
 لا باعياها فاذا قبض مثله وبنه وجب عليه مثله للمدين وله  
 عليه مثله فيلتقيان قصاصا **قوله** فالحق يقبض اي مثله ولاية  
 القبض جميع الدينون لا يكون له اقرار من الميراث شي **فصل**  
**قوله** - مجهولة اقرت بالرق الى اقره ذكره في الكافي وفي المحيط عن  
 المبسوط **قوله** - حتى اذا علق بعد الاقرار وله يكون رقيقا يعني عنه  
 ابي يوسف خلا فالمحمد لا حقه وحق الاولاد الى اقره يرد على  
 كونه اقرارا غير صحيح في حقه انتقاص طلاقها لانه نقل في المحيط  
 عن المبسوط انه طلاقا ثنائيا وعدتها حيضتان بالاجماع لانها  
 صارت امة وهذا حكم يخصها انهم ثم نقل عن الزيادات ولو  
 طلقها الزوج تطليقتين وهو لا يعلم باقرارها ملك عليها  
 الرجعة ولو علم لا يملك وذكر في الجامع لا يملك علم اولم  
 يعلم قبل ما ذكر قياسا وما ذكر في الجامع استحي كذا  
 هو الصحيح انهم وفي الكافي الى واقرت قبل شهرين فها  
 مدة وان اقرت بعد مضي شهرين فاربعة والاصل انه  
 متى امكن تدارك ما خاف فوته باقرار الغير ولم يتدارك  
 بطل حقه لانه نوات حقه مضاف الى تقصيره حينئذ فانه لم  
 يمكن التدارك لا يصح الاقرار في حقه فاذا اقرت بعد شهر  
 امكن للزوج التدارك في شهر بعده فلم يصح مبطل حقه  
 واذا اقرت بعد شهرين لا يمكن التدارك وكذا الطلاق  
 والعدة حتى لو طلقها ثنتين ثم اقرت يملك الثالثة ولو  
 اقرت قبل الطلاق تبين بثنتين ولو مضت من عدتها  
 حيضتان ثم اقرت يملك الرجعة ولو مضت حيضته ثم  
 اقرت تبين حيضتين والاصل ان كان التدارك وعدم  
 انهم **قوله** - فانه مات العتيق برثه وارثه الى اقره كذا  
 في الكافي والمحيط ثم قال في المحيط وانه كان للميت بنت  
 كان النصف لها والنصف للمقر انهم وان جنى هذا العتيق  
 سعى في جنايته لانه لا عاقلة له وان جنى عليه يجب ارش

الدين



العبد وهو كالمملوك في الشهادة لانه حرته بالظاهر وهو  
 يصلح للدفع لا للاستحقاق **كتاب الشهادة** قوله  
 هي اخبار بحق للغير على اقرعني بلفظ الشهادة عند القاضي  
 كما قيده به في البرهان **وله** ولذا قالوا انها مشتقة من المشا  
 التي بمعنى المعاينة لو قال كذا يلع فلها قالوا انها مشتقة من  
 المشاهدة التي تنبئ عن المعاينة كذا في اول **وله** والحفظ الى  
 وقت الادا ظاهره اشتراط الحفظ من وقت التحمل الى الاداء  
 كما في رواية الحديث على قول الدمام ولذا قلت عنه الرواية  
 في باب الاخبار وعندهما بطلانها في روبرو وهذا خلاف  
 ما سيذكره بقوله ولا يشهد من راي خطه ولم يذكر ما احتج  
 به من انه **وله** وجوب الحكم على القاضي بموجبها بعد الترتيب  
 اشتراط الترتيب قولها وهو المحقق به كما سيأتي ولا يجوز  
 للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرطه الا في ثلاث رجا  
 الصلح بين الاقارب واستعمال المدعي واذا كان عند القاضي  
 ريبه كما في الاشياء والنظاير **وله** ونجب بالطلب  
 في حق العبد ان لم يوجد غيره كذا انه وجد ولكن هذا اسرع  
 قبول لا يسعه الامتناع لما فيه من تضيق الحق كما في الفتاوى  
 الصفوى **وله** ولا يجوز كتابتها لقوله تعالى ولا يابس الشهدا  
 اذا ما دعوا جري على ما عليه الاكثر كابن عباس وعطائ  
 في طلب اقامة الشهادة ومفعول ولا يابس محذوف  
 الفهم المعنى اي لا يابس اقامة الشهادة واذا دعوا ظرف  
 الباب اير لا يمنعون في وقت دعوتهم لادائها وقضية  
 ما قرره الحافظ السيوطي انه لاية في الطلب للتحمل وهو  
 ما جهر عليه قتادة والربيع وهو محمول على ما اذا لم يوجد  
 غيره والا فلا ولي الامتناع انظر كذا في التفسير  
 للعلامة محمد الكرخي الشافعي انظر والحكم كذلك عندنا  
 في اولوية امتناع التحمل كما قال في الفتاوى الصغرى لا بأس  
 للانسان ان يتخير عن قبول الشهادة وتحملها ان وجد غيره  
 والا فلا يسعه الامتناع انظر **وله** ثم انه انما ياتم الى اخره

سلم

قاله الزبيدي وهذا اذا كان موضع الشاهد قريباً من موضع القضي  
 وان كان بعيداً بحيث لا يمكن ان يبعد الى القاضي لا والشهادة  
 ويرجع الى اهلها في يومه ذلك قالوا لا ياتم لانه يلحق الضرر  
 بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد ثم ان كان  
 الشاهد شيخاً كبيراً لا يقدر على المشي الى موضع الحاكم  
 وليس له شيء من الركوب فركبه المدعي منه عند قالوا لا بأس  
 به وتقبل الشهادة لانه من باب ارام الشهود وقد قال عليه  
 السلام ارموا الشهود وان كان يقدر وركبه من عنده  
 قالوا لا تقبل انتهى **وله** وتلقيه للدرء من اضافة المصدر  
 لفاعله والغير عايد للنبي صلى الله عليه وسلم واللام في الدرء  
 للتعليل وقال الزبيدي فيما نقل من تلقين الموقر للدرء عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه دلالة ظاهرة على ان  
 الشر افضل **وله** ونصاها للثلاث اربعة رجال لقوله تعالى  
 واللاية ياتين الفاحشة الدليل وان كان لا ثبات الزنا في  
 جانب النساء مثبت الحكم كذا في الرجال بالمساواة  
**وله** ونصاها بالبضية الحدود والقودر جلا في لقوله تعالى  
 واستشهدوا شهودهم من رجالكم قال الكرخي والثاني في  
 في نصه واستشهدوا اطلبوا قاله البيضاوي قال بن  
 علي بابها للطلب ويحتمل كما قال ابو حيان وغيره ان يكون  
 الفعل بمعنى افعل كما قاله الجلال انتهى **وله** ولا تقبل فيه  
 شهادة النساء لما فيه من شبهة البديل لقوله تعالى فان  
 لم يكونا رجلين فجل واد اتان به وهو اية البدلية و  
 شبهة البدلية تمنع من قبول شهادتهما فيما يسقط  
 بالشبهات لانه شبهة فيها كالحقيقة كما في الكافي  
**وله** ووصية قال في الجوهرة المراد بالوصية ههنا  
 الايضاً لانه قال او غيره ما لم يلو كان المراد الوصية لكان  
 ما لا انظر ولعل الحال لا يفرق في الحكم بين الشهادة  
 بالوصية والايضاً **وله** بان لا يكون في بلد شريك  
 له في تلك الصناعة لم يشترط هذا في جامع الفصولين

ههنا



بل قال ولو ذكروا اسمه واسم أبيه وميناعته لا يكفي الا اذا كانت  
 الصناعة يعرف بها لا محالة فحينئذ يكفي ان يقر **ولم يذكر**  
 اسمه واسم أبيه وميناعته او صناعته ولم يذكروا المحبة  
 تقبل الى اخوه قول القول القابل لما تقدم نقله بعده في  
 جامع الفصولين راقيا بعلامة صط ثم قال صاحب  
 الجامع اقول الصحيح التعريف لا تكفيه الحروف فينبغي  
 ان يكفي ذكر ما يحصل به التعريف فلو كان معروفا بلفظه  
 وعده ينبغي ان يكفي ذكر لقبه وعده ان يقر **ولم يذكر**  
 عن شاهد بلا طعن الخصم قول ابي حنيفة رحمه الله **ولم**  
 ويتم من الزكي تعريف حاله كيفيته ان يعرف حاله  
 بالعدالة يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي انه عدل  
 جازي الشهادة ومن عرفه بالفسق يسكت ولا يكتب  
 احتراز عن الهتك ويقول والله اعلم الا اذا عدل له غيره  
 وخاف ان يحكم القاضي بشهادته فحينئذ يصح به و  
 من لم يعرف حاله يكتب تحت اسمه انه مستور و  
 يراد العدد المستورة سركيا لا يظهر فيه ذكر كذا في  
 التبيين **ولم** ومن عرفه بالفسق لا يكتب شيئا يعني  
 ما لم يعد له غيره كما ذكرناه فحينئذ يصح به فقه ثم ان  
 المصنف لم يذكر ما اذا لم يعلم حاله وقد ذكرناه **ولم** اقول  
 فيه اشكال اليافره يمكن دفعه بالنظر الى الغالب **ولم**  
 ولا يصح تعدل الخصم هكذا قال ابو حنيفة هذا تفريع  
 من الامام رحمه الله على قوله يري السؤال عن الشهود  
 واما على قوله فلا يتاين ذلك لانه لا يري السؤال عن  
 الشهود نظيره تفريعه في المزارعة **ولم** كيف واحد  
 للتركيب والترجمة الى اخوه هذا قول الامام رحمه الله نعم  
 وكذا قول ابي يوسف رحمه الله وهو الذي وعد به فيما  
 تقدم بقوله وابي يوسف يجوز كما سياتي ان يقر  
 الزيلعي وهذا عندهما وقال محمد بشرط في التركيب ما  
 بشرط في الشهادة من العدد ووصف الذكورة

حتى يشترط في تركيبة شهود الزنا أربعة ذكور وفي الحدود  
 والقصاص رجلان وفي الحقوق يجوز رجلان او رجل  
 واحد انا وفيما لا يطلع عليه الرجال اوأة واحدة رتبها  
 مراتب الشهادة ان يقر وترجمة الاعمى مقبولة عند الكل  
 كما سئل كذا ان شاء الله نعم **ولم** حتى يجوز تركيبة العبد  
 الى اخوه كذا يجوز تركيبة احد الزوجين الاخر وتركيب  
 الوالد وله وبالقلب كما في التبيين **ولم** والاصوط اثنا  
 كذا قال الزيلعي والاصوط في الكل اثنا الا انه قال قبله و  
 في المحيط اجاز تركيبة الصبي وقالوا بشرط الذكورة وعدد  
 الشهادة في تركيبة شهود الحد بالاجماع وينبغي للقاضي  
 ان يختار في المسئلة من الشهود من هو اخبر باحوال الناس  
 واكثرهم احتلاط بالناس مع عدالة عارفا بما يكون جرحا  
 وما لا يكون جرحا غير طماع ولا فقير كلبا يخدع بالمال فانه  
 لم يكن في جيرانه ولا اهل سوقه من يثق به سالا بل محلة  
 وان لم يجد فيهم ثقة اعتبر فيهم نواتر الاخبار ان يقر **ولم**  
 سامع يجوز لسامع ما يتعلق بالا قول الى اخوه قال الزيلعي  
 بل يجب عليه اذا ادعى اليه ان يقر **ولم** بانه يكون في البيت  
 وحده وعلم الشاهد انه ليس في البيت غيره الى اخوه قال  
 في الكافي وعلم الشاهد بذلك بانه دخل البيت وعلم انه ليس  
 فيه غيره ثم خرج وقعد الى اخوه **ولم** لكن ينبغي للقاضي  
 ان لا يقبل الى اخوه كذا ذكره الزيلعي **ولم** او يرخص القابلة  
 وليشهد عنده اثنا الى اخوه شرط نصاب الشهادة و  
 اطلق ذلك فحمل تعريفه من لا تقبل شهادته لها كالأب  
 والزوج وبه صرح في جامع الفصولين وصحة الشهادة  
 على المتنقبة قاله بعض مشايخنا عند التعريف و  
 لواحد العدلان ان هذه المقرة غلانة بنت فلان تكفي  
 هذه الشهادة على الاسم والنسب عندهما وعليه الفتوى  
 فانه عرفها باسمها ونسبها عدلان ينبغي للعدلين ان  
 يشهدا الفرج على شهادتهما كما هو طريق الاشهاد على



الشهادة حتى يشهد عند القضاة على شهادتهما بالاسم والنسب  
 ويشهد بأصل الحق أصالة فيجوز وفاقا وعنه ابن مقائل  
 لو سمع أقوال امرأة من وراء الحجاب وشهد عنده اثنتان  
 أنها فلانة وذكر نسبها لم يجز أن يشهد عليها أطلق الجواب  
 إطلاقا وقالت لم يجز أن يشهدا عليها إلا إذا رأى شخصها  
 حال أقوالهما فحينئذ يجوز أن يشهدا على أقوالهما بشرط  
 رؤية شخصها لأروية وجهها **ول** لا يشهد على  
 الشهادة ما لم يشهد عليها قال في النهاية هذا إذا سمع  
 في غير مجلس القاضي أما لو سمع شاهد يشهد في مجلس  
 القاضي جاز له أن يشهد على شهادته وإن لم يشهد كذا في  
 الجوهر **ول** لا بالتسامع إلا في النسب قصه  
 الاستئذان على هذه الأشياء ينبغي اعتبار التامع في  
 غيرها وذكر في المحيط لا تقبل الشهادة على الولا بالسماح  
 عندهما وعند أبي يوسف آخر تقبل كذا في شرح  
 المجمع قلت وقوله عند أبي يوسف آخر تقبل يعني يجوز  
 له الشهادة به صرح بذلك الزيلعي لأنه لو فسر للقاضي  
 لا تقبل أنهر والشهادة على كمر بالتامع فيه روايتان  
 والأصح أنه جائز كما في الخلاصة **ول** وأصل الوقف  
 قال في الهداية وأما الوقف فالصحيح أنه تقبل الشهادة  
 بالتامع في أصله دون شرايطه لأنه أصله هو الذر يشهد  
 أنهر وقال الكمال ابن الهمام ذكر في المجتبى المختار أنه  
 يقبل على شرايط الوقف أيضا وانت إذا عرفت  
 قولهم في الأول قاف التي انقطع ثبوتها ولم يعرف  
 لها شرايط ومصارف أنه يسلك بها ما كانت  
 عليه في دواوين القضاة لم تقف على تحيين ما  
 في المجتبى لأن ذلك هو معنى الثبوت بالتامع أنهر  
**ول** ويشترط أن يخبر رجلا أو رجلين أو رجل  
 وأما أن ليس المراد ظاهرا لأنه يشترط فيه لفظ  
 الشهادة في غير الموت كما قال الزيلعي لكنه ذكر ما نصه

لم يجز

قالوا وفي الأخبار يشترط أن يخبر رجلا أو رجلين أو رجلين أو رجلين  
 هم عدول يحصل له نوع علم أو غلبة ظن وقيل في الموت  
 يكفي باخبار واحد عدل أو واحدة لأنه قد يتحقق في  
 موضع ليس فيه إلا واحد بخلاف غيره لأنه الغالب فيها  
 أنه يكون بين الجماعة ويشترط في الأخبار لفظ الشهادة  
 في غير الموت وفي الموت لا يشترط لأنه لا يشترط فيه  
 العدد فكذا لفظ الشهادة أنهر وفيه بحث لأنه قوله وقيل  
 في الموت يكفي باخبار واحد عدل يفيد أنه خلاف المذهب  
 لصيغة الضعف وقوله بعده ويشترط في الأخبار  
 لفظ الشهادة في غير الموت وفي الموت لا يشترط  
 لأنه لا يشترط فيه العدد فكذا لفظ الشهادة يفيد  
 المذهب لاكتفا في الموت بواحد أنهر وفي الفتاوى  
 الصغرى الشهادة بالشهرة في النسب وغيره بطريق الشهرة  
 الحقيقة أو الحكمة فالحقيقة أنه يشهد ويسمع من قوم كثير لا يتصور  
 نواطهم على الكذب ولا يشترط في هذا العدالة بل يشترط التواتر  
 والحكمة أنه يشهد عنده عدلان من الرجال أو رجلين أو رجلين بلفظ  
 الشهادة لكن الشهرة في الثلاثة الأول يعني النسب والنكاح  
 والقبض لا تثبت إلا بخبر جماعة لا يتوهم نواطهم على الكذب  
 أو خبر عدلين بلفظ الشهادة وفي باب الموت بخبر العدل  
 الواحد وإن لم يكن بلفظ الشهادة في باب النسب من شهادته  
 فواهم زاده لكن شرط كونه عدلا في باب الشهادات على الموت في المختصر  
 ذكر في أو شهادات المتقي قال أبو حنيفة رحمة الله في الموت إذا  
 كان مشهورا أو شهيدا واحد وسكت أنه تشهد به وقال أبو يوسف  
 حتى يشهد عليه شاهد عدل أو يكون مواتا مشهورا أنهر **ول** حتى لو فسر  
 للقاضي أنه يشهد بالتسامع لم يقبل هنا في غير الوقف كما سنده  
**ول** قال الشيخ الإمام ظهير الدين إلى أنه لم يتعوض لبيان الوقف  
 وعليه الفتوى الصغرى بقوله شهدوا على أن هذا وقف على  
 كذا ولم يبينوا الوقف ينبغي أن يقبل في باب قبض الديوان  
 من القاضي المعزول قال ظهير الدين إذا لم يكن الوقف قد يما



لا بد من بيان الواقف انتهى **س** ويشهد ايرجال مجلس القضا  
 الى اخوه كذا في التبيين والكافي وفي الفتاوى قال ابو  
 وابو يوسف اذا نظر الى القاضي في مجلسه والناس  
 عنده قالوا هذا القاضي وسعه ان يشهد انه القاضي على اسمه ونسبه  
 وان لم يراه قبل تلك الساعة انتهى **س** ويشهد ايضا ايرجال  
 وادارة اخوه ذكر في الكافي لكن زاد الزبيدي قوله وينبسط  
 انبساط الارواح وسمع من الناس انها زوجة جازلة ان  
 يشهد انتهى ولا يخفى مغايرة ما بين الصورتين لما تقدم من  
 الشهادة فيها بالتامع لانه الشهادة هنا بالمعانية على ما قاله  
 المصنف ويخبر صورة الشهادة بالزوجية على ما ذكره الزبيدي  
 بشرط السماع من الناس مع المعاينة **س** وسوي الرقيق المعبر  
 يعني اذا لم يعرف انه رقيق لا يشهد به بمعاينة اليد وفي  
 غير المعبر يشهد به **س** اذا شهد به قلبه كذا قال الكمال وخ  
 ابي يوسف انه يشترط في حل الشهادة بالملك مع ذلك ان يقع  
 في قلبه انه له وفي الفوائد الظهيرية اسند هذا القول الى ابي يوسف  
 ونحوه لفظه وعنها قال المصنف قالوا يعني المشايخ تحتل  
 يكون قوله قول الكل وبه نأخذ وقال ابو بكر الرازي هذا قولهم جميعا  
 ووجه انه الاصل في حل الشهادة اليقين لما عرفت فعند  
 تعذره يصار الى ما يشهد به القلب لانه كونه اليد مسوغا  
 بسبب افادتها لظن الملك فاذا لم يقع في القلب ذلك  
 لا ظن فلم يعد محجرا ليد وهذا قالوا اذا راى انسان درة ثمينة  
 في يد كناس او كتابا في يد جاهل ليس في ابايه منه هو اهل  
 لا يسهل ان يشهد بالملك له فعرف ان يجد اليد لا يكفي انتهى  
**س** فانه في اخوه بطلان الشهادة في غير الوقف  
 حكى فيه خلافا في جامع الفصولين قال شهد ابن بن اوتك  
 وقال سمعنا من قوم لا يتصور تواطؤهم على الكذب  
 لا تقبل وقيل تقبل وفي عدة اشارة الى ان القبول اصح  
 على ما يأتى ثم قال لو قال شهد ان فلانا مات اخبرنا به  
 من شهد بموته ممن يوثق به قيل يقبل في الاصح كذا في عدة

وقيل لا يقبل من رأى عيناً بيده يتصرف فيها تصرف المالك  
 حل الشهادة بملك ذر اليد ولو شهد عند القاضي انه ملكه  
 لانه اياه بيده يتصرف فيه تصرف المالك لا تقبل  
 كذا هذا وقد عثرنا على الرواية انه يقبل **باب القبول وعنه**  
**س** الا الخطابية رد شهادتهم لتهمته الكذب لا لخصوص  
 بدعتهم وكذا لا تقبل من تكلف بدعته والخطابية نسبة الى ابي  
 الخطاب محمد بن ابي وهب الازدي وقيل محمد بن ابي زينب  
 الاسدي الازدي خرج بالكوفة ابو الخطاب وحارب  
 عيسى بن موسى بن علي ابن عبد الله بن عباس وظهر  
 الدعوة الى جعفر فتبرأ منه جعفر ودعا عليه فقتل هو و  
 اصحابه قتل وصلبه عيسى بالكتاب كذا في فتح القدير  
**س** وقيل يرد الشهادة واجبة لشيعةهم قال في الكافي  
 وهم يدينون بشهادة الزور لموافقتهم على مخالفتهم  
**س** وتقبل من الذي على مثله اير اذا كان عدلا في دينهم  
 كما في الجوهرة **س** والذي على المستأمن الى اخوه عدل  
 عنه التفسير بالحجج الى المستأمن لانه الكمال اول به قول الهذلي  
 ولا تقبل شهادة الحربي على الذي فقال اراد به المستأمن  
 لانه لا يتصور غيره فانه الحربي لو دخل امانا ثم استرق  
 ولا شهادة للبعد على احد انتهى ولا يخفى انه المراد نفي شهادة  
 ولو دخل امانا لا نفي شهادة الذي عليه **س** وهذا لا  
 بحر التوارث بينهما كذا لا بحر التوارث بين الذي  
 والمستأمن وان قبل شهادة الذير عليه لانه المستأمن من  
 اهل دارنا فيما يرجع الى المعاملات والشهادة منها ومنه  
 اهل دار الحرب في الارث والمال كما في الفتح **س**  
 وتقبل ايضا من مسلم اير تكب معصية صغيرة قال الكمال  
 احسن ما نقل في هذا الباب عن ابي يوسف انه لا يثبت  
 بكبيرة ولا يصح عليه صغيرة ويكون ستره اكثر من هتكه  
 وصوابه اكثر من خطايه وروية ظاهرة ويستعمل الصدق  
 ويحتمل الكذب ديانة وروية ثم قال ولا بأس بذكر



افراد نص عليها منها ترك الصلوة بالجماعة بعد كونه الامام لا  
 طعن عليه في دين ولا حال وان كان متاولا في تركها  
 كان يكون معتقدا فضيلة اول الوقت والامام يوفق له  
 الصلوة او غير ذلك لا تسقط عدالته بالترك وكذا  
 ترك الجمعة من غير عذر فمنهم من اسقطها بجمعة واحدة  
 كالخواريق ومنهم من شرط ثلاث مرات والاول اوجه  
 وذكر الاستصحاب من كل فوق الشيع سقطت عدالته  
 عند الاكثر ولا بد من كونه في غير ارادة التقدير على صوم  
 الفدا وموانة الضيف وكذا من خرج لروية السلطان  
 والامير عند قدومه وردت اشارة شهادة شيخ صالح  
 لمحاسنة ابنه في النفقة في طريق ملة كانه راي منه  
 تضييقا ومشاعة تشهد بالبحر وذكر الخصاف ان  
 ركوب البحر للتجارة او التفرج يسقط العدالة وكذا  
 التجارة الى ارض الكفار وقرى فارس ونحوها لانه مخا  
 بدينه ونفسه لنيل المال فلا يؤمنه انه يكذب لاجل  
 المال وترد شهادته من لم يحج اذا كان موسرا على قول  
 من يراه على الفور وكذا من لم يؤد زكوة وبه اخذ  
 الفقيه ابو الليث وكل من شهد على اقرار باطل وكذا  
 على فعل باطل مثل من يأخذ سوق النجاسين مقاطعة  
 واشهد على وثيقها شهود قال المشايخ انه شهدوا  
 حل لهم اللعن لانه شهادة على باطل فكيف هو لا الذين  
 يشهدون على مباشر السلطان على ضمان الجهات  
 والجارة المضارة وعلى المجوسين عندهم والذين  
 في ترسيمهم انهم فاغتنم لاجل ولا تعلم **ول** وقتل اليوم  
 السابع من ولادته او بعده الى ان يحكمه ولا يهلك  
 به استدلاله بما روي من الحسن والحسين رضي الله  
 عنهما ختمتا في اليوم السابع او بعد السابع ولكنه شاذ  
 وهو الختان سنة للرجال ومكرمة للنساء لانها تكون  
 الذ عند الموافقة كذا في التبيين **ول** وان كان مشكلا

تضييقا

منجما

فيجعل اداة في حق الشهادة ليس احراز ياعني غير الشهادة  
 لمعاملة بالاضر في غير ذلك نحو الارث والامانة  
**ول** الا اذا كانوا على الظلم الى اخوة كذا ما نقله الكمال عن  
 الصدر الشهيد ان شهادة الرئيس لا تقبل وكذا الجايي و  
 الصراف الذي يجمع عنده الدراهم ويأخذها طوعا لا تقبل  
 وقد مناعه البردور ان القائم بتوزيع هذه النوايب السلطنة  
 والجبايات بالعدل بين المسلمين ما جور وان كان اصله  
 ظلما فعلى هذا تقبل شهادة والمراد بالرئيس رئيس القوة  
 وهو المسمى في بلادنا شيخ البلد وشبهه المعروف في العراق  
 والعراق في جميع الاصناف وضمن الجهات في بلادنا  
 لانهم كلهم اعوان على الظلم **ول** لانه كافر على مسلم المعبر  
 اسلامه حال القضا لا حال الادلة الشهادة ولا حال الشهادة  
 قبل الامضاء في الحدود والقصاص لما قال في المحيط شهد  
 ذميا بمال على ذمي فاسلم المشهود عليه قبل القضا لا يقضى  
 لانه الشهادة انما تصير حجة وقت القضا ووقت القضا  
 الشاهد كافر والمشهود عليه مسلم فلا تصير حجة وان اسلم  
 المشهود عليه في الحدود وبعد القضا قبل الامضاء لا ينفذ  
 لانه الامضاء في باب الحدود ومنه القضا وفي باب  
 القصاص في النفس وفيما دونها ينفذه هل تجب الدية  
 ذكر الخصاف في ادب القاضي ان عند ابي يوسف تجب  
 واختلف المتأخرون في قول هذا قول ابي حنيفة وقيل هذا  
 قول الكل فقبل عند ابي حنيفة ينفذ القصاص فيما دون  
 النفس ولا يقضى بالدية في النفس وعندهما يقضى بالدية  
 فيهما وهذا الاختلاف كالاختلاف في القضا بالنكول  
 عنده ينفذ القضا بالقصاص فيما دون النفس ولا يقضى  
 بشي في النفس عندهما يقضى بالدية فيهما **ول** الا في  
 الوصاية تصور الوصاية بما قال في المحيط او صي كافر الى  
 مسلم فاقام رجل البينة من اهل الكفر بدين على الميت جاز  
 لانه هذه شهادة قامت على كافر وهو الميت لا الوصي

كب

حجة



**قوله** يعني اذا ادعى الابيضانه نصراني واقام شاهدين  
 نصرانيين على خصم مسلم الذي يظهر له انه هذا مقيد بما اذا  
 كان الخصم المسلم مقولاً بالدين للنصراني الميت منكر اللوصية  
 فتقبل شهادته الذي يمين لا ثبات الوصية لانها  
 شهادة على النصراني الميت اما لو كان الخصم للمسلم  
 منكر للدين كيف تقبل شهادته الذي يمين عليه به فليتنا  
**قوله** او ادعى انه فلان بن فلان النصراني الى اخوه  
 كذا يظهر له انه هذا فيما اخر الخصم بالمال لا بالنسب المدي  
 وفي كلام المصنف اشارة البلية بقوله فلو لم تقبل شهادته  
 النصراني على المسلم في اثبات الابيضانه الذي بناوه على  
 الموت والنسب الذي بناوه على النكاح الى اخوه  
 قنابل **قوله** ولا مناعى سواء عني قبل التحمل او بعده فيما  
 تجوز الشهادة فيه بالتسامع او لا تجوز وقال زفر رحمه الله  
 وهو رواية في الامم تقبل فيما يجوز فيه التسامع وتقبل  
 في الترجمة عند الكل كذا في الفتح **قوله** ومملوك اراد  
 به الرقيق ليشمل المكاتب **قوله** الا انه يجتمعا في الرق  
 والصغر واديا بعد الحوية والبلوغ شامل لتحمل لسيده  
 في رقعه وكذا لو تحمل في نفسه وادام في اسلامه تقبل كما  
 في الفتح وكذا لو تحمل حال قيام الزوجية لزوجه ثم اداها  
 بعد الابانة كما في الصغير لكن قال الكمال وفي المحيط لا  
 تقبل شهادته لمعتدته من رجعي وكلا باين لقيام النكاح  
 في بعض الاحكام انهر فيمكن حمل الابانة في كلام الفتاوى  
 الصغرى على انقضاء العدة جمعاً بينهما **قوله** ومحمد وفي  
 قذف اشارة الى تمام الحد مقام عليه وبه صرح الزيلعي  
 عن المبسوط لا تسقط شهادة القاذف ما لم يضرب  
 تمام الحد وروى عنه انها تسقط بالاكتر وروى بضرب  
 سوط **قوله** وانما تاب اشارة الى خلاف الشافعي  
 ومالك في قبولها اذا تاب والمراد بتوبته الموجبة  
 لقبول الشهادة انه يكذب نفسه في قذفه ولا يعتبر

معه اصلاح العمل فيه قولاً ذكره الكمال **قوله** الا انه يحكم كافر فيسلم  
 اشارة الى شرط تمام الحد حال الكفر ولو حد بعضه في حال كونه  
 وباقية في اسلامه فيما احتل الروايتين كذا في الفتح وقال  
 الزيلعي لو ضرب الذي سوطاً فاسلم ثم ضرب الباقية  
 بعد الاسلام تقبل شهادته وعنه اي حنيفه اذا ضرب  
 السوط الاخير بعد الاسلام لا تقبل شهادته انهر **قوله**  
 وزوجه وعسر يتفرع عليه لو شهد احداهما للآخر  
 في مادة فودت فارقت الزوجية فاعادتك  
 الشهادة تقبل بخلاف ما لو ردت كفسق ثم تاب  
 وصار عدلاً واعادتك الشهادة لا تقبل بخلاف شهادة  
 العبد والكافر والصبي اذا ردت ثم عتق واسلم  
 وبلغ واعادها تقبل فصار الحاصل كل من ردت شهادته  
 لمعنى ورز ذلك المعنى لا تقبل اذا اعادها بعد زوال  
 ذلك المعنى الا العبد اذا شهد فرد والكافر والا عني  
 والصبي اذا شهد كل فرد ثم عتق واسلم وابصر وبلغ  
 فشهدوا بعينها تقبل وكذا تقبل فيما سواه انهر كذا في  
 الفتح ولكن اخوه يخالف اوله لكنه ابتدا بقبوله شهادة  
 احد الزوجين بعد زوال الزوجية وقد كانت ردت حال  
 قيامها ومكة فوا بعمد قبولها بقوله ولا تقبل فيما سواه اذا  
 اذالم يستثنى القبول بعد الرد الا العبد والكافر والا عني  
 والصبي انهر والذي ينبغي انه يقول عليه في كلامه ما ذكر  
 اخو المال قال في الفتاوى الصغرى لو شهد المولى لعبيده  
 بالنكاح وزدت ثم شهد له بذلك بعد العتق لم يخلوا  
 المردود كان شهادة ثم قال والصبي او المكاتب اذا شهد  
 فردت ثم شهد ما بعد البلوغ والعتق جاز لان المردود  
 لم يكن شهادة بدليل انه قاضيا لو قضى به لا يجوز  
 فاذا عرفت هذا يسهل عليك تخرج جنس هذه المسائل  
 انه المردود لو كان شهادة لا يجوز بعد ذلك ابد ولو  
 لم يكن شهادة تقبل عند استجماع الشرايط انهر ولكن



يشكل عليه شهادة الاعمى اذ لو قضى بها جاز في شهادة و  
قد رقبوها بعد زوال العمى انهم ولما قال في الجوهرة اذا شهد  
الزوج المحل زوجته فردت ثم ابانها وتزوجت غيره ثم  
شهد لها بتلك الشهادة لم تقبل لجواز ان يكون توصل  
لبطلانها الي تصحيح شهادته وكذا اذا شهدت لزوجها  
ثم ابانها ثم شهدت له انهم والعللة المذكورة في الصغرى  
موجودة هنا لانها شهادة انهم ولما قال في البدائع لو  
شهد الفاسق فردت او احد الزوجين لصاحبه فردت  
ثم شهدا بعد التوبة والبيونة لا تقبل ولو شهد العبد او  
الصبي او الكافر فردت ثم عتق وبلغ واسلم وشهد  
في تلك الحادثة بعينها تقبل ووجه الفرق انه الفاسق  
والزوج لهما شهادة في الجملة فاذا فردت لا تقبل بعد  
طلاق الصبي والعبد والكافر اذ لا شهادة لهم اصلا  
انهم **ول** وسجوز في حادث السجن كذا لا تقبل شهادة  
الصبيان بعضهم على بعض فيما يقع في الملاعب وكذا  
شهادة النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل وان مست  
الحاجة لعدم حضور العدول السجن ولا البالغين ملاعب  
الصبيان ولا الرجال حمامات النساء الشرع لما شرع  
لكذلك طريقا فوي منع النسخ الحمامات والصبيان  
عن الملاعب والامتناع عن مباشرة ما به يصير مستحقا  
للسجن فاذا لم يفعلوا ذلك كان التعصير مضافا اليهم  
لا الى الشرع كذا في الصغرى **ول** لكونهم متهمين اي  
بارتكابهم ما يوجب السجن وقد نهوا عنه كما ذكرناه  
**ول** وزوج وعسر شاملا لو كان المشهود له  
مملوكا وبه صرح الكمال **ول** والمراد بالاجير التلميذ الخاص  
الى اخيه يشير الى قبول الشهادة الاستاذ له والمتماجر  
له وبه صرح في الفتح فلو شهد فيما لا يشتر كان  
فيه تقبل يعر المفاوض فتقبل فيما ليس مشتركا بينهما  
نحو العقار والعروض وما لا يدخل في الشركة مفوضة

بشرية وهو طعام الامل وكسوتهم وكذا الحدود والقصاص  
والنكاح والطلاق كما في التبيين **ول** وامان في كلامه  
لين وفي اعضابه تكسر يعني باصل الحلقة اشار اليه بقوله  
ولم يشتر بشي من الافعال الروية اذ لو كان تشبه بالفساد  
تقبل كما في التبيين **ول** وناحية ومغنية لارتكابهما المحرم  
طعما في المال في هذا التعليل نظرا من حيث جانب المغنية  
لانه بمجرد غناها ولو لو يكن لغيره لا تقبل شهادتهما كما  
سند ذكره في تقييد بمداومتها عليه ليظهر منها كما في  
مدونة الشرب على اللهو والافعال الفرق **ول** والمراد بالناحية  
التي تنوع في مصيبة غيرها واتخذته مكسبا قال الكمال ظاهر  
التقييد بشيئين ان يكون للناس باجور والانه لا تؤمن  
ان تترك شهادة الدور لاجل المال لكونها ايسر عليها من  
الفني والنوع لاجل مدة طويلة ولم يتعقب هذا احد من  
المشايخ فيما علمت لكن بعض متأخر الشارحين نظر  
فيه بانه معصية فلا فرق بين كونه للناس او لا وذكر  
جوابه انه وان كان معصية لكن بشرط الشهرة ليسهل للفقهاء  
العلم بالشهرة وذلك يفيد كونه للناس والا فبدون مثله  
على قولهم ولا مدونة الشرب على اللهو في قولهم برده شهادة  
من يات بايامنه الكبارير مع انه شرب الخمر منها ومع ذلك  
يشترط فيه الشهرة فحمل قولهم من يات بايامنه الكبارير بانه  
على الاتيان به شهرة انهم **ول** والنفي للهو حرام في جميع  
الاديان خصوصا اذا كان من المرأة الى اخوه بالنظر الى  
هذه العللة لا معنى لتخصيصه في الرجل بانه يكون للناس  
وكذا التقييد في الناحية بكونها للناس بارتكاب  
المحرم فلم يبق مانعا الا لعللة الاشتهار فيظهر ما قلنا  
انه في جانب المغنية لنفسها بمداومتها **ول** ومدونة  
الشرب قال الزيلعي تعلقا عن النهاية شرط الادمان ولم يرد  
به الادمان في الشرب وانما اراد به الادمان في النية يعني  
يشرب ومن ينه انه يشرب بعد ذلك اذا وجد انهم

ظاهر

منع



وظاهر ان هذا لا يوقف عليه الآمن جهته ومخالفة لما نقله  
المصنف عن الكافي ونقله الزيلعي ايضا بشرط الادمان  
ليكون ذلك ظاهرا منه الى اخوه **ول** ومن يلعب بالطيور  
الى اخوه قال الكمال والوجه ان اللعب بالطيور فعل مستحق  
به يوجب في الغالب اجتماعا مع اناس ارادوا وصحتهم  
وذلك مما يسقط العدالة انتهى **ول** واذا كان لا يسمع غيره  
الى اخوه بهذا لا يعلم حكمه في حق نفسه وقال الكمال فيه  
خلافا بين المشايخ منهم من قال لا يكره وانما يكره اذا كان  
على سبيل اللهو وبه اخذ شمس الايكة الحنفي وفيه المشايخ  
من كره جميع ذلك وبه اخذ شيخ الاسلام **ول** او ياتي  
نوعا من الكباير الموجبة للمحلب احرازها مما لا يوجب  
الحديث الكباير لما يذكر بعده من موانع الشهادة ولذا  
اطلقه الزيلعي في الجميع فقال وكل من يترك الكباير  
تدريها عنه واختلفوا في الكبرة قال اهل الحجاز واهل  
الحديث هي سبع المذكورة في الحديث المشهور وهي  
الاشراك بالله والفرار من الزحف وعقوق الوالد  
والدين وقتل النفس بغير حق وهرت المومن والزنا  
وشرب الخمر وزاد بعضهم اكل الربا واكل مال اليتيم و  
قتل بعضهم ما ثبت حرمة بدليل مقطوع به فهو  
كبيرة وقال بعضهم ما فيه حد او قتل فهو كبيرة وقيل ما  
اصر عليه وقيل كل ما كان عمدا فهو كبيرة والوجه ما ذكره  
المشككون ان الكبيرة والصغيرة اسمان اضافتا لا يعرفان  
بذاتهما وانما يعرفان بالاضافة فكل ذنب اذا نسبت  
اليه مادونه فهو كبيرة واذا نسبت اليه ما فوقه فهو صغيرة  
انتهى ولصاحب البحر رسالة في بيان كل افراد من الصغار  
والكباير **ول** وفي المبسوط بشرط ان يكون مشهورا  
بالكل الربا قال الزيلعي وهذا بخلاف اكل مال اليتيم حيث  
لا يشترط فيه الادمان لانه التحريم عنه ممكن لعدم دخوله  
في ملكه بخلاف الربا لدخوله في شرط فيه الادمان

**ول** وان كان مكرها عندنا يعني به انه حرام غير مباح كما في  
الفقه **ول** وامانه يلعب بالنرد فهو روء والشهادة مطلقة  
الكامل ولعب الطاب في بلادنا مثله لانه يرمى ويطلع بل  
حساب واعمال فكر وكلما كان كذلك مما احسنه الشيطان و  
علم اهل الفضلة فهو حرام سواء قوربه او لا ولا تقبل شهادة اهل  
الشعبذة والدكالك والسيما اذا اكل بها واتخذها ملة  
وامانه علمها ولم يعملها فلا **ول** والغريمان قصدان نصب  
من يستوفيان حقهما يعني منه وهو كذلك في عبارة  
الكافي **ول** وجه الاستحسان انها ليست بشهادة  
حقيقة لانها لا توجب على القاضي ما لم يتمكن منه بدونها  
وهذه ليست كذلك الصواب اسقاط لا النافية من قوله  
لانها لا توجب على القاضي لانه الضمير في قوله لانها راجع  
الى الشهادة الحقيقية فلا يصح ان يقال لانها لا توجب على  
القاضي ما لم يتمكن منه الى اخوه لا يقال انه راجع الى الشهادة  
المذكورين لما يلزم منه ان يكون شهادة هؤلاء المذكورين  
ملزمة وهو عكس الموضوع **ول** والموت معروف  
الواو للحال اي يتمكن القاضي من نصب الوصي اذا رضى في  
هذه الحالة بخلاف ما اذا لم يرضى او كان الموت غير ظاهرا  
اذ لا يكون له نصب الوصي الا بهذه البنية فتصير الشهادة  
موجبة فتبطل المعنى التهمة وفي الغريمان للميت عليهما  
دين تقبل شهادتهما وان لم يكن الموت ظاهرا لانها يقران  
على انفسهما بقبول ولاية القبط للمشهود له فانتفت  
التهمة وثبت موت رب الدين باقراهم في حقهما وقيل  
معنى القبول او القاضي اياهما باذنا عليهما اليه لا برأتهما  
عن الدين بهذا الادان استيفاء الدين منهما حق عليهما  
فتقبل فيه والبراة حق لهما فلا تقبل قبحا كذا في الكافي **ول**  
وقبلت على اقرار المدعي بفقرهم او اقراره بشهادتهم  
بزور تقدم مثله في الدعوى بقوله برهن على قول المدعي  
انا مبطل في الدعوى او شهوده كذبه او ليس له عليه شيء



صحح الدفع **قوله** او انهم زنا او وصفوا الزنا الى اخره قال الكا  
منه الجرح المجرد ان يشهد وان الشهود زناة او شريرة  
فمخرجهم قال فاما لو كان الجرح غير مجرد الى ان قال منه مالم  
شهد وان الشاهد شرب الخمر او زنا انتم فذكر الشرب والزنا  
في كل من صور الجرح المجرد وغيره ثم قال وقد وقع في عدد صور  
عدم القبول ان يشهدوا بانهم فقة او زناة او شريرة فمخرجهم  
في صور القبول ان يشهدوا بان شرب او زنا لانه ليس جرحا  
بحر التضمنه دعوى حق الله وهو الحد ويحتاج الى جمع وتأويل  
انتم قلت وبالله التوفيق الجمع بينهما والتأويل بما ذكره الزيلعي  
ان الشاهد اذا اطلق في انه زنا او شرب الخمر او سرق ولم يبين  
وقته لا تقبل للتقدم فيجعل ما في صور الجرح على هذا وان بينه  
ولم يكن متقادما فيقبل وعليه يحمل ما في صور القبول وهذه عبارة  
وما ذكره الخصاص من قوله ان الشاهد على الجرح المجرد مقبولة  
تأويله اذا اقامها على اقرار المدعي بذلك او على التزكية وعلى  
هذا ما ذكره في الكافي وغيره من ان الشهود لو شهدوا ان  
الشهود زناة او شريرة فمخرجهم لا تقبل وان شهدوا انهم زنا  
او شربوا الخمر او سرقوا تقبل كحل لا وكر على انه اذا كان متقدما  
ولا فلا فرق بين قولهم زناة او زنا الى اخره انتم فالمصنف  
احسن الله تبع ما اول به الزيلعي كلامهم رحمهم الله تعالى اجمعين **قوله**  
ثم اذا شهدوا انه في يد المدعي عليه سائر القاضى الى اخره ذكره  
في جامع الفضولين ثم قال وقد اشبهت على كثير من الفقهاء انه  
يجوز اقراره لم تثبت يده حكما فلم يذكرانها عيانا يده لا تقبل  
ولا تقبل ولا يختص هذا بهذه الحادثة وفي غير ذلك  
حتى لو شهدا ببيع وتسلم بهما القاضى شهدا على اقرار  
البائع او على معاينة البيع والتسلم والحكم يختلف فانه الشهادة  
بالبائع والتسلم شهادة بالملك للبائع او الشهادة على اقرار  
البائع به ليست شهادة بملك البائع اقرار الشهادة على المعاينة  
قد تكون في غير ملك البائع بان يبيع وحالة فلا يستقيم جعل  
الشهادة على معاينة البيع شهادة بالملك للبائع على الاطلاق

وبين هذا وبين الشهادة بالملك بناء على معاينة اليد والتصرف  
فرق يعرف بالتأمل فلا يقاس عليه انتم قلت ولا يختص بما  
بحث به فانه الشهادة على معاينة البيع لا تقضى الملك او يجوز  
لشاهد بالبيع ان يدعيه بعد شهادته به مالم يشهد بان باع  
ملك نفسه او بعبا بانا كما تقدم انتم **قوله** وان شهدوا بالملك  
في الحدود واقرار بالحدود حيث يقبل ان قال في جامع الفضولين  
ان الرواية اختلفت في هذه المسئلة والاظهر انها تقبل  
**قوله** شهد عدل فقالوا هميت بعض شهادتي لم يضرها  
ليس المراد كونه على الفور بل مالم يبرح عنه مكانه اشار اليه  
بقوله يعني بعد ما شهد تذكر وقوله او هميت اى اخطات  
لنباية عراية بزيادة باطلة بان كان شهد بالف فقال انما هي  
خمسة او بنقص بان شهد بخمس مائة فقال او هميت انما  
هي الف جازت شهادته واذا جازت فيما ذاقضى قيل  
بجميع ما شهد به لانه ما شهد به صرحا للمدعي على المدعي عليه فلا يبطل  
حقه بقوله او هميت ولا بد من دعوى المدعي الزيادة وقيل بما  
بقى فقط واليه مال شمس الائمة الضمى وروى الحسن عن ابي حنيفة  
اذا شهد شاهدان رجل شهادة ثم زاد فيها قبل القضا او بعده و  
قال او همنا وما غير متهمين قبل منهما وظاهر هذا انه يقضى  
بالكل كذا في الفتح وبه يعلم انه لا فرق بين كونه قبل القضا او  
بعده وبه صرح قال وذكر في النهاية ان الشاهد اذا قال او  
هميت في الزيادة او في النقصان يقبل قوله اذا كان عدلا ولا  
يتفاوت بين ان يكون قبل القضا او بعده رواه الحسن  
عن ابي حنيفة وبشر عن ابي يوسف **قوله** واطلق في الجامع  
الصغير والمجسط انه اذا لم يبرح الى اخره هذا وقيد الزيلعي بشرط  
عدم البراج بما اذا كان موضع شبهة كما بينا اما اذا لم يكن موضع  
شبهة فلا بأس باعادة الكلام وان قام عن المجلس ان كان  
عدلا ما مونا مثله ان يترك لفظ الشهادة او اسم المدعي او  
المدعي عليه او الاشارة الى احد الخصمين وما يجوز مجراه **قوله**  
وعن ابي حنيفة وابي يوسف انه يقبل في غير المجلس في الكل

لنباية



الاول هو الظاهر **مولد** بينة الموت من الجرح الى اخر البتة كما في الكتاب  
 ذكر في دعوى الرجليين **تنبيه** في الشهادة على فعل نفسه اعلم ان  
 ان عقد لذلك فصلا في الخلاصة والتا تاريخية وقد استفتي الان  
 عن قبائنه ونحوه شهد بالوزن والتسليم للمدعي عليه وجوابه قال في الخلاصة ما نصه  
 وفي المستقى لو شهد على رجل بالان قبضه من فلان وهو ينكر فشهدا على قبضه  
 وقال نحن وزناؤه عليه ان كانا زعمنا ان رب المال كان حاضرا جازت  
 شهادتهما وان لم يكن حاضرا عند الوزن لا تقبل انهم قال في التا تاريخية  
 لانه اذا كان حاضرا انتقل فعل العقد اليه فكانت اثارها على فعل  
 غيره فاما اذا كان غائبا تعذر اضافته اليه فبقي العقد مقصودا عليه  
 وذكر بعد هذا الوزن له الغرم الف درهم ووضع وقال خذ مالك  
 فقال المقتضى لرجل ناوطني هذه الدراهم فنادوا لها ثم شهد على المقتضى  
 وانه هو الذي دفع اليه الدراهم جازت شهادته وذكر هلال في  
 شروطه انه لا تقبل شهادة الذي كالى في المكيل وفي المذروع  
 تقبل شهادة الذرع انهم وسند في كتاب القسمة جواز شهادة  
 القاسمين ولو قسما باجر مطلقا **باب الاختلاف في الشهادة**  
**مولد** منها ان الشهادة على حقوق العباد الى اخره ليس من هذا الباب  
 لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبول الشهادة وعدمه **مولد**  
 ومنها ان الشهود اذا شهدوا باكثر من المدعي هذا في الجملة **مولد**  
**مولد** ومنها ان الملك المطلق الى اخوه هذا ايضا في الجملة لما  
 سندر **مولد** فلو ادعى ملكا مطلقا الى اخوه كانه لا نسب  
 ان يفرج بقوله فلو ادعى الفين وشهد بالالف قبلت اتفاقا لوجود  
 التطابق معنى ولا يشك في هذا على قول ابي حنيفة لانه الاتفاق بين الدعوى  
 والشهادة وان اشترط لكن ليس على وزن اتفاقه بين التهادين  
 الا يرى انه لو ادعى الفين وشهدوا باقراره به تقبل ولو شهد احداهما  
 بالفين والاخر على الاقرار به لا تقبل وحينئذ فقد حصلت  
 الموافقة بين الدعوى والشهادة لانه لما ادعى بالفين كان  
 مدعي الفين وقد شهد به صرحا فتقبل بخلاف شهادتهما بالالف  
 والالفين لم ينص شاهد الفين على الف لانه حيث شاع  
 الفان ولم يثبت الفان كذا في الفتح **مولد** وبعبارة لو ادعى

وكذلك ذرع الثوب لو  
 به الشاهد باذنه وسلم  
 للمدعي عليه صحيح

قال

بالالف

ملكا بسبب وشهدا بملك مطلق لا اى لا تقبل هذا في غير دعوى الارث  
 والنتاج وكذا في غير دعوى الشرا من مجهول على خلاف فيه لما قال  
 الكمال ادعى ملكا مطلقا او بالنتاج فشهدوا في الاول بالملك بسبب  
 وفي الثاني بالملك المطلق قبلت انتم قال بعد تعليله ومنه الاكثر مالو  
 ادعى الملك بسبب فشهدوا بالملك لا تقبل الا اذا كان السبب  
 الارث لانه دعوى الارث كدعوى المطلق هذا هو المشهور وقيد  
 في الاقضية بما اذا نسب الى معروف سماه ونسبه اما لو جهل  
 فقال اشترية او قال من رجل او زيد وهو غير معروف فشهدوا  
 بالمطلق قبلت فهي خلافة ذكر الخلاف في القبول رشيد الدين انهم  
**مولد** ويجب تطابق الشهادتين في المعنى الى اخوه من صورة مالو  
 ادعى الابرا فشهدا احدهما انه ابراه واخرانه وهب له او تصدق به  
 عليه فانها تقبل لانها يستعملان في البراة او شهدا احدهما بالهبة  
 والاخر بالابرا تقبل كما في الكافي مع زيادة فائدة انه وذكر الكمال  
 ان من المسائل المذكورة في الاوقاف والخصاف ما يخالف  
 اصل ابي حنيفة رحمة الله عليه اجمع **مولد** فلو شهدا احدهما بالنتاج  
 والاخر بالتزويج قبلت كذا تقبل فيما لو ادعت نكاحه فشهد  
 احدهما انها امراته والاخر انها كانت امراته او شهدا انه امراته  
 امراته والاخر انها كانت امراته كما في جامع الفصولين  
 فانه قلت يشك في هذا على قول الامام ابي حنيفة بما اذا شهد  
 احدهما انه قال لها انت خلية والاخر انت برية حيث لا يقضي  
 بينونة اصل مع افادتهما معا البينونة واختلاف اللفظ  
 وحده غير ضار قلت تمنع الترادف لانه معنى خلية ليس  
 معنى برية لغة والوقوع ليس الا باعتبار معنى اللغة ولذا  
 قلنا ان الكنايات عوامر تحقايقها وهما لفظان متباينان  
 لمعنيين متباينين غير ان المعنيين المذكورين المتباينين  
 يلزمهما لازم واحد وهو وقوع البينونة والمتباينات  
 قد تشرك في لازم واحد فاختلافاها ثابت في اللفظ  
 والمعنى فلما اختلف المعنى منهما كان دليل الاختلاف  
 تجملها فانه هذا يقول ما وقعت البينونة الا بوصفها بخلية



والا فلو لم تقع الا بوصفها بغيرية والا فلم تقع البيئونة كذا في الفتح  
**قوله** كذا الهبة والعطية ونحوهما هو النكاح لا اتفاق المعنى و  
 هذا بخلاف ما لو اختلفا في السبب كما لو شهد احد هما بالهبة  
 والاخر بالصدقة فانها لا تقبل لانها شهدا بعقدين مختلفين  
 كما في المحيط ووجه ما قال في الكافي انه الصدقة اخراج  
 المال الى الله تعالى والهبة الى العبد انتهى فعلى هذا ينبغي القبول  
 اذا كانت الدعوى من فقير لانه الهبة له صدقة **قوله** ولو  
 شهد احد هما بالف والاخر بالفين الى اخوه قول ابي حنيفة  
 رحمه الله وعندهما تقبل على الاقل ان ادعى المدعي الاكثر كما في  
 هذا الخلاف ما لو ادعى الفين فشهد بالف حيث تقبل اتفاقا كما  
 قدمناه عن الكمال **قوله** كما اذا ادعى غصبا او قتل اخوه وجه عدم  
 القبول ان اختلفا في الاثبات والاقرار ونوع في الفعل فمنع قبول  
 الشهادة وكذا لو شهد احد هما انه قتل عمه بالسيف والاخر انه قتل  
 بالكين لم تقبل لانه الفعل لا يتكرر باختلاف الالة وهذا بخلاف  
 ما لو شهد احد هما بالبيع او القرض او بالطلاق او العتاق والآخر  
 بالاقرار به فانها تقبل لانه صيغة الاثبات والاقرار في هذه التصرفات  
 واحدة فانه يقول في الاثبات بعث واقضت وفي الاقرار كنت  
 بعث واقضت فلم يمنع قبول الشهادة به كما في المحيط **قوله** بخلاف  
 اذا شهد بالاقرار به حيث تقبل لانه لا يشترط التطابق بين  
 الشهادة والدعوى على وزان تطابق الشاهدين كما ذكرناه في الكمال  
**قوله** فلو شهد واحد بشرا عبد بالف واخر بالف خمسمائة  
 ردت كذا في الفتح عن الجامع ثم قال وفي الفوائد الظهيرية عن السيد  
 الامام الشهيد السرخسي تقبل لانه الشرا الواحد يكون بالف ثم  
 يصير بالف خمسمائة بانه يزاد في الثمن فقد اتفقا على الشرا  
 الواحد بخلاف ما لو قال احد هما اشترى بالف والاخر بماية دينار  
 لانه الشرا لا يكون بالف ثم يكون بماية دينار وقال بعض  
 المحققين من الشرا حين فيه نوع تام لكانه والله اعلم لو جاز  
 لزوم القضا ببيع بلا ثمن اذ لم يثبت احد الثمنين بشرا دتهما  
 ثم لا يفيد لانه يعود الى الخصومة كما كانت في الالف و

كما

شبهة

الخمسمائة المدعى بها وانما السبب وسيلة الى اثباتها انتهى **قوله** او كناية  
 شامل لما لو كان المدعي العبد او مولاه وانكر الاخر كما في الفتح **قوله** ان ادعى  
 العبد في الصورة الاولى بما قوله كذا العتق وليس المراد بها الكناية  
 لما قدمناه عن الكمال **قوله** وان ادعى الاخر فكدعوى الدين في وجوبها  
 قال الكمال وذلك انه اذا ادعى اكثر المالكين فشهد به شاهد والاخر  
 بالاقل ان كان اكثر بعطف مثل الف وخمسمائة قضى بالاقل اتفاقا  
 وان كان بدينه كالف والفين فلكذلك عندهما وعند ابي حنيفة لا يقضى  
 بشي انتهى يعني بانه ادعى الفين فشهد به بهما والاخر بالف اذ  
 هي محل الخلاف اما لو ادعى الفين وشهد بالف فانها تقبل كما  
 قدمناه عنه رحمه الله وايضا **قوله** قال صدر الشريعة الى اخوه محصكه  
 انه دعوى الرهن ليست كدعوى الدين حتى يلزم الاقل لانه تطابق الث  
 على الاقل بسبب الاقرار ملزم ذلك على المدعي عليه لا كما في التوفيق  
 واتحاد السبب وليس اتفاقهما على الاقل في الرهن ملزم به  
 لكونه المالتا بعا للعقد وقد تعدد لانه الشهادة بانه رهنه بالف  
 غير الشهادة بالف وخمسمائة فلكونهما عقدين انفرد بكل فرد ردت  
 شهادتهما وجواب المصنف بانه المشبه الى اخوه ليس محل النزاع ولا ينكر  
 ذلك صدر الشريعة بل هو عين كلامه كما هو ظاهر واما قوله وانما كان  
 كذلك الى اخوه فحاصله الجواب بالفوق بين ثبوت العقد وزواله  
 لانه في ثبوت العقد تكون الدعوى بالعقد والمالتا بعا يثبت بثبوت  
 الدين انتهى لكنه يحتاج الى موفة الزوال والنبوت وزيادة تحقيق  
 ويعلم ذلك من قول المحقق ابن الهمام فانه قيل الرهن لا يثبت الا  
 بايجاب وقبول فكانت كثر العقود فينبغي ان يكون اختلاف  
 الشاهدين في قدر المال كاختلافهما فيه في البيع والشرا اجيب  
 بانه الرهن غير لازم في حق المرتهن فانه لا يبرده متى شاك بخلاف  
 الرهن ليس له ذلك فكان لا اعتبار لدعوى الدين في جانب  
 المرتهن اذ الرهن لا يكون الا بالدين فتقبل بنية في ثبوت الدين  
 ويثبت الرهن ضمنا وتبعاً للدين انتهى والظاهر ان هذا الجواب  
 لغير الكمال ولذا عقبه على وجه التحقيق بقوله ولا شك ان  
 دعوى المرتهن ان كان مثلاً هكذا اطالبه بالف وخمسمائة لي عليه

هدين



على رهن له عند كفا ليس المقصود الا المال وذكر الرهن زيادة اذ لا  
يتوقف بثبوت دينه عليه بخلاف دين الثمن في البيع وان كان  
هكذا اطالبه باعادة رهن كذا وكذا رهنه عند رعي كذا ثم غصبه  
او سرقه مثلا فلا شك ان هذا دعوى العقد فاختلاف الشاهدين  
في انه رهنه بالف او الف وخمسائة وان كان زيادة يوجب  
انه لا يقضى بشئ لانه عقد الرهن يختلف به انتهى **قوله** والاجابة  
كالبيع في اول المدة اذ لا يثبت بالاختلاف سواء كان المدعى هو  
الموثر او المستأجر بان ادعى الاجارة سنة بالف وخمسائة  
فشهد احد هما كذلك والآخر بالف لانتفاء الاجارة كالبيع  
كذا في الفتح وهذه تقدمت في الاجارة بقوله فان تنازعا  
قبل الزرع والحل فسخها القاضي **قوله** وكالدين بعدها والذي  
هو الموجب اير اذا سلمت العين الموجبة الى المستأجر انتفع اولا فشهد  
احدهما بالف والآخر بالف وخمسائة والموجب يدعى الاكثر  
يقضى بالف وان شهد الاخر بالعين والمدعى يدعيهما لا يقضى بشئ  
عنده وعندهما بالف وان كان المدعى هو المستأجر فهو دعوى  
العقد بالاتفاق لانه معترف بالاجارة فيقضى عليه بما  
اعترف به فلا يعتبر اتفاق الشاهدين ولا اختلافهما فيه ولا يثبت  
العقد للاختلاف كما في الفتح **قوله** والنكاح يصح بالاقول  
الى اخوه كذا حكمي الخلاف المذكور الزيلعي ثم قال وقيل هذا فيما اذا  
كانت المرأة هي المدعية واما اذا كان المدعى هو الزوج فمقصود  
العقد لا المال بخلافها فلا تقبل بنية بالاجماع والاول هو الاصح  
وهو استحيان ويتور فيه دعوى اقل المالين واكثرهما في  
الصحيح انتهى وقال في البرهان والاصح انه الخلاف في الفصلين  
انتهى اي عواء ودعواها **قوله** مطلقا اطلاق الصحة بالزم  
في دعوى الاقل والاكثر مخالف للرواية لما قال الكمال اجماعا لاطلاقه  
بغير صاحب الهداية في دعوى الاقل والاكثر فصح الصحة سواء  
ادعى المدعى الاقل والاكثر وهذا مخالف للرواية فان محمد رحمه  
في الجامع قيده بدعوى الاكثر حيث قال جازت الشهادة بالف  
وهو تدعى الفا وخمسائة والمفهوم يعتبر رواية ويقول ذلك

ايضا يستفاد لزوم التفصيل فانه المدعى به بين كونه الاكثر فتصح  
عنده او الاقل فلا يختلف في البطالة لتكذيب المدعى شاهد  
الاكثر كما عول عليه تحقيق الشيخ فانه قول محمد وبنو محمد  
الى اخوه يفيد تقييد جواب قول ابي حنيفة بالجواز بما  
اذا كانت هي المدعية للاكثر دونة فانه الواو فيه للمحال  
والاحوال شرط فثبت العقد باتفاقرها ودين الف  
انتهى قلت الا انه الزيلعي رحمه الله اشار الى جواب هذا  
فقال ويستوى فيه دعوى اقل المالين واكثرهما في  
الصحيح لاتفاقهما في الاصل وهو العقد والاختلاف في  
التبع لا يوجب خلافا فيه لكنه لا بد منه وجوب المال فيجب  
الاقل لاتفاقهما عليه ولا يكون بدعوى الاقل تكذيبا للشاهد  
الجواز ان الاقل هو المسمى ثم صار اكثر بالزيادة انتهى **قوله**  
شهد بالف وقال احد هما قضى خمسمائة قبلت قل الزيلعي  
فانه قيل ينبغي ان لا تقبل لتكذيب المدعى شاهد كما اذا شهد له  
بالف وخمسائة والمدعى يدعى الاتفاق لتكذيب فيما شهد به  
عليه لا يقدر كما اذا شهد له بحق ثم شهدا عليه بحق لآخر فانه  
شهادتهما لا تبطل وان كذبهما بخلافه فيما شهدا له به انتهى  
**قوله** ولا يشهد عليه حتى يقر المدعى بما قبض ارجح عليه  
انه لا يشهد الا اخوه كذا في التبيين **قوله** شهد بسرقته بقرعة  
واختلاف في لو نها قطع الى اخوه هذا الخلاف فيما اذا لم يذكر  
المدعى لو نها ولو عين لو نها كما افعل احد هما سودا لم يقطع  
اجماعا كما في الفتح وقال الزيلعي لا تقبل شهادتهما بالاجماع  
انتهى وهو اولى لفادته عدم القطع وعدم ثبوت المسروق  
انتهى وقيل هذا في لو نين متشابهين كالسواد والحررة واما  
في لو نين غير متشابهين كالسواد والبياض فلا تقبل  
الشهادة والاصح انه الكفر على الخلاف ذكره الزيلعي **قوله**  
والتوفيق ممكن فان قيل في التوفيق احتيال لا يجاب الحد  
وهو محتمل لدريته لالاجابة قلنا القطع لا يضاف الى  
اثبات الوصف لانها لم يكلفا نقله وما يوجب الدرك يكون



في نفس الموجب لا في غيره كذا في التبيين **باب الشهادة**  
**على الشهادة** **قول** لكن فيها شبهة البدلية بخالفه قوله  
الزبيعي ان فيها حقيقة البدلية اذ قال وتقبل الشهادة على الشهادة  
فيما لا يسقط بالشبهة احتراز عن الحدود والقصاص لانها  
يسقطان بالشبهة وفيها شبهة على ما ذكرنا فلا يثبتان بها  
كما لا يثبتان بشهادة النكاح لما فيها من شبهة البدلية بل اولى  
لان في الشهادة على الشهادة حقيقة البدلية انتهى ومثله في  
الحكم في ثم قال الزبيعي ولا يقال لو كان الفرع بدلا لما جاز ان يشهد  
مع احد الاثنين اذ لا يجوز الجمع بين البدر والمبدل لانا نقول  
لم يجمع بينهما لان الفرعين ليسا ببدل عن الذي شهد بهما بل  
عن الذي لم يحضر انتهى **قول** والثاني ارفق وبه اخذ الفقيه  
ابو الليث رحمه الله قال الكمال وفي الذخيرة كثير من المتابع  
اخذوا هذه الرواية وبه اخذ الفقيه ابو الليث وذكر محمد بن  
السير الكبيروني عن محمد بن جعفر الشهادة كيف ما كان حتى روى  
انه اذا كان الاصل في رواية المسجد وشهد الفرع في رواية  
اخر تقبل وقال الامام الخسري وغيره يجب ان يجوز على  
قولها خلافا لابي يوسف رحمه الله بناء على جواز التوكيل  
بالخصوصية عندهما بل رضى الخصم وعنده لا الا برضا والاع  
قطع صرح به عنهما فقال وقال ابو يوسف ومحمد تقبل  
ان كانوا في المصر انتهى **قول** ويشترط شهادة عدد على كل  
اصل المراد بالعدد رجلان او رجل واحد انا في شهادة  
الاصل ولو كان اداة كما في الفتح **قول** ويقول الفرع شهد  
الي اخوه مني المصنف على ما قاله صاحب الهداية اذ هو الوسط  
وخير الامور واساطها وان حكم اختيار غيره انتهى وقال الكمال  
بعد حكاية اختيار الفقيه الاية ذكره كلام صاحب الهداية يقتضي  
ترجيح كلام القدور المشتمل على شريكتين حيث حكمه  
وذكر ان ثم اطول منه واقصر ثم قال وخير الامور واساطها  
وذكر ابو نصر البغدادي شارح القدور ان ما ذكره صاحب  
الكتاب يعني القدور راوي واحوط **قول** واقصر منه

الكلام

الرافعة

الي اخوه من الاقل است شينات واربع شينات كما في التبيين  
وثلاث شينات كما في الفتح وهو اختيار الفقيه واستاذ  
ابو جعفر زاد الزبيعي شمس المائة الخسري رحمه الله وهو اسهل واس  
واقصر وروى ابو جعفر كان يخالفه فيه علما عصره فافترج  
لهم الرواية من السير فانقاد والله انتهى **قول** كاحدا كما يصح  
تعديل احد الشاهدين لا في قول الزبيعي وقيل لا يقبل تعديل  
صاحبه للثمة والادراصح لان العدل لا يتم بمثله انتهى **قول**  
وان سكت مع نقلها وعدلوا هذا قول ابي يوسف وخالف محمد  
لا تقبل لهذا ذكر الخلاف الناصح وصاحب الهداية وذكر  
شمس الاية فيما اذا قال الفروع حين سألهم عن عدالة الاصول  
لا تخبرك بشي لم تقبل شهادتهما اير الفروع في ظاهر الرواية  
وروي عن محمد انه لا يكون جوازا عن ابي يوسف مثل هذه  
الرواية عن محمد انها تقبل ويسئل غيرهما ولو قالوا لا نعرف  
عدالتهم ولا عدلها فكذا الجواب فيما ذكر ابو علي السفيدي  
وذكر الحلواني انها تقبل ويبال عن الاصول وهو الصحيح  
لان الاصل في مسنونا فيسئل عنه انتهى **قول** قال  
الزبيعي الي اخوه من الاقل الفاضل المرحوم جعفر زاده اقول لم يرد  
الزبيعي تفسير لفظ الشهادة بالشهادة بل اراد انه اذا  
بطلت الشهادة الفرع على انكار الاصل لا الشهادة حتى يبطل  
ولو قال في شهادة على هذه الحادثة لكن لم اشهد والمذكور  
في المتن تصوير المسئلة في صورة من صورتي انكار  
الشهادة وهي صورة انكار الشهادة راسا اذ لا شك  
في فوات الشهادة في هذه الصورة ايضا وان لم ير المراد  
بما في المتن حصر البطلان بصورة انكار الشهادة ولم يخف  
عليه ان التعميل لا يثبت ايضا مع انكار اصل الشهادة و  
انما يكون خافيا عليه لو توهم عدم بطلان شهادة الفرع  
حينئذ وحاشاه عن ذلك ولا قد عرفت ان البطلان  
يعم صورة انكار الشهادة راسا وصورة الاقرار بها وانكار  
الشهادة تحققت ان يكون التركيب المبلغ في الانكار غير اذ انتهى

الاصول

ولو قلنا



ما قاله الفاضل وصورة انكار الشهادة ما قاله في الجوهرية  
وانكر الشهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة الفروع بان قالوا  
ليس لنا شهادة في هذه الحادثة وغابوا او ماتوا ثم جاء  
الفروع يشهدون على شهادتهم في هذه الحادثة او  
قالوا لم يشهد الفرع على شهادتنا فان شهادة الفروع  
لم تقبل لان التحليل لم يثبت وهو شرط انهر **قوله** وانكرت  
المرأة انه يكون المنسوبة بتلك النسبة كذا قاله الزبيدي انهر والامر  
لا يختص بانكارها بل لو اقرت ينبغي ان يكون الحكم كذلك بل العبرة  
لمعرفة الشهود اياها حتى اذا لم يعرفها يكلف المدعي اثبات  
انها هي لاحتمال التواطؤ **قوله** حتى ينسبها اليه فخذ ما ذكر  
المصنف رحمه الله ببيان الفخذ في باب الوصية وذكر الزبيدي  
والكمال بيان الفخذ والشعب والعمارة والقبيلة ثم قال  
الكمال والاوجه في شرط التعريف ذكر ثلاثة اشياء  
غير انهم اختلفوا في اللقب مع الاسم هل هما واحد او لا  
انهر **قوله** كافرا يشهد على شهادة مسلمين الى اخوه  
لعل وجه عدم القبول الكافي من ثبوت ولاية الكافر على  
المسلم انهر ولم يعلل قاضي خان **قوله** قال في الكافي  
اعلم ان كنت هذا زور يعزرا جاليس على اطلاقه لما قال  
الكمال اعلم انه قد قيل ان المسئلة على ثلاثة اوجه ان يرجع  
على سبيل الاصرار مثل ان يقول نعم شهدت في هذه الزور  
ولا ارجع عنه مثل ذلك فانه يعزرا بالضرب بالاتفاق  
وان يرجع على سبيل التوبة لا يعزرا اتفاقا وان كان لا يعرف  
حاله فعلى الاختلاف المذكور وقيل لا خلاف بينهم فجاب  
ابي حنيفة رحمه الله في النايب لانه المقصود منه التعزيز  
لانزجاره وقد انزج براءى الله تعالى وجوابها فيمنه  
لم يتب ولا يخالف فيه ابو حنيفة رضي الله عنه انهر وفي  
البرهان يرجع في ظهور توبة هذا الزور الى رأي القاضي في  
الصحيح اذ قبولها ورد ما اليه فيكون تعرف حاله في التوبة  
اليه وعند بعض المشايخ يقدر بعام وعند آخرين بنصف عام

اوالم  
سار

لما فيه  
سار

والعمارة سار

لان بعض الزمان يتغير حال الناس **قوله** وسنم وجهه بالحق المبحه  
يقال سنم وجهه اذا سوده من السخام وهو سواد القدور  
وقد جاد بالحق المهمله من الاسم وهو الاسود وفي المعنى ولا سنم  
وجهه بالحق والحق كانه الفسخ **قوله** ولان سنم وجهه بقي منه  
تمام عبارة الكافي فكانه هذا منه احتجا جابا بجمع الصحابة لا  
تقليد شريح لانه لا يري تقليد التابعي انهر **باب الرجوع**  
**عن الشهادة** **قوله** لا يصح الرجوع الا عند القاضي سواء كان  
هو الاول او غيره لانه الرجوع توبة الى اخوه كذا جعل غير المصنف  
هذا وجه الصحة الرجوع باعتبار كونه التوبة بحسب الجنائية وبنائية  
في مجلس القاضي فتختص التوبة بمحله ولما كان كانت الملازمة غير  
لازمة بينوا له ملازمة شرعية تحدث معاذ رضي الله عنه  
حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن فقال او صني فقال  
عليك بتقوى الله ما استطعت اليه ان قال اذا علمت سوا  
فاحدث توبة السب بالسر والعلانية بالعلانية انهر كافي الفسخ  
ثم قال الكمال وانت تعلم ان العلانية لا تتوقف على الاعلام على  
محال الذنب مخصوصة منه ان ذلك لا يمكن بل في مثله ما فيه علانية  
وهو اذا اظهر للناس الرجوع واستشهد بهم عليه وبلغ ذلك  
القاضي بالبنية عليه كيف لا يكون معلنا والله اعلم **قوله**  
حتى لو اقام البينة انه رجع عند قاضي فلان وضمنه المال قبلت  
بينته قيد اطلاق متنة هذا القيد وهو تضمين القاضي من رجع  
عند المال كما اشار اليه صاحب الهداية وبه صرح في الفتاوى  
الصغرى حيث قال ولو شهد عند قاضي ورجع عند قاضي اخر  
يصح ويحب الضمان عليه لكن اذا قضى عليه هذا القاضي بالضمان  
كما لو رجع عند الذي شهد عنده انما يجب عليه الضمان اذا قضى عليه  
القاضي بالضمان في شريح خواهر زاده فكانه استاذنا في الدين  
يستبعد توقف صحة الرجوع على القضا بالرجوع او بالضمان  
وقال الكمال نقل ما اشار اليه في الهداية عن شيخ الاسلام واستبعد  
بعضهم من المحققين توقف صحة الرجوع على القضا بالرجوع  
او بالضمان وترك بعض المتأخرين من مصنف الفتاوى هذا

وجناتيه سار



القيد وذكر انه انما ذكره تعويلا على هذا الاستبعاد انتهى وفي كلام  
 المصنف إشارة الى عدم قبول دعوى الرجوع مطلقا في المجلس  
 وبه صرح في الصور من المبسوط **قوله** وانما قال وقبض المال  
 لانه القاضي اذا قضى ولم يقبض المدعى مدعا له لا يجب الضمان  
 لعدم الاتفاق كذا قاله في الكفر وهو اختيار شمس الأئمة  
 الخسري وقال شيخ الاسلام انه كان المشهود به ديناً فكذا  
 وان كان عيناً يجب على الشهود الضمان وان لم يقبض المشهود  
 كذا في التبيين والفتح ثم قال الكمال قال ابن ابي ربيعة انه في  
 فتاواه والذي عليه الفتور الضمان بعد القضا بالشهادة  
 قبض المدعى المال اولاً وكذا العقار فيمنع بعد الرجوع اذا  
 اتصل القضا بالشهادة انتهى **قوله** وحكم قبله اير قبل القضا  
 التعزير فقط يعني لا التعزير وقال الكمال قالوا يفر الشهود  
 سوا رجوعاً قبل القضا وبعده ولا يخلو اعني نظر لانه الرجوع  
 ظاهر في انه توبة عن تعد الزور ان تعد او التهوير والعجلة  
 ان كان اخطا فيه ولا تعزير على التوبة ولا على ذنب ارتفع  
 بها وليس فيه حد فقد رآه وقد منعنا ما قاله من التفصيل  
 وهو ادلى من هذا **قوله** وما بقى وهو خمسة الاسداس  
 في الاول والنصف في الثانية عليهما على القولين المراد  
 بقوله في الاول اير على قول ابي حنيفة والنصف في الثانية  
 اير على قولهما والمراد بقوله عليهما على القولين اير ما بقى فهو  
 عليهما موزعاً على القولين اير قول ابي حنيفة وقولهما فلي  
 قول ابي حنيفة عليهما خمسة اسداس كانهن خمسة  
 رجال وعلى قولهما عليهما نصف لما ذكر المصنف من  
 التعليل لهما ولا يخفى ما في هذا التركيب **قوله** على الماهر اللبيب  
**قوله** وان رجعت فقط فالنصف وفاقا كذا عكس  
 ذكره الزيلعي ثم قال وفي المحيط انه رجوع الرجل وثمارة نسوة  
 فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء على النسوة لانهن وان  
 كثرت يقبض مقام رجل واحد وقد بقي من النساء  
 من ثبتت شهادتهن نصف الحق فيجعل الراجعات

التفصيل

كانت

كانهن لم يشهدن وهذا سهل يجب ان يكون النصف اثماً  
 عنده وعندهما انصافاً وذكر الاسبيجاني انه لو رجوع رجل  
 وامرأة كان النصف بينهما اثلاً ولو كان كما قال لا واجب على  
 المرأة شيء انتهى قلت الذي يظهر لي من كلامه انه ما ذكره صاحب المحيط  
 على قول الصحابين ولذا علق بالمعطل به الامام بل بما علق به اذ  
 ما علق به الامام كما ذكره انظر احاديثهم يقولان مقام رجل واحد ثم  
 قال وعدم الاعتداد بكثرة تهن عند افرادهن لا يلزم منه عدم الاعتداد  
 بكثرة تهن عند الاجتماع مع الرجال كما في الميراث انتهى وليس في  
 كلام الصحابين ما يفيد انه مع قيامهن مقام رجل يقسم عليهن  
 ما ثبت بشهادتهن في حق من رجوع منهن فيؤمنه بقدره ولو  
 شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعوا فعندهما على الرجل النصف  
 وعلى النسوة النصف وعنده عليه الثلث وعليهن ثلثه الا انما  
 على الاصل الذي تقدم ولورجع الرجل وامرأة فعليه النصف كله  
 عندهما ولا يجب على المرأة شيء وعنده عليه وعلى الراجعة المائتا  
 على ما تقدم انتهى ومثله في الفتح انتهى على اننا لو سلمنا الانقسام  
 عليهن عند الرجوع فالذي يظهر من تعليل قولهما ان الانقسام  
 عليهن بحسب عددهن فعليهن اربعة انحاس النصف وعلى  
 الرجل نصف كامل ويبقى خمس نصف المال بين المائتين وعلى  
 الجواب ما ذكره عن الاسبيجاني انه مشى على قول الامام لا على  
 قولهما فليتا **قوله** وضع رجلان شهدا مع امرأة فجعوا  
 الفرق بين هذه وبين المسئلة التي ذكرنا ما عني الزيلعي والكمال  
 هي لو شهد رجل وثلاث نسوة فجعوا ضمنوا لانه الحكم لم  
 ينصف الى المرأة هنا لعدم اعتبارها منقودة مع رجلين  
 بخلافها مع امرأتين ورجل لاضافة اليه جميعهن **قوله**  
 الاصل ان المشهود به ان لم يكن مالا بان كان قصاصاً ذكره  
 الزيلعي وسبب ان القصاص اذا شهد به ثم رجعا يجب  
 عليهما الدية فيجب تاويل قوله بان كان قصاصاً بالعفو عن  
 القصاص يعني انهما اذا شهدا بالعفو عن القصاص فجعوا  
 لا يضمنان ان القصاص ليس بماله **قوله** الا ما زاد على مهرها

لا يضمنان



يعني فيما اذا كانت هي المدعية كما يشترط عليه كلامه وتفرع هذه  
المسئلة في التبيين والفتح والحق في **قول** ولا يضمن في البيع  
الا ما نقص من قيمة المبيع الى اخذه كذا قاله الكمال ثم قال هذا  
اذا شهد بالببيع ولم يشهد بنقد الثمن فلو شهد به وبنقد  
الثمن ثم رجعا فاما ان ينظما في شهادة واحدة بان يشهد  
انه باعه هذا بالف واداه الثمن وفي شهادتين بان يشهد  
بالبيع فقط ثم يشهد بان المشتراؤ اوفاه الثمن ففي الاول يضمن  
عليهما بقيمة المبيع لا بالثمن وفي الثاني يقضي عليهما بالثمن  
للبيع وذكر الفرق ولا فرق بين ان تكون الشهادة ببيع  
بات او بخيار للبايع ولو ان المشتري عليه بالشر  
اخذه في المدة سقط الضمان عنهما لانه اتلف ماله باختياره  
كالمواجزة البايع في شهادتهما بالخيار له بثمن ناقص عنه  
القيمة **قول** وفي الطلاق قبل الوطى الانصف مهرها هذا  
اذا سمي مهرها في العقد فان لم يكن ضمنا المتعة وما ذكر من  
الخلاف في هذه لا يعمل عليه كما في الفتح **قول** بخلاف  
اذا شهد بالطلاق بعد الدخول الى اخذه كذا ذكر الكمال انه لا  
يجب ضمان لعدم تقوم البضع حاله الخرج ثم قال وفي  
التحفة لم يضمن الا ما زاد على مهر المثل لان بقدر مهر المثل  
اتلاف بعوض وهو منافع البضع التي استوفاهما انهر  
**قول** وضمن في الفتح القيمة سواء كانا مومنين  
او معبرين لانه ضمان اتلاف والولاء للمولى ولو شهد  
بالنكاح وقضى به ضمنا ما بين قيمته مديرا او غير مدير  
وازمات المولى بعد رجوعهما فتقضى منه ثلث تركته  
كان عليه بقيمة قيمته عند الورثة ولو شهد بالكتابة ضمنا  
تمام القيمة ولو شهد على اقراره بالاستيلاء ضمنا نقصا  
قيمتها تقوم اتم وام ولد لو جاز بيعها مع الامومة فيضمن  
ما بين ذلك فاضمات المولى بعد ذلك فتقضى كان عليها  
بقية قيمتها اتم للورثة كما في الفتح **قول** يعني اذا  
شهد على عتق عبد ثم رجع ضمن قيمة العبد لصلته

رجع ضمنا قيمة العبد **قول** كما ضمن به اي بالرجوع شاهدا  
اليمن لا الشرط الى اخذه كذا في الكافي ثم قال ولو رجع مشهود  
الشرط وحدثهم يضمنون عند البعض لانه الشرط اذا سلم عنه  
معارضة العلة صلح علة لانه العلة لم تجعل عللا بذواتها فاستقام  
انه يخلو الشرط والصحيح انه مشهود الشرط لا يضمنون بحال نص عليه  
في الزيادات واليه هذا مال شمس الائمة الحسني واليه الاول في  
الاسلام البزوير ولو شهد بالتفويض واخذه بانها طلقت  
او اعتق بالتفويض كالشرط انهر وقال في البرهان او رجع مشهود  
الشرط فقط نفينا الضمان عنهم في الصحيح نص عليه في الزيادات  
واليه مال شمس الائمة الحسني وواجبه زفر عليهم واليه مال في  
الاسلام قال في المبسوط ظن بعضهم شايخنا انهما يضمنان  
في هذا الفصل وقالوا ان العلة لا تقح لاضافة الحكم اليها فانها  
ليست بتعدي فيكون الحكم مضافا الى الشرط على انه الشرط  
بجعل خلفه العلة هنا باعتبار ان الحكم يضاف اليه وجودا  
عنده وشبهه هذا يحرف البيه قالوا هو غلط بل الصحيح منه  
المذهب انه مشهود الشرط لا يضمنون بحال وهذا لان قوله  
انت حر مباحرة لاتلاف المالينة وعند وجود مباحرة  
الاتلاف يضاف الحكم اليه دون الشرط سواء كان بطريق  
التعدي او لا يكون بطريق التعدي بخلاف مسئلة الحرفان  
العلة هناك ثقل الماشي وذلك كسر من مباحرة الاتلاف  
في شئ فلهذا يجعل الاتلاف مضافا الى الشرط وهو ازالة  
المسئلة يحرف البيه في الطريق انهر **باب الصلح**  
**قول** لانه انما يصار اليه اذا لم يكن من المدعي عليه اقرار ولا  
للمدعي شاهد غير مسلم لما سئل ان يصح مع الاقرار ولا شك انه  
لا اقرار اقرب من الشهادة فيصار اليه ولو مع الاقرار والشهادة  
**قول** وركنه اللجب والقبول قال صاحب الفناية عن  
النهاية ركنه اللجب مطلقا والقبول فيما يتعين بالتعيين  
واما اذا وقع الدعوى في الدراهم والدنانير وطلب الصلح  
على ذلك الجنس فقد تم الصلح بقول المدعي ولا يحتاج فيه



اليه قبول المدعى عليه لانه اسقاط لبعض الحق وهو يتم بالمسقط  
بخلاف الاول لانه طلب البيع من غيره ولا يتم الا بالقبول  
ولو صالح الكفيل بالنفس الخ كذا حكى الزيلعي خلافا في سقوط  
الكفالة وفي فتاوى الصغور الكفالة بالنفس اذا لم يجر الصلح  
عنها لم تبطل الكفالة فيه روايتان في رواية كتاب الشفعة  
والحوالة والكفالة ورواية صلح ابي حفص تبطل وبه يفتي  
وفي صلح رواية ابي سليمان لا تبطل انتهى **كذا الصلح من**  
**الشفعة تقدم في الشفعة وتبطل به الشفعة** رواية واحدة  
كما في الصغور **حتى لا يصح الصلح من حد الزنا** كذا قال قاضي  
زنا رجل باواة رجل فعلم الزوج و اراد احدهما الصلح فصا  
معا واحدا على معلوم على ان يعفو عنهما كان باطلا و  
عفو باطل سوا كان قبل الرفع او بعده والرجل اذا قذف  
امراة المحصنة حتى وجب اللعان ثم صالحا على مال على ان  
لا يطلب اللعان كان باطلا وعفوها بعد الرفع باطل وقبل  
الرفع جائز **ول** وشرب الخ الى اخره شامل لما لو كان  
الصلح مع الامام قال قاضي خاين الامام او القاضي اذا صالح  
شارب الخمر على ان يأخذ منه مالا ويعفو عنه لا يصح  
الصلح ويرد المال على شارب الخمر سوا كان ذلك قبل  
الرفع او بعده انتهى **ول** بانه اخذ زانيا او سارقا  
من غيره لا يختص عدم صحة الصلح بالسرقة من غيره على  
ما قال قاضي خاين لو صالح رب المار سارقة على مال  
بعد ما رفع الى القاضي ان كان بلفظ العفو لا يصح العفو  
بالاتفاق وان كان بلفظ اليمين والبراءة عندنا يسقط  
القطع انتهى **ول** وكذا اذا صالح من حد القذف اير بطل الصلح  
وسقط الحد ان كان قبل ان يرفع الى القاضي وان كان بعده لا يبطل  
الحد كما في قاضي خاين **ول** بخلاف التعزير والقصاص كذا الجنابة  
على النفس ومادونها خطأ كما ساء **ول** فلا يصح الصلح  
على الخمر كذا في صحيح النسخ وفي غير ما عبر عن وذا لانه علل  
بقوله لانه في الصلح معنى المعاوضة فلا يصح للعوض

خا  
حا

في البيع لا يصلح عوضا في الصلح ثم هذا تنقيح لاطلاق المتن وهو  
قوله وكونه البدر مالا فقيده لكونه مالا صالحا للعوض لانه الخ مال لكنه  
غير صالح لعدم تقويمه **ول** او انكار قال في القنية صالح الوصي  
عن الف تحريمه في النكاح ولا يثبت له ثم وجد بنية عادلة فله  
ان يقيمها على الالف وكذا اليتيم بعد بلوغه واختلف في صحة  
الصلح بعد الحلف وجه عدم الصحة ان اليمين بدل عن المدعى فاذا  
حلفه فقد استوفى في البدر فلا يصح انتهى **ول** وكل ذلك جائز  
لقوله تعالى والصلح خير عرفه بالالف واللام فالظاهر العموم  
يشير الى انه الالف واللام للجنس وليس ارجعا الى الصلح  
المذكور بقوله تعالى وان امرأة خافت من بعلها شوزا او اعرا  
فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير لما قالوا  
معناه جنس الصلح خير ولا يعود الى الصلح المذكور لانه خرج  
مخرج التعليل والعللة لا تنقيد بمحل الحكم فيعلم بهذا ان جميع انواعه  
حسن كما في التبيين **ول** وان استحق المدعى او بعضه رجوع  
المدعى عليه بالبدر او بعضه الى اخره لا يخفى ما في تصوير المصنف  
المسئلة من اتحاد الحكم في الرجوع بكل البدر في الصورتين مع اختلاف  
الاستحقاق فالتصوير ينبغي ان يكون هكذا ادعى دارا وبعضها  
معينا على اخر فصالحه على الف فاستحق المدعى رجوع بكل البدر  
او بعضه فيقدره من البدر **ول** فايها اخذ منه بالاستحقاق  
رجوع با دفع الذر ينبغي ان يقال رجوع بما ادعى لانه لم يوجد منه  
دفع بل ودور **ول** وكاجارة لو وقع عن مال بالمنفعة فشرط  
التوقيت فيه فالزيلعي وانما يشترط التوقيت في الاجير الخاص  
بانه ادعى شيئا فوق الصلح على خدمة العبد او سكنى سنة  
وفيما عداه لا يشترط التوقيت كما اذا صالحه على صبغ  
الثوب او ركوب الدابة او حمل الطعام الى موضع انتهى  
**ول** وبطل بموت احدهما في المدة كذا في الكثر و  
قال الزيلعي لو مات احدهما او محل المنفعة قبل الاستيفاء  
بطل الصلح فيرجع بالمدعى ولو كان بعد استيفاء بعض  
المنفعة بطل فيما بقي ويرجع بالمدعى بقدره وهذا كله

ضا



قول محمد رحمه الله وهو القياس لانه اجارة وهي تبطل بذلك وقال  
ابو يوسف لا يبطل الصلح بموت المدعي عليه بل المدعي يستوفي  
المنافع على حاله وان مات المدعي فكذلك في حذمة العبد  
وسكنى الدار والوارث يقوم مقامه فيهما ويبطل في ركوب  
الدابة وللبس الثوب والتوجيه وتام المسئلة فيه فليجمع  
**قوله** وهذا في الانكار ظاهر واما في السكوت اليه اخذه  
لا يخفى ايهام عدم الظهور في السكوت وقال الزبلي وهذا في  
الانكار ظاهر لانه تبين بالانكار ان ما يعطيه لقطع الخصومة  
وقد اليقين وكذا في السكوت لانه يحتمل الاقرار والانكار  
وجه الانكار راجحة اذ الاصل فراغ الذمة فلا يجب عليه  
بالسكوت ولا يثبت به كونه ما في يده عوضا عما دفع بالانكار  
**قوله** فلا شفعة في صلح عن دار مع احد هما قاي في البدل  
لكن الشفعة ان يقوم مقام المدعي فبذلك نجحت فانه كان  
للمدعي بنية اقامها الشفعة عليه واخذ الدار بالشفعة لانه  
باقامة البنية تبين ان الصلح كان في معنى البيع وكذا ان لم  
يكن له بنية فحلف المدعي عليه فنظر انظر كذا نخط العلامة  
على المقدس رحمه الله **قوله** وان استحق البدل او بعضه  
رجع الى الدعوى هذا اذا لم يقع الصلح بلفظ البيع لما قال  
الزبلي بخلاف ما اذا وقع الصلح بلفظ البيع بان قال  
احدهما بعنتك هذا الشيء بهذا وقال الاخر اشتريته  
حيث يرجع المدعي عند الاستحقاق على المدعي عليه  
بالمدعي نفسه لا بالدعوى لانه اقداره على المبايعة اقرار  
بالملكية بخلاف الصلح لعدم ما يدل عليه لفظ الصلح قد  
يقع لدفع الخصومة **قوله** فانه كان عن اقرار رجوع  
بعد الهلاك على المدعي وان كان عن انكار رجوع بالدعوى  
يشير الى ان هلاك بعضه يبطل بقدره وقال الزبلي  
وهذا اذا كان البدل فيما يتعين بالتعيين وان كان  
عما لا يتعين كالدرهم والدنانير لا يبطل بهلاكه لانها لا  
يتعينان في العقود والفسوخ فلا يتعلق بهما العقد

دعوى

عند الاشارة اليهما وانما يتعلق بمثلها في الذمة فلا يتصور فيه  
الهلاك **قوله** صالح على بعض ما يدعيه اليه اخذه كذا في البراءة  
وكتب عليه الشيخ على المقدس رحمه الله اعلم ان هذا الجواب على غير  
ظاهر الرواية ومثله في الهداية وظاهر الرواية انه يجوز من غير  
ان يذكر براءة عن دعوى الباقية او يزيده درهما اليه اشير في  
المحيط والذخيرة ومثني عليه في الاختيار انتهى **قوله**  
صح عن دعوى المال لانه في معنى البيع يعني في الجملة لانه كونه بمعنى  
البيع في حقها فيما اذا وقع عنه بماله اقرارا وانه وقع عن انكار  
او سكوت فهو في معنى البيع يعني في حق المدعي فقط وان  
وقع عنه بمنافع فهو معنى الاجارة وكذا ذلك جائز **قوله**  
**قوله** وعن دعوى المنفعة كانه يدعي في دار سكنى سنة  
وصية يعني او ادعى الوصية كخزنة هذا العبد لما قال في  
الجوهرة صورة دعوى المنافع ان يدعي على الورثة ان  
الميت اوصى له كخزنة هذا العبد وانكر الورثة لانه الرواية  
محفوظة على انه لو ادعى استيجار عين والمالك ينكر  
ثم نصالحا لم يجوز كذا في المستصفي **قوله** وعن دعوى الزوج  
النكاح لو اسقط لفظ الزوج لكان اولى وهذا فيما اذا لم  
تكن ذات زوج لانه لو كان لها لم يثبت نكاح المدعي فلا  
يصح الجمع **قوله** لا عن دعواه النكاح قال في الاختيار  
هو الاصح واقتضاه في الوقاية وصح الصحة في درر البحار  
كذا بخط العلامة على المقدس رحمه الله **قوله** وقيل يجوز اليه  
اليه اخذه كذا في بعض نسخ القدر والاول في بعض اخر منها  
**قوله** وصح ابراهيم يعني عن صلح المولى عن نفسه عبدا له  
المراد بالمولى العبد الماذون والضمير في له راجع للمولى الذي  
هو الماذون فكان الاول للمصنف رحمه الله ان يذكر بدلا للمولى  
الماذون **قوله** وهذا اذا ادعى احد رقبته صوابه ولهذا  
لانه تعليل لا تقييد وهي عبارة الزبلي **قوله** وعندهما  
لا يجوز اذا كان بغير فاحش يعني اذا كان الصلح على  
غير عوض اذ الصلح على عوض لا خلاف فيه مطلقا كما سندر



**قوله** وكذا الصلح بعض صح وان كانت قيمته اكثر من هذا بالاتفاق  
وان كان سباقه في جانب الامام فيه ايها الخلاف قد دفعه  
بالتعليق بعدم الربا ونص على الاتفاق الزيلعي وغيره **قوله**  
وفي الخط لا اير لا تصح الزيادة والصلح صحيح كما اشار اليه  
بقوله فيبطل الفصل **قوله** باكثر من نصف قيمته يعني بالمال  
يتقارب فيه **باب الصلح في الدين** **قوله**  
الصلح على جنس ماله عليه الى اخره عدلية عن عبارة الكثر و  
غيره التي هي الصلح مما استحق لانه الزيلعي قال هذا هو  
لانه اذا صالح عن الدين لا يكون جميع صورته استيفا  
لبعض حقه واستقاط للباقي وانما يكون كذلك ان لو وقع  
الصلح عن الدين على بعض الدين الا يبرر انه لو وقع عن الدين  
بحسن الاخر تحمل على المعاوضة والصواب ان يقال  
الصلح على ما استحق بعقد المداينة الى اخره فانه يكون اصلا  
جيد الا يبرر عليه نقض وهكذا ذكر القدر في رحمة الله و  
الجواب عن الكثر بانه قوله اخذ لبعض حقه لا يكون الا ويدل  
الصلح من جنس حقه فاخباره باخذ مخصوص ببعض حقه  
مبين له بانه جزء منه فمورد عبارة الصلح مما استحق  
بعقد المداينة بخذ منه اخذ لبعض حقه الى اخره فلا عموم  
ولا سهو ولا اعتراض **قوله** بعقد مداينة صورة المتن  
به وهو اعم منه لشموله ما عليه بنصب جملة الحال المسلم  
على الصلح وكان الاول بيانه ما يحتمل المتن من المداينة و  
الفصل **قوله** وعن الف جواد على خمسمائة زبوف  
شامل لما كان له الف اذا كان بدل الصلح مؤجلا او حالا  
فانه يصح كما ذكره خلاف ما اذا كان له الف زبوف و  
صالحه على خمسمائة جواد حيث لا يجوز لعدم استحقاق  
الجواد فيكون معاوضة ضرورة كما في التبيين **قوله**  
ولا عن الف مؤجل على نصفه حالا الى اخره هذا في غير صلح  
الموكل ملكته عن الف مؤجلة على نصفها حالا بحيث  
يجوز لانه معنى الارفاق بينهما اظهر من معنى المعاوضة **قوله**

ولا عن دين عليه على جنس غيره اذ غير الدين باذ كان عوضا بغيره  
عن دراهم او دنانير واذا كان عوضا معينا صلح واما اذا صالح  
عن دين بدين كدنانير عن دراهم ولم يعين بدل الصلح في عقده  
ثم اذ ير مثله قبل الافتراق جائز كما في الصرف انتهى وقال الزيلعي  
لو كان عليه الف فصالحه على طعام موصوف في الذمة مؤجل  
لم يجوز ان يكون افتراقا عن دين بدين فلا يجوز انتهى **قوله**  
هذا اصل كل الى اخره فيه تأمل اذا لم يظهر له كونه مذكرا  
من التفويج جزئيا للاصل والدين المشترك هو نفس الاصل  
والمفزع غير ما فرغ عليه **قوله** والدين المشترك ان يكون  
واجبا بسبب متحد الى اخره شامل اذا اشتراكا في  
المبيع بانه كان عينا واحدة او لم يشتركا بانه كانا عينين  
لكل عين بيعتا صفقة بلا تفصيل عنه **قوله** فلو صالح  
احدهما عن نصيبه على ثوب الى اخره يقع التفويج تأمل لان  
الاصل ان يقبض من الدين شيئا وهذا صلح عنه ثم هذا احتراز  
عن العين المشتركة اذا صالح احدهما فانه يختص ببديل  
الصلح لكونه معاوضة بخلاف الدين وفي الدين اذا  
رجع على المصالح اثبتنا للمصالح الخيار ايضا بين انه  
يدفع نصف ما وقع عليه الصلح او ربع الدين دفعا  
للمضر عنهما بقدر الامكان ولا فرق بين ان يكون الصلح  
عن اقوال او سكوت او انكار كما في التبيين **قوله** وفي  
الابرار عن حصته والمعاوضة بدين سبق لم يرجع الشريك  
على المديون كما ينبغي ان يقال لم يرجع الشريك على شريكه  
ويمكن ان يقال اطلق على الشريك لفظ المديون باعتبار  
ما كان عليه من الدين لم يلها عليه الدين لكن فيه خلافتهم  
والترويج بنصيبه اتلاف في ظاهر الرواية حتى لا يرجع  
على صاحبه بشي وفيه ابي يوسف انه يرجع بنصيبه  
منه لو وقع القبض بطريق المقاصة والصحيح الاول  
وكذا الصلح عن جنسية العقد اتلاف لانه لم يملك بمقابلته  
شيئا قابلا للشريك كما في البرهان والتبيين **قوله** وفي

لانه يكون



بعضها قسم الباقى على سهام اى الواجب الى اقره كانه الاول في التعميم  
فيقال وفي بعضها اير في البراءة عن القبض او المعاوضة قسم  
الباقى **ول** حتى لو كانا لهما على المديون عشرة ووزد درهما فابراه  
احد الشريكين عن نصف نصيبه كان ينبغي ان يزداد او قاصصه  
عن نصفه بدنية كما ذكرنا وقال في البرهان تاجيل نصيبه موقوف  
على رضى شريكه عند اية حينة ونافذ عندهما وفي عامة  
الكتب محمد مع ابي يوسف وذكره في الهداية مع ابي حنيفة  
فكان عنه روايتان **ول** **ول** صالح احد ربي سلم الى اقره  
الخلاف ثابت بينهم على الصحيح سوا غلط راس المال او لا  
وقيل ان لم يخطا راس المال جاز عندهما ايضا كما في التبيين  
**ول** وفي النكدين وغيرهما باحد النكدين الى اقره  
كذلك يجوز الصلح اذا لم يعلم قدر نصيبه لاحتمال الربا و  
قال الحاكم الشهيد انما يبطل على اقل من نصيبه في مال الربا  
حالة التصديق واما في حالة التناكر بانه انكر او رانته  
فيجوز وجه ذلك ان في حالة التناكر ما يباخذ له  
يكون بدلا لا في حق الاخذ ولا في حق الدافع هكذا ذكر  
المرغيناني ولا بد من التقابض فيما يقابل الذهب و  
الفضة منه لكونه صرفا ولو كان بدل الصلح عوضا في  
الصورة كلها جاز مطلقا وان قل ولم يقبض في المجلس  
**ول** قيل لا يصح قايله ظهير الدين المرغيناني رحمه الله  
وقيل يصح قايله الفقيه ابو جعفر وهو الصحيح كما في التبيين  
وانه الموفق **كن** **القضا** **ول** **ول** وشرا  
الزام الغير بنية او اقرارا للاقاة في جانب الاقرار فيه  
تصح لانه مع الاقرار اعانة للمدعي لا قضا لانه كما سبقت  
فصل المحصومة ولا خصومة مع الاقرار لانه الزام لنفسه  
فوق الزام القاضي فلا يحتاج الى الزام وهو انما  
يكون به يعني القضا انما يكون بالالزام وقال الزيلعي  
القضا افضل العبادات وبه امر كل بنى وقال في  
البدائع نصب القاضي فرض ونصب الامام الاعظم

فرض بلا خلاف بين اهل الحق ولا عبدة بخلاف بعض القدرية  
لاجماع الصحابة رضوا الله عنهم على ذلك **ول** ولا يقبل لما  
ذكر يعني من قلة المبالاة فالنظر لا يجاب بعينه يجب عدم قبول  
شهادته لكن لو قبل صح الحكم بها وكان القاضي انما **ول** **المصر**  
نشرط لنفاذ القضا في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر ليس  
بشرط ذكره شمس الاثمة وروى ابو يوسف في الاملا ان المصر  
ليس بشرط وتبين على هذا مستلذان احدهما ان كتاب  
الرسايق الى القاضي لم يصح فعلى ظاهر الرواية لا يصح لانه  
ينقل ولاية القضا وهو ليس بقاض وعلى رواية النوادر  
يصح وقد قيل على هذه الرواية ايضا لا يصح لانه لا حاجة و  
الثانية اذا علم القاضي في الرسايق بحادثة ثم اراد ان  
يقضى بذلك العلم فعلى ظاهر الرواية على الاختلاف الذي  
علم قبل تقبل القضا انشر كذا في الصغير وقدم المصنف  
رحمة الله في كتاب الدعور ان المصر بشرط لجواز القضا  
في ظاهر الرواية فطريقه ان يبعث واحدا من اعوانه  
حتى يسمع الدعور والبنية ويقضى ثم بعد ذلك يحضر  
قضا **ول** وكثير من مشايخنا اخذوا برواية النوادر  
قال شمس الاثمة الحسن كثر اخذوا برواية النوادر ان  
العلم ليس بشرط لنفاذ القضا باعتبار الحاجة فانه  
اذا خرج القاضي الى الحدود والمدعا وسمع الدعور ثم اراد  
ان يقضى هناك كيف لا يصح هذه الجدة في شرح ادب  
القاضي كذا في الصغير **نب** اذا قلنا السلطان انما  
قضا ببلدة كذا لا يدخل فيه القور ما لم يكتب في رسمه ونشوره  
البلد والسواد في باب القاضي يقضى بعلمه ما يدرك على  
هذا كذا في الصغير انشر وبه جزم في فصول العبادية **ول**  
اخذ القضا بالرشوة لا ينفذ حكمه كانه الاول ان يقول لا  
يصير قاضيا كما ذكره شمس **ول** **ول** وان كان عدلا ففسق  
باخذ ما يستحق الغز يعني وجب على السلطان عزله **ول**  
وقيل ينزل ابا بنجر والفسق واختاره الكرخي والطحاوي



وعلى الرازي صاحب ابي يوسف وهو اختيار حسن لعدم  
 اتيانه الناس على حقوق الناس **ول** قال قاضي خازن حكاة  
 عنه صاحب البرهان ثم قال وقيل ينفذ فيما ارشئ فكان  
 القاضي في الدين لم يعتبر هذا القليل واعتبر قول الاكثر فحكم  
 الاجماع في عدم نفوذه فيه وقال بعض شائخنا ان قضاياه  
 فيما ارشئ وفيما لم ير تشي باطله ولوارشئ ولد القاضي او  
 كاتبه او بعض اخوانه فان كان باعه ورضاه كان كارتشائه  
 بنفسه فيكون قضاء مردودا وان كان بغير علم نفذ قضاء  
 وكان على المرتشي رد ما قبض انتهر **ول** وفيه معنى ينبغي  
 ان يوثق به في منعه عند الخصومة فيجعل سمعه وقرنه وقلبه  
 الى كلام الخصمين لانه اذا لم يفهم كلامهما يضيع الحق و  
 ينبغي ان لا يكون قلقا ولا ضجرا ولا غضبا ولا جابجا  
 ولا عطشا ولا ممتيلا ولا ماشيا وقتا القضا كما في  
 البدايع **ول** ولا يطلب القضا فان طلب لا يولي  
**ول** ولا يكون فظاسي الخلق غليظا قاسيا جبارا عنيدا  
 يعني فيكون شديدا من غير عنف لينامن غير ضعف فمن  
 كان اعرف واقدر وادبه واميب واصبر على ما اصابه  
 من الناس كان اولى **ول** وان امنه لا يكره قال في  
 البدايع اذا عرض القضا على من يصلح له من اهل البلد ان كان  
 في البلد عدد يصلحون للقضا لا يفترض عليه القبول بل  
 هو في سعة من القبول والترك ثم اذا جاز له الترك  
 والقبول اختلفوا في ايهما افضل فاما اذا لم يصلح له الا  
 رجب واحد فانه يفترض عليه القبول اذا عرض عليه انتهر  
**ول** وقيل يكره بلا اكرام لقوله صلى الله عليه وسلم  
 الى اخوه اجمع الفريق الاول يصنع الانبياء والرسل صلوات  
 الله وسلامه عليهم وصنيع الخلفاء الراشدين و  
 الصالحين لانه لما هم قدوة ولانه القضا بالحق اذا اراد  
 به وجه الله تعالى يكون عبادة خالصة بل هو افضل  
 العبادات قال النبي صلى الله عليه وسلم عدا ساعة فيه

من عبادة

من عبادة ستين سنة والحدوث مجمل على القاضي الجاهل او العالم الفاسق  
 او الطالب الذي لا يات على نفسه الرشوة فيخاف ان يعمل اليها  
 توفيقا بين الدلائل انتهى **ول** ويجوز ما تقلده من الجاهل  
 انما يجوز التقلد منه اذا امكنه من القضا بحق اما اذا لم يمكنه فلا  
 لانه المقصود لا يحصل بالتقلد منه **ول** فانه تقلد طلب  
 ديوانه قبله قال الزبيدي ويبعث عدلين من امنائه او عدلا واحدا  
 والاثنان احوط ليقبضا ديوان الموقوف بحضرته او بحضرة امينه  
 وبالاخذ الموقوف عنها شيئا فثباتا لكشف الاشكال عنهما و  
 يصفاة كل شيء في خريطة بمفردة انتهر **ول** ايما امر ناديا  
 يناد عليه كل يوم لوقال يناد عليه ايا ما كما فعل الزبيدي لكان  
 اولى كما هو ظاهر **ول** لا يقول الموقوف الا ان يقرذ واليه  
 بالتسليم منه اير فيقبل اقرار القاضي الا اذا ابد صاحب اليد  
 بالاقرار كغيره ثم اقر بتسليم القاضي اليه والقاضي يقربه لغيره  
 فيسلم الى المقر له الاول ويضمن المقر قيمة للقاضي باقراره  
 الثاني وقامه في التبيين **ول** وجلس للحكم في المسجد  
 او الجامع يعني اذا كان وسط البلد وان كان في الطرف  
 يختار الجلوس وسط البلد ولا يابس بان يقعد في  
 الطريق مالم يضيق على المارة ولا يجلس وحده لانه يورث  
 التهمة وان جلس وحده لا يابس به ان كان عالما بالقضا وان كان  
 جاهلا يستحب له ان يقعد مع اهل العلم قريبا منه للمشورة  
 وكذا اهل العدل للشهادة عليه بخلاف الاعوان حيث يكونون  
 بعيدا عنه لاجل الهيبة انتهر واطلقة في البدايع عن قيد الجاهل فقال  
 من اداب القضا ان يجلس مع جماعة من اهل الفقه يشاورهم  
 ويستعين برأيهم فيما يحتاج اليه لقوله تعالى وشاورهم  
 في الامر وينبغي ان يجلس معه من يوثق بدينه وامانة ليهديه  
 الى الحق والصواب اذا رجع اليه ولا ينبغي ان يشاورهم  
 بحضرة الناس لاذعابه بهمة المجلس واتهامه بالجهل ولكنه  
 يقيم الناس ثم يشاورهم او يكتب في رقعة او يكلمهم  
 بلغة لا يفهمها الخصمان وهذا اذا لم يدخله حصر باجلاسهم

في الطريق

اريد



عنده ولا يعجز عن الكلام بين ايديهم فانه كان لا يجلسهم فانه  
اشكل عليه حادثة بعث اليهم **ول** لا الدعوة الخاصة هذا  
في دعوة الاجنبي وفي دعوة القريب بجيبها ذكره الحضاف  
بلا خلاف وذكر الطحاوي انه على قولها لا تجيب الخاصة  
للقريب على قول محمد تجيب وانما لا تجيب الدعوة الخاصة  
للاجنبي اذ لم تتخذ الدعوة لاجله قبل القضا فعلى هذا الفرق  
بينها وبين الهبة كذا في التبيين وقال في البرهان واما جازله  
محمد حفصو دعوة قريبة الخاصة كالعامة وابو حنيفة وابو  
يوسف منعاه منها لما كان التهمة واصح ما قيل في الفرق بين  
الخاصة والعامة انه كل ما يمنع صاحب الدعوة من اتخاذ  
اذا علم القاضي لا يجيبه فهي الخاصة والافى العامة **ول**  
ويعدو ايضا هذا اذ لم يكن له ولا عليه دعور وكذا الجنازة  
كما في البرهان **ول** اي لا يمازجها الى افة اير في مجلس الحكم  
كالشارع وفي غيره لا يكثر منه وهو بالخيار في بيدها بال  
وسكونه اليه ان يبداه به وهو حسن ولا يجمع بين النسا  
والرجال في زجة بل يجعل الرجال ناحية والنساء ناحية  
**ول** ولا يلقن الشاهد بشهادته اير يكره له ذلك عند حنيفة  
ومحمد وقول ابو يوسف الاول كما في البرهان **ول** واستحسنة  
ابو يوسف رجع اليه بعد تولي القضا **ول** فيما لا تهمة فيه  
مثل ان يدعى الفاضل حاميته والمدعى ينكر حاميته وشهد  
الشاهد بالف فقال القاضي يحتمل انه ابراه من الخمانية و  
استفاد الشاهد بذلك علما ووفق في شهادته كما وفق  
القاضي فانه يجوز بالاتفاق كما في البرهان **ول** والاسن  
ما ذكره هنا كما قال الزيلعي كان ينبغي للمصنف ان يذكر ما قاله  
الزيلعي بعده والصواب لا تجيبه فيها اير في صورته  
لزوم المال بعقد او مبادلة اذا طلب المدعى ذلك حتى  
يساله فانه اقرانه له مالا اخره بالدفع فانه اير حبه ه  
لظهور مطلقه وانما المال والمدعى يقول له مال فالقاضي يقول  
للمدعى الكت بنية انه له مالا فانه اقام البينة انه له مالا اخره

بالدفع فانه اير حبه وان عجز عن البينة والمدعى يدعى انه له مالا  
وهو ينكره كان القول قول المدعى فيما ذكر في المختصر انه **ول**  
هذا في غير دين الولد والجداد والجدات وان علوا وحويل  
المأذون انه لم يكن مديونا كما في التبيين **ول** ودين الكفالة  
هذا اذ لم يكن كفيلاً عنه اصل ككفيل ام فلا تجبر لما يلزم من القول  
بجيبه انه تجبر الكفيل الام ولا يجوز ولنا فيه رسالة **ول**  
ثم راعى عنه قال شيخ الاسلام سوال القاضي في حاله بعد الجسر  
احتياطاً وكيسر بواجب لانه الشهادة بالاعتبار شهادة بالنفي  
فكان للقاضي ان يعمل برأيه ولا يبال ولكن لو سأل مع هذا  
كانه احوط كذا في التبيين **ول** ولم يمنع غراه عنه هذا عند  
ابي حنيفة رحمة الله فيلزمونه وياخذونه ففضل كسبه لعدم  
تحقق القضا بالافلاس عنده اذ المال غادر راجع ولا يوقف  
الشهود على عسرة من حيث الظاهر فيصليح لرفع الجسر على  
المديون لا لابطال حق الفريضة في الملازمة ومنعه ابو يوسف  
ونجده منها ار الملازمة واخذ فضل الكسب اليه ان يقيم بنية  
انه كتب مالا كما في البرهان وقول زفر كقولها كما في التبيين  
**ول** ولا يقبل بنية على الافلاس قبل حبه قال في البرهان  
لو راي ان يبال عنه قبل مضي المدة للجسر كان له ذلك واما  
السؤال قبل الجسر وقبول بنية الاعسار فعنه محمد تقبل وبه  
افق محمد بن الفضل واسماعيل ابن حماد بن ابي حنيفة وهو  
قول الشافعي والاكثر انها لا تقبل قبل الجسر وهو قول مالك  
وهو الاصح فانه بنية الاعسار بنية على النفي فلا تقبل  
حتى تتأيد بموید وبعد مضي المدة تأيدت انتهر ولقائل  
انه يقول لو سمعها قبل الجسر ثم حبه ولم يظهر له مال  
لا مانع من اعتقاده على ما سبق من الاخبار ويؤيده ما  
قدمناه عن شيخ الاسلام انه وفي اطلاق البينة على  
الاخبار بحاله تاح لما قال في الصغير خبر الواحد العدل  
الثقة يكفي والثنا في احوط ولا يشترط لفظ الشهادة  
انتهر وكيفية الاخبار ان يقول ان حال المعسر في

كلام

كلام

مالك



نفقة وكسوته وحاله ضيقة وقد اختبرنا حاله في السر  
والعلانية كما في التبيين **تنبيه** قال في البرهان لو طلب  
المدينون بحسين على المدعي انه ما يعلم انه مع حلف فاف  
نكلا اطلقة ولو قبل الحبر وان حلف حبه انتر  
ومثله في الصغور الا انه قال وان حلف ابد الحبر  
في ادب القاضي لشمس الائمة الحلواني انتر وفي اطلاق  
النابذت ساج كما لا يخفى انه لعرف حاله بحسب ما يراه  
القاضي **وال** لا يحبر لنفقة ماضية لزوجه وولده  
كذا كروين غير ما لولده كما ذكرنا وكذا الكسوة الماضية المفقورة  
للزوجة لانها ليست واجبة بعقد وهي من النفقة وهي حادثة  
حاله **وال** بل في الانفاق عليها اذا ابي عن الانفاق  
قال الكمال يحبر كل من وجبت عليه النفقة فبا عت  
الانفاق ابا كان او اما وجد انتر **تنبيه** ولا يحبر  
من امتنع من الانفاق على من وجبت عليه نفقة قريب  
محرم له فليظن **تنبيه** لا يحبر في الدين المؤجل وكذا  
لا يمنع من السفر قبل حلول الاجل سواء بعد محله او قرب  
لانه لا يملك مطالبة قبل حل الاجل فلا يملك  
منعه ولكن له ان يخرج معه حتى اذا حل الاجل منع من  
المضي في سفره اليه ان يوفيه دينه كما في البدائع  
**وال** فانه يستخلف في الصلوة من سمع الخطبة  
ليس على اطلاقه لما قال الزيلعي ان حدث قبل  
الشروع في الجمعة لم يحركه ان يستخلف الا من شهد  
الخطبة وان كان شرع فيها جاز ان يستخلف من لم  
يدرك وقد مناه في باب الجمعة عن الكمال **وال**  
ولا ينوزل الي نائب القاضي بخروجه ابر القاضي عن القضا  
حكي في الاستنباه والنظاير خلافا في المسئلة ومن  
قال بعدم انزاله بخروج القاضي عن القضا لكونه نائبا  
عن الاصل فيدل على انه التواب الا ان ينزلون بعزل  
القاضي وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو

كالمكيل مع المؤكل ولا يفهم احد الا انه نائب السلطان وهذا  
قال العلامة ابن القيس ونائب القاضي في زماننا ينوزل  
بعزله وموته فانه نائبه من كل وجه انتر **وال** ونائب غيره  
ان قضى عنه او اجازته صح يعني ان صلح النائب قاضيا  
كان لا يكون رقيقا ولا محدودا في قذف **وال**  
بعضي حكم قاض اخر قالوا ان شرطه ان يكون عالما باختلاف  
العلماء حتى لو قضى في فصل مجتهد فيه وهو لا يعلم بذلك  
لا يجوز قضاؤه عند عاتقهم ولا يعضيه الثاني ذكر  
في النهاية معزيا الى المحيط وقال شمس الائمة هذا هو ظاهر  
المذهب كذا في التبيين **وال** ولانه قال ذلك ادني  
ان لا تترتبوا كذا في نسخ وليس التلاوة فانها ذكركم  
اقسط عند الله واقوم للشهادة وادني ان لا تترتبوا  
ولا اعتراض عليها **وال** ينفذ فيها عند ابي حنيفة ظاهر  
وباطنا وعند الباقيين ينفذ ظاهر الا باطنا المراد  
بالباقيين الصاحبان والائمة الثلاثة وقال في البرهان  
وقضاؤه بشهادة الزور في العقود والفسوخ  
نافذ ظاهر او باطنا عند ابي حنيفة وقصراه على  
الظاهر كما في الاملاك المرسلة وعليه الفتوى  
وانما كانت الفتوى على قولها الظهور اذ لهما  
بالنسبة اليه دليل وان بالغ صاحب المبسوط في توجيهه  
في كتاب الرجوع عن الشهادة وتبعه في ذلك  
بعض شراح الهداية انتر **وال** ولو عاين افعيه  
روايتان اليه اخذ الخلاف ثابت على الصحيح وفي  
خرائنه الا على من شرع الجامع الكبير ان هذا خلافا  
بين اصحابنا كذا في شرح المنظومة لابن الشحنة  
وقال الكمال لو قضى في المجتهد فيه مخالفا رايه ناسيا  
لمذهبه ينفذ عند ابي حنيفة رواية واحدة وان كان  
عامدا فقيه روايتان وعندهما لا ينفذ في الوجهين  
ابوجه النسيان والعمد والفتوى على قولها وذكر في



في الفتاوى والصغرى في الفتوى في قول أبي حنيفة رحمه الله فقد  
 اختلف في الفتوى والوجه في هذا الزمان ان يفتى بقولها  
 لان التارك لمذهب عمدا لا يفتل الا لهو باطل لا  
 لقصد جميل واما الناي فلان المقلد ما قلده الا ليحكم به  
 لا بمذهب غيره هذا كله في القاضي المجتهد فانما المقلد  
 فانما ولاه ليحكم بمذهب أبي حنيفة رحمه الله فلا يملك  
 المخالفة فيكون كموذلا بالنسبة الى ذلك الحكم انهم  
 ونقل هذا في البرهان عن الكمال ثم قال وهذا صريح الحق  
 الذي بعض عليه بالنواجذ انهم **فايدة** اليقين المضافة  
 اذا فسخ بعد الزوج لا يحتاج الى تجديد العقد  
 ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ ثم فسخ  
 حكمه عن برهانه الايمه يكون الوطئ حلالا كما في الفسخ  
**مول** لا تقبل ينسبها في الاصح احراز عن قول من قال  
 انه تقبل في الشرط ايضا ومنهم على البر دور **مول**  
 واما اذا قضى على غائب فقيل ينقض وقيل لا قدم المص  
 رحمه الله في باب خيار العيب ان القضاء على الغائب  
 من غير خصم ينقض في اظهر الروايتين عن اصحابنا  
 انهم وقال الكمال بعد حكاية الخلاف في النفاذ  
 والذريقتين النظر ان نفاذ القضاء على الغائب  
 موقوف على امضي قاضي لانه نفس القضاء هو  
 المجتهد فيه فهو كقضاء الحدود في قذف ونحوه حيث  
 قضا على غائب فلا يكون عن اقرار عليه **مول** التركة  
 الى اخوه اقول في الفصل الثالث من العمادية ان المادون  
 الديون لا يبيعه القاضي الا بحضرة مولاه انهم فكل ذلك لا يتبع  
 التركة المسترفة الا بحضرة الورثة لانه من حق امسكها  
 وقضا الدين من مالهم والجامع بين المسلمين تعلق الحق  
 للوارث كالمولى **مول** يقرض مال الوقف والغائب  
 واليتيم يعني من لم يوتئ ولا يخاف منه الجحود وينبغي  
 للقاضي ان يتفقد احوال الذين اقرضهم مال الا يتام

المقلد  
س

غائب  
س

حتى لو اختل حال احد منهم اخذ منه المال لانه القاضي وان كان  
 قادرا على الاستخلاص لكن انما يقدر من الغنى لانه الفقير  
 الايررانه ليس له ان يقرض المعسر ابتداء فكذا ليس له  
 ان يتركه عنده انها كذا في التبيين **مول** لا الاب هذا  
 على اظهر الروايتين كما في التبيين وقال الربا وير ولو كان  
 الاب قاضيا لانه لا يقضى لولده ففتنى العلة المسوغة  
 لجواز افراضه انهم وفي اخذه مال طفله فضاير وايضا قاله  
 الزبيعي **مول** حكامة صلح قاضيا يتناول تحكيم الفاسق  
 والمراة والكافر في حق الكافر لانه اهل للشهادة في حق  
 ولذا يجوز تقليده القضاء ليحكم بين اهل الذمة ذكره الزبيعي  
**مول** او قود هذا على ما ذكره الخصاص واجاز في  
 المحيط التحكيم في القضا ص ذكره الزبيعي والجوهرة في الذخيرة  
**مول** ولا يقضى به اربصحة في غير ما ذكر ليلا يتجاسر  
 العوام فيه قال في البرهان وليلا يذهب مهابة منصب  
 القضاء **مول** فانه قيل الى اخوه اصله كما في المنسحق  
 وتعرف في الجواب بتغيير العبارة بما ادير التسمية  
 الركن شرط وبانعدام الركن يفوت الشيء لانه تحكيم كل  
 منها ركن والاهلية شرط فقوله قلنا الى اخوه المنفى  
 اشراط اجتماعها على ابطال التحكيم فينفذ وكل منهما لا  
 بابطاله فقوله كما في البناء متعلق بقوله لا يجب  
 فالنفي منصب عليه فلم يكن البقاء مشبها بالابتداء  
 الذي سماه المصنف رحمه الله تعالى **مول** شرط البقاء  
 امور هذا تحريف من الناقل عن خط المص ومما به  
 شرط انتقاوا وضحة برسالة **مول** ثم عدلت تلك  
 البينة قيل لا يقضى وقيل يقضى جعل في المبسوط الاول  
 قول محمد والثاني قول الثاني كذا بخط المرحوم العلامة  
 على المقدسي **مول** وقال شمس الايمه وهذا ارفق  
 بالناس الاشارة الى وقيل يقضى وفي شرح المنظومة  
 لابن الشحنة وقال ابو يوسف يقضى عليه قال



وهو اختيار الخصاف وقال الحلواني هو ارفق بالكسائر  
**باب كتاب القاضي قول** لما حذر القضاء على الغائب  
لا يصح يعني لا يكل ولا ينفذ لما قدم من الاختلاف في  
النفاذ **قول** ليحكم المكتوب اليه يعني انه وافق مذهبه لما  
قال الزيلعي ولو حكم به يعني على الغائب حاكم به بذلك  
ثم نقل اليه نفذه بخلاف الكتاب الحكمي حيث لا ينفذ  
خلاف مذهبه لانه الاول محكوم به فلزم والثاني ابتداء  
حكم فلا يجوز له ان يتردد وهذا اذا كان بينهما مسافة بحيث  
لا يمكن ذهاب الشاهد وايابه في يومه على المفتي به  
كما في البرهان **قول** وهو نقل الشهادة حقيقة يشتر  
الي ما قلناه ان المكتوب اليه يحكم برأيه وان خالف  
رأيه اثار الكتاب بخلاف السجل فانه ليس له ان يخالف  
وينقض حكمه الا انه لا يحتاج الى تعديل الشهود الذين  
شهدوا في الحادثة وفي الشهادة على الشهادة لا بد  
من تعديلهم كما في التبيين **قول** وعنه انه يقبل فيهما  
بشرائط هي كانه يكلف المدعي ان يثبته عند اتيقن  
هو اليوم في يد فلان ويعرف العبد غاية التعريف  
كما ذكره الزيلعي **قول** شهد غيب الدعيور اربع الدعيوي  
**قول** لا يقبل ايما نقل الشهادة الا انه قاض الى اخوه قال  
الكامل والذي ينبغي ان بعد عدالة شهود الاصل والكتاب  
لا فرق اربين ان يكون من قاضي رستاق او غيره **قول**  
قبل ولم يشترط ايضا ابو يوسف الى اخوه يشعوبانه ضعيف  
عن ابي يوسف وقال الزيلعي قال ابو يوسف رحمه الله  
ياخذ القاضي المكتوب اليه الكتاب بغير بينة و  
لكن لا يعمل به الا بينة انزله هذا اولى اذ يفيد انه في ضعيف  
ايضا استدلاله لقليل لا يطابقه **قول** والحكم بعد ذلك  
اربع قيام البينة بانه كتاب المسار يقع بما علمه من  
الكتاب **قول** قال في الكافي الصحيح الى اخوه كذا ذكر  
الكامل ثم قال وما ذكر محمد رحمه الله اصح ارجوز الفتح قبل

اي نقل

معه

ظهور ما ارى العدالة بعد الشهادة بانه كتابه **قول**  
والزمن ما فيه يعني بعد ثبوت معرفته عنده بانه هو المدعي  
عليه **قول** فيبطل بموت او غل او زوال اهلية القضاء  
قبل وصوله الى الكتاب اليه يعني قبل قرائته لا مجرد وصوله  
كما في التبيين ولذا قال الكامل العبارة الجيدة انه يقال  
لومات قبل قراءة الكتاب لا قبل وصوله لانه وصوله  
قبل ثبوت عند المكتوب اليه وقرائته لا يوجب شيئا  
**قول** فانه قال الخصم است الذر كتب فيه فعلى المدعي اثباته  
ليس الا انكاره شرطا بل كذلك لو اقر انه هو المكتوب فيه  
لا بد من ثبوت معرفته عند القاضي لاحتمال التواطؤ  
**قول** سمع القاضي هذا الطعن شامل لما لو ثبتت  
العدالة عند القاضي الكتاب واليه استأثر الكامل بقوله  
ثم يذكر اي القاضي الكتاب ان عرفهم بالعدالة او عدلوا  
لانه الخصم اذا حضره الثاني قد يكون له مطعن فيهم او  
في احدهم فلا بد من تعيينهم له ليتكمن من الطعن ان  
كان **قول** اوجاز كتب توكيل غائب لا يختص بهذا  
الباب لصحة الوكالة بدونه وهو الاخبار **قول**  
واختلف في حكمه ار القاضي بعلمه المختار عدم حكمه به  
في زماننا **سائل شتى قول** وقال يصنع فيه  
مالا يضرب بالعلو قال الزيلعي قيل ما حكمي عنهما تفسير لقول  
اي حنيفة على معنى انه لا يمنع الا ما فيه ضرر مثل ما  
قالا وقيل فيه خلاف حقيقة ولو تصرف صاحب  
السفل في ساحة السفلى بانه حفر بئر عند ابي حنيفة  
له ذلك وانه تضرر به صاحب العلو وعندهما الحكم  
معلول بعلة الضرر انزله **قول** لا يفتح اهل الاولي بابا  
في الثانية هو الصحيح وقيل لا يمنعونه لانه رفع جدارهم  
ولهم نقض كله **قول** حتى يبيع فيها دار لا يكون له اهل  
الاولي حق الشفعة فيها ارجوز الشفعة في الطريق  
اذ لو كان جارا ملصقا كان له به الشفعة **قول** فقال



انه محمد في الهبة ذكر الجحد ليس شرطاً اذ لا فرق بين ان  
يذكره او لا فكان ينبغي حذفه كما في المتن **اول** - وادعى  
وقتا بعد وقت الهبة الى اخوه قال الزبيعي ولو لم يذكر لها  
تاريخها او ذكر لاحد منهما ينبغي ان تقبل بينة لانه التوفيق  
يمكن بان يجعل الشراعتا **اول** - قال اشترت مينة  
هذه الجارية الى اخوه وللقاليرقما على بايعها بالعيب  
القديم بعد ذلك لتتام الفسخ بالتراضى وفي النهاية  
اذا عزم على ترك الخدمة قبل تخليف المشتري ليس  
له ان يردّها والا شبه ان يكون هذا التفصيل بعد القبض  
واما قبل القبض فينبغي ان يرد عليه مطلقا لانه فسخ  
منه كل وجه في غير العقار كذا في التبيين **ثاني** - ثم ادعى  
انها زبوف او بنهرجة صدق عبر بنم اشارة الى انه  
لا فرق بين ان يقول موصولا او مفصلا بخلاف  
اذا قال قبضت دراهم جبارا لا يصدق في دعواه  
الزبوف مطلقا مفصلا او موصولا كما في التبيين و  
اشار اليه بقوله كنه او قبض الجبار **ثالث** - او حقه او  
الثمن او الاستيفاء محل عدم قبول دعواه الزبافة في هذه  
الثلاثة ما اذا فصل واما اذا فصل ذلك فانه يصدق  
وقال في النهاية لو او قبض حقه ثم قال انها ستوقه او  
رصاص يصدق موصولا لا مفصلا وقال ذكر شيخ  
الاسلام كما في التبيين **رابع** - الزبوف ما يرد به بيت  
المال ذكر الزبيعي ثم قال وقيل هي المفشوشة والنبرجة  
هي التي تضرب في غير دار السلطان والستوقه  
صفرمومة وعند الكرخي الستوقه عندهم ما  
كان عليه الصفرا والخاكر هو الغالب **خامس** -  
ما تذيى الى اخوه جواب ما اورد نقضا على هذا  
مذكور في التبيين والكافي **سادس** - فانه اقربا بن اخوه  
لم يفد اذ كذب الاول قال الزبيعي ويضمن للمفكره الثاني  
نصيبه انه دفع للاول بلا قضا **سابع** - تركه قسمت

بين الورثة او الفوا بشهود لم يقولوا لا نعلم له وارثا او  
غيا اخر لم يكفلوا انا قيد يكونها قسمت بالشهادة ولم  
يقول الشهود لا نعلم له وارثا او لا غيا لذكر الخلاف  
في اخذ الكفيل واذا ثبت الارث او الدين بالاقرار  
فانه باخذ كفيلا بالاتفاق واذا ثبت بالشهادة وقال  
الشهود لا نعلم له وارثا غيرهم لا يؤخذ منهم كفيلا بالاتفاق  
كما في التبيين **ثاني** - اير لم يؤخذ منهم عند الامام وهذا اير  
اخذ الكفيل في احتياطه بعض القضاة وهو ظم **ثالث** - ولا  
وارث الا بثبوت الملك للمورث لعله ولا ارث  
كما في عبارة الكافي **رابع** - وقيل المنقول على الخلاف  
ايضا يعني بترك النصف في يد ذر اليد عند ايه حنفية  
وعندهما يؤخذ فيوضع على يد عدل ولا بد من هذا لكن  
تركه لقوله ايضا اذ به يعلم ان الخلاف المتقدم كذلك  
ههنا **خامس** - وهذا الصحاح اشارة الى قوله يعني بترك  
النصف في يد ذر اليد لا امله قوله وقيل المنقول على الخلاف  
لما يلزم عليه من عدم مطابقة للمدعى واقادته انه الصحة  
في ثبوت الخلاف وليس المراد الاثبوت الصحة  
لترك النصف في يد ذر اليد **سادس** - واذا قال مالي او ما  
ملكه صدقة يقع على مال الزكوة يعني على جنس مال الزكوة  
على الصحيح فيهما وذلك كالكسوايم والنقدين وعروض  
التجارة سواء بلغت نصيبا او لم تبلغ قدر النصاب  
سواء كان عليه دين مستوفى او لم يكن لانه المعبر جنسا  
يجب فيه الزكوة لا قدرها ولا شرائطها وتدخل فيه الارض  
العشرية عند ايه يوسف لا محمد وذكر في النهاية قول ايه  
حنيفة مع محمد ولا تدخل الاراضي الحراجية ولا رقيق الخدمة  
ولا العقار واثاث المنزل وثياب البدلة وسلاح  
الاستعمال ونحو ذلك ومنه ما يختمه قال في قوله  
ما ملك او جميع ما ملك في المالكين صدقة بحسب  
انه يتصدق بجميع ما يملك قياسا واستحسانا وانما



القياس والاستحسان في قوله كما او جميع ما صدقة والصحيح  
هو الاول لانها يستعملان استعمالا واحدا فيكون النص الوارد  
في احدهما واردا في الاخر فيكون فيه القياس والاستحسان  
كذا في التبيين **قوله** ثم ان كان صاحب حرفة الى اخيه امر او  
امساك ما يحتاج اليه غير مقدر بشئ لانه يختلف باعتبار  
الحال والعيال **قوله** فلو علم الوكيل ولومته فاسق صح تصرفه  
كذا لومته صغير مميز ولو كان كافرا كما في التبيين **قوله** ويشترط  
لعوله خبر عدل هذا عند ابي حنيفة لما فيه من اللزام وقال  
رحمهما الله لا يشترط في المخبر الا التمييز لانه من المعاملات  
وهذا في الغزل القصدير اذا بلغه الغزل اما قبله فهو على  
وكالته بالاجماع واذا كان الغزل حكما لا يشترط العلم  
**قوله** وسلم لم يهاجر بالشرايع قال الزبيدي والاصح  
انه يقبل فيه خبر الفاسق حتى يجب عليه الاحكام كخبره  
لان المخبر رسول رسول الله لقوله عليه السلام الا فليبلغ  
الحديث وفي الرسول لا يشترط العدالة **قوله** باع قاضي  
الى اخيه كذا لو قبض الثمن وضاع في يده وهلك العبد  
قبل التسليم الى المشتري لا يفتر القاضي ولا امينه الثمن  
**قوله** وان باع الوصي لهم الى اخيه لافرق فيه بين وصي  
الميت ومنصب القاضي **قوله** او مات قبل قبضه  
اي الثمن رجع المشتري على الوصي صوابه انه يفتر الضمير  
في قبضه بالثمن الذي هو المبيع لا بالثمن لانه اذا مات  
العبد المبيع قبل قبض ثمنه لا يصح ان يقال رجع المشتري  
بالثمن على الوصي ولم يقع هذا التفسير للضمير في الكا في  
لانه عبارة ولو امر القاضي الوصي ببيعه للفرما فباعه  
لهم وقبض المال وضاع منه يده واستحق العبد او  
مات قبل القبض رجع المشتري على الوصي انتهى  
**قوله** وقيل لا يراجع ايضا باغرم الوصي ينفق  
خفف لفظة ايضا لانه القول الثاني ليس حكمه  
كالاول ولم تقع في الكا في على ما رايت فقوله كذا

في الكا في

في الكا في ليس الا على ما ذكرنا **قوله** الا في كتاب القضا الى القاجوا  
عما ذكر قيا ساع على قول محمد لانه قال في الكا في وعلى قيا سر هذه  
الرواية لا يقبل كتاب القاضى الى القاضى عند محمد ثم ذكر ما هنا  
**قوله** وجه ظاهر الرواية في الاول في امر القاضى **قوله** وقال  
الشيخ ابو منصور الى اخيه هذا وفي الذخيرة القضا اربعة عالم  
عادل وعالم جابر وجاهر عادل وجابر فيقبل قول الامام  
بجمل ومفسر الثالث مفسر الاجمل لا الثاني و  
الرابع مجمل ومفسر انتهى والله سبحانه اعلم **كتاب**  
**القسم** **قوله** وركنهما فقل قال الشيخ على المقدس رحمه  
اقول في جعل الركن ما ذكره الكيل والوزن بحث لانهم اختلفوا في  
انه اجرة القسم على الروس او الانصبا واتفقوا على ان  
الكيل ونحوه على الانصبا تامل انتهى **قوله** وشروطها عدم فوت المنفعة  
اي شرط لزومها بطلب احد الشرطين وكذا قال في البرهان فلهذا  
لا يقسم ما يبط ومما ونحوها بطلب احدهما انتهى **قوله**  
والمعنى الاقرار بجبر عليه من متخذ الجنس من غير المتكليات  
فقط عند طلب احدهم فيه تامل لانه يوهم انه في متخذ  
الجنس المتكلى لا بجبر الآبي على القسم وهو خلاف النص و  
اطلق الجبر في متخذ الجنس القيمي ولا يشمل العبيد في غير  
المفتم لانه رقيق المفتم يقسم بالاتفاق ورقيق غير المفتم  
لا يقسم بطلب احدهم ولو كان اما خالصا او عبدا خالصا  
عند ابي حنيفة والفرق لابي حنيفة بين الرقيق وغيره من متخذ  
الجنس فحس تفاوت المعاني الباطنة كالذهب والكناسة  
وبين الفانيين وغيرهم تعلق حق الفانيين بالمالية دون الفانيين  
حتى كان الامام بيع الفنايم وقسم ثمنها كما في التبيين **قوله**  
فان بينهما في ارض لهما اراد اقسمة الزرع دون الارض وقد سنبل  
لا يجوز لانه مجازفة وهي لا تجوز في الاموال الربوية قاله ابني  
الفسيا ونحالفه قول قاضي خا وانه كان الذرع قد ادرك  
وشروط الحصاد جازت القسم عند الكل انتهى فليست ما بين النقلين  
**قوله** اخرا لم يتغرض المصنف لثبوت الخبر وقال في

بجبر

في الكا في



الفنا والصغرى القسمة ثلاثة انواع قسمة لا تجبر الآب قسمة  
 الاجناس المختلفة قسمة تجبر الآب في ذوات الامثال كالمكليات  
 والموزونات قسمة تجبر الآب في غير المثليات كالنسيان من نوع  
 واحد والبقر والغنم والخيارات ثلاثة خيار شرط وخيار عيب  
 وخيار روية ففي قسمة الاجناس المختلفة تثبت الخيارات  
 الجميع وفي قسمة ذوات الامثال كالمكليات والموزونات  
 تثبت خيار العيب دون خيار الشرط والرؤية وفي قسمة  
 غير المثليات كالنسيان من نوع واحد والبقر والغنم تثبت  
 خيار العيب ولا تثبت خيار الرؤية والشرط على رواية  
 ابي سليمان يثبت وهو الصحيح وعليه الفتور وعلى رواية  
 ابي حفص لا يثبت وما ذكر في الجامع الصغير انه لا خيار  
 في القسمة ذكرنا انه غير صحيح ان اراد به النوع الاول وان  
 اراد به النوع الثاني فهو صحيح لكن قرنه به الشفعة فدل انه  
 اراد به النوع الثالث فيكون صحيحا على رواية ابي حفص  
 اما على رواية ابي سليمان وهو الصحيح لا في باب الخيار  
 من قسمة شرح الكافي انتهى **قوله** وصح نصبه باجر  
 يعني صح نصبه ليقيم باجر **قوله** وعندهما على قدر الانصاف  
 هو رواية عنه ورو عنه الحسن انها على طالب القسمة  
 دون المتنع لنفسه وخبر المتنع كان في البرهان **قوله**  
 ولا يعين واحدهما لهذا المعنى لا تجبرهم الحاكم على استيفاء  
 القام **قوله** ولان برهنا انه ابر العقار منهما حتى يبرهنا  
 انه لها كذا في الكنز وقال الزبيدي رحمه الله والمصنف رحمه الله  
 ذكر هذه المسئلة بعينها قبيل هذا بقوله ودعوا الملك  
 لانه المراد فيها ان يدعوا الملك ولم يذكر وكيف انتقل  
 اليهم ولم يشترط فيها اقامة البينة على انه ملكهم وهو رواية  
 القدر رحمه الله وشرط هنا وهو رواية الجامع الصغير  
 وكان ينبغي ان يبين اختلاف الروايتين بما يقول في  
 الجامع الصغير لولا وفي مختصر القدر كذلك الصورة  
 متحدة غير ان فيها اختلاف الروايتين كما ريت وفي مثل

المتنع

تبين الروايات ولا يذكر في كل واحدة على حدة لان ذلك يوهن  
 اختلاف الصور على انه لا يليق في مثل هذا المختصر الا ذكر  
 احده الروايتين انتهى **قوله** ونصب قابض لهما قال ابن الضيا  
 في شرح المجمع اعلم ان القاضي انما نصب عن الصبي الحاضر  
 اما اذا كان غائبا فلا انتهى وقال الشيخ على المقدسي رحمه الله وهو  
 منقوض بالغائب البالغ فنام انتهى **قوله** بخلاف ما لو كان  
 الحاضر من الورثة اثنين شاملا لو كان احدهما صغيرا على ما  
 قال قاضي خان لوجا البالغ مع صغير نصب القاضي عن الصغير  
 من يقسم ويأمره بالقسمة **قوله** واما الثالث وهو عدم  
 جواز القسمة الى اخوه هو الصحيح فلا فرق بين اقامة البينة  
 وعدمها وفي بعض روايات المبسوط وغيره يقسم  
 اذا اقام الحاضر من البينة على الموت وعدد الورثة كما  
 في التبيين **قوله** قال في الثانية وهو اختيار الشيخ الامام  
 الى اخوه هو كذلك الا انه صورها في دار **قوله** وقال في  
 الفصول كلها ينظر القاضي قال الزبيدي هذا اذا كانت الدور  
 في مصر واحد واما اذا كانت في مصرين لا يقسم على  
 هذا بالاجماع فيما رواه هلال وغيره منها تقسم **قوله**  
 ويصور القاسم ما يقسم هو ان يكتب على قسط اسره  
 فلا تانصيب كذا او فلا تاكل **قوله** ويعده بالدار المهملة  
 وروى بقره بالزاي اي يقطعه بالقسمة عنه غيره **قوله**  
 ويذره شاملا للبنا لما قال الزبيدي ويذره ويقوم البنا  
 لانه قدر المساحة يعرف بالذرع والمالية بالتقويم و  
 لا بد من معرفتها فيمكن التسوية في المالية ولا بد من تقويم  
 الارض وذرع البنا انتهى **قوله** ويفرز كل قسم بيانه للفضل  
 فانه لم يفرزه او لم يكن جاز كما في التبيين **قوله** فاذا كان  
 اير ما يقسم بين جماعة الى اخوه اصل هذا ان ينظر في ذلك  
 الى اقل الانصاف فيجعلها من جنس حتى اذا كان الاقل ثلثا  
 جعلها اثلاثا او ربعا جعلها ارباعا وهكذا **قوله** وان كان  
 صاحب الثلث اخذه وما يليه ثم اذا خرج عقبه لصاحب



السكن اخذ الثالث وتعين ما بقى لصاحب النصف او النصف  
 اخذه الي الخامس وتعين الباقي لصاحب السك **ول**  
 يدخل دراهم ليست من التركة في القسمة الا برضاهم كونه  
 الدراهم ليست من التركة غير محتزبه عا لو كانت من التركة  
 اذ لا يدخلها مطلقا في القسمة الا برضاهم فلو قال كالكنز  
 ولا يدخل في القسمة الدراهم الا برضاهم لكان اولى وهذا  
 اذا لم يتعذر اما اذا تعذر فحينئذ له ذلك وفي بعض  
 الحواشي قال في اليا ببيع لا يدخل الدراهم به اذا امكن  
 القسمة بدونها اما اذا لم يكن عدل اضعف الانصاف بالدراهم  
 والدنانير وفي بعض النسخ وينبغي للقاضي ان لا يدخل  
 الدراهم والدنانير فان فعل ذلك جاز وتركه اولى وقال  
 في البدائع وينبغي ان لا يدخل في قسمة الدراهم ونحوها  
 الدراهم الا اذا كان لا يمكن القسمة الا كذلك لانه محل  
 القسمة الملك المشترك ولا شركة في الدراهم فلا يدخلها  
 في القسمة الا عند الضرورة ومثله في الايضاح **ول**  
 بلا شرط فيها قيد به لانهم لو شرطوا في القسمة ان ما اصاب  
 كل واحد فهو له فحقه لا نفخ القسمة وترك الطريق  
 والميل على حاله لانه يكون حقا له في نصيب الاخر كذا في  
 شرح المجمع **ول** جاز شهادة القاسمين احتزبه عنه  
 شهادة قاسم واحد لانه شهادة الفرد غير مقبولة على  
 الغير كما في التبيين **ول** عند اختلاف المتقاسمين  
 في القسمة عند ابي حنيفة وابي يوسف وذلك بان  
 انك بعض الشر كما بعد القسمة استيفانصيبه فشهد  
 القاسمان انه استوفى حقه قبلت عندهما **ول**  
 وعند محمد الى اخوه هو قول ابي يوسف الاول وذكر المختص  
 قول محمد مع قولهما وقال الطحاوي رحمه الله اذا قسما  
 باجلا تقبل شهادتهما بالاجماع واليه مال بعض المتأخرين  
 والاصح انها تقبل مطلقا كما في شرح المجمع وفي  
 المنصف في شهادتهما مقبولة سواء قسما باجرا او بغير

اجود هو الصحيح كما في السراج وسواء شهدا على القسمة لا غير ابتدا  
 ثم قال بعد ذلك نحن قسمنا او شهدا على القسمة انفسهما  
 من ابتدا على الصحيح كما في التنا رخانه وعلى هذا تقبل  
 شهادة القبانين اذا كان المنكر حاضرا حال الوزر والتبليغ  
 كما في الفتاوى **ول** سفل ذو علو الخ هو قول محمد وعليه  
 الفتور وقال ابو حنيفة وابو يوسف يقسم بالذرع وبيان  
 ذلك في سفل بين رجلين وعلو من بيت اخر بينهما ارادا  
 قسمهما يقسم البناء على القيمة بلا خلاف واما الوصية  
 فتقسم بالذرع عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد  
 بالقيمة ثم اختلف ابو حنيفة وابو يوسف فيما بينهما في  
 كيفية القسمة فعند ابي حنيفة ذراع بذراعين على  
 الثلث والثلثين وعند ابي يوسف ذراع بذراع و  
 لو كان بينهما بيت تام علو وسفل وعلو من بيت اخر  
 فعند ابي حنيفة يحسب في القسمة كل ذراع من العلو  
 والسفل بثلاثة اذرع من العلو ارباعا عنده لما ذكرنا  
 من الاصل فكانت القسمة ارباعا وعند ابي يوسف  
 ذراع من السفل والعلو بذراعين من العلو لاستواء السفل  
 والعلو عنده فكانت القسمة اثلاثا ولو كان بينهما بيت تام  
 سفل وعلو وسفل اخر فعند ابي حنيفة رمة اثنتي عشرة  
 كل ذراع من السفل والعلو بذراع ونصف من السفل  
 ذراع من سفل البيت التام بذراع من الاخر وذراع  
 من علو بنصف ذراع من السفل الاخر وعند ابي يوسف  
 ذراع من التام بذراعين من السفل واثنتي عشرة اذرع في البدائع  
**ول** وان قال قبل اقاربه بالاستيفاء المراد انه لم يحصل  
 منه اقرا اصلا **ول** ولو اختلفا في التقويم الى اخوه  
 ستدركه متنا ونفخ في الصحيح بالتبين القاسم سوا  
 كانت بقصدا القاضى او التراضى **ول** وان كانت بالتراضى  
 لانه يبطل القسمة على حذف اداة الاستفهام **ول** ولو  
 ادعى عينا لا قال الزينو اير لا يسمع دعواه باير سبب كان

لم يجعل



**انتهى** وصحت المهايأة قال الزبيدي ويجوز فيها جبهتها كما جرى  
 في قسم الاعيان ولا تبطل المهايأة بموت احدهما ولا بموتها  
**انتهى** لكنها جازت بالاجماع كذا بالكتاب والسنة اما الكتاب  
 فقوله تعالى لها شرب الآية والسنة ما روي انه عليه السلام  
 قسم في غزوة بدر لكل بعين بين ثلاثة نفر وكانوا ايتهايون  
 كما في التبيين **قوله** وخدمة عبيد كونهن في غلة دار  
 او دارين وكان ينبغي ذكر هذا لئلا يسب قوله بعده لا في غلة  
 عبد او عبيدين **قوله** اذا كانت المهايأة في المكان كانت  
 افراز من كل وجه هو الاوجه **قوله** وفي المهايأة في الزمان  
 افراز من وجه ويجعل كالمستقرض لنصيب شريكه ولذلك  
 اذا تمها بيا في دار فزادت غلة الدار في نوبة احداهما على  
 الغلة في نوبة الاخرى شتر كان في الزيادة تحقيقا للعدل  
 بخلاف ما اذا كان التهايو في المنافع فاستفاد احدهما  
 في نوبته زيادة وبخلاف ما لو تمها بيا على الاستفاد في  
 الدارين وفضلت غلة احدهما حيث لا يشتر كان فيه  
**قوله** لا يملك عبد او عبيد الى اخوه قول ابي حنيفة وعندهما  
 يجوز وجلة الامران سائل التهايين اثنتا عشرة مسألة  
 ففي استخدام عبد واحد جائز بالاتفاق وكذا في استخدام  
 العبيدين على الاصح والتهايين في استفاد عبد واحد وبطل  
 لا يجوز اتفاقا وفي العبيدين والبغليين اختلاف  
 التهايو في سكنى دار واحدة يجوز اتفاقا وكذا في  
 غلتها وكذا في سكنى دارين وغلتها خلاف والظاهر  
 انه يجوز اتفاقا وركوب بغل او بغلين على الخلاف  
 كما في التبيين والله سبحانه للوقوف بمنه **كتاب**  
**الوصايا** **قوله** فخصنا بابا في باب الوصية  
 يشتمل على باب الوصية بالثلث وباب العتق في الرض  
 وباب الوصية للاقارب وباب الوصية بالخدمة انتهى  
 والباب الثاني في الايضاح انتهى ففيه تساهل من اطلاق  
 الاول على باب وقد ضمن امثاله **قوله** وركنها قول

ظهورها

وصية

او صيت بهذا الظاهر ونحوه ينسب الى ان القبول شرط كما قال  
 في الخلاصة الوصية يشترط فيها القبول وذلك بالصرح  
 او بالدلالة بان يموت الموصي له بعد موت الموصي انتهى  
 وبخلافه ما قال في البدائع واقار كن الوصية فقد اختلف  
 فيه قال اصحابنا الثلاثة اير الامام وصاحبه هو الايجاب  
 والقبول الايجاب من الموصي والقبول من الموصي له فالمراد  
 جميعا لا يتم الركن وان شئت قلت ركن الوصية الايجاب  
 من الموصي وعدم الرد من الموصي له وهو ان يقع اليأس  
 عن رده وهذا سهل لتخرج المسائل على ما نذكر وقال  
 زفر الركن هو الايجاب من الموصي فقط انتهى وذكر  
 التوجيه لكل **قوله** فلا يجوز من المملوك ولو تمها تبا  
 يعني لم ينفذ الى العتق كما سيأتي **قوله** والصغير  
 يستثنى منه تجزئه كما سيأتي **قوله** وكونه الموصي له حيا  
 وقتها يد عليه الوصية للمحل اذ يشترط وجوده لاحيائه  
 لان نفخ الروح يكون بعد واجدانه وقتها غير حي  
**قوله** وكونه غير وارث يعني وقت الموت **قوله**  
 لما سيأتي من عدم جواز الوصية للوارث المراد عدم  
 النفوذ **قوله** وحكمها كونه الموصي به الى اخيه هذا في جانب  
 الموصي له واما في جانب الموصي فهو على اقسام مندوبة  
 واجبة مكروهة مباحة كما سنذكر **قوله** جازت  
 بالثلث للاجنبي يعني نفذت **قوله** الا انه يجبر ورثة  
 قال الزبيدي وانما اجاز البعض تعذر عليه بقدر حصته  
 واذا وجدت الا جازة بعد الموت فملكه المجاز له  
 من قبل الموصي عندنا حتى يجبر الوارث على التسليم  
**قوله** ويعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت  
 الموت قال الزبيدي واقرار المريض للوارث على ملكه  
 وتامه فيه فليراجع **قوله** ونذبت الى اخيه الوصية على  
 اربعة اقسام واجبة كالوصية برد الوديعة والديون  
 المجهولة ومستحبة كالوصية بالكفارات وقربة الصلوات



والصيامات ومباحة كالوصية للأغنيا من الجانب و  
 الأقارب ومكرهة كالوصية لأهل الفسوق والمعاصي كذا  
 في المجتبى وفيه تأمل لما قال في البدائع الوصية بما عليه  
 من الفرائض والأوجبات كالزكاة والكفارات  
 واجبة انتهى **د** أو استغنا بهم بحصتهم قال في  
 الخلاصة وقدر الاستغنا عن أبي حنيفة إذا ترك الكل  
 واحد من الورثة أربعة آلاف درهم دون الوصية  
 وفي الإمام الفضلي عشرة آلاف انتهى **د** القول صلى الله  
 عليه وسلم أذ ينبغي بها رضي الله لعله ليس لفظ الحديث  
 وإنما اشار إليه ثم ذكر دليلا عقليا ولذا قال في  
 الاختيار وإن كانت الورثة فقرا لا يستغنون بنصيبهم  
 فتركها أفضل ما فيه من الصلة والصدقة عليهم قال صلى الله  
 عليه وسلم أفضل الصدقة الصدقة على ذي الرحم الكاشح  
 وقال صلى الله عليه وسلم لا صدقة وذو رحم محتاج  
 وهو كما قال صلى الله عليه وسلم صدقة وصلة لأنه فقير  
 فتكون صدقة وقريب فتكون صلة وإن كانوا أغنيا  
 أو يستغنون بخيراتهم قيل الوصية أولى وقيل بخير  
 لأنه الوصية صدقة أو مبرة وتركها صلة والكل خير  
 انتهى **د** ولولاها لولوا غناهم ولا استغنا بهم  
 بحصتهم إر كائن بأن كانوا فقرا ولا يستغنون بحصتهم  
 فالترك أولى **د** تركها مع أحدهما قال بعض الأفاضل  
 يلزم أن يكون تركها أولى مع وجود النفا فقط وكذا  
 مع وجود الاستغنا فقط فيخالف ما سبق من  
 كونها مندوبة عند وجود أحدهما فقط وقد سبق  
 أنها مندوبة مع أحدهما باقل من الثلث انتهى وتكلف  
 بعض من الفضل فقال قوله تركها مع أحدهما هكذا في  
 المنبج المنهولة والظاهر أن كلمة لا ساقة من الأصل  
 فانه المعنى تركها لا مع أحدهما بقرينة تفسيره بقوله  
 إر إن لم تكن الورثة أغنيا مع ما يشهد به سياق الكلام انتهى

أو مبرة

والتفصيل

واعترضه فاضل ثالث فقال وفيه بحث إر في كلام الثاني لأنه إن  
 مودى قوله لا مع أحدهما عدمها معا فهو ما ذكره بقوله ولولاها  
 إلى آخره فيلزم التكرار وإن كان عدم أحدهما يكون ذلك صورة  
 كون الوصية مندوبة على ما ذكره فاضل كلامه يناقض أوله فتدبر  
 انتهى ونقص المذهب ما قال في الكافي الوصية باقل من الثلث  
 أولى من تركها إذا كانت الورثة أغنيا أو يستغنون بنصيبهم  
 لأنه ترد بين الصدقة على الأجنبية والدية للقريب والأولى  
 أولى لأنه ينبغي بها رضي الله تعالى وقيل بخير كما ذكرناه عنه  
 وإن كانت الورثة فقرا ولا يستغنون بما يرثونه فالترك  
 أولى لأنه ترك الوصية صدقة على القريب بقدر الوصية  
 والوصية تصدق على الأجنبية والأولى أولى لقوله عليه السلام  
 أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح انتهى **د** لأنه لما قصر  
 فيه في حياته وجب عليه التذات بعد مائة كان ينبغي  
 أن يقال عند مائة **د** بأنه يقول أو صيت لعل فلانه كذا  
 درهما ينبغي كذا درهم **د** فاما أن يقيد هذا بما سوى  
 العين فيه تأمل أذ يشمل الدراهم الرسالة وتقدم إن الأصح  
 أنها كالعين فكان ينبغي أن يزيد بما سوى الدراهم الرسالة  
**د** جازت الوصية في كلام عبارة قاضي خان في قوله **د**  
 وصحت للحل وبه إن ولد لأقل من ستة أشهر من وقتها كذا في الهدية  
 والكتبة وقال قاضي زاده بشرط أن يعلم أنه موجود في البطن  
 وقت الوصية كما أنه بان جات به لأقل من ستة أشهر من  
 وقت الوصية على ما ذكره الطحاوور وصححه الأسججاي في  
 شرح الكافي واختاره المصنف إر صاحب الهداية أو من وقت  
 موت الموصي بأن جات به لأقل من ستة أشهر من وقت  
 موته على ما ذكره الفقيه أبو الليث في نكت الوصايا والإمام الأسججاي  
 في شرح الطحاوور واختاره صاحب النهاية هذا في زبدة ما في  
 العناية وغاية البيان انتهى وفي الكافي ما يدل على أنه إن  
 أوصى له يعتبر من وقت الوصية وإن أوصى به يعتبر من وقت  
 الموت كما في التبيين **د** لكن في الثانية أنما تصح إن ولد للحمل

أو مبرة



لا أقل من ستة أشهر من وقتها لعله انما قيد بهذا في الثانية دون الأولى  
مشتبا على ما اختاره صاحب الهداية لكن لا يعلم به حكم ابتداء  
المجبي بالحمل في الأولى فلهذا ينبغي له ترك هذا القيد في الثانية  
ويعلم ابتداء وقت المجبي به في الصورتين من وقت  
الوصية منه **والله** اذا كانت الجارية معتدة حين  
الوصية يعتبر الولادة لا جلت ثبوت النسب اليه سنتين كما  
في الجوهرة والمراد اقل من سنتين بما يمكن وجوده حال  
الوصية **والله** وفي السير الكبير ما يدل على الجواز قال  
قاضي زاده كذا ذكره شرح الجامع الصغير وتبعهم شرح  
الهداية ولم يقيد صاحب المحيط قولهم ذلك في السير الكبير  
اليه اقره واستنبط منه بطلان الوصية للحرب ولعل  
الحق راى صاحب المحيط انهز وقال المرحوم جوير زاده  
انه لم يذكر في السير ما يدل على ما ذكره وهذه عبارة  
اقول قال في المحيط البرهان ولو ادعى مسلم حرب والحرب  
في دار الحرب لا تجوز هذه الوصية وانما اجازة الورثة  
فقد فرق بين الوصية للحرب وبين الوصية للاجنبي  
بما زاد على الثلث والوصية للوارث والفرق ان  
امتناع جواز الوصية للحرب بحق الشرع لانه الشرع  
نهانا عنهم ولهذا لا يجوز للمسلم الصحيح بر الحرب والوصية  
للوارث ما امتنع جوازها لكونه منها بمنزلة الوارث  
لوجه المورث في صحة يجوز وثاب على ذلك و  
انما امتنع جوازها لحق باقي الورثة وكذا الوصية للاجنبي  
بما زاد على الثلث فتجوز انما باجارتهم ولا بالحرب في  
دار الحرب بمنزلة الميت في حقنا والوصية للميت  
باطلة كذا ذكر مسئلة الحرب في وصايا الاصل وفي  
شرح الطحاوي وقالوا وذكر في السير الكبير ما يدل على جواز  
الوصية للحرب واختلف المسامخ فيه منهم من وفق بين  
ما ذكر في الاصل وبين ما ذكر في السير وذكر ما في الكافي  
ونهم من قال في المسئلة روايتا بهذا قالوا والمذكور

في السير الكبير ان الوصية للحرب باطلة وصورة المذكور في الوصية  
مسلم للحرب والحرب في دار الحرب لا يجوز اليه او ما نقله عنه  
ورأيت المسئلة التي نقلها صاحب المحيط في شرح السير  
الكبير للخرشي وقد فصلها تفصيلا وافيا وتبعها كثيرا  
لا ظفر بما قالوا انه يدل على الجواز فلم ارفه فيه غير ما ذكره  
في موضع اخر منه بقوله فنقول لا بأس ان يصل الرجل المسلم  
المشرك قريبا كانه او بعيدا محاربا كانه او ذميا و  
استدل عليه باحاديث منها انه بعث رسول الله صلى الله  
عليه وسلم خمسمائة دينار الي مكة حين فخطوا و امر  
برفع ذلك الي ابي سفيان بن حرب وصفوان بن امية  
ليقرقا على فقراهم مكة فقبل ذلك ابو سفيان وابي  
صفوان قالوا به ماخذ ولا صلة الرحم محمود عند كل  
عاقلة وفي كل دين والاهدا الي الغير من مكارم الاخلاق  
قال صلى الله عليه وسلم بعثت لاتيكم مكارم الاخلاق  
ففرغنا ان ذلك من حق المسلمين والمسلمين  
جميعا انهز مختصرا فلم اشك في ان مرادهم ما يدل على  
الجواز كلامه هذا هذا لكن من اراد التوفيق لم يطلع على  
المراد فوفق رجعا بالغيب مع عدم استقامتهما اولاً  
الفرق الثاني الذي بيني وبين الخراساني بطلان الوصية عليه لغير  
هذا الكلام على انها محجوزة ينبغي ان تغفل ولو كان  
الحرب في دار الحرب لا ذكرناه من الحديث ثم الفرق  
الأول من الفرقين لا يقيم على ما نقلناه عنه شرح السير  
فالخلاف في جواز صلة الحرب وعدمه لا في جواز  
الوصية له وعدمه لاقتضا الفرق الثاني عدم جوازها انهز  
عبارة المرحوم جوير زاده الا انه يتأمل في قوله ولهذا لا  
يجوز للمسلم الصحيح بر الحرب مع قوله بعده لا بأس  
ان يصل المسلم الرجل المشرك قريبا كانه او بعيدا محاربا  
كانه او ذميا وجد التوفيق علم بما ذكره المرحوم جوي  
زاده انه لا احتياج الي هذا لعدم ثبوت ما يجوز الوصية



للحرب **قوله** اقول لا يخفى بعده بل وجه التوفيق الى اخوة  
 قال قاضي زاده رحمه الله اقول هذا الكلام مجيب بان  
 لفظ السير الكبير على ما نقله صاحب المحيط لو اوصى  
 مسلم لحرب والحق في دار الحرب لا يجوز ان يترك  
 يمكن ان يكون المستامن هو المراد بما ذكر في السير الكبير  
 انه **قوله** فعوقب بالحمازة عن مقصوده وهو الارث  
 لعل صوابه وهو الوصية اذ الكلام في الوصية للقاتل  
 لا الارث **قوله** الاستثنا متعلق بالمستامين قال  
 في البرهان الوصية للقاتل تجوز باجازة الورثة عنه  
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا تجوز ولو اجازها  
 الورثة والخلاف في غير قتله عمدا بعد ما اصابه وقتله  
 عمدا بعد الوصية فانها تكون ملغاة بالاتفاق **قوله**  
 او يكون القاتل صبيا معطوف عليه باجازة ولا يحتاج  
 هنا الى اجازة الورثة كما اشار اليه ولما قال في شرح  
 المجمع لو كان القاتل صبيا او مجنونا جازت الوصية وان لم  
 تجز الورثة اتفاقا من الحقايق انه ولعل الفرق بينه  
 وبين قتل العاقل البالغ خطأ ان الصغير او المجنون  
 ليس من اهل العقوبة وقصده غير معتبر في الاستعمال  
**قوله** ولا من صبي الا في تجهيزه وامر دفنه لكنه يراعى  
 فيه المصلحة لما قال في الخلاصة عن الروضة لو اوصى بان  
 يكفن بالف دينار يكفن بكفن وسط ولو اوصى بان  
 يكفن في ثوبين لا يراعى شرايط الوصية ولو اوصى بان  
 يكفن في خمسة اثواب او ستة اثواب يراعى شرايط  
 ولو اوصى بان يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان الزاهد  
 يراعى شرطه ان لم يلزم في التركة مونة الحمل ولو اوصى  
 بان يقبر مع فلان في قبر واحد لا يراعى شرطه **قوله**  
 قالوا وعليه الفتور ذكره الزيلعي كذا قال في البرهان لا تصح  
 باشارة معتقل اللسان الا اذا دام الى الموت على  
 المفتي به انه **قوله** المحمود ليس برجوع هو قول محمد وهو

الزاهد

الصحيح كما في التبيين وعليه الفتور كلف البرهان وقال ابو يوسف  
 هو رجوع **قوله** كذا في المحيط وذكره في التبيين و  
 الكافي **قوله** فهو لو اوصى فلان وارث القيد بالوارث  
 خاص بالاخير وهو فلان فقط **قوله** ثم الورثة بالخيار  
 يعني في تجوز الوصية لفلان الوارث كما ذكره قاضي خان  
 واما عمر فالوصية له لا توقف على اجازتهم **قوله** خلاف  
 اقراره يعني للمرأة كما شرع به ويعتبر اقراره من جميع المال  
 كما في التبيين **قوله** ان طالع مدة سنة كالصحيح والآ  
 فكل مريض كذا في الطول سنة في الثانية وفيه هذا  
 في الخلاصة بما اذا لم يتغير حاله فقال اذا طالع به المرض ولا  
 يخاف عليه الموت كما قال في الشرح اذا كان زمنا  
 او مقعدا او يابش الشق فهذا لا يكون حكم المريض الا  
 اذا تغير حاله من ذلك ومات من ذلك التغير فما  
 فعل في حالة التغير يعتبر من الثلث **باب الوصية**  
**الثلث** **قوله** ولو اوصى له ثلثه ولا ضرب بكمه ولم  
 يجز واقلها عند ابي حنيفة ارب الثلث ينصف بينهما  
 ويكون نصيبا من ستة لانه اصلها ثلاثة واحد للموصي  
 لهما لا يتقيم عليهما فيضرب اثنان في اصلها تبلغ  
 ستة ثلثها اثنان بينهما والباقي للوارث **قوله**  
 فخرج الثلث ثلاثة الى اخوة في معرفة الطريق خفا و  
 الطريقة في هذا انه لما اجتمع ههنا وصيتان وصية  
 بالكل وصية بالثلث كان اصل المسئلة من ثلاثة لاجتننا  
 الى الثلث فيؤخذ ثلثها للوصية فجعلناه اثلاثا والموصي له  
 بالكل يدعى كله وهو الثلاثة والموصي له بالثلث يدعى  
 ثلثه وهو سهم فتعول الياربعة سهم لصاحب  
 الثلث وثلاثة سهم لصاحب الجميع وهذه مسئلة  
 الرد والحكم كذلك عند ههنا في الاجازة انه يقسم  
 المال ارباعا عند ههنا وطريقه ان تعول الاجازة في  
 قدر الثلث ساقطة العبرة فيقسم الثلث اولا



بينهما بانه تجعل المسئلة من ثلاثة والواحد عليها لا يستقيم فنخرج  
 النصف في الثلاثة اصل المسئلة تبلغ ستة فنلثها  
 بينهما وبقية اربعة اسهم فصاحب الجميع يدعيها وصاحب  
 الثلث يدعي سهمها واحد اليتم له ثلث جميع المال فيسلم  
 للموصي له بالكل ثلاثة اسهم ويستوزن منازعتها في  
 السهم الباقي فينصف ولا يستقيم الواحد على مخرج  
 النصف فغرضنا مخرج النصف في ستة فحصل اثنا  
 عشر للموصي له بالكل اربعة ونصف فضعفناه  
 فصارت تسعة وهي ثلاثة ارباع المال وكان للموصي له  
 بالثلث سهم ونصف فضعفناه فصارت ثلاثة و  
 هي ربع جميع المال انتهى الحكم عندهما واما عند ابي حنيفة  
 ففي اجازة الوصية بالكل والثلث يقسم المال سدس  
 يرضى المال ستة ولا نزاع لصاحب الثلث في اربعة  
 واستوت منازعتها في سهمين فينصفاه فصار  
 لصاحب الثلث خمسة ولصاحب الثلث سهم كذا في  
 شرح المجمع قلت فاستوى لصاحب الثلث نصيبه في  
 حالتي الرد والاجازة انتهى ونقل مثل هذا الشيخ امام  
 الفرضيين عبد الله الشنشوري الشافعي رحمه الله  
 في شرحه للترتيب عن الحنفية ثم قال عن مصنف  
 الترتيب قال اصحابنا وغيرهم وهذا دليل على  
 فاد هذا القول لانه لا يجوز ان يستوزن نصيب  
 موصي له في حالتي الاجازة والرد انتهى **ولوله**  
 بثلثه وللآخر بنصفه ولم يجزوا فالثلث بينهما نصفاً  
 عنده وتصح المسئلة من ستة لاجتماع النصف والثلث  
 وتباينها فيؤخذ ثلثها اثنان لكل واحد واحد **ول**  
 وعندهما على خمسة اسهم وتصح من خمسة عشر لانه  
 مخرج الثلث والنصف ستة ونحوهما منها خمسة  
 وثلث المال واحد لا ينقسم على خمسة فتضرب  
 ثلاثة في سهام الوصية تبلغ خمسة عشر فنلثها خمسة

ثلاثة منها لصاحب النصف واثنان منها لصاحب الثلث  
 والعشرة للورثة **ول** لانه يجعل كل سهمين كل  
 سدس من اصل المسئلة سهمان تصحيحها بيان هذا انه لما  
 اجتمع النصف والثلث وخص صاحب الثلث من اصل  
 اثنان وبما سدس بانه نسبة كل واحد منهما الى محصل  
 مخرج النصف والثلث اعطى سهمين من خمسة  
 التي هي ثلث جميع المال كما بيناه **ول** لانه الحاصل بالضرب  
 اي ضرب سهام الوصية وهي خمسة من محصل ضرب  
 مخرج الثلث والنصف في مخرج الثلث كما بيناه ففي عبارته  
 تفنن لانه الحاصل بالضرب هو معين جعل كل سدس سهمان  
 كما بيناه **ول** قال في العناية اير لا يجعل من ضرب من ماله سهمان  
 اي جعل انتهى في التركيب تأمل هذا وقال بعضهم تفسير  
 ضرب في هذا المحل يشارك اولى من تفسيره يجعل  
 اخذ من المضاربة التي هي المشاركة في الربح لانه يستقيم  
 التفسير بجعله في تمام الكلام من عبارات الشيخ ويقال  
 ضرب في الجذ وراذا اشرك فيها وطلانه يضرب  
 فيه بالثلث اير اخذ منه شيئا يحكم ماله من الثلث انتهى وعذر  
 عن هذه العبارة في البرهان حيث قال والموصي له باكثر  
 من الثلث لا يفضل على الموصي له بالثلث عندنا اير  
 عند ابي حنيفة الا في المحاباة والسعاية والدراهم  
 المرسله وفضلناه اير فضل ابو يوسف ومحمد الموصي له  
 بالاكثر مطلقاً انتهى **ول** فهو ممتنع ايضا ان كان امتنع ان  
 يكون له النصف عند اجازة الورثة كذلك هنا **ول**  
 وضم السابع الى السابع لا يفيد ازدياداً في المقدار  
 لقائل انه لا يسلم ذلك اذ الزيادة فيما ذكر ظاهرة لانه  
 وان كان الثلث متضمناً للسدس فلا يمنع ضم السدس  
 فتحصل الزيادة ولا يمنع المنع قول العناية جواباً عما ورد  
 منه انه اذا اجازت الورثة كان الواجب ان يكون له  
 نصف المال والالم ببق لقوله واجازت الورثة فائدة



فالجواب انه معناه حقه الثلث وان اجازت الورثة  
لانه السدس يدخل في الثلث من حيث انه يحتمل انه  
اراد بالثانية زيادة السدس على الاول حتى يتم له  
الثلث ويحتمل انه اراد بها ايجاب ثلث على  
السدس فيجعل السدس داخل في الثلث لانه متيقن  
وحمل الكلام على ما يملكه وهو الايض بالثلث انتهى  
وجه المنع انه صاحب الحق وهو الوارث  
رضي بما يحتمله كلام الموصي فاستجبه ان يقال باجتماع  
الثلث مع السدس وامتناع ما كان غير متيقن لحق الوارث  
فبعد ان رضى كيف يتكلف للمنع انتهى ثم رايتم لقاضي  
زاده رحمه الله تعالى في جواب صاحب العناية ونصه اقول  
في قوله وحمل الكلام على ما يملكه وهو الايض بالثلث بحث  
لانه ما يملكه انما هو الايض بالثلث اذ لم تجز الورثة واما اذا  
اجازت كما هو المفروض ههنا فيملك الايض بما زاد  
على الثلث ايضا ويملكه المجاز له من قبل الموصي عندنا  
كما هو في اوائل هذا الكتاب فلا تتم هذه العلة فتدبر  
**قول** ولو اوصى بثلث رقيقه او ثياب مختلفة ذكر  
وصف الثياب بالاختلاف دون الرقيق لانه الاختلاف  
فيه ثابت لا يحتاج الى ذكره **قول** وبكر المبيت لو قال وهو  
ميت لكان اولي ليل يتوهم انه الصفة من كلام الموصي  
وليحسن قوله سواء علم موت بكره **قول** كذا لو اوصى  
له ولم يكن في هذا البيت ولا احد فيه هذا بخلاف  
ما اذا اوصى له بالثلث ولم يكن في البيت و  
لم يكن فيه غانه لا يستحق الا نصف الثلث **قول**  
كانه كزيد مطلقا قال الزيلعي وهذا اذا كان المزاج معدوما  
من الاصل اما اذا خرج المزاج بعد صحة الاجاب  
خرج بحصته ولا يسلم للاخر كل الثلث لانه الوصية  
صححت لها وثبتت الشركة بينهما فبطلان حق  
احدهما بعد ذلك لا يوجب زيادة حق الاخر و

فيما

ذكر مثال **قول** او اوصى له ولعقبه لعله فيما اذا لم يولد  
العقب لا اقل من سنة اشهر ينبر اليه قوله فيكون معدوما  
في الحال اما اذا ولد لا اقل منها فلا مانع من المشاركة **قول** وان  
قال ثلث مالي بينهما اليه اخره كذا لو كان حيا ثم مات قبل الموصي  
ويعود نصيبه الى ملك الموصي وان مات بعد الموصي كان  
نصيبه لو رثته كما في الثانية **قول** ولو اوصى بثلث غنمه  
ولا غنم له يعنى ولم يستفد غنما بعد هذا وقت الموت ولا  
من هذا القيد لدفع التناقض بما سيأتي قال في الكافي  
وغيره لو اوصى بثلث غنمه فهلك الغنم قبل موته او لم  
يكن له غنم في الاصل ولا ملكه بعد بطلت وان لم يكن غنم  
فاستفاده ثم مات فالصحيح انه الوصية تصح وكذا  
اذا كانت باسم نوعه انتهى **قول** كذا بثة من غنمي اضاف  
الشاة اذ لو لم يصفها الى ماله ولا غنم له لا يصح لانه المصحح اضافة  
الى المال وبدونها يعتبر صورة الشاة وقيل تصح لانه ما  
ذكر الشاة وليس في ملكه شاة علم انه مراده المالكية كما في  
الجوهرة **قول** وعند محمد يقسم الثلث قال الزيلعي في  
جوابه حتى لو كان فيما نحن فيه منكر اقلنا كما قال ثم هذه  
الوصية تكون لامهات الاولاد اللاتي يعقبن بموته او  
اللاتي يعقبن في حياته ان لم يكن له امهات اولاد غيرهن  
فانه كان له امهات اولاد يعقبن في حياته وامهات  
اولاد يعقبن بموته كانت الوصية للاتي يعقبن بموته  
ولا يقال انه الوصية للملوكه بالمال لا تجوز لانه العبد لا يملك  
شيا وانما تجوز الوصية بالعنق او برقبته لكونه  
عتقا فوجب ان لا تجوز لامهات اولاده اللاتي  
يعقبن بموته لانا يجوزناه استحقاقا لا اضافة الى  
ما بعد عتقهن لا حال حلول العنق بهن بدلالة حال الموصي  
**قول** نصف بينهم عند يعنى بين زيد والمالكين  
وتجوز صرف مالكين لو احد منهم وعند محمد يقسم  
الثلث اثلاثا يعنى ثلثه لزيد وثلثاه للمالكين ولا تجوز

عتقهن



صرف مالهما كين لا تفرق بينهما عند الخلاف فيما  
 اذ الميراث الى ما كين اذ لو اثار الى جماعة وقال  
 ثلث مالي لهذه المالكين لا يجوز صرفه الى واحد اتفاقا  
 من الحقايق كذا في شرح المجمع ولو اوصى لفقر بلخ  
 فاعطى غيرهم جاز على قول ابي يوسف وعليه الفتور  
 والا فضل الدفع اليهم وقال محمد لا يجوز كما في الخلاصة  
**ول** فله مثلها لكل منهما وهو ثلث المائة صواب  
 ثلثا المائة بثنية الثلث او ثلث المائتين بثنية  
 المائة **ول** لانه امرهم بخلاف حكم الشرع وهو  
 تصديق المدعى لزوم تصديق المدعى بلا حجة **ول**  
 عز اير الثلث كما اير للمقوله والموصى له لعل صوابه  
 عز اير الثلث له اير للموصى له او لها اير الوصية و  
 هذا لانه اذا عزل للمقوله والموصى له صار المقوله  
 شريكا فكيف يقال لكل صدقوه فيما شئتم وايضا  
 لا يطاق بقية التعليل للوزن خصوصا **ول** وهذا  
 مجرور فلا يراحم المعلوم فيقدم عز المعلوم فهذا واجب  
 ان يقال كما ذكرنا وهو عبارة بجميع ما طلعت  
 عليه من كتبنا انه **ول** فيقال لكل صدقوه فيما  
 شئتم استشكل ان يلحق بما يحصل ان تقدم ان الورثة  
 يصدقونه الى الثلث عند عدم الوصية وهنا اذا  
 استوفت الوصية الثلث وقيل بعد افرازه للورثة  
 صدقوه فيما شئتم يلزم منه ايجاب التصديق بازدي  
 من الثلث على الورثة في شئ مما يخصهم وهو  
 الثلث فيجب ان لا يلزم تصديقه انه وقال  
 قاضي زاده اقول هذا الاشكال سقوط جدا  
 اذ لا يلزم الورثة في هذه الصورة ان يصدقوه  
 الى الثلث كما لا يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من  
 الثلث وانما اللازم لهم ولاصحاب الوصايا في  
 هذه الصورة ان يصدقوه فيما شاءوا فانه اصحاب

الوصايا المستوفى للثلث لا ياخذونه بطريق التملك للتمام  
 بل بطريق العزل والافراز فلهذا باقيا على حكم جواز التصرف  
 الورثة فيه بتصدقهم المدعى فيما شاءوا ولا يضر بذلك  
 عدم بقا ذلك الثلث في ايديهم ولين سلم عدم بقا ذلك  
 الثلث المخصوص في ايديهم من كل الوجوه حتى من جهة جواز  
 تصرفهم فيه بتصدق المدعى ايضا فيكفي جواز التصرف  
 لهم في مطلق الثلث الشايع في جميع المال وعن هذا قالوا  
 ان هذا تصرف يشبه الاقرار والوصية فباعتبار شبهة  
 الوصية لا يصدق في الزيادة على الثلث وباعتبار شبهة  
 الاقرار يجعل شايعا في الاثلاث ولا يخص بالثلث الذي  
 لاصحاب الوصايا علما بالشبهتين تأمل ترشد انتهى  
 قلت ليس فيه توجيه لما ادعاه من سقوط الاشكال الزايف  
 ويمكن الجواب بانه لا دافع لما اقروا به ولا مبطل لما اوصى  
 به فلزم انتقاص الثلثين بهذا ولزم التصديق معه و  
 الفرق بينه وبين ما تقدم انه لما لم يكن هناك اجتماع  
 الوصية مع الاقرار بالدين اختصوا بالثلثين ولم يلزمهم  
 التصديق بما ينقصهما وقد اجتمعا هنا فلزم ضرورة تصديقهم  
 والانتقاص به فلم يختصوا بثلثي جميع المال لتقدم الدين ولو  
 كان من وجه عليهما **ول** وفي الحج والميت الكل للحج مستدرك  
 واعادة لذكر الفرق شرعا ليس مسوقا للتكرار **ول** ومثله  
 بثلاثة اواب لا محل للفظ مثله **ول** فلهذا تنفذ وصيته في  
 محل يكون حقه اولى عبارة الكافي في محل يحتمل ان يكون حقه  
**ول** كذا في الكافي علمت عبارة وتامها ولانه يحتمل ان  
 يكون حقه في الجيد بانه كان الضايغ اجد فيكون هذا وسطا  
 ويحتمل ان يكون في الرد بانه يكون الضايغ ارجى فيكون هذا  
 وسطا فلهذا تنفذ وصيته في محل يحتمل ان يكون حقه  
 كذا قرره صاحب الهداية في شرحه للحامع الصغير انه  
**ول** وبعبارة اخرى في الكافي والتبيين كيفية هذا  
 قسمته **ول** كما في الاقرار الى قال في الكافي والاصح انه على



الاتفاق والفرق لمحمد في الاقرار بملك الغير صحيح حتى لو ملكه  
بعده او بالتسليم الى المقله اما الوصية بملك الغير فلا تصح  
حتى لو ملكه ثم مات لا تصح وصيته ولا تنفذ **دول** دفع  
ثلاث نفيسه هو استخاره والقياس انه يعطيه نصف ما في  
يده وهو قول زفر **دول** بخلاف ما اذا اقر احد بهما بدين لغيره  
يعني فبدفع اليه كل ما في يده اذا كان الدين مستوفى قاله  
وان لم يختر جانبه الثلث تنفذ وصيته او لانه الام ثم من  
الولد قال في الكافي وعندهما تنفذ منهما على السواء  
كنا في الهداية وجعل في الجوهره الخلاف على عكس هذا  
فقال وان لم يختر جانبه الثلث ضرب بالثلث واخذ ما  
يخصه منهما جميعا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف  
ومحمد ياخذ ذلك من الام فانه فضل شيء اخذه من الولد  
ثم قال وهذا ينافي ما ذكر في الهداية وهو مثل ما في القدور  
**باب العتق في المرض دول** بخلاف الاخبار  
يعني كالاقرار بالدين وماليس تبرع يعني كالنكاح فمهر  
المثل فانه ليس كذلك يعني لا يكون معتبرا بحال صدوره  
من المرض بل يكون من جميع المال **دول** واعتاقه الى اخره  
الانساب ذكر بالغانفريعا على ما جعله اصلا **دول** لانها  
في حكم الوصية شبهت بالوصية ولم تكن وصية لانه الوصية  
ايجاب بعد الموت وهذه التصرفات مجزئة في الحال  
لكن لما كانت في المرض صارت حكمها لتعلق حق الورثة  
**دول** فانه حايثم اعتق الى اخوه تبرع على مقدر كانه  
قبل المحاباة والهبة الى اخوه اذا لم يضيّق الثلث اخرج  
الجميع منه اما لوضاقي فحايثم اعتق فهي احق **دول**  
وله ان المحاباة اقدر لانه في ضمن عقد كانه ينفذ ان لا يقتصر  
في التعليل للامام على ما ذكر فيذكر ما قال في الكافي وله  
المحاباة اقدر من العتق لانها تنبت في ضمن المعاوضة  
فكان تبرعا معنى لا صيغة والاعتاق تبرع صيغة  
ومعنى فاذا وجدت المحاباة اولاد دفعت الازعفة

واذا وجد العتق اولاد وثبت وهو لا يجمل الدفع كانه ضرورة  
المزاحمة وعلى هذا الاصل قال ابو حنيفة رحمه الله اذا اعتق ثم  
حايثم الى اخوه **دول** وادعى عهده اعتاقه اير ولا مال للميت غيره  
**دول** هذا مختار صاحب الهداية ليس المراد انه قال هو المختار  
عند بل ذكر الخلاف كما ذكر فدل على انه مختاره وعبارته كما  
ذكرها العيني في شرحه للهداية قال انما محمد في الجامع الصغير  
من ترك عبد اقل للوارث اعتقني ابوك في الصحة وقال رجل  
لي على ابيك الف درهم فانه العبد يسعي في قيمته عند ابي حنيفة  
وقالا يعتق ولا يسعي في شيء لانه الدين والعتق في الصحة لا يوجب  
السعاية وان كان على المتق دين ثم قال بعد تعليل وعلى هذا الخلاف  
المذكور اذا مات رجل وترك الف درهم وقال رجل لي على  
الرجل الف درهم دين وقال الاخر كانه له عنده الف درهم و  
ديعة فعنده اير عند ابي حنيفة رحمه الله الوديعة اقبر وعندهما  
اير الدين والوديعة سواء انتهى ثم قال في العيني وفيه  
عامة الحب كخو المنظومة وشروطها والكافي في ذكرها  
الخلاف على عكس ما ذكر صاحب الهداية وقال الكافي ولا تصح  
ما ذكر فيها وقال لا ننزادى جعل صاحب الهداية الوديعة اقوى  
عند ابي حنيفة رحمه الله وجعل الدين والوديعة سواء عند  
صاحبيه والكبار قبل صاحب الهداية ذكر والخلاف على عكس  
هذا ثم نقل في الكافي للحاكم الشهيد بعد ذكر صورة المسئلة  
قال ابو حنيفة رحمه الله الف بينهما نصفان وقال ابو يوسف  
ومحمد صاحب الوديعة اولى ونقل عن المنظومة من كتاب  
الاقرار في باب ابي حنيفة خلافا عن الفقهاء ابي الليث  
ونقل ايضا عن القدور انه ذكر في التقريب هكذا وكذا نقل  
عن المنظومة من كتاب الاقرار في باب ابي حنيفة خلافا  
لصاحبيه فقال لو ترك الف وهذا يدعى ديننا وذاك  
قال هذا مودعي والابن قد صدق هذين معا فاستويا  
واعطيا من اودعما انتهى وقال الزبيدي بعد ذكر عبارة الهداية  
وقال في النهاية ذكر في الاسلام والكليات الوديعة



اقوى عندهما لا عنده عكس ما ذكر في الهداية ثم قال وذكر في  
المنظومة ما يدير في الاسلام والكتب في ثم ذكر النظم ووجه  
ثم قال وصاحب الكافي في ضعف ايضا ما ذكره في الهداية  
وجعل الاصح خلافاً انتهى **قوله** هذا مختار صاحب الكافي  
يعني النسب وعبارته ومن مات وترك ابناً وعبد  
فقال رجل لي علي ابني الف دين وقال العبد اعتقني  
ابوك في صحته فقال الابن صدقتا **قوله** سيع العبد  
في قيمته ويدفع القيمة الي الفريتم وهذا عند ابي حنيفة  
وقال يعقوب ولا يبيع في شيء ثم قال بعد تعليقه وعلى هذا  
الخلاف اذا مات الرجل وترك ابناً والف درهم  
فقال رجل لي علي الميت الف درهم وقال رجل هذا  
الف الذي تركه ابوك كان وديعة لي عند ابنيك  
وقال الابن صدقتا فعنده الف بينهما نصفان  
لانه لم تظهر الوديعة الا والدين ظاهر معها فيتحا صان  
كما لو اقر بالدين ثم بالوديعة وقال الوديعة احق لانها  
ثبتت في عين المال والدين يثبت في الذمة او لا  
ثم ينتقل الي العين فكانت اسبق فكان صاحبها  
احق كما لو كان المورث حياً وقال صدقتا بعد ما  
قالا قلنا الا قرار من الوارث بالدين يتناول التركة  
لا الذمة فقد وقع بخلاف المورث وذكر في  
الهداية فعنده الوديعة اقوى وعندهما سوا والاصح  
ما ذكرنا اولاً وبه ينطق شرح الجامع الصغير وشرح  
المنظومة انتهى **باب الوصية للاقارب** **قوله**  
يعني اذا اوصى كواحد ما ذكر في اخوه غير مطابق للمتن  
**قوله** سوى الوالدين والولد متفق عليه في عبارة  
المصنف ايها الخلف **قوله** يستوفيه الاقرب  
والابعد والواحد والجمع محل الخلاف في الجمع ما اذا  
لم يقل الاقرب فالاقرب اما لو قال مع ما ذكر في اللفاظ  
الاقرب فالاقرب فانه لا يعتبر الجمع اتفاقاً لان الاقرب

صدقتا

من اللفاظ

اسم فرد خرج تفهيم الاول ويدخل فيه المحرم وغيره ولكن يقدم  
الاقرب بصرح بشرطه كما في شرح الجامع الصغير **قوله**  
ويدخل فيه الجد والجدة وولد الولد في ظاهر الرواية كذا في  
الكافي والبيان ورايت معزو اليه البدائع انهم لا يدخلون  
وهو الصحيح انتهى **قوله** لانه قرابتهما مستويان لعله كما قال  
الزيلعي لانه قرابتهما مستويان والا ولي ما قال في الكافي  
لاستواء قرابتهما انتهى فكان الاول للمصنف انه يقول لانه  
قرابتهما مستوية **قوله** وجبرانه ملصقونه ويستوي  
الكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والذمي والصغير  
الكبير ولا يدخل فيه العبد والامام والمدير واهل بيته الاولاد  
لانه لا جوار لهم لانهم لا يتبع في السكنى والمكاتب يدخل كذا  
ذكر في الزيادات والمحيط من غير ذكر خلاف وفي الهداية  
يدخل فيه العبد الكن عنده لاطلاقه ولا يدخل عندهما  
لان الوصية له وصيته لمولاه وهو غير ساكن كذا في الكافي  
وفي البيان وتدخل الارملة لانه سكنها يضاف اليها  
ولا تدخل التي لها بقول لانه سكنها غير مضاف وانما هو  
يتبع فلم تكن جارية حقيقة انتهى **قوله** واصهاره كل ذير رحم  
محرم من امراته قال في الكافي وهذا التفسير اختيار محمد  
وابي عبيد عن انه وكذا قال الزيلعي ثم قال وفي  
الصحيح الاصهار اهل بيت المرأة ولم يقيد بالمحرم  
انتهى وقال المجلسي في شرح الهداية قال الا نترادير قول  
محمد ابن الحسن حجة اللغة استشهد به ابو عبيد  
في غريب الحديث وقال في مجمل اللغة قال الخليل لا يقال  
لاهل بيت المرأة الا اصهار فلما قال الجوهري وقد  
نظم الامام نجم الدين النسفي في نظم الكتاب الزيادات  
بنيين يستملان على معنى الصهر والختن فقار  
اصهاره يوصي اقارب حرمته **قوله** ويترادف بيان ورحم  
واختان ازواج كل محارم **قوله** ومحارم ازواج بالارحام  
وقال في الاسلام البزدي في شرح الزيادات اما الصهر

نقله

في مجمل







جويرة بخالفه ما قال الخصايع النبوية لابن الملقن اعتق  
صلى الله عليه وسلم صفية ونزوها وجعل عتقها صداقها  
كما ثبت في الصحيحين وفي رواية من حديث ابن عمر  
انه جويرة وقيل لها مثل ذلك لكن اعلم ان حرم بيعقوب  
بن حميد بن كاسب وهو مختلف فيه لا كما جزم  
بتضعيفه انه وثقت هذه الفريدة وتقتضها طائفة  
<sup>ول</sup> اخرج كل من ملك من ذر رحم حرم منها قد علمت  
ما سبق ان السبي كان قد قسم فالحجج الصحابة اكراما  
لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الاستدلال به على ان  
الصهر كل ذر رحم حرم من امراته كما لم يلقا قد علمت في الفقرة  
<sup>ول</sup> واهله امراته اجيب عما ورد عليه في شرح الهداية  
<sup>ول</sup> وعند هامة كان في عياله ليس على اطلاقه فان  
المملوك والوارث غير داخل <sup>ول</sup> ولد زيد بنينا دل  
الذكر والانثى قال في الهداية والوصية بينهما الذكر والانثى  
فيه سواء قال العيني في شرحها قال الفقيه ابو الليث في  
كتاب نكث الوصايا ولو اوصى لولد فلان وليس لفلان  
ولد صلب فالوصية لولد ولده واذا كان له ولد واحد  
من ولد الصلب فالوصية كلها له وليس لولد الولد شيء  
وقال شمس الائمة الشري في شرح الكافي لو كان له ولد  
واحد ذكرا وانثى فجميع الوصية له وذكر الكافي في مختصره  
بخلاف ذلك فاذا قال اوصيت بثلث مالي لولد فلان  
وله ولد لصلب ذكور واناث كان الثلث لهم بعد ان يكونوا  
اثنين فصاعدا ولم يكن لولد ولده شيء وان كان لصلب  
واحد وله ولد وله كان للذير لصلبه نصف الثلث  
ذكر اكان او انثى وكان ما بقى لولد ولده من بعد منهم  
من قرب بالسوية الذكر والانثى فيه سواء وهذا كله على  
قياس ابي حنيفة وزفر وابي يوسف رحمهم الله  
<sup>ول</sup> انه خلاف ما اذا اوصى لسبا بن فلان  
فلان في الابضاع <sup>ول</sup> باب من خمسة عشر الى خمسة

لصلب

وغيره

وعشر من سنة الى انه يغلب عليه الشط والكهول من ثلاثين  
الى خمسين سنة الى اخر عمره والشيخ ما زاد على خمسين سنة  
وجعل ابو يوسف الشيخ والكهول سواء فيما زاد على الخمسين  
وعنه محمد الفلام ما كان له اقل من خمسة عشر سنة  
والفقي من بلغ خمسة عشر وفوق ذلك والكهول اذا بلغ اربعين  
فزااد عليه ما بين خمسين الى ستين الى انه يغلب عليه  
الشيب حتى يكون شيخا وعند اكثر اهل العلم الكهول ابن  
ثلاثين حتى يبلغ خمسين فاذا جاوز خمسين يكون  
شيخا الى انه يموت كذا في شرح الهداية للعيني رحمه الله  
<sup>ول</sup> اوصى لمواليه قال في الكافي ويدظر فيه من يفتق  
في اخر جزء من اجزاء حياة الموصي لقوله انه لم اضربك  
فانت حر فانت قبل صرية ولو كان الموصي من العرب  
فاوصى لمواليه ثلث ماله صحت لانه العرب لا تترق  
ولاتسبي فلا يكون له الا المولى الاسفل فينظر الاشتراك  
فصحت الوصية <sup>باب الوصية بالخدمة والكنى</sup>  
<sup>والخدمة قول</sup> ونقسم الدار ثلثا لخدمته ايهام  
ظاهر منه ان القسمة في كل من الوصية بغلة الدار وسكنها  
ليس هذا الا في الوصية بالكنى فله القسمة والمهاياة كما  
ذكرنا في الوصية بغلة الدار لما قال في الكافي بعد ذكر مسألة  
الوصية بالكنى ولو اوصى بغلة الدار بكونه ولو لم يكن  
له مال غيره كان له ثلث الغلة فلو اراد الموصي له قسمة  
الدار بينه وبين الورثة ليكون هو الذير يستغل ثلثها  
لم يكن له ذلك الا في رواية عن ابي يوسف كالشريك  
ولنا ان القسمة تبني على ثبوت حق الموصي له ولا  
حق له في عين الدار وانما حقه في الغلة انه ولذا صرف  
المصنف عموم المتن بقوله شر ما يعني اذا اوصى بكنى  
الدار فقصر الحكم في القسمة على ما اذا اوصى بالكنى و  
سند كراهة الموصي له بالغلة لا سكنى له في الاصح فليتبين  
لهذه الحقيقة <sup>ول</sup> او اوصى لرجل بخدمة عبده سنة



ولا تخدّمه سنتين إلى أخيه كذا في الكافي ثم قال ولو عين  
فقال لفلان هذه السنة ولفلان هذه سنة أخرى تخدّم في  
السنة الأولى الورثة أربعة أيام وإلها يومين وفي الثانية  
الورثة يومين والموصى له يومان نقضا وصيته إلا غيرهما  
**و**أوصى بهذا العبد لفلان وتخدّمه لاخر قال العيني  
في شرح الهداية ونفقته إذا لم يطق الخدمة على الموصى له  
بالرقبة إلى أن يدرك الخدمة لأن بها تم الوالدين وهو يقع  
لصاحب الرقبة فإذا أدرك الخدمة صار كالكبير والنفقة  
في الكبير على من له الخدمة وإن أبي الاتفاق عليه رده إلى  
من له الرقبة كالمستعير مع المعير وإن جنى فالقدا على  
من له الخدمة ولو أبي فداء صاحب الرقبة أو يدفعه  
وبطلت الوصية انتهى **و** وبخمة بستان فمات وفيه  
ثمرة إنما قيد به لأنه إذا لم يكن في البستان ثمرة والمسئلة  
بحالها فهي كمسئلة الفلة في تناولها الثمرة المعدومة  
ما عاش الموصى له ذكره الزيلعي والعيني ثم قال العيني و  
سقى البستان وخواجه وما فيه صلاحه على صاحب  
الفلة لأنه هو المنتفع به كما في النفقة **و** والمعدوم  
ما يذكر وإن لم يكن شيئا قال العيني وهذا كالوصية بثلاث  
ماله ولا مال له ثم كتب مالا عند الموت يثقل  
ثلاثة باعتبار أن المعدوم مذكور لا باعتبار أن المعدوم  
شيء وهذا نفى لقول المعتزلة واستدلوا لهم بهذه المسئلة  
على أن المعدوم شيء انتهى **و** وأوصى بصوف غنم  
إلى أخيه مسائل هذا الباب على وجوه ثلاثة منها ما  
يقع على الموجود والمعدوم ذكر الأبداء لم يذكره كالوصية  
بالخدمة والسكنى والفلة والثمرة ولم يكن موجودة عند  
موته ومنها ما يقع على الموجود دون المعدوم ذكر الأبداء لم  
يذكر كالوصية باللبين في الصنع والصوف على ظهر  
الغنم والولد في البطن ومنها ما يقع على المعدوم والموجود  
إن يذكر الأبداء والآ فاعلى الموجود فقط كالوصية بثمر

بستانه وفيه ثمرة كذا في البين **و** وبعد الخلع مقصودا  
صورته قالت لزوجها خالعتي على ما في بطن جاريته أو  
غني صح وله ما في بطنها وإن لم يكن في البطن شيء فلا شيء له  
وما حدث بعده للمرأة لأنه ما في البطن قد يكون له حقيقة  
وقد لا يكون فلم تغرم حتى لو قالت حمل جاريته وليس في  
بطنها حمل تزد المهر كذا قاله العيني نقلنا عن الشافعي **و**  
أوصى للمسجد أخوه كذا في الكافي وقال في الخلاصة الوصية  
للمسجد كذا أو لفنطة كذا جائزة وهو طهرتها وأصلها  
كذا روي عن محمد بن أبي يوسف أنه باطل إلا أن يقول ينفق  
على المسجد انتهى وقال قاضي خازن لو أوصى بثلاث ماله للمسجد  
وعين للمسجد أو لم يعينه فهي باطلة في قول أبي يوسف  
جائزة في قول محمد بن حماد أنه ولو أوصى بأية ينفق ثلثه  
على المسجد جاز في قولهم انتهى ومثله في البرازية وفيها  
أوصى بثلاث ماله للكعبة جاز لمساكن مكة وليبيت  
المقدس جاز على بيت المقدس ويصرف إلى سراج  
وتخوذ ذلك ومثله في الثمانية والخلاصة **فصل**  
**قول** كالمغنيات والناجيات فتصح لو كانت لقوم  
معينين يعني وهم كصوم كافي الكافي **و** إلا أن يكون لقوم با  
كبناء مسجد لقوم معينين وكذا الأسرار يعني في مسجد قوم  
معينين **و** وذكر الجهة مشهورة إرارة كلام الموصي في صرف  
المال الموصى به إلى استنفاة المسجد وغيره ما خرج منه على طريق  
المشهور لا على طريق الإلزام قال قاضي خازن فلو كان لقوم  
بأعيانهم صحت ويكون تملكها منهم وتبطل الجهة التي عينها  
إن شاءوا ففعلوا وإن شاءوا تركوا وكذا ذكره العيني في  
شرح الهداية **و** بيعة لليهود وكسبة للنصارى كذا  
في شرح الهداية وقال العيني شارحها والأصح أن البيعة للنصارى  
والكسبة لليهود انتهى **و** فتصح مطلقا يسواء عين  
قوما أو لا يعني عند أبي حنيفة ولم يذكر العلم به بمقابلته بقول  
الصاحبين **و** لأنه هذا بمنزلة الوقف عند أبي حنيفة

المهر

عياهم



والوقف عنده يورث ولا يلزم مالم يسجل فكذا هذا فيه نظر  
اما اولاً فانه تقدم في الوقف اللزوم بغير هذا عند الامام فلا  
حصه وثانياً فيه انها ماله انما اذا سجل صار لازماً كالوقف  
وليس زاد الا انما صنفه في صحته من بيعة او كنية  
او بيت ناربورث كالوقف الذي لم يسجل ولا يكون  
كالوقف اذا سجل فليتناظر **دول** واما عند ما فلا نها  
معصية فلا تصح فحصل الخلاف في التخرج والفقوا  
على تورث ما بناه من البيعة والكنية وبيت النار  
في صحته **دول** فتكون على الخلاف المعروف في تصرفاته  
بين الامام وصاحبيه كذا في الكافي وقال في شرح المجمع  
وبينه وشرأوه وعقده ورهنه وتصرفه في ماله  
موقوف عند ابيه حنيفة فانه اسلم صحت عقوده وان  
مات او قتل او لحق بدار الجوب بطلت واجازها  
مطلقا ارسوا اسلم او لم يسلم الا ان عند ابي يوسف  
ينفذ كما ينفذ من الطلج حتى يقبض بترعائه من كل المال  
وعند محمد ينفذ كما ينفذ من الرضخ ويعتبر من الثلث  
انتهر والله اعلم **الباب في الاوصياء**  
**دول** والا اي وان لم ير دعه سوار دعه غيره  
او بعد مائة فلا ار لا يرد الى اخيه القول بعدم صحة الرد عند  
غيره في حياته الموصى لا اذ به مالم يبلغه العلم برد الوصية  
لما قال العيني في شرح الهداية وفي اوصى الى رجل فقبل  
الوصى في وجه الموصى ورد بها الوصية في غير وجه  
جهه اير بغير علم الموصى فليس يرد انتهر ولما قال في  
المجتبى كما رايته معروفا بخط ثقة قال في المجتبى قلت  
قيد المصنف بوجهه يعني قوله وصح رده في وجهه  
واتبعه الشارحون حتى اشتبه على انه العلم بالقبض  
ام لا فوجدت المسئلة منصوصة بخلافه في الخفة  
السرقة قال لا يصح الرجوع بدون محض من الموصى او  
علمه لما فيه من الغرر انتهر **دول** وينفذ البيع كصدوره

من الوصي وان لم يعلم كونه وصيا هذه رواية الزيادة و  
بعض روايات الماذون وعز ابي يوسف انه لا يجوز  
بيع الوصي ايضا يعني كالموكيل قبل العلم بالوصاية اعتبارا  
بالوكالة لان كلاهما نيابة كذا في شرح الهداية للعيني  
**دول** والي عبد الغير قبضه لا سبابة انه اذا اوصى لعبد  
والورثة صفار **دول** وبالا ايضا الى هؤلاء لا يتم معنى النظر  
قال الزبيدي فلو زال الرق والكفر وبلغ الصبي قبل اخراج  
القاضي لا يخرجهم انهم ولم يذكروا في الفسق ولعله كذلك  
**دول** وان وجد اهل النظر عبارة الكافي في اصل النظر **دول**  
لكونه العبد اهلا للتصرف ليس بمولى عليه لعله وليس  
بواو العطف **دول** ومنه الفاسق لفسقه يعني وتوهم  
الحيانة من الفاسق لفسقه فجعل الفسق لذاته موجبا لافا  
وكذا اطلقه في الكفر وقال الزبيدي والنسفي في الكافي شرط  
في الاصل ان يكون الفاسق منهما مخوفا منه على المال **دول**  
لم يصح عندنا عند ابي حنيفة رحمه الله **دول** وعندهما  
لا يصح مطلقا هو القياس وقيل قول محمد مضطرب ذكره  
العيني في شرح الهداية **دول** ولو شك الوصي اليه  
فلا يجيبه الى اخيه كذا اذا شك الورثة او بعضهم الوصي  
الى القاضي فانه لا ينبغي له ان يعزله حتى يبد له امينة  
خيانة لان الموصى اختاره والشاك قد يكون ظالما في  
شكواه كذا في الكافي **دول** ويبقى على الوصية اامين  
يبقى مبنى للجهل وامين نائب الفاعل **دول** وقال ابو يوسف  
يتصرف كل في الجميع كذا قال الزبيدي ثم قيل الخلاف  
فيما اذا اوصى الى كل واحد منهما بعقد على حدة واما اذا  
اوصى اليهما بعقد واحد فلا ينفذ احدهما بالاجماع كذا  
ذكر الكلباني وقيل الخلاف فيما اذا اوصى اليهما معا  
بعقد واحد واما اذا اوصى الى كل واحد منهما بعقد على حدة  
ينفذ احدهما بالتصرف بالاجماع ذكره الحلواني عن الصغار  
قال ابو الليث وهو الاصح وبه نأخذ وقيل الخلاف

لا خواجه



في الفصلين جميعا ذكره ابو بكر الاسكاف وقال في المبسوط  
وهو الاصح انتهى ما قاله الزيلعي **قال** الا بـ كفته الي اخره  
زاد الزيلعي على ذلك رد البيع الفاسد وحفظ المال فينفذ  
به كل منهما وهذا قول مقابل للقول الاول الجازم بعدم  
عزل العدل الكافي وكان على المصنف بيان ذلك  
لانه ان لم يذكر ذلك كان ظاهر كلامه التناقض بلا  
وجه **قوله** ينزل ينزل الى ينزل العدل الكافي في بوزله و  
هذا قول مقابل للقول الاول الجازم بعدم عزل العدل الكافي  
وكان على المصنف رحمه الله وجه بيان ذلك لانه ان لم  
يذكر ذلك كان ظاهر كلامه التناقض بلا وجه **قوله**  
وينزل به ايضا اي ينزل القاضي العدل الكافي في اقول يعني ينزل  
وصي الميث ينزل القاضي له كونه منصوبه ولو كان عدلا  
كافيا وان كان يحفي علم ذلك من متنه فقد اوضحه في  
الشرح بقوله استبعد ظهير الدين المرعيتاني بانه يقدم  
على القاضي لانه مختار الميث **قوله** فاذا انزل وصي  
لميث وان كان عدلا كافيا فكيف وصي القاضي اقول  
ليس من كلام ظهير الدين بل من كلام غيره توجه الصحة  
عزل منصوب القاضي فكان ينبغي للمصنف ايضا حـ  
دفع الكيس وتوضيح ما قلناه بانصه في القنية  
نصب القاضي وصيا امينا كافيا ثم عزله لا ينزل لانه  
اشتغال بما لا يفيد صغر الوصي ان لم يكن عدلا يوزله  
القاضي وينصب غيره وان كان عدلا غير كاف  
ضم اليه كافيا ولو عزله ينزل وكذا لو عزل العدل  
الكافي ينزل في سب واستبعده ظهير الدين  
وقال انه مقدم على القاضي لانه مختار الميث قال  
استاذنا فاذا كان ينزل وصي الميث وان كان  
عدلا كافيا فكيف وصي القاضي انتهى ما في القنية و  
قال في الفتاوى الصغرى الوصي من جهة الميث اذا  
كان عدلا كافيا لا ينبغي للقاضي ان يوزله وان لم يكن عدلا

علم

اشتغال

يوزله وينصب وصيا اخر ولو كان عدلا غير كاف لا يوزله  
لكن يضم اليه كافيا ولو عزله ينزل وكذا لو عزل العدل  
الكافي ينزل بهذا ذكرها وذكر القيد ور ليس للقاضي  
ان يخرج الوصي من الوصاية ولا يدخل فيها غيره معه  
فانه ظهرت منه خيانة او كان فاسقا معروفا بالشهر  
اخرجه ونصبه غيره ولو كان ثقة ضعيفا ادخل معه غيره  
وهكذا قال في شرح الطحاوي وهذا ذكر في وصايا الاصل  
لكن لم يذكر ان يوزله لا ينزل انتهى عبارة الصغرى  
**قوله** وهما ما سئل رحمه الله ذكرهما لمناسبتهما الباب  
الوصي وقد ترك المصنف رحمه الله كتاب الفوايض والخشي  
ولعل ذلك لكونه مما افرد بالتأليف ولولا خشية الاطالة  
لاحقته بكلامه **قوله** ومنها وصي باع تركه لانقاذ وصيته  
محمد المشرقي اي محمد الشرح احكامه قاض بخانه  
**قوله** فسخت البيع بينهما عبارة القاضي بينهما **قوله**  
هذا ارفا من الله تعالى على بلطفه من شرح عز الاحكام  
لذلك اقول والحمد لله الذي وفقني لجمع خبره وتبع  
مسائله وتصويره فتخلى به ما برز من مبتكراته  
وتجلى به ما نقل من مقتضاته جز الله تعالى استاذي  
عني خير الجزاء ربي لهذا الخير العظيم وشطير هذه  
الفوائد بحلول نظرها الكريم واي لمقر بزياد العجز عن  
الوصول لادني درجات صاحب هذا التصنيف  
مبتكر هذا التحبير والتصنيف ولكن جوت عادة الله  
الكريم الجواد بخدمة الاحفاد للاجداد والوالد هو والد  
التربية وتبنة غايقة رتبة والد التبنة جمعنا الله  
واصولنا وفروعنا وحواشيها ومجيبنا بدار السلام  
ومتقنا بالمشاهدة لذاته فهي لنعم الختام واشرف  
الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى جميع الانبياء  
واللائكة الكرام والصحابة والتابعين اجمعين امين بحمد الله يوم  
القيامة وقد انتهى تأليف هذه الحاشية المسماة



بغنية ذوي الاحكام . في بغية درر الاحكام في او آخر  
 سنة خمس وثلاثين والفتنة الهبة النبوية على  
 مشرفها افضل الصلوة والسلام . بيد مؤلفها  
 المفتقر الى لطف مولاه الجلي والحفي . حسن بن  
 عمار بن علي الوفاي الشيرازي الحنفي غفر الله  
 له ولوالديه ولما يحبه وجميع المسلمين امين  
 هذه فوايد زائدة على الاصل تلحق باخر هذه الخاتمة  
 ان شاء الله تعالى جمعها في جاد الثاني سنة ثمان  
 الكتاب . فبلغهم ان اباهم اوصى بوصايا يومهم  
 لا يعلمون اقول يعني لا يعلمون مقدارها ولا وصفها  
 . فقلوا قد اجزنا ما اوصى به يعني على العموم  
 الذي لم يبين مقداره ولا ذاته . ذكر في المنتقى انه  
 لا يجوز اقول يعني لا يلزمهم بالاجازة ما زاد على الثلث  
 . انما يجوز اذا اجازوا بعد العلم اقول المراد يعني  
 اللزوم كما علمت فيما يزيد على الثلث لانه الوصية لازمة  
 في الثلث بدون الاجازة منهم ويتوقف فيما زاد  
 عليه على اجازة من هو من اهل الاجازة منهم وليس  
 قولهم اجزنا ما اوصى به رضي بالزائد قطعاً لعدم العلم  
 به يقينا فلهما ابطال الزائد حتى لو اوصى بنحو بقرة  
 لزيد فقبل بعد موته الوصية ليس للورثة اسألهما  
 ولا تنوقف على اجازتهم لان الموصي له ملكها بالقبول  
 فلزم من الثلث ولو اوصى بالبقرة للفقراء فلو اراد  
 امساكها والتصدق بقيمتها لان المقصود القرية لعين  
 معين بالشخص بل بالجنس ودفع القيمة صدقة  
 وقرية كدفع العين فاجازتهم الوصية بها للفقراء لا  
 يلزمهم دفع عينها لعدم تعيين الشخص عينا مجاز  
 دفع قيمتها للفقراء . وانما يكون الاجازة بعد الموت الى  
 ان اجازتهم ما يزيد على الثلث في حال حياة مورثهم لا  
 تعتبر فلهما الرجوع عنها بعد موته كما في الخاتمة ولا بد من

هذا الحل لهذا المحل . ثم ادعى شيئا في يد الوصي الى اخوه  
 اقول وصحة دعواه به لعدم ما يمنع منها لانه شهادة انه قبض  
 بجميع تركته والده الى اخوه ليس فيه ابر المعلوم في معلوم و  
 لا عني مجهول فهو اقرار مجرد لم يستلزم ابراً فليس مانعاً  
 منه دعواه وقد حصل بهذا اشتباه لصاحب الاشتباه  
 فظن ان هذا من قبيل البراءة العامة وجعلها غير مانعة  
 للورثة من الدعوى على بعضهم بعد صدورها عامة فيما  
 بينهم بهذه المسئلة . و طن انها تستثنى من منع البراءة  
 العامة . وساق ما يلحقها من ثبوت البراءة  
 العامة وقد حررت الحكم فيها وبينت انها ليست  
 كما ظنه وانه لا يستثنى من البراءة العامة شئ فهي مانعة  
 من الدعوى بما تقدم عليها مطلقاً واضحه برسالة سميتها  
 تنقيح الاحكام في حكم الاقرار والامر العام . وكذا  
 لو اقر الوارث انه قد استوفى الى اخوه كذا كذا الحكم  
 فلا يمنع هذا الاقرار دعوى الوارث بدين لورثة على قسم  
 له لانه اقرار غير صحيح لعدم ابراه شخصاً معيناً او قبيلة  
 معينة وهم مخصوصون وهذا بخلاف الاباحة لكل من ياكل شيئاً  
 من ثمره بستانه فانه يجوز وبه يفتي وبخلاف الابرا عن  
 مجهول لمعلوم فانه صحيح كقول زيد لعمرو حالتي من كل حق لك  
 على ففعل برئ مما علم ومما لم يعلم وعليه الفتوى .  
 ومنها وصي اتخذ الوصية الى اخوه يعني وقد ثبت بالبينة  
 وقضى بها وهذا ظاهر فيها اذ لم يكن في الورثة كبير حاضر  
 او كان والموصي به من نحو الدراهم وهو موجود في التركة  
 والا فالتصرف عليه يستلزم بيع الوصي نصيبه من الوصول  
 جبر الاخذ الوصية وللوارث اخذ عين التركة ودفع  
 قدر ما اوصى به من ماله وكذا لو كان الوصي وارثاً ومعه  
 وارث اخر ويستلزم الاطلاق ايضا والتركة عوضاً  
 يكون الوصي مثراً بالنفس مالاً كبيراً منها ولا يجوز بدونه  
 رضاه وفي شرايه حصه الصغير لا يصح الا ان يكون خيراً



لليتيم بان يشتر الشئ بزيادة على ما ياب و به يشتر قيمة  
 كالذي رتب ور عشرة في شربة بخمسة عشر والتقييد  
 بالوصي احترار عن القاضي فانه لا يجوز شرأوه مطلقا  
 لانه حكم لنفسه ولا يجوز وفيه خلاف ذكر في العادة  
 واحترار بالوصي لانه الجهد اذا باع التركة لقضاء  
 الدين او تنفيذ الوصية ذكر الحنفية انه لا يجوز و  
 اذا باع القاضي من التركة بقدر التنفيذ هل يملك  
 بيع ما زاد عليه عند الامام يجوز وعند بهمال يملك  
**قول** وكذا الوصي اذا اشترى كسوة الى اخوه  
 لم يشترط فيه الاستشهاد ويخالف ما في العبادية انفق  
 الوصي على اليتيم من مال نفسه ومال اليتيم غايب فهو  
 منطوع الا انه يشهد انه فرض عليه او انه يرجع في  
 ماله ثم قال ولو ضمن الاب مهر امرأة ابنة الصغير  
 وادى لا يرجع في مال الصغير الا ان يشترط الرجوع  
 ولو كان مكانه الاب وصي او غيره من الاولياء يرجع  
 في ماله الصغير وان لم يشترط في اصله الضمان انظر  
 وهذا موافق الكلام المصنف ويخالف المتقدم عن  
 الفصول ويخالف ايضا ما في الفصول الوصي اذا  
 اشترى الطعام او الكسوة لليتيم بشهادة الكشهود  
 يرجع به في ماله انظر فقد اضطر بك كلام ائمتنا في  
 الرجوع مطلقا او بالسهل عليه فليح **قول** ولو  
 قضى دين الميت من مال نفسه بغير الوارث  
 يعني الوارث الكبير وعلى هذا الوجه كان صغير وقضاه  
 بدونه او القاضي واشهد على ذلك لا يكون منطوعا  
 واقول اشترط الاستشهاد بخالف لاطلاق المتقدم  
 بقوله فكان قضاء الدين لانه حكم به جوعه من غير قيد  
**قول** وكذلك بعض الورثة اذا قضى دين للميت  
 اقول ليس على اطلاقه ولا على ظاهره لانه البعض لا ولاية  
 له على باقي الورثة والدين لم يبين كونه ثابتا بالاقوال

والحجة وهو مفترق لما قال في العادة فانه ثبت الدين  
 بالبينة وقضى به قادر احد الورثة من مال نفسه له ان يخذ  
 من التركة ولو دفع من التركة من غير قضاء القاضي كان  
 للغائب ان لا يجبر ويسترد بقدر حصته ولو دفع من  
 مال نفسه لا يرجع على الغائب لانه لم يثبت الدين بحجة  
 شرعية وكذا الوصي لا يودر وديعة لم يعيها ولا دينها  
 على الميت الا ان يثبت عند الحاكم وامامه المرأة فقال  
 القاسم ان دعت مقدار مهر مثلها فذلك واجب وكفى  
 بالنكاح شاهد ا فقال الفقيه ان كان الزوج بنى بها  
 يمنع عنها ما جرت العادة بتجمله والقول في ذلك  
 القدر للورثة وفيما زاد على ذلك فالقول قول المرأة  
 كذا في العادة **قول** او كفن للميت من مال نفسه  
 اقول كذا اطلقه وكذا فيها سبب وجعل الوارث  
 والوصي سوا في الرجوع بما انفق في الكفن ولا بد من  
 كونه ذلك من غير اسراف بحسب ما ذكر الائمة من كفن  
 السنة ومراعات حال الرجل ما يلزم في الاعياد  
 ومجامع الناس وتلبس المرأة للزيارة **قول**  
 اذا اشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير  
 من مال نفسه لا يكون منطوعا اقول كذا في العادة قال  
 الولي او الوصي اذا اشترى كسوة الصغير او اشترى ما  
 انفق عليهم لا يكون منطوعا وان كان للميت وصي اجنبي  
 فللوارث ان يقضي دينه ويكفنه بغير الوصي ويرجع  
 في الميراث انظر لكن يخالف ما في الفصول ايضا قال ورثة  
 صغار وكبار وفي التركة دين وعقار توى بعض المال  
 وانفق الكبار البعض على انفسهم وعلى الصغار فأتوى  
 فهو على كلام وما انفق الكبار ضمنوا حصص الصغار ان  
 كانوا انفقوا بغير الوارث او الوصي وما انفقوا عليهم  
 بامر القاضي او الوصي حسب عليهم الى نفقة مثلهم وفي  
 نوادر ابن سماعة عن محمد فبنها مات وترك ابنين صغيرا



على الكبير

Süymeniyi	Hacı Besir Ağa	224
Kıbrıs	Yeni	
Eok Kayı		



وكبير او الف درهم فانفق الكبير على الصغير خمسة مائة درهم من  
 الف نفقة مثله وهو ليس بوصي قال هو منقطع في ذلك  
 ولو كان الميت ترك طعنا ما أو ثوبا فاطم الكبير الصغير و  
 البه الثوب استحسن انه لا يكون على الكبير ضمان في ذلك  
 انه وفي شرح التمرناشي لا يحل للورثة ان ينفقوا بشئ  
 من متاع البيت من ثياب او حطب او دهن او مأكول او غير  
 اذا كان فيهم صغير واقل هذا في غير نصيبه من المثلي فانه  
 يجوز للكبير اخذ قدر نصيبه منه لغلبة الاغراض فيه على  
 المبادلة بدونه **قسمه** فيلزم الوصي كما لو تقا يلا  
 حقيقة اقول على هذا انكون الاقالة فسخا بالنظر اليها ببيع  
 جديدا في حق ثالث هو اليتيم فيلزم الوصي الثمن والمبيع  
 له فيفيد انه الوصي لا يملك الاقالة وفي العمادية خلافه  
 قال في صلح المبسوط واما الاقالة فتجوز لانها كالشر وفي  
 فتاوى الفصولي الوصي المكتوب اذا باع شيئا بالثمن من قيمة ثم  
 اقال البيع لا يصح وفي فوائد صاحب المحيط الوصي اذا  
 اشترى شيئا للصغير ثم اقال ان كان في الاقالة نظرا لليتيم  
 جاز والا فلا انه قلت فالذي يحمل عليه كلام الدرر على ما اذا  
 لم يكن في الاقالة نفع لليتيم واذا انتفى النفع يصير  
 كالبيع له ويضمن الثمن لليتيم فيكون بمنزلة شرايه مال  
 اليتيم لنفسه بما فيه من الخبز لليتيم ونفقة الخبز ان  
 يشترى ما يارب عشرة نخبة عشر فاكهة او يبيع منه  
 مال نفسه ما يارب عشرة نخبة عشر فاكهة فهو خير وبما  
 فوقها لا وهذا يحفظ وبه يفتي والله اعلم وقع الفراغ  
 من تسويد هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب

الوصي  
نقطة

في اليوم التاسع من شعبان المعظم من شهر  
 سنة تسع عشر ومائة والف  
 وانا القاصد محمد العبد  
 مصطفى بن محمد  
 الادريسي